

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الجزء الثاني)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومنحنا اتباع طريقته
امين

وبهامشه فتاوى قاضى خان * وهو الامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهو مشهور بقبوله تمويل بهامة تدولة بين العلماء
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتغرس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا
اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الايمان

اليمين على نوعين يمين بالله تعالى ويمين بغيره أما اليمين بالله تعالى فهو ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم مقرونا بالخبر واليمين بغيره ذكر شرط صالح وجزاء صالح يختلف به وحكم اليمين بالله تعالى عند الحنث وجوب الكفارة وحكم اليمين بغيره عند الحنث لزوم المسأوف به وكلاهما قد يكون بالعربية وقد يكون بالفارسية وغيرها من اللسان أما الاول رجل قال والله والرحمن والرحيم لأفعل كذا ففعل في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويتعدد اليمين بتعدد الاسم اذا لم يجعل الاسم الثاني نعتا للاول وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه كفارة واحدة به أخذ مشايخ سمرقند لان الواو بين الاسم الاول والثاني وبين الثاني والثالث واو القسم لا واو العطف فلم يتصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقب الثالث اقتصر الخبر على الثالث فكان يمينا واحدة وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال والله والرحمن لأفعل كذا

ففعل يلزمه كفارتان في قولهم والله والله لا أفعل كذا يتعدد اليمين في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد الملقى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب

(الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وأنفاظهم في العتق بالملك وغيره)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكيمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة لما اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعه) فاربعة واجب ومنسوب ومباح ومحظور أما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار الا انه في باب القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التضييع وأما المنسوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب وأما المباح فهو الاعتاق من غيرية وأما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق فمن اعتق عبده للشيطان أو للصنم اعتق الا انه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا بالغاعلا مالا كاملا اليمين هكذا في النهاية الصبي والمجنون ليسا من الامل ولهذا أضافه الى تلك الحالة بأن قال لا اعتقه وأنا صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه أو جنونه اذا بلغت أو أفقت فهو حر لم يعتقه كذا في التبيين الأصل أنه اذا أضاف الاعتاق الى حال معلوم الكون وهو ليس من أهل الاعتاق فيها يصدق ولو قال اعتقته وأنا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع والذي يمين ويضيق فهو في حال افاقته عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق وعتق المكروه والسكران واقع كذا في الهداية ومن شرط

المعتق

ففعول يلزمه كفارتان في قولهم والله والله لا أفعل كذا يتعدد اليمين في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد الملقى والله والله لا أفعل كذا يتعدد اليمين ويحمل الثاني على التأكيد والتكرار ولو قال والله لا أدخل هذه الدار ثم قال والله لا أدخل هذه الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لا أمر أنه والله لا أقربك ثم قال في مجلسه والله لا أقربك ففقر بمرة يلزمه

كفارتان * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال الرجل والله لأفعل كذا ثم قال مرة أخرى والله لأفعل كذا فبأنه لا يكره ان نوى بالتكرار والله لا يكره ان نوى بالمبالغة أو لم ينو شيئا يلزمه كفارتان * رجل قال والله والله لا أفعل كذا فهو عيّن واحدة لانه جعل الاسم الثاني نعتا للاول فكانت عينا واحدة كذا لو قال والله العزيز لا أفعل كذا * ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون عينا لانه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والخطأ في الاعراب لا يمنع صحة اليمين * ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لانعدام حرف القسم الآن يعربها بالكسر فيكون عينا لان الكسر يقتضى سبق حرف الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون عينا بدون الكسر ولو قال بالله لا أفعل كذا قالوا لا يكون عينا لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا أعربها بالكسر وقصد اليمين * ولو قال والرحمن لا أفعل كذا وأراد به سورة الرحمن روى بشر رحمه الله تعالى لا يكون عينا * ولو قال والحق لا أفعل كذا أو قال بالحق لا أفعل كذا يكون عينا لان الحق من أسماء الله تعالى * ولو قال حقا لا أفعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون عينا والصحيح أنه ان أراد به اسم الله تعالى يكون عينا * ولو قال بسم الله لا أفعل كذا يكون عينا ولو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون عينا لان من صفاته ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا كذا الاسم ولو قال بحق الله لا أفعل كذا يكون عينا

المعتق أن لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرسما ولا مغنى علمه ولا نائما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء * ولو قال رجل أعتقت عبدي وأنا نائم كان القول قوله * ولو قال أعتقته قبل ان أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطي وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عوض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلوه عن خياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العتق في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا أن اعتاق المرتد لا ينافي الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف وعندنا ما نافذ واعتاق المرتد نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا أن الاعتاق من المريض يعتبر من الثالث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المستبينة والاشارة المفهومة هكذا في البدائع * ولو قال العبد لمولاه وهو مريض أحرأنا فحرل رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج * رجل له عبد في يده قيل له أعتقت هذا العبد فأومأ برأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضيان * ولا يشترط أن يكون عالما بأنه مملوك حتى لو قال الغاصب للمالك أعتق هذا العبد فأعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشئ * وكذا لو قال البائع للمشتري أعتق هذا وأشار الى المبيع فأعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضه يلزمه الثمن كافي للكشف الكبير كذا في البحر الرائق * قال أبو بكر لو قال رجل قل كل عبيدي أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال الفقيه وعندى انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم بأن هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الينابيع * ومن شرطه النية في أحد نوعي الاعتاق وهو الكناية دون الصريح كذا في البدائع (وأما ما سببه) المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحرية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله * وكذا زوال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير * وان أسلم عبدا الحربى ولم يخرج اليه لا يعتق فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعنده يكون عبدا له ولو أسلم عبدا الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه وكذا لو باعه من ذمي ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف أم ولده أو مدبره في دار الاسلام حكم بعتقه ما كذا في فتاوى قاضيان (وأما الفاظه فثلاثة أنواع) صريح وملحق به وكتابة (فالصريح) كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وانه لا يفتقر الى النية وصفيه به أو أخبرا ونادى كقوله لعبده أو أمته أنت حر أو معتق أو عتيق أو محررا وقد حررتك أو أعتقتك أو أيا حر أو يا عتيق أو يا مولى أو هذامولى ولو نوى بهذه اللفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى القدسي ولو نوى انه كان حرا ان كان مسييا يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولدا لا يصدق أصلا ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبده أنت حر البتة فبات العبد قبل أن يقول البتة فانه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضيان * رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * فان أراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار

لان الناس يحلفون به ولو قال وحق الله لا أفعل كذا لا يكون عينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف في رواية يكون عينا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ولو قال وعزة الله لا أفعل كذا يكون عينا وكذا لو قال وجلال الله أو عظمتة وكبريائه أو قال وملاكوته وقدرته ونوى اليمين أولم ينو يكون عينا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون عينا وتدل اذا نوى اليمين يكون عينا ولو قال ورحمة الله لا أفعل كذا لا يكون عينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو

قال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضاء الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون عينا ولو قال وأمانة الله يكون عينا وذکر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يكون عينا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال وذمة الله يكون عينا ولو قال وسلطان الله لا يفعل كذا لا يكون عينا وان نوى به القدرة يكون عينا ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله

أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون عينا وكذا لو قال عليه عين أو عين الله أو عليه أيم الله أو عين الله أو قال لعن الله أو قال عليه نذر أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون عينا ولو قال هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بربري من الاسلام أو بربري من الله ان فعل كذا عندنا يكون عينا واذا فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو على وجهين ان حلف به هذه الالفاظ وعلق الكفر بامر ماض وقال هو يهودي ان كان فعل كذا وقد كان فعل وهو عالم وقت المين أنه كاذب اختلفوا فيه قال بعضهم يصير كافرا لان التعليق بالماضي تمييز فيصير كائنه قال هو يهودي ونصراني وقال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لانهم بالغوا في حلف هذه الالفاظ على أمر في المستقبل ثم فعل ذلك قال بعضهم لا يكفر ويلزمه الكفارة والصحيح ما قاله بعض المشايخ أنه ينظر ان

شرح المختار * ولو دعاه بالفارسية يا آزاد يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر ان كان المولى قال له حين بعته سميتك حرا فاذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتق كما لو قال لعبد قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لغلami انك حرا أو قال انه حر عتق للعمال ولو قال للامور قل لغلami أنت حر لا يعتق مالم يقل الامور له ذلك هكذا في فتاوى قاضيجان * ولو دعاه عبده سالما فقال يا سالم فأجابه من رزوق فقال أنت حر ولا يملكه عتق الذي أجابه ولو قال عنت سالما عتق في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فانما يعتق الذي عنه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فاذا هو عبد آخر له أو لغيره عتق سالما كذا في البدائع * رجل قال لغيره أليس هذا حرا وأشار الى عبد نفسه عتق في القضاء كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الليث اذا قال لعبد أنت حر أو لامتة أنت حر عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى * ولو قال لعبد العتق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال عتقك علي واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضيجان * قال لعبد عتقك واجب لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت عتق يعتق وان لم ينو كذا في محيط السرخسي * ان قال لعبد أنت حر أو لا لا يعتق اجماعا كذا في السراج الوهاج واذا قال لعبد أنت أعنتق من فلان يعني به عبدا آخر وعنى به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق ولو قال أنت أعنتق من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتق أصلا وكذا اذا قال أنت عتق السن كذا في المحيط * ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتق وقال عنتق به في الملك لا يدين في القضاء * رجل قال لعبد أعنتقك الله عتق وان لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جالا وحسنا لم يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسي * قال في الاجناس لو قال يا حر النفس عتق في القضاء كذا في غاية البيان * في المنتقى رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له قد أعنتقتك ثم قال عنتق العتق عن الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه العتق باقراره لانه عنه ولو لم يقل عنتق العتق عن القتل لم يلزمه العفو ولو قال أعنتقته لوجه الله عن القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط * رجل قال لعبد نسبك حر أو قال أصلك حر ان علم أنه سبي لا يعتق وان لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال أبوالك حر ان لا يعتق لاحتمال أنه ما عتق بعد ما ولد * رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى لعبد ابنك ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضيجان * ولواضاف العتق الى جزية بربيه عن جميع البدن كقوله رأسك أو قبيلك أو لسانك حر عتق ولواضافه الى جزية من لا يبر به عن جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسي ولو قال فربك حر قال للعبد أولامة عتق بخلاف الذي في ظاهر الرواية ولو قال لامتة فربك حر من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله انه عتق في القضاء كذا في فتاوى قاضيجان * والاصح في الدبر والاست أنه يعتق كذا في النهر الفائق وقيل لا يعتق وهو الاصح ولو قال عنتقك حر قيل يعتق كما في الرقبة وقيل لا يعتق فانه لم يستعمل ذكر العتق عبارة عن البدن كما في الدبر كذا في

قوله يا آزاد بفتح الهمزة مع المدمة ماهايا حر

قوله ابنك ابن حرا الخ بتثنية لفظ ابن في الاول وعدمه في الثاني اه بحر اوى

محيط كل في اعتقاد الخالف أنه لو حلف بذلك على أمر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير كافرا وان حلف على أمر في المستقبل وفي اعتقاده أنه لو فعل ذلك يصير كافرا فاذا فعل ذلك يصير كافرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت المين على أمر في المستقبل أو في الماضي ولو قال الله يعلم أني ما فعلت كذا وهو يعلم أنه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه قصد به ترويج الكذب دون الكفر ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا أو قال عصيت الله في كل ما افترض

على لا يكون عينا ولو قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو الصلاة لا يكون عينا وكذا لو قال
 ودين الله أو طاعة الله أو حدوده أو شرائعه أو بالقرآن أو بالمصحف أو بسورة من القرآن أو بالكعبة أو ببلد مكته أو بانيته أو بالصيام أو
 بالصلاة لا يكون عينا ولو قال لا اله الا الله لا أفعل كذا أو قال سبحان الله أفعل كذا لا يكون عينا الا اذا نوى ولو قال واسم الله لا أفعل كذا
 يكون عينا ولو قال الله على أن لا أفعل كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تكون عينا الا اذا نوى ولو قال ان
 دخلت الدار والله لا يكون

عينا ولو قال لا أدخل الدار
 والله لا يكون عينا وهو بمنزلة
 ما لو قال والله لا أدخل الدار
 ولو قال ان كنت فعلت كذا
 فهو بريء من القرآن وهو
 يعلم أنه كاذب ذكر في النوازل
 أنه يخاف عليه الردة والاعتماد
 في جنس هذه المسائل على
 ما ذكرناه بنى الحكم على
 اعتقاده * رجل قال والله
 ان الامر كذا وهو كاذب
 فهي غموس لا كفارة فيها
 وفي المين بالطلاق والعناق
 والنذر وما أشبه ذلك اذا
 كان كاذبا يلزمه المحلوف
 عليه * رجل قال ان فعلت
 كذا فهو بريء من الله أو
 قال بريء من رسوله وحنث
 كان عليه الكفارة ولو قال
 ان فعلت كذا فهو بريء من
 الله ورسوله وحنث فهو
 عينا واحدة يلزمه كفارة
 واحدة ولو قال ان فعلت
 كذا فهو بريء من الله
 وبري من رسوله فهو ما
 عينا ان حنث يلزمه
 كفارتان ولو قال ان فعلت
 كذا فهو بريء من الله
 وبري من رسوله والله ورسوله
 بريئان منه ففعل يلزمه أربع
 كفارات وعن محمد رحمه الله

محيط السرخسي * لو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال
 له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل بدن حر بالاضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر
 أو بدنك بدن حر بالتثنية يعتق وكذا اذا قال فربك فرب حر بالتثنية يعتق كذا في السراج الوهاج * ولو
 قال أنت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في الجمع وهكذا في الكافي * رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد
 أهل بغداد أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو
 قال كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عبيده وقال محمد رحمه الله
 يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبيده فيها أو قال كل عبد في
 المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق عبيده في قولهم
 ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لعبيد ما أنت الا حر يعتق
 كذا في الهداية * ولو قال لامرأة حرة أنت حرة مثل هذه وأراد بقوله هذه أمته فان أمته تعتق ولو قال لم أرد
 العناق لم يصدق في القضاء * قال لامته أنت حرة مثل هذه لامته الغيرة تعتق كذا في التتار خاتمة باقلا عن
 جامع الجوامع * رجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق أمته الا أن ينو العتق وكذا لو قال
 لحررة أنت مثل هذه لامته لا تعتق أمته الا أن ينو العتق كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو يوسف رحمه
 الله رجل قال لنوب خاطمه مملوكه هذه خياطة حر أو قال لدابة مملوكه هذه دابة حر أو قال لمشي عبيده هذه
 مشية حر أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي * رجل قال حر فقبل له ما
 عنيت فقال عبيد عتق عبيده كذا في فتاوى قاضيان (المحقق بالصريح) كقوله وهبت لك نفسك
 أو وهبت نفسك منك أو بعت نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوى أو لم ينو كذا في الحاوي القدسي
 وكذلك اذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا أريد عتق كذا في المحيط وهو الاصح هكذا في شرح أبي المكارم
 للنجابة * واذا قال بعت نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير * ولو قال تصدقت عليك
 بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل ولو قال وهبت لك عتقك وقال عنيت به الاعراض عن
 العتق في احدي الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتق
 فلان عتق قضاء ولو قال أعتقك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان
 (وأما كتابات العتق) فكقوله لا مملوك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خليت سبيلك ان
 نوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوي القدسي * واذا قال لا سبيل لي عليك الا سبيل الولاء
 يعتق في القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سبيل الموالاة دين في القضاء كذا في البدائع * رجل
 قال لعبيده لا رقي عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في فتاوى قاضيان * قال لغلامه أنت لله لا يعتق
 في قول الامام وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاطلاعي * ولو قال جعلتك لله خالصا روى عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى وعنه ما لا يعتق كذا في فتح القدير * رجل قال لعبيده في مرضه أنت
 لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم
 يقل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت عبد الله لا يعتق
 بلا خلاف كذا في الغياثية * ولو قال لعبيده أو أمته أنا عبدك يعتق اذا نوى كذا في الوجيز للكردي * روى
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال لامته اطلقتك يريد به العتق تعتق ولو قال اطلقتك يريد العتق

تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا فهو نصراني ان فعل كذا فهو يهودي لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يهودي
 واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو يهودي من الكتب الاربعة ففعل فعليه كفارة واحدة لانها عين واحدة وكذا لو قال هو يهودي من القرآن
 ولو قال ان فعلت كذا فهو يهودي من التوراة يهودي من الانجيل يهودي من القرآن ففعل يلزمه أربع كفارات ولو قال انا
 بريء في المصحف فهو عين واحدة وكذا لو قال هو يهودي من كل آية في المصحف فهو عين واحدة ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه

مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنابريء عافيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنابريء من بسم الله الرحمن الرحيم ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من الله أو بريء من الصلاة أو من صوم رمضان ففعل كان عليه الكفارة كما لو عاق الكفر بالشرط وعن بعض المشايخ البراءة من القبلة لا تكون عينا ولو قال أنابريء من المؤمنين قالوا يكون يمينان البراءة من المؤمنين تكون لانكار الايمان ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من الحجاة التي حجبت أو قال من الصلاة التي صليت ففعل لا يلزمه شيء ولو قال أنا

بري من القرآن الذي تعلمته يكون يمينانه تبرأ من القرآن والتبرؤ عن القرآن يكون كفرا ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من هذه الثلاثين يوما يعني شهر رمضان قالوا ان أراد به البراءة عن فرضيتها يكون عينا وان أراد البراءة عن الاجر والثواب لا يكون عينا وان لم يكن لعنة لا يكون عينا بالشك والاحتياط في أن يكفر ولو قال لا فعلت كذا بحياته رأس فلان لا يكون عينا ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون عينا لانه علق تكذيب الله بالفعل وذلك بمنزلة تعليق الكفر بالشرط ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا علي بالنصرانية تكون عينا بمنزلة ما لو قال ان فعلت كذا فهو نصراني ولو قال ما فعلت من صوم أو صلاة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون عينا ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهدم لا نكثك أن لا أفعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة لانها ليست بيمين ولو قال ان فعلت كذا فلا اله الا في السماء يكون عينا ولو قال

لا نعشق عندنا كذا في البدائع * ولو قال لها فربك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبد له بالهبة أنت حر ان نوى العتق عتق والافلا ولو قال لعبد له لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خلية أو برية أو اختاري فاخترت أو قال اخرجي أو استبرئي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بأمة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يعتق بصريح الطلاق وكذا يانه وان نواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال له أمرك بيدك أو قال له اختر وقف على النية ولو قال له أمرك بيدك أو جعلت عتقك بيدك أو قال له اختر العتق أو خيرتك في عتقك أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا في البدائع * رجل عاتبه امرأته في جارية له فقال لا امرأته أمرها بيدك فأعتقتها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والافلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جازفها ذاعلى العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيخان * ان قال لامته أعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا كذا في المبسوط * رجل قال لعبد افعل في نفسك ما شئت فان أعتق نفسه قبل أن يقوم عن مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وأن يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لعبد أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقا منه ولكن ليس له أن يدعيه وان مات لا يرثه بالولاء وان قال المملوك بعد ذلك اني مملوك له فصدقه كان مملوكا له رواه ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل قال لعبد هذا ابني أو قال لجارية هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولدا له وهو مجهول النسب ثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أعجميا جليبا أو ولدا وان كان العبد يصلح ولدا له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان وهو الصحيح كذا في الزايدة ولو قال لعبد هذا أبي أو قال لجارية هذه أمتي ومثلها ما يلزمه عتق وان لم يكن له أبوان معروفان وصدقا به ثبت النسب منهم ما والافلا قال بعض مشايخنا في دعوى البنوة أيضا لا يثبت النسب الا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لعبد هذا أبي ومثله لا يلزمه عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة * ولو قال اصبي صغير هذا جدي قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا في الهداية * ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغيائية * ولو قال لغلامه هذه ابنتي أو قال لجارية هذا ابني فانه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف أيضا ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق وهو الاظهر كذا في المحيط * وان قال هذا أخي أو أختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي رواية الاصل الابالية كذا في غايه السروجي * ولو قال هذا أخي لابي أو قال لامي يعتق عليه كذا في المحيط * ولو قال لعبد غيره هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا في السراج الوهاج * ولو قال لامته هذه خاتمي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو أختي من زنا كذا في محيط السرخسي * ولو قال يا ابني أو يا أختي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي وهو الظاهر الا أن ينوى

الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة لانه عين عرفا خصوصا عند أهل بغداد فانهم يحلفون به ولو ذكره قال هو يا كل الميتة أو يستحل الدم أو الخمران فعل كذا لا يكون عينا ولو قال لله على صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفاء بما سمى ولا يخرج عن العهد بالكفارة وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو بالخيار ان شاء كفر وان شاء وفى * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرجع في آخر حياته وقال هو بالخيار ان شاء فعل ما سمى وان شاء كفر وعينه

كانتكم فهو اخبار ان يقتصر على هذا فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان زاد على هذا فقال بر من سو كند است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذباً فعلى تعرض المجلس عن ذلك لا يصدق قضاء ولو قال مرا سو كند خانه است كما اين كانتكم فهو اقرار باليمين بالطلاق ولو قال بالله العظيم كه بزرگتر از بالله العظيم نیست كما اين كانتكم يكون عينا كما لو قال بالله العظيم والاعظم وهذه الزيادة تكون للتأكيد فلا تصرفاصلاً ولو قال مصحف خدای بدست ۸ وی سوخته اكر این کار کند لا يكون عينا ولو قال ار خدای بزرگتر است واز

أو محنونا كذا في غاية البيان * وصفة ذى الرحم المحرم أن يكون قريياً حرم نكاحه أبداً فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة التناكح فالمحرم بالرحم نحو أن يملك زوجة ابنه أو أخته أو بنت عمه وهي أخته رضاعاً لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الأعمام والأخوال لا يعتق كذا في السكافي * ولو ملك محرماً له رضاعاً أو مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك أحد الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط * ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الإسلام وكذا لا فرق إذا كان المملوك مسلماً أو كافراً كذا في غاية البيان فإذا ملك الحربى دار حرم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرة النيرة * ولو ملك الحربى قريية ودخل إليها بأمان عتق عليه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة * اشترى العبد المأذون دار حرم محرم من سيده وليس عليه دين محيط عتق وان كان دين محيط لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو اشترى المكاتب ابن مولا لم يعتق في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولا لم يعتقوا كذا في المضمرات * الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريية لا يعتق كذا في السيراجية * رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا إلا مملوكاً هو أخو الابن لأمه وقيمة المملوك مثل الدين قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الاقرار في المرض وصية فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك لحاطة الدين بالتركة وبهذا نسين أن دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية * ولو اشترى أمة وهي حبلى من أبيه والامة لغیر الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الامة ولا يجوز بيعها قبل أن تضع وله أن يبيعها إذا وضعت كذا في البدائع * ان أعتق حاملاً عتق جملها ولو أعتق الحمل خاصة عتق دونها ولو أعتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق إذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر منه كذا في الهداية * فلو جاءت به لستة أشهر فصاعداً من وقت العتق لا يعتق إلا أن يكون جملها أو أمين جاءت بأولهما لا أقل من ستة أشهر ثم جاءت بالثاني لستة أشهر أو أكثر أو تكون هذه الامة معتقة عن طلاق أو وفاة فولدت لا قبل من سنتين من وقت الفراق وان كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق حينئذ يعتق كذا في فتح القدير * ولدا الامة من مولاها حر وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد المغرور وولد الحر حر على كل حال لان جانبها راجع في تبعها في وصف الحرية كما يتبعها في الملوكية والمرقونية والتدبير وأمومية الولد والكتابة كذا في الهداية * إذا قال لامته الحامل أنت حره وقد خرج منها بعض الولدان كان الخارج أقل يعتق وان كان الخارج أكثر لا يعتق وذو كرهشام والمعلی عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لامته الحبل وقد خرج منها نصف بدن الولد أنت حره قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه أن يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد حر كذا في المحيط * في المتنق لو قال لامته أكبر ولدك في بطنك فهو حر فولدت ولدين في بطن فأولهما خروجا أكبرهما وهو حر ولو قال لامته العلفة والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسي * رجل أعتق جارية أنسان فأجاز المولى اعتاقه بعدما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك لي غيرك حر لا يعتق جملها * رجل قال لامته الحامل في صحتها أنت حره أو ما في بطنك فولدت من الغد غلاماً ميتاً استبان خلقه عتقت الجارية في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم تلد

لا إله الا الله بزار واز شهد أن لا إله الا الله بزار است اكر این کار کند فهمی ایمان ثلاثة ولو قال هر امیدیکه بخدای دارم نومیدم اكر این کار کند يكون عينا لان اليأس من الله كفر وتعليق الكفر بالشروط عین ولو قال مسلماني نكرده ام خدای را اكر این کار بکنم ففعل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان أراد بذلك ان الذي فعل من العبادة لم يكن حقيقاً يكون عينا والافلا ولو قال هر چه مسلمانی کرده ام بکافران دادم اكر این کار کند ففعل لا يصير كافراً ولا يلزمه الكفارة ولو قال هر چه خدای گفت دروغ است اكر این کار بکنم قبل هـ ذا لا يكون عينا وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالعربية فكذلك بالفارسية * رجل قال والله كه بافلان سخن نگویم يك روز وروز ينتهى اليمين بمضى ثلاثة أيام ولو قال والله كه بافلان سخن نگویم نيك روزنى دوروز فهمی عین واحدة ينتهى بمضى اليومين * رجل قال بدرقم خدای

كه فلان كانتكم يكون عينا كما لو قال نذرت أن لا أفعل كذا ولو قال خدای بیغامیر را بدرقم كه این کار کند لا يكون عينا الان قوله بیغامیر را بدرقم يكون عينا فاذا تحلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا يصير فاصلاً فلا يكون عينا * فصل في عقد اليمين على فعل الغير * رجل قال لا آثر الله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استخلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما ما إذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القاتل المخاطب ذلك يكون حالفاً وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا حتى

وكذا لو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الخالف وان أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا غدا فقال الآخر نعم فهو على خمسة أوجه أحدها أن ينوي المبتدئ الحلف على نفسه والمجيب بقوله نعم يريد الحلف على نفسه وفي هذا الوجه كل واحد منهما ما يكون حالفا إذا لم يفعل الخطاب ذلك حنثا جميعا أما المبتدئ فظاهر وأما الآخر فقوله نعم يتضمن إعادة ما قبله فيصير كأنه قال والله لا أفعلن كذا فان لم يفعل حنثا جميعا والوجه الثاني أن يريد المبتدئ q استحلاف المجيب والمجيب بقوله نعم يريد اليمين على نفسه وفي هذا

الوجه يكون الخالف هو المجيب لا غير حتى لو فات الشرط بحنث المجيب لا غير والوجه الثالث أن يريد المبتدئ استحلاف المجيب والمجيب بقوله نعم يريد الوعد في ذلك دون اليمين وفي هذا الوجه لا يكون أحدهما حالفا والوجه الرابع أن لا يكون لأحدهما اليمين وفي هذا الوجه يكون المبتدئ هو الخالف ان لم يفعل الخطاب ذلك حنث المبتدئ لا غير والوجه الخامس أن يريد المبتدئ استحلاف المجيب والمجيب بقوله نعم يريد الحلف وفي هذا الوجه لا يكون المجيب حالفا لا غير ولو قال بالله لتفعلن كذا أو قال الله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم وليس لأحدهما اليمين كان الخالف هو المجيب وقوله بالله مثل قوله والله في جميع ذلك وقوله بالله مثل قوله الله ولو قال الرجل لغيره أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد أو قال أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك

حتى ضرب انسان بطنها فأقت من الغد جنيما ميتا استبان خلقه فهو بالخيار ان أعقق الام يعتقد الجنين يعتقدها وان لم تكن حاملا اعتقت الحاربة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لامته الحامل أنت حرة أو ما في بطنك فبات المولى قبل البيان فضرب انسان بطنها فأقت جنيما ميتا قد استبان خلقه قال في الجنين غرة حرة ويعتق نصف الامة وتسمى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسي * ولو أعقق الحرى عبده الحرى في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ولو أعقق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم جميعا ويكون الولاء للحرى * اذا مات الحرى أو قتل أو أسر لا يعتق مكانه ويكون بدل الكتابة لورثته اذا مات المولى * رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي أنا عبدي لا يكون باطلا وان أخرجه مكرها كان عبدا كذا في فتاوى قاضيخان * الحرى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح الجمع والله أعلم بالصواب

الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

من أعقق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربعك حرّاً أو لا كبعضك أو جزء منك أو شقص غير أنه يؤمّر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * وأما سهمك حرّاً فالدس عنده وكذا الشيء كذا في العتائية * ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عتق كله على أداء البدل وكونه أحق بمكاسبه ولا يدول استعماله وكون الرق كاملاً كذا في النهر الفائق * ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يزوج الا اثنتين كذا في التتارخانية * ولا يجوز له التزوّج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا أنه اذا عجز لا يرد الى الرق كذا في غاية البيان * ويجب ازالة الملك عن الباقي بالاستسعاء أو الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي * واذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فشريكه بالخيار ان شاء أعقق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية * واذا أعقق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يعهره لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للامام السرخسي * وفي التحفة للشريك فيه خمس خيارات ان كان المعتق موسراً ان شاء أعقق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعاه وان شاء ضمن شريكه المعتق غير أنه اذا دبره يصير نصيبه مدبراً ويجب عليه السعاية للبحال فيعتق ولا يجوز له أن يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي * وان كان معسراً فكذلك الا أنه لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وليس للشريك الساكت خيار الترك على حاله كذا في البدائع * واختياره أن يقول اخبرت ان أضمتك أو يقول أعطني حتى أما اذا اختاره بالقلب فذلك ليس بشيء كذا في النهاية * والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمن الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي * ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة * واذا ضمن الذي أعقق فالمعتق بالخيار ان شاء أعقق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع * وان أبرأه الشريك عن الضمان فله أن يرجع

(٣ - الفتاوى ثانی) أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوي جميعاً أن يكون المجيب هو الخالف الا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله أحلف ونحو ذلك فان أراد ذلك فلا يمين على المبتدئ أيضاً رجل قال لا تحر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف المجيب * رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم أفعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق ثلاثاً فقالت المرأة ان كنت فعلت فانت طالق

طالق قالوا ان اراد به عين المرأة لا تطلق المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامر أنه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا فصفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بعين رجل أخذه السلطان وأراد أن يحلفه فقال له قل بايزد فقال الرجل بايزد ثم قال السلطان له بروزا دینه بیاى فقال الرجل له بروزا دینه . ١

على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العتابة * ولو باع الساكت نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان لا كذا في النهاية * وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسرا ثم أراد أن يرجع عن ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى * وذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل * ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض باتفاق الروايات كذا في المحيط إذا مات العبد كذا في العتابة * والخيار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن المعتق يرجع على العبد بمال زمه من الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزا والولاء كله للمعتق وإن لم يحتج بشي حتى جرحه كان الارش عليه للعبد ولا تكون جنايته اختيارا منه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه ما لا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المعتق في اليسار كونه مالكا مقدار قيمة نصيب شريكه عند الشيكاني وهو الصحيح كذا في جواهر الأخلاط * وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي * ولو كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان أعاق أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو معسر رواه ابن رستم عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى * ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبنه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة أعاقهما وله خمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرية * ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم اعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة فولدت لم ياتفت إلى ذلك كذا في البدائع * ولو كان في يوم الاعتاق صحيحا ثم عي يجب نصف قيمته صحيحا ولو كان أعمى يوم العتق فالتجلى بياض عينه يجب نصف قيمته أعمى كذا في فتح القدير * وكذلك يعتبر يسار المعتق وأعساره يوم الاعتاق حتى لو أعاق وهو موسر ثم أعسر لا يبطل حق التضمين ولو أعاق وهو معسر ثم أبسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائما يقوم العبد للحال وإن كان العبد كاهن فالقول قول المعتق وإن اختلفا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائما أو هالكا وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعاقته يوم كذا وقيمته مائة وقال الساكت أعاقته للحال وقيمته مائتان يحكم بالعتق للحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط * ولو اختلفا في اليسار والأعسار فإن كانا مختلفين في مال الاعتاق فالقول قول المعتق واليمين بينة الآخر كذا في البدائع * وإن اختلفا في يسار المعتق وأعساره والمعتق مقدم على الخصومة إن كانت مدة يختلف فيها اليسار والأعسار فالقول قول المعتق وإن كانت لا يختلف يعتبر للحال فإن علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وإن لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسي * معتق البعض إذا كوتب فإن كاتبه على الدراهم أو الدنانير فإن كانت

صار فاصلا فلا يصير عينا بعد ذلك رجل قال على المشي إلى بيت الله وكل مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعتاق لأن إيجاب المشي على نفسه إلى بيت الله صحيح ولا كذلك إيجاب الطلاق والعتاق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق

فصل في عطف الشرط على اليمين

رجل قال لجاره إن امرأتى كانت عند البارحة فقال الجاران كانت امرأتى عندى البارحة فامرأتى طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر أنه كان عند الخائف امرأة أخرى قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى تطلق امرأة الخائف وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا تطلق وإنما اختلفا لاختلاف أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الحاق الشرط باليمين المعقودة بعد السكوت

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح وبه أخذ نصير بن يحيى وهذا القول أقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح الحاق الشرط بالفاسد بالبيع التام وقال محمد بن محمد رحمه الله تعالى لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت وبه أخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن السكوت يمنع تعلق الجزاء بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا إذا كان الشرط على الخائف وإن كان الشرط للخائف بأن كان فيه تخفيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قولهم جميعا * قال لا امرأته أن غسلت ثيابي

فعبدي حرفاً من امراته امرأة أخرى أن تغسل وقال الرجل وان غسلت هي أيضاً ثم غسلت الأمور لا يحتمل الزوج لأنه لم يصح العطف والحق الشرط وان كان فيه تشديد عليه رجل قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فانت طالق وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأة أخرى يعني وان دخلت الثانية فانت طالق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الشرط وأبته مادخلت وقع الطلاق على الاولى لأنه شدد على نفسه وكذا لو قال لا اولى أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وان دخلت ١١ هذه الدار لدار أخرى فدخلت المرأة

الدار الاولى أو الثانية طلقت وكذا لو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامرأة أخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى والثانية وكذا العتق ولو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لدار أخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لأنه تخفيف

فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستحلف

رجل حلف رجلاً لا تخلف ونوى غير ما يريد المستحلف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك يعتبر نية الخائف اذا لم ينو الخائف خلاف الظاهر طالما كان الخائف أو مظلوماً وان كانت اليمين بالله فان كان الخائف مظلوماً كانت النية نية الخائف وان كان الخائف ظالم لم يربح بيمينه ابطال حق الغير يعتبر نية المستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى * رجل أخذ اللصوص فأخذوا أمواله وحلوه أن لا يخبر أحداً

المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على أقل من قيمته تجوز أيضاً وان كان كاتبه على أكثر من قيمته فان كانت الزيادة مما يتغاب الناس في مثلها جازت أيضاً وان كانت مما لا يتغاب الناس في مثلها يطرح عنه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع * وان كاتبه على عروض وعجز عن الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئاً كذا في المبسوط * ولو كان شريك المعتق في العبد صيباً أو مجنوناً له أب أو جد أو وصي فوليها أو وصيه بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق أو يدبر وكذلك لو كان الشريك مكاتباً أو مأذوناً عليه دين فانه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا أنهم لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد دين فالخيار للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع * وان لم يكن للصبي أب ولا وصي الأب وله وصي الأم وكان العبد مأذوناً للصغير عن الأم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قال سألت أستاذاً الفقيه أبا بكر البلخي رحمه الله عن ذلك فقال اذا كان له وصي أم وليس له وصي غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد أيضاً وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة وليس لوصي الأم ان يكاتب كذا في المحيط * وان لم يكن للصبي غيره والمجنون ولي ولا وصي فان كان هناك حاكم نصب الحاكم من يختار لهما أصلح الأمور من التضمن والاستسعاء والمكاتبه وان لم يكن هناك حاكم وقف الأمر حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع * واذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً فارد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً كتسبه بعد العتق فلا ساكت تضمين المعتق بخلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم أبو نصر رحمه الله تعالى وعامة المشايخ على أنه ليس له ذلك واليه اشار محمد رحمه الله في الاصل هذا اذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً ما اذا كان المعتق معسراً وبقي المسئلة بحالها فلا ساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً كتسبه بعد العتق بخلاف وان لم يترك العبد كسباً كتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد الى أن يظهر له مال أو يتبرع منه متبرعاً بآدماء عليه أو يبرئه الساكت كذا في المحيط * واذا ضمن المعتق يرجع على المعتق بما ضمنه في تركه العبدان كان له تركه وان لم تكن له فهو دين عليه كذا في البدائع * وان كان العبد ترك ما لا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين المولين نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت أو المعتق اذا ضمن وما بقي فهو ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال أحدهما هذا مما كتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الآخر اكتسبه بعده فهو بمنزلة مالوا كتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخاً سابقاً لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط * واذا مات الساكت فلورثته ان يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية كذا في محيط السرخسي * فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختاروا الاعتاق أو الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب للذكور من أولاد الميت دون الاناث وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد

بخبيرهم خلف فاستقبله غير فقال للغير على الطريق ذباب ففهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان نوى بالذباب نفس اللصوص خذ في عينه وان لم ينو ذلك وانما نوى الكذب ليرجع الغير لا يحتمل في عينه لأنه ما أخبر عن حالهم * سلطان أخذ من رجل ما لا ظلمه وحلفه أن لا يخاصمه في المال الذي أخذ منه قالوا الحيلة في ذلك أن يخاصمه عنه غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب معهم حتى يصل الى القاضي ويقول المظالم للقاضي قد حلفني بكذا وكذا حتى يفهم القاضي أن غير ملأ ما يخاصمه وهو لا يخاصم نفسه في أمر

القاضي برد المال عليه * رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلا ناويا خذ بيده فأصبح الخائف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأس الميت من مكانه قبل أن يذهب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أرجو أن لا يكون حاشا وعينه يكون على غير هذا العمل * رجل حلفه السلطان أن لا يشتري الطعام للبيع فاشترى الخائف طعاما فنفقته ثم بدله فباعه لا يحنث في يمينه لأنه ما اشتري للبيع * رجل خرج مع الأمير في سفر فخلفه الأمير أن

١٣

لا يرجع إلا بأذنه فسقط ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحنث في يمينه لأن يمينه

منهم ما اختار من ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس لهم ذلك إلا أن يجتمعه واعي التضمين أو الاستسعاء وهذا هو الأصح كذا في المبسوط * وإن مات المعتق فإن كان الاعتاق في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وإن كان في حال مرضه لم يضمن شيئا حتى يؤخذ من تركته وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع * ويسمى العبد للمولى عند أبي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط * وإذا كان العبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه فأراد الساكت أن يضمن شريكه نصف نصيبه وبسته هي العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه أبو الليث لا رواية في هذه المسئلة فلقائل أن يقول له ذلك ولقائل أن يقول ليس له ذلك كذا ذكره في الزيادات في كتاب الغصب كذا في الظهيرية * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله عبد بين رجلين أعتقه أحدهما وهو مسرحتي وجبت السعاية على العبد فأبى أن يسعي فهو بمنزلة حر عليه دين إلى أن يقضيه والحكم في حق هذا أنه إن كان ممن يعقل ويعمل بيديه أو له عمل معروف أنه يؤجر من رجل ويؤخذ أجره ويقضى منه دينه وفيه أيضا عبد صغير بين رجلين فأعتقه أحدهما وهو مسر فأراد الآخر أن يؤجره فإن كان العبد يعقل ورضى بذلك جاز عليه وكان الاجر للذي لم يعتق قضا صام من حقه هكذا في الذخيرة * ولو أعتق أحدهما نصيبه بأذن صاحبه فلا ضمان عليه وإنما الاستسعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق * المضارب بالنصف إذا اشتري برأس المال وهي ألف عبد بن قيمة كل ألف فاعتقهما رب المال عتقا وضمن نصيب المضارب موسرا كان أو مسرا كذا في الكافي * قال أبو يوسف رحمه الله في عبد بين رجلين قال أحدهما أحدهما حر وهو فقير ثم استغنى ثم اختار إيقاع العتق على أحدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك لو مات قبل أن يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الإيضاح * وإذا كان العبد بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه واختار بعض الساكتين السعاية في نصيبه وبعضهم الاعتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عبد بين ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر بعده فللساكت أن يضمن المعتق الأول إن كان وسرا وإن شاء أعتق أو دبر أو كاتب أو استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني وإن كان موسرا فإن اختار تضمين الأول فللأول أن يعتق وإن شاء دبر وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني كذا في البدائع * وإن أعتق أحدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاف ليس لواحد الرجوع وإذا دبر أحدهم أولا ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فاندبر ثم كاتب ثم أعتق حكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وأما المكاتب إن عجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وإن كاتب أولا ثم دبر ثم أعتق فإن لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وإن عجز يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي * وإن كان العبد بين ثلاثة نفر فدبره أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما موسران عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت أن يضمن المدبر ثلث قيمته وليس له أن يضمن المعتق وإن شاء استسعى هي العبد في ثلث قيمته وإن شاء أعتقه وإذا ضمن المدبر فلله دبر أن يرجع بذلك على العبد فيسعي له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * إذا كان المدبر مسرا فللساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت إذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا

لم يقع على هذا الرجوع * رجل ساع يضرب الناس بالسعايات وفي الخسايات خفاف وقال الكريش كسي رازيade ازده درم زبان كنم فامرأته طالق زن خویش رازيان كرد زياده ازده درم * ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى لا تطلق امرأته قال لان يمينه وقعت على النكرة لان قوله اكر كسي رانكرة والمرأة صارت معرفة بإضافة الطلاق اليها فلا تدخل تحت النكرة وهو ونظير ما ذكر في الجامع * رجل قال ان دخل دارى هذه أحد فعبدى حر فدخل هو بنفسه لا يحنث في يمينه لأنه معرفة فلا يدخل تحت النكرة وقال مسولا نارضى الله عنه وفي هذا الجواب نظر لان المرأة صارت معرفة في الجزاء وكونها معرفة في الجزاء لا يمنع دخولها في النكرة التي هي في موضع الشرط ألا يرى أن الرجل إذا قال لا امرأته ان دخل دارى هذه أحد فانت طالق فدخلت هي طالق وإن صارت معرفة في الجزاء وكذا لو قال لا امرأتين له ان

حلفت بطلاق واحدة منكم فلهذه طالق لا أحدهما بعينها ثم حلف بطلاقها حنث في يمينه اما المعرفة في الشرط الولاء فلا تدخل تحت النكرة في الجزاء وفيما إذا قال ان دخل دارى هذه أحد صار هو معرفة في الشرط والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزاء هذا إذا قال الخالف اكر يش كسي رازيان كنم فان قال اكر يش كس رازيان كنم وزن خویش رازيان كرد ثم قال عنيت غيرا صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لان قوله هي كس را عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضاء في ظاهر الرواية وعلى

قول الخصاص نية التخصيص صحيح وجنس هذه المسائل يأتي بعدها ان شاء الله تعالى * السلطان اذا قال لرجل مال فسلان أمير زيدك
تواست فأنكر خلف بالطلاق ليس عندك مال فلان خلف وكان عند الخالف أموال بعثتها امرأة فلان أمير اليه والذي جاءه المال زعم أن
المال كان مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة
الخالف حتى يقر الخالف بذلك أو يقضى القاضي بذلك بالبينة بعد دعوى صحيحة ١٣ فيصير الخالف حائثا * رجل جاب

عشرين سنة من بلد إلى بلد
وأدخل جملة الغنم في بلده
غير أنه أظهر عشرة في حافوه
خلفه أمير الحظيرة أنه ما جاء
الاب عشرة وما ترك خارج البلاد
شيء خلف ونوى ما جاءه الا
بعشرة أي في السوق وما
ترك شيئا في الخارج أي
خارج السوق قالوا لا يحسن
في عينه لانه نوى ما يحمله
لفظه لكن لا يصدق قضاء
* رجل أراد أن يحلف غيره
ليس له أن يحلفه بالطلاق
والعتاق والايان المغلظة
من المشايخ من رخص
ذلك وبه أفتى بعض مشايخ
سمرقند صيانة لأموال الناس
وحقوقهم ومشايخنا رحمهم
الله تعالى لم يجوزوا فان ألح
المستفتى ينبغي للفتى أن
يفسوخ الأمر إلى رأى
القاضي * رجل أكره امرأته
على أن تهب مهرها منه
فوهبت ثم أنكرت الهبة
وأراد الزوج أن يحلفها قال
بعضهم لها أن تحلف فلان
الزوج يدعي عليها هبة جائزة
وهي تنكر ذلك فحلف
والخيار للفتى سوى ما قال
الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى ان المرأة تقول للهاكم
سأله يدعي على الهبة عن

الولاء للمدبر والثالث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولاء بينهم أثلاثا كذا في غاية البيان * وللمدبر أيضا
أن يضمن الذي أعتق ثلث قيمته مدبر أو ليس له أن يضمن المعتق ما أدى إلى الساكت من قيمة نصيبه ويكون
الولاء بين المدبر والمعتق أثلاثا لئلا يفتقر المدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي * وان شاء
المدبر أعتق نصيبه الذي دبره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق أن يستسعى العبد كذا
في البدائع * أما اذا كان المعتق معسرا فلا مدبر استسعاء العبد دون التضمن كذا في غاية البيان * ولو ضمن
الساكت المدبر نصيبه ثم أعتقه كان للمدبر أن يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبر أو ثلثه قنا كذا في النهاية ناقلا
عن التمرناشي * وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقيل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه
الفتوى كذا في الكافي * اذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا
يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد
وتدبر المدبر في نصيبه أيضا نافذ وهو مخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر أو يرجع على المعتق
بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استسعا نافذا ما لم يكتب فان مضى العبد على كتابته يؤدى
إليه مال الكتابة والولاء بينهم أثلاثا وان عجز كان للمدبر أن يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا
موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولاؤه بينهما نصفين كذا في المبسوط * وان شاء أعتقه وان
شاء استسعا كذا في النبايع * وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث
نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الأول الا أن التضمن والاستسعاء هناك
في الثالث وهما في الخامس فأما في البيع فان تصادقا انه كان بعد العتق والتدبير أو قال البائع كان قبل العتق
والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وان تصادقا انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار
ان شاء نقض البيع وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسعا فيكون ولاؤه وان شاء ضمن المعتق والمدبر
قيمة نصيبه ان كانا موسرين ويرجعان به على العبد وأما المرأة فان تصادقا أن التزوج كان بعد العتق أو التدبير
فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا أن التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان
شامت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وان شامت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في خمس
قيمته وولاء خمسة لها وان شامت ضمنعت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت
بخلاف المشتري فأما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان أدى إلى العتق من قبله وان عجز كان له أن
يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له
صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الأب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة
قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الأب في نصيب الابن مطلقا ان لو كان بالغاً في التضمن أو الاستسعاء
وليس له حق الاعتاق فان كان المعتق والمدبر موسرين ضمن ما سدس قيمته للابن بينهم نصفين وان شاء
استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي * هشام عن محمد رحمه الله
تعالى اذا كان المملوك بين ثلاثة لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث
ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولاء نصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن

أكره أو اختار فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المرأة بالله ما وهبت بغير إكراه وتكون صادقة في عينها وإلى هذا أشار في
الحيل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان ما لا يبرهن عند صاحب المال فأراد صاحب المال أن
يأخذ المال منه بغير رهن ولو ادعى المطلوب الرهن ويقر بالمال رهن لا يمكنه اثبات الرهن فيؤخذ بالمال فيقول المطلوب للقاضي سأله يدعي على
ما لا يبرهن أو ليس برهن فان قال ليس برهن حينئذ يحلف * السلطان اذا كان يطلب رجلا يأخذه بتممة فأخذ رجلا آخر وأراد أن

يحلف بالله ما تعلم أحد من غرمائه ولا من أقربائه ليأخذ منهم شيئا وهو يعلم لا يسعه أن يحلف لأن اليمين الكاذبة لا باح عند الضرورة لكن ينبغي له أن يحلف ويذكر اسم ذلك الرجل الذي يطلبه الساطان وينوي غيره * رجل مات وعليه دين ووارثه يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث أن أباه قد قضى دينه لا ينبغي له هذا إلا أن يحلف عند القاضي أن لا يعلم بأن له ديناً على أبيه لأن شهادتهم عنده لا تثبت قضاء الدين * رجل مات وخلف وارثاً وديناً على ١٤ رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فخلف الغريم أنه ليس للديني عليه شيء قالوا ان

كان لا يعلم الغريم يموت المورث نرجس وأن لا يكون حائناً وان علم يموت المورث الصحيح أنه يحلف في يمينه لأنه اذا علم يريد أن يحلفه ليس عليه شيء لا بطريق الاصلالة ولا بطريق الوراثة وهو كاذب في ذلك * رجل قال لغريمه كم أكلت من تمرى فقال أكلت خمسة وحاف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائناً وكاذباً ولو كانت يمينه بطلاق أو عتاق لا يقع شيء وكذا الوكيل لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو تظهير ما قال في الجامع اذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشتراه بأثنى عشر حلفت في يمينه لأنه اشتراه بعشرة وزيادة * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار بأنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو ومن داره لا يحلف في يمينه لأنه صادق فيما قال رجل كان على سطح مع جماعة فاراد أن ينهب فنهوه فوضع رجله على ناحية من السطح وقال

ولصاحب الثالث ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهار أو الارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز موسراً كان الأب أو معسراً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الينابيع * ولشريكه ان يعتق نصيبه ان شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن الأب في غير الارث ان كان موسراً وان كان معسراً استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز * وأجمعوا على أنه لو ورثناه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح القدير * وان بدأ الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر هو موسراً فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وان شاء اعتقه كذا في غاية البيان * ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه يعلم شريكه بذلك أو يعلم وسعى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * أجمع أصحابنا على أن أحد الشريرين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري اذا كان موسراً وليس له تضمين البائع كذا في غاية السروجي * وسعى العبد ان كان معسراً بالاجماع كذا في الينابيع * أخوان ورثا عبداً من أبيهما فقال أحدهما هو أخي لابي ووجد الآخر لم يضمن المقرويسه هي العبد في نصيبه وان قال هو أخي لامي وليس أخوه معروفاً لامي ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي * واذا أعتق أمة بينه وبين آخر ثم ولدت فللشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه شيئاً من قيمة الولد كذا في المبسوط * ولو أعتق أحد شريكي الامة ما في بطنها فولدت توأماً ميتاً لا ضمان عليه ولو ولدت توأماً حياً يضمن كذا في البحر الرائق * واذا أعتق أحد الشريرين الجارية وهي حامل ثم أعتق الآخر ما في بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يكن له ذلك وهو اختيار منة للسعاية ولو أعتقا جميعاً ما في بطنها ثم أعتق أحدهما الام وهو موسر كان لصاحبه ان يضمنه نصف قيمتها ان شاء والحبل نتصان في بنات آدم فانما يضمنه نصف قيمتها حاملاً كذا في المبسوط * ولو علق أحد الشريرين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غداً بأن قال ان دخل زيد الدار غداً فانت حر وعكس الآخر بأن قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى الغد ولم يدخل زيد الدار أم لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين قال أحدهما لا أحد العبدان أنت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا أنهما لا يعلمان دخل أو لم يدخل فان هذين العبدان يعتق من كل واحد منهما ربعه ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته بين المولين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع * اذا قال أحد الشريرين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر فمضى اليوم ولا يدري أحد دخل أم لا عتق نصفه ويسعى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبدان بين رجلين

ان ثبت اللبث وأكلت ههنا فامر أنه طالق وأراد به موضع رجله فنام وأكل في غير ذلك الموضع من السطح لا تطلق حلف امر أنه ديناً وتطلق قضاء السلطان اذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا خلف ثم تذكر أنه كان عالماً بذلك الا أنه نسي وقت اليمين قالوا نرجس أن لا يكون حائناً لأنه ما كان عالماً وقت اليمين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله البيلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا ان كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرققة لا يحلف في يمينه وان كانت كثيرة الا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحداً لا يحلف في يمينه

أيضا لأنه لا يراد باليمين هذه المرقعة وإن كانت بحمل يأكلها البعض دون البعض حنث في يمينه * رجل قال لانيه ان سرقت من داري شيئا فأملك طالق فسرقت من داره آجرة أو ابنة أو نحو ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الأب يحنث بذلك المقدار عن ابنة حنث في يمينه والا فلا وأجاب محمد رحمه الله تعالى أولا أنه يحنث في يمينه فلما بلغه جواب أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسنت قوله * رجل قال إن كان في يمينه نار فامر أنه طالق فإذا في يمينه سراج قالوا ينظر إن كان حلف لأجل أن ١٥ بعض جيرانه طلبوا منه النار للاصطلاح

أو الحنث لا يحنث في يمينه لأن يمينه عند ذلك لا يقع على السراج وإن كان حلف لأجل أنهم طلبوا منه النار ليستوقدوا به حنث في يمينه وإن لم يكن ليمينه سبب ولم ينوش شيئا لا يحنث لأن السراج لا يسمى نارا مطلقا * رجل زرع أرضه لامرأته فطنأثم قال حلال بروي حرام أكرز غله أين زمين نجائه رى درايده ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها اتذهب الى الخلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنث الحالف

فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك

رجل قال إن فعلت كذا فألف درهم من مالي صدقة ثم فعل وليس له إلا مائة درهم تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يلزمه الصدقة إلا بما كان عنده وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وإن كان عنده عروض أو خادم يساوي مائة فإنه يبيع ويتصدق وإن كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وإن

حلف أحدهما باعتقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وسعى العبد في نصف قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الإيضاح * عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه إن كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر إن لم أكن بعثتك نصيبك أمس فهو حر فإن العبد يعتق لأن كل واحد يزعم أن صاحبه حانث فيقال للمدعي البيع أقم البيعة فإن أقام قضى بالبيع والعتق والعبد على المشتري بغير سعاية وإن لم يكن له بيعة وأراد أن يحلف المشتري فله ذلك فإن نكل المشتري فكذلك وإن حلف لا يترك رقيقا ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته للسكر سواء كانا موسرين أو معسرين أو كان المدعي البيع موسرا أو معسرا وعندهما إن كانا معسرين أو كان مدعي البيع معسرا فكذلك وإن كانا موسرين أو كان مدعي البيع موسرا لا يسعى وأما مدعي البيع فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والآخر معسرا عندهم وهو الصحيح ثم إذا حلف منكر الشراء كان له أن يحلف البائع إذا كان موسرا فإن نكل لزمه وإن حلف كان الجواب كاسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي أن يحلفه إلا بطلب منكر الشراء وإذا قال البائع إن كنت بعثتك نصيبك من هذا العبد فهو حر وقال المشتري إن لم تكن بعثتك نصيبك فهو حر يؤمر مدعي الشراء بأقامة البيعة فإن أقام فالعبد رقيق وإن لم يكن له بيعة حكى عن الفقيه أبي اسحق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا ينعى وإذا حلف المدعي عليه لم يثبت البيع فيسعى العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين وعندهما إن كانا موسرين يسعى لهما وإن كانا موسرين أو مدعي الشراء موسرا يسعى في نصف قيمته لمدعي الشراء وإن قال أحدهما اشتريت نصيبك إن لم أكن اشتريته فهو حر والآخر ما بعثت نصيبك وإنما اشتريت منك نصيبك إن كنت بعثته فهو حر بأمرهما القاضي بالبيعة فإن أقاما البيعة فظهر أن كل واحد منهما بار في يمينه وبقي العبد رقيقا بينهما وإن أقام أحدهما البيعة فالعبد كله رقيق له وإن لم يقيم البيعة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جاز فإن نكلا بقي العبد رقيقا بينهما كالأما البيعة وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للذي حلف وإن حلفا جميعا يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري وفي الجامع الكبير إن أحد الشريرين إذا قال لصاحبه إن ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الحالف نصيبه يضمن الحالف إن كان موسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان * عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه إن ضربته فهو حر وقال الآخر إن لم أضربه اليوم فهو حر فضر به فان الحالف الأول يضمن نصيب الضارب كذا في التمر تاشي * وإذا قال كل عملك أملكه فيما استقبل فهو حر فلك عملك عام غير لا يعتق فإن اشتري نصيب شريكه عتق وإن باع نصيبه أولا ثم اشتري نصيب شريكه لم يعتق ولو قال لملوك بعينه إذا ملكته فانت حر فاشتري نصفه ثم باع ثم اشتري النصف الباقي عتق كذا في المبسوط * ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما أن صاحبه أعتقه منذ سنة وأنه هو أعتقه اليوم وقال شريكه لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لنصف القيمة بعثتك فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعتقه منذ سنة وكذا لو قال أنا أعتقه أمس وأعتقه صاحبي منذ سنة وإن لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بيعة أنه أعتقه أمس فهو ضمان لشريكه كذا في البدائع وهو لو قال أعتقه شريكى منذ شهر وأما منذ يومين لم يضمن

لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كمن أوجب على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة * رجل قال هزار درهم انما من يدروشان داه وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فأمسك انسان فله قالوا يتصدق احتياطا وإن كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء * رجل قال إن كفلت كفالة بفلان أو نفس فله على أن أتصدق بفلان ثم كفل بفلان أو نفس يلزمه التصديق بفلان وإذا أراد الرجل أن يكفل لأحد ينبغي أن يقول إن كفلت فله على أن أتصدق بفلان فلا يطلبوا منه الكفالة يقول إن كفلت أن لا أكفل ولو اضطر إلى كفالة يكفل ويتصدق

بئس * رجل قال مالي صدقة على فقرا مكة ان فعلت كذا الخشوة صدق على فقراء بلج أو بلدة أخرى جاز ويخرج عن النذر كما لو وجب عليه صوم أو صلاة بمكة ففقد بلج جاز * رجل قال ان نجوت من هذا النمل الذي أنا فيه فعلى أن أتصدق بعشرة دراهم خيرا فتصدق بغير الخبز أو بثلث الخبز بحرية * رجل قال ان زوجت ابنتي فألف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الألف جملة إلى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برأت من ١٦ مرضي هذا بحت شاة فبرأ لا يلزمه شيء إلا أن يقول ان برأت من كذا فله على أن

أذبح شاة * رجل قال ان اتجسرت برأس مالي وهي ألف درهم فزقني الله تعالى فيها ربما أخرج حاجا لله تعالى فاتجر فلم يفضل له كثير شيء قالوا هذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فعلى صوم شهر كصوم رمضان وحنث قال بعضهم يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه المتتابع إلا أن ينوي المتتابع * رجل قال ان فعلت كذا فله على أن أضيف جماعة قسري فحنث لا يلزمه شيء ولو قال لله على أن أطمم كذا وكذا يلزمه ذلك * رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك إلا أن ينوي الصدقة * ولو قال ان فعلت كذا فله على حج أو قال لله على صوم سنة فحنث اختلف فيها فقهاء البلدة قال بعضهم يخرج عن العهدة بكفارة اليمين وقال بعضهم لا يخرج فانه يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده والمستحب هو الوفا بالنذر حتى يخرج عن العهدة في قولهم * رجل قال ان فعلت كذا فله على صوم سنة إلا الايام التي

لانه لم يقر على نفسه بالضمن كذا في الظهيرة * أمة بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه وأنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم المنكر يوما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي * ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقته في كسبها فان لم يكن قد نصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولومات المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لو رثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاد وصاحبه ينكر فانها توقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الأمة فان مات أحدهما عتقت ولولاها موقوف كذا في الترتاقي * ولو قال أعتقت هذا العبد أو أعتقت أو عكسه أو قال أعتقنا فان صدقه عتق منهما وان كذبه فن الأول كذا في التارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * وإذا شهد أحدهما الشريك على الآخر باعتاق بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يفتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كأننا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاعتاق يتجزأ فإذا أعتقا فقد جاز عتقهما والولاة بينهما وكذلك ان استسعى وأدى السعاية فالولاة لهما كذا في البدائع * وإذا وجبت السعاية لهما لو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما الشريك مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد له عليه بنصب أو جراحة أو شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط * وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وإذا تحالفا سعى العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عندهما في حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المضمرات * والولاة لهما كذا في الهداية * ولو اعترفان معا أو على التعاقب وجب أن لا يضمن كل لآخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير * وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهم أثلاثا وإذا استوفى أحدهم شيئا من السعاية كان للآخرين أن يأخذوا منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط * ولو كان الشر كاه ثلاثة نفر شهد كل اثنين أنه أعتق لم تقبل كذا في فتح القدير * وإذا شهد أحدهما الشر كاه على أحد شريكيه أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الأول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضي على واحد منهما بالعق كذا في المحيط * وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهد أنه استوفى المال كله بوكالة منهم لم تجز شهادتهما عليه ويرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشرك في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط * أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعينه أنه أعتقها وكذبه الأمة وادعت على الآخر العتق وبهذا الآخر وحلف عند القاضي انه ما أعتقها فانه يفتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة * وإذا كانت أمة بين رجلين شهدا بنأ أحدهما على الشريك أنه أعتقها

أمرض فيها وكان به علة وقال غنيت به هذه العلة صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام التي مرض فيها * رجل قال فشهداتهما لله على المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة ان فعلت كذا وحنث في القياس لا يلزمه شيء وفي الاستحسان يلزمه حجة أو عمرة وهو بالخيار في رواية الأصيل ان شاء ركب وأهرق دما وان شاء مشى * ولو قال على المشي إلى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء * ولو قال على المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى

يلزمه حجة أو عمرة على هذا الخلاف إذا قال على المشي إلى الحجر الأسود وإلى الحجر ولو قال على المشي إلى بيت الله تعالى ينوي بيت المقدس أو ينوي مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء ولو قال على إحرام أن فعلت كذا خنث يلزمه حجة أو عمرة في قولهم ولو قال أنا أحرم أو أنا محرم أو أهدى أو أمشي إلى بيت الله أن فعلت كذا فهو على وجوه ثلاثة أن نوى الإيجاب أو لم ينو شيئا يلزمه ما ذكره وإن نوى العدة لا يلزمه شيء ولو قال على الطواف بالبيت أو السعي بين الصفا والمروة أو على أن ١٧ أقرأ القرآن أن فعلت كذا لا يلزمه شيء

ولو قال على المشي إلى الغزو وإن فعلت كذا يلزمه ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال على عشر حجج في هذه السنة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه عشر حجج في عشر سنين والله أعلم بالصواب

فصل في الكفارة

كفارة اليمين مانص الله تعالى في كتابه * من عابه كفارة اليمين إذا أعطى ثوبا خلعاً عن كفارة اليمين قالوا لا يجزيه عن القيمة لكن ينظر أن كان بحال يمكن الاتفاق به في نصف مدة الحديد لا يجوز وأن علم أنه ينتفع بالحديد ستة أشهر وبهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الحديد يجوز ولا يعتبر القيمة لأنه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى * إذا أعتق عبداً مريضاً رجي ويخاف عليه جازوا أن كان لا يرجي لا يجوز لأنه ميت حكاه * رجل مات وعليه صلاة شهر أو نحو ذلك ولم يترك مالا فاستقرض ورثته قفيز حنطة ونصفه على المسكين ثم المسكين تصدق بذلك على بعض ورثته ثم

فشهداتهم باطلة ولو شهدا على أبيهما أنه أعتقها جاز ذلك فإن كان الأب موسراً ثم ماتت الخادمة وتركت مالا وقد ولدت بعد العتق ولداً فأراد الشريك أن يستسيه الولد فليس له ذلك كافي حياة الام لم يكن له سبيل على استسعاء الولد كذلك بعد موتها إذا خلعت مالا ولكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليه لو كانت حية فبقي فهو ميراث للابن وإن لم تدع مالا يرجع بذلك على الابن وإذا لم تمت فاختر الشريك أن يستسيهها فهي بمنزلة المسكينة في تلك السعاية كذا في المبسوط * وإذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موسر فالقاضي يقضي بعقده وكان الشريك أن يضمنه كذا في المحيط * ويرجع به على الغلام والولاء له وإن كان جاحداً للعتق كذا في المبسوط * ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الأصل فالقاضي يقضي بحريته ولا ولا له عليه وليس للشريك أن يضمنه ولو شهدوا على إقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط * ولاؤه موقوف لأن كل واحد منهما يتيقنه عن نفسه فإن البائع يقول أنا ما أعتقته وإنما عتق باقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل أعتقه البائع فالولاء له فلهذا توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وإن شهدوا على إقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولاه قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فإذا مات عتقا إذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهم ما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع ويوقف جنايتهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * إذا أقر أحد الشريكين أن صاحبه أقر عليه بعقده نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي * إذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين وإذا حضر الغائب يقال للعبد أعد البيعة وإذا أعاد البيعة عليه يقضى بعقده نصيبه كذا في المحيط * وإذا شهد شاهدان على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر أن يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسننا وإذا حضر الغائب فلا بد من إعادة البيعة عليه للحكم بعتقه فإن كانا غائبين فقامت البيعة على أحدهما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة إلا بخوصصة تقع من قبل قذف أو جناية أو وجه من الوجوه فحينئذ تقبل البيعة إذا قامت على أن المولين أعتقاه أو أن أحدهما أعتقه واستوفى الآخر السعاية منه كذا في المبسوط * إذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغير شيء وشهد الشريك أن أنه أعتقه على كذا فشهدتهم ما جازة وكذلك إن شهد أبو الشريكين أو أبناهما بذلك وإذا أعتق بعض الشريكين العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدرى متى اكتسبها واختلف فيه الشريكان أو العبد قال الشريكان اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

* (الباب الثالث في عتق أحد العبدین) *

العتق إذا أضيف إلى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحد كما حرأ وقال هذا حر أو هذا

(س - الفتاوى ثانی) دفع الوارث إلى المسكين عن صلاة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم قفيز حنطة جاز ولا يعتبر عدد المساكين في هذا وإنما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا صدقة الفطر سواء رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلاة نصف صاع من الحنطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لأن صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلاة واحدة ولو أدى عن ست صلوات أحد عشر منا إلى مسكين ومننا إلى مسكين آخر أو أدى اثني عشر مننا إلى أربعة وعشرين مسكيناً اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز كافي صدقة الفطر إذا أدى

الى مسكين منا ومننا الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة وصدقة الفطر فقالوا في الصلاة اذا أعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يؤد الى كل مسكين نصف صاع كما في كفارة اليمين وفي كفاية الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعتبر العدد الا أن في كفارة الصلاة يعتبر القدر حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر ١٨ وبعضهم جوزوا التفريق في الصلاة أيضا كما في صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا

أوسمى فقال سالم حر أبو زبيح **كذا في الايضاح** * ولو قال هذا حر والاف هذا فك قوله أحد كما حر كذا في خزانة المفتين * واذا خاصم العبدان الى الحماكم أجبره على البيان كذا في محيط السرخسي * وان لم يخاصمه واختار ايقاع العتق على أحد ما وقع عليه حين اختياره وهما قبل ذلك بمنزلة العبد من مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج * وللمولى أن يستخدمهما ما قبل الاختيار وله أن يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليهما ما قبل الاختيار فان كانت الجنابة من المولى فان كانت على مادون النفس بأن قطع يدي العبد من فلا شيء عليه سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت جنابة على النفس فان قتلها - ما على التعاقب فالاول عبد والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها ما عاوض به واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما ما لورثته وان كانت الجنابة من الاجنبي فان كانت فيمادون النفس بأن قطع انسان يدي العبد من فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما للمولى سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما أن يكون واحدا واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلها - ما على القاتل نصف قيمة كل واحد منهما ما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما ما وتكون لورثتهما وان قتلها - ما على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما ما رجلان وقع قتل كل واحد منهما ما على كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما ما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع * ولو قال لامتيه احدا كما حرة فولدت كل واحدة منهما ولدا أو ولدت احدها - ما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليهما ولو مات الامتان معا وقتلتهما معا خير المولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيئا يرثه أن الابن الذي عينه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيئا كذا في الظهيرية * فان مات احد الولدين حال حياة الامتين لم يلقه ذلك بخلاف ما اذا مات أحد الولدين به - دموت الامتين كذا في المحيط * ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع * ولو جنت احدهما جنابة قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليهما - مدعهما بالجنابة كان مختارا للجنابة وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما ما نفعها وسعت كل واحدة منهما ما في نصف قيمتهما للورثة المولى * وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق الجنابة قبل أن يعلم بالجنابة كذا في المبسوط * ولو باعهما مائة مائة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح * ولو باعهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين البائع العتق في أحدهما عين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فاذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط * فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقضي العتق فيهما حتى يفسخ القاضى البيع فاذا فسخه انتسب وعتق من كل واحد منهما ما نفعه ولو وهبهما ما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما ما يجبر فيختار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة في الآخر وان مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في

يعطى كفارة اليمين أباه وان علا ولا ولده وان سفل وكذا الصدقة المنذورة * ولو أعطى في كفارة اليمين لكل مسكين ثلاثة أذرع من الكرباس لم يجوز ذلك ما لم يكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لانه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المعتبر في الكسوة ما يستر أكثر البدن فان أعطى السراويل للمراة لا يجوز عندهما * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الا زار في كفاية اليمين في قولي وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلا لانة فلبس من غزلها سراويل بحيث في يمينه * اذا أعطى في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا مدائمه استغنوا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم م - مدائمه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا صاروا جاهلا لا يجوز صرف الكفارة اليهم فيبطل ما أدى كالأدى

الى مكاتب مدائمه رد في الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مدالا يجوز ذلك * رجل أعطى كفارة يمينه امرأة وهي أمة لغيره البدائع ومولاها فقير لا يجوز ذلك لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولى وهي ليست بعمل لاداء كفارته فلا يجوز كالأداء أعطى أباه وأمه وهما مملوكان لفقر لا يجوز ذلك * كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه * ومن له دار وخادم يجوز صرف الكفارة اليه كما يجوز صرف الزكاة اليه * اذا حنت الرجل وهو معسر ثم أبسر لا يجوز له الصوم وان حنت وهو موسر ثم أعسر أجزأه الصوم * يعتبر في الكفارة

حاله عند الاداء * اذا صام المعسر يومين ثم أيسر لا يجوز له الصوم * الحائض اذا اختار التكفير بالاغتسال يجوز فيها من الرقاب ما يجوز في كفارة
الظهار * وان اختار الكسوة فقد بينا * وان اختار الاطعام فهو على نوعين طعام تملك وطعام اباحة فطعام التملك أن يعطى عشرة
مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاع من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مدا
مدا ان أعاد عليهم مدا جاز وان لم يعديستقبل الطعام لانه لا بد من مراعاة عدد ١٩ المساكين ومقدار الوظيفة ووظيفة

كل مسكين نصف صاع * وكذا الرجل اذا أوصى أن يطعم عنه عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصي عشرة مساكين فان
المساكين قبل أن يعينهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصي * رجل أعطى كفارة عنه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز لانه أدخل بعدد
المساكين الا اذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين فان أعطى
مسكينا حنطة ومسكينا شعرا جاز في ظاهر الرواية * ولو أطعم خمسة مساكين وكسى خمسة مساكين فان
كان الطعام طعام تملك جاز ويكون الاعلى منهما بدلا من الارخص أيهما كان أغلى وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى لا يجوز ذلك الا أن ينوي أن يكون الاعلى بدلا عن الارخص * وان كان
الطعام طعام اباحة ان كان الطعام أرخص من جازوان كان أغلى لا يجوز ولا في
الكسوة تملك وليس في الاباحة تملك فان كان الطعام أرخص جاز أن
يجعل الكسوة بدلا عن

البدائع * ولو أسرهما أهل الحرب كان للمولى أن يوقع العتق على أحدهما ويكون الآخر لأهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك أهل الحرب فيهما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشتراهما رجل من أهل الحرب فلهما مولى أن يوقع العتق على أيهما شاء وبأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فاختار المولى عتقه عتق وبطل الشراء فان أخذه بالثمن الذي اشتراه به عتق الآخر ولو أسرا أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية * وان اشترى المولى أحدهما من الكافر فلا يخرج كذا في خزائن المفتين * رجل قال في صحته أحد كذا ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك إلى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي * (البيان أنواع ثلاثة نص ودلالة وضروية) * (أما النص) * فنحو أن يقول المولى لأحدهما عينا ابنة عنت أو نوبت أو أردت بذلك اللفظ الذي ذكرت أو اخترت أو تكون حر باللفظ الذي قلت أو بذلك اللفظ الذي قلت أو بذلك الاعتاق أو أعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من الالفاظ فلو قال أنت حر أو أعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أراحبه عتقا مستأنفا عتقا جاعلا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عنت به الذي لم يبق بقولي أحد كذا يصدق في القضاء ويحمل قوله أعتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقك * (وأما الدلالة) * فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالبيع أو يرهن أحدهما أو يؤجر أو يكتب أو يدبر أو يستولب أن كانت أمة كذا في البدائع * واذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو لغيره أو باع يعافسا ولم يسلم أو سلم أو صوم أو أوصى به أو زوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في المحيط * ولو قال لامتيه احدا كذا ثم جامع احدهما ولم يتعلق لم يعتق الاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو عاقت عتقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير وحل وطوئهما على مذهبه الا انه لا يفتي به هكذا في الهداية * ولو قال لامتيه احدا كذا فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية * (وأما الضرورة) * فهو أن يموت أحد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتله المولى أو أجنبي غير أن القتل ان كان من المولى فلا يفتي عليه وان كان من الاجنبي فعليه قيمة العبد المتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يدا أحدهما لا يعتق الاخر سواء كان القطع من المولى أو من أجنبي فان قطع أجنبي يدا أحدهما ثم بين المولى العتق فان بينه في غير المجنى عليه فالارش للمولى بلا شبهة وان بينه في المجنى عليه ذكر القدر في شرخه أن الارش للمولى أيضا ولا شيء للمجنى عليه من الارش وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوي أن الارش يكون للمجنى عليه وهكذا ذكر القاضى فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق أنه ان بينه في المجنى عليه يجب ارش الا حر او يكون له بدوان بينه في غير المجنى عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال أحدهما ذين ابني أو احدي هاتين أم ولدي فمات أحدهما لم يتعين القائم للعرية والاستيلاء كذا في الايضاح * ولو قال عبدى حر وليس له الا عبد واحد عتق فان قال لي عبد آخر ويا عنت لم يصدق في القضاء الا بينة تقوم على أن له عبدا آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال أحدهما عبدى حر أو أحدهما عبدى حر وليس له الا عبد واحد عتق ذلك العبد كذا في المبسوط * ولو قال لعبدى أحدهما كذا ففعل له أيهما نوبت فقال لم أعن

الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس * وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا * وطعام الاباحة أكلتان مشبعتان غدا وعشاء أو غدا أن أو عشاء أو وسجورا والمستحب أن يكون غدا وعشاء بخير وادام وان أعطاهم غدا وعشاء خيرا بغير ادم جاز عندنا يعتبر فيه الاشباع دون مقدار الطعام * ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جازي روى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحدا من العشرة غير شبعان اختلفوا فيه * قال بعضهم ان كل من ذلك مقدار ما كل غيره جاز * وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب

اشباع العشرة وان غداهم وعشاهم وفيهم صبي فطيم لم يحجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه وثوب يلبسه ويستعور ربه وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان له فضل عن المسكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم ولكن يشترط أن يكون الفضل ٣٠ قدر ما يصير به غنيا وان كان له عيب وهو يحتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير

بالصوم لانه قادر على الاعتاق
 * من ملك ما لا وعليه دين
 مثل ذلك ووجب عليه
 الكفارة ففرض دينه بذلك
 المال جازله التكفير بالصوم
 * وان صام قبل قضاء الدين
 اختلفوا فيه قال بعضهم
 يجوز له الصوم وقال بعضهم
 لا يجوز وفي الكتاب اشارة
 الى القولين * وان كان له
 مال غائب أو دين على رجل
 وليس في يده ما يكفر عن
 يمينه جازله الصوم قالوا
 هذا اذ لم يكن المال الغائب
 عبدا فان كان عبدا يجوز في
 الكفارة لا يجوز له التكفير
 بالصوم لانه قادر على
 الاعتاق * رجل مات
 وعليه كفارة يمين أو قتل
 تسقط عنه أما كفارة
 الظهار قال بعضهم تسقط
 أيضا وقال بعضهم لا تسقط
 لانها حق المرأة رجل حلف
 أن لا يفعل كذا ففسى أنه
 كيف حلف بالله أو بالطلاق
 أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا
 أن يتذكر والله أعلم

هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضا كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كان لرجل
 ثلاثة أعبد فقال هذا حر أو هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين * ولو قال هذا حر وهذا
 أو هذا عتق الاول ويؤمر بالبيان في الآخرين ولو اختلف حر بعد كرجل له عبد فاختلف بجزء ثم كل واحد
 منهم ما يقول انا حر والمولى يقول أحدكما عبدى كان لكل واحد منهما أن يحلفه بالله تعالى ما يعي لم انه حر
 فان حلف لاحدهما ونكل للآخر قال في نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف
 لهما فقد اختلف الامر فالقاضي يقضى بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف
 القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو
 على هذا الاعتبار كذا في البدائع * واذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحائط وقال
 عبدى حر وهذا أو قال أحدكما حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * نوى أو لم ينو
 كذا في البدائع * ولو قال لعبده وعبد غيره أحدكما حر لم يعتق عبده اجماعا بالنية وكذا اذا جمع بين أمة
 حرة وأمة مقيمة فقال أنت حرة أو هذه أو احدا كما حر لم تعتق أمتهم ولو جمع بين عبده وحر فقال أحدكما حر
 لا يعتق عبده الا بالنية كذا في السراج الوهاج * في فتاوى أهل سمرقند رجعهم الله اذا قال أمة وعبد من رقيق
 حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في
 نصفه ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في
 ثلثيه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاث أمهات عتق من كل واحد من العبيد والامهات الثلث ويسعون في الباقي ولو
 كان له ثلاثة أعبد وأمة عتق من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه وسعى في الثلثين
 وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * واذا قال لعبده أحدكما حر لا ينو أحدهما
 بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهم ما في نصف قيمته كذا في البدائع
 * ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي * رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنان فقال
 أحدكما حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدكما حر فإدام حيا يؤمر بالبيان فان عني بالكلام
 الاول الثابت عتق الثابت وبطل الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول الخارج عتق الخارج بالكلام
 الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عتبت به الثابت
 عتق الخارج بالكلام الاول ولا يطل الايجاب الاول وان قال عتبت بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل
 ويؤمر ببيان الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات أحدهم فالموت بيان أيضا فان مات الخارج يعتق
 الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب الاول والداخل
 بالايجاب الثاني وان مات الداخل خفي الايجاب الاول فان عني به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني
 وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني وان لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم
 على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه وان كان
 القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثالث وذلك رقبة وثلاثة أرباع رقبة عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أو لم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له
 مال سوى العبيد ولم يحجز الورثة قسم الثالث بينهم كما وصفنا وبيانه أن يقال حق الخارج في النصف وحق

فصل في عین الفضولی
 اليمين مما يتوقف كالطلاق
 والعتاق وغير ذلك

رجل قال لامرأة الغيران

دخلت الدار فانت طالق فأجاز الزوج ثم دخلت الدار طلقت لان اليمين تصرف يملك الزوج مباشرة فيتوقف من
 الفضولی على اجازته * ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق عند الاجازة فان عادت ودخلت بعد الاجازة طلقت كذا ذكر في الجامع * وفي المنتقى اذا
 دخلت قبل الاجازة فقال الزوج أجزت الطلاق على فهو جائز * ولو قال أجزت هذه اليمين على لزمته اليمين ولا يقع الطلاق حتى تدخل بعد
 الاجازة * امرأة قالت جعلت أمري بيدي واخبرت نفسي والزوج حاضر فأجاز أو كان غائبا فبلغه فأجاز صار الامر بيده في مجلس علمها

بالاجازة ولا يصح اختيارها فان اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لان اختيارها بنفسها محال لا يتوقف
فلا يتفقد بالاجازة ولو قالت جعلت امرى بيدي وطلقت نفسي فقال الزوج أجزت يقع للمال واحد مائة مائة ويصير الامر بيدها حتى
لو طلقت نفسها في مجلس علمها يقع عليها تطليقة أخرى وهي بائنة بحكم التفويض ولو أن فضوليا قال لامرأة الغيرة جعلت امرئك بيدك
فاختارت نفسها فبلغ الزوج فأجاز الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ويصير الامر بيدها ٣١ * وفي المتنق لو قال لامرأة

الغير اختارى يعني الطلاق
فاختارت نفسها أو قال لها
امرئك بيدك فاختارت
نفسها أو قال لها أنت طالق
ان شئت فقالت شئت فقال
الزوج قد أجزت ذلك فهي
طالق لان قوله أجزت
اجازة للامرئ جميعا ولو
قال الزوج أجزت قول
الفضولي امرئك بيدك وقوله
اختارى لا يلزمه الطلاق الا
أن تختار نفسها بعد الاجازة
* رجل قال ان دخل محمد بن
عبد الله هذه الدار فامرأة
محمد بن عبد الله الذي يدخل
الدار طالق فقال محمد بن
عبد الله اشهدوا على بذلك ثم
دخل الدار يلزمه الطلاق *
رجل حلف مملوكه بالطلاق
وعتق كل مملوك يملكه الى
كذا وبصدقة كل مال يملكه
الى كذا سنة ان هو سأل
البيع أو شكاه وكتب ذلك
في كتاب والمملوك حاضر
يسمع ويقرهم ما يقول المولى
فلما فرغ المولى عن ذلك قال
المملوك لمن حضر اشهدوا
على بذلك ثم سأل البيع
أو شكاه حث ويلزمه كل
ذلك * رجل حلف رجلا
على طلاق وعتاق وهدي
وصدقة ومشى الى بيت الله

الثابت في ثلاثة ارباع وحق الداخل في النصف أيضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة حق
الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث
المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال أربعة وعشرون هي سهام السعاية وصار جميع المال أحد عشر
وعشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج مائة مائة ويسعى في خمسة ويعتق من
الداخل مائة مائة ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة
وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي رجل له ثلاثة أعبد سالم وزين ومبارك
فقال في صحته سالم حر أو سالم وزين حران أو سالم وزين ومبارك أحرار خير فان وقع على سالم عتق وحده
وان وقع على زين عتق سالم معه وان وقع على مبارك عتق واو كذا الوفا اختارت الكلام الاول أو الثاني
أو الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخسر الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف زين وثلث مبارك لان أحوال
الاصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج
رقبة وخمس أسداس رقية من ثلثه فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم وأجازت الورثة فكذلك وان لم
يجزوا ضربوا بقدر حقوقهم في الثلث وطريقه أن يجعل ثلث مال الميت على ستة لحاجتنا الى النصف
والثلث فيضرب سالم في كل ستة وزين في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث
المال أحد عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين وماله ثلاثة
أعبد فصار كل عبد أحد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن زين ثلاثة ويسعى في سعاية
ومن مبارك مائة مائة ويسعى في تسعة فبلغت سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون
فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم حر أو زين وسالم حران أو مبارك وسالم حران بخير وقيل له أو وقع على
أيه شئت فعلى أيهم وقع عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد
من الآخرين وان كان القول في المرض ويخرج رقية وثلثا رقية من ثلث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة
فكذلك وان لم يجزوا يضاربوا بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقية وحق زين في ثلثه وكذا حق مبارك
وأقل حساب له ثلث ثلاثة فصار حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهم ما في سهم فبلغت سهام العتق خمسة
فهو ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقية خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن زين
سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة فكذا في شرح الجامع
الكبير للعصيري * ولو قال سالم حر أو زين وسالم أو مبارك وسالم قدرا الخبر معاد بعد اسم أو هو زين
ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكلمة أو في الايجابات المختلفة توجب التحير فسالم يعتق على كل حال وكل
واحد من زين ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثلث الآخرين وقيل سالم ثانيا مبتدأ
وأخرام عطف عليه فيعتق هو به والآخران بالتعيين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو
قال سالم حر أو سالم وزين أو سالم ومبارك عتقوا الان أو لغت لا اتحاد الاسم والخبر لكنه كالكسوت لا يمنع
العطف ومنهم من قال ان المذكور هنا قوله ما أماعنده فلا يعتق زين ومبارك والاصح الاول ولو قال
سالم وزين أحد كحر أو سالم عتق ثلاثة ارباع سالم وربع زين ولو قال سالم حر أو زين أو سالم عتق نصفهما لان
الثالث عين الاول فلغا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * رجل له أربعة أعبد سالم وزين وفرقد ومبارك

وقال الخائف لرجل آخر عليه هذه الايمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعتاق لانه في الطلاق والعتاق بمنزلة
من قال لله على أن أعتق عبدي أو أطق امرأتي فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق * وان قال الخائف لرجل آخر هذه
الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق أيضا * رجل قال لا تخره ل دخلت دار فلان أمس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له
السائل بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فهو هذا حالف * ولو قال له دخلت دار فلان أمس فقال لا وقد دخلها فقال بالله ما دخلتها فقال لا قال فهو

لا يشرب مادام بخارا ووطنه فان نوى ذلك ثم فاروق بخارا ثم عاد وشرب حنث لبقائه ووطنه بها * رجل قال لا بويه ان تزوجت امرأة مادمتما
حين فهي طالق فتزوج امرأته في حياتهم مما طلقت فان تزوج أخرى في حياتهم ما لا تطلق لان كلمة ان لا توجب التكرار * ولو قال كل امرأة
أتزوج مادمتا حين أو قال بالفارسية هرزني كه نجوا هم تا ان يسان زنده اند تطلق كل امرأة يتزوجها في حياتهم ما لان كلمة كل توجب تعميم النساء
* وان مات أحد أبويه فتزوج امرأة تكلم وافيه * وعن محمد رحمه الله تعالى أنها لا تطلق وتسقط اليمين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لان شرط الحنث التزوج في حياتهم ما ولم يوجد ولو قال لامرأته والله لا أكلمك ٣٣ مادام أبوالحسين فكلمها بهدما

مات أحدهما لا يحنث لما قلنا
* ولو قال كل امرأة أتزوجها
حتى يموت فتزوج امرأة بعد
مات أحدهما طلقت لان
شرط الحنث ههنا التزوج
قبل موتهما * رجل حلف
أن لا يصطاد مادام فلان في
هذه البلدة وفلان أمير هذه
البلدة فخرج الأمير الى بلدة
أخرى لا صر ثم اصطاد
الحالف قبل عود الأمير الى
تلك البلدة أو بعد عود
لا يحنث لانتهاء اليمين
بمخرج الأمير * رجل قال
لامته ان وطئتك مادمت
في هذه الحجرة فانت حرة
فتحولت من تلك الحجرة ووطئها
في حجرة أخرى أو تحولت عن
تلك الحجرة ولم يطأها حتى عاد
الى تلك الحجرة ووطئها فيها
لا يعتق لان اليمين انتهت
بالتحول عن تلك الحجرة
* رجل حلف أن لا يدخل
هــ دار مادام فلان في
تلك الدار فخرج فلان بأهله
ثم عاد ودخل الحالف
لا يحنث وكذا لو قال لامرأته
ان دخلت دار فلان مادام
فلان فيها فانت طالق فتحول
فلان من تلك الدار زمانا ثم
عاد ودخلت تلك الدار
لا يحنث * وفي التوازل
رجل قال لغيره والله

كل واحد الربع بالايجاب البات ثلاثة والثلاث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبلغت سهام
الوصايا ثمانية وسهام العايات ستة عشر فاستقام التخرج فاجتمع بين سالم ويزيد فقال اخترت ان يكون
أحد كما عيدا ثم جمع بين يزيد ومبارك فقال اخترت ان يكون أحد كما عيدا ومات بطل اختياره الاول فكان
العتق دائرا بين سالم وأحدهما فأصاب سالم النصف والنصف الآخر بينهما ما كذا في شرح الزيادات للعتابي
* وان قال لاربعة أحدهم حر ثم قال لسالم ويزيد أحدهم كما عيدا ثم قال ليزيد وفرقده أحدهم كما عيدا ثم قال
لفرقده ومبارك أحدهم كما عيدا ومات قبل البيان فالأختيار الأخير ناسخ لما قبله وخرج من فرقده ومبارك
أحدهما من بين ودار العتق بين سالم ويزيد وأحدهم الآخر فعتق ثلث سالم وثلث يزيد وسدس فرقده
وسدس مبارك وصار كل عبد ستة ولو قال في صحته لامرأته وعبدته أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول
بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في الكافي * ولو قال لسالم ويزيد أحدهم كما عيدا وسالم حر يقال له أوقع فان اختار الايجاب الاول
يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع سالم وربع يزيد وان مات قبل البيان ولا مال
له غيرهما صر باحدهما في الثلث وحق أحدهما في ثلاثة الأرباع وحق الآخر في الربع فاجعل كل ربع
سهم ما فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في سهم فيصير أربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر
كل رقبة ستة فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن يزيد سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع
الكبير للعصري * وان أضاف صبغة الاعتاق الى أحدهما بعينه ثم نسبته فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل
البيان * (والأحكام المتعلقة به ضربان) هـ ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته * أما
الاول فنقول اذا عتق إحدى جاريته بعينها ثم نسبها أو عتق إحدى جواريه العشر بعينها ثم نسبها المعلقة
فانه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالتحري والحيلة في أن يساح له وطؤهن أن
يعقد عليهن عقد النكاح فقل له الحرة ممنه بالنكاح والرقبة بملك اليمين ولو خاصم العبدان المولى الى
القاضي وطلب منه البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حبسه ليمين كذا ذكر الكرخي * ولو ادعى كل
واحد منهما أنه هو الحر ولا يثبت له ويحكم المولى وطلب عليه استحلافه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل
ما اعتقته ثم ان نكل اهما اعتقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان * وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن
المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة اذا لم يذكر في البيان في هذه الجهالة نوعان نص ودلالة أو ضرورة
أما النص فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا هذا الذي كنت أعتقه ونسبت وأما الدلالة أو الضرورة
فهو أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان نحو أن يتصرف في أحدهما تصرفا لا يصح له بدون الملك من البيع
والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جاريتين
وان كن عسرا فوطئ أحدهما نعتت الموطوءة للرق وتعتت الباقيات ليكون المعلقة فيهن دلالة أو ضرورة
فتعين بالبيان نصا أو دلالة وكذا لو وطئ الثانية والثالثة الى التاسعة فتعين الباقيات وهي العاشرة للعتق
والأحسن أن لا يطأ واحدة منهن فلو أنه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فالأحسن
أن لا يطأ الباقيات قبل البيان فلو أنه وطئ قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فماتت واحدة منهما لا تتمين
الباقيات للعتق وتوقف تعيينها للعتق على البيان نصا أو دلالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى أحدهما فماتت

لا أكلمك مادمت في هذه الدار فاليمين على الكلام مادام ساكنا فيها ولا يطل اليمين الا بالاعتقال يطل به السكنى لان معنى قوله مادمت في هذه
الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من قصب أو وتد يكون ساكنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه لا يكون ساكنا
بذلك والقوى على قولهما والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعها ان شاء الله تعالى هذا اذا كان فلان من ينسب اليه الدار بالسكنى وان لم يكن
بان كان فلان في عيال غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت امرأة تسكن في بيت زوجها فخربت بنفسها وبقيت أقمتها في تلك

الدار لا تبقى ساكنة وهذا اذا كان اليمين بالعربية * وان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم أن لا يعود لا يبقى ساكناً بقاء الامتعة على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخائف ما بقي لا يحنث لان شرط الحنث الا كل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد * رجل حلف أن لا ينام على الفراش مادام في الغربة فتزوج امرأة في بلد ونام على الفراش قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان ٣٤ تزوج على عزم أن يطلقها أو يذهب بها فهو في الغربة وان لم يكن من عزمه ذلك فليس

بغريب * رجل حلف أن لا يعمل عملاً ما لم يأت فلان فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاة أو طهارة أو أكل أو نحو ذلك * رجل قال ان انا كنت من خبر والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فأكل من خبر والده شيئاً قبل أن يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلقته لانه علق بالكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل امرأة يتزوج فانها كل يصير قاتلاً كل امرأة أتزوجها فهي طالق يدخل في اليمين فاطمة وغيرها * ولو قال كل جارية اشتريها ما لم اشتري فلانة سمي جارية فهي حرة ثم غابت المحلوف عليها أو ماتت فاشتري جارية أخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط حال بقاء اليمين * وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان عندهما فوات المحلوف عليه يطل اليمين * مديون قال له احب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج * ولو قال لا قضين دينك الى خمسة أيام لا يحنث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام * وكذا لو حلف أن لا يكلم فلاناً الى عشرة أيام كان اليوم العاشر دخلاً في اليمين وكذا لو قال لغيره لا جيتنك الى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر * وكذا لو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة

الاخر لا تعتق دلالة أو ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق * عشرة نفر اكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جاريته ولا يعرف العين فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته وأن يتصرف فيها تصرف الملاك ولو دخل الكل في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهم ثم جهلها أو ما الثاني فهو أن المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهم ما نصفه مجاباً بغير شئ ونصفه بالقيمة ويسمى كل واحد منهم ما في نصف قيمته للورثة لما ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في البدائع * رجل أعتق العبد الذي هو قديم الصحة تكلموا فيه والمختار أن تكون صحبته سنة كذا في التجنيس والمزيد في باب التدبير * ولو قال أنت حرة أو جعلت فتيات المولى بعد الولادة فالولد حرة وعتق نصف الام كذا في خزائن المفتين * رجل قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية ولم يدريهم - ما أول مع تصادقهما به عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبد وان ادعت الام أن الغلام أول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالقول للمولى مع يمينه ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا أن تقيم الام البينة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام أولاً وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصديق بأولية الغلام تعتق الام والبنت ويرق الغلام وان وجد التصديق بأولية البنت لم يعتق أحد وان ادعت الام أولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شئ وان نكل عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة أولية الغلام دون الام تعتق البنت دون الام هكذا في الكافي * ولو قال لها ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فهو حرة ولو كانت جارية فانت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم أن الغلام أول ما ولدت فهو حرة والباقيون أرقاء وان علم ان الجارية أول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام احرار وان لم يعلم أيهم أول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من الغلامين ويسمى في ربع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ربعها ويسمى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة وان تصادق الام والمولى على أن هذا الغلام أول عتق ما تصادق عليه والباقيون أرقاء وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع يمينه وانما يستحلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولاً وإذا قال لها ان كان جارك غلاماً فانت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان جملها غلاماً وجارية لم يعتق أحد وكذلك قوله ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك عتق الجارية والغلام وإذا قال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدت غلاماً فانت حرة فان علم أن الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أولاً عتقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم واتفق الام والمولى على شئ فكذلك وان قال لا تدري فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط * وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى مع اليمين كذا في التمرثني * ولو قال لامته ان ولدت غلاماً ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم غلاماً فالغلام حرة فولدت غلاماً وجارية فان كان الغلام أول عتقت الام والغلام والجارية رقيقان وان كانت الجارية أول عتق الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم أيهما أول واتفقا على أنهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسمى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه هذا اذا ولدت غلاماً وجارية فأما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين عتقت الام وعتقت

الجارية لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج * ولو قال لا قضين دينك الى خمسة أيام لا يحنث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام * وكذا لو حلف أن لا يكلم فلاناً الى عشرة أيام كان اليوم العاشر دخلاً في اليمين وكذا لو قال لغيره لا جيتنك الى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر * وكذا لو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة

طلقت لان السنة الخامسة داخله في اليمين * وكذا الوأبر داره الى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الاجارة * ولو قال أكرمن امسال زن خواهم كانت اليمين على بقية السنة الى انسلاخ ذى الحجة كالمو قال لا صوم من هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها * رجل قال كل عبد أشتريه فهو حر الى سنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعتق حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لانه ذكر السنة بعد العتق فلا يعتق قبل السنة كالمو قال لامرأته أنت طالق الى سنة عندنا يقع الطلاق بعد السنة * رجل ٣٥ قال كل عبد أشتريه الى سنة فهو حر فاشترى عبدا قبل السنة

عتق من ساعته لانه ذكر السنة قبل العتق فكانت السنة غايه اليمين * رجل قال ان رزقني الله تعالى امرأة موافقة قبل وقوع الثلج فعلى أن أصوم كل خميس ان أراد به وقت وقوع الثلج لانفس الوقوع فهو على وقت وقوع الثلج وكذا اذا لم يكن له نية ووقت وقوع الثلج هو أول الشهر الذي يقال بالفارسية أدر * وان أراد به حقيقة الوقوع فهو - وعلى حقيقة الوقوع وذلك بأن يقع على الارض من الثلج ما يحتاج الناس الى كنسه وان طارفي الهواء ولم يستتب على الارض أو استبان على الحشيش أو على رأس الجدران فذلك لا يعتبر والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما ينطق عليها زوجها بأذلة نفسها اذا أراد الزوج التمتع بها فان تزوج بمثل هذه قبل وقوع الثلج أو قبل وقت الوقوع يلزمه الوفاء بما التزم * ولو قال بالفارسية بافلان سخن نكويم تاريف بر زمين نيابد ونوى الوقوع حقيقة لا وقت

الجارية الثانية بعثتها وبقي الغلامان والجارية الاولى ارقاها وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني بعثت الام وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية بعثت الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى ارقاها وان ولدت جارية ثم غلاما عتق الغلام الاول لا غير وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاما عتق الغلام الاول لا غير وان لم يعلم فان اتفقوا على أنه لم يعلم الاول يعتق من الاولاد من كل واحد ربه وأما الام فيعتق منها نصفها وتسمى في نصف قيمتها وان اختلنا والقول قول المولى مع عينه على علمه كذا في البدائع * ولو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق الحي ولو قال فانت حرة مع ذلك عتقت بالميتة كذا في خزائن المفتين * واذا قال الرجل لامتني له مافي بطن احدا كما حره أن يوقع العتق على أيهما شاء فان ضرب بطن احدهما رجل فالقت جنيته ميتا لاقل من ستة أشهر من ذلك عتق وهو رقيق ويتعين الآخر للعتق ولو ضرب رجلا من كل واحد منهما بطن احدهما ما وألقت كل واحدة جنيته لاقل من ستة أشهر من ذلك عتق بالعتق كان في كل واحد منهما مثل مافي جنين الامة كذا في المحيط * ولو قال لثلاث اماء مافي بطن هذه حرة مافي بطن هذه عتق مافي بطن الاولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية * ولو قال ان كان مافي بطن جاريتي غلاما فأعتقه وان كانت جارية فأعتقوها ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي أن يعتقهما من ثلثه وان قال ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة وان كان جارية ثم غلاما فهو احرا ن فولدت غلاما وجارية لا يعلم أيهما أول عتق نصف الام ونصف الغلام أيضا يعتق من كل واحدة من الجاريتين ربعها أو تسمى في ثلاثة أرباع قيمتها قال أبو عصمة رحمه الله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه يعتق من كل واحدة منهما ثلثا رباها وتسمى في الربع ومن أصحابنا رحمه الله تعالى من تكلف لتصح جواب الكتاب وقال احدي الجاريتين مقصودة بالعتق في حالة فلا يعتبر مع هذا جانب التبعية فيها وان سقط اعتبار التبعية فاحدهما عتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما وان كان هذا يكون مخالف في التخرج للسائل المتقدمة فالاصح ما قاله أبو عصمة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * واذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق أحد عبديه فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شهدا أنه أعتق احدي أمته لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن الدعوى شرطافيه وهذا كله اذا شهد في صحته أنه أعتق أحد عبديه وأما اذا شهدا أنه أعتق أحد عبديه في مرض موته أو شهدا على تدبيره في صحته أو في مرضه وأداء الشهادة في مرض موته أو بعد الوفاة تقبل استحسانا ولو شهدا بعد موته أنه قال في صحته أحد كما حر قد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية * والاصح أن تقبل كذا في الكافي * ولو شهدا أنه أعتق أحدهما بعينه الا اناسيناه لم تقبل ولو شهدا أن أحدهما من الرجلين أعتق عبده لم تقبل كذا في التمر تاشي * ولو شهدا أنه أعتق عبده سالما ولا يعرفون سالما ولا عبدا واحدا سمع سالم عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسم سمع سالم والمولى يجحد لم يعتق واحد منهم مافي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو شهدا بعته وحكم بشهادتهما رجعا عنه فضمننا قيمته ثم شهدا آخر ان المولى كان أعتقه بعد شهادتهما لم يسقط عنهما الضمان اتفاقا وان شهدا أنه أعتقه قبل شهادتهما لم تقبل أيضا ولم يرجعنا ضمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي *

(٤ - فتاوى ثانی) الوقوع وقوع الثلج في بلد آخر فتكلم الخائف بحسب لان مراد الناس من هذا وقوع الثلج في البلد الذي فيه الخائف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه الثلج يتأبد اليمين * ولو حلف لا يكلم فلانا الى الصيف أو الى الشتاء أو الخريف أو الربيع ان كان الخائف من بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بالحساب ينصرف اليمين الى ذلك وان لم يكن لهم حساب اختلف الناس في معرفة هذه الاوقات قال محمد رحمه الله تعالى الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والشتاء ما يشتد فيه البرد على الدوام والربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام

عبد ا على انه بالخيار فيه وقبضه الخالف لو فارقه حنث * ولو كان الدين على امرأة خالف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الخالف على ما كان له من دين عليها فهو استيفاء لما عليها من الدين * ولو باع المديون بماء عليه عبدا أو أمة فاذا هو مديرا أو مكاتب أو أم ولد أو كان المديروا أم الولد لغير المديون لو فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الخالف * ولو وهب الطالب الألف من الغريم فقبلها منه أو أحال الطالب وجلاله عليه مال بماله على مديونه ٣٨ أو أحال المطلوب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الأول لا يحنث الخالف في هذا كله * مديون

ان دخلت الدار ان كملت فلا نفانت حر أن يكون الدخول مقدما ويكون هو شرط اللان عقاد والكلام مؤخرا
صححت نيته وكذا في صورة تقديم الجزاء ان نوى ان يكون الكلام آخر اصحت نيته الا اذا كان فيما نوى نفع
له بأن يكون فيه تخفيف له فترد نيته قضاء للثمة * واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت
هذه الدار الاخرى فانت حر يكون شرط الحنث دخول الاخرى أو لا فلو دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث
ولو دخلها به بدخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار
ودخلها مرة حنث سواء كان الجزاء مقدما أو مؤخرا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للعصيري * وأما
اذا وسط الجزاء بأن قال ان دخلت الدار فعبدى حر ان كملت فلانا أو قال ان كملت فلانا فعبدى حر اذا
قدم فلان فاليمين على أن يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري
* ولو قال كل مملوك لي ذكرك فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعتق وان ولدته لاقبل من ستة أشهر من
وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * رجل قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر
الاوسط هم فاشترى عبدا عتق ساعة ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشتر حتى مات عتق فان اشترى
ثالثا لا يعتق واحدهنهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * فاذا ملك عبدا رابعا يعتق العبد الثاني
وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامنا وهم جراح على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * والحاصل
انه اذا اشترى من العبيد عبدا هو زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا يتصور أن
يصير أوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشترى ستة أعبدا واحدا بعد واحد عتق
الثلاثة الاول وحكم الباقين موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون
مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملكوا وتراعتقوا الا الاوسط ولم يذكروا أنهم يعتقون
من وقت الشراء أو قبيل الموت وكان الفقيه أبو جعفر يذكرون عن الشيخ أبي بكر بن أبي سعيد رحمه الله تعالى
أن على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق قبيل الموت بلا فصل وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح أن هنالك يعتق مقصورا عندهم لان شرط خروجه من
الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وانما يعدم ذلك بشرا ما بعده فبقية الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم اشترى
عبدين معا عتقوا ولو قال كل عبدا اشتريه فهو حر الا أو اهما فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كيفما اشترى
ولو اشترى أولا عبدين معا عتقوا ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى
آخر عتق الثاني على هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو
قال كل مملوك أملكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين الا
اذا عني فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان * ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان
عني به الساعة الزمانية التي يذكروها النجسون يصدق في ادخال ما يستفاد منه بعد الكلام ولا يصدق في صرف
العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك
جاءه رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هو على ما يستفاد منه في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط * ولو قال كل مملوك أملكه غدا فهو

قال رب الدين والله لا قضين
مالك اليوم فأعطاه ولم يقبل
ان وضعه بحيث لو أراد أن
يأخذ منه تناله يده لا يحنث
* والمغصوب منه اذا حلف
أن لا يقبض المغصوب من
الغاصب فجاءه الغاصب
وقال سلمته اليك فقال
المغصوب منه لا أقبل
لا يحنث ويبرأ الغاصب من
ضمان الرد كما لو حلف
الرجل أن لا يؤدي زكاة ماله
فرعى على عاشر فأخذ العاشر
زكاة ماله لا يحنث الخالف
وتسقط الزكاة * مديون قال
رب الدين ان لم أقضك مالك
غدا فعبدى حر فغاب رب
الدين قالوا يدفع الدين الى
القاضي فاذا دفع لا يحنث
ويبرأ عن الدين لان القاضي
نصب ناظر المسلمين فيقبله
القاضي نظرا للخالف
وذكر الناطقي رحمه الله
تعالى أن القاضي ينصب
وكيلا عن الغائب ويدفع
المال الى الوكيل * وقال
بعضهم اذا غاب الطالب
لا يحنث الخالف وان لم يدفع
الى القاضي ولا الى الوكيل
وفي بعض الروايات يحنث
الخالف والدفع الى القاضي
ايس شيئا والخيار هو الاول
فان كان في موضع لم يكن

هنالك قاض حنث الخالف * رجل حلف أن لا يأخذ ماله من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيلًا يقبضه فقبض الوكيل بعد
اليمين ذكر في المتن أنه لا يحنث في يمينه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يحنث في يمينه كالأوكل وكيلًا بالنسكاح ثم حلف أن لا يتزوج
فتزوج الوكيل حنث الخالف ولو لم يقبضه وكيله ولكن أحال رب الدين عليه رجلا على المحيل دين قبل اليمين فأخذ المحيل له من الغريم
لا يحنث الخالف ولو أخذ الخالف من مديونه رهنا بالدين فهو ذلك الرهن في يده لا يحنث * رجل حلف أن يرخص فلان ماله عليه شهر فافسكت

عن التقاضي حتى مضى شهر لا يحنت وهو كالحلف الشفيع أن لا يسلم الشفعة فلم يحاصم حتى بطلت شفيعته لا يحنت * وكذا الواجدة
كل شهر ثم حلف أن لا يؤجر هذه الدار فتركهها عند المستأجر شهر ولا يحنت وان كان يتقاضى أجر كل شهر بأجرة ماضى وان سأل أجر شهر لم
يسكنه المستأجر فأعطاه المستأجر حنت لأنه اذا طلب الاجر وأعطاه يصير أجرا * وكذا لو أخذ الرجل ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ وأمره
أن يصبغ فاتهمته امرأته في ذلك فقال الرجل ان صبغته فانت طالق ثم صبغه ٣٩ الصباغ لا يحنت لأنه لم يأمر الصباغ بعد

اليمين بأن يصبغ * رجل
حلف أن لا يقبض دينه من
غريمه اليوم فقبض من
وكيله حنت وان قبض من
متبرع لا يحنت وكذا لو
قبض من كفيله حنت اذا
كانت الكفالة بأمره وكذا
لو أقاله الغريم على رجل
فأخذ الطالب من المحتال
عليه حنت * وكذا لو أقال
الطالب بعد اليمين رجلا
ليس له على المحتال دين
فقبض المحتال له حنت
الحالف لان المحتال له وكيل
ولو اشترى الطالب من
الغريم شيئا في يومه وقبض
المبيع اليوم حنت وان
قبض المبيع غدا لا يحنت
ولو حط الطالب بعض حقه
وقبض البعض اليوم لا يحنت
لأنه لم يقبض جميع ما عليه
في اليوم ولو اشترى شيئا
منه بعد اليمين في يومه شراء
فاسد او قبضه فان كانت
قيمه مثل الدين أو أكثر
حنت * وان كانت قيمته أقل
من الدين لا يحنت لأنه لم
يقبض جميع حقه وكلمة
ما للتعيم * وان استهلك شيئا
من ماله اليوم فان كان
المستهلك شيئا مثليا لا يحنت
الحالف لأنه يجب عليه مثله

حرم بنوشيا قال محمد رحمه الله تعالى يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يعتق ما يستفيد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه يوم
الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه
للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم
ولو قال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل
فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا اذا قال الى سنة أو أبدا أو الى أن أموت يدخل ما يستفيد في
تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما
بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل مملوك أملكه حر بعد غدا أو قال كل مملوك لي فهو
حر بعد غدا وله مملوك فلك آخر ثم جاء بعد غدا عتق من كان في ملكه منذ حلف لا من ملكه بعد الحلف كذا
في الكافي * ولو قال كل مملوك أملكه أو قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتى وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان
عنده وقت اليمين مدبر والاخر ليس بمدبر فان مات عتق من التملك كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن له نية
وأما اذا نوى فيتناول الكل لأنه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين * رجل قال كل عبد اشتريته
فهو حر الى سنة فاشترى عبد لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيان * وان
قال لعبدك أنت حر اليوم أو غدا لا يعتق ما لم ينجى الغد الا اذا نوى مولا العتق عليه اليوم بقوله أنت حر
اليوم أو غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر غدا اليوم يعتق غدا كذا
في التارخانية * ولو قال أصبح غدا حرا أو تصبح غدا تشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب وكذا تقوم
حرا أو تقعد حرا يعتق للحال ولو قال أنت حر أمس وانما ملكه اليوم عتق وكذا قوله أنت حر قبل أن اشتريك
عتق ولو قال كلما مضى يوم فأحد كما حرقضى يوما عتقا كذا في العناية * ولو قال عبده حرا لم يكن
فلان دخل هذه الدار أمس وامرأته طالق ان كان دخل ولا يدري أنه دخل أم لا وقع العتق والطلاق لأنه في
اليمين الاولى أقرب دخول الدار أو كده باليمين فيكون اقرارا منه بالطلاق في الثانية أنكر الدخول وأكده
بها فيكون اقرارا بالعتق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها * ولو قال لعبده
أنت حر قبل موت فلان وفلان بشرفات أحدهما التمام شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط
* رجل قال لعبده أنت حر قبل الفطر والاخرى شهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضيان *
في الجامع اذا قال العبد المأثون أو المكاتب كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فلك مملوك كاعده ما عتق
لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف اذا قال كل مملوك أشتريه فهو حر
فاشترى مملوكا بعد ما عتق وأجمعوا على أنه اذا قال اذا عتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو قال اذا عتقت فكل
مملوك أشتريه فهو حر فلك مملوكا بعد العتق أو اشترى مملوكا بعد العتق يعتق وأجمعوا على أنه اذا قال كل مملوك
لي فهو حر أو قال كل مملوك أملكه فهو حر فلك مملوكا بعد العتق لا يعتق كذا في المحيط * واذا قال الحر لي كل
مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فخرج اليينا وأسلم واشترى عبدا لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يعتق ولو قال أن أسلمت فكل مملوك أملكه فهو حر ثم أسلم واشترى مملوكا عتق بالاجماع كذا في شرح
الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في ملك العبد والمكاتب * ولو قال رجل لحره اذا ملكتك فانت حره

لا قيمته فلا يصير قصاصا بدينه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لأنه صار قابضا بطريق المقاصة لكن يشترط أن
يقبض أولا ثم يستهلكه فان استهلكه ولم يقبضه بان أحرقه أو ما أشبه ذلك لا يحنت الحالف لان شرط الحنت القبض فاذا غصب أو لا وجد
القبض الموجب للضمنان فيصير قابضا بدينه بذلك أما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضا بدينه كرجلين لهما على
رجل دين مشترك فغصب أحدهما من المدينون ثوبا واستهلكه كان لغيره أن يرجع عليه بحصته من الدين * وان أحرقه من غير غصب

لا يرجع عليه شريكه بشئ * رجل له على رجل ثمن مبيع فقال ان اخذت ثمن ذلك الشئ فامرأته طالق فأخذ مكان ذلك حنطة وقع الطلاق
لانه أخذ عوض الثمن وأخذ العوض ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه أن يرجع عليه بحصته * مديون حلف
ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع من ماله ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الامر الى القاضي * رجل حلف أن لا يفارق شريكه
ففارقه شريكه لا يحنت * رجل حلف ٣٠ أن لا يفارق غيره حتى يستوفي ماله عليه ففقد بحيث يراه ويحفظه فهو غير مفارق

فارتدت ولحقت ثم سببت فاشتراها لا تعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال اذا ارتدتت وسببت
فاشتريتك فأنت حرة فكان ذلك عتق اجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت حران شئت تعلق
بعتيته في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بعتيته في المجلس ان كان حاضرا وبجلس علمه ان كان
غائبا كذا في البناء * ولو قال أنت حران لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال
لا اشأ يعتق لكنه لا يقول لا اشأ لان له أن يشأ في المجلس بل يطلان المجلس باعراضه واشتغاله بشئ آخر
كذا في البدائع * ولو علق بعتيته نفسه فقال أنت حران شئت فان لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يقتصر على
المجلس ولو قال أن لم أشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشأ لا يقع أيضا لان له أن يشأ بعد ذلك حتى يموت
كذا في السراج الوهاج * فاذا مات تحقق عدمه فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا في
البدائع * ولو قال لامة من امائه أنت حرة وفلان ان شئت فقالت قد شئت عتق نفسي لا تعتق قال محمد
رحمه الله تعالى في الجامع اذا قال الرجل لغيره من شئت عتقه من عبيدي فأعتقه فشاء المخاطب عتقهم جميعا
مما عتقوا جميعا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا
هكذا ذكر المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فأعتقهم المأمور جميعا مع عتقوا الا واحدا
منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رحمه الله تعالى لان المعلق بعتيته المأمور
الا عتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعا
عتقوا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق الكل الا واحدا منهم وأجمعوا على انه لو قال من شئت
عتقه من عبيدي فأعتقه فأعتقهم جميعا عتقوا جميعا ولو قال لا متين له أنما حر تان ان شئت فشاءت
احداهما فهو باطل ولو قال لهما أيتكما شئت العتق فهي حرة فشاءت جميعا عتقوا ولو شاءت احداهما عتقت
التي شاءت ولو شاءت انا فقال المولى أردت احداهما صدق ديانه لا قضاء كذا في المحيط * رجل قال لغيره جعلت
عتق عبيدي اليك فليس له أن ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال أعتق أي عبيدي هذين شئت قال
وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في صحة أو مرض اذمت فاعتق عبيدي هذا ان شئت أو قال اذمت
فامر عبيدي هذا في العتق بيدك أو قال جعلت عتق عبيدي هذا بيدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه
ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي ان
شئت كان حرا بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن
يقول شيئا ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة أو الوصي أو القاضي
ولونها عنه قبل موته جاز نهييه كذا في الذخيرة * ولو قال اذا جاء غد فأنت حران شئت كانت المشيئة اليه بعد
طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيخان * فان شاء في الحال لا يعتق مالم يشأ في الغد ولو قال أنت
حران شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع * في الاصل اذا قال
لعبيده أنت حرة متى ما شئت أو اذا شئت أو كلما شئت فقال العبد لا اشأ ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو
حر ولو قال له أنت حرة حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له أنت حرة كيف شئت فعلى قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله
أعلم بالصواب

وكذا لو حال بينهما سائر
أو اسطوانة من أساطين
المسجد لا يكون مفارقا
وكذا لو قعد أحدهما
داخل المسجد والآخر
خارج المسجد والباب بينهما
مفتوح بحيث يراه وان
توارى عنه بحائط المسجد
والآخر خارج المسجد فقد
فارقه وكذا لو كان بينهما
باب مغلق الا أن يكون
المفتاح بيد الخالف اذا
أدخله يتناول علق عليه
وقعد على الباب فهذه الم
يفارقه * وان كان المحبوس
هو الخالف والمخلف عليه
هو الذي أغلق الباب وأخذ
المفتاح فقد حنت الخالف
اذا كان الخالف هو الذي
فارقه * مديون قال لرب
الدين ان لم أدفع اليك حقلك
قبل الجمعة فعبيدي حر
فأت الذي له الدين قبل
الجمعة لا يحنت الخالف في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى * وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى ان دفع
الى ورثته أو وصيه بر وان لم
يدفع حتى مضى يوم الجمعة
حنت * رجل لزم مديونه
خلف المزوم ليا تبني غدا في
فاتاه في الموضع الذي لزمه

الباب

فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله خلف ليا تبني غدا فتحول الطالب الى منزل

آخر فأتى الخالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحول اليه * فلو قال لغيره والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى
اليوم ونوي أن لا يترك لزمه حتى يعطي حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه لا يحنت فان فارقه بعد ماضى اليوم حنت ولو قال
والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوي أن لا يترك لزمه فمضى اليوم ثم فارقه لا يحنت ولو قال لغيره والله لا أفارقك

حتى آخذ مالي عليك ففر منه الغريم لا يحنت * ولو كان قال لا تفارقني حنت ولو قال والله لا آخذ مالي عليك الا ضربة وله عليه عشرة دراهم
فجعل يزن درهما درهما ويعطيه بعد أن يكون في وزنها لا يحنت * وان آخذني في عمل آخر في ذلك المجلس فهو حانت ولو قال ان قبضت مالي
على فلان شيادون شي فهو في المساكين يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل فأقبض الدراهم الباقية فانه لما قبض التسعة
حنت ووجب عليه التصديق بها فاذا وهبها يضمن مثلها ويلزمه التصديق بالدراهم ٣١ الباقية أيضا اذا قبض * ولو قال والله

لا أراك تخرج من هذه الدار
فطلب اليه فقال قد تركتك
ثم أبى أن يخرج فانه يحنت
اذا قال تركتك ولو قال
لغريمه ان لم أأزملك حتى
تقضى حق فامرأته طالق
فامتنع عن الملازمة قل
قضاء الدين حنت * وكذا
لو قال ان لم أضربك حتى
يدخل الليل أو يشفع لي
فلان أو حتى تبكي أو حتى
تصبح فامتنع عن الضرب
قبل ذلك كان حائثا * وكذا
لو قال حتى تبول أو حتى تنفوط
أو حتى تستغيث ولو قال
ان لم أضربك بالسياط حتى
تتوب أو لم يقل بالسياط فهو
على المبالغة في الضرب
ولو قال ان لم أضربك بالسيف
ضربة حتى توت أو حتى
أقتلك فهو على القتل ولو
قال ان لم أخبر فلانا بما
صنعت حتى يضر بك
فامرأته طالق فأخبره برقي
عينه وان لم يضر به وكذا لو
قال ان لم أضربك حتى
تضربني أو ان لم آتلك حتى
تغديني أو ان لم تأتني حتى
أغديك * اذا ذكر فعلن
كلاهما من واحد والاول مما
لا يمتد يتعلق البر بوجودهما
جميعا * ولو قال ان لم آتلك اليوم

باب الخامس في العتق على جعل

حر ربه على مال فقبل عتق مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفا
أو على أن تؤدى إلى ألفا أو على أن تجيئني بألف أو على أن لي عليك ألفا أو على أن تؤديها إلى أو قال بعث
نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به
وكما تصح به الكفالة جاز أن يستبدل به ما شاء يدا بيد ولا خيف فيه منيته ولا بد من القبول فان كان حاضرا
اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل * فلو قال لعبدك أنت حر بألف
فقال قبلت في النصف فانه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز ويعتق كله بجميع المال
كذا في البصر الرائق * وولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع * ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان
جنسهما من الفرس والحصان والثوب الهروي فلو أتاه بالقيمة أجبر المولى على القبول كافي المشهور * ولو
لم يسم الجنس بأن قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى إليه العبد العرض
فاستحق ان كان بغير عينه في العقد فعل العبد مثله وان كان معينا بأن قال أعتقتك على هذا العبد أو الثوب
أو بعثك نفسك به لما جارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع عبيد العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بأن قال المولى أعتقتك على عبد وقال العبد
على كرحضة أو على ألف وقال العبد على مائة فالقول للعبد مع عينه وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له
والبينة بينة المولى كذا في فتح القدير * ولو قال المولى أعتقتك أمس بألف درهم فلم تقبل فقال العبد قبلت
فالقول قول المولى مع عينه كذا في البدائع * ولو قال لمولاه أعتقني على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء
ولو قال أعتقني بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بنحو مائة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * عبد بين رجلين
قال أحدهما أنت حر بألف فقبل عتق نصفه بنحو مائة الا اذا أجازا لا آخر فيجب الالف بينهما عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال أعتقت نصيبي بألف فقبل العبد لزمه الالف للعتق لا يشاركه الساكت
ولو قال أحدهما اذا أدبت إلى ألفا فأت حرفا كسب وأدى عتق نصيبه وللاخر أن يشاركه فيه لانه اكتسب
في حاله رقه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم له شرطه ولو قال اذا أدبت إلى ألفا فنصيبى حر يرجع المعتق
على العبد بما أخذه منه الشريك كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبدك أنت حر على ألف درهم فقبل أن
يقبل قال أنت حر بمائة دينار فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالا ان جميعا * اذا قال قبلت بالمائة
أو قال قبلت على الابهام ولو قال قبلت أحدهما المائتين الدراهم أو الذنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوى
ولو قال لعبدك أنت حر وأدلى ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية * واذا قال لعبدك أدلى ألف
درهم وأنت حر ذكروه بالواو فانه لا يعتق ما لم يؤد الالف ولو قال أدلى ألف درهم فأت حر ذكروه بالفاء فانه
يعتق في الحال كذا في الذخيرة * ولو قال أدلى ألفا فأت حر يعتق للمال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع * ولو
قال أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الالف قبل أو لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقالا ان قبل عتق ولزمه الالف وان لم يقبل لم يعتق كذا في السنايع * ولو قال لعبدك أعتق عني عبدك وأنت
حر أو لم يقل عني أو قال اذا أعتقت عني عبدك فأت حرص فينصرف إلى الوسط وصار العبد مأذونا في التجارة
فلو أعتق عبدك أومر بغيره لا يجوز فان أعتق عبدك أو سطا عتقا بلا سعاية ان قاله في صحته وان قاله في

حتى تغدي عندك فأتاه ولم تغد عنده ثم تغدى عنده في يوم آخر من غير أن أتاه برقي عينه فصل فيما يكون على الفور وعلى الابد
رجل قال لغريمه ان فعلت كذا فام أفعل كذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يفعل ما قال على اثر الفعل المحلوف عليه حنت في
عينه ولو قال ان فعلت كذا فام أفعل كذا فهو على الابد * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الفور أيضا * رجل قال لعبدك
ان قتولم أضربك بشرط البر الضرب قبل القيام ان قام قبل أن يضربه حنت ولو قال ان قتلت فلان لم أضربك فقام ولم يضربه

لا يحنث حتى يموت أحدهما ولو قال ان قت فلم أضرب بك فهذا على فور القيام * امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جارية بك على نفسك فأمكنك من نفسي فإلى صدقة فكنت قبل التحريم قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الابد * رجل قال ان رأيت فلانا فلم أضرب به فراه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث لانه لم يره * رجل قال لغيره ان اقيمك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ٣٣ ساعة يلقاه فان لم يفعل حنث * وكذا لو قال ان استعرتك دابتك فلم تعرفني ينبغي أن يكون

مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمورين ديناراً وقيمة الوسط أربعين ديناراً عتق ثلث المأمورين بلا سعاية لانه بعوض فلا يكون وصية وبقى ثلثه بلا عوض وكان مال الميت جميع البذل وثلث المأمورين خمسة ستون ديناراً فثلثه وهو عشرون ديناراً يقسم بينهم ما على قدر حقهما ثلثه للمأمورين وذلك ستة وثلاثون فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلث وعتق من البذل ثلاثة عشر وثلث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلاثون فبغلت سهام الوصية عشرون وسهام السعاية أربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البذل مثل قيمة سهام المأمورين أو أكثر عتق كل المأمورين بلا سعاية والبذل يعتق من الثلث وان قال أعتق عني عبداً بعد موتي وأنت حر فهذا أو مات قدم سواء الا انه اذا أعتق عبداً وسطاً هنا لا يعتق المأمورين الا باعتاق الوارث أو الوصي أو القاضي وفيما تقدم يعتق المأمورين من غير اعتاق اذا أعتق عنه عبداً وسطاً فان قالت الورثة للعبداً مأمورين بعد الموت أعتق عبداً والا بعناك لم يكن لهم ذلك لكن القاضي يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في الكافي * فان أعتق المأمورين عبداً وسطاً في المدة التي أمهله القاضي أعتقه والارده الى الورثة وأمرهم ببيعه وقضى بإبطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته اذا أعتق عني عبداً بعد موتي فأعتقوه فهذا وما لو قال لعبده أعتق عني عبداً بعد موتي وأنت حر سواء كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبده قد بعته بك نفسك وهذه الالف التي في يدك بألف درهم قال هو حر وبأخذ المولى ما في يده العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده بعني نفسي وهذه الالف بمائة درهم أخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لعبده بعته بك نفسك وهذه المائة دينار بألف درهم فقبله العبد وقيمة العبد ثلث المائة دينار سواء خسمائة منها بالعبد وخسمائة بالدينار (١) فان نقد العبد الالف قبل أن يبتز قال كانت الدنانير للعبد وعتق وان افترق قبل أن يقبضها بطل من الالف بحصة الدينار فكانت الدنانير للمولى والخسمائة التي عتق بها دين على العبد * هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال العبد لولا بعني نفسي وقال قد فعلت عتق وسعى في قيمته كذا في محيط السرخسي * ولو أعتق عبده بمال على أجنبي وقبل الأجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن * واذا قال الرجل لغيره أعتق عبداً عن نفسك بألف على فأعتق فانه لا يلزم الا امر المال واذا أدى كان له استرداده كذا في الخيرة * ذمي أعتق عبداً على خمر أو خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي * ولو قال اذا أدبت الى القافان حر أو اذا ما أدبت أو متى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان أدبت الى القافان حر يقتصر على المجلس ويصير العبد مآذوناً في هذه الوجوه كلها واذا أدى المال عتق ثم ينتظر ان كان ذلك من مال اكنس به قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لولا وعليه ألف أخرى في ذمته وان كان من مال اكنس به بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق لمولاه وليس عليه شيء من الالف كذا في النبايع والمولى يبيعه قبل الاداء ولو أدى البعض يجبر المولى على القبول الا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكسب فان أبرأه المولى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج * العبد اذا أحضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلى بينه وبين المال أجبره الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم بعنق العبد قبض أولاً

(١) قوله بالدينار الاولى بالدنانير وكذا يقال فيما بعده اهـ بحراوى

مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء * وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فلم أفعل كذا ينبغي أن يفعل مع الدخول وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لجاريته ان لم تجيئني الليلة حتى أجامعك مرتين فأنت حرة فجاءته من ساعتها فجامعها مرتين في موضعين لا تعتق وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قال لجاريته ان لم تأتيني الليلة حتى أغسلك فأنت حرة فأنت في تلك الليلة فلم يغسلها لا يحنث وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزيادات اذا ذكر فعلن أحدهما منه والاخر من غيره بينهما كلمة حتى وأخرهما لا يصلح غاية للاول ويصلح جزاءه لا يشترط للبر وجود الثاني * رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني فبعدي حرة فبعث اليه فأناه ثم بعث اليه ثانياً فلم يأت حنث ولا يبطل الممين بالبر حتى يحنث مرة فحينئذ يبطل الممين * وكذا لو قال ان بعثت الى فلم آتك ولو قال ان آتيتني فلم آتك أو قال ان زرتني فلم أزرك فهو على الابد * رجل قال لامرأته

ان لم تطلق نفسك فبعدي حرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت * وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فبعدي الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال لغيره ان دخلت دارك فلم أجلس فهو على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فبعدي حرة فهو على أن يتزوج قبل الدخول * وان قال فلم أتزوج فهذا على أن يتزوج حين يدخل ولو قال نعم لم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبداً فبعدي حرة

فتزوج غير فلانة حنت * رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حر لا يحنت أبدا * رجل قال عبدي حر ان لم أمس السماء حنت من ساعته ولو قال ان لم أمس السماء غدا فامر أنه طالق طلقت غدا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق الساعة * رجل أفطر يوم ما ثم قال والله لا صوم من هذا اليوم لا يحنت في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ويحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف ليأتين فلانا في أول شهر رمضان فأتاه لتمام ٣٣ خمسة عشر يوما لا يحنت فان كان الشهر تسعة وعشرين يوما قال

محمد رحمه الله تعالى ان أتاه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر فبقي أن لا يحنت وان أتاه بعد الزوال من هذا اليوم حنت * رجل حلف ليزورن فلانا غدا أو ليعودنه فأتى بابه فلم يأذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنت وان أتى بابه ولم يستأذن حنت في عينه حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الزائر والعائد من الاستئذان * رجل حلف لا يذهب الى فلان فذهب يريده ثم تذكر عينه فرجع فهو حانت والذهاب والخروج سواء ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه ولو حلف لا يلقاه فأتى منزله لا يحنت حتى يلقاه * رجل قال لا آخرا ان رأيت فلانا فلم أعلمك فعبدي حر فمرأ أول ماراه الى جنب الرجل الذي قال له لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يعتق عبده لانه ليس هذا موضع الاعلام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحنت ولو قال ان رأيت فلانا فلم آت به

كذافي التبيين * ولو قال لا جنبى اذا أدبت الى ألفا فعبدي حر لا يحنت بالالف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان ألفا لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال لعبده ان أدبت الى ألفا فانت حر فقال العبد للمولى خذ منى مكانا مائة دينار فأخذها المولى لا يعتق الا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك ان أدبت الى هذا فانت حر فينتد يعتق باليمين الثانية كما لو قال له ان أدبت الى ألف درهم فانت حر ثم قال له ان أدبت الى خمسة مائة فانت حر فأدى اليه خمسة مائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط ولومات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أكسابه أو العبد فتركه لمولاه ولا يؤدى منه عنه كذا في النهر الفائق * ولو قال ان أدبت الى ألفا فانت حر ثم باعه ثم اشتراه أو رد عليه بغير أو خيار رؤية أو شرط ثم أتى بالف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا قال لعبده اذا أدبت الى ألفا فانت حر فاستقرض العبد من رجل ألفا ودفعها الى مولاه عتق العبد ورجع غريم العبد عن المولى فيأخذ منه الف كذا في الذخيرة * ولو قال لعبده اذا أدبت الى كذا من العروض فانت حر فأداهما اليه عتق الا أنه ان كان ذلك شيئا يصلح أن يكون عوضا في الكتابة يجبر المولى على قبوله بمنزلة الف وان كان لا يصلح عوضا في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن أن قبله يعتق كذا في المبسوط * ولو قال ان أدبت الى ثوب فانت حر أو قال ان أدبت الى دراهم فانت حر فأتى بثوب أو بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي * ولو قال اذا قدم فلان فأدبت الى ألفا فانت حر فقدم فلان فأدى اليه ألفا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المؤدى من مال اكتبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بألف آخر كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا قال له اذا أدبت الى عبدا فانت حر ولم يصف العبد الى قيمته ولا الى جنس فهو جائز واذا وجد القبول ثبت العبد دينيا في الذمة فان أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك ان أتى العبد بعبدا هو أرفع يجبر على القبول وان أتى بعبد دردى لا يجبر على القبول ولكن ان قبل يعتق ولو جاء العبد بقيمة عبدا وسط لا يجبر المولى على القبول واذا رضى بها وقبلها لا يعتق ولو قال له اذا أدبت الى عبدا وسطا أو قال اذا أدبت كذا حنطة وسطا فانت حر فباعه بدمر تفع أو بكثر مر تفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعتق كذا في المحيط * ولو قال اذا أدبت الى ألفا في كيس أبيض فانت حر فأدى اليه في غير كيس أبيض لم يعتق كذا في السراجية * ولو قال لا مته اذا أدبت الى ألفا كل شهر مائة فانت حر فقبلت ذلك فليس هذا بمكانة وله أن يبيعهما لم تؤدوا ان كسرت شهر لم تؤد اليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا في رواية أبي حفص والدليل على أن الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا أدبت الى ألفا في هذا الشهر فانت حر فم تؤدها في ذلك الشهر وأدت في غيره لم تعتق كذا في البدائع * واذا قال أعنتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية * ولو قال اخذ منى وولدى سنة ثم أنت حر أو اذا خدمتني واياي سنة فانت حر فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فمات شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط * وان قال لعبده أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لومات

(٥ - فتاوى ثانی) فعبدي حر والمسألة بحالها لا يعتق لانه أتى جنبه قبل أن يراه وعن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات أنه يحنت * رجل قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم أت فلانا فامر أنه طالق فدخل المدينة ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه الى أن أصبح قالوا ان كان عالما وقت اليمين أنه غائب عن منزله حنت والا فلا وهو كما لو قال ان لم آكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل غروب الشمس لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (باب من الايمان) أكثر مسائل الايمان في هذا الباب والمسائل على نوعين أحدهما

ما يكون الشرط من العقود والثاني ما يكون من الأفعال والعقود أنواع ثلاثة منها ما يتعلق بحقوقه من وقوعه العقد لا بالعقد كالنكاح والطلاق والعتاق والكتابة والخلع والصدقة ومنها ما يتعلق بحقوقه بالعقد إذا كان العاقد أهلاً لا يتعلق بحقوقه كالبيع والشراء والإجارة والقسمة ونحوها والفاصل بينهما أن كل ما جاز أن يثبت الحكم للعاقد ثم ينتقل من العاقد إلى غيره فهو من القسم الثاني وكل ما لا يجوز أن يثبت الحكم للعاقد ثم ينتقل منه إلى غيره فهو من القسم الأول ومن العقود ما لا حقوق له أصلاً كالأمانة والابراء

والقضاء والاقتضاء فنذكر كل جنس في فصل على حدة إن شاء الله تعالى

﴿فصل في التزويج﴾

رجل حلف أن لا يتزوج فجن فزوجه أبوه لا يحنث ولو لم يحن ولكن وكل وكيل بالنكاح ففعل الوكيل حنث الحالف لان النكاح عقدية يتعلق بحقوقه من وقوع له العقد فكان العاقد صغيراً محضاً لا يستغنى عن إضافة العقد إلى موكله فكان فعله كفـ عمل الحالف إذا كان الحالف من أهل المباشرة والمجنون ليس من أهل المباشرة فلا يكون فعل الأب كفعل الحالف بخلاف الوكيل وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين وزوجه الوكيل بعد اليمين حنث الحالف لان الوكيل غير لازمة فكان للدوام حكم الابتداء ولو زوج الحالف فضولي فإن كان عقد الفضولي قبل اليمين فأجاز الحالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث الحالف لان عند الإجازة يستند النفاذ إلى حالة العقد فيصير الحالف متزوجاً قبل اليمين فلا يحنث وإن كان عقد

العبد وترك ما لا يقضى في ماله بقيمة نفسه لمولاه عندهما كذا في السراج الوهاج * ولو قال إن خدمتني سنة فأنت حر فخدمته أقل من سنة أو أعطاه مالا عوض خدمته لم يمتق ولو قال إن خدمتني وأولادي سنة فأت بعض أولاده لم يمتق كذا في غاية السروجي * وإذا قال لامته عند وصيته إذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فأنت حرة فإن كانا صغيرين تخدمهما حتى يدركا وإن أدرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعاً فإن كانا كبيرين تخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وإذا تزوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعاً وإن مات أحدهما أوهما كبيراً أو صغيراً بطلت الوصية كذا في المحيط * وإذا قال لامته إذا أدبت إلى ألف فأنت حرة فولدت ولداً ثم أدت لم يمتق ولدها معهما وإن أدت ألف من مال مولاهما عتقت لوجود الشرط وللمولى أن يرجع عليها بمثل ما كان المولى مريضاً حين قال لها إذا أدبت إلى ألف فأنت حرة فاكسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فانها تعتق من ثلثه في القيام وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت إلى ألف فأنت حرة فمات المولى قبل الاداء بطل هذا القول كذا في المبسوط * رجل قال لا آخر أعتق أمتك هذه على ألف درهم على أن تزوجنيها فاعتقها فأبت أن تزوجه فالتق واقع من المالك ولا شيء على الآخر ولو قال أعتق أمتك عني على ألف درهم والمسئلة بحالها قسم ألف على قيمتها ومهر مثلها فأصاب قيمتها فعلى الآخر وما أصاب مهر المثل بطل عنه فلوزوجت نفسها منه فما أصاب قيمتها سقط في الوجه الأول وهي للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهرها في الوجهين كذا في الكافي * ولو أعتق أم ولده على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فإن أبت أن تزوج نفسها منه لاسعاية عليها ولو أعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فأبت أن تزوج نفسها منه كان عليها السعاية في قيمتها كذا في فتاوى قاضيان * امرأة قالت لعبد لها أعتقك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك ثم أبت أن تزوجها فعليه ألف فان كانت قيمته أكثر من الألف سعى في تمام القيمة وإن قالت أعتقك على أن تزوجني ونهرني ألفاً فقبل ثم أبت ذلك عتق وعليه أن يسعي في قيمته ولو تزوجها على مائة ورضيت بذلك فلا سعاية عليه ولو دعاهما العبد على أن يتزوجها على ألف فأبت المرأة فلا سعاية عليه كذا في محيط السرخسي * وإذا قال لعبد له إذا أدت إلى ألف درهم فأتسحران يعتبر أدؤهما ولو أداهما أحدهما من عند نفسه بأن قال خمسة مائة عني وخمسمائة أتبرع به ساعني لا يعتق إلا أن يقول خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بها صاحبي فينمذيعتقان ولو أداهما أجنبي لم يعتق إلا أن يقول أودى ألف بعقهما أو قال على أنهما حران فإذا قبل عتقا وكان للموذي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط * من قال لعبد له أحد كذا حر ألف درهم لا يعتق واحداً منهما حتى يقبل في المجلس فلن لم يقبل حتى قاما عن المجلس بطل وإن قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فإن قبل الآخر لم يقبل بالالف أو قال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحد منهما وإن قال كل واحد منهما قبلت بالالف أو قال أحدهما قبلت بالالف درهم يقال للمولى بين فإذا وقع العتق على أحدهما عتق ولزمه الألف وإن مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفين فيعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي * رجل قال لعبد له أحد كذا حر بالف فقالا قبلنا ثم قال أحد كذا حر بخمسمائة فقبل صاحبه الإيجاب الأول وبطل الثاني وإذا صح الكلام الأول فإدام خيار رجوع في بيانه إليه فإن مات قبل البيان شاع العتق فيهما وشاع المال تبعاً لشيوع

الفضولي بعد اليمين لا يحنث ما لم يجز فإن أجاز بالقول حنث هو المختار وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وعنه أنه لا يحنث بنكاح الوكيل أيضاً وإن أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يحنث وعليه أكثر المشايخ منهم الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى والشيخ الإمام اسمعيل الزاهد البخاري رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحنث والفتوى على قول الأكثر ولو زوجته الفضولي نكاحاً فأسد بعد اليمين فأجاز الحالف بالقول أو بالفعل لا يحنث

ولا ينحل المين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحاً جائزاً يحنث في عيئه لان الحالف لو تزوج امرأة نكاحاً فاسداً لا يحنث فلا يحنث بالاجازة بطريق الاولى * وكذا لو وكل الحالف رجلاً بالانكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحاً فاسداً لا يحنث الموكل * رجل قال لامرأة لا يحنث له نكاحها ان تزوجتك فعبدي حر فتزوجها حنث في عيئه لان عيئه تنصرف الى ما يتيقن فيها وهو النكاح الفاسد * وكذا لو حلف على امرأة الغير ومدخولته ليمتزوجن هذه المرأة اليوم فتزوجها في ذلك اليوم بر في عيئه لان عيئه تنصرف الى صورة العقد * عبد حلف أن

لا يتزوج فزوجه مولاه امرأة وهو كاره لذلك لا يحنث لان

لفظ النكاح وجب من المولى لا من العبد والعبد لم

يرض بحكمه فلا يحنث في عيئه * ولو حلف الرجل أن

لا يتزوج امرأة فأكره على النكاح فزوجه حنث في

عيئه لان الحالف أتى بلفظ النكاح الا أنه لم يرض بحكمه

والرضاء ليس بشرط الصحة النكاح فيحنث في عيئه * ولو

حلف الرجل أن لا يزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث ولو

حلف أن لا يزوج ابنته الصغيرة أو أخته عن محمد

رحمه الله تعالى في احدي الروايتين لا يحنث بالتوكيل

ولا بالاجازة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

يحنث به ما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله

تعالى أنه لا يحنث بالتوكيل في الصغيرة خاصة ولو حلف

أن لا يزوج ابنته الكبيرة أو ابنه الكبير لا يحنث الاب

الا أن يباشر العقد بنفسه ولو حلف أن لا يزوج ابنة

أخيه أو ابنة عمه فوكت المرأة وكذا بالنكاح

فزوجها الوكيل ثم قبض

المولى الحالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث الحالف وان حلفت امرأة أن لا تزوج فوكت وكيلاً بالنكاح ففعل الوكيل

حنث والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم أو قال

لا أتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت فتزوجها الحالف لا يحنث في عيئه * اذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج امرأته من أهل الكوفة لم تكن ولدته قبل المين حنث الحالف في عيئه * واذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر الخصاص رحمه

العتق فيعتق نصف كل واحد بخمسة مائة ويسمى كل واحد في نصف قيمته وان قال أحد كما حر بألف درهم فلم يقبل حتى قال أحد كما حر بمائة دينار ثم قبلا صح الايجابان واذا صحا فاذا قبلا انصرف قبولهما الى الكلامين وخير المولى ان شاء أو وقع العتق عليهما بالمالين وان شاء أو وقع العتق على أحدهما بالمالين وان مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المالين وسعى كل واحد منهم ما في ربيع قيمته كذا في الكافي * ولو قال لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جمع بين عبده وآخر بينه فقال أحد كما حر بمائة دينار فقال قبلنا بخير المولى فان شاء صرف اللفظين الى المعين وعتق بالمالين جميعاً وان شاء صرف أحد اللفظين الى الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا عرف المين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهم أنا المعين يعتق من كل واحد منهم ما ثلاثة أرباعه بنصف المالين وهو نصف الألف ونصف المائة دينار ويسمى في ربيع قيمته ولو قال لعبد به أحد كما حر على ألف والآخر على خمسة مائة فان قال قبلنا جميعاً أو قال كل واحد منهم ما قبلت أنا بالمالين أو قال كل واحد منهم ما قبلت أكثر المالين عتقا جميعاً فيلزم كل واحد منهم ما خمسة مائة ولو قبل أحدهما بأقل المالين والآخر بأكثر المالين عتق الذي قبل العتق بأكثر المالين فيلزمه خمسة مائة كذا في البدائع * ولو قبل كل واحد بأقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي * ان قال أحد كما حر بألف درهم والآخر بألفين فقال أحدهما قبلت مطلقاً وقال قبلت بألفين عتق وان قال قبلت بالألف لا يعتق وان كان المالان مختلفين جنساً بأن قال أحد كما حر بألف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما قبلت العتق بألف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقاً أو قال قبلت بالايجابين عتق ويخير العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو قال أحد كما حر بألف والآخر حر بغير شيء فان قبلا جميعاً عتقا ولا شيء عليهما ما وان قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى أحدهما ما فان صرفه الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بألف وان صرفه الى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو بيد اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهم ما حتى صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى أحدهما يعتق هو ويعتق الآخر ان قبل البدل في المجلس والا فلا وان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسة مائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسمى في نصف قيمته كذا في البدائع * ولو قال أحد كما حر بألف والآخر بمائة دينار فقبلا عتقا ولا شيء عليهما ما وان قال أحد كما حر بغير شيء أو قال أحد كما حر بألف فقبلا عتق أحدهما مجازاً وخيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال أحد كما حر بألف فقبلا ثم قال أحد كما حر بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال أحد كما حر بألف أحد كما حر بغير شيء فقبلا عتقا ولا شيء عليهما ما لان من عليه البذل مجهول كذا في الكافي * ولو قال لعبد به ياميمون أنت حر يامبارك على ألف فالمال على الآخر ولو قال يامبارك قد كاتبك على ألف ياميمون كان على الاول لانه تم الكلام قبل أن يدعو بالآخر * رجل له ثلاثة أعبدة فقال أحد كم حر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلثمائة فقبلا وذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال

المولى الحالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث الحالف وان حلفت امرأة أن لا تزوج فوكت وكيلاً بالنكاح ففعل الوكيل حنث والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم أو قال لا أتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت ثم ولد له بنت فتزوجها الحالف لا يحنث في عيئه * اذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج امرأته من أهل الكوفة لم تكن ولدته قبل المين حنث الحالف في عيئه * واذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر الخصاص رحمه

الله تعالى في الحبل وقال بول الرجل وكيلا والمرأة وكيلا ثم يخرج الوكيل لان من الكوفة ويهقدان السكاخ خارج الكوفة فلا يحنت الحالف لان المعتبر مكان العقد ومكان العاقد * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على أربعة دراهم فتزوج امرأة على أربعة وأكمل القاضي عشرة لا يحنت الحالف وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحنت * رجل حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنت الحالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن

٣٦

فتزوج امرأة كانت ولدت وطنت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وهو على الوطن * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بائنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت في عيने لان عيने ينصرف الى غيرها * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة تزوجها منه فضولي بغير أمرها فأجازت هي في البصرة حنت الحالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها ولو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنت في عيने وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يحنت والمرأة في النكاح لا تتناول الصغيرة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها يدين فيما بينه وبين الله تعالى لافي القضاء ونوى كوفية أو بصرية لا يدين أصلا * وكذا لو نوى امرأة عوراء أو امرأة كان أبوها يعمل كذا ولو نوى عريضة أو حبشية دين فيما

لاحد العبدین أنت حر على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت حر بعد موتي بألف فالقبول بعد موته واذا قبل بعد موت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي أو الوارث أو القاضي عند امتناع الوارث والولاء للميت ولو أعتقه الوارث عن كفارة الميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في النهر الفائق * ثم الوصي يملك عنقه تحقيقا لا تعليقا حتى انه لو قال أنت حر اذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عنقه تحقيقا وتعليقا حتى انه لو علقه بدخول الدار اعتق بدخولها كذا في غاية البيان * ولو قال اذا مت فأنت حر على ألف وكذا اذا أدبت الى ألفا بعد موتي فأنت حر فادى الى وارثه استحق الاعتاق كذا في الترتاشي * ولو قال لعبد حج عني حجة بعد موتي وأنت حر ولا مال له سواه يحج عنه حجة وسطا ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على أربعة ثلاثة أرباعه من العبد ويسعى للموصى له في ثلث ربع رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي * وإن قال لعبد ادفع الى وصي بعد موتي قيمة حجة يحج بها عني وأنت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط واذا أدى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج واذا اعتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته أو أكثر فلا سعاية عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وان كان أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فله ثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة أرباعا فثلاثة أرباعه للعبد وربع الثلث للموصى له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد ووصية للعبد أيضا فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة أرباعا منهم للعبد وسهم للموصى له وسهم من الحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي * ان قال لعبد ادفع الى وصي قيمة حج فاذا دفعها اليه وحج بها عني فأنت حر فهنا لا ينفذ العتق الا بعد الحج ولو أتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا أدى وحج وجب تنفيذ العتق واذا أعتق سعي في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الورثة شيئا مما أداه العبد الى الوصي ولا يستسعون العبد قبل الحج وان أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي * ولو قال لعبد حج عني بعد موتي حجة وأنت حر فمات المولى في شوال فأراد العبد أن يخرج الى الحج فله الورثة أن يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومساقة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة أربعة أشهر ويصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقات الورثة للعبد اخرج والابنهال فلم يخرج لا تبطل وصيته الا برضاه وان قال المولى حج عني في هذه السنة وأنت حر فمات المولى في شوال فله الورثة أن يمنعه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فاذا تمت وبطلت وصيته لقوات شرط العتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد حج عني بعد موتي بخمس سنين وأنت حر فانه يخدم الورثة الى أن تجي تلك السنة فاذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال أدالي ألفا حج بها فأنت حر يتعلق العتق بأداء الالف دون الحج بخلاف قوله اذا أدبت الى ألفا حج بها فأنت حر لا يعتق مالم يحج كذا في شرح الزيادات للعتابي

بينه وبين الله تعالى لانه نوى جنسا دون جنس والطلاق بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرنا * اذا حلف لا يطلق فوكل بذلك فطلق الوكيل * سئل حنت * وكذا لو طلقها فضولي أو خلهما فأجاز بالقول حنت * وكذا لو قال لها أنت طالق ان شئت ففسخت أو قال لها اختاري فاخترت أو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت أو آلى منها فغضت مدة الايلاء عندنا لا يحنت في عيने وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحنت ولو كان الحالف غنيما ففرق القاضي بينهما بعد الاجل على قول زفر رحمه الله تعالى لا يحنت في عيने وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان ولو حن الحالف

فطلق امرأتها لا يحنث ولو قال لها طلق نفسك ان شئت أو قال اذ شئت أو قال لعبدته أعتق نفسك ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فطلقت نفسها أو أعتق العبد نفسه حنث الحالف وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحنث ثم يرجع * ولو قال لها أنت طالق ان شئت أو قال لعبدته أنت حر ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فشاءت المرأة طلاقها أو شاء العبد عتقه وقع الطلاق والعناق ولا يحنث في عينته وهو كما لو قتل لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار يقع الطلاق ٣٧ ولا يحنث الحالف * رجل حلف ليطلقن

فلانة اليوم وفلانة أجنبية أو مطلقة ثلاثة ثلاثاً أو من لا يحل نكاحها فالبر في ذلك أن يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد لا يقع على المشاركة وجعله المسائل التي يحنث الحالف فيها بالباشرة والتوكيد ثمانية عشر النكاح والطلاق والعناق بمال أو بغير مال والكتابة والايديع والاستتار والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض والاستقراض والضرب في العبد ودواخية والذبح والبناء والقضاء والاقتضاء * رجل حلف أن لا يصالح فلاناً من حق يدعيه فوكل الحالف رجلاً صالحاً الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لانه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه رواية أن وفي الصلح من دم العبد يحنث الحالف بصلح الوكيل * ولو حلف أن لا يتخاطب فلاناً فوكل بخصومته وكيلاً لا يحنث * ولو حلف لا يقضي فلاناً دينه فامر غيره فضاء حنث * وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئاً فوكل

* سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبدته صم عني يوماً وانت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر قال عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل كذا في الذخيرة * ولو قال لورثته إذا أدى اليكم عبيدي فلان بعد موتي كثر بر فهو حر أو قال فأعتقه فأتى بالردى أو قبل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق إلا باعتاق الورثة أو الوصي أو القاضي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب

الكتاب السادس في التدبير

التدبير على نوعين مطلق ومقيد (فالطلق) ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر إليه كذا في النبايع * (وله ألفاظ) قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول أنت مدبر أو دبرتك وقد يكون بلفظ التحرير والاعتاق نحو أن يقول أنت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أنت معتق أو عتق بعد موتي وقد يكون بلفظ المين بأن يقول ان مت فأنت حر أو يقول اذ مت أومتى مت أومتى ماتت أو ان حدث لي حدث أو متى حدث لي وكذا اذا ذكر في هذه اللفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبدته نفسه أو برقبته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جملته رقبته أو بعضها نحو أن يقول أوصيتك نفسك أو رقبتك أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال أوصيت لك بثلاث مائة كذا في البدائع * ولو أوصي لعبدته بسهم من ماله عتق بموته ولو أوصي له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج * ولو قال لعبدته أنت مدبر بعد موتي يصير مدبر الحال وكذلك لو قال أعتقتك فأنت حر بعد موتي أو عن دبر موتي أو أنت حر في موتي أو مع موتي كذا في محيط السرخسي * وحكم المطلق اذا كان حياً لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوجه عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله اعتاقه وكتابته كذا في السراج الوهاج * فان باعه وقضى القاضي بجوازيه نفقة قضاؤه ويكون فسحاً للتدبير حتى لو عاد اليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية * وللمولى أن يستخدمه ويؤجره وان كانت أمه وطئها وله أن يزوجه كذا في الكافي * وأكسبه ومهر المدبرة وأرسلها للمولى كذا في النبايع * فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي واذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر سعى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان * وولا المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جات بولد فادعاهما ثبت نسبه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين أعتقه أحدهما وهو موسر فضمن عتق ولم يتغير الولاء كذا في الايضاح (أما المقيد) فهو أن يعلق عتق عبده بموته موصوفاً بصفة أو بموته بشرط آخر نحو أن يقول ان مت من مرضي هذا أو من سفري هذا فأنت حر ونحو ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا اذا ذكر مع موته شرطاً آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع * وحكمه اذ مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرهما كذا في السراج الوهاج * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال ان مت ودفنت أو غسلت أو كفت فأنت حر فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استحب له أن يعتق من الثلث كذا في النبايع * ومن المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين كذا في الهداية * ولو وقته بوقت لا يعيش مثله اليه بأن قال ان مت الى مائة سنة فأنت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبيين * واذا قال لعبدته أنت

ففعّل الوكيل حنث * ولو حلف لا يهب لفلان هبة فهو هب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى * وكذا لو هب هبة غير مقسومة حنث عندنا * وكذا لو عمره أو فحلها أو بعث بها اليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعار لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً صدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عينته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القرض لا يحنث اذا لم يقبل * وقال في القرض اذا قال أقرضني فلان فلم أقبل أو قال ولم أقبل صدق وفي الهبة

لا يصدق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى كما لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرضه حنت في يمينه
ولو حلف أن لا يبيع عبده انفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الحالف حنت في يمينه كما يحنت اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان
فوهبه على عوض حنت في يمينه * رجل قال ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال فلان وهبته لك فقال الحالف قبلت وقبضه قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق العبد ٣٨ لان الهبة قبل القبول * رجل حلف أن لا يكتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره

فأجاز الحالف حنت في
يمينه كما يحنت بالتوكيل
* رجل حلف أن لا يعتق
عبده فأدى العبد مكانته
يعتق فان كانت الكتابة
بعد اليمين حنت الحالف
وان كان قبل اليمين لا يحنت
ولو حلف لا يسلم الشفعة
فسكت ولم يخاصم حتى بطلت
شفعته لا يحنت في يمينه *
وان وكل وكيل بالتسليم
حنت في يمينه * وكذا لو
حلف أن لا يأذن لعبده في
التجارة فراه يبيع ويشترى
فسكت لا يحنت * وكذا
البكر اذا حلفت أن لا تأذن
في تزويجها فسكت عند
الاستئثار لا تحنت * رجل
حلف ليضرب بن عبده فأمر
غيره بضربه برأ الحالف * ولو
حلف على حر ليضربه فامر
غيره بضربه لا يبرأ الا اذا
كان الحالف سلطانا أو قاضيا
لان في العبد صبح الامر
حتى سقط الضمان عن
الضارب * وفي الحر لا يصح
لانه لا يحل له ضربه فلا
يملك التدويض الى غيره *
رجل حلف لا يخيطن هذا
الثوب أو لا يمين هذه الدار
فامر غيره بذلك ففعل
حنت الحالف سواء كان

حر يوم أموت ولم يبنوا انهار كان مدبرا مطلقا وان نوى انهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية
* وان قال أنت حر قبل موتى بشهر رضى شهر فبات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف
وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا
في الغياثية * وان مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي * ولو قال أنت حر بعد موتى بيوم
لا يكون مدبرا وله أن يبيعه ولومات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا
باعتاق الوارث كذا في فتاوى قاضيان * ويؤمر الورثة باعتاقه استحسانا هكذا في التمهيد * ولو قال
أنت حر بعد موتى وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال فان مات
فلان أولا والغلام في ملك المولى الا أن يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان
للورثة أن يبيعه كذا في المحيط * ولو قال أنت حر الساعة بعد موتى يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية * رجل
قال لعبده لا سبيل لاحد عليك بعد موتى قالوا يصير مدبرا كذا في فتاوى قاضيان * روى الحسن عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت مدبر عن فلان فهو مدبر عن نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو قال
أوصيت برقبتيك لك فقال لأقبل فهو مدبر وليس رده بشئ كذا في خزائن المفتين * رجل قال لعبدين له
أحدكما حر بعد موتى وله وصية مائة ثم ماتت عتقا ولهما وصية مائة درهم بينهما ما ولو قال لكل واحد منكما مائة
درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية * ولو قال ان ملكتك
فأنت مدبر فلك بعضه لم يصير مدبرا كذا في العتبية * ولو قال لامة لا يملكها اذا اشتريتك فأنت حرة بعد
موتى أو قال ان اشتريتك وموت فأنت حرة فاشترتها تصير مدبرة فان أعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم
سبت فاشترها لم تكن مدبرة حتى لو مات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال لامة ان
ملكتك فأنت حرة بعد موتى فولدت ثم اشترها تصير الام مدبرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير
وقالت بل بعده فالقول للمولى مع يمينه على علمه والبينة لها ولو قال لامتين ان ملكتك كما فانتاخرتان بعد موتى
بشهرين فلكا احدهما وولدت عنده ثم ملك الأخرى عتقا عن دبره وولدا لولى رقية كذا في محيط
السرخسي * ولو قال أنت حر بعد كلامك فلانا وبعد موتى فكلم فلانا كان مدبرا وكذلك قوله اذا كلمت
فلانا فأنت حر بعد موتى فكلمه صار مدبرا كذا في البدائع * رجل قال لعبده أنت حر بعد موتى ان لم تشرب
الخمر فأقام أشهر بعد موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فان رفع الامر الى
القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد الى الرق كذا في
الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتى ان شئت الساعة فشاء العبد من
ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان
مات فشاء عنده موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في النسيب * وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه
لا يعتق الا باعتاق من الورثة أو الوصي وبه جزم الحاکم في مختصره كذا في انهار الفائق * ثم في ظاهر
الجواب تعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبده أنت حر ان شئت
به بعد موتى فمات المولى وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل
شيئا مما جله اليه كذا في البدائع * واذا قال لغيره دبر عبدى فاعةة المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمر

الحالف يحسن ذلك أولا يحسن فان نوى أن لا يلبى ذلك بنفسه دين في القضاء * وفيما اذا حلف أن لا يطلق فأمر
عبده
غيره وقال نويت أن لا أطاق بنفسى لا يدين في القضاء وهو الصحيح * ولو حلف الاب أن لا يضرب ولده لصغير فأمر غيره بضربه ينفى أن
يحنت الحالف لان الاب يملك الضرب ولده الصغير فيملك التدويض الى غيره ويكون بمنزلة القاضي والسلطان ذكر في الجامع الصغير أنه
لا يحنت ولم يفصل بين الصغير والكبير * ولو حلف أن لا يجمد لامته نو بافامر غيره فاشترى بمال المولى حنت * رجل حلف أن لا يهين ثوبه

من فلان فبعت فلان الى الحالف وكيل واستعاره فأعاده الحالف خنت لان الوكيل بالاستعارة سفير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستعراض * رجل حلف أن لا يستعير من فلان دابته فأردفه فلان على دابته لا يحنث لانه لم يستعير والا عارة لا تتم الا بالتسليم ولم يوجد * رجل حلف أن لا يأتمن فلان على شيء فأرى فلان دابته وأعطاه فلان دابته ولم يشاركه فلان لا يحنث لانه لم يأتمنه ولو دفع اليه دابته وقال أمسكها حتى أصلي يحنث في اليمين لانه أتمنه * رجل قال لاخيه وهو شريكه ٣٩ ان شاركك في مال الله على

حرام من المال والمرأة ثم بداهما أن يشتركا قالوا ان كان للحالف ابن كبير ينفقني أن يدفع المال الى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شياً يسيراً من الربح فيأذن لابن أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا عمل الابن مع العم كان لابن ما اشترط له الابن من الربح والفاضل على ذلك الى النصف يكتسب ولا يشاركه يحنث الاب لانه لم يشاركه المحلوف عليه * فان كان المضارب حلف لا يشارك المحلوف عليه والمصلحة بحالها يحنث المضارب ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك * رجل حلف أن لا يشارك فلاناً ان الحالف دفع الى رجل مالاً لمضاربة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنث الحالف لانه صار شريكاً للمحلوف عليه لان المبيع لاحق له في الربح وكان العامل شريكاً للمال أما المضارب فله حق في الربح وكان المحلوف عليه شريكاً للمضارب فان

عبد له صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط * قال لرجلين دبر عبدى فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير اليه ما بان قال جعلت أمره اليكم في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير * رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلاناً بعد موتي ان شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتي ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الأمر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر في الزيادات ومن دبر عبده على ألف فتقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * عبد بين رجلين دبر أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك السالك في نصيبه خياران خمسة ان كان المدبر موسراً ان شاء دبر نصيبه كما دبر وكان مدبراً بينهما فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وان شاء عتق فاذا أعتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبراً والوالد بينهما وللمعتق أن يرجع على العبد بماضين وان شاء المدبر أعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء استسعى فيه عتق اذا أدى ذلك النصف وللمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فاذا أدى عتق كله وان مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موروثاً عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث وغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والوالد بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسراً فالوالد كله للمدبر وللمدبر أن يرجع بماضين على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملاً للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر موسراً وليس له حق تضمين المدبر كذا في التتارخانية * عبد بين شريكين دبراهما فقال كل واحد قد دبرتك أو قال كل واحد نصيب منك مدبراً أو قال كل واحد اذامت فأتت حر أو قال كل واحد اذامت فأتت حر بعد موتي أو قال كل واحد اذامت فأتت حر بعد موتي وخرج الكلام منهما معاصر مدبرهما كذا في شرح الطحاوي * فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار ان شاء عتق وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يتركه على حاله فاذا مات الباقي منهم أقبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قال اذامت فأتت حر أو أتت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معاً لا يصير مدبراً الا اذامت أحدهما يصير نصيب الباقي منهم مدبراً او صار نصيب الميت ميراثاً للورثة ولهم الخيار ان شاءوا أعتقوا وان شاءوا دبروا وان شاءوا كاتبوا وان شاءوا استسعوا وان شاءوا ضمنوا الشريك ان كان موسراً واذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث * مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كما هو فان ادعاه أحدهما ففي الاستحسان يثبت نسبه وصار نصف الحاربه أم ولده ونصفها مدبراً على حالها للشريك ويغرم المدعي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبراً ولا يضمن نصف قيمة الأم فان مات المدعي أو لا عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للسالك شيئاً وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعاً فان مات الآخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات الذي لم يدع أو لا عتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولداً آخر فادعاه الثاني ثبت النسب

كان المبيع حلف أن لا يشارك أحداً فدفع المال شركة لا يحنث في يمينه * رجل حلف أن لا يعمل مع فلان شيئاً في قصره ونحوها فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث لان كل واحد من الشريكين يرجع بالهدية على صاحبه فيصير الحالف عاملاً مع المحلوف عليه كما في حنث * وأما العبد المأذون لا يرجع بالهدية على المولى فلا يصير الحالف شريكاً للمولاه ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلاناً في هذا البلدة وعتق عتقاً ثم خرجا عن البلدة وعتقاً للشركة ثم دخلا البلدة وعقلا فان كان الحالف نوى في يمينه أن لا يعقد عقد الشركة

في البلدة لا يحنت * وان قوي أن لا يعمل بشركة فلان حنت * وان دفع احدهما الى صاحبه مضاربة فهذا الاول سواء لان المضاربة شركة في عرفنا ولو حلف أن لا يشارك فلانا فآخر جالدرهم واشتركا حنت في عيونه قبل خلط المال * رجل حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بمل ابنه الصغير لا يحنت في عيونه لانه ليس بشريك للمعروف عليه انما الشريك هو الابن * رجل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهى عن جماع المرأة فجامع لا يحنت ٤٠ لانه لا يراد به هذه العينة ذلك * رجل حلف أن لا يخدم فلانا فحلف فلان قيصا باجر

استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ولد للشريك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما يضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني أيضا يضمن نصف قيمته مدبر او عليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السرخسي * المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعياه جميعا معا ثبتت نسبته منهما جميعا واصلت الجارية أم ولدها جميعا ويطل التدبير كذا في البدائع * رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلانا حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم ماتت ووجدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم أنكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع أيمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى * اذا بر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فان ولدت بعد ذلك لا قل من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية * مدبر ما في بطن أمته لا يبيعها ولا يهبها ولا يعهرها حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي * ولو ولدت ولدين أحدهما لا قل من ستة أشهر والثاني لاكثر منها يوم فهما مدبران كذا في الينابيع * ولو مدبر ما في بطن أمته ثم كاتب الامة يجوز فان وضعت بعد هذا القول ولدا لا قل من ستة أشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبيع الام فان أدت الام بدل الكتابة الى المولى عتقا بالكتابة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويباع بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يخبر ان شاء مضى في الكتابة وان شاء مضى في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كانت الامة بين اثنين مدبرا أحدهما ما في بطنها فهو جائز فان ولدت بعد هذا لا قل من ستة أشهر صار نصيبه مدبرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا ان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الامة بين اثنين قال أحدهما ما في بطنك حر بعد موتى وقال الآخر لامة أنت حر بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لا قل من ستة أشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الام فللمدبر ان يبيع نصيبه خيارات خمسة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدبر موسرا وان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مدبرا الذي دبرها ويصير نصف الولد مدبرا تبعا للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له أن يستسعى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا تبعا واذا كان تبعا في التدبير يكون تبعا في السعاية أيضا كذا في المحيط * ولو أن جارية بين رجلين وهي حامل فدبر أحدهما ما في بطنها وأعتق الآخر الام فالذي دبر له أن يضمن نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع * تدبير الصبي عبده لا يصح ويستمى فيه التحجير والتعليق يلوغ حتى اذا قال الصبي لعبده اذا أدركت فأنت حر بعد موتى لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح

لا يكون حائلا ان الحياطة بأجر لا تعد خدمة * وان خاطبه بغير أجر قالوا يخاف أن يكون حائلا * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يحنت لان حياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة * رجل حلف أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كرباس يريد أن يجعه له قيصا فحمله الى الحياطة يوم الجمعة وأمره أن يخيط له ثوبا لا يكون حائلا ان عيونه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام * رجل قال ان عمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخر ب حائط بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حائلا في عيونه لان شرط الحنت العمارة في هذا البيت وقد وجد * رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حائطا يضع عليه جذوعا كان حائلا وان استسقى من بئر أو دخل عليه فأضافه لا يكون حائلا * رجل حلف أن لا يعمل فلانا في شيء فدفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائلا ان المعاملة على مباشرة ذلك الفهل

بنفسه * رجل قال والله لا أشارك فلانا ثم نادى أوعبد لا يكون حائلا لانه لم يشاركه وانما الزم ذلك بغير اختياره * رجلان ورثا مالا أوقية فقال أحدهما والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شيء لا يكون حائلا رجل حلف أن لا يكسوفلانا فأعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائلا ولو حلف أن لا يكسوفلانا فأرسل اليه قلنسوة أو خفين أو نعلين يكون حائلا الا أن ينوي أن لا يعطيه يده * رجل حلف أن لا يستدين دينالا يحنت بالنكاح ويحنت بالقرض

والسلم ولو حلف أن لا يكون من أكره أو حلف أن لا يكون من أكره فلا يكره في يده بالمزارة وفلان غائب لا يمكنه
نقض ما بينهما من ساعته يصير حائثا في عينه لوجود شرط الحنف وهو كونه من أكره فلا يكره في يده بالمزارة وفلان غائب لا يمكنه
حائثا لأن ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وإن كان رب الأرض خارج المصرف فقام للخروج إليه فإدام مشغلا بالخروج من طلب الدابة
ونحو ذلك لا يكون حائثا وإن اشتغل بعمل آخر يصير حائثا وهو كالحلف لا يسكن ٤١ هذه الدار فقام للخروج فإدام في طلب

المفتاح لا يكون حائثا وإن
اشتغل بعمل آخر حث ولو
منعه انسان عن الخروج
الى رب الأرض لا يحنث في
عينه * وكذا لو كان صاحب
الأرض في المصرف فنهى
انسان عن طلب صاحب
الأرض لا يحنث ولو أن هذا
المزارع حلف وقال ان لم
أترك المزارعة بيني وبين
فلان فنهى انسان عن
الخروج الى رب الأرض
حنث في عينه لان شرط
الحنث في هذا عدم ترك
المزارعة والعدم يحصل
بدون الاختيار وهو كالمو
قال ان لم أخرج من هذه
الدار اليوم فامرأته طالق
فقيده ومنع عن الخروج
حنث * وكذا لو قال الرجل
لامرأته وهي في منزل
والدها ان لم تحضري الليلة
منزلي فانت طالق فنعتها
والد عن الحضور قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى يحنث في
عينه وقال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى لا يحنث كما
لو حلف أن لا يسكن هذه
الدار فقام للخروج فإذا
الاب مغلق فلم يقدر على
الخروج أو قيد ولم يقدر على

تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكره على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر مملوكا من
كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجارة اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط * رجل دبر عبده ثم ذهب
عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما اذا أوصى برقبته لانسان ثم حن ثم مات حيث تبطل الوصية كذا في خزائن
المفتين * دبر الذي عبده ثم أسلم يعتق بالسعاية فان مات المولى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية
فلو صالحه المولى من غير حكم على أكثر من قيمته وعجز به بقض الصلح في حق النضل ويسعى في مقدار قيمته
* حربى دخل دارا بأمان فدبر عبده ثم أسرا الحربى يعتق المدبر ولو دبر عبده في دار الحرب وخرج اليها فأسلم
العبد يجبر على بيعه * ارتد العبد المدبر ولو لحق به دار الحرب أو أسره أهل الحرب ثم أخذه المسلمون فأسلم رد
على مولاه ويكون مدبرا كذا في محيط السرخسى * من قال لعبده أنت حر أو مدبر فانه يؤمر بالبيان فان
قال عنت به الحربى يعتق وان قال عنت التدبير صار مدبرا وان مات قبل البيان والقول في الصحة فانه
يعتق نصفه مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير ان خرج عتق وان لم يكن له مال غيره عتق النصف مجانا
ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل ولو كانا عبيدين فقال أحد كما مدبر أو حر ومات قبل البيان ولا مال له
غيرهما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما مجانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث
ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال أتنحران أو مدبران والمثله بمجالها عتق نصف كل
واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتق
ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوى * ولو قال في صحته له بده ومدبره أحد كما مدبر والآخر حر ولا مال
له غيرهما ومات قبل البيان عتق القن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحد كما حر والآخر
مدبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه اخبار تقدم أو تأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعتق نصف
كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال أحد كما حر والآخر مدبر يعتق القن والمدبر
مدبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي * ولو قال المدبرين له أحد كما حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين
ودخل عليه عتق فقال للمدبر الثابت وللعبد الداخل أحد كما مدبر عتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحد كما حر
والعبد الداخل على حاله لا يعتق شئ منه وبقي المدبر الثابت مدبرا وان قال المدبرين ولقن له في صحته أحدكم
مدبر وأحد الباقيين حر ومات قبل البيان كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في
النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات
وثلاثة الأرباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسئلة بأن قدم الحرية وقال أحدكم حر وأحد الآخر
مدبر يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل واحد الربع وهي رواية الزيادات وذكر الامام
فاضلنا الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلميذ الجامع الكبير * ولو قال أحدكم مدبر والباقيان
حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل
واحد بالاعتاق ولو قال المدبرون قنن أحدكم مدبر والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو
قال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير
وكذا لو كانوا عبيدا فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو
عكس فقال أحدكم مدبر والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثاه من كل المال وما بقي من الثلث كذا في

(٩ - الفتاوى ثانيا) الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح أنه لا يحنث فيهما
والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى سوى بين ما اذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما اذا حلف أن لم أخرج من هذه الدار وقال اذا منعه مانع
لا يحنث في المسئتين والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله ان لم أخرج اذا منعه مانع حث وفي قوله
لا أسكن اذا منعه مانع عن الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لان في قوله لا أسكن شرط الحنف السكى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي

قوله ان لم اخرج شرط الحنف عدم الخروج والعلم بتحقيق بدون الاختيار * رجل قال لامرأته ان تكفلي بجال فان طالق فقالت اشهدوا اني كفلت لفلان بماله على زوجي قال ابو حنيفة ومحمد - درجهم الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى الكفالة جائزة واليمين منتبهة لان عند أبي حنيفة ومحمد - درجهم الله تعالى شرط صحة الضمان اجازة المكفول له في المجلس فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فيسبق اليمين وعلى قول أبي ٤٣ يوسف رحمه الله تعالى ذلك ليس بشرط فلا يبقى اليمين * رجل قال ان كفلت لرجل

الكافي * ولو قال لثلاثة أعبد أحدهم مدبر اثنان منكم حران أو مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالايجاب البات وبقي ثلثا المدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من العبد من مدبر أيضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبته وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق من كل واحد من العبد من ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبد في النصف وأقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق العبد في ثلاثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثاه واذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصف فاذا نكس فضعه فصار كل عبد أحد وعشرين فنقول عتق من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسمى في ستة وهو قدر سبعه وعتق من كل واحد من العبد من الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلاثة ويسمى كل واحد في أحد عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبد ينظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وتوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبد في ستة فجملة أربعة وثلاثون فصار ثلثا كل رقبته من العبد الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسمى كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلاثان فان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون جملة السهام تسعة وثلاثين فصار ثلثا كل رقبته من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصف عتق من المدبر ثمانية ويسمى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي ثلاثة ويسمى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيا وصيته مائة وستة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الجملة ستة وثلاثين فصار ثلثا رقبته المدبر ستة وثلاثين عتق منه ثمانية ويسمى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيته مائة وستة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يمت المولى حتى مات أحد العبد ثم مات المولى بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت من حتمه في العتق البات وبقي العتق البات بين العبد من فادامات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبر بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبته من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسمى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهم مائتين وماله عند الموت رقبته

بعديلة أو بنصف عدلية فامرأته طالق ثم كفل بعشرة دراهم غطرية لا يحنث في يمينه لان في الايمان بقدر اللفظ فلا يحنث كما لو حلف أن لا يهب لفلان درهما فوهبه ديناراً لا يكون حائثاً * رجل حلف أن لا يعمل لفلان وهو خراز فاشترى من صاحب الدكان آلات الخرز وخرز ثم باعه من المحلوف عليه لا يحنث في يمينه * رجل له مستغلات في أيدي الناس بالغلة فقال زن أزوي بسسه طلاقا كر يشوى أن غله خانه راغله دهد فأخذت المرأة الغلات من الناس وأتفقت بعضها وأعطت بعضها الزوج لا يحنث في يمينه لانه حلف على العقد ولم يعقد فكذا لو تركها في أيديهم واستوفى غلته كل مدة عند انقضائها * رجل قال اكر يشوى وكيلي فلان كنديا كند خدائي فلان كند فامرأته كذا اما اكر كاري فرمادش نكند فينصب الموكل وكلا آخرو جعل غيره كند خدائي ثم أمر الخالف أن يعمل له عملا ففعل حنث الخالف لانه عقد اليمين على أن

لا يكون وكيلاً ومن عمل لغيره بأمره يكون وكيلاً فيكون حائثاً الا اذا حلف أن لا يكون وكيلاً في الاشياء التي كان واحدة وكيلاً فيها قبل ذلك مسائل اليمين على الترتيب رجل أجرد ارمسته ثم قال للسأجر والله لا أتركك في داري ثم قال له اخرج من داري يصير باراه رجل حلف أن لا يدع فلان يدخل هذه الدار فان كانت الدار للعالم ففعله بالقول ولم يمينه بالفعل حتى دخل حنث في يمينه فيكون شرط بره المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للعالم ففعله بالقول دون الفعل حتى لا يدخل لا يكون حائثاً رجل حلف

بطلاق امر أنه أن لا يدع فلان يمر على هذه القنطرة فذمه بالقول يكون باراً لأنه لا يملك المنع بالفعل * رجل قال لابنه ان تركك تفعل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فذمه بالقول يكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرط بره المنع بالقول والفعل جميعاً * رجل عاتبه امر أنه في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها أبداً فانت طالق وفي عزمه أن لا يستترك شربها أبداً لا يكون حاثاً وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيها بينهم - م الشرب في بعض الاوقات ٤٣ لأن يشرب على الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين الترك من حيث العزم * رجل ادعى أرضاً في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامر أنه كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حاثاً وجعلوا هذه المسئلة فرعاً للمسئلة معروفة * رجل حلف ليقتضين حق فلان عاجلاً فقتضاه فيما دون الشهر - رر في يمينه * رجل لازم غريمه وقال والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حق ثم نام فذهب الغريم لا يبحث اذا انتبه وتبعه حتى أعطاه حقه وان انتبه ولم يتبعه وتركه الآن يصير حاثاً * رجل قال لغريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فقدمه الى القاضي وحلفه فخلف بر في يمينه * وكذا لو أقر فحسبه بر في يمينه وان لم يحسبه بالازمه الى الليل وان كان الدين مؤجلاً لم يحل بقوله أعطني مالي فاذا قال ذلك يصير باراً ولو قال والله لا أدعه يخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم ذلك لا يبحث وان رآه يخرج فتركه حنثاً وان لازم فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يبحث ولو قال ان ادخلت فلان بيتي فامر أنه كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يبحث وان علم ولم يمينه حنث ولو قال ان ادخلت فلان بيتي فامر أنه كذا فشرط الحنث ان يدخل فلان بأمره * رجل قال لامرأته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فانت طالق فخرج الصبي لا يبحث في يمينه * رجل قال لغريمه والله لا أرافقك فان كان معه في عمل أو كان كريمهما أو قطارهما أو احداً فمراقتي وان كان كريمهما فلان فليس بمرافق في مسائل في السرقة والاخذ

واحدة فثلثه ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثاها النصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت مزاجته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهم ممدبراً وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتقا وان لم يكن قسم الثلث بينهم مانصفين عتق من كل واحد ثلثاها ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على ما مر وان قال اثنان منكم حران أو ممدبران وكان القول في المرض فهما يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبدین بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبدین سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبدین سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى لكل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبدین سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجملة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فاعتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفياً وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات أحد العبدین توى ما عليه من السعاية والتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجملة خمسة وثلاثين ونصف فصار كل عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفياً وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات العبدان وبقي المدبر توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجملة اثنين وثلاثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر مع أحد العبدین توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجملة تسعة وعشرين ونصف فاعتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاجته وصار عتق رقبة ونصف بين العبدین فان كان له مال يخرج رقبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه ويسعى في رابعه وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما ما يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثيه فان مات أحد العبدین قبل موت المولى زالت مزاجته وبقي الايجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي ممدبراً أيضاً فان كان له مال يخرج جان من الثلث عتقاً بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة

فتركه حنثاً وان لازم فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يبحث ولو قال ان تركت فلان يدخل بيتي فامر أنه كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يبحث وان علم ولم يمينه حنث ولو قال ان ادخلت فلان بيتي فامر أنه كذا فشرط الحنث ان يدخل فلان بأمره * رجل قال لامرأته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فانت طالق فخرج الصبي لا يبحث في يمينه * رجل قال لغريمه والله لا أرافقك فان كان معه في عمل أو كان كريمهما أو قطارهما أو احداً فمراقتي وان كان كريمهما فلان فليس بمرافق في مسائل في السرقة والاخذ

* رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده أخاف أن يكون حائثا إلا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده * قصار ذهب من حائثه ثوب فقال لا جيره تو مر ازيان كرده فقال الاجيرا كرترا زيان كرده أم فعلی كذا فتبين أن الاجير رفعه قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائثا لان عيینه يقع على ما في يد القصار دون ملكه * رجل حلف أنه لم يسرق من فلان شيئا ولم يره وقد كان الحالف رآه قبل ذلك عند صاحب السرقة قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى لا

الزيادات للعتابي والله أعلم بالصواب

الباب السابع في الاستيلاء

إذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولده سواء كان الولد حيا أو ميتا أو سقطا قد استبان خلقه أو بعض خلقه إذا اقتربه فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولده وأما إذا لم يستبين شيء من خلقه بأن ألفت مضغة أو علقة أو قطعة فادعاء المولى فانها لا تكون أم ولده كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالأجرة والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطء والأجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع * ولو قضى القاضي بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه بل يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء وابطال كذا في الذخيرة * والمولى أن يزوجهها ولا ينبغي أن يزوجهها حتى يستبرأها بحضة كذا في البدائع * وان زوجهها قبل الاستبراء فولدت لأقل من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لأكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط * وان زوجهها فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسهى لاحد ويعتق بموته من كل المال وله استخداممه وأجارته إلا أنه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجاعية فان كان النكاح فاسدا فإنه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير * زوج أمته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالجارية وتصبح الجارية أم ولد واذا مات مولى أم الولد اعتقت سواء زوجها مولاها من رجل أو لم يزوجهها لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خرجت من الثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا في غايه البيان * ويستوى فيه الموت الحقيقي والحكمي بالرقة والحق بدار الحرب وكذا الحربى المستأمن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع * واذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى الا اذا وصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلا عن فتاوى قاضيان * عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد اذا أعتقها مولاها وارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولد وكذا المولود ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيان * واذا أسلمت أم ولدا النصراني فعرض الاسلام على مولاها فأبى فانها يخرجها القاضي عن ولايته به بأن يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصبح مكاتبه الا أنها لا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان أسلم عندا العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها واذا مات مولاها النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير * واذا قضى القاضي عليها بالقيمة ثم ماتت ولها وللولدته في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط السرخسي * الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى نكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولها منه وتصر أم ولده كذا في فتاوى قاضيان * ثم عندنا نصير أم ولده من وقت ملكها الا من وقت العلق كذا في النهر الفائق * ولو استولدها بملك اليمين فاستحققت ثم ملكها نصير أم ولده عندنا كذا في الكافي * واذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا نصير أم ولده وهو قول علماء الثلاثة كذا في الذخيرة ويعتق

ابن سلمة رحمه الله تعالى لا يحث في عيینه لان عيینه يقع على النظر وقت السرقة * أكارأو وكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنب والقواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الا كرا ولو كيل للاكل لا يكون سرقة فأما كامان من الحبوب اذا أخذ شيئا لينفرد به لا للحفظ فهو سرقة وغيره الا كرا والوكيل اذا أخذ شيئا على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كرا والوكيل اذا أخذ شيئا لوراء صاحبه لا يظن بذلك * قال لولده ان سرقت من مالى شيئا فأملك طالق فسرق من داره آجرة روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فلم يجد شيئا فسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال ان كان الحالف يخل بذلك القدر يحث فأخبر محمد رحمه الله تعالى بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل غاب فرسه عن خان فقال اكراين اسب من برده باسند فواقه لا أسكن هنا فالوايرجع الى

الحالف ان نوى بقوله اينجاب اسم الجرة أو الخان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف عينه الى الخان امرأة لها ابن يسكن مع أجنى فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان يتناوب يسكن معا ففى أعطيت شيئا قليلا من مالى فانت كذا فجاء الابن فسكن معهما سنة ثم غاب فقالت المرأة انى كنت أعطيت ابني شيئا من مالك وحنفت في عيذك ان كنسها الزوج كلنا القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته

قبل أن يجي الابن ويسكن معهم طلفت سكران كما يقال لا صحابه كان في جيبى خمسة وأربعون درهما فأخذتوها منى فأنكرها وخلف وقال كرام وزد رجب من جهل وبيع درهم بنوه است جهل غطرى بنى وبيع عدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمس غطارفة فأصاب في الاجمال وأخطأ في التفسير قالوا ان وصل التفسير حنت لان الكل كلام واحد فاذا كان كاذبا في عينه كان حائشا وان فصل التفسير لا يحنت لان ٤٦ التفسير اذا لم يتصل بأول الكلام صار كانه لم يفسر وان كانت في جيبه غطارفة

وعدييات لو ضمت قيمة العدييات الى الغطارفة تصير أربعين غطرى فبها جمع وقال كذا رجب من جهل غطرى في سوده است جندى غطرى بنى وجندى عدلى فصدق في المبلغ وأخطأ في التفسير قالوا ان عني عين الغطارفة كان حائشا أصاب في التفسير وأخطأ وصل أو فصل لانه قال أربعون غطرى فبها ولم يكن كذلك فصار حائشا * رجل حلف أن لا يغصب فلانا شيئا ثم دخل الحالف على المخوف عليه ليلا فسرق متاعه ولم يعلم المخوف عليه أوجاهه الحالف في صحره أو سرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المخوف عليه أو صرصة دراهم في كه أو دخل عليه ليلا فكاره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع به * ولو قطع عليه الطريق فأخذ متاعه كرها يكون حائشا في عين الغصب ولو كان حلف أيضا أن لا يقطع عليه الطريق يكون حائشا في عين القطع وهو حائش في عين الغصب أيضا لان قاطع الطريق قاطع وغاصب

الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت منى ولا يعلم ذلك الا بقوله وأنكر ذلك المولى الذى هي له فاذا ملكها الذى أقر بها فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة واذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن كذا في الذخيرة * ولو قال لامته في مرضه ولدت منى فان كان هناك ولدا أو حبل تعتق من جميع المال والا فن الثلث كذا في محيط السرخسى * جارية حبلى أقر مولاه أن حملها منه فانها تكون أم ولده وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو منى فولدت ولدا أو أسقطت سقطت استبان خلقه أو بعض خلقه وأقر بها فانها تصير أم ولده اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر فاذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولده كذا في الظهيرية * فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا لم يلزمه ولم تصير الجارية أم ولده كذا في البدائع * ولو قال حمل هذه الجارية منى أو قال ما في بطنها من ولد فهو منى ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الامه في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها منى ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال كان ربحا فصدقته الامه لم تكن أم ولده كذا في فتاوى قاضى خان * وان كذبه وادعت انه كان حبل او قد أسقطت سقطت مستين الخلق فالقول قولها وهى أم ولده كذا في محيط السرخسى * رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولده لاكثر من سنتين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الامه هذا الولد ذلك الحبل وبجد المولى أن يكون هذا ذلك الحبل فالامه أم ولده ولا يثبت نسبه منه وان أقر المولى أنه ذلك الحبل وأنه منه وقد جاءت به بعد ذلك بعشر سنين فهو منه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في أمته فشهد أحدهما أنه قال قد ولدت منى وشهد الآخر أنه قال هى حبلى منى فهى أم ولده فقد أجمع عليه وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر أنه أولدت غلاما وشهد الآخر أنه أولدت جارية كذا في المحيط * رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو منى وان كان جارية فليس منى ثبت نسب الولد منه غلاما كان أو جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لاقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضى خان * واذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فادعى أحدهم فان كانوا ولدا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا مئة وان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت النسب الذى ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما ان شاء ولو ولدوا في ملكه بأن ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الاخرين بالاتفاق وان ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والاولى والاصغر غنم له الام ليس له أن يبيعهم ولا يثبت نسبهم مائة كذا في المبسوط * رجل له جارية ووطئها بعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لسته أشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متماها بها وكان أكبر رأيه أنها جرت فهو في سعة من نبي الولد وان لم يظهر منها فخورا أكبر رأيه أنها عفيفة لا ينبغي له أن يتنى هذا الولد وينبغي أن يشهد أنها أم ولده كيلا يستر في ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضى خان * واذا وطئ أمة ولم يعزل عنها وحصلت لها فاحتمل الحمل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف به وان عزل عنها ولم يحصنها جاز له أن ينقيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وان صارت أم الولد محرمة على المولى على التأسيد بأن وطئها ابن المولى أو أبوه أو وطئ المولى أمها أو ابنتها فجاءت بولده لاكثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذى أتت به بعد التحريم من غير

* رجل قال ان وهب لى فلان عبده فامرأته طالق فوهب فلان فلم يقبل الحالف حنت الحالف * رجل عليه دين خلف أن دعوته لا يدفع الى فلان ماله أو لا يقضى لياه دينه أو لا يقدم اياه ثم أمر رجلا حتى ضمن عنه ونقده الضامن بضمانه حنت الحالف لان الضمان اذا كان بأمره كان له أن يرجع عليه فكان فعله كفعل الآخر * وكذا لو أقال الحالف صاحب دينه على رجل فأعطاه المحتال عليه حنت وان كانت المكفالة والحالة بغير أمر الحالف لا يحنت الحالف كما لو تبرع رجل بالاداء * وأما العقود التى يتعلق حقوقها بالعاقبة فمئة البيع والشراء

والاجارة والاستقرار والصلح عن المال رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئا أسلم الحالف اليه في ثوب كان حائلا ان السلم يبيع وكان
الاسلام شراء رجل حلف أن لا يشتري عبد فلان فاجردار من فلان بعبد لا يحنت لان الاجارة ليست ببيع مطلق * ولهذا الواجدار بدار
لا يستحق الشفعة في الدار رجل حلفه السلطان أن لا يشتري طعاما بالبيع فاشتري طعاما ما بيته ثم بدله فباعه لا يحنت لانه ما اشتري للبيع
* هذا كالحلف المرأة أن لا تخرج الى بيت والدها فخرجت للمجلس ثم ذهبت الى بيت ٤٧ والدها لا تحنت * رجل قال ان

اشتريت بهذه الدراهم
شيئا فهذه الدراهم صدقة
فاشتري بها شيئا لزمه التصديق
لانه اشتري بها وبهذا الشراء
بقيت على ملكه لانها لا
تتبع من بالبيع وكان له أن
يدفع غيرها مكانها * رجل
حلف أن لا يشتري لامته
ثوبا جديدا فالجديد في العرف
ما لا يكون غسلا * رجل
حلف أن لا يشتري امرأة
فاشتري جارية صغيرة
يكون حائلا * بخلاف ما لو
حلف أن لا يتزوج امرأة
فتزوج صغيرة كان حائلا
لان النكاح لا يكون الا في
المرأة فلا يفيد كرامة
وكان ذكرها وعدم ذكرها
سواء لا كذلك الشراء لانه
لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر
المرأة * ولو حلف أن لا
يشتري جارية فاشتري
رشيعة أو عجوزة كان حائلا
* رجل حلف أن لا يشتري
بقلا فاشتري أرضا بما فيها
من الزرع والزرع بقل كان
حائلا لان الزرع لا يدخل في
بيع الارض من غير ذكر
فيصير مبيعا مقصودا بالذكر
فيكون حائلا * ولو حلف أن
لا يشتري رطبا فاشتري نخلا
عليها رطب برطبه كان

دعوته وان ادعى ثبت النسب لان الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع * ولو أن أمة عزت رجلا من نفسها
فزعت أنها حرة فتزوجها وولدت له ولدا ثم استحقها رجل فانه يرضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ
ثم اذا عتقت رجعت عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى أبو الولد نصفها من مولدها صارت أم ولد له ويضمن نصف
قيمتها للمولاه كذا في المبسوط * رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير من رجل أجنبي ولا علم له بحالها فولدت منه
ولدا ثم استحقها مولاه وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو المشترى قيمة الولد لمولى أم الولد بسبب الغرور كذا في
الطهيرية * ان قال لفلان له لا يولد مثله لثله هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل تصير أمه
أم ولد الأصح أنه اقرار بأمومية الولد كذا في السراج الوهاج * استولده وطوءة الاب ثبت نسبه منه كذا في
القنية * واذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له سواء صدقه الابن أو
كذبه ادعى الاب شبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج * وعليه قيمتها لعقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي
* وشرط صحة هذا الاستيلاء أن تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلق الى وقت الدعوة وأن يكون
الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدعوة أيضا فلو باع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء (١) أو ردت وولدت
لاقل من ستة أشهر من ذهابها فادعاه الاب لم تصح دعوته الا أن يصدق الابن كما اذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه
وكذا لو كان الاب كافرا ثم أسلم أو عبدا فعتق أو مجنونا فافاق فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من الاسلام
والعتق والافاق الى الدعوة فادعاه لا يصح لعدم الولاية الا أن يصدق كذا في فتح القدير * فان صدقه الابن
ثبت نسبه منه ولا علق الجارية ويعتق الولد على الابن برغم انه ملك أخاه كذا في التبيين * وأما المعتوه لو ادعاه
عند افاقته وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر من افاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلق وفي
الاستحسان يصح لان العتق لا يطل الحق والولاية بل يجز عن العمل كذا في فتح القدير * ولو أن الابن زوجها
من الاب فولدت منه لم تصر أم ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو
كانت الجارية مدبرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدعوه باطله كذا في الكفاية * أبو الاب
اذا وطئ جارية ابنه فادعى ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجدة منقطعة مع وجود
الاب فاذا مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل أن يكون عبدا أو
كافرا أو مجنونا فالولاية للجد فتصح دعوته فان عادت ولاية الاب بأن أسلم أو عتق أو افاق قبل الدعوة لم تقبل
دعوه الجدة كذلك ولو كان الاب مرثدا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعوته موقوفة فان أسلم الاب لم
تصح دعوه الجدة وان مات على الردة أو لحق وقضى بلحاقه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت
اليه بشراء أو بالردعيب أو بخيار شرط أو فادعى البيع وولدت لاقل من ستة أشهر من ذهابها لم تصح دعوه
الجد ولا دعوه الاب الا اذا صدقه الابن فيثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له بالقيمة ويعتق الولد
مجانا هكذا في غاية البيان * ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب
ويندرى عنه الحد فان قال أحدها المولى لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه
فان صدقه في الامرين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوم ما من الدهر - رينبت
النسب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا وطئ المولى جارية مكانه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب يثبت

(١) قوله أو ردت أي بسبب عيب أو خيار شرط مثلا اه بحرأوى

حائلا * رجل حلف أن لا يبيع داره فتزوج امرأته على داره لا يحنت * وان تزوجها بالدراهم ثم جعل الدار عوضا عن الدراهم كان حائلا
* رجل حلف أن لا يبيع عبده أو ثوبه فامر غيره فباعه المأمور لا يحنت الامر لان حقوق البيع تتعلق بالعقد وحكم العقد واقع للامر
فلم يكن الحالف بائعا من كل وجه فلا يحنت فان كان الحالف من الاشراف لا يبيع بنفسه حنت لان عين مثله ينصرف الى الامر بالبيع وان
كان الحالف من يباشر العقد بنفسه مرفوضا الى غيره أخرى تعتبر الغلبة * رجل حلف أن لا يأكل لحما يشتريه فلان فاشتري فلان سمكة

وذبجها فأكلها الخائف لا يحنث * رجل قال ان آجرت داري هذه فهي صدقة في المساكين ثم احتاج الى الاجارة قالوا يبيعها الخائف من غيره ثم يوكل المشتري الخائف فيؤاجرها بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه بالاجارة على ملك المشتري * رجل حلف أن لا يشتري طعاما فاشتري حنطة ذ كرفي الكتاب أنه يكون حائنا * قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما إنما الطعام هو المطبوخ فلا يحنث بشراء الحنطة ٤٨ * رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيدا دارا ثم ان الخائف اشتراها من

زيد فسد خلها لا يحنث ولو وهبها منه زيد فدخلها كان حائنا لان حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع * رجل قال ان لم أبيع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا تعتق لانه خرج عن يمينه بالبيع بشرط الخيار * رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر فاشتري عبدا شره فاسدا ولم يقبضه ثم اشتراه شره جائزا لا يعتق لانه صار حائنا بالشراء الفاسد فانخلت اليمين لا الى جزاء لعدم الملك فلا يحنث بالشراء الثاني مرة أخرى * رجل قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فأت حرة ثم ظهر بها منه حبلى في الشهر حل له أن يطأها في الشهر ثم يطل اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر ويحل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولا يحل له وطؤها لانها صارت حرة * ولو قال لامته ان لم أبعك فأت حرة فادبرها أو ولدت منه قال أبو حنيفة

نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية * ولو ملك المولى يوما ولدا جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط واذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت أم ولده كذا في النهاية * واذا كاتب الرجل أمة فجاءت بولد ليس له نسب دعوى فادعاه المولى يثبت نسبه منه صدقته أم كذبه وسوا جات بولد لستة أشهر أم لاكثر أم لاقل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتب بالخيار ان شامت مضت على كتابتها وان شامت عجزت كذا في البدائع * وذكر في المأذون أن العبد المأذون اذا اشتري جارية فولدت فادعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح إلا أن يدعى شبهة كذا في العتائية * ولو اشتري جارية قد ولدت منه مع ابنة اها من غيره تصير الجارية أم ولده وليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان أعتقهن ثم اشتراهن بعد السبي والارتداد عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية * ولو أن الجارية بين اثنتين علق في ملكهما فجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها أولد له بالضمن وهو نصف قيمة الجارية ويستوى في هذا الضمان اليسار والاعسار ويغرم نصف العقر لشر يكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعيها جميعا فهو وابنهما والجارية أم ولدهما نخدم لهذا يوم ولذا يوما ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع * ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا في الهداية * وان أعتقها أحدهما أو مات عنها عتق كلاهما في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * أمة بين اثنتين لا حدها معاشرها ولا آخر تسعة أعشارها جاءت بولد فادعاهما فانه ابنة لهما ابن هذا كله وابن ذلك كله فان مات ورثاه نصفين وان جنى عقل عواقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجنابة وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا ولاؤها لهما كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه جميعا يثبت نسبه منهم وتصير الجارية أم ولدهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الانصبا مختلفة بأن كان لأحدهم السدس والآخر الربع ولا آخر الثلث وما بقي لا آخر يثبت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحبه حتى تكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصبا ثم كذا في البدائع * أمة بين رجلين جاءت بولدين في بطن واحد فادعى أحدهما الاكبر والآخر الاصغر فهما ولدا مدعى الاكبر وان كانا من بطنين فالأكبر مدعى وصارت الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمتهما ونصف عقرها لشر يكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لانه علق حرا ويثبت نسب الولد الاصغر ان يدعيه استحسانا ويضمن جميع قيمة الولد الاول كذا في العتائية * واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما ان كان ما في بطني غلاما فهو مني وان كان جارية فليست مني وقال الآخر ان كان ما في بطني جارية فهو مني وان كان غلاما فليس مني فهذه ادعى وجهين الاول أن يخرج

رحمه الله تعالى تعتق * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعتق ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال الكلامان والله لا يبيع أم ولد فلان أو قال والله لا يبيع هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعه يباع فاسدا بر في يمينه * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الرجل كذلك أما في المرأة الحرة أو أم الولد فالبيع جائز متصور بعد الرقة والسبي فلا يخرج عن اليمين بالبيع الفاسد * رجل باع عبدا من رجل و سلمه الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري أقال البيع وقبل البائع لا يحنث

ولو كان الثمن ألف درهم فأقاله المشتري بمائة دينار حنث * وكذا لو أقاله بأكثر من الثمن الأول أو بأقل حنث هكذا ذكر في المتقى قال مولانا
 رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون هذا الجواب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا قاله تكون
 بالثمن الأول على كل حال ويطلق ذكر الثمن الثاني * رجل قال لامته ان بعث منك شيئا فأنت حرة ثم باع نسفها من زوجها الثاني ولدت منه أو
 باع نصفها من أبيها لا يقع عتق المولى عليهم بالحكم العين لان الولادة من الزوج والنسب ٤٩ من الاب مقدم فلا يقع عتق المولى

* وكذا لو قال ان اشريت
 شيئا من هذه الجارية فهي
 مدبرة ثم اشترها هو
 وزوجها الذي ولدت منه
 فهي أم ولد لزوجها ولا يقع
 عليها تدبير المشتري كرجلين
 بينهما عبد دبره أحدهما
 وأعتقه الآخر كان العتق
 أولى * وكذا لو حلف أحد
 الرجلين بتدبيره ان اشتره
 وحلف الآخر بعتقه ان
 اشتره ثم اشترياه فالعتق
 أولى * رجل حلف أن
 لا يشتري اليوم شيئا فاشترى
 عبدا بخرم أو خنزير وقبض
 أو لم يقبض حنث في يمينه
 لوجود البيع والشراء وهو
 عليه كالمال بالمال فان
 اشترى بيمينه أو بدم لا يحنث
 ولو اشترى عبدا من فضولي
 يحنث في يمينه ولو اشترى
 مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد
 لا يحنث في يمينه * وكذا لو
 حلف أن لا يبيع اليوم فباع
 المدبر أو أم الولد أو المكاتب
 لا يحنث في يمينه ولو قضى
 القاضي بجواز بيع المدبر
 نفذ قضاؤه ويكون ذلك
 فسحا لله تدبير ولو باع على
 أنه بالخيار كان حائثاً في يمينه
 في قول محمد رحمه الله تعالى
 ولا يكون حائثاً في قول أبي

الكلامان منهم معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو ولهما ما جميعا سواء ولدت جارية أو غلاما
 فان سبق أحدهما بماله ثم ولدت غلاماً أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعا فهو ولد للذي
 سبق بهذه المقالة غلاماً كان أو جارية وان جاءت بالولد لستة أشهر من وقت المقالة الأولى ولأقل من ستة أشهر
 من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت به لستة أشهر من وقت المقاتلين لم ينبت نسب به من واحد
 منهما إلا أن يجدد الدعوى كذا في المحيط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لستة أشهر مملوكاها فادعى
 أحدهما الشريكين الأم وادعى الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادعاه وخرج الكلامان معا
 فدعوى الولد أولى لانها أسبق على دعوى الأم تقدير الانه دعوى استيلاء ودعوى الأم دعوى تحرير ودعوى
 الاستيلاء تستند ودعوى التحرير تقتصر وعلى مدعى الولد نصف قيمة الأم ونصف عقرها ولا يبرأ مدعى الولد
 عن ضمان نصيب الشريك برغمه حيث كان في زعمه أنها ابنته وان ولدت لأقل من ستة أشهر مملوكاها
 صحت دعوى كل من الشريكين لعدم المرجح لان دعوى كل منهما دعوى تحرير فلم يكن لأحدهما سبق على
 الاخرى وثبت نسب الولد من مدعى الولد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يغرم لشريكه شيئا في
 الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه بدعوى الجارية صار
 كأنه أعتق أم ولد الشريك ورق أم الولد غير متقوم عنده ولا عقر على مدعى الولد ولو ولد لستة أشهر مملوكاها
 مملوكاها بنتا وولدت بنتا بنتا أخرى فادعى كل واحد من الشريكين بنتا صحت الدعوتان وعلى مدعى الأولى
 نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الأولى وجدة الثانية الا اذا قتلت الجدة قبل الدعوى وأخذ القيمة من
 القاتل فان مدعى الأولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادعاه
 أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعى الثانية بتمامه وان ولدت لأقل من ستة
 أشهر مملوكاها بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة بحالها فالدعوى دعوى البنت الثانية ولا تصح
 دعوى البنت لانها أسبق للاستناد لان دعوى الثانية دعوى استيلاء ودعوى الأولى دعوى تحرير لان علاقتها
 يكن في ملكها ويغرم مدعى الثانية لمدعى الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الأولى
 في الجدة ان كانت ميمنة للشريك كما يغرم في المسئلة الأولى كذا في شرح الخبص الجامع الكبير في باب دعوى
 أحد الشريكين * أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتني وصدقه أحدهما وقال الآخر
 بعنا كهاف نصفها أم ولد موقوفة ولا تخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لان
 المقر بالنكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصه المقر
 بالبيع ويسعى الولد في نصفه الاخر وليس للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ
 العقر له ما فاضل المقر بالبيع نصفه ثلثا وبأخذ المقر بالنكاح نصفه مهر او يقال للمقر بالبيع خذه من الوجه
 الذي تدعيه فان مات المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها المقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعنا كهاف
 فالمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر له ما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد زوجتني
 وقال بعنا كهاف فهي أم ولد وابنها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر له ما لم يذكره في
 الكتاب واختلف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطئ الهبة وهما ادعى البيع وهي
 مجهولة أو قال اغصبتها فقال صدقتا فهي أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان صدقتهم الأمة صدقت في

(٧ - فتاوى ثاني) يوسف رحمه الله تعالى ولو قضى القاضي بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات والمكاتب
 اذا جاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ وان بيع المكاتب برضاه جاز بيعه ويكون ذلك فسحا للكتابة * رجل حلف أن
 لا يشتري لامرأته ثوبا فاشترى خمارا فأعطى النصف جاريته والنصف امرأته لا يكون حائثا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
 الله تعالى انما في عرفنا لا يسمى ثوبا ولو حلف بالفارسية وقال اكر من زن را جامه خرم فعلى كذا فاشترى لها خمارا قال القاضي الامام أبو

على النسبي رحمه الله تعالى لا يكون حائثا * رجل قال لامرأته ان اشتريت شيئا فانت طالق فاشترت المله قالوا ان اشترت قربة أو آنية طلقت وان دفعت الحرة الى السقاء وخبرنا حتى يحمل لها الماء لا يقع الطلاق * رجل قال والله لا أبيع لفلان ثوبا فباع الخائف ثوبا للمخوف عليه ليجز صاحب الثوب حنت الخائف أجاز المخوف عليه أو لم يجز * ولو باعه الخائف وهو لا يريد بذلك أن يكون البيع للمخوف عليه وانما يريد به لنفسه لا يكون حائثا ٥٠ * رجل قال لغيره ان بعث لك ثوبا فعبدى حرفه هذا على أن يبيع ثوبا بأمر المخوف عليه كان

الثوب للمخوف عليه أو لم يكن * ولو قال ان بعث ثوبا لك فهو على أن يبيع ثوبا مملوكا للمخوف عليه * رجل قال ان اشتريت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى غلاما بجارية لزمه التصديق * رجل قال والله لا أشتري لفلان شيئا فاشترى لابنه الصغير أو لعبده بأمره لا يحنت * رجل قال ان بعث غلامي أحدا من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حنت * ولو قال ان بعث غلامي واحدا من الناس فباعه من رجلين لا يحنت * رجل قال والله لا أشتري به مائة دراهم إلا لما فاشترى ببعضها لحما وبعضها غنم لم لا يكون حائثا حتى يشتري بكلها غير لحم * ولو قال والله لا أشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها لحما وبعضها غير لحم في القياس لا يكون حائثا في الاستحسان يكون حائثا * رجل حلف أن لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره رمانا وكل الخائف حنت ولو قال والله لا آكل من رمانة اشترها فلان والمسئلة

حقها حتى ردت رقيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا إذا علم انهما للقرآن لم يعلم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي * أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حي والآخر ميت فادعى أحدهما الميت ونفي الحي لزمه الحي ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى كل واحد منهما الولدين يثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط * وان كانت الجارية بين رجل وابنه وجدته فجاءت بولد وادعوه كلهم فالجد أولى كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية مشتركة بين الأب والابن فادعياهما فالأب أولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف عقرها فيلتصقان قصاصا كذا في السراج الوهاج * وإذا كان أحد الشريكين مسلما والآخر ذميا فادعياهما فالمسلم أولى هذا إذا لم يسلم الذي قبيل الدعوة أما إذا أسلم الذي ثم ولدت الأمة فادعياهما يثبت نسبه منهما الاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذمي ومرد فالولد للمرد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان * ولو كانت بين كافي ومجوسي فالكافي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كائنا من كان كذا في السراج الوهاج * عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين اشترى زوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان أمة حامل فجاءت بولد فادعاهما أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقربة لان الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية * وإذا ولدت الأمة من الرجل ثم اشترىها هو وآخر فهي أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسرا كان أو معسرا وكذلك ان ورثها فان ورثها معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد عتق عليه ما جعلا وان كان الشريك أجنبيا عتق نصيب الأب وسعي للشريك في نصيبه وكذلك ان اشترى أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الأجنبي أن شريكه أبوه أو لم يعرف * أمة بين رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج حصة أحدهما من الأم والولد هو موسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الأم وشريكه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استساعاه وان شاء اعتقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * أمة بين رجلين قال في صحته ما هي أم ولدا أحدهما ثم مات أحدهما ما يؤمر الحي بالبيان دون الورثة فان قال هي أم ولدي فهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئا لانه ما أقر بوطئها بعد ملكها فلعنه استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هي أم ولدي الميت عتقت صدقته الورثة أو لا ولا سعاية للحي وكذا للورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة عنك لم تسمع فان قالوا عني أبونا نفسه ولكنا لانه صدقه فللحي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي * وان ولدت الجارية في ملكهما وأقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان الى الحي فان قال هو ولدي يثبت النسب وتصير الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الأم ونصف العقر للشريك وسواء في هذا الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولد شريكي لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الأم بلا شيء وان كان القول منهما في مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هي أم ولدي الحي عتقا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا أقر أبونا انه ولده ولكن نحن لانصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحي في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا في محيط السرخسي

بها لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الدراهم والدنانير وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الحقيقة في جنس هذه المسائل ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه الشائع * ولو اشترى حاتم فضة حنت وكذا لو اشترى سيفا على بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة وقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهباً أو فضة * وان كان الثمن حنطة أو غنم يرد ذلك

لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه الممول وغير الممول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآئعه حداد ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا تدخل فيه الابرة والمسالك قالوا في عرف ديواننا لا يحنث في المسامير والاقفال والصفر والشبه بمنزلة الحديد * إذا حلف لا يشتري صفر يدخل فيه الممول وغيره والفوس وغيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الفوس ٥١ * ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشتري بابا

بجديد أقل مما فيه ذكر في

النسود وأنه لا يجوز زوان اشتراها أكثر مما فيه جاز

البيع ويكون حائنا في عينه

* رجل حلف أن لا يشتري

فصا فاشتري خاتما فيه فص

كان حائنا وان كان عنه أقل

من ثمن الحلقة * رجل حلف

أن لا يشتري ياقوتة فاشتري

خاتما فيه ياقوتة كان حائنا

* ولو حلف أن لا يشتري

زجاجا فاشتري خاتما فيه

من زجاج ان كان الفص لا

يزيد على ثمن الحلقة لا يكون

حائنا وان كان يزيد عليه كان

حائنا * ولو حلف أن

لا يشتري لبنا أو آجرا أو

طينا فاشتري دارا مبنية

بذلك لا يكون حائنا ولو

حلف أن لا يشتري حائطا

فاشتري دارا مبنية كان حائنا

استحسانا فاشتري الدار

يكون مشتريا للعائط ولا

يكون مشتريا للبعض

والطين * رجل حلف أن

لا يشتري نخلا فاشتري

حائطا فيه نخل حنث

* وكذا لو حلف أن لا يشتري

شجرا فاشتري أرضا فيها شجر

كان حائنا لان الشجر هكذا

يشتري * ولو حلف أن لا

يشتري صوفا فاشتري شاة

على ظهرها صوف لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوف في ظاهر الرواية * وكذا لو حلف أن لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها لبن

لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية هذا * وبيع الشاة بالعم سوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى

يجوز على كل حال ولا يكون حائنا في عين أن لا يشتري لبنا * ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو خوصاً فهو على غير الممول حتى لا يحنث بشراء

البوارى والزنبيل ولو حلف أن لا يشتري لحماً فاشتري شاة حية لا يحنث في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري حدياً فاشتري شاة حاملاً لا يجدي

كتاب الايمان وفيه اثنا عشر باباً

(الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها)

(أما نفسه - يرها شرعا) فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية * وهي نوعان عين بالله تعالى أو صفته وعين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي * (أما اليمين بغير الله فنوعان) أحدهما اليمين بالآباء والأبناء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشي من ذلك * والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم الى قسمين عين بالقرب وعين بغير القرب أما اليمين بالقرب فهو أن يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدي أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف بالطلاق والعاق وكذا في البدائع * (وأما ركن اليمين بالله) فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي * والشرط الصالح ما يكون معدوماً على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقناً الوجود أو غالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بأن يكون مضافاً الى الملك أو الى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالوكالة والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلتلك وأذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * (وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى) ففي الحالف أن يكون عاقلاً بالغاً لا يصح عين المجنون والصبي وان كان عاقلاً ومنها أن يكون مسلماً فلا يصح عين الكافر حتى لو حلف الكافر على عين ثم أسلم فحنث لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع * ويطلق اليمين بالرثة فلأولاً سلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار * وأما الحرية فليست بشرط فتصح عين المملوك الا أنه لا يجب عليه للمال الكفارة بالمال لانه لا ملك له وانما يجب عليه التكفير بالصوم وللولى أن يمنع من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذور به ولو اعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطوعية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الحد والعبد فتصح من الخاطيء والهازل عندنا * وأما الذي يرجع الى المحلوف عليه فهو أن يكون متصور الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما كونه متصور الوجود عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة * وأما في نفس الركن فخلوه عن الاستثناء فهو أن يقول ان شاء الله أو الا أن يشاء الله أو ما شاء الله أو الا أن يسدولي غير هذا أو الا أن أرى أو الا أن أحب غير هذا أو قال ان أعاني الله أو يسر الله أو قال بمعونة الله أو تبسيري ونحو ذلك فان قال شيأ من ذلك موصولاً لم ينعقد اليمين وان كان مفصلاً لانه قد ثبت * وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعاق فهو شرط انعقاد اليمين به ما ولا فلا * وفي المحلوف عليه أن يكون أمراً في المستقبل فلا يكون التعليق بأمر كائن يمينا بل تجزئاً حتى لو قال لا امر أنه أنت طالق ان كانت السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المحلوف بطلاقه وعناقه قيام الملك أو الاضاعة الى الملك أو سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال أن أعاني الله أو بمعونة الله وأراد به الاستثناء يكون مستثنياً فيما

على ظهرها صوف لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوف في ظاهر الرواية * وكذا لو حلف أن لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها لبن لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية هذا * وبيع الشاة بالعم سوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائنا في عين أن لا يشتري لبنا * ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو خوصاً فهو على غير الممول حتى لا يحنث بشراء البوارى والزنبيل ولو حلف أن لا يشتري لحماً فاشتري شاة حية لا يحنث في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري حدياً فاشتري شاة حاملاً لا يجدي

لا يكون حائثا ولو حلف أن لا يشتري صوفاً أو شعرافه على غير المعمول ولا يحنث بشرا المسح والجوارب رجل حلف أن لا يشتري كناناً فهو في عرفنا على ثوب الكنان * ولو حلف أن لا يشتري ألبه فاشترى شاة مذبوحة كان حائثاً * وكذلك لو حلف أن لا يشتري رأساً ولو حلف أن لا يشتري شعراً فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنث * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياد كرفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشرا دهن البنفسج ٥٣ * ولو حلف أن لا يشتري صوفاً فاشترى اهايا حنث في عينه ولو أشار إلى شاة وقال

بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء * ومنها أن لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فإذا دخل لم يكن عينا وتعليقاً بل تنجيزاً هكذا في البدائع * (اليمين بالله ثلاثة أنواع) غموس وهو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال يعتمد الكذب فيه فهذه اليمين يأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة * ولغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه بأن يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصاً من بعيد فقال والله أنه زيد وظنه زيداً وهو عمر وأوطأ ثرا فقال والله أنه لغراب وظنه غراباً وهو حدة فهذه اليمين ترجو أن لا يؤخذ بذهبها صاحبها واليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة عندنا * ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي * (والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتتمام البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتخبر فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فيندب فيه إلى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الإباحة فيتخير بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * وأما الحلف بالطلاق والعناق وما أشبه ذلك فلا يكون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن إذا كان يعلم خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بنذر لان هذا تحقيق وتنجيز كذا في الإيضاح * ولو قال ان لم يكن هذا فلان فاعلى حجة ولم يكن وكان لا يشك أنه فلان لم يحنث كذا في الخلاصة * ومن فعل المحلوف عليه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً فهو سواء وكذا من فعله وهو مغنى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج * ولا يصح عين النائم كذا في الاختيار شرح المختار * اليمين بالله تعالى لا تسكره ولكن تقليله أولى من تكثيره واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تسكره لانه يحصل بها الوثيقة في العهد خصوصاً في زماننا كذا في الكافي

لا يبيع هذا الصوف فباعها بدراهم حنث في عينه * ولو حلف أن لا يشتري بزراً قالوا في عرفنا إذا اشترى دهن البز لا يحنث وانما يحنث بشرا البز وجواب الكتاب على العكس بناء على عرفهم * رجل حلف أن لا يتوضأ بكون فلان ولم يتوضأ فصب فلان عليه الما من كوزه فتوضأ حنث في عينه * رجل أراد أن يشتري ثوباً فقال البائع والله لا أبيعك بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حائثاً ولو قال المشتري والله لا أشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر كان حائثاً ولو قال البائع والله لا أبيعك إلا بعشرة فباعه بتسعة كان حائثاً وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم ولو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون حائثاً ولو قال والله لا أبيعك بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يكون حائثاً قياساً ويحنث استحساناً * رجل حلف أن لا يشتري الخبز فاشترى القطائف لا يكون حائثاً * رجل قال ان اشتريت بهذا الثوب شيئاً فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لانه صار حائثاً بعد خروج الثوب عن ملكه * رجل حلف أن لا يشتري بيضا فهو على بيع الدجاج في الشراوى الاكل على بيع الطير والرأس اليمين في الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة * ولو حلف أن لا يشتري قيصاً فاشترى قيصاً مقطوعاً غير مخيط لا يكون حائثاً * فصل في الاكل * رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشربه لا يحنث وانما يحنث إذا أترد فيه وأكل ولو حلف أن لا يشرب خاترد فيه وأكله لا يكون حائثاً على هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا إذا كانت اليمين بالعرى يتفان كانت بالهارة

الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا وفيه فصلان (الفصل الاول في تخلف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف)

اليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع أسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر كذا في الكافي * والاصح أن المعتبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندی * ولو قال وربى أو ورب العرش أو ورب العالمين كان حالفاً كذا في البدائع * لا خلاف أنه لو قال والحق لا أفعل كذا أنه عين كذا في المبسوط * ولو قال بالحق لا أفعل كذا يكون عينا ولو قال حقلاً أفعل كذا فالصحيح أنه ان أراد به اسم الله تعالى يكون عينا ولو قال بحق الله لا أفعل كذا يكون عينا كذا في فتاوى فاضلخان * ولو قال وحق الله لا يكون عينا عند أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح * وحرمة الله قال شمس الأئمة الحلوني هذا بمنزلة قوله وحق الله كذا في الخلاصة * ولو قال وعظمة الله أو قال وملكوته وقدرته ونوى

اليمين
في الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة * ولو حلف أن لا يشتري قيصاً فاشترى قيصاً مقطوعاً غير مخيط لا يكون حائثاً * فصل في الاكل * رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشربه لا يحنث وانما يحنث إذا أترد فيه وأكل ولو حلف أن لا يشرب خاترد فيه وأكله لا يكون حائثاً على هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا إذا كانت اليمين بالعرى يتفان كانت بالهارة

فأكل أو شرب كان حائشاً وعليه الفتوى * ولو حلف أن لا يذوق اللبن فأكل أو شرب كان حائشاً في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل طعاماً فهو على كل كل مطه وم وهذا يخالف التوكيل بشراء الطعام * رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل خبزاً حائشاً وإن أكل خبز الذرة والارز كان الحالف في بلد خبزهم من الذرة والارز كان حائشاً والأفلا * ولو أكل قمره أو هو الذي يقال بالفارسية كليمه أو جوزينجا أو ميسراو هو الذي يقال له بالفارسية نواله قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى لا ٥٣ يحنت في جميع ذلك * وقال الفقيه أبو

الليث رحمه الله تعالى لا يحنت في الجوزينج لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً ويحنت فيما سوى ذلك من القرص والميسر والرقاق لانه أكل ما هو خبز مطلقاً وشياً آخر معه ولا يحنت بأكل ما يقال له نان زردالو * رجل حلف أن لا يأكل هذه الرمانة فصها مصلاً لا يكون حائشاً لانه لم يأكل * رجل حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فأكل وبقى منه شيء يسير حنت في يمينه فان نوى كاه صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء في إحدى الروايتين * رجل حلف أن لا يأكل كل حرام فاضطر إلى ميتة فأكلها تكلموا فيه قال بعضهم لا يكون حائشاً لانه مستثنى من الحرام وقال بعضهم يكون حائشاً لانه حرام إلا أنه رخص في أكلها * ولو حلف أن لا يأكل من مال فلان فاعتصب منه خنطة وطعنها وخبزها وأكلها أو اغتصب منه دقة أو خبزها وأكله حنت في يمينه وقيل بأنه لا يحنت * ولو قال والله لا أكل من طعام فلان واعتصب منه

اليمين أو لم ينو يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج * ولو قال وقوة الله وإرادته ومشيئته ومحبتة وكلامه يكون حالفاً كذا في البسائر * ولو قال وأمانة الله يكون يميناً وذكر الطحاوي أنه لا يكون يميناً وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال وذمة الله يكون يميناً ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد أو عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون يميناً وكذا لو قال عليه يمين أو عين الله أو قال لعمر الله أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيان * بسم الله لا أفعل كذا في المختار أنه لا يكون يميناً إلا إذا نوى كذا في الفتاوى العتبية * ولو قال وبسم الله يكون يميناً كذا في الخلاصة * ولو قال وايم الله لا أفعل كذا يكون يميناً وكذا أيم الله وايم الله بكسر الهاء - مزة ومن الله ومن الله ومن الله وجميع واحدة في الاعراب الثلاث كذا في الظهيرية * ولو قال وميثاقه يكون يميناً كذا في الكافي * وكذلك إذا قال على يمين الله وكذلك إذا قال على ميثاقه كذا في الايضاح * ولو قال الطالب (١) والغالب لا أفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد كذا في المحيط * ولو قال بالله لا أفعل كذا أو سكن الهاء أو نصها أو رفعها يكون يميناً ولو قال الله لا أفعل كذا أو سكن الهاء أو نصها لا يكون يميناً لان عدم حرف القسم إلا أن يعربها بالكسر فيكون يميناً لان الكسر يقتضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم ولو قال بالله لا أفعل كذا قالوا لا يكون يميناً لانه لم يذ كر اسم الله إلا إذا أعربها بالكسر وقصد اليمين كذا في فتاوى قاضيان * وقوله الله الله يمين كذا في العتبية * ولو قال الله يكون يميناً في الاجناس إذا قال والله أن دخلت الدار كان يميناً كذا في المحيط * ولو قال أنا شرم من الجحوس أن فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار أن فعلت كذا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا قال (٢) إذا آليت كذا وعزمت لا أفعل كذا فهو يمين كذا في الايضاح * في التجريد قال محمد رحمه الله تعالى حلف لا يحلف فقوله أن قت أو وعدت فأنت طالق يمين كذا في الخلاصة * من حلف بغير الله لم يكن حالفاً كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو قال والقرآن لا يكون يميناً ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمتعارف فصار كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم أما في زماننا فيكون يميناً وبه أخذ جمهور مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في المضمرة * ولو قال أنا بري من النبي والقرآن فانه يكون يميناً كذا في الكافي * سئل عبد الكريم بن محمد عن قال أنا بري من الشفاعة أن فعلت كذا قال يكون يميناً وقال غيره لا يكون يميناً وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو قال أن فعلت كذا أنا بري من القرآن أو القبلية أو الصلاة أو صوم رمضان فالكلمة يمين هو المختار * وكذا البراءة عن الكتب الأربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفراً كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بري من المحصف لا يكون يميناً ولو قال أنا بري مما في

(١) قوله والغالب كذا في جميع النسخ ومثله في البحر والذى في الذخيرة والولو الجلية وغيرهما عدم ذكر العاطف قاله ابن عابد بن تأمل اه بهراوى

(٢) قوله انه اذا قال اذا الخ كذا بالاصل وتأمل وجه ذكر اذا الثانية اه معصمه

والمسئلة بجهاها كان حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم كان حائشاً في جواب الجامع لان الشاة اسم للجنس وفي الفتاوى لا يكون حائشاً سواء كان الحالف مصرياً أو قروياً وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون بينهم ما * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ اختلج وافية قال أبو بكر الاسكافي لا يحنت في يمينه لان اليمين ينصرف الى الأكل المعتاد فلا يحنت كما لو حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله مطبوخاً فانه لا يكون حائشاً * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يحنت بأكل اللحم وان لم يكن مطبوخاً لان اللحم قد يؤكل

بدون الطبخ إلا أنه غير معتاد والعادة لا تعتبر في المعين أما الدقيق لا يؤكل كذلك فأنصرف اليمين إلى الخبز المتخذ منه * رجل اغترف من القدر بالمغرفة شيئاً ثم قال والله لا آكل من هذه القدر ثم أكل ما كان في المغرفة لا يكون حاثلاً لأن يمينه وقع على ما في القدر * رجل حلف أن لا يأكل مع فلان طعاماً فأكل هذا من أناه وهذا من أناه آخر لا يكون حاثلاً ما لم يأكل من أناه واحد * ولو حلف أن لا يشرب مع فلان فالشرط أن يضمهما مجلس واحد وان ٥٤ اختلف الآنية * رجل حلف أن لا يتغدى فالتغدى هو ألا كل المترادف الذي يقصده

الشبع في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر إلى زوال الشمس بما يتغدى به عادة وغداه كل ليلة ما تعرفه أهل تلك البلدة * رجل حلف أن لا يأكل طعاماً فأكل دواء ليس له طعم أو كان مراً لا يكون حاثلاً لأنه لا يسمى طعاماً وإن أكل دواء له حلاوة مثل الخبز بين حنت في يمينه لأن له طعماً ويصلح غذاء * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خله بطعام نفسه أو زيته أو ملحاً كان حاثلاً لأنه كل من طعامه * رجل حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل طعاماً كل طعاماً أن لم يكن مالحاً لا يكون حاثلاً وإن كان مالحاً كان حاثلاً كما لو حلف أن لا يأكل الفلفل فأكل طعاماً فيه فلفل أن وجد طعمه حنت والاقسلا * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يأكل عين الملح مع الخبر أو مع شيء آخر لأن عينه ما كثر بخلاف الفلفل وعينه الفتوى فإن كان في عينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك * حلف أن لا يأكل

المصحف يكون يميناً كذا في الكافي * ولو رفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنا بريء مما فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أنا بريء من المغلظة أو مما في المغلظة ليس يمين إلا إذا عرف أن فيه بسم الله الرحمن الرحيم وعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بريء من المؤمنين قالوا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أنا بريء من هذه الثلاثين يوماً يعني شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى البراءة عن فرضيتها يكون يميناً كما لو قال أنا بريء من الإيمان ان فعلت كذا وان نوى البراءة عن أجرها لا يكون يميناً لأنه غيب وان لم تكن له نية لا يكون يميناً في الحكم لمكان الشك وفي الاحتياط يكفرون قال ان فعلت كذا أنا بريء من حجتى التي حججت فهذا لا يكون يميناً بخلاف ما إذا قال ان فعلت كذا أنا بريء من القرآن الذي تعلمت حيث يكون يميناً ولو قال أنا بريء عن الحجّة وعن الصلاة كان يميناً كذا في المحيط * ولو قال أنا بريء من صومى وصلاتي أو مما صليت وصمت لا يكون يميناً كذا في العتبية * ولو قال ان فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو برىء من الاسلام أو كافراً أو يعبد من دون الله أو يعبد الصليب أو نحو ذلك مما يكون اعتقاده كفرافه يميناً استحسننا كذا في البدائع * حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافراً اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى والمختار للفتوى أنه ان كان عنده أنه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أتى بصير كافراً الرضاء بالكفر وكفارتها أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده أنه اذا أتى بهذا الشرط لا يصير كافراً لا يكفرو هذا اذا حلف به هذه اللفاظ على أمر في المستقبل أما اذا حلف به هذه اللفاظ على أمر في الماضي بأن قال هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى ان كان فعل كذا أمس وهو يعلم أنه قد كان فعل لاشأن أنه لا يلزمه الكفارة عندنا لأنه يمين غموس وهل يصير كافراً اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى والمختار للفتوى أنه ان كان عنده أن هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفرون ان كان عنده أنه يكفر متى حلف به يكفر الرضاء بالكفر وأما اذا قال يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل أو قال يعلم الله أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه يصير كافراً كذا في الذخيرة * ولو قال بصفة الله لأفعل كذا لا يكون يميناً ولو قال وعلم الله لأفعل كذا عندنا لا يكون يميناً ولو قال ورحمة الله لأفعل كذا لا يكون يميناً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو قال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضا الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال شهد الله أنه لا اله الا هو لا يكون يميناً كذا في الخلاصة * فان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون يميناً قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من أيمان السفلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة (١) وهذا دليل على أنه لم يجعله يميناً كذا في المبسوط * ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيهان * وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية * واذا قال وسلطان الله لأفعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل أنه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط * ولو قال ودين الله لا يكون يميناً

(١) قوله وهذا دليل الخ محله اذا لم يقصد بالوجه الذات والا كان يميناً باجماع اه بجزاوى

خلافاً كل سكباجة لا يكون حاثلاً لأنه لا يسمى خلا * حلف أن لا يأكل الحلو فأكل البطيخ لا يكون حاثلاً * رجل حلف وكذا أن لا يأكل عنباً فأكل ورعى بقشره وجبه وابتاع ماء لا يكون حاثلاً وان رمى بقشره وابتلع ماءه وجبه كان حاثلاً لأنه أكل الا كثر منه * ولو حلف أن لا يأكل كل شهد فأكل العسل لا يكون حاثلاً لأن العسل اسم للصافي والشهد اسم للخلط * ولو حلف أن لا يأكل قلاباً فأكل بصلاً لا يكون حاثلاً الا اذا نواه * رجل حلف في رمضان أن لا يتغنى الليلة فأكل بعد مضى نصف الليل لا يكون حاثلاً لأنه لم يتغنى بل تسهر فلا

يكون حائناً كما لو حلف أن لا يتعدى اليوم فأكل بعد انتصاف النهار لا يكون حائناً رجل قال لا امرأته ان لم تتعشى الليلة فعبدي حر فلم
تأكل الا لقمة واحدة كان حائناً لان اللقمة الواحدة لا تكون عشاء * رجل حلف أن لا يأكل حراماً فأكل لحماً أو خبزاً اغتصبه حنت في يمينه
فان باع الغصب بشئ أو كل ذلك الشئ لا يحنت لان الثاني ليس بحرام مطلقاً وان غصب حنطة فطحنها ان أعطاه مثلها قبل أن يأكل لا يحنت
في يمينه لانه مذكها باداء الضمان وان أكلها قبل اداء الضمان وقبل قضاء القاضى ٥٥ عليه حنت في يمينه لان الحرمة باقية
مالم يؤد الضمان وقالوا فمين

غصب طعاماً كالموقود
كان حلف أن لا يأكل
لا يحنت في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لانه استهلك
بالمضغ فصلاً كلاماً لنفسه
ولا اعتماد على هذا لان
بالاستهلاك لا يملك المغصوب
خصوصاً على أصل أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فان
عنده المغصوب بعد الهلاك
باق على ملك المالك حتى لو
صالح على أضعاف قيمته
جاز ويكون ذلك صالحاً عن
الغصب لانه القيمة اذ لو
كان صالحاً عن القيمة لا يجوز
كما لو صالح بعد قضاء القاضى
على أكثر من قيمته ولا له
لوصار مالاً كالمضغ لا يتصور
أكل مال الغير وقد قال
الله تعالى ان الذين يأكلون
أموال اليتامى ظلماً انما
يأكلون في بطونهم نارا
وقال عليه السلام كل لحم
نبت من الحرام فالنار أولى
به * رجل معه دراهم خلف
أن لا يأكلها فاشترى بها
دنانيراً وفساها ثم اشترى
بالدنانير أو بالفولس طعاماً
فأكله قال محمد رحمه الله
تعالى يكون حائناً في يمينه
وان حلف أن لا يأكل هذه

وكذا اذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعرضه وحدوده لم يكن حائلاً وكذا اذا قال وبيت الله أو بالبحر الأسود
أو بالمشعر الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالمزبر أو بالقبر أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حائلاً
في جميع ذلك وكذا اذا قال وحده الله وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف بالسماوات والارض والشمس
والقمر والنجوم لم يكن حائلاً كذا في السراج الوهاج * ولو قال بحق الرسول أو بحق الايمان أو بحق القرآن
أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال بحق محمد
عليه السلام لا يكون يميناً لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة * ولو قال عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة ان فعل
كذا فشيء من هذا لا يكون يميناً كذا في المبسوط * ولو قال لا اله الا الله لا فعلن كذا فليس يمين الا أن ينوى
يميناً وكذلك سبحان الله والله أكبر لا فعلن كذا كذا في السراج الوهاج * ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا
أو عصيته في كل ما افترض على فليس يمين كذا في الايضاح * ولو قال ان فعلت كذا فانا زان أو سارق أو
شارب خمر أو آكل ربا فليس بحالف هكذا في الكافي * عن ابن سلام أنه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يده قد
الزنا على نفسه كما يصدق النصارى أنه يكون يميناً كذا في الظهيرية * ولو قال عبده حر ان حلف بطلاق
امرأته ثم قال لا امرأته أنت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا يمين وكذلك اذا قال اذا حضت حيضة
لم يعتق عبده كذا في المبسوط * ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في الفتاوى
* ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون يميناً ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يميناً ولو قال
ان فعلت كذا فانه يهدو على بالنصرانية يكون يميناً ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقاً ان فعلت
كذا يكون يميناً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك ان لا أفعل
كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة * رجل قال لا آخروا الله لأجى الى ضياقتك فقال رجل
للعالف ولا تجى الى ضياقتي أيضا قال نعم يصير حالف في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب الى ضيافة الاول
أو الى ضيافة الثاني حنت في يمينه كذا في المحيط * تحريم الحلال يمين كذا في الخلاصة * فمن حرم على نفسه
شيئاً مما يملك لم يصح حراماً اذا فعل مما حرمه قليلاً أو كثيراً حنت ووجب الكفارة كذا في الهداية * ان
كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على يتظر ان اشترى بها شيئاً يحنت في يمينه وان وهبها أو تصدق بها
لا يحنت في يمينه * وفي الباقي لو حرم طعاماً أو نحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل وكول ولبسا
في الملبوس الا أن يعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل
ولو قال لا يمسح لي أن أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته
فليس به ولم ينزعه حنت في يمينه * امرأة قالت لزوجها أنت على حرام أو قالت حرمتك على نفسي فهذا يمين
حتى لو طأوعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة ولو قال
هو يا كل الميتة ان فعل كذا لا يكون يميناً وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة أو يستحل الحرام
والخنزير لا يكون يميناً وكان يجب أن يكون يميناً لان استهلاك الحرام كفر والحاصل أن كل شئ هو
حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة به حال من الاحوال كالكفر وأشباه ذلك فاستهلاكه معلق
بالشرط يكون يميناً وكل شئ هو حرام بحيث تسقط حرمة به حال كالميتة والخمر وأشباه ذلك فاستهلاكه
معلق بالشرط لا يكون يميناً كذا في المحيط * ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا أن ينوى

الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حائناً وكذا لو اشترى بالدراهم شعيراً ثم اشترى بالشعير طعاماً فأكله
لا يكون حائناً * قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئاً مما يؤكل وأكله حنت وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى ما لا
يؤكل فأكله لا يكون حائناً * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم تناهها فأكل الحرام لا يحنت في يمينه لانه بعد آكل مال نفسه عرفاً
* رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم أكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يحنت في يمينه

* قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا انما يصح اذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أو ما اذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغي أن يحث
 * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان فحلف المحلوف عليه فورثه الخالف وأكل قال نصير رحمه الله تعالى حث في عينه وقال غيره لا يكون
 حائثا اذا لم يكن له وارث سواه أو قسموا الميراث لانه كل مال نفسه * رجل حلف أن لا يأكل من مال ابنه وبينهما حب من خل قال عصام رحمه
 الله تعالى ان كان الابن كبيرا يقاسمه ٥٦ ثم يأكل نصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه ويشترى

نصيب الابن فبأكل كل قال
 المصنف رحمه الله تعالى
 وينبغي أن لا يحتاج الى
 هذا التكليف وله أن يأكل
 قدر نصيب نفسه ويكون
 ذلك بمنزلة القسمة وأحد
 الشريكين في المكمل
 والموزون منفرد بالقسمة
 اذا كان أجنيا فالأب أولى
 * رجل حلف أن لا يأكل
 هذا الشيء فأكل بعضه قال
 أبو بكر الاسكاف رحمه الله
 تعالى ان كان الشيء يمكنه
 أن يأكله كله في مرة لا يحث
 بأكل بعضه وقال بعضهم
 اذا أكل بعض ما لا يمكن
 أكله في مجلسه يحث
 في عينه وهو الصحيح *
 حلف أن لا يأكل اللبن
 فطبخ به أرزا فأكله قال أبو
 بكر البلخي رحمه الله تعالى
 لا يحث في عينه وان لم يجعل
 فيه ماء وان كان يرى عينه
 كالأول حلف أن لا يأكل هذا
 الخل فاتخذ به سكباجة
 وأكلها لا يحث في عينه
 * رجل حلف أن لا يأكل
 هذا اللبن فجعله جينا وأكله
 لا يحث في عينه الا أن
 ينوي أكل ما يتخذ منه وهو
 كالأول حلف أن لا يأكل من
 هذه الخنطة فأكل خبزها

غير ذلك والقياس أن يحث كما فرغ ولا يتناول المرأة الابانية واذا نواها كان ايلاء ولا يخرج عن اليمين
 الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على أنه يقع به الطلاق بلانية لغلبة الاستعمال
 في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروي حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أنو الطلاق لم
 يصدق قضاء وفي قوله ٢ هرجه بدست راست كيرم بروي حرام قيل يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار مشايخ
 سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيس هذا الجواب
 ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وأما من غير دلالة فلا احتياط أن يتوقف المرفوع فيه ولا يخالف المتقدمين
 ولو قال ٣ هرجه بدست جب كيرم بروي حرام لا يكون طلاقا الابانية ولو قال ٤ هرجه بدست كيرم قيل
 لا يكون طلاقا الابانية وقيل لا يشترط النية * ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على
 واحدة واليه البيان في الاظهر كذا في الكافي * سئل أبو بكر عن قال هذه المرأة على حرام ثم شرها قال في
 هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال أحدهما ما يحث وقال الآخر لا يحث
 والمختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة وان أراد بالخباء ولم تكن له نية لا تجب الكفارة كذا
 اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية * اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو أن يقول اذا جاء غد فوالله لا أدخل
 هذه الدار ويحتمل التأقيت أيضا كاليمين بغير الله نحو أن يقول والله لا أدخل هذه الدار الى سنة ينتهي اليمين
 بعضى السنة * رجل قال لغيره لا أكلك يوما ويوما فهو كقوله والله لا أكلك يوما يمين ينتهي اليمين بعضى يومين
 كذا في فتاوى قاضيان * ويدخل فيهما الليلة المتخللة كذا في المحيط * ولو قال والله لا أكلك يوما ويومين
 فهو كقوله لا أكلك ثلاثة أيام ولو قال والله لا أكلك فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له أن يكلمه في
 الليالي لانها أيام ثلاث ولو قال والله لا أكلك فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لانها عين واحدة
 بمنزلة قوله لا أكلك ثلاثة أيام فيدخل فيه الليالي كذا في المبسوط * اذا قال الرجل والله والرجل لا أفعل
 كان عينا حتى اذا حث بأن فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية * والاصل في جنس هذه
 المسائل أن الخالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر
 بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله والرجل لا أفعل كذا وان كان الاسم
 الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا عيين في ظاهر الرواية بيانه في قوله والله
 والرجل لا أفعل كذا كذا في المحيط * وأما كثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان
 الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا أفعل كذا كانا عيين
 في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر
 شيخ الاسلام كذا في المحيط * وان نوى به عيين يكون عيين ويصير قوله الله ابتداء عيين بحذف حرف القسم
 وانه قسم صحيح هكذا في البدائع * ولو قال والله والرجل لا أفعل كذا ففعل فعله الكفارتان في قولهم كذا
 في فتاوى قاضيان * اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبدا
 ثم فعله كانت عليه كفارة عيين وهذا اذا نوى عينا أخرى أو نوى التغليب أو لم يكن له نية واذا نوى بالكلام
 ١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أمسكه يدي اليمين عليه حرام ٣ كل ما أمسكه يدي اليسرى عليه حرام
 ٤ كل ما أمسكه يدي

أو صوبها لا يحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يحث بأكل الخبز في قول صاحب عيينه رحمه الله تعالى لان
 عيين الخنطة لا يؤكل عادة فانصرف اليمين الى خبزها * رجل حلف أن لا يأكل السمن فأكل سويقا ملتوتا بالسمن ذكر في الاصل ان كان
 السمن مستبيننا بحيث يجد طعمه كان حائثا في عينه لانه ليس بمستملك وذكر الحالك في المختصر ان كان السمن مستبيننا بحيث لو عصر ريسيل
 منه السمن حث وان لم يكن كذلك لا يحث وان وجد طعمه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب في مسئلة الارز على هذا

يوسف رحمه الله تعالى هذا وما
لو خلطه بالماء سواء * وعند
محمد رحمه الله تعالى الجنس
لا يغلب الجنس فيحنت على
كل حال * رجل حلف أن
لا يأكل اللحم فأكله حراما
كان أو حلالا لأنما كان أو
مطبوخا أو مشويا حنت في
يمينه إلا السمك وعن محمد
رحمه الله تعالى كل ما يسكن
الماء لا يحنت بأكله والكبد
والطحال وجميع ما كان في
البطن كالكرش وفحوه
لحم قيل هـ ذاق في بلد يباع
ذلك مع اللحم وإن كان
في بلد لا يباع مع اللحم
كالكرش والأمعاء ونحو
ذلك لا يكون لحما والرأس
والأكارع لحم في عين الأكل
وليس بلحم في عين الشراء
وشحم البطن ليس بلحم
والألية ليست بلحم ولا شحم
وشحم الظهر لحم إذا حلف
أن لا يأكل شيئا فأكَل
شحم الظهر وهو اللحم
السمين لا يحنت في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
ويحنت عندهما * رجل
حلف أن لا يشرب من دار
فلان فأكَل منها شياً قال
محمد بن سلمة رحمه الله تعالى
يحنت في يمينه لأن المقصود

(٨ - فتاوى ثانی) من هذه اليمين الامتناع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحنث في عينه الا ان ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال المصنف رحمه الله هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية ازخان فلان هيج جيز نخورم يتناول المأكول والمشروب رجل وضع لقمه في فيه فقال رجل ان اكلتها فامرأته طالق فقال له آخر ان أخرجهت فاعبدي حر قالوا يلقي بعضها ويا كل بعضها ولا يحنث أحدهما رجل حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنث ما لم يأكل كلها ولو حلف أن لا يأكل الخبز الذي في هذا الخابية فما كل بعضها

حيث لانه لا يمكن أن كل كاهن في مجلسه رجل حلف أن لا يأكل من لبن هذه البقرة فأكل من مخيضها حنث وان أكل ورقة الخس حنث من مخيضها لا يحنث * رجل حلف أن لا يأكل أو حلف أن لا يشرب فذاق شيئاً بلسانه ولم يدخله جوفه لا يحنث في عينه * رجل حلف أن لا يأكل طبخاً من نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللحم المطبوخ استحساناً قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء أما القلية اليابسة فلا تسمى طبخاً وان طبخ اللحم بالماء ٥٨ فأكل المرقعة مع الحبوب لم يأكل اللحم كان حائشاً رجل حلف أن لا يأكل من هذه

الحنطة ان نوى بأكلها حائشاً فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئاً فذاق من خبزها لا يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يحنث وان أكل عين الحنطة هل يحنث عندهما فالصحيح أنه يحنث واليه أشار في الجامع الصغير وان كل من سويقه لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى وان حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه حنث عندهم وان أكل عين الدقيق اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث ولو حلف أن لا يأكل طعاماً فأكل خبراً أو فاكهة أو غير ذلك مما يؤكل على وجه التطعم كان حائشاً وان أكل ماله طعم لكن لا يؤكل على وجه التطعم كالمسقة ونياً وهو ذلك لا يحنث في عينه ولو حلف لا يأكل من هذا الطعام ان لم يؤت به بوقت فهل ذلك الطعام أو كله غيره أو مات الخلف حنث في عينه وان وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام

وهذه الزيادات تكون للتأكد فلا يصير فاصلاً كذا في فتاوى قاضيخان * في الفتاوى لو قال ١٣ سو كذا مخورم بطلاق ليس بتطليق لان الناس لم يسموه عينا بالطلاق وفي التجريد ولو قال ١٤ مر اسو كذا حنث استطلق امرأته ولم يشترط فيه نية المرأة وهو الاصح * في الفتاوى ولو قال ١٥ بالله كه بزر كتر ازين نامي نيست أو بزر كتر ازين سو كند نيست أو بزر كترين نامي نيست كه أفعلاً أو لا أفعلاً عين وقوله بزر كتر ازين لا يجعل فاصلاً * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن يقول ما حلفت أن لا أفعلاً بل حلفت أن هذا أعظم الايمان وأنه لا أعظم من هذه المين على قال لا يصدق لانه وصل به نبي الفعل وماذا كر من الاقتصار على الكلام الاول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة * ولو قال ١٦ مصحف خد ابدست وي سوخته اكر اينكار كند لا يكون عينا ولو قال ١٧ هرا ميدي كه بخدا دارم نا آميدم اكر اينكار كنم يكون عينا ولو قال ١٨ مسلماني نكرده ام خدای را اكر اينكار كنم ففعل قال الفقيه أبو الليث ان أراد بذلك أن الذي فعل من العبادات لم يكن حقاً يكون عينا والافلا ولو قال ١٩ هر چه مسلماني کرده ام بكافران دادم اكر اينكار كنم ففعل لا يصير كافراً ولا يلزمه الكفارة * ولو قال ٢٠ والله كه فلان سخن نگويم نه يكر روزونه دوروز فهو عين واحدة تنتهي بمضي اليومين كذا في فتاوى قاضيخان ولو قال ٢١ حرام است بانو سخن گفتن يكون عينا كذا في الظهيرية * سئل الشيخ القاضي الامام علي بن حسين السعدي عن قال ٢٢ پذيرفتم كه چنين نكنم ولم ينوشها قال يكون عينا كذا في الخلاصة * رجل قال ٢٣ پذيرفتم خدای را كه فلان كار نكنم يكون عينا كما لو قال نذرت أن لا أفعلاً كذا ولو قال ٢٤ خدای را و بغير مبرر پذيرفتم كه فلان كار نكنم لا يكون عينا لان قوله بغير مبرر پذيرفتم لا يكون عينا فاذا تخلل بين ذكرا لله تعالى وبين الشرط مالا يكون عينا يصير فاصلاً فلا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيخان * سئل نجم الدين عن قال ٢٥ اكر فلان كار كند از مغ بد تراست فقال هو عين موجهة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال ٢٦ از سيصد و شصت آيه قرآن بيزار است ٢٧ اكر اينكار نكند فهو عين واحدة ولو قال اكر وي اين كار كند و برا مغ خوانيد و جهود خوانيد و سنكسار كنيد ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال ٢٨ هر چه مغان مغي کرده اند و جهودان جهودي کرده اند در كردن وي كه اينكار نكرده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ٢٩ اكر وي اين كار كند كافر بروي شرف دارد لا يكون عينا كذا في الظهيرية * ولو قال ٣٠ از هزار مغ و تر سابد ترم ان فعلت كذا فهو عين كذا في

١٣ أحلف بالطلاق ١٤ على عين بالبيت ١٥ بالله الذي ليس اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم اني أفعلاً أولاً أفعلاً كذا ١٦ كتاب الله محروق بيده ان كان يفعل كذا ١٧ كل أولي في الله أكون آيسامنه ان فعلت كذا ١٨ لم أفعله فعل الاسلام ان فعلت كذا ١٩ كل ما فعلته من أفعال الاسلام أعطيته للكفار ان فعلت كذا ٢٠ والله لا أقول الكلام الفلاني لا يوم ولا يومين ٢١ الكلام معك حرام ٢٢ قبلت أن لا أفعلاً كذا ٢٣ قبلت اني لا أفعلاً كذا الله تعالى ٢٤ قبلت اني لا أفعلاً الشيء الفلاني لله تعالى وللرسول ٢٥ ان فعل كذا فهو أقبح من الجحوس ٢٦ هو بري من ثلثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا ٢٧ ان فعل كذا فادعوه كافرين وادعوه يهوداً وادعوه بالحقارة ٢٨ كل ما فعلته الجحوس من الجحوسية وفعلته اليهود من اليهودية فهو في عنقهم ان لم يفعل كذا ٢٩ ان فعل كذا يكون كافراً شرف عليه ٣٠ أنا أقبح من ألف مجوسي ونصراني

اليوم فئات الخلف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا قضين دين فلان غدا ف قضاء اليوم أو وجهه منه أو أبرأ عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولومات المطلوب لا يحنث بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت المين بطلاق

أو عتاق * رجل حلف أن لا يأكل الشواء فهو على اللحم إلا أن ينوي كل مشوي فإن أكل بيضة مشوية كان حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يئله فاشترى الحالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك وأكل لا يحنث في يمينه ولو حلف أن يأكل من خير فلان الجبار فأكل من خيره بعد ما اشترى كان حائشاً في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئاً من فلان أو وهبه له فلان فأكل لا يحنث في يمينه ولو ورثه الحالف من المحلوف عليه فأكل كان حائشاً في يمينه * ولو ٥٩ حلف أن لا يأكل من مال أبيه فأتى

الاب فورثه الحالف وأكل لا يحنث الحالف وهو الصحيح قد ذكرنا * ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو وهبته له فباعه وأكل ثمنه لا يكون حائشاً ولو باعته فلانة غزلاً أو دفعت اليه الثمن فأكل الحالف حنث في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل شيئاً من أشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز فآكله قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يكون حائشاً في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى إن كانت الكسرة بحال يعطى مثلها للفقير كان حائشاً وإلا فلا * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرب من ماء الجمل الذي وضعه على الطريق قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل من جمل فلان فتناول من ماء جملته قالوا لا يكون حائشاً في يمينه قيل هذا في الشتاء أما في الصيف يحنث

المحيط * امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالشطرنج فقال نعم فقالت أنا منك طالق إن كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج إن كنت ألعب بالشطرنج فقالت إيش هذا فقال الزوج ٣١ هـ مان كه تو مي كوي ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عمر النسفي عن قال ٣٢ هـ رجه بدست راست گرفت بروی حرام كه فلان كار نكند وكره لا يحنث لأن العرف في قوله ٣٣ هـ رجه بدست راست كبرد ولا عرف في قوله ٣٤ هـ رجه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية * وإذا قال يريد فتم باخدا كه از خريده تو كه ياري نخورم فقد قيل أنه يكون عيماً إذا نوى اليمين والأصح أنه عين بدون النية كذا في الذخيرة

فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف * ذكر في فتاوى أهل سمرقند سلطان أخذ رجلاً خلفه ٣٥ هـ بايزد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال ٣٦ هـ كه روز آئينه يابي فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لأنه لما قال بايزد وسكت ولم يقل فل بايزد أن لم أفعل كذا لم ينقض اليمين * ذكر عن إبراهيم النخعي أنه قال اليمين على نية الحالف إذا كان مظلوماً وإن كان ظالماً فعلى نية المستحلف وبه أخذ أصحابنا مثال الأول إذا أكره الرجل على بيع عين في يده فحلف المكره بالله أنه دفع هذا الشيء إلى فلان يعني به بآئعه حتى يقع عند المكره أن ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما نوى ولا يكون ما حلف عين غموس لا حقيقة ولا معنى * ومثال الثاني إذا ادعى عينا في يدي رجل أني اشتريت منك هذا العين بكذا وأنكر الذي في يديه الشراء وأراد المتدعي أن يحلف المدعي عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا العين إلى هذا المدعي فحلف المدعي عليه على هذا الوجه ويعني التسليم في هذا المدعي بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وإن كان صادقا فالحالف لم يكن ما حلف عين غموس حقيقة لأنه نوى ما يحتمله لفظه فهو عين غموس معنى لأنه قطع بهذه اليمين حق امرئ مسلم فلا تعتبر نيته * قال الشيخ الإمام الزاهد شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فأما إذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن الوثاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو نوى الأخبار فيه كذا فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى إلا أنه إن كان مظلوماً لا يأثم ثم الغموس وإذا كان ظالماً يأثم ثم الغموس وإن كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن إبراهيم أن اليمين على نية المستحلف إن كان الحالف ظالماً فهو صحيح في الاستحلاف على الماضي لأن الواجب باليمين كافر بالآثم متى كان ظالماً فهو آثم في يمينه وإن نوى ما يحتمله لفظه لأنه يوصل بهذه اليمين إلى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الحالف على كل حال كذا في المحيط * في الفتاوى رجل مر على رجل فأراد أن يجره ل أن يقوم فقال المار ٣٧ هـ والله كه نخبري فقام لا يلزم المارشي * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أخبره دخلت دار فلان أمس فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتم فقال نعم فهذا حالف وكذا الوفا قال والله ما دخلت فقال نعم * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا تخران قلت فلانا فعدله حر فقال الآخر لا بآذ بك فهو محبب إن كلم غير أنه يحنث كذا في الخلاصة

٣١ هو ما نقوليه ٣٢ كل ما أمسكه يمينه عليه حرام إن لم يفعل كذا أو فعله ٣٣ كل ما أمسكه يمينه اليمنى ٣٤ قبلت بالله أني لا أكل مما تشتره وتأتي به ٣٥ بالله ٣٦ أنك تأتي يوم الجمعة (٢٧) والله لا تقم

* رجل حلف أن لا يأكل شيئاً مما حل فلان يعني أورده فلان فأكل من جملته فلان قالوا يكون حائشاً * رجل حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل كذا أو لا يشرب كذا ثم أكره في أكله حنث * وكذا لو أكله بعد ما أغنى عليه أو جبن وإن أوجر أو صلب في حلقه مكرها لا يحنث في يمين الشرب * رجل قال والله لا أدوق طعاما ولا شربا فذاق أحدهما كان حائشاً ولو قال والله لا أدوق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يحنث وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يحنث في يمينه لأن المراد من هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى ينوي في ذلك فان لم ينوشيا لا يحنت باحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس أو
حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة قال بعضهم يكون حائثا وقال بعضهم ان حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس حنت
وان حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة لا يحنت وهذا أصح من الأول قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يحنت في الفصلين
جميعا لان الناس يفرقون بينهما وهو كما ٢٠ لو حلف أن لا يأكل لحم الشاة فأكل لحم الماعز * رجل قال كلما كات اللحم فله على أن أتصدق

بدرهم عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى أن عليه في كل
لقمة درهم ما وكذا لو قال كلما
شربت الماء فعلى درهم يلزمه
بكل نفس درهم * رجل حلف
أن لا يذوق الخمر فأكل خبزا
عن بخر قال شدا رحمه الله
تعالى لا يحنت في عيئه كالأو
حلف أن لا يذوق الزيت فأكل
خبزا عن بخر لا يحنت * رجل
قال ان أكلت من خبز والدي
مالم أتزوج فاطمة فكل امرأة
أتزوجها فهي طالق ثم تزوج
امرأة يقال لها فاطمة قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى طلقت
التي تزوجها لانها لم تصر
معرفة فانه لم يقل فاطمة هذموم
ينسبها الى الاب والجد وبدون
ذلك لا يحصل التعريف فبقيت
نكرة الا اذا كان قبل ذلك ما يدل
على التعريف * رجل حلف
أن لا يأكل خبزا فأكل ثريدا
لا يحنت في عيئه لانه لا يسمى
خبزا مطلقا وكذا لو أكل لا كشة
لا يحنت في عيئه * رجل
حلف أن لا يأكل مرققة فأكل
سبوس أب أولطه لا يكون
حائثا * رجل حلف أن لا
يأكل من شيء فلان فجعل
قله فلان في قدر طجنت
امرأته وأكل الحالف قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

* رجل قال لا آكل والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشيا لا يحنت باحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس أو
على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حائثا وكذا لو قال بالله لتفعلن
كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشيا فهو الحالف وان أراد الاستحلاف فهو الاستحلاف
ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لا آكل والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال
الاخر نعم ان أراد المبتدئ الحلف وأراد المجيب الحلف بكون كل واحد منهما ما حلفا وان نوى المبتدئ
الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالمجيب حالف وان لم ينوكل واحد شيا فقي قوله الله الحالف هو المجيب
وفي قوله والله مع الواء الحالف هو المبتدئ وان أراد المبتدئ أن يكون مستحلفا وأراد المجيب أن لا يكون
عليه عيب ويكون قوله نعم على ميعاد من غير عيب فهو كما نوى ولا عيب على واحد منهما كذا في الخلاصة
وهكذا في الوجيز لا كدردي ومحيط السرخسي * ولو قال الرجل اغبره أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت
بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم
يقبل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا عيب على المجيب وان نوى جميعا أن يكون المجيب
هو الحالف الا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله أحلف أو حلف ونحو ذلك فان أراد ذلك فلا يكون عينا على
المبتدئ * رجل قال لا آكل عليك عهـ مد الله ان فعلت كذا فقال الاخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به
اليمين ويكون هـ ذاعلى استحلاف المجيب * رجل قال لا امرأته انك فعلت كذا وكذا فقال لم أفعل فقال
ان كنت فعلت أنت فأنت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فأنا طالق قالوا ان أراد به عيب المرأة لا تطلق
المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه
فامرأته طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا فصفه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه
قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين * رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل
مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان
دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى
قاضي خان * رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فأصبح الحالف ولبس خفيه
فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل أن يأتى فلان قال محمد بن سلمة أرجو أن لا يحنت فيمينه تكون
على غير هذا العمل * رجل خرج مع الامير في السفر فخلفه الامير ان لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه أو كبسه
فرجع لذلك لا يحنت لان عيئه لم تقع على هذا الرجوع * رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والجبايات فخلف
وقال ان سعت أحد في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسعى امرأته في الزيادة على العشرة ذكر
الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية * السلطان اذا قال لرجل
مال فلان أمير (١) بنزديك نست فأنكر فخلفه بالطلاق ايس عندك مال فلان فخلف وكان عند الحالف
أموال بعثت امرأة فلان الامير اليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل
تلك الاموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأته الحالف حتى يقتر
الحالف بذلك أو يقضى القاضي بالينة بعد دعوى صحبة فيصير الحالف حائثا * رجل جلب عشرين شاة

(١) مال الامير فلان عندك

الفضل رحمه الله تعالى حنت في عيئه لان الفضل هكذا يؤكل في حنت الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير هذا * رجل حلف
أن لا يأكل البطيخ فأكل من حذبه قالوا لا يحنت في عيئه منهم الشيخ الامام أبو بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان بحال لا يسمى
بطيخا * رجل حلف أن لا يأكل من كرم فلان شاة هذه السنة قالوا يقع عيئه على اثني عشر شهرا قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون
على بقية السنة التي هو فيها كالأو حلف أن لا يكلم فلانا هذه السنة أو قال لله على أن أم وم هذه السنة الا أن ينوي اثني عشر شهرا * رجل حلف أن

لا يأكل ربافاً كل عصبية جعل فيها الرب فالوالا يكون حائشاً في عينه لانه مغلوب مستهلك الا أن يكون الرب قائماً بعينه على العصبية * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاتخذ منه خبيصاً فالوا يخاف أن يكون حائشاً وخبر القطائف كذلك * رجل قال أن أكلت هذا الرغيف اليوم فامر أنه طالق وإن لم يأكله اليوم فأمته حرة فأكل نصفه اليوم لا يحنت في الطلاق ولا في العتاق لان الرغيف مما يؤكل في مجلس واحد فكان شرط الحنت أكل الكل أو ترك الكل ولم يوجد * رجل قال هذا الرغيف على حرام فأكل بعضه ٦١ ذكر في المجرد عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى أن عليه كفارة العين قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائشاً لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا يحنت بأكل البعض * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فأوصى انسان لفلان بشئ فأكل الحالف منه حنت لان الموصى له يملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسباً له وان ورث فلان مالا فأكل الحالف منه لا يحنت لانه ملكه بغير صنعه فلا يكون كسباً ولو وهب المحلوف عليه للحالف طعاماً فقبل وقبض ثم أكل لا يحنت لان الحالف أكل كسب نفسه * وكذا لو أوصى له المحلوف عليه لا يحنت لما قلنا وان ورث الحالف من المحلوف عليه وأكله حنت لان كسب المحلوف عليه انقل الى الحالف لا يصنع فبقي كسباً للمحلوف عليه * حلف أن لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعه فأكل الحالف حنت * رجل حلف أن لا يأكل مما يجي به فلان يعني من الطعام وغيره

من بلد الى بلد وأدخل جله الغنم في بلده غير أنه أظهر عشرة في حانوته خلفه أمير الحظيرة أنه ما جاء الابعشرة وما ترك خارج البلد شيئاً خلف ونوى ما جاء الابعشرة أي في السوق وما ترك شيئاً في الخارج أي خارج السوق فالوا لا يحنت في عينه لانه نوى ما يحتمل لفظه لكن لا يصدق قضاء * رجل مات وخلف وارثاً وديناً على رجل نخاصم الوارث الغريم في الدين خلف الغريم أنه ليس للذي عليه شئ قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجو أن لا يكون حائشاً وان علم بموت المورث فالصحيح أنه يحنت في عينه * رجل قال لغيره كم أكلت من تمرى فقال أكلت خمسة وحلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائشاً وكذا لو لو كانت عينه بطلاق أو عتاق لا يقع شئ وكذا لو قال لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شئ وهو نظير ما قال في الجامع اذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى بمائتي عشر حنت في عينه * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو وأراد بانه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحنت في عينه * السلطان اذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا خلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك الا أنه نسي وقت اليمين قالوا نرجو أن لا يكون حائشاً لانه ما كان عالماً وقت اليمين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة مرفقة وقد كان في منزله مرفقة قالوا ان كانت المرفقة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندها مرفقة لا يحنت في عينه وان كانت كثيرة الا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحنت أيضاً في عينه لانه لا يراد باليمين هذه المرفقة وان كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حنت في عينه * رجل زرع أرض امرأته قطناً ثم قال حلال (١) بروى حرام كراغلة أين زمين بخمائه وي درآيد ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها التذهب الى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنت الحالف كذا في فتاوى قاضيان * رجل طلبه السلطان لياخذ بهتمة فأخذ رجلاً وأراد استخلافه بانك لا تعلم من غرماؤه وأقر بانه لياخذ منهم شياً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه أن يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة أن يذ كر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاص وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوماً يفتي بقول الخصاص * وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان مالا خلفه القاضي ماله عليك كذا بعدما أنكر خلف وأشار باصبعه في كفه الى رجل آخر أنه ليس له عليه شئ صدق بانه لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان

الفصل الثاني في الكفارة وهي أحد ثلاثة أشياء ان قدر عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الطهار أو كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فاذا زاد وأدناه ما يجوز فيه الصلاة أو اطعمهم والاطعام فيها كالا طعام في كفارة الطهار هكذا في الحاوي للقدس * وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السر او ويل وهو الصحيح كذا في الهداية * فان لم يقدر على أحد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة المعسر والاولى كفارة الموسر وحد السارق كفارة اليمين أن يكون له فضل على كفافه مقدار ما يكفر عن يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه أما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو أن يكون في ملكه عبداً أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم

(١) الحلال عليه حرام ان كان يجي الى بيته من غلة هذه الارض

فدفع الحالف الى المحلوف عليه لما يطبخه فأقام المحلوف عليه في قدر وألقى فيه قطعة من كرش فطبخ القدر فأكل الحالف من المرققة قال محمد رحمه الله تعالى لا أراه حائشاً اذا ألقى فيه المحلوف عليه ما لا يطبخ وحده وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرفقة فأكل الحالف يكون حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل لحم هذا الحمل فأكل بعد ما صار كبشاً يحنت في الظاهر وذكر في المنتقى ما يدل على أنه لا يحنت * ولو حلف أن لا يأكل هذه الحديقة فأكلها بعد ما تبطلت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائشاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الغنم فأكله بعد ما صار زيباً أو

حلف أن لا يأكل هذا الرطب أو البسر فأكله بعد ما صار تمر لا يحنت في يمينه * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما نفتت لا يحنت لانه لا يسمى خبزا * حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ربه أو فلاتجه أو ما أشبه ذلك لا يكون حائلا ولو أكل من غنبيه أو زبيبته أو خوخه أو كثر ما يابس أو غير يابس كان حائلا لان عين هذه الاشياء يخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع للعبد فاما القسم الاول لا يخرج من ٦٣ الكرم من غير صنع * حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فأكل منها حذجة أو بطيخة

سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فيمنع من بيعه والاعسار كذا في السراج الوهاج * ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عند اعادة التكفير فلو كان موسرا عند الحنث ثم أعسر عند التكفير أجزأه الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزئه كذا في فتح القدير * والكفاح منزل يسكنه وثياب يابسها ويستر عورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان له مال غائب أو له دين على الناس ولا يجد ما يعقب ولا ما يكسو ولا ما يطعم أجزأه الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى * قالوا تأويله في مسئلة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء اما اذا كان على مليء يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في المرأة اذا الزمتها الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء اذا آخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه دين كثيرة مثل ماله أو أكثر جازا الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو ظاهر فأما قبل قضاء الدين فهل يجزئه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط * والاصح أنه يجزئه التكفير بالصوم كذا في المبسوط * اذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوبا عشرة مساكين عن كفارة يمينه لم يجزئه عن الكسوة فاذا لم يجزئه عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام اذا كانت تبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين كذا في شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا يجزئه نوى أن يكون بدلا عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرية * القلتسوة والخف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والافلاوقا بعض مشايخنا ان كان يصلح لا وسطا الناس يجوز قال شمس الائمة السرخسي وهذا أشبه بالصواب كذا في الخلاصة * ان أعطى كل واحد منهم عمامة فاذا كانت تبلغ قيمتها أو رداء أجزأته والام تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام اذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط * ولو أعطى عشرة مساكين ثوبا واحد منهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزئه عن الكسوة وأجزأه عن الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلا عن نفسها ويصلح بدلا عن غيرها كالأعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعا من تمر لا يجوز عن الطعام وان كان من حنطة تساوي ثوبا يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع * من عليه كفارة اليمين اذا أعطى ثوبا خلقا عن كفارة اليمين قالوا لا يجزئه عن القيمة لكن يتطران كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الحديد لا يجوز وان علم انه ينتفع بالحديد ستة أشهر وذهب الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الحديد يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أعطى مسكينا واحد عشرة أثواب في مرة واحدة لم يجزئه كفاي الطعام وان أعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أجزأه كفاي الطعام وان أعطى مساكين عبدا أو دابة قيمته تبلغ عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الكسوة باعتبار القيمة كالأوى الدراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الطعام ولو أقام رجل البيعة عليه انه ملكه وأخذ منه عليه استقبال التكفير ولو كساعن رجل بأمره عشرة مساكين أجزأ عنه وان لم يعط عنه ثنأولو كساعنهم بغير أمره ورضى به لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة أيمانه في أكلان الموتى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وان أعطى عنها ابن السبيل منقطعا بها أجزأه * ولو كان عليه عيinan فكسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبا بين عنهما أجزأه عن عيinan واحدة في قول

كان حائلا كما لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها * حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حائلا * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو لا يدخل دارا اشتراه فلان أو لا يسكن دارا اشتراه فلان فأشترى فلان مع غيره دارا أو ثوبا فلبس الخائف أو دخل أو سكن لا يكون حائلا لان نصف الثوب لا يسمى ثوبا ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام * رجل قال لياكلن هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو نحوها كان بارا وان ترك ثلاث حبات كان حائلا * وكذا لو حلف لياكلن هذا الرغيف فأكله الا كسرة كان بارا الا أن ينوى أن لا يترك شيئا من الرمانة ولا شيئا من الرغيف * رجل قال لا امرأتين له أتيكما أكلت هذه الرمانة فهي طالق فأكلتها جميعا لم تطلق واحدة منهما لان شرط الحنث أن تأكل الواحدة جميع الرمانة * رجل حلف أن لا يأكل من خبز فلان فأكل من خبز يمينه

وبين غيره حنث ولو قال من رغيف فلان لا يحنت * رجل حلف أن لا يأكل جوزا أو لوزا أو فستقافا كل منه الرطب واليابس كل حائلا * وكذا لو حلف أن لا يأكل خبيصا يحنت بأكل اليابس والرطب ولو حلف أن لا يأكل تمرافا كل قسبا لا يكون حائلا لان القسب هو اليابس من البسر ولو حلف أن لا يأكل تمرافا كل حبيسا كان حائلا لان الحبيس تمر يحتمل في اللبن حتى ينتفع فيؤكل * وكذا لو أكل عصيدة تمر كان حائلا لبقاء اسم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السمسم فأكل من دهنه لا يكون حائلا * وكذا لو حلف أن لا يأكل من

هذا الدين فأكل من أقطه أو مصله لا يكون حائثا * وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذه الدجاجة فأكل بيضاها أو فرخها لا يكون حائثا وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذه البيضة فأكل من فرخها لا يكون حائثا * ولو حلف أن لا يأكل غلة أرضه فأكل من غن الغلة كان حائثا فان نوى أن لا يأكل عين ما يخرج من الأرض كان مدينا في القضاء * رجل حلف أن لا يأكل الحنطة فأكل شعيرا فيها حبات حنطة حبة حبة كان حائثا وان أكلها حنطة حنطة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ٦٣ لا يكون حائثا الا أن يكون الغلبة للحنطة

* رجل حلف أن لا يأكل من طين فلاتة فسخت له قدر اطبخها غير هافا كل الحالف لا يكون حائثا * حلف أن لا يأكل فاكهة فأكل من ثمار الاشجار كالنخيل والاباص والخوخ والمشمش ونحوها كان حائثا * وكذا التوت والبطيخ وأما العنب والمان والرطب فليست من الفواكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه فاكهة والزبيب والتمر والمان اذا يبس لا يكون فاكهة وقيل الزبيب والتمر من الفواكه اليابسة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اللوز والعناب فاكهة وكذا الجوز وعن محمد رحمه الله تعالى اليابس من الجوز لا يكون فاكهة والقشاة والخيار والجوز ونحو ذلك ليست بفاكهة وان حلف أن لا يأكل فاكهة يابسة فأكل اللوز أو الجوز ذكر في الاصل أنه يكون حائثا قالوا هـ ذاني عرفهم أما في عرفنا لا يكون حائثا * وعن محمد اذا حلف أن لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا كسا مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه كذا في المبسوط * وان اختار الطعام فهو على نوعين طعام تملك وطعام اباحة * طعام التملك أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاع من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداما ان أعاد عليهم مداما جاز وان لم يعد استقبل الطعام وكذا الرجل اذا أوصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصى عشرة مساكين فمات المساكين قبل أن يعشيم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى * رجل أعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز الا اذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عدد الأيام مقام عدد المساكين وان أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية * ولو أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تملك جاز ويكون الاغلى منهما بدلا عن الارخص أيهما كان أغلى وان كان الطعام طعام اباحة ان كان الطعام أرخص جاز وان كان أغلى لا يجوز لان في الكسوة تملك وليس في الاباحة تملك فاذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا * وطعام الاباحة أكلتان شبعتان غداء وعشاء أو غدا أن أو عشا أن أو عشاء وسجور والمستحب أن يكون غداء وعشاء يجزوا دام ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحدا من العشرة شبعان اختلفوا فيه قال بعضهم ان أكل من ذلك مقدار ما أكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاءهم وفيهم من يوجب فطيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيخان * فان أطعمهم بغير ادمان كان من خبر الحنطة أجزاء وان كان من غيره فلا بد من الادام فان أطعمهم خبزا وتمر أو سويقا وتمر أو سويقا لا غير أجزاء اذا كان ذلك من طعام أهله وان أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام غداء وعشاء أجزاء وان لم يأكل الا رغيفا واحدا في كل يوم أكلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجزى وكذا اذا غدى مسكينا وعشى آخر عشرة أيام لم يجزى ولو فترق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة العشاء فلو سأله أو دراهم أجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلو سأله أو دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداما من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو غدى مسكينا عشرين يوما أو عشاء في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه طعام أو عبد قد نسيه ثم تذكر به بذلك لم يجز ثبوته الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في المبسوط * اذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مداما ثم استغنوا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم مداما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كالأولى أتى الى مكاتب مداما ردت في الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مداما لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من الحنطة عن كفارة اليمان لا يجوز الا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * من عليه كفارة اليمان اذا وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها أجزاء عن مسكين واحد الا غير كذا في

على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ولو حلف أن لا يأكل اداما ولم ينوشها فأكل الخل واللبن والزبيب أو الثريد وما أشبه ذلك مما يلتزم بالخبز وبصطبخ به يحنث عند الكل وأما اللبن والبيض والسمك واللحم المطبوخ وأشياء ذلك ليس بادام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي هي ادام وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون

في الطبخ والغيب قال بعضهم هو على الاختلاف أيضا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هو ليس بادام عند الكل هو الصحيح * رجل حلف أن لا يأكل اليوم الا رغيفا فأكل رغيفا مع الخبز أو الزبيب أو الفلاحي الرطب أو اللبن لا يكون حائلا للاستثناء يقتضي المجانسة في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا تجانس الرغيف في المعنى المطلوب وهو الاكل * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خله أو ملحه أو كاخجه أو بصله ٦٤ أو زبته مع طعام نفسه كان حائلا في قول محمد رحمه الله تعالى * وكذلك في قول

الظهيرية * لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها الى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد - درجهما الله تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط * الحائض في عيها اذا كان معسرا فصام يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة كذا في الظهيرية * ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعددهن ولم ينو لكل عيين رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة عنهن أجزاء استحسانا وكذلك لو أعتق عن احدهن وأطعم عن الاخرى وكساعن الثالثة لان كل نوع من هذه الانواع تأتي به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء * كفارة المملوك بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولاه أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط * ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية * والمالك كاتب والمدير وأم الولد في عدا بمنزلة القن والمستسعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لانه بمنزلة المكاتب * اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالطعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى أن يتم صوم يومه وان أفطر فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المرأة اذا كانت معسرة فلزوجهما منعها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة * ان صام العبد عن كفارة يمينه فعتق قبل أن يفرغ منه وأصاب ما لا لم يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن عيينين أجزاء وان لم ينو ثلاثة أيام لكل واحدة وان كان عنه طعام احدي الكفارتين فصام لاحدهما ثم أطمع للآخرى لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحدي أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن رجلا وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطمع له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا أو مات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئه الا أن يطعم عشرة مساكين وان لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزهم أقل من اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج * رجل أعتق رقبة عن كفارة يمين ينو ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجزاء كذا في المبسوط * رجل حلف أن لا يفعل كذا فتسنى أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا الاشئ عليه الا أن يتذكر كذا في فتاوى قاضيخان * سئل محمد بن شعاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أكنت مدركا حالة اليمين أو غيره مدرك قال لا حنت عليه ما لم يعلم أنه مدرك اذ ذلك * رجل قذف امرأته رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثا ان لم يتبين زناها اليوم فضي اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين انما يكون بأربعة شهود أو باقرارها * رجل أخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فأنت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنت كذا في الظهيرية في المقطعات * ومن مات أو قتل وعليه كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط * ان قدم الكفارة على الحنت لم يجزئه ثم لا يستر من المسكين لوقوعه صدقة كذا في الهداية

أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال ان أكلت من مال خنتي شيئا فامرأته طالق فدفع اليه من عيين خنته فجعله في عيين آخر وخبره وأكله لا يكون حائلا * رجل حلف أن لا يأكل من ملح فلان أو حلف أن لا يشرب من شرابه فأخذ ماء وملح للمعاوية عليه وجهها في عيينين وأكل من ذلك الخبز لا يحنت لانه صار مستهلكا * رجل حلف أن لا يأكل من ابن هاتين الشاتين فأكل من احدهما أو قال لا آكل من لبن هذا الغنم فأكل من لبن شاة واحدة كان حائلا * وكذلك قال والله لا أشرب من ماء هذه الانهار فشرب من ماء نهر واحد كان حائلا ولو حلف أن لا يأكل هاتين البيضتين لا يحنت حتى يأكلهما * وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكلها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يشربه شربة واحدة فالحلف على جميعها لا يحنت بأكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحد منه يحنت في قليله فاذا جمع بين اثنين أو أكثر فانه يحنت في قليله * رجل قال لا امرأتين له أن أكلتا هذين الرغيفين فعبد حرقا كل واحد منهما رغيفا أو (ومما أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الاخرى الباقي عتق عبده * رجل حلف أن لا يأكل أرزا فخسا من الارز حسوا لا يكون حائلا لان ليس بأكل * قال اذا حلف على أكل ما يؤكل لا يحنت بالشرب وكذلك لو كانت اليمين على العكس هذا اذا كان بالعربية وان كان بالفارسية كان حائلا لقلنا * رجل حلف ليغدين امرأته اليوم بألف درهم فاشترى رغيفا بألف درهم وغداها كان بارا * رجل قال لغيره والله لا آكل من

اثنتين أو أكثر فانه يحنت في قليله * رجل قال لا امرأتين له أن أكلتا هذين الرغيفين فعبد حرقا كل واحد منهما رغيفا أو (ومما أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الاخرى الباقي عتق عبده * رجل حلف أن لا يأكل أرزا فخسا من الارز حسوا لا يكون حائلا لان ليس بأكل * قال اذا حلف على أكل ما يؤكل لا يحنت بالشرب وكذلك لو كانت اليمين على العكس هذا اذا كان بالعربية وان كان بالفارسية كان حائلا لقلنا * رجل حلف ليغدين امرأته اليوم بألف درهم فاشترى رغيفا بألف درهم وغداها كان بارا * رجل قال لغيره والله لا آكل من

طعامك شيئاً فإن أكلت منه شيئاً فهو على حرام فأكل من طعامه أقمه حنث في اليمين الأولى فإن عادوا كل حنث في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان * رجل أكل شيئاً سيرا فقال له رجل آخر تغديت فقال عبده حران كان تغدي قالوا لا يكون حائشاً حتى يأكل أكثر من نصف الشبع * حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاماً ولا شراباً فذاق فيه شيئاً أدخله في فيه ولم يصل إلى جوفه كان حائشاً وهو على الذوق وإن كان قال له رجل تغدي عندي اليوم فخاف أن لا يذوق في منزله طعاماً ولا شراباً فإن هذا يكون على الكل ٦٥ لاعلى الذوق * ورجل قال الحجر على

حرام والخنزير على حرام
اختلفوا فيه والصحيح أنه
يكون عينا وذكر الناطق في
أنه إذا أكل من الخنزير لقمة
وشرب من الخمر شربة يلزمه
الكفارتان * رجل حلف
أن لا يأكل حراماً فاشترى
بدرهم الغصب طعاماً وأكل
لا يكون حائشاً قال الفقهاء
أبواليث رحمه الله تعالى
الحرام المطلق في اليمين ما هو
حرام عند الكل بدليل
لا شبهة فيه

فصل في اليمين على الشرب

رجل حلف أن لا يشرب
نبيذاً يذريه فشرّب نبيذاً
المشمس كان حائشاً لأنه
زيب * رجل حلف أن
لا يشرب هذا الماء فانجمد
فأكله لا يكون حائشاً فإن
ذاب وعاد ماءً فشرّب كان
حائشاً * رجل حلف أن
لا يشرب من قدح فلان
فصب من قدح فلان على
يديه وشرب لا يكون حائشاً
لأن الشرب من القدح أن
يضع فيه على القدح * رجل
حلف لا يشرب من وسط
الدجلة فشرّب من موضع
لا يقع عليه اسم الشط وذلك

(وحياتصل بذلك مسائل النذر) من نذر نذراً مطلقاً فعليه الوفاء به كذا في الهداية * ولو جعل عليه حجة أو
عمرة أو صوماً أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة إن فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على
نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندنا * وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى قال إن علق النذر
بشرط يريد كونه كقوله أن شفي الله مريضاً أو ردّ غائباً لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط * ويلزمه
عين ما هي كذا في فتاوى قاضخان * وإن علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه يتخير بين الكفارة
وبين عين ما التزمه وروى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجّع إلى التخيير أيضاً وهذا كان يفتي اسمعيل
الزاهد قال رضي الله عنه وهو اختيارى أيضاً كذا في المبسوط * وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية
* وإذا قال الله على أن أصلي لزمه ركعتان وكذا أن قال أصلي صلاة أو قال نصف ركعة فإن قال ثلاث
ركعات لزمه أربع كذا في الحاوي للقدسي * نذر صلاة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بغير قراءة أو
عربانياً يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر غنم ركعات أو قال إن رزقني الله مائتي درهم فعليّ ركعاتها عشرة لم
يلزمه إلا الظهر والاختصاص دراهم كذا في محيط السرخسي * اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن نذر صوماً
أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى له أن يصوم ويصلي في أي موضع شاء كذا في
السراج الوهاج * ومن أوجب على نفسه صلاة في غد فوصل إلى اليوم أجزأه عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وإن أوجب أن يتصدق غداً بدارهم فتصدق بها اليوم أجزأه في قولهم كذا في الحاوي
للقدسي * التزم بالنذر بما كثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كن قال إن فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له
الامانة كذا في الوجيز لا كدرى * وإن كان عنده عروض أو خادم يساوي مائة فإنه يبيع ويتصدق وإن
كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وإن لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال الله
على أن أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عني اليمين تنعقد عينا ويلزمه
الكفارة بالحنث ولو قال والله لا أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عني
اليمين تنعقد عينا ويلزمه الكفارة بالحنث ولو قال والله لا أهدي هذه الشاة تنعقد عينية هكذا في المحيط
* وكذا لو قال لا أهدي هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه هكذا في الوجيز لا كدرى * وإن نذر بما هو معصية
لا يصح فإن فعله يلزمه الكفارة ولو نذر بجمع ولده يلزمه الشاة استحساناً ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر
بجمع العبد عند محمد رحمه الله تعالى يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح الوالد والوالدة عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى روايتان والاصح أنه لا يصح النذر كذا في محيط السرخسي * وإن نذر بجمع ابنه ففيه رواية إن عني
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر * وإذا حلف بالنذر فإن نوى شيئاً من
نجس أو عمرة فعليه ما نوى وإن لم يكن له نية فعليه كفارة عينية وإن حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة عينية إذا
حلف بالنذر وهو نوى صياماً ولم ينو عدد فعليه صيام ثلاثة أيام إذا حنث وكذلك إذا نوى صدقة ولم ينو عدداً
فعليه إطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الخنطة كذا في المبسوط * رجل قال (١) هزار درهم
از مال من بدرويشان داده وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فامسك انسان فيه قالوا لا يتصدق احتياطاً وإن
كان ذلك طلاقاً أو عتاقاً لا يقع شيء * رجل قال إن كفت كفالة بجمال أو نفس فله على أن أتصدق بفلس
ثم كفّل بجمال أو نفس يلزمه التصديق بفلس * رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة إن فعلت كذا فحنث
(١) أعطيت للفقراء ألف درهم من مالي اهـ

(٩ - فتاوى ثانی) مقدار الثلث أو الربع كان باراً * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرّب في داره
مرة وفي بستانه مرة قالوا إن كانت الضيافة واحدة كان حائشاً * رجل حلف أن لا يشرب ماءً فشرّب ماء القليلة لا يكون حائشاً لأنه ليس بماء
مطلق بمنزلة ماء القضاة * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرّب في كرومها أو في ضياعها قالوا إن شرب في عمران القرية أو في
كروم متصلة بالقرية كان حائشاً وإن شرب فيما لا يكون متصلاً بال عمران لا يكون حائشاً * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب

في حلقه ودخل جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائنا فان شرب بعد ذلك كان حائنا ولو ضيف فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت * رجل عاتبه امرأته في شرب المسكر فقال ان تترك شربه فعسلى كذا فمادام بعزم أن لا تترك شربه إلا أنه لم يشرب لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا مسكرا في شراب لا يسكر فشرب منه ان كان المختلط بحال لو شرب منه يسكر كان حائنا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخارا فخرج الى قصر المجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر

٦٦

محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى بقوله مادام بخارا اقامة السكك وكان سكاه بخارا كان حائنا وان نوى اقامته يدينه فاذا خرج الى قصر المجوس لا يبقى اليمين وان لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه رجل حلفا كرم من نبيذ خورم قال الشيخ الامام هذارجع الله تعالى هو على النى لان شارب الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار * ولو قال اكرمي خورم قال رحمه الله تعالى هذا يقع على كل مسكر نيا كان أولم يكن وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء الغنبا كان أو مطبوخا واسم في يقع على الخمر خاصة وسيكى يقع على كل مسكر من الغنبا أيضا وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يشرب خمرًا ولا مثله ولا كذا وكذا من الاشربة فشرب واحدا منها كان حائنا كما لو قال والله لا آكل خبزا ولا لحافا كل أحدهما كان حائنا * ولو عطف ولم يعد حرف النفي كما لو قال لا أشرب خمرًا ومثله

وتصدق على فقراء بلخ أو بلدة أخرى جاز ويخرج عن النذر * رجل قال ان نجوت من هذا النعم الذي أنا فيه فعلى أن أتصدق بعشرة دراهم خيرا فتصدق بعين الخبر أو بغيره يجوز * رجل قال ان تزوجت ابنتي فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الالف جملة الى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول ان برئت فله على أن ذبح شاة * رجل قال ان تجرت برأس مالي وهي ألف درهم فرزقي الله تعالى فيها ربها أخرج حاجا لله تعالى فانجرو لم يفضل له كثير شيء قالوا بهذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فله على أن أضيف جماعة قرابتي فحنت لا يلزمه شيء * ولو قال لله على أن أطمم كذا وكذا يلزمه ذلك * رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك إلا أن ينوي الصدقة كذا في فتاوى قاضيخان * ان رزقني الله تعالى امرأة موافقة فله على صوم كل خميس قالوا فالموافقة هي اقامة الرضاية بما ينفق عليها الباذلة ما يريد منها من التمتع كذا في الوجيز للكردي * نذر أن يتصدق بدينار على أغنياء ينبغي أن لا يصح وقيل ينبغي أن يصح اذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط * اذا جعل الرجل لله على نفسه طعاما مساكين فهو على ما نوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن له نية فعليه اطعام عشرة مساكين لكل نصف صاع من حنطة كذا في المبسوط * ولو قال لله على اطعام مسكين في الاستحسان يلزمه نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير ولو قال لله على أن أطمم عشرة مساكين ولم يسم مقدار الطعام فاطم خمسة لم يجزى ولو قال لله على أن أطمم هذا المسكين هذا الطعام فاطم هذا الطعام مسكينا آخر جزء ولو قال لله على أن أطمم هذا المسكين شيئا ولم يعين ذلك فلا بد أن يطمم ذلك المسكين ولو قال لله على اطعام عشرة مساكين وهو لا ينوي عشرة وأغنيوى أن يعطى واحدا ما يكفي عشرة أجزاء ولو قال لله على اطعام العشرة لم يجزى إلا أن يصرف الى عشرة كذا في المحيط * نذر بالتصدق على ألف مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذي ألزم يخرج عن العهدة كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة * ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره عن نذره جاز كذا في فتح القدير * ولو قال لله على أن أعتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه أن يني بذلك ولو لم يف باثم لكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة * في المتق اذا قال لله على عتق نسمة فاعتق رقبة عياله لم يجزى ولو قال والله أن أعتق نسمة فاعتق عياله بر في عينه كذا في المحيط * ولو قال لله على أن أذبح جزورا أو أنصدق بلحمة فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة * سئل عبد العزيز بن أحمد الحلواني عن رجل قال ان صليت ركعة فله على أن أتصدق بدرهم وان صليت ركعتين فله على أن أتصدق بدرهمين وان صليت ثلاث ركعات فله على أن أتصدق بثلاثة دراهم وان صليت أربع ركعات فله على أن أتصدق بأربعة دراهم فصلى أربع ركعات قال يلزمه عشرة دراهم كذا في اليتيمة * ذكر عيسى بن أبان في نوادره وابن سماع في الوصايا عن محمد رحمه الله تعالى فبين نذر بعق عبده بعينه وبأبيه فان قدر على شرائه عليه أن يشتريه ويعتقه فان فاته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزئه أن يتصدق بقيمة أو بثمنه قال في الجامع اذا قال الرجل ان كان ما في يدي دراهم الاثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لا يلزمه الصدقة بشيء ولو كان ستة فصاعد الزمه الصدقة بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الاثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه الصدقة بجميع ما في يده ولو قال ان كان

وكذا فذلك الجواب * رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يجي به فلان فجاء فلان بلحم فشهوا ووضع تحته خبزا ما أوجعه جودا بأو كل الحالف من الجونا بالذي أصابه دسم اللحم كان حائنا * وكذا لو حلف أن لا يأكل مما يجي به فلان فجاء فلان بجمه من فطخه أو كل الحالف من تلك المرقعة وفيه طعم الحص كان حائنا * رجل خاصته امرأته من جهة شرب الخمر حلف أن لا يشرب حراما من هذا الجنس ثم قاما كل قبته لا يكون حائنا * رجل قال بالفارسية كرسى را نبيذهم فامرأته كذا فاليمين على ما نوى ان نوى السقي لا يحنث

كان حائثا في الوجهين قال رضي الله تعالى عنه هذا في عرفهم أما في عرفنا ينبغي أن لا يكون حائثا لان ماء الغيب لا يسمى عصرا في أول ما يعصر * رجل حلف أن لا يشرب الشراب ولم ينوشيا كان اليمين على النحر قال رضي الله تعالى عنه في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر * رجل قال لا هراثة في يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء أو وضعت أو صببته أو أعطيته أو أنا فانت طالق قالوا ترسل فيه نو بأوقطنا حتى تنشف الماء قال رضي الله تعالى عنه ٦٨ وهذا اذا قال في يمينه أو شيئا منه فان لم يقل أو شيئا منه فشرب البعض وصب البعض لا يكون حائثا

الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما

البعض لا يكون حائثا * رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبارا للمعاني كلام الناس

فصل في اللبس والكسوة والحياطة

* رجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها ان نوى عين الغزل لا يكون حائثا لأنه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كما لو حلف أن لا يشرب الماء ونوى جميع المياه تصح نيته وان نوى ما لا يمكن * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها غير حائثا وان كان غزل غيها جزءا من مائة جزء سواء كان غزلها مختلطاً أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالحلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائثا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره كان لا يفسد نسجه فلان فلبس ثوبا من نسج فلان مع غيره ان كان ينسجه واحد ففسده اثنان لا يكون حائثا وان كان ثوبا لا ينسجه الا

الاصل أن الاكناط المستعملة في الايمان مبينة على العرف عندنا كذا في الكافي * ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجد أو بيعة أو كنيسة أو بيت ناراً ودخل الكعبة أو حماماً أو دهليزا أو طلة باب دار لا يحنث وقيل الجواب المذكور في مسألة الدهليز في دهليز يكون خارج باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتنة يحنث والصحيح ما أطلق في الكتاب لان الدهليز لا يات فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع * وان دخل صفة يحنث وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط أربعة وهكذا كانت صفا فهم وقيل الجواب يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فأنه دم فبني دارا ثم أنهدم فبني مسجداً فدخل لم يحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما أنهدم أو بعد ما بني مسجد آخر حنث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حنث وقيل لا يحنث ولو كان قال دار احنث بالاجماع ولو حلف لا يدخل مسجد فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حنث ولو قال مسجد بني فلان أو أشار الى مسجد فزيد بعد الحلف لا يحنث كذا في العتبية * رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنث ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والمسئلة بحالها يحنث وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنث وان قال لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حنث كذا في فتاوى قاضيخان والظاهرية * حلف لا يدخل مسجد افقام على سطحه المختار أن لا يحنث بالتقيام عليه اذا كان الحالف عجميا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما أنهدمت وصارت صحرا حنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخربت ثم بنيت أخرى فدخلها يحنث وان جعلت مسجداً أو حماماً أو بيتاً فدخلها لم يحنث وكذا اذا دخلها بعدما أنهدم الحمام وأشابهه كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل داراً فدخل بعدما أنهدم لا يحنث وان جعلت مسجداً أو حماماً أو بيتاً فدخلها لم يحنث وكذلك لو كانت داراً صغيرة فجعلها بيتاً أو حاداً وأشرع باباً الى الطريق أو الى دار أخرى أو جعلت داراً أخرى بعدما جعلها بيتاً أو صارت بحراً أو نهراً لا يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتاً فدخله ولا بناء فيه لا يحنث ولو بنى بيتاً آخر فدخله لا يحنث أيضاً في المعين وفي غير المعين يحنث ولو أنهدم السقف وحيطانه فأتمه فدخله يحنث في المعين ولا يحنث في المنكر كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها كبا أو ماشياً أو محمولا بأمره حنث كذا في الظهيرية * وان كانت الدابة قد انفلتت وهورا كبا لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فانه لا يحنث في يمينه هكذا في المحيط * وان احتمله غيره فادخله بغير أمره لم يحنث سواء كان راضياً بذلك بقلبه أو ساخطاً وسواء كان قادراً على الامتناع أو لم يكن قادراً عليه عند عامة مشايخنا رحمه الله تعالى وهو الصحيح وسواء أدخلها من بابها أو من غيره كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار وقيل هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحنث فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو حلف أن لا يدخل

اثنان فلبس كان حائثا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل غيرها كان حائثا وان كان غزل فلانة هذه خيطا واحداً ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان ان كان فلان ينسج بنفسه لا يكون حائثا وان كان لا ينسج بنفسه يكون حائثا ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائثا * وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها ولو لبس ثوبا من غزلها حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ويكره لابس

التسكة من الحرير في قولها ما جعله مستعمل للحرير وان لم يكن لابسا ولو كانت العروة أو الزر من غزلها لا يكون حائشا في عين اللبس ولا يكره
 * وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا * وكذا الزيق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روى عن
 محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشا واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزيق أيضا لأنه لا يسمى لابسا * وكذا الرقعة التي تكون على
 الجيب ولو أخذ الحالف رقعة من غزلها قدر شبرين ووضع على عورته لا يكون حائشا لأنه لا يسمى ٦٩ لابسا ولو لبس من غزلها فلسوة

أو شبكة يقال لها كلوته كان حائشا * وكذا الجورب ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس من غزلها عمامة لا يكون حائشا لأنها ليست بثوب حتى لا تجوز في الكفارة وان لم يقل ثوبا فتعم بغزلها كان حائشا وقال بعض الناس اذا رفع قيصره بخرقه من غزلها لا يكون حائسا سواء قال لا يلبس من غزلها أو قال لا ألبس ثوبا من غزلها ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كهو رجلاه بعد تحت اللقاف كان حائشا لأنه لا لبس ولو حلف لا يلبس السراويل أو الخفين فأدخل إحدى رجله في السراويل أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فألقى عليه وهو قائم ثم رفع عنه وهو قائم قال البخاري رحمه الله تعالى لا يكون حائشا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن عيسى بن أبان ومحمد بنهما الله تعالى أنه يكون حائشا قال الفقيه القياس ما قاله البخاري وبه نأخذ وان ألقى عليه وهو قائم فلما

هذه الدار فنزل من سطحها أو صعد شجرة أو غصنها في الدار فقام على غصن أو سقط لسقط في الدار حث وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حائشا وهذا اذا كانت اليمين بالعريضة وان كانت بالفارسية فارتقى شجرة أو غصنها في الدار أو قام على حائط منها أو صعد السطح لا يحث في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العجم كذا في فتاوى قاضيهان * العلو اذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار أخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب بقي خارجا لم يحث كذا في الكافي * ولو قام على كنيف أو على شارع أو ظلة شارع ان كان مفتح الكنيف أو الظلة في الدار كان حائشا وان قام على أسكفة بابها تحت الطاق ان كانت الأسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الأسكفة خارجة لا يكون حائشا وان كانت داخله كان حائشا ولو أدخل إحدى رجله لا يكون حائشا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار من بابها فدخل إحدى رجله كان حائشا لان أكثره يصير داخلًا وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه لا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضيهان * هذا اذا كان يدخل قائما ما اذا كان مستلقيا على ظهره أو بطنه أو جنبه قد خرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار يصير داخلًا وان كان ساقا خارج الدار هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحث وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط * ولو أدخل رأسه وأحدى قدميه حث ولو جاء الى بابها وهو يشتم في المشي أي بعد وفائعه وانزاع في وقوع في الدار اختلج وافيته الصحيح أنه لا يحث وان دفعته الريح وأوقعته في الدار اختلج وافيته الصحيح أنه لا يحث ان كان لا يستطيع الامتناع وان أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلج وافيته والفتوى على أنه يحث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجتزأ قال ابن سماعة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحث وان دخل يعود مريضا ومن شأنه الجلوس عنده حث فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدله بعد ما دخل فجلس لا يحث وذكري في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عابرا سبيل فدخلها ليقعد فيها أو ليعود مريضا فيها أو ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه يحث ولكن ان دخلها مجتازا ثم بدله فقعدها لم يحث لان عابر السبيل هو المجتاز فاذا دخلها بغير اجتناب حث قال الأحناف لا ينوي لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسعه كذا في البدائع * اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحث وان ثقب بابا آخر فدخله حث ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحث في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط * ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحضر سر دابا تحت تلك الدار فدخله أو دخل القنطرة لا يحث ولو كانت القنطرة موضوعة مكمشوفة في الدار كان الانكشاف كسرا بحيث يستسقي أهل الدار منها فاذا بلغ ذلك الموضع يحث وان كان يسيرا لا ينتفع به أهل الدار انما هو لضوء القنطرة لا يحث كذا في الخلاصة * ولو قال الرجل عبده حر ان دخل هذه الدار الا أن ينسب فكذا فدخلها ناسيا ثم دخلها اذا كرا لا يحث ولو قال ان دخل هذه الدار لا ناسيا فكذا ثم دخلها اذا كرا يحث كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فمكث فيها أياما لم يحث حتى يخرج ثم يدخل استعسانا كذا في الكافي * قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال عبدي حر ان دخلت هذه

انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائشا وان تر كه حتى استقر عليه كان حائشا * ولو ألقى عليه وهو منتهب حث علم بذلك أو لم يعلم كذا قاله أبو نصر رحمه الله تعالى * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها كان حائشا لأنه ثوب * ولو قال اكرشته ثوبتين من اندرايد فانت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط به قيصا لا يكون حائشا حتى عن أبي مطيع رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا في آخر عمره فأشار برأسه أنه لا يقع الطلاق قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا دليل على ان المقتضى اذا سئل عن مسئلة فترك رأسه باجواب بلا أو نعم يؤخذ بذلك بخلاف

الوصية فانه لا يؤخذ فيها بالاشارة وكذلك في الشهادة لان ذلك امر مطلق باللفظ * رجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حائلا لان العلم تبع محض لا يعتبر * وكذلك لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا علمه من غزل فلانة لا يكون حائلا وان كان في الثوب شئ يسير غير العلم من غزلها كان حائلا * وكذلك لو لبس ثوبا علمه من الحرير لا يكره ذكر في النوادر ولم يقدّر العلم بشئ وعمل فقال لان العلم تبع ٧٠ محض * وكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير لانه لا بأس

بالعلم من الحرير ولم يقدر العلم بشئ وعمل فقال لان العلم تبع * ولو لبس ثوبا بلبنته من الحرير كره في ظاهر الرواية والرواية وافرقت في ظاهر الرواية بين اللبنة وبين العلم في حكم الكراهة ووجهه هو أن ما هو المقصود من لبس الثوب وهو دفع الحر والبرد يتعلق تحمله باللبنة فلا تكون اللبنة تباعجا لاف العلم * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حائلا لان العلم تبع محض لا يعتبر * وكذلك لو لبس ثوبا علمه من الحرير لا يكره ذكر في النوادر ولم يقدّر العلم بشئ وعمل فقال لان العلم تبع ٧٠ محض * وكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير لانه لا بأس

الدار دخله إلا أن يأمرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فانه لا يحنت ان دخل هذه الدخلة ولا بعدها وقد سقطت اليمين ولو قال ان دخلت هذه الدار دخلة إلا أن يأمرني به فلان فأمره فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير اذنه فانه يحنت ولا بد ههنا من الامر في كل مرة كذا في البدائع * في شرح السرخسي روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا آخرو الله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنت وان دخل غيره حنت وان دخلها الخالف حنت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في اليمين ما يكون على الخالف وما يكون على غيره * ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها را كبا يحنت ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها را كبا يحنت فان كان نوى أن لا يضع قدمه ماشيا فهو على ما نوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشيا وعليه هذا أولا حذاء عليه كذا في البدائع * اذا قال ان وضعت قدمي في دار فلان فكذا فوضع احدي رجله في دار فلان لا يحنت على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنت في يمينه * رجل حلف ان لا يدخل بلخ فهو على المصدر دون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة وربضها لان الربض يعد من المدينة وان أراد الخالف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضى القرية لا يحنت ويكون اليمين على عمرانها وكذلك لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الربض ولو حلف أن لا يدخل بغداد فدخل أي الجانبين دخل حنت ولو حلف أن لا يدخل مدينة السلام لا يحنت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجارات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رحمه الله تعالى أما سمرقند وأوزجند فاسم للمدينة خاصة والسغدوفرغانة وفارس اسم للامصار والقرى * رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فرعى الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قرىها يحنت * ان حلف لا يدخل بغداد فدخل في سفينة قال محمد رحمه الله تعالى يحنت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حنت وقد قيل بأن الكورة اسم للعمران أيضا وهو الاظهر واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في بخارى والفتوى على أنها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الارمينية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قرىها يحنت وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط * اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكافي هذا الى عدم الحنت أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا الى الحنت أقرب وفي اللؤلؤ الحية وعليه الفتوى وفي الظهيرية والعصير أنه لا يحنت اذا لم يخرج الى السكة كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنت وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشه فدخل دارا يسكنها باجارة أو باعارة ذكر الناطقي أنه يحنت في يمينه وان دخل دارا لمالك فلان وفلان لا يسكنها حنت أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل

في الكفارة * حلف الرجل أن لا يدخل ثوبا من غزلها في سودزياته فباع الخالف ثوبا من امرأته واشترى بثمن الثوب كسوة لولده الصغير قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى بثمن الثوب لولده الصغير ثوبا يقضى بثمن ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائلا سواء اشترى ثوبا لولده باذنها أو بغير اذنها لانه قضى بثمن الثوب حقا على نفسه وصار كانه اشترى الثوب لنفسه فحنت * وان اشترى لولده أفضل مما يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حائلا لانه اشترى بالها فان اشترى بغير اذنها كان حائلا لانه صار مشتريا لنفسه

ولو قال لامرأته اكرري سمن توهر اكرري ايدياسودوزيان من در آيد فكذا فباعته غزلهما فاشترت بثمنه نقاعا وسقت زوجهما لا يكون حاشا في عينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في سودوزيانه لان الدخول في سودوزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد * ولو قال اكرري رشتة تويا كاركرده تو بسودوزيان من در آيد فكذا فغزلت وألبست نفسها وصبيانها لا يحنت الزوج لانه لم يدخل في ملكه شي * وكذا لو قصت دينا على زوجها بغير اذنه أو عملت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك * رجل حلف

٧١

لابنها ثم وهب الابن للعالم فاشترى الحالف به شيئا وأكل لا يحنت في عينه وان اشترت هي قبل أن تم فأكل الحالف حنت لان في هذا الوجه أكل عوض ملكها فكان آكلا ثمن غزلهما أما إذا وهبت لابنها ثم وهب الابن للحالف فقد اختلف الملك واختلف الملك كاختلاف العين فلا يحنت * امرأه حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فالتخذ منها علم للغزاة ثم نقض ورده عليها فتقنعت حنت في عينها لانها عادت مقنعة لا بصنعة حادثة فتحنت * كمالو حلف الرجل أن لا يجلس على هذا البساط فحلف جالس عليه وجعل خراجا ثم نقض وعاد بساطا فجلس عليه كان حاشا * رجل قال لامرأته ان غمت على ثوبك فأنت طالق فأتها على وسادتها وجلس عليها لا يكون حاشا وان اضطجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكره ثوبه على ثوب من ثيابها كان حاشا * ولو قال لها اكرمن ترايوشانم از كاركرده خویش فأنت طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها

بيتا وفلان فيه ساكن باعارة أو باجارة كان حاشا كذا في فتاوى قاضخان * اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل داره قد أجزأه غيره قال محمد رحمه الله تعالى يحنت فان قال لأدخل حانوتا فلان فدخل حانوتاه قد أجزأه فان كان فلان ممن له حانوت يسكنه فانه لا يحنت بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حانوت يحنت لانه لم أنه أراد اضافة الملك لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنا حنت وان لم يكن ساكنا لا يحنت كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل صحن داره لا يحنت حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاماني عرف ديارنا فالدار والبيت واحد فاذا دخل صحن الدار يحنت وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنزل حلف أن لا يدخل هذا اليبس فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت اليمين بالعربية أما اذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال غبت ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خاتمة اسم للكل وقلت اسم خاص كقوله ١ تاجخانه ٢ وكاشانه ٣ وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت فالعبرة بالإشارة * رجل حلف لا يدخل دارا يشترى بها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنت ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف يحنت لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضخان * حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يحنت اذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسي * لو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * امرأه حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج ان كانت ثوب أن لا يدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لها نية فاليمين على دار مملوكة لها فاذا باعت لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشا وان تحول فلان عن الدار لا يحنت في قولهم أو كذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها فدخل الحالف لا يحنت في قولهم أو كذا لو حلف أن لا يدخل دار امرأته فباعته هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنت وان كانت الكراهة لأجل الدار حنت رجل حلف لا يدخل دار فلان ٤ الاجيزى شكفت بود فنزلت بهم بناية من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الحالف لا يحنت كذا في فتاوى قاضخان * اذا حلف لا يدخل دار فلان فاستعار المحلوف عليه دارا لاتخاذ الوليمة فيها فدخلها الحالف لا يحنت الا أن ينتقل المعير من تلك الدار ويسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يحنت في عينه كذا في المحيط * قال ابن رستم قال محمد رحمه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن حريث وغيرهما من الدور المشهورة باربابهم فدخل الرجل وقد كان باعها عمرو بن حريث أو غيره عن نسبت قبل ليمين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنت وان كانت اليمين على دار من هذه الدور التي ليست لها نسبة تعرف

(١) هو البيت الذي يوقد فيه النار لثلاثة دقو (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت الشستوى (٤) الآن

يقع أمر غريب

كرباسا ليدسججها بأجر فأخذ الأجر ونسج فلبست لا يحنت لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط لحنت الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبست بغير أمره لا يكون حاشا لعدم الالباس * رجل سأل محمد رحمه الله تعالى فقال اني حلفت بالطلـلاق أن لا ألبس من غزل امرأتي وكنت نائما على ملاءة فخامت المرأة وألقت على قميصها وهو من غزلهما وبسطت القميص على * قال محمد رحمه الله تعالى أخاف أن تكون حاشا قالوا والعجيب أنه لا يكون حاشا لانه لم يلبس * رجل قال اكرري رشتة فلانة

من ابكار آيد فامرأته كذا قباع كرها واشترى به ثوبا آخر فلبسه قالوا لا يكون حائشا لان المراد من هذا البس الثوب الا اذا نوى أن لا يصرف الى حاجته وان اتخذ منه شبكة واصطاد بها الصحيح أنه يكون حائشا لانه استعماله فيما يليق به * رجل حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهارته من غزها وبطائنه من غزل غيرها كان حائشا * وكذا لو لبس جورباً من غزها * ولو لبس ثوباً سداً من غزها أو لحته من غزها أو الباقي من غزل غيرها لو كانت اليمين على ٧٣ أن لا يلبس من غزها كان حائشا وان كانت يمينه على أن لا يلبس ثوباً من غزها لا يكون

بها لم يحث في يمينه كذا في البدائع * رجل حلف لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع أبيه في الدار بالغلة والاب هو الذي استأجر الدار يحث قياساً على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأته وفلان ساكن فيها لم يكن لفلان داراً أخرى تنسب اليه سوى هذه الدار حث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دار زوج فلانة وهي ساكنة فيها لم يكن للزوج داراً أخرى يحث وان كان لها داراً أخرى لا يحث كذا في الخلاصة * في النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حائشاً مشرعاً من دار فلان الى الطريق الا العظيم وليس للمحائث باب في الدار حث في يمينه * رجل حلف أن لا يدخل الحمام (١) ازهر سر شستن فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليسلم على الحامي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحث وعن بعض المشايخ اذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت السليح لا يحث في يمينه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له دار فيها بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان الى بيوت هذه الدار وليس للبستان طريق آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد يحيط به ما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث الحائش بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر وان كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حث الحائش بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية يحث وان لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرية * ولو قال ان أدخلت فلان بيتي فامرأتي طالق فهو على أن يدخل بأمره ولو قال ان تركت فلان فامرأتي طالق فهو على الدخول بعلم الحالف فتى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وان قال لو دخل فهو على الدخول أمر الحالف به أو لم يأمر علم به أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان دخل داري هذه أحد فعبده حر والدار له أو لغيره فدخلها هو لم يحث ولو قال ان دخل هذا الدار أحد يحث اذا دخل هو سواء كانت الدار له أو لغيره * رجل قال لا منعن فلاناً من دخول داري فغصه مرة بر في يمينه فاذا رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشي عليه كذا في البحر الرائق * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بجنب الدار بيتاً وفتح باب البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حائشا لان البيت صار من الدار * رجل قال لغيره ان يدخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأته محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج عن الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يحث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهم ما جيعا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في الفسطاط والحجمة والقبعة وفي كل منزل ينزلان الا أن يعنى واحداً من هذه الثلاثة يصدق ديانة لا قضاء كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل في هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع آخر فدخل فيه حث وكذا القبعة من العيدان وكذلك درج من عيدان أو منبر لان الاسم بهذه الاشياء لا يزول بنقلها من مكان الى مكان كذا في البدائع * ولو خاف لا يدخل هذا الخباء فالعبدة للعيدان وللبد وقد قيل العبدة للعيدان وقيل العبدة

(١) لاجل غسل رأسه

حائشا * رجل حلف أن لا يكسوه عبده أو لا يجعل لغلأمه ثوباً فأعاده ثوباً عشرة سنين أو أعاده للسفر لا يكون حائشاً لان الثوب لم يصرف ملكاً للغلام ألا ترى أنه لو كاتبه كانت الثياب للمولى ولو كان للغلام لا يعود الى المولى للكتابة * رجل حلف كه زن خویش را جامه بخرد فاشترى لها خماراً لا يكون حائشاً لان الخمار لا يسمى جامه * ولو قال اكرت ابيكي بـشـ بـزجـ بـزى خرم فانت طالق كذا فاشترى لها بالدرهم لا تطلق * امرأة تريد أن تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية اكر اين قباء كه تو مرا می بری اكنون من بیوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلق لانه ليس للفور * رجل قال لامرأته ان بعث غزلك فانت طالق فباع غزلاً لanas وفيه غزها كان حائشا وان لم يعلم بذلك * رجل حلف أن لا يلبس ثوب فلان فوضع قباءه على كتفه كان حائشا لان الرداء هكذا يلبس وان قال لا ألبس قباء فلان فوضع قباءه على كتفه ولم يدخل

يديه في كذا كفي المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابساً للمحيط فعلي هذا لا يكون حائشا وان قال لا ألبس هذا القباء للبد فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه في كفيه كان حائشاً في يمينه لان المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء أما في المعين لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف في المعين اخوف فعلي هذا اذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأتزربه أو ارتدى كان حائشاً * ولو حلف أن لا يلبس قميصاً فأتزربه قميصاً أو ارتدى أو تمهم لا يكون حائشاً * ولو قال هذا القميص فأتزربه أو ارتدى أو تمهم كان حائشاً * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً فوضع على عاتقه

للعمل لا يكون حائلا لانه ليس بلباس بل هو حامل * ولو حلف أن لا يلبس هذه العمامة فطرحتها على عاتقه حث ولو قال عمامة لا يحث
 * رجل حلف أن لا يلبس حرافليس ثوبا خالصا من خز أو كان سدا من القطن أو الأبريسم ولحمته من الخز كان حائلا وكذا لو حلف أن
 لا يلبس كنانا فليس ثوبا خالصا من كان أو من قطن وكان حائلا سواء كان السكبان سدا أو لحمته * ولو حلف أن لا يلبس حريرا أو أبريسما
 فليس ثوبا سدا حريرا أو أبريسما لا يكون حائلا وإن كان لحمته حريرا كان حائلا ٧٣ لان السدي إذا كان من الأبريسم أو

الحرير واللحمة من الخز أو
 القطن يصير السدي
 مستهلكا باللحمة لا يرى فلا
 يعتبر بخلاف القطن
 والكتان فان السدي في
 القطن والكتان لا يصير
 مستهلكا باللحمة لان كل
 واحد منهما رقيق فيصير
 مستورا باللحمة لا يرى ولو
 حلف أن لا يلبس ثوب كان
 فليس ثوبا من قطن وكتان
 لا يحث كانت اللحمة من
 الكتان أو القطن * ولو
 حلف لا يلبس ثوب أبريسم
 فليس ثوبا من أبريسم وقطن
 ان كانت اللحمة من
 الأبريسم حث والافلا * ولو
 حلف أن لا يلبس ثوب خز
 من غزلها فليس ثوبا سدا
 أبريسم ولحمته خز من غزلها
 كان حائلا * ولو حلف أن
 لا يلبس طيلسان صوف
 فليس طيلسانا لحمته صوف
 وسدا أبريسم أو قطن
 لا يحث ولا يشبه الطيلسان
 غيره * حلف لا يلبس قطنا
 ولم يذكر ثوبا فليس ثوبا من
 قطن وكتان حث * ولو
 حلف أن لا يلبس ثوبا فليس
 مسحاً أو نطفة أو وسادة
 لا يحث ويحث في عمن
 الشراء * ولو حلف أن

للبدن على القول الثاني إذا استبدل البدن والعبدان على حالها فدخله يحث ولو كان على العكس لا يحث
 وعلى القول الثالث إذا استبدل البدن والعبدان على حاله لا يحث ولو كان على العكس يحث والاول
 أصح كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا أو فلان فيه ولم ينو الدخول عليه
 لا يحث * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معاً لا يحثان كذا في
 فتاوى قاضيخان * إذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى
 أطلق يراد به في العرف الدخول على فلان لأجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه يعني مكانا يجلس فيه
 لدخول الزائر ين عليه وإلى هذا أشار القدوري في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد أو ظله أو دهليز
 لم يحث وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو خيمة إلا أن يكون من أهل البادية والمعتبر في ذلك العادة
 فأما في عرفنا إذا دخل عليه في المسجد يحث في عيونه ولو دخل عليه ولم يقصد بالدخول أو لم يعلم أنه فيه
 لم يحث وفي القدوري إذا دخل على قوم وهو فيهم ولم يقصد به الدخول سواء كان بيته أو بيت غيره ولو حلف
 لا يصعد في القضاء وفيه أيضا الدخول عليه أن يقصد به الدخول سواء كان بيته أو بيت غيره ولو حلف
 لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحث وان كان في صحن الدار حث لانه
 لا يكون داخلا عليه الا إذا شاهده وكذلك إذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحث الا إذا دخل
 بيته كذا في المحيط * رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحث كذا في السراجية
 * رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا أضربك فدخلها ما ثم ضربها لم يحث الامر
 ولو قال فعلى عيني ان ضربتك فدخلها أو واحدة من هاتين ثم ضرب يلزمه بكل دخلة كفارة * رجل قال
 لا امرأته كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقر بك فدخلها فهو مول فان جامعها به الدخول حث وبطلت
 البين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون مولى حتى لو جامعها ثانيا لا يلزمه كفارة أخرى * ولو مضت أربعة أشهر
 من الدخلة الثانية لاتبين فان لم يجامعها حتى دخلها ثانيا فهو مول فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة
 الاولى باتت واذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة باتت بواحدة أخرى ولو قال فعلى
 عيني ان قر بتك فدخلها دخلت في هومول ايلابن فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى
 مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى باتت فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة باتت
 بأخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا ان قر بتك فدخلها دخلت في هومول بكل دخلة في
 حق البر فان قربه في المدة طلقت ثلاثا وان لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر باتت بتطليقة واذا مضت
 أربعة أشهر من الدخلة الثانية باتت بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار
 فقله على عتي هذا العبدان قر بتك أو قال فهذا العبد حران قر بتك فدخلها دخلت في هومول بكل دخلة
 وان قربه احث في عيني واحدة وكذلك لو قال لا امرأته أنت طالق ثلاثا ان قر بتك ثم قال لها به مد ذلك يوم
 أنت طالق ثلاثا ان قر بتك فلهما ايلابن في حق البر وان قربه احث في عيني واحدة فيقع الثلاث ولو قال
 كلما دخلت هذه الدار فان قر بتك فعلى حجة أو فعلى عيني أو على نذر فدخلها دخلت في هومول بكل دخلة
 فعليه عيinan أو حجتان وكذا لو أخر القربان عن الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فقر بتك فعلى حجة
 فدخل ثم قرب ثم دخل ثم قرب لزمه حجتان ولو دخل الدار مرارا وقرب بها مرة لم يلزمه الا ايلابن واحد ولو قال

(١٠ - الفتاوى ثانی) لا يلبس حليا فليس سيفاً حلي أو منطقة مقضضة لا يكون حائلا وهو على حلي النساء * رجل قال
 لا امرأته والله لا ألبس من غزلها ثوبا فليس من غزلها سراويل حث ولو كان عليه ثياب فليس السراويل فوق الثياب لا يحث في عيونه * ولو
 حلف لا يلبس قيصين فلبسهما متفرقين لا يحث حتى يلبسهما معا وكذا لو حلف أن لا ينام على فراش لا يحث حتى ينام عليهما معا ولو عينهما
 بالاشارة فلبسهما مجتمعاً أو متفرقا كان حائلا ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه قلنسوة فوضعه على رأسه لا يكون حائلا * رجل

حلف أن لا يلبس السواد فهو على الثياب * ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فإنه يحنث في القلتسوة وغيرها رجل قال اغيره وابقه لا أكلت
مادام عليك هذا الثوب أو ما كان عليك هـ هذا الثوب فنزع الثوب ثم لبسه فكلمه لا يحنث * ولو قال والله لا أكلمك وعليك هذا الثوب
أو قال والله لا أدخل هـ هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها ونزع الثوب ثم لبسه وكله كان حائشا رجل قال لا أمرأتين له
ان لبسته هـ ذين الدرعين فعبدى ٧٤ حرف لبست كل واحدة منهما درعا لا يحنث حتى تلبس كل واحدة منهما الدرعين

VΣ

وكذا لو قال ان كانتا
هذين الرجلين اودخلتما
هذين الدارين * ولو قال
ان اكلتما هذين الرغيفين
فاكلت واحدة منهما رغيفا
او اكلت احدهما الرغيفين
الاشياء او اكلت الاخرى
الباقى كان حائنا * رجل
أوجب على نفسه أن يلبس
الصوف حتى يموت يريد به
العبادة والخير فله أن يلبس
غيره ليس هذا من القربة
بل يكره الشهرة في اللباس
الآن ينوي بذلك اليمين
فيكون عينا * رجل حلف
ليقطع اليوم من هذا
الثوب قبضين فقطع منه
قبضا واحدا وخاطه ثم فتقه
وخاطه مرة أخرى قال محمد
رحمه الله تعالى حنث في
يمينه * ولو كان حلف
ليخيطن منه قبضين
والمسئلة بها قال محمد
رحمه الله تعالى برى يمينه
ولو قال لا قطعن منه قبضين
فقطعت قبضا وخاطه ثم فتقه
ثم قطعه فيه الآخر على غير
ذلك القطع برى يمينه * رجل
حلف ليقطعن من هذا
الثوب قبضا وسراويل
فقطعت منه قبضا ثم قطعه
سراويل برى يمينه لان

كلما دخلت هذه الدار لم أقرب بك والله فهذا وقوله لا أقرب بك سواء لا يحسن الامرة واحدة ولو قال والله لا أقرب بك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقرب بك سواء ولو قال ان قربتك فانت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمول وكلما دخلت الدار بعد ما قرب بها طلقت تطليقة هكذا في شرح الجامع الكبير * ولو جعل كلمة أو بين نفيين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدى الدارين حنت وان لم يدخلهما حتى مات لم يحسن ولو جعل كلمة أو بين اثباتين بأن قال والله لا دخلن هذه الدار أو لا دخلن هذه الدار الاخرى فدخل احدى الدارين حنت ولو أدخل أو بين نفي واثبات بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أبدا أو لا دخلن هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية برّفي عين الاثبات وسقط عين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حنت في عين الاثبات وسقط عين النفي وان دخل الدار الاولى حنت في عين النفي وسقط عين الاثبات وتدخل اليمين في هذه المسائل بحنثه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنث ثانيا لم يتكرر عايمه الحنث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا دخلن هذه اليوم أو لا أدخل هذه أبدا الا أنه يبرّفي عين الاثبات بدخول الاولى اليوم ويحنث في عين النفي بدخول الثانية هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التخيير * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل أن يدخل الاخرى حنت وان دخل الاخرى أو لا سقط اليمين فان عني التخيير ذكر في الاصل أنه على ما نوى فكانت اليمين منعقدة في احدها ما أمافي الاولى فبالنفي وأما في الثانية فبالاثبات هذا قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى واليه ذهب أبو عبد الله الزعفراني وهو الاصح * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل احدى الدارين الاخرين ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرين أو لا برّفي عيانه وسقط اليمين وان دخل الاولى قبل أن يدخل احدى الاخرين حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين من اليمين التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع * ولو قال لا ترك دخول هذه اليوم أو لا دخلن هذه غدا فترك دخول الاولى اليوم برّو بطلت الاخرى ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فالاستثناء باطل هكذا في العتاية * حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فخرج فلان بأهله ثم عاد فدخل الحالف لم يحسن وكذلك لو قال مادام على هذا الثوب أو ما كان على هذا الثوب أو لا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد اليها أو نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حنت كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يسكن هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكنى فيها أن يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يتأث به ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانت في عيانه كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحسن في عيانه وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا أن يدخل في النقلة من ساعته لان اللوام على السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرنقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتداوم كنيسة كان حاثا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثرت المتاع برّفي عيانه واقتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به الكتختدائية صابرا كذا في فتاوى قاضيخان * قالوا هذا أحسن وبالناس أرفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * اتفقوا

شرط البر أن يقطع الثوب قيصا وسراويل وقد وجد لان اسم الثوب لا يزول بجعله قيصا * ولو
حلف ليقطعه من هـ - ذا القميص قيصا وسراويل على الترتيب كان حاثا لان اسم القميص يزول بجعله قباء * رجل حلف أن لا يلبس هذا
الثوب فقطعه سراويلين ولبس ما على التعاقب لا يحث لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يحث كما لو اتخذ جوارب أو قلنسوة
وليس فانه لا يكون حاثا ولو اتخذ منه قيصا وليس حث وكذا لو اتخذ منه قيصا وفضل منه مقدار لبنة كان حاثا لان هذا القدر يسير فلا يعتبر

حالف ليقطن من هـ - ذا القميص قباوس راويل على الترتيب كان حائلا ان اسم القميص يزول بجعله قباوس رجل حالف أن لا يلبس هذا الثوب فقطعه راويلين ولبس ما على التعاقب لا يحسن لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يحسن كما لو اتخذناه جوارب أو قفصا وليس فانه لا يكون حائلا لو اتخذناه قفصا وليس حسن وكذا لو اتخذناه قفصا وفضل من معة اربنة كان حائلا ان هذا القدر يسير فلا يعتبر

كالحلف أن لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو جنتين كان حائثا
 هذه الجبة ففتقت ثم خيطت وجعل فيها حشوا آخر فلبسها مكان حائثا لانهم اعين الاولى * ولوحلف أن لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم
 استأنف خياطته ولبس هذه كرا القدوري رحمه الله تعالى أنه يحنث في عيینه وهكذا ذكر في النوادر وكذا القباء والجبة لان اسم القميص
 والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق * وكذا لو حلف أن ٧٥ لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت

خشباً ثم أعيدت سفينة
 فركبها ذكر في النوادر أنه
 يكون حائثا وذكر في الجامع
 أنه لا يحنث لانه لا يعود
 قيصا ولا قباء ولا سفينة الا
 بصنعة حادثة * ولو حلف
 أن لا يلبس هذه الجبة وهي
 محشوة فنزع حشوها وجعل
 لها حشوا آخر ولبس كان
 حائثا وكذا لو كانت الجبة
 مبطنة فنزع بطانتها وجعل
 لها بطانة اخرى ولبس كان
 حائثا لان اسم الجبة لا يزول
 عنها بنزع الحشو والبطانة
 بخلاف ما اذا نقضت
 خياطتها * رجل حلف أن
 لا ينام على هذا الفراش
 فأخرج منه الحشو ونام
 عليه قالوا لا يكون حائثا لان
 الفراش الذي ينام عليه
 لا يكون بدون الحشو ولو
 أخرج ما فيه من الصوف
 أو القطن ونام على ذلك
 الصوف أو المالح لا يحنث
 في عيینه لان مجرد الحشو
 لا يسمى فراشا وانما يقال له
 بالفارسية جغت * رجل
 حلف على فسطاط مضروب
 أن لا يدخل في هذا
 الفسطاط فقلع من ذلك
 الموضع وضرب في موضع
 آخر ودخله كان حائثا * رجل

على أن نقل الاهل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا
 فيه الصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان أجر داره المملوكة أو كان ساكنا
 في الدار باجارة أو اعادة فرتها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه
 الدار فأراد نقل الاهل والمتاع فأبى المرأة أن تخرج كان عليه أن يحتمل في اخرجها فإذا صارت غالبية وعجز
 عن اخرجها انخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنث في عيینه كذا في فتاوى قاضخان * حلف لا يسكن
 هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيد ومنع عن الخروج منهم من قال
 يحنث في الوجه الاول وفي الثاني لا واختار أنه لا يحنث فيه - ما كذا في الغياثية * وإذا قدر على الخروج
 بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضخان * وإذا قال (١) أكر من ابن شب
 باین شهر یاثم فكذا فأصابه حتى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصح يحنث لانه يمكنه أن يستأجر من
 ينقله عن البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيد منه يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا
 في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا مرأته ان سكنت هذه الدار فأنت كذا وكان باب الدار مغلقا
 وللدار حائط فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها (٢) أن تنمور الدار قال الفقيه رحمه الله تعالى وبه
 نأخذ كذا في الغياثية * ان كان في طلب مسكن آخر فترك أمتعته فيها لا يحنث في الصحيح لان طلب المنزل
 من عمل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذا لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين
 * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم
 يجد دارا أخرى أياما ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائثا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة
 لينقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت اليمين في خوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى الصبح أو كانت الامتعة
 كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستأجر الدواب فلم يستكر لا يحنث في جميع ذلك هذا
 اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائثا قالوا هذا اذا كانت اليمين
 بالعربية فان حلف بالفارسية وقال (٣) من يدين خانه اندر بنایشم فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحنث
 في عيینه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائثا كذا في فتاوى قاضخان * اذا قال لا مرأته ان سكنت
 هذه الدار فأنت طالق وكانت اليمين بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه
 لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضا من جهة الاصوص أو ما أشبه ذلك كان معذورا كذا في
 الذخيرة * اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع ممن يشق به ويخرج
 بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت ينسبر عليه الخويل كذا في السراجية في كتاب الحيل * وإذا كان
 رجل ساكنا مع رجل في دار فخلف أحدهما لا يسكن صاحبه فان أخذ في النقلة وهي ممكنة في الحال والا
 حنث فان وهب الحالف متاعه للمحالف عليه أو أودعه إياه أو أعاره إياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا
 أياما ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان تدو بهب المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه
 أو أعاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس بمساكن له كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يسكن
 (١) ان ائت الليلة في هذه البلدة فكذا (٢) قوله ان تنمور الدار تنمور بالشاء المثلثة الوثب وفي نسخ
 بالسین وکل صحیح کافی القاموس اه بحر اوی (٣) لا اقيم في هذه الدار

حلف أن لا يأخذ شعر فلان فحلق فلان رأسه ثم نبت فأخذ شعره كان حائثا * وكذا لو حلف أن لا يكسر - منه فسقطت سنه ثم نبت فكسر
 الثاني حنث في عيینه لان المتصدع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد بالسن القائم والشعر القائم وقت اليمين * رجل
 حلف أن لا يطعن فلانا - ل هذا السكين أو بزع هذا الرمح ثم زرع ذلك النصل أو ذلك الزنج وجعل له نصلا آخر وزجا آخر فطعنه بالثاني
 لا يحنث في عيینه لانه لم يطعنه بذلك النصل والزنج * رجل حلف أن لا يكتب به - ذا القلم فكسره ثم براه فكذب به لا يحنث في عيینه لانه لا يتيق

فلما بعد الكسروانما صار قمارا بصنعة حادثة فكان الثاني غير الاول * رجل حلف أن لا يلبس هذا النعل فقطع شراكه وشركه بشره آخر
وليس حنت في يمينه لانه يبقى نعل لا بدون الشراكه * حلف أن لا يطعن على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فتقول الماء من ذلك النهر الى نهر
آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطعن بها ان كان الماء الذي حلف عليه أقبل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنت في يمينه لان العبرة
للاغالب * حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاتخذ منه خبيصا أو قطائف فأكل منه يكون حائلا ان عين الدقيق

٧٦

هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنت وان كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصر
وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال (١) أنذرني دهنيا شمس فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد
وسكن كان حائلا وكذلك كل فعل يمتد لا يطل اليمين فيه بالبركة كذا في خزائن المفتين * قالوا هذا اذا عاد للسكنى
والقرار وأما اذا عاد للزيارة أو ليسكن أياما لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنت في يمينه واذا عاد للسكنى
والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنت ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط * ولو قال (٢) اكر من امسال انذرني
دينيا شمس فامرأته كذا فسكنها الا يوما من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر افسكن ساعة
لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزائن المفتين * حلف أن لا يسكن فلانا فتنزل الحالف وهو مسافر منزل
فلان فسكننا يوما أو يومين لا يحنت ولا يكون مسافرا فلا نأخذ حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا
في فتاوى قاضيخان * حلف أن لا يسكن الكوفة فترهبها مسافرا ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوما لا يحنت
وان نوى خمسة عشر يوما كان حائلا ولو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فأقام الحالف
معه حنت علم بذلك الحالف أو لم يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنت كذا
في خزائن المفتين * ولو سافر الحالف فسكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنت وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى * وفي المتن لو خرج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو
أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك
حنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن
الحالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنت الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة
حينئذ على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية
في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف
لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه واتخذها منزلا لا يحنت في يمينه وهذا ما ساكنه في
حق الملاحين وكذلك أهل البادية اذا جمعهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنت وان تقاربت كذا في
الذخيرة * واذا حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنت كذا في البدائع
* واذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهم في مقصورة على حدة لا يحنت
وانما يتحقق المساكنة اذا سكنوا بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهم في بيت منها بمتاعه وأهله وثقله ان كان له
أهل وأما اذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنت وان نوى بالمساكنة أن لا يسكن
هذا في مقصورة حنت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار
نوح بخاري لأن هذه الدار بمنزلة المحلة فأما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غيرنية سواء كانت الدار مشتملة
على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير
أهل ومتاع لا يحنت عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار أو في دارين فاقسماها وضربا بينهما حائطا
وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والآخر في طائفة حنت الحالف (٣) ولو حلف أن

لا يؤكل فكانت اليمين على
ما يتخذ منه وقد مر قبل هذا
* رجل حلف أن لا يجلس
الى هذه الاستوانة وهي من
آجرة أو من حص أو حجارة
فنتقضت ثم بنيت ثانيا
بجوارتم الجلس اليها لا يحنت
وكذا الحائط * رجل حلف
ان لا يأكل من هذه الكفري
فصار بسرا أو من هذا البسر
فصار رطبا أو من هذا
الرطب فصار تمرا أو من هذا
التمر فجعل جبنافا كله
لا يكون حائلا * ولو حلف
أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه
بعدها شاخ كان حائلا * ولو
حلف أن لا يأكل تمرافا كل
قسي بآو بسرا مطبوخا أو
رطبلا لا يكون حائلا الا أن
ينوى ما يكون من ذلك * ولو
حلف أن لا يأكل رطبافا كل
بسر امذنيا أو حلف أن
لا يأكل بسرا فكل رطبافيه
بسر كان حائلا في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
* امرأة حلفت أن لا تلبس
هذه اللحفة فخط جانبها
فصار درعاً لم تستل تكون
حائلة ولو فتقت فعادت
للحفة ولم تستل حنت * حلف
أن لا يقرأ في هذا المصحف
ففرق الأوراق وخلع التأليف

(١) لا أسكن هذه القرية (٢) ان أقت هذه السنة في هذه القرية (٣) قوله وثقله النقل محركة المتاع اهـ

ثم ألقه وخرز دقته فقرأ حنت في يمينه * حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بستانا أو جاما أو مسجدا أو كانت لا يسكن
صغيرة فجعلت بيتا واحدا وجعل بابها الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حائلا الزوال اسم الدار والله أعلم بالصواب (فصل في الدخول)
حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها ركباً أو ماشياً أو محملاً لا بأس به حنت في يمينه وكذا لو نزل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام
على شئ من لوسه استطاع في الدار حنت وكذا لو قام على حائط منها وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كنت الحائط

مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حائطا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فارتقي شجرة اغصانها في الدار وقام على حائط منى أو صعد السطح لا يحنت في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعتد دخولا في العجم ولو قام على كنيف شريعة أو طلة شريعة ان كان مفتح الكنيف أو الظلة في الدار كان حائطا وان قام على أسكفة بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخله كان حائطا ولو أدخل احدى رجله لا يكون حائطا قيل هذا اذا كان الداخل ٧٧

والخارج متساويين فان كان داخل الدار مهيطة فادخل احدى رجله كان حائطا لان أكثره يكون داخلا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائطا * ولو حلف أن لا يخرج من هذه الدار فارتقي غصن شجرة ولو سقط بسقط في الطريق لا يحنت اذا كانت الشجرة في الدار ولو حلف أن لا يدخل فادخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يكون حائطا * وكذا لو أدخل يده في الدار وأخذ من متاع الدار * ولو أدخل رأسه واحد قدميه كان حائطا وان احتمله انسان وأدخله فيها فان كان الحالف لا يقدر على الامتناع لا يحنت في قولهم وان كان يقدر ولم يتمتع وهو راض بقلبه اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو حلف أن لا يدخل هذه الدار بها الى بابها وهو يشتد في المشي فتعثر رجله أو زلق رجله فوقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت وان رفعته الرمح وأوقعته في الدار اختلفوا

لا يساكن فلان في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنت كذا في فتاوى قاضخان * حلف لا يساكنه ولم يسم دارا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان ساكنه في حائط في السوق يعم لان فيه علا أو يبيعان تجارة فانه لا يحنت وانما اليمين على المنازل التي اليها المأوى وفيها الاهل والعيال الا أن ينويها أو يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليها فيكون اليمين على ما تقدم من كلامهما ومعانيهما فان جعل السوق مأوا وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلالة تدل على أنه أراد باليمين ترك المساكنة في السوق حلت اليمين على ذلك وان لم يكن هناك دلالة فقال نويت المساكنة في السوق أيضا فقد شد على نفسه هكذا في البدائع * ولو حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنت بناء آخر فسكنها يحنت وهو هذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا عينه فهدم حتى ترك صحرا ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بستانا فدخل لم يحنت واذا حلف لا يسكن دارا فلان أو دارا فلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد باعها بعد يمينه لم يحنت وأما اذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين الى وقت السكنى فهو حائط بالاتفاق وان سكن دارا اشتراها فلان بعد يمينه حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنت قل نصيب الآخر أو كثر كذا في المبسوط * ولو حلف لا يسكن دارا فلان هذه قباعها فلان فسكنها الحالف ان كان نوى باليمين عين الدار فانه يحنت وان كان نوى باليمين الاضافة لا يحنت وان لم يكن له نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت كذا في الذخيرة * واذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتراها فلان فاشترى فلان دارا غيره فسكن الحالف فيها يحنت فان كان قال نويت دارا اشتراها فلان لنفسه فان كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وان كانت اليمين بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط * ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا أو فسطاطا أو خيمة لم يحنت اذا كان من أهل الامصار وحنت اذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط * واذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا فالمبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وان كان أقل لم يحنت وسواء نام في الموضع أو لم يتم كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحنت وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت غرفة فأرض الغرفة سطح البيت يحنت ان بات عليه ولو حلف لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنت ولو قال والله لا يبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا أن ينوى الليلة الحائية ولو قال لا أكون غدا في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يأوى مع فلان أو لا يأوى في مكان أو دار أو بيت فالأوى الكون ما كثر في المكان أو مع فلان في مكان قليلا كان المكث أو كثره انبلا كان أو نهرا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى الا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوما أو أكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال ان آواني وإياك بيت أبدا أنه على طرفه عيين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا الا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوما أو أكثر وقال ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يؤوى فلانا وقد كان المحلوف عليه في عيال الحالف ومنزله لا يحنت الا أن يعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه

فيه والصحيح أنه لا يحنت اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخلته في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها حنت والا فلا وان أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والصحيح أنه يحنت * ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئا فنقب لادار باب ودخل حنت وان نوى الباب الذي كان صدق دينه لا قضاء * ولو حلف أن لا يدخل من هذا الباب لا يحنت في الوجوه كلها اذا لم يدخل من ذلك الباب * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فحفر سر دابا تحت دار فلان أو حفر سريا أو طريقا لا يحنت * وكذا لو حفر تحت الدار

ثلاثة فان كان القضاة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير يستقي منه اهل تلك الدار حنت اذا بلغ الحالف الموضع المكشوف لان اهل الدار اذا كان ينفع به كانت القضاة من الدار وان كان الانكشاف يسيرا لا ينفع به اهل تلك الدار فانما كان لصو القضاة لا يحنت في عينه * رجل حلف ان لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف ان لا يخرج منها انما على سطح هذه الدار لا يحنت احد منهما اما الذي حلف ان لا يخرج فظاهر واما الذي حلف ان لا يدخل فلان ٧٨ العجم لا يعدونه دخولا هذا كل واحد حلف احدهما ان لا يدخل وحلف الاخر

في عيال الحالف ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان لا يدخل عليه بيته فاذا دخل المحلوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحنت كذا في البدائع * رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعا قد سماه فحلف ان لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدالهما فعدا الى مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه لانه على السفر الاول * رجل حلف ان لا يعيش اليوم الا ميلا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في عينه لانه مشى ميلا * رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر في آخره وكذلك اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا باكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف ان لا يرافقه فخرج في سفر فان كانا في محمل او كان كريم ما واحد او قطارهما واحد فهو مرافق وان كان كريم ما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان سيرا واحد كذا في فتاوى قاضيان

الباب الرابع في اليمين على الخروج والاتيان والركوب وغير ذلك

من حلف لا يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو غير ذلك فأمر انسا ناخمله فأخرج حنت كما لو ركب دابة فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير * حلف لا يخرج فحمل مكرها وأخرج لم يحنت وكذا هذا في عيّن الدخول كذا في التمرناشي * واذا أخرج مكرها هل تحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت اختلوا فيه والصحيح أنه لا تحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير أمره فأخرجه وهو قادر على الامتناع ولم يمتنع ورضى بقلبه اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو أكره على أن يخرج أو يدخل برجله ففعل حنت كذا في التمرناشي * ولو حلف لا يخرج لا يحنت الا بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنت وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم أتى حاجة أخرى لم يحنت كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري أن يمر بالكوفة فهو حانت وان كان نوى أن لا يمر بها ثم بدله بعد ما خرج وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فتر بالكوفة لا يحنت وان كانت نيته حين حلف أن لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدله في الحج فخرج من الري ونوى أن يمر بالكوفة لم يحنت فيما بين وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد لا يحنت كذا في المحيط * قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومتاعه وعماله والخروج من البلدة والقرية أن يخرج بيده خاصة (١) زاد في المنتقى اذا خرج بيده فقد برأ راسه فاولم (١) قوله زاد في المنتقى الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه يكفي أن يخرج بيده في مسئلة الدار أيضا اهـ بجزاوي

أن لا يخرج فوضع الذي حلف أن لا يدخل احدي قدميه في الدار والاخر احدي قدميه خارج الدار لا يحنت احد منهما في عينه * رجل حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان فوضع احدي قدميه فيها لا يحنت في عينه لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول فصار كالحلف أن لا يدخل فوضع احدي قدميه في هذه السكة فدخل دارا من تلك السكة لا من السكة بل من السطح أو غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت اذا لم يخرج الى السكة * ولو حلف أن لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنت لان هذا لا يعد دخولا في السكة * رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فأدخل فيه وهو قائم لا يكون حانتا * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة أو اعادة ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه يحنت في عينه فان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنت أيضا وكذا لو حلف لا يدخل

يتا فلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باجارة أو اعادة كان حانتا * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وغيره لم يكن فلان يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت * ولو حلف أن لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بين فلان وغيره كان حانتا * رجل حلف أن لا يدخل دارا اخته فباعته اخته الدار منه فدخل الحالف لا يحنت * رجل حلف أن لا يدخل دار زيد ثم حلف أن لا يدخل دار عمرو فباع زيد داره من عمرو وسلمها اليه فدخل الحالف حنت في اليمين الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المستحدث بعد اليمين يدخل في

اليمن ولا يحنث في اليمن الاولي لزوال الاضافة الى زيد رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فاجر فلان داره فدخلها الخالف هل يكون حاثا فيه روايتان قالوا ما ذكرناه لا يحنث ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان عندهما كما تبطل الاضافة بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم وملك اليد الغير أصل المسئلة اذا حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يحنث في يمينه الا أن ينوي دابة العبد لان ملك اليد والتصرف للعبد وملك الرقبة للمولى وملك اليد للعبد

٧٩

يحصل بالاضافة الى المولى فلا يحنث في يمينه من غير نية سواء كان على العبد دين أو لم يكن الا ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان على العبد دين يحيط برقبته لا يحنث وان نوى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث اذا نوى وهذا بناء على ذلك * رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فانهم دم سقفه وبقى حيطانه ودخل حنث * وان انهم دم سقفه وحيطانه فدخل العرصه لم يحنث * وكذا لو بنى بيتا بعد ذلك فدخله لا يحنث * ولو حلف أن لا يدخل بيتا فدخل بيتا انهم دم سقفه وبقى حيطانه لا يحنث * ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل مسجدا انهم دم سقفه وحيطانه حنث وكذا لو بنى مسجدا آخر بعد الانهم دام فدخل حنث لان الثاني عين الاول بخلاف البيت * رجل جالس في بيت من منزل حلف أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت اليمين بالعريه

يرده كذا في الذخيرة * ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا أن ينوي فان نوى الخروج الى مكة أو خرج من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يخرج من بيته - يعني هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشايخنا هذا الجواب بناء على عرفهم فأمّا في عرفنا فصحن الدار يسمى بيتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى وإذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الأصل وبهض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار أسفل يحنث في يمينه وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارجة يحنث وان لم يكن خارج الدار أسفل الا أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحنث على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحلواني هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم وأما اذا كان قاعدا فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قدميه فحنث يحنث وأما اذا كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فتخرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الا كثر خارج الدار يصير خارجا وان كان ساقيما في الدار * اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقت تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الخالف من بلاد العرب أو كان من بلاد النجف كذا في المحيط * واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت اما من باب الدار واما من فوق الحائط واما من نقب نقيبته يحنث في يمينه وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فمن أي باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من نقب نقيبته لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح أيمان الأصل * وذكر في الحبل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران أو فتح بابا آخر هذا الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال أبو نصر الدبوسي الصحيح أنه يحنث لان الكل باب هذه الدار * واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر في أيمان الأصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوي باب الخشب فوق الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة * ولو حلف عليهم الا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذا مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان عنى لا يخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث * وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم خضعها فلان لم يحنث وان حلف عليها أن لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كنية في علوها شارعا الى الطريق الاعظم لم يكن هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط * ولو حلف لا يخرج الى مكة أو لا يذهب الى مكة فخرج يريد هاهنا رجع حنث ويشترط للحنث أن يجاوز عمرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل أن يجاوز عمرانات مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لثنتين مكة ولم يأتها حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته * حلف لثنتين غدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتها حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يأتي بغداد ماشيا فركب حتى

وان كانت بالفارسية فاليمين على الدخول في ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيت دخول ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانه اسم للسكنى والبيت اسم خاص كقوله تاجخانه وكاشانه وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت بعينه فالعبرة بالإشارة * امرأة حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج ان كانت نوت أن يدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم تكن لهائسة فاليمين على دار مملوكة لها فاذا باعته لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لغيبه من صاحب الدار يطل اليمين بالبيع وان لم يكن لغيبه صاحب الدار وانما كانت
 لضرر الجيران ونحو ذلك لا يطل اليمين في مثل ذلك بالبيع * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن في دار امرأته قال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يكن لفلان دار مملوكة تنسب اليه سوى هذه الدار يحنث * رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة
 ودخل دارها وزوجها ساكن فيها ولم ٨٠ ينو تلك الدار لا يحنث لان السكني تضاف الى الزوج لا الى المرأة * ولو حلف

أن لا يدخل دار فلان وباع
 فلان نصف الدار وهو فيها
 فدخل الحالف كان حائثا
 وان تحول فلان عن الدار
 لا يحنث في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى ويحنث في قول محمد
 رحمه الله تعالى وكذا لو
 حلف أن لا يدخل دار فلان
 فباع فلان داره وتحول عنها
 لا يحنث في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى * رجل حلف أن لا
 يدخل دار امرأته فباع
 هي دارها من رجل
 فاستأجرها الحالف من
 المشتري ان كانت اليمين
 لعني من المرأة لا يحنث
 وان كانت للكره لاجل
 الدار حنث وذكر الناطقي
 رحمه الله تعالى في الوقعات
 * رجل حلف أن لا يدخل
 دار فلان وفلان يسكن
 دارا لا يملكها فدخل
 الحالف حنث * ولو دخل دارا
 مملوكة لفلان وسكنها غيره
 حنث أيضا * رجل حلف
 لا يدخل دار فلان الا حيزي
 شكفت بؤذنتهم بملية
 من قتل أو هدم أو حرق أو
 موت فدخل الحالف لا
 يحنث لان قوله حيزي

دنا منها فدخلها ما شيا يحنث كذا في الخلاصة * في المستقي اذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان
 فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحنث ولو حلف لا يأتي فلانا فنهذا على أن يأتي منزله
 أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده لم يحنث * وفي المستقي رجل لزم رجلا وحلف الملتزم ليا تينه غدا فأتاه
 في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله حلف ليا تينه غدا وتحول الطالب من
 منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه
 ولو قال ان لم آتك غدا في موضع كذا فعبدى حر فأتاه فلم يجده فقه - دبر بخلاف ما لو قال ان لم آتك غدا في
 موضع كذا فعبدى حر فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنث وفيه أيضا اذا حلف ليعودن فلانا
 أو ليزورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في عيینه وان أتى بابه ولم يستأذن قال يحنث في
 عيینه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يزوره حيوا ولا ميتا ان شيع
 جنازته (١) حنث وان أتى قبره لا يحنث الا أن ينوي * ولو حلف لا أذهب الى الليلة من ههنا حتى ألقاه
 فتواري عنه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم أحل هذا اليه فحمل اليه ولم يجده كذا في الفتاوى
 * واذا حلف لا يركب دابة فركب فرسا أو حمارا أو بغلا يحنث في عيینه ولو ركب بعيرا لا يحنث في عيینه
 استحصا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الأنواع بان نوى الخيل وحده أو الحمار وحده
 دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا أركب فيمينه
 على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولوركب ظهرا ناسا به - د اليمين لا يحنث وفي فتاوى أبي الليث
 لو قال لا أركب ونوى الخيل أو الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب فرسا
 فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي
 وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية (٢) اسب برتشي ندحت على كل حال كذا في فتاوى
 قاضيان * ان حلف لا يركب الخيل فركب برذونا أو فرسا حنث كذا في البدائع * ان حلف أن لا يركب
 دابة فحمل عليها مكرها لم يحنث كذا في غايه البيان * ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج أو كاف
 أو ركب عربا لا يحنث كذا في المحيط * حلف لا يركب مركبا فركب سفينة في الفتاوى حنث رواه هشام
 وقال الحسن في المجرد لا يحنث (٣) وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغياثية * ولقظ (٤) ستورا لا يتناول الابل
 الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يركب هذا السراج فزاد شيئا أو
 نقص فركب حنث ولو بدل الحناء لا يحنث والمعتبر في السراج هو الحناء كذا في الخلاصة * اذا حلف ليركب
 هذه الدابة اليوم فائق وحبس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يركب
 هذه الدابة وهو راكبها فادام عليها حنث حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابة - تلك فركبها لم
 يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث حلف لا يركب دواب فلان فركب

(١) قوله ان شيع جنازته حنث الخ الذي في الوقعات الحسامية اذا شيع جنازته لا يحنث وان زار قبره
 حنث لان زيارة الميت زيارة قبره عرفا اه بحر اوى (٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى
 قال ط الذي في عرف مصر أن المراكب خصوص السفينة ولا يكاد يطلق على غيرها فينبغي اعتبار
 عرفهم عندهم اه (٤) دابة

شكفت بؤذنتهم هذه الاشياء * رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح في تلك
 المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنث في عيینه لان الدار ينسب الى كل واحد من الملتزمين * وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حانوتا - شرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للمعانوت باب من الدار حنث في عيینه لان الدار اسم
 لما أدير عليه الحائط وهذا الحائط من محلة ما أحاطت به حدود الدار ودائرته الا أن هذا يشكل عما مر من مسئلة القضاء اذا حفر الحائط

قناة تحت الدار قال ان لم يكن للقناة موضع مكشوف في الدار قال لا يحنت الحالف * رجل حلف أن لا يدخل الحمام ازهر سريشتن فدخل
الحمام لا اجل ذلك بل ليسلم على الجماعي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنت لان دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى اذا
حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت المسح لا يحنت لانه لا يرايد دخول الحمام ذلك * رجل حلف وقال لامرأته طالق ان دخلت دار
فلان فأت صاحب الدار فدخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنت لانها ٨١ انتقلت الى الورثة وان كان عليه دين

مستغرق قال محمد بن سلمة
رحمه الله تعالى يحنت في
عينه لانه باقية على حكم
ملك الميت وقال الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى
لا يحنت في عينه وعليه
الفتوى لان التركة لا يملكها
الورثة لقيام الدين فلا تبقى
على ملك الميت حقيقة لان
الميت ليس من أهل الملك
وانما بقيت على حذملك
الميت فلم تكن مملوكة للميت
من كل وجه * رجل حلف
أن لا يدخل دارا اشتراها
فلان فاشترى فلان دارا
وباعها من الحالف فدخل
الحالف لا يحنت ولو اشترى
فلان دارا فوهبها من
الحالف فدخل الحالف
حنت لان حكم شراء الاول
يرتفع بالشراء الثاني ولا
يرتفع بالهبة * رجل حلف
أن لا يدخل بلع فهو على
المصر دون القسري وكذا
لو استأجر دابة الى بلع كانت
الاجارة الى المصر وهذا
استحسن في الاجارة ولو
حلف لا يدخل مدينة بلع
فاليمين على المدينة وربضها
لان الربض يعد من المدينة
وان أراد الحالف مدينة
خاصة فهو على مانوى * ولو

ثلاثا منها حنت كذا في السراجية * من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدا ماذون له مديون أو غير
مديون لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أنه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى وان كان
الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنت ما لم ينوه كذا في الهداية * حلف لا يركب سفينة الى بغداد
فركبها حتى سار فراح ثم خرج لم يحنت كذا في الحاوي * في مجموع النوازل رجل قال كلما ركبت دابة
فقلت على أن اتصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشترىها فركب مرة أخرى لم يركب
التصدق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فترضيا عنها لم يحنت كذا في
العناية * ولو قال له رجل اجلس فتغدى عندي فقال ان تغديت فعندي حرق فخرج الى منزله فتغدى لم يحنت
بخلاف ما اذا قال ان تغديت اليوم كذا في الهداية * ولو حلف لا يمسي على الارض فمسي عليها نعل أو خوف
يحنت ولو مشى على بساط لم يحنت ولو مشى على ظهر اجار (١) حافيا أو متعللا يحنت كذا في الخلاصة

باب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما

الاكل هو اصال ما يحتمل المضغ بفيه الى جوفه هشمه أو لم يهشمه مضغه أو لم يمضغه كالخبز واللحم والفاكهة
ونحوها * والشرب اصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف كلها والنيذ واللبن والعسل (٢)
الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يحنت والا فلا اذا كان يسمى ذلك كالأوشرب في
العرف والعادة فيحنت كذا في البدائع * والذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه في حلقه كذا في
الكافي * لو حلف لا يأكل هذه الجوزة أو هذه البيضة فابتلعها حنت كذا في السراج الوهاج * ولو حلف على
أكل شيء لا يأتي فيه المضغ بنفسه فأكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنت في عينه فحوا أن حلف أن
لا يأكل اللبن فأكله بخبز أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك يحنت في عينه وان صب على ذلك ماء
فشرب لم يحنت كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنت ولو حلف أن لا يشرب
فأشربه وأكله لا يكون حائثا وعلى هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين
بالعربية فان كانت بالفارسية فأكل أو شرب كان حائثا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف
لا يأكل هذا الخبز فخرقه ودققه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنت ولو أكله مبلولا حنت كذا في الخلاصة * ولو
حلف لا يأكل لبنا فطبخ به أرزا فأكله قال أبو بكر البخاري لا يحنت وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا
في الحلوى * ولو حلف لا يأكل سمنا فأكل سويقا قدلت بسمن ولا نية له ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل
أن أجزاء السمن اذا كانت تستبين ويوجد طعمه يحنت وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنت كذا في
البدائع * رجل حلف أن لا يأكل ربا فأكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائثا في عينه الا أن يكون
الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يأكل زعفرانا فأكل كعكا على وجهه
زعفران يحنت كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يأكل سكرافا أخذ سكرافا في الفم ومصه حتى ذاب فابتلعه لم يحنت
كذا في الخلاصة * حلف أن لا يأكل خلافا كل سكباجة لا يكون حائثا لانه لا يسمى خلافا كذا في فتاوى

(١) قوله اجار بكسر الهمزة وتشديد الجيم السطح كما في القاموس اه (٢) قوله الخوض يعني غير
الجماد تأمل

(١١ - فتاوى ثاني) حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنت ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف أن
لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرب في كرومها وضياعها لا يحنت الا أن يكون الكروم والضياع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا
يكون اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الربض * ولو حلف لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل الاراضي حنت * ولو
حلف أن لا يدخل بغداد فن أي الجانبين دخل حنت ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد

يتناول الجانيين ومدينة السلام * ولو حلف لا يدخل الري ذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجازات ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي * وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجر دابة الى الري ولم يبين المدينة ولا رستا قاعه في ظاهر الرواية يفسد اجارته وفي رواية هشام رحمه الله تعالى لا يفسد اجارته قال رضي الله تعالى عنه أما سمرقند وأوزجند اسم للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وفارس ٨٢ اسم لامصار والقرى وبخار اسم للبلدة بنواحيها أول حدود بخارا كرمينية وآخرها

قزوين * رجل حلف أن لا يدخل بغداد فربما في سفينة روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت في عيینه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يخرج الى الجسد والمين ينصرف الى الجسد وهذا بخلاف الصلاة فان البغدادى اذا جاء من الموصل في السفينة فدخل بغداد وأدركته الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الإقامة * رجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى داخل في الفرات ما لم يدخل الماء * رجل حلف أن لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف أن لا يدخل مسجد بنى فلان والمسئلة بمجالها يحنت * وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنت ولو قال دار فلان فدخل الزيادة حنت * رجل حلف أن لا يدخل على فلان ولم يسم

قاضيخان * واذا عقد عينه على ما هو مأكل بعينه ينصرف الى أكل عينه واذا عقد على ما ليس بما كول بعينه أو على ما يؤكل بعينه الا أنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف الى أكل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردي * حلف لا يأكل من هذه النخلة أو الكرم فأكل من رطبها أو تمرها أو جوارها أو طلعها أو بسرهما أو دبس يخرج من تمرها أو عنبه أو عصيره حنت لكن الشرط أن لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنت بالنيذ والناطف والخل والدبس المطبوخ كذا في الكافي * ولو أكل من عين النخلة لا يحنت هو الصحيح كذا في النهر الفائق * ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئا فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل من هذه القدر وقد اغترف منها قبل عينه قصعة فأكلم في القصعة لا يحنت كذا في الخلاصة * رجل حلف لا يأكل البطح فاك (٣) حجة قالوا لا يحنت في عينه منهم الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا * ولو حلف لا يأكل هذه الحجة فاكلها بعد ما تبطخت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائشا * حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فأكلم منها حجة أو بطيخا كان حائشا كالحلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليمين الى ثمرها كذا في التبيين * ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فأخذ غصنا من أغصانها ووصله بشجرة أخرى فادرك ذلك الغصن وأثمر فأكل من ذلك الثمر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحنت وقال بعضهم لا يحنت والمسئلة في السير الكبير * ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بأن حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكثرى يتظر ان سمي الشجرة باسم غزها مع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنت وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وباقى المسئلة بمجالها يحنت وعلى قياس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية * حلف لا يأكل هذا الطلع فصار بسرا أو البسر فصار رطباً أو الرطب فصار تمرأ أو العنب فصار زيباً أو عصيراً أو اللبن فصار شيرازاً أو زبداً أو سمناً أو قطاً أو مصلاً فأكلم لم يحنت كذا في التمر تاشي * اذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشاً فأكلم حنت كذا في الجوهرة النيرة * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فجعله جبناً أو أكلم لا يحنت في عينه الا أن ينوى أكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين تقيد اليمين ببقائها والا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * حلف لا يأكل من زهر هذه الشجرة فأكل بعد ما صار لوزاً أو مشمشاً لم يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل جوزاً فأكل منه رطباً أو يابساً حنت وكذلك اللوز والفستق والتين وأشباه ذلك وان حلف لا يأكل خبيصاً فأكل منه يابساً أو رطباً حنت كذا في المبسوط * ولو حلف لا يأكل رطباً ولا بسراً أو لا يأكل رطباً أو بسراً فأكل من رطبها حنت في عينه وهذه المسئلة على أربعة أوجه اذا حلف لا يأكل بسراً فأكل بسراً من الذي عامته بسراً وفيه شيء من الرطب حنت في عينه في قولهم وكذلك اذا حلف لا يأكل رطباً فأكل رطباً من الذي عامته رطباً وفيه شيء من البسر حنت في قولهم ولو حلف لا يأكل بسراً فأكل رطباً وفيه شيء من البسر يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والرابعة اذا حلف لا يأكل رطباً فأكل بسراً وفيه شيء من

(٣) قوله حجة في القاموس الحديج محررة حلف البطح مادام رطباً اه

يتناول ينوشياً فدخل عليه في بيت رجل آخر حنت * ولو حلف أن لا يدخل بيتاً وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في الرطب المسجد لا يحنت وكذا لو دخل الكعبة * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحنت * ولو حلف أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع المخلاف عليه أو دخل يريد أخذ الأمانة التي تكون في المنزل لا يحنت لانه لم يدخل عليه * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معاً لا يحنتان لانه لم يدخل أحدهما

على صاحبه * رجل قال لا تمنع فلان من دخول دارى فنعته مرة بر في عينه فان رآه مرة ثانية ولم ينعه لاشئ عليه * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دارا فلان ساكن فيه مع امرأته والدار للمرأة حنت * وكذا لو قال لا أدخل دار فلانة وهى فى دار زوجها تسكن معه كان حانتا * رجل حلف أن لا يدخل على فلان فدخل عليه فى حمام أو مسجد أو ظلة أو دهليز دار لا يحنت وكذا القسطاط وبيت الشعر إلا أن يكون المحلوف عليه من أهل البادية وعن محمد رحمه الله تعالى فى القسطاط يحنت ٨٣ والظاهر هو الاول قيل فى زماننا يحنت اذا دخل عليه فى المسجد

لان الناس يتزاورون فى المساجد * ولو دخل على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الخالف به فعن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت والظاهر يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما بينه وبين الله تعالى * ولو قال لا أدخل عليه هذه القرية لا يحنت بدخول القرية * رجل حلف بطلاق امرأته أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو همت وحلف بطلاق امرأته الاخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الاولى ولا يلزم طلاق الثانية لانه يقول اليمين الاولى كذب والثانية صدق فلا يحنت فى الثانية * رجل حلف بعق عبد أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال لم أدخل وحلف بعق عبد آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم قال رجعت وحلف بعق عبد آخر عتق العبد الثلاثة جميعا لان الاول عتق بالكلام الثانى والاوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الاول لان الخالف زعم أنه

الرطب حنت عندهما والحاصل أن الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنت عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنت عندهما هكذا فى شرح الجامع الصغير لراضى خان * ولو أكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزأ فجزأ منفردا بأن ميز الرطب المذنب أجزاء فأكل كل جزء منهم ما منفردا يحنت بالاتفاق كذا فى التتارخانية * ولو حلف لا يأكل عسلا فأكل شهدا يحنت ولو حلف لا يأكل عسلا لا يحنت كذا فى المحيط * ولو حلف على البقل فهو على الرطب كلاهما من الخضراوات وان أكل يابساً من ذلك لا يحنت ولو أكل بصلاً لا يحنت إلا أن ينويه كذا فى التتارخانية ناقلاً عن الحجة * سئل شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يأكل عنباً فأكل - ثم اهل يحنت أم لا قال يحنت وان حلف لا يأكل حترافاً كل عنباً لم يحنت والخمر الحصرم هكذا فى الظهيرية * ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها وكذا فى كل مأكول كذا فى الخلاصة * ولو قال ما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنت فى اللبن والخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا فى العتابة * وكذا لو قال لا يأكل من نزل هذه البقرة فأكل من مخيضها الذى يقال له بالفارسية دوغ زده يحنت لانه من نزلها ولو أكل من مرقعة تتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوغ آبه لا يحنت لانه صار شيئاً آخر كذا فى الخلاصة * ولو حلف لا يأكل دهنًا يحنت بأكل دهن الكراع * ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم وحامضه فأكل من بسر وعنبه يحنت * ولو حلف لا يأكل من هذا المسوخ فاذيبت ألية هذا المسوخ حتى صارت دهنًا فأكل لا يحنت كذا فى الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من السمسم فأكل من دهنه لا يكون حانتاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البجاجة فأكل من بيضها أو فرخها لا يكون حانتاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فأكل من فرخها لا يكون حانتاً كذا فى فتاوى قاضى خان * وان حلف لا يأكل لحماً فأكل لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك حنت سواء أكله طيخاً أو مشوياً أو قديداً أو سواء كان حلالاً أو حراماً كالسمكة ومترولة التسمية وذبيحة الجوسى وصيد المحرم فأما السمك وما يعيش فى الماء فلا يحنت وان نوى السمك يحنت هكذا فى الاختيار شرح المختار * قالوا لو كان الخائف خوار زميناً فأكل السمك يحنت لانهم يسمونه لحماً كذا فى محيط السرخسى * وان أكل لحم خنزير أو لحم انسان يحنت والصحيح أنه لا يحنت بل لحم الخنزير والآدمى لان أكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف وذكر الزاهد المعتابى أنه لا يحنت وعليه الفتوى كذا فى الكفاية * ولا يحنت بأكل النى موبه قال أبو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا فى الوجيز للكردرى * ولو أكل ما يكون فى الحشوم من الكرش والكبد والطحال يحنت فى عينه وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فان هذه الاشياء فى عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فأما فى عرفنا فلا يحنت فى عينه كذا فى المحيط * وعليه الفتوى كذا فى جواهر الاخلاطى * ولو أكل الرأس والاكراع يحنت ولا يحنت بأكل الشحم والالية الا اذا نواه فى اللحم بخلاف شحم الظهر حنت به بلانية كذا فى فتح القدير * ولو أكل الحرة التى فى وسط الالية حنت كذا فى الخلاصة * حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم يحنت وقال الفقيه أبو الليث لا يحنت مصرى كان الخالف أو قروياً وعليه الفتوى كذا فى فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع اذا حلف الرجل لا يأكل لحم دجاج فأكل لحم الديك يحنت فى عينه * الاصل فى جنس هذه المسائل أن اليمين متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكرو الانثى من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين

كاذب فى الكل فيلزمه عتق الكل * رجل له دار فيها بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وادخل البستان الى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر على الدار والبستان حائط واحد محيط به ما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الخالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وان كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنت الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان فى رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت إلا أن يكون البستان فى وسط الدار وفى رواية

يحنت وان لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو باع الدار ولم يسم البستان يدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان للبستان بابان أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن البستان يكون من الدار أيضاً * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها ما يجنب الدار بيتاً وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها فسدت الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حائلاً لأن البيت

٨٤

صار من الدار * رجل قال لغيره ان دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجر ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجر فانه لا يحنت حتى يدخل الحجر ويكون اليمين عليهم ما جميعا * رجل حلف أن لا يدخل دار بنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل دار أمه وأمه تسكن في دار زوجها فدخل الحالف حنت وهو نظير ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دارا يسكنها فلان باجارة أو اعارة حنت عندنا ولو دخل دارا آجرها فلان وهي مملوكة لا آخر حنت أيضاً قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وقد مررت المسئلة قبل هذا * رجل قال لغيره دخلت دار فلان أمس فقال لا فقال بالله ما دخلتها قال

الأنثى وكذلك إذا أضيفت إلى اسم الأنثى على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكروكون الاسم خاصاً للأنثى لا يعرف بعلامة الهاء لا محالة لأن ذلك مشترك لأنه قد يكون للتأنيث وقد يكون للافراد وانما يعتبر فيه الوضع وانه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا يأكل لحم دجاجة فأكل لحم الديك لا يحنت وكذلك اذا حلف لا يأكل لحم ديك فأكل لحم دجاجة لا يحنت قال واذا حلف لا يأكل لحم جل أو حلف لا يأكل لحم بعير أو حلف لا يأكل لحم ابل أو حلف لا يأكل لحم جزور دخل تحت اليمين الذكروالأنثى وكذلك يدخل تحت اليمين الجنثى والعراي ولو حلف لا يأكل لحم جنثي فأكل لحم عراي أو حلف لا يأكل لحم عراي فأكل لحم جنثي لا يحنت في يمينه ولو حلف لا يأكل لحم ناقه فأكل لحم الذكركمن العرب أو الجنث لا يحنت ولو حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم الأنثى منه أو لحم الذكركيحنت في يمينه وكذلك اذا حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم ثور يحنت لأن البقرة اسم جنس والتاء فيه للافراد ولو حلف لا يأكل لحم ثور فأكل لحم أنثى لا يحنت ولو حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم جاموس لا يحنت في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع * وفي الحاوي أنه يحنت بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم جاموس فأكل لحم البقر حنت لا يحنت والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط * قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يحنت في الفصلين لأن الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئاً كل من مرقة لا يحنت ان لم يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يجي به فلان فجاء فلان بلحم فشواه ووضع تحته خبزاً وجعله جوداً بافا كل الحالف من الجوداب الذي أصابه دسم اللحم كان حاشاً كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كلاً أكلت لحمي فعد من عبيدي حرقاً كل لحمه بكل لقمة عتق عبد كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأكل شحم البطن حنت وان أكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * ونوعزل شحم الظهر وأكله لا رواية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإقائل أن يقول عنده لا يحنت * وفي الخلاصة الخائفة هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فأكل شحم الظهر قالوا لا يحنت لأن اسم يمينه لا يتناول شحم الظهر كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يأكل شحمها فأكل ألية لم يحنت لأن الألية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى وعرفاً هكذا في الكافي * ولو حلف لا يأكل طعاماً فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسقونيا كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الحالف حنت في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام اليوم فمات الحالف قبل مضي اليوم لا يحنت بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنت قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا تنزله الكفارة ولو عملها لا يجوز واذ مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تنزله الكفارة كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل طعاماً ينوي طعاماً بعينه أو حلف لا يأكل لحم ينوي لحمه بعينه فأكل غير ذلك لم يحنت كذا في المبسوط * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن حلف لا يأكل طعاماً فاضطر إلى ميتة فأكل منها لم يحنت وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رحمه الله تعالى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل الطعام فأكل منه شيئاً يسيراً حنت وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان شرب الماء كله أو الطعام لم يحنت بهذا كذا في المبسوط *

الاصل

لاذ كرفي الكتاب أنه يكون حائلاً وهذا جواب لسائل وكذا لو قال رجل دخلت دار فلان

أمس فقال مخاطب لا فقال السائل فعبدك حران كنت دخلتها فقال لا قال يعنى عبده وان لم يكن له نية وان كان نوى بقوله لا أي ليس عبيدي حر الا يعنى عبده * رجل حلف أن لا يسكن حائلاً فسلم فلان فسلم حائلاً فسلم فلان من يسكن الحائلاً لا يحنت الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنت في قول محمد رحمه الله تعالى * وان كان فلان

عن لا يسكن حانوتاً حنت عند الكل * رجل قال ان دخلت الكوفة ولم أتزق فعبدي جرفان دخل قبل التزق حنت ولو قال ظم أتزق فهذا على أن يكون التزق بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم أتزق فهو على أن يتزق بعد الدخول على الابد * رجل قال والله لا أقعدني هذه الدار ولم ينوشياً قال ان كان ساكناً فيها فهو على السكنى وان لم يكن ساكناً فيها فهو على القعود * رجل قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذه الدار في ذلك اليوم * رجل حلف أن

٨٥

داره فدخول الحالف لا يحنت في قولهم وكذا العبد والداية وكل شيء يكون مضافاً بحكم الملك ولو قال لا أدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخول الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يحنت في قوله دار فلان هذه * وقال محمد رحمه الله تعالى يحنت كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية وروى هشام رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وان لم يكن لفلان دار يوم المين فلك دار بعد المين فدخول الحالف يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم

فصل في الخروج

* رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا لا امرأته فانت طالق ولا سرأه حق على رجل ارادت أن تدعى ذلك وتخرج لاجله قالوا ان كانت تقدر

الاصل أن كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنت بأكل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس ولا شربه في شربة يحنت بأكل بعضه لان المراد بالمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه لان ما يمنع فعله في الغالب لا يقصد بالمين * حلف لا يأكل ثم هذا البستان أو ثمرة هاتين النخلتين أو من هذين الرغيفين أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فأكل بعضه يحنت ولو حلف لا يأكل من هذه الحامية فأكل بعضه حنت ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فان كان يقدر على أكل كل دفعة واحدة لا يحنت حتى يأكل كله وان لم يقدر حنت بأكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه أن يأكله في جميع عمره لا يحنت مالم يأكل كله والاول أصح وهو المختار لما بينا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حبتين حنت استحساناً وان ترك أكثر من ذلك مالم يجز العرف أن يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الشعير فأكله الاحبة أو حبتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا في المحيط * حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكل الاقل منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فامرأته طالق ثم قال ان لم آكله فعبدته حرفاً لحيلة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته أن يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكله الا كسرة كان باراً الا أن ينوي أن لا يترك شيئاً من الرغيف كذا في فتاوى قاضيخان * والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنت بأكل البعض * قال غيره والله لا آكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فأكل لقمة حنت في المين الاولى فان عاد فأكل حنت في المين الثانية أيضاً يلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لعبديه أياكم أكل هذا الرغيف اليوم فهو حرفاً كانه لم يعتق ولو كان بحال لا يطبق أحدهما كانه فاكلاً عتقاً لدلالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب المين التي تقع على الواحد أو على الجماعة * ولو قال لامرأته ان أكلتاهذين الرغيفين فعبدي حرفاً كالت كل واحدة منهم ما رغيفاً عتق العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الباقي الاخرى يحنت كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل اذا قال لنسائه أيتكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فاكل جميعاً طلق ولو قال أيتكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فان ينظر ان كان الطعام كثيراً بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلق وان كان الطعام قليلاً بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق عليهن اذا أكلن كذا في المحيط في الفصل السابع * ان حلف طائعاً ومكرهاً أن لا يأكل شيئاً سماه فأكراه حتى أكله حنت وكذلك ان أكله وهو مغنى عليه أو مجنون وان أوجر أو صب في حلقه مكرهاً وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط * حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل طعاماً لم يكن ملحاً لا يكون حانوتاً وهو المختار وان كان ملحاً كان حانوتاً ولو حلف أن لا يأكل الفلفل فأكل طعاماً فيه فلفل ان كان يوجد طعمه كان حانوتاً والا فلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت مالم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * سئل شيخ الاسلام الزاهد رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل لحماً وحلف الاخر لا يأكل بصلاً

على أن توكل بذلك فخرجت حنت الحالف وان لم تقدر على أن توكل فخرجت لا يحنت * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو يراها فنعها لم يحنت ولو أذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا يحنت وان لم يأذن لها فخرجت وهو يراها لا يحنت أيضاً * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغير اذني فانت طالق فأذن لها بالعريضة وهي لا تعرف العريضة فخرجت حنت كالأذن لها وهي نائمة أو غائبة لم تسمع فخرجت حنت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغير اذني فانت كذا فاستأذنت للخروج الى بعض أهلها فأتت

لها ولم يخرج في ذلك لكنها كانت تنكس البيت فخرجت الى باب الدار تنكس الباب حنت لانها خرجت بغير اذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض أهلها ولم يخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً رجلاً منهم امرأته بجواره فقال ان خرجت من المنزل بغير اذني فأنت كذا ثم قال لها أذنت لك فيما يبدد ذلك إلا بأمر باطل فخرجت ودخلت منزل الجمار الذي اتهمه ان لم تكن نوت عند ٨٦ الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنت وان وجد منه بعد

الخروج أمر باطل وان كانت نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل فان كان دخول ذلك المنزل عند الزوج من الأمر الباطل حنت لانها خرجت لا أمر باطل عند الزوج * رجل حلف أن لا يخرج امرأته الا بآذنه فقال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فخرجت مرة بعد أخرى لا يحنت فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيها في قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حتى لو خرجت بعد ذلك حنت * ولو أذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نهيتك فقد أذنت لك فنهاها لا يصح نهيها * ولو قال لها لا تخرجي الا بأذني تحتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عنت الاذن مرة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى * ولو قال لها الا أن أذن لك أو حتى أذن لك تحتاج الى الاذن مرة واحدة * ولو قال ان خرجت من الدار الا بآذني ثم سمع سائلاً يسأل

وأخر لا يأكل فلفلاً فأتخذ محشواً جعل فيه هذه الاشياء كلها فأكلها الحافون كلهم لم يحنت أحد الا صاحب الفلفل لان النفل لا يؤكل الا هكذا فانصرفت يمينه اليه ولو حلف لا يأكل من طعام امرأته فدخلت عليه الطعام فقالت له دار بخور فأكل لا يحنت لانه صار ملكاً له ولو لم تقل دار بخور وبقي المسئلة بها لا يحنت * رجل له فالير امرأته رجلاً لا أن يحفظ هذا الفالير فأباح له أن يأكل منه ما يشاء مخف هذا الحافظ بطلاق امرأته أن لا يأكل من فالير أي فالير نفسه وليس له فالير ملك ولا مستأجر ولا مستعار فأكل من هذا الفالير الذي أمر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفالير عرفاً فافاً ما بدون ذلك فلا يحنت كذا في الظهيرية اذا حلف لا يأكل تمر أي نوع من التمر كله يحنت ولو أكل حبساً يحنت لان الحبس اسم تمر يلقى في اللب حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك اذا أكل عصيدة اتخذت من التمر يحنت كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمر فأكل ذلك التمر كانه حنت كذا في المبسوط * ولو حلف لا يأكل تمر ولا نيسة له فأكل قسباً لا يحنت وكذا اذا أكل بسر مطبوخاً أو رطباً لان ذلك لا يسمى تمر في العرف الا أن ينوي ذلك كذا في البدائع * حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبز أو اتخذ خبيصاً أو خبز القطارف يحنت كذا في جواهر الاخلاط * وان أكل من الدقيق أو عجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وان عني أكل الدقيق بعينه لم يحنت باكل الخبز كذا في الكافي * واذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة وهو ينوي أن لا يأكل جميعها صحت نيته حتى لو أكل من خبزها لا يحنت وان نوى أن لا يأكل مما اتخذ منها صحت نيته أيضاً حتى لا يحنت باكل عجينها وان لم يكن له نية فأكل من خبزها لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحنت ولو أكل من عجينها حنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وان أكل من سويقها لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة فزرعها أو أكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرة النيرة * واذا حلف لا يأكل خبزاً ولا نيسة له فهذا على خبز الحنطة والشعر وغيره على ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتخذ الخبز منه حتى لو تصور موضع لا يأكل أهل خبز الشعر لا يحنت باكل خبز الشعر أيضاً ولو أكل خبز الارز فان كان من أهل بلد خبزهم ذلك تنصرف يمينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط * حلف لا يأكل خبزاً فأكل قرصاً يقال له بالفارسية كليجة أو جوزيخاً أو ميسر فارسيته نواله قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان في الجوزيخ لا يحنت لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وصار كما يقال بالفارسية نان زردالو أما في القرص والميسر يحنت لان القرص خبز مطلق والميسر خبز زيادة كذا في الفتاوى الكبرى * وان أكل خبز القطائف لا يحنت الا اذا نواه كذا في الهداية اذا حلف لا يأكل خبزاً فلا نية فانما خبز الخبز في التنوير دون التي تجمعه وتهيؤه للضرب فان أكل من خبز التي ضربته حنت والا فلا كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل ثريداً لا يحنت في يمينه وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل مرققة فأكل سبوساً أو طه لا يكون حائشاً * ولو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما تنقعت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أكل العصيدة أو التماح لا يحنت ولو حلف لا يأكل خبزاً فأكل سنبوساً يقال بالفارسية سنبوسه قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي أن يحنت كذا في الخلاصة * سئل

شياً فقال لامرأته ادفعي هذا الكسرة الى السائل فان كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على أن تدفع الكسرة الخنثى اليه الا بالخروج فخرجت لا يحنت وان كانت تقدر فخرجت لا يحنت وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة بحيث تقدر المرأة على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنت * ولو حلف أن لا تخرج امرأته في غير حق فخرجت في جنازة الوالد بن أو عيالتهم أو ذي رحم محرماً منها أو عرس لا يحنت * ولو حلف أن لا تخرج وهي في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحنت

* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت المرأة تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا للاذن وان قامت على اسكفة الباب وبعض قدميها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادها على البعض الخارج حنث والا فلا * ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنث لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خارج ٨٧ البيت فان قام على قدميه حنث

لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو جنبه فأخرج الا كثر من جسده حنث لان المستلق والمضطجع يعد خارجا من الدار بخروج أكثر الاعضاء * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بذني فانت طالق ثلاثا فطلقها باثنا فخرجت بغير اذنه لا يحنث لان عينه تقيدت بحال قيام ولاية المنع عن الخروج وولاية المنع نزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجلا أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج الخالف بعد ذلك لا يحنث ولو أن الخالف تزوج المرأة بعد ما أبانها فخرجت بغير اذنه لا تطلق لان المبين بطلت بالايانة فلا تعود بعد ذلك وذكر في السير أهل الحرب اذا حلفوا الاسير أن لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه

الحنثي رحمه الله تعالى عن حنث لا يأكل خبزا وتزوايا كل أحدهما فقال لا يحنث ما لم يأكلهما كذا في القيمة * ولو حلف لا يأكل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والجزر المشوي الا أن ينوي كل ما يشوي من بيض وغيره فتعمل نيته كذا في الكافي * ان حلف أن لا يأكل رأسا فان نوى الرأس كله امن السمك والغنم وغيرهما فأى ذلك كل حنث وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اليمين اليوم على رؤس الغنم خاصة كذا في البدائع * وهذا اختلاف عصر وزمان لان العرف في زمنه فيه ما وفي زمنهما في الغنم خاصة وفي زماننا يفتى على حسب العادة كذا في الهداية ولا يدخل في اليمين رؤس الجراد والسمك والعصافير بالاجماع وكذا رؤس الابل لا تدخل بالاجماع ولو حلف لا يأكل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كله الا وزوا الدجاج وغيره ولا يحنث في بيض السمك الا أن ينويه كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يأكل طيخا فان نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على اللحم المطبوخ استحسننا قالوا وهذا اذا طبخ اللحم بالماء أما القليبة اليابسة فلا تسمى طيخا وان طبخ اللحم بالماء فكل المرقعة مع الخبز ولم يأكل اللحم كان حاثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يأكل من طيخ فلا نية فحنث له قدر اطبخها غير ما لم يحنث واذا قال اكرزديك كرم كردة تو بخورم فكذا فحنث قدر اطبخها غير ما لا يحنث لان قوله كرم كردة تو يراد به عرفا بجنه تو كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل الحلوا فالاصل في هذا أن الحلواء عندهم كل حلوى ليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس بحلوى والمرجع فيه الى العرف حنث باكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب والتمر وأشباه ذلك وكذا روى المعلى عن محمد رحمه الله تعالى اذا أكل تينار طبا أو يابس لا نه ايس من جنسها حامض فيخلص معنى الخلاوة فيه ولو أكل عنبا حلوا أو بطيخا حلوا أو رمانا حلوا أو اجاصا حلوا لم يحنث لان من جنسه ما ليس بحلوى فلم يخلص معنى الخلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من حلوى لان من جنسه ما هو حامض وكذا لو حلف لا يأكل حلوا ولو حلف لا يأكل حبا فأى حب أكل من سمسم أو غيره مما يأكله الناس عادة يحنث فان عني شيئا من ذلك بعينه أو سمما حنث فيه ولم يحنث في غيره ولا يحنث اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع * في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراما فاشترى بدرهم غصبه طعم ما فأكاه لا يحنث وهو آثم ولو أكل خبزا أو لحما غصبه يحنث ولو باع الخبز أو اللحم بزيته فأكاه لم يحنث ولو أكل لحم كلب أو فرد أو حداة قال أسد بن عمرو رحمه الله تعالى لا يحنث وقال نصيرويه ناخذ وقال الحسن كاه حرام وقال الفقيه أبو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا ثم قال صاحب الكتاب ما أحسن ما قال أبو الليث ولو اضطررنا لاكل الحرام أو الميتة اختلف المشايخ فيه والمختار أنه يحنث لان الحرمة باقية الا أن الأم موضع وفي فوائد شمس الأئمة الحلواني لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراما لم يحنث كذا في الخلاصة * ان غصب خنطة فطبخها ان أعطاه منها قبل أن يأكل لا يحنث في عينه وان أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضى عليه حنث في عينه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يأكل هذا العنب أو هذه الرمانة فجعل يعضغه ويرمي بثقله ويبتلع ماءه لم يحنث لان هذا لا يسمى أكلا وانما يسمى مصا ولو عصر ماء العنب أو ماء الرمانة ولم يشربه وأكل قشره وحصرمه حنث

(١) ان أكلت من القدر الذي حنثت (٢) لانه يراد بالتسخين الطبخ

لا يحنث * وكذا لو قال الرجل لغيره ان خرجت بغير اذني فانت حرة فباعه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يعتق * رجل خرج مع الوالى فخلف أن لا يرجع الا باذن الوالى فسقط عن الخالف شيء فرجع لأجله لا يحنث لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة * امرأة قالت لزوجها ائذن لي بالخروج الى منزل أخى فقال الزوج ان أذنت فعبدي حر ثم قال لها أذنت لك بالخروج لا يحنث الرجل * ولو استأذنه عبده في نكاح أمة لرجل فقال له المولى ان أذنت لك بتزويجها فانت حر فقال أذنت لك في تزويج النساء أو قال أذنت لك في تزويج حنث المولى أما في قوله أذنت

لك في تزوج النساء فلا بد ان لا ينكح جميع النساء فيدخل فيه نكاح تلك الامة واما في قوله اذنت لك في الزوج فلانه اذن له بالنكاح مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمرأة فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء بخلاف المسئلة الاولى رجل قال لامرأته ان خرجت بغير اذني فانت طالق فخرجت بغير اذنه مرة حنت ثم لا يحنت بعد ذلك * ولو حلف أن لا يخرج امرأته من هذه الدار فارتقت في الدار شجرة أغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت ٨٨ تسقط على الطريق لا يحنت كما لو دخلت كنيفا مشرعا من الدار وبابها في الدار

لا يحنت * وكذا لو صعدت السطح لا يحنت سواء كانت اليمين بالعربية أو بالفارسية * رجل قال والله لا أخرج من بلد كذا فهو على أن يخرج منه * ولو قال لا أخرج من هذه الدار فهو في النقلة منها بأهلها ان كان ساكنا فيها الا اذا دل الدليل على أنه أراد به الخروج بيده * رجل حلف وهو في منزله أن لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدله فرجع لا يحنت الا أن يجاوز أيات المصر على نية الخروج الى بغداد * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنت وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنت * حلف أن لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من أيات المصر ماشيا يريد مكة ثم ركب حنت * ولو خرج راكبا ثم نزل فشي لا يحنت * حلف أن لا يركب سفينة الى بغداد فركب السفينة حتى صار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحنت * ولو

في عيئه ولو مضغه وابتاعه كذلك يصير آكلًا يبتلاع القشر والحصرم لا يبتلاع الماء * وفي العيون قال اذا حلف لا يأكل هذا العنب ولا كه ورمى بقشره وحصرمه وابتلع ماء لم يحنت ولو رمى بقشره وابتلع ماء وجهه حنت وعلى الصدور الشهيد في واقعاته فقال لان العنب اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول أكل الاقل فلا يكون أكلًا للعنب وفي الوجه الثاني أكل الاكثر ولا أكثر حكم الكل كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل فاكهة فا كل عنبًا أو رمانًا أو رطبًا لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحنت هكذا في الهداية قال الفقيه أبو الليث بقوله ما نأخذ من الفتوى لانه أظهر ثم الخلاف اذا لم ينوشيا * واما اذا نواها يحنت بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسنتق والاجاص والعناب والكمثرى والسفرجل فاكهة اجماعا رطبها وبابسها ونيتها ونضيجها الا الخيار والقثاء والجزر بالاجماع * والتوت فاكهة وعدا الامام القدوري البطح من الفواكه ولم يعدد الامام الحلواني منها قال الامام السمس والباقله ليسا من الثمار والحاصل أن كل ما يعد فاكهة عرفا ويؤكل تفكهة فهو فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردي واللوز والجوز فاكهة ذكره في الاصل من جملة الفواكه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فأما في عرفنا فلا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى بسر السكر والبسر الا حرقا كفا كذا في محيط السرخسي * والزبيب والتمر وحب الرمان اذا يبس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضيان * وهذا بالاجماع هكذا في البدائع * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنت بأكل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * من حلف لا يأكل فكل شيء اصطبغ به فهو ادم كالخل والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والمرق والمخ ومالم يصبغ الخبز بماء الحرام بحرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادم كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فأي شيء من الخبز غلب فيه ادم وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ويقول محمد رحمه الله تعالى أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملا بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * والحاصل ان ما يصبغ به كالخل وما ذكرنا ادم بالاجماع وما يؤكل وحده غالبا كالطحين والعنب والتمر والزبيب وأمثالها ليس ادمًا بالاجماع على ما هو الصحيح في البطح والعنب أما القول فليست بادم بالاتفاق كذا في فتح القدير * وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن لفظة فان نوى فعلى ما نوى اجماعا كذا في التبيين * والفاكهة ليست بادم اجماعا كذا في السراج الوهاج * واذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المحلوف عليه شيئا أو كله الحالف لا يحنت ولو اشترى شيئا أو وهب له شيء أو تصدق عليه بشيء وقبل فا كاه الحالف حنت في عيئه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئا الحالف من المحلوف عليه مما كتسبه المحلوف عليه أو وهب المحلوف عليه ذلك من الحالف وأكله لا يحنت ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكتسب المحلوف عليه مالا ومات وورثه رجل فا كاه الحالف حنت في عيئه وكذلك لو ورثه الحالف فا كل يحنت بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشرأ أو وصية لا يحنت كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئا فان فلان

حلف أن لا يركب الى مكة فشي بعض الطريق ثم ركب لا يحنت ولو حلف أن لا يأتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا فأكمل منها فدخلها ماشيا حنت لانه أتاه ماشيا * ولو حلف لا يمشي الى بغداد فشي بعض الطريق وركب البعض لا يحنت ولو حلف أن لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج الى مكة فركب بالكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري أن لا يمر بالكوفة ثم بدله بعد ما خرج فركب بالكوفة لا يحنت * حلف أن لا يخرج من باب داره وهو ينوي باب الخشب فدفع الباب ثم خرج لا يحنت * وان لم ينو باب الخشب

خرج من موضع الباب حنث * ثلاثة حلفوا رجلا ان لا يخرج من مجارا الا باذنهم فمن احدثه هو خرج الحالف باذن الاخرين حنث وان مات احدثهم فخرج لا يحنث لان اليمين تقيدت باذنهم وقد فاتهم موت احدثهم فلا يبقى اليمين وفي الوجه الاول لم يقع اليأس عن اذنهم * رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت أيتك فانت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فهذه ثلاث مسائل الخروج والايان والذهب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الايمان لا يحنث اذا لم تصل الى دار أبيها وفي ٨٩ الخروج يحنث واختلافوا في الذهب والصحيح أن الذهب كالايان

قال رضي الله تعالى عنه وبني في أن ينوي في ذلك ان نوى بالذهب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل على الايمان لان الناس يريدون به الايمان والوصول * ولو قال لها ان خرجت الى منزل أيتك فانت كذا أو قال ان ذهبت فهو على الخروج عن قصد ولو قال ان أتت فهو على الوصول قصدت الخروج الى منزله أو لم تقصد وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو قال لها بالفرسية اركبو خاتنة بدر روي فخرجت ثم ندمت في الطريق فعادت يحنث الزوج * رجل قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في الكتاب أنه لا يحنث وقيل بأنه يحنث لان الناس يريدون به الخروج عن الدار لا التقيد بالباب ولان باب السطح من أبواب الدار وان عين الباب وقال ان خرجت من هذا الباب تقيد بذلك الباب * امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح دار جارها فغضب الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى سطح

فأكل من ميراثه حنث فان مات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الحالف لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأوصى له انسان فأكل الحالف يحنث ولو وهب المحلوف عليه طعاما للحالف وقبضه ثم أكل لم يحنث وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أرش الجراحات كذا في الخلاصة * رجل معه دراهم حلف أن لا يأكلها فاشترى بهادنا نيرا وفلوسا ثم اشترى بعد ذلك بالدنانير أو الفلوس طعاما فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا في عينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكله لا يكون حاشا قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها شيئا مما يؤكل وأكله حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها ما يؤكل فأكله لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيجان * حلف أن لا يطعم فلانا من ميراث والده فورث طعاما فاطعمه أو دراهم فاشترى به طعاما واطعمه يحنث وان بدل الطعام بطعام آخر واطعمه لا * حلف لا يأكل من ميراث والده شيئا فمات والده وورث ماله فاشترى به طعاما فأكله لا يحنث في القياس ويحنث في الاستحسان لان الموارث هكذا تؤكل في العادة وان اشترى بالميراث شيئا ثم اشترى بذلك الشيء طعاما أو كذا لا يحنث * حلف لا يأكل من زرع فلان فأكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه آخر وبذره فأكل من ذلك الخارج لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف لا يأكل من ملك فلان أو مما يملكه فلان فخرج شيء من ملكه الى ملك غيره وأكله الحالف لا يحنث كذا في المحيط * اذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما يشترى المحلوف عليه لنفسه أو لغيره فأكل منه الحالف حنث فان باعه المحلوف عليه من غيره باصر المشتري له ثم أكل منه الحالف لم يحنث كذا في البدائع * واذا حلف الرجل لا يأكل لما اشتراه فلان فاشترى فلان سحله وذبحها فأكل الحالف لا يحنث كذا في المحيط * رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الحالف لم يحنث عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث هكذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه وأكل منه يحنث ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه وأكل يحنث ولو قال لا يأكل طعامك هذا فأكله فأكله لم يحنث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا حلف لا يأكل من غله أرضه فأكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى أكل نفس ما يخرج منها دين في القضاء وقبض ما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يئذه فاشترى الحالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك وأكل لا يحنث في عينه كذا في فتاوى قاضيجان * في الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشترى له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراءه وحده كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فأكل من طعام مشترك بينهما وبين غيره يحنث وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فأكل من خبز مشترك بينهما وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فأكل من رغيف بينهما وبين آخر لا يحنث لان بعض الرغيف لا يسمى رغيفا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينهما وبين الاب الحالف حب من خل فأكل منه يحنث لانه أكل من مال الابن كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل طعام فلان فأكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يأكل شيئا من أشياء ولده فتناول في بيت ولده

(١٢ - فتاوى ثانی) الجار أو الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح الجار الاخر لا يحنث في عينه لان عينه تقيدت بذلك الجار لا لان لم يكن هنالك مقدمة حنث لعموم اللفظ * امرأة حلف أن لا تخرج الى أهلها فخرجت الى ذي رحم محرم منها قالوا ان كان لها ابوان لا يحنث اذا خرجت الى غيرهما وان لم يكن لها ابوان فأهلها المحارم من ذوي أرحامها وان كان لها أب وأم لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج أمها

غير أبيها فالأهل منزل الأب رجل حلف وهو في منزل من داره أن لا يخرج إلى الجنازة يخرج من المنزل إلى الدار للجنازة ثم يرجع لا يحنت وان
خرج من الدار ثم يرجع حنت * رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فأنت كذا فخرجت إلى البستان فان كان البستان في وسط الدار
على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا يحنت وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت الدار يفهم البستان بذكر الدار
ولو خرجت المرأة إلى البستان لا يكره ٩٠ الزوج لا يحنت وذكرك في النوادر أنه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فأنت

طالق فدخلت كرم في الدار
ان كان الكرم بعد من الدار
بان كان يفهم الكرم بذكر
الدار لا يحنت وان كان
لا يفهم ولا يعد يحنت وانما
يعد من الدار ويفهم بذكر
الدار اذا لم يكن كبير او لم يكن
مفتحه إلى غير الدار * رجل
قال لامرأته أنت طالق ما لم
أخرج إلى الكوفة فضى في
وجهه إلى المكاري فكث
ساعة عما كس المكاري
فتكاري وذهب لا تطلق
امرأته لان اليمين كانت
على الفور وبهذا القدر
لا ينقطع الفور وان اشتغل
بالوضوء لصلاة مكتوبة أو
بصلاة مكتوبة لا ينقطع
الفور ويكون ذلك مستثنى
عن اليمين عادة وان اشتغل
بصلاة التطوع أو بالوضوء
للتطوع أو بالأكل أو
بالشرب أو مكث ساعة في
غير طلب الكراء انقطع
الفور وتطلق امرأته
* رجل خرج من بخارا إلى
سمرقند وطلب من امرأته
أن تخرج معه إلى سمرقند
فأبت فقال لها بالفارسية
اكرسبس من بيرون نياني
يا فلانة فامرأته طالق فلم
تخرج معه حتى رجع

كسرة خبز لمقاة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنت في يمينه وقال القاضي الامام
أبو علي النسفي يكون حاشا في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير
بمثلها كان حاشا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * حلف لا يأكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود
والذي سيحدث كذا في السراجية * ولو حلف لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره
فاكل حنت ولو قال من رمانه اشتراه فلان لم يحنت ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة
أو وهبته له فباعه أو كل ثمنه لا يحنت ولو باعت بنفسها فدفع الثمن اليه فأكل منه حنت ولو وهبت
الثمن لابنها أو لاجنبي ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئا لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل
من طبخ فلان فطبخ هو وآخر فأكل الحالف منه حنت لان كل جزء منه يسمى طبخا وكذلك من خبز فلان
فخبز هو وآخر ولو قال من قدر طبخها فلان فأكل ما طبخها لم يحنت لان كل جزء من القدر لا يسمى قدرا كذا
في الاختيار شرح المختار * حلف بالنارسية لا يأكل من (١) خبز فلان فتناول من ماء جدار المحلوف عليه
لا يحنت لان أوهم الناس لا تسبق إلى هذا الا يرى أنه لو أكل من قشر بطيخه أو من كسرة خبزه بالفارسية
(٢) نان ريزه وجد على باب داره لم يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * حلف أن لا يأكل شيئا مما جل فلان يعني
(٣) أوردته فلان فأكل من جداره فلان قالوا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يأكل من مال
خنته شيئا فدفع إليه عينا من عجن خنته فجعل في عجن آخر فخبزه أو كل لا يحنت وكذا لو حلف لا يشرب من
شرايه أو لا يأكل من ملحها فأخذ ماء ومالحا وجعلها مافي العجين لا يحنت كذا في الخلاصة * لا يأكل من
خبز خنته فسافر الخبز وخلف لامرأته النفقة فأكل منه ان كان الخبز أفرزها النفقة لا يحنت وان لم يفرز
فقال كلي من طعامي ما يكفيك فأكل منه يحنت كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يأكل من مال أبيه
فبات الأب فورثه الحالف أو كل لا يحنت الحالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو زاد بعد موته
يحنت كذا في الوجيز للكردي * اذا حلفت المرأة أن لا تأكل من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من
الأطعمة قبل اليمين فأكل ذلك لا يلزمها الحنت قبل هذا اذا لم يكن لها نية فاذا نوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل
اليمين تحنت بأكله لانها نوت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يأكل مع فلان
طعاما فأكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حاشا ما لم يأكل من انا واحد كذا في فتاوى قاضيخان
* اذا حلف لا يأكل من مال فلان فتناهدا وفارسيته (٤) سيم براف كنند وچيزي خريدند وخورند لا يحنت
في يمينه لانه في العرف يسمى آكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي
* رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلان في قدر طبخت امرأته أو كل الحالف قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنت في يمينه الا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا حلف
أن لا يأكل كل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا تقع يمينه على اثني عشر شهرا قال مولا ناضي الله عنه وينبغي
أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال والله لا آكل ما يجي به فلان يعني
ما يجي به من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فدفع الحالف إلى المحلوف عليه الحالبطبخه فطبخه وألقى فيه

١ تفسيرها بالعامة (حاجته) ٢ (فتات الخبز) ٣ (ما يأتي به فلان) ٤ دفع كل قدر من الدراهم
واشتروا شيئا أو كلوه

الزوج من سمرقند إلى بخارا ثم خرج الزوج إلى سمرقند مرة أخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت إلى سمرقند لا يحنت
الحالف وبطلت يمينه ولا يحنت أبدا لانه جعل شرط حنته أن لا يخرج مع فلانة كأنه قال لها اذا خرجت فلانة ولم تخرجي معها فأنت طالق
فاذا لم تخرج فلانة فلم يوجد شرط الحنت فلا يحنت وبطل اليمين لقوات شرط الحنت وهو عدم خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لاني خروج
آخر فان كانت فلانة خرجت إلى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنت ويقع الطلاق لوجود شرط الحنت هذا

إذا نوى الزوج أن يتعلق طلاقها بعدم خروجها إذا خرجت فلانة فإن نوى أن يكون الطلاق معلقاً بعدم خروجها وخروج فلانة فإذا لم يخرج امرأته ولم يخرج فلانة حتى رجعت الزوج من سفره قد حثت في عيینه * رجل قال لامرأته ان خرجت من ههنا اليوم فإن رجعت الى سمنه فانت طالق ثلاثاً فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب البين خروج الانتقال أو السفر لا تطلق * رجل قال لامرأته عند خروج المرأة من المنزل ان رجعت الى منبري فانت طالق فحلفت ولم ٩١ تخرج زماناً ثم خرجت ورجعت الى منزله

والرجل يقول نويت الفور قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح * رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت كذا فارتقت بعض السلم لا يحنث وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقت هذا السلم أو قال ان وضعت رجلك على هذا السلم فانت كذا فوضعت إحدى رجلها ان رجعت كان حاثاً في الوضع وفي الارتقاء كذلك قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يحنث في الارتقاء بوضع إحدى القدمين لان ذلك لا يعد ارتقاءً ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فوضع إحدى قدميه لا يحنث لان هذا الكلام صار مجازاً عن الدخول ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار ووضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت إحدى قدميه في السكة حثت في عيینه لانه لما قصد المبالغة صار حاثاً بوضع القدم * رجل قال لامرأته ان خرجت الا برضاي أو بهي أو بارادتي فهو كقوله الاباذني تحتاج الى

قطعة من كرش بقر ثم فار القدر به فأكل الخائف من المرق قال محمد رحمه الله تعالى لا أراي يحنث اذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقاً لثنته وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقاً فانه يحنث وقد قال محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا آكل مما يجي به فلان فجاء فلان بلحم فشواه وجعل تحته أرزاً للخائف فأكل الخائف من جودابه حثت وكذلك لو جاء المحلوف عليه بجمص فطحنه فأكل الخائف من مرقه وفيه طعم الحص حثت وكذلك لو جاء برطب فسال منه رب فأكل منه أو جاء بزيتون فعصر فأكل من زيتها حثت كذا في البدائع * ان حلف لا يأكل طعاماً من طعام فلان فأكل من خبزه أو زيته أو ماله أو أخذ منه شيئاً فأكله بطعام نفسه حثت وان أخذ من بيده أو مائه فأكل به خبزاً لم يحنث كذا في الجوهر النيرة * واذا حلف على حنطة لا يأكلها فأكاهامع غيرها من الحبات أو حلف على شعير فأكاهامع غيره من الحبات ان أكل حنطة حنثه فان كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنث وان كانت الغلبة لغير المحلوف عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وان أكل حبة حبة حنث على كل حال كذا في الذخيرة * واذا حلف لا يأكل طعاماً أو حلف لا يشرب الا بادن فلان فآذنه له فهذا على شربة أو لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * اذا حلف لا يأكل طعاماً ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنث ومتى عقد عيینه على فعل فأتى بما هو دونه لم يحنث وان أتى بما هو فوقه حثت كذا في المبسوط * اذا حلف لا يذوق طعاماً أو شرباً فآذنه له في فيه حثت فان قال أردت بقولي لا أذوقه لا آكله أو لا أشربه دين في عيینه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * وان قال لا أذوق طعاماً ولا شرباً فذاق أحدهما حثت وكذلك لو قال لا أكل كذا ولا شرباً فذاق أحدهما أو أدخل حرف أو بينهما كذا في المبسوط * ولو قال والله لا أذوق طعاماً ولا شرباً فذاق أحدهما لا يحنث قال أبو القاسم الصفار يحنث في عيینه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينوش شيئاً لا يحنث بأحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزاً عن بخر قال شدداد رحمه الله تعالى لا يحنث في عيینه كما لو حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزاً عن بزيت لا يحنث ولو حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاماً ولا شرباً فذاق فيه شيئاً فآذنه له ولم يصل الى جوفه كان حاثاً وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغد عندى اليوم فحلف أن لا يذوق في منزله طعاماً ولا شرباً فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيان * حلف أن لا يذوق الماء فتمضمض للصلاة لا يحنث كذا في الخلاصة * اذا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خلا فشرب منه لم يحنث فان نوى ما يكون من ذلك حثت كذا في الجوهر النيرة * اذا حلف لا يتغدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية * حلف أن لا يتغدى اليوم فأكل بعد نصف النهار لا يكون حاثاً كذا في فتاوى قاضيان * قال الخجندی هذا في عرفهم أما في عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء عبارة عن الاكل الذي يقصده الشبع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فما كان عندهم غداء انعقدت عليه البين والافلا ولهذا قالوا في أهل الحضر اذا حلفوا على ترك الغداء فاشربوا اللبن لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتغدى فشرب اللبن حثت قال أبو الحسن * ان اذا حلف لا يتغدى فأكل غير الخبز من تمر أو أرز أو فاكهة أو غير ذلك حتى شبع لم يحنث ولم يكن ذلك غداءً وكذلك لو أكل لحماً بغير خبز لم يحنث * وغداء كل بلد ما يتعارفونه ويشترط في الغداء أن يكون أكثر من نصف الشبع

الاذن في كل مرة ولو قال لها الآن أَرْضِي أو أَرْضِيْهُ - وكقوله الآن آذِن إذا آذِن مرة واحدة تبطل البين ولو قال الابا مري لا بد من الامر في كل مرة ولو قال الآن امر فهو على الامر مرة واحدة ولو قال ان خرجت بغير رضاي أو الارضاي فآذنه ابان الخروج فلم تسمع أو سمعت فلم تفهم بان كان الاذن بلسان لا تعرفه المرأة لا يحنث في قواهم اذا خرجت لان الرضا يتحقق بدون علم المرأة ولو قال لها الاباذني فآذنه لها وهي نائمة أو لم تسمع لم يكن ذلك اذناً قال بعضهم هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف وزفر رحمه الله

تعالى يكون اذنا وقال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع في قولهم وانما الخلاف بينهم في الامر على قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى لا يثبت الامر بدون العلم والسمع والصحيح أن على قولهما الاذن لا يكون الا بالسمع وأجمعوا على أن اذن العبد في التجارة لا يكون اذنا بدون السمع وكذلك التوكيل * رجل قال لعبدته ان خرجت الا باذني فأنت حر ثم قال لغيره ائذنه بالخروج فأذن له المأمور بالخروج فخرج العبد حنت المولى وكذا لو قال المأمور ٩٣ للعبد ان مولاك قد أذن لك ولو قال المولى أذن له بالخروج فأخبره انسان بذلك فخرج

لا يحنت المولى قبل هذا اذا كان المخبر مأمورا بالتبليغ فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو قال لعبدته ان خرجت بغير اذني فأنت حر ثم قال له ان فعلت كذا فقد أذن لك لم يكن ذلك اذنا لان الاذن لا يصح تعليقه بالخطر ولو قال المولى لهذا العبد اطع فلانا في جميع ما أمرتك به ثم أذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى * وكذا لو قال المولى لعبدته بعد البين ما أمرتك به فلان فقد أمرتك به فأذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى * حلف أن لا يخرج امرأته من بيته يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حنت قالوا هذا في عرفهم لان الدار لا يسمى بيتا في عرفهم اما في عرفنا يسمى الكل بيتا فلا يحنت وعليه الفتوى وكذا لو حلف أن لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره لا يحنت في عرفهم وفي عرفنا يحنت وعليه الفتوى * حلف أن لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك يحنت الآن بعين عينه للمرة الاولى فيدين فيما بينه وبين الله

حتى لو قال لامته ان لم تعشى الليلة فعبدى حرفاً كذا أقمة أو لقمته فيليس هذا بعشاء ولا يبرحتي تأكل أكثر من من نصف شعبها كذا في السراج الوهاج * حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعد انتصاف الليلة لا يحنت كذا في الوجيز للكردي * لو حلف أن لا يتسحر فيحنت بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين * المساء مسا أن أحدهما ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فايهما ما نوى صحت نيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يفته فهو على غيبة الشمس لانه لا يمكن حمل البين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير * ذكر المغلي عن محمد رحمه الله تعالى قوله لا يتنهضه فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصبح فالتصبيح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصبيح كذا في البدائع * ليغدينه اليوم بألف أو ان لم أعتق عبداً اشتريه بألف أو ان لم تغزى اليوم قطناً بألف فاشتري ما يساوي درهمين بألف فغداً أو أعتقه أو غزته بتر كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان تغديت برغيفين فعبدى حر فغدي اليوم برغيف والغدي برغيف القياس ان يحنت عملاً باطلاق اللفظ كافي المعين بان قال ان تغديت بهذين الرغيفين وهما اذا تغدي اليوم بأحد الرغيفين والغدي بالرغيف الاخر يحنت في عينه وفي الاستحسان لا يحنت في عينه وان نوى التفرق في هذا كان كما نوى ولو قال ان أكلت رغيفين أو ان أكلت هذين الرغيفين فعبدى حرفاً كلاهما معاً ومتفرقا حنت في عينه قياساً واستحساناً كذا في المحيط في باب البين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة * ولو عقد البين على الغداء واستثنى منه الخبز فأيؤكل تباللخبز ولا يؤكل مقصودا كالخل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تباللخبز ولا يؤكل كالحبص والارز يحنت ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تباللخبز عاده كالسمك واللحم واللبن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير مستثنى تباللخبز ولا يحنت وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويحنت اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكلت اليوم الارغيفين فعبدته حر فأكل رغيفاً ثم أكل بعده فأكهة أو تمر أو خبيصاً أو أرزاً يحنت فان قال عنت الاستثناء من الخبز صدق ديانة لا قضاء ثم يحنت بأكل الفاكهة والتمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال ان تغديت الارغيف فتغدي برغيف ثم أكل فاكهة أو تمر أو أرزاً حنت وكذا ان أكل خبيصاً قال مشايخنا انما يحنت بأكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد ما انقطع فور الرغيف لا يحنت لانه لا يسمى متغلياً به ولا يتعارف أكلها تغدياً فان نوى الخبز خاصة صدق ديانة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في البين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره * فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على عينه بأن قيل له انك تأكل اليوم رغيفين فقال عبده حر ان أكل اليوم الارغيف فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وياً كل بعده ثم لا يحنت في عينه ويقيد عينه بالارغفة ولو قال ان أكلت اليوم أكثر من رغيف فعبدى حر فهذا على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف تمر أو فاكهة لا يحنت وصار تقدير عينه ان أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعبدى حر ولو قال هكذا كان عينه على الخبز خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيف فكذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف

تعالى * حلف أن لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنت لانها لم تخرج مع فلان * حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه وقال عنت الاذن مرة واحدة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء * حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه ثم قال لها أذن لك شهراً وفي كل مرة صبح ذلك وكذا لو قالت ائذني اليوم في الخروج فقال أذن لك فخرجت في ذلك اليوم لا يحنت وكذا لو قال لها ائذني كل ما شئت كان ذلك اذناً في كل مرة ولو قال ان خرجت الا باذني أو قل الا أن أذن لك ثم قال لها ائذني أو قل ان فعلت كذا يجزيك الله

تعالى ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة وتهايت للخروج فقال الزوج دعوها تخرج لم يكن اذنا الا ان ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضب اخرجي ينوي التهديد يعني اخرجي حتى تطلق لم يكن ذلك اذنا * رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت قبل ان يقول الزوج انت طالق لم يحنث حتى تخرج مرة أخرى بعد ذلك الا ان يكون ابتداء اليمين لمنازعة كانت بينهما على الخروج فاذا كان كذلك لا يحنث وان خرجت بعد ذلك لان ٩٣ اليمين كانت على الخروج الاول

وقد خرجت قبل ان يتم يمينه * رجل قال لامرأته والله لا أكلن حتى أخرج من بغداد قال الخروج من الامصار يكون يمينه فاذا خرج بنفسه بروا لم يخرج بعياله * رجل قال لا يخرج مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه وجاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فقدر وان بداله أن يرجع رجوع * ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حائث * رجل قال لجاريته ان خرجت الاباذني فانت حرة وهي تشترى لمولاها حوائجه من السوق فقال لها المولى اشترى بهذه الدراهم لحافها واذن لها بالخروج ولا يحنث * رجل قال لامرأته ان خرجت الاباذني فانت طالق فاستاذنته بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى بيت أختها قال محمد رحمه الله تعالى لا تطلق من قبل أنه أذن لها بالخروج فلا أبالي أذهب الى الذي أمرها به أو لم تذهب ولو قال لها ان خرجت الى أحد الا

كذا في المحيط في باب الاستثناء * رجل قال ان لبست أوأ كلت أو شربت فامرأتى طالق وقال عنيت طعاما دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوبا أوأ كلت طعاما وقال عنيت به طعاما دون طعام أوأ بادن ثوب دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير قاضيخان * اذا حلف لا يشرب من دار فلان فأكل منها شيئا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته المختار عندي أنه لا يحنث الا ان ينوي جميع الماء كولات والمشروبات كذا في المحيط * قال بالفارسية (١) ازخانه فلان هج چیز نخورم يتناول الماء كولات والمشروبات كذا في فتاوى قاضيخان * ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشرى في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الاناء الذي يشربان فيه مختلفا وكذا لو شرب الخالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان نوى شرابا واحدا او من اناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حائثا رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء القلبة لا يكون حائثا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل حلف أن لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها عجولة فكبرت فشرب من لبنها لا يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب الماء ولا يئله لا يحنث بأى قدر شرب وان نوى الكل صح ولا يحنث أبدا كذا في المحيط * اذا حلف لا يشرب شرابا ولا يئله فأتى شرابا شربه من ماء أو غيره يحنث هكذا كرى أيمان الاصل وفي حبل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب ولا يئله فهو على الخمر قال شمس الأئمة الحلواني فاذا في المسئلة رواية في كذا في الذخيرة * قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الخمر قال رضى الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في الحبل كذا في الخلاصة * ولو قال لا أشرب اليوم يحنث بكل شئ يشربه حتى الخمر والسمن كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فالاصل في هذه المسئلة وأجناها أن الخالف اذا عسدي يمينه على ما نعت فحلف ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه ان كانت الغلبة للمحلف عليه لا يحنث وان كانت الغلبة لغير المحلف عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى الغلبة فقال أن يستبين لون المحلف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رحمه الله تعالى تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا اختلف الجنس بغير الجنس أما اذا اختلف الجنس بالجنس كاللبن يختلط بلبن آخر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والا قول سواه يعني يعتبر الغالب غير أن الغلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها هنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط أما ما لا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فحنث بالاتفاق وفي القدوري اذا حلف على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فصب في ماء آخر حتى صار مغلوبا وشرب منه يحنث عند محمد رحمه الله تعالى ولو صب في بئر أو حوض فشرب منه لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصبه في ماء مالح فغلب المالح فشربه لا يحنث وكذا لو حلف على المالح فصبه على العذب كذا في فتاوى قاضيخان * رجل حلف لا يشرب خرا فزجها بغير جنسها كالبيكنى (٢) والاخسمة وشرب يعتبر ذلك بالغالب كذا في الخلاصة * حلف

١ لا كل شئ من بيت فلان ٢ الاخسمة هي البوزة المختصة من الحبوب

باذني فانت طالق فاستاذنته بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى أختها طلقت * رجل قال لغيره ان كلت فلانا فبعده حر فقال المخاطب الاباذني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حنث * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا باذنهم ثم خرج فقالت لم أذن لك وقال الزوج قد أذنت لي كان القول قوله * ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا أو تعلمين من نزل فلان فانت طالق فقالت أنا أعلم وأعرف لا تصدق في شئ من ذلك لان هذا امر ظاهر يقف عليه غيرها بخلاف الحب والبغض والله أعلم بالصواب

فصل في المساكنة والسكنى والكون * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وزلأه ومناعه فيها أن كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الأب والمرأة تسكن في أرزوها ونحوهما لا يحنت في عيने وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبرأ أن يدخل في النقلة من ساعته لأن الدوام على السكنى سكنى ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرئ نقل الأهل وكل المناع حتى لو بقي فيها وتداوم مكنته كان حائثا وعلى ٩٤ قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الأهل وأكثرت المناع بر في عيने والفتوى على قوله

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الأهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا وانفقوا على أن نقل الأهل والخدما شرط للبر فان نقل الكل إلى السكنة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار إلى غيره بأن أبرداره المملوكة أو كان ساكن في الدار بالإجارة أو بالإعارة فرددناها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمناع فأبى المرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبة وعجز عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنت في عيने * ولو وجد الحالف الباب مغلقا ولم يدر على فتحه لا يحنت الحالف وكذا اذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائث لا يحنت وليس عليه ذلك انما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المهود عنه والناس

لا يشرب النبيذ فاختار أنه يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف (١) سيكي نخورم فالصحيح ان اسم سيكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير نيا كان أو مطبوخا كذا في المحيط * وفي الخانية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو قال (٢) مي نخورم وبديست نكريم وحلف عليه فأخذ بيده ونقل إلى مكان آخر ان لم ينوع عند اليمين الشرب يحنت في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * أما اسم الخمر وفارسيته هي الصحيح أن هذا على النية من ماء العنب لا غير (٣) وإذا قال مستكره نخورم فقد قيل ان عيने لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الأشياء مستكره يحنت في عيने وما لا فلا * اذا حلف لا يشرب نبيذ زبيب فشرب نبيذ (٤) كشمش يحنت في عيने * اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشرب منه ذكروا في فتاوى أهل سمرقند أن هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنت وإذا قد عيने على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب فيمينه على شرب ما يخرج منه يمينه فيما ذكر في المنتقى اذا حلف لا يشرب من هذا التمر فشرب من نبيذه يحنت في عيने وهذا هو الأصل في تخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت كذا في فتاوى قاضيجان * حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنت كذا في الذخيرة * حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشتري الحالف كوزا ووضع في حانوت المحلوف عليه ليلا فاستقى أجير المحلوف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضع في حانوت المحلوف عليه ليلا فلما أصبح الحالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشترى الكوز لهذا الاحتيا لانه كذا يحنت أرجوان لا يحنت لانه حينئذ يصير الاجير عاملا للحالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب الخمر في كرومها أو ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو كروم متصلة بالقرية حنت والافلا كذا في الظهيرية * قال ان شربت أو قامرت فعبدي كذا يحنت بأحدهما وينتهي اليمين وفي قوله والله اكبر شراب نخورم وقار بكنم يحنت بفعل أحدهما ولو قال تأكل سرخ نه نبيذ شراب نخورم ينفرد به في وقت الورد الا حراذم ينو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا أو عسلا لم يحنت حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشرب من احدهما حنت كذا في السراجية * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج إلى قصر الجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى بقوله مادام بخاري إقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حائثا وان نوى إقامته ببدنه فاذا خرج إلى قصر الجوس لا يفي اليمين وان لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضيجان * رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته مطلقا ويصير عبدي حرافشرب المسكر بعد ذلك طلق امرأته وعفق عبده ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعناق وانما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف أن لا يشرب المسكر

١ لا أشرب خرا ٢ لا أشرب خرا ولا أمسكها يدي ٣ لا أشرب مستكرها ٤ قوله كشمس هو بالكسر عنب صغار لا يحتمل له ألين من العنب وأقل قبضا وأسهل خروجا كما في القاموس اه معجمه بخراوى

* ولو قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فامر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أياما قال الشيخ الامام أبو بكر ثلاثة محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحنت الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع من الخروج فانه لا يحنت والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله ان لم يخرج شرط الحنت عدم الخروج وقد تحقق أمافي مسألة السكنى شرط الحنت السكنى وأنه فعل والفاعل اذا كن مكرها في الفعل لا يضاف الفعل اليه فلا يحنت في عيने * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه

واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا أخرى أياما ويمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائشا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها الامتعة ولم يجد أو كانت اليمين في خوف الليل فلم يمكنه أن يخرج حتى أصبح أو كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكرى دواب فلم يستكرى لا يحنت في جميع ذلك وهذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائشا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعريية فان حلف بالفارسية وقال ٩٥ من يدين خاتمه اندر بناشم فخرج

بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحنت في يمينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائشا اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين في الليل فهي معذورة الى أن تصبح لانها تخاف الخروج في الليل فاعتبرت عابرة * رجل حلف ان لا يسكن هذا المصرن فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنت وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصرو وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكة والحلة بمنزلة الدار * رجل حلف أن لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن يسكنه في دار منها * رجل حلف وقال درين ديه بناشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائشا وكذلك كل فعل يتعد لا يطل اليمين فيه بالبر * حلفا كرامسال درين ديه بناشم فامرأته كذا فسكن الا يوما من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهرا

ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كير فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الحالف اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يستدعي نفسه أنه يلتحق بيمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه ثم اختلف المشايخ في خروجهم الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديدا عليه أو توسعة عليه فقيل تشديد من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات أبدا فشرب منه اغترانا أو من اناء لا يحنت في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من الفرات كرعا وعندهما يحنت وعندهما اذا شرب كرعا هل يحنت لم يذكروا هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحنت وبعضهم قالوا يحنت في يمينه وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع صحب نية على قولهما في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحب نية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصح مدقه القاضي هذا اذا شرب من الفرات كرعا أو اغترافا فاما اذا شرب من نهر آخر يأخذ الماء من الفرات كرعا أو اغترافا فلا يحنت في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ من الفرات كرعا أو اغترافا (١) يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها بآباء لم يحنت حتى يضع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحنت بشربه فان شرب من ماء واصل من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حنت كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنت كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يشرب ماء فرتا أو من ماء فرات فشرب ماء عذبا من دجلة أو من نحوها كان حائشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أيسكم شرب ماء هذا النهر فهو حشر بوه عتقوا ولو قال أيسكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بمجال يمكن شربه لواحد دفعة أو دفعتين فشر بواجب عالم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنت بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنت بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بآباء حنت اجماعا كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يشرب من هذا الاناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار * من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليد في الكوز ماء لم يحنت فان كان فيه ماء فاهر يقبل الايل لم يحنت وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حنت في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر أو الجمعة كذا في البحر الرائق * ولو كانت اليمين مطلقة في الوجه الاول لا يحنت عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي

(١) قوله يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الخ كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله بدم الحنت والمسئلة واحدة وحرره

فسكن ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يحنت ذكره في الجامع الكبير وذكر في المتنق أنه اذا حلف أن لا يسكن الرقة شهر فسكن ساعة كان حائشا ولو قال لا أقبر بارقة شهر لا يحنت ما لم يقم جميع الشهر * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار أو قال ان لم أذهب ونوي عني الذهاب وعني الخروج ولم يرد السكنى فسكن فيها لا يحنت اذا لم يرد الفور وان نوى بذلك السكنى يعني لا أسكن فسكن بهذا اليمين حنت وكذا لو نوى بالخروج على الفور أو دل الدليل على الفور لم يخرج على الفور حنت في يمينه وكذا

لوقال بالفارسية كرازين خانه نروم فسكن بعد اليمين حنث اذا نوى الفور ولو قال ان سكنت هذه الدار مكرآئنده ورونده فعلي حجة وهو على الاتيان للضيافة والزبارة فاذا انتقل باهله ومتاعه من ساعته ثم جاء زائرا أو ضيفا لا يحنث لانه استثناء عن اليمين * رجل حلف أن لا يساكن فلانا فتنزل الجاهل وهو مسافر فنزل فلان منزله فسكنوا يوما أو يومين لا يحنث ولا يكون مساكن فلان حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما وهو كالحالف ولو حلف أن لا يسكن الكوفة ٩٩ فربها مسافر أو نوى الإقامة بها أربعة عشر يوما لا يحنث * وان نوى خمسة عشر يوما كان

حائشا ولو سكننا جميعا في حانوت في السوق يبيعان لا يحنث ويكون اليمين على المنازل التي اليها المأوى وفيه الأهل والعيال لان السكنى عادة تكون في المأوى * ولو حلف أن لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فأقام الحالف معه حنث علم الحالف بذلك أو لم يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذه في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث ولو سافر الحالف فكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكون حائشا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى وذكر في المنتقى لو خرج المحلوف عليه مسيرة ثلاثة أيام أو أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حنث * رجل قال اكرمن امشب درين شهر باشم فامرأته كذا فأصابتها الحمى وعجز عن الخرج فلم يخرج حتى أصبح قالوا لا يحنث في يمينه لانه يمكنه أن يستأجر من ينقله من البلد * رجل

يوسف رحمه الله تعالى يحنث في المال وفي الوجه الثاني يحنث في قولهم جميعا كذا في الهداية * اذا قال ان لم أشرب ما في هذا الكوز أو ما في هذا الكوز الا آخر من الماء اليوم فامرأتي طالق فاهريق أحدهما بقي اليمين على الآخر في قولهم واذا بقي اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بتر عندهم وان لم يشرب قبل الليل حنث عندهم ولو كان أحد الكوزين لا ماء فيه فيمينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يمينه عليه ما يريد به على أحدهما فان شرب الماء بتر في يمينه ولو لم يشرب حنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الإيلاء * في الغاية ان حلف أن لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوفا فهذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم على الكرع والاعتراف جميعا وان كان غير مملوفا فعلى الاعتراف بالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فهو على الاعتراف حتى لو استسقى منها فشرب حنث كذا في السراج الوهاج * وان تكلف في هذه الصور وكرع من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يحنث * رجل حلف لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان بارا * سئل عن حلف لا يشرب خرا ولا مثلثا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحنث كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فانجمد فأكاه لا يحنث وان ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بغير إذن فلان فاعطاه فلان يده وناولوه ولم يأذن له باللسان وشرب ينبغي أن يحنث لانه ليس بإذن ولو قال الرجل ان لم أذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم أسقك خرا فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أنا اتخذت أعناب هذا الكرم خرا في هذا الخريف وأشربهم مع أصحابي ولا أذهب بهم الى منزلي وان ذهبت بهم الى منزلي فامرأته كذا فأتخذت الأعناب كلها خرا وشرب بعضهم مع أصحابي هناك وحمل غيره بغير أمره بقيتها الى بيته قال ان كان مراده أن لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يحنث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره وان كان مراده أن لا يشرب الكل هناك ولا يترك شيئا للحمل الى بيته يحنث وان لم يكن له نية فكذلك يحنث رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبارا للمعاني كلام الناس كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب أو عنقودا في حلقة لا يكون حائشا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائشا ولو قال لا يدخل العصير في حلقي كان حائشا في الوجهين قال مولا نارضي الله عنه وهذا في عرفهم أما في عرفنا فينبغي أن لا يكون حائشا لان ماء العنب لا يسمى عصيرا في أول ما يعصر * رجل قال لا مرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء أو وضعته أو صبيته أو أعطيته انسا فان طالق قالوا ترسل فيه ثوبا أو قطننا حتى ينشف الماء قال مولا نارضي الله عنه وهذا اذا قال في يمينه أو شيء آمنه وان لم يقل أو شيئا آمنه فشربت البعض وصبت البعض لا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا عده يمينه على شرب مشروب بعينه وهو بقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحنث بشرب بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط * حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا أو عسلا لم يحنث كذا في السراجية * قال في المنتقى والحاصل أنه ينظر في هذا الى تسمية الناس فكل شيء يسميه الناس دواء اذا تظروا اليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه

حلف أن لا يكون من أكرمة فلان وهو من أكرمة أو حلف أن لا يكون من أكرمة فلان وأرض فلان في يده وفلان وان غائب لا يمكنه أن يتقضى ما بينهما من المزارعة حنث لان شرط الحنث كونه من أكرمة فلان وقد وجد وان كان رب الأرض غائبا فخرج الى رب الأرض من ساعته وناقضه لا يحنث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين وهو كالحالف أن لا يسكن هذه الدار فقام الى طلب المفتاح فإدام مشتغلا بذلك لا يحنث وان طال ذلك وكذلك ههنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض حنث لانه غير معذور ولو منعه انسان عن

الخروج الى رب الارض لا يحنث لان شرط الحنث ان يكون من ارض فلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان لم اترك مزارعة فلان فتمعه انسان عن الخروج الى رب الارض كان حائثا عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى * رجل هو ساكن مع غيره في دار خلف أن لا يسكن معه في الدار فذهب المتاع من غيره أو ودعه أو أعاره وخرج بنفسه وليس من رأيه العود لا يحنث في عيئه ولو خرج من ساعته وقال نويت الخروج بنفسى لا يحنث في عيئه وان مكث في الدار بعد اليمين ساعة ثم ٩٧ قال أردت الخروج بنفسى لا يصدق

قضاء لانه لما مكث بعد اليمين صار حائثا فلا يصدق في ابطال الحنث * رجل حلف أن لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحنث في عيئه وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع * حلف أن لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذى حلف عليه غرفة وأرض الغرفة سطح البيت يحنث ان بات عليه ولو حلف أن لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنث في عيئه * ولو حلف أن لا يسكن فلانا والحالف في دار مع عباله وأهله وله دار أخرى يجنب هذه الدار فيها غلمانه ودوابه ومطبخه وبعض حراسه فسكنها المحلوف عليه وعلى الدارين باب ولكل واحد منهم باب الى طريق لا يحنث الحالف * حلف أن لا يسكن فلانا فقام المحلوف عليه ونزل في داره غصبا فأقام الحالف معه حنث وان خرج بأهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث وان سكن معه حنث علم أولم يعلم

وان تدأوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الاكل * حلف بالله لا مسن السماء أو لا طيرن في الهواء أو لا حوتان هذا الحجر ذهباً فمأفرغ حنث وهو آثم أيضاً لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معترضا الاسم للتهتك كذا في التمر تانى * أما اذا وقت اليمين فقال لا صعدن السماء غدا لم يحنث حتى يمضى ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه اذا حنث كذا في فتح القدير

الباب السادس في اليمين على الكلام

لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولا عن عيئه حتى لو قال ان كلمتك فعبدته حنثا فذهب من عندي موصولا أو قال يا فلان موصولا لم يحنث كذا في العتابة * قال ان كلمتك فانت طالق فذهبى أو فقوى لا يحنث بقوله فذهبى أو فقوى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه أو ان كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فذهبى أو فقوى وان كان كلاما حقيقة فليس بمقصود باليمين فلا يحنث به وكذا اذا قال وذهبى فان أراد به كلاما مستأنفا يصدق وان أراد بقوله فذهبى الطلاق فانها تطلق بقوله فذهبى ويقع عليها تطليقة أخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاما مبتدأ فيحنث كذا في البدائع * ولو قال ان ذهب حنث ولو قال عقيب اليمين وأنت طالق حنث ولا يحنث بالكتابة والرسالة والاشارة وكذا اذا سلم عن الصلاة وفلان على جنبه كذا في العتابة * ولو حلف لا يكلم الا باذنه فآذنه ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم ولا نية له فصلى وقرأ فيها أو سجد أو هال لم يحنث استحسانا أو ما اذا قرأ خارج الصلاة وسجد وهال فيحنث في عيئه عند علماء سائر جهات الله تعالى كذا في المحيط * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان عقد عيئه بالفارسية لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلاة أيضا للعرف فانه يسمى قارئاً ومسجداً لكما وعليه الفتوى كذا في الكافي * لو حلف أن لا يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحنث وان كبر أو دعا خارج الصلاة حنث ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنث في الصلاة ولا في غيرها كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلانا فافتدى الحالف بالمحلوف عليه فسمي المحلوف عليه فسمي له الحالف لم يحنث كذا في المحيط * ولو أم الحالف قوما فيهم المحلوف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنث بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار هذا اذا كان الحالف اماما فان كان الحالف مؤتمما قالوا لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المحلوف عليه اماما والحالف مقتديا به ففتح على الامام لا يحنث في عيئه * ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنث في عرفهم كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا فكتبه قال ان قصده الاملاء عليه فاني أخاف عليه الحنث كذا في الحاوى * ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يحنث وان كان البعد بحيث يسمع صوته يحنث وكذا لو كان المحلوف عليه نائما فناداه الحالف فان أيقظه حنث وان لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يحنث هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * وهو الذى عليه مشايخنا رحمه الله تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولو دبر الحالف على جماعة فيهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حنث وان لم يسمع المحلوف عليه كذا في فتاوى قاضيان * فان نوى القوم دونه لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى ولا بد من في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم

(١٣ - فتاوى تانى) * رجل كان ساكنا مع رجل خلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنث لان المساكنة مما لا يمتد * رجل حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهم ما في مقصورة على حدة لا يحنث وانما يتحقق المساكنة اذا سكننا ميتا واحدا أو في دار كل واحد منهم ما في بيت من اجتماعه وأهله ونقله ان كان له أهل فاما اذا كان في الدار مقاصير وكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنث وأهل البادية اذا اجتمعهم خيمة فالحجيمة كدار واحدة وان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت وان نوى

بالمساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حنت لانه نوى بالمساكنة المساكنة الناقصة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخار الان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غير نية سواء كانت مشتملة على البيوت أو على المقاصير * ولو حلف أن لا يسكن فلان فانه حلف في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومحتاج لا يحنت عندنا * ولو حلف أن لا يسكن فلان في دارين أو دارين فافترسها وضربا بينهما ما حاطا وفتح كل واحد منهما

٩٨

لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة حنت الحالف لان قبل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حائنا فكذلك بعد البناء * ولو حلف أن لا يسكن فلان في دار ولم يسكن دارا بعينها ولم يتوفس كنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنت لان البين اذا عقدت على دار بعينها يحنت بعد زوال البناء فبعد التغيير بالقسمة أولى وأما في غير المعين لا يحنت بدخول دار لا بناء فيها فكذلك بعد القسمة * رجل قال ان لم أسافر سفرا طويلا ففلانة طالق فان نوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وان لم ينوشأ قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر * رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا أن ينوي الليلة الحائية وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة لا أبيت الليلة في هذه الدار فهو باطل * رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد

فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استثناء بان قال السلام عليكم الاعلى فلان لم يحنت ولو قال الاعلى واحد وعنه صدق كذا في العتائية * حلف لا يكلم فلانا فخرج فلان الباب فقال الحالف (١) كيست أو قال (٢) كيست اين أو قال (٣) كيست ان قال بعضهم لا يحنت الا أن يقول (٤) كئى تو هو المختار كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال لبيك أو قال ابي يحنت في عينه كذا في المحيط * في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له (٥) مائده شدى فقال خوب آست أو نعم أو آرى يحنت هكذا في الخلاصة * في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنت وكذا لو قال بالفارسية ابي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغيائية * في مجموع النوازل اذا حلف لا يكلم فجاءته امرأته وهو يأكل الطعام فقال لها ها حنت في عينه كذا في المحيط * حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غير هافق من وضع هذا أو أين هذا حنت وان كان غيرها فيها لا ولو قال ليت شعري من فعل كذا لم يحنت وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة * من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة لم يعرفه فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط * شتم المحلوف عليه انسا فاد الحالف أن يمنع فلما قال الحالف مك (٦) تذكر عينه فسكت لا يحنت لان هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما * شتم المحلوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لا بل أنت حنت كذا في فتاوى قاضيان * قالوا فمين حلف لا يكلم فلانا فكلهم غيره وهو يقصد أن يسمعه لم يحنت كذا في خزائن المفتين * حلف لا يكلم فلانا فكلهم مع الجدار وقال يا حائط كذا وكذا لا يحنت وان كان غرضه اسماع فلان وبه يفتى كذا في الفتاوى الصغرى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء أو اشتريت العبيد أو كملت الرجال أو الناس فتزوج امرأته أو كلم رجلا أو اشترى عبدا يحنت ولو قال لأكلم المساكين أو الفقراء فكلهم واحد منهم يحنت ولو نوى جميع الرجال أو النساء يصدق ولا يحنت أبدا ولو قال ان تزوجت نساء أو اشتريت عبيدا أو كملت رجلا لا يحنت الا بشرائه ثلاثة أعبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ويحنت بشرائه عبدا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المثنى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت ببعض والجملة * ولو حلف لا يكلم بني آدم فكلهم واحد منهم يحنت وان عني به الكل لا يحنت أبدا ويكون مصداقا فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضا كذا في البدائع * قال لأكلم عبدا فلان هذا فباع فلان عبده فكلهم الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * لو حلف لا يكلم عبدا فلان فان نوى عبدا بعينه فهذا وقوله عبدا فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم مع عبدا فلان وكان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع عبدا فلان وكان موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قوله جميعا وان كان موجودا وقت الحنت دون وقت اليمين حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبدا فلان فكلهم عبد المضاربة فيه ربح أو لا لا يحنت اجماعا كذا في الحاوى * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لاجلهم الملك فترقح فلان بعد اليمين

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنت ٥ صرت واقفا ٦ أصل هذه الكلمة مكن أى لا تفعل ولم ينطق بها الحالف بتمامها وترك الحرف الاخير لتذكره اليمين

موضعا قد سماه حلف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سار بعض الطريقين بداله فعاد الى مكان آخر سوى السفر أو الذي أراده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه لانه على السفر الاول * رجل حلف أن لا يمشی اليوم الا ميلا فخرج من منزله ومشي ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في عينه لانه مشى ميلين * رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب وان كان أحدهما في أوله

والآخر في آخره * وكذا اذا كان في سنة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد من طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان طعامهما واحد في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وان كان في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا يأكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف ان لا يرافقه فخرجاني سفر فان كان في محل أو كان كريمهما واحد أو قطارهما واحد فهو مرافق وان كان كريمهما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان مسيرهما واحد أو الله أعلم

فصل في الركوب

* رجل حلف أن لا يركب دابة ولم ينوشها فركب حمارا أو فرسا أو برذونا أو بغلا كان حائشا فان ركب غيرها نحو البعير وغيره لم يحنث استحسننا أن ينوى فان نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء اذا كانت اليمين بطلاق أو عتاق وان حلف أن لا يركب ولم يقبل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين أصلا * ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث * وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان حلف بالفارسية اسب ترشيد حنث على كل حال * ولو حلف أن لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرها لا يحنث في يمينه * ولو حلف لا يركب أولا يركب من كبا فركب سفينة أو محملا أو دابة كان حائشا لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة يركب عليها في البحر عادة ولو ركب آدميا

أو ولده ولد بعد اليمين فكله الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأه فلان وليس لفلان امرأه ثم تزوج امرأه فكله الحالف حنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التتارخانية * وان كان امرأه أبانها فلان بعد يمينه أو كلف رجلا عاده فلان بعد يمينه لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان الحالف قال في يمينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكله بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم * حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة فمما ذكره في ظاهر الرواية * اذا كلف ثلاثة من عبيده العشرة حنث وان كلف اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضيان * ولو نوى الجمع صدق هو الصحيح كذا في العتائية في فصل المأكول والمشروب * ولو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم أصدقاء فلان لا يحنث في يمينه ما لم يكلم الكل ممن سمى كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم أخوة فلان أو بنى فلان لا يحنث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضيان قال لا أكلم أخوة فلان والآخر واحد فان كان يعلم يحنث اذا كلف ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكله بعد ما باع الطيلسان حنث بالاجماع وان كلف مشتري الطيلسان لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال ان كلفت فلانا فملى من الايمان ماشاء فلان فكله فلا نأشأ الرجل أن يلزمه من الايمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * لو حلف لا يحوم حوم فلان بالفارسية بكر دوى ذكر دم هذا بمنزلة قوله لا أكلم فلانا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ان كلفت فلانا فهو حرا وهذا فكله قال هو مخير في ايقاعه على أيه ماشاء ولو قال ان كلفت فلانا فكل عبد أملكه أو أمة أملكه آخر فكله قال هو عليهم ما يعتق كل عبد يملكه وكل أمة يملكها ولو قال ان كلفت فلانا فملى حجة أو عمرة فهو مخير كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له الصهره مالك لا تفعل هكذا قال الزوج ١ خورشى آرم ونوش مى آرم ثم قال لم أرد به جواب الصهره وانما عنت امرأتى قال هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية * ولو قال ان كلفت أى فبيع ما أملكه صدقة فالخيلة أن يبيع جميع أملاكه ممن يثق به بثوب ملفوف بخرقه ثم يكلم أباه لا يلزمه شئ ثم يرد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر ان كلفت فلانا فملى حنث كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان يطوف بالبحر فقال الحالف بالبحر يحنث ولو عطس فلان فقال الحالف له يرحمك الله يحنث كذا في الخلاصة * ولو مر الحالف في السوق فقال ٢ كوشة والمحلو فكله هناك لا يحنث كذا في الوجيز لا يكررى * ولو قال كلما كلفت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلهما بكلام واحد وقعت الطلقتان بوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي * رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاق فعبدى حر ثم قال لها ان شئت فانت طالق فقالت لا أشاء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم عظيم وقال الحسن ينوى في جميع ذلك وله مانوى فان قال لم أنوشه أفلا أراه حائشا قال

(١) انا أحضر الاكل والشرب (٢) بمعنى لحم

ينبغي أن لا يكون حائشا لانه لا يركب عادة * ولو حلف لا يركب بهذا السرج فزاد فيه أو نقصه وركب حنث لانه عقد اليمين على المعين فلا يطل اليمين بتبديل الصنة وذكر في المنتقى اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأوثق وجلس ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حنث قال وليس هذا كقوله والله لا أسكن هذه الدار والله أعلم بالصواب فصل في الكلام والقراءة * رجل قال لامرأته ان كلفت فلانا فملى طالق فكله ما لم تطلق كما لو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم تطلق ما لم تدخل الدارين فان

نوى أن يطلق بكلام أحدهما صحته نيته لأنه نوى ما يمكن تصحيحه باضمار حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرطين وإن كان ذلك في موضع يريدون به تعلق الجزاء بكلام كل واحد على الانفراد تطابق بكلام أحدهما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا يحنت بكلام أحدهما ولو قال والله لأ كـم فلانا وفلانا أو قال لأ كـم هذا وهذا أو كـم أحدهما لا يحنت وإن نوى أن يحنت بكلام أحدهما فهو على ما نوى ولو قال والله لأ كـم هذين الرجلين أو قال بالفارسية باين دوتن سخن نكويم لا يحنت بكلام

١٠٠

الفقيه أبو الليث القول الأول أحب إلى وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في التتارخانية * سئل أسد بن عمرو عن قال لامرأته أن تكلمت بهذا فعبدي حر ثم قال أنت زانية إن شاء الله تعالى يحنت هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق * ولو قال ثلاثا لامرأته قبل الوطء إن كلمتك فانت طالق حنت للحالف الأول الحلف الثاني وينعقد الحلف الثاني عندنا وتحل اليمين بالثالثة بلا جزاء ولا ينعقد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة حتى تزوجها ثم كلمها طلقت باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي * قال لامرأته إن كلمت فلانا وفلانا فانت طالق فكلمت أحدهما دون الآخر فان نوى أن لا يحنت مالم تكلمهما جميعا أو لم ينوشيا لم يحنت فإن كان نوى أن كلمت أحدهما يحنت فإن كان في موضع كان العرف في إرادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف * حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن له نية أو نوى أن لا يحنت إلا بكلامهما لم يحنت بكلام واحد منهما وإن نوى أن يحنت بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصفار إذا لم ينوشيا فكذلك يحنت بكلام أحدهما لكن المختار أنه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لأ كـم هذين الرجلين أو قال بالفارسية (٤) باين دوتن سخن نكويم لا يحنت بكلام أحدهما فإن نوى أن يحنت بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح لأن المتن يذكر ويراد به الواحد فاذنوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحنت وهذه الرواية توافق من يسؤل إذا قال والله لأ كـم فلانا وفلانا فكلهم أحدهما يحنت لأن قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لأ كـم فلانا وفلانا والمختار للفتوى أنه لا يحنت ثمة إلا أن ينوى ذلك ولو قال والله لأ كـم الفقراء والمساكين أو قال لأ كـم الرجال فكلهم أحدهم حنت لأن الجمع المعروف ينصرف إلى الجنس ولو قال رجالا أو نساء لا يحنت مالم يكلم ثلاثا لأن الجمع المتكرر ينصرف إلى الثلاث * ولو قال كـم هؤلاء القوم أو كـم أهل بغداد على حرام فكلهم أحدهم حنت * ولو قال والله لا كـم أخوة فلان وفلان

أحدهما وإن نوى أن يحنت بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال مـ ولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح نيته لأن المتن يذكر ويراد به الواحد فاذنوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحنت وهذه الرواية توافق من يسؤل إذا قال والله لأ كـم فلانا وفلانا فكلهم أحدهما يحنت لأن قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لأ كـم فلانا وفلانا والمختار للفتوى أنه لا يحنت ثمة إلا أن ينوى ذلك ولو قال والله لأ كـم الفقراء والمساكين أو قال لأ كـم الرجال فكلهم أحدهم حنت لأن الجمع المعروف ينصرف إلى الجنس ولو قال رجالا أو نساء لا يحنت مالم يكلم ثلاثا لأن الجمع المتكرر ينصرف إلى الثلاث * ولو قال كـم هؤلاء القوم أو كـم أهل بغداد على حرام فكلهم أحدهم حنت * ولو قال والله لا كـم أخوة فلان وفلان

أخ واحد فكلهم فان كان الحالف يعلم بذلك حنت لأنه ذكر الجمع وأراد به الواحد وإن لم يعلم لا يحنت لأنه لم يرد الواحد وهو كالحلف أن لا يأكل من هذه الخوان ثلاثة أرغفة وليس فيه الرغبة واحد وهو لا يعلم به * ولو قال والله لأ كـم فلانا يوما ويوم فهو كقوله يومين ينتهي اليمين بغير اليومين فهو كقوله والله لأ كـم ثلاثة أيام وفارسيته سخن نكويم بافلان يكروز ودوروز * ولو قال والله لأ كـم فلانا يوما ولا يومين تنقض اليمين بغير اليومين وفارسيته سخن نكويم

المحيط

بافلان في يك روز وفي دوروز * ولو قال والله لا أكلمك اليوم ولا غدا وبعد غد فهو كقوله والله لا أكلمك ثلاثة أيام يدخل فيه الليالي * ولو قال والله لا أكلمك اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له أن يكلمه بالليالي لا نهما أفرد كل يوم بنفي على حدة صار كل يومين منفيا بنفي على حدة ولا يدخل فيه الليالي * ولو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة فكله في تلك الجمعة ايلا ونهرا مرة واحدة حنت ولو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلم في كل يوم * ولو ترك كلامه يوما واحدا لا يحنت وان كلف في كل يوم لا يحنت

١٠١

الامرأة واحدة وله أن يكلمه في الليالي وهو كولو قال أنت على كظهر أمي كل يوم لا يقربها ليسلا ونهرا حتى يكفر وإذا كفر بطسل الظهار * ولو قال أنت على كظهر أمي في كل يوم كان له أن يقربها في الليالي فيكون مظاهرا في كل يوم يظهر جديد * رجل حلف أن لا يكلم فلانا فكلمه الحائط وقال يا حائط اصنع كذا ولا تصنع كذا أو قال قد كان كذا كذا فانه لا يحنت وان كان قصده سماع فلان كذا ذكره الناطقي رحمه الله تعالى في الوقعات روى عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بعد ما حلف أن لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذلك * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لايحكم الملك فتزوج فلان امرأة بعد اليمن أو ولد له ولد بعد اليمن فكله الحالف لا يحنت وان كلف امرأته أو ابنتها فلان بعد يمنه أو كلف رجلا عاداه فلان بعد يمنه لا يحنت الحالف في قول أبي حنيفة

المحيط * رجل رأى امرأته تكلم أجنبيا فغاضه ذلك فقال لها ان كلفت بعد هذا رجلا أجنبيا فأنت طالق فكلت بعد هذا ذات اليد الزوجها ليس من محارمها أو رجلا يسكن في دارها بينهما معرفة إلا أنه لا محرمية بينهما أو كلفت رجلا من ذوى أرحامها وليس من محارمها أطلق كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال عنيت غيره لا يحنت بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط * اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما صار شيخا يحنت كذا في الحاوي * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا فكله شيخا لا يحنت في يمنه كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم رجلا فكله صبيا يحنت كذا في الظهيرية * ان كلف امرأة فعنده حرم صبوية لم يحنت ولو قال ان تزوجت امرأة فتزوج صبوية حنت لان الصب بامانع من هجران الكلام فلا تراه الصبوية في اليمين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك التزوج كذا في البحر الرائق * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا أو لا يكلم غلاما أو لا يكلم شابا أو لا يكلم كهلا فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابا وفتى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى ثلاثين مالم يغلب عليه الشمو والكهل من ثلاثين إلى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فأما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشمو في الشعر * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى خمسين إلا أن يغلب عليه الشمو قبل ذلك والكهل من ثلاثين إلى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من كان ابن ثلاثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعدا فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سماعة الكهل من ثلاثين إلى أربعين والشيخ من زاد على الأربعين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر فهو شيخ فان كان السواد أكثر فليس بشيخ وعن محمد رحمه الله تعالى الغلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ أربعين وزاد عليه إلى ستين إلا أن يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين إلا أنه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوز الأربعين * واذا حلف لا يكلم يتامى من بني فلان أو حلف لا يكلم أرامل بني فلان أو حلف لا يكلم ثيب بني فلان أو حلف لا يكلم أيامى بني فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد فأما بعد البلوغ فلا يسمى يتاما هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللغات وأما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقها زوجها دخل بها زوجها ولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارقها زوجها ولا ينطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم لكل امرأة جومت بشكاح جائرا أو فاسدا أو فجورا وقد فارق زوجها غنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب والتيب اسم لكل امرأة جومت بجلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة كانت أو بالغة غنية كانت أو فقيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان * ولو قال ان كلمتك الا أن تكلمني أو الى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلم ما حنت الحالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو خرج الى مكة فحلف لا يتكلم معه

وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان الحالف قال في يمنه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكله بعد زوال الزوجية والصدقة حنت في قولهم جميعا * حلف أن لا يكلم عبيد فلان أو لا يركب دواب فلان أو لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاثة لما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان ثلاثا من عبيده عشرة حنت وكذا الدواب والثياب وان كلف اثنين منهم لا يحنت فلا بد من الجمع * ولو حلف أن لا يكلم اخوة فلان أو بني فلان لا يحنت مالم يكلم الكل وكذا ابني فلان * حلف أن لا يكلم فلانا فخرج فلان الباب فقال الحالف كيست أو قال كيست أن

أو كسبت ابن قال بعضهم يحنث في الوجه كلها وقال بعضهم لا يحنث إلا أن يقول كفى هو المختار لأنه خاطبه بخلاف ما تقدم ولودعاه الخالف وهو نائم وأيقظه حنث وإن لم يستيقظ بدعائه فيه روايتان ذكرهما الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يحنث وقال غيره يحنث وإن لم يستيقظ وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده النائم كالمتنبه ولومر الخائف على قوم فيهم المحلوف عليه فسلم الخائف عليهم حنث وإن لم يسمع المحلوف عليه ١٠٣ عليه إلا أن يقصد السلام على غير المحلوف عليه * ولو قرأ الخائف كتابا على المحلوف

عليه والمحلوف عليه يكتب أن قصد الخالف أملاء المحلوف عليه قالوا يخاف عليه الحنث * ولو أم الخائف قوما فيهم المحلوف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنث لا بالتسليم الأولى ولا بالثانية هو المختار لأن هذا لا بعد كلاما في العرف هذا إذا كان الخالف اماما فان كان مؤثما قالوا لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عندهما بسلام الامام لا يخرج المؤتم عن الصلاة ولو كان المحلوف عليه اماما والخالف مقتديا به ففتح على الامام لا يحنث في عينه * ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنث في عرفهم * ولو شتم المحلوف عليه انسانا فأراد الخالف أن يمنعه فلما قال الخالف منك تذكير عينه فسكت لا يحنث الخالف لأن هذا القدر غير منهوم فلا يكون كلاما وهذا بخلاف المصلي إذا قال ذلك في صلاته تفسد صلاته * شتم المحلوف عليه أبا الخالف فقال الخالف لا ببل أنت حنث * رجل قال لامرأته ان شكوت مني إلى أخيك فأنت طالق فجاء أخوه وأنها خاطبة لأصبي دون الأخ وهذا أو مسئلة الخاط سوا * ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بحالها قالوا هذا أشد من الأول يعني أخاف عليه الحنث واظهار أنه لا يحنث لأن المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه * رجل قال لامرأته وقد كتمته في أنه ان أعدت ذكرك فلان فأنت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرك فلان أو قالت لما نمتني عن ذكرك فلان لا أذكرك فلانا لا تطلق لأن هذا القدر

حتى يرجع من مكة فربما من الطريق فكلمه حنث وهو على الرجوع بعد اتيان الأن يكون بينهما ما رافعة أو شيء كذا في العتابة * ولو قال رجل لصاحبه عبده حر ان ابتداء بكلام أو بتزويج فالتقياف سلم كل واحد على صاحبه معا وتزويجا مع الحنث كذا في الكافي * وسقط اليمين عن الخالف بهذا الكلام حتى لا يحنث أبدا بحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداية لأن كل كلام يوجد من الخالف بعد هذا فاما يوجد بعد كلام المحلوف عليه * إذا قال لامرأته ان ابتداء بكلام فأنت طالق وقالت المرأة له ان ابتداء بكلام بخلاف جاريته حره ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك لا يحنث في عينه ولا تحنث في عينها لانها ما ابتداءت بالكلام وان كانت اليمين منهما معا فينبغي أن يكلم كل واحد منهما ما صاحبه معا ولا يحنث واحد منهما وكذلك إذا قال غيره ان كلمتك قبل أن تكلمني فعبدي حر والتقياف سلم كل واحد منهما ما على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحنث في عينه كذا في المحيط * جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمر أنه طالق ثم تكلم الخالف طاعت امرأته كذا في فتاوى قاضيهان * في الخزانة ولو قال من كلم غلام عبدا لله فكنا واسم الخالف عبدا لله والغلام غلامه فكلمه حنث كذا في الخلاصة * رجل قال والله لأكلم فلانا أستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنيا ولا يحنث ديانة كذا في فتاوى قاضيهان * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لأكلم أحدا الا فلانا أو فلانا فله أن يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير الحصري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه * ولو قال لأكلم أحدا الا رجلا بصريا أو رجلا كوفيا فكلهم رجلا كوفيا أو رجلا بصريا أو كليهما لا يحنث في عينه * وكذلك لو قال رجل الكوفة أو رجال البصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحنث في عينه وكذلك لو قال والله لأكلم أحدا من الناس الا أحدهذين الرجلين فالمستثنى أحدهما فان كلم أحدهما لا يحنث وان كلمهما يحنث وكذلك إذا قال لأكلم أحدا من الناس الا واحدا من هذين الرجلين ولو قال لأكلم أحدا أبدا الا أحد الرجلين كوفيا أو بصريا أو قال لأكلم أحدا أبدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا أو بصريا فكلهم أحدهما أو كليهما لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في اليمين التي تكون بالاستثناء على جميع ما استثنى أو على بعضه * زيد وعمر وادعيان سب والدجارية بينهم ما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فأمر أنه طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمرو فعبده حرفك كما هذا الابن حنثا جميعا كذا في فتاوى قاضيهان * سئل نجم الدين عن قال ان كلمت فلانا فهو شرك الكفار فيما قالوا على الله مما لا يليق به فكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون عينا بالعربية * ولو حلف لا يكلم فلانا فأخبره المحلوف عليه بخبر يسره فقال الحمد لله أو بخبر يسره فقال أنا لله لا يحنث هكذا في التتارخانية ناقلا عن الملقط * ولو قال أجازنا الله وأياك يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلام الآخر حنث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حنث بيمين كذا في التتارخانية ناقلا عن جمع الجوامع * ولو قال لامرأته ان كلمت فلانة فأنت طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاقها غسلت يومئذها فقالت لها فلانة

فأنت طالق فجاء أخوه وأنها خاطبة لأصبي لا يعقل فقالت امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع أخوها لا تطلق مانه لانها مخاطبة لأصبي دون الأخ وهذا أو مسئلة الخاط سوا * ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بحالها قالوا هذا أشد من الأول يعني أخاف عليه الحنث واظهار أنه لا يحنث لأن المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه * رجل قال لامرأته وقد كتمته في أنه ان أعدت ذكرك فلان فأنت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرك فلان أو قالت لما نمتني عن ذكرك فلان لا أذكرك فلانا لا تطلق لأن هذا القدر

مستثنى عن اليمين * ولو قالت لم نهيتني عن ذكرك فلان طلقت لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة * رجل حلف أن لا يكذب فساءله رجل عن شيء فحلف رأسه بالكذب لا يحنت ما لم يتكلم به وقد ذكرنا قبل هذا ان جواب السائل قد يكون بتحريك الرأس والاشارة ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن فيما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة أما الاشارة فلا تكون كلاما * رجل حلف أن لا يكلم فلانا فناداه من مكان بعيد ١٠٣ ان كان بحيث لو أصغى اليه بأذنه

لا يسمع لا يحنت وان كان بحيث لو أصغى اليه بأذنه يسمع الا انه لم يسمع لانه كان أصم أو كان مشغولا بعمل حنت * وان كتب اليه أو أرسل اليه رسولا لا يحنت ولو قال لا أقول لفلان كذا وكذا فكتب اليه بذلك وأرسل به اليه رسولا حنت * ولو قال لا أقول كذا فلانا لم يحن هذا لا يحنت بالكتابة والرسالة * رجل قال لا أقول كذا فلانا قريبا أو سريعا أو عاجلا فذلك على أقل من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لا أقول كذا فلانا بكذا أو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال لا أقول كذا فلانا بكذا أو طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم * ولو حلف أن لا أقول كذا فلانا أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أقول كذا فلانا أيامه فهو على عشرة أيام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى

١ مائة مائة وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقالت ٢ خوب است أو قالت ٣ أرى فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرة * الاصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتامة * قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان أخبرني أن فلانا قد قدم فامرأتي طالق أو قال فعبدى حر فاخبر بذلك كذا بحيث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان أخبرني بقدم فلان فاخبر بذلك كذا بحيث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان أخبرني ان امرأتي في الدار فكذا فاخبر بذلك كذا بحيث ولو قال ان أخبرني بمكان امرأتي في الدار لا يحنت في يمينه ولو قال ان بشرني أن فلانا قد قدم أو قال ان بشرني بقدم فلان فكذا في يمينه ولو قال ان أعلمني أن فلانا قد قدم أو قال ان أعلمني بقدم فلان فكذا فاخبر بذلك كذا لا يحنت وان أخبر بذلك صادقا ولكن بعدما علم الحالف به لا يحنت أيضا بخلاف ما لو قال ان أخبرني فاخبر به بعدما علم الحالف فانه يحنت في يمينه وان عني بقوله أعلمني أخبرني حنت الحالف وان كان الاخبار بعدما حصل العلم للحالف بما أخبر به وينبغي أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت الى أن فلانا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كذا بحيث وصل الكتاب اليه ولم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه بذلك لا يحنت ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة الا أن الكاتب لم يعلم بذلك حنت الحالف في يمينه قال في الزيادات اذا حلف الرجل لا يظهر سر فلان لفلان أبدا فاخبره بكتاب كتبه اليه أو بكلام أو سأل فلان أن كان سر فلان كذا فأشار برأسه أي نعم حنت في يمينه * وكذلك لو حلف لا يفشي سر فلان الى فلان أو حلف لا يعلم فلانا بسر فلان أو بمكان فلان أو حلف ليكن سره أو يخفيه أو ليس ترثه أو حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حنت في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الاشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والمخرج عن ذلك فالحيلة أن يقال اننا ذكرنا من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسره فقل لا فاذا تكلمنا بسر أو مكنه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يحنت في يمينه واذا حلف لا يستخدم فلانة فامروا اليها بخدمة فقد استخدمها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصا من الملوك والا كبر ويستوى ان خدمته فلانة أو لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنت في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحنت في يمينه ولو قيل له أكان الامر كذا فلان في موضع كذا فامروا برأسه أي نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يحنت في يمينه وان عني بالاخبار أو بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء واذا حلف لا يقر لفلان بمال فقل له أفلان عليك كذا وكذا فأشار برأسه أي نعم لا يحنت في يمينه واذا حلف أن لا يتكلم بسر فلان لا يحنت بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له أكان سر فلان كذا أو قيل له أفلان بمكان كذا ففعل نعم يحنت في يمينه والجواب في قوله لا يحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الايمان كلها ثم خرس الحالف فصارت بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتابة الا في

١ طيب ٢ أو ٣ نعم

هو على سبعة أيام ولو قال أياما فهو على ثلاثة أيام عند الكل في ظاهر الرواية * ولو قال لا أقول كذا يوما بعد الايام عن محمد رحمه الله تعالى ان كلفه في سبعة أيام لا يحنت وبعد السبعة يحنت * ولو قال شهر ابعده شهر فهو على شهرين * ولو قال شهر ابعده هذا الشهر قال محمد رحمه الله تعالى له أن يكلمه في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر * ولو قال لا أقول كذا جمعة ولا ليلة فهو على أيام الجمعة * ولو قال جمعيتين فهو على أيام الجمعيتين وان قال ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحدها وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء * ولو

حلف لأكله بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر إلى تسعة عشر * ولو حلف لا يكلم فلاناً إلى كذا نوى شيئاً من الاوقات من الواحدة إلى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى لان كذا اسم عدد مجهول من الواحدة إلى العشرة وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم واحد لانه الاقل ساعات الا ان مادون اليوم لا يمكن ضبطها فانصرف الى اليوم * ولو قال لأكله الى كذا ان نوى شيئاً من الساعات أو من الشهور ١٠٤ فهو على أحد عشر مما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم واحد * ولو قال لأكله الى

خصلته واحدة أنه اذا حلف لا يتكلم بسرفلان أو حلف لا يحدث بسرفلان لم يحدث بالاشارة والكتابة وان كانت الاشارة والكتابة بعد الحرس وكل ما ذكرناه من الحنث بالاشارة اذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جواباً لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمد ربه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر والبشارة حتى يحنث بالكتابة والرسالة ولو حلف لا يدعوفلاناً فدعاه بكتابة أو رسالة حنث في ظاهر الرواية وروى عن محمد ربه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذي ذكر يحصل بالكتاب والرسول ولو قال أي عبيدي بشرني بكذا فهو حر فبشره ومعا عتقوا ولو بشره واحد بعد واحد عتق الاول خاصة ولو أرسل اليه أحدهم رسولاً فان أضاف الرسول الى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يضيف الى العبد لم يعتق هكذا في المحيط * ولو قال ان أخبرتني أن هذا الحجر ذهب أو هذا الرجل امرأة فأخبره حنث لوجود الشرط ولو قال ان أعلمتني أو بشرتني لا يحنث كذا في التارخانية * ولو حلف لا يكتب الى فلان فأمر غيره فكتب فقد روى هشام عن محمد ربه الله تعالى أنه قال سألني هرون الرشيد عن هذا فقالت ان كان سلطاناً فأمر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحنث كذا في البدائع * حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى الى آخرها لا يحنث بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحنث في قول أبي يوسف ربه الله تعالى اعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأه طرامن كتاب فلان حنث وفي نصف السطر لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يقرأ سورة فترك منها حرفاً حنث ولو ترك آية طويلة لم يحنث كذا في البدائع * واذا حلف لا يتمل بشهر فتمل بنصف البيت لا يحنث وان كان نصف البيت بيتاً من شعر آخر لا يحنث وعن محمد ربه الله تعالى في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بالهن لا يحنث ولو كان رجلاً فصيحاً حنث وفي المتن اذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كتاب يمين في بياض أو غير ذلك وان نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها حنث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها الصلاة حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحنث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقراءتها على وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيان * واذا حلف على هذا الوجه فالحيلة أن يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحنث في عيته فان فاتته ركعة وقضاها يحنث والمرأة اذا حلفت على ذلك تقدي بزوجه أو بغيره من محارمها كذا في المحيط * وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ الفاتحة على قصد السناه والدعاء لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدينهم قال محمد ربه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال على يمين ان شئت فقال شئت لزمه هذا مثل قوله على يمين ان كلفت فلاناً كذا في المحيط * مثل نجم الدين عن حلفه أقر بآمر أنه بطلاقها (١) كبروى جرم نهى وويرا بجبري تهمت نكثي

١ ان لا تنسبها الى ذنب ولا تنتمها بشي

كذا وكذا ان نوى شيئاً ما ذكرنا ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة * رجل قال لامرأته كلما تكلمت كلاماً حسناً فأنت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة وان لم يقل كلاماً حسناً طلقت ثلاثاً * ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثاً في الوجهين * رجل قال والله لأأكلنك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمة اول اليوم ثم قدم فلان في آخره حنث وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك اليوم اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث * رجل قال لغيره ان تركت كلامك شهر افعدني حرفاً يمين على ترك كلامه شهر من حين حلف ان كلمه في شهر لا يحنث * رجل قال لامرأته ان كلمتني الليلة قبل أن تكلميني فأنت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتني قبل أن تكلمني فعددي حر ثم قال لها الزوج أعطى السائل شيئاً لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة * رجل قال لغيره ان ابتدأت بكلام أبداً

حلف

فعددي حر أو قال ان كلمتني قبل أن تكلمني فسلمت معاً لا يحنث لان البداءة والسبق يخالف القرآن * ولو قال ان كلمتني الا أن تكلمني أو الى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمت معاً حنث الخالف في قول محمد ربه الله تعالى ولا يحنث في قول أبي يوسف ربه الله تعالى * زيد وعمر وادعيان نسب ولا جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فأمر أنه طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر فعبده حرفك لهما هذا الابن حنثاً جميعاً * رجل حلف أن لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلاة أو كبر أو همل أو سجع ان كان اليمين

بالعربية لا يحنث وان قرأ خارج الصلاة أو كبر أو هال أو سب أو دعى أخذت وان كان اليمين بالفارسية لا يحنث في الصلاة ولا في غير الصلاة
 * رجل قال والله لأكلم فلانا يوماً ما ثم قال والله لأكلم فلانا شهراً ثم قال والله لأكلم فلانا سنة فكم بعد ساعة حنث في الايمان الثلاث
 وان كلمه غدا حنث في اليمين وان كلمه بعد شهر حنث في عين واحدة وان كلمه بعد سنة لا يحنث ولا شيء عليه * رجل قال والله لأكلم فلانا
 أستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يحنث ديانة ١٠٥ * رجل قال والله لأكلمك مادمت

في هذه الدار فهو وعلى مادام
 سا كافياً الى أن ينقل
 والخلاف في الانتقال الذي
 يطل اليمين ما قلنا ولو قال
 والله لأكلمك مادمت
 ببغداد فخرج بنفسه لا يبقى
 اليمين ولو قال لأكلمك
 بأبرف برزمين تنابذ فوق
 الثلج في بلدة أخرى فاليمين
 باقية الى أن يقع الثلج في
 البلدة التي حلف فيها وان
 كان اليمين ببغداد وهذا اذا
 عني الحالف عين الثلج
 لا وقت وقوع الثلج * حلف
 أن لا يكلم فلانا عامنا هذا
 فاليمين من حين حلف الى
 غرة محرم لا على سنة كاملة
 من حين حلف * رجل
 حلف أن لا يكلم صهره
 فدخل على امرأته وشاجر
 معها فقالت له الصهره مالك
 هكذا فقال الزوج خوش
 مي ارم ونوش مي ارم ثم قال
 لم أرد به جواب الصهره
 وانما غنيت امرأتي قالوا
 هو صدق لانه ليس في
 كلامه ما يجعله جواباً قال
 ولا يرضى الله عنه وينبغي
 أن لا يصدق قضاء لان هذا
 الكلام يذكرك على وجه
 الجواب عرفاً * حلف أن
 لا يكلم امرأته فدخل داره

خلف على ذلك ثم قال لها (١) خذ اداندا توجه كرده هل تطلق به اذا امرأته فقال لا هكذا في الظهيرية
 * رجل قال لامرأته (٢) اكر بخانة فلان رومي وبابى سخن كويم فانت كذا فلم يذهب الى بيته ولكن
 كلمه في موضع آخر لا يحنث في عينه ولو قال (٣) اكر بخانة فلان روم وبابى سخن نكويم فانت طالق
 وباقي المسئلة بحالها حنث في عينه وطلقت امرأته هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى
 ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل حلف فقال لا آمر أخى أمرا (٤)
 واكريرا كاري فرمايم فكذا فبعث عيناً الى أخيه على يد رجل فقال قل لاني حتى يبيعها ينتظر ان قال
 الرجل لا لا قال أخوك بعه أو يا أمرك أخوك يحنث * رجل قال لامرأته (٥) اكرامرو زكوي كيه فلان
 بالتوجه كرده آست فانت طالق فتكلمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٦) اكر نكوي بامن امرو ز
 تطلق كذا في الخلاصة * ولو حلف الرجل بطلاق امرأته (٧) كه من عيب تو با كسي نكفته أم وقد كان قال
 مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل أفعالاً لا طائل تحتها الا أنه الآن تاب وأتاب تطلق
 امرأته كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكلم شهر ايقع على ثلاثين يوماً بليلها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على
 بقية الشهر كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع * حلف
 لا يكلمه شهراً فهو من حين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهراً فانه يتناول شهراً من حين حلف كذا في
 الكافي * ولو قال لأكلم أشهر ايقع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي
 * ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنده في الجمع
 والسنين كذا في الهداية * ولو قال لأكلم سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعاً كذا في البدائع * من
 حلف لا يكلمه حيناً أو زماناً أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر في النفي وكذا في الاثبات فحولاً صوم
 حيناً أو الحين أو الزمان أو زماناً كل هذا اذا لم ينو مقداراً معيناً من الزمان فان نوى مقداراً صدق وكذلك
 الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف الى ستة أشهر اذا لم تكن له نية في مقدار
 من الزمان فان كانت عمل بها اتنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدري ما هو وهذا الاختلاف
 في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير * وأما المعترف بالالف واللام في راديه الابد بالاجماع كذا في التبيين *
 ولو حلف لا يكلم الا حيناً أو الا زماناً فهو على عشر مرات ستة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك
 ستون شهراً كذا في السراج الوهاج * ولو قال دهو را يقع على ثلاث مرات ستة أشهر على قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية
 ولو قال عمراً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستة أشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه
 حتماً يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج * في الاصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لأكلم فلانا آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس
 عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة * وعن ابن مقاتل فيمن حلف لا يكلم أمه ثلاث سنين والحلف

١ الله يعلم ماذا صنعت ٢ ان ذهبت الى بيت فلان وتكلمت معه ٣ ان لم اذهب الى بيت فلان ولم اتكلم
 معه ٤ وان أمرته بأمر ٥ ان لم تقولي اليوم ماذا فعل معك فلان ٦ ان لم تقولي لي اليوم ٧ لم أنفوه
 بعينك لاحد

(١٤ - فتاوى ثانی) وليس فيها غير ما فقال من وضع هذا حنث لانه حين استفهم وليس معها غير ما فقد كلمها ولو كان معها
 غيرها لا يحنث ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يحنث لانه استفهم نفسه * جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد
 هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لان كلمه من التعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحنث كما لو قال ان دخل هذه الدار
 واحد فامرأته طالق ثم دخل الحالف حنث لان أحد ذكره والحالف لم يصرم معرفة فبقي داخلها فيحنث لاف ما لو قال ان دخل دارى أحد

فأمر أني طالق فدخل الحالف لا يحنث لأنه صار معرفة بالدار إلى نفسه فلا يدخل تحت النكرة * رجل حلف أن لا يكلم فلانا فترى يقوم فيهم المحلف عليه فقال السلام عليكم الا واحد اوقال غنيت به المحلف عليه دين في القضاء * رجل قال في بعض الشهر والله لا أكلم فلانا شهر فهو على عدد الايام الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها فدخل فيه الليل والنهار * وكذا لو قال في بعض النهار لا يكلمه ثلاثين يوما وان كانت اليمين في الليل يترك كلامه من ١٠٦ تلك الساعة الى أن تغرب الشمس من يوم الثلاثين ولو قال في بعض النهار لا يكلمه

بأطلاق قال ينبغي أن يرسل اليه او يطلب منها أن ترضى عنه وتجعله في حل كذا في الحاوي * في فتاوى النسفي لو قال ان كملت فلانا (١) خدای را بر من يكساله روزه مع الهاء لا يلزمه شيء ان كمله ولو قال يكسال بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة * في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكلم اليوم سنة أو شهرا فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كما دار في الشهر أو السنة كذا في التارخانية * رجل حلف أن لا يكلم فلانا عامنا هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضيخان * في مجموع النوازل اذا قال لا امرأته ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذهبي يا عدوة الله طلقت كذا في المحيط * في المنتقى لو قال والله لا أكلمك شهر بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا أكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا أكلمك شهر بعد هذا الشهر فله أن يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة * في الجامع اذا قال والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم حنث في عيینه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشايخ على أنه لا يحنث كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا أكلم فلانا في الشهر الذي قبل قدوم فلان فكلمه في أول الشهر وقدم فلان لتمام الشهر حنث في عيینه * ولو قال والله لا أكلمك شهرا قبل قدوم فلان وكلمه بعد اليمين ثم قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنث في عيینه كذا في المحيط * ولو قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما أو غير يوم فانه على ما نوى وان لم تكن له نية فله أن يتحرى أي يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا * ولو قال الانقصان يوم فهذا على تسعة وعشرين يوما لان نقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الاستثناء من اليمين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة * في آخر أيمان القدرى اذا حلف لا يكلم فلانا وفلانا هذه السنة الا يوما فان جمع كلامهما في يوم لم يحنث ولو كلم أحدهما في يوم والاخر في يوم حنث ولو كلم أحدهما ثم كلمه في يوم لم يحنث ولو استثنى يوما معهما فافكلم أحدهما فيه والاخر في الغد لم يحنث ولو حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما بعينه فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا في المحيط * ولو قال يوم أكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلمه ليلة أو نهارا حنث فان نوى النهار خاصة بصدق قضاء كذا في السكافي * وان قال ليلة أكلم فلانا أو ليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه نهارا أو قدم نهارا لا تطاق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ عن مقتضاه لغة حتى لو ذكر اليمين على الوقت المطلق لانهم تعارفوا استعمالها في الوقت المطلق كذا في البدائع * ولو قال ان كملت فلانا فانت طالق الا أن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو الا أن يأذن فلان فكلمه قبل القدوم أو قبل الاذن حنث ولو كلمه بعد القدوم أو الاذن لا يحنث وكذا لو قال انت طالق ان كملت فلانا الا أن يقدم فلان وان مات فلان سقطت اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السكافي * ولو حلف لا يكلم رجلا يوما بعينه كانت عيینه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا في شرح الطحاوي * ان حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو حلف لا يكلمه أياما ذكر في الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يذكر فيه الخلاف وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه أياما كثيرة فهو على عشرة أيام في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال كل يوم أكلمك فعلى كذا وكلمه في

(١) فله على صوم سنة

يوما فانه يترك الكلام الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد * وكذا اذا حلف في خلال الليل لا يكلمه ليلة فهو على هذا ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم * ولو حلف ليلة أن لا يكلم في هذا اليوم فانه يحنث بالكلام في تلك الليلة الى أن تغيب الشمس من الغد وعن محمد رحمه الله تعالى أنا باطل * رجل قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما أو شهرا غير يوم ولا ليلة في اليوم فله أن يختار أي يوم شاء من شهر ولو قال شهرا الانقصان يوم فهو على تسعة وعشرين يوما وهو مخالف للأول * رجل قال لرجل والله لا أبغض شيئا أو قال لا أذكر لك شيئا فكتب اليه حنث ولو قال لا أذكر شيئا قال محمد رحمه الله تعالى هذا عندى على المواجهة * رجل حلف أن لا يكلم فلانا الى الموسم قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس من يوم عرفة والله أعلم بالصواب (مسائل في القراءة والصلاة) * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها يومين حنث * وكذا لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحنث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقرائنها لا على وجه قراءة القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الثناء والدعاء ومشايع عراق من أصحابنا رحمه الله تعالى اختاروا في صلاة الجنازة قراءة

أعلم بالصواب (مسائل في القراءة والصلاة) * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها يومين حنث * وكذا لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحنث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقرائنها لا على وجه قراءة القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الثناء والدعاء ومشايع عراق من أصحابنا رحمه الله تعالى اختاروا في صلاة الجنازة قراءة

الفاتحة بعد التكبيرة الاولى على وجه الشاء والدعاء ولو اراد هذا الحالف أن يصلي يصلي خلف الامام بجماعة حتى لا يحنث وان سبق بركة فقضاها حنث وان اراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحنث * ولو حلف أن لا يقرأ سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى أتى الى آخره لا يحنث في قولهم * ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه حنث في قول محمد رحمه الله تعالى لحصول المقصود من القراءة وهو العلم بما في الكتاب ولا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم

١٠٧

أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطران من كتاب فلان حنث ولو قرأ نصف السطر لا يحنث لان ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف السطر * ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن تصدق بدرهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن والله أعلم

فصل في مسائل

الصلاة

* رجل قال لعبدته ان صليت ركعة فأنت حر فصلى ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى ركعتين ثم تكلم عتق بالاولى * رجل قال لامرأته ان لم تصل الساعة ركعتين فأنت طالق فقامت ركعتين في الصلاة ثم حاضت حنث في عيئه * وكذا لو قال لها ان لم تصومي غدا فأنت طالق فشرعت في الصوم غدا وحاضت حنث لوجود شرط الحنث وهو عدم الصوم والصلاة وهذا كالمواثيق التي على أن أصوم غدا وغدا يوم حيضها صح نذرهما ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضي لا يصح * رجل حلف أن لا يؤم غدا

يومين حنث في يومين ولو قال كل يومين حنث مرة كذا في التواريخ * ولو حلف لا يكلم فلانا أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لأ كمة أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لأ كلك اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهو - ذاعلى سبتين لانه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبت واحد وكذا لو قال لأ كلك يوم السبت يومين كان على سبتين لان السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لأ كلك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بنا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال لأ كمة يوم مائة أو سنة يوم فان نوى يوم بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وان لم ينو شيأ فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كمة جمعة حنث كذا في العتبية * ولو قال لأ كلك يوما أو لأ كلك يوم السبت يوما فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا الى عشرة أيام كان اليوم العاشر داخلا في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لأ كمة اليوم أو غدا فكلما اليوم أو غدا حنث ولو قال لا تركن كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم وبروطات اليمين في الغد كذا في العتبية * ولو قال والله لأ كمة اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع * لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهرا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنث حتى يكلمه كل يوم سماه ولو كمة ليلا لا يحنث في عيئه كذا في الوجيز للكردي * عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لأ كأم فلانا يوما بين يومين ولا نية له فهذا بمنزلة قوله والله لأ كمة يوما كذا في المحيط * ولو قال في الليل لأ كمة يوما في ذلك الوقت الى أن تغيب الشمس كذا في العتبية * ولو كمة بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحنث كذا في المحيط * ولو قال في النهار لأ كمة ليلة فنحن حلف الى أن يطلع الشجر كذا في العتبية * ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم والليلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الى أن يجيء مثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع * ولو قال والله لأ كلك يوما يوما فهذا وما لو قال لأ كلك يومين سواء تدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لأ كلك يوما ويومين تنقض اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لأ كلك يوما ولا يومين فهذا على يومين ان كمة في اليوم الثالث لم يحنث * وفي المنتقى اذا قال في نصف الليل أو يومه والله لأ كلك ليلة يترك كلامه الى تلك الساعة من بعد الغد اذا حلف لا يكلم فلانا ثلاثين يوما وكان الحلف لا ترك كلامه من تلك الساعة الى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط * ولو قال في بعض اليوم والله لأ كمة اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلا لأن لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنث بالكلام في تلك الليلة الى أن تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف نهارا لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في عيئه انما الحلف على الليل خاصة * ذكر في المنتقى اذا قال في أول الليل لأ كمة اليوم ولا نية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * اذا حلف وقال والله لا كمن فلانا أحد يوم أو قال لا يخرج أحد يوم أو أحد اليومين أو أحد أيامي فهذا على أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كمة أو خرج قبل مضي العشرة ليلا أو نهرا بر في عيئه وان لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة يحنث في عيئه ولو قال أحد يومين هذين فهذا على يومه ذلك وعلى

فشرع في الصلاة ونوى أن لا يؤم أحد الغدا قوم واقتدوا به حنث قضاء لانه أهمهم وقصده أن لا يؤم أحدا أمر بينه وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحنث بديانة وان أشهد الحالف قبل الشروع في الصلاة أنه يصلي صلاة نفسه ولا يؤم أحد الا يحنث قضاء ولا بديانة وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يؤم أحد فاقتدى به الناس جازت الجمعة - تحسانا ولا يحنث بديانة ولو أم الناس في صلاة الجنازة أو في صلاة التلاوة لا يحنث لان عيئه تنصرف الى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة وذكر الناطق

رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يؤم أحدًا فصلى ونوى أن لا يؤم أحدًا فصلى خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يحنث لان شرط الحنث أن يقصد الإمامة ولم يوجد * ولو حلف أن لا يؤم فلان رجل بعينه فصلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الحالف وان لم يعلم به لانه لما نوى أن يؤم الناس فصلى دخل فيه هذا الواحد * رجل قال والله لأصلي خلف فلان فاقتدى بفلان وقام عن يمينه حنث وان كانت نيته أن يكون خلفه ١٠٨ حقيقة لا يحنث في القضاء * رجل قال لغيره والله لأصلي معك فصلى خلف

امام حنث الحالف وان كانت نيته أن يصلي معه ليس بهما غيرهما لا يحنث في يمينه * رجل حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر معه ثم أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الامام من الصلاة فاتم صلاته لا يحنث * ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر مع فلان ونام في الركعة الاولى حتى فرغ الامام من تلك الركعة ثم اتبعه وصلى تمام صلاته معه حنث * ولو حلف أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم أحدث الامام فقدم الحالف فصلى بهم الجمعة لا يحنث * ولو حلف أن لا يصلي الظهر بصلاة فلان فدخل معه في الظهر فأحدث الامام في أول الصلاة أو بعد ما صلى ثلاث ركعات فقدم الحالف فصلى الحالف ما بقى فسلم فقد صلى الظهر بصلاة فلان وهو خائن * وكذا لو أدرك معه من ركعة وصلى ما بقى فقد صلى بصلاته فيكون خائناً * رجل حلف أن لا يصلي صلاة فصلي ركعة ثم قطعها لا يحنث * ولو حلف أن لا يصلي فصلي ركعة

الغد كذا في المحيط * ولو حلف لأكله ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوء فهو على ثلاثة بعده كذا في العتبية * في العيون اذا حلف لا يكلم فلان مادام في هذه الدار فخرج بمتاعه وأثأته ثم عاد وكلم لا يحنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * وكذا لو قال ما كان فيها فلا نكذافي الايضاح * ولو قال لأكلك مادمت بيغدا فخرج بنفسه لا تنقض اليمين كذا في فتاوى قاضيهان * في القدوري اذا قال والله لأكلم فلان مادام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه فنزعه ثم لبسه وكلم لا يحنث ولو قال لأكلم فلان ما عدا هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلم حنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * ولو قال لا امرأته والله لأكلمك مادام أبوالك حين فكلمها بعد ما مات أحدهما لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لرجل قائم والله لأكلم هذا الرجل ينوي مادام قائماً ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلة ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني مادام قائماً دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي التخصيص * اذا حلف لا يكلمه الا بد فهو على أن لا يمنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه الا بد فان كلمه حنث وان عني به أن لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح * في فتاوى أبي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلان الى قدوم الحاج فقدم واحد منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلان الى الحصاد فصد واحد من أهل بلدته انتهت اليمين واذا حلف لا يكلم فلاناً (١) تبارف نيقة فان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الأرض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لا في بلد آخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك كانت اليمين باقية أبداً وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج الى كنسه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الأرض الاعلى رأس حائط أو حشيش وان نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو أول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذار وان لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وانما ذكره في مسألة أخرى وقال يمينه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلاناً الى الموسم قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * ذكر في أيمان الواقعات لا يكلم فلاناً الى الصيف أو الى الشتاء تكلمه وفي معرفة الصيف والشتاء والخيار أنه ان كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والافاؤل الشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفرو وآخذ ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استثقلت ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا ربيع من آخر الشتاء الى أول الصيف والحريف من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفة هذا أيسر للناس ولو ذكرنا روزبانا رسية فهو على نبروز المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عامياً وان عارفاً لاختلافهم فعند الامام تقدم وتأخر وعندهما لا وغمرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقدم مضي يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه اذا مضي يوم من رمضان الثاني وان حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردي * ان كلمت فلاناً

١ ما لم يقع الثلج

ثم قطع حنث * رجل حلف أن لا يصلي الجمعة مع الامام فسبق بركة فصلي الركعة الثانية مع الامام ثم قام بعد فراغ الامام فسلم ما سبق به الا يحنث وان أدرك الركعة الاولى حنث وكذا لو افتتح الجمعة مع الامام ثم نام أو أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الامام وأتم صلاته حنث * ولو قال عبده حران أدرك الظهر مع الامام فأدرك الامام في التشهد ودخل في صلاته حنث * رجل قال لغيره ان لم أصل الظهر معك اليوم فامرأتنا طالق فسبق بركة فصلي معه ثلاث ركعات حنث ويلزمه الطلاق ولو قال ان صليت الظهر اليوم الامعك والمسئلة

بما هالايحنت وانما يحنت اذا صلى الكل واحدة والله أعلم ﴿فصل في المعرفة والرؤية﴾ رجل حلف ان لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه
بوجهه دون اسمه لا يحنت لان معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم * روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل تعرف فلانا
قال نعم هل تدري اسمه قال لا قال فانك لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى * وان لم يكن لفلان اسم بأن ولد الولد فرأى الجار الولد
قبل أن يسمى خلف الجار أنه لا يعرف الولد فهو حائث لانه يعرف بوجهه ويعرف بنسبه ١٠٩ وليس له اسم فلا يشترط معرفة

الاسم * حلف أن لا ينظر
وجهه فلانة فنظر اليها في
النقاب أو رأى عينها من
النقاب قال محمد رحمه الله
تعالى لا يحنت مالم يكن
الاكثر من الوجه مكشوفاً
* حلف أن لا ينظر الى فلان
فسر آه خلف ستر أو زجاج
يستبين وجهه من خلفه
حنث * ولو نظر في امرأة أو ماء
فراى وجهه لا يحنت وقد
مر هذا في النكاح في حرمة
المصاهرة * رجل قال لعبد
ان لقيت بك فلم أضربك
فامر أنه كذا فرأى العبد
من قدر ميل أو على ظهر
بيت لا يصل اليه لا يحنت
لان عينه مقيدة بموضع
الضرب كأنه قال ان لقيت
في موضع يمكنني ضربك فلم
أضربك * وهذا كما لو قال
ان رأيت فلانا فلم أعلم به
فعبدى حرفاً مع هذا
الرجل لا يحنت لان عينه
مقيدة بموضع الاعلام فاذا
راه معه لم يكن ذلك موضع
الاعلام قال محمد رحمه الله
تعالى اذا كان بينه وبين
فلان قدر ميل أو أكثر فلم
يلمقه * رجل قال ان رأيت
فلانا فامر أنه كذا فرآه
مستامكفا قد غطي وجهه

فكل مملوك أملاكه يوم الجمعة أو يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعا كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير * ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة ولو قال جمعتين فهو على أيام الجمعتين ولو قال ثلاث جمع فعليه ان يستكمل أحدا وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال والله لا أكلمك الجمع فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال لا أكلمك الا خمسة أو الا حاد أو الا ثانين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الأسبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ذكر في الجامع اذا قال والله لا أكلمك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كما لو قال لا أكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال جعله أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا أكلمك جمعا فهو على ثلاث جمع كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا أكلمه الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر ممانوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا أكلم الى كذا كذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى قاضيخان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون مع الاستثناء * اذا حلف لا يكلم فلانا أبدا ولم يقل أبدا فهو على الابد في أي وقت كالمه حنث وان نوى شيئا دون شيء بأن نوى يوما أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلدا أو منزلا وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا حلف لا يكلم فلانا أبدا وكلمه بعد مامات لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين * ولو قال لا أكلمه مليا أو طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا أكلمك قرييا فهو على أقل من شهر يوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحك عن غيره بخلافه وان نوى أكثر من شهر ذكر في أيمان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر المنسوب الى المعلى اذا قال سريعا فهو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلا فهو على أقل من شهر ولو قال أجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر وفي جامع الجوامع وان نوى أكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التتارخانية * ان قال لا أكلم مولانا وله موليان أعلى وأسفل ولا نية له حنث أيهما كالم وكذلك لو قال لا أكلم جدنا وله جدان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط * في المنتقى لو قال لا آخرا لا أكلم قرييا من سنة لا يكلمه ستة أشهر ويوما كذا في الخلاصة * رجل قال لا آخرا فلا ن والله لا أكلم عشرة أيام والله لا أكلمك ثمانية أيام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث أيضا وان قال والله لا أكلمك ثمانية أيام والله لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك عشرة فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في العشرة الايام حنث أيضا كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال كلما كتبت فلانا يوم ما فله على أن أتصدق بدرهم كلما كتبت فلانا يومين فله على أن أتصدق بدرهم كلما كتبت فلانا ثلاثة أيام فله على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كتبت فلانا أربعة أيام فله على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كتبت فلانا خمسة

حُثَّ والرؤية بعد الموت والرؤية في الحياة سواء ، ولو حلف أن لا ينظر إلى فلان فنظر إلى رأسه أو يده أو رجله قال محمد رحمه الله تعالى إن نظر
إلى يده أو رجله فلم يره وإنما الرؤية على الرأس والوجه أو البدن وإن نظر إلى أعلى رأسه فلم يره وإن رآه وهو لا يعرفه فقد رآه * ولو قال إن رأيت
فلانا فامرأته كذا فمراه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب حث وإن نظر إلى ظهره أو أكثر بدنه حث * وكذا لو
نظر إلى مقدمه فرأى الصدر والبطن فقد نظر * وكذا لو رأى أكثر صدره وبطنه فقد رآه لأن ذلك أكثر البدن * وإن كان رأى شيئا قليلا منه

يكون أقل من النصف فلم يره * ولو كانت اليمين على رؤية امرأة فراهمتقنعة أو متقنعة حنث إلا أن يعني رؤية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال إن لم أكن رأيت فلانا على حرام فامرأته كذا فراهمتقنعة أو متقنعة حنث إلا أن يعني رؤية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لا أنظر إلى وجهه أجنبية لا يحنث * رجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم أو إلى رأسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائشا فان كانت نيته غير ذلك يدين فيما بينه وبين الله ١١٠

تعالى * ولو قال لا أنظر إلى رأسي اليوم فنظر في الشمس فان كانت نيته ذلك يدين فيما بينه وبين الله تعالى والله أعلم بالصواب

فصل في اليمين على الشتم والقذف

امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شمتني فأنت طالق ثم قالت المرأة لولدها الصغير منه أي بلا به بحقه قالوا ان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا تطلق وان قالت لشيء كرهته من الزوج حنث لانها شتمت زوجها * رجل قال لامرأته ان شمت أي أوذ كرتها بسوء فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك قالت لا بل أمك قالوا ان كانت اليمين في موضع يسمون السائل سلام عليك حنث لانه صار كأنها قالت أمك متكديا وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا بسوء لا يحنث وفي دارنا لا يحنثون ذلك شتما * رجل جرت المشاجرة بينه وبين امرأته بسبب أخوته فقال لها ان سببت أختي بين يدي فانت طالق فدخل الزوج عليها فوجد

أيام فله على أن تصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهما ولو كلمه في اليوم الأول أو غيره من الأيام مرتين يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أكرم فيه فلا يحنث على أن تصدق بدرهم كل يومين أكرم فيه فلا يحنث على أن تصدق بدرهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنتان وعشرون درهما لانه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الأولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل يمين مدة وسمت الفقهاء كل مدة دورا فمدة اليمين الأولى يوم يدور ويتجدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحنث في كل دورا لمرّة واحدة لانه عقد بكلمة كل وأنها لا توجب التكرار إذا تكرار قضية عموم الفعل لا قضية عوم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الأولى وبعض مدة سائر الأيمان فاذا كلمه في اليوم الرابع فاليوم الدور الرابع من اليمين الأولى وهو بعينه تمة الدور الثاني من اليمين الثاني وهو بعينه اليوم الأول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تمة الدور الأول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الأول لليمين الخامسة ولم يحنث في هذه الأدوار أصلا والشرط الواحد يصلح شرطا لايمان فيحنث في الأيمان كلها فيلزمه باليمين الأولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وبالخامسة خمسة وجملة خمسة عشر فاذا كلمه في اليوم الخامس يحنث في اليمين الأولى والثانية والرابعة ولا يحنث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الأولى ولم يحنث في هذا الدور فيحنث في اليوم الأول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الأول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحنث فيه فيحنث فيلزمه سبعة أخرى فيصير اثنين وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حنث فيه وتمة الدور الأول لليمين الخامسة وقد حنث فيه فلا يحنث ثانيا فالخامس أن تجدد الدور وعدمه لا أثر له في الكلام في المرة الأولى حتى لو كلمه بعد هذه الأيمان في أي يوم كلمه في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما أثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الأول والثاني يلزمه بالكلام الأول خمسة عشر درهما والثاني درهم لا غير لانه لم يتجدد الدور اليمين الأولى ولو كلمه في اليوم الأول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كلمه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الاثلاثة دراهم لانه لم يتجدد الدور اليمين الأولى والثانية هذا إذا لم يخاطبه أما إذا خاطبه بأن قال كلما كلمتك يوم فله على أن تصدق بدرهم كلما كلمتك يومين فله على أن تصدق بدرهمين إلى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء في اليمين الأولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقية اليمين منعقدة بحالها لانها عقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فاذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط التحلل اليمينين فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبقية اليمينان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط التحلل الايمان فأنحلت الايمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبقية اليمين منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة أنحلت الايمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وجملة خمسة عشر ولا يحنث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلمه بعد اليمين الخامسة

امرأته تشاجر مع أخته وسبها فسمع الزوج أنها سببت أخته والمرأة ترى زوجها طلقت لانها سببت أخته بين يديه * رجل يحنث حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنث في عيینه هو المختار في الفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله * ولو حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فشمتم ميتا أو قذف ميتا حنث * رجل قال لعبدته ان شمتك فانت حر ثم قال لعبدته لا بارك الله فيك لا يعتق لان هذا دعاء عليه وليس بشتم * رجل قال لامرأته ان شمتني فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنته بقع واحدة لان الزوج ميز بين اليمين وبين الشتم

فكان أحدهما غير الآخر في زعمه ولو قال لا امرأته ان شمتني فانت طالق فلغته قالوا طلقت رجل قال لا امرأته ان لم أصفك عند أخيك
غدا بكل قبيح في الدنيا فانت كذا قالوا اذا ذكر ثلاثة من أنواع القبيح والفواحش عند أخيه ابرأته لا يراد بهما جميع الافعال القبيحة لان ذلك
لا يتصور وانما يقع على أقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منها برأه وكان عليه التوبة والاستغفار ان كان كاذبا فيما قال وان لم يذكر شيئا حث
* رجل شاجر مع أخيه وأخته فقال لهما بالنارسية اكر من شمارا يكون خرا ندرنكم ١١١ تكلموا فيه والصحيح أنه يراد بهذا

القهر والغلبة فلا يحث
حتى يموت أو يموت الخائف
وقد مر هذا في الطلاق
والله أعلم

فصل في الضرب
والقتل ونحو ذلك

* رجل حلف أن لا يضرب
عبداه فأمر غيره فضربه
المأمور حث * وكذا لو
حلف ليضرب بن عبداه فأمر
غيره فضربه المأمور بر
الحالف * فان نوى الحالف
أن لا يلبى ذلك بنفسه دين
في القضاء ولا يحث وان
حلف على حر لا يضربه
فأمر غيره فضربه المأمور
لا يحث إلا أن يكون
الحالف قاضيا أو سلطانا
لان القاضي يملك ضرب
الآخر ارحدا وتعزيرا فصيح
أمره وصار فعل المأمور
كفعله والاب في حق الولد
ينبغي أن يكون بمنزلة
القاضي لانه يملك ضرب
الولد تأديبا * رجل حلف
أن لا يضرب امرأته فقرصها
أو عضها أو خنقها أو مده
شعرها حث في عينه قالوا
هذا ان لم يكن في الملاعبة
فان كان في الملاعبة لا
لا يحث وهو الصحيح * وكذا

يحث في الايمان كله ما يلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم أكلت فيه فله على أن أتصدق بدرهم
هكذا الى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم فلو كلفه في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كلفه في الثالث لزومه
ثلاثة دراهم ولو كلفه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كلفه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو
كلفه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للحصري
في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق

لو قال أول عبد اشتريه فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه عبدا عتق ولو
اشترى عبدا ونصف عبدا عتق العبد الكامل ولو اشترى عبيدين لم يعتق واحدهما ولو ما يشترى بعدهما
لا يعتق أيضا ولو قال آخر عبد أشتريه فهو حر فالآخر اسم لمن تردنا عن غيره في الزمان وانما يثبت هذا
الاسم عتق الحالف فاذا اشترى عبدا ثم مات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى يثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة
ولو قال أوسط عبد أشتريه فهو حر فالأوسط اسم للفرد المتخالف بين العبدتين المتساويين وهذا انما يعرف
أيضا بعوت الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الذين اشتراهم ثم فعالم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خسا
أوسبا أو ما أشبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخالف بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف فالاول خرج
من أن يكون أوسط كذا في الايضاح * ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد اشتريه وحده فهو حر فذلك
عبدان ثم عبدا عتق الثالث ولو قال أول عبد أملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي
* ولو قال أول عبد اشتريه بالدينار فهو حر فاشترى عبدا بالدرهم أو بالعروض ثم اشترى عبدا بالدينار
فانه يعتق وكذلك لو قال أول عبد اشتريه أسود فهو حر فاشترى عبدا بياضا ثم أسود فانه يعتق * كذا
في البحر الرائق * ولو قال كل عبد بشرني بولادة فلانة فهو حر فبشره ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف
ما اذا بشره معا حيث يعتق الجميع قال الخاتم الشهيد وان قال عنت واحد المدين في القضاء وأما بينه
وبين الله عز وجل فبسه أن يختار منهم واحدا فمضى عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان * ولو قال ان
دخلت الدار فأمر أنه طالق وعبدته حر ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم دخل الدار لا يحث في اليمين الثانية
وطلقت وعتق * ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فأمر أنه طالق وعبدته حر ودخل
حث في اليمينين ولو قال لا امرأته طلق نفسها أو قال لعبدته عتق نفسها أو وكل رجلا بذلك ثم حلف أن
لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة أو الوكيل حث ولو قال أنت طالق ان شئت أو أنت حر ان شئت ثم
حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ففعلت المرأة والعبد لا يحث كذا في الكافي في المتفرقات * من حلف لا يتزوج
أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حث ولو قال عنت أن لا أتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية
* ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني
لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على عتق نسمة ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول
والثاني كذا في الايضاح * ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي أو رجل

لو أصاب رأسه رأسا في الملاعبة فادماها لا يحث * قيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحث في جميع ذلك والصحيح
أنه يكون حثا اذا كان على وجه الغضب فان نتم شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حثا اذا كان في الغضب وان تعد غيرها فأصابها
لا يحث * وكذا لو نفض الثوب فأصاب وجهها أو وجهه لا يحث * وان رماها بحجر أو نشابة أو نحوها ذكر في النوادر أنه لا يحث لان ذلك
رعي وليس بضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يحث * رجل قال لا امرأته ان لم أضربك حتى أتركك لاجبة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله

تعالى هذا اذا كان يضربها ضربه بامو حاشد يدا فاذا فعل ذلك برى عيینه * رجل حلف ليضربن عبدا بالسياط حتى يموت أو حتى يقتله فهو على المبالغة في الضرب * ولو قال حتى يبول أو يغشي عليه أو حتى يبيكي أو حتى يستغيث فهو على الأمرين * ولو قال ان لم أضربك بالسيف حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف ولم ينو شيئا فضر به بعرضه برى عيینه وان نوى الضرب بجده لا يبر ما لم يضربه بجده وان ١١٢ لم يكن له نية فضر به بالسيف في غمده لا يبر كما لو حلف ليضربن فلانا بالسوط

فلان السوط في ثوب وضربه فانه لا يكفون ضربا بالسوط * ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف فضر به بالسيف في غمده فقطع السيف غمده وخرج حده وجرح المضروب برى عيینه * ولو قال ان ضربت فلانا فعبدي حر فضر به بعد الموت لا يحنث * رجل قال لعبده ان لم أضربك مائة سوط فأت حرفات العبد قبل الضرب مات حرا * رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالفأس لا يحنث * ولو حلف أن لا يضرب فلانا بنصل هذا السهم أو السكن أو زج هذا الرمح فترع ذلك النصل وبذل غيره وضربه لا يحنث * رجل قال لامرأته ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين فأت طالق فضر به على الارض ولم ينشق فضى اليوم طلقت امرأته وجعل هـ ذا بمنزلة ما لو قال ان لم أضربك حتى تنول فانه يكون على الأمرين * رجل قال لغيره ان مت فـ لم أضربك فكل مملوك لي حرفات ولم يضربه

وامرأة حنث * ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحنث * ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة حنث * ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودابة وآنية كذا في الكافي في المتفرقات * من قال كل مملوك لي حر يعتق أمهات أولاده ومدبروه وعبيده ويدخل الاما والذ كور ولو نوى الذ كور فقط صدق ديانة لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء * ولو قال لم أنو المدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير * ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والا بق والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا أن يعينه وان عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي أعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبده المأذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواهم عتق استحسانا وهل يدخل فيه الحمل ان كانت أمه في ملكه يدخل ويعتق بعتقها وان كان في ملكه الحمل دون الامة بأن كان موصى له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العتاق * رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكتبه بغير أمره فأجاز الحالف حنث في عيینه كما يحنث بالتوكيل * رجل حلف أن لا يعتق عبده فادى العبد مكالته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان في فصل اليمين على التزويج * من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية * ولو قال ان تسريت أمة فأت طالق أو عبدي حر فتسري من في ملكه أو من اشتراها بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدي حر فاشترها فتسري بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعده كذا في البحر الرائق * واذا قال لامة اذا باعك فلان فأت حرة فباعها من فلان ثم اشتراها منه لم تعتق لان الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه فأما وقوع الملك للحالف فبشرائه لا ببيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فأت حرة فهوها وهو قابض لها عتقت وكذلك قوله اذا باعك فلان مني فأت حرة كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني فعبدي حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت به حنث ولا تطل اليمين بالبر حتى يحنث مرة حينئذ تطل اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتك ولو قال ان أتيتني فلم آتك أو قال ان زرتني فلم أزل فهو على الابد * رجل قال لامرأته ان لم تطلقني نفسك فعبدي حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبدا فعبدي حر فترزوج غير فلانة حنث * رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حر لا يحنث * رجل قال عبدي حر ان لم أمس السماء حنث من ساعته كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يكون اليمين على الفور وعلى الابد والله أعلم بالصواب

لم يعتقوا * ولو قال ان لم أضربك فأت قبل الضرب حنث الحالف في آخر جزء من أجزاء حياته * ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو فيما بيني وبين أن أموت فأت حر فم يضرب به حتى مات لا يعتق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده فخاف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فخنعه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عيینه لان مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنث في عيینه * رجل قال لامرأته ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها قبل ان

كانت اليمين لأجل غير المرأة لا يحنث لأن مراده من وضع اليد على الحارية في هذه الحالة وضع اليد على وجهه تتضرر به المرأة ويغنيها وهي لا تتضرر بضرب الحارية * رجل قال لغيره ان ضربي بتي ولم أضربك فهذا على أن يضرب الحالف قبل المخوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو والله لا ضربي هذا الخادم في اليوم فضرب الخادم في اليوم برقي يمينه وبطل الطلاق * رجل قال ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فعبدى حر فضربه ١١٣ أحد السوطين في دار فلان والا تخرفي

غير دار فلان لا يحنث ولو قال ان لم أكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فعبدى حر والمسئلة بحالها حنث * رجل حلف ليضرب امرأته حتى يقتلها أو حتى ترفع ميمته فهو على أشد الضرب * رجل حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولم ينوشياً فهو على أن يضربه كلما شكى بحق أو باطل ولا يكون يمينه على فسور الشكاية ما لم ينو ذلك * رجل حلف ليضرب فلانا ألف مرة فهو على أن يضربه مرارا كثيرة * ولو حلف لقتل فلانا ألف مرة فهو أشد القتل * رجل قال لامرأته ان لم أضربك اليوم أنت طالق وأراد أن يضربها فقالت المرأة ان مس عضولك عضوي فعبدى حر قال الحيلة في ذلك أن تبيع المرأة عبدها ممن يثق به ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر الزوج وينحل يمين المرأة الى جزاء ثم تشتري عبدها فلا يعتق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير أن يضع يده عليها ولم تبس المرأة العبد لا يعتق العبد لانه لم

الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا أن ينوي أن لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته أو يكون الحالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفتوض أخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالفساد قبل القبض وبالأذى فيه الخيار للبائع أو المشتري وبالبيع بطريق الفضول وبالهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث بالبيع الباطل وبيع المدبر وأم الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع أم الوتباعا بلفظ الاقالة ابتداء فيحنث ولا يحنث بالردي العيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العتائية * من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فأجاز لا يحنث الا أن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو حلف لا يشتري فاشتري شيئاً من الفضولي أو أخرج يحنث كذا في شرح تلميذ الجامع الكبير * سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا قال ان لم أبع هذا العبد فكذا فعق العبد أو دبره حنث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسئلة بحالها فالصحيح أنه يحنث كذا في التارخانية * قال لامته ان لم أبعك فأنت حرة فاستولدها عتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث * سئل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف لبيع جارية ولا يؤقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحساناً * وسئل أبو نصر الدبوسي عن قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فأنت حرة ثم ظهر بها حمل منه قال يحل له أن يطأها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنث ولا يحل له أن يطأها بعد الشهر واذا جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطأها بعد الشهر ارجاعاً كذا في الحاوي * رجل قال والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعهما يباعا فاسداً برقي يمينه كذا في فتاوى قاضيان * لو أن رجلاً قال ان بعت هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد أجزت ذلك أو رضيت ثم اشتري لم يعتق ولو قال ان اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الايضاح * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيع بعشرة الا بأكثر أو بزيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث ولو بباعه بعشرة يحنث وكذا لو بباعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه ان اشتراه بعشرة يحنث وان اشتراه بأحد عشر يحنث أيضاً وان اشتراه بتسعة لم يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قيل هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان فيحنث * ولو قال عبده حر ان اشتراه بعشرة الا بالاقلة أو بالنقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالقياس أن لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعصمري في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان * رجل حلف أن لا يبيع داره فاعطاها امرأته في صداقها حنث قال

(١٥ - فتاوى ثانی) یمس عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضربي بتي فعبدى حر * رجل قال لامرأته كلما ضربتک فأنت طالق فضر بها بکفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكف فلم يتكرر الضرب وان ضربها بيديه جميعاً طلقت ثنتين وقد مررت المسئلة في کتاب الطلاق * رجل حلف بالله أن يضرب بتيه عشرين سوطاً ليس له أن يكفر يمينه ولا يضرب الا أن يعجز عن الضرب بموته أو بكمه يضربها بشمراخ وان حلف أن يضرب عبده عدداً من السياط فضر به بسوط

له شعبتان جازا ذوقه متفرقة وان كان فوق الثياب وخفف اذا اولم * رجل حلف ليضرب بن فلانا اليوم وفلان ميت ان علم بموته لا يحنث وان لم يعلم فكذلك ولو كان حي اوقت الحلف ثم مات لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه * رجل ضرب انسا ناضرا بوجع فقال ١١٤ المضروب اكرم من سزاي وي نسكن فامرأته كذا فضى زمان ولم يجازة قالوا

هذا لا يقع على المجازة الشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه وانما يقع على الاساءة بأي وجه يكون فان نوى الفور فهو على الفور وان لم ينو ذلك يكون مطلقا * رجل أساء اليه رجل فقال اكر ييش من اباي نرود فامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والموافقة بعد اليمين * رجل حلف أن لا يعذب فلانا فحبسه لا يحنث الا أن ينوي ذلك ولو قال ان لم أحبس فلانا جئت فامرأته كذا فحبسه فأشبعه غيره في السجن لا يحنث * رجل قال لامرأته ان تركتني أدخل دارك فلم أشتريك حليفأنت طالق فتركته حتى دخل دارها ذكرنا طفي رحمه الله تعالى ان اشترى لها الحللى على الفور لا يحنث والايحنث قال مولا نارضى الله عنه هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتبر الفور وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على المسئلتين ذكرهما في النوادر احدهما اذا قال

الصدر الشهد هذا اذا تزوجها بالدرهم ثم أعطاهما الدار عوضا عن تلك الدراهم أما اذا تزوجها على الدار لم يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله ورضى صاحب الفرس بذلك لا يحنث وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * اشترى بالتعاطى ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الامام علم الهدى الماتريدي أنه لا يحنث واختاره طهير الدين * وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف أنه لم يبيع لا يحنث وكذا روى عن الامام الثاني وقال الامام الفضلى لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطى أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردي * الاصل أن من عتق دعيه على فعل في محمل وذكر اللام ينظر ان ذكر اللام مقرونا بمحل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الحالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بأمره أو بغير أمره وسواء كان الفعل مما تجرى فيه الوكالة أو لا تجرى * وان ذكر اللام مقرونا بالفعل ان كان فعلا تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعده ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والا مبر حتى اذا فعل ذلك الفعل في محله بأمر المحلوف عليه يحنث سواء كان محل الفعل ملكا للمحلوف عليه أو ملك غيره وان كان فعلا لا تجرى فيه الوكالة أصلا كالاكل والشرب أو تجرى فيه الوكالة الا أنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحنث في يمينه فعل بأمره أو بغير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحنث وان فعل ذلك الفعل بأمر المحلوف عليه قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره ان بعث لك ثوبا فبعدي حر ولانية له فدفع المحلوف عليه ثوبا الى رجل وأمره أن يدفعه الى الحالف ليبيعه فجاء المتوسط بالثوب الى الحالف وقال بع هذا الثوب انلان يعني المحلوف عليه أو قال بع هذا الثوب ولم يقل لفلان الا أن الحالف يعلم أنه رسول المحلوف عليه فباع يحنث في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لي أو قال بعه ولم يعلم الحالف أنه رسول المحلوف عليه فباع لا يحنث وأما اذا قال ان بعث ثوبالك وباقي المسئلة بما لا يحنث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لانلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد عليه اذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فان نوى في الفصل الاول أن يبيع ثوبا هو ملك المحلوف عليه ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى الا أن في الفصل الاول يصدقه القاضي وفي الفصل الثاني لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر * في المنتقى ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع لفلان ثوبا ثم باع الحالف ثوبا للمحلوف عليه فجاز المحلوف عليه البيع يحنث ولو باعه الحالف لنفسه لا للمحلوف عليه لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث فيما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره * ولو حلف لا يبيع لك شيئا من متاعك فباع وسادة فيها صوف المحلوف عليه لم يحنث كذا في العتبية * اذا ساوم الرجل رجلا بعبد فاراد البائع ألفا وسأله المشتري بخمسمائة فقال البائع هو حر ان حططت عنك من ألف شيئا ثم قال بعد ذلك بعثك بخمسمائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنث البائع وعتق العبد ولو كان البائع قال عند المساومة ان حططت من غنمه شيئا فهو حر وباقي المسئلة بما لا يعتق العبد ولو حط من غنمه شيئا بعد ذلك انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لانه زائل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاقا أمر أنه أو عتق عبدا آخر تطلق المرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو

لغيره ان ركبته دابة فلم أعطك دابتي فبعدي حر روى ابن سميعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى أنه ان ركب بعده

دابته بذبحي أن يعطى دابة نفسه ساعتئذ ولا يعتق عبده لان حلف الفاء للتعقيب بلا فصل والثانية رجل قال لامته اذا استبان حملك فلم أعتقك فامرأتى طالق روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الاستبانة تكون بالولادة ثم اليمين في العتق الى الموت فلا يكون على الفور قال مولا نارضى الله عنه انما ذكرنا هذا الخلاف ليعرف الجواب عن جنس هذه المسائل وان لم تكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم

واقه أعلم بالصواب **كتاب البيوع** البيوع أنواع يبيع الدين وهو السلم والاستصناع ويبيع العين ويبيع المنفعة ويبيع الثمن بالثمن وهو الصرف **باب السلم** هذا الباب يشتمل على فصلين أحدهما في بيان ما يندفع به السلم وفيه بعض شرائط السلم والثاني ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز أما الأول السلم يندفع بلفظ البيع والشراء عند استجماع شرائط السلم ولهذا الوبايع عبدا بثوب موصوف في الذمة إلى أجل جازو يكون ذلك يباع في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في ثوب فإنه يشترط قبض الدراهم في المجلس وانما يظهر أحكام السلم في الثوب حتى يشترط فيه الاجل ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لجواز السلم عندنا وأدناه شهر وهو المختار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالا ومن شرائط السلم أن يكون موجودا من وقت العقد إلى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصرو ولا يعتبر الوجود في السيوت ولو استصنع فيما فيه تعامل كأنه وضرب لذلك أجل يصير سلم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الإيفاء ومحوه وان استصنع فيما لا تعامل فيه كالشباب وضرب لذلك أجل قال بعضهم هو على الخلاف أيضا وقال بعضهم ينقلب سلما جائزا عند الكل إذا استجمعت شرائط السلم وهذا دليل على أن انعقاد السلم لا يختص بلفظ السلم

بعد حنث في عينه ولو حط عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو أبرأه عن بعض الثمن ان كان قبل قبض الثمن حنث في عينه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنث في عينه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا ثوبا بأبي البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حران اشترته بأثني عشر فاشترته بثلاثة عشر وأبائي عشر ودينار وأبائي عشر وثوب حنث في عينه ولو اشترته بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر وثوب لم يحنث ولو قال البائع عبدة حران باعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان * باع شيئا بدراهم ثم حلف أنه لا يأخذ منه فأخذ منه حنط حنث كذا في الوجيز للكردي في الشراء * ولو حلف لا يبيع هذا من أحد فباعه من اثنين حنث كذا في العناية * حلف لا يشتري ثوبا ولا نية له فاشترى كساء خرا وطيلسانا أو فروا أو قباء يحنث * ولو اشترى مسحا أو ساطا أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنث وكذا لو اشترى خرقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنث ولو اشترى قدر ما تجوز به الصلاة يحنث هكذا في الوجيز للكردي * حلف لا يشتري لها ثوبا فاشترى لها الثمار لا يحنث كذا في جواهر الاخلاط * ولو حلف لا يشتري كنانا فهو في عرفنا ثوب الكنان كذا في فتاوى قاضيخان * رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئا فأسلم الحالف اليه في ثوب حنث كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد في العرف ما لا يكون غسلا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يشتري طعاما فاشترى حنطة حنث في قول علماء نازحهم الله تعالى كذا في الحاوي * ولو حلف لا يشتري بهذه الدراهم خبزا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم إلى الخباز أو لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزا ولو قال قبل الدفع إلى الخباز لا يحنث وفي الجامع يحنث إذا أضاف العقد إلى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف أن لا يشتري شعيرا فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يشتري آجرا أو خشا أو قصبافاشترى دارا لم يحنث ولو حلف لا يشتري ثم نخل فاشترى أرضا فيه نخل وفي النخل غرة وشرط المشتري الثمرة يحنث وكذا لو حلف لا يشتري بقالا فاشترى أرضا فيه بقال واشترط المشتري البقل يحنث لدخول البقل في البيع مقصود الاتباع ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى شاة حية لا يحنث وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشترى زيتونا وعلى هذا قالوا فمن حلف لا يشتري قصبافاشترى بوريا أو زبيلامن خوص لم يحنث وكذا لو حلف لا يشتري جديفا فاشترى شاة طام لا يجدي أو حلف لا يشتري مملوكا صغيرا فاشترى أمة حاملا كذا في البدائع * ولو حلف لا يشتري شجرا فاشترى أرضا فيها شجر لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري حائطافاشترى دارا مبنية كان حائطا استحسانا * رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشترى حائطافيه نخل حنث ولو حلف لا يشتري صوفافاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشترها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الأصوف لا يحنث بشراء هاب عليه صوف وعن محمد رحمه الله تعالى يحنث بالاهاب كذا في العناية * ولو حلف لا يشتري لبنافاشترى شاة في ضرعه اللبن لا يكون حائطا وكذا لو اشترها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية * هذا ويبيع الشاة باللحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في يمين أن لا يشتري لبنا ولو حلف لا يشتري ألية فاشترى شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضيخان * والأصل أن المحلوف عليه إذا دخل في الشراء تبعا

وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد حلول الاجل يخرب السلم ان شاء ففسخ السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء أو أنه وان أسلم في حنطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كندم نيك أو قال كندم نيكو أو قال كندم سر مجاز هو الصحيح لان هذه الالفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى الكل الجسد **فصل في ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز** يجوز السلم في المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة ولا يجوز فيما لا مثل له كالميوونات والعديدات المتفاوتة الا لثياب خاصة والمكبل ما يدخل تحت التكيل

وأدناه نصف ضاع والصاع أربعة أمناه حتى لو باع حقة من الخنطة بـ مئتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمناه من الخنطة بعشرة أمناه منها لا يجوز * وكذا لو باع الوزني بجنسه مكياله لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع الخنطة بالدرهم موازنة جاز ولو باع مدام الخنطة بمدين منها لا يجوز لوجود الجنس والقدر في أحد العوضين ولو أسلم في الخنطة وزنا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ١١٦ أنه لا يجوز وروى الطحاوي عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى

لغير المحلوف عليه لا يقع به الخنث وان دخل مقصودا يقع كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأسا لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري رأسا فهذا على رأس البقرة والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان * وإذا حلف لا يشتري شحما فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى شحم الظهر وهو الشحم الذي يخالط اللحم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم إلا لحما فاشترى ببعضها لحما وببعضها غير لحم لا يحنث كذا في المحيط * ولو قال والله لا يشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حاثا وفي الاستحسان يكون حاثا ولو حلف لا يشتري صوفاً وشعرافه هو على غير المعمول ولا يحنث بشراء المسح والجوارق كذا في فتاوى قاضيخان * ان حلف لا يشتري دهنا فهو على دهن جرت عادة الناس أن يدهنوا به فان كان عماليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبرز ودهن الخروع ودهن الاكارع لم يحنث ولو اشترى زيتاً مطبوخاً ولا يدهن به حيس حلف يحنث كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياد كرفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير أو لعبده المأذون بأمره لم يحنث كذا في العتبية * حلف لا يشتري له هذا الشيء فاشتراه له ثم أنه دفع ذلك الشيء إلى البائع ترفي عيने كذا في الوجيز للكردي * اذا قال الرجل ان اشتريت فلان فاشترى فاشترى لغيره هل تحل عيने لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب وحكي عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه قال لقائل أن يقول لا تحل عيने وهو الاشبه كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري عبد فلان فآجر داره من فلان بعبد لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمر أحداً يشتري له هذا العبد فان الحالف يشتري عبداً آخر فبأذنه في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يجبر عليه فيصير العبد له ولا يحنث لعدم شرط الخنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل نظر إلى عشر حواري وقال ان اشتريت جارية من هذه الحواري فهي حرة فاشترى جارية لغيره لم يحنث واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاني * في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى بحوزة أو رضية حث ولو حلف لا يشتري غلاماً من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانياً بغير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة * اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه اشترى واحداً بخمسة وثلاثين يحنث * ثمانون شاة بينهم احلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحنث وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبداً حلف أنه لا يملك أربعين لا يحنث ولا تلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى اذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بألف درهم فدفعت ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الألف درهم وأشار إلى ألف مدفوعة فهذه الألف في المساكين صدقة فقال صاحب العبد ان بعث هذا العبد بهذه الألف فهي في المساكين صدقة وأشار إلى تلك الألف أيضاً ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الألف فعلى البائع أن يتصدق بها دون المشتري كذا في التتارخانية * ولو قال ان ملكك عبداً فهو حرة فاشترى نصف

لتعامل الناس * ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى اذا أسلم في الخنطة وقال في نغمة كذا من لا يجوز ولو قال كذا من الخنطة جاز ولو أسلم في الفلوس عدداً جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الخبز وزنا هو المختار ولا يجوز سلم الخنطة في الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز السلم في الكاغد عدداً وكذلك قرضه لانه عددي متقارب ويجوز السلم في الالية والشحم عند الكل ولو أسلم قطناً هروياً في ثوب هروي جاز لان الثوب لا يجانس القطن * ولو أسلم شعراً في مسح من الشعران كان المسح بحيث لو نفض لا يهود شعراً جاز وان كان يهود لا يجوز ولو أسلم فلوساً في صفر أو سيفاً في حديد أو قصباً في بوارى لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في الباذنجان عدداً لانه عددي متقارب وكذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندوبسي رحمه الله تعالى ويجوز في البيض وفي الجوز عدداً وكيلاً * رجل دفع

الدرهم إلى خباز يأخذ منه الخبز ينبغي له أن يقول كلما أخذ الخبز هذا على ما فاطمته عليه ولودفع الدراهم إلى خباز وقال اشتريت بهذه الدراهم مائة من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه فالبائع فاسد وما كل فهو مكروه لانه كل بعقد فاسد ولو أعطاه دراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه بدرهم ولم يقل في الابتداء اشتريت منك جازوه وحلال وان كانت نيته وقت الدفع الشراء لان مجرد النية لا ينعقد البيع وانما ينعقد عند الأخذ وذو عند الأخذ المبيع معلوم وثمنه معلوم واذا أسلم في الماء وزنا روين

المشارع جاز وإذا جازى الماء جازى الجمد أيضا * ويجوز أسلم في اللبن والآخر إذا ذكر عدد ما ملوما وملبنا ما * وكذا أسلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان أو حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرباس واختلفوا في الحرير والصحيح أنه يشترط ولو أسلم في ثوب الخز وبين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز وإن ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه إذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا لأنه يباع وزنا * ولو باع ١١٧

عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يمتنع هذا النصف عليه ولو قال إن اشتريت عبدا أو مسئلة بمجالها عتق النصف وهما في غير المعين وأما في المعين لو قال إن ملكك هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال إن ملكك مائتي درهم فله على أن أتصدق به مائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتبت به الجمل لم يصدق قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة * قال رجلين أن اشترىتما أو ملكتما عبدا فعبده من عبدي حرفا كما عبدا بينهما أو اشترى أحدهما وباع من الآخر يحنث * إن كنت ملكك الاثنين درهمين ولا يملكك الا عشرة دراهم لم يحنث وإن ملكك خمسين درهما وعشرة دينار أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وإن ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لأن مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز لا ردى * رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدينار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدينار ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفاً محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما إذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشتراه مع السيف إن كان الثمن ذهبا أو فضة وإن كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حاثا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعول وغير المعول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بأفعه حدا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابرو والمسال قالوا في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال * والصفرو والشبه بمنزلة الحديد * إذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديدا فاشترى بابا بحديد أقل مما فيه ذكر في النوادر أنه لا يجوز وإن اشتراه بأكثر مما فيه جاز البيع ويكون حاثا في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشترى خاتما فيه فص كان حاثا وإن كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتما فيه ياقوتة كان حاثا ولو حلف أن لا يشتري زجا فاشترى خاتما فيه من زجاج إن كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاثا وإن كان يزيد عليه كان حاثا كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دلاها بابا من الساج حنث كذا في الخلاصة * (فصل) * ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فترجها نكاحا فاسدا ما بغير شهود أو في عدة غيره أو نحو ذلك فإنه لا يحنث كذا في السراج الوهاج * قال عبد الله بن حمران كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسنه فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق ديانة وقضاء وإن كان فيه تخفيف وإن نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وإن نوى الجاز لان فيه تغليظا ويحنث بالجواز أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو تزوج الخالف فزولي فإن كان عقد الفزولي قبل اليمين فجاز الخالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث وإن كان عقد الفزولي بعد اليمين لم يحنث ما لم يجز فاذأجاز أن أجاز بالقول حنث هو المختار وإن أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو تزوج نكاحا فاسدا بعد اليمين فجاز الخالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا تنحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازا يحنث في يمينه

في قولهم * رب أسلم إذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت آقالة للسلم ويلزمه رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه عن نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال أبو نصر رحمه الله تعالى بطل السلم في النصف وبقي في النصف كذا لو اشترى شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك آقالة في النصف بنصف الثمن * رجل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحديث به عيب عند رب السلم بآفة مما يوهب أو بفعل أجني قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى خير المسلم اليه إن شاء قبله معيبا بالعيب الحادث ويعود السلم وإن

شاهم يقبل ولا شيء عليه لا من رأس المال ولا من نقصان العيب * ويجوز السلم في الدقيق كيلا ووزنا وكذلك قرضه ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى * أما بيع الدقيق بالدقيق كـ لا ذكر في النوادر أنه يجوز اذا تساوى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما يجوز اذا كان مكبوسين * ويجوز اسلام الخبز في الحنطة والدقيق في قولهم وأما اقراض الخبز وزنا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وذكر في المنتقى أنه يجوز قرض اللحم ولم يذكر فيه خلافا واذا أتلّف لحم انسان بضمن قيمته هو الصحيح واذا اشترى شيئا بلحم في الذمة ذكر في الاجارات أنه اذا استأجر شيئا بلحم في الذمة جاز وما يصلح أجرة في الاجارات يصلح ثمنافي البياعات * ولا يجوز السلم في الرأس والاكارع كالا يجوز في اللحم وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج لانها معدنية متفاوتة * ويجوز في الطابق اذا بن نوعا معلوما وفي الاواني المتخذة من الخرف ان بين نوعا يصير معلوما عند الناس يجوز ولا يجوز في البطيخ والرمان والسفرجل لانه عددي متفاوت * ولا يجوز في جلود الحيوان ويجوز في المسوح والبسط والاكسية والجوارق والاقبية وما كان من جنس اتياب ولا يجوز في الدراهم والدنانير ولا يجوز اسلام الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا * واذا لم يصح سلقا قال عيسى رحمه الله تعالى يبطل العقد أصلا وقال أبو بكر الراعي ينقلب بيع الحنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الحنطة بصرية في المجلس ويبطل العقد به لانه الحنطة واستحقاقها قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما قال عيسى لان العقد المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع الى نفسه لا يصح وما ذكر في النوادر فذلك قول أبي بكر رحمه الله تعالى يبطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على

وكذا لو وكل الخائف رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا يحنث الموكل * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة فأكراه على النكاح فزوج حنث في عيने هكذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يتزوج بنتا له صغيرة فزوجها رجل والاب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على أمته * وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن تزوج امرأة بغير اذنها ثم حلف لا يتزوجها فرفضت لم يحنث والمرأة اذا حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها رجل بامرها أو بغير أمرها فاجازت أو كانت بكر فزوجها الولي فسكتت فهي حائصة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة * ولو حلفت البكر أن لا تأذن أحدا حتى يزوجه فزوجها رجل وبلغها الخبر فسكتت فلا رواية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وانما الرواية في الرجل لو حلف لا يأذن لعبده في التجارة فزاعا يبيع ويشترى فسكت فهو حائث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث في المثلين كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل لو حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجها أبوها فسكتت ثم النكاح ولا يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال لاخته من الرضاة أولا امرأة لا يحل له نكاحها أبدا وقد علم بذلك ان تزوجت فعبدى حر فزوجها حنث كذا في الجامع الكبير * ولو حلف لا يتزوج فخن فزوجه أبوه لا يحنث * وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج فصار معتوها فزوجه أبوه يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يتزوج النساء فزوج امرأته يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطليقة بائنة ثم تزوجهها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عيने لان عيने تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية * حلف لا يتزوج الا على أربعة دراهم فزوجها عليم افا كمل القاضي عشرة لا يحنث وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فزوجها بالفضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة نفقة لا يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت أخرى فزوجها لم يحنث ولو حلف لا يتزوج بنتا من بنات فلان أو بنتا لفلان فانه يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي في باب الحالف على ما يضيفه الى ملك فلان * في الفتاوى رجل قال والله لا أتزوج من أهل هذه الدار أو من بنات فلان وليس في الدار أهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها أو ولد لفلان بنت فزوجها لم يحنث لكن هذا قول محمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحنث وهو قولهما * ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فزوج امرأته لم تكن ولدت يوم حلف يحنث عند الكل ولو حلف لا يتزوج (١) من نراد فلان فزوج بنت بنته حنث ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنتا منه كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل الكوفة أو البصرة فزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بهما يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان الاعتبار في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي * من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فزوج امرأته بالكوفة بغير رضاها فبلغها الخبر وهي بالبصرة فاجازت نكاحها حنث في عيने وان كان تمام النكاح بالاجازة والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط * ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينه ادين فيما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء وان نوى كوفية أو

أى أصله

الله تعالى يبطل العقد أصلا وقال أبو بكر الراعي ينقلب بيع الحنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الحنطة بصرية في المجلس ويبطل العقد به لانه الحنطة واستحقاقها قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما قال عيسى لان العقد المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع الى نفسه لا يصح وما ذكر في النوادر فذلك قول أبي بكر رحمه الله تعالى يبطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على

المسلم اليه بمثله * وكذا الوقبض السلم فوجده عيبا فرتد لا يبطل العقد ولا يرد بخيار الرؤية وان استحو رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وان أجاز لا يبطل السلم * ولا يجوز السلم اذا افترقا ولهما أو لا أحدهما خيار شرط ولو أخذ المسلم اليه برأس المال رهنا فهلك في المجلس بقي العقد على الصحة وان افترقا والرهن قائم يبطل السلم * ولو أخذ بالمسلم فيه رهنا فهلك الرهن يصير مستوفيا السلم * ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم عن رأس المال وقبل البراءة يبطل السلم وان رد البراءة لا يبطل

بصرية لا يدين أصلا وكذا النوى امرأة عوراء أو عيما ولونوى عريية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا في الظهيرية * عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرها منه لا يحنث ولو أكره المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * حلف الرجل أن لا يتزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضيخان * رجل حلف ليتزوجن سرا فان أشهد شاهدين فهو سري وان أشهد ثلاثة فهو علانية كذا في محيط السرخسى * لو حلف لا يؤجر هذه الدار وقد أجزا قبل الحلف وتر كها وتقاضى أجرها كل شهر لا يحنث ولو سأله أجر شهر لم يسكنه أبعد يحنث اذا أعطاه الأجر ولو كانت معدة للغلة فتر كها عليها لا يحنث * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف لا يتجرع مع فلان فجاء فلان بعبد اليه واستأجره ليعلمه حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يصالح فلانا من حق يدعيه فوكل الخالف رجلا فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لانه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمد يحنث الخالف بصلح الوكيل ولو حلف لا يخاصم فلانا فوكل بخصومته وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان * سئل شمس الاسلام الاوزجندى عن وهب من آخر شيئا في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذ هذه الواهب الخالف منه قال لا يحنث في عيینه كذا في المحيط * ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أعمره أو نخله أو بعث بها اليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الخالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعار لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أولا يقرض فلانا فصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عيینه ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في عيینه ولو حلف أن لا يهب عبده لفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوض حنث في عيینه * رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث بالوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * الفتاوى اذا حلف لا يستعير من فلان شيئا فاردفه على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسى في فصل حلف لا يهب عبده * ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرج منها وعقد عقد شركة ثم دخل وعمل فيها ان كان الخالف نوى في عيینه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع أحدهما الى صاحبه مالا مضاربة فهذا الاول سواء ولو حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بعمل ابنه الصغير لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا ثم ان الخالف دفع الى رجل مالا بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنث الخالف * رجل قال لا خيه ان شاركك خلال الله على حرام ثم بدا لهما أن يشتركا قالوا ان كان للخالف ابن كبير ينبغي أن يدفع الخالف ماله الى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح ويأذن لابنه أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا فعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له الاب والفاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحنث ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوبا هروبا

وان كان المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات بأن أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفزة من الخنطة فأنى بخنطة جيدة وقال خذ هذا وزني درهما لا يجوز لانه جعل الدرهم بمقابلة الجودة والجودة في الاموال الربوية عند المقابلة تجنسها لقيمة لها * ولو جاء بأحد عشر قفزا وقال خذ هذا وزني درهما أو جاء بتسعة أقفزة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما فقبل جاز ويكون ذلك ابراءا عن الصفة ولو أبرأه عن المسلم فيه جاز ولا يكون اقالة فكذا اذا أبرأه عن الصفة

رحمه الله تعالى أنه يجوز في القصول كلها * ولو أسلم إلى رجل دينه عليه واقترا فقبل النقد لا يجوز أن نقد قبل الافتراق جاز وأن أسلم دينه عليه ثالث لا يجوز أن نقد قبل الافتراق وإن صالح عن السلم على رأس المال يكون أقالة السلم وإن جاء المسلم إليه إلى رب السلم وخلى بينه وبين المسلم به بصير قابضاً بالتخية كفاي دين آخر * ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرائرك أو قال كله واغزله في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضاً ولو دفع إليه غرائره وقال ١٣٠ كل مالي عليك في غرائري ففعل ورب السلم غائب لا يصير قابضاً ولو اشترى طعاماً

فأخذ منه جراباً به ثوب هروى قد دسه فيه وهو لا يعلم حنث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فأعطاه فلوساً في كيس ودرس فيها درهم فقبضها الخالف ولا يعلم حنث كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر * ولو قبض الخالف منه فقير دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو أخذ ثوباً فيه دراهم مصرورة ولم يعلم به الخالف لا يحنث ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما به لا يحنث في جميع ذلك علم بالدرهم أو لم يعلم ولو حلف أن لا يأخذ منه درهما وديعة وأخذ درهماً فمما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى قاضخان * وإذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر أو عبداً أو شوب أو دابة أو بدرك في بيع فهو حاث كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو حلف لا يكفل عن إنسان بشي فكفل بنفس رجل لا يحنث لأن صله عن لا تستعمل إلا في الكفالة بالمال كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكفل له فكفل بغيره والدرهم أصله له لم يحنث وكذلك لو كفل لعبده وإن كفل لفلان وأصل الدراهم غيره حنث وإن حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حنث وإن كان عني باسم الكفالة أن لا يكفل ولكن يضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفصل بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل عن فلان وأحال فلان عليه بحال له عليه لم يحنث إذا لم يكن للمحتال له دين على المحيل ولو كان للمحتال له دين على المحيل فانه بقبول الكفالة صار كفلاً لا في حنث وكذلك إن ضمنه له ولو كان للمحتال له على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال على المحتال عليه حنث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يضمن لفلان شيئاً فضمن له بنفس أو مال فهو حاث وكذلك لو كفل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئاً بأمرة فهذا ليس بضمن ولو ضمن لعبده أو لوكيله أو لمضاربه أو لشريك له مفاوض أو عنان لم يحنث ولو ضمن لرجل فوات المضمون له فورته المخلاف عليه لم يحنث ولو حلف لا يضمن لأحد شيئاً فضمن لإنسان ما أدركه من درك في دار اشتراها أو عبداً اشتراه حنث ولو ضمن لرجل غائب لم يخاطبه عنه أحد لم يحنث عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو خاطبه عنه مخاطب حنث في قولهم جميعاً وكذلك العبد المحجور عيه يحلف أن لا يضمن فضمن شيئاً لا بادن مولاه فهو حاث كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم

إذا حلف لا يحج فهو على الصحيح دون الفاسد وإذا حلف لا يحج أو لا يحج حجة فاحرم بالحج لم يحنث حتى يقف بعرفة رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث حتى يطوف أكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر أو لا يعتمر مرة لم يحنث حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعة أشواط رواه بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لا أجمع حتى أعتمر وأحرم بعمرة وجمعة ثم مضى فيهما حتى قضاهما فانه لا يحنث لأنه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البرك كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبده إن لم أجمع في هذه السنة فانت حر ثم قال حججت وشهد شاهدان على أنه ضحى العام بالكوفة لم تقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين * ولو قال على المشي إلى مدينة النبي عليه الصلاة والسلام أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء ولو قال على المشي إلى بيت الله بنوى مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء ولو قال على إحرام أن فعلت كذا فحنث تلزمه حجة أو عمرة في

بعينه على أنه كرو دفع الغرائر إلى البائع وقال كله فيها يصير قابضاً * ولو دفع رب السلم غرائره إلى المسلم إليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك في الغرائر ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يصير قابضاً * ولو أمر رب السلم المسلم إليه ليطحن له الحنطة ففعل كان الدقيق للمسلم إليه * ولو أمر رب السلم غلام المسلم إليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزاً رجل استقرض من رجل كراماً من طعام وقبضه ثم إن المقرض باع من المستقرض ما عليه والقرض قائم في يده جاز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز * ولو باع المستقرض السكر المقبوض جاز بالاجماع ولو كان القرض شيئاً لا يتعين كالدرهم والدنانير فباع المقرض من المستقرض ما في ذمته جاز * ولو استقرض من إنسان كراماً قضاء المقرض كراماً غير كميل جاز للمقرض أن يتصرف فيه قبل التكيل * ولو اشترى كراماً وقبضه

لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيه * رجل استقرض من رجل عبداً أو حيواناً آخر ليقضي به دينه فقبضه وقضى به قوالهم دينه كان عليه قيمته لأن قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع يعاقب فاسداً ولا يجوز السلم في الطيور ولا في لحومها وإن كان شيئاً لا يتفاوت كالهصفور * رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسداً وإن أسلم في طعام ولاية نحو خراسان وما وراء النهر كان جائزاً * وإذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كفيلاً ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على إجازة المسلم إليه

كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره أن أجاز الصلح جاز الصلح على رأس المال وإن لم يجز بطل ويبنى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * وكذا لو صلح أجنبي رب السلم على ذلك هذا إذا كان رأس المال من النقود فإن كان عيناً كالعبد والنوب ونحوهما يتوقف الصلح على إجازة المسلم إليه في قولهم وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف في قولهم * رجلان أسلما إلى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس المال أي على حصته من رأس المال ١٢١

يتوقف الصلح على إجازة الشريك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن أجاز جاز عليهما ويكون المقبوض من رأس المال وما بقي من السلم بينهما وإن رد الشريك بطل الصلح ويبقى السلم * رجل وكل رجلاً بأن يسلم له عشرة دراهم في كرحنطة فأسلم الوكيل ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ويرجع بالدراهم على الموكل كالوارث إذا قضى دين الميت من مال نفسه كان له أن يرجع في التركة ولهذا الوكيل أن يقبض السلم وإذا قبض كان له أن يجبسه عن الأمر حتى يستوفي الدراهم فإن هلك المقبوض في يده ان هلك قبل أن يجبسه من الموكل به ملك أمانة وإن هلك بعد الحبس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بهلك هلاك الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى يسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثرت كما يسقط الثمن من ملك البيع قبل القبض وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل وكل

قولهم ولو قال أنا أحرم أو أنا محرم أو أهدي أو أمشي إلى بيت الله أن فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه أن نوى الإيجاب أو لم ينو شيئاً يلزمه ما ذكره نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان * إذا حلف لا يصلي فصل صلاة فاسدة بأن صلى بغير طهارة من لا يحسن في عيینه استحسننا ولو نوى الفاسدة صدق دينه وقضاء ولو كان عقد عيینه على الماضي بأن قال إن كنت صليت فهذا على الجائر والفاسد جميعاً وإن نوى الجائر في الماضي خاصة صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع لم يحسن وإن سجد مع ذلك ثم قطع حنث كذا في الهداية * ثم إن محمد رحمه الله تعالى لم يذكرك أنه متى يحسن واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يحسن برفع الرأس منها كذا في التبيين * ولو حلف لا يصلي صلاة لا يحسن حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع * ولو حلف لا يصلي صلاة فصلي ركعتين ولم يقعد قدر التشهدان عقد عيینه على النفل لا يحسن في عيینه وإن عقد عيینه على الفرض وهي من ذوات المثني فكذلك وإن عقد عيینه على الفرض وهي من ذوات الأربع يحسن في عيینه وهو الاظهر والاشبه * ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فقد قيل لا يحسن وقد قيل يحسن * ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحسن حتى يتشهد بعد الأربع وكذلك أن حلف لا يصلي الفجر لم يحسن حتى يتشهد بهد الركعتين وكذلك إذا حلف لا يصلي المغرب لم يحسن حتى يتشهد بهد الثلاث كذا في المحيط * ولو قال عبيد حر أن أدرك الظهر مع الإمام فادركه في التشهد ودخل معه حنث * ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الإمام فادرك معه ركعة فصلاها معه ثم سلم الإمام وأتم هو الثانية لا يحسن ولو افتتح الصلاة مع الإمام ثم نام أو أحدث فذهب يتوضأ فجاء وقد سلم الإمام فاتبعه في الصلاة حنث وإن لم يوجد أداء الصلاة مقارناً لأن كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعاً له مقتدياً ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في البدائع * ولا يصدق قضاء فيما إذا نوى المتابعة لأعلى سبيل المقارنة كذا في المحيط * في النوازل لو حلف أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحسن وفي فتاوى (أهو) حلف لا يصلي اليوم الجمعة فاقتدى بواحد أو أم واحد أو أحد يحسن وإن كان المأموم صبياً كذا في التتارخانية * رجل حلف أن لا يؤتم أحداً فاقتح الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤتم أحداً فجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لادبانه إذا ركع وسجد وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة ولههم استحسننا وحنث قضاء لادبانه ولو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه والمسلمة مثله بها لهم يحسن دينه وقضاءه ولو افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم رجلاً حنث كذا في الخلاصة * ولو أم الناس في صلاة الجنائز وسجدت لاؤة لا يحسن لأن عيینه تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنائز ليست بصلاة مطلقة * ولو حلف أن لا يؤتم فلان بالرجل بعينه فصلي ونوى أن يؤتم الناس فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الخالف وإن لم يعلم به كذا في فتاوى قاضيان * لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلي يحسن وإن نوى حقيقة الخلف لا يصدق قضاء * والله لا أصلي معك فصلياً خلف إمام يحسن إلا إذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي * حلف ليصلين هذا اليوم الصلوات الخمس بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل فيه فصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امرأته ثم اغتسل به - وغروب الشمس فصلي المغرب والعشاء بجماعة لا يحسن لأن غسله وقع ليلاً لا نهاراً

(١٦ - فتاوى ثانی) وکیلاً بأن يأخذ له عشرة دراهم في كرحنطة ففعل كان العقد للوكيل دون الأمر * الوكيل بالسلم إذا قبض المسلم فيه أدون من المشروط جاز ويكون ضامناً للوكيل مثل المشروط كما إذا أبرأه عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * وكذا لو وهب الوكيل من المسلم إليه السلم قبل القبض أو قال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم إليه جاز ويكون ضامناً للوكيل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح هذه التصرفات من الوكيل وعلى هذا الخلاف

الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن وأجمعوا على أن رب السلم اذا قبض السلم أو الموكل بالبيع اذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشترى بذلك الثمن شيئا من المشتري أو صالح من الثمن على شيء جاز وأجمعوا على أن الثمن لو كان عينا فهو له الوكيل من المشتري قبل القبض لا تصح هبته وعلى أن الثمن لو كان عينا من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم أيضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على الموكل يصير الثمن ١٢٣ قصاصا بدين الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن الوكيل

كذا في الفتاوى الكبرى * في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلي فيه فرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان صحيحا ولم يصل فيه ثلاثة أيام فانه لم يحث الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة * حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصل في موضع الزيادة لا يحث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصل في موضع الزيادة لا يحث كذا في الذخيرة * ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاهما فالصحيح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعد خروجه لا يحث وان كان نام بعد دخول الوقت يحث كذا في الوجيز للكردي * حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحث كذا في السراجية * ولو قال لعبد ان صليت فانت حر فقال صليت وأنكر المولى لا يعتق كذا في محيط السرخسي * اذا حلف أن لا يتوضأ من الرعاف فرغف ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رغو ثم توضأ فالوضوء من جميعا ويحث في عينه كذا في المحيط * المتقي ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هذه من جنابة وأصاب هذه ثم امرأة أخرى أو على العكس حث لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى * المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنابة أو من حيض فأصابها زوجها وحاضت فاعتسلت فهو اغتسال منها وما تحث في يمينها كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغسل فلانا أو حلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحث كذا في المحيط * ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل أو نيم يحث ولو عانقها فأترل فاعتسل لا يحث كذا في الخلاصة * حلف لا يقرب امرأته فاستلقى على قفاه فحاضت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل أنه يحث حتى لو كانا أجنيين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كانا ناعما لا يحث كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطئ * حلف لا يجامع فلانة أو لا يقبلها فهذا على الحياة دون الممات كذا في السراجية * ولو قال ان جامعك أو باضعك فهو على الجماع في القرح ولو قال ان أتيتك فكذا ينوي فان نوى الجماع أو الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة فوطئها حث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحث وان لم تكن لنية حكى عن الحاكم بن نصير بن مهرويه أنه قال ان أناه للزيارة ولم يجامعها لا يحث وان جامعها مع ذلك يحث * اذا قال ان أصبتك فكذا لا يقع على الجماع الا بالنية وان لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوما أو صوما فاصبح صائما ثم أفطر لم يحث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حث كذا في الجامع الكبير * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه الحالف أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لأصوم من اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وان لم يصم تلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال أو قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضا الحال كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه * ولو قال بعد ما كل أو بعد ما زالت الشمس والله لا صوم من هذا اليوم يكون بارا بالامساك ببقية اليوم وكذا لو أضاف اليمين بالصوم الى الليل وقال والله لا صوم من هذه الليلة يكون بارا بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه * واذا حلف الرجل بصوم من

للموكل مثل ذلك وان كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا يصير الثمن قصاصا بدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا ولو أحال الوكيل الثمن على رجل عندهما تصح الحوالة كان المحتمل عليه مائتا من المشتري أو دونه * والاب والوصي اذا أجلا أو أبرأ ما هو واجب للصبي بعقد هما يكون على الخلاف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص دون المحيل في الملاعة ان وجب بعقد هما فهو على هذا الخلاف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا قال البيع لا تصح اقالته في قولهم * رجل وكل رجلا أن يسلم له عشرة دراهم في كرخطة فأسلم أحدهما لا يجوز ان أسلما جميعا ثم تاركا أحدهما لا يجوز في قولهم واذا وكل رجلا بأن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرخطة فأسلم لا يكون السلم للآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الوكيل

بالسلم اذا أسلم وتحمل الغبن القاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يتحمل منه الا ما يتغابن فيه الناس * الوكيل بالسلم حينما اذا أسلم الى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز وان أسلم الى شريك له شركة عنان جاز اذا لم يكن ذلك من تجارتها وان أسلم الى ولده أو زوجته أو أحد أولاده لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه رحمه الله تعالى * رجل وكله رجلان كل واحد منهما ما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فأسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكرن ضامنا لهما بالخطة * رجل

دفع الى رجل دراهم فأمره أن يسلم له في حنطة فأسلم الوكيل ان تصادق الوكيل والموكل أنه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادق أنه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل وله تكاذب الوكيل والموكل في نيته يحكم النقد وان تصادق أنه لم تحضره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للوكيل وان وكل رجلا بشراشي ثم تصادق أنه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول ١٣٣ للوكيل عند الكل والوكيل بشراشي

يعينه اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسى وصدقه الموكل كان مشترى للموكل * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشتري لها ثوبا قد سماه فأنفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا لآمره بدراهم نفسه كان الثوب للمشتري لآل امر لان الوكيل تقيت بتلك الدراهم فتبطل الوكيل بهلاكها * ولو اشترى ثوبا لآمره وقدر الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الآخر كان الثوب لآمره وبطبيعته دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصى اذا قضى دين الميت من مال نفسه * ولو دفع رجل الى رجل دراهم وأمره بأن ينفقها على عيال الآخر فأفق المأمور دراهم نفسه وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق الوكيل دراهم الآخر في حاجته صار ضامنا فان أنفق من دراهم نفسه على عيال الآخر بعد ذلك ذكر في النوادر أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله

حينما كان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار تقدير المسئلة ليصوم من ستة أشهر وكذلك اذا كان صمت حينا أو ان صمت الحين ولا نية له فهو على ستة أشهر ولا يحث الا بصوم ستة أشهر كما لو قال ان صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي يلي اليمن ولو قال ان صمت زمانا أو الزمان فان نوى شيئا فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهرين فصاعدا الى ستة أشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة أشهر وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر واذا قال عمرا فهو مثل الحين والزمان ذكره القدرى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غاية البيان * ولو قال ان صمت الابد أو ان صمت الدهر فكذا فحنثه يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوما فافطر يوما بر في يمينه فان لم يفطر حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته فلو كان الجزاء العتق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت أبدا بدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمن على الابد والساعة * ولو قال ان صمت دهر افعبدي حر فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة أشهر في عمره مجتمعاً ومتفرقاً حنث في يمينه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحنث ولو قال ان صمت أرملة أو دهوراً أو أحيانا فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهرا إلا أن في الصوم يشترط الامتناع كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمن ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * وانما قال ان صمت الشهر لا يحنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم أصم شهر افعبدي حر فاليمن على صوم شهر متفرق أو متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل أن يصوم شهر احنث ولو قال ان تركت الصوم شهر انصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوما أو ساعة قبل مضي الشهر لم يحنث ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمن ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال ان تركت صوم شهر أو قال ان صمت شهر انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق * رجل قال لعبد صم عني يوما وأنت حر أو قال صم عني ركعتين وأنت حر عتق العبد صام أول يوم صم صلي أول يوم صم ولو قال حج عني حجة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما ما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة خلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضا لم يصم لم يحنث ولو حلف لا يفطر بالكوفة خلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحنث به وان لم يأكل شيئا من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل أن يصوم يوم التطهر ولم يأكل هل يحنث واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والصحيح أنه يحنث لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فيجب أن يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق * ولو حلف لا يفطر عند فلان خلفه يقع على حقيقة الافطار عند الله حتى لو شرب الخالف في بيته ثم أكل العشاء عند فلان لم يحنث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة خلفه يقع على كونه في الكوفة وقت

تعالى لا يخرج * الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض ورد على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يرتها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع به على الموكل اذا لم يكن الموكل أمره بالاخذ على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون أمره بالاخذ على سوم الشراء فان كان الأمر بالاخذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان الوكيل أن يرجع به على الموكل * رجل أمر تلميذه أن يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم

ليشترى بهما فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الأمر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين يلزم الأمر وان كانت لا تساوي لا يلزم * رجل قال لا اشترى هذا الثوب بعشرة دراهم فاشترى له بأحد عشر وأخبره الآخر فقال له الأمر خذ درهما آخر ودفع إليه الدرهم وأخذ الثوب فافترقا كان الثوب للأمر وينعقد البيع بينهما بالتعاطي * رجل في يده ثوب فقال وكفى فلان ببيعه وأن لا أنقص من عشرة دراهم فطلب منه انسان بتسعة ١٣٤ واشتراه فان وقع في قلب المشتري أن الوكيل إنما قال ذلك ليروجه بعشرة وسع المشتري أن يشتره بتسعة لان الوكيل

فعل ما هو معتاد عند الناس فاذلوقع في قلبه ذلك وسعه أن يشترى وان لم يقع لا يبيعه * رجل وكل رجلا بأن يشترى له عبد فلان بألف درهم فقطعت يد العبد ثم اشتراه لا يجوز * ولو وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبدا فقد طاعت يده جاز على الأمر لان في الوجه الاول لما أشار الى عبد سليم قيدت الوكالة بصفة السلامة وفي الوجه الثاني الوكيل مطابقة لجاز شراؤه على الأمر اذا اشتراه بمثل قيمته * رجل باع عبده ثم أمر انسانا بأن يشترى له عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الأمر * رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار أو بناء فباع المأمور الأرض ببناءها وأشجارها ثم اختلفا فقال الموكل كنت نهيته عند التوكيل عن بيع الأشجار والبناء وأنكر الوكيل كان القول قوله لانه أنكر التوكيل ببيع الأشجار وأخذ المشتري الأرض بحصتها من الثمن ان شاء ولا يفسد البيع ومسائل الوكالة تأتي في كتابها ان شاء الله تعالى * المسلم اليه اذا

رؤية الهلال حتى يحث به وان لم ير الهلال بالبصر الا أن يطلق اللفظ في مسئلتى الافطار ورؤية الهلال بأن حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه حينئذ يقع على حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية بالبصر أو الا أن ينوي الحقيقة في المسئلةين بأن ينوي بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيه ما الا أن الفرق أنه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانة بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضى كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولو كان بالكوفة حين أهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحث قال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث ولو قال عبده حر ان ضحى العام بالكوفة وكان فيها يوم الاضحى ولم يضح لم يحث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح والطلاق * اتهمته بالغلان خلف لا يأتي حراما لا يحث بالقبلة والمس بشهوة ويحث بالجماع فيما دون الفرج وان لا يطبها فالفتوى على أنه يحث * حلف لا يزني فلا يحث كذا في الوجيز لا كردري * في أيمان القدوري اذا حلف لا يطأ امرأة أو طأ حراما فوطئ امرأة الحائض أو وطئها وهو مظاهر منها لم يحث الا أن ينوي ذلك ولو حلفت المرأة بهذه العبارة (١) كره الله كره حرام نكردستم وعنت أنهن لم تحرم الزنى انما الله عز وجل هو الذى حرم الزنى وقد كانت فعلت ذلك لم تحث وان كان الحالف رجلا وحلف بالله عز وجل فكذلك الجواب وان كان حلف بالطلاق والعناق صدق ديانة لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنى فان كان الحالف خصيا أو مجبو با فهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقاع والافعال المحترمة

باب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

من قال لامرأته ان ابست من غزلك فهو هدى فغزلت من قطن مملوء له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفاقا فاذا لم يكن في ملكه قطن أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي مسئلة الكتاب فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير * ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية * واذا حلف لا يلبس من غزل فلانة فلا يلبس له فلبس ثوبا نسج من غزل فلانة يحث في يمينه فان كان نوى عين الغزل لا يحث بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يحث الا أن يعنيه كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزله فلبس ثوبا من غزله أو من غزل غيرها لا يكون حائشا وان كان غزل غيرها جاز من مائة جزء وسواء كان غزلهما مختلطاً أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كما لو حلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره كان حائشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره ان كان ثوبا ينسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حائشا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان فلبسه كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائشا وان كان غزل فلانة مشلا خيطا

١ لم أفعل حراما

وجد رأس المال مستوفى أو رصاصا ان كان ذلك قبل الافتراق واستبدل مكانها جاز وان كان بعد الافتراق ففسد السلم وان استحق رأس المال فأجاز المستحق قبل الافتراق أو بعد جاز وان لم يجز أخذ دراهمه ان كان قبل الافتراق واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يجز وان وجد هار يوفى أو تجوز بها جاز قبل الافتراق وبعد وان ردها واستبدل مكانها ان كان قبل الافتراق جاز وان استبدل بعد الافتراق فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قل المردود أكثر وقال زفر رحمه الله تعالى يطل السلم بقدر المردود قل أو أكثر

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المردود قليلا لا يسطل وان كان كثيرا يسطل بقدر المردود وما دون النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف روايتان وان جاء المسلم اليه بزئوف وانكر رب السلم ان يكون الزئوف من دراهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض وأقر أنه قبض رأس ماله أو أقر أنه قبض حقه أو أقر أنه استوفى رأس المال حينئذ لا يقبل قول المسلم اليه * ولو أقر قبض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها زئوفا قبل قوله وان ادعى أنها ستوقه لا يقبل وان قبض ١٢٥ ولم يقرب بشي ثم ادعى أنها ستوقه

قبل قوله * ولو وجد بعض المقبوض ستوقه فقال رب السلم هي دراهمي لكنها هي ثلث رأس المال ولي عليك ثلث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال زئوفا بعد الافتراق فردها ثم اختلفا في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول رب السلم كما لو اشترى حنطة بعينها بدراهم وقبضها ثم وجد بالحنطة عيبا وأراد استرداد الثمن واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الحنطة * رجل أسلم في حنطة جيدة فجاء المسلم اليه بحنطة وقال هي جيدة وقال رب السلم هي رديئة فان القاضي يريها رجلين يعرفان ذلك فان قال هي جيدة يعمل بقولهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل دفع اليه رجل درهمين وآخر درهما وديعة فاختلطت الدراهم ثم وجد من الدرهم ازا ثقاوكل واحد منهما ينكر أن يكون الزائف درهمه قال أبو حنيفة

واحد كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان ففسخه غلبانه فان كان فلان يعمل بيده لم يحنت وان كان لا يعمل حنت كذا في الايضاح * حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت اليمين يحنت وكذلك ان لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائشا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها ولو لبس ثوبا من غزلها حنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العروة أو الزرة من غزلها لا يكون حائشا في عين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا وكذا الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الخالف خرقة من غزلها قد شرب بين ووضع على عورته لا يكون حائشا ولو لبس من غزلها قلنسوة أو شبكة يقال لها بالفارسية كلوته كان حائشا وكذا الجورب كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا أو رداء حنت والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حنت وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا أو مقنعة لم تحنت اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حنت وان لم يستربه العورة وكذلك ان لبس الخالف عمامة لم يحنت الا ان يلف فيكون قد رازا أو رداء أو يقطع من مثلهما قيع أو سراويل فيحنت كذا في الايضاح * وان لم يقل ثوبا فقتلهم بغزلها كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كيه ورجلاه تحت اللقاف كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فأدخل احدي رجله في السراويل أو لبس احدي خفيه لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالقي عليه وهو نائم ثم رفع وهو نائم قال البخاري رحمه الله تعالى لا يكون حائشا قال الفقيه أبو الليث هو القياس وبه نأخذ وان ألقى عليه وهو نائم فلما انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائشا وان تركه حتى استقر عليه كان حائشا ولو ألقى عليه وهو متنبه حنت علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا ألبس ثوبا من غزل فلانة ففسخ ثوب من غزلها وغزل غيرها الا ان غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الخلو ف عليها فان كانت تبلغ ازارا أو رداء حنت وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحنت وان قطعه سراويل ولبسه يحنت وان لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما نسج من غزل غيرها لا يحنت كذا في المحيط * ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها حنت وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي * واذا حلف لا يلبس ثوبا فيمينه على كل ملبوس يسترا العورة وتجوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحا أو بساطا أو طنفسة لا يحنت ولو لبس كساء خرا أو طيلسانا لا يحنت لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحنت ولو لبس قلنسوة لا يحنت كذا في المحيط * وكذا الجلود والحصير والخشب والجورب كذا في التتارخانية * ولو لم يمي ثوبا بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حنت كذا في المبسوط * حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا أنه لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبسه حنت كذا في محيط السرخسي * في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التتارخانية * اذا حلف لا يلبس قميصا

رحمه الله تعالى يقسم الدرهم الزائف بينهما أثلاثا والباقى بينهما أثلاثا * رجل عليه عشرة دراهم فأوفاه اثني عشر غاطا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى تكون الزيادة أمانة عند القابض ان هلك لا يجب عليه شي وما بقي يكون بينهما خمسة أسداسها للقابض وسدسها للدافع * رب السلم والمسلم اليه اذا اختلف في قدر رأس المال أو جنسه أو وصفه أو اختلاف في جنس السلم فيه أو قدره أو وصفه أو قدره ان ثوب السلم فانهم ما يتصافان وان اختلفا في مكان الايقاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم اليه ولا يتصافان وقال

صاحبهم ما الله تعالى بهما لقان وقيل الخلف على العكس والاول اصح * ولو اختلفا في أصل الاجل فادعى أحدهما شرط الاجل والاخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أي ما ادعى الاجل فاقول قوله والعقد صحيح وقال صاحباهما رحمه الله تعالى ان كان المسلم اليه يدعى الاجل ورب المسلم ينكر كان القول قول رب المسلم وانه قد فاسد وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول رب المسلم مع عينه واليمنة بينة المسلم اليه وان ١٢٦ اتفقا على قدر الاجل واختلفا في مضيه كان القول قول المسلم اليه واليمنة بينة أيضا * اذا شرط الايفاء في

المسلم في مصر كذا جاز ويكون للمسلم اليه أن يوفي في أي محلة شاء * وان اختلفا فقال رب المسلم شرطت عليك الايفاء في محلة كذا وقال المسلم اليه بلى لكن أدفع اليك في محلة كذا يجبر رب المسلم على القبول * وكذلك لو شرط الايفاء في منزل رب المسلم جاز للمسلم واذا أسلم المسلم اليه في محلة أخرى يجبر رب المسلم على القبول * ولو اشترى وقر حطب كان على البائع أن يأتي به الى منزل المشتري عرفا حتى لو هلك في الطريق يملك على البائع كالأستاجر دابة الى مصر كذا فدخل المصر كان له أن يبايع عليها الى منزله استحضانا ولو اشترى وقر حطب على أن يوفيه في منزله جاز استحضانا وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو اشترى وقر حطب على أن يحمل البائع الى منزل المشتري يفسد البيع * رجل اشترى شيئا على أن يوفيه الثمن في بلد كذا ان كان الثمن مؤجلا جاز واذا حل الاجل ان كان الثمن شيئا له

فليس قيصاليس له كان ولم تكن له نية حين حلف فانه يحنث كذا في المحيط * في الملتقط اذا حلف لا يلبس فليس مكرها لا يحنث فان قدر على نزع فلم ينزعه فهو لا يس كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يلبس قيصالا فعل ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العتائية * اذا حلف لا يلبس سراويل أو قميصا أو رداء فاتر زبال سراويل أو القميص أو الرداء لم يحنث وكذا اذا اعتم بشي من ذلك ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال لبس ذلك حنث وان اتزر بالرداء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالقهاها على عاتقه * حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنث حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزع ولبس الآخر حنث لان اليمين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع * حلف لا يكسوفلا ناعاره كسوة أو كنفه بعد موته لم يحنث الا اذا أراد به الاستردون التملك * حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأذن له فلان فبات فلان ستطت اليمين ولو قال الآن يأذن له فلان فاذن له مرة انتهت اليمين كذا في السراجية * رجل حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهرته من غزلها وبطانتها من غزل غيرها كان حائثا كذا في فتاوى قاضيجان * وان حلف لا يكسوه ثوبا فأعطاه دراهم فاشترى به ثوبا لم يحنث فلو أرسل اليه بثوب كسوة حنث فان نوى أن يعطيه من يده الى يده لم يحنث كذا في المبسوط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهذا على الثياب ولو لبس قلنسوة أو خفين أو نعلين أو سويدين أو فروة سوداء لا يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فانه يحنث في القلنسوة والخفين الاسودين والفرو والاسود وغيرها كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالعبرة بالحمة دون السدى ولو حلف لا يلبس قطننا فلبس ثوب قطن حنث ولو لبس قباء ليس بقطن وحشوه قطن لم يحنث الا أن ينوي كذا في الايضاح * واذا حلف لا يلبس ابريسما فلبس ثوبا لم يحنث في يمينه * ولو حلف لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنث في يمينه سواء كان الكتان سديا أو لحمة * واذا حلف لا يلبس ثوبا بر يسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن يحنث في يمينه اذا كانت لحمة ابريسم كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس خرا فلبس ثوبا خالصا من خرا أو كان سدها من القطن أو الابريسم ولحمة من الخرا كان حائثا ولو حلف لا يلبس ثوبا خرا من غزلها فلبس ثوبا سدها ابريسم ولحمة من غزلها كان حائثا ولو حلف لا يلبس طيلسانا صوف فلبس طيلسانا لحمة صوف وسدها ابريسم أو قطن لا يحنث في يمينه ولا يشبهه الطيلسان غيره كذا في فتاوى قاضيجان * المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصا واحدا وخاطه ثم فقهه ثم خاطه مرة أخرى قال يحنث * ولو حلف ليخيطن منه قميصين لم يحنث ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع منه قميصا فخاطه ثم فقهه ثم قطعه قميصا آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف على قبص ليقطعن منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من القباء سراويل فانه قد حنث في يمينه حين قطع القميص وفي الزيادات عبده حران لم يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل ولا نية له بفعله كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنث الا أن يكون عني أن يجعل من بعضه هذا وهو على الحالة الاولى كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يلبس

حل وموثة كان عليه الايفاء في المكان المشروط وفيما الاجل له ولا موثة لصاحب الدين أن يطالبه في أي مكان شاء هذا وان لم يكن الثمن مؤجلا أو كان الاجل مجهولا يضح البيع كان له حل وموثة أو لم يكن * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يكن له حل وموثة جاز استحضانا له أن يطالب حيث شاء * كتاب البيع * البيع لا ينقذ الا بلفظين يثبتان عن التملك والتملك على صيغة الماضي أو الحال نحو أن يقول البائع بعث منك هذا بكذا أو يقول أبيعك هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت أو قبلت أو رضيت أو أجزت

* ولا ينعقد بلفظة الامر بأن قال المشتري بهي هذا الثوب بكذا فيقول بعت أو يقول البائع اشترمني هذا العبد بكذا فيقول اشتريت وكلا لا ينعقد بلفظة الامر لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو أن يقول البائع سأبيعك هذا العبد بكذا فيقول المشتري اشتريت وقد يكون البيع بالأخذ والعطاء من غير لفظ البيع ويسمى هذا البيع بيع التعاطي واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا البيع يختص بالاشياء الخسيسة كالبقول واللحم والخبز والخبث وقال بعضهم ينعقد في الكل واليه أشار في الجامع الصغير ١٣٧ في الوكالة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي السبكي

رجه الله تعالى هذا البيع لا يكون الا قبض البدلين جميعا * وقال بعضهم قبض أحدهما يكفي وينعقد البيع بالهبة بشرط العوض عند قبضهما ويبنى عليها أحكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها * ولو قال بعتك هذا العبد بألف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا * ولو قال بعت منك هذا العبد بألف درهم ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار فقلت كان البيع بالثمن الثاني * ولو قال بعت منك هذا العبد بألف درهم فقبض المشتري ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت ينعقد البيع الثاني وينفسخ البيع الاول * ولو قال البائع بعت منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريته منك بألف درهم ذكر في النوادر أنه ينعقد البيع بالقبول الا ان زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وكذلك لو ابتدأ

هذا القميص ونقصه ثم استأنف خياطته وابسه ذكر القدرory رحمه الله تعالى أنه يحتمل في عينه وهكذا ذكر في النوادر * وكذا القباء والجبة لان اسم القميص والقباء والجبة لايزول بنقص الخياطة يقال قميص مفتوق وكذا الوحلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشبا ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائنا وذكر في الجامع أنه لا يحتمل لانه لا يعود قيصا ولا قباء ولا سفينة الا بصنعة حادثة ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشوا آخر وليس كان حائنا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حائنا لان اسم الجبة لايزول عنها بنزع الحشو والبطانة * رجل حلف أن لا ينام على هذا الفراش فاخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حائنا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو المحلوج لا يحتمل في عينه لان مجرد الحشوا لا يسمى فراشا كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فاتخذت منها علم للفرقة ثم نقضت وردها فمقتنعت تحتمل كذا في خزائن المفتين * قال في الجامع واذا حلفت المرأة لا تلبس هذه المخفة فحبط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها جيبا وكين فلبستها لا تحتمل في عينها ولو قطعت الخياطة ونزع عنها الكنان والجيب حتى عادت لمخفة فلبستها تحتمل في عينها لانه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت المخفة وخطيت قيصا ثم نقضت الخياطة والتركيب وخطب بعضها ببعض حتى عادت لمخفة ولبستها لا تحتمل في عينها * في القدرory حلف على شقة خرنعينها لا يلبسها فنقضت وغزات وجعلت شقة أخرى فلبسها لم يحتمل * اذا حلف لا يجلس على هذا البساط فحبط جانباه وجعل خراجا فجلس عليه لا يحتمل في عينه فان فتقت الخياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حذت في عينه ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم فتقهما وخطا القطع وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحتمل وان عاد الاسم * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الانفراد فاما اذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فاذا فتقهما وخطا أحدهما بالآخر وجلس عليه يحتمل في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يجلس على الارض لا يحتمل الا أن يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فان كان بينه وبين الارض حصيرا أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحتمل ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش أو هذا الحصر أو هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس عليه لم يحتمل كذا في البدائع * حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحتمل كذا في البحر الرائق * وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراما ومحجبا حتمت * ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصلى أو فراشا أو بساطا ثم جلس فيه حتمت فلو جعل فوق السرير سرير أو بنى فوق الدكان أو فوق السطح سطحا آخر لم يحتمل كذا في البدائع * من حلف لا يلبس حليا فلبس خاتم ذهب يحتمل ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحتمل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحتمل ومتى كان فيه ترصيع يحتمل اتفاقا وعلى الخلاف اذا لبس عقد زبرجد أو زمر غير مرصع وقولهما أقرب الى عرف ديارنا فيفتي بقوله ما لان التحلي به على الانفراد معتاد ولو لبس خلتا أو دملوجا أو سوارا يحتمل سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي * ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حليا فلبست خاتم فضة لا يحتمل وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصوغا على هيئة

المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بألف درهم فقال البائع بعتك بألف درهم كان ذلك خطأ لا احد الا لفين * ولو قال بعت منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريته بغير شيء لا يصح * ولو تباعا وهما عشيان قال بعضهم لا ينعقد البيع لتفرق المجلس بالخطوات قبل القبول كما لو قال بعت فقام المشتري ثم قبض * وقال بعضهم ينعقد اذا أجاب المخاطب موصولا بالمخاطب فانه ذكر في الطلاق اذا قال لها اختاري وهما عشيان فقالت اخترت موصولا بالمخاطب يقع الطلاق * ولو قال أقبلك هذا العبد بألف درهم فقال الاخر قبلت اختلفوا فيه وقال أبو بكر

الاسكاف يعتقد البيع بينهما بلفظة الاقالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ينعقد به أخذ الفقيه أبو الليث وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه قال في المتبايعين اذا تقابلا البيع بأكثر من الثمن الأول أو بأقل أو بجنس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون ذلك فسحاً بالثمن الأول في حقهما * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاقالة بيع بعد القبض فسح قبله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقالة بيع الا اذا تعدر جعلها بهما ١٢٨ بأن كان المبيع منقولاً وتقابلا قبل القبض فيجعل فسحاً وقال محمد رحمه الله تعالى

ان تقابلا بأكثر من الثمن الأول أو بجنس آخر يكون بيعاً وقال زفر رحمه الله تعالى الاقالة فسح في حق الكل حتى لا يتعد قبحها الشفعة * رجل قال لاخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضى بها فهي لك بألف درهم فذهب بها جاز * وكذا لو قال ان رضى بها اليوم فهي لك بألف درهم جاز وهو بمنزلة قوله بعثك هذا العبد بألف درهم على أنك بالخيار اليوم * ولو باع عبدين فقال بعثك هذين العبدين بألف درهم فقبل المشتري أحدهما أو قال للرجلين بعثكما هذا العبد فقبل أحدهما لا يجوز الا أن يرضى به البائع في المجلس وحده من الثمن معلومة فيجوز ويكون ذلك عقداً جديداً في الباقي * ولو قال بعثك هذين العبدين هذابمائة وهذا بمائة فقبل المشتري البيع في أحدهما ذكر في بعض المواضع أنه يجوز * وذكر في الجامع أنه لا يجوز الا أن يقول بعثك هذين العبدين بعثك هذابمائة وبعتك هذابمائة فقبل المشتري في

خاتم الرجال أما اذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء مما له فص تحت وهو الاصح كذا في المحيط * وتاج الملك ليس بجمل وتاج النساء حل والقلب والقلادة حل كذا في التمر تاشي * حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست الا لانه فقد قيل ان سمي الا ذلك في العرف والعادة مكعباً يلزمها الحنث والا فلا كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس حلياً فلبس سيفاً محلياً أو منطقة مفضضة لا يكون حائلاً وهو على حل النساء كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يلبس درعاً ولا نية له فلبس درعاً حديداً ودرعاً حنث فان نوى أحدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يلبس سلاحاً فلبس سيفاً أو تنكب قوساً أو ترساً لم يحنث قالوا اذا كانت اليمين بالفارسية بأن قال (١) سلاح نبوشم يحنث في هذه الاشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنث كذا في المحيط * الاصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول ما دون الازار والسلاح الدرع والسيف والقوس دون السكين وحديد غير مصنوع كذا في العتبية والله أعلم بالصواب

الباب الحادى عشر فى اليمين فى الضرب والقتل وغيره

لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضر به بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الطحاوى * رجل حلف أن لا يضرب عبداً فأمر غيره فضر به المأمور وحنث وان نوى الحالف أن لا يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث * ولو حلف على حر لا يضرب به فأمر غيره فضر به المأمور لا يحنث الا أن يكون الحالف قاضياً أو سلطاناً كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره حتى يضرب به لم يحنث الاب كذا في المحيط * واذا حلف الرجل ليعض بن عبده مائة سوط ولا نية له فضر به مائة سوط تخفف فانه يبرئ يمينه قالوا هذا اذا ضرب به ضرباً ياتى به أما اذا ضرب به بحيث لا يتألم به لا يبرئ ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على يده يبرئ يمينه وان جمع الاسواط جمعاً وضربه بها وضربه بيمين يهرض الاسواط لا يبرئ وان ضربه برأس الاسواط يتظر ان كان قد سوى رؤس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضرب به ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه وأما اذا اندس بعض الاسواط في البعض فالتمايقع البر بقدر ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطاً فانه يضربها بعشرين سوطاً وهو السعف وهو ما صغر من أغصان النخل كذا في الظهيرية * رجل قال والله لو أخذت فلاناً لا أضربه مائة سوط فأخذه وضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا على الا بد ولا يحنث في يمينه في الحال كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقصرها أو عضها أو خنقها أو مدهشها أو وجعها حنث في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فأدماها لا يحنث وقيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحنث في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائلاً اذا كان على وجه الغضب وان تنف شعرها تنكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائلاً اذا كان في الغضب وان دفعها ولم يوجعها لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينبغي أن يستل العربي فان أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع (٢) زدن موضع لفظ الضرب فهو كالحلف بالعربية وان أراد به ما يريد به الفارسي فهو كالحلف

١ لا ألبس سلاحاً ٢ معناه اضرب

أحدهما جازاً ما اذا لم يعد لفظ البيع وان سمي لكل واحد منهما كانت الصفقة واحدة فلا يصح قبول أحدهما * رجل حلف قال لغيره بعثك عبدى هذا بألف درهم فقال قد أخذته بألف درهم وعشرة دنانير فهو جاز وله الالف والزيادة * رجل قال لغيره بعثك عبدى هذا بألف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك جواباً ولا يكون حر في قول محمد واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال فهو حر كان جواباً وعق العبد ويصير قابضاً للعبد * ولو قال له رجل بعنى غلامك هذا بألف درهم فقال قد بعثك بألف درهم فقال المشتري هو

حرف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رواية هو حرو يصير قابضا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعتق فلا يصير قابضا * رجل عليه دين ألف درهم
لرجل فقال المدين لصاحب الدين أعطيك دينك ذنانير فساومه بالدينير ولم يبع وفارقه ثم جاء بالدينير ودفعها إليه يريد الذي كان ساومه عليه
ثم فارقه ولم يستأنف يباعا قال محمد رحمه الله تعالى هو جائز الساعة وكذا الرجل إذا أراد أن يشتري شيئا فساومه ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه
وفارقه ثم جاء بالوعاء وأعطاه الدرهم قال هو جائز * رجل ساوم رجلا بثوب ١٢٩ فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال
المشتري لا آخذه الا بعشرة

دراهم فذهب به ولم يقل
البائع شيئا فهو بخمسة عشر
ان كان المبيع في يد المشتري
حين ساومه وان كان في يد
البائع فأخذه منه المشتري
ولم يمنع البائع فهو بعشرة
ولو كان عند المشتري
فقال المشتري لا آخذه
الا بعشرة وقال البائع
لأبيعك الا بخمسة عشر
فرده عليه المشتري ثم تناوله
من يد البائع فدفعه البائع
إليه ولم يقل شيئا وذهب
المشتري فهو بعشرة ولو أخذ
ثوبا من رجل فقال البائع
هو بعشرين وقال المشتري
لا أزيدك على عشرة فأخذه
وذهب به وضاع عنده قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
هو بعشرين ولو أخذ ثوبا
على المساومة فدفعه البائع
وهو ساوم والبائع يقول
هو بعشرة فهو على الثمن
الذي قال البائع حتى يرد
عليه المشتري وان ساومه
فقال المشتري حتى أنظر إليه
فدفعه وضاع منه فليس على
المشتري شيء لانه إنما أخذه
للنظر وان أخذه على غير
النظر ثم قال حتى أنظر إليه
لا يخرج منه الضمان وهو

حلف بالفارسي وان لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة
* وإذا قال ان ضربت بك فأنت طالق فضرب أمته فأصابها ذلك في مجموع النوازل أنه يحنث هكذا كان يفتي
الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل بأنه لا يحنث هكذا ذكر البقال رحمه الله تعالى في
فتاواه وهو الاظهر والاشبه * وإذا حلف لا يضرب بها فنفض ثوبه فأصاب وجهها فافاوجعها ذلك في فتاوى
أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان لم أضربك حتى أتركك الا حية
ولاميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضرب بها ضربا موبعا شديدا فإذا فعل ذلك بر في يمينه
* رجل حلف لا يضرب بن عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى
فاضل خان * ولو حلف لا يضرب به حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يسكي أو حتى يستغيث فلم توجد حقيقة
هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا يضرب به بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في
الخلاصة * وإذا قال والله لا يضرب بك بالسيف ولا نية له فضر به بعرض السيف بر في يمينه وان كانت نيته
على الحدة فهو على الضرب بالحدة وان ضرب به في غمده ولا نية له لم يبر في يمينه وان قطع السيف غمده وخرج
الحدة وجرح المحلوف عليه بر في يمينه وإذا حلف لا يضرب فلانا بالفأس فضر به بمقبض الفأس فارتدت دسمة
تبر لا يحنث كذا في الذخيرة * ولو قال لا أضرب بك بالسوط أو بالسيف فضر به بسوط أو بسيف وقال نويت
سيفا أو سوطا غير هذا يدين في القضاء لانه نوى ما يحتمل كلامه والامر بينهما وبين ربه كذا في محيط السرخسي
* في المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال اغلامه ان لم أضربك مائة سوط فأنت حر فأت الغلام قبل أن
يضربه ذلك مات حرا وعنه اذا قال والله لا يضرب فلانا خمسين اليوم وهو يعني سوطا بعينه فضر به بغيره
ومضى الوقت قال بأي شيء ضرب به فقد خرج عن اليمين ونيتيه باطلا كذا في المحيط * ولو حلف على الضرب
بالسوط فضر به وقد لفه في ثوب لا يبر * لا يضرب به بصل هذه الشفرة أو بزع هذا الرمح فتزع الرمح والزع
وجعل آخره بضر به لا يحنث * لا أمس شعره فخلق ثم نبت آخر فمسه أو لا أمس سنة فنبت آخر حنث
كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان ضربت بك الابد أو ابدا أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث * ولو قال
ان لم أضربك شهر فعبدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلف الى أن يعصى
الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهر من حين حلف حنث هكذا في شرح الجامع الكبير
للحصري * ولو قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فأنت طالق وأراد أن يضربها فقالت ان مس عضوك
عضوي فعبدي حر فضر بها الرجل بخشب من غير أن يضع يده عليها لم يحنث * ولو قالت ان ضربتني
فعبدي حر فالخيلة في ذلك أن تباع المرأة عبدها ممن تنق به ثم يضربها الزوج بضر باخفيا في اليوم فيبر
الزوج وتخل بين المرأة لا الى جزاء كذا في الظهيرية * وان قال ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى
ينشق نصفين وبالع في ضرب به فالاصح أنه لا يحنث كذا في البنايع * رجل قال لغيره ان مت فلم أضربك
فكل مملوك لي حر فأت ولم يضرب به لم يعتقوا ولو قال ان لم أضربك فأت قبل الضرب حنث في آخر جز من
اجزاء حياته * ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو فيما بيني وبين أن أموت فلم يضرب به حتى
مات لا يعتق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه ففعله انسان بعد ما ضربه
خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في يمينه لان مراده أن لا يمنعه

(١٧ - فتاوى ثانی) على ما أخذه عليه أول مرة وان قال المشتري للبائع هاته حتى أنظر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا أنقص
من خمسة عشر وقال المشتري قد أخذه بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر * رجل قال لصاحب عبده
أبعثني عبدا هذا بألف درهم أو قال أبيع عبدا هذا بألف درهم على وجه الاسمة تفهام فقال نعم فقال المشتري قد أخذه قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هو يبيع لازم وان اشترى ثوبا فاسدا ثم لقيه غدا فقال أليس قد بعثني ثوبا هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذه

فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا لبيع الفاسد فهو جائز اليوم * رجل باع من رجل عبدا بالف درهم وقال ان لم تجشني بالثمن اليوم فلا بيع بيني وبينك وقبل المشتري ولم يأت به بالثمن اليوم فلقبه غدا فقال المشتري قد بعنتي عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهو شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد * رجل كان يبيع رجلا ويشتري منه الثياب فقال المشتري كل ثوب آخذ منك فلك ١٣٠ فيه ربح درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عند

أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنت في عينه كذا في فتاوى قاضيان * والاصل ان حتى للغاية فتحمل عليهم اما ما يمكن بأن يكون ما قبلها قابلا لا امتداد ويكون مدخولها مقصودا وموثرافي انهاء المحلوف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بأن يكون العقد على فعلين أحدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء للآخر فان تعذر تحمل على العطف ومن حكم للغاية أن يشترط وجودها للبر فان أفلح عن الفعل قبل للغاية يحنت * ومن حكم لام السبب أن يشترط وجود ما يصلح سببا لوجود المسبب * ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما للبر هكذا في المحيط * ولو قال رجل لا آخذ من أخير فلا تباع صنعت حتى يضربك فعبدى حر فأخبره ولم يضربه بر وكذا لو قال ان لم آتاك حتى تغديني أو ان لم أضربك حتى تضربني فأتاه ولم يغده أو ضربه فلم يضربه بر * وان قال ان لم ألزمه حتى يقضيني حتى أو ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيد أو حتى ينهاني أو حتى يشتكي يدي فشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود للغاية فاذا لم توجد بان ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب قبل وجود هذه الاشياء حنت لان حتى ههنا للغاية لان الملازمة مما يعتدو كذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانة لا قضاء لانه نوى المجاز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتاك اليوم حتى تغدي عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تغدي عندى فعبدى حر فشرط البر وجودهما حتى اذا أتاه فلم تغد ثم تغدي من بعد لا تراخ فقد بر وان لم تغد أصلا حنت لتعذر الحمل على للغاية كذا في الكافي * ولو قال لا مرأته كلما ضربت بك فانت طالق فضربها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضربها يديه جميعا طلقت ثنتين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبداه ان قيسك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * ان رأيت فلانا لا يضربني فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أى وقت شاء الا اذا عني به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية * ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فآه والخالف مريض لا يقد على الضرب حنت كذا في الظهيرية * ولو شاجرت امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يده على رأسها في الغضب لم يحنت كذا في العتبية * اذا حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولا ية له فعني هذا أن يضرب كلما شكى اليه بحق أو باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى اليه فضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضرب به للشكاية الثانية كذا في المحيط * رجل حلف ليضرب فلانا ألف مرة فهذا على أن يضرب به مرارا كثيرة * ولو حلف ليقتل فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضيان * حلف ليضرب فلانا أو ليكلم فلانا أو فلانا ميت فان كان لا يعلم بموته فلا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يعلم بموته تنعقد عينه ويحنت من ساعته بالاجماع كذا في المحيط * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضرب بك فهذا على أن يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال الرجل لغيره أي عبيدى ضربتني يا فلان فهو حر فضربهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال أي عبيدى ضرب بك يا فلان فهو حر فضربوه جميعا اعتقوا ثم في المسألة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد يتظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعة واحدة عتق واحد منهم وكان اختيار التعيين للولى * اذا قال كل عبيدى

المشتري ثمن عشرة أثواب أو أكثر فاسبه وأعطاه لكل ثوب الثمن ورجل درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان أربحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز وان لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز بالربح * رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم تبيع فقال كل قفيز بدرهم فقال كفى خمسة أقفزة فكاله وذهب بها فهو يبيع وعليه خمسة دراهم * رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هات حتى أنظر اليه وحتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاغ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه وان قال هاته فان رضيته أخذته فضاغ فعليه الثمن ولو قال ان رضيت به اشتريته فهو باطل وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أيضا * رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع ههـ ولت بعشرين وقال المشتري لا بل عشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا أن المشتري ان أساء فلك

الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون عليه ضربته قيمته ولكن تركا القياس بالعرف ويلزمه عشرون * رجل قال لغيره عبيدى لك هذا بالف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله يبيع وجواب * رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كالم البائع انسانا في حاجته بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري

معا قبلت كان الرجوع أولى * ولو أوصى ببيع داره من رجل فقال اداري ببيع منه بألف درهم ومات فقبل الموصي له بعد موته جاز كذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر * رجل استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه بثمن ونقده الثمن فوجد البائع في الثمن زيوا بعد الافتراق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إلى النصف يراد الزيوف ويستبدل وإن زاد على النصف فردته ينتقض البيع في المردود وقدمى في السلم أنه إذا وجد رأس المال زيوا بعد الافتراق واستبدل مكانه إن كان المردود ١٣١ قليلا لا ينتقض السلم في المردود

وان كان كثيرا ينتقض
وعلى هذه الرواية جعل
النصف قليلا * رجل قال
لغيره بعثك هذا بألف درهم
فقال أنا أخذه لم يجز ولو
قال أنا أخذه جاز * رجل
قال لغيره بعثك هذا بألف
درهم فقال لا أقبل بل أعطيته
بخمسمائة ثم قال قد
أخذه بألف درهم قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ان
دفعه اليه فهو رضا والافلا
* رجل قال لغيره اشترت
منك هذا بكذا فتصدق به
على هؤلاء ففعل البائع ذلك
قبل أن يتفرقا جاز وكذا
لو قال اشترت منك هذا
الثوب فاقطعه لي قميصا
ففعل البائع قبل أن يتفرقا
* رجل اشترى ثوبا فقال
البائع أقلدك فيه فاقطعه
قميصا ففعل كانت آفالة * اذا
أخذ ثوبا على وجه المساومة
بعد بيان الثمن فهلك في يده
كان عليه قيمته وكذا لو
استهلكه وارث المشتري
بعد موت المشتري * الوكيل
بالشراء اذا أخذ الثوب على
سوم الشراء فأراه الموكل فلم
يرض به الموكل وردّه عليه
فهلك عند الوكيل قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

[illegible]

الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل إلا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء فينتدأ إذا ضمن الوكيل رجوع
على الموكل * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم ثم قال لا خير بعثك نصفه فبمخمسائة فقبل الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى صح
قبول الثاني ولا يصح قبول الأول به - درجوع البائع عن النصف وكذا الوقطعت يد الجارية به - والإيجاب وأخذ البائع أرشها أو وليت
الجارية أو تخمير العص - ير ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري * رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بألف درهم فبكت ثم قال قد بعثك أمي هذه

بأنفدرهم فقال المشتري قبلت أو قال أجزت فهو على البيع الثاني ولو قال بعتك هذا بأنفدرهم وبعثك هذه بأنفدرهم فقال قبلت كان قبولاً لهم ما جعلا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري يكون قبولاً لهما جميعاً * رجل طالب من رجل ثوباً بالمشتري فأعطاهما البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأجل الثياب إلى منزلة فأى ثوب ترضى بعتك فحمل الثياب فأحترقت الثياب عند المشتري قال ١٣٣ الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هلك الكل جملة أو على

التعاقب ولا يدري الذى هلك أولاً الذى بعده ضمن المشتري عن كل ثوب وان عرف الاول لزمه عن ذلك الثوب والثوبان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه امانة وأما الثوبان فيلزمه نصف عن كل واحد منهما الا اذا كان لا يعلم أيهما هلك أولاً وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه عن الهالك ويرد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث لثله أو ربعه ولا يعلم أيهما احترق أو لا يرتد الباقي من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف عن كل واحد من الثوبين * رجل ساوم رجلاً بقدح فقال لصاحب القدح أرني قدحك هذا فدفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على أقذاح لصاحب الزجاج فانكسر القدح والاقذاح قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدح لانه امانة ويضمن سائر الاقداح لانه أتلفها بغير إذنه * رجل قال لقصاب زن لي من هذا اللحم بكذا درهما ففعل ذلك في النوادر عن أبي يوسف ومحمد

عينه وإذا قال لغيره ان مت من هذه الشجرة فكذا فأت منها ومن غيرها يحنت في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يرمى حجر أفرمى الى غيره ففقر عنه فأصابه لم يحنت ولورمى اليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتابة * وإذا قال لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الحالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق المخوف عليه كذا في الذخيرة * وإذا قال ان لم أحبس فلانا غداً عرياناً جاعاً فامر أنه طالق فحبسه عرياناً جاعاً في الغد فآخروا طعمه حنت كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة * وإذا حلف لا يعذب فلانا فحبسه لم يحنت الا أن ينوي ذلك هكذا ذكر في الفتاوى * وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت اليمين * وفي الفتاوى أيضاً اذا دعا امرأته الى الفراش فأبت فقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جاءت الى الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد عذبها فطلق وان كانت طائعة لا تطلق كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم أضربك أو قال ان لم أسوك فانت طالق ثلاثاً فغاب عنها أشهر لم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لها أهلها قد أساءك زوجك وأضربك فقالت ما أساءني ما أضربني فالقول قول المرأة ولا حنت عليه * ولو قال ان أضربك أو قال ان أسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك فأصدا اضرارها حنت كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف * (١) اكره اسر زنتك كنى فكذا يحنت بالامانة مشافهة (٢) اكره اسر زنتي ينصرف الى المنة اذا احتملت القرينة والافعل الضرب على الرأس * لا يؤذى امرأته فأصابته النجاسة ثوبه فقال اغسله فأبت فقال (٣) زهره دران بشوى قيل لا يحنت وقال القاضي يحنت وبه يقتضى كذا في الوجيز للكردي * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته انت طالق أو والله لا ضربن الخادم اليوم فضربه في يومه فقد برئ في عينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فيتحير بين ان يوقع الطلاق أو يلزم نفسه اليمين ولو قال في ذلك اليوم اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت اليمين ولو قال في ذلك اخترت الترام اليمين وابطال الطلاق فان الطلاق لا يبيطل ولومات الخادم قبل الضرب فهو مخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو المبت فقد وقع الحنت أو الطلاق وقد مات قبل ان يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التحجير من حيث التدبير يعني فيما اذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان مخيراً بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأته أخرى يجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس * رجل قال لغيره ان شمتك فعبده حر ثم قال له لا بارك الله فيه لا يعتق ولو قال ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم كذا في الظهيرية * رجل حلف لا يهتم امرأته بشئ ثم قال لها (٤) خذ ادانك توجه كرده لا يحنت كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنت في عينه هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله وان حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحداً فقد فلتنا أو شتم ميتاً حنت كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف اني خير منه والحالف لص أو شرب بذلك من أهل الصلاح والعلم عند الناس حنت في القضاء كذا في العتابة * رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده يكون حائثاً الا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا ان لم ينفق ٢ ان ضربتني على رأسي أو معناه ان تمن علي ٣ اغسله رغماً عنك ٤ الله يعلم ماذا فعلت

رحمه الله تعالى ان ذلك لا يكون بيعاً وكن لا أمر أن يمتنع عن أخذ اللحم ولو قال زن لي من موضع كذا من هذا اللحم بكذا درهما في فوزه من ذلك الموضع لا يكون له أن لا يأخذ وكذا يدفع الى قصاب درهم ما قال أعطني به هذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزنيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فأكات الهرة قال يهلك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم فان بين موضع اللحم فقال من الذراع أو من الجانب فينتسب يكون الهلاك على المشتري وهو كمن اشتري - نقطة بها ودفع غرائره الى البائع وقال كلها فيه فنهى لي بصير المشتري

فابضوا لو كانت الخطة بغير عينها بأن كان مسلماً أو غنائم السلعة فدفع رب السلم غراً ثم إلى المسلم اليه وأمره بأن يكيل السلم فيه فقطل لا يصير
قابضاً إلا إذا كان بحضور رب السلم قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا الجواب في شراء الكرياس إذا اشترى
ذراعاً من هذا المثل لا يجوز وأن قال من هذا الجانب جاز * ولو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطع البائع كان للمشتري أن يرد ولو
عن الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازماً على المشتري ١٣٣ وكما ينقد البيع بالخطاب من

الحاضرين عقد بالكتاب الى
الغائب اذا كتب الرجل
الى رجل غائب وكتب فيه
بعت عمدي فلا نامنك
بكذا فبلغه الكتاب وقرأ
وقال قبلت تم البيع بينهما
*والبيع أنواع باطل
وقاسد وموقوف ولازم
ومكروه

(فصل في البيع الباطل)

* بيع الخمر والميتة والدم
وذبيحة المجوسى والمحرم
والمرتد ومتروك التسمية
عمدا وبيع الصبي الذى
لا يعلق والجنون وهوام
الارض وما يسكن فى المله
كالضفدع والسرطان الا
السمك باطل وكذا الوباع
ملا متقوم ما به هذه الاشياء
كان باطلا الا الخمر والخنزير
* وبيع ربيع الاذى
باطل الا اذا غلب عليه
التراب وعن محمد رحمه الله
تعالى انه جائز * وبيع
السرقين والبعير جائز * ولو
جعل الخمر والخنزير ثمنا لبيع
متقوم كان فاسدا ولو باع
الخمر والخنزير كان باطلا
باعها من مسلم او لمسلم
* والبيع الباطل لا يفيد
المالك وان اتصل به القبض

حق لو كان المبيع عبدا فاعاقته لا ينفذ اعتاقه والفاقد عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض * ويبيع شعر آدمي باطل وكذا بيع شعر
الخنزير ويبيع الكلب المعلم عندنا جائز وكذلك بيع السنور وسباع الوحش . طير جائز عندنا معلما كان أو لم يكن * ويبيع الفيل جائز
وفي القردة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . ويبيع جلود الميتات باطل اذا لم تكن مذبوحة أو مذبوحة ويحوز بيع عظامها وعصبها
وهذه اوطاها وشعرها وقرنها ، ويبيع النحل باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النحل ويبيع

في فتاوى قاضيان في مسائل الاخذ والسرقة * ولو حلف أنه لم يسرق شيئا سبأه ولم يره وقد كان رأى ذلك الشيء قبل ذلك فاختار أنه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى * أكارأو وكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل الغيب والقوا كه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ان كان ما يحمل الا كارو الوكيل لا كل لا يكون سرقة وأما ما يكون من الحبوب اذا أخذ شيئا لتفرد به لا للحفظ فهو سرقة وأما غير الا كارو الوكيل اذا أخذ شيئا على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كارو الوكيل اذا أخذ شيئا لورأه ما صاحبه لا يضمنه بل يرضى به فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي أن يحث كذا في الظهيرة رجل غاب فرسه عن خان فقال (١) اكر اين اسب من برده باشند فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع الى الخالف ان نوى بقوله (٢) اينجا نباشم الحجره أو الخان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا تنصرف يمينه الى الخان * امرأه لها ابن يسكن مع أجنبي فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان يتنا ويسكن معناتي أعطيته شيئا قليلا من مالي فانت كذا فجاء فسكن معها سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئا من ماله وحننت في يمينك ان كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن معها طلقت كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فأخذ المدعى عليه ثوب المدعى وقال امرأته طالقي (٣) كمن جامه تو نبرد داشته أم فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتبارا للصورة والاول أظهر * رجل سرق من رجل ثوبا ثم ان السارق دفع دراهم الى المسروق منه فجده المسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفار ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يحث وان كان قائما فلا أقول بأنه حاث قالوا اذا كان الثوب قائما فلا شك أنه حاث وان كان قد ذهب من يد السارق فقيما ذكر من الجواب نوع اشكال * رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ماسرق الا ثوبا واحدا أو ما خرق الا ثوبا واحدا قال لا يحث في يمينه وقيل يحث والاول أظهر كذا في المحيط * سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة وأربعون درهما فأخذتوها مني فانكروا وحلف وقال (٤) اكر امر و زدر جيب من چهل و پنج درهم نبوده است چهل غطريني و پنج عدلى فامر أنه كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمسة غطارفة فأصاب في الاجمال وأخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حث وان فصل التفسير لا يحث وان كان في جيبه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير أربعين غطريا فجمع وقال (٥) اكر در جيب من چهل غطريني نبوده است چندین غطريني و چندین عدلى فصدق في المبلغ وأخطأ في التفصيل قالوا ان عني عين الغطارفة كان حاثا أصاب التفسير وأخطأ وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف أن لا يغصب فلا ناشيا ثم دخل الخالف على المحلوف عليه ليلافسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه أو جاءه الخالف في الصمراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه أو طرصر متاعه في كه أو دخل عليه ليلافسرقه وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا قطع فيه كذا في خزنة المفتين * واذا حلف

١ ان سر قوا فرسى هذه ٢ لا أسكن ههنا ٣ مارفعت ثوبك ٤ ان لم يكن في جيبى اليوم خمسة وأربعون درهما أربعون غطريني او خمس عدليات ٥ ان لم يكن في جيبى أربعون غطريني فكذا غطريني وكذا عدليات

دود القز باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك يبيع بذره * ولو باع شيئا فقال بعتك بغير ثمن أو قال بعتك على أن لا تبيع له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا * وبيع العلق جائز عند محمد رحمه الله تعالى * ولو باع أم الولد وسلمها لا يملكها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا * ولو باع مالا متقوما بكتاب أو مدبر أو أم ولد وقبض المال ما ملكه مملكا فاسدا * ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك يبيع المدبر ١٣٤ من نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد

لا يسرق منه وكابره حنث ولو حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث في الغصب دون السرقة كذا في المحيط * قال الآخر (١) من در مال تو خيانت نكرده أم وقد كان خانت امرأته باجازه ورضاه لا يحنث * قال ساعا كرىش ازین كس رازيان ازده درم زياده كنم فامرأته طالق زن خود رازيان زياده كرد فاصحح أنهما طالق كذا في الوجيز للكردي * والله أعلم بالصواب

الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم

إذا حلف ليأخذن من فلان حقه أو قال ليقبضن فأخذ بنفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وإن عني أن يباشر ذلك بنفسه صدق ديانه وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطلب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل كفيل بالمال بأمر المديون أو من رجل أحاله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة * ولو قبض من رجل بغير أمر المطلب أو كانت الكفالة والحوالة بغير أمره حنث في يمينه قالوا إذا اشترى بدينه عبدا يباع فاسدا وقبضه فإن كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنث وإن لم يكن فيه وفاء حنث ولو غصب الحالف مالا بمثل دينه بركذا لو استهلك له دنائرا أو عروضاً كذا في البدائع * ولو حلف الطالب ليقبضن ولم يوقت فأبرأه من المال أو وهبه حنث في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فأبرأه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث إذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قبض الدين فوجد منه زبوا فافترقه فانه حنث في يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما إذا كان ستوقه فليس هذا بقبض لحقه ولو أخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فرده أو استحق كان قد بر في يمينه كذا في الإيضاح * فإذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غريمه فاحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غريمه وقبض ذلك الرجل حنث في يمينه لأنه وكيل الطالب في القبض وإن كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنث وعلى هذا إذا وكل رجلا لا يقبض الدين من المديون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغي أن يحنث في يمينه كذا في المحيط * قال في الأصل إذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فلزمه ثم إن الغريم فتر منه لا يحنث ولو كان حلف أن لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بحالها يحنث وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه ففقد مقعده عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس يفارق له وإن حال بينه ماسترة أو عمود من أعمدة المسجد فليس يفارق له وكذلك إذا جلس أحدهما خارج المسجد والآخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس يفارق وإذا أوارى عنه بمحائط المسجد والآخر داخل فهو مفارق وكذلك إذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الحالف والحالف خارج الباب قاعد على هذا الباب هذما الجملة من المنتقى * وفي الحيل إذا نام الطالب أو غفل عن المطلب أو شغله إنسان بالكلام فهرب المطلب لا يحنث في يمينه * ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمينه مع الامكان يحنث في يمينه * وفيه أيضا لو منعه عن الملازمة حتى يقر المطلب لا يحنث في يمينه * وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فأخذ به رهنا أو كفلا حنث إذا هلك الرهن قبل الاقتراق وقيمه مثل الدين أو أكثر فحنث لا يحنث كذا في الذخيرة * رجل جاء إلى باب مدبونه

١ أنا لم أخن في ماله

ليس بعمولك * وكذا يبيع الماه في الخوض أو في البئر * وبيع آلات اللهو كالبرط والطبل والمزمار والدف جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقاله أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز * وكذلك يبيع آلات اللعب كأنه يدو الشطرنج وإن ألتفها إنسان فإن كان الاتفاق بأمر القاضي لا يضمن وإن لم يكن يضمن وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى رجل أسلم خراجهن أو خنزيرا به يمينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الأجل ما ملكه مملكا فاسدا لأنه اشترى الحنطة بالنهر والخنزير فملك البيع وعليه مثلها إن هلك

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالميتة والدم لا يملك وإن قبض فإن هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يضمن هو الصحيح * ولو باع شيئا معينا وسماه باسم آخر بأن قال بعتك هذا الثوب على أنه هروى فإذا هو هروى لا يجوز البيع لأن الهروى مع المروى جنسان مختلفان لاختلاف الصنعة ثم اختلفوا أنه باطل أو فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملك بالقبض وذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه فاسد * ولو باع فصاعا على أنه ياقوت فإذا هو زجاج أو أشار إلى مملوك فقال بعتك هذا الغلام فإذا هو جارية كان البيع باطلا لأنهما جنسان مختلفان فيكون هذا بيع المعلوم وكذلك اشترى من رجل شيئا بدين له عليه وهما يعلمان أنه لا دين عليه * كان باطلا كالأشترى شيئا على أن لا تبيع له وبيع الكلا الذي ثبت في أرضه بغير انبائه باطل لأنه

في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد * رجل اشترى بذرا البطيخ فظهر أنه كان بذرا القثاء يرد المشتري مثله ويرجع بالثمن لأننا الحنس مختلف فيبطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن * رجل قال لغريمه بعت منك هذا العبد بألف درهم فقال فعلت ثم البيع بينهما ولو قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم يتم البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتم وجهه لو اهدا بمنزلة ما لو قال لا امرأته اختاري بنفسك فقالت فعلت كان اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا * رجل قال لغريمه بعت منك هذا العبد بهذه ١٣٥ الشاة الذكوة فاشترى وقبض

العبد فأعتقه فإذا هي ميتة بطل اعتاقه * رجل قال لبائع الحطب بكم تبيع هذا الوقر من الحطب فقال بدرهم فقال سق الحمار اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الحطب وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانهم ماتوا ضياعا على التملك والتملك

باب البيع الفاسد

المفسد للبيع أنواع وهذا الباب يشتمل على فصول الفصل الاول في فساد البيع بجهالة أحد البديلين وفيه ما لجمع بين الموجود والمعدوم والجمع بين المال وغير المال * رجل قال لغريمه بعت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا الجاز اذا باع ما في هذه المدينة أو ما في هذه القرية ولو جاز ذلك الجاز اذا باع ما في الدنيا * ولو قال قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما

وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونحاه عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن يأخذ حقه فقد قيل يحنت وقد قيل ان نحاه بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطا بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنت كذا في الظهيرية في المقطعات * ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فأمر غيره بالاداء أو أقاله وقبض بر في يمينه وان قضى عنه متبرع لا يبرو ان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنت وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء الذخيرة * رجل قال لا آخروا الله لأعطيتك مالك حتى يقضى علي قاض فوكل وكيل خاصمه الى القاضي فقضى على وكيل الخالف فهو قضاء على الخالف ولا يحنت بعد ذلك * رجل قال لغريمه والله لا أفارقك حتى استوفى منك حقي ثم انه اشترى من مديونه عبد بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حائذا وذهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنت وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائذا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائذا إذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنت ولو باعه المديون عبد الغريم بذلك الدين ثم فارقه الخالف بعدما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يحنت الخالف ولو باعه المديون عبدا على أنه بالخيار فيه وقبضه الخالف ثم فارقه حنت ولو كان الدين على امرأة خلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون عبدا أو أمة فاذا هو مديرا ومكاتب أو أم ولد له أو كان المديون أم الولد لغريم المديون ثم فارقه الطالب بعدما قبضه لا يحنت الخالف ولو وهب الطالب الألف من الغريم فقبلها منه أو أقال الطالب رجلا له عليه مال بماله على مديونه أو أقال المطلوب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الاول لا يحنت الخالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يحبس من حقه شيئا ولا يتيه له أن يعطيه ساعة حلف يريد به أن يشتغل بالأعطاء حتى لو لم يشتغل به كما فرغ من اليمين حنت في يمينه طلب منه أو لم يطلب وان نوى الحبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كما نوى وان حاسبه وأعطاه كل شيء كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فقد كرم المطلوب وقد كانا جميعا نسيان لم يحنت ان أعطاه ساعة كذا في الظهيرية * لو حلف أن لا يحبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكم نوى كذا في العتامة * حلف ليعطينه في أول الشهر فأتى في النصف الاول بر والا حنت ولو حلف ليعطين دينه رأس الشهر أو اذا أهل الهلال فله لاله الهلال ويومه كله ولو حلف ليعطين حقه في أول الشهر وآخره يقضى في اليوم الخامس عشر والسادس عشر * حلف ليعطين حقه صلا للظهور فالمتبر وقت الظهر كله * حلف ليعطين حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله * حلف ليعطينه رأس الشهر فأعطاه قبله أو أبرأه أو مات الطالب سقطت اليمين عنه أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان مات المطلوب لا يحنت بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطين فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنت وان كان يعلم يحنت وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنت علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو حلف ليعطين دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين

تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجوارق * رجل قال بعت منك نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم * رجل اشترى موزونا في وعاء على أن يزن الطرف ويحط حصه وزن الطرف من الثمن جاز ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها * رجل باع رقبة الطريق على أن يكون للبائع

ففيما حق للزوج و كذا لو باع صاحب الدار السفلى على أن يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القسمة * ولو باع نخلة في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له أن يذهب إلى النخلة من أي ناحية شاء * رجل باع الجمدة اختلف المشايخ فيه الأصح أنه يجوز سلم أو لا ثم باع أو باع ثم سلم وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط أنه يسلم ١٣٦

تطلع إلى أن تبض ولو قال وقت الضحوة فمن حين تبض إلى أن تزول كذا في المحيط * حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنت كالحلف أن لا يقضى دينه أو ماله فذهب الاقل لا يحنت كذا في الوجيز للكردي * ولو قال والله لا أقبض مالي عليك اليوم فتزوج الخائف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل به لم يحنت وكذا لو شج المطلوب شجرة موضوعة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحنت كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم إن أخذت منك اليوم درهم ما دون درهم فبعدى حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنت وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فان أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين لم يحنت فان وجد في الدراهم المقبوضة زيفاً أو نهرجة فالحنت على حاله لا يرتفع سواء ردتوا استبدل أو لم يردتوا لم يستبدل أو ردتوا لم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت ستوة أو رصاصاً ورتدوا استبدل في اليوم لم يحنت حين استبدل وان لم يستبدل لم يحنت * ولو قال عبده حر إن أخذت منها اليوم درهم ما دون درهم فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنت حين أخذها وهذا استحسان فان لم يأخذ شيئاً في ذلك اليوم لم يحنت * ولو لم يوقت بأن قال عبده حر إن قبضت منها درهم ما دون درهم فقبض خمسين حنت حين قبضها ولو قال إن قبضت منها درهم ما دون درهم فوزن له خمسين فدفعها إليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علماء الثلاثة رحمهم الله تعالى لا يحنت مادام في عمل الوزن فان اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي لم يحنت ولو قال والله لا آخذ مالي عليك الا ضربة أو دفعة فوزن له درهم ما درهم ما ويعطيه بعد أن يفرق في وزنها لم يحنت وان أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو قال إن قبضت مالي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال إن لم أقبض مالي عليك ولو قال إن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها ديناراً أو عرضاً لم يحنت ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمان كذا في الظهيرية * ولو قال إن لم أقبض منك درهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها عرضاً أو ديناراً حنت في يمينه هكذا في المحيط * ولو قال إن لم أترن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف جنس حنته مما يوزن أو مما لا يوزن لا يكون باراً لانه إذا قيد بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى أخص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالي عليك في كس فقبضه مكان الدراهم ديناراً أو عرضاً كان حاشماً كذا في محيط السرخسي * ولو قال إن لم أترن مالي عليك فقبض شيئاً من بالوزن لاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * إذا قال إن لم أقبض منك درهم قضاء بمالي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهم ما وقضاه ثم استقرض منه ثانياً وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفياً منه درهم كلها بالدرهم الواحد حنت ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقبضها إياها ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فتدبر في يمينه ولو حلف ليتزن ماله عليه فأعطاه إياه غيره وزون حنت ولو أترن وكيل الطالب بر في يمينه وكذا لو حلف المطلوب ليتزن ماله عليه فاتزن وكيله بر في يمينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل

الثلاثة لا يجوز لأنها تدوب في كل ساعة إلا أن نقصان البسر غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة يقل النقصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسط للقليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصيف والشتاء والفساد والرخص فينظر إلى ما عليه الناس إن عدته الناس كثيراً كان كثيراً كذا في الجمدة وأراد به الجملة لا موضع الجملة لأن موضع الجملة بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال * ولو باع الجداً أو القصب أو الحطب أو قاراً أو أحملاً أو حرماً لا يجوز ولو حمل الجداً أو الحطب على الدابة ثم باع الوقرجاز * باع من آخر كرا من الخنطة إن لم تكن الخنطة في ملكه بطل البيع وإن كان في ملكه أقل مما سمي بطل البيع في المعلوم وفسد في الموجود وإن كان في ملكه الخنطة في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وإن كان من نوع واحد في موضع واحد إلا أنه لم يضاف البيع إلى تلك الخنطة لكن قال بعت

منك كرا من الخنطة جاز البيع وإذا علم المشتري بمكانها كان له الخيار إن شاء أخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وإن شاء تركه * ولو قال بعتك عبداً وجارية ذكراً في المتقي في موضع رجل قال لغريمه عندى جارية بيضاء فبعتهام منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيعاً إلا أن يبين الموضع أو غيره فيقول أبيعك جارية في هذا البيت أو يقول جارية اشتريتها من فلان فحينئذ يتم البيع وذ كرا في موضع إذا قال بعتك جارية جاز إذا لم يكن عندها جارية وإن كان عنده جارية كان فسد البيع وذ كرا من

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا أضاف الجارية إلى نفسه فعلى بيعتك جارية جازالبيع وإن لم يصف إلى نفسه لا يجوز * رجل قال لغيره بعتك مائة ذراع من داري أو أرضي ولم يبين ذراعاً أو موضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير المشتري شريكاً للبائع بمائة ذراع من الدار * رجل أشار إلى بيض وقال بعتك من هذا البيض عشرة بكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في القياس مثل ١٣٧ الرمان وأشباهه وجاز في الاستحسان وهو

مثل الطعام ونحوه * رجل اشترى من السقاء كذا كذا قربة من ماء الفسرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إن كانت القربة بعينها جاز لمكان التعامل وكذا الراوية والجسرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال بعتك هذا الطعام كل كر بمائة درهم كان البيع على كر واحد فان كان الطعام كثيراً وكالبايع كاه وعلم المشتري بذلك فله الخيار إن شاء أخذ كله ولو قال بعتك هذا الجراب أو هذه الرزمة كل ثوب بخمسين درهما فالبيع فاسد فان عدها البائع وعلم المشتري بعددها في المجلس فقال رضيت بذلك جاز البيع ولم يكن للبائع أن يمنعه ولو اشترى مائة جورة من جوز كثير فباعها بالبائع له قال لا أرضى ليس بذلك ولو اشترى من قصاب لحماً درهم فقطع القصاب اللحم ووزنه وهو ساكت ثم قال لا أرضى فله ذلك حتى يقول بعد الوزن قدر رضيت

من كل واحد منهما قبل الميّن ثم فعل الوكيلان وذلك بعد الميّن فقد خرج كل واحد منهما عن يمينه لأن التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد الميّن بمنزلة أنشائه بعد الميّن * هذه الجملة في آخر الجامع * وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلاً ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد الميّن ينبغي أن يحث الخالف في يمينه كذا في المحيط * مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حث في يمينه لأنه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية إخراج * ولو قال لا قضين دينك إلى خمسة أيام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبض المبيع اليوم حث وإن قبض المبيع غداً لا يحث ولو اشترى منه شيئاً بعد الميّن في يومه شراء فاسداً وقبضه فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحث وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فان كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحث وإن كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث لكن يشترط أن يغصب أو لا ثم يسهل فان استهلكه ولم يغصبه بأن أحرقه لا يحث كذا في الظهيرية * مديون قال لرب الدين ان لم أقضك ماله غداً فعبدي حر فغاب رب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضي فإذا دفع لا يحث ويبرأ من الدين وهو المختار وإن كان في موضع لم يكن هناك حث كذا في فتاوى قاضخان * ولو كان رب الدين حاضر الكنه لم يقبل إن وضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده إليه لا يحث ويرى وكذا لو حلف لا يقبض المصوب ففعل الغاصب هكذا يرى ولا يحث كذا في الخلاصة * في المنتقى ابن سماعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغيره والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيته أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحث وإن فارقه بعد مضي اليوم يحث وكذلك إذا قال لا أفارقك حتى أقدمك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحث إلا بتركه * ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحث وإن فارقه بعد مضي اليوم لا يحث كذا في المحيط في الفصل الرابع * إذا حلف لا يتقاضى فلان فله ولم يتقاضه لا يحث كذا في الظهيرية * لو حلف رب الدين فقال ان لم آخذ مالي عليك غداً فامرأتى طالق وحلف المديون أيضاً أن لا يعطي غداً فأخذ منه جبراً فلا يحثان فان لم يمكنه يجره إلى باب القاضي فإذا خاصمه بر في يمينه * رجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا وليأخذني يديه ولا ينصرف بغير إذنه فجاء الخالف وقضى الدين في ذلك اليوم إلا أنه لم يأخذ يديه وانصرف بغير إذنه لم يحث المديون ولو قال لا أدع مالي عليك وحلف عليه وقتمه إلى القاضي فحبسه أو حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضي ولا زمه إلى الليل بر كذا في محيط السرخسي * ان حلف له عطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حيث يحل ولا يتيه فله هذا على أن يعطيه ساعة يحل فان أخره أكثر من ذلك حث كذا في المبسوط * حلف ليقضينه يوم كذا فإذا قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات الدائن وقضاء إلى ورثته أو وصيه بر في يمينه والافه وحاث كذا في الوجيز للكردي * رجل حلف بطلاق

(١٨ - فتاوى ثانی) بخلاف الجوز لان الجوز شئ واحد قلبية فاوت رجل باع ثوباً بركة ثم ان البائع باعه من آخر قبل أن يبين الثمن جاز يبعه من الثاني ولو أن البائع أخبر الاول بالثمن فلم يجزه حتى باعه البائع من آخر لم يجزه به من الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع على اجازة المشتري الاول الا ترى أن المشتري لو استهلكه بعد امله بالثمن كان عليه الثمن ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته * رجل قال ليدونه الذي عليه عشرة دراهم يعني هذا الثوب الاخر عاني من العشرة فقال نعم قد بعته فهو جاز وان قال بعته فله هذا معنى

العشرة وبعتني هذا الاخر بعض العشرة فقال نعم قد بعثتك كان فاسدا لانه بقي من العشرة شئ مجهول بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من العشرة شئ * رجل عنده خنطة أو مكبل آخر أو موزون ظن أنها أربعة آلاف من فباعها من أربعة نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجده ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاؤا أخذوا من الموجود بحصته من الثمن وان شاؤا تركوا والصحيح ما قال بعضهم أن الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم م جملة فكذلك وان ١٣٨ باع منهم على التعاقب فالنقصان على الآخر دون الأولين وهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ترك

* رجل باع خنطة مجموعة في بيت أو حفرة في أرض والمشتري لا يعلم مبالغها ولا منتهى الحفرة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان لا يعلم منتهى الحفرة الا أنه يعلم مبلغ الخنطة جاز البيع ولا خيار له الا أن يخرج تحته دكان أو مثل ذلك * رجل اشترى عشرة أفقرزة فاستحق بعضها قبل ان قبض خيرا المشتري لتفرق الصفقة وان استحق بعد القبض لا يخير * وكذا اذا اشترى مكبلا أو موزونا على أنه كرفوجده ناقصا جاز البيع في الباقي وهل يخير المشتري ان لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض يخيران شاء أخذ وان شاء ترك وان كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق * رجل اشترى أمسة بعبد وتقابضا فهلاك أحد البدين ثم زاد أحدهما في البيع شيئا مما لم يصحت الزيادة لان مال التقابض لا العقد بعده هلاك أحد البدين صحت الاقالة فكذا الزيادة ولو اشترى عبدين وزاد المشتري في غن أحدهما

امرأته أن يعطيها كل يوم درهم ما فر بما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها عند العشاء قال اذا لم يحل يوم واليلة عن دفع درهم برقي عينه كذا في البحر الرائق * حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهر فسدت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنت لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى * في فتاوى النسفي لو حلف مديونه (١) كه ازمن رونبوشي ولم يوقت وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطالب ولم يظهر له حنت * ولو دخل السوق محتفيا لا يحنت ولو طلب هو وهو لم يعلم فلم يظهر لا يحنت ولو كان رب الدين اثنين حلفاه هكذا وقضى دين أحدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة * سئل الاوزجندی عن قال لصاحب الدين ان لم أقض حقك يوم العيد فكذا فجاء يوم العيد الا أن قاضي هذه البلدة لم يجعله عيدا ولم يصل فيه صلاة العيد لابل عنده وقاضي بلدة أخرى جعله عيدا وصلى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عبدا يلزم ذلك أهل بلدة أخرى اذا لم تختلف المطالع كما في الحكم بالرمانية كذا في المحيط * وان حلف ايه عطينه كل شهر درهمين ولا نية له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في عينه وينبغي أن يعطيه فيه درهمين قبل أن يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نجوم ما عند انسلاخ كل شهر حلف ليعطيه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حلت فيه النجوم فتي أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد برقي عينه كذا في المبسوط * رجل حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضى يبيع عليه اذا رفع الامر اليه كذا في الظهيرية * (مسائل متفرقة) من حلف فقال عبده حر ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك دونها لم يحنت وكذا اذا كان يملك مائة درهم لا غير لم يحنت أيضا ولم يعتق عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حنت وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنانير حنت وكذلك لو كان له عبد للتجارة أو عرض للتجارة أو سواهم من جنس ما تجب فيه الزكاة يحنت في عينه سواء كان نصابا كاملا أو لم يكن ولو ملك عبدا للخدمة أو مالايس من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لغير التجارة لا يحنت كذا في السراج الوهاج * رجل مات وخلف وارثا وليت دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم الغريم فخلف الغريم أن ليس له على شئ ان لم يعلم عوت المورث أرجو أن لا يحنت وان علم يحنت هو المختار كذا في الخلاصة * في الاصل اذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل مفلس أو ملي لم يحنت وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه وأقر به أو جرده وهو قائم بعينه ولو كان الغاصب مقرا والمغصوب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ولو كان له ودعة عند انسان والمودع مقرها حنت ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حنت وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال الساعة وان كان له عرض وحيوان غير الساعة لم يحنت استفسانا كذا في المحيط * لو حلف لا يصالح رجلا في حق يدعيه فوكل رجلا فصالحه لم يحنت وكذلك لو حلف لا يخاصمه فوكل بمخصومة لم يحنت ولو قال والله لا أصالح فلانا فامر غيره فصالحه حنت في القضاء فان الصلح لا عهد فيه كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الفعل اغيره بأمره أو بغير أمره * لا ينفي هذا الا انفق في قضاء به دينه لا يحنت لانه ليس باتفاق عرفا وقيل يحنت وان نواه حنت وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف كذا في الوجيز لا كدرى * حلف لا يستدين فتزوج امرأته لا يحنت وان أخذ الدراهم في سلم يحنت كذا في الخلاصة في الفصل الثامن * اذا حلف لا يفعل كذا تركه أبدا كذا في الهداية * وان حلف ليفعلن كذا يبر

١ انه لا يحنت في عنه

ولم يسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة وللمشتري أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * وكذا لو زاد البائع ثوبا أو ما أشبه ذلك بالفعل صحت الزيادة قوله أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * رجل جاء الى خباز أو قصاب فقال أعطني بدرهم خبز أو قال أعطني بدرهم لحم وسعر اللحم والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فأعطاه الخباز أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى شراؤه الى ما هو اصطلاح الناس وسهر البلدي يرجع المشتري بحصة النقصان من الدرهم وان كان المشتري غريبا فالشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بشئ وهذا في اللحم فاما في

الخبر فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قليل يختلف * رجل أنى قصابا كل يوم يدرهم وكان القصاب يقطع اللحم ويرثه بسنجة
والمشتري ينظر اليه ويظن أنه من كاهوسع البلد فوزنه يوما فإذا هو ثلاثون استارا قالوا يبيعها يكون على من واحد يحكم سعر البلد فإذا انتقص
عن ذلك له أن يرجع بحصة النقصان من الثمن لامن اللحم لان يبيع اللحم لا ينعقد قبل اعطاء اللحم * رجل قال لا تخرجت منك من هذه الحنطة
قدر ما يلا هذا القفيز أو هذا الطست جاز * رجل له زرع قد استحصل فباع حنطتها ١٣٩ جاز لانه باع موجودا بدينار على

تسليمه ولو باع تبنا لا يجوز
لان التب ين لا يكون الا بعد
الدوس والتذرية فكان
هذا يبيع المعدوم ولو باع
ساق الحنطة دون الحنطة
جاز ولو اشترى حنطة في
سنبها وشرط التذرية
والدوس على البائع جاز
لانه باع الحنطة فكانت
التذرية عليه * رجل
اشترى بالعدلى شيئا فكسده
قبل القبض فسد البيع في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وكذا إذا اشترى
بالفلوس فكسدت يعني
لا تروج رواج الاثمان وان
غلا أو رخص لا يفسد
البيع ولا خيار لاحدهما
وان استقرض عدليا أو
فلوسا فكسده عند أنى
حنيفة رحمه الله تعالى
عليه مثلها كاسدة ولا يضمن
قيمتها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى عليه قيمتها من
الذهب والفضة يوم قبضها
وقال محمد رحمه الله تعالى
عليه قيمتها من الذهب
والفضة في آخر يوم كانت
رائجة فكسدت * رجل قال
لغيره لك في يدي أرض خربة
لاتساوى شيئا فبعتها بمبنى
بستة دراهم فقال بعث

بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أصيلا أو وكيلًا عن غيره فإذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث
حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الخالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصى بالكفارة أو بفوت محل
الفعل كما لو حلف ليضرب زيدًا أو لياكل هذا الرغيف فمات زيد أو أكل الرغيف قبل أن يحنث فهذا إذا
كانت المين مطلقة ولو كانت مقيدة لمثل لا كأنه في هذا اليوم سقطت لفوات محل الفعل قبل مضي الوقت
عندهم أخلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * حلف لا يفعل حراما لم يحنث بالنكاح
الفاسد وكذا بوطء البهيمة الا اذا دلالة بان كان الخالف من جهال الراسين ممن يمشى خلف الدواب
والبهيمة كذا في السراجية * حلف لا يوصى بوصية فهو في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى أباة في
مرضه فمات عليه ولو حلف لهبته اليوم مائة درهم فهو به مائة له على آخر أمره بقبضه بابل ولو مات
الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير * حلف أن
يطيعه فيملا أمره به وينهاه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امرأته فجاءه لم يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل
عليه حلف لا يخدم فلانا فحاط له قيصا باجر لم يحنث وان خاطبه بلاجر يحلف الحنث كذا في الفتاوى
الكبرى * ولو قال كل مال لي هدى فقال آخر على مثل ذلك لزم الثاني أن يهدى جميع ماله سواء كان أقل
من مال الاول أو مثله أو أكثر الا أن يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أملكه الى سنة فهو
هدى فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح * اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه
بوجهه دون اسمه لم يحنث هكذا كذا في المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شدد
الأمر على نفسه واللفظ يحتمله وهذا اذا كان للمخوف عليه اسم فان لم يكن له اسم بأن ولده من رجل فرأى
الولد جاره ولكن لم يسم بعد حلف الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حائن لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص
ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية * لو حلف لا يفعل مادام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع
فلان ففعله ناسيا لا يحنث كذا في فتح القدير * حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرابس وأراد به القميص
فحملة الى خياط وأمره أن يخيطه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * في مجموع
النوازل رجل أهدى الى رجل شيئا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى
زمان ثم أعطاه عشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحنث وقال القاضي الامام لا يحنث مادام القباء باقيا
والخالف حيالوا أعطى القباء بعد ذلك بر في عينه كذا في الخلاصة * ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم يراه
مرة أخرى فكسبه لم يحنث وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوى * حلف
لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث ما لم يكن الاكثر من الوجه
مكشوفًا حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها حنث بخلاف ما لو
نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * رجل قال ان
رأيت فلانا فلم أضربه فراه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث لانه لم يره * رجل قال لغيره
ان لقتك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السسلام ساعة يلقاه فان لم يفعل حنث وكذا لو قال ان اسلمت تعرت
دابتك فلم تعرن ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان في
فصل المين على الفور في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد رحمه الله

والبائع لا يعرفها جاز وان كانت قيمتها أكثر من ذلك * رجل اشترى حنطة فطحنها البائع قبل التسليم ينسخ البيع ولو باعها البائع من غيره
فطحنها الثاني لا ينسخ البيع ويخبر المشتري الاول ان شاء فسخ البيع الاول وان شاء ضمن المشتري مثلها * رجل اشترى شيئا بقيمته أو بحكمه
أو بميزيد أو بميزي لا يجوز كذا لو باع بالف درهم الدينار أو بمائة دينار الادرهما أو باع بثوب أو كحنطة أو باع برأس ماله أو بما اشتراه
فلان أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا أن يكون شيئا لا يتفاوت ثمنه كالخبز واللحم فان علم المشتري بالثمن في المجلس

عاجز أو يخرجه المشتري أن شاء أخذوا إن شاء ترك * ولو اشترى غنماً أو عدل زطى واستثنى شاة أو ثوباً بغير عينه لا يجوز ولو استثنى واحداً بعينه جاز ولو اشترى عشرة أجرية من مائة جريب من هذه الأرض أو عشرة أذرع من مائة ذراع من هذه الدار لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو نظر إلى ابل أو بقرة أو غنم أو رقيق أو ثياب وقال أخذت كلاً من هذا درهم ولم يسم جماعتها فسد البيع في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو اشترى داراً أو أرضاً ١٤٠ أو ثوباً بكل ذراع بكذا ولم يبين جملة الذراع فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى وعند صاحبيه يجوز في الكل وإن كان هذا في مكيل أو موزون أو عددي متقارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز في الواحد وإن علم الجملة في المجلس جاز في الجملة ويخير المشتري وعلى قول صاحبيه يجوز البيع في الكل * ولو اشترى غنماً أو بقرة أو ثياباً بكل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكيل والموزون والعددي المتقارب ولو اشترى عدل زطى على أن فيه خمسين ثوباً بألف درهم فوجدها إحدى وخمسين أو تسعاً وأربعين فسد البيع * ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في النقصان أيضاً * ولو اشترى صبرة على أنها كذا قفيزاً فوجدها أكثر من الزيادة سمي لكل قفيز غنماً أو لم يسم ولو وجدها أنقص أخذ الموجود بثمن الموجود ويسقط عنه من النقصان ولو اشترى ثوباً على أنه كذا ذراعاً ولم يسم لكل ذراع غنماً فوجدته أطول أخذ الثوب ولا خيار له وإن وجدته أنقص

تعالى إن نظر إلى رجله أو يده فلم يره وإنما الرؤية على الوجه والرأس وأعلى البدن فإن رأى أعلى رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله تعالى إن رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وإن رآه مسجياً بشوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الشوب فقد رآه وإن لم يستبين منه جسده ولا رأسه فلم يره وإن نظر إلى ظهره فقد رآه وإن نظر إلى صدره وبطنه فقد رآه وإن رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وإن رأى منه شيئاً قليلاً أقل من النصف فلم يره * وإن حلف على امرأة أن لا يراها ورآها جالسة أو قائمة متنقبة فقد رآها إلا أن ينوي أن يكون على وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء إلا أن يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال إن رأيت فلاناً فعبدي حر فمرآه ميتاً أو مكفناً وقد غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى يحنث لأن الرؤية على الحياة والمات جميعاً والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحياة كذا في المحيط * رجل قال لا آخذ ثوباً إلا أن رأيت فلاناً فلم أعلمك فعبدي حر فمرآه هذا الرجل فإنه لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يعتق عبده * ولو قال إن رأيت فلاناً فلم آت به فعبدي حر والمسئلة بحالها لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان هـ هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال والله لا آخذ فلاناً في المحيا والمات قال أما المحيا فإن لا يشهد في فرح أو حزن وأما المات فإن لا يشهد جنازته وموته * رجل قال إن لم أكن رأيت فلاناً على حرام فامرأته طالق فمرآه قد خلا باجنبيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحنث لأن ذلك ليس بمحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية * رجل قال (١) هزار درهم از مال من بدر ویشان داده وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فأمسك إنسان فقه قالوا يتصدق احتياطاً وإن كان ذلك طلاقاً أو عتاقاً لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين بالصوم والصدقة * في فوائد شمس الإسلام رجل دفع ثوبه إلى قصار وانكر القصار خلف الرجل إن لم أكن دفعت إليك فكذا وقد دفع إلى ابنه أو تلميذه قال إن كان الابن أو التلميذ في عماله لا يحنث إلا إذا عني الدفع إليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا ينع فلاناً على هذه القنطرة فنعته بالقول يكون باراً * رجل قال لابنه إن تركت عمل مع فلان فامرأته كذا فإن كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فنعته بالقول يكون باراً وإن كان الابن صغيراً كان شرط بره المنع بالقول والفعل جميعاً * رجل ادعى أرضاً في يد صهره وقال إن تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامرأته كذا قالوا إن خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حائثاً ولو قال والله لا أدعه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم بذلك لا يحنث وإن رآه يخرج فتركه حنث وإن لازم فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * إذا حلف فقال إن كانت هذه الجملة حنطة فامرأته كذا فإذا هي حنطة وعمر لا يحنث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال إن كانت هذه الجملة لا حنطة فكذا وكانت حنطة وعمر احنث وإن كان الكل حنطة لم يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في الفصلين كذا في الإيضاح * ولو قال إن كانت هذه الجملة سوى حنطة أو غير حنطة فهو مثل قوله لا حنطة كذا في البدائع * في المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال إن لم أسافر سنراً طويلاً فلا نة حرّة قال إن كانت نيته على ثلاثة أيام فصاعداً فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط * في فتاوى ما وراء النهر مثل أبو نصر الدبوسي عن حلف ونسي أنه حلف بالله أو بالصيام أو بالطلاق قال حلقه بالطلاق إلا أن يعطى من ماله ألف درهم للفقراء

أخذ به كل الثمن إن شاء وإن شاء ترك وإن باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فإن كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان يذكره نصف ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وجد عشرة ونصفاً أخذ بأحد عشر درهماً وإن وجد تسعة ونصفاً عليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم * ولو اشترى ذراعاً من ثوب من طرف معين لا يجوز

وقيل ان كان ثوباً لا ينتقص بالتقطيع جاز* ولو أشار الى حنطة وشعير فقال أبيعك هاتين الصبرتين كل قفيز درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في قفيز واحد منها وقال صاحباه يجوز في الصبرتين* رجل اشترى عبدتين بألف درهم ولم يسم لكل واحد منهما ما إذا كان أحدهما حراً ففسد البيع عندهم جميعاً وان سمي لكل واحد منهما فكذلك في قول أبي حنيفة وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز في القن وان كان أحدهما مديراً أو مكاتباً أو أم ولد أو أجل الثمن جاز في القن عندنا ويخير ١٤١ المشتري* وفي الشاتين اذا ظهرت

احدهما مائة أو ذبيحة مجوسى أو محرماً أو متروكاً التسمية عمداً وفي رنى الخل اذا كان أحدهما خيراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا وما ألوجع بين حرو وعبد سواء* رجل قال أبيعك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثلاثة عشر ذراعاً فاذا هو خمسة عشر فقال البائع غلطت لا يلتفت اليه ويكون الثوب للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الدبابة لا تسلم له الزيادة* رجل باع جوزاً أو بطيخاً أو قثاءً فوجده فاسداً لا ينتفع به ان كان قليلاً يسترد كل الثمن وان كان كثيراً بأن كان البطيخ أو القثاء وقراً مثلاً يرجع بالقياس ولا يسترد كل الثمن لان الكثير يصلح عاقلاً للدواب وله قيمة عند الناس فلا يسترد كل الثمن* وكذلك الجوز اذا كان كثيراً يصلح حطباً هذا اذا وجد جميع ما اشترى فاسداً فان وجد البعض فاسداً فالقياس أن يبطل بيع الفاسد ويفسد العقد في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان اذا

يذكره كذا في التتارخانية* ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يخدمه فهذه المسئلة على وجهين (الاول) أن يكون الخادم مملوكاً كالحالف وانه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد اليمين نصاً أو صريحاً بأن قال اخدمنى ففي هذا الوجه يحنث وانه ظاهر* والفصل الثاني أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وتركه حتى يخدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنث أيضاً* والفصل الثالث أن يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنث أيضاً* والفصل الرابع أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه يحنث أيضاً (الوجه الثاني) اذا كان الخادم مملوكاً غيره وانه يشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا يحنث في الفصول الاولى ولا يحنث في الفصول الاخيرة* ولو حلف لا يخدم خادماً فلان فساداً أو شراً أو ما بذلك اليها ولم تكن له نية حين حلف حنث ان فعل خادماً فلان ذلك أو لم يفعل فان كان نوى في عينه أن يخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادماً فلان فساداً أو شراً أو ما بذلك اليها ولم تكن له نية حين حلف حنث ان فعل خادماً فلان ذلك أو لم يفعل فان كان نوى في عينه أن يخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادماً فلان فساداً أو شراً أو ما بذلك اليها ولم تكن له نية حين حلف حنث ان فعل خادماً فلان ذلك أو لم يفعل فان كان نوى في عينه أن يخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادماً فلان فساداً أو شراً أو ما بذلك اليها ولم تكن له نية حين حلف حنث ان فعل خادماً فلان ذلك أو لم يفعل فان كان نوى في عينه أن يخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء

١ ان وضعت يدي على هذه ٢ ان زرت ٣ ان نفعتى هذا الزرع

كان الفاسد قليلاً لا يجعل عفو ولا يسترد شيئاً من الثمن قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل عفو* وأما البيض اذا وجد منه ذراً الكنه لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويمسك الباقي بحصته من الثمن وان كان الفاسد نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد بحصته من الثمن كفى الجوز وقال بعضهم يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد أكثر من النصف لا يجوز العقد أصلاً عند الكل وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى فسد البيع في الباقي وان كانت الفاسد واحدة من الاقلان

الفاصل بينهما وليس بمال فيفسد العقد في الكل كالواشترى ألف جلد فوجدوا أحدا منها جلد ميتة أو ألف شاة فوجدوا أحدا منها ميتة لا يجوز البيع أصلا * رجل جاء إلى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها الحنفاء أعطاه اللحم فوجد الدراهم زيوفاً ونهرجته فانه يرتدها ويرجع بالحياد لان الإشارة إلى الدراهم بمنزلة التنصيص على الدراهم والدراهم في البياعات تنصرف إلى الحياد ولو وجد المقبوض ستوقفة أو رصاصا فسد البيع وكان عليه ١٤٣ قيمة اللحم * رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشترت هذا الجارية بهذه

خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وخرز ثم باعه من المحلوف عليه لا يحنث كذا في خزانة المفتين * سئل شيخ الاسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته (١) كه اين مستغلهارا بغله ندهد فاجرت امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وأنفقتهما أو أعطت زوجها لا يحنث * فان كان الزوج قال للمستأجرين اقعدي في هذه المنازل فهذا الفصل لم يتقل عن شيخ الاسلام وقيل ينبغي أن يكون هذا اجارة ويحنث في عينه وكذا اذا تقاضى منهم أجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنث في عينه وان تقاضى أجرة شهر قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنث في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يس الذهب والفضة فس المضروب حنث كذا في محيط السر خسي * ولو حلف لا يس خشباً فس ساق الشجرة لا يحنث بخلاف قوله لا يس جذعاً أو عوداً ولو حلف لا يس شعراً فس مسحاً لا يحنث لا يس صوفاً فس لبدا لا يحنث كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يس وتدا فس حبلاً لا يحنث كذا في المبسوط * اذا حلف لا يمشي على الارض فمشى على الارض بحنث أو نعل يحنث ولو مشى على بساط بسيط على الارض لم يحنث كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجلوس * ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شرا كهوا شرا كهبا غيره ثم لبسها حنث هكذا في خزانة المفتين * لو قال ان مس رأسي هذا أحد أو لا يضيف الى نفسه فقال ان مس هذا الرأس أحد فكدنا نفسه الحالف لا يحنث قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات لو حلف لا يس اليوم شعراً فس رأسه لا يحنث * ولو لمس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الايمان * ولو حلف لا يقامر دست عاريت داد يحنث واكر مجاهري غمولا يحنث على المختار كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم يخاصم حتى بطلت شفعتها لا يحنث وان وكل وكيل بالتسليم حنث كذا في الظهيرية في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق * رجل يستأجر أجراً يعملون له خلف اجيراً أن لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال يشترى ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج (٢) اكر كرباس كسي بكريم ويافم الى سنة وحلف عليه فلا يشتري الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخمار من غير أن يشتري الغزل لا يحنث لانه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من (٣) يش كدخدائي فلان ان كنتم ووكيائي وي كنتم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم خلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين * لو قال ان عمرت في هذا البيت عمارة قاصر أنه طالق فحرب حائطاً بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الحائط وقصده عمارة بيت الجار كان حائفاً في عينه كذا في خزانة المفتين في العقود التي ليس لها حقوق * سئل شيخ الاسلام الاوزجندی عن قال ان لم أخرب بيت فلان غدا فعبدى حر فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان غدا قال فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والمختار للفتوى الحنث كذا في النخبة

كتاب الحدود وفيه ستة أبواب

الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه

والحد في الشريعة العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حداً المأنة حق العبد ولا التعزير

١ أنه لا يعطى هذه المستغلات للغلة ٢ ان أخذت كرباس أحد ونسجته ٣ انما بقيت أو وكل لقلان لكن ان أمرني بشغل أفعله

الصرة أو قال بما في هذه الصرة ووجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فله أن يرتدها ويرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف إلى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما اذا قال اشترت هذه الجارية بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لان في الصرة يعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الخاية لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار ويسمى هذا خيار الكيسة لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود * رجل باع ألف من من القطن ثم ادعى البائع أنه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن أو قال أنفقت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع عند الخصومة ألف من من القطن يقول أصبته بعد البيع ذك في المتنى أنه يقبل قول البائع مع عينه أنه لم يبيع منه هذا القطن * رجل باع جارية ثم ادعت الجارية أنها حرة

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان باعها وسلمها إلى المشتري وهي ساكنة ولم تقل شيئاً لا يقبل قولها لعدم الاثنية * وعن رجل باع نصيبه من المبطخة المشتركة قال ان كان القلع يضره لم يجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم يتقض البيع قبله لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز البيع للشريك هل له أن لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان في قلعه ضرراً ولا انسان لا يجبر على تحمل الضرر * وعن رحمه الله تعالى رجل باع قطناً فأراد المشتري أن يذهب الورام ولا يعطى للورام غنا قال بناء الامر في هذا على ما هو رسم

البلد في مثله فان كان في رسمهم للقطن ورام يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك * وعنه رجل استباع فوساقت له البائع مد القوس فته فانكسر قال يضمن قيمته وان مده باذن البائع ولو قال له البائع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فته فان انكسر قال يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا اتفقا على الثمن فان الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعدما اتفقا على الثمن فهلك يضمن كذلك ههنا * الاب والوصى اذا باع ١٤٣ عقار للصبي فرأى القاضي نقض

البيع أصل للصبي غير قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى له أن ينقض ذكره في المأذون * وعن الشيخ الامام هذا رجل اشترى من بعض السدنة ستر الكعبة قال لا يجوز فقيل له لو أن المشتري نقله الى بلدة أخرى قال يتصدق به على الفقراء * وعنه رحمه الله تعالى * رجل باع شيئا بعهما جائزا وآخر الثمن الى الخصم أو الدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كالمال بمال الى الخصم والدياس وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا يشك بما اذا أقرض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو أقرض ثم أخر لا يصح أيضا وكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام أنه يفسد البيع أجله الى هذه الاوقات في البيع أو بعده * وعن الشيخ

العدم التقدير كذا في الهداية * وركنه اقامة الامام أو نائبه في الاقامة وشرطه كون من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والانتذار حتى لا يقام على المجنون والسكران والمريض وضعيف الحلقة لا بعد الصحة والافاقة كذا في محيط السرخسي * وحكمه الاصل في الانزجار عما يضر ربه العباد وصيانة دار الاسلام عن الفساد والظهور من الذنب ليست بحكم أصلي لا اقامة الحد لانها تحصل بالتوبة لا باقامة الحد وهذا يقام الحد على الكافر ولا طهارة له كذا في التبيين

الباب الثاني في الزنا

وهو قضاء الرجل شهوته محرما في قبل المرأة الخالي عن المليك وشبهتهما وشبهة الاشتباه أو تمكين المرأة لثمل هذا الفعل هكذا في النهاية * حتى ان وطء المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لان فعالهما لا يوصف بالحرمة كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو جارية عبده المأذون المديون أو الجارية من المغنم بعد الاحراز في دار الاسلام في حق الغازي لا يكون زنا لشبهة ملك المكين * وكذا اذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير اذن مولاه أو وطئ عبدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاه أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة لشبهة ملك النكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية أبيه على أنها تحل له لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية * وركنه التقاء الختانين وموارد الحشفة لان بذلك يتحقق الابلاج والوطء وشرطه العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد لشبهة كذا في محيط السرخسي * ويثبت الزنا عند الحاكم ظاهرا بشهادة أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين * اذا شهد أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد قال القاضي بسألهم عن الزنا ما هو وأين زنى فاذا بينوا ما هو زنا حقيقة وقالوا رأيناه أدخل كالميل في المكحلة الا أن يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت ثم اذا بينوا وقتا لا يصير العهد مذهب متعادم يسألهم عن المزني بها ثم يسألهم عن المكان ثم اذا بينوا المكان والقاضي يعرفهم بالعدالة يسأل المشهود عليه عن احصائه فان قال أنا محصن أو يشهد الشهود على احصائه ان أنكر سأله الحاكم عن الاحصان فاذا وصفه على الوجه رحمه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالينة سأل الشهود عن الاحصان فاذا وصفوه على الوجه يجب رحمه وان قال أنا غير محصن ولم يشهد الشهود على احصائه جلد وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة حبس المشهود عليه الى أن تظهر عدالتهم كذا في المحيط * الاربعة اذا شهدوا عليه بالزنا فسئلوا عن كيفيته وما هيته وقالوا لا نزيدك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن لا حد عليهم اكامل عددهم فان تكامل عدد الشهود مانع من وجوب الحد كما لو شهد عليه أربعة من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقام عليه الحد ولا على الشهود أيضا كذا في المبسوط * ويثبت الزنا باقراره كذا في البحر الرائق * ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي عن لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين * ولا بد أن يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحسد الاخرس لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعى شبهة كذا في النهر الفائق * ولو أقر أنه زنى بغير ساء أو هي أقرت بأخرس لا حد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير * وكذا لو أقر فظهر مجبوا أو أقرت فظهرت رتقاء بأن تخبر النساء بأنهن ارتقاء قبل الحد ولا بد أيضا أن لا يكذب الاخر حتى لو أقر بالزنا فكذبته أو هي فكذبها فلا حد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يكون الاقرار في حالة

الامام هذا الاراضي الخراجية اذا مات أربابها وعجز أهل القرية عن أداء خراجها فأرادوا تسليمها الى السلطان قال السبيل فيها اجازتها واستيفاء الخراج من الاجرة فان تعذرت الاجرة جاز للسلطان بيعها فان أراد أن يشتريها لنفسه فالاحوط له أن يبيعها من غيره ثم اشتراها من المشتري * وعنه رحمه الله تعالى اذا وقعت قطرة من الدم أو البول في خل أو زيت لا يجوز بيعه * وعنه رحمه الله تعالى رجل قال لغيره بعت منك قميصا من الخنطة التي في هذا الخنف أو من هذا السكدر ثم أعطاه الخنطة من موضع آخر لا يجوز لان ما سوى النقود يتعين

بالتعيين * وعنه رجل أو قد نارا في خطبه ثم بانه قال ان صار خمسا جاز لان الفهم عين البحر الاله يبرر فيصير خمسا فكان بائعا ما عنده فيجوز
وان صار رمادا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده * وعنه رجل له أرض فيها قطن قد أدرك بعضه فقال لغيره بعته منك مائة من قطن هذه
الأرض بكذا درهم فقال ينظر ان كان أكثرها مدركة جاز والا فلا مثلا لو كان قطن الأرض ألف من قطن مائة من ان كان المدركة مقدار
ستائة من أو أكثر جاز البيع والا فلا ١٤٤ * رجل اشترى ثوبا على أنه أبيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
البيع فاسد لانه لا يمكن
تسليمه بدون الصبغ وكذا
لو اشترى دارا على أنه لا بناء
فيها فاذا فيه بناء أو أرض
على أنها يضاء لا تخل فيها
فاذا فيها تخل أو باع دارا على
أن يضاء من آخر فاذا هو
من اللبن كان فاسدا ولو باع
دارا على أن فيها بناء ولا بناء
فيها أو قال بعلوها وسفلها
ولا علوها جاز البيع ويحجر
المشتري ان شاء أخذها
بجميع الثمن وان شاء ترك
* وكذا لو باعها بأجزاء أو
بأبواب أو لا جذع فيها جاز
البيع ويحجر المشتري فان
كان فيها جذع جاز البيع
ولا يحجر المشتري ولو قال
بعثكم بما فيها من الاجزاء
والابواب وليس فيها شيء جاز
البيع ولا خيار للمشتري
ولو باع أشجارا على أن الكل
مثمر فوجد واحدة منها غير
مثمرة قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى فسد البيع لان المثمرة
وغير المثمرة جنسان فاذا لم
يدخل غير المثمرة في العقد
والثمن جله فسد العقد كما
لو باع مائة شاة الا واحدة ولم
يبيّن ثمن كل واحدة فسد

الصحو حتى لو أقر في حالة السكر لا يحده كذا في البحر الرائق * والا كراهية منع صحة الاقرار ويوجب شبهة في حق
المرأة كذا في خزانة المفتين * والاقرار أن يقر البائع العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس
المقر كذا في الهداية * وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول أصح كذا في السراج الوهاج * وهو
الصحيح هكذا في شرح الطحاوي * واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني * فان أقر أربع
مرات في مجالس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة * ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فانه
يحد كذا في الظهيرية * والاختلاف بأن يرد القاضي كلما أقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء
فيقرر كذا في الكافي * وينبغي للامام أن يزجر المقر عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتخيه كذا في المحيط
* فاذا أقر أربع مرات نظري حاله فان عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز اقراره يستل عن الزنا بما هو وكيف
هو ومن زنى وابن زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسي * قيل لا يسأله عن الزمان لان تقادم
العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يستل لاحتمال أنه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سأله عن
الاحصان فاذا قال انه محصن سأله عن الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه حكم بوجه كذا في التبيين * وان
قال المقر لست بمحصن وشهد عليه الشهود بالا حصان رحمه الامام كذا في المحيط * ونسب تلقينه لعلك قببات
أولست أو ووطئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها أو ووطئت بشبهة والمقصود أن يلقنه ما يكون دارنا
كأنما كان كذا في البحر الرائق * وان شهد أربع مرات على رجل بالزنا فآقر مرة واحدة رحمه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحده وهو الاصح كذا في الكافي * هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء أما اذا
كان قبل القضاء فيسقط الحد اتفاقا هكذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فآقر الرجل بعد
شهادتهم ثم أنكر ولم يقر أربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى
بذلك عليه ثم أقر أربع أقيم عليه الحد كذا في الحاوي القدسي * ولو رجع رجوعه وبه أخذ الطحاوي
كذا في الغياثية * ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحده ولا الشهود وان كانوا أقل من أربع كذا في العناية
* وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله كذا في الهداية * والمرأة
والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج * وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينّة والاقرار
كذا في فتح القدير * ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له ولو ثبت على الزنا ورجع عن الاحصان قبل منه
ولم يرجع ووجد كذا في الايضاح * واذا ثبت حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما
أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط فأخذه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط * وان كان بعد أيام
سقط كذا في العناية * والذي والعبد في الاقرار بالزنا كالحُر المسلم ما دون كان أو محجورا كذا في المبسوط
* ولا تشترط حضرة المولى في الاقرار وتشترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزانة المفتين * وان
أقر الخصى بالزنا أو شهد عليه الشهود حد وكذا الغنم كذا في فتاوى قاضيخان * الاعى اذا أقر
بالزنا حسد ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبية يجامع مثلها فعليه الحد * ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي
فلا حد عليها كذا في الايضاح * واذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حد وكذا اذا أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة
يحد استحصانا كذا في فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل أقر أربع مرات أنه زنى
بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان يقول تزوجت فلانا فلا حد على

البيع وان بين ثمن كل شجرة وثن كل شاة جاز البيع ويحجر المشتري * رجل اشترى وزي في ظرفه على أن يزن الظرف واحد
فما ظهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلان المشتري باع السلعة قبل أن يزن الظرف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز بيع
المشتري وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز * رجل له جملة شمس أو تفاح فباع منها بعضها غير مميز قال الفقيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى
الشمس والتفاح والخوارزمية اذا كان من شجرة واحدة فهو من العدد المتقارب فاذا باع بعضها غير مفرز وظاهره غير ممتعة او جاز البيع

وان كان ذلك من شجرين فباع منها بعضا غير ميراث لا يجوز * ولو اشترى عددا من بطيخ أو خيار أو رمان فيه الصغير والكبير بكذا وهو الجمل
أكثر مما باع لا يجوز * فان أفرز عددا وعزل ذلك من الجملة وتراضيا جاز البيع ويقع البيع على المعزول عند التراضي وهكذا روى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى * رجل باع متروك التسمية عمدا وقضى القاضي بجواز البيع لا يجوز كما لو قضى بجواز بيع أم الولد * رجل اشترى
دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان ابعث القارورة الى منزلي على يد ١٤٥ غلامك فانكسرت القارورة في الطريق

قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى يهلك الدهن من مال
البائس وان قال للدهان
ابعث القارورة على يد
غلامي والمسئلة بحالها
يهلك على المشتري * رجل
باع جارية الغير بغير إذن
المولى وزوجها رجل آخر
بغير إذن المولى وأعتقها
فضولى فأخبر المولى وقال
أجرت جميع ذلك قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى نفذ
العتق و بطل ماسواه
* رجل اشترى منامن القانيد
فوجد الماشترى واحدا
أسود وردته على البقال
فأعطاه فانيدا آخر بغير وزن
جاز * وكذا لو وجد أخرى
فردّها وأعطاه مكانها بغير
وزن وان ردّ ثلثا فأعطاه
البقال ثلثا بغير وزن
لا يجوز لان هذا مما يدخل
تحت الوزن فلا يجوز الا أن
يوزن * قال وفي الخبر اذا
وجد واحدا محترقا فرده
على الخباز فأعطاه خبزا
آخر لا يجوز لان هذا مما
يدخل تحت الوزن فان
لخمس أساتير وعشرة أساتير
وزن او حجر أو لا يجوز فيه

واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط * وعلم القاضي ليس بحجة في الحدود بآجام الصحابة وان كان القياس يقتضي اعتباره كذا في السكافي

(الباب الثالث في كيفية الحدود وأقامته)

اذا وجب الحد وكان الزاني محصنا نارجعه بالحجارة حتى يموت ويخرج به الى ارض فضاء كذا في الهداية
 * واحصان الرجم أن يكون حرا عاقلا بالغ مسلما قد تزوج امرأة حرة نسكا صحيحا ودخل بها وهما على
 صفة الاحصان كذا في الكافي * فلا يكون محصنا بالخلوة الموصوبة للمهر والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في
 النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان قال لها ان تزوجتك فانت طالق لانها تطلق بنفس
 العقد فجماعه اياها بعد ذلك يكون زنا الا أنه لا يجب به الحد للشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم
 مسلمة بغير شهود فدخل بها هكذا في المبسوط * والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجه يوجب الغسل
 * وشرط صفة الاحصان فيه ما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطء بنكاح صحيح في حالة الرق
 ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا
 تزوج كاتبة ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغ مسلمة بأن أسلمت
 قبل أن يطأها الزوج ثم ووطئها الزوج الكافر قبل أن يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في
 الكافي * ولو دخل بها بعد الاسلام والعتق والافاقية يصير محصنا ولا تشترط العفة عن الزنا في هذا الاحصان
 كذا في المبسوط للامام السرخسي * ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد امعا والعياذ بالله بطل
 احصانهما فاذا أسلما لا يعود احصانهما حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير * واذا ارتد بعد وجوب
 الحد ثم أسلم بجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتبية * ولو زال الاحصان بعد
 ثبوته بالجنون والعتة يعود محصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بها مرة بعد
 الافاقية كذا في البحر الرائق * ويثبت الاحصان بالاقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزانة
 المفتين * وان أنكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بول في مدة يتصور أن يكون منه
 جعل واطنا شرعا هكذا في التبيين * الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة
 كذا في الايضاح * الزاني لو كان عبدا مسلما لم يفتى فيه أنه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط
 الاحصان لا تقبل شهادته ما كذا في الكافي * امرأة الرجل اذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزنى الرجل
 يرجم وان أقرت بالرق قبل أن يدخل بها ثم زنى الرجل بها لا يرجم استحسانا * رجل تزوج امرأة بغير ولي
 فدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف
 العلماء والاختلاف فيه كذا في محيط السرخسي * وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الاحصان ما هو فان
 قالوا فيملاو صفة تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكتفي
 بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكتفي بقولهم مسها أو لمسها وأجمعوا على أنه
 يكتفي بقولهم جامعها أو باضعها وفي الباقي أنه يكتفي بقولهم -م اغتسل منها كذا في المحيط * ولو قال أنها
 أوقر بها لا يكتفي بذلك كذا في المبسوط * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو خلا رجل بامرأته
 ثم طلقها فقال الزوج ووطئها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة
 الانكارها وكذلك لو دخل بها ووطئها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط * وان

(١٩ - فتاوى ثباني) المجازفة * أرض فيها زرع فباع الأرض بدون الزرع أو الزرع بدون الأرض جاز * وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز إلا أن يكون الزرع بينه وبين الأكارف يبيع الأكارف نصيبه من صاحب الأرض جاز وان باع صاحب الأرض نصيبه من الأكارف لا يجوز هذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض فإن كان من قبل الأكارف ينبغي أن يجوز * ولو باع نصف الأرض مع نصف الزرع جاز * رجلان بينهما دار فباع أحدهما نصفها شاعا من بيت معين من تلك الدار ذكر في المشتق أنه لا يجوز

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينشر يكره يتضرر بذلك عند القسمة * وكذا لو باع بيننا معينا من تلك الدار لا يجوز * رجلان بينهما عشرة
أعنام أو عشرة أثواب هروية فباع أحدهما نصف ثوب معين من الجملة ذكر في المنتقى أنه يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض
وتخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كالأول كانت الدارين رجلين فباع أحدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في
نصيب واحد منهما * وكذا لو كانت الدار ١٤٦ لرجل فباع نصف بنائها من غير أرض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة

المسلخة الأيدي أو الأرجل
اختلف المشايخ فيه قال
أبو القاسم الصفار رحمه الله
تعالى لا يجوز لأنهما
مختلفان في القطع وقال
محمد بن سلام رحمه الله تعالى
يجوز والصحيح هو الأول * بيع
ورق الفرساد قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى
لا يجوز مادام في الزيادة
ويجوز بعد التناهي * ولو
اشترى رطبة من البقول
أوقته على الساق قال
الشيخ الإمام هذا لا يجوز
لأنه ينمو من أسفل ساعة
فساعة كالصوف والوبر
والشعر فيختلط المبيع بغير
المبيع فلا يجوز واختلف
المتأخرون في قوائم الخلاف
والعريس قال بعضهم
لا يجوز لأنه يزاد ساعة
فساعة وقال بعضهم يجوز
لأن موضع القطع مع معلوم
عرفا والقوائم تنمو من أعلا
لأمن أسفل * رجل باع
الجوز فولدت قبل الافتراق
وسلمه إلى المشتري قال الشيخ
الإمام المعروف بخواهر زاده
رحمه الله تعالى لا يجوز
* وكذا لو باع الأبق وسلم
قبل الافتراق * رجل اشترى

أني امرأة في ذر هالا يكون محصنا كذا في المضمرات * ويستحب للإمام أن يأمر جماعة المسلمين أن يحضروا
لأقامة الرجم كذا في الشئ * وينبغي للماس أن يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكلما رجم قوم تأخروا
وتقدم غيرهم فربحوا كذا في البحر الرائق والسراج الوهاج * ولا بأس لكل من يرمى أن يعمد بقتله إلا إذا
كان ذارحم محرم منه فإنه لا يستحب له أن يعمد بقتله كذا في فتاوى قاضيخان * إذا وجب الرجم بالشهادة
يجب البداءة من الشهود ثم من الإمام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن
المشهود عليه ولا يحدون لأن امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير * وكذا إذا امتنع واحد
منهم كذا في التبيين * وموت الشهود أو أحدهم مسقط وكذا إذا غاب أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية *
وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كالأول تداخهم أو عي أو خرس أو فسق أو قذف
خذ ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل إقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو مريضا
لا يستطيع الرمي وحضر ورمى القاضي * ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الإقامة كذا في فتح القدير *
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخراموتهم وغيبتهم لا يبطل الحد وبه نأخذ كذا في الحاوي القدسي
* إذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاشي الشاهد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبة
ويبطل فيما سواهما كذا في غاية البيان * وأجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداءة
لأمن الشهود ولا من الإمام كذا في الذخيرة * القاضي إذا أمر الناس برجم الزاني وسعهم أن يرجوه وإن لم
يعاينوا أداء الشهادة * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال هذا إذا كان القاضي فقيها عدلا
أما إذا كان فقيها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسعهم أن يرجوه حتى يعاينوا أداء الشهادة كذا في
الظهيرية * وإن كان مقررا ابتداء الإمام ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه * وإن كان غير محصن
فقدمة مائة جلدة إن كان حرًا وإن كان عبداً جلده خمسين بأمر الإمام بضربه بسوط لا عقدة عليه ضربا
متوسطا بين الجرح المبرح وغير المؤلم ولا يجوز التمتع عن حد قدره الشرع كذا في الكافي * وينبغي أن
يقيم الحد من يعقل وينظر كذا في الإيضاح * الرجل والمرأة في ذلك سواء فإن كان كل منهما محصنا رجم أولا
فعلى كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الحد وكذلك في ظهور الزنا عند القاضي
بالبينة أو الإقرار كذا في فتح القدير * ويجزى الرجل في الحد والعزير ويضرب في أزار واحد وكذا في حد
الشرب في ظاهر الرواية ولا يجزى في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو كذا في فتاوى قاضيخان *
ولا تجزى المرأة إلا عن النرو والحشو كذا في الاختيار شرح المختار * فإن لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في
العتابية * وتضرب جالسة وإن حفر لها في الرجم جاز وإن تركه لا يضرب كذا في الاختيار شرح المختار * لكن
الحفر أحسن ويحفر إلى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان * ويضرب الرجل
قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يعتد في شيء من الحدود ولا يسلك ولا يربط لكنه
يترك قائما إلا أن يجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي * قد قيل المدان يلقي على الأرض ويمد كما يفعل في
زماننا وقيل أن يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل أن يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لأنه زيادة
على المستحق كذا في الهداية * ويضرب متفترقا على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس كذا
في العتابية * ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي في البكر وإن رأى الإمام في ذلك مصلحة
غرب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لا حد ولا يختص بالزنى بل يجوز في كل جنابة والرأى فيه إلى الإمام كذا

عشرة أفقره حنيفة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض يخير المشتري لتفريق الصنف قبل التمام * مريض باع عينا
من أعيان ماله من وارث بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو باع الصحيح من مورثه الصحيح * رجل اشترى دار مع بنائها
بألف درهم فاستحق البناء قبل القبض قالوا يخير المشتري أن شاء أخذ الأرض بمحضها من الثمن وإن شاء ترك وإن استحق بعد القبض كان له
أن يأخذ الأرض بمحضها من الأرض ولا خيار له * وكذا إذا اشترى أرضا مع أشجارها فاستحق الأشجار قبل القبض خيرا لمشتري على الوجه

الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض ياخذها بحصتها من الثمن فليس له أن يردّها وان احترقت الاشجار أو قلعتها ظالم قبل القبض خيرا المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد القبض يكون الهالك على المشتري * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها اختلف المشايخ في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قيل هذا اذا بين موضع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له أن يقلعها من

١٤٧

الاصل عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الارض ولا يقطع وان اشتراها مطلقا فهي بمنزلة ما لو اشتراها بشرط القطع كان له أن يقلعها بأصلها وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فيه روايتان والصحيح أنه يدخل كالأقرا انسان بشجرة يدخل في الاقرار ما تحتها من الارض وكذلك في القسمة واذا دخل ما تحتها من الارض في البيع يدخل مقدار غلط الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلطها بعد ذلك كان لصاحب الارض أن يأمره بنحت الزيادة ولا يدخل من الارض ما يتناهي اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة للترك لاجل الثمر جاز وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فهو على الروايتين على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل معوقها التي تستقر عليها الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى أرضا دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير ذكر

في الكافي * وفسر التغريب في النهاية بالحبس وهو أحسن وأمكن للفطنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق * وهكذا في التبيين * والمريض اذا وجب عليه الحدان كان الحد رجما يقيم عليه للحد وان كان جلدا لا يقيم عليه حتى يتماثل أي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من برئه فحينئذ يقيم عليه كذا في الظهيرية * ولو كان المريض لا يرجح زواله كالشلل أو كان (١) خذاجا ضعيفا الخلقة فعندنا يضرب بعنكال فيه مائة شمشراح فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شمشراح الى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ أن تكون مبسوطة كذا في فتح القدير * والنفساء في قامة الحد عليها بمنزلة المريضة والخائض بمنزلة الصحيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية * الحامل اذا زنت لا تحدها حالة الحمل سواء كان حدها جلدا أو رجما لكن تحبس الحامل ان كان ثبت زناها بالبينة الى أن تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقيم عليها الحد كذا في غاية البيان * وان ثبت الحد بالاقرار لا تحبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت ورجعت فانما يقيم الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر الى ان يقطع ولدها كذا في الظهيرية ولو أطالت في التأخير وتقول لم أضع بعد أو شهدوا على امرأته بالزنا فقالت أنا حبل تری النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل أجعلها حواين فان لم تلد رجما كذا في فتح القدير * اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت أنها عذراء أو رتقاء فنظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدركها الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذلك المحبوب ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى الولو الجلية والمثنى أحوط كذا في غاية البيان * ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا في الهداية * ولا يقيم الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارخانية * وكذا لا يقيم القطع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج * رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا في الظهيرية

الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

الوطء الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي * فان تمحض حر اما يوجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يوجب الحد كذا في فتاوى قاض خان * والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي أنواع * (شبهة في الفعل) وتسمى شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الحل دليلا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حل لال لم يحده وان لم يدع حد * (وشبهة في المحل) وتسمى شبهة حكيمة وذا القياس دليل الحل في المحل وامتنع عنه ما مانع فتعبر بشبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ودعواه الحل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يثبت في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعاه ويوجب مهر المثل في النوع الاول (وشبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالا كان أو حراما متفقا على تحريره أو مختلفا فيه علم الواطئ أنه محرم أو لم يعلم لا يحده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا نكح نكاحا صحيحا على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحدان علم بالتحرير والا لا كذا في الكافي

١. الخداج النقصان رجل مخدج اليد ناقصها اه قاموس

واختلفوا في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل صغرا كان أو كبيرا أو ما قوام الخلاف هل تدخل في البيع تبعها الاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم تدخل تبعها الاصولها والصحيح أنها لا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة لقطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكرات وما كان مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض وأما ما كان مغيبا من الارض من أصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه يدخل وأما قوام الباذنجان قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تدخل في

بيع الارض وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن * رجل باع أرضا فيها زرع
بينه وبين الآخر فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المنتقى أن المشتري ان طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قال أنا أسكت حتى أستحصل
الزرع فهو جائز ولا يتصدق المشتري بشيء من الزرع لأنه زاد في أرضه * وكذا لو باع دارا أجرها من غيره فقال المشتري أنا أسكت حتى تتم
الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في ١٤٨ الحال فسد العقد * رجل باع أرضا قد أجرها من غيره قال الشيخ الامام محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
روى في بعض الروايات عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
أن المشتري اذا كان عالما
بذلك جاز البيع ولا خيار
له وهكذا قال الشيخ الامام
علي بن محمد البردوي وجعل
هذا بمنزلة العيب والجارية
التي باعها مولاها وهي في
نكاح الغير فعلم المشتري
بذلك جاز البيع ولا خيار له
وقال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
هذا خلاف ظاهر الرواية
وهكذا قال القاضي الامام
أبو علي النسفي رحمه الله
تعالى اختلفت الروايات في
بيع المرهون والمستأجر
* رجل دفع أرضه مزارعة
ثم باع الأرض بزرعها والزرع
بقيل ذكر في المنتقى أن المزارع
ان أجاز فهو جائز وان أجاز
المزارع على أن يكون نصيبه
في الأرض على المزارعة فهو
فاسد وأشار في الأصل الى أنه
اذا باع الأرض مع نصف
الزرع لا يجوز * رجل باع
أرضا فاستحق منها طائفة
معلومة بطريق العامة أو
للقبلة لا يفسد البيع في
الباقى لان الوقف والطريق
مال متقوم فلا يفسد البيع

* قال الامام الاسيحي في الأصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد فبمجرد الدعوى يسقط أيضا
الأن الاكراه لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البحر الرائق * والشبهة في الفعل في وطء
المطلقة ثلاثا في العدة ولو طلقها ثلاثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحسد اجماعا وأم الولاد اذا اعتقها
سيد هلا والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثا في العدة لثبوت الحرمة اجماعا ووطء أمة
أبيه وأمه كذا في الكافي * وكذا وطء جارية جده وجدته وان عليها كذا في فتح القدير * وفي وطء أمة
زوجته وسيده وفي وطء المرهونة في حق المرتين في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي * وهو المختار كذا في
التبيين * والمستعير للرهن في هذا بمنزلة المرتين كذا في فتح القدير * وان ادعى أحدهما الظن ولم يدع الآخر
ذلك لم يحسد حتى يقرأ أنهما علمتا بالحرمة كذا في الكافي * ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر علمت أنها
على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضيان * وان وطئ أمة أخيه أو عمه وقال ظننت أنها تحل لي حد
وكذا في سائر المحارم سوى الولاد كذا في الكافي * وكذا اذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا في السراج
الوهاب * ولو وطئ الجارية المستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في محيط السرخسي * وكذا
لو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الوديعه هكذا في السراج الوهاب * وكذا الرجل اذا زنى بامرأة
الاب أو الجد يحسد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في فتاوى قاضيان * والمرأة لو مكنت من عبدها تحسد
وكذا رب الدين وطئ جارية المديون من التركة كذا في العتبية * والشبهة في المحل في وطء أمة ولده وولد
لده كذا في الكافي * سواء كان ولده حيا أو ميتا هكذا في العتبية * ثم ان جيلت وولدت يثبت النسب من
الاب ولا يجب العقروان لم تحبل فعلى الاب العقروان لا يثبت الملك له فيها والحد كالاب لكن لا يثبت نسبه عند
قيام الاب * وفي وطء المعتدة بالسكنيات ووطء الامه المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي * وكذا
في وطء جارية مكانه أو عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبته ووطء الجارية الممهوره قبل التسليم في
حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا في التبيين * اذا أعتق أحد الشريكين الجارية فان
ضمن لشريكه ثم وطئها الا يحسد وان وطئها الشريك يحسد وان سعت فان وطئها المعتق يحسد وان وطئها الشريك
الاخر لا يحسد كذا في خزنة المفتين * وكذلك الجواب فيما اذا كان جميع الامه له وقد أعتق نصفها ثم وطئ بعد
ذلك لا حد عليه في قولهم جميعا كذا في المحيط * واذا أعتق أمته وهو يوطئها ثم نزع وعاد في ذلك المجلس لا يحسد
كذا في خزنة المفتين * ولو ارتدت المرأة والعياذ بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو عطاوعة
ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنها على حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خنساء في عقد أو تزوج الخامسة في
نكاح الاربع أو تزوج باخت امرأته أو بأمها فجامعها وقال علمت أنها على حرام أو تزوجها متعة لا يجب الحد
في هذه الوجوه وان قال علمت أنها على حرام كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ رجل من الغائبين جارية من
المغنم قبل القسمة بعد أن خرجت انغنائم الى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام وكذلك
ان كان في دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاب * والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فانه لا حد عليه
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يوجع عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحسد ان علم بالحرمة وان لم يعلم فلا
حد عليه كذا في الكافي * وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المضمرات * قال
الاسيحي في الصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق * ومنكوحة الغير ومعتدة ومطلقة

فما ضم اليه كمالو جمع بين قن ومدير وباعها مضافة واحدة جازا لبيع في القن وان ظهر أن بعض الأرض كان مسجدا الثلاث
ذكر في المنتقى أن المسجد ان كان مسجدا جماعة ففسد البيع في الباقي وان كان مسجدا خاص لا يفسد قال ومسجد الجماعة مساجد جماعات
المسلمين * وكذا لو كان المسجد في دار أو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار يصلون فيها بجماعة ولا يمنعون الناس عن الدخول والصلاة
معهم فهو مسجد جماعة ولا يكون محسلا للبيع خرابا كان أو عامرا ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبقى للمسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم

المسجد منعوا الناس عن الدخول أو لم يمنعوا وكذا الوباغ قرية فيها مسجد قديم ولم يستثن المسجد فهو فاسد * وفي الفتاوى رجل باع كرما
وفيه مسجد قديم ولم يستثن المسجد قالوا ان كان المسجد عامرا فسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب
ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم يبقى مسجدا * وقال بعضهم يعود الى ملك الباني أو الى ملائكة وارثه ولا يبقى مسجد أو كان
هذا المسجد بمنزلة المدبر * وعن غيرهم باع قرية ولم يستثن المقبرة والمسجد فسد البيع ١٤٩ من غير تفصيل * رجل باع أرضا

فأقر المشتري بعد ذلك أنها
مسجد أو مقبرة أو أقر أنها
طريق لعامة المسلمين
فأنفذ القاضي عليه اقراره
بمحضر من خاصه فيه
للعمامة وسلم الى الذي خاصه
ثم أراد المشتري أن يرجع
بالثمن على بآئعه فأقام بيته
على ذلك ولم يحضر الذي
خاصه فيه للعمامة ذكر في
المتقى أن فيه قياسا
وامتناسا في القياس
يقبل البيعة كما لو اشترى
عبدان ثم أقر أنه حر فأنفذ
القاضي عليه اقراره ثم
خاصم البائع وأقام البيعة
أنه حر الاصل والعبد
يجعد الحرية فانه يقبل
بيعة المشتري ويرجع بالثمن
على بآئعه فكذلك هذا
وفي الاستحسان فرق بين
هذا وبين الأرض قال في
الأرض اذا أقر المشتري
أنها مقبرة أو طريق أو
مسجد وأنفذ القاضي
اقراره ثم أقام البيعة على
ذلك بمحضر من البائع
ليرجع عليه بالثمن لا يقبل
بيته الا بمحضر من خاصه
فيه للعمامة فتكون البيعة
بينة من خاصه فيه للعمامة
* رجل باع دارا وأرضان

الثلاث بعد التزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا شهود أو بلا ولي فلا حد عليه اتفاقا لم تكن
الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج مجوسية أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج العبد بلا إذن
سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي * اذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك عين والحرمة بعارض أمر
فذلك لا يوجب الحد نحو الحائض والنفساء والصائغ والمحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهرها أو آلى
منها وكذلك الأمة المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار ان ذات محرم منها
في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمة كذا في المحيط * استأجر امرأه ليزني بها
أو ليطأها أو قال خذي هذه الدراهم لا طأك أو قال مكيني بكذا ففعلت لم يحد وزاد في النظم وإياه مهر مثله
ويوجبان عقوبة ويحبسان حتى يتوبوا ولا يحدان كالأوطء عطاها ما لا يغير شرط بخلاف ما اذا قال خذي هذه
الدراهم لا أمتع بك لان المتعة كانت سبب الإباحة في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمرثاني * ولو قال
أمهرتك كذا لآزني بك لم يجب الحد كذا في الكافي * جارية الرجل اذا جنت جنابة عمد ثم زنى بها ولي الجنابة
لا حد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزنى بها ولي الجنابة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد
اختارمو لاها الدفع أو الفداء وقال صاحباه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار الفداء عليه الحد * اذا
قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظرا الى فرجها بشهوة ثم تزوج بآئنها أو ابنتها فدخل بها لا حد عليه وان
قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل احصائها بهذا الوطء حتى يحد قاذفه كذا
في فتاوى قاضيان * اذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها أو قبلت المرأة ابن زوجها أو أباها حتى حرمت عليه ثم
ان زوجها وطئها لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام هكذا في التارخية * في الاصل لا يؤخذ الاخرس
بحد الزنا ولا بشيء من الحد ودون أقرب به بإشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود عليه والذي يجب ويفيق اذا
زنى في حال افاقته أخذ بالحد فان قال زنت في حال جنوني لا يحد كالبالغ اذا قال زنت وأنا صبي كذا في
المحيط * من زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد كذا في الهداية * لو دخلت سرية
دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحد ودون القصاص كذا في الكافي * وان كان
الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجند يقيم الحد ودون القصاص في دار الحرب
وهذا اذا زنى بالعسكر فأما اذا لحق بأهل الحرب وفعل ذلك لا يقيم عليه الحد * قالوا وانما يقيم هذا الأمير
الحد في عسكره اذا كان يأمن على الذي يقيم عليه الحد أن لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه
الارتداد والحقاق فانه لا يقيم عليه الحد حتى ينقل عن دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية
* الذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجاع كذا في الغياثية وهكذا الوزني بهام سلم يحد
كذا في فتاوى قاضيان * لا حد على المستأمن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الا حد
القذف ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستأمن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحد المسلمة والذمية وعند
محمد رحمه الله تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعا كذا في العتبية * الذي اذا
زنى ثم أسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم
لا يقيم عليه الحد كذا في البحر الرائق * ان زنى صحيح بمجنونة أو صغيرة يجمع مثلها حد الرجل خاصة وهذا
بالاجاع كذا في الهداية * وكذا اذا زنى بنائمة يجب عليه الحد هكذا في محيط السرحسي * اذا زنى صبي

ادعى أنه باع ما هو وقف اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كالأوباع شيئا ثم ادعى أنه لغیره وباعه بغير أمر صاحبه
فانه لا تسمع دعواه وما ذكر في المتقى اذا أقر أن ما اشتراه مقبرة أو مسجد أو طريق المسلمين وأنفذ القاضي اقراره عليه ثم أقام البيعة على ذلك
ليرجع بالثمن على بآئعه قال لا يقبل الا بمحضر من خاصه فيه للعمامة اشارة الى هذا القول * رجل قال لغیره بعثك هذا البيت وما أغلق عليه باب
لم يكن لأشترى شيء من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت وكذا لو قال بعثك هذا بغيره من شيء فهذا الاول سواء

وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من المتاع * رجل اشترى دجاجة بيضة ولم يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترىها بيضة بغير عينا فانه يقسم البيضة التي هي غن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فاما اصاب الدجاجة من الثمن يأخذ الدجاجة بحصتها او ما اصاب البيض يأخذ حصة ما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك ويتصدق ببقية البيض وان كان اشترى الدجاجة بيضة ١٥٠ بعينها والمسئلة بحالها سلم له كل ذلك * وكذا لو اشترى نخلا بعد من رطب بغير

عينه ولم يقبض النخل حتى حلت رطبها فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة * وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشئ * اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أخنبي لا يجوز * وان باع من الشريك جاز ولو كان بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شريكيه لا يجوز وان باع منهم ما جاز ولا يجوز بيع القاذي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لان بيع القاذي قضاؤه انه لا يصلح قاضيا في حق نفسه وله هذا الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز * ولو كان القاضى اشترى مال اليتيم من الوصى أو باع ماله من اليتيم وقبل الوصى جاز وان كان الوصى وصيا من جهة القاضى * ولا يجوز البيع والقسم على الذى يحسن ويفيق وعلى المبرسم والمنفى عليه الا اذا كان العاقد وكيله في افاقته لان هذه العوارض بمنزلة النوم في حق الحكم * رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في سنبها فباعها جاز ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر * ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى البذر الذى في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة فباع كثرها قبل البيع جاز وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الرؤية * وجاجة ابتهت اولوة فباعها حية مع الاولوة انى ابتهت فسد البيع وان كان المشتري رأى الاولوة حية ابتهت ولو كانت

أو مجنون بامرأة عاقله وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بلا خلاف وهل تحد المرأة فعلى قول علمائنا رحمه الله تعالى لا تحد * واذا زنى بصبي فلاحدهما عليه ما وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شئ باقراره ولو زنى صبي بامرأة بالغة فأذهب عذرتها وهى مكرهة فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبي اذا ادعت صبيها الى نفسها فأذهب عذرتها فاعليه المهر والامة اذا ادعت صبيها فزنى به يضمن المهر كذا في الذخيرة * ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليها الحد كذا في محيط السرخسي * من أكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه * وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يحد ثم يرجع فقال لا يحد وان أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراجية * المرأة لو أكرهت فكنت لم تحب بالاجماع ومعنى المكرهة أن تكون مكرهة الى وقت الابلاج أما لو أكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الابلاج كانت مطاوعة كذا في خزانة الفتاوى * ولو زنى مكرهة بمطاوعة تحد المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزانيين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى أحدهم ما النكاح والاخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهتهما سقط الحد عنهما ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة يجمع مثلها أو مجنونة أو مكرهة أو نائمة وان كان القصور من جهته سقط عنهم جميعا كذا في السراج الوهاج * اذا وطئ الرجل أم ولدانه فقال علمت أنها على حرام لا حد عليه * ولو تزوج الرجل بامرأة آية بعد موت الاب فولدت منه قال النقيب أبو بكر البخاري ان أقر بالوطء أربع مرات في مجالس مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هـ ذاقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بامرأة ممتة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حد وقال أهل البصرة يعزروا لا يحد * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بجمارية مملوكة وقتلها بالجماع ذكرفى الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكرفيه خلافا * وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو زنى بالحرمة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا في التبيين * ولو زنى رجل بجمرة ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانهم ما وجبوا بسبب من مختلفين كذا في الظهيرية * ان وطئ أجنبية فيما دون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر * ولو وطئ امرأة في دبرها أو لاط بغلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر * ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلدان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا ولو فعل هذا بعدد أو أمته أو بزوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد بالاجماع كذا في الكافي * ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصنا كان أو غير محصن كذا في فتح القدير * لا حد على وطئ البهيمة عندنا كذا في الكافي * ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجته فوطئها الا حد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يعزب من امرأته وبين غيرهما في أول الوهلة الا بالاخبار وخبر الواحد لا يكتفى في أمور الدين وفي المعاملات * ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثنى مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتقادا على قولها ويثبت نسب الولدان جاءت به المزفوفة وتجب عليها العدة ولا يحد فاذفه هكذا في غاية البيان * رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قديمة فباع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها

في حق الحكم * رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في سنبها فباعها جاز ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر * ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى البذر الذى في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة فباع كثرها قبل البيع جاز وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الرؤية * وجاجة ابتهت اولوة فباعها حية مع الاولوة انى ابتهت فسد البيع وان كان المشتري رأى الاولوة حية ابتهت ولو كانت

الدجاجة ميتة فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري ان كان رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار اذا رآها * ولو اشترى لؤلؤة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وله الخيار اذا رأى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعليه الفتوى * ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة ان كانت اللؤلؤة في الصدف كانت للمشتري لان الصدف يكون غذاء السمكة وكل ما كان غذاء الحيوان يكون للمشتري وان لم تكن اللؤلؤة في الصدف فانها تكون للبائع ١٥١ وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى

دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه * رجل باع دارا على أن للبائع فيها طريقا من هذا الموضع الى باب الدار يكون قاسدا وكذا لو شرط الطريق لاجنبي وبين موضع وطوله وعرضه كان قاسدا * ولو قال أبيعك هذه الدار الا طريقا منها من هذا الموضع الى باب الدار ووصف ان طول والعرض جازا لبيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابله الغير المستثنى فلا يفسد البيع أما في الأول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه أو لاجنبي تسقط حصه الطريق من الثمن وانه مجهول فيصير الباقي مجهولا ألا ترى أنه لو قال لغيره بعتك عبدي هذا بألف درهم على أن لي ربعه كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بثلاثة أرباع الثمن ولو قال بعتك هذا العبد بألف درهم الاربعه كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال أبيعك داري

امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أن رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعنى كذا في السراج الوهاج * ولو أن الأعنى دعا امرأته فأجابته امرأة غيرها فباعها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو أجابته فقالت أنا فلانة تعنى امرأته فباعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسي * السكران اذا زنى يحد اذا صاحها كذا في السراجية * اذا كان البيع قاسدا فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لاحد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط * رجل استلقى على قفاه فحقت امرأته وقعت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليه ما الحد كذا في الظهيرية * اذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بجرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الحدود * واذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لاحد عليه سواء كانت حرة أو أمة واذا زنى بامة ثم قال اشتريتها او صاحبها فيها بالخيار وقال مولاها كذب لم أبعها قال لاحد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى أجل كذا في المحيط * والحرة اذا زنت بعبد ثم اشترته فانه ما يحد ان جميعا كذا في فتاوى قاضيان * زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها فاسدا أو وهبها له وكذبه صاحبها أو شهد الشهود أنه أقرب بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو بيعا درى عنه الحد كذا في محيط السرخسي * ولو زنى بكبيرة فأفضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه ما الحد ولا شيء عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد * وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الافضاء ويجب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دون مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة وان كانت تستمسك بولها احد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كانت صغيرة يجمع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كانت تستمسك بولها الزمة ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * لو أذهب بصر أمة بالوطء لا يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذها بالوطء لا يجب الحد دون نصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بلا خلاف كذا في العتبية * كل شيء صنعه الامام الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقه والشرب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قتل انسانا أو أنف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالملون منعة فية مدر على استيفائه فأفاد الوجوب كذا في الكافي

باب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى * ان شهد على الزنا أقل

هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت * ولو قال أبيعك هذه الجارية بمائة دينار على أن لي عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن ولو قال الا عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال بعتك داري هذه الجارية على أن تجعل لي طريقا الى داري هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعتك داري هذه الداخلة الا طريقا الى داري هذه الداخلة جاز وطريقه مقداره عرض باب الدار الداخلة ولو قال بعت منك هذه الدار الا بناها لا يدخل البناء

في البيع لا يرجع عن الايجاب قبل قبول المشتري فصم وجوعه ولو باع أرضاً لا هذه الشجرة بعينها بقرارها جازا لبيع وللمشتري أن يمنع
البائع عن تدلي أغصان الشجرة في ملكه لان المستثنى مقدار غلط الشجرة تدون الزيادة * اشترى أمة وفي بطنها ولد لغير البائع بالوصية فأجاز
صاحب الولد بيع الجارية جاز ولا يكون لصاحب الجنين شيء من الثمن وان لم يجز صاحب الجنين بيع الجارية لا يجوز بيعه لان الولد مادام
مجتناً يكون بمنزلة أجزاء الجارية فيصير ١٥٣ كأنه باع الجارية واستثنى منها جزءاً معيناً ولو أجاز صاحب الولد بيع الجارية

من أربعة بأن شهد واحد أو اثنان أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علمائنا رحمهم
الله تعالى وإذا حضر أربع مجلس القاضي يشهدوا على رجل بالزنا فشهد واحد أو اثنان أو ثلاثة وامتنع
الباقي فان الذي شهد يحد حد القذف عند علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة منهم
على الزنا والرابع قال رأيتهما في لحاف واحد فانه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف
والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان قال في الابتداء أشهد أنه قد زنى بهانتم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ
يحد كذا في شرح الطحاوي * واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا مفرقين لا تقبل
شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا قعوداً في موضع الشهود
فقام واحد بعد واحد وشهدوا فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم
دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شهد شاهدان
على رجل بالزنى وشهد آخران على اقرار الرجل بالزنى لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود وان شهد
ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الاقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية * وان شهدوا أنه زنى بامرأة
لا يعرفونها لم يحد كذا في الهداية * فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأيتوها معي ليست زوجتي ولا أمتي لم
يحد أيضاً لان الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا اللفظ منه ليس اقراراً كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا
على رجل أنه زنى بامرأة لا تعرفها ثم قالوا بقلانة لا يحد الرجل ولا الشهود * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى
بهذه المرأة فشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا
على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استحساناً * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد
اثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الاخر من
الدار لا تقبل شهادتهم * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران
منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في علو هذه الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفلى هذه
الدار أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الاخر فانه لا حد
على المشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شهد أربعة أنه زنى
بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية وأربعة على أنه زنى
بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهم كذا في النهر الفائق * ولو شهد اثنان أنه زنى بها في زاوية
هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استحساناً وهذا لا يحد لان
يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهى في أخرى وهذا اذا كان البيت صغيراً بحيث يحتمل ما قلنا أما اذا كان
كبيراً فلا * فان شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بقلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة
كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي * ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار
وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهد الاخران على ساعة
أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهد اثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في
ساعة من يوم الجمعة أو شهد الاخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنى الى تلك الساعة أما
اذا ذكر الاخران ساعة يمتد الزنى الى تلك الساعة فتقبل الشهادة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل أربعة

بعد ما ولدت الجارية ان
ولدت عند المشتري لا يكون
للولد قسط من الثمن لانه ولد
المبيع بعد القبض وان
ولدت عند البائع أخذ الولد
قسطاً من الثمن * رجلان
اشترى سيفاً محلياً وتواضعا
على أن يكون لاحدهما
حليته وللآخر نصله كان
السيف المحلي بينهما والخاتم
مع الفص كذلك * ولو اشترى
داراً على أن لاحدهما
الأرض وللآخر البناء جاز
كذلك * ولو اشترى بغيرها
وتواضعا على أن لاحدهما
رأسه وجلسه وقوائمه
وللاخر بدنه وتواضعا في ذلك
ولم يذكر للبائع شيئاً فالكل
لصاحب البدن لان البدن
أصل وغيره بمنزلة التبعية ولو
تواضعا على أن لاحدهما
رأسه وجلسه وقوائمه
وللاخر لجه فهو بينهما
نصفان لان كل واحد من
ذلك لا يحتمل الا فرادى بالبيع
وأحدهما ليس بأصل
فكان الكل بينهما * اذا باع
الرجل شيئاً وامتنع من
الشهاد على البيع اختلف
المشايخ رحمه الله تعالى
فيه قال محمد بن سلة رحمه
الله تعالى له ذلك ولا يجبر على

الاشهاد وقال محمد بن الازهر يشهد اثنان على شهادتهما وان رفع الامر الى القاضي ورأى أن
يأمره بالاشهاد له ذلك ولو امتنع البائع عن كسبه الصلح لا يجبر عليه وان كتب المشتري صكاً وجاء بالعدول الى البائع وكلفه أن يقر بالبيع ليس
للبائع أن يمتنع فان أبي أن يقرأ حضره مجلس القضاء فان أقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي له سجلاً ويشهد عليه * رجل اصطاد سمكة
ثم ألقاها في حظيرة قباعها ان أمكن أخذها من غير صيد جازا لبيع والا فلا وان باع طيراً له بطير في الهواء ان كان ذاجحاً يعود الى بيته ويقدّر

على أخذ من غير تكلف جاز بعه والافلا * باع المصوب من غير الغاصبان كان الغاصب جاحدا يدعي أنه له ولم يكن للمصوب منه قيمة لا يجوز بيعه وان كان له قيمة جاز بعه ولا يجوز بيعه * لا يجرى بيع الا اذا باعه عن يده واختلفت الروايات في بيع الموهون والمستاجر والصحيح أنه موقوف وليس للبائع أن يفسخ * رجل باع ذراعا من تراب هذه الارض ليصفرها المشتري جاز وهي مسائل بيع الكردار * رجل أمر رجلا ليحمل ترابا من منزله ويرميه فحمله المأمور وباعه جاز البيع لا لا * وهو يكون الثمن ١٥٣ لا امر لانه لما رضى برمييه كان

أرضى ببيعه وكذلك قشور الرمان والبطيخ * جبل فيه كبريت أو ملح فحمل رجل من ذلك شبا أو حمل شيئا من أعجازه وباع ان كان الجبل مباحا جاز بعه وكذلك الفستق والخطب لانه ملكه بالأحرار فيملك بعه * رجل اشترى تراب الصواعين بعرض ان وجد في التراب ذهباً أو فضة جاز بعه لانه باع ما لا متقوما وان لم يجد فيه شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للصائغ أن يأكل ثمن التراب الذي باعه لان ما فيه مال الناس الا أن يكون الصائغ قد زاد للناس في متاعهم بقدر ما سقط منه في التراب وكذا الدهان اذا باع الدهن وبقي من الدهن شيء في الاوعية * باع طينا يأكله الناس ان كان ينتفع به في غير الاكل جاز بعه وان كان لا ينتفع به سوى الاكل يكره عند البعض * ولا يجوز بيع لحم ما لا يؤكل لحمه ولا يبيع جلده ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة

شهدوا على رجل بالزنا فشهدا ثمان أنه استكرهها وشهدا ثمان أنها طأوعته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنها طأوعته وشهد الرابع أنه استكرهها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقيم الحد على أحدهم هكذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة على الاستكره أو واحد على المطاوعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * اذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها أو في المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود عندنا كذا في المبسوط * وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو على أحدهما حين الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها وقصرها أو في سمنها أو هزلها لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون الى ذكره وكذا لو شهدا ثمان أنه زنى ببيضاء وآخر ان أنه زنى بسمراء لان اللونين يتشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف البيضاء والسوداء * شهدا ثمان أنه زنى بمحشية وآخر ان بخراسانية أو ثمان بكوفية وآخر ان ببصرية أو ثمان بجزيرة وآخر ان بأمة أو ثمان ببالغة وآخر ان بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في التمر تاشي * واذا شهد أربعة أنه زنى يوم النحر عكة بفلاة وشهد أربعة أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلا نال يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنى فان حضر أحد الفريقين وشهدوا فحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهدوا بالآخرين باطله ولا يقيم الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط * ان شهدوا على رجل أنه زنى بفلاة وهي غائبة فانه يحمد كذا في فتح القدير * ان شهد أربعة على امرأة بالزنا فظنوا اليها النساء فقتلن هي بكر لا حد عليهما ولا على الشهود كذا في الكافي * وكذا اذا قتلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير * واذا شهدوا على رجل بالزنا وهو مجبوب فانه لا يحمد ولا يحسد الشهود أيضا كذا في التبيين * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه مجبوبا بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظر اليها النساء بعد الرجم فقتلن عذراء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم * أربعة شهدوا برزى رجل فشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين زنوا بها لا تقبل شهادة أحدهم ولا يقيم الحد على أحد للشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحسد الشهود الا قولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصاروا فسقة ولو قال الفريق الثاني انهم زنوا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا برزى آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الاول كذا في محيط السرخسي * ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعة آخرون على الشهود بأنهم هم الذين زنوا بها وشهدوا أيضا أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بأنهم هم الذين زنوا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحسد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين * ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم محدودون في قذف والمساءلة بما لا يحسد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عيان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي * وان شهد أربعة على رجل بالزنا وأحدهم عبد أو محدود في قذف فانهم محدون ولا يحسد المشهود عليه هكذا في الهداية * ولو أعتق العبد فاعادوا حدوا ثانيا وكذا العبيد اذا شهدوا وحتوا ثم أعتقوا أو أعادوا حدوا ثانيا بخلاف الكفار اذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب

(٢٠ - فتاوى ثاني) فباع لحمه أو جلده جاز لانه يطهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده ويجوز الصلاة معه وهو المختار ويباح الاتفاع به بأن يأكل سنورا وما أشبه ذلك الا الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا يبيع شعره ولا الاتفاع بلحمه وان كان مذبوحا * وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم السباع والكلب وذلك محمول على أنه اذا لم يكن مذبوحا أو ذلك قول بعض المشايخ * ولا بأس ببيع عظم الفيل وعظم كل شيء الا عظم الأدمى والخنزير فانه لا يجوز بيعه * رجل اشترى من رجل دجاجة تساوي عشر بيضات بخمسة بيضات بعينها فلم يقبض

الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فان المشتري يدفع النخ وياخذ الدجاجة مع البيضات الحادثة ولا يتصدق بشئ لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بعينها جاز البيع كولو باع بيضة بيضتين وان كان المشتري اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينها فان المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضات الحادثة فان المشتري ياخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضات لانه لما باضت خمس بيضات واستهلك البائع البيضات

١٥٤

بعض الحد فوجد أحدهم عبدا فشهد أربعة أخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتبية * ولو كان أحد الشهود الاربعة مكاتبا أو صيبيا أو أعشى حذوا جميعا سوى الصبي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلد اضربوا الحدان طلب المشهود عليه وأما أرش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الايضاح * معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط * ان شهدوا وهم فساد أو ظهر أنهم فساد لم يحدوا كذا في الكافي * ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عبيد قال قول له حتى يثبت أنه حر كذا في التتارخانية * رجل قذف رجلا بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان ينظر ان كان المذوف قدّمه الى القاضي ثم شهد لم تقبل وان كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الامام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيدا أو كفارا أو محددين في قذف وقدمات من الجلد أو جرحته السياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط * اذا شهد بشهادة مشهود جلد فجرحه الحد أو مات منه لعدم احتماله اياه ثم ظهر أن بعض الشهود عبيد أو محددين في قذف أو كفرا فانهم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا والاحصان فرجه الامام ثم وجد أحد الشهود عبيدا أو مكاتبا أو محددا في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع * ولو ظهر أن الشهود فساد فلا ضمان على القاضي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا انهم احرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محددين في القذف ان بقي المزكون على تركيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا اخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعا ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعا فأما اذا رجعوا عن التزكية وقالوا عرفناهم عبيدا أو كفارا أو محددين في القذف الا أنا تمدنا التزكية مع هذا الاختلاف فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا اذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محددين في القذف فأما اذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة الا أنا تمدنا التعديل فانهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم احرار مسلمون عدول فأما اذا قالوا عدول لا غير ثم ظهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط * ولا فرق في هذا بين ما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا انهم احرار أو أخبروا بأن قالوا هم احرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا يحدون خذ القذف كذا في الكافي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم أقرّوا عند القاضي أنهم شهدوا بالباطل فعليهم الحد فان لم يحدّهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه بشهادتهم ويدرأ عن الفريق الاول حد القذف كذا في المبسوط * اذا رجع الشهود بعد الجرح بالجلد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا ضمان الارش ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون أرش الجراحة ان لم يمت المحدود والدية ان مات كذا في غاية البيان * أربعة شهدوا على غير محصن بحد القاضي فجرحه الجلد ثم رجع أحدهم لا يضمن الراجع أرش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي

بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة أثلاثا فيكون ثلاثي الثمن وذلك ثلاث بيضات وثلاث بيضات ثمن الدجاجة والباقى ثمن البيضات فتسقط حصة البيضات من الثمن ولا فرق في هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها أو بغير عينها * رجل اشترى طعاما بانه لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكايله ولا بمجازفة ولا يجوز بيع مسيل المال وهبته ولا يبيع الطريق بدون الارض وكذلك يبيع الشربوق قال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يبيع الشرب جائز * ولا يجوز بيع الدهن في السمسم ولا يبيع العصير في العنب

فصل في الشروط المفسدة

* رجل باع عبدا على أن لا يبيعه المشتري أولا يهبه أولا يتصدق به كان فاسدا وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى جاز البيع وتفسد الشروط وقال ابن شبرمة رحمه الله تعالى يجوز البيع والشروط

* ولو باع عبدا بشرط أن يعتقه لا يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط وأعتقه ينقلب البيع جائزا وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه * ولو باع ثوبا على أن لا يزيله عن ملكه يبيع أو هبته أو نحوه جاز البيع ويبطل الشرط * ولو باع عبدا على أن يبيعه من فلان كان فاسدا * وان اشترى جارية على أن يطأها أو لا يطأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفسد البيع فيها وقال محمد رحمه الله تعالى جاز البيع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع بشرط الوط مجاز وان باع بشرط ترك الوط لا يجوز * وان باع عبدا

على أن يطعمه المشتري جازوا نباع على أن يطعمه خبيصاً ولما كان فاسداً ولوباع جارية على أن يستولدها المشتري أو باع عبد على أن يدبره كان فاسداً وكذا لو باع شيئاً على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئاً أو يقرضه كان فاسداً * ولوباع على أن يقرض فلاناً الاجنبي كان جائزاً * ولوباع على أن يعطيه المشتري بالثمن رهنًا فإن كان الرهن مجهولاً كان فاسداً وإن كان معلوماً أعطاه الرهن في المجلس جازاً استحساناً * ولوباع على أن يعطيه بالثمن كفيلًا فإن كان الكفيل غائباً عن المجلس ١٥٥

كان فاسداً وإن كان الكفيل حاضراً في المجلس أو كان غائباً عن المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جازاً استحساناً * ولوباع على أن يحيل البائع أحداً بالثمن على المشتري فسد البيع قياساً واستحساناً * ولوباع على أن يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياساً وجازاً استحساناً * رجل باع ثوباً على أن يأتى منقلاً فوجدها أكثر من التي أرسلت للمشتري لان الوزن فيما يضره التبعض وصف وهو بمنزلة الذرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشتري كالموابع فوباع على أنه عشرة أذرع فوجدها أكثر * ولوباع شاة على أنها حامل فسد البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز * رجل باع عبداً على أنه خباز أو كاتب جاز البيع لانه شرط وصفا مرغوباً يعرف وجوده * ولوباع جارية على أنه برى من الحمل جاز ولو باع على أنها حامل تكلم وافيه قال الفقيه أبو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه براءة عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل

حنيفة رحمه الله تعالى لا على الراجح ولا على بيت المال وعندهما يضمن الراجح كذا في السراج الوهاج * ولو كان حده الجلد فجلد بشمادتهم ثم رجع واحد منهم حد الراجح وحده بالاجماع كذا في التبيين * اذا ضرب وبقى سوط فرجع واحد من الشهود وضربوا جميعاً حد القذف ويدبراً عن الشهود عليه ما بقي من الحد * ولورجعه الناس والشهود فلم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود وحد القذف كذا في فتاوى قاضيخان * ان شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الاصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لم يحد أيضاً ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي * وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المفتين * ان شهد أربعة على رجل بالزنا بفلانة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بامرأة أخرى فرجع فرجع الفريقان ضمنوا ديتهم اجماعاً وحدوا القذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * لو شهد أربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجح في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجح في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجح ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الراجح ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا كلما رجع واحد حد وغرم ربع الدية كذا في الكافي * ولورجعهوا جميعاً بعد القضاء والامضاء حدوا جميعاً عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قذف رجل هذا المرحوم لا يحد القاذف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط * شهدوا بالعق والزنا فرجع ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية للورثة وحدوا كذا في التارخانية * ولورجعهوا عن العتق لم يضمنوا شيئاً لان شهود الاحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين * ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد أدى الحد على الشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الايضاح * ان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصان فرجع ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم ما ربع الدية ويحدان جميعاً كذا في المبسوط * وكلما رجع واحد بعدهما غرم ربع الدية وان رجع الخمسة معاً غرموا أجمعاً كذا في الحاوي القدسي * في المشتق خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلدهم القاضى الحد ثم وجد أحد الخمسة محدوداً في القذف أو عبداً ثم رجع الشهود الأربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد عبداً أو محدوداً في القذف لانه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنا وحده * وفيه أيضاً شهد أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعاً ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعهوا قبل أن يضرب الحد حد الرجال والنساء جميعاً كذا في المحيط * ولورجعهم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهم فلورجعه ثالث غرم ما ربع الدية ويحد الراجعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلو شهد الراجعون على رق أحد الباقيين يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهدا على رقب اثنين من الباقيين جاز ربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولو شهدا على رق ثلاثة لم يجوز ولورجعهم بشهادة ثمانية نفر بزنا واحد أو كل أربعة بزنا على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجع الخامس غرم ما ربع الدية بينهم ويحدون في قولهم ما كذا في خزائن المفتين والعتابية * ولورجعه القاضى بثلاثة أو برجل وامرأتين فان قال ظننت أنه يجوز فعلى بيت المال وان قال علمت أنه لا يجوز فعليه ولورجعه بالافرار مرة لا يضمن بكل

المشتري كانت الزيادة مقصودة وانما هي موهومة فسد البيع كالموابع في البهائم وهكذا روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال البيع جائز الا أن يظهر للمشتري أنه يحتاج الى النظر وهذا اشارة الى ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا اشترى جارية على أنها حامل فاذهي ليست بحامل كان البيع لازماً وليس للمشتري أن يردّها ووجهه ما قلنا أن الحمل في الجوارى عيب عند الناس فكان شرط الحمل بمنزلة البرائة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يرغبون في

شراء الجوارى لاجل الاولاد كان فاسداً * ولو اشترى جارية على أن أم غنية جاز البيع لان ما شرط غيب في الجوارى * روى أن رجلاً جاء الى محمد رحمه الله تعالى بجمارية وقال اني اشتريتها على أنها تغني كذا كذا لو نفاذا هي لا تغني شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى قم فان البيع قد لزمك انما أخبرك عن عيبهم او لهذا الواسطه على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها مغنية * ولو باع جارية على أنها ذات لبن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز ١٥٦ البيع * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط

الصناعة فيجوز كما لو اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب أو كثر المشايخ على هذا * ولو اشترى جارية للظورة على أنها حامل لم يجز البيع لما قلنا * ودخل باع داراً على أن يسكنها البائع شهر أو دابة على أن يركبها البائع يوماً كان فاسداً * ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كذا فسد البيع وان اشترى على أنها حلوب روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه جائز وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي وأبو مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو اشترى فرساً على أنه هملاج جاز البيع لان الهملاج لا يصير غير هملاج فيجوز كما لو اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب * باع جباراً واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنين لا يجوز افراده بالعقد فلا يصح استثنائه * ولو اشترى جارية ثيباً على أن البائع لم يكن وطئها فإذا كان البائع وطئها لم يفسد البيع ولا يكون للمشتري أن يردّها * ولو باع جارية على أن يردّها باع عبداً على أن يسلّمه بكل

البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسداً واختلّفوا في هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤجلاً فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن أجلاً مجهولاً حتى لو سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز به رجل باع شيئاً وقال بعت منك بكذا على أن أحط من غنمه كذا جاز البيع ولو قال على أن أهب لك من غنمه

كذا لا يجوز لان الخط يلحق بأصل العقد فيبقى العقد باطلا ولا كذلك الهبة ولو قال بعت منك بكذا على أن تحطط عنك كذا أو على أن وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب باع عبدا على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر فسد البيع لانه شرط أجل مجهول وهذا اذا كان الثمن حالا فان باع بألف الى شهر على أن يؤدى الثمن اليه في بلد آخر جاز البيع بألف الى شهر ويطلب شرط الا يقام في بلد آخر لا باع بألف الى أجل معلوم وانما

١٥٧

الا يقام وتعين مكان الا يقام
لما لا اجل له ولا مؤنة لا يصح
وان كان شيئا له اجل ومؤنة
يصح تعيين مكان الا يقام
ويجوز البيع أيضا * رجل
اشترى شيا على أن يحمله
البائع الى منزل المشتري
قالوا ان قال ذلك بالعريية
لا يجوز البيع وان قال
بالفارسية جاز لان في
العريية يفرق بين الحمل
والايقام وفي الفارسية
لا يفرق ويكون شرط الحمل
بغيره شرط الا يقام * اشترى
حطباني قرية شراء صحبها
وقال موصولا بالبيع واجله
الى منزلي جاز البيع لان هذه
مشورة وليس بشرط ان شاء
حمل وان شاء لم يحمل * باع
خفا به خرق على أن يخزونه
البائع جاز كما لو اشترى نعلا
على أن يحسنه البائع كذا
لو اشترى من خلقاني ثوبا
وبه خرق على أن يخطيه
البائع ويجوز عليه الرقعة
جاز ولو اشترى كرايا على
أن يقطع البائع قميصا
ويخطيه لا يجوز لانه لا يعرف
فيه بخلاف ما تقدم * رجل
باع أرضا على أن المشتري
ان أحدث فيها حداثا ثم
استحقها انسان كان البائع

بكل حال ادعى الاب ذلك أم جدد خيل بها الاب أم لم يدخل بها فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت
شهادتهم وان جدد لا تقبل جددت الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم بتمام حد الزنا على الاخ
المشهد عليه وعلى المرأة اذا كانت مطاوعة كذا في المحيط * اذا شهد أربعة نصارى على نصرائين بالزنا
فقضى القاضي بشهادتهم ثم أسلم الرجل أو المرأة قال يبطل الحد عنهما جميعا فان أسلم الشهود بعد ذلك لم
ينفع أعادوا الشهادة أو لم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد
الرجلين أو إحدى المرأتين درى الحد عن الذي أسلم وعن صاحبه ولا يدرا عن الآخرين كذا في المبسوط
* قال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدين يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه
بالزنا أنه محدود في القذف فالقاضي يسأل الشاهدين من حده وذلك لان اقامة حد القذف ان حصلت من
السلطان أو نائبه تطل شهادته وان حصلت من واحد من الرعايا بغیر اذن الامام فانما لا يبطل شهادته فلا
يضمن السؤال عن الذي حده وان قالوا حده قاضي كورة كذا وسموه فقال المشهود عليه بحد القذف أنا
أقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه لم يحدثني ولم توقت واحدة من البينتين وقتا فان القاضي يقضى بكونه
محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب بينة الاقرار فان
كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بأن شهدوا بأن قاضي بلد كذا حده حد القذف سنة سبع وخمسين
وأربع مائة مثلاً فقام المشهود عليه البينة أن ذلك القاضي قد مات سنة خمس وخمسين وأربع مائة أو أقام
البينة انه قد كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربع مائة فان القاضي يقضى بكونه محدودا في
القذف ولا يلتفت الى بينته الا أن يكون أمر مشهورا من ذلك فحينئذ لا يقضى بكونه محدودا في قذف
بأن كان موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه مستقيضا ظاهرا فيما بين الناس علمه كل
صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون القاضي في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه
ظاهرا مستقيضا عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ لا يقضى بكون الشاهد محدودا في قذف
ويقضى على المشهود عليه بحد الزنا كذا في المحيط * اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في
القذف وان عنده بينة بذلك أمهله ما بينه وبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يحل عنه فان جاء بالبينة والا
أقام عليه الحد فان أقر أن شهوده ليسوا بحضور في المصر وسأله أن يؤجله أياما لم يؤجله وان لم يدع المشهود
عليه شيئا ولكن أقام رجل البينة على بعض الشهود أنه قد دفعه فانه يحبس ويُسأل عن شهود القذف فاذا
زكووا زكى شهود الزنا بحد القذف ودرأ عنه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلا من
المسلمين بين يدي القاضي فان حضر المقذوف وطالبه بحد أقام عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وان لم
يأت المقذوف ليطلب بحده بيقام حد الزنا واذا أقيم حد الزنا ثم جاء المقذوف وطلب بحده بحد القذف فذلك
لو كان مكان الرامى سارق أو كانت الشهادة بشي آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط * وان شهد أربعة
على رجل بالزنا فقتله رجل عمدا أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على
عاقلته وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرحم كذا في الكافي * وكما يجب ضمان نفسه في هذين الفصلين
يجب ضمان أطرافه حتى لو قطع انسان يده أو فقا عينه ضمنه كذا في المحيط * وان قضى برجه فقتله رجل عمدا
أو خطأ لا شيء عليه كذا في الكافي * وكما لا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب ضمان أطرافه ولو رجع

ضامنا لما أحدثه المشتري كان البيع فاسدا لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما أحدثه المشتري اذا كان الحد زيادة
كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك أما اذا كان نقصانا كالحفر ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا شرط الرجوع مطابقا كان فاسدا * رجل
اشترى ز رجل سكنى كان للبائع في حانوت رجل اخر م كبا يمكنه نزاع من غير ضرر وقد أخبره البائع ان حجرة الحانوت ستة دراهم ثم ظهر
أن الابرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحانوت أن يكلف المشتري برفع السكنى من الحانوت لانه شاغل ملكه وان كان المشتري

يتضرر بذلك * رجل باع دارا بشرط الفناء في بيع الدار فسد البيع لان البائع لا يملك الفناء فلا يملك المشتري * باع أرضا على أن فيها كذا كذا
مخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخبر المشتري أن شاء * أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الأرض تبعافلا
يكوز له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخبر المشتري على هذا الوجه ولو باع
أرضاً على أن فيها كذا كذا فوجدها
عليها ثمارها فباع الكل بثمارها وكان فيها مخلة غير مثمرة فسد البيع لان الثمرة قسط

١٥٨

الشهود عن شهادتهم بعد ما قبله في هذه الصورة فلا شيء على القاتل كذا في المحيط * وان قتله عمدا بعد
القضاء ثم وجد الشهود عبيدا أو كافرا أو محدودين في القذف فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان
تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فان كان هذا الرجل قتل رجلا ثم وجدوا عبيدا فالدية في بيت المال لانه
فعل ما فعل بأمر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيوف لانه لم يمثل أمر الامام كذا في الكافي * ان شهد الشهود
على رجل فقالوا ان شهد أنه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زني بها فشهداتهم باطلة وكذلك لو شهدوا أنه جامعها أو
باضعها ولا حد على الشهود كذا في المبسوط * اذا شهدوا على رجل بالزنا وقالوا نعمدنا للنظر قبلت شهادتهم
كذا في الهداية * ولو قالوا نعمدنا للنظر لا تلذذ لا تقبل اجماعا كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل
بالزنا فأراد الامام أن يجده فافتري رجل من الشهود على بعضهم تخاف المقدوف ان طلب حقه في القذف
أن تبطل شهادته فلم يطالب قال تجوز شهادتهم على الزنا ويحد المشهود عليه كذا في المبسوط * أربعة شهدوا
على رجل بالزنا وشهد رجلان عليه بالاحصان فقضى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهد الا حصان
عبدان أو رجعا عن شهادتهما وقد جرت الحجارة الا أنه لم يمت بعد فالقياس أن يقام عليه مائة جلدة وهو
قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وفي الاستحسان يدرا عنه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن
الشاهدان شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال أيضا * أربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه
بالاحصان أحد فأمر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكمال الجلد فالقياس على الاولى في
هذا أن يرجم وفي الاستحسان أن لا يرجم وعلمنا أن أخذوا بالاستحسان في هذه المسئلة وبالقياس في الاولى
وهذا الذي ذكرنا اذا اكمل الجلد فأما اذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمنع من اقامة الرجم
كذا في المحيط * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فادعى الشبهة بان قال ظننتها امرأتى أو جاريتى لا يسقط عنه
الحد وان قال هي امرأتى أو جاريتى فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في السراج الوهاج * ولو شهدوا أنه
زنى بامرأة فقال كنت اشتريتها شرا فاسدا أو بشرط الخيار للبائع أو ادعى هبة أو صدقة أو قال تزوجتها
وقال الشهود أقر أنه لا ملك له فيها درى عنه الحد للشبهة وكذا روى في الحرة اذا قال اشتريتها درى الحد وكذا
لو قال الشهود أعتقها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في العتبية * اذا شهد الشهود على رجل وامرأة
فادعت المرأة أنه أكرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا أنها طلوعته فعليها كذا في المبسوط * شهدوا
بحد متقدم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز * وان شهدوا برزنامة متقدم اختلفوا فيه قال بعضهم حد
الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحدون كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بد أن يكون التقدم بغير
عذر فان كان به كرض أو بهد مسافة أو خوف طريق قبلت وحد كذا في النهر الفائق * ثم التقدم كما يمنع
قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء عندنا حتى لوهرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد
ما تقدم الزمان لا يقام عليه الحد * اختلفوا في حد التقدم عن محمد أنه قدره بشهر وهو رواية عن أبي
حنيفة وأبي يوسف ورجعهما الله تعالى وهو الاصح كذا في الهداية * وان تقدم مقتدر بشهر بالاتفاق في غير
شرب الخمر أم فيه فكذلك عند محمد ورجعهما الله تعالى وعندهما يقتدر بزوال الرائحة كذا في فتح القدير * وان
أقرب الحد المتقدم حد الا في الشرب كذا في شرح الوقاية * ومن أقر بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها أربع
مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو ما ان تحضر قبل اقامة الحد على الرجل أو بعد الاقامة فان كان بعد الاقامة

من الثمن فان كانت الواحدة
غير مثمرة لم يدخل المعدوم في
البيع وصارت حصة الباقي
مجهولة فيكون هذا ابتداء
العقد في الباقي بشئ مجهول
فيفسد البيع كالأول باع شاة
مذبوحة فادرجها من
الفخذ مقطوعة فسد البيع
لان الفخذ فسط من الثمن
فادالم يجب حصة الفخذ من
الثمن صار غن الباقي مجهولا
فيفسد البيع * باع ثوبا على أنه
مصبوغ بالعصفر فاذا هو
أيض جازا البيع ويخبر
المشتري كالأول باع دارا على
أن فيها بناء فاذا لا بناء فيها
جازا البيع ويخبر المشتري
بخلاف ما لو اشترى ثوبا على
أنه أبيض فاذا هو مصبوغ
بالعصفر كان فاسدا لان
الصبيغ لم يدخل في البيع
فلا يسلمه البائع مع الصبيغ
فيعان في المنارعة فيفسد
البيع كالأول باع دارا على أن
لا بناء فيها فاذا فيها بناء يفسد
البيع لانه يقضى الى
المنارعة فلما قلنا وكذلك لو
باع ثوبا على أنه مصبوغ
بالعصفر فاذا هو مصبوغ
بالزعفران فسد البيع * اذا
اشترى كراسا على أن سداه
ألف فاذا هو ألف ومائة سلم

الثوب للمشتري لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الذرعان ولو اشترى على أنه سداسي فاذا هو خماسي خبر المشتري ان
شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما يخبر لانه وجد دون ما شرط ولو اشترى
ثوبا على أنه وداري فاذا هو زنديجي بطل البيع لان الجنس مختلف فيبطل البيع كالأول اشترى ثوبا على أنه هروي فاذا هو مروى ولو باع ثوبا
على أنه خر فاذا هو لخته خر وسداه قطن جازا البيع لان السدى تبسج للحممة ولو اشترى جرابا على أن فيه عشرين ثوبا كل ثوب كذا فوجد أكثر

لا يسلم الزيادة للمشتري فان غاب البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذه محمد رحمه الله تعالى نظر المشتري
 * اشترى سويقا على أن البائع لتهب من السمن وتقابضوا المشتري ينظر اليه فظهر أنه لتهب منه ف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما
 يعرف بالعيان فاذا عاينه اتفق الغرر وهو كالمواشري صابونا على أنه متخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري
 كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا المواشري قيصا على أنه اتخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من

١٥٩

تسعة جاز البيع ولا خيار
 للمشتري لما قلنا ولو باع من
 آخر بر يسما فوزنه البائع
 على المشتري فذهب به
 المشتري ثم جاء بعد مدة
 وقال وجب مدته ناقصا ان
 كان يعلم أنه ناقص من
 الهوا لاشق على البائع
 وكذلك كان النقصان بما
 يجري بين الوزنين وان لم
 يكن النقصان من الهوا
 ولا يجري بين الوزنين فان لم
 يكن المشتري أقتر أنه قبض
 كذا منافله أن يمنع حصة
 النقصان من الثمن ان كان لم
 ينقد الثمن وان كان تقده
 رجع عليه بذلك القدر وان
 كان المشتري أقتر أنه قبض
 كذا منا ثم قال وجدته أقل
 من ذلك فليس له أن يمنع
 من البائع شيئا من الثمن ولا
 يسترده * رجل باع حبا من
 طهامة ثم ظهر النصف تبنا
 فانه يأخذ بنصف الثمن لان
 الحب مما يقدر به الخنطة
 فكان بائعا خنطة مقدرة
 فاذا لم يجد البعض رجع
 بحصته من الثمن وهذا
 بخلاف ما لو اشترى بئرا من
 خنطة على أنه عشرة أذرع
 فوجده أقل يخير المشتري
 ان شاء أخذ بجميع الثمن

وأقتر بمثل ما أقر الرجل تحد أيضا وان أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحذر الرجل لاحاطة علمنا
 أنه لا يجب عليه حدان وقد أقنعا عليه أحدهما فلا يقام عليه الا آخر وان كان قبل إقامة الحد فان أنكرت
 المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنه ما ويجب العقر على الرجل وان لم تدع النكاح وأنكرت
 وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت
 المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل لحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي * وان جاءت المرأة بعد ما حد
 الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط * في المنتقى رجل أقر بالزنا وهو
 محصن فأمر القاضي برجه فذهبوا به ليرجموه فرجع عما أقتر به فقتله رجل لاشق عليه ما لم يطل القاضي عنه
 الرجم فان أبطل عنه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فيمن أقر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحذر الرجل ولا تحد المرأة كذا في الايضاح * الذي أسلم
 في دار الحرب اذا أقر أنه كان زني في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط * واذا دخل المسلم دار
 الحرب بأمان وزني هناك بمسلمة أو ذميمة ثم خرج الى دار الاسلام فأقر به لم يحدوهنا عندنا كذا في المبسوط
 * اذا قال العبد بعد ما عتق زنيته وأبعد لزمه حد العبد ويقام الحد على العبد اذا أقر بالزنا أو غيره مما
 يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط * ولو أقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا
 شاهداً لا يحذر كذا في التمرناشي *

باب السادس في حد الشرب

من شرب الخمر فأخذوا ويحجمها وجودا أو جأوا به سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا أقر
 ويحجمها وجود معه شرب من الخمر قليلا كان أو كثيرا وان أقر بعد ذهاب ريحها لم يحد هذا عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريحها والسكر لم يحد عندهما أيضا فان
 أخذ الشهود ريحها وجود معه أو سكران فذهبوا من صر الى مصرفيه الامام فانقطع ذلك قبل أن
 ينتهوا به حذاجا كذا في السراج الوهاج * لا يحد السكران باقراره على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا
 في معرفة السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال
 صاحباه اذا اختلفت كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما * واذا شهد
 الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل بسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال
 أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب
 كذا في فتاوى قاضيان * فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضي بظاهر العدالة
 * والمشهود عليه بشربها لا بد أن يكون عاقلا بالغام لما ناطق فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في
 الخانية ولا يحد الاخرس سواء شهد الشهود عليه أو أشار بإشارة معهودة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات
 ويحد الاغمى كذا في البحر الرائق * ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت أنها حرام حد كذا في السراجية
 * ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظننتها لبنأ أو قال لا أعلم أنها خمر لا يقبل ذلك وان قال ظننتها لبنأ قبل
 منه كذا في البحر الرائق * يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء
 مع الرجال كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا أفاق يقام عليه

وان شاء تركه وكذا لو اشترى خنطة مجموعة في بيت فوجد تحتها دكانا فانه يخير كما يخير في البئر لان البيت والبئر مما لا يقدر به الخنطة فكان
 الداخل في البيع ما كان موجودا وانما يخير لمكان القدر * اشترى سمكة على أنها عشرة أرطال فوزنها البائع على المشتري ثم وجد المشتري في
 بطنها حرايزن ثلاثة أرطال قالوا يخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركه ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيخير كالمواشري
 اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فاذا هو تسعة خير المشتري ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء تركه فان كان المشتري شواها قبل أن يعلم بذلك

تقوم السمكة عشرة أرطال وتقوم سبعة أرطال فبرجع بحصة النقصان من الثمن * ولو اشترى نقرة على أنها زخم دار خالصه فقبطها وكسرها فلم يكن كذلك كان له أن يردّها لان فوات الشرط بمنزلة العيب ولو اشترى كتابا على أنه كتاب النكاح من تأليف محمد رحمه الله تعالى فاذا هو كتاب الطلاق أو كتاب الطب أو كتاب النكاح لا من تأليف محمد رحمه الله تعالى بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس ١٦٠ واحد وانما يختلف أنواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز * ولو اشترى شاة

على أنها نجيعة فاذا هي معز جاز البيع ويخير المشتري لانها جنس واحد ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الزكاة * ولو اشترى بعيرا على أنه خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن يردّه كما لو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فوجده غير خباز أو كاتب فوجده غير خباز * ولو اشترى بذرا الفليق على أنه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر أنه غير مروزي وبين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش كان على البائع رد الثمن ان كان قبض من المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كالأشترى بذرا البطيخ فزرعه فوجده بذرا القثاء كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض * ولو اشترى أرض خراج على أن خراجها على البائع أبدا ان شرط جميع الخراج على البائع فسد البيع كالأوباع شيأ على أن يقضى المشتري دين البائع وان شرط بعض الخراج على البائع فان كان مباشر على البائع شيأ من خراج هذه الأرض فكذلك الجواب وان كان الذي شرط

الحبس سواء ذهبت رائحة الخمر عنه أو لم تذهب * المسلم اذا تقيأ الخمر فانه لا يحسد لجوار أنه شرب مكرها ولا يحسد المسلم لو جرد ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر ولو أشهد أحدهما أنه شربها والآخر أنه قاهها لا يحسد وكذلك لو شهدا على الشرب والربح يوجد منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر باقراره بشربها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الآخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية * اذا سكر من البسج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يحسد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب يحسد * النخ من ماء العنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشر به انسان وسكر لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عنده وأما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة والاجاص ونحوها مادام حلا يحل شربه كذا في فتاوى قاضيان * من سكر من النبيذ حد * ولا يحسد السكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشربه طوعا كذا في الهداية * من شرب دردى الخمر لم يحسد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو المثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ العسل أو المزرا أو الجمع أو لبن الرمال لم يحسد كذا في السراجية * فان خلط الخمر بشي من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبية وشرب منها قطرة حد وان كانت مغلوبة لا يحسد شربها ولا يحسد ما لم يسكر كذا في فتاوى قاضيان * وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا كذا في الكنز * ويفرق على بدنه كافي الزنا ويحسد فيه الوجه والرأس كافي الزنا ويجرد في المشهور * وان كان عبدا فحد أربعين سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحسد كذا في السراج الوهاج * لاحد على الذمي في شي من الاشربة واذا أتى الامام برجل شرب خمر أو شهد به عليه شاهدان فقال انما أكرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أنه نكحها فانه لا يحسد لان هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لان القتل يخرج من أن يكون زنى بالنكاح وهنا بعدد الاكراه لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عذر مسقط فلا يثبت الايئنة بقيها على ذلك كذا في الظهيرية

* (الباب السابع في حد القذف والتعزير) *

القذف في الشرع الرمي بالزنى * اذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصريح الزنى بان قال زنت أو يازاني وطالب المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا ان كان القاذف حرا وان كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير * ولا ينزع عنه الثياب غير القرو والحشو ويفرق على بدنه كافي الزنى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وينبت باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كافي سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى قاضيان * وان أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي * انما يجب الحد على القاذف بشرط أن يكون المقذوف محصنا وشرايطه خمسة وهي أن يكون حرا بالغ عاقل مسلم لم يعاقب لم يكن قوله أو المزهر هو بالسكر ضرب من الاشربة يتخذ من الذرة كافي المختار وقوله أو الجمع بوزن المنع صنف من القرو والنخل خرج من النوى لا يعرف اسمه كافي القاموس اه معصمه بحر اوى

على البائع زيادة على خراج الاصل جاز البيع كالأوباع بشرط على المشتري أن يقبل الظالم * ولو اشترى أرضا على أن يوطى خراجها ثلاثة دراهم فظهر أن خراجها أربعة دراهم فهو على وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة على مباشر والثاني ان باع على أن خراجها أربعة فاذها هو ثلاثة تكلموا في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها أقل مما شرط أو أكثر من غير تفصيل وقال بعضهم ان ظهر أقل مما شرط لا يفسد به العقد وان ظهر أكثر مما شرط يفسد به العقد اذا لم يكن لثلاث الارض طاقة لذلك الخراج

وقال بعضهم ان كان خراجها أكثر مما شرط فان كان المشتري يعلم بذلك ففسد البيع كالمشترط أن يكون بعض الخراج على البائع وذلك مفسد للبيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع والمشتري الخيارات ان شاء أمسكها بخراجها وان شاء ردها لانه اذا لم يعلم بذلك ظن أن خراجها أقل ولا يكون في هذا شرط بعض الخراج على البائع وأما اذا باعها على أن خراجها أربعة وخراجها ثلاثة دراهم والمشتري يعلم أن خراجها ثلاثة دراهم ففسد البيع لانه شرط أن يكون على المشتري خراج أرض ١٦١ أخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد

البيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع ولا يخير المشتري * ولو باع أرضاً ولم يذكّر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز البيع ثم يتظر ان كان خراجها أكثر من ما يبعد ذلك عيباً في الناس بخير المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له * رجل باع أرضاً على أنها غير خراجية وهي خراجية ففسد البيع على قياس ما تقدم ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري أنها أرض خراج ففسد البيع وان لم يكن عالماً بذلك جاز البيع ويخير * باع جاتونا على أن غلته عشرون درهما فاذا هي خمسة عشران أراد بذلك أن غلته ما قيم ما مضى كانت عشرين جاز البيع لان ما مضى لا يعتبر وان أراد بذلك أن غلته ما فيما يستقبل عشرون ففسد البيع لان الشرط موهوم فيفسد كالمبيع حيواناً على أنها كل يوم تحلب كذا وان لم يبين مراده ففسد البيع لان الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل * اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل

وطي امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بنكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي * فيبطل احصائه بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث أو بان أو وطئ أمة ثم ادعى شراءها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأه مكرهة أو من فوفية أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمة المحرمة على التأبيد برضاع هكذا في خزانة المفتين * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو اشترى أمة ووطئها أبوه أو وطئ هو أمها ووطئها فقد فسد نكاحه انسان فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة أو نظر الى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظر أبوه أو ابنه الى فرجها بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول احصائه وحد قاذفه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يزول احصائه ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الخلاف اذا تزوج امرأته بهذه الصفة ووطئها كذا في الظهيرية * ولو قذف رجلاً أمة وهي مجوسية أو من زوجة أو مشترة أو فاسداً أو امرأته وهي حائض أو مظاهرة منها أو صائفة صوم فرض وهو عالم بصومها أو مكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير * في المنتقى تزوج خامسة بعد الأربع ووطئها فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جارية المرتدة حد قاذفها وفيه أيضاً لو وطئ أمة في عدة من زوج لها فاني أحد قاذفه كذا في المحيط * اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج أختين أو امرأته وعظماني عقد فالوطء يحكم هذه العقود الفاسدة يسقط الاحصان وكذلك اذا تزوج امرأته فوطئها ثم علم أنها كانت محترمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * رجل وطئ جارية فإنه فاجلها أو لم يجلبها فإنه يحد قاذفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه فاني أحد قاذفه وكذلك لو تزوج أمة رجل بغير إذن ودخل بها فاني أحد قاذفه كذا في الظهيرية * ان تزوج امرأته بغير شهود أو امرأته وهو يعلم أن لها زوجاً أو في عدة من زوج أو ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على قاذفه وان أتى شيئاً من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحد قاذفه كذا في الجوهرة النيرة * الذي اذا تزوج امرأته مستحله في دينه كنكاح ذات رحم محرم منه ثم أسلم فقد فسد ان كان قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول حصل في حالة الكفر فكذلك على قواهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي * ان ملك أختين فوطئهما أحد قاذفه كذا في المبسوط * اذا قذف امرأة وقد حدثت عن الزنى فلا حد على قاذفها أو يكون معها ألامسة الزنى وهو أن يكون القاذي لا عين بينهما ما وقطع النسب من الاب والحق النسب بها أو من امرأة ومعها ولد لا يعرف له أب فلا حد على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لا عين بغير الولد أو كان مع الولد إلا أنه لم يقطع النسب أو قطع نسبه إلا أن الزوج عاود أو كذب نفسه وألحق النسب بالاب فقد قذف رجل المرأة فإنه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي * اذا قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لاجنبة يا زانية فقالت زنت بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زنت بك فلا حد ولا لعان وكذلك لا حد على المرأة ولو قالت المرأة لزوجها ابتداء زنت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط * ولو قال زنى بك زوجك قبل أن يتزوجك فهو قاذف ولو قال زنى بك باصبعه لم يكن عليه حد كذا في التارخانية * ولو قال أشهد أنك زان وقال الآخرون أنا شاهد أيضاً لا حد على الثاني إلا أن يقول أنا أشهد بما

(٣١ - فتاوى ثانی) خراجها فقبضها المشتري فأخذها الشئع بالشئعة على ظن أن البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر أنه كان فاسداً قال القاضي الامام أبو علي النسبي رحمه الله تعالى البيع بهذا الشرط فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشئع حق الشئعة ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشئع أخذها بتراضيهما كان ذلك بيعاً مبتدأ وان شرط في الأخذ بالشئعة أن يتحمل البائع خراجها كان للشئع أن يردّها إلا فلا * اشترى قلنسوة على أن حشوها قطن ففتقها المشتري فوجد الحشوة صوفاً فاختلفوا فيه قال بعضهم يفسد البيع

فبعتها المشتري ويرتبه انقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لان الحشوية وتغير البيع لا يفسد البيع وهذا أصح
 * اشترى جوزا على أنه فاسد لا يجوز البيع الا أن يكون كثيرا يشتري مثله للخطب باع زرعا وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيها دوا به جاز
 استحسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد به أخذ بعض المشايخ باع عبدا على أن يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع على أن يبيعه جاز
 * اشترى أرضا ثم امتنع عن إيفاء الثمن ١٦٣ وقال اشترى ثم اعلى أنها جريان فاذا هي أنقص وقال البائع بعثك كما هي وما

شرطت لك شيئا كان القول
 قول البائع في انكار الشرط
 مع عينه * باع حمارا وقال بان
 شرطى فروشم كد غارق
 است كان للمشتري أن يرد
 وكذا لو قال أبيعك على
 أن لا ترجع على بالثمن عند
 الاستحقاق كان البيع
 فاسدا لانه شرط ما يخالف
 مقتضى العقد وهو سلامة
 المبيع للمشتري وسلامة
 الثمن للبائع * رجل باع
 جارية وقال أبيعك هذه
 الجارية على أنك ان بعثتها
 بربح كان الربح بينهما
 نصفين كان البيع فاسدا
 * اشترى ديكافوجده يصح
 في غير الوقت كان له أن يردّه
 لان ذلك بعد عيبا عند
 الناس * اشترى بعيرا على
 أنه لا يصح فوجده يصح
 كان له أن يردّه هذا الجواب
 ظاهر فيما اذا كان يصح
 زيادة على المعتاد بحيث
 يعتد ذلك عيبا عند الناس
 * ذهبي اشترى أرضا من مسلم
 على أن يتخذها مائة جاز
 البيع ويطل الشرط ويكره
 للمسلم أن يبيعه بهذا الشرط
 وكذلك بيع العصير على
 أن يتخذ خرا الان هذا شرط
 لا يخرجها عن ملك المشتري

شهدت به كذا في العتابة * قال لرجلين أحدهما كان فقيلا له هذا الاحد هما بعينه فقال لا احده عليه ولو
 قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضا
 كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا لو قال هو كما قلت حد الثاني أيضا كذا في محيط السرخسي * ولو قال يا ابن
 القهبة يا خيلة فلان يادعي يا ابن الدعية لاحد ولو قال جامعك فلان حراما أو فجر بك فلان أو قال فلان
 يقول أنك زان أو أنت تزني أو ما رأيت زانيا خيرا منك أو أنت أزني الناس أو أنت أزني مني أو أنت أزني
 من الزناة أو زنت فيمادون الفرج أو زني نخذك أو رجلك أو يالوطي أو علمت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت
 وأنت مكرهة أو نائمة أو مجنونة لاحد وكذا لا يجب بالتعريض وبقتل الاخرس والرتقاء وفي دار
 الحرب وعسكر أهل البغى ولا يجب الحد بقذف الصبي والمجنون جنونا مطبقة فان كان يمين ويضيق يجب
 وكذا لا يجب بقذف المحبوب أو ما بقذف الخصى والعين فيجب كذا في خزائن المفتين * ولو قال يا ولد الزني
 أو قال يا ابن الزني وأمه محصنة فانه قد قذفها بالزني كذا في التمر تاشي * اذا قذف غلاما مراهقا فادعي
 الغلام البلوغ بالسن أو بالاحتلام لم يحده القاذف بقوله كذا في المحيط * ولو قال لرجل يا زانية فانه لا يجب
 الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وهو الاستحسان
 هكذا في المحيط * ولو قال لامرأة يا زانية بغير الهاء فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو قال لرجل زنايت يجب
 الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي * من قال لغير زنايت في الجبل وقال عنيت صعودا للجبل والحالة
 حالة الغضب لا يصدق ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو لم يعن
 به الصعود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين * ولو قال زنايت على الجبل لم يحده بالاجماع كذا في المضمهرات
 * ولو قال زنايت على الجبل في حالة الغضب قيل لا يحده وقيل يحده وهو الاوجه كذا في فتح القدير * ولو قال زنت
 في الجبل يحده بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو قال يا زاني بالله مزقة كفي الاصل أنه اذا قال عنيت
 الصعود على شيء لا يصدق ويحد من غير ذلك خلاف كذا في المحيط * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
 دعا بجارية فاجابته امرأته حرته وهو لا يراها فقال يا زانية ثم قال ظننتها أمي قال فحدوه ولا تصدقه كذا في محيط
 السرخسي * ولو قال لغير زنت وفلان معك يكون قاذفا لهما ولو قال عنيت وفلان معك شاهد لا يصدق
 كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال يا ابن الزانية وهذا معها فهو قاذف للثاني وكذلك اذا قال للثاني وانك
 معها كذا في المحيط * ولو قال وفلان معك لم يكن قاذفا ولو قال زنت وهذا معك أو لم يقل معك فهو قاذف
 لهما كذا في خزائن المفتين * ابن ماعة عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى اذا قال لا خير يا ابن الزانية وهذا
 معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني ولو قال لرجل يا زاني وهذا معك كان قاذفا لهما وروى
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لا خير يا ابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط
 * من قذف الزاني بالزنا فلا حد عليه سواء قذفه بذلك الزني بعينه أو بغيره كذا في المبسوط * ولو قال
 زنت باحدى هاتين أو هاتين يحسد كذا في العتابة * رجل قال لغيره قل لفلان يا زاني فان قال الرسول
 للمرسل اليه ان فلانا يقول لك يا زاني لاحد على أحد لا على الرسول ولا على المرسل ولو أن الرسول لم يخبره عن
 المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لرجل يا ابن ماء السماء
 لا يحده ولو قال لعربي يا بنطي أو لست بعربي لا يحده كذا في الكافي * رجل قال لغيره است أنت من بني فلان

وليس هنا أحد يطالب بتحصيل الشرط فيجوز البيع كما لو قال أبيعك أرضا على أن تتخذها منزلا أو باع طعاما على أن
 يأكله المشتري ولو باع دارا على أن يتخذها مسجدا للمسلمين ففسد البيع وكذا لو باع على أن يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج
 عن ملكه الى الله تعالى * وكذا لو باع بشرط أن يجعلها سقاية أو مقبرة للمسلمين ففسد البيع ولو باع بشرط أن يملكها
 جازا البيع * رجل قال لغيره بعت عبدك من فلان على أن أجعل لك مائة درهم جعل على ذلك فباعه من ذلك الرجل بألف درهم ولم يذكر

194

لقبيلته لاحد عليه * رجل قال لمسلم لست أنت لايك وأبواه كافران لا يحد * رجل قال لعبد ملة لست لايك
وأبواه مسلمان وقد عتقا لاحد على المولى وان عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ان قال لست
لامك فليس بقاذف وكذا اذا قال لست لايك لم يكن قاذفا وان قال لست لايك وأمة حرّة وأبوه عبد لمزمه
الحد لأمه وان كانت أمة وأبوه حر لم يحد ويعزر * ولو قال اغبره لست لايك أو لست بابن فلان في غضب حد
كذا في الكنز * وان قال لست بابن فلان يعني جده لا يحد كذا في الكافي * نسب رجل الى غير أبيه في غير
غضبه لم يحد فان كان في غضب حد ولو نسبته الى جده لم يحد لان الحد أب وكذا لو نسبته الى عمه أو خاله أو زوج
أمة لانهم يسمون آباء مجازا كذا في التمر ثانی * ولو قال لست من ولادة فلان فهذا ليس بقذف * اذا قال
لغيره لست لاب لم يلدك أبوك فهذا كله قذف لأمه وكذلك اذا قال لست للرشدة كذا في الظهيرية * ولو قال
لاخر جدك زان فلا حد عليه كذا في الايضاح * ولو قال يا أخا الزاني فهو قذف ل أخيه فان كان له أخ
واحد فالخصومة له * ولو قال يا أخا الزاني فقال لا بل أنت يحد الثاني والخصومة مع الاول لاني الثاني كذا في
العتابية * ولو قال يا ابن الزانية وكنت أمة الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يسأل ان كانت الجدة مسلمة
أم لا وان كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلا حد عليه لان الاضافة الى الولادة انما تتناول الاقرب فالاقرب
* ولو قال يا ابن أخت زانية يحد كذا في السراج الوهاج * ولو قال لرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قذفا لبيه
وأمة ان كانا حيين كان طلب الحد لهما وان كانا ميتين فطلب الحد يكون له كذا في فتاوى قاضيخان
* رجل قال لامرأة أجنبية زنت بغير أو بشور أو بحمار لاحد عليه * ولو قال زنت بناق أو ببقرة أو بشوب
أو بدرهم فعليه الحد * ولو قال لرجل زنت بغير أو بناق أو ما أشبه ذلك لاحد عليه فان قال بامة أو دار
أو نوب فعليه الحد كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في رجل قال اغبره أنت تزني لاحد عليه
لان هذا للاستقبال * ولو قال أنت تزني وأضرب أنا فلا حد عليه لان هذا يذکر على طريق الاستفهام
والتعير ومعناه كيف يجوز أن يعاقب غير الفاعل كذا في الايضاح * ولو قال زنت قبل أن تخلقي أو قال
قبل أن تولدي فلا حد عليه كذا في المحيط * اذا قذف امرأة زنت في نصرانيتها أو رجلا في نصرانيتها فانه
لا يحد والمراد قذفه ا بعد الاسلام برني كان في نصرانيتها بان قال زنت وأنت كافرة وكذا لو قال لمعتق زني وهو
عبد زنت وأنت عبد لا يحد كما لو قال قذفتك بالزنا وأنت كتابية أو أمة فلا حد عليه كذا في فتح القدير * ان
قال لرجل يا ابن الاقطع أو يا ابن المقعد أو يا ابن الحجام أو بوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال يا ابن
الازرق أو يا ابن الاشقر أو الاسود أو بوه ليس كذلك * ولو قال يا ابن السندي أو يا ابن الحبشي لا يكون قاذفا
له * لو قال لعربي يا عبد أو يا مولى لاحد عليه وكذلك لو قال لعربي يا دهقان لاحد عليه * ولو قال يا بني لاحد
عليه وكذلك لو قال لرجل أنت عبدي أو مولاي فهذا دعوى الرق والولاء عليه فليس من القذف في شيء
فان قال يا يهودي أو يا نصراني أو يا مجوسي أو يا ابن اليهودي لاحد عليه ولكنه يعزر كذا في المبسوط * ولو
قال يا ابن الحائك لاحد عليه كذا في فتح القدير * اذا قال لست بعربي أو يا ابن الخياط أو يا ابن الاعور أو بوه
ليس كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بابن آدم أو لست بانسان أو لست لرجل أو ما أنت بانسان لم يكن
قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا في الجوهر النيرة * ولو قال يا ابن الاصم فهو قذف لاهله كذا في
لا يحد كذا في شرح الطحاوي * قبل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخرفعل كله أو فعل هذا

ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار للبائع ان لم يقرضه الاجنبي * رجل قال لغيره ببع عبدك من فلان بألف درهم على أن يكون الثمن على العبد فلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع * وقال السكرتجى رحمه الله تعالى يجوز البيع * ولو قال ببع عبدك من فلان بألف درهم على أن يضمن لك بخمسة مائة درهم من الثمن جاز * ولو قال لغيره بعتك هذا العبد بألف درهم وعلى أن ترضني عشرة دراهم جاز البيع ولا يكون ذلك شرطاً في البيع وإذا اشتري شيئاً بشرط أن يكفل فلان بالدرك للمشتري فهو بمنزلة ما لو باع بشرط أن يعطيه بالثمن رهناً أو كسبلاً

نفسه ان كان التكفيل حاضرا في المجلس وكفـل جاز وكذا لو كان الرهن معلوما ولو باع بشرط أن يعطيه - بالثمن رهنا ولم يذ كر الرهن كان فاسدا فان اتفقا على تعيين الرهن في المجلس أو أعطاه المشتري الثمن حالا جاز * ولو شرط أن يعطيه بالثمن كرحضة جيدة رهنا ولم يعين السكر جاز * ولو شرط رهنا مينا ثم امتنع المشتري عن تسليم الرهن عندنا لا يجبر على تسليم الرهن لكن يقال للمشتري اما أن تدفع الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد * رجل اشترى عبدا ١٦٤ بألف درهم على أنه أن لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فاعتقه المشتري في الأيام

الثلاثة قبل أن ينقذ الثمن نفذ اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة البيع بشرط الخيار للمشتري ولو مضت الأيام الثلاثة ولم ينقذ الثمن أشار في المأذون الى أنه يفسخ البيع والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد الأيام الثلاثة نفذ اعتاقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البائع لا ينفذ اعتاق المشتري ولو اشترى عبدا ونقذ الثمن على ان البائع اذا رد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما جاز استحسانا وهو بمنزلة ماله باع على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام ان أعتقه البائع صح اعتاقه وان أعتقه المشتري لا يصح * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على أنه ان لم ينقذ الثمن الى خمسة عشر يوما فان الوكيل يفسخ العقد بينهما جاز البيع لان الشرط لم يكن في البيع فيجوز البيع ويصح الشرط حتى لو لم ينقذ الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل أن يفسخ ولو اشترى جارية على أنه ان لم ينقذ

كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كاه فهو قذف كذا في الوجيز للكردي * في الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لغـ بره يا نعل فعليه الحد لانه بلفظة عمان يازاني وفي مختصر الجصاص عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا قال لامرأته اى دوسي يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اى - ياهه أو قال اى غرا أو قال اى جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفا هكذا ذكر في الاصل كذا في الذخيرة * ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف أن أم المقتذوف أمة أو نصرانية والمقتذوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقتذوف البيينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المقتذوف عبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف أنا عبد وعلى الحد العبد وقال المقتذوف أنت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح * ان وطئ جارية بانه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاه باعها منه ولم تكن له بيينة فلا حد على قاذفه وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في اللبسوط * ولو قذف رجلا ولم يكن للمقتذوف بيينة على أنه قذفه وأراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه عندنا كذا في الجوهر النيرة * اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف أو بيينة قامت عليه يقال له أقم البيينة على صحة قذفك والا أقيم عليه الحد قال واذا ضرب بعض الحد ثم أقام القاذف البيينة على صدقه سمعت بيئته واذا سمعت البيينة سقط بعض الجلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه ممة القس كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين يشهدان أن هذا قذف هذا القاضي يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قالان شهد أنه قال له يازاني قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الاتزان عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه فان شهد أحدهما أنه قال يازاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال يازاني يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في الظهيرية * وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجب ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي * ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير * ولو أن جماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة فيمادون الفرج لا حد على أحد على المقتذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ادعى قذفا على أحد وأقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس به ينظر ان كان الشاهد قاضيا لا يحبس به وان كان عدلا وقال لي شاهد آخر في المصر القياس أن لا يحبس به وفي الاسنحسان يحبس يومين أو ثلاثة أيام واذا ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس به وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام فانه يحبس به كذا في الظهيرية * في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المقتذوف زان

الثن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقذ الثمن حتى مضت الأيام الثلاثة جاز وأن بيع المشتري والبائع الاول على المشتري الاول الثمن كالمو باع بشرط الخيار للمشتري ولو كان المشتري وطئا وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها أو حدث بها عيب لا يفسخ أحد ثم مضت الأيام الثلاثة قبل أن ينقذ الثمن خير البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شيء له من الثمن وان شاء ترك وأخذتها واختلفا في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء أو بيع الجواز قال أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شجاع والقاضي الامام

أبو الحسن على السعدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمنه المشتري بالكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الأكل إلا بالبيعة المالك
ويسقط الدين به هلاكه إذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة إذا هلك لا يصنع ولا يباع أن يسترد إذا قضى الدين والعصم أن العقد الذي جرى
بينهما أن كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينتظر أن ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظة البيع بشرط
الوفاء أو تلفظا بالبيع الجائز وعند هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم فكذلك وان ذكر ١٦٥ البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على

وجه المواعيد جازا البيع
ويلزمه الوفاء بالوعد لأن
المواعدة قد تكون لازمة
فتجعل لازمة لحاجة
الناس * رجل باع سـ قل
داره على أن يكون له حق
قرار العلو عليه جاز ذكره
شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى في القسمة
* وكذا لو باع رجل رقبة
الطريق على أن يكون
للبيع حق المرور فيه جاز
* واكر باع خريداً بشرط
كه فروشده ديوار باع برند
فسد البيع * ولو قال له
البائع اشتر حتى أبني
الحوائط جاز البيع ولا يجبر
على البناء لكن يخير
المشتري إذا لم يبن شاه
أمسك وان شارد * رجل
اشترى حنطة بعينها على
أنها عشرة أقدرة فوجدها
كذلك جاز * ولو اشتراها على
أنها أكثر من عشرة
فوجدها أكثر جاز وان
وجدها عشرة أو أقل من
عشرة لا يجوز * ولو باعها
على أنها أقل من عشرة
فوجدها أقل جاز وان
وجدها عشرة أو أكثر
لا يجوز وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجوز

وأن له البيعة أجل لأقامة البيعة فإن أقام والاحد فان لم يجد أحداً يبعث إلى الشهود بعينه مع شرط
يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التارخانية * ولو قذف
رجلاً فجاء بأربعة فسقة أنه كما قال يدرأ الحد عن القاذف وعن المقدوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في
المقطعات * إذا كان المقدوف حياً فلا خصومة لاحد سواه حاضراً كان أو غائباً ولو مات المقدوف قبل أن
يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطاً واحداً كذا في
فتاوى الكرخي * وان رجع الغائب فقدمه إلى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو
حاضر لان المطالبة شرط في كله كذا في غاية البيان * قذف ميتاً محصناً فاللوالدين والمولودين علواً أو
سفلواً أن يخاصهوا سواء فيه الوارث وغيره كالكافرو والقاتل والرقيق والاقرب والابعد وان ترك بعضهم
فللباقين ان يخاصوا كذا في التمر تاشي * ولا يطالب بمحذ القذف للبيت إلا أن يقع التدح في نسبه بقذفه
كذا في الهداية * وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يثبت لابي الام
وللام الام كذا في المحيط * أما الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والاخوال والحالات فليس لهم حق
الخصومة كذا في شرح الطحاوي * وليس للولد أن يطالب بمحذ القذف إذا كان القاذف أباه وجده وان علا
ولامه ولا جدته كذا في الايضاح * وان قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه فعليه الحد * رجل قال لابنهما ابن
الزانية وأمه ميتة وله ابن من غيره فجاء يطلب الحد يضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للبيت المقدوف
ابن فصدق أحدهما كان لا آخر أن يأخذ بالحد وان لم يكن للمقدوف الابن واحد فصدق في القذف ثم
أراد أن يأخذ بالحد ليس له ذلك كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبد
وله أم حرة مسلمة وقد ماتت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بمحذها كذا في المحيط * ولو
أن رجلاً استبأ فقال أحدهما أما أنا فليست بران ولا أمي برانية قال لا حتى هذا ولو قال من قال كذا وكذا
فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال لعبد يا زني فقال
لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يحدان جميعاً كذا في خزائن المفتين * ولو قذف أجنبي أجنبية
محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره بقاء عليه الحد أيضاً كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله
تعالى في الرقيات أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان الفلانية امرأته معروفة سموها ووصفوا
الزنا وأثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل ثم ان رجلاً قذف تلك المرأة الغائبة فخاصمته إلى القاضي الذي
قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يحد قاذفها الكافي استحس أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية في
جمع الجوامع وان خاصمت إلى قاض آخر يحد الا ان أقام الشاهد بيعة على قضاء الاول كذا في التارخانية
* من قذف غيرة أو زنى غير مرة أو شرب غير مرة فمقدمة فهو لذلك كله كذا في الكافي * ولو قذف جماعة
بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا ضرب لهم حد واحد وكذا
إذا خاصم بعضهم دون بعض فحد بالحد يكون لهم جميعاً وكذا إذا حضر واحد منهم فأنما على القاذف حد
واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بطل الحد في حقهم ولم يحد له مرة أخرى * لو حد القاذف
وفرغ من حده ثم قذف رجلاً آخر فانه يحد للثاني حداً آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده
كذا في السراج الوهاج * لو ضرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حد حد استأنفاً

ذكر المسائل في المأذون الكبير * ولو اشتري داراً على أنها عشرة أدرع جاز في الوجوه كلها * رجل اشترى نصف مافي الكرم من العنب على
الزاجين على أن يكون خمسة أدرع فوجدها كذلك جاز وان اشترى مكيلاً موزوناً على أنه كذا فوجده أقل جاز البيع فيما وجد وهل
يجوز للمشتري أن كان لم يقبض المبيع أو قبض البعض له أن يرد وان كان قبض الكل لا يجوز * اشترى عبداً على أنه خصي فإذا هو خل قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وان اشترى على أنه خل فإذا هو خصي كذا في الرد * ولو اشترى عبداً فوجده عنيماً قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى له أن يرد وهي من مسائل العيب * رجل اشترى دارا على أنه ان رضى بغيره أخذها خلتفوا فيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا يجوز البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان سمي الجيران فقال ان رضى فلان وفلان الى ثلاثة أيام أخذها جازوا الا فلا يجوز * اشترى عبدا على أن تكون سرقة على البائع أبد وجبته عليه الى أن يستهل الهلال فجن قبل أن يستهل الهلال فرده على البائع فلم يقبضه البائع فهل ان عند المشتري ١٦٦ قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فاذا رده على البائع بحيث تناله يده فقد برئ منه

ولو كان ذلك في القذف ينظر فان حضر الاول الى القاضي يتم الاول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يجلد جلد امستأنا للثاني وبطل الاول وان اجتمعت على واحد أجناس مختلفة بأن قذف وزني وسرق وشرب ويقام عليه الكل ولا يواى بينها خيفة الهلال بل ينظر حتى يبرأ من الاول فيسبأ بحد القذف او لا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدأ بحد الزنا وان شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة لوجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين * لو قال كلكم زان الا واحدا حدلان أصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى * عبد قذف حرافة متق فقتل قذف آخر فاجتمع ضرب ثمانين ولو جاء الاول فضرب أربعين ثم جاء به الاخر ثم له الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثمانون تكون لهم ما ولا يضرب الثمانين مستأنا لان ما بقي تمامه حد الاحرار بخلاف ان يدخل فيه الاحرار كذا في فتح القدير * اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأيد عندنا وان تاب لا تقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوي * اذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة فان أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب بسوط في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والاقول تابع للاداء كذا في الهداية * ان قذف في حالة الكفر فحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأيد ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا تقبل شهادته على التأيد ولو قذف حالة الرق ثم اعتق فانه يقام عليه حد العبيد كذا في شرح الطحاوي * ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج * في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه اذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير * اذا زنى المقدوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطأ حراما غير محمول فسد الحد عن القاذف وكذلك اذا ارتد المقدوف وان أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك ان كان معتوها ذاهب العقل كذا في المبسوط * ويسقط الحد عن القاذف بتصدق المقدوف أو بان يقيم أربعة على زنا المقدوف سواء أقامها قبل الحد أو في خلاله على احدى الروايات كذا في السراج الوهاج * ولا يقبل منه أقل من أربعة شهود فان جاءهم فشهدوا على المقدوف بزنا متقدما درأت عنه الحد استحسانا وان جاء بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف أنا رابعهم لم يثبتت الى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقدوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط * اذا مات المكاتب وترك وفاء واديت مكاتبته وحكم بعقوبته في آخر عمره من اجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الاحرار ثم قذفه رجل لا يحسد كذا في المحيط * من دخل السبأ بامان من أهل الحرب فقتل رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي * حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط ولا يقام حد القذف الا بطلب المقدوف * ولا تقبل البينة عليه الا بعد الدعوى * ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والابراء بعد ثبوته وكذا اذا دعي قبل الرفع الى القاضي وكذا الوصالح عن القذف على مال يكون باطلا ليرد المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ويقيم القاضي بعلمه اذاعلم في أيام قضاؤه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي حده وان علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولى القضاء ليس له أن يقيمه

ولا نرى للبائع عليه * رجل اشترى شيئا شراء فاسدا وقبضه ثم رده على البائع ففساد البيع فلم يقبل فأعاده المشتري الى منزله فهل ان عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب اذا رد المصوب الى المصوب منه فلم يقبل فحملة الغاصب الى منزله فضايع عنه * لا يضمن ولا يجدد الغصب بالحمل الى منزله اذ لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله مرة أخرى الى منزله فضايع كان ضامنا أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذه فلم يقبله يصير أمانة في يده وقال أبو نصر ابن سلام ان كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فرده على البائع برئ المشتري عن الضمان ان لم يقبل البائع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرأ المشتري الا بقبول البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين وما قال أبو نصر أشبه لان أحد العقادين فما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا

بقضاء أو رضاه كما في خيار البلوغ وفسخ الاجارة للعذر ونحو ذلك * فصل في أحكام البيع الفاسد * رجل باع حتى جارية يبيع فاسدا فقال البائع بعد ما قبضها المشتري هي حرة لا تعتق لان اعتاق البائع صايف ملك المشتري فان قال مرة أخرى هي حرة عتقت لان الكلام الاول كان فسخا اذا كان بمحض من المنة ترى فانما قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صايفها بهد ما عادت الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول بمحض من المنة ترى لا يصح الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر من صاحبه اذا كان بعد القبض

وان كان قبل القبض فكل واحد منهما ينقذ بالفسخ بمحض من صاحبه أما بعد القبض ان كان الفاسد لعني في صلب العقد ولا يتقلب جائزا كالبيع بالجهر والخزير ونحو ذلك فكذلك وان كان الفساد لشرط فاسدا ولاجل فاسد فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الفسخ ممن له منفعة في الشرط فنحو الاجل الى القطاف والخيار المطلق يصح فسخه بمحض من صاحبه وان لم يقبل الاخر وان كان الفسخ ممن ليس له منفعة في الشرط لا يصح ١٦٧ الفسخ الا بقبول الاخر أو بالقضاء وكان

الجواب في المسئلة الاولى

على هذا التفصيل * رجل باع جارية بيعا فاسدا فولدت عند المشتري من غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري يردها ويولد ايضا لانها لو كانت قاعة يردّها ويردولها فكذا اذا هلك وردها لان القيمة قامت مقام الام وكذا لو اكتسب كسبا عند المشتري يردها مع الكسب * رجل باع غلاما يساوي خمسمائة بخمسمائة يباع فاسدا وقبضه للمشتري فازدادت قيمته فصار يساوي ألفا ثم باعه بنقد يبعه ويغرم قيمته يوم قبضه خمسمائة * ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته من السعر الى ألفي درهم ثم ان الغاصب اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد فان كان وصل الى الغاصب بعد ما اشتراه كان عليه ألفان وان لم يصل اليه كان عليه الالف لان الزيادة قبل الشراء كانت أمانة لانها زيادة الغصب فلو صارت مضمونة بالشراء تصير مضمونة بالقبض فلا بد من القبض بعد الشراء

حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدير * ولو ترك المقدوف المطالبة فذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم اذا رفعه اليه أن يقول للتدعي قبل أن يثبت أعرض عن هذا كذا في الايضاح * ويجوز التوكيل بآيات الحدود من الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح باستيلاء الحد كذا في فتح القدير

(فصل في التعزير) وهو تأديب دون الحد ويوجب في جنابة ليست موجبة للحد كذا في النهاية * وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد * والاول يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما اذا علم أنه انزجر الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز اثباته بحدع شهده فيكون مدعيها شاهدا اذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق * قالوا الكل مسلم اقامة التعزير حال مباشرة المعصية وأما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير المحتسب فلامعتهسب أن يعزرا المعززان عززه بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق * مثل الهندواني رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلا لا يحل له قتله قال ان كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بما دون السلاح لا يحل وان علم أنه لا ينزجر الا بالقتل حل له القتل وان طأوعته المرأة حل له قتلها أيضا كذا في النهاية * المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والاعوان والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في التمر تاشي والمجنبي * وللولي أن يعزير عبده وأمنه عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي * والتعزير الذي يجب حقا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير * ويجرى فيه الابرأ والعفو والشهادة على الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضخان * وبشبه التعزير بشهادة رجلين أو رجل واحد امرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا في الكافي والمحيطين * رجل ادعى قبل ان يات شتمه فاحشة أو ادعى أنه ضربه وقال لي سنة حاضرة في المصر وطلب منه كفيل بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة أيام وان أقام على ذلك شاهدان أو رجلا واحد أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضخان * التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصنع وتعريض الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر عبوس كذا في النهاية * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأئمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير * ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك شيء من ماله عند مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لأن يأخذ الحاكم لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق * في الشافي التعزير على مراتب تعزير أشرف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو أن يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الاشراف وهم الامراء والداهاقين بالاعلام والجزا الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام والجزا والحبس وتعزير الاخسة بذاك والضرب كذا في النهاية * وأكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث جلدات وذكر مشايخنا أن أدناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم أنه ينزجر به كذا في الهداية * وينبغي أن يتظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعارض يبلغ التعزير أقصى غايته

* رجل اشترى أمة شراء فاسدا فلم يقبضها حتى أعتقها فأجاز البائع اعتاقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض مملوكة البائع فينوقف اعتاق المشتري على اجازة البائع * ولو اشترى عبدا شراء فاسدا فقال للبائع قبل القبض أعتقه عني فأعتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة شراء فاسدا فأمر البائع أن يطعمها فطعمها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فأمر البائع بذبحها فذبحها * ولو اشترى قميصا حنطة شراء فاسدا فأمر البائع قبل القبض أن يخلطها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك

أمة شراء فاسدا وقبضها فقلت عنده من غيره ولدا فأعتقهما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعناق لان الولد كان
أمانة فيضمن قيمته يوم الاعناق ولو قتلها مارجل وتوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البائع القاتل بقيمة الولد
* رجل اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البائع خاصم المشتري لفاسد البيع فان القاضي بنقض البيع
ويرد الجارية على البائع ويغرم المشتري نقصان التزويج ومهر من لها والنكاح جائز على ١٦٩ حاله والمهر المسمى يكون للمشتري

على الزوج * اذا اشترى طعاما
شراء فاسدا وقبضه يملكه
ولا يحل له أكله * وكذا لو
اشترى جارية شراء فاسدا
وقبضها يملكها ولا يحل له
وطؤها ولا يثبت الملاك بالعقد
الفاسد الا باتصال القبض
به فان قبض في المجلس صح
قبضه مالم ينه البائع وان
قبض بعد المجلس ان قبض
بذن البائع صح قبضه والا
فلا وبصير قابضا بالتخلية كما
في البيع الجائز وللبيع
أن يسترد المبيع مالم يوجد
ما يبطل حق الفسخ ولا
يبطال حق الفسخ بالاجارة
ولا بموت المشتري لان الملك
الفاسد ينتقل الى وارث
المشتري ويقوم الوارث مقام
المشتري أما مجرد الحق فلا
يورث * ولو باع ثوبا ببيع
فاسدا فصبغه المشتري أحمر
بطل حق الفسخ وعن محمد
رحمه الله تعالى أنه لا يطل
وللبائع أن يعطى ما زاد
الصبغ فيه وبأخذ الثوب
* ولو باع أرضا ببيع فاسدا
فباعها المشتري مسجدا
لا يطل حق الفسخ مالم يبين
في ظاهر الرواية فإن بناء
بطل في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وغرس

العلم بالتحقق يوجب عليه التعزير واذ اذ قدف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي * الاولى
للا انسان فيما اذا قيل له ما يوجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن أن يكف عنه
ولو رفع الى القاضي ليؤدبه يجوز ولو أجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق * عن أصحابنا
رحمهم الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع الفساد يدم عليه بيته كذا في السراجية * قال فخر الاسلام
ان اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزروا بالغ فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق * من
موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما يوجب
التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب برذون أو خلق شعر جاريته ومنها لو أكره السلطان رجلا على قتل
مسلم بغير حق وأوعده بقتله ان لم يقتله فقتله فالتقصاص على السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى ومنها اذا أكره الرجل غيره فزني يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات
التعزير الزهد البارد كذا في التتارخانية * اذا أتى بهيمة أو وطي بشبهة أو لطم مسلما أو رفع من دله في
السوق عن رأسه عزز كذا في السراجية * اذا وجد شهود التعزير عبيدا أو كفارا بعد ما عزرفات
أو جرحته السياط أو رجح الشهود لا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط
السرخسي * في القنية قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت بالبينة فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع
بينته ولو أراد اثبات فسقه ضمنا لا تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه رده
تقبل البينة كذا هذا وهذا اذا شهدوا على فسقه ولم يبينوا أو ما اذا يبنوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى
والعبد فانه تقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه راه يقبل أجنية أو عانقها أو خلا بها
أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهم مارأياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل كذا في
البحر الرائق * اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب
عليه شيء أصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عندكم كم الشرع أما اذا صدر عنه على وجه السب
أو الانقاص فانه يعزروا على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلا عن السراجية * حنفى (١) ارتحل الى مذهب
الشافعي رحمه الله تعالى يعزروا كذا في جواهر الاخلاط * ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا يعزروا
ويبدأ بأقامة التعزير بالبادئ منهما كذا في البحر الرائق * يعزروا من شهد شرب الشاربين والمجتمعون
على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوته خمر يعزروا ويحبس والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا يعزروا
ويحبس وكذا المغني والمختار والنائمة يعزروا ويحبسون حتى يحدوا أو توبة كذا في النهر الفائق * في
الخاتمة المقيم اذا أفطر في رمضان متعمدا يعزروا ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار ثانيا
كذا في التتارخانية * رجل قبل حرمة أجنية أو أمة أو عاتقها أو مسها بشهوة يعزروا وكذا لو جامعها فيما
دون الفرج فانه يعزروا كذا في فتاوى قاضيان * ولو مكنت المرأة قردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل
البهيم كذا في الجوهرة النيرة في باب حد الزنا * من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويختل في
السجن الى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضيان * سئل على بن أحمد عن كان له دعوى على رجل

(١) قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزروا اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا كما أفاد في التتارخانية
اه مصححه بحر اوى

(٢٢ - فتاوى ثانی) الاشجار بمنزلة البناء وكذا الوهبها لا يطل حق الفسخ مالم يبين ولو أوصى به المشتري ومات بطل حق
الفسخ ونقصان الولادة في البيع الفاسد يكون بمنزلة نقصان الولادة في الغضب ينجر بالولد ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه الملك
الاول بصير كأنه لم يخرج ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة للبائع ولو ادعى المشتري شراء فاسدا أنه باعه من فلان الغائب وأقام
البينة على ذلك لم تقبل بينته وللبائع ان يسترده وان صدقه البائع في ذلك بطل حق الفسخ ويقضى بالقيمة للبائع فان رهن المشتري شراء

فاسدا وسلم الى المرتبة : بطل حق الفسخ فان ائتلك الرهن ولم يكن القاضى قضى عليه بالقيمة عادى حق الفسخ وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل * وان اشترى شيئا بمئة أو بدم وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى وان اشترى بخمر أو خنزير أو ما أشبه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة إلا أنه لا يحل أكله ان كان طعاما ولا الوطء ان كان جارية * ولو اشترى جارية شراء فاسدا واستولدها بطل حق الفسخ كالأعتاقها وبغير ربح قيمته للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو

١٧٠

فلم يجده فوقع أهل عشرته في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفاية فقيدهم وحبسهم في السجن وضربوهم ضربا شديدا وغصبوا منهم أعيانا كثيرة بغير حق فلو أنهم صححوا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فتال نعم يعزر كذا في التارخانية ناقلا عن اليتيمة * رجل خدع امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبسها بهذا أبدأ حتى يردها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل سقى ابنه صغيرا له خرايعزر كذا في التارخانية * الاستمنا حرام وفيه التعزير ولو مكن امرأته أو أمة من العتق بكراهة فأئز (١) فانه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * قال أبو نصر الدبوسي فمن قطع يد عبده أو قتله ان عاياه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات * عبد يطلب البيع من مولا وهو مقترانه يحسن صحبته يعزر لانه تمتعت كذا في الفتاوى الكبرى

كتاب السرقة

وفيه أربعة أبواب

الباب الأول في بيان السرقة وما نظهر به

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصابا محرزا أو ما قيمته نصابا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار * ثم ان كانت السرقة نهرا اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وان كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا في النهر النائق * حتى لو نقب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلا ثم أخذ المال على سبيل المغالبة والمكابرة جهارا من المالك بأن استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقاتل معه لما منعه من أخذ المال فانه يقطع أمالو كاره نهرا بأن نقب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ المال مكابرة ومغالبة لا يقطع كذا في محيط السرخسي * أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن سبعة جياذ كذا في العناية * فاذا سرق تبرأ وزنه عشرة دراهم أو ثمانية عشر دراهم غير مضروبة فانه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق دينار قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية هو الاصح كذا في العناية * ولو سرق زبوا أو نهرجة أو مستوقة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجياذ كذا في البحر الرائق * واذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم يقوم بأعز النقود أم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزنة المفتين * ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط * وثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين * وانما يعتبر كمال النصاب في حق

(١) فانه مكروه لا عمل المراد كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستثنى بيد زوجته وخادمته اهـ

حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى أنه اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد رحمه الله تعالى يجب العقر مع القيمة ويدخل الاقل في الاكثر وان وطئها ولم يستولدها ردها على البائع وبغير العقر للبائع عند الكل باتفاق الروايات والغاصب اذا وطئ المغصوبة بشبهة كان للمالك أن يأخذها وعقرها وان غرم الغاصب قيمتها لا يغرم عقرها ويثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائز حتى لو باع عبدا بألف درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ عتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ عتاق المشتري بعد القبض * غاصب العبد اذا اشترى من المغصوب منه شراء فاسدا وأعتقه نفذ عتاقه لانه أعتقه بعد القبض * اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد نقد الثمن كان للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كما في البيع الجائز * ولو

اشترى من مديونه شراء فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء السارق ما كان له على البائع وكذا لو أجز المديون من رب الدين اجارة فاسدة * ولو كان البيع جائزا أو اجارة جائزة ثم انفسخ البيع بينهما بوجه كان للمشتري أن يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع * رجل اشترى عبدا شراء فاسدا بألف وقبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار ان قبضه البائع كان ذلك فسخا للبيع الفاسد وما لم يقبضه لا يفسخ * اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر الفساد ان

كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبينة ينته مدعى الفساد باتفاق الروايات وكان
مدعى الفساد يدعى الفساد بمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من خمر والآخري مدعى البيع بألف درهم وفي رواية
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا البينة بينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول
من يدعى الفساد ولو ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه بألف درهم وقال ١٧١ البائع بعثك بألف درهم وشرطت أن

لا تباع ولا تهب أو ادعى
المشتري ذلك وأنكر البائع
كان القول قول من ينكر
الشرط الفاسد والبينة بينة
الآخر وكذلك لو كان
مكان الشرط الفاسد شرط
الخمر والخنزير أو الشيء الذي
لا يحل مع ألف وان
اختلف في أصل الثمن فقال
البائع بعثك بمدى هذا
بصدك هذا وقال المشتري
اشترته بألف درهم ورطل
من خمر فقالوا إذا كان
قامت لها بينة يؤخذ بينة
البائع والأصل في هذا أنه
إذا اختلف الثمن واتفقت
بينه البائع والمشتري على
ثمن واحد وزادت إحدى
البينتين على الأخرى ما يفسد
البيع فالقول قول من ينكر
الفساد والبينة بينة الفساد
* وإن كان الثمن من
صنفين مختلفين وأحدهما
يفسد البيع فالبينة بينة
البائع وإن ادعى أحدهما
بيع الوفاء والآخر يعاطانا
كان القول قول من يدعى
بيع البت والبينة بينة
الوفاء لأن بيع الوفاء ما أن
يعتبر هنا كما قال البعض
أو يعا فاسدا كما قال بعضهم
فإن اعتبر بهما فاسدا كان

السارق ولذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا في
المحيط * ويشترط أن يكون الحرز واحدًا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة
بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهم ما قطع
بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق * ولا بد أن يخرج مرة واحدة فلو أخرج بعضه
ثم دخل وأخرج باقيه لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يخرج ظاهره حتى لو ابتلع دينار في الحرز وأخرج
لا يقطع ولا ينتظر أن يتغوطه بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة * يقطع الرد والمباشر في ظاهر
الرواية كذا في الظهيرية * ولو كانوا جميعا وألحق بعضهم قطعوا أن أصاب كل منهم نصاب وهو هذا
استحسنه سواهم من الحرز أو بعد في فوره أو خرج هو به درهم في فورهم ولو كان فيهم صغير أو
مجنون أو معتوه أو ذورحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق * ولو سرق رجل من
رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورته عشرة نفر كان لهم أن يقطعوا السارق في سرقة فان غاب
بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعا ولو وكل رجلا بطالب كل حق له فأخذ سارقا فاقتر بسرقة عشرة
دراهم من موكله إن يطالب ببعدهما أقرب به من المال ولا أقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء ولو كيل عليه
بالسرقة لم أقطعه كذا في محيط السرخسي * العبد والحر سوا في القطع كذا في الهداية * السرقة انما تظهر
بأحد الأمرين إما بالبينة أو بالاقرار فان كان ظاهره ورها بالقرار القاضي يسأله عن ملهية السرقة فان بين
ذلك والقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق إذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال
يسأله عن مقدار المال وهذا إذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء
ويدعيه المسروق منه فاقتر السارق فالقاضي لا يحتاج إلى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر
إلى المسروق فان أمكن إيجاب القطع بسرقة ما وجبه وما لا فلا * ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان
ولا يسأله عن الوقت وإن أحل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الآن يقضي القاضي
عليه بالقطع ويكتفي بالقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ويستحب
للإمام أن يلقن حتى لا يقر بالسرقة كذا في الظهيرية * وينبغي أن يلقن المقر الرجوع احتيالا للدرهم وإذا
رجع عن الأقرار صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار * ولو أقر فقال سرقت من
هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرقت من الآخر لا يقطع لواحد منهم ما ويرد المال إلى الأول ويضمن
منه للثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا
في الغياثية * في القدوري إذا أقر بسرقة فقال سرقت هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لأعراف
صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلان أقر بسرقة مائة درهم
ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوى أن قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع
أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذا لأن الاستيفاء في باب الحدود
شبه بالقضاء * ولو أقر أحدهما فقال سرقت أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهم ماذا كر محمد
رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الأصل وجعلها على وجهين * إما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان
بالإجماع * أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين الأول أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه

القول قول من يدعى الصحة وإن اعتبر هنا كآمت البينة بينة البائع لأن في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما البيع والآخر الرهن كان القول
قول من ينكر البيع * وإن اختلف العاقدان فادعى البائع أن البيع كان بشرط الخيار للبائع والآخري مدعى أن البيع كان بغيره فظاهر
الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية أن كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كلف القول
قوله وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول من يدعى الخيار والبينة بينة الآخر وإن كان المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع يدعى البتات

كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الروايتين جميعا * وان ادعى أحدهما البيع عن طوع والا خر عن اكره
اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول من يدعى الطوع وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والاقرار كان القول قول
مدعى الطوع والبينة بينة الاخرى في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع أولى وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة
والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعى التلجئة الا بينة ويستخلف الاخر * ومروءة التلجئة في البيع أن يقول ١٧٢

لا قطع على واحد منهما ما بالاجماع * واما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال
أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط * ولو صدقه فلان
ثم رجع سقط بالاتفاق يقطع عن المقر كذا في العناية * ولو قال أحدهما أسرقنا هذا الثوب من فلان
فقال الاخر كذبت لم نسرقه ولكنه انفلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
ادعى رجل على رجل سرقة فأنكر يستخلف فان أي أن يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك اقرارا ثم
رجع عن اقراره وأنكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بالسرقة فقال الاخر
بل سرقتم أنا دونه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لان تصديق
الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العناية * فان قال المسروق منه بعد ما صدق الاول لم يسرقها الاول
وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ما ولا يقضي بالمال على الاول ويقضى به على الثاني كذا في محيط
السرخسي * ولو صدق الاول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو أقر بالسرقة فادعى المالك الغصب
وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العناية * ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته مني لا يقضي بالمال واذا
أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الاخرس لا يقطع كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أربعة بسرقة
فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما كذا في العناية * من أقر أنه سرق هذا الثوب
من فلان فأقر المسروق منه نصف ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وأنكر السارق ذلك لم يقطع
كذا في المحيط * واذا قال السارق سرقته من فلان وأودعته الى هذا الذي في يده أو وهبته منه أو غصب
مني وكذبه ذواليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العناية * ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم
قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاخر وهو قولهما ولا ينتظر حضور شريكه كذا في الظهيرية *
في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال سرق تسعة دراهم لابل عشرة لا قطع عليه في قياس
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المتفرقات * المنتقى رجل قال سرق من مال فلان مائة
درهم لابل عشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به اذا ادعى المقر له المالكين فهذا
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال سرق مائة لابل مائتين قطع ولا يضمن يريد به اذا ادعى المقر له
المائتين كذا في محيط السرخسي * ولو قال سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لانه أقر بسرقة
مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع ولم يصح الاقرار بالمائة اذا كان لا يدعيها المسروق منه
ولو أنه صدقه في الرجوع الى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير * اذا قال سرق من هذا عشرة دراهم
لا بل سرق من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضمنه للاول عشرة وأقطعه لثاني وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط
السرخسي * في المنتقى لو قال سرق من هذا عشرة دراهم لا بل سرقها من هذا قال أضمنه لكل واحد
منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية * ولو قال سرق هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن
سرق هذا الاخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاول ويقطع في الثاني كذا في محيط
السرخسي * لا يصح اقرار الصبي والصبيبة بالسرقة فان احتمل أهله أو كانت امرأة فحبلت أو حاضت ثم
أقرت صح الاقرار كذا في المحيط اذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع متاعي أو قال استودعته أو قال أخذته

الرجل لغيره اني أبيع داري
منك بكذا وليس ذلك ببيع
في الحقيقة بل هو تلجئة
ويشهد على ذلك ثم يبيع في
الظاهر من غير شرط فهذا
البيع يكون باطلا بمنزلة بيع
الهازل وعن محمد رحمه الله
تعالى في التلجئة اذا قبض
المشتري العبد فاعتقه
لا ينفذ اعتاقه ولا يشبهه
المشتري المكره لانه بمنزلة
البيع بشرط الخيار له ما
* رجل باع عبدا من رجل
وتصادقا أنه كان أبقا فقال
البائع بعثك في باقه وقال
المشتري بعثني بعدما
أخذته كان القول قول
مدعى الصحة أيهما يدعى
الصحة وكذا لو اشترى خلا
ثم ادعى أنه اشتراه بعدما صار
خلا وقال البائع لا بل بعته
حين كان خيرا كان القول
قول مدعى الصحة وان أقاما
البينة كانت الشهادة على
بيع العبد بعد الاخذ وعلى
بيع الخمر بعدما صار خلا
أولى

فصل في البيع الموقوف

اذا باع الرجل مال الغير
عندنا يتوقف البيع على
اجازة المالك ويشترط لصحة

الاجازة قيام العاقدين وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان الثمن من النقود فان كان من العروض يشترط
قيامه أيضا * واذا مات المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة ولو
غصب جارية فباعها فقطعت يدها ثم أجاز المصوب منه البيع صح الاجازة * ولو قتل أو ماتت ثم أجاز لانصح الاجازة * وحقوق العقد
من قبض الثمن وغيره عند الاجازة ترجع الى العاقد وأيهما فسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه واذا هلك المبيع عند المشتري كان للمالك

الخيار ان شاء ضمن البائع قيمته وان شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمن أحدهما برئ الآخر وان ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري أن يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان كان ضمن البائع قيمته يتفدى بيع البائع ان كان المبيع في ضمان البائع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار المالك تضمن البائع لا يتفدى * بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يتوقف ويكون مشتري نفسه وهو على وجوه أربعة * أحدها أن يقول البائع بعث هذا من فلان الغائب

١٧٣

بألف درهم ويقول الفضولي اشترت لفلان أو يقول قبلت لفلان أو قال قبلت ولم يقل لفلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان أجاز يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد * والثاني أن يقول المالك بعث هذا منك بكذا فقال الفضولي قبلت أو اشترت ونوى الشراء لفلان فان الشراء يتفدى عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترت هذا لفلان بكذا وقال البائع بعث منك قبل فيه روايتان والصحيح أنه باطل لا يتوقف * والثالث لو قال البائع بعث من فلان بكذا وقال الفضولي اشترت بكذا وقال الفضولي اشترت لاجله أو قال قبلت لاجله أو ابتداء المشتري فقال اشترت هذا فلان فقال البائع بعث لاجله أو لم يقل لاجله فله يتوقف على اجازة الغائب * والرابع أن يقول المالك بعث منك هذا بكذا لاجل فلان وقال المشتري اشترت أو قبلت أو قال المشتري أولا اشترت هذا لاجل فلان فقال البائع بعث فانه يتفدى

وهنا بدى لي عليه دري عنه القطع كما لو ثبتت السرقة عليه بالبينة وإذا قضى القاضي على السارق بالقطع سنة أو باقرار ثم قال المسروق منه هذا متاعه لم يسرق مني انما كنت استودعته أو قال شهد شهودي بزور أو أقر هو بالباطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط * اذا أقر بالسرقة مكرها فإقراره باطل ومن المتأخرين من أفتى بجمته كذا في الظهيرية * المدعى عليه بالسرقة اذا أنكر السرقة حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش ان الامام يعمل فيه بأكثر رأيه فان كان أكبر رأيه أنه سارق وان المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن لا امام أن يعززه كما لو رآه الامام يمشي مع السارق كذا في الذخيرة * ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لان فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع * ادعى على آخر سرقة فقدّمه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقر بالسرقة فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير أن يعذب بخاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم وبالغرامة التي أدى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعدي هذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع وان كان في فوره بخلاف ما اذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فانه يتبع في فوره ويقطع كذا في المحيط * اذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالاضافة يقطع كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى عبد رجل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فان كان العبد ما دونه في التجارة أو مكاتباً وأقر بسرقة مستهلكة أو بسرقة قائمة يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه ان كان المسروق قائماً وان كان العبد محجوراً عليه فان أقر بسرقة مستهلكة صح اقراره في حق القطع وان أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وان كذبه المولى في المال وقال المال مالي فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال جميعاً فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه هكذا في الذخيرة * واذا كان ظهور السرقة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكتفي بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعاً ويسأل الشاهد عن ماهية السرقة ثم يسأله ما عن المسروق عن جنسه وعن مقداره اذا لم يكن حاضراً في المجلس فأما اذا كان حاضراً في المجلس فلا يسألهما عن المسروق جنساً وقدرًا ولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألهما كيف سرق ويسأله ما عن المكان والوقت والمسروق منه * ما يضاف اذا بناجله ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود بالسؤال من المزكى ويجبس السارق الى أن تظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعد ما حبس المشهود عليه ان كان المسروق منه حاضراً يقضى القاضي بالقطع وان كان غائباً لا يقضى بالقطع فان كان حاضراً فقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى

على المشتري ولا يتوقف * ولو قال الفضولي اشترت هذا فلان بكذا على أن فلا ناذل بالخيار ثلاثة أيام فانه يتفدى وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار * رجل اشترى عبداً أو شهداً يشتره لفلان فقال للبائع اشترت منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعث وقال فلان قد رضيت ذكرنا طئي رحمه الله تعالى أن للمشتري أن يمنع العبد من فلان لان الشراء وجد نفاذاً على العاقد فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت الهبة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري

وبين فلان رجل باع ثوبه بغير امره من ابن صغير ما دون لنفسه أو من عبد ما دون له في التجارة وعليه دين أو لادين عليه ثم أخبر رب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يبين من باعه فأجاز المالك قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك إلا في عبده الذي عليه دين لأن الفضولي لو كان وكى بالبيع لا يجوز بيعه من أحد من هؤلاء ما خلا عبده الذي كان عليه دين * امرأته جاءت إلى رجل بألف درهم وقالت اشتر به هذه الدراهم هذه الدار لابني الصغير هذا ١٧٤ وأبو الصغير حتى فاشترى الرجل الدار فأجاز والد الصغير ذلك قال محمد رحمه الله

فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لابي حنيفة رحمه الله تعالى في قولان على قوله الأول لا يستوفي القطع وعلى قوله الآخر يستوفي ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الأول والآخر جميعا وإذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت عدالتهما أو ماتا قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضي ولا يعضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر يقضي ويعضي وأما إذا فسقا أو عيما أو ارتدا أو ذهب عقولهما فإن كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وإن حدثت هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه منع الامضاء وإذا شهد شاهدان على رجلين أنهم مسرقا من فلان وبين السرقه وأحد المشهود عليهم ما غائب لم يوجب دونه بقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الحاضر فإن جاء الغائب فقدّمه رب المال إلى القاضي فالقاضي يأمره بأعادة البينة هكذا في المحيط * ولو أمر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان عفوّه باطلا كذا في الايضاح * وإذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقره واختلفا في لونها فقال أحدهما بيضاء وقال الآخر سوداء قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لونين يتشابهان كالخمر والصفرة وأما ما لا يتشابهان كالسواد والبياض فلا تقبل الشهادة اجماعا والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثورا وشهد الآخر أنه سرق بقره لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهدا أنه سرق ثوبا وقال أحدهما أنه هروى وقال الآخر أنه هروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة اجماعا وإذا قال المشهود عليه بالسرقه هذا متاعى كنت أستودعته فجعدنى أو اشتريته منه أو أقرتلى بهذا درى الحد عنه في جميع ذلك كذا في المحيط * وإذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخر أن سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الأول فانه لا يقطع الأول كذا في محيط السرخسي * وإذا شهد الشهود على عبد ما دون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يدعى جردان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن إن كان استهلكها لا يضمن وإن كانت قائمة ردها على المسروق منه وإن كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن السرقة وإن كان الشهود وشهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا أو غائبا وإن كان الشهود وشهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على عبد محجور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فإن كان غائبا فالقاضي لا يقضى عليه بشئ لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن كان الشهود وشهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضرا أو غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * الأصح إذا دخل دار رجل وأخذ المناع وأخرجه فله أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى الأصح إذا كان ينقب البيت فرآه صاحب البيت صاح به فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رحمه الله تعالى في نوادر ابن رستم إذا رآه ينقب بيته فقتله بغير دية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يفرم دية * ذكر في المجرد وفي نوادر

تعالى الدار للمشتري وإجازة أبي الصغير باطلة ذكرها في المنتقى * رجل باع عبد غيره بغير إذن المولى بعرض بعينه أو بشئ بعينه سوى الدراهم والدنانير ثم أجاز المولى ببيعه جازيعة والمشتري بالعبد يكون للمشتري وعليه قيمة العبد لمولاه لأن شراء ذلك الشئ لا يتوقف فكان مشتريا لنفسه قاضيا عنه بالعبد باذن المولى فيكون المشتري بالعبد * رجل باع أمة غيره فولدت عند المشتري ثم أجاز المولى البيع كان الولد مع الام للمشتري * رجل قال لغيره اشترت عبدك هذا من نفسي بألف درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد أجزت وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يجعل كلام المولى ببيع الساعة * رجل باع عبد الغريب بغير إنيته فقل المولى قد أحسنت أو أصبت أو وفقت لم يكن كلامه إجازة للبيع وله أن يرده لانه يذكر على وجه الاسم زاموا أن قبض الثمن يكون إجازة وكذا لو قال كفتيتي مؤنة البيع وأحسنت فجزأ الله خيرا

لم يكن ذلك إجازة للبيع الآن محمد رحمه الله تعالى قال قوله أحسنت أو أصبت يكون إجازة استحسانا * دار بين رجلين باع فضولي نصفها فأجاز أحد الشريكين ببيعه قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في ربع الدار فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فإن غلبه يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف إلى النصف الذي كان له أما بيع الفضولي انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما صححت إجازته في ربع الدار * رجل غصب عبدا وباعه من رجل فأجاز المفصوب ببيعه

القاصب ولا يعلم ما حال القصب قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أنه هالك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول يرجع
وقال البيهقي فاسد حتى يعلم أن العبد قائم فان قال المشتري كان العبد ميتا ولم الاجارة وقال البائع كان حيلا وقت الاجارة كان القول قول
البائع * رجلان بينهما ماصصة برة من طعام فباع أحدهما قفيزا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فأجاز الشريك بيعه أو لم يجز جازا البيهقي
ويكون جميع الثمن للبائع وان باع أحدهما قفيزا فأجاز الشريك ثم كاله للمشتري وضاع ما بقي كان للشريك على

١٧٥

البائع نصف قفيز ولا سبيل
له على المشتري ولو لم يكن
الشريك أجاز البيهقي حتى
ضاع ما بقي من الطعام أخذ
الشريك من المشتري نصف
الطعام الذي باع * ولو عزل
أحدهما قفيزا من الصبرة
المشتركة وباع ذلك القفيز
فأجاز ذلك الشريك بيعه
كان الثمن بينهما نصفين ولو لم
يجز الشريك بيعه وأخذ
من المشتري نصف ما باع
فأراد المشتري أن يرجع على
البائع بتمام القفيز ليس له
ذلك ولكنه بالخيار ان شاء
رجع بنصف الثمن على
البائع وان شاء ترك البيع
* رجل باع ثوبا من رجل ولم
يقبضه المشتري حتى باعه
البائع من رجل آخر بفضل
عشرة دراهم ثم أجاز المشتري
بيع البائع لا تصح اجازته
لأنه بيع مالم يقبض * رجل
باع أمه وفي بطنها ولد قد
أوصى به لرجل آخر فأجاز
الموصى له بالولد البيهقي قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
تصح اجازته ولا يكون له شيء
من الثمن اذا ولد له بعد قبض
المشتري وان ولدت قبل
القبض فأجاز صاحب الولد
البيع جاز ويكون له حصة
من الثمن والمشتري بالخيار

ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في اللص اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن
يأخذه بيده قتلته سواء دخل عليه مكاربة أو غير مكاربة وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية
كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أهل سمرقند سارق حضر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب
البيت فالتقى عليه حجر فقتله فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أبي الليث
رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاءة فخاف صاحب الحائط أنه ان صاح به يأخذ الملاءة ويذهب
هل يحل له ان يرميه قال يسعه ذلك اذا كانت الملاءة تساوي عشرة دراهم فصاعدا قال الفقيه أبو الليث
أصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل أطلقوا أن له ان يرميه * وفي جنائيات الجامع الصغير رجل دخل على
رجل ليلا فسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا أراد بهذا اذا كان
لا يقدر على استرداد السرقة لا بالقتل اذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المتن اذا
كان مع رجل رغيف فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقتل بالسيف اذا كان يخاف على نفسه الجوع
وكذلك الماء لشربه كذا في المحيط * لص معروف بالسرقة وجد رجل يذهب في حوائجه غير مشغول
بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأتي به الى الامام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية * السارق
اذا صاح به رب المال فهرب لا يحل اصحاب المال ان يتبعوه ويضربوه الا اذا ذهب بماله حينئذ يحل له ان
يتبعوه ويضربوه بالسلاح حتى يلقى ماله كذا في المحيط * يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة
وكذا يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة أو يقولوا هذا المال للطالب دراهم * ادعى
أنه سرق منه كذا فقال (١) كفته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضا كذا في السراجية
* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمن ادعى على آخر سرقة وأسكرا المدعي عليه يستحلف وان نكل يقضى
عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية * وكذا لو رجع عن الاقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن
كذا في العتائية * شهدا فقطع ثم قال ابل آخر لا يقطع وضمننا الدية للأول ولوشهد آخران على رجوعهما
لا تقبل شهادتهما ويقطع * شهدا على اقراره وهو ساكت أو منكر لا يقطع * شهدا أربعة فرجع اثنان وشهدا
على آخر لا يقطعه ان ويقضى بالمال على الاول كذا في التتارخانية

الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في القطع لا قطع فيما يوجد تافها ما باع في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب
والسمك والزرنج والمغرة والنورة ويدخل في السمك (٢) المالح والطري كذا في الهداية * وهكذا في الكافي
والاختيار * ويقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل وبالقصوص والخضر والياقوت والزبرجد كذا
في الكافي * ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغياثية * فأما الذهب والفضة واللؤلؤ والفيروز فقد
روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحجر والتراب
لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وان جعل من الخشب الذي لا قطع فيه بابا أو كرسي
أو سريرا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبوري كالم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد

(١) أخذت (٢) قوله المالح الافصح المملوح اه معجمه

ان شاء نقض البيع وان شاء أجاز * دار رجل وبناؤها لا تحربا عهما أحدهما باذن الآخر ثم احترق بعض البناء قبل القبض خبر
المشتري ان شاء أخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء ويحياو على قيمة الارض فاصاب البناء يكون لصاحب البناء وما
أصاب الارض يكون لصاحب الارض وان انهدم كل البناء أو غرق أو احترق خبر المشتري ان شاء أخذ الارض بحصتها من الثمن ولا شيء
لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة مالو جاره رجل واستحق البناء وثمة تطرح حصة البناء من الثمن وكذلك هنا والشجر في هذا بمنزلة البناء * رجل

أوصى لرجل بشاة ولا تحربصوها ومات الموصى فباع صاحب الشاة الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لان
الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلا جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع * وكذا الشاة وما في بطنها بخلاف البناء والشجر * رجل باع عبد
رجل بغير اذنه فبلغ المولى بيعه فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقت به عليك فهو اجازة للبيع ان كان العبد قائما * جارية بين رجلين
باعها أحدهما بغير اذن الشريك وقبضها ١٧٦ المشتري فأعته هاتهما ثم أجازا الشريك البيع ليجوز البيع في حصته * رجل

باع عبد رجل بغير اذنه
بمائة درهم فباع المشتري
الى مولاه وأخبره أن فلانا باع
عبدك بكذا فقال المولى ان
كان باعك بمائة درهم فقد
أجزت قال محمد رحمه الله
تعالى ان كان فلان باعه
بمائة درهم أو أكثر فهو
جائز وان كان باعه بأقل من
مائة لا يجوز وكذا لو باعه
بمائة دينار لا يجوز البيع
واجازته تكون على
الوصف الذي ذكر وكذا
لو قال ان كان باعك بمائة
درهم فهو جائز فهو على ما
وصفنا ولو كان المولى قال
ان كان باعك بمائة درهم
أجزت ذلك لم يجز ولا يكون
ذلك اجازة بل يكون عدة
فان باعه بعد هذا فان شاء
أجاز وان شاء لم يجز وهذا
لا يكون اجازة لما مضى
* رجل غصب عبدا وباعه
ودفعه الى المشتري ثم ان
الغاصب صالح المولى من
العبد على شيء قال محمد رحمه
الله تعالى ان صالح على
الادراهم والدنانير كان ذلك
بمنزلة أخذ القبة من الغاصب
فينفذ بيع الغاصب وان
صالحه على شيء من
العروض كان هذا بمنزلة

العمل حتى لو اتخذ منهم ما حصر وسرق لا يقطع كذا في المحيط * واذا غلبت الصنعة على الاصل في الحصر كما في
الحصر البغدادية والجرجانية قالوا يقطع أيضا كذا في الكافي * وانما يقطع في الابواب اذا كانت في الحرز
وكانت خفيفة لا يشغل حملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثميل من الابواب وان كانت مركبة على
الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين * ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا
في الهداية * أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محرزة ولا
قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد واذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة
وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في عدم القطع باللحم بين كونه
مملوفا قديدا أو غيره كذا في فتح القدير * اذا سرق من آخر طعاما او السنة سنة قحط لا يجب القطع بسرقة سواء
كان طعاما يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محرزا أو لم يكن وان كانت السنة سنة خصب ان
كان طعاما يتسارع اليه الفساد فكذلك الجواب وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز قطع قال
مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في الثمار على هذا التخصيص أيضا اذا كانت السنة سنة قحط لا يجب
القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمر يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو
كان محرزا وان كانت السنة سنة خصب ان كان ثمر يتسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزا
أو لم يكن وان كان ثمر لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز ففيه القسط كذا في الذخيرة * ويقطع في الحبوب كلها
والادهان والطيب والعود والمسك وكذا اذا سرق قطن أو كنان أو صوف أو قطع وكذا اذا سرق حنطة أو شعيرا
أو دقيقا أو سويقا أو سمنا أو تمر أو زبينا أو زيتا فانه يقطع وكذا يقطع في الامتعة الملبوسة والمفروشة وجميع
الاواني من الحديد والصنوبر والرصاص والخشب والادم والقراطيس والسكاكين والمقاريض والموازين
والارسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج * ولا يقطع في الرخام ولا في القصد ورمس الحجارة والملح كذا
في التبيين * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق نخلة
بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج * وفي الخيل
والعسل يقطع اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين * سرق باع من تاجر أهل العدل بينهم لا يقطع كذا في
التارخانية * ويقطع في السكر اجماعا كذا في الهداية * روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العاج
مالم يعمل منه شيء وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن لا يقطع في معول العاج وغير معمله لانه يتلف في
كونه مالا أو قالوا يجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجمال ولا يقطع في غير معمله لانه
يوجد مباحا ويقطع في معمله لان الصنعة تغلب عليه فصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح * وظاهر
الرواية في الزجاج أنه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولا قطع في سرقة الصيد وحشيا كان أو غير وحشي سواء كان
صيد البر أو صيد البحر كذا في التارخانية في فصل شرائط القطع * ولا قطع في الحناء ولا في البقول والربحان
الرطب ولا قطع في التين والماء النوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا أن يجعل بساطا أو صلي ولا في الاناء
وقدر فيه طعام كذا في العناية * ولا قطع في سرقة الخمر والخنزير من الذي لا قطع في البازي والصقرو سائر
الطيور ولا في الوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمرناشي * والاشربة
على ثلاث مراتب * - لال كالقناع ونحوه ففيه القطع * وشراب نقيع التمر والزبيب والصبيح أن فيه

البيع من الغاصب فيبطل بيع الغاصب * رجل باع عبدا بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم أقام البائع القطع
البينة أنه اشترى العبد من مولاه بدينه أو ورثه به بالبيع قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينته ويبطل البيع الاول ومن البيع الموقوف
بيع الصبي المحجور الذي تعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشرائه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي * وكذا المعتوه والصبي المحجور
اذا بلغ سفها يتوقف بيعه وشرائه على اجازة الوصي أو القاضي والعبد المحجور اذا باع شيئا من مال المولى أو مما وهب له أو اشترى شيئا يتوقف

ذلك على اجازة المولى * والرجل اذا باع عبده المأذون المدون بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى
بيعه بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد ارجه الله تعالى قال في الكتاب يبيعه باطل والصحيح انه موقوف ومعه في قوله باطل أى سيطر * واذا باع
المولى العبد المأذون من غير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم وبذلك الثمن على الغرماء وان اجاز
بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويطل ١٧٧ البيع ومن البيع الموقوف اذا باع المريض في

مرض الموت من وارثه
عينا من اعيان ماله ان صح
جاز بيعه وان مات من ذلك
المرض ولم يجز الورثة يطل
البيع ومنه المرتد اذا باع أو
اشترى يتوقف ذلك ان قتل
على رده أو مات أو لحق بدار
الحرب بطل تصرفه وان أسلم
جاز ونفذ بيعه * ومنه
الراهن اذا باع الرهن أو
الآجر اذا باع المستأجر
يتوقف ذلك على اجازة
المرتهن والمستأجر في أصح
الروايات إلا أن المرتهن يملك
نقض البيع ويملك اجازته
والمستأجر يملك الاجازة
ولا يملك النقص فان لم يجز
المستأجر حتى انقضت
الاجازة بينهما نفذ البيع
السابق وكذا المرتهن اذا
لم يفسخ البيع حتى فك
الرهن نفذ البيع * ولو
كانت الاجازة طويلة فباع
ثم جاء أيام الفسخ نفذ بيعه
عند أكثر المشايخ وكان
للمستأجر ان يحبس المستأجر
لاستيفاء الاجرة المعجلة فان
كان المستأجر مما لا يحتمل
الهلاك فهلك عند المستأجر
بعد الحبس لا يسقط الدين
بخلاف الرهن * وكذا
الرجل اذا دفع أرضه مزارعة

لا تطع * والحجر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء للملاهى كذا
في السراج الوهاج * لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل له أو ما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف
المشايخ رحمهم الله تعالى في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوى عشرة واختار الصدر الشهيد رحمه الله
تعالى أنه لا يجب القطع كذا في المحيط * وهو الاصح وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولا يقطع
في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج * في نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلاب كذا في
العيني شرح الكنز * ولو سرق ذمي من ذمي خرم لا يقطع كذا في الايضاح * ولا في سرقة الشطرنج وان كان
من ذهب والبرد كذلك كذا في المحيط * ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية تساوى ألف درهم
وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج * ولو سرق الجلود والاوراق قبل
الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي * ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط * المراد بذلك دفاتر قد
مضى حسابها أو ما اذا لم يمض لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج
* ولا قطع في قصب النشاب ولو اتخذته نشابا ثم سرقه قطع كذا في الذخيرة * لا قطع في صليب الذهب والفضة
وكذا الصنم من الذهب والفضة وأما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا
في الجوهرة النيرة * ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوسمة والكتم كذا في العتايية * ولا يقطع بعبد
كبير أى يميز بعن نفسه ولو ناعما أو مجنوناً أو أعجمياً لانه ليس سرقة بل اماعضب أو خداع كذا في النهر
الفائق * ويقطع في سرقة العبد الصغير الذى ليس بعمير ولا معبر عن نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير * في
المتقى اذا سرق عبدا صغيرا قيمته خمسة دراهم وفي اننه لو لؤلؤة تساوى خمسة دراهم قطعته كذا في المحيط
* من كان له على غيره عشرة دراهم فسرق من يتيه مثلها ان كان دينه حالاً لم يقطع وان كان مؤجلاً
فالقياس أن يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذى أخذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل
وان سرق منه عروضا تساوى عشرة قطع وأما اذا قال أخذه رهبا بحق أو قضاء بحق وصرح بذلك درى عنه
الحديث بالاجماع وان أخذ صنفا من الدراهم أجود من حقه أو أردأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج * وان سرق
من خلاف جنس حقه نقدا لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين * وان سرق حلياً من فضة وعليه دراهم أو
حلياً من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلى قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو
مثل الذى عليه من الدين فانه يقطع أيضا كذا في السراج الوهاج * ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى
قطع إلا أن يكون المولى وكاهما بالقبض حينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو
غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان * ولو سرق من غريم عبده المأذون الذى
عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح
* اذا وقعت السرقة على شئين أحدهما ما يجب القطع فيه والآخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود
بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصاباً يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا قطع
فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصاباً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في
المحيط * ولو سرق ناء فضة قيمته مائة وفيه نبيذ أو طعام لا يبق أولب لا يقطع وانما ينظر الى ما فى الناء ولا قطع
على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية وهذا قولهما رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

(٣٣ - فتاوى ثانى) مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل وزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه
يتوقف البيع على اجازة المزارع * الراهن اذا باع الرهن ثم باعه من آخر فأجاز المرتهن بيع الاول أو الثانى نفذ ما اجاز * والآجر اذا باع
المستأجر ثم باعه ثانياً من رجل آخر فأجاز المستأجر البيع الاول أو الثانى نفذ البيع الاول وبطل الثانى * ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر
أو آجر أو وهب وسلم فأجاز المرتهن الاول الرهن الثانى أو الاجارة أو الهبة نفذ البيع وبطل ما سواه * ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط

الخيار **باب الخيار** * الخيارات أنواع منها خيار اجازة عقد القضي وقد ذكرنا * ومنها خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب
ومنها خيار تفسر المقود عليه به لئلا يضر قبل القبض والاستحقاق * أما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لاحد المتعاقدين
أولاهما جميعا عندنا وكذلك خيار الشرط للاجنبي جائز عندنا وهو مؤقت بثلاثة أيام أو أقل * وإن شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما ١٧٨
لو شرط الخيار أبدا وقال صاحبه اذ ذكروا ما علموا مشهرا أو سنة أو أكثر جاز

* وإن شرط الخيار إلى الليل
أولى وقت الظهر وأولى
ثلاثة أيام كان له الخيار في
جميع الليل ووقت الظهر
وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار
مالم تنقض الغاية في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
وقال صاحبه لا تدخل
الغاية في الخيار * ولو شرط
الخيار لهما جميعا لا يثبت
حكم العقد أصلا وإن
كان الخيار لاحدهما لا يثبت
حكم العقد في حق من له
الخيار حتى لو كان الخيار
للبائع لا يخرج المبيع عن
ملكه عندنا ويخرج الثمن
عن ملك المشتري ولا يدخل
في ملك البائع في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وفي
قول صاحبه يدخل * ولو
كان الخيار للمشتري لا يخرج
الثمن عن ملكه في قوله - م
ويخرج المبيع عن ملك
البائع ولا يدخل في ملك
المشتري في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعندهما
يدخل * بيان ذلك في مسائل
* منها إذا باع عبد بجارية
على أن يأتع العبد بالخيار
ثلاثة أيام فأعتق البائع
العبد في الأيام الثلاثة نفذ
اعتماقه في قولهم وبطل البيع

يقطع إذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في بدنه نفسه
أما إذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارقه بالاجماع وإن كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج *
في المنتقى إذا سرق كلبا في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم أقطعه وإن سرق جارا قيمة تسعة وعشرين عليه كاف
قيمته درهم قطع وإن سرق كوزا فيه عسل قيمة السكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الأصل إذا
سرق حلية من خمر والطرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه إذا
شرب الخمر في الخمر ثم أخرج الطرف والطرف مما يقطع في سرقته قطع كذا في الأخيرة * سرق قمعة وفيها ماء
يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الأناة في الدار ثم أخرجه فارغا قطع كذا في الغيائية * قال
القدوري إذا سرق منديلا فيه صرة دراهم فعليه القطع يريده المنديل الذي يشد فيه الدراهم عادة كذا
في المحيط * ولو سرق ثوبا لا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم به لم أقطعه
وإن كان يعلم به فاعليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال أو جواقافها مال أو كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط
* ولو سرق فسطاطا إن كان منصوبا لا يقطع وإن كان ملفوفا يقطع كذا في السراج الوهاج * لا قطع على خائن
ولا خائنة ولا منتهب ولا محتاس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا
في الهداية * ولو سرق من القبر دراهم أو دنائير أو شيئا غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج
* اختلف مشايخنا رحمه الله تعالى فيما إذا كان القبر في بيت مقفل والأصح أنه لا يقطع سواء نبش الكفن
أو سرق مالا آخر من ذلك البيت ~~وكذا~~ إذا سرق الكفن من تابوت في القافلة لا يقطع في الأصح كذا في
الكافي * ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو أوصى له بشيئ فسرقة قبل موت
الموصي قطع وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج * ولا قطع على من
سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حرا كان أو عبدا كذا في النهاية * ولا يقطع في مال
للسارق فيه شركة كذا في التبيين * وإذا قطعت يد السارق ورد المئاع على صاحبه ثم سرقه مرة أخرى
لم يقطع عندنا استحسنانا كذا في المبسوط * وكذا لو سرقه منه سارق آخر لم يكن له ولا لب المالك أن يقطع
السارق الثاني كذا في محيط السرخسي * الأصل أنه إذا لم يتبدل العيز وكان بحاله لا يقطع ثانيا عندنا وإن
تبدلت عينه قطع كما لو كان قطنافا صار غزلا أو كان غزلا فصار ثوبا فإنه يقطع بالاجماع كذا في شرح الطحاوي
* ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت إلى مالكها ثم سرق ثانيا لم يقطع وإن سرقها مع مائة أخرى تقطع
رجله سواء كانتا مخلوطتين أو متميزتين كذا في الظهيرية * إذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على
صاحبه فجعل المسروق منه آنية أو كانت آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال يقطع كذا في شرح الطحاوي * في كفاية البيهقي سرق ثوبا فخطاه ثم رده فمضى فسرق
المنقوض لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولدا
ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وسرقه
ثانيا لم يقطع رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيها
فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية * وكذا إذا
باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق * أفرز كذا قاله ليؤدى إلى الفقراء فسرقة غني أو فقير

لأنه أعتق ملك نفسه وإن أعتق الجارية جاز ويكون اسقاط الخيار ويتم البيع وإن أعتقه ما في كلام واحد نفذ قطع
عنته فيه ما يغرم قيمة الجارية لبائعه ولا ينفذ عتاق المشتري لاني العبد ولا في الجارية أما الجارية لأنها خرجت عن ملكه عندهم وأما العبد
لأنه لم يخرج عن ملك بائعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا * ولو كانت الجارية بنتا لبائع العبد والخيار لبائع العبد
لا تعتق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما لأنها لم تدخل في ملكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو أعتقها نفذ

اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار * ولو قال لصدا ان اشترى منك فانتم نحرتم اشترا على أنه بالخيار ثلاثة أيام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره والمسئلة بفروعهما معروفة ولو كان البيع بشرط الخيار له ما فبات أحدهما لزم البيع في جانبه والاخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا * رجل باع عبدا بثلثين في الذمة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار أو أبرأه عن الثمن أو اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأؤه وهبته ويبطل خياره لان الثمن في الذمة ١٧٩ بمنزلة القرض * ولو اشترى من غير

المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن دينافا أو فاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع المبيع الى المشتري لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للمشتري فأبرأه البائع عن الثمن لا يصح أبرأؤه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد بن درجه الله تعالى اذا تم البيع بينهما بمضى مدة الخيار أو باسقاط الخيار في المدة يتفذر ابراء البائع * ولو كان الخيار للبائع أو المشتري فقال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره * وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أردّه اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرتد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك ولكنه قال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا فغدا غدا ذكر في المنتقى أنه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وقت يحصى لا محالة بخلاف الاول * رجل باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة

قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيابة * ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن عندنا استحسانا * رجل من أهل العدل أعار في عسكر أهل البغى ليلافسرق من رجل منهم مالا فجاء به الى الامام العدل قال لا تقطعه لان لاهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغى على أى وجه يقدر على ذلك ويمسكوه الى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمكنت الشبهة في أخذه بهذا الطريق وكذلك لو أعار رجل من أهل البغى في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لان أهل البغى يستحلون أموال أهل العدل وتأويلهم وان كان فاسدا فاذا انضم اليه المنعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعه لان التأويل ههنا تجرد عن المنعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنعة ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لانه تحت حكم أهل العدل فيتمكن امام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البغى فان يد الامام العدل لا تصل اليه كذا في المبسوط

الفصل الثاني في الحرز والاختصاص الحرز على ضربين (حرز معنى فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذلك الفساطيط والخوانيت والخيم كل هذه الاشياء تكون حرزا وان لم يكن فيها حافظ سواء سرق من تلك وهو ممتنع الباب أو لا باب له لان البناء يقصده الاحراز لانه لا يجب القطع الا بالخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحفاظ) كن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعند منعه فهو محرز به هذا اذا كان الحافظ قريبا منه وأما اذا بعد فليس يحافظ وحده القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظا أو نائما والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسى * قال مشايخنا رحمه الله تعالى كل شئ معتبر بحرزه مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل أو الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم أو الحلوى من هذه المواضع لا يقطع وفي الكرخى ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقواصر الحرز الدراهم والدنانير والؤلؤ وقال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * قال شمس الأئمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية * وفي المحرز بالمكان لا يعتبر الا حرزا بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهدية اذا سرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعنده ما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي * ما كان محرز بالابنية فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئا لم يقطع ولم يكن حرزا في حقه وان كان نعمة حافظ أو كان صاحب المنزل نائما عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا اذن متى شاء ولا يمنع فهذا او الفناء في البرية واحد يصير محرز بالحفاظ وذلك كالمساجد والطرق كذا في الايضاح * ان شق الحمل فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فأخذ المال قطع كذا في التبيين * ولو سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لان هذا مال ظاهر غير محرز وكذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فأخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والا فلا فان كانت

أيام ثم أعتقها أو دبرها أو كاتبها أو وهبها وسلم أو رهن وسلم أو أجز كان ذلك نقضا للبيع وكذا اذا فحل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك بأن بائرها أو ووطئها أو قبلها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة كان ذلك نقضا للبيع علم الاخر بذلك أو لم يعلم * ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرؤية والعيب * ولو قال المشتري قبل ان يغير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون ابطلا للبيع ولا اسقاطا للخيار * ولو قبلته الامه بشهوة بطل خياره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ان

أقر المشتري أنها قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى بفعل الأمة لا يطل الخيار إلا إذا قبلته فترتها ولم يمنعها وإن ادخلت فرجة في فرجها وهو كاره أو مطاوع بطل خياره عند الكل * من له الخيار إذا أجاز البيع وأسقط الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضراً أو غائباً * وأما إذا فسخ البيع أن كان صاحبه حاضراً جاز وإن كان غائباً يتوقف فسخه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن علم صاحبه بذلك في مدة الخيار جاز * وقال أبو يوسف والشافعي ١٨٠

الفسخ بالقبول فإن كان بالفسخ جاز كما قال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * وفي الإجارة الطويلة إذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر فالواجب أن يأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * ولو كان الخيار للمشتري ففسخ أحدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه * رجل اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى * الله تعالى يتم البيع ويتقرر الثمن على المشتري * ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع إلى المشتري ثم إن المشتري أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل * ولو كان البيع بآفاق قبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغيره فإنه والثمن حال أو مؤجل وللمشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهلك عند البائع ثم البيع

الحوالي موضوع على الأرض فسرق الحوالب مع المتاع إن كان صاحبه هناك بحيث يكون حافظاً له قطع سواء كان ثامناً أو يقظان كذا في السراج الوهاج * إذا سرق من القطار بغيره لا يقطع ويستوى أن يكون معه سائق أو قائد بسوقه أو يقوده أو لم يكن فلم يجعل القطار محرراً بالسائق والقائد وإن كانا حافظين له لأن المال إنما يصير محرراً بالحفاظ إذا كان قصده الحفاظ وأما إذا كان قصده شيئاً آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه للحفاظ يقطع كذا في الذخيرة * ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج به وقد حمله أو لم يحمله فلا قطع عليه ولورمى إلى صاحب له خارج الحرز فأخذ المرمى إليه فلا قطع على واحد منهما ما ولو ناول صاحبه من وراء الحدار ولم يخرج هو به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع على واحد منهما قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج إذا كان الخارج لم يدخل يده إلى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فأخذها من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعهما كذا في فتاوى الكرخي * ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذ لم يذكره محمد رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهراً فرمى المتاع في النهر ثم خرج وأخذ من خرج بقوة الماء لا يقطع وإن خرج بتصر يكم الماء قطع ذكره الإمام القسري * ولكن ذكر في المبسوط في إخراج الماء بقوة جريه الأصح أنه يلزمه القطع كذا في النهاية * وإن أقيم في الطريق ثم خرج فأخذ فهدأ على وجهين * إن رمى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فأخذ قطع وإن رمى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وإن خرج وأخذ إذا حمله على حمار وساقه فأخرجه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج * من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا إذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل البيوت عن الانتفاع ببعض الدار وإن كانت كبيرة وفيها مقاصير أي حجر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغنى أهل المنازل عن الانتفاع ببعض الدار وإنما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة وأخرجها إلى صحن الدار قطع ولو سرق بعض أهل المقاصير من مقصورة شيئاً يقطع كذا في الكافي * ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جاء في ليلة أخرى فدخل وأخذ شيئاً إن كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يستدعه أو كان النقب ظاهراً إياه الطارقون وبني كذا فلا قطع عليه ولا قطع كذا في السراج الوهاج * سارق دخل مع حمار منزلاً فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل وذهب إلى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء إلى منزله لم يقطع وكذا لو علق على طائر شيئاً وترك في المنزل فطار إلى منزله بعد ذلك فأخذ منه كذا في الفتاوى السراجية * ولو سرق مالاً من حرز فدخل آخر الحرز وحمل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصاباً من حرز فذبحه فصاد ان تخلف بينه ما طالع المالك فأصلح النقب أو أغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع إذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وإن لم يتخلل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج * ولو سرق من السطح ما يسهل نصاباً يقطع * رجل نقب حائطاً بغير إذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئاً فاختار أنه لا يضمن الناقب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة * ولو سرق ثوباً بسط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوباً بسط على خص إلى السكة وإن بسط على الحائط إلى الدار أو على النخس إلى السطح قطع كذا في الظهيرية * وإن نقب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة

الفسخ بالقبول فإن كان بالفسخ جاز كما قال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * وفي الإجارة الطويلة إذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر فالواجب أن يأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * ولو كان الخيار للمشتري ففسخ أحدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه * رجل اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى * الله تعالى يتم البيع ويتقرر الثمن على المشتري * ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع إلى المشتري ثم إن المشتري أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل * ولو كان البيع بآفاق قبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغيره فإنه والثمن حال أو مؤجل وللمشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهلك عند البائع ثم البيع

ولزمه الثمن عند الكل * رجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه إلى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخاً للبيع ولا إبطالاً للخيار * رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستغله ويستعمله جاز وإن فعل ذلك لا يطل خياره * ولو باع كرماعاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من ثمره لا يجوز البيع لأن الغدلة والمنفعة لا يقابها الثمن فلم يكن متلفاً بغيره من المبيع بخلاف الثمر * رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم قال له البائع بعد أيام أذنت بالخيار له الخيار مادام في المجلس ويكون هذا

بمنزلة قوله لك اقالة هذا البيع * ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح * رجل اشترى شياً وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كذله أن يفسخ البيع ولم يكن ذلك للبائع وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ففسد البيع في قول أبي حنيفة وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى فان أسقط الخيار في الأيام الثلاثة أو اعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو حدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري ١٨١ في الأيام الثلاثة عيب ان كان عيباً

يحتمل زواله في مدة الخيار كمرض لا يطل خياره الا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به مالا يحتمل الزوال لزمه البيع * رجل اشترى شيئاً في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده ما قبل الشهر يكون داخلاً في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد رحمه الله تعالى له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع * وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد مضي رمضان فسد البيع عند الكل لانه لا وجه لتصحيح هذا العقد * رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون للبائع أن يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار * رجل اشترى

هذا محمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما إذا كان صغيراً لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده فيه وأخذ المال قطع أجماعاً وان ادخل يده في صندوق الصير في أوفى كم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج * جماعة نزولوا خائفاً أو يتأفرون سرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية * وإذا طرصة خارجة من الكم وأخذ الدراهم لم يقطع وان ادخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي * في المنتقى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفشاش وهو الذي يهيئ لعناق البيت ما يفكه به اذا فشق نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وان كان فيه أحد من أهلها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فشق باباً في السوق لم يقطع والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فبأخذ منها وصاحبه لا يعلم في الخاوي اذا كان باب الدار مردوداً غير مغلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما صلي الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة ومعه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل الاصل دار انسان ما بين العتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار واذا كان صاحب الدار يعلم بدخول الاصل والاصل لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به الاصل وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم الاصل لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان انساناً لا حتى سرق متاعه قطع ولو كان منهاراً فغلب بيته سر أو أخذ متاعه مغالبة لا يقطع والقياس أن لا يقطع في الفصلين لكنا استحسننا في الفصل الاول وقتنا وجوب القطع كذا في المحيط * ولو أخرج شاة من الحرة فتبعها أخرى ولم تكن الاولى نصاباً فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج * واذا سرق شاة أو بقرة أو فرسان المرعى لا يقطع هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شيخ الاسلام لا أن يكون عليها راع يحفظها وفي الباقي أنه لا قطع في المواشي في المرعى وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل الراعي لاجل الحفظ فلا تصير محرزة بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بنى لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي الباقي وقيل لا يعتبر المغلق اذا كان الباب مردوداً الا أن يكون منفرداً في الصحراء كذا في الذخيرة * ياوي بالليل الى حائط قد بنى لها عليه باب وهنالك من يحفظها وكسر الباب ليلا وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبها حتى أخرجها قطع * اتخذ حظيرة من حجر أو شوك وجع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى اذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الخاوي * وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه اذا جمعها في مكان أعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في الذخيرة * من سرق من أبويه وان عابا أو ولده وان سفل أو ذى رحم محرمة كالاخ والاخت والم والخال والعممة والخاله لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير * ولو سرق من أمه أو أخته رضا يقطع كذا في الكافي * واذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق أحد الزوجين من حرة خاص لا آخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان * ولو سرق المرأة من زوجها أو سرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد

شاة أو بقرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطلب لبهاروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يبطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل خياره حتى يشرب اللبن أو يستهلك * ولو اشترى جارية على أن يكون لها خيار ثلاثة أيام وقبضها فادعاه الى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدعاه الى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رحي على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطعن البائع فيها كان فسخا للبيع ولو كان الخيار للمشتري فطعن فيها يعرف مقدار الطعن لا يقطع خياره ولو زاد على ذلك عند قوله الماء وكثرة بطل خياره

* وذكر الفقيه أبو جعفر أن ما زاد على يوم وليلة كثير يبطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره * ولو اشترى ثوبا على أنه بالخيار أو خادما فلا يس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خيارا بشرط وان استخدم مرتين أو لبس الثوب مرتين أو كانت دابة فركبها مرتين يبطل خيار الشرط * ولو ركب الدابة يسقيها أو ليردها على البائع في القياس يبطل خياره وفي الاستحسان لا يبطل * ولو باع عبدا على أنه بالخيار ففيهما وبعضهما المشتري ثم مات أحدهما ١٨٣ أو استحو لا يجوز البيع في الباقي وان تراضيا على اجازة البيع لان البيع بشرط

منهما لو سرق من امرأته المبتوتة أو المختلعة ان كانت في العدة لم يقطع سواء كان طليقة أو طليقتين أو ثلاثا وكذا اذا سرقته هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا يقطع عليها كذا في السراج الوهاج * ولو أبانها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الامر الى القاضي لا يقطع كذا في التبيين * اذا سرق من أجنبية أو سرق من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة الى الامام ثم ترفع الامر الى الامام وأقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة * وان تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج * اذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبيل أمها أو ابنتها قطع كذا في المحيط * ولو سرق من بيت الاصحار أو الاختان لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما اذا كان البيت للختن أما اذا كان للبنات فلا يقطع اتفاقا وكذا في مسئلة الصهر اذا كان البيت للزوجة لا يقطع اجماعا كذا في الجوهر النيرة * الختن زوج كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذي محرم من الختن * والصهر من حرم عليه بالمصاهر كأم المرأة وابنتها وكأمة الاب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط * ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوى رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقة منه فعبدته بنزله كذا في محيط السرخسي * ولا فرق بين أن يكون العبد مدبرا أو مكاتباً أو أدونا أو أم ولد سرق من مولاه كذا في السراج الوهاج * وكذلك المولى اذا سرق من مال مكانه أو عبده المأذون ويقطع بالسرقة من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي * ولا يقطع على الضيف اذا سرق من اضافته كذا في الهداية * ولا يقطع على خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع اذن له في دخوله واذا أجرداره من رجل فسرقت المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا سرق المؤجر من المستأجر فلا يقطع وان سرق المستأجر من المؤجر قطع بالاجماع اذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج

الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته * تقطع عين السارق من الزند وتحسم وثن الزيت وكلفة الحسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق * فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى وان سرق ثالثا لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب هذا استحسان ويعزر أيضا ذكره المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الهداية * وللإمام أن يقتله سياسة لاسعيه في الارض بالفساد كذا في السراجية * وان كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا اذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك ان كانت ايمامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الاصبهان منها سوى الابهام وان كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية * ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الاصباع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين * واذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعا وقال بعضهم ان تميزت الاصابة وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وان لم يمكن قطعها جميعا وهذا المختار فان كان يبطش باحدها قطع الباطشة كذا في الجوهر النيرة * وان كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصباع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطع يده وان كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم يقطع كذا في المبسوط * ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فان كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والارش في الخطا وتقطع رجله

الخيار غير منقعد في حق الحكم فاذا هلك أحدهما كانت الاجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخصه فلا يجوز * ولو قال البائع في حياة العبد ينقض البيع في هذا بعينه أو ينقض البيع في أحدهما كان نقضه باطلا كأنه لم يتكلم بالنقض ويبقى الخيار فيهما * وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال نقضت البيع في نفسه كان باطلا كأنه لم يتكلم به * رجل له دار فيها رجل يسكنها بأجر فباعها من رجل على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورضي به به الساكن فطالب المشتري الاجر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك امضاء للبيع * ولو اشترى دارا وهو ساكن فباع على أنه بالخيار ثلاثة أيام فدام على السكنى لا يبطل خياره ولو ابتداء السكنى يبطل خياره * رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها وأنكر البائع كان القبول للمشتري وللبيع أن يملك الجارية ويوطأها لان المشتري

حين ردها على البائع قد ملك الجارية منه فللبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القصار اذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب اليسرى وقال هذا ثوبك وكذا الاسكاف * رجل باع بيضا وكنترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار السكندرى ثم في مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار يضر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة بحالها بقي خياره لان المشتري لا يضر ببقاء الخيار * ولو اشترى قصيرا بابتاعه فصار حيا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولا يبطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا ثم باعه بالبيع بينهما قال البائع للمشتري قد جعلتك بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت الخيار من ساعته شهر أو ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يمتنع الخيار كما قالوا وبفسد العقد * ولو ألقوا بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يمتنع الشرط الفاسد ويفسد البيع ١٨٣ ولو ألقوا بالعقد الصحيح شرط جازا أو خيارا جازا يمتنع في قولهم * رجل

باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقابضا ثم إن البائع تقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع لأن المشتري لما زرعها بأذن البائع صار كأنه سلمها إلى البائع * رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند المشتري بطل خياره وإن كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره * ولو حدثت الزيادة عند المشتري في ذات المبيع كالمسكن ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فرض

اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب إلا أنه لا تقطع رجلاه اليسرى وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي * وإن لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي إلى تفويت جنس منفعة البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجلاه اليمنى سقط عنه القاطع بسبب السرقة فإن لم تقطع رجلاه اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط * إذا قال الحاكم للجلاد اقطع عين هذا السارق في سرقة سرقها فقطع يساره عمدا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤدب كذا في فتح القدير * والخلاف فيما إذا قطع يساره عمدا ولو قطعه خطأ لا يضمن اجتماعا سواء أخطأ في الاجتهاد بأن اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف * ولو قال له اقطع يده فذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وإن كان عالما بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو قطع غير الجلاد يساره لا يضمن أيضا هو الصحيح كذا في الهداية * وإن حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير إذن الإمام فلا شيء عليه لكن الإمام يؤدبه على ذلك كذا في المبسوط * وإن قطع الجلاد رجلاه اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق السرقة وإن قطع رجلاه اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وإن قطع يديه جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط * ولو قطعت يديه ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت عين السارق معدومة قطعت رجلاه اليسرى كذا في العناية * وإذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلت أو لم يكن حكم عليه حتى انفلت فأخذ بعد زمان لم يقطع وإن اتبعه الشرط فأخذوه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط * ولو سرق من رجلين لم يقطع بغيبه أحدهما كذا في العناية * رجل سرق من جوارجانيات فرفع إلى قاضي يلج فله أن يقطعه فإن غلب رجل على جوارجانيات من أهل البغي من غير تقليد من جهة وإلى خراسان لم يكن لقاضي يلج أن يقيم وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرفع إلى قاضي بخارى كذا في المحيط * وإذا ثبت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت أن قطع حبس حتى ينكشف الحر والبرد وإذا كان لا يتخوف عليه الموت أن قطع لم يؤخر وإن حبس إلى فتور الحر والبرد فبات في السجن فضمن المسروق دين في تركه كذا في المبسوط * ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد المعاد * ولا فرق بين الشهادة والإقرار عندنا وكذا ان غاب عند القاطع عندنا كذا في الهداية * وللمستودع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع والقباض على سوم الشراء والمرتمن وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي أن يقطعوا السارق منهم ويقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن انما يقطع بخصومه حال قيام الرهن بعد قضاء الدين كذا في الكافي * إن قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولأرب السرقة أن يقطع السارق الثاني وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول أو بعد ما درى الحد شبهة يقطع بخصومة الأول كذا في الهداية * في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم إن رجلا آخر له هذا المسروق منه ألف درهم غصب

العبد عند المشتري ثم إن المشتري ألقى البائع وقال للبائع نقضت البيع وردت عليك العبد فلم يقبل البائع ولم يقبض فانقضت الأيام الثلاثة والعبد مريض لم يرض لم يرض المشتري وإن صح العبد في الأيام الثلاثة ثم مضت الأيام الثلاثة كان للمشتري أن يرد العبد على البائع بذلك الرد الذي كان منه * رجل اشترى دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقصر حوافرها وأخذ شيئا من عرفها لا يبطل خياره ولو زرعها بطل خياره * رجل اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء المشتري في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليرد المبيع فاختنى البائع منه وطلب المشتري من القاضي

أن ينصب خصما عن البائع لردّه عليه اختلافوا فيه قال بعضهم ينصب خصما تطرأ للمشتري وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصما لأن المشتري لم يشتري ولم يأخذ منه وكلام مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا نظره فان لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك فيبعث مناديا ينادي على باب البائع أن القاضي ١٨٤ يقول ان خصمك فلا تاريد أن يرد المبيع عليك فان حضرت والانقضت

المبيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعلان أيضا فيلزم محمد رحمه الله تعالى كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيأخذ منه كفيلا ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع يرد على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ المبيع ولا تنق عليه من الثمن حتى تجيز البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجائين وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وبمحمد المدعي عليه وأقام المدعي بيته على ما ادعى ويضاق فسادها في مدة التزكية فان القاضي بأمر مدعي الشراء أن ينقد الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعها من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الأول والثاني على يدي عدل فان عدلت البيعة ينقض

الالف المسروق من السارق قال أدرك القطع عن السارق الاول كذا في المحيط * من سرق سرقة وردّها على المالك قبل الارتفاع إلى الحاكم لم يقطع فان ردها بعد سماع البيعة والقضاء يقطع وقبل القضاء يقطع استحسننا ولو رده على ولده أو ذي رحمه ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وان كان في عياله لا يقطع وكذا لو رده على امرأته أو عبده أو أجنبي مشاهرة أو مسانحة ولو دفع إلى والده أو جده أو والدته أو جدته وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عيال هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لانه عبده ولو سرق من مكاتب ورده إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورد إلى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي * اذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فهو بهالة المالك وسلمها اليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولو غصب منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتبية * ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانتقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ما ذونا فانه يصح اقراره وتقطع يده والمال يرد إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولاة أو كذبه كذا في السراج الوهاج * وان كان محجورا والمال قائم ان صدقه مولاة يقطع ويرد المال إلى المسروق منه وان كذبه مولاة فقال الدراهم مالي فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد إلى المسروق منه وان كان المال هالكا صح اقراره بالحد في قول أصحابنا جميعا ولا ضمان عليه أصلا لكنه اذا كان ما ذونا يرد المال إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا يضمن وان كان محجورا فان صدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه ان كان قائما أما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لافي الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان * ولو أقر العبد بسرقة مائة لم يقطع ثم يتطران كان ما ذونا صح اقراره ويرد المال إلى المسروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا كان أو كبيرا وان كان محجورا ان صدقه مولاة فكذلك وان كذبه فالمال للمولى وبضمن العبد بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج * اذا قطع السارق والعين قائمة في يده رتت على صاحبها البقاء على ملكه كذا في الهداية * وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك أنا أضمنه لا يقطع عندنا وان قال أنا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط * ولو قطعت عين السارق ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو أودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج * واذا ملك السارق المسروق من رجل يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع أو بعده فملكه باطل ويرد المسروق على المسروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه اليه وان كان هالكا في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فله المالك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط * ولو غصب انسان من السارق فملك في يده الغاصب بعد القطع فلا ضمان للسارق

المدعي الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الأول إلى البائع وان ضاع الثمن عند العدل بضيع الثمن الثاني من مال مدعي ولا الشراء لان بيع القاضي كبيعته وان لم تصدق البيعة مدعي الشراء فانه يضمن قيمة السمكة للمدعي عليه لان البيع لم يثبت فبقي أخذ مال الغير بجهة البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو باع شيئا يتسارع اليه الفساد لم يقبضه المشتري ولم يتقد الثمن حتى غلب كان البائع أن يبيعه من آخر ويحل المشتري الثاني أن يشتري وان كان يعلم بذلك لان المشتري الأول رضى بهذا البيع

والفسخ دلالة فيحل للبائع أن يبيع وإذا حل للبائع أن يبيع حل للمشتري الثاني أن يشتري رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه عرض
العبد على البيع لم يطل خياره لأنه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه رجل باع شيئا بثمن مؤجل على أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الاجل من
وقت سقوط الخيار لا من وقت العقد * وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع دارا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ولدار شفع فان الشفع يطلب
الشفعة وقت العقد اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي يطلب ١٨٥ الشفعة وقت الاجارة وفي البيع الفاسد

عند انقطاع حق الاسترداد
وفي الهبة بشرط العوض
روايتان في رواية يطلب عند
القبض وفي رواية عند
العقد وهو الصحيح والمسائل
تأتي في كتاب الشفعة
رجل باع دارا على أنه
بالخيار ثلاثة أيام فصالحه
المشتري على دراهم مسمية
أو على عرض بعينه على أن
يسقط الخيار ويغضى البيع
جاز ذلك ويكون زيادة في
الثمن وكذا لو كان الخيار
للمشتري فصالحه البائع
على أن يسقط الخيار
فيصط عنه من الثمن كذا أو
يزيده هذا العرض بعينه في
البيع جاز ذلك * الوكيل
بالبيع اذا باع على أنه بالخيار
ثلاثة أيام أو الوصي باع على
أنه بالخيار ثلاثة أيام أو
الرجل باع بنفسه وشرط
الخيار لغیره فمات الوكيل
أو الوصي في الايام الثلاثة
أو مات الموكل أو الصغير أو
مات الذي باع بنفسه أو
الذي شرط الخيار له في الايام
الثلاثة قال محمد رحمه الله
تعالى يتم البيع في جميع
ذلك لان لكل واحد منهم
حق في الخيار والجنون في
هذا بمنزلة الموت * ولو باع
الاب أو الوصي مال اليتيم

ولا ضمان للمالك أيضا كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فخذ حدا واحدا
فهو لذلك كله لان الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تداخلت اذا كان الجنس واحدا لان المقصود
من اقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف مالواقيم الحد مرة ثم سرق ثانيا لا يثبتنا أن الزجر لم يحصل
بالاول وأجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وخصموا وأثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شيئا من
السرقات اذا هلكت الاموال في يده أو استهلكها وأما اذا حضر واحد منهم أو اثنان وخصم والباقيون
غيب فقطع القاضي السارق بخصومه الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يضمن لهم شيئا اذا هلكت الاموال عنده أو استهلكها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن
قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن لمن كان حاضرا وقت الخصومة قيمة سرقاته اجماعا فان كانت السرقات فائمة
ردّها الامام على أربابها والقطع لا يمنع رد السرقة كذا في المحيط * واذا سرق النصب من واحد مرارا
فخصم في بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في غايه
البيان * ولو أقر بالسرقه والمسروق منه غائب فاجتهد الحاكم وقطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئا
وان حضر فصدقه كذا في المبسوط

الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة

اذا سرق ثوبا فشقّه في الدار نهفين ثم أخرجه فان كان لا يساوي عشرة دراهم بعد ما شقه لم يقطع بالاتفاق
بخلاف ما لو شقه بعد الاخراج فانتقصت قيمته من النصاب بذلك واذا شق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي
عشرة فان كان هذا التعيب يمكن نقصا بيسير فعليه القطع بالاتفاق وأما اذا كان النقصان فاحشا فان
اختار رب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وان اختار أن يضمنه قيمة الثوب وسلم له الثوب
فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع في الوجهين جميعا كذا في المبسوط * واختلفوا في
الفرق بين الفاحش واليسير والصحيح أن الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا
يفوت به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط كذا في البحر الرائق * واذا كان الشق اتلافا له تضمن جميع
القيمة من غير خيار وعلك السارق الثوب ولا يقطع وحدا لا تلاف أن ينقص أكثر من نصف القيمة كذا في
التبيين * ان سرق شاة فذبحها ثم أخرجه لم يقطع ولو ساءت نصا بعد الذبح لكنه يضمن قيمتها للمسروق
منه كذا في فتح القدير وان سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع فضته دراهم أو دينار قطع فيه ويرد الدراهم
والدينار إلى المسروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا سبيل للمسروق منه عليها كذا في
الهداية * وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ حلياً أو آية كذا في التبيين * ولو سرق حديداً أو نحاساً أو صفراً أو ما
أشبه ذلك فجعله أو اوى ان كان بعد الصناعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عدداً يكون للسارق
بالاجماع ولو سرق ثوباً فقطعه وخاطه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في الغياثية * ولكن لا يحل له
ان ينتفع به بوجه ما يضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمر ناشئ * اذا قطعت يد السارق وقد قطع الثوب
قيصا لم يخطه برده على المسروق منه كذا في المبسوط * من سرق ثوباً صبغه أحر فقطعت يده لم يؤخذ منه
الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو صبغه

(٣٤ - فتاوى ثانی) على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ اليتيم في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يتم البيع ويطل الخيار
وعن محمد رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم ان شاء نقض البيع وان شاء أجاز في مدة الخيار وبعد انقضائها يكون
هذا خيار الاجارة لا خيار الشرط * وفي رواية ينتقل خيار الشرط الى اليتيم موقفاً بالايام الثلاثة كما كان في رواية يبي الخيار للاب ان شاء
نقض البيع في المثل أو أجاز وان لم يصنع شيئاً حتى مضت المدة تم البيع * والمكاتب اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر والعبد المانح اذا

يبيع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم يرجع عليه المولى بتم البيع ويطلب الخيار * رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للعبدان دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضا للبيع ولا بطلا للخيار وكذا لو قال هذا العبد أنت حر أو هذا العبد آخره * وكذا لو كان الخيار للمشتري فخلف بذلك * رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أبرجت شراؤه أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو أحببت ١٨٦ أو أردت أو قال قد أعجبني أو قال قد وافقني لا يطل خياره * رجل اشترى كتابا على

أنه بالخيار ثلاثة أيام فانتسخ منه لنفسه لا يطل خياره لأن الكتاب لا يشتري لأجل النسخ منه وإنما يشتري لأجل الدرس والحفظ فلا يطل خياره كأنساج إذا اشترى ديبا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم نظرت في نقوش الديباج لا يطل خياره ولهذا لو انتسخ من كتاب الغير ولم يرفعه ولم يحوله لايصير غاصبا وان انتسخ لغيره لا يطل خياره قالوا ولو قبل بالانتساخ يطل خياره وبالدرس لا يطل خياره فله وجه يجوز الأخذ به لأن في الكتابة استعمال أما الدرس يكون للنظر والامتحان أنه هل هو صحيح أم لا فيكون بمنزلة الاستخدام مرة واحدة وذلك لا يطل الخيار * من له خيار الشرط إذا قال أبطلت خيارى بطل خياره ومن له خيار الرؤية إذا قال أبطلت الخيار لا يطل خياره * رجل اشترى ثوبا على أنه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء برده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال أبو حنيفة وأبو يوسف

بعد القطع يرد كذا في البحر الرائق * وهكذا في الاختيار شرح المختار * وإن صبغه السارق أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء كذا في فتح القدير * وفي نوادر ابن مماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقصبع الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو خاطه قيصا أفى للسارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحنطة يأخذ منها مقدار نفقة عليه كذا في المحيط * فان كان المسروق دراهم فسيبكه أو صاغها فلما كان للمسروق منه أن يأخذها فان كانت السرقة صفرا فجعله قمعة أو حديدا فجعله درعما يأخذه وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غر عن حاله فان كان التغيير بالنقصان فللمسروق منه أن يأخذه وان كانت السرقة شاة فولدت أخذها جميعا للمسروق منه كذا في المبسوط * ولو سرق حنطة فطحنها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقا فلفته بسمن أو بعسل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي * إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدى بالقصاص وضمن السرقة فان قضى بالقصاص فعفا عنه صاحبه أو صالحه قطعت يده في السرقة وان لم يصلح حتى مضى زمان وهما يتراضيان فيه على الصلح ثم صالحه درأت القطع في السرقة لقادم العهد وان كان القصاص في الرجل اليسرى بدى بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك ان كان القصاص في شجرة في رأسه كذا في المبسوط

الباب الرابع في قطاع الطريق

اعلم أن لقطاع الطريق الذين اهتم أحكام مخصوصة شرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يكن للمارة المقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبير أو الحجر أو غيرها (والثانية) أن يكون خارج الامصار بعيدا عنها وفي النيايح لا يكون بين القرية وبين المصرين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام وليا إليها كذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لا أجرى عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى (والثالثة) أن يكون ذلك في دار الاسلام (والرابعة) أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم أجنبيا في حق أصحاب الاموال من أهل وجوب القطع (والخامسة) أن يظفر بهم الامام قبل التوبة وردد الاموال الى أربابها كذا في التارخانية * اذا خرج جماعة ممنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصده واطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا أو ينة تلو انفسا حبسهم الامام حتى يتوبوا بعد ما يعزرون وان أخذوا مالا معصوما بأن يكون مال مسلم أو ذمي والمأخوذ اذا قسم على جماعة أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حدا حتى لو عفا الاولياء عنهم لم يلتفت الى عفوهم وان قتلوا وأخذوا المال ان شاء الامام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم واذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حيا ويبيع بطنه

رحمهما الله تعالى القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار برح الشرط وأراد أن يردّه بخيار الرؤية وان كان يريد الرديء العيب فالقول فيه قول البائع * ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاكسبت أ كسابا عند البائع أو ولدت أو ولدان الكل يدور مع الاصل ان تم البيع بينهما يكون للمشتري وان انتسخ البائع بينهما يكون للبائع * ولو كان الخيار للمشتري فاكسبت أ كسابا أو ولدت أو ولدان عند البائع فكذلك الجواب وان اكسبت عند المشتري ذكر في الكتاب

أن الكسب يكون للمشتري ثم البيع بينهما أو انتقض * قبل هذا قولهما لأن عندهما خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه عند خيار الرؤية والعيب عند الكل أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدور الكسب مع الأصل لأن عنده خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملك المشتري * ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع * عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه ١٨٧ روايتان * ولو قطع البائع يده

قبل التسليم إلى المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل * ولو قطع أجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل * رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى ابنه على أن البائع بالخيار ثم مات المشتري فأجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث أباه

فصل في خيار الرؤية

خيار الرؤية يثبت في كل عين ملك بعقد يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال وكما ثبتت الخيار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن إذا كان عينا والمكسب والموزون إذا كان عينا فهو بمنزلة سائر الأعيان وكذا التبر من الذهب والفضة والواني ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك دينارا في الذمة كالسلم والديارهم والدنانير عينا كان أو دينارا والمكسب والموزون إذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدراهم

برج لموت وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصاب حيا بل يقتل ثم يصب والاول أصح وبه قال الكرخي والصحيح أنه يترك مصلوبا ثلاثة أيام ثم يخلى بينه وبين أهله لينزلوه ويدفنوه كذا في الكافي * وإذا قتل قاطع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين * أن باشر القتل واحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار * أن لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالا أو جرح اقتصر منه مما فيه القصاص وأخذ الارش مما فيه الارش وذلك إلى الاولياء كذا في الهداية * وأن أخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويبطل حكم الجراحات سواء كان عمدا أو خطأ كذا في السراج الوهاج * وأن أخذ به دما تاب وقد قتل عمدا فان شاء الاولياء قتله وان شاء عفو عنه ويجب الضمان إذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية * أن أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا عمدا ولكن ما أخذوه من الاموال شيئا فله ولا يصيب كل واحد منهم نصيب فالامر في القصاص بين النفس وغيرها إلى الاولياء ان شاؤوا استوفوا وان شاؤوا عفووا كذا في النهاية * وإذا أخذ المال ولم يصنع شيئا غيره فان جاء تابا قبل أن يؤخذ فعليه أن يرد ما أخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية * وإذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا لم يقيم الامام عليه الحد استحسانا كذا في المبسوط * وان كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذورحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي * وكذا إذا كان فيهم آخرس هكذا في المحيط * وإذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون أقيم عليهم الحد لأن يكون القتل وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فينبذ لا يجب الحد كما لو لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية * وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد هكذا في الهداية * روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ان كان فيهم ولي القتل فاتبعهم فاهم أن يتبعوهم ومالا فلا وان أخذوا متاعا رجل فلهم أن يتبعوهم وان لم يتبعوهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستمكالا ليس لهم أن يتبعوهم لانه صار ديناء عليهم كذا في المحيط * فان كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية هكذا في المبسوط * ولو اشترى النساء والرجال في قطع الطريق لا قطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتين * ولو كان منهم امرأة فقتلت وأخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار * عشر نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية * ثبت قطع الطريق بالافرار مرة واحدة ويقبل رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان أقرب به معه وبالبينة بشهادة اثنين على معاينة القطع والافرار ولو شهدوا أحدهما بالمعاينة والاخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أي الشاهد وان علا وابنه وان سفل ولو قالا قطعوا عليهم وعلى أصحابنا وأخذوا مالا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقيم الحد عليهم الا بمحض من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجارهم مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البغي ثم أتى بهم إلى الامام لا يعصى عليهم الحد ولو رفعوا إلى قاض يرى تضمينهم المال فضمنهم وسلمهم إلى اولياء القود فصالحوهم على الديار ثم رفعوا به زمانا إلى قاض آخر لم يقيم عليهم الحد وإذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجب لهم لذلك فذهب أجنبي فقتلهم لاشي عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير * وإذا قتل رجل في حبس الامام قبل أن

والدنانير ولا يثبت خيار الرؤية في كل عين ملك بعقد لا يحتمل الفسخ بالرد كالمهر وبطل الخلع والصلح عن القصاص * من له خيار الرؤية إذا فسخ العقد قبل الرؤية صح فسخه وان أجاز له - قد وأبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو أجاز بعد ذلك كان له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ولا رضاه وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط ويورث خيار العيب ولا يتوقف خيار الرؤية بوقت بل يبقى إلى أن يوجد ما يبطله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط كالتمديد والبيع والاجارة والرهن والهبة

فإن باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بغير قبضه فاض أو بغيره ففسخ من كل وجه أو فلك الرهن أو انتقضت الجارة لا يعود خيار الرؤية هو الصحيح * ولو باع بعد الرؤية على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو عرضه على بيع أو وهب ولم يسلم بطل خياره وإن فعل شيئا من ذلك قبل الرؤية لا يطل خياره وإن هلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر رد البعض بالهلاك أو بالهيب بطل خياره * ولو عرض على البيع ١٨٨ بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يطل في قول أبي

يوسف رحمه الله تعالى * ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أرسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول لا يطل خياره * ولو وكل وكيل بقبضه فرأى الوكيل وقبضه بطل خيار الموكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان الوكيل عاقدا فقبض بعد ما رأى لم يكن للوكل خيار الرؤية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الوكيل بالقبض لا يطل خيار الموكل بقبض الوكيل بعد الرؤية كالأو قبضه الوكيل قبل الرؤية ثم أسقط خيار الرؤية لموكله لا يطل خيار الموكل * وأجسوا على أن خيار العيب لا يطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب * ولو اشترى شيئا لم يره ثم وكل رجلا بالرؤية وقال له إن رضيت فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رؤية الوكيل بالرؤية كروية الموكل * الوكيل بالشرا إذا اشترى شيئا كان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل

ينبت عليه شيء ثم قامت البيعة بما صنع فعلى قاتله القود إلا أن يكون القاتل هو ولي المقتول الذي قتله هذا في قطع الطريق حينئذ لا يلزمه شيء كذا في المبسوط * لو أن لصوصا أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم - إن كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا إذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدرّون على رد المتاع عليهم - وإن كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرّون على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقتلواهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه لا شيء عليهم لأنهم قتلوه لأجل مالهم فإن فتر منهم إلى موضع لوتر كوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لأنهم قتلوه لأجل مالهم ولو فر رجل من القطاع فله قومه وقد ألقى نفسه إلى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لأن قتلهم إياه لأجل الخوف على الأموال ويجوز للرجل أن يقتل دون ماله وإن لم يبلغ نصابا يقتل من يقتله عليه كذا في فتح القدير * من خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي

كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب

الباب الأول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه

(أما تفسيره) فالجهاد هو الدعاء إلى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتمرد عن القبول أما بالنفس أو بالمال (وأما شرطه) فثلاثة أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعى إليه من الدين الحق وعدم الأمان والعهد بيننا وبينهم والثاني أن يرجوا الشوكة والقوة لأهل الإسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد في اجتهاده ورأيه وإن كان لا يرجوا القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يحصل له القتال لمخيه من القتل نفسه في التهلكة (وأما حكمه) فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة كافي العبادات كذا في محيط السرخسي * قال بعضهم الجهاد قبل النفي تطوع وبعد النفي فرض عين وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين وهو الصحيح * ومعنى النفي أن يخرج أهل مدينة أن العدو قد جاء يريد أن يفسدكم وذرا بكم وأموالكم فإذا أخبروا على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة ممن أن لا يخرجوا ثم بعد مجي النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الإسلام شرقا وغربا فرض عين وإن بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدرّون على الجهاد وأما على من وراءهم ممن يعلم من العدو فإنه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فإذا احتج إليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو أو تكاسلوا ولم يجاهدوا فإنه يفترض على من يليهم فرض عين ثم وثم إلى أن يفرض على جميع أهل الأرض شرقا وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى أن يكون المستنفر عدلا أو فاسقا يقبل خبره في ذلك كذا ما نادى السلطان يقبل خبره عدلا كان أو فاسقا قال أبو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي أن يخفى أن نفي ثغور المسلمين عن مقاوم العدو في قتالهم وإن ضحك أهل ثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين أن ينقروا إليهم

خيار الرؤية ثم المبيع لا يطل ما أن يكون من بني آدم أو البهائم أو من العروض أو من العقار فإن كان من بني آدم وهو عبد أو جارية فرأى الوجه ورضى به ولم ير سائر الأعضاء بطل خيار الرؤية وإن كانت الجارية منتقبة فرأى صدرها وظهورها وساقها ولم يره وجهها لا يطل خياره * وكذا لو كان عبدا هو بمنزلة الجارية فإن رأى وجهه من وراء الزجاج كان رؤية وإن كان المبيع ما خفيا أو ابلا أو غمما أو بغلا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا رأى الهجر ورضى به بطل خياره * ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى

لا يطل مالم يروجهه ومؤخره وان كان المبيع شاة اللحم لا بد من الجس مع الرؤية حتى يطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو التمسك بذلك
لا يعرف الا بالجس وان كانت شاة قنية لا بد من النظر الى ضررها مع الرؤية الى جسدها وان كان المبيع منقولاً ليس بمجبر ان كان كشي
منه مقصودا كالوجه في المغافروا شاة ذلك لا يطل خياره مالم يروجهه وان لم يكن شي منه مقصودا كالكر باس اذا رأى البعض ورضى به
بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة ولو كان ثوبا يختلف قيمته ١٨٩ باختلاف العلم يعتبر رؤية العلم أيضا
لا بطل خيار الرؤية وان

كان الثوب مطويا فرأى
موضع الطي ورضى به
بطل خياره وان كان أثوابا
مالم يركل ثوب لا يطل
خياره لان الثوب من
العدديات المتفاوتة وفي
العدديات المتفاوتة يعتبر
رؤية الكل وان كان المبيع
عقارا ذكر في عامة الروايات
أنه اذا رأى خارج الدار
ورضى به لا يبقى خياره قالوا
هذا اذا لم يكن في الداخل
بناء فان كان فيها بناء لا بد من
رؤية الداخل أو ما هو
المقصود منها وعليه الفتوى
لان داخل الدار بمنزلة الوجه
في بني آدم وان كان كرما
ذكر في الكتاب أنه اذا رأى
رؤس الاشجار من خارج
ورأى رأس كل شجرة ورضى به
لا يبقى له خيار الرؤية هذا
اذا كان المبيع شيئا واحدا
فان كان أشياء فهو على
وجهين اما ان كان من
العدديات المتفاوتة كالبطخ
والرمان والسفرجل أو
من العدديات المتقاربة
كالجوز واللوز والبيض
والقحاح والاجاص والمكبل
والموزون فان كان كيليا
أو وزنيا في وعاء واحد

الا قرب فالقرب وان يتدوهم بالكرع والسلاح ليكون الجهاد ابدأ قائما كذا في المحيط * قتال الكفار
الذين لم يسلوا وهم من مشركي العرب أو لم يسلوا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يبدؤا كذا في
فتح القدير * ويجب على كل رجل عاقل صحيح حر قادر هكذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب على صبي
ولا عبد ولا امرأة ولا أعمى ولا مقعد ولا أقطع كذا في الهداية * واذا أراد الرجل أن يخرج للجهاد وله أب
أو أم فلا ينبغي له أن يخرج الا بانه الامن النفر العام وان كان له أبوان وأذن له أحدهما في الخروج ولم
يأذن له الآخر فليس له أن يخرج لحق الآخر فاذا ذكره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء
كان يخاف عليهما الضيعة بأن كانا معسرين وكانت نفقة ما عليه أو لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي
ذكرنا اذا كان أبواه مسلمين فاذا كان أبواه كافرين أو أحدهما وكرها خروجه الى الجهاد أو كره الكافر فعله
أن يتحترى في ذلك فان وقع تحريمه على أنهما انما كرها خروجه مما يلحقه مامن التفجيع والمشقة لاجل
ما يخافان عليه من القتل لا يخرج وان وقع تحريمه على أنهما كرها خروجه كراهة أن يقاتل مع أهل ملته
وأهل دينه فله أن يخرج من غير رضاهما الا أن يخاف الضيعة عليهما حينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب
ما اذا تحترى ولم يقع تحريمه على شيء بل شك في ذلك ولم يترجح أحد الظنين على الآخر قالوا وينبغي أن لا يخرج
وان كرها خروجه لكرهه قتاله مع أهل دينه ولا لاجل الخوف والمشقة عليه أيضا لا يخرج ولو كان له أبوان
فاذنا له في الخروج وله جدان أو جدتان فكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الجد والجدة وان
كان له أبوان ميتين وله أبوالاب وأم الام لا يخرج الا بانتهما وان كان له أبوالاب وأم الام فالأذن
الى أبي الأب وأم الأم هذا اذا أراد الخروج للجهاد وان أراد الخروج للتجارة الى أرض العدو بأمان فكرها
خروجه فان كان أميراً لا يخاف عليه منه وكانوا قوم يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا
باس بان يصحهما وان كان يخرج في تجار أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فكره ذلك أبواه أو
أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيماً لا يخاف عليهم من العدو بأكبر الرأي فلا بأس بان يخرج وان كان
يخاف على أهل العسكر من العدو يغالب الرأي لا يخرج وكذلك ان كانت سرية أو جريدة خيل لا يخرج
الا بانتهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالدين والاجداد والجدات * وأما من سواهم من
نوى الحرم كبناته وبنيه وأخوته وعماته وأخواله وخالاته وكل ذي رحم محرم منهم اذا كرها خروجه
للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة بان كانت نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا
صغاراً أو صغاراً أو كن كباراً الا أنه لا أزواج لهن أو كانوا كباراً زمنى لا حرفة لهم فانه لا يخرج بغير أذنهم وان
كان لا يخاف عليهم الضيعة بان لم تكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال أو لم يكن لهم مال الا أنهم كباراً أصحاء
أو كباراً الا لهن أزواجاً كان له أن يخرج بغير أذنهم * وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه
لا يخرج الا بآذنهم وان كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير أذنهم وان كان يشق عليها ذلك كذا في
الذخيرة * المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر بالاطلاق كان لها أن
تنعه من الجهاد ولا اثم عليها كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى لا يجنبنا أن نقاتل النساء
المسلات مع الرجال الا أن يضطر المسلمون الى ذلك فان اضطر المسلمون الى ذلك بأن جاء النفيرو كان في
خروجهن حاجة وضرورة فلا بأس بخروجهن للقتال ولهن أن يخرجن في هذه الحالة من غير أذن آبائهن

أولم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الأرض فهو كشي واحد اذا رأى منه حفنة أو أكثر ورضى به كان رؤية اذا كان غير المرئي
مثل المرئي وان كانت الحفنة أو الشعيرة أو الزعفران في سلتين أو الدهن في زقين اختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلح ما كان في
وعاءين فهو بمنزلة شئتين مختلفتين وقال مشايخ العراقيهما كشي واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح أن رؤية أحدهما تكون
كرويتهما جميعاً وانفقوا على أنهما كشي واحد في حكم العيب حتى لو وجد عينا في أحد الوعاءين عيبان كان قبل القبض عيبهما أو

يرتدما وان كان بعد القبض رد المبيع خاصة كالموجود بحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة ولكن الحال فيه بعد القبض كالحال قبله أما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المرتضى على صفة المرتضى فان لم يكن يبقى خيار الرؤية فان قال المشتري لم أجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع لابل هو على تلك الصفة كان القول قول البائع والبيعة للمشتري وان كان المبيع من العدييات المتفاوتة كالرمان وغير ذلك ما لم ير ١٩٠ الكل لا يبطل خياره ولو اشترى وقر بطبخ ما لم ير الكل لا يبطل خياره اذا

وأزواجهن وأيسر لهم منه عن الخروج ويأتون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهم ولكن أمكن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب لمداداة الجرحى وسقى الماء والطبخ والخبر لاجل الغزاة وأما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن (١) في الصوائف ونحوها من الجنود العظام ويذاوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويخبرن ويطنجن ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق ان الذي لم يبلغ اذا أطاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيئه النفير لا يخرج بغير اذنه ما ولا يأتى الاب باذنه وان كان يهمل أنه ربما يقتل في ذلك كالبائع كذا في المحيط * واذا أراد المديون أن يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بأن يغزوا ويوصى الى رجل ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فلاولى أن يقيم فيتمعمل بقضاء دينه فان غزم ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكروه فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يسرأ من المال فالمستحب أيضا له أن يتمعمل بقضاء الدين وان غزاه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الاجل كذا في الذخيرة * وان كان أحال غريمه على رجل آخر فان كان للمحيل على المحتمل عليه مثل ذلك المال فلا بأس بأن يغزو وان لم يكن للمحيل على المحتمل عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فان أذن له في الخروج المحتمل عليه ولم يأذن له المحتمل فلا بأس بأن يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغير أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا بأس بأن يغزو ولا يستأمر واحدا منهم ما ولو كان كفيل عنه بالدين كفيل بأمره وليس يشترط برأه فليس له أن يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت الكفالة بغير أمره فعليه أن يستأمر الطالب وليس له أن يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان كفيل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو والا باصر الكفيل وان كفيل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مفلسا وهو لا يقدر أن يتمعمل لدينه الا بالخروج في التجارة مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعل أصيب ما أقضى به ديني من النفل أو السهام لم يعجبني أن يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن النفير عاما أما اذا كان النفير عاما فلا بأس للمديون بأن يخرج سواء كان عنده وفاء أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المسلمون فان كان أمره يخاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمره لا يخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل الا باذن غريمه كذا في المحيط * عالم ليس في البلدة أحدا أفقه منه ليس له أن يغزو ولما يدخل عليهم من الضياعة كذا في السراجية * وان كان عند الرجل ودائع أربابها غيب فان أوصى الى رجل أن يدفع الودائع الى أربابها كان له أن يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضيان * ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير اذن مولاه ما لم يكن النفير عاما كذا في محيط السرخسي * اذا وقع النفير من قبل أهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للغزو اذا ملك الزاد والراحلة ولا يجوز التخلف الا بعذر بين كذا في فتاوى قاضيان * اذا دخل المشركون أرض المسلمين فأخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم (١) قوله في الصوائف أي معهم وسما بذلك لانهم يخرجون زمن الصيف للامن من البرد والثلج كما أفاده في القاموس ٨١

كان البطيخ في غرارة * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى اذا كان البطيخ نوعا واحدا فسرأى البعض ورضى به بطل خياره وان كان البطيخ في شريحة ان كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها بطل خياره * وان اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والثوم والشحم والفجل ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى قال اذا قلع البائع بعضها أو قلع المشتري باذن البائع فسرأه ورضى به عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية بطل خياره فيما رآه وله الخيار فيما لم ير وعنه في رواية ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكر هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما ذكرها في الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان المغيب في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والبصل والجزر فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لزم البيع في الكل ويكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي حتى

كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا له عن لزمه البيع في الكل رضى به أو لم يرض لان القلوع بالقلع يتعيب فانه قبل القلع كان ينمو ساعة فساعة وبعد القلع لا ينمو وان كان المقلوع قليلا لا يمتلئ له لا يبطل خياره

والفتوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وفي الفعل اذا قلع البعض فراه ورضى به لا يطل خياره لانه عهدي متفاوت
هذا اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باع - قبل النبات او بعد ما نبت في الارض الا انه لا يدري أهو نابت في الارض أو ليس
بنابت لا يجوز بيعه * ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل وشجوه وقلع البائع شيئا من موضع وقال أبيعك على أن في كل مكان مثل
هذا في الكثرة لا يجوز بيعه * ولو اشترى كروحين من الجزر فقلع أحدهما ١٩١ فوجد أحدا السكر وحين جده وقلع الآخر

فوجد منه عيبا لا يرتشيا منه
لانه تعيب بالقلع ولكنه
يرجع بنقصان العيب * ولو
اشترى جزرا في جوالق
فوجد في أعلاه جزرا
طويلا وفي أسفله قصيرا
صغيرا فان كان القصير
لا يشتري بما يشتري به
الطويل كان عيبا فيرجع
بالنقصان * ولو اشترى كراثا
أو رطبة كالقت وفجود ذلك
ان اشترى ما على ظاهر
الارض وقطع من ساعته
جاز وان اشترى ما في
الارض ان اشترى بأصله
جاز وان لم يشتر بأصله لا يجوز
لانه ينمو كل ساعة فيختلط
المبيع بغير المبيع ولو باع
شيئا مغيبا في الارض ثم
اختلف البائع والمشتري في
القلع فقال البائع أخاف
ان قلعته لا ترضى به وقال
المشتري أخاف ان قلعته
لا يصلح لي فمن تبرع منهما
بالقلع جاز وان تشاح في
ذلك فسح القاضي العقد
بينهما * وان اشترى الثمار
على رؤس الاشجار فشرأى
من كل شجرة بعضها كان
رؤية البعض كروية الكل حتى
لورضى به لزمه ولو اشترى
دهنا فراه من خارج القارورة

حتى يستنقذوا ذلك من أيديهم - ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء
والذراري ما لم يبلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوههم بعد ما دخلوا
دار الحرب واذا بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب فاتاهم المسلمون ليقاتلوهم لذلك فذلك فضل أخذوا
به وان تركوا ولم يتبعوه - رجوت أن يكونوا في سعة من ذلك وذراري أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة
ذراري المسلمين وأموالهم ثم انما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا الدرا كههم قبل أن
يلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان أكبر رأيهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا
يتبعونهم كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تكره الجعائل مادام
للمسلمين قوة فاذا لم تكن فلا بأس بأن يقوى بعضهم بعضا فاذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان
للمسلمين قوة لقتال بأن كان في بيت المال مال فلا ينبغي للامام أن يحكم على أرباب الاموال في أخذ شيئا
من مالهم من غير طيب أنفسهم فاما اذا أراد أرباب الاموال اعطاء الجعل بطيب أنفسهم فذلك لا يكون
مكروها بل يكون حسنا مرغوبا فيه سواء كان في بيت المال مال أم لم يكن وان لم تكن لهم قوة القتال بأن
لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بأن يحكم الامام على أرباب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون
للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج بنفسه
وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله فيصير أحدهما مجاهدا بنفسه والاخر بماله ومن قدر على
الخروج بنفسه الا أنه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفاية من بيت المال فاذا أعطاه
الامام قدر كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جملة وان لم يكن في بيت المال مال أو كان الا أنه لا يعطيه
الامام فله أن يأخذ الجعل من غيره كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى غيره جملة للغزو عنه فان قال له
صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز هذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغزو حتى لا يقضى
به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه أن يصرفه الى
غير الغزو كما كان له أن يصرفه الى الغزو ذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الأئمة
السير خشي في شرح السير الص - غير * وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير للمدفع اليه أن يترك
بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا يتهيأ له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى واذا
دفع الرجل الى غيره جملة للغزو عنه ثم عرض للمدفع اليه عارض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فاراد
أن يدفع الى غيره أقل مما أخذ لغزوبه فان كان مراده أن لا يسك الفضل لنفسه بل يرد على بيت المال فلا
بأس به وان كان مراده أن يسك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للمدفع اليه اغز هذا المال
عني فليس له أن يسك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له أن يسك الفضل الا يرى
أنه أن يسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزوبه واذا شرط مسلم لمسلم جملة ليقول كافر احربيا
فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى واجب للشارط أن يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن
مشا يخنار جهنم الله تعالى من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاجماع كذا في المحيط * ولو
استأجر أمير العسكر أجيرا با أكثر من أجر المثل بما لا يتغاب الناس فيه ففعل الاجير وانقضت المدة فالزيادة

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك يكون رؤية وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أخرى لا يكون
ذلك رؤية * ولو نظر الى المبيع من وراء ستر رقيق كان رؤية ولو اشترى رحي بالآلة ولم يرب بعض الآلة كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى
سرجا بالآلة ولبيد فلم يرب بعض الآلة * رجلان اشترى شيا لم يرباه لا يكون لاحدهما الرد بخيار الرؤية وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط
فكذلك في خيار الرؤية * اذا اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يطل البيع لان من

في خيار الرؤية ينقرب الفسخ * رجل اشترى من الشامل مذبوحة كرشا قبل السليح جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ بذره قبل القطع فانه لا يجوز
وان رضى البائع بالقطع اذا جاز بيع الكرش قبل السليح. كان على البائع اخراجه وللشترى خيار الرؤية * دجاجة ابتعت اولوة فباعها
مع اللوة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللوة قبل الاتلاع وان باع اللوة بعد ما ماتت الدجاجة جاز البيع وللشترى خيار الرؤية
في اللوة ان لم يكن رآها قبل ذلك * ولو ١٩٣ اشترى لولة في صدف جاز البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وللشترى

خيار الرؤية وعلى قول محمد
رحمه الله تعالى لا يجوز البيع
والفسخ على قوله فانما
اشترى ناقة مسك فأخرج
المسك منها لم يكن له أن يرد
بجيار الرؤية ولا بجيار العيب
لانه يتعيب بالخراج حتى لو
لم يخرج المسك كان له أن يرد
بجيار الرؤية والعيب * رجل
اشترى لبناء على أن يحمله
البائع الى منزل المشتري ان
كان البيع بلفظ الفارسية
جاز البيع واذا جاز البيع
فان لم يكن المشتري رأى
اللبن فرآه بعد ما حمله البائع
الى منزله قال الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لم يكن
له أن يردّه بجيار الرؤية لانه
لورده يحتاج الى الحل فيصير
ذلك بمنزلة عيب حادث عند
المشتري * رجل اشترى جبة
مبطنة ورأى بطانتها كان
له خيار الرؤية اذا رأى
ظهارتها لان المقصود هو
الظاهرة فكان له الخيار فان
كانت البطانة مقصودة بأن
كان عليها فرو فان لم تكن
الظاهرة مقصودة لحقارتها
والبطانة مقصودة اذا رأى
البطانة لا يبقى له خيار
الرؤية ولو كانت الظاهرة
مقصودة فرأى الظاهرة

باطله ولو قال أمير العسكر أو القاضي اني استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي فلاجركاه في ماله ولو قال أمير العسكر
لمسلم أو ذمي ان قتلت ذلك الفارس فلنك مائة درهم فقتله لاشي له ولو كان وقتلي فقال الامير من قطع رؤسهم
فله أجر عشرة دراهم جاز ورجل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المضمرات * على الامام أن يحسن
تغور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور لينعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقهروهم كذا في
خزانة المفتين * واذا بعث جيشا ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً وانما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بأن
يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعاً شافها عليهم سخياً شجاعاً واذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن
يوصيه بهم كذا في المبسوط * وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فلا امام أن يؤمره قرشياً كان أو عربياً
أو بنطياً من الموالى كذا في المحيط * ويجوز أن يولي الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في
العتابية * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أمر الامير العسكر بشي كان على العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن
يكون المأمور به معصية يقين * (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه) ان علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما
أمرهم به يقين بأن أمرهم أن لا يقتلوا في الحال مثلاً وعلوا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بأن علموا
يقين أنهم لا يطبقون أهل الحرب وعلوا أن لهم مدداً يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال
في هذه الحالة منتفعاً به في حق أهل العسكر يقين فيطيعونه فيه وان علموا أنهم يتضررون بترك القتال في
الحال يقين بأن علموا أن أهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى أن يلحقهم مدد يتقون به على قتال
المسلمين لا يطيعونه فيه وان شكروا في ذلك لا يعلمون أنهم ينتفعون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم
أن يطيعوه وكذلك اذا أمرهم بالقتال مع العدو وان علموا أنهم ينتفعون به يقين أو شكوا فيه واستوى
الطرفان أطاعوه في ذلك وان علموا أنهم لا ينتفعون به يقين بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وان كان الناس
مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترجح أحد الظنين على
الأخر كان عليهم اطاعته واذا أمر الامير أهل العسكر بشي فعصى في ذلك واحد من أهل العسكر فالامير
لا يؤدبه في أول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الا أن يبين
في ذلك عذراً خفيته فيخل سبيله ولكن يخلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعدر لانه يدعى ما يمنع وجوب التعزير
عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدر الا بين واذاجمل الامام الساقية على قوم معينين والميمنة كذلك
والميسرة كذلك فشد اليد وعلى الساقية فلا بأس لاهل الميمنة والميسرة أن يعينوهم اذا خافوا عليهم وهذا اذا
كان ذلك لا يخل بمرأى كرههم فاما اذا كان يخل بذلك بمرأى كرههم فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان أمرهم
الامير أن لا يبرحوا عن مرأى كرههم ونهى أن يعين بعضهم بعضاً فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان
أمنوا من ناحيتهم وخافوا على أهل الساقية واذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج لله لا فة لا ينبغي لهم
أن يخرجوا أهل المنعة وغيرهم في ذلك على السواء الا أنه ينبغي للامام اذا نهىهم عن الخروج أن يبعث قوماً
من الجيش للعلافة ويؤمر عليهم أميراً يعتاقون للجيش فلا أن الامام لم يبعث أحداً أو أصاب الجيش ضرورة
من العلف وخافوا على أنفسهم أو على ظهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا بأس بأن يخرجوا وان كان فيه
عصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج من أحد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم أن يراعوا شرطه ولا
يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من أراد الخروج للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم

لا يبقى له خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة مقصودة أيضاً فلا يكتفى برؤية أحدهما * رجل اشترى أرضاً لم يرها وكان لها
أ كافر ترك المشتري الأرض في يد الأكار بالأكارة فزرعها الأكار ثم أراد المشتري أن يردّها بجيار الرؤية لم يكن له ذلك لان فعل الأكار منتقل
اليه فصار كأنه زرعه بنفسه * ولو اشترى داراً لم يرها فبعت داراً بجيبها فأخذها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار
الشرط لان الأخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يبطل بصر مع الرضا فلا يبطل بدليل الرضا وخيار الشرط يبطل بصر مع الرضا فيبطل

بدليله وكذا لو عرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يطل خيار الرؤية وخيار الرؤية يطل بالقبض مع الرؤية وكذا بتقدير الثمن مع الرؤية * رجل اشترى ثوباً بملفوف فاقد كان رأه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك الثوب كان له خيار الرؤية * رجل رأى شيئاً ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته متغيراً قال بعضهم لا يصح صدق وقال شمس الأئمة السرخسي إن كان الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وإن اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء ١٩٣ في ذلك الزمان غالباً كان القول قول

المشتري كما لو رأى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى * رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن له - دم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له أن يردّها بخيار الرؤية فإن لم يردّها يؤمّر البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيله إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه * رجل اشترى مكعباً مربوطاً وجوهها فنظر إلى ظهورها يعني إلى صرمها كان له خيار الرؤية * رجل اشترى وزناً من تراب المعدن بعينه فله خيار الرؤية إذا خرج مافيه * ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين فرأى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى الثاني * رجل اشترى خفالم يره فجاء البائع بالخلف والبسه المشتري وهو نائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يردّها بخيار الرؤية إن لم يتقصها ذلك * رجل

أن يخرجوا الا تحت لواء فلان كذا في المحيط * يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن القتال فيها منسوخ وإن كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا إذا كان معهم أسلحة وأما من لا سلاح له فلا بأس بأن يفر من معه السلاح وكذا لا بأس بأن يفر من يرمى إذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً أو أكثر لا يحل لهم الفرار إن كان عدداً الكفار أضعاف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثني وفي زماننا تعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده أهل الحصن بالمنجنيق وأشباهه ومن موضع يرمى بالسهم والحجارة فلا بأس به كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للإمام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة سرية إذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة * ومن توابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلاف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان واختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه أسلحة وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق

الباب الثاني في كيفية القتال

ينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم فارسهم ورجالهم فيكتب أسامهم كذا في شرح الطحاوي * وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوههم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم وإن امتنعوا دعوههم إلى أداء الجزية كذا في الهداية * فإن قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز * وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوههم إلى أداء الجزية كذا في التبيين * الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا إعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رجالهم إلا السيف أو الإسلام ونساؤهم وصبيانهم في * وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالإجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوس بالاجماع عربياً كان أو غير عربي وصنف اختلفوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط * ولا يجوز أن يقاتل من لا يبلغه الدعوة إلى الإسلام إلا أن يدعوه كذا في الهداية * ولو قاتلهم بغير دعوة كانوا آثمين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئاً مما تلفوا من الدماء والأموال كما في النساء والولدان منهم كذا في المبسوط ويستحب أن يدعوا من بلغته الدعوة مبالغة في الإنذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية * وإنما تستحب الدعوة مرة أخرى للثأر كدبشرطين أحدهما أن لا يكون في تقدّم الدعوة ضرر على المسلمين أما إذا كان في تقدّم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال أو يمتثلون بجملة أو يتحصنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيهم ما يدعون إليه أما إذا كان لا يطمع فيهم ما يدعون إليه فلا يشترط بالدعوة كذا في المحيط * ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بغير دعوة وهو كذا في أرض بلغتهم الدعوة كذا في محيط السرخسي * فإن أبوا عن الإسلام والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاختيار شرح المختار * ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زرعهم كذا في الهداية * ولا بأس بأن يخربوا

(٣٥ - فتاوى ثانی) اشترى جارية بعهدهم وألفق درهم وقرابضاً ثم رد العبد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصاة الألف من الجارية * رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من ماء دجلة وهو منها كان له خيار الرؤية قال لأن ماء بعض المواضع أطيب من بعض * الأعمى إذا اشترى شيئاً جازشراً أو قال الشافعي رحمه الله تعالى إن كان بصيراً فمضى جازواً كان له أن لا يجوز وإذا جازشراً أو عندنا كان له خيار الرؤية ثم تكلموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا إن كان شيئاً مما يقبض ويحس فاذا قلب وجس كان ذلك بمنزلة الرؤية وإن كان مما

لا يقبل ولا يجس بأن كان عقارا أو ثمارا على رؤس الاشجار قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى الاشبه في هذا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يוכל بصيرا بالقبض فإذا قبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه بوصف المبيع عند الاعمى بأبلغ ما يكون فإذا قال الاعمى بعد ذلك رضيت بطل خياره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية يقاد الاعمى الى موضع المبيع فإذا صار بحيث ١٩٤ لو كان بصيرا لراه ووصفه فقال رضيت بطل خياره وفي رواية يجس الحيطان

والاشجار ثم يقول رضيت يطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشئ منزلة النظر * حكى أن أعمى اشترى كل واحد منهما أرضا فدخل أحدهما أرضه وجعل يجس الأرض بيده فلم يجد فيها الشئ والشئ الكلا فردها فقال إنها لم تطعم نفسها فكيف تطعمني وآخر دخل أرضه فجعل يجس حشيشها ويتعرف غلط سوق الحشيش وطواها فوجده متفاديا غلطا فرفض بها وقال إن الأرض إذا طابت تربتها استغلت حشيشها وإذا لم تطب وكانت خبيثة نزهة لا تخرج نباتها إلا نكدار قيقاض عيفا * إذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعثك ما رأيت وقال المشتري لم أراه كان القول قول المشتري مع عينه * وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب * إذا أراد المشتري أن يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وأنكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول قول البائع

حصولهم ويفرقون أو يخربون البنين وكان الحسن بن زياد يقول هذا إذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما إذا لم يعلم ذلك فلا يحل التحريق والتغريق ولا كتمان القول لومنعناهم عن ذلك يتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قبل التحلوع أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط * ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر وإن ترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار وما أصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إذا كان العسكر عظيمًا يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف إذا كانوا قومًا يؤمنون بالعهد كذا في الهداية * وإن كان العسكر عظيمًا فلا بأس باخراج العجايز للخدمة وأما الشواب فمنهن فقرارهن في البيت أسلم والأولى أن لا تخرج النساء أصلا خوفا من الفتن وإن لم يكن لهن بد من اخراج للباضعة فالاماء دون الحرائر كذا في التبيين * قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم من امير فان أمكن للصلحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وإن لم يمكن الخروج الامعهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيخان * وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمتثلوا كذا في الهداية * ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا شيخا قانيا ولا أعمى ولا مقعدا إلا أن يكون أحدهم هؤلاء ممن له رأى في الحرب أو تكون المرأة مملوكة وكذلك إذا كان ملكهم صبيا صغيرا أو أحضره معهم الوقعة وكان في قتله تغريق معهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرية النيرة * وإذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بما لها تقتل كذا في المحيط * وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان مادام باقيا تان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأسر وإن كان يجن ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا في الهداية * ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة إذا كانوا لا يقتلون بمال ولا رأى كذا في المحيط * ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الاعمى والمقعده والشيخ الفاني إذا حضروا وحضوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * أما أقطع اليد اليسرى أو أقطع إحدى الرجلين فهو ممن يقتل فيقتل وكذا الآخر س والاصم كذا في المحيط * وأما الصبي والمعتوه ماداما يحترضان فلا بأس بقتلهما أو بعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوهما وإن كانا قذرا غير واحد كذا في فتاوى قاضيخان * لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين يتبعه إلا والدة والوالدة والجداد من قبل الرجال أو النساء والجدات وهذا إذا لم يضطره الوالد الى ذلك فاما إذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله إذا لم يمكنه الهرب منه وإذا ظفر الابن بابه في الصف لا ينبغي أن يقصده بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حربا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يجيء غزوه فيقتله كذا في المحيط * ولا يقتل الراهب في صومعته إلا أن يخالط الناس كذا في فتاوى قاضيخان * فإن كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأة ولا صبيا ولا معتوها ولا أعمى ولا مقعدا ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الفاني الذي لا يقطع فان شاء أخرجه وان شاء تركه وكذلك الراهبان وأصحاب الصوامع إذا كانوا آمنين لا يصيبون النساء وكذلك العجوز التي لا يربح ولدها كذا في

فصل في العيوب كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك البحر أنواع * منها ما يكون ظاهرا معينا كالغور والشلل والصمم والخرس والمزج والسن الساقطة والسوداء والشاغية والاصبع الزائدة والأمراض والقروح * وفي غير الحيوان كالهشم في الاواني والخرق والعقونة في الثياب والنزول والسخ في الاراضي إذا لم يدهم به المشتري فعلم كنهه أن يرد إلا أن يثبت البراءة عن العيب * ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والجراري والغلمان فالسيل في ذلك الرجوع الى أهل البصر

ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد أنه قديم كان عند البائع يرد على البائع وما كان باطناني الجوارى بعرفها النساء ولا ينظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأته واحدة بذلك ثبت العيب في حق الخصومة لا في حق الرد في ظاهر الرواية * ومنهم ما يكون عيبا في الجوارى لا في الغلمان كالبحر فانه يكون عيبا في الغلمان الا أن يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيبا * وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس ١٩٥ بعيب في الغلمان الا أن يكون مديعا

على ذلك وولد الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان ومنهم ما يكون عيبا في بعض الاحوال دون البعض كالبول في الفراش فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة مروى ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى اشترى عبدا قد كان أبق أوسرق أو بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري قال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى له أن يرد وقال أبو بكر الاسكاف لا يرد ما لم يعد عند المشتري وهو الصحيح والعنة عيب وكذا الخصاء * ولو اشترى عبدا على أنه خصي فوجد أنه لا يرد * ولو اشترى على أنه قفل فاذا هو خصي كان له أن يرد والادرة عيب في الغلام لانه لا يسرع المشي ولا يقدر على القتال راكبا * والعقل في النساء عيب وهو ورم في الفرج يمنع الجماع وقيل هي التي يكون مسكها واحدا * وعدم الختان في الغلام والحيض في الجارية

البحر الرائق ناقل عن البدائع * قال القدوري في كتابه الكفاية على نوعين منهم من يجحد الباري عز وجل ومنهم من يقتربه الا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن أنكره اذا أقربه يحكم باسلامه ومن أقروا بحد وحدانيته اذا أقروا بحدانيته بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه ومن أقروا بحدانية الله تعالى وبحد رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أقروا برسالة صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في المحيط * الوثني أو الذي لا يقرب بحدانية الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان قال أردت به أني على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال أنا مسلم يسأل عنه ان قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال أردت به أني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس مسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يبق له مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فينتد بحكم باسلامه هكذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الاسلام وعن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اذا قيل للنصراني أن محمدا رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له أن محمدا رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زماننا أنه قيل لنصراني أدين الاسلام حق فقال نعم فقيل له أدين النصرانية باطل فقال نعم فأتى بعض المفتين بانه لا يصير مسلما وأفتى بعضهم أنه يصير مسلما وكذلك اذا قال النصراني أو اليهودي أنا على دين الحنيفية لا يصير مسلما هكذا في المحيط * عن بعض المشايخ رحمه الله تعالى اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما المجوسي اذا قال أسلمت أو قال أنا مسلم فيحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتمة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا صلى الكتابي أو الواحد من أهل الشرك في جماعة حكم باسلامه عندنا وان صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم باسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم باسلامه فمن مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى تأويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم باسلامه وتأويل ما قاله اذا صلى وحده باذان واقامة وعند ذلك يحكم باسلامه بلا خلاف * وفي الاجناس اذا شهدوا أن أبا يسه يصلي سنة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلاتي لا يكون اسلا ما حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط وان شهدوا أنه كان يؤذن ويقيم كان مسلما كان الاذان في السفر أو في الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشئ حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلما كذا في البحر الرائق ناقل عن البرازية * وان صام أو حج أو أدى الزكاة

اذا كانا جليسين لا يكون عيبا وان كانا مولدين صغيرين فكذلك وان كانا كبيرين فهو عيب وهذا عندهم أما عندنا فعدم الحضر في الجوارى لا يكون عيبا * ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب فان القاضي يريها النساء أن قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع عيبه * وان وطئها المشتري فعلم بالوطء فان زابها كما علم أنهم اليست ببكر بل لبث والارتمته الجارية هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرد هاب شهادة النساء * والنكاح عيب في

كالقرون والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وآخر ما روى عن محمد رحمه الله تعالى انه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرتب شهادة النساء وهو قول أبي يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء والمرأتان أو ثلث أو أمة أو أمة الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرتب شهادهن رجل اشترى خفين فاذا أحدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل له في رجله لا يرتد وان كان لا يدخل له في رجله لا يلحقه في رجله بل لصيق الخلف كان له أن يرتد وان كان الخلفان ضيقين لا تدخل رجله فيهما ١٩٧ لم يكن له أن يرتد رجل اشترى عبدا فأنق

من يده وقد كان أبق عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أبقا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب رجل اشترى مصحفا على أنه جامع فاذا فيه آيات أو آية ساقطة كان له أن يرتد رجل اشترى عبدا فسرق عنده أقل من عشرة وقد كان سرق عند البائع مثل ذلك كان له أن يرتد وكذا لو أبق عنده الى مادون السفر كان له أن يرتد لانه يسمى أبقا وسارقا وكذا لو كان العبد نقب البيت ولم يخرج شيئا كان له أن يرتد رجل اشترى غلاما وبركته ورماه فقال البائع انه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه كان قد عيا لا يرتد قال المصنف وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بين السبب ثم ظهر أنه كان سبب آخر غير الذي بين كان له أن يرتد كما لو اشترى عبدا هو محوم فقال البائع هو حى غب فاذا هو غير ذلك كان له أن يرتد لان الغب

وتجوز الموادة أكثر من عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار ولو حاصر العدو والمسلمين وطلبوا الموادة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية * واذا طلبوا من الامام الموادة سنين معلومة على أن يؤدوا الى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على أن لا يجرى عليهم أحكام الاسلام في بلادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خيرا للمسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا اليهم كل سنة مائة رأس فهذا على وجهين اما ان صالحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو بأعيانهم فان كان الصلح على مائة رأس بغير أعيانهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وان كانت المائة المشروطة من أرفائهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس بأعيانهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط * وان شرطوا في الموادة أن يرتد عليهم من جاءنا مسلما منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي * ولو صالحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصح نبذ اليهم وقتلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان منتشر اوجب أن يكون النبذ كذلك وان كان غير منتشر بان أمنهم واحد من المسلمين سرا يكتفى بنبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ لا يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ الخبر الى أطراف مملكته وان كانوا خرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خرجوا بواحد منهم بسبب الامان حتى يعودوا كلهم الى ما منهم ويمروا بواحد منهم مثل ما كانت توقيعا عن العدو وهذا اذا صالحهم مدة فرأى نقضه قبل مضي المدة وأما اذا مضت المدة فبطل الصلح بمضيها فلا ينبذ اليهم كذا في التبيين * ولا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم مادام الصلح باقيا كذا في السراج الوهاج * وان بدوا بخيانة قائلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية * ولو خرج من دار الموادة جماعة لامنعة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فالملك وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا خرجوا باذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي * واذا كانت الموادة قائمة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم موادة فغزا المسلمون ذلك البلد فاخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله وأهله ورقيقه وحيث مضى أهل البلد الذين وادعناهم وحيث رحلوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار الموادعين فأسروا ومنهار جلا من الموادعين كان أسيرا في الدار التي غزاها المسلمون كان فيئنا كذا في السراج الوهاج * وأهل النعمة اذا نقضوا العهد كل شركين في الموادة ويجوز أخذ المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار * ويصالح المرتدين الذين يغلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيرا بلا أخذ مال منهم وان أخذ المال منهم لم يرتد لان مالهم في بلادهم اذ اظهروا وبخلاف مالوا أخدم أهل البقي حيث يرتد عليه بعد وضع الحرب أو زارها لانه ليس فيئنا الا قبله لانه امانة لهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في فتح القدير * عبدة الاوثان من العرب كالمتردين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ويكره لامير الجيش أو قائم من قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيختص بها بل يجعلها فيئنا للمسلمين ويكره بيع السلاح والكراع من

يختلف باختلاف السبب * رجل اشترى عبدا كان محوما عند البائع تأخذه الحى كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فاطبر عليه عند المشتري ذكر في المنتقى أن المشتري أن يرتد ولو أنه صار صاحب فراش يملك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحى يرجع بالنقصان ولا يرتد * وكذا لو كان به قرحة فانه جرت أو كان به دريا فانه جرت كان له أن يرتد وان كان به جرح فذهبت يده من ذلك عند المشتري أو كانت موضحة فصارت آمنة عند المشتري فليس له أن يرتد رجل اشترى عبدا وقبضه فمعه عند المشتري ولم يعلم به المشتري قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان حم عند المشتري في الوقت الذي كان يحكم عند البائع كان له أن يرد وان حم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد فقبل له لو اشترى أرضا فنزلت عند المشتري وقد كانت تنزع عند البائع قال له أن يرد لان سبب النزوح واحد وهو تسفل الأرض وقرب الماء فكان الثاني غير الاول لأن يبي ما غاب أو كان المشتري رفع التراب عن وجه الأرض فيعلم أنها نزلت لرفع التراب أو الماء الغالب ١٩٨ الذي جاء من موضع آخر فيكون النزوح عند المشتري غير الذي كان عند البائع

أو يشتبه فلا يدري أنه عين ذلك أو غيره فلا يكون له أن يرد قال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى الجواب في مسئلة الحمى والنزوح قال الشيخ الامام لأنه يشك بمأذرك في الزيادات في رجل اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو لا يعلم بذلك فانجلى البياض عند المشتري ثم عاد ليس له أن يرد وجهه ل الثاني غير الاول ولو اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد بياضها عند البائع لا يكون للمشتري أن يردّها وجعل الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين الاول اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كنت أشاور شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو يشاور معي فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فما استفتت منه فرقا * رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وأبق وقد كان سرق عند

أهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل المودعة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخال ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسالم يترك أن يخرج كذا في المبسوط * وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره يمنع مطلقا كذا في التبيين * طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يصح في الاسلام لا يجاب الى ذلك ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبيده كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير * فان ظفر عليهم عدوهم ثم استنقذهم المسلمون من أيدي أوائك فانهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى هذا لو أسلم الملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه دونهم فهم عبيده كما كانوا كذا في المبسوط

(فصل في الامان) اذا أمن رجل حر أو امرأة حرة كافرا أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صح أمانهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم الا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا أمن الامام بنفسه ثم رأى المصلحة في النبذ ولو حاصر الامام حصنا أو من واحد من الجيش وفيه مفسدة ينبذ الامان ويؤذبه الامام كذا في الهداية * ويطلق أمان ذى الا اذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز أمانه كذا في التبيين * ويصح أمان المكاتب ولا يجوز أمان المسلم التاجر في دار الحرب ولا أمان المسلم الاسير في أيديهم ولا أمان الذي أسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيخان * العبد اذا أمن ان كان مأذونا في القتال في جهة المولى يصح أمانه بلا خلاف وان كان محجورا عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا الخلاف في العبد المحجور اذا لم يجزى النفي ما اذا جاء النفي فيصح أمانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف هكذا في المحيط * والجواب في الامة كالجواب في العبدان كانت تقاتل باذن المولى فامانها صحيح وان كانت لا تقاتل فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانها كذا في الذخيرة * ان أمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل الاسلام ويصفه وهو محجور عن القتال لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى وان كان مأذونا له في القتال فلا يصح أنه يصح بالاتفاق بين أصحابنا هكذا في فتح القدير * ومختلط العقل الذي يعقل الاسلام ويصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا في التبيين * وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقله ويعقل أمره معيشته فامانه لا يصح لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت أو أمة كذا في المحيط * اذا أمن رجل من المسلمين أناسا من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولدهم منهم الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القتالين دية من قتلوا وترد النساء والأموال الى أهلها ويغرمون للنساء أصدقتهن بما أصابوا من فروجهن والاولاد أحرار بغير قيمة مسلمون تباهلهم لا سيبل عليهم لكن انما ترد النساء بعد مضي ثلاث حبس وفي زمان الاعتداد بوضع على يدي عدل والعدل امرأة محجوزة ثقة لا الرجل هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى واذا نادى المسلمون أهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا اذا سمعوا صوتهم بالامان بأى اسان كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان عرفوا ونهملوا بالامان أو لم يعرفوا ولم يفهموا منه الامان بأن نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية أو نادوهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية

البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يخصم البائع مادام العبد حيا أبقا فان عاد من الأبق كان للمشتري أن يخصم البائع ويرد عليه بالجهة * رجل اشترى جارية فوقعبضها فلم تحض عند المشتري شهرا أو أربعين يوما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض عيب وأدناه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد اذا أثبت أنه كان عند البائع كذلك * اشترى جارية وادعى أنها الانحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن

العيب كان البائع أن يسترد ذلك من المشتري * رجل اشترى جارية وقبضها وخصم البائع في عيب بالجارية ثم ترك الخصومة أياماً ثم خاصمه فقَالَ له البائع لم آسكتها طول المدة بعدما طلعت على عيب فقال المشتري انما آسكتها لانظر هل يزول العيب قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يردّها على البائع * رجل اشترى حنطة فوجد فيها تراباً قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى اذا كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ولا يعد عيباً عند الناس ليس له أن يردّها وان كان يعد عيباً عند الناس الا

أنه ليس بفاحش كان له ان يردّها وان كان التراب فاحشاً كان الخيار للمشتري ان شاء أخذ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاء ردّ الحنطة وبأخذ كل الثمن كما لو اشترى حنطة على أنها عشرة أفضرة فوجدها تسعة كان له الخيار على هذا الوجه وعن أبي يوسف رحمه الله اذا أراد أن يميز التراب فبرّد التراب ويمسك الحنطة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلو عن قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري يميز التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشاً يعد ذلك عيباً عند الناس ان امكنه أن يخلط التراب بالحنطة ويردّها بذلك الكيل على البائع من غير نقصان يردّ الكل على البائع ويستردّ الثمن لانه ردّها كما قبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك الكيل لانقصانها بالتذرية لا يردّ لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن يمسك من الثمن بحصة نقصان الحنطة الا أن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون له ذلك

وأما ذلك وان لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا أمان لهم ويحل قتلهم وسبيهم ولونادوهم من موضع يسمعون الا أن العلم قد أحاط بانهم لم يسمعوا بان كانوا يوماً ومشتغلين بالحرب فذلك أمان وأراد بالعلم غالب الرأي لا حقيقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط لثبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثري يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل واذا قالوا الحرب لا تخف أو قالوا له أنت آمن أو قالوا له لا بأس عليك فهذا كله أمان ولو قالوا له لك أمان الله كان أماناً وكذلك اذا قالوا لك عهد الله أو لك ذمة الله أو قالوا تعالى سمع كلام الله أو قالوا أجرك أو أن الامير قال لجماعة من أهل الحرب عنيين وهم في الحصن محصورون أخرجوا الينا راوكم على الصلح وأنتم آمنون أو لم يقل وأنتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم أخرجوا الينا ولم يرد على هذا فخرجوا فلا أمان ولو قال لهم انزلوا الينا كان أماناً ولو قال أخرجوا الينا فبيعوا بنا واشتروا منا كان أماناً ولو أن رجلاً من المسلمين أشار الى رجل من المشركين وهم في حصن أو منعة ان تعال أو أشار الى أهل الحصن أن افتحوا الحصن ففتحوا أو أشار الى السماء فظن المشركون أن ذلك أمان ففعلوا ذلك الذي أمر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجل معروفاً بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدار أنهم اذا صنعوا كان أماناً أو لم يكن ذلك معروفاً فهو أمان جائز واذا أشار الى العدو بآصبعه بإشارة يفهم منه الدعاء الى نفسه والامر بالمحبة اليه ويقول بلسانه مع ذلك ان جئت قتلتك فجاءه فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة وعرفها أماناً ولم يسمع قول المشير ان جئت قتلتك أو سمع ولكن لم يفهمه فأما اذا سمع وفهمه لم يكن ذلك أماناً وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمعه الا أنه لم يفهمه كان أماناً ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أماناً وعلى هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد القتل تعال ان كنت رجلاً فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان أماناً ولو سمع أول الكلام وآخره وفهمه فجاءه لا يكون أماناً وعلى هذا اذا قال له تعال حتى ترى ما أصنع بك هكذا في الذخيرة والمحيط * ولو أن جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنونا على ذرارينا فآمنوهم على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية * واذا قال آمنوني على أولادي فآمنوهم على ذلك فهو آمن وأولاده الصبية وأولاده من قبل الرجال وأما أولاد البنات فلا يدخلون ولو قال آمنوني على أولاد أولادي ذكر شيخ الاسلام والقاضي الامام ركن الاسلام على السعدي أن هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي أن في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنوني على آباءى وله أب وأم دخلا في الامان وان لم يكن أب وأم وانما له جد وجد فلا أمان لهما قال محمد رحمه الله تعالى فان كان لسانهم الذي يتكلمون به أن الجد والد كما أن ابن ابن ابن فالحديث بمنزلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط * ولو قالوا آمنونا على أبناءنا أولادهم بنون وبنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكراً وانما لهم بنات خاصة فهو في جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا وأخواتنا فهذه على الانات دون الذكور كذا في الظهيرية * ولو قال آمنوني على اخوتي وله اخوة وأخوات دخل الكل في الامان ولو كان له أخوات لا ذكراً معهن يدخلن في الامان كذا في المحيط * ولو قالوا آمنونا على أبناءنا أولادهم أبناء وأبناء فالايمان على الفريقين فان لم يكن لهم أبناء ولكن لهم أبناء فهم آمنون أيضاً وان قالوا آمنونا على آباءنا وليس لهم آباء أولادهم أجداد فليس

وكذلك كل ما لا يخلو عن التراب فهو مثل الحنطة على التفصيل الذي ذكرنا * ولو اشترى مسكاً فوجد فيه رصاصاً كان له أن يميز الرصاص ويرده على البائع بخصته * جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى لجنس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما يباع في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يباع في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يباع في قليله فميز كثيره وبيع في قليل التراب فلا يميز كثيره وبيعة المشايخ أخذوا بهذه الرواية * ولو اشترى نخاساً نفرة فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النخاس كان له أن يردّها الحجر ويمسك من الثمن بحساب ذلك الا أن يشاء البائع

أن يأخذها كذلك ويرد الثمن لأن في قليل الحجر لا يساع في النحاس فكان له أن يبيع الحجر كل صاغر في المسك * رجلان تبايعا بعبء بغير
وتقا بضاف وجد أحدهما بالبيع الذي اشتراه عيبا فبات عنده والبيع الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى
يخبر الذي وجد بالبيع الذي اشتراه عيبا أن شاه رجوع بحصة العيب من البيع الآخر وأن شاه رجوع بحصة العيب من قيمة البيع الآخر صحيحا
غير مريض وإنما يخبر لمرض البيع ٣٠٠ الآخر * رجل اشترى جارية فظهر أنها كانت مخضوبة الرأس قال الشيخ الإمام هذا

يدخل الاجد في ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على أمهاتنا وليس أهم أمهات لكن لهم جدات فأنهن
لا يدخلن في الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الامواليات ولا ذكر فبين فهن آمنات معه استحسانا
كذا في الظهيرية * اذا قال واحد من أهل الحصن آمنوني على متاعى فأمنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل
في المتاع دراهم ولا دنانير ولا ذهب ولا فضة ولا حل ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من
الثياب والفرش وجميع متاع البيت في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في المحيط * ان
قال آمنوني مع عشرة فالحشرة سواء والخيار في تعيين العشرة الى الامام ولو قال آمنوني في عشرة من أهل
بيتي أو في عشرة من أهل حصنى فالامان له وتسعة سواء ولو قال آمنوني في عشرة من اخواني فهو آمن
وعشرة سواء من اخوانه وكذلك لو قال في عشرة من ولدى ولو قال آمنوا عشرة من اخواني أنا فيهم أو عشرة
من ولدى أنا فيهم فالامان لعشرة سواء ولو قال عشرة من أهل بيتي أنا فيهم أو عشرة من أهل حصنى أنا فيهم
فالامان لعشرة هو أحدهم * ولو قال آمنوني في موالى وله موال أعنتقوه وموال أعنتقهم فالامان لا يتناول
الفرقيين وإنما يتناول الامان أحد الفريقين ويكون الامان على ما نوا المستامن فان قال ما نوبت شيأ فهم
جميعا آمنون استحسانا * وان حاصر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة من
أهل الحصن على أن أفججه لكم فقالوا لك ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار في تعيين العشرة
الى رأس الحصن ولو قال اعقدوا الى الامان على أهل حصنى على أن تدخلوه فتصلا فيه فعدد واله الامان
على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الاموال كذا في خزانة المفتين * اذا استامن
الرجل من أهل الحرب الى أهل الاسلام فخرج معه بامرأة وقال هذه امرأتى وخرج معه باطفال صغار
وقال هؤلاء أولادى ولم يكن ذكرهم في أمانه وإنما قال آمنوني حتى أخرج اليكم أو الى دار الاسلام أو الى
عسكركم في دار الحرب فان القياس في هذا أن يكون الكل فيثاغيره ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بامانه
وعلى هذا القياس والاستحسان اذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء فرقيتي وصدقوه في ذلك أو كانوا صغارا لا
يعبرون عن أنفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع عيینه استحسانا والقياس أن
يكون جميع ذلك فيثا وكذلك الدواب والاجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وان كان معه رجال
فقال هؤلاء أولادى وصدقوه في ذلك فهم في قياساوا استحسانا وان كان معه صغار وهم يعبرون عن أنفسهم
فقال هؤلاء أولادى وصدقوه في ذلك فالقياس أن يكونوا فيثا وفي الاستحسان لا يصيرون فيثا وان كذبوه فهم
في المسلمين ولو كان معه نساء قد بلغن فقال هؤلاء بناتي فصدقنه فالقياس أن يكن فيثا وفي الاستحسان هن
آمنات وصار الاصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستامن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعه غيره في
الامان وكل من لا يستامن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعه غيره في الامان فعلى هذا أمه وجدته
وأخوانه وعماته وخالاته وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في امان المستامن تبعاً للمستامن فاما أبوه
وجدته وأخوه فلا يدخل في امان المستامن قال وكل من كان آمنا بامان من المستامن فعلم أنه كما قال أو ادعى
ذلك وصدقته انى خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانه وان كذب كان فيثا وان كذب أولاً ثم صدقه كان فيثا
وان صدقه أولاً ثم كذب فرقيقه وأولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فاما أجيده والمرأة الكبيرة
بتصديقه أول مرة فاقترأ على أنفسهم ما بالرق فان المستامن لم يدع عليهم ما الرق فبقوا أحرارا فاذا كذبوه بعد

رحمه الله تعالى ان ظهر بها
شمط كان له أن يردها وان
ظهر بها شقرة لم يردها لأن
يكون سواد الشعر شرطا في
البيع * والصهوبة وهي
لون بين الصفرة والحمرة تعد
عيبا في التركية والهندية
لا في الرومية والصقالبة لأن
عامة شعور أهل الروم
تكون كذلك * ولو اشترى
عبداً مرد فوجده مخلوق
الهيئة أو منتوف الهيئة
كان له أن يردها ان ظهر ذلك في
مدة بعد الشراء يعلم أنه كان
عند البائع * رجل اشترى
خبزا بدرهم فوجد خبزا
واحدا محترقا فردده على
البائع فدفع البائع اليه
خبزا آخر جزا فامن غير وزن
قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله
تعالى لا يجوز ذلك ما لم يوزن
لان هذا القدر مما يدخل
تحت الوزن فقد ارخسة
أساتير أو عشرة أساتير له
حجر على حدة فلا يجوز
الابالوزن وان كانت أقل من
ذلك مما ليس له حجر معلوم
على حدة فلا بأس به * رجل
اشترى ثوبا بالنفسه ثم قطعه
قيصا ونوى عند القطع لابنه
الصغير ثم وجده عيبا لا يرد
ولا يرجع عليه بالنقصان

ولو نوى عند القطع لابنه بالغ كان له أن يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض * رجل اشترى
سرمة بقل فوجد في جوفها حشيشا قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقل يبعد عيبا عند الناس خير المشتري ان شاء أخذه بجميع الثمن
وان شاء رد وهو بمنزلة الرطب في السمن * رجل اشترى أرضا أو كرما فظهر ان شربه على ناوق يوضع على ظهر نهر او موضع آخر كان له أن يرده
لان ذلك يبعد عيبا عند الناس * وذكر في المتن رجل اشترى بيتا من دار بجميع حقوقه يدخل فيه طريقه وان لم يقل بجميع حقوقه ولم

يشترط الطريق فلا طريق له وله أن يرد البيع إذا قال ظننت أنه غشني إلى الطريق وكذا لو اشترى أرضاً أو غنلاً لا يستحق الشرب بدون الشرط فإن لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا أرضي كان له أن يرد ما قبلنا أن ما بعده الناس عيباً يكون له أن يرد بذلك وعدم الشرب والطريق يعد عيباً عند الناس وإن كان لا يستحق ذلك بدون الشرط * رجل اشترى جبة مبطنة فوجد فيها فأرة ميتة كان ذلك عيباً وكذا لو اشترى ثوباً نجساً ولم يبين البائع ذلك جاز البيع ثم يتظر إن كان ثوباً تنقص قيمته ٣٠١ بالغسل يكون عيباً وإن كان لا ينتقص

لا يكون عيباً وإن كان فيه دهن فهو عيب لأن الدهن قبلما يزول كما فيه عيباً * رجل اشترى جارية لا تحسن التريكة والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم أو كان المشتري يعلم بذلك لكن لا يعلم أنه يعد عيباً عند التجار أن اتفق التجار على أنه يعد عيباً كان له أن يرد وإن اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له أن يرد إذا لم يكن عيباً منا عند الكل وإن كان يعلم كل أحد أنه عيب كالعود والشلل وغير ذلك فإن علم بذلك وقبض لم يكن له أن يرد * رجل أراد أن يشتري جارية فرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فاشتراها ثم علم أنها عيب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له أن يرد هالان هذا مما يشتهه على الناس جاز أن يشتهه عليه فلا يثبت الرضا بالعيب * رجل اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبياله ثم وجد بها عيباً كان له أن يرد هالان هذا بمنزلة الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد * رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند

ذلك فقد أقر وأعلى أنفسهم بالرف والحرى إذا أقر على نفسه بالرق يصح إقراره بالرق ذكره في مسألة المحصور إذا استأمن على أن ينزل إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان لباسه وسلاحه الذي لبسه وعر كبه وما خرج به معه من ورق أو دناءير نفقته في حقوقه استحسّن ذلك وما عد ذلك في ثم انما يدخل في الأمان من سلاحه ووثابه سلاح مثله ووثابه مثله حتى لو تنكب بقسي أو تقلد بسيف أو ظاهر بين الأقبية أو العمائم حتى جعلها كالكارية على رأسه فإن الزيادة لا تكون له كذا في المحيط * إذا أرسل أمير العسكر رسولا إلى أمير حصن في حاجة فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال انه أرسل على لسانك الأمان لك ولاهل مملكتك فافتح الباب وأتاه بكتاب زوره وافتعله على لسان الأمير أو قال ذلك قولاً وحضر المقالة ناس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال أمير الحصن إن رسولكم أخبرنا أن أميركم أمتنا وشهد أولئك المسلمون على مقالته فالقوم آمنون يرد عليهم ما أخذ منهم وإن كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كتاباً فيه أمانهم ودخل به اليهم أو قال ذلك لهم قولاً وقال إن رسول الأمير ورسول المسلمين فهم في ولائهم أن يقبل مقالته كذا في الظهيرية * لو أن رسول الأمير حين بلغ رسالة الأمير الحاجة فقال إن فلانا القائد قد أمنتكم وأرسلني بذلك وإن المسلمين إلى الباب الأمير أمتكم وإن كنت أمتكم قبل أن أدخل عليكم وناديتكم وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم في ما أجمعون إذا كان ما أخبر به كذباً ولو أرسله رجل من المسلمين في حاجة فقطضى حاجته ثم أخبرهم أن من أرسله أمتهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي * الإمام أو واحد من المسلمين إذا أمر الذي أن يؤمنهم فإن قال له أمتهم فقال لهم الذي أمتكم أو قال إن فلانا أمتكم فهو سواه وصاروا آمنين وإن قال له قل إن فلانا أمتكم فقال لهم الذي إن فلانا أمتكم فهم آمنون وإن قال لهم قد أمتكم فهو باطل هكذا في الذخيرة * ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرهم لأهل الحصن متى أمتكم فأما نى باطل أو فلا أمان لكم أو قد نبذت إليكم ثم أمتهم فأمانه باطل ولو أمر الأمير منادياً فنسأ في العسكر من آمن منكم أهل الحصن فأمانه باطل ثم أمتهم مسلم فأمانه جاز ولو أمر بأن ينادى أهل الحصن أو كتب أو أرسل إليهم أن أمتكم واحد من المسلمين فلا تعتمدوا بأمانه فإن أمانه باطل ثم أمتهم رجل فنزلوا على أمانه فهم في * ولو قال لهم لأمان لكم إن أمتكم رجل مسلم حتى أؤمّنكم أنا ثم أمتهم مسلم وقال إن رسول الأمير إليكم فقد أمتكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وإن كان الرجل كاذباً في ذلك ولو قال لهم الأمير لأمان لكم إن أمتكم مسلم أو أتاكم برسالة منى حتى أؤمّنكم بنفسى والمسلمة بحالها فهم في * وإن كان الأمير أرسل إليهم رسولاً ليبلغهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم إذا أمتكم فأما نى باطل ثم أمتهم كان ذلك أماناً صحيحاً كذا في محيط السرخسي * إذا حاصر المسلمون حصناً أو مدينة من أهل الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلوهم على ذلك كذا في المحيط * فإن أنزلوهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فلا إمام أن يعرض الاسلام عليهم فإن أسلموا كانوا أحراراً يسلم لهم أموالهم ونساءهم وذرياتهم وتصير دارهم دار الاسلام ويكون في أرضهم العشر فإن ابوا الاسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون إلى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد من المسلمين بعينه جاز فإن حكم ذلك الرجل فيهم بقتل أو سبي أو أن يصيروا ذمة جاز ذلك الحكم وإن حكم بالرد لا يجوز فإن مات فلان أو قتل قبل أن يحكم صاروا كما نزلوا على حكم الله تعالى فإن أخرج

(٣٦ - فتاوى ثانی) البائع ثم قبضها فوجد بها عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرد ما بحصتها من الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب ولا يرد ولو أنها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار أن شاء أخذها وإن شاء تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى داراً ثم باع بعضها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ * رجل اشترى شيئاً فوجد به عيباً قبل القبض فقال للبائع رددته عليك ينتقص

البيع بينهما قبل البائع أو لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * رجل اشترى خشبة ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع فقطها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فنظر اليها بالناظر فوجدها معيبة كان له أن يردّها لأن البيع الأول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب بها لا يعتبر إذا ظهر بها عيب قديم * رجل اشترى برذونا وكان باحدي يديه جرح انعمل ونبت عليها الشعر ٣٠٣ ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام بالمبيع يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا

العيب لا يحدث بعد البيع كان له أن يردوا لا بالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري * رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء حصه النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها بأن أظعمها أو لادها أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال * رجل باع خلافا صبه في خاية المشتري بحضرة المشتري ظهر أنه منتن لا ينتفع به قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى هو أمانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ على المشتري * رجل اشترى

نفسه من الحكومة يخرج فان حكمه فلان بالرد ثم حكم بالقتل لا يصح استحسانا كذا في محيط السرخسي * ان كان الحكم رجلا مسلما الا أنه لا تجوز شهادته لفسقه أو لانه محدود في قذف فحكمه جائز ان حكم عليهم بقتل أو سبي أو غير ذلك كذا في المحيط * وفي النوازل ونزلوا على حكم محدود في القذف أو أعمى لا يجوز كذا في التتارخانية * وان حكموا عبدا أو صبيًا حرا قذفت لم يجز حكمه فان نزلوا مع ذلك على حكمه يجعل ذمة كل من نزلوا على حكمه الله تعالى وان حكموا ذميا حكمهم بقتلهم وسبي ذرارهم أو غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير فان أسلموا قبل أن يحكموا الذمى عليهم بشئ لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل أو سبي أو غيره ولكن يجعاهم الامام في هذه الصورة أحرارا لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا أن تحكم بقتل هكذا ذكر في الزيادات * ولا يصلح للحكومة أسير من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في دارهم وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين وفي السير الكبير اذا شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم بينهم بشئ فقد مضى الحكم فان لم يحكم بينهم بشئ ردوا الى ما منهم أو شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم فينا أن تبلغونا الى ما مننا أمضيت ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن ينزلوهم على هذا الشرط واذا أنزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم أن يحكم بردهم الى ما منهم ومع هذا الوأ نزلوهم على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم أمضينا حكمه ووردتهم الى ما منهم وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أمير العسكر اذا أمن قوم من أهل حصن على أن يكونوا عبيدا لفلان ورضوا بذلك ونزلوا عليه فهم في ملن غنمهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الامان على أن يعرض عليهم الامان فان قبلوا والارءوا الى ما منهم فعلى الامام ذلك ولو نزلوا على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فأبوا فاهم الحاق بحصنهم وايش للمسلمين قتلهم وسبي نساءهم وذرارهم ولورضوا بآداء الخراج لزمهم ولا يجاون به وذلك وان خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتتحت القاعة بعد انفصالهم منها وقتل من في القلعة فنزل فعلى ما نزل فان كانوا شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القاعة ردوا الى أدنى موضع يأمنون فيه فان كان أهل الحصن قد أجمعوا على نزول هؤلاءهم هذا الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فان فعلوا فلا شئ عليهم وقد أسأوا واذا نزلوا على أن يحكم الوالى بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل العسكر ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا وما لو نزلوا على حكم الله سواء ولو نزلوا على حكم فلان وفلان فبات أحدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك * قال في المنتقى الا أن يرضى الفريقان بحكمه قال ثمة وكذلك اذا اختلفا في الحكم وهما حيان الا أن يرضى الفريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحد الحكمين بقتل المقاتلة وسبي ذرارهم وحكم الآخر بسبي الكل فانهم لا يقتلون ويكونون فينا الرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل المقاتلة وسبي نساءهم وذرارهم كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذرارهم وان شاء جعل الكل فينا واذا نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام يتخير أفضلهم وان أسلموا بعد التحكيم قبل امضاء الحكم فهم أحرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف غدرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذرارى فقط لالرجال وسبي النساء والذرارى فالارض في ما نال الامام خمسها وقسم أربعة الاخماس بين الغانمين وان شاء تركها على حالها في يد الوالى ودعا

مشجرة فوجد بعض أشجارها معيبة قال أبو بكر هذا رحمه الله تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعيب اليها خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشجرة بأرضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة * رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فخطب في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع ولو اشترى بعيرا وقبضه فوجد

لا يعتلف ثم ظهر به ربح فوق فأنكسر ففخره فانه لا يرجع بالنقصان على البائع * رجل اشترى بهيمة فلما أدخله داره سقط فذهب بها انسان فنظروا الى أمعائه فاذا هي فاسدة فسادا قديما ان كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بأمر المشتري أو ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يرجع بالنقصان * رجل اشترى شيئا وتقابضا ثم تقابلا البيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى اشتراه ثاب من البائع جاز الشراء ٣٠٣ فان وجد به عيبا قديما كان له أن

يرده على البائع ولم يكن للبائع أن يرده على بائعه وكذلك لو اشترى شيئا وتقابضا ثم باعه من البائع ثم اشتراه من البائع فوجد به عيبا قديما رده على بائعه ولم يكن لبائعه أن يرده على بائعه وكذلك رجل اشترى شيئا وقبضه ثم ان المشتري مع البائع جدد البيع بأكثر من الثمن الاول ثم وجد به عيبا قديما فرده على البائع لم يكن للبائع أن يرده على بائعه * رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فأراد أن يردها على البائع كان للبائع أن لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له أن يردها على بائعه * رجل اشترى بقرة فوجد بها تأخذ بضرعها وتمص جميع لبنها فالوا هو عيب له أن يردها على البائع بالحق * رجل اشترى دهنًا في زق فوجد به عيبا فانه يرده بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه * رجل باع سكرى له في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن أجرة الحانوت كذا فظهر أن أجرة الحانوت

اليها من يعمرها ويؤتي خراجها كما يعمل في معطل أرض أهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردتوا الى ما منهم ما خلا المسلمين فان الارار منهم ينزعون مجانا والعبيد بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم وكذلك ان أسلم منهم في أيديهم اذا استعانوا بالمسلمين * ثم في كل موضع وجب ردهم فانما يردون الى الموضع الذي خرجوا منه اليه ولا يردون الى ما أحسن منه ولا الى جيش أكثر منهم كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن ان دللتنا على كذا وكذا فاذت آمن أو قالوا أمتنا فلم يدلهم فالامام بالخيار ان شاء قتله وان شاء سباه ولو قال له أمتنا على أن تدلنا على كذا وكذا ولم يزيدوا على هذا فلم يدلهم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب فيه أنه على أمانه لا يحمل للامام قتله ولا أمره واذا دخل عسكر من المسلمين دار الحرب فمروا ببعض حصونهم أو مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة وأرادوا أن ينقروا الى غيرهم فقال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تشر بوا من مائهم رنا هذا حتى ترتحلوا عنا على أن لا نقاتلكم ولا تتبعكم اذا ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين أعطوهم وبعدها أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا أو أن يسقوا دوابهم اذا كان ذلك يضر في مائهم يقيين أو كان لا يدرى أنه يضرهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي أن ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وان كان ذلك لا يضر في مائهم يقيين بأن كان الماء كثيرا فله المسلمين أن يشربوا ويسقوا دوابهم من غير أن ينبذوا اليهم والجواب في الكلا نظير الجواب في الماء وان قالوا أعطونا على أن لا تعرضوا لشي من زروعنا وأشجارنا وأثمارنا فأعطوهم على ذلك ثم احتاج المسلمون اليه فليس ينبغي لهم أن يتعرضوا له ما لم ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ أضر ذلك بهم أو لم يضرهم وان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا ولا نأفأطيناهم على ذلك فان علينا أن نفي به فلا تحرق زروعهم وكلاهم ولا بأس بأن نأكل من ذلك ونعطف دوابنا وبقاؤه لو قال أعطونا على أن لا تأكلوا زروعنا وكلا نأفأطيناهم على ذلك فانه لا ينبغي لنا أن نأكل من ذلك وأن نعطف دوابنا وان تحرق ذلك * والاصل في جنس هذه المسائل أن الامان على الشيء أمان على مثله وعلى ما فوقه ضررا ولا يكون أمانا على ما دونه ضررا ولهذا ان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في الذخيرة * وان قال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا نغرقوا في هذا الطريق على أن لا تقتل منكم أحدا ولا نأسرهم فان كان الاعطاء خيرا للمسلمين فلا بأس بأن يعطوا ذلك ويأخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر أبعد وأشق على المسلمين وان أراد المسلمون بعد ذلك أن يمرروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون أحدا منهم ولا يأسرون ويكون الامان على المرو في الطريق الذي عينوه أمانا على القتل والاسر وان شرطوا علينا أن لا نخرب قراهم فلا بأس بأن نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع أو غير ذلك مما ليس بيننا والامان على التخريب لا يكون أمانا على أخذ المتاع والطعام وان شرطوا أن لا تقتل أسرارهم اذا أصبناهم فلا بأس بأن نأسرهم ولو شرطوا علينا أن لا نأسرهم فلا ينبغي لنا أن نقتلهم ولا أن نأسرهم كذا في المحيط * ولو قالوا آمنونا حتى نفتح لكم الحصن فتدخلون على أن تعرضوا علينا الاسلام فنسلم ثم أتوا أن يسلموا فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم ثم ينبذون اليهم فان شرط المسلمون عليهم ان أبيتم الاسلام فلا أمان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بحالها فلا بأس بأسا ترفاقهم وقتل مقاتلهم ان أبوا الاسلام وان أسلم بعضهم وأبى البعض فغن أسلم فهو حر ومن أبى فهو في * فان جهله الامام فيثابعد

كان أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يردها السكني بهذا السبب لان هذا ليس بعيب في الحانوت * رجل اشترى بقرة على أن يردها فقبضها فاذا لم تكن زخمة دار كان له أن يردها لان فوات المشروط بمنزلة العيب * رجل اشترى عبدا فوجده مخنثا كان له أن يرده قالوا هذا اذا كان المخنث بالعلم القبيح فان كان المخنث في المشي أو في القول لا يكون عيبا وان وجدته كافرا كان له أن يرده وان اشتراه على أنه كافر فوجدته مسلما لا يرده عندنا ولو اشترى حمارا فوجدته حرونا وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير مائع كان له أن يرده * ولو اشترى عبدا

أوجارية فوجده يسبل الدمع من عينيه كان له أن يردده ولا يرجع بالنقصان * ولو اشترى خفيئاً أو مصراعاً باب فوجد بأحد هما عيباً وباع
الآخر فانه لا يرد المبيع ولا يرجع بالنقصان والخال على شقة الجارية وجفنها يكون عيباً * ولو اشترى عبداً أو جارية فظهر أن به وجع الضرس
بأثمه مرة بعد أخرى كان له أن يرد * رجل باع عبداً أو وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له
أن يردده وان علم بالعيب قبل قبض المبيع ٣٠٤ كان له أن يرد في قوله * لانه امتناع عن اتمام العقد * رجل اشترى أرضاً

فوجد فيها طريقاً عريفاً فيها
الناس كان له أن يرد بالحقبة
* ولو اشترى كرمًا فوجد فيه
بوت النمل كثيرا كان له
أن يرد * رجل اشترى شاة
فوجد بها مقطوعة الأذن
أن اشترى لالا ضخمة كان له
أن يرد * وكذلك كل
ما يمنع التضحية وان اشترى
لغير التضحية لا يكون له أن
يردها الا أن يكون ذلك عيباً
عند الناس وان اختلف
البائع والمشتري فقال
المشتري اشتريتها للتضحية
وأنكر البائع ذلك فان كان
ذلك في زمان التضحية كان
القول قول المشتري اذا كان
من أهل أن يضحي * رجل
اشترى جارية على أنها
صناجة جاز البيع فان لم
تكن صناجة لا يكون
للمشتري أن يرد * رجل
اشترى عبداً فوجده عيباً
فضربه بعد ذلك ان أثر
الضرب فيه لا يرد ولا يرجع
بالنقصان وان اطعمه أو
ضربه سوطين أو ثلاثة ولم
يؤثر فيه كان له أن يرد
* اشترى عبداً فقتله رجل
عمداً عند المشتري وقتل به
القاتل ثم علم بعيب فانه
لا يرجع بالنقصان * رجل
اشترى عبداً وقبضه ثم باعه

﴿الباب الرابع في الغنائم وقسمتها * وفيه ثلاثة فصول﴾

﴿الفصل الأول في الغنائم﴾

الغنية اسم لما أخذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فأنه قبل الاحراز يدار الاسلام فاما ما أخذ على
القهر والغلبة بل بالهاداة والهبة منهم أو بالسرقة أو بالجلسة منهم لا يكون غنية ويكون لالاخذ خاصة في
(١) قوله على طريق بأهله الى آخر هذه العبارة هي هكذا بالاصل ولعل لفظ طريق فيها محرف عن البطريق
وحره اه صححه

من البائع فوجد البائع به عيباً فادعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري لسان
الاول * رجل اشترى من رجل دنائب بدراهم وتقابضا ثم انهم اشتروا الدناير باع الدناير التي اشترى بالدراهم وسلم الدناير وقبض الدراهم ثم
وجد المشتري الثاني في الدناير عيباً فادعى على بائعه الاوسط وقبلها الاوسط بغير قضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يرددها
بذلك العيب على البائع الاول قال ولا يشتمه المحرف في هذا بالعرض لان البيع لا يقع على تلك الدناير بعينها * وكذلك رجل له على رجل

دراهم وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها زوفا فرددتها عليه بغير قضاة كان له أن يردّها على الأول رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عيبا قديما كان له أن يردّها لأنه يسأل القاضي حتى ينصب حهما عن الميت فرددّه الابن على ذلك الخصم ثم الابن يردّه على بائع أبيه وان كان للميت وارث آخر يردّه الابن على ذلك الوارث ثم يردّه على بائع الميت ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين ما إذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما إذا لم يستوف ٣٠٥ واطلاق محمد رحمه الله تعالى في

الكتاب دليل على التسوية بين الوجهين * وهذه المسئلة دليل على ما قلنا ان الرجل اذا باع شيئا ثم انه وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا كان له أن يردّه * ولو اشترى رجل عبدا وقبضه ثم باعه من مورثه ثم مات المورث فورث الابن أباه ثم وجد بالعبد عيبا قديما لا يردّه على أحد بخلاف الأول * عبدا ما دون مديون باع من مولاه عبدا من أكسابه بمنزل القيمة جاز فان وجد المولى بالمبيع عيبا وكان ذلك قبل القبض كان له أن يردّه على عبده وان كان بعد القبض والتمس من النقود لا يردّه على عبده * رجل اشترى جوزا فكسر بعضه فوجده فاسدا لا ينتفع به ولا قيمة له كان له أن يردّه ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يردّه المكسور ولا الباقي الا اذا أقام البينة على أن الباقي معيب * رجل اشترى بديهم بطيخا عددا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها

لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الامام بيضاء الغزاة تحريضه على القتال لزيادة قوة وجراة منهم بان قال لسرية ما أصبتم فهو لكم أو قال لواحد معين ما أصبت فهو لك كذا في محيط السرخسي * والقي مما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنمة خمس دون النقي كذا في غاية البيان * وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنمة وهو لا أخذ خاصة كذا في خزائن المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرار لا سبيل عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضيتهم العشر دون الخراج وكذلك اذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم الآن ههنا على أراضيتهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية أيضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم أسلموا فالامام فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغنائين واذا أراد القسمة بعد ما أسلموا رفع الخمس أولا وجعله لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أخماس بين الغنائين قسمة الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء من عليهم وسلم لهم رقابهم وذرائعهم وأموالهم ويضع على أراضيتهم العشر وان شاء وظف الخراج وان ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء استرقهم وقسمهم وأموالهم بين الغنائين فاذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغنائين ويضع على الارض العشر وان شاء قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذرائع بين الغنائين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضيتهم الخراج كذا في المحيط * ويستوى فيه الماء العشري ونحو ماء السماء واليون والابار والخراجي ونحو ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم كذا في غاية البيان * وان من عليهم برقابهم وأراضيتهم وقسم النساء والذرائع وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه الا اذا ترك في أيديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأراضيتهم وقسم سائر الاموال بين الغنائين فهو جائز ولكنه مكروه فان ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد أن يمن عليهم برقابهم لم يجز كذا في المحيط * وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعله بمنزلة الوقف على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقامة أو مقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التتارخانية ناقلا عن شرح الطحاوي * واذا انقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخيار فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم وأراضيتهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على أراضيتهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر رضي الله عنه بيني تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذرائع والاموال وبقيت الاراضي بلا ملاك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ردا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليؤدوا المئونة عنها جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها واذا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر ان شاء من شاء جعل عليها الخراج ولو أن قوما من المسلمين ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل من

فاسدة لا ينتفع بها كان له أن يرجع بمحضتها من الثمن ولا يردّها الا أن يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز شيء واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والفندق والفسق والبيض وأما في البطيخ والمان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحد الفاسد * رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال أرد على فلان ولا أرد على فلان فذلك له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى شاة فزصوفها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجزن نقصا ما كان له أن يردّها قال محمد رحمه الله

تعالى والجزء عندى ليس بنقصان قبل له وان اشترى كرمافتر عند فقطف ثمرته ووضعها على الارض ثم وجد الكرم عيبا لم يعلم به قال ان كان القطف لم ينقصه شيئا فله ان يردّه * ولو اشترى بخلافه ثم بوضعه من الارض أو ثمره وقبض ثم جذا التمر فلم ينقصه الجذا شيئا ولم ينتقص النخل ثم وجد بأحدهما عيبا لم يكن له أن يردّ أحدهما دون الآخر وله أن يردّهما جميعا بالعيب الذى وجد بأحدهما لانه اذا قبض قبل الجذا صارا بمنزلة شيء واحد وليس هذا كالفص ٣٠٦ والخاتم اذا ميز أحدهما من الآخر وليس فيه ضرر لان التمر بعض النخل يخرج

رجالهم - مالا - سيف أو الاسلام فان أبو أن يسلموا فلو اوقفهم نساءهم وذرائعهم ويجبرون على الاسلام وقسمت الاموال والاراضى بين الغائبين أيضا ويوضع على الاراضى العشر وان رأى الامام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغائبين دون الاراضى ورأى ذلك خيرا لله - لمن فعل ذلك فان رأى بعد ذلك أن ينقل الى الاراضى قوم من أهل الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الاراضى فعلى ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضى مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدوا الخراج عنها فقد ذكرهنا نقل أهل الذمة لانه لا يلحقهم الغيظ بقتل المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الامام كانوا أحرارا لا سيل عليهم وأمانا وأهم وذرائعهم وأموالهم فالامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغائبين وجعل على الاراضى العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضى ووضع على أراضيتهم الخراج ان شاء وان شاء وضع عليهم العشر وان رأى الامام أن يجعل ما كان من أراضيتهم عشريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا أراد الامام أن يجعل أهل الحرب والناقصين العهد أهل ذمة يؤدوا الخراج وقد أصاب منهم مالا فى الحرب قبل أن يظهر عليهم فانه لا يرد عليهم - م ذلك ولا يفعل ذلك الا بعدذر والعذر أن لا يقدر واعلى عمارة الاراضى وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقى في أيديهم - م فان احتاجوا اليها لعمارة الاراضى وزراعتها لم يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ منهم وقسمها بين الغائبين ولكن الاولى أن يتركها في أيديهم تأليفهم حتى يقفوا على محاسن الاسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نساءهم وذرائعهم قبل الظهور عليهم لا يرد وما بقى في أيديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم * واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغائبين ثم أراد أن يمن عليهم برقابهم وأراضيتهم فليس له ذلك وكذلك اذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له ذلك كذا فى المحيط * الامام بالخيار فى الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم الامشركى العرب والمتردين وان شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين الامشركى العرب والمتردين وليس فيمن أسلم منهم - م الا الاسترقاق كذا فى التبيين * ولا يجوز أن يردّهم الى دار الحرب ولا يجوز مفاداة أسراهم بأسارا ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الكافى * وهكذا فى المتون * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الزاد * قال محمد رحمه الله تعالى فى السير الكبير لا بأس بأن ينفادى أسراء المسلمين بأسراء الكافرين الذين فى أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المحيط * وبها قال العامة هكذا فى النهر الفائق * ثم فى المفاداة بشرط رضا أهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العين ولو أبى أهل العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للامير أن يفاديهم وفى الرجال ان كان قبل القسمة فله أن يفاديهم وبعد القسمة ليس له ذلك الا برضاهم وانا جازم رسول ملكهم يطلب المفاداة قبل الاسارى فى مكان فاخذوا على المسلمين عهدا بان يؤمنوهم على ما يأتون به من الاسارى حتى يفرغوا من أمر الفداء وان لم يتفق رجوعوا عن معهم من أسراء المسلمين فانه ينبغي أن يوفوا بعهدهم وأن يفادوهم كما شرطوا لهم شرطوا مالا أو غير ذلك الا أنهم ان لم يتفق بينهم التراضى بالمفاداة وأرادوا الانصراف بأسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم أن يدعواهم حتى يردوا لاسرائيل بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الاسراء من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشئ سوى ذلك كذا فى المحيط * أما المفاداة بما لا تأخذ من أهل الحرب فلم تجز فى المشهور ومن المذهب ولو أسلم الاسير فى أيدينا لا يفادى بعلم أسيرى

منه وأما الفص ليس من الفضة * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فاستقاله فأبى أن يقبله كان له أن يردّه بالعيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيع فانه يبطل حقه فى الرد * رجل اشترى جرابا وثيابا هروية فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان أتلف الجراب ذكر فى المنتقى أن له أن يرد الثياب بجميع الثمن قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كما فى الجارية والعبد اذا وجد بالجارية عيبا بعد ما ألتف ثوبها كان له أن يردّها بجميع الثمن * رجل اشترى عبدا خبازا أو كاتبا فتسبى ذلك عند المشتري ثم وجد به عيبا كان له أن يردّه * رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم ارتضع منها الولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو أرسل الولد عليها وان احتاب المشتري من لبنها - ميا فشرب أو سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى جارية فوجد بها

قرحة فداواها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داواها عن عيب حدث فيها لاعتن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب * ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه روايتان * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع فى الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يردّه فى قول أبي حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يردّه رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يبول فى الفراش فان القاضى يضعه على يدي عدل لينظر فيه * رجل اشترى

في العبد الثاني كما قبل القبض * رجل اشترى عبدا وقبضه فاكتسب أكسابا عند المشتري ثم ان المشتري وجده بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم اتلفه الكسب لم يكن اتلاف الكسب رضا لعيب * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث وأراد أن يردها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني البينة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها القاضي على المشتري الاول كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يردّ في قول محمد رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأقام البينة على أن هذا العيب كان عند البائع نله أن يرده وقول المشتري للمدعي ساومه ليس به عيب

لا يبطل حقه في الرد * وقال مشايخنا ان كانت المسئلة في الثوب اذا قال المشتري للذي ساومه لا عيب به ثم وجده عيبا لا يكون له أن يرد
لان عيوب الثوب مما يوقف عليه فصح اقراره بنفي العيوب أما ما في العيب من العيوب مما لا يوقف عليه فيجعل اقراره بنفي العيوب كذبا
فلا يعتبر * ولو قال المشتري ليس له اصبع زائدة أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب
كان له أن يرده لان القاضي يتقن بكذبه في نفي ذلك العيب فبطل كلامه * رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وباعه من آخر وجد المشتري

الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يردّه على بائعه * ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له أن يردّه على بائعه * ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما كان تلجئة أو كان بمن إلى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو رؤية وصدقه المشتري الاول في ذلك ثم ٣٠٨ وجد بالعبد عيبا كان له أن يردّه على بائعه بخلاف ما إذا تقابل المشتري الاول

والثاني البيع أو ردّه الثاني على الاول بعيب بغير قضاء * رجل اشترى عبدا فأراد أن يردّه بعيب فأقام البائع البينة على اقراره أنه باع العبد قبل بيئته وليس له أن يردّه بالعيب ولو أقام البائع البينة أنه باعه من فلان وفلان حاضر يجعده والمشتري الاول يجعده أيضا كان يجوزهما بمنزلة الاقالة ولا يرد * رجل اشترى عبدا بصفقتين بكل صفقة نصفه ثم وجد به عيبا كان عند البائع وأراد أن يردّه أحد النصفين دون الآخر كان له ذلك

فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد

إذا اشترى شيئا فتعيب عند المشتري بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بأفة سماوية ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد * وطريق معرفة النقصان أن يقوم به العيب لاهيب به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذه

لاصحاب الاموال كذا في التتارخانية * ولو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري حراما من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الذي اشتراه من ذلك شيء وكان للأمر أن يرجع على الذي أمره ان كان ضمن له الثمن أو قال اشتره في فان كان قال له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط * رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما يمكنه شراء أسير واحد فشرى الجاهل أفضل من شراء العالم كذا في السراجية * وإذا أراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها إلى دار الاسلام لا يعقرها ولا يتركها بل يذبحها ويحرقها ويحرق الاسلحة أيضا وما لا يحترق منها كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار كذا في الكافي * ويكسر كل شيء من انيتهم وأثاثهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات والادهان على وجه لا ينتفعون به في فعل هذا كله مغايظة لهم وأما السبي اذ لم يقدر واعي نقلهم فانه يقتل الرجال منهم اذ لم يسلموا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مضیعة ليهلكوا وجوعا وعطشا لان قتلهم منه ذلة لله ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية أو عقربا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون أنياب الحية ولا يقتلونهما قطعاً لضرر المسلمين ماداموا فيها وبقاءا لئلا تسلمهما كذا في السراج الوهاج * الغنائم لا تملك قبل الاحراز بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي * ويتنى على هذا الاصل مسائل (منها) أن واحدا من الغانمين لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه لا يثبت النسب ويجب العقر وتقسيم الامه والولد والعقربين الغانمين (ومنها) اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) مالوا تلف واحد من الغزاة شيئا من الغنمة لا يضمن عندنا (ومنها) مالو قسم الامام الغنمة لا عن اجتهاد ولا لحاجة الغزاة لا يصح عندنا كذا في التبيين * هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي * وإذا قسم في دار الحرب مجتهدا أو قسم لحاجة الغانمين فصحيحة * ومن مات بعد اخراج الغنمة إلى دار الاسلام فنصيبه لورثته كذا في الهداية * وإذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وانما تقطع شركتهم بالاحراز بدار الاسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو ببيع الامام الغنمة في مال لفتح العسكر ببلاد من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم يشاركهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس للسوقية سهم الا أن يقاتلوا ويعتبر حاله عند القتال فارسا أو رجلا كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمرد اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذا لحق بالعسكر اذا قاتلوا استحقوا والا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير * الرد والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية * ان كان الاجير مع العسكر قال محمد بن جعفر الله تعالى ان ترك خدمة صاحبه وقاتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل أن من دخل للقتال استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلا مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لمرض أو غيره فله سهمه ان كان فارسا فارسا أو رجلا رجلا ومن دخل مقاتلا ثم أسير ثم تخلص قبل اخراج الغنمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج * اذا احتاج الامام الى حل الغنمة وفي الغنمة دواب فانه يحمل الغنمة عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنمة دواب ولكن مع الامام فضل حولة من مال بيت المال فانه يحمله عليها وان لم يكن مع الامام فضل حولة الا أن مع كل واحد من الغانمين فضل حولة ان طابت أنفسهم يحمل ذلك عليها باجر وأما اذ لم تطب أنفسهم بذلك فلا

معيبا بالعيب الذي حدث عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك * وان زاد المبيع عند المشتري بأن اشترى ثوبا فقصه بعصر أو زعفران أو اشترى أراضيا فبنى فيها بناء أو غرس شجرا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع أنا قبله كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك * وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وبهذه الروايات عن محمد بن جعفر الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع

نقصان العيب لا فيما باع ولا فيما باقى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر وأبو القاسم وأبو الليث وعليه الفتوى * وإن اشترى طعاماً فأكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرده الباقي ولا يرجع بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما أكل ولا يرده الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما أكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه ٣٠٩ الفتوى هذا إذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان

كان في وعاءين أو في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فأكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قوله - لم لان المكمل أو الموزون إذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شئين مختلفين وإن اشترى طعاماً في وعاء فوجد به عيب فعرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيباً كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك إذا عرض على البيع لان عنده المكمل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والثوبين ونحو ذلك وكذا لو اشترى دقيقاً فخبز بعضه ثم علم أنه كان مرا كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان عيب ما خبز * وكذا لو اشترى سمناً ثياباً كله ثم أقر البائع أنه كان وقع فيها فارة وماتت كان له أن يرجع

فلا يكرههم - على ذلك باجر هكذا في السير الصغير * وذكر في السير الكبير له أن يكرههم على ذلك باجر المثل وإن لم يكن مع كل واحد منهم فضل جملة ولكن مع البعض منهم فضل جملة إن طابت نفس المالك بأن يحمل عليهم باجر جاز ذلك وإن لم تطب على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط * لا بأس بأن يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالخبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن والعسل والزيت والخل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والخل ولا بأس أن يدهن به (٢) ويوقم به دابته وما لا يؤكل من الادهان مثل البنسج والخيري وهو دهن الورد وما أشبههما فليس له أن يدهن وكل شئ لا يؤكل ولا يشرب فإنه لا ينبغي لأحد من الجيش أن ينتفع بشئ منه قل أو كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجزله - أن يأكلوا شيئاً من الطعام ولا يعلفوا دوابهم إلا بالثمن فإن أكل شيئاً من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وإن كان بقي منه شئ في يده أخذه منه * أمّا العسكر فلا بأس أن يطعموا عبيدهم إذا دخلوا معهم ليعينوهم على سفرهم وكذلك نسائهم وصبيانهم وأمّا الاجير للخدمة فلا يأكل وإذا دخلت النساء لداواة المرضى والجرحى أكلن وعلفن وأطمن رقيقهن كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهياً للآكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشى من البقر والغنم والخزور ويردون جلودها في الغنمة وكذا في الحبوب والسكر والفواكه الرطبة واليابسة وكل شئ هو مأكل عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنمة أو يرضخ منها غنياً كان أو فقيراً ولا يطعم الاجير ولا التاجر إلا أن يكون خبيراً بالحنطة أو طابخ اللحم فلا بأس به حيث قد كذا في التبيين * إذا أخذ العسكر العلف لأجل دوابهم والطعام لما كاهم والحنط للاستعمال والدهن للادهان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز تموتلهم وهو صيانة ذلك واتخاذه الى وقت الحاجة فان باعوا ردوا الثمن الى الغنمة كذا في غاية البيان * وإن أصابوا - مسمماً أو بصلاً أو بقللاً أو فلفلاً أو غير ذلك من الأشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز أن يتناولوا شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله إذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بالما كحل أو المشروب وأمّا إذا نههم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به وإذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ أو للاصطلاح ليرد أصابهم فلا بأس بأن يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم إذا كان معدداً للوقود فان كان غير معدداً لذلك بل هو معدداً لآخذ القصاص والاقذاح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بأن يعلف الدابة الحنطة إذا كان لا يجد الشعير وإن وجد في دار الحرب صابوناً أو حراً صابراً فليس له أن ينتفع به الا عند الضرورة وإن كان الحرض ثابتاً في أرض العدو فأخذ من ذلك شيئاً كان له أخذ ذممة لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وإن لم تكن له قيمة جازا الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر استأجر رجلاً ليعتلف له فذهب الرجل الى بعض المطامير وأتاه بالعلف ثم قال له بدالى ان أعطيك هذا ولكنى أخذه لنفسى وأردت عليك أجرك وأبى المستأجر إلا أن يأخذه منه فإن أقر الاجير أنه جاء به على الاجارة أجبر على دفعه الى المستأجر ان كانا محتاجين اليه أو غنيين عنه وإن كان الاجير محتاجاً الى ذلك والمستأجر غنياً عنه فله أن يمنع منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستأجر استأجره ليحتش له حشيشاً والمستهل بحاله فله المستأجر

(٢) قوله ويوقم الخ بالقاف والحاء المهملة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كفى القاموس

(٢٧ - فتاوى ثانياً) بنقصان العيب في الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كالأشترى طعاماً كله ثم علم بعيب عندهما يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى جبة فلبسها وأنته قصت باللبس ثم علم بفارة مينة فيها فانه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس * ولو اشترى ثوباً وكفن به ميتاً ثم علم بعيب فانه لا يرده لتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب أيضاً لاحتمال أن يفترسه سبع فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البائع وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بنقصان

العيب كالأشترى عبداً فأنق من يده ثم علم بعيب فأنه لا يرجع بنقصان العيب مادام العبد حياً لا احتمال أن يعود من الأباقي * ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً فأنه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب واختار الفتوى أنه يرجع كالأشترى أرضاً فوقها ثم علم بعيب ذكره لال رحمه الله تعالى أنه يرجع بنقصان العيب وجعله بمنزلة ما لو اشترى عبداً فأنه لا يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى ضيعة مع ما فيها ٣١٠ من غلات ثم وجد بها عيباً قالوا ينبغي أن يردّها كما علم بالعيب لأنه لو جمع الغلات

بعد ما علم أو تركها كذلك ينتقص فلا يمكنه الرد بعد ذلك * اشترى شجرة ليتخذ منها باباً أو نحو ذلك فقطعها فوجد بها لا يصلح لما اشتراه فأنه يرجع بنقصان العيب الآن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن * إذا اشترى عبداً فأنه لا يرجع به عيباً كان له أن ينتقص الاجارة ويرد العبد لأن الاجارة تنسخ بالعذر وقد تحقق العذر ولو كان رهن العبد وسلم ثم وجد به عيباً فأنه لا ينتقص الرهن ويرد به بعد الفكاك لأن الرهن لا ينتقص بالعذر * ولو اشترى الوارث أو الوصي شيئاً من التركة كفناً لم يمت ثم وجد به عيباً كان له أن يرجع بنقصان العيب بخلاف ما إذا تبرع أجنبي بذلك رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الأول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الأول لأن البيع الثاني لم ينسخ بالرجوع بنقصان

أن يأخذ منه وإن كان هو غنياً عنه والاجر محتاجاً إليه إذا أقر أنه احتشله كذا في الظهيرية * وإن أصابوا شجرة في أرض العدو وأخذوا منه خشباً فإن كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن ينتفعوا إلا لو قد اطمخ المطعوم أو لا صلاية له لم يرد أصحابهم وإن لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أخذوا فيه صنعة صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالانتفاع به وإن خرجوا به إلى دار الإسلام وأرادوا الامام قسمة الغنائم إن كان غير المعمول من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار إن شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع إلى الغنمية وإن شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولاً وغير معمول فمأصاب حصة العمل يعطى العامل ومأصاب غير المعمول يرد في الغنمية ولا ينقطع حق الغنائمين بما أخذوا من الصنعة وإن لم تكن له قيمة في دار الإسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط * إذا أصاب رجل من الجند في دار طعماً كثيراً فاستغنى عن بعضه وأراد حمله إلى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المحاربين من أهل العسكر إلى ذلك فإن كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعاماً فلا بأس بأن يمنعه من هذا الطالب ويستحب به مع نفسه إلى منزل آخر ولا فلا يحل له منعه فإن أخذه الطالب منه مع حاجة الأول إلى ذلك فخاصمه الأول إلى الامام قبل أن يأكل وقد عرف الامام حاجة الأول إلى ذلك رده الامام عليه وإن كان الثاني محتاجاً إليه دون الأول لم يسترده منه الامام * وأما إذا كانا غنيين عنه فالامام يأخذه من الثاني ولا يدفعه إلى الأول بل يدفعه إلى غيره ما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعاً سواء كالنزول في الرباطات والجلوس في المساجد لا تتظار الصلاة والنزول يعني وعرفات للحج حتى إذا أخذ موضعاً من المسجد فهو أحق به وادابسط انسان حصاراً بسطه بامر غيره فهو وما لو بسطه الأمر بنفسه سواء وإن كان بسط بغير أمره كان للذي بسط أن يعطى ذلك الموضع من شاء وكذلك إذا ضرب رجل فسطاطاً في مكان يعني وعرفات وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفاً بذلك فالذي بدر إلى ذلك المنزل أحق به وليس للآخر أن يحوله عنه فإن أخذ من ذلك موضعاً أو اسعافاً فوق ما يحتاج إليه فليغيره أن يأخذ منه ناحية هو لا يحتاج إليها فينزلها معه ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج إلى أن ينزل فيه فأراد الذي بدر إليه أي سبق أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ولو بدر إليه أحدهما فنزله فأراد الذي كان أخذه في الابتداء وهو عنه غنى أن يرجعه عنه وينزله محتاجاً آخر لم يكن له ذلك فإن قال إنما كنت أخذه لهذا الآخر بامر له بالنفسى استخلف على ذلك وبعد الحلف له أن يرجعه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف إذا قال أخذه لفلان بامر * ولو أن رجلين من أهل العسكر أصاب أحدهما شعيراً أو لا آخر قصبا فتبادلا وكل واحد منهما محتاج إلى ما اشترى فاكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا ببيع بينهما لأن لكل واحد منهما أن يصيب من العلف مقدار حاجته إلا أن قيام حاجة صاحبه يمنعه من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المبيعة ثم يتناول باصل الاباحة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من مديته إلى ما بين يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الاباحة منه وإن كان كل واحد منهما محتاجاً إلى ما أعطاه صاحبه وصاحبه محتاج إلى ذلك أيضاً فإن أراد أحدهما انقض ما صنفه ليس له ذلك وإن كان البائع محتاجاً إلى ما أعطاه والمشتري يستغنى عنه فللبائع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذه فإن كان حين قصد البائع الاسترداد

العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الأول * اشترى جارية وهي بيضاء أخذى العينين ولم يعلم بذلك من ولم يقبضها حتى انجلى البياض عن عينيها ثم عاد يابضها فعلم به كان له أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء أخذى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض عن عينيها ثم عاد يابضها لا يكون له أن يردّها لأن في الوجه الأول لما انجلى البياض ثم عاد جعل كان الأول لم يكن وابتضت عينيها قبل القبض كان له أن يردّها أمّا في الوجه الثاني إذا انجلى البياض في يد المشتري سلمت له الجارية بصفة السلامة فلا يكون له حق الرد بعد

البياض بعد ذلك * اذا اشترى جاريتين ولم يقبضهما حتى وجد بأحدهما عيبا فقبض المعيبة لزمته جميعا لانه رضى بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبض التي لا عيب بها كان له أن يرددهما جميعا لانه لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك التفريق فيرددهما جميعا وان باع السليمة بعد ما قبضتها أو اعتقها قبل القبض أو بعده لزمته المعيبة لانه عجز عن رد السليمة فيتعذر رد الاخرى لانه لا يملك التفريق * ولو اشترى مصر اعى باب وقبض أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه يملك على البائع والمشتري أن يرد ٣١١ الاخر ان شاء لان المقبوض تعيب بقوات الاخر فكان له أن

يرده ولا يجعل قبض أحدهما كقبضهما جميعا * ولو أن المشتري قبض أحدهما فعيبه وهلك الآخر عند البائع يملك على المشتري لان المشتري بتعيب المقبوض صار معيبا لاخر فيصير قابضا لهما جميعا فيكون الهلاك على المشتري وكذا لو اشترى خفين أو نعلين وكل ما يتعلق المنفعة بينهما كان تعيب أحدهما تعيبا للاخر * اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى كما لو اشترى طعاما فأكل بعضه ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما أكل الا أن عهده بالباقي وههنا لا يرجع بنقصان العيب هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ * اشترى برذونا

من صاحبه أعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرة * ولو باعواهما غنيان أو محتاجان أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقابضا حتى بدا لأحدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض أحدهما صاحبه شيئا على أن يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك أو محتاجا اليه فليس على المستقرض شيء اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالمقرض أحق به اذا أراد استرداده وان كان الآخر محتاجا اليه والمعطى غني عنه فليس له أن يأخذه منه وان كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم احتاجا اليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به وان احتاج اليه الآخر أولا ثم احتاج اليه المعطى أو لم يحتج اليه فلا سبيل له على الآخر وان اشترى أحدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة بدرهم من مال المشتري فدفع الدراهم وقبض الحنطة فهو أحق به من غيره اذا كان اليها محتاجا فان أراد أحدهما انقض البيع والحنطة قائمة بعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ دراهمه ان كانا غنيين عنها أو كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع أن يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه وما استهلكه المشتري سالم له على كل حال فان ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم فهو في يده بمنزلة اللقطة الا أنها مضمونة في يده فان رفع أمرها الى صاحب المغنم والمقاسم فقال قد أجزت بيعك فهات الثمن جازله أن يدفع الثمن الى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر فان كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المغنم البيع فالدرهم مردودة عليه وان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدرهم في الغنمة فان قال المشتري قد كنت أكلت الحنطة قبل أن تجيز البيع فرد على الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يقيم البينة أنه كان استهلكها قبل اجازة البيع * ولو أن رجلا من أصحاب أحد ما حنطة والآخر ثوبا فإراد أن يتبايعا فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل واحد منهما الا أن باع الثوب مسيء في البيع وكذلك المشتري وان لم يستهلكه كذلك حتى دخل دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما في يده وان استهلكه كان ضامنا وان كانا في دار الحرب بعد ولم يستهلكا كذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في الغنمة كما لو كان هو الذي أصابه ابتداء وأما الذي قبض الحنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الاول من اعتبار حاجتهما أو غنائهما أو حاجة الآخر دون المعطى أو حاجة المعطى دون الآخر وان كان المشتري للحنطة قد ذهب بها ولا يوقف على أثره أخذ صاحب المغنم الثوب عن يده كما لو كان هو الذي أخذه ابتداء وان كان الآخر للثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب المغنم لا يتعرض لمشتري الحنطة بشئ ماداموا في دار الحرب بمنزلة مالو كان هو الذي أصابه ابتداء فان أخرجهما قبل أن يأكلها أخذهما منه صاحب المغنم ويجعله في الغنمة كذا في المحيط * من ركب فرسا أو لبس ثوبا أو رفع سلاحا قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج اليه فاذا فرغ من الحرب رده الى الغنمة ولو تلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب ليصون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه بكره ذلك ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في شرح الطحاوي * ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة لاشترائه الجماعة الا أنه يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والدواب والسلاح والمتاع فالحاصل أنه اذا احتاج واحد يباح له الانتفاع بها وان احتاج الكل يقسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي فانه لا يقسم لان الحاجة الى

وخصاه ثم علم بعيب كان له أن يرد لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد * ولو اشترى عبد ايجارية وتقابضا ومشتري الجارية وطى الجارية ثم وجد مشتري العبد بالعبد عيبا فردته تخير ان شاء يرجع على مشتري الجارية بقيمة يوم قبضها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمنه النقصان ان كانت بكرًا ولا العقران كانت ثيبا لان مشتري الجارية وطى ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان * اشترى عبدا على أنه خباز أو طباح أو نحو ذلك فوجد المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع * رجل

اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري كان للبائع أن يردّها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع ارش العيب الذي كان عند البائع أو عيبك الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع به ردّها فان البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري إلا أن يرضى به المشتري أن يقبلها من البائع * رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردّها ولكنه ٢١٣ يرجع بنقصان العيب إلا إذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو وطئها

السبي للوطء أو الخدمة وذا من فضول الحاجة كذا في الكافي * ولو أجهه ووطئها أو طمأ القسم من الامام في دار الحرب فان الامام يعطيهم واذالم يقبلوا عطيته قسها بينهم مخافة الفتنة وكذلك اذا لم يكن مع الامام حيلة يحمل الغنية عليها فانه يقسمها بينهم حتى يتكف كل واحد في حمل نصيبه كذا في المحيط * واذ اخرج المسلمون من دار الحرب لم يجوز أن يعلقوا الدواب من الغنيمة ولا يأكلوا منها * ومن فضل معه علف أو طعام ردها الى الغنيمة اذا لم تقسم وبعد القسمة تصدق به ان كان غنيا وانتفع به ان كان فقيرا وان انتفع به بعد الا حرازرد قيمته الى المغنم ان لم يقسم وان قسمت فالغني يتصدق بقيمته ولا شيء على الفقير كذا في الكافي * ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب أحرز باسلامه نفسه وأولاده الصغار هذا اذا أسلم قبل أن يأخذ المسلمون وان أسلم بعده فهو عبد وكذا لو أسلم بعدما أخذ أولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى أسلم أحرز باسلامه نفسه فحسب وكذا أحرز كل مال معه أو ودعة عند مسلم أو ذمي ولده الكبير وزوجته وحملها وعقاره وعبد المقاتل وما كان غصبا في يد حربي أو ودعة ويكون فيا وكذلك اذا كان في يده مسلم أو ذمي غصبا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مسلما أو ذميا دخل دار الحرب بأمان فأصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكمه حكم من أسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حربي في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص يكون فيثا وقالوا رواية أبي سليمان أصح وهذا كله اذا ظهر المسلمون على دارهم وأما اذا غاروا عليهم ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير جميع ماله فيثا لان نفسه وأولاده الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج اليه على هذا التفصيل ذكره في المحيط * هكذا في التبيين والله أعلم بالصواب

الفصل الثاني في كيفية القسمة * يقسم الامام الغنيمة فيخرج الخمس ويقسم الاربعة الاخماس بين الغانمين * ثم للفارس سهمان وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال للفارس ثلاثة أسهم كذا في الهداية * أمير الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند كذا في السراجية * قال الاسيحاقي في شرح الطحاوي ولا يسهم الفارس واحد في ظاهر الرواية * ويستوى الفرس العربي والنحيب والبرذون (٢) والهجين وغيرها مما يقع عليه اسم الخيل فأما من كان له جمل أو بغل أو حمار فهو والراجل سواء كذا في غاية البيان * ومن دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره لاقتال فخر به فانه يسهم له وان غصبه وحضر به استحق سهمه من وجه محذور في تصدق به وسواء بقي فرسه معه حتى حصلت الغنيمة أو مات الفرس حين دخل به أو أخذ العدو أو كسر أو عرج قبل حصول الغنيمة أو بعده فانه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الديوان فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج * ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا أو استعار أو وهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضيان * الاصل أن المعتبر عندنا حاله المجاوزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج * ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الاصح كذا في الكافي * وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضيان * ولو

(٢) قوله والبرذون مفرد البراذين خيل العجم كافي البحر وكذا في المصباح اه

حنيفة رحمه الله تعالى * رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد بها عيبا كان للمولى أن يرد الجارية ويأخذ من العبد قيمة دخل نفسه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة الاول يرجع بقيمة الجارية * الروايد المنفصلة بعد القبض كالولد والثمر والارش تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان وأما الزوائد المتصلة كالسمن والجمال الصحيح أنها لا تمنع الرد * رجل اشترى أرسا ليس عليها خراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان يردّها ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على البائع بخيار

المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب أو قبله لا يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى عبدا فدخل دمه بقصاص أو برثة فقتل عند المشتري بذلك رجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يقوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشترى وهو حلال اليد بان كان سارقا فقطعت يده عند المشتري فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخير المشتري ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء أمسك العبد ويرجع عليه بنصف الثمن وقال يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن أو يترك الخصومة وليس له غير ذلك * رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا يردّها بحصتها من الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب الجارية قبل القبض ان شاء أخذها وان شاء تركهما في قول أبي

الشرط والرؤية أو عيب ثم ذهب عنه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وإن ذهب عيناه ضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اشترى دارا فباع به ثم وجد به عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ * رجل اشترى جارية كان بها حبل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لاشئ على المشتري * رجل اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها عند المشتري وانقص كيلها ليس له أن يردّها وكذا لو كان فيها رطوبة جفت عند المشتري أو اشترى خشبة رطبة ٣١٣ فيستعده * رجل اشترى جارية

فوجد بها عيبا فساومه البائع فقال له هل تباعها مني فقال نعم بطل حقه في الرد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا فقال له البائع اذهب به وبع فان لم يشتروا منك فردّه على ففعل بطل حقه في الرد * ولو وجد بالدرهم المقبوضة عيبا فقال له أنفقها فان لم ترج فردّها على لا يطل حقه في الرد * اشترى عبدا فكتبه ولم يؤد شيئا من البدل حتى وجد به عيبا فانه يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى جارية فأعتقها ثم وجد بها ذات زوج فانه يرجع بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا بائنا كان للبائع أن يسترد منه ما أدى اليه من النقصان * ولو اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله

دخل فارسا وقاتل راجلا ضيق المكان والشجرة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس لا يستطيع القتال عليه اما لكبره أو صغره بأن كان مهر الايركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان مريضاً بحيث لا يستطيع القتال عليه بأن أصابه رهضة أو صلح فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار بحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابة الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط * ولو جاوز على مغصوب أو مستعاراً أو مستأجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا ففيه روايةان كذا في فتح القدير * والفارس في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق * واذا هوب الفرس من رجل وسلم اليه ودخل الموهوب له بالفرس دار الحرب مريدا للقتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهوب له يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الراجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام يفسد او سلمه الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم بائع الفرس أيضا ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبايع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعده والمشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده * رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده بالبينة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس * رجلان لاحدهما فارس وللآخر بغل تباعا البغل بالفرس ودخلا في دار الحرب ثم وجد أحدهما بما اشتراه عيبا وردّه على بائعه واسترد منه ما كان له في الاصل فاشترى البغل راجل في الغنائم كلها ومشتري الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يتراد البيع راجل فيما أصيب بعد متراد البيع * ولورهن فرسا في دار الاسلام من رجل يدين له عليه ثم دخل الرهن والمرتهن دار الحرب وأدخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه فقضى الرهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فان الرهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حاله استحسانا * ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشترها فرسا آخر يسهم له سهم الفرسان فيما أصيب من الغنائم * ومن باع فرسه في دار الحرب مكرها لا يطل سهم فرسه واذا باع الغزاة فرسه في دار الحرب بعد ما أصيب الغنائم يدرأهم ثم استأجر فرسا آخر أو استعار ثم أصيب غنائم آخر كان راجلا فيما أصيب بعد البيع ولا يقوم المستأجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما إذا اشترى فرسا آخر على جواب الاستحسان ولو باع فرسه ثم هوب له فرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الموهوب مملوك رقبة فكان مثل المشتري واذا كان الاول باجارة أو اعمارة فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الاول واذا كان الاول باجارة والثاني كذلك أو كان الاول بعارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول باجارة والثاني عارية فالثاني لا يقوم مقام الاول وان كان الاول عارية والثاني اجارة فالثاني يقوم مقام الاول ثم المستعير في دار الحرب اذا استعار فرسا آخر بعد ما استرد الاول من يده انما يعتبر فارسا ويقوم الثاني مقام الاول في حق استحقاق سهم الفرسان فيما يصيبون من الغنائم بعد ذلك اذا كان للمعير الثاني فرس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاره فاما اذا لم يكن فرس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون ذلك فالمعير الثاني يستحق سهم

تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان على بائعه * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذي كان عند البائع الاول فردّه الثاني على الاول بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول أن يردّه بذلك العيب وغيره على بائعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال للبائع ان لم أردّه اليك اليوم نقصد رخصته بالعيب قال محمد رحمه الله تعالى هذا القول باطل وله أن يردّه بالعيب * رجل اشترى دارا وقبضها فادّعى رجل فيها مسيل ما مورا قام البينة

قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء رد * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل رجلا ببيعته ثم وجد الموكل به عيبا فباعه الوكيل ان باعه الوكيل بمحض من الموكل ولم يقل له الموكل شيئا كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فركبها فقال البائع ركبتها في حوائجك فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري لا بل ركبتها لارتها عليك كان القول قول المشتري * رجل اشترى عبدا قد سرق عند البائع ولم يعلم به المشتري ففسق ٣١٤ عند المشتري سرقة أخرى فقطعت يده في السرقتين جميعا كان للمشتري أن

يرجع على البائع بنصف النقصان وهو ربع الارش * رجل اشترى عشرة أفنة من خنطة وقبضها فأصابها ماء فانتفخت وصارت احد عشر قفرا وذلك لا بعد عيبا ثم وجد المشتري بالخنطة عيبا فقال البائع أنا أقبها فان المشتري يردّها بزيادتها لان هذا فسخ من كل وجه * رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد له الثمن ثم أقر المشتري أن البائع كان أعتقه قبل البيع أو دبره أو كانت جارية فأقر أن البائع كان استولدها وأنكر البائع ذلك وحلف فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير مديرا وأم الولد تعتق بموت البائع وكذا لو ادعى أن العبد حر الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب على البائع استحسانا * ولو أقر المشتري أن البائع باعه منى وهو عبد فلان ويحسد البائع وصدقه المقر له وأخذه منه العبد أو أجاز البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البائع بشئ وان كذبه المقر له فيما أقره المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده

الفرسان بهذا الفرسان المستعار فلا يستحق المستعير منهم الفرسان بهذا الفرسان المستعار أدنى أن يستحق رجلان من غنمة واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهم ما ساهما كاملا وانه لا يجوز ولو اشترى فرسان في دار الاسلام ولم يتقابضا حتى دخل دار الحرب ثم قبض المشتري الفرسان ونقد الثمن فالبائع والمشتري را جعلان ولو كان الثمن مؤجلا أو كان حالا الا أن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخل دار الحرب وقبض المشتري الفرسان فالمشتري فارس استحسانا * ولو دخل رجلان بفرس بينهما دار الحرب ليقاتل عليه هذا تارة وشريكه أخرى فهما را جعلان وكذلك اذا دخل بفرسين كل فرس بينهما نصفان فهما را جعلان الا اذا أبر أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخوله دار الحرب فينتزعا المستاجر فارس وان طيب كل واحد منهما صاحبه على أن يركب أي الفرسين شاء نظر ان كان هذا التطيب قبل دخول دار الحرب فهما فارسان وان كان بعد دخول دار الحرب فهما را جعلان ولا يجبران على التهاون على الركوب لاجل القتال وأما التهاون لاجل القتال فعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه ولكن ان اصطالحا على ذلك بانفسهم ما أمضاء القاضي كذا في المحيط * لا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الامام * والمكاتب بمنزلة العبد ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل والمرأة يرضخ لها اذا كانت تداوى الجرحى وتقوم على المرضى والذي انما يرضخ له اذا قاتل أو دل على الطريق ولم يقاتل الا أنه يرد على السهم في الدلالة اذا كانت فيها منفعة عظيمة ولا يباغ بها السهم اذا قاتل كذا في الهداية * والغلام المراهق الذي لم يبلغ والمعتوه اذا قاتل يرضخ لهم ما كذا في غاية البيان ثم الرضخ عندنا من الغنمة قبل اخراج الخمس كذا في فتح القدير * أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للسكاكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى أغنيائهم فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لاقتتاح الكلام تبركا باسمه * وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصفي والصفي في شئ كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنمة مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية * وان صرف الخمس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضى خان * اذا قسم الامام الغنائم بين المسلمين وكانت الغنائم رقيقا ومتاعا وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤسا وبعضهم دواب وبعضهم دراهم أو دنائير وبعضهم خيلا أو سلاحا على سهام الخيل والرجال فذلك جائز فعل برضا الغنائمين أو بغير رضاهم فعل ذلك في دار الحرب أو في دار الاسلام * واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذى حق حقه فاصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التي أصابها ذلك الرجل ادعت أنها جارية حرة من أهل النعمة سبها للمشركون وأقامت على ذلك شاهدين عدلين مسلمين فالامام يقضى بحريتها واذا قضى الامام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قريبا لابان كان جارية أو جارية بين أو ثلاثة وقد تفرق الجند الى منازلهم وأما اذا لم يتفرق الجند الى منازلهم أو تفرقوا الا أن المستحق كان كثيرا بان كان زيادة على الثلاث فانه تنقض القسمة قياسا واستحسانا وعلى هذا اذا قسم الامام الغنائم بين الجند وقبض كل واحد نصيبه فتفرقوا الى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شهد الواقعة معهم وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك فالقياس أن تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا انتقضت القسمة فيما

بالعيب على بآئعه هذا اذا أقر المشتري بالعبد لغرضه قبل رؤية العيب فان أقر بعد ما رأى العيب فكذلك وان صدقه المقر له فيما اذا أقر لا يرجع المشتري بالنقصان على بآئعه أجاز له المقر له البيع أو تنقض وأخذ العبد وان كذبه في الاقرار رده بالعيب * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعد ما اشتريته فأعتقه فلان وكذبه المدعى عليه فيما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يذكر أن فلانا أعتقه ويحسد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يردّه على

البائع * رجل اشترى بغير اعلی أنه ان وجد به عيبا رده ثم وجد به عيبا فطالب البعير في الطريق عند الرد قالوا له انك على المشتري وان ثبت المشتري العيب فانه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر في المتن انه يرجع بنقصان العيب **فصل في البراءة عن العيب** رجل اشترى عبدا وبرئ اليه البائع من كل غائلة ثم وجد به السرقة أو الأبق أو الزنا فانه لا يرد وان وجد به مرضا رده ٣١٥ والمراد من الغائلة في البيع السرقة

والأبق والزنا ولا يدخل فيه السكى والاثر والدمسل والثلول والأمراض ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه السكى ولا الاصبغ الزائدة ولا أثر قرح قد برئ * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الداء هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال أو كبـد أو نحو ذلك * رجل باع عبدا أو جارية وقال أنا بري من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب لان الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء * ولو باع جارية وقال برئت اليك من كل عيب بعينها فاذا هي عوراء فانه لا يبرأ وكان له أن يرد وكدوا قال برئت اليك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لا حال عدمهما وان كانت مقطوعة اصبع واحدة برئ وان كانت مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت

اذا كان المستحق كثيرا بعد هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقول للمستحق عليه نصيبه ايت بمن قدرت عليه من الجنـد وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأى الامر من اختار الامام فهو جائز وبعد هذا ينظر الى الغنـمة فان كانت الغنـمة عروضا أو مكيلا أو موزونا من اصناف مختلفة فان الامام يأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يد الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الجنـد كانه ليس مع ما في يده غنـمة أخرى واذا كانت الغنـمة كلها مكيلا أو موزونا من صنف واحد فانه يأخذ من يد الذي قدر عليه نصف ما في يده قال محمد رحمه الله اذا أصاب المسلمون غنائم وكان فيما أصابوا مصحف فيه شئ من كتب اليهود والنصارى لا يدري أن فيه توراة أو زبوراً أو انجيلاً أو كفراً فانه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في مغنم المسلمين ولا ينبغي أن يحرق بالنار واذا كره احراقه ينظر بعد هذا ان كان لورقه قيمة وينتفع به بعد المحو والغسل بأن كان مكتوباً على جلد مدبوغ أو ما أشبه ذلك فانه يعنى ويجعل الورق في الغنـمة وان لم تكن لورقه قيمة ولا ينتفع به بعد المحو بان كان مكتوباً على القرطاس يغسل وهل يدفن وهو على حاله ان كان موضعاً لا يتوهم وصول يد الكفرة اليه يدفن وان كان موضعاً يتوهم وصول يد الكفرة اليه لا يدفن وان أراد الامام بيعه من رجل مسلم فان كان الذي يريده شراءه ممن يخاف عليه أن يبيعه من المشركين رغبة منه في المال يكره بيعه منه وان كان موثقاً به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه * قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل ان كان الذي يريده شراءها ممن يخاف عليه الاضلال والفتنة يكره للامام أن يبيعهامنه وان كان موثقاً به لا يخاف عليه الاضلال والفتنة لا يكره بيعهامنه قال وان وجدوا في الغنـمة قلائد ذهب أو فضة فيها الصليب والتمثيل فانه يستحب كسرها قبل القسمة وان أراد بيعها من رجل ان كان الذي يريدها موثقاً به لا يخاف عليه بيعها من المشركين فانه لا بأس بالبيع منه وان كان غير موثق به ويخاف عليه بيعها من المشركين فانه يكره بيعها منه وان كان الصليب والتمثيل في الدراهم المضروبة والدنانير المضروبة فاراد بيعها من غيره قبل الكسر أو اراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب بمحالة ثمن نحو كلب الصيد وسائر الجوارح من البراة والصقور فانه غنـمة تقسم بين الغنائمين كغيرها من الاموال وكذلك ما أصيب من صيود البر والمعادن والكنوز وما استخرج الغواصون المسلمون من بحارهم فهو في كاه يرفع عنه الخمس ويقسم الباقي بين الغنائمين والسمك وسائر الصيود التي تصاد مما يؤكل لحمها للحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطياد بصقر الغنـمة وبازيها وكلابها وتجوز قسمة الهرة وان وجد المسلمون فرساً عليه مكتوب حبس في سبيل الله فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شئ سواء ثم يجعل هذه للمسلمين أو لاهل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فان وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان يقرب المسلمين فانه يجزى للمسلمين ويكون لقطة فيفعل به ما يفعل بسائر اللقطات * ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان يقرب من المشركين فانه يجزى لاهل الحرب ويكون غنـمة فيفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين فشهد قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الامام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبيعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذه صاحبه بغير شئ وجده قبل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا أخذ المسلمون غنـمة فلم يحرقوها حتى غلب

الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد * ولو باع جارية وقال أنا بري من كل عيب بها * ولو قال أنا بري منها لا يبرأ عن العيوب * رجل قال لغيره أنت بري من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب * رجل اشترى ثوباً فأراه البائع فيه خرقاً فقال المشتري قد أبرأتك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فقرأ الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما أبرأتك منه كان ذلك شراً وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة يباس العين وكذلك لو أبرأه عن كل عيب بها أو

ابراهيم عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الابرار وكذلك لو قال قد ابرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الابرار ولو
قال قد ابرأتك عن البرص أو عن العيوب أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل به افهذه براءة عن كل عيب فاذا رأى المشتري بعد
ذلك عيبا فقال ما كان هذا العيب بها يوم اشتريتها أو قال البائع كان هذا العيب بها يوم اشتريتها كان القول قول البائع إلا أن يقيم المشتري
البينة على ذلك فيكون له حق الردى ٣١٦ قول محمد رحمه الله تعالى لأن عنده ما قال المشتري ابرأتك عن العيوب أو

عليهم العدو وأخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكرا آخر وأخذوا من العدو كانت الغنمة للآخرين دون
الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الاولين الامام اذا قسم
الغنائم ودفع أربعة الاخماس الى الجند وهلك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذا لو دفع الخمس الى
أهله وهلك الأربعة الاخماس في يده سلم الخمس لأهله * ولو أن الامام أودع بعض الغنمة الى بعض الجند قبل
قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * قال في السير الكبير ولو أن
رجلا أو رجلاين أو ثلاثة أو من لا منعة له من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الامام
فأصابوا غنائم فأخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خمس فيه فان كان الامام أذن له خمس ما أصابوا
وكان ما بقي على سهام الغنمة كذا في غاية البيان * وان دخل جماعة لهم منعة فأخذوا شيئا خمس وان لم
يأذن لهم الامام كذا في الهداية * قال أبو الحسن الكرخي اذا التقى الفريقان في دار الحرب فربق دخل
بإذن الامام وفريق بغير إذنه ولا منعة لهم مجتمعين فما أصاب المأذون لهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء
للاخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وأما اذا
اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدد الأخذين فما أصاب المأذون لهم
خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنمة فيشتركون جميعا الأخذ وغير الأخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم
فهو لهم على عدد الأخذين ولا شيء لبقيةهم فيه ممن لم يأخذه ولا خمس عليهم فيه فان التقى الفريقان جميعا
المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجتماعهم لهم منعة فما أصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنمة
بعد الخمس وكذا ما أصاب إحدى الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخمس والباقي على
سهام الغنمة ولو كان الذين دخلوا بإذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنمة ثم لحق أص أو لصان لا منعة لهم بغير
إذن بعد ما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنمة قبل أن يلحقهم
وبعد ذلك فانهم جميعا شركاء فيما أصابوه الخمس وما بقي في أيديهم على سهام الغنمة الا ما أصاب العسكر قبل
أن يلحقهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيما أصابوه قبل أن يلحقهم ولكن
أهل العسكر يشاركون اللص فيما أصاب كذا في السراج الوهاج * اذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذي
حق حقه وبقي منه شيء يسير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه ته تقبض الامام على
المساكين ولو لم يتصدق بها ووضعها في بيت المال لنائبه تقع للمساكين فله ذلك أيضا ولو أن قومًا من الجند أو
أمير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنمة على الحزروا الظن بذلك وأنت
في حل فاعطاهم ومضوا ثم أعطى الباقي حصتهم بعد ذلك فازدادت أنصباة الباقيين على أنصباة الذين
مضوا لا يتصدق به ولكن يسكه حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك لالامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير
تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضمنوا الأمير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس
بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بأن غزا الامام الاعظم بنفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان
لهم أن يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كما لو كان المتصدق أمير العسكر
الآن يكون الامام رأى أن يتقرب ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء
مستقروا لم يجزوا صدقة فله يعطيهم مثل ذلك من أموال الفقراء والمساكين قالوا وهدانا ثلاثة نفر الامام

قال البائع أنا بريء من
العيوب لا يدخل فيه العيب
الذي يحدث عند البائع
أما في ظاهر مذهب أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وأبي
يوسف رحمه الله تعالى
يدخل فيه العيب الموجود
وقت العقد الذي يحدث
قبل التسليم ونصح البراءة
عن الكل * رجل باع عبدا
وقال برئت إليك من كل
عيب بهذا العبد الا الاباق
فوجدته أبقالا يرده لانه
اخبره أنه أبق * رجل
اشترى عبدا فضمن رجل
للمشتري بمحصة ما يحدث فيه
من العيب من الثمن قال
أبو حنيفة وأبو يوسف
رحمهما الله تعالى يجوز ذلك
فاذا وجد به عيبا ورده
على البائع كان له أن يرجع
على الضامن بمحصة العيب
من الثمن كما يرجع على
البائع وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى اذا اشترى
رجل عبدا فقال له رجل
ضمنت لك عيابه وكان أعشى
فردّه على البائع فانه لا يرجع
على الضامن بشئ من الثمن
ولو قال الضامن ان كان
أعشى فله حصة العي من

الثلث فرد به العي منه حصة العي ولو اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يلزمه الاكبر
شئ * المشتري الثاني اذا وجد بالبيع عيبا فمذردّه على بآئعه بعيب حدث عنده فرجع على بآئعه بنقصان العيب لم يكن لبآئعه أن يرجع
بالنقصان على البائع الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه أن يرجع * رجل اشترى عبدا وباعه من غيره فبكت العبد عند
الثاني ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على بآئعه وليس للمشتري الاول أن يرجع على بآئعه بالنقصان في

ГІУ

الاكبر وأمير الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض اليه أمر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل وأمير الجند له أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام الاعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين * ولو أن جندا عظيما أصابوا غنائم وأخرجوها الى دار الاسلام فلم يتقسم حتى تفرق الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم أعطى الامام الباقي انصباهم ويسك حصنة الغيب فاذا مضى سنة ولم يجي لها طالب تصديق بها ولو غل رجل شيئا من المغاسم ولم يأت به الا بعد ما قسمت الغنائم وتفرق أهلها فلامام أن يصدقه فيما قال ويأخذه منه ويختمه ويصرف الخمس الى الفقراء ويسك الباقي حتى يجي مستحقوه فان لم يطمع في مجي مستحقه تصدق به وان شاء كذبه فيما قال وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الاخماس عليه ولو لم يأت الغال بذلك الى الامام ولكنه تاب يسكه الى أن يطمع في مجي مستحقه واذا انقطع طمعه في ذلك تصدق به ان شاء بشرط الضمان اذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الاحسن أن يدفع ذلك الى الامام كذا في المحيط

الفصل الثالث في التنفيل ويستحب التنفيل للامام وأمير العسكر فان نفل الامام أو أمير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في أيدي الغانمين لا يجوز وانما يجوز التنفيل بما كان قبل الاصابة واذا نفل الامام فقال من أصاب شيئا فهو له فأصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فأصاب يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيخان * ولا ينبغي للامام أن ينفل بكل المأخوذ بان يقول للعسكر كل ما أصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما أصابوا جازوا وبعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي أن ينفل السرية ما أصابوا ولا ينفل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس كذا في الكافي * ولو نفل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له عشاء أو بلاء على وجه الاجتهاد منه بأن يحول رأيه الى ذلك ثم رفع الى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له أن ينقض ما صنع الا قول قال محمد رحمه الله تعالى ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل الامام قبل القتل فيقول من قتل قتيلافله سلبه وهذا مذهب علماء شافعيهم الله تعالى وكما يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بأن بعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم فلكم الثالث بعد الخمس أو قال فلكم الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بان بعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم من شئ فلكم الثلث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وان كان فيه ابطال حتى الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نفلهم ثلثا أو ربعا مطلقا أعطاهم الثلث أو الربع من جملة الغنيمة أولا ثم يرفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملتهم وان نفلهم الربع أو الثلث بعد الخمس يرفع الخمس أولا من جملة الغنيمة ثم أعطى السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام لاهل العسكر جميع ما أصبتم فهو لكم نفلا بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط * اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة للقاتل وغيره فيه سواء والسلب مركبه وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والاآة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته أو على وسطه لا عبده وماله وودانته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي * ولو قال الامير من قتل قتيلافله فرسه فقتل رجلا رجلا ومع غلامه فرسه قائم بجنبه بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لان

(٢٨ - فتاوى ثانی) باع عبدین علی أنه بری من کل عیب بهذا العبد بعینه وسلمهما الی المشتري فاستحق أحدهما أو وجد المشتري بالآخر عیبا لزمه المعیب بحصته من الثمن فیقسم الثمن علی العبدین وهما صحیحان لا عیب بهما فإذا عرفت حصة المستحق من الثمن رجع المشتري علی البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدین بثمن واحد علی أنه بری من عیب واحد بهذا العبد ثم استحق أحدهما فوجد بالذي بری عن عیب واحد به عیبا فإنه یقسم الثمن علیهما علی قيمة المستحق صحیحاً وعلی قيمة الآخر وبه عیب واحد فإذا عرفت حصة المستحق رجع

المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال للذي يريد شراءه اشتريه فانه لا عيب به فلم يتفق بينهما مع حتى وجد المشتري به عيبا كان له أن يردّه وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون اقرا لعدم العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فانه ليس باق ثم وجده آتيا لا يكون له أن يخاصم بانه **فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك** * رجل اشترى خلافا في حايته وجعله المشتري ٣١٨ في جرة وحملها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت

الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في حايته كان القول قول البائع لان المشتري يدعي عليه حق الرد وهو ينكر * ولو اشترى دهنًا في آنية ثم قبضها ورأس الأنية كان مشدودا ففتحها فوجد فيها فارة ميتة وأنكر البائع أن يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وزعم أنه محلول اللحية والبائع ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان أقام المشتري البينة أنه محلول اللحية اليوم فان لم يكن أتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللحية عند المشتري كان له أن يردّه لانه أثبت العيب عند البائع * وان أتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللحية عند المشتري لا يردّه ما لم يقم البينة أنه كان محلول اللحية عند البائع أو يستخلف البائع فينكر * المشتري اذا ادعى بالبيع عيبا وأنكره البائع فأقام المشتري بينة ورده عليه كان للردود

مقصودا لا امام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا وهذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه كذا في التبيين * ثم حكم التنفيل قطع حق الباقي فاما الملك فانه ما ثبت بعد الاحراز بدارنا كسائر الغنائم فلو قال الامام من أصاب أمة فهي له فأصابها مسلم واستبرأها وهي في دار الحرب لم يجز له وطؤها وبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولا ينبغي للامام أن ينقل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له أن ينقل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بأن يقول من قتل قتيلًا فله سلبه من أخذ أسير أهوله ولكن يقول من قتل قتيلًا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا بقي التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى من قتل قتيلًا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتيلًا فله سلبه فخرج الكافر رجل وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للعجرو ح قوة في قتل أو عون يبدأ ومشورة بكلام كان سلبه للاول وان كان الاول قد جرحه جرحا يعيش من مثله أو يعين معه يبدأ أو كلام فالسلب للثاني ثم الامام ان نقل السلب بعد الخس بأن قال من قتل قتيلًا فله سلبه بعد الخس بخمس السلب وان نقل السلب مطلقا بأن قال من قتل قتيلًا فله سلبه لا يخمس السلب هذا هو المذهب لعلماء نازحهم الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الامير للعسكر في دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسانا ولو قال من قتلته أنا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلت قتيلًا فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلًا حتى قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلًا فله سلبه ولو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا فله سلبه استحسانا وكذا لو قال من قتل قتيلًا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسانا ولو قال من قتل قتيلًا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من الفرس فخره الضارب الى عسكر المسلمين وأخذ سلبه فعاش أياما ثم مات قبل قسمة الغنمية فللضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو أخذ المشركون المجروح حين ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والغنائمون فقتل الضارب مات قبل القسمة وقال الغنائمون مات بعد القسمة فالقول قول الغنائمين ولا تقبل عليهم بينة الضارب الا بينة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين عن فرسه فباعه الى الصف أو الى العسكر فذبحه فلا شيء له ويكره له ذلك الا اذا كان بعد ما أتى الصف يقاتل معه فقلنا بأنه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي * ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامير لمسلم ان قتل هذا الكافر فلك سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمين فالسلب كله ولا شيء للآخر منه * في المتن اذا قال الامام لعشرة من المسلمين ان قتلتم هذه العشرة خاصة أو قال لعشرة من المسلمين ان أصبتم أهل قرية كذا فلكم كذا الشيء بغير عينة فشاركهم غيرهم بغير اذن الامام كانوا شركاء في الغنمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيط * لو قال الامير لرجل منكم ان قتل قتيلًا فلك سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة ولو قال لجميع أهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجل منهم عشرة استحق أسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل قتيلًا فلك سلبه فقتل قتيلين معا فله سلب أحدهما والخيار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية * وكذلك لو

عليه أن يردّه على بانه وان كان المشتري أنكر العيب أو لالان القاضي حين رده عليه قد أبطل قوله في انكار العيب قال * رجل أراد أن يبيع شيئا فيه عيب وهو يعلم بذلك ينبغي له أن يبين العيب ولا يدلس فان باع ولم يبين قال بعضهم يصير فاسقا مردودا الشهادة والصحيح أنه لا يصير مردودا الشهادة لان هذا من الصغار * رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان محضر من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع

فالصحيح أنه لا يطل الا بقضاء أو رضاه * اشترى ثوبا بخمسة دراهم وهو يساوي عشرة فوجد به عيبا ينقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف درهم ولو اشترى ثوبا بدرهمين وهو يساوي خمسة فوجد به عيبا ينقصه درهمين ونصف درهم فارجع المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك درهم واحد * باع جارية من يبي وتربعتين ما وتقا باثني عشر بائع الجارية وجد التمر فاسد فانه يقسم الجارية على قيمة الزيت والتمر ولا عيب به ما فاصاب التمر من الجارية يسترد ذلك القدر ٢١٩ من الجارية ويرد التمر لان الجارية انقسمت على قيمة الزيت

والتمر وهما صحيحان لا عيب بهما لانهما دخلا في العقد بصفة السلامة لا بصفة الفساد * رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فأراد أن يردها فاصطلمها على أن يدفع أحدهما شيئا من الدراهم ينظران اصطلمها على أن يدفع بائع الجارية الدراهم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لانه صلح عن العيب وان اصطلمها على أن يدفع المشتري الدراهم الى البائع ليقبل البائع الجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم الزيادة لا عوضا عن شيء فيكون ربا فان قصدا تحصيل قصدهما يبيع المشتري الجارية من بائعها بأقل من الثمن الاول ان كان نقد الثمن * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد باحدهما عيبا رده بمحضه من الثمن

قال ان أصبت أسيرا فهو لك فأصاب أسيرين على التعاقب فالاول له فان أصابهما معا فالحيار اليه ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلتموهم فلكم أسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل ذمي ممن كان يقاتل مع المسلمين قتيلا يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا أو لا يقاتل وكذلك لو قتل امرأة مسلمة أو ذمية قتيلا وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع هؤلاء أو لا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب * ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو أن الامام بعث سرية وقال في أهل عسكره قد جعلت لهذه السرية نفيل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففي الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من أصاب أسيرا فهو له فاصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له * ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بئيب أو رؤس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل أجيرا من المشركين لم يكن مقاتلا معهم أو تاجرا معهم أو عبدا كان مع مولاه يخدمه أو رجلا ارتد والعياذ بالله ولو لحق بدار الحرب أو ذميا نقض العهد ولو لحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة ان كانت تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلب لها وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا أو جرحى محامهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وان قتل شيئا فانيا لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجح له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية * ولو قال الامير من قتل بطريقا من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيئا فله سلبه فقتل شابا يستحق ولو قال من قتل شابا فقتل شيئا لا يستحق ولو قال من جاء بابي فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لان الاسير اسم للبالغ من الذكور والوصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو بضيع فلا شيء له لانه خالف في الجنس ولو قال من قتل صعلوكا من صعلوك المشركين فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق سلبه لان سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لانه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسي * اذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يلفوا اقتالا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فهذا على كل قتيلا يقتل في دار الحرب في غزوتهم هذه حتى يرجعوا الى دار الاسلام فان اقتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لان الحرب الاول باق فكان التنفيل باقيا وان انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باق وكذلك اذا دخل المنهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فتح حصونهم أو قام عليهم المسلمون يقاتلونهم فحكم ذلك التنفيل باق وان انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بعد انهم وحصونهم ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين لا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فزوا بحصن آخر وفيه قوم ممنعون سوى هؤلاء القوم الذين يقفونهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط * ولو ان بطريقا قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق

وان كان هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بمحضه عيب العبد من الثمن الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فأبرأ البائع عن العيب ورضي صح ابرأه ويلزم الاثر * ولو وجد به عيبا بعد القبض وأبرأ البائع عن العيب ورضي بالعيب يلزمه ولا يلزم الاثر لان العيب قبل القبض لا قسط له من الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا يلزم الاثر والرب بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دام الوكيل حيا ما قلا من أهل لزوم العهدة فان لم يكن من أهل وجوب العهدة بان كان عبدا

محجورا أو صيا محجورا كان الرد إلى الموكل وان كان من أهل وجوب العهد فبات الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا ما كان الرد إلى الموكل وكذا المكاتب إذا اشترى عبدا ووجبه عييا كان حق الرد للمكاتب فان عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يزاد لأن المكاتب هو الذي يلي الرد فان بيع المكاتب أو مات كانت الخصومة في الرد إلى المولى يرد على البائع * الوكيل بالشراء إذا اشترى وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البائع * الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صح رده وان رضى بالعيب ان كان العيب يسيرا لم يبرأ الموكل وان كان فاحشا لم يبرأ الوكيل ولا يلزم الموكل * ذكر في كتاب الصرف في باب الوكالة أن ما لا يفوت جنس المنفعة كقطع إحدى اليدين وفق إحدى العينين فهو يسير وما يفوت جنس المنفعة كقطع اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر شمس الأئمة السرخسي أن ما لا يدخل تحت تقويم المقومين يعني لا يقوم به أحد مع العيب بقيمة الصحيح فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالعين اليسير وذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان المبيع مع العيب يساوي الثمن الذي اشتراه به فرضي به الوكيل فانه يلزم الآخر وهذا قريب مما قاله شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وفي الزيادات الوكيل إذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض لزم الآخر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والفاحش

ورأسه في موضع لا يقدر عليه الاقتال وخوف فله النفل وان كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال قوم باعناكم من جام منكم به فله كذا فهي اجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * اذا قال الامير للمسلمين اذا اصطفوا للاقتال من جاء برأس فله خمسة مائة درهم من الغنمة فهذا على رؤس الرجال دون السبي فن جاء برأس رجل فله خمسة مائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهمز المشركون وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس الرجال وان جاء رجل برأس رجل وقال أنا قتلته وأخذت رأسه وقال رجل آخر أنا قتلته وهذا أخذ رأسه فالذي جاء برأس أحق بالجسمانية وكان القول قوله في قتله مع اليقين وعلى الآخر البينة فان أقام الآخر بينة من المسلمين على أنه قتله قضينا بالجسمانية ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا آخر رأسه وقال الذي جاء برأس قتلته فالقول قول الذي جاء برأس ولكن يحلف هذا اذا علم أن الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك نظر إلى السماء فان كان عليه سمياء المشركين كان له النفل بان كان شعره قصصا وان كان عليه سمياء المسلمين بان كان مخضوبا للبيعة فلا نفل له وان أشكل عليهم فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا نفل له * ولو جاء برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي قتله وطلب الخارج عيين صاحب اليد فخلف صاحب اليد فشكل فلا نفل لواحد منهما قياسا وفي الاستحسان أن النفل للخارج * ولو جاء رجلان برأس يزعمان أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما وكذلك اذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط * ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة أو هذا الحصن أو هذه المطمورة فله ألف درهم فاقسم قوم من المسلمين فدخلوا فاذا جاء باب آخر مغلق غير ذلك الباب فلهم النفل ويستحق كل واحد ألفا بخلاف قوله من دخل فله ربع من الغنمة فدخل عشرة فلهم الربع الواحد ولو دخل واحد ثم واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الامير من دخل الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه فان وجد في الحصن ثلاثة بطاريق فلهم أولئك ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعني فله قيمة جارية فانه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جوارهم فاذا ليس فيه الا جارتان كان لهم ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من ناحية الباب وطائفة ينزلون من فوق السطح أدلاهم غيرهم باذنهم ففقهوا المطمورة فلهم نفلهم وهذا اذا انتهوا الى مكان يمكنهم المقاتلة مع أهل الحصن فان كانوا في موضع لا يمكنهم المقاتلة بان كانوا متدائين من رأس الحائط ذراعا أو ذراعين فلا نفل لهم ولو دلوهم حتى توسطوا بهم الحصن وانقطعت الحبال فوقعوا في الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم أو لافله ثلاثة رؤس ومن دخل ثانيا فله رأسان ومن دخل ثالثا فله رأس فدخل واحد ثم واحد فلكل واحد مائة مائة وكذلك لو قال من دخل منكم فله ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث ثلاثة رؤس ولو دخل ثلاثة معا بطل النفل للاول والثاني ولهم جميعا نفل الثالث وان دخل اثنان أول مرة بطل نفل الاول ونفل الثاني يكون بينهما ولو قال لرجل ان دخلت أو لست أطعمك وان دخلت ثانيا فلك رأسان فدخل أو لا فلا شيء له قياسا وفي الاستحسان أن النفل المشروط ولو لم تتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الامير ثلاثة باعناكم من

والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لانه اذا رضى بالعيب فيصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب وان كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الآخر * الوكيل بالشراء اذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض به هذا العيب فرضي به لا يلزم الآخر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض * الموكل اذا أبرأ البائع عن العيب صح ابرأؤه ولا يبرأ الوكيل حق الرد * الوكيل بالشراء اذا اشترى بالعين اليسير يلزم الموكل وان اشترى بالعين الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ الامام

المعروف فهو اهراز هذه الفم ليس له قيمة معلومة عند أهل البلد كالهدى والثوب ونحو ذلك لان قيمة هذه الاشياء لا تعرف الا بتقويم المقومين
واما ما له قيمة معلومة عند أهل البلد كالخبز واللحم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالسرا على ذلك لا يلزم الا مرقاة الزيادة او كثرت * الوكيل
بالسرا اذا اشترى جارية للوكيل ولم يسلمها الى الموكل حتى وجد بها عيبا كان له أن يرد هاسوا كان الموكل حاضرا او غائبا وبعد التسليم الى الموكل
لا يملك الرد الا بامر الموكل وان ادعى البائع في الوجه الاول أن الموكل رضى بالعيب ٣٣١ والموكل غائب وطلب عين الوكيل

أو عين الموكل ليس له ذلك
عندنا فان أقام البائع بينة
على ما ادعى قبلت بينته
وان أقر الوكيل أن الموكل
رضى بالعيب صح اقراره
حتى لا يبقى له حق الخصومة
وان أقر الوكيل أنه كان
أبرأ البائع عن العيب صح
اقراره على نفسه ولا يصح
على الأمر * الوكيل بالبيع
اذا باع ثم خصم في عيب
فقبل المبيع بغير قضاء
الوكيل ولا يلزم الموكل
ويكون المبيع للوكيل ولا
يكون للوكيل أن يخاصم
الموكل فان خصمه وأقام
البينة على أن هذا العيب
كان عند الموكل لا تقبل بينته
لان الرد بالعيب بغير قضاء
بمنزلة الاقالة فيجعل في حق
الموكل كأن الوكيل اشتراه
من المشتري هذا اذا كان
عيا يحدث منه وان كان
قدما لا يحدث ذكر في بعض
روايات اليسوع أنه يلزم
الأمر وذكر في عامة روايات
اليسوع والرهن والوكالة
والمأذون أنه يلزم الوكيل
دون الموكل وهو الصحيح وبه
أخذ الفقيه أبو بكر البطني
رحمه الله تعالى لان الرد بغير
قضاء في حق الموكل بمنزلة

دخل منكم باب هذا الحصن أولا فله ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من الثلاثة في
الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤس لانه أضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم وكان مراده الاول
منهم ألا ترى لو قال من دخل أولا من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم أو قال من دخل من الرجال فدخل
رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذا هذا بمنزلة لو قال من دخل منكم أيها الثلاثة هذا الحصن قبل الناس
فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة أو من غيرهم من المسلمين أو الكفار فلا شيء له ولو قال من دخل هذا
الحصن أولا من المسلمين فله ثلاثة رؤس فدخل ذي ثم مسلم فانه يستحق النفل بخلاف قوله من دخل هذا
الحصن أولا من الناس فدخل ذي ثم مسلم فلا شيء له ولو قال الامير كل من دخل منكم هذا الحصن أولا فله
رأس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم رأس بخلاف ما اذا قال من دخل أو أي رجل دخل لان هذه كلمة
فرد ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة معا استحق كل واحد لنفل الخامس كذا في محيط
السرخسي * ولو قال من أصاب ذهبا فهو له أو قال من أصاب فضة فهو له فاصاب رجل سيفا محلي
بذهب أو فضة كانت الحلية فبعد ذلك يتظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من
السيف وتعطى صاحب النفل وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان
كانت قيمة الحلية أكثر من قيمة السيف أخذ السيف مع الحلية وان كان
قيمة السيف أكثر من قيمة الحلية أعطى صاحب النفل قيمة الحلية مصوغا من خلاف جنسها وجعل
السيف مع الحلية في الغنمة وان شاء ترك الحلية عليه وان لم يؤخذوا احد منهم ما يباع السيف ويقسم الثمن
على قيمة النصل والجفن فأصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في الغنمة ولم يذكر في الكتاب ما اذا
كانت قيمتهما على السواء قالوا وينبغي أن يكون الخيار للامام كذا في المحيط * ولو أصاب سرجا مفضضا أو
لجاما أو معصفا يكتبون فيه كتبهم فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد حلي ذهب أو فضة مفصفا
بفصوص أو خاتم فضة أو ذهب كان الحلي له ونزعت عنه الفصوص كلها وجعلت في الغنمة ولو أصاب أبوابا
فيها مسامير فضة أو حديد لو نزعت هذا المسامير لهلكت الابواب حتى لا تكون أبوابا فلا شيء له * وكذلك
السرج اذا نزعت عنه المسامير أو كان عليه ضربة أو ضربتان لو نزعت هلك السرج فلا شيء له * ولو أصاب أسيرا
من المشركين قد ضيبت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ أنفا من الذهب كان له الاتف ولو
قال من أصاب حليا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك
ولو أصاب أولوا أو ياقوتا أو زمرذا ليس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له ذلك
ولو قال من أصاب حديدا فهو له ومن أصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد والتبر والانه والاسلح وغير ذلك
وأما جفن السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد * ولو قال من أصاب ذهبا أو فضة فهو له فاصاب ثوبا
منسوجا بالذهب فان كان الذهب سدى الثوب فلا شيء له كذا في محيط السرخسي * اذا قال الامير لاهل
العسكر من أصاب منكم ذهبا فله منه كذا دخل تحت التنفيل الدنانير المضروبة والحلي من الذهب والتبر
وكذلك اذا قال من أصاب فضة دخل تحت التنفيل الدراهم المضروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في
المحيط * ولو قال من أصاب قزافه فهو له فاصاب رجل قباء أو جبة مخشوة بقز فلا شيء له ولو قال من أصاب ثوب
قز فهو له فاصاب رجل جبة بطانتها ثوب قز وظهارتها ثوب قز فله ثوب قز والثوب الآخر غنمة يباع ويقسم

الاقالة سواء كان العيب قديما أو لم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قديما كان العيب أو حديثا وان كان القضاء
بنكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وقال زفر رحمه الله تعالى ان كان العيب مما يحدث فهو بمنزلة قضاء القاضي باقراره وهو يسوي بين
الرد بالعيب وبين الاستحقاق * اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالنكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء
القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل كما ورد على الوكيل بالبينة أو بالنكول وان كان عيبا يحدث مثله لزم الوكيل

أنه ملكه وشهد الآخر على اقر

رذی الیسا أنه ملکہ لاتقبل هذه البینه

والوكيل بالشرا فذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الوكيل بالشرا لا يملك الاقالة في قوله -م فلا تصح هذه الاقالة ولو كان الوكيل يملك الاقالة فالاقالة لا تصح بلفظة الامر في قول أبي حنيفة ومحمد ودرجهم ما الله تعالى فان البائع لو قال للمشتري أقلني هذا البيع فقال المشتري أقلت لا تتم الاقالة عندهما ما لم يقل البائع قبلت * رجل باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أقلتك بيع الثوب فاقطعه قيصا فقطع البائع قيصا قبل أن يفرقا ولم يتكلم بشي كانت الاقالة تامة * رجل اشترى ٣٣٣ من رجل وقر حنطة بدراهم معلومة

وقبض الحنطة وسلم بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه بقية الثمن فقال المشتري انه قام على ثمن غال فرد البائع عليه ما قبض من الثمن وأخذ المشتري قالوا لم يكن ذلك اقالة لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون الا بايجاب وقبول وان كان بطريق التعاطي فذلك لا يكون الا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى أما على قول البعض قبض أحد البديلين يكفي لانهقاد البيع وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا في أول الكتاب * رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالجارية -د أربعة أيام فسترده على البائع فلم يقبل البائع صريحا واستعمل الحمارا ياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك لانه لما رد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الاقالة باستعماله

فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية

* رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم

باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة -ردّها الثالث على بائعه بقولها وقبلها البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول أن لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت أنها حرة الاصل فان كانت حين بيعت وسلمت انتقلت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق لان الما انتقلت للبيع والتسليم فقد اقربت بالرق وان لم تكن انتقلت ثم ادعت أنها حرة لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل لان القول في حرية الاصل قولها فانما استجهت نفسها ما هو حجة على الكل لم يكن للبائع الاول

المسلمين فطرحه من السور فله نفعه ولو صعد اليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفعه ولو نظر الى رجل على السور فقال من أخذه فهو له فسقط الرجل من أعلى السور الى خارج الحصن وأخذه فانه يتظر فان كان في موضع يمنع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يمنع فيه لا يكون له ولو قال الامير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الامير الى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة أخرى يتظر ان كانت الاخرى مثل هذه في الصعوبة المنععة للمسلمين فله نفعه وان كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الامير من دلنا على عشرة من الرقيق -له رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الامير للاسراء من أهل الحرب من دلنا منكم على عشرة من الرؤس فهو حر فدلهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلالته فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حر الا أنه لا يترك أن يرجع الى دار الحرب الا أن يقول الاسير اذا دللتكم فانا حر وتدعوني الى بلادى فانه يحل سبيله اذا وجدت منه الدلالة ولو قال الاسير ادلكم على عشرة من مقاتله وانا حر فقال الامام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتق ولو قال الامام لهم أعطونا مائة رأس على أنكم آمنون في حصونكم فاعطوه تسعين فللامام أن يقتلهم لكن يرتد ما أخذ منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الاسراء الذين عندكم من المسلمين فاعطوه تسعين يقتلهم ولا يرد عليهم شيئا ولو قال الامير للاسراء من دلنا على عشرة من مقاتله فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنعين في حصن فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممنعين الا أنهم هربوا من المسلمين يتظر ان هربوا قبل أن يقر بوائهم لم توجد الدلالة الممكنة من القهر والغلبة والظهور وان هربوا بعد ما قر بوائهم يعتق * ولو قال للاسراء من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر الملك فهو حر فدلهم أحد منهم فلم يظفروا فالاسير حر ولو أصاب الامير غنائم فأقبل الى دار الاسلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فدلهم -م على الطريق فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى * ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فهم في الاسر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر وذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعد مما يعتق اذا كانوا يسلكون ذلك وان كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر يتظر ان كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرفاهة فانه يعتق وان كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي * أمير العسكر في دار الحرب اذا نقل لاهل العسكر من أصاب شيئا من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنمة من سهم أو رضح دخل تحت التنفيل ومن لاحظ له في الغنمة لا يدخل تحت التنفيل * والنساء والصبيان والعبيد وأهل الذمة لهم حظ في الغنمة فيستحقون النقل كذا في المحيط * واذا خص الامام الاحرار البالغين المسلمين فينشد لاشي لهؤلاء كذا في محيط السرخسي * والتجار من أهل استحقاق الغنمة فيستحقون النقل والحربى المستأمن اذا قاتل بغير اذن الامام فلا حظ له في الغنمة فلا يستحق النقل وان كان يقاتل باذن الامام فله حظ من الغنمة حتى يرضخ له فيستحق النقل كذا في المحيط

أن لا يقبل * وقال بعضهم إذا بيعت الجارية ثم ادعت أنها حرة الأصل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لأن الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى جارية كان الاحتياط في أن يتزوجها حتى تحل له أما بالنكاح أو بملك اليمين والصحح أنه إذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالثمن بقولها * ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم ٢٢٤ تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها

المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا حرة الأصل فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية أقرت بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الاول ينسب على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحقه من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه

* ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركا أو قتل رجل من أهل سوق العسكر مشركا فلا شيء له قياسا وله سلبه استحسانا * ولو قيل من قتل قتيلا فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الاسلام مدداهم فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه اذا كان الاول أميرا على العسكرين جميعا * الأصل أن كل من كان قتله مباحا في الجملة يستحق السلب بقتله بالتنفيل وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنمة لا يصح فيه التنفيل فلو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل أجيرا من أهل الحرب لم يقاتل أو تاجر في عسكرهم أو الذي الذي نقض العهد وخرج اليهم أو مريض منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتله هو لا مباح ولو قتل امرأة أو صبي فلا شيء له إلا أن يكونا مقاتلين وان قتل شيخا فانيا فلا شيء له ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم منفلا لم يكن له سلبه لان المسلم وما في يده لا يغنم وان كان السلب مما أعاره المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب عارية عند المشرك لصبي أو امرأة فهو كالذي للبالغ من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحرب فقاتل المسلمون فقتله مسلم يتظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فله سلبه للقاتل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما بانه على ان ماله يغنم عنده وعندهما لا يغنم وان كان المسلم في دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركا في صفهم فاخذوا المشركون سلبه ثم انهزموا فوجد السلب في الغنمة فانه يكون في الغنمة ولا شيء للقاتل ولو انهزموا ولا يدري انهم هل أخذوا سلبه أم لا فانه يتظر ان وجد السلب قد نزعه فهو في * ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو ربوا فله سلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سارا العسكر من حلة أو من رحلتين لا يدري أكان في يد أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا * ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتيل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتيل وسلاحه وسلاحهم وأمتعتهم فهذا يكون فيا إلا أن يكون شيئا يسيرا كادوة ونحوها فينشد يكون للقاتل ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتيل وسلاحه فهذا يكون فيا وكذلك الوصي بمنزلة الوارث ولو قال الأمير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلا فله برذونه فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا رقع بتنفيل الاوضع ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلا على حمار فهو له فقتل رجلا على أتان كان له وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على أتان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الاتي لا يتناول الذكر وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا كذا في محيط السرخسي

الباب الخامس في استيلاء الكفار

إذا غلب كفار الترك على كفار الروم ففسبوهم وأخذوا أموالهم ملكوها * فان غلبنا على الترك حل لنا

حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني كان للمشتري الاول أن يرجع بالثمن على بائعه * رجل اشترى زق سم أو عسل أو جرة زيت أو سلة زعفران أو جوارق دقيق أو حنطة ثم جاء رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض أو بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخبر المشتري ان شاء أخذ الباقي بحسابه من الثمن وان شاء ترك البيع لانه شيء واحد * ولو اشترى قوص في تمر أو جرة زيت أو خايتي خيل أو كرى حنطة أو شعير في وعاءين

فاسحق أحدهما ان اسحق قبل القبض خيرا المشتري كما قلنا في الوجه الاول وان اسحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسابه من الثمن ولا يكون له أن يرد الباقي * رجل اشترى غلاما ثم ادعى رجل أن الغلام كان له أعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل من المدعى البينة على الملك فان أقام البينة على الملك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بينة يستحق المشتري على دعوى الملك لان المدعى خصم للمشتري في هذه الدعوى لانه ثبت العتق والولاء لنفسه * رجل اشترى عبدا واختلعا في الثمن وحلفا فقال (٣٣٥) البائع ان بيعته الا بألف درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريته

الا بجمه سمائة درهم فهو حر فالبيع لازم للمشتري ويجبر المشتري على الثمن الذي أقر به ولا يعتق العبد لان البائع أقر أن المشتري يحث في عينه وعتق عليه العبد فلا يمكن نقض البيع ولا يعتق العبد فكان على المشتري الثمن الذي أقر به لان ما صادقا على ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي أقر به لانه ينكر الزيادة * رجل اشترى من رجل أرضين فاسحق أحدهما ان اسحق قبل القبض يخير المشتري ان شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن وان شاء ترك وان اسحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له * مستأجر حانوت باع كردار حانوت في يده وسمى الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحال بين المشتري والمبيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته كان

ما نجده مما أخذوه وان كان بيننا وبين الروم مودعة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودعة فاقتلوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز بدار الحرب شرط أما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودعة فاقتلوا في دارنا لا نشترى من الغالبين شيئا وأما لو اقتلنا طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا أو مالا كذا في فتح القدير * ولو اسـتولى أهل الحرب على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجدوا المال القديم قبل القسمة أخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم أخذه بقيمته ان شاء وان كان من مملوك لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضيخان * ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذه بقيمته يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط * هذا اذا غلب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم أما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذ بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا تجوز فاذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد أسره العدو فجاء المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فان مات المولى قبل أن يأخذه فجاء وارثه يطالب بأخذه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يأخذه وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج * ابن ميمونة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبدا ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجاءه فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمنين جميعا ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط * لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه بقيمته كذا في التبيين * وكذلك حكم المثل اذا كان موهوبا لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضا اذا كان ما أخذه الكفار مننا وأحرزوه بدارهم مشتري بمثله قدرا ووصفا الا اذا اشترى باقل قدرا أو بأردأ منه فيئذي يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبدية أحدكم حر ولم يبين حتى أسرا ثم ظهر ناعليم ما وأحرزناهما بدارنا ردنا الى المولى ولو بين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا بدار الحرب صح بيانه ومالك الكفار الاخر وان أحرز العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي * فان أسروا عبدا فاشتراه رجل فأخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرشها فان المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارش ولا يحط شيء من الثمن وان أسروا عبدا فاشتراه رجل بألف درهم فأسروه ثانيا وأدخلوه في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بألف درهم فليس للمولى الاول أن يأخذه من الثاني وللمشتري الاول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالثمنين ان شاء وكذا اذا كان المأسور منه الثاني غائبا ليس للاول ان يأخذه اعتبارا بحال حضرته كذا في الهداية * وان أبى المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشتراه المشتري الاول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم أن يأخذه لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في

(٣٩ - فتاوى ثانی) القول فيه قول البائع وهو المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستأجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول قول المستأجر بان كان علوا على سفلى الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستأجر وان كان البناء شيئا لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الحانوت كالبناء المتصل بالحانوت لاني الحانوت كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحانوت فالثابت بقول من يكون القول فيه

قوله كالتاب بالبينة فان كفل لهذا المشتري انسان بالدولة في كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما ضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق * رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبينة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اختافت الروايات فيه في ظاهر الرواية لا ينسخ البيع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى * رجل اشترى عبدين بالف وقبضهما ثم استحق (٢٣٦) من أحدهما بعينه نصفه فان العبد الآخر يكون لازما للمشتري وله الخيار في الذي

استحق نصفه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما لله تعالى * رجل اشترى نصف عبدا ثم اشترى رجل آخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء رجل آخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من النصفين جميعا وان كان المشتري الاول قبض ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضاه جميعا فما استحق فهو منهما جميعا * رجل معه قفيزا حنطة في جوالق فباع من ذلك قفيزا من رجل بدرهم ولم يقبض المشتري حتى باع من آخره قفيزا منه بدرهم ثم استحق أحد القفيزين فان البيع الاول جائز والثاني باطل * رجل في يده كزان فباع أحدهما من رجل ولم يسم حتى باع من آخر كرا ودفع اليه ثم باع الكزان الباقي من آخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول ووجد المشتريين جميعا فانه يأخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البائع بعد ما باع الاول كان يملك بيع الكزان الثاني فجاز بيعه لانه باع ما يملك واذا باع الكزان الآخر من المشتري الثالث لم يجز بيعه لانه للمشتري الاول

التبيين * لو اشترى رجل من العبد وعبدا أو أخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله أن يأخذه من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الاول وانما يأخذه من الاول اذا كان العبد باقيا على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فان أراد صاحب العبد أن ينقض البيع الثاني ويأخذه بالثمن الاول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج * قال في السير الصغير والمالك القديم أن ينقض اجارة المملك من الحربي وليس له أن ينقض رهنه كذا في المحيط * ولو وهب المشتري الاول لرجل أخذه مولاه بقيمة ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول الى ولي الجناية أخذه المالك القديم من ولي الجناية بقيمة وكذا ان جنى المشتري الاول عدا فصالح على هذا العبد وان كانت الجناية خطأ أخذ بالارش وان وهبه العبد من ماله لم يرد فاعينه رجل فدفعه الموهوب له الى الفاقى وأخذ قيمته أخذه المالك القديم من الفاقى بقيمة أعمى عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى وقال يأخذه بقيمة بصير أو هي القيمة التي دفعها ولو كانت أمة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولو كان يأخذها بقيمة يوم القبض أو يدع ولومات الام أو قتلت يأخذ المالك الولد بحصته يقسم القيمة على الام يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الاخذ فاصاب الولد أخذه به ولو اشترى عبدا بالف ولم يقبضه حتى أسرفا اشتراه رجل بخمسمائة أو أخذ البائع بخمسمائة فاذا أخذه أخذ المشتري منه بالثمنين أي بالف وخمسمائة وان أبي البائع أخذ المشتري بخمسمائة ان شاء ولو كان باعه بالف نسيئة فالمشتري أحق بالارش ترداد وان أبي قيل للبائع خذ بخمسمائة وسلم لك فان اشترى العبد المأسور من العدو ورجل بالف فأسرفا اشتراه آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر والقاضي يعلم بشراء الاول أو لا يعلم فنقض للمالك القديم بالاخذ من المشتري لا يتخذ فيرد العبد على المشتري الآخر حتى يأخذه المشتري الاول منه ثم يأخذه منه المالك القديم بالثمنين ان شاء فلو أخذ المالك القديم من المشتري الآخر بلا قضاء أو اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول يأخذه من المالك القديم بالف ثم يأخذ المالك القديم منه بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى أخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالجاني ثم أخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو أسرفا العبد الرهن من يد المرتهن فاشتراه رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فحق الاخذ للمرتهن وهو متطوع كالوجني وفداء فان أبي المرتهن أخذ الراهن بالثمن واذا أخذ سقط دين المرتهن والفداء عليه ما انصفان ان كانت قيمة الرهن ألفين والدين ألفا وبقى رهنا كما كان فان أبي المرتهن أن يفدي ففداه الراهن أخذ المرتهن العبد ففداه كان رهنا بنصف الدين وان أبي الراهن أن يفديه وفداه المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع في حصة الراهن فان كان الراهن غائبا وفداه المرتهن رجع على الراهن بنصف الفداء عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى ولم يكن متبرعا وعنده ما متطوع ولو كان مثليا لا يأخذ ان لم يند كذا في الكافي * الكفار اذا استولوا على العبد الجاني وأحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه الى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم يأخذه وأراد ولي الجناية أن يأخذه وكان ذلك بعد القسم لم يكن له ذلك لان الثابت لولي الجناية مجزء الحق فلا يجوز نقض المالك به كذا في المحيط * وان وقع المأسور في سهم رجل ولم يحضر مولاه حتى اعتقه هذا الرجل أو دبره جاز فان كانت أمة فزوجها وولدت من الزوج فله ان يأخذها وولدها ولا يكون له أن يفسخ النكاح وان كان أخذ عقرها أو أرش جناية جنيت عليها لم يكن للمولى على ذلك

فما أخذ ما كان في يد الثالث فان حضر المشتري الاول ولم يجد المشتري الثالث ووجد المشتري الثاني فانه يأخذ من الثاني نصف سبيل ما في يده لانه لما باع من الثاني كرا صار الكران مشتركين بين الاول والثاني جميعا فأخذ الثاني يكون نصفه للاول فان حضر الثالث بعد ذلك يأخذ الاول والثاني جميع ما في يد الثالث ويكون ذلك بينهما نصيبين * ولو أن المشتري الاول ووجد الثالث يأخذ جميع ما في يد الثالث وكذا لو كان مكان الكران عبد فباع نصفه من رجل ولم يدفع حتى باع نصفه من رجل آخر ودفعه اليه ثم باع نصفه من ثالث ودفع اليه * رجل اشترى

من رجل دارا بألف درهم ونقد الثمن وقبض الدار فأقام أخ المشتري البينة أن الدار كانت لا يهملها ثم تركها ميراثا له ولا أخيه هذا المشتري فانه يقضي للمدعي نصف الدار فان كذبه المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد النصف الباقي على البائع ويسترد منه كل الثمن ان كان قد دون شاه أمسك ويرجع نصف الثمن وان كان المشتري صدق أخاه المدعي بقي النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على البائع نصف الثمن * رجل اشترى أرضا بشربهم فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد رحمه الله تعالى يحجر المشتري (٢٣٧) ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك المسيل * وان

استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو زرعافان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل * جعل محمد رحمه الله تعالى هذا أصلا فقال كل شيء اذا بعته وحده لا يجوز بيعه واذا بعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء اذا بعته وحده يجوز بيعه واذا بعته مع غيره لا يجوز فاذا استحق كان له حصته من الثمن * رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم فباع الرجل مع أخيه بعض هذه الضيعة بضيعة أخرى ثم مات أخوه فادعى ورثته الاخ الضيعة المشتراة وما بقي من الضيعة الاولى بعلة أن صاحب الضيعة الاولى اشترى الضيعة الثانية مع مورثهم فكان نصفها لمورثهم قالوا الضيعة المشتراة تارة تكون بين الاخوين نصفين لانها اشترى الضيعة الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميراثا لورثته ويرجع الاخ الحى في تركه

سبيل كذا في المسوط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له كثرتم فارسي جيد أخذ الكفار وأحرزوه بدرهم ثم دخل مسلم واشترى منهم بكري تمر دقل فارسي فأخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذه هكذا كرفي الزادات * وذ كرفي السير الكبير أنه يأخذه بكري تمر دقل لان المشتري من العدو يملك الكثر المأسور بشرأ صحيح لان الرب لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب فثبت له حق الاخذ بما قام على المشتري كالمأشترى بدرهم ووجه ما ذكر في الزادات أن المشتري من العدو يملك الكثر المأسور بشرأ فاسد لانه تعالى حرم الربا مطلقا والمشتري بشرأ فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد أخذه والمحققون من مشايخنا قالوا ما ذكر في السير قولهما وما ذكر في الزادات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده الربا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب * ولو كان اشترا بكثر دقل مثل كيليد ابيد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها * ولو كان المشتري اشترى هذا الكثر منهم بخمرا أو خنزيرا وأخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه باتفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو ومثما كان له أن يأخذه بقيمة الخمر والخنزير * ولو كان المشتري من العدو واشترى هذا الكثر بكثر مثله ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها فان كان اشترا بكثر مثله نسبة ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه ولو أخذ المشتري كثر ألف درهم نقد بيت المال لرجل وأحرزوه بدرهم فدخل مسلم دارهم واشترى بها بألف درهم غلة وتفرقوا عن قبض ثم أخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها على الروايات كلها بمثل الغلة التي نقدها وان اشتراها بالدينار وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها بالدينار بمثلها وكذلك لو أن هذا المسلم باع منهم ألف درهم غلة بألف درهم نقد بيت المال ففقدوه الا ان المحرزة وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها * ولو أحرز العدو كثر المسلم ثم دخل مسلم دارهم بأمان وأسلم اليهم مائة درهم في كثر حنطة سلم صحيحا فالحل الاجل قضوه الكثر الذي أحرزوه بدرهم فقبض وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذ بمائة * واذا باع المسلم من أهل الحرب عرضا بألف درهم نقد بيت المال ففقدوه الا ان المحرزة ممكن تلك الالف فقبضها وأخرجه الى دار الاسلام ليس للمالك القديم أن يأخذها ولو أحرز كثر المسلم ثم دخل مسلم دارهم بأمان وباع منهم عرضا بكر حنطة في الذمة فقضوه الكثر المحرزة فقبضه وأخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم أن يأخذ ولو أحرز كثر المسلم فدخل مسلم دارهم وأقرضهم كثر فقضوه ذلك الكثر الذي أحرزوه فأخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستقرض مثل المحرزة أو دونه أو وجود منه هكذا في المحيط * ولو أخذ العدو من مسلم عشرة أثواب فدخل مسلم وباع من العدو مائة عشرة أثواب موصوفة الى أجل فقضاء الاثواب المحرزة للمالك أخذها بقيمة المتاع * ولو اشترى الكثر المحرزة من رجلان من العدو واقسماه واستملاك أحدهما نصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسألة بحالها أخذ النصف الباقي بربع الثمن ونصف قيمة الهالك وان كان المأخوذ بريق فضة قيمته ألف درهم ووزنه خمسة مائة فاشترى مسلم من العدو بأكثر من وزنه أو باقل أخذ المالك القديم بقيمة بالغته ما بلغت من خلاف جنسه كذا في الكافي * وان كان اشترا بمثل وزنه دراهم يدايد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذ بقدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشترا بمثل وزنه دراهم ولكن الى أجل فأخرجه الى دار

الميت بنصف قيمة ما باع من الضيعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف الضيعة المشتراة لنفسه وقضى الثمن بمال أخيه وصار الاخ الحى بمنزلة المقرض له ولا حق لورثته الميت فيما بقي من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الضيعة الاولى الا اشارة أخيه في شراء الضيعة الثانية ببعض الضيعة الاولى وهذا لا يكون بما كانه سابق من الضيعة ولا اقرار بملك الاخ في الضيعة الاولى * رجلان اشترى عبدا فاستحق نصفه ثبت الخيار للمشتري لان الشركة في العبد عيب فان قال أحدهما رضيت سلم له ربع العبد بربع الثمن والاخر على خياره ان شاء رد

الرابع الباقي وان شاعري في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للاخر ان يرد
أصله مسئلة الخيار * رجل ادعى على رجل أنه باعه وفلانا الغائب هذا العبد بألف درهم وأقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن
فان حضر الغائب ان أعاد المستحق البينة يقضى له عليه بنصف الثمن أيضا والا فلا لان أحدهما ليس بخصم عن الآخر الا اذا كان كل
واحد من المشتريين كفيلا عن صاحبه (٣٢٨) بأمره فحينئذ يكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر أيضا رجل باع عقارا

وامرأته أو ولده أو بعض
أقاربه حاضريه علم بالبيع
ووقع التقابض بينهما
وتصرف المشتري في ذلك
زمانا ثم ادعى بعض من كان
حاضرا في البيع أن
العقار له ولم يكن للبائع
قال مشايخ سمرقند
رحمهم الله تعالى لا تسمع
دعوى المدعى سدا لباب
التلبيس وقال مشايخنا
رحمهم الله تعالى تسمع دعواه
فينبغي للمفتي أن ينظر في
ذلك ان كان البائع والمدعى
معروفا بالتلبيس
والخصوصات الباطلة ينبغي
للمفتي أن يفتي بالقول الاول
وان لم يكن كذلك يفتي بصحة
الدعوى وهذا اذا لم يكن
السلطان استثنى تلك
الخصوصة في تقايد القاضى
* رجل باع دارا أو عقارا
ثم ادعى أنه باعها بعدما
وقف اختلف المشايخ فيه
والاصح أنه لا تسمع دعواه
كما لو ادعى أنه باعه وهو لغيره
بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى
أنه حر أو ادعى أنه أعنته ثم
باعه فانه تسمع دعواه
رجل أغبر عليه دوايه
فوقع البعض في يد انسان
فذهب به الى السوق ليبيعه

الاسلام فهذا وما لو اشتراها بأكثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء وان كان اشترى هذا الا بريق منهم بخمر
أو خنزير أخذه المالك القديم بقيته من خلاف جنسه على الروايات كلها * ولو كان الذي اشترى بالخمر والخنزير
رجلا من أهل الذمة وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وذكر في السير
الكبير في عباد أسره المشركون اشتراهم مسلم منهم بألف درهم ورطل من خمر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه
المولى بالالف وتعام القيمة يريد به أنه يأخذه بكل قيمته اذا كانت قيمته أكثر من الالف ولو كانت قيمة العبد
أقل من الالف أو الالف أخذ بالالف في الفصلين جميعا ان شاء لا ينقص عن الالف ولا يراى عليه بسبب ذكر
الخمر ولو اشتراهم المسلم بألف درهم وميتة أو دم أخذه المالك القديم بألف درهم لا يراى على الالف لكان الميتة
وان كانت قيمة العبد أكثر من الالف * واذا غصب الرجل من رجل عبدا أو أصابه المشركون من يد
الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم ان المسلمين أصابوه ثم وجدوه المغصوب منه في يد الغائبين قبل أن يقسم أخذه
بغير شيء ولا ضمان على الغاصب وان وجدته بعد القسمة في يد بعض الغائبين ذكر أن المغصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بقيته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه وان شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم
غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقول من
قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فاذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمته يوم الاخذ ألفا
درهم فما أخذ العبد بالالف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيته يوم الغصب وذلك
ألف درهم واذا كانت قيمة يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صار في قيمة العبد خمسمائة فانه
يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا اذا اختار المغصوب منه أخذ العبد من يدهم وقع في سهمه بالقيمة وان
شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا
كالجواب في حق المغصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغائبين قبل القسمة أخذه بغير شيء وان
وجدته بعد القسمة أخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراهم من أهل
الحرب وأخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالمغصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بالثلث الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان أخذه
بالثلث من المشتري من العدو فانه يرجع على الغاصب بالاقول من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثلث الذي
أخذ العبد به من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العدو وضمن الغاصب قيمة العبد يوم
الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء أخذ العبد من المشتري
بالثلث وان شاء ترك فاذا دفع الغاصب الثلث الى المشتري وأخذ منه العبد أو دفع القيمة الى الذي وقع في سهمه
وأخذ منه العبد فأراد صاحب العبد أن يرده عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين ان
أخذ صاحب العبد القيمة بزمه بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب
كانت ألف درهم وصاحب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البينة على ما ادعى من
القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم أو استخلف الغاصب بأن لم تكن له بينة على ما ادعى فنسكل الغاصب عن
اليمين فأخذ منه ألفي درهم أو اصابه طرازا ضياعا على ألفي درهم كما يدعيه المغصوب منه في الفصول الثلاثة
لا يتخير المغصوب منه بين أن يرده القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين أن يترك العبد عليه وان كان

أخذ
جاء رجل يريد أن يشترى ثورا واستامه ثم أمعن النظر فيه فاذا هو ثور الذي أغبر عليه فادعى أنه يملكه
لا تسمع دعواه لان الاستيام اقرار منه أنه ليس له * رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن فاستحقه رجل بالبينة ثم حضر البائع وأقام
البينة أن المستحق كان باعه منه فكذا قبل البيع وقضى القاضي بيته البائع فأراد المشتري أن يأخذ العبد قال أبو حنيفة
رحمهم الله تعالى لا سبيل للمشتري على العبد * وهذا في غيب ظاهر الرواية وأما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا يفسخ البيع

بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بالتمن وبفضي القاضي له او بتراضيا على ذلك * رجل عذره كتر حنطة باع من رجل نصفه
ثم باع النصف الآخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما حتى استحق منه مخنوم واحد كان المستحق من البيع الآخر فان ملك نصف ما بقي
بعد استحقاق المخنوم يكون الخيار للمشتريين بأخذان ما بقي على حساب ذلك حق الاول في نصف كتر وحق الثاني في نصف كتر الا مخنوما واحدا
فيضرب كل واحد منهما بما بقي بحصته ولولم يستحق حتى قبض المشتري الثاني (٢٢٩) مخنوما ثم استحق مخنوم فالمشتري

الاول والثاني بالخيار فيما

بقي بضرب فيه المشتري

الثاني بنصف كتر الا مخنومين

والاول بنصف كتر فيكون

الباقى بينهما على حساب

ذلك * رجل اشترى دارا

وقبضها ثم جاء رجل

واستحق نصفها ثم ان

المشتري أقام البينة أنه

اشترىها من المستحق ولم

يؤقت لذلك وقتا قال محمد

رحمه الله تعالى لا يرجع

المشتري على البائع بشئ

من الثمن انما هو رجل

اشترى دارا فادعاه آخر

فاشترىها المشتري من المدعي

أبضا فانه لا يرجع على البائع

بشئ * ولو أقام المشتري

البينة أنه اشترىها من

المدعي بعد استحقاق

النصف قبل بيئته وكان

له أن يرجع على البائع

بنصف الثمن * رجل مات

وترك ابنين ودارا فادعى

أحد الابن أن أباهما كان

باع هذه الدار من هذا

الرجل بالنق درهم وأنكر

المدعي عليه وكتبه الابن

الاخر فان القاضي يقضي

على المدعي عليه بنصف

الثمن لمدعي البيع ونصف

الدار للدهي عليه ولا خيار

للمدعي عليه في رد الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا

في نصف الدار بجهود المدعي عليه لولا جهوده كان القاضي يقضي له بكل الدار * رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع

بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع * ولو اشترى شيئا قد أقر أنه ملك للبائع ثم استحق عليه ورجع على

البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده الثاني فان

أخذ القيمة بزعم الغاصب بأن لم تكن له بينة واستخلف الغاصب خفاف فأخذ منه ألف درهم كما قاله الغاصب
ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء رد القيمة التي أخذها من الغاصب على الغاصب وأخذ عبده وان شاء ترك
العبد * ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد متى أخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد
في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد أن في درهم يتخير * ولم يذكر أنه
اذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل هل يتخير حكمي عن الفقيه أبي جعفر الهندي أني أنه كان يقول
في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير * ثم في الموضع الذي ثبت له الخيار اذا قال صاحب العبد أنا مسك القيمة
وأرجع بما فضل على قيمته يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك انما رد القيمة وأخذ
العبد أو امسك القيمة كذا في المحيط * العين المهرزة لو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مستودع هل له
المخاصمة والاسترداد أولا قالوا للمستأجر أن يخاصم في المغنوم وبأخذه قبل القسم بغير شيء وكذا المستعير
والمستودع فاذا أخذ المستأجر عاد العبد الى الاجارة وسقطت عنه الاجرة في مدة أسره كذا في البحر الرائق
* وان جحد المسلمون أن يكون المأسور اجارة عنده احتاج الى اقامة البينة على أنه كان اجارة في يده واذا قبل
الحاكم البينة وردته عليه ثم حضر الاجر فانكر الاجارة فيه وذكر أنه كان في يده ودبعة أو عارية فالقول قول
صاحب العبد فاما اذا وجد بعد القسم كان له أن يخاصم الذي وقع في سهمه أيضا فان أنكر الذي وقع في
سهمه ان المأسور كان اجارة عنده وأقام المستأجر البينة على الاجارة تقبل بيئته على اثبات الاجارة ويكون
خصم في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء أخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان مكان المستأجر مستعير أو مستودع
وقد وجد بعد القسم فانه لا ينتصب خصما للذي وقع في سهمه حتى لو أقام البينة على أن المأسور كان في يده
ودبعة أو عارية فانه لا تسمع بيئته ولا يكون له بعد القسم أن يأخذ المأسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة
وكان بمنزلة الاجنبي بعد القسم كذا في المحيط * وللاوصى أن يأخذ المأسور لليتيم بالثمن من مشريه ولا يأخذه
انفسه قالوا وهذا اذا كان الثمن الذي اشتراه من الحربى مثل قيمته كذا في محيط السرخسى * في المتفق عبد
لمسلم أسره العدو وأحرزوه بدارهم فدخل مسلم واشترى وأخرجه الى دار الاسلام فتزوج على رقبته امرأة ثم
حضر المولى الاول أخذ ان شاء بقيمته ولو تزوج امرأة بغير مهر ثم صالحها على أن يسلم اليها هذا العبد بالمهر
الذي وجب لها قبل لمولى العبد ان شئت فخذ به مهر مثلها أو دع ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دارولم
بين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد أخذ المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول
قول المصالح * عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدارهم ثم أفلت منهم وأخذ مالا من أموالهم وخرج هاربا الى
دار الاسلام فآخذه مسلم ثم جاء مولاه لم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد رحمه الله تعالى وما في يده من المال فهو
لن يأخذه ولا سبيل للمولى عليه وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان المولى يأخذ العبد بغير شيء
لانه لما دخل دار الاسلام صار قريبا للجاعة المسلمين يأخذه الامام ويرفع خمسة ويقسم أربعة أخماسه بين
المسلمين رجوع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال اذا أخذ منه فهو غنمية أخذه وأخس اذا لم يحضر المولى
وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للاخذ فان جاء مولاه بعد ذلك أخذه بالقيمة وان جاء مولاه
قبل أن يخذه من أخذه بغير شيء * عبد مسلم سباه أهل الحرب فأعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون أخذه مولاه
بغير شيء وذلك العتق باطل ولو أعتقه بعدما أخرجه المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه * حربي دخل دار

للمدعي عليه في رد الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا كما لو اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري يتخير لان هذا البيع انما تنقض
في نصف الدار بجهود المدعي عليه لولا جهوده كان القاضي يقضي له بكل الدار * رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع
بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع * ولو اشترى شيئا قد أقر أنه ملك للبائع ثم استحق عليه ورجع على
البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده الثاني فان

المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو كان أبرأ الاول عن الثمن كان الاول أن يرجع على بائعه اذا استحق على المشتري الثاني * ولو وجد العبد حرار يرجع كل واحد على بائعه بالثمن قبل أن يرجع عليه الآخر (فصل في مسائل الغرور) * المغرور يرجع باحداً من المبيعين اما بعد المعاوضة أو بقبض يكون (٣٣٠) للدافع كالوديعة والجار اذا هكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم جاز رجل واستحق

الوديعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر فان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بمأخذه * وكذا كل من كان في معناه أو في الاعارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستعير كان لنفسه * رجل اشترى داراً وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنياً يوم تسليم البناء الى البائع فان كان المشتري بنى بالخص والاجر والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع فان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البناء وتغير وانهم بدعوا بعضه ثم استحققت الدار لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الحص والاجر والساج ثم استحققت الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد

الاسلام بامان فسرقت من رجل منهم طعاماً أو متاعاً ودخل به أرض الحرب فاشتراه منه مسلم وأخرجه الى دار الاسلام أخذها صاحبه بغير شيء لان الحربى كان ضامناً له قبل أن يخرج منه من دار الاسلام فلا يكون محرزاً له بادخاله دار الحرب ولو أودع مسلم عنده هذا المستأمن ما لا وذهب به الى دار الحرب فهو محرز به وان أسلم عليها أو صار ذمة فهي له لانه لم يكن ضامناً في دار الاسلام * حربى دخل السبا بامان وبعده عبد قد كان أخذه من المسلمين وأحرزه بدار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون للمالك الاول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء الامه المأسورة اذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت في سهمه فأخذها منه مولاها بحكم حاكم اتبعها ما كان في عنقه من الدين والجناية قبل السبي وردّها بعيب قديم ان وجدته على البائع الاول ويرجع بنقصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذى وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في يد أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذى وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فان ماتت عنده أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان أخذها منه بغير حكم اتبعها الدين ولا يتبعها الجناية ولا يردّها على بائعها الا قبل بالعيب القديم ويردّها على الذى أخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يده يرجع بنقصان العيب عليه * ولو استحقها مستحق من يد الذى أخذها بالقيمة فان كان أخذها بالحكم ردها على من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق منه بالقيمة أو بالثمن وان كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بيينة بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعاً على بائعه في الاصل ان كان اشتراها وان كان أعتقها الذى أخذها أول مرة بالثمن أو ولدت منه ولدان كان أخذها بقضاء القاضى فان القاضى يطل عتقها اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقاً في القياس ولا يكتفى استحقاقه أن يأخذها بالقيمة * ولو أن عبداً من أسرها أهل الحرب فاشتراهما رجل بثلث واحد فلامولى أن يأخذ أحدهما بالحصه ويترك الآخر * ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فامر المولى رجلاً أن يشتري العبد له بالثمن درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو لادّامر وكذلك لو أمره أن يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أمره أن يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمسة فمولاؤه وهو هبة منهم له كذا في المحيط * ولو أن المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يسقط وان مات المولى المأسور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه * لو أسر الحربى عبداً مسلماً فاحرز به دار الحرب فاعتقه أو دبره أو كاتبه أو كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعاً كذا في فتاوى قاضى خان * ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد مسلم أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسروه ثانية فوهبوه للمشتري الذى أسره من يده فمولاؤه أن يأخذ منه هذا بالقيمة والثلث جميعاً * بشرى نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبداً فأسره العدو فوجدنا القاصب العبد في يد رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون عبداً صغيراً ثم وقع في سهم رجل فسلم أبوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة أحرارنا ومديرينا وأمتها وأولادنا

الابن عشرين ألفاً أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى ما كان أنفق فيه * وان استحققت الدار ومكانتنا بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري به دم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرتني وهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر به بدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائماً فسلم المشتري البناء الى البائع فيم دم البائع ويأخذ النقص وأما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر

البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلمه إليه فيهدم البائع ما بقي ويكون
النقض له وإن شاء المشتري نقض كله ويكون النقض له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية
* وروى محمد بن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وهو قول الحسن أن القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقض
فإذا نظرت بالبائع فسلم النقض إليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء * وذكر الطحاوي (٣٣١) رحمه الله تعالى أن المشتري إذا

نقض عليه البناء فسلم
النقض إلى البائع فانه
يرجع على البائع بالثمن
وبقيمة البناء مبنيا وإن لم
يسلم النقض إلى البائع
لا يرجع إلا بالثمن الأول
وهذا أقرب إلى النظر
* رجل اشترى دارا ثم باعها
من آخر فبني المشتري الثاني
فيها بناء ثم استحققت الدار
دون البناء فان المقضى
عليه وهو المشتري الثاني
يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة
البناء والبائع الثاني يرجع
بالثمن على بائعه ولا يرجع
 بقيمة البناء في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
وعلى هذا إذا اشترى جارية
وقبضها فباعها من غيره
فولدت من الثاني ثم استحققت
الجارية فان المشتري الثاني
يرجع بالثمن على بائعه
وبقيمة الولد والبائع الثاني
لا يرجع على البائع الأول
 بقيمة الولد في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى * وعلى هذا
 الخلاف إذا اشترى عبدا
وباعه من آخر فهدم دأولته
الأيدي ثم وجد المشتري
الآخر به عيبا قديما
كالاصبع الزائدة وقد تعيب
العبد عنده بهيب حادث

ومكاتبنا وملك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي * إذا كان المأسور مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد للمسلم فان
المالك القديم يأخذه بغير شيء بعد القسمة ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في
المبسوط * وان اشترى رجل منهم فلم يولاه أن يأخذه منه بغير شيء ولو كان المأسور حرا فاشترى رجل منهم
وأخرجه إلى دار بالاشي للمشتري على الحزب إلا أن يكون الحر أحره بذلك فيكون الثمن ديناً عليه * وإذا
أبقى عبداً مسلم فدخل اليهم فأخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب
أو مدبراً أو أم ولد أو مستسهي فأنهم لا يملكونه بالاجماع وإذا لم يثبت لهم الملك في العبد إلا بقاء عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى يأخذه المالك القديم بغير شيء فهو يابا كان أو مشتري أو مغنوما قبل القسمة أو بعدها
إلا أن بعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل إلا بقاء وقد قالوا في العبد إذا
أبقى وفي يده مال للمولى أن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فان نزل اليهم بعير فأخذوه مملوكوه وإن
اشترى رجل ودخل به دار الاسلام فصاحبه يأخذه بالثمن إن شاء وإن أبقى عبداً اليهم وذهب معه بفرس ومتاع
فأخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الاسلام فان المولى يأخذ العبد بغير شيء
والفرس والمتاع بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم عبد
الحربي ثم خرج اليه أو ظهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في
الهداية * دخل الحربي إلى النابا من فاشترى عبداً مسلماً فدخل به دار الحرب فانه يعتق عليه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد ذمياً وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعاً
فان باعه الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق * ولو أسلم حربي
في دار الحرب وله رفيق هناك فخرج إلى دارنا مسلماً ثم تبعه بعد ذلك عبده مسلماً فهو عبده لم يولاه وكذا إذا
خرج كافراً كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا نعمة
فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج إلى دارنا من مسلم أو حربي فانه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط *
لو أن المسلمين أسروا أسرا من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم إلى دار الاسلام حتى هربوا من أيديهم إلى
مأمنهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى مأمنهم ثم ان قوماً آخرين من المسلمين ظهروا على أولئك السبي
بأعينهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الاسلام وقسموا فيما بينهم ولم يقسموا ثم اختصم الفريقان عند
القاضي فالفرق الآخر أحق بالأسراء فلأن الفريق الأول لم يخرجوهم إلى دار الاسلام ولكن اقتسموا
في دار الحرب وباقي المسألة بحالها فالفرق الأول أحق بهم فان وجدوا في يد الفريق الآخر قبل القسمة
أخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن شاءوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق
الأول أخرجوهم إلى دار الاسلام واقتسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسألة بحالها
فالفرق الأول أحق بهم فأمّا إذا أخرجوهم إلى دار الاسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب
وباقى المسألة بحالها ان حضر الفريق الأول بعد ما اقتسم الفريق الآخر فالفرق الآخر أحق بهم هكذا
ذكر المسئلة في الزيادات * وأمّا إذا حضر الفريق الأول قبل أن يقتسم الفريق الآخر ففيه روايتان في
رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق * ولو أن الفريق الأول أحرزوهم بدار الاسلام

كان له أن يرجع على بائعه بصفة العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على البائع الأول بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل
اشترى دراقبني فيها بناء وغاب ثم ان البائع باعها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الأول وبني فيها بناء آخر ثم جاء المشتري الأول
واستحقها فان كان المشتري الثاني بنى فيها بآلات نفسه فان المشتري الثاني يضمن للمشتري الأول ضمان ما انتقض من بناء الدار العامة
بنقضه بناء الأول ويكون النقض للمشتري الأول ان كان قائماً وان كان المشتري الثاني استهلك ذلك النقض يضمن له قيمة النقض أيضاً ويدفع

فإنما في الأرض ويسلم الشجر قائما إلى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الثمر ويجوز البائع على قطع الشجر وإن كان المشتري زرع في الأرض حنطة أو شيئا من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت الأرض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع إن كان البائع غائبا ولا يرجع على بآئعه بشئ وإن كان الزرع أضربا للأرض فلا مستحق أن يضمه نقصان الأرض ثم لا يرجع المشتري على بآئعه إلا بالثمن وإن كان المشتري قد (٢٣٣) كرى في الأرض نهرا أو حفرة ساقية أو قنطرة

على النهر قنطرة ثم استحققت الأرض فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث في الأرض من بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسنة جعلها من التراب وإن جعل المسنة من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فإنه يرجع على بآئعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض ثم يؤمر البائع بقطع ذلك * رجل ورث جارية من أبيه واستولدها ثم جاء مستحق واستحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بمن الجارية وبقيمة الولد على من باع من مورثه ويحلف الوارث بآئع المورث في ضمان الغرور كما لو وجد بها عيبا كان له أن يردها على بآئع المورث والموصى له بالجارية إذا استولد الجارية ثم استحققت فإنه لا يرجع على بآئع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما لا يردها بعيب وجد بها * رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشترت منك العرصة

الكفارة في الخطأ وأما القود فلا يجب في ظاهر الرواية * وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجرا أسيرا فلا شئ على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يحمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء إلا الكراع والسلاح والسبي وأن لا يحمل إليهم شئ أحب إلى قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل والسيارات التي يحمل عليها المناع والمراد من السلاح ما يكون معدا للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى الابر والمسله في كراهة الحمل إليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكره حمله إليهم وكذلك الحرير والديباغ والقر الذي هو غير معمول فإن كان خرا من ابريسم أو ثيابا بارقا فمن القز فلا بأس بادخالها إليهم ولا بأس بادخال الصفر والشبه إليهم وكذلك الرصاص لأن هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وإن كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحمل ادخال شئ من ذلك إليهم ولا يحمل ادخال النشور الحية والمذبوحة معها أجنحتها إليهم لأن الغالب أنه يدخل ريش النشاب والنبل وكذلك العقاب إذا كان يجعل من ريشها ذلك أيضا فإن كانت انعام تدخل للصيد فلا بأس بادخالها والحكم في البازي والصقر كذلك * وإذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بأمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا إذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يعترضونه في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو اتهم على شئ من ذلك يستخلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرج من الأمن ضرورة فإن حلف على ذلك فقد اتفقت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخله دار الحرب فإن أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم * وكذلك إذا أراد حمل الامتعة إليهم في البحر في السفينة * وإن دخل بسلام أو غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك حاجته اليه وانما منع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فإن اتهم استخلف فاما الذي إذا أراد الدخول إليهم بأمان فإنه يمنع أن يدخل فرس معه أو برذونا أو سلاحا إلا أن يكون معروفا بعد اتهم مأمونا على ذلك فينتدخاله كحال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بتجارته على البغال والحمير والجملة والبعر ويستخلف أيضا على ما يدخله إليهم من البغال والسفن والرقيق أنه لا يريد منهم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم من الأمن ضرورة * الحربي المستامن إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بشئ مما ذكرنا فإنه يمنع من ذلك قال الأمان يكون مكاريا سفنا ودواب من مسلم أو ذمي فينتدلا بمنع منه وإذا كان أهل الحرب بهال إذا دخل عليهم التاجر شئ من هذه لم يدعوه يخرج به ولكنهم يعطونه عنه فإنه يمنع المسلم والذمي من ادخال الخيل والسلاح والرقيق إليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والثور والبعر وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فإن أراد ادخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحصان ولا يمكن من أن يدخل إليهم خلافا في هذه الحالة مسلما كان أو كافرا ولو دخل الحربي إلى أمانا ومعه كراع وسلاح ورقيق لم يمنع من أن يرجع عما جاء به إلى داره فإن باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعا أو سلاحا أو رقيقا مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شرا مما كان له فإنه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب وكذلك لو اشترى ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فيه فأقاله قبل القبض أو بعده أو رد المشتري عليه بخيار رؤية وبخيار شرط اشترطه المشتري لنفسه وإن كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله أن يعود به إلى داره كذا في المحيط * ولو جاء

(٣ - فتاوى ثانی) ثم نيت البناء ولو حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لابل بعتك العرصة والبناء جميعا فليس لك أن ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لأنه متكرر حق الرجوع ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري فسد البيع لأن المشتري إذا حفر فيه بئر أو ما يشبه ذلك لا يكون له أن يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فإذا اشترط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا فسد البيع وإن قيد الضمان فقال أناضامن ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس

أوزرع أو نحو ذلك جاز ويكون ضامنا رجل استولى جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولى اشتريتها من فلان بكذا وصدق فلان وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لأن المشتري يدعي عليه حرية الولد بحكم الغرور وهو يتكبر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدق المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ * رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم اشتراها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء رجل (٣٣٤) واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لأنه

مغرور * رجل اشترى دارا وبنى فيها ثم استحق رجل نصفها ورثا المشتري ما بقي على البائع كان له أن يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لأنه مغرور في النصف ولو استحق منها نصف بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجوع المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرد الباقي ولا يرجع بشئ من قيمة البناء * رجل اشترى جارية فأدعاها آخر فاشتراها منه أيضا ثم استحققت الامة وقد ولت للمشتري ولدا قال محمد رحمه الله تعالى يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على أحدهما * رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من عبد محجور واستولدها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولدا للمغرور والله أعلم

الحربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسالم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول أو شر منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط * الاصل في جنس هذا أنه متى استبدل بسلاحه سلاحا من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا مما أخرجه عن ماله أو شر منه وان كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فان كان مثله أو شر منه لم يمنع من أن يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به مثله ثم تقايلا البيع فله أن يعود ببيع رجوع اليه الى داره وان استبدل به شر منه أو خيرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له أن يخرج به الى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكرع مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا * وان استبدل بحماره أتاناً أو بفرسه الذكركر سائى منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما أدخله في القيمة وان استبدل ببغله الذكربغله أنثى مثله أو دونه لم يمنع وان استبدل بماديانه خلا منع وان استبدل بفرسه برذونا أو برذونة فرسا منع وان استبدل بفرسه الانثى فرسا أنثى دونها في الجرى ولو كانت أثبت منها أو ربحي للنسل منع وأجبر على بيعه الا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الانتفاع أو دونه فأما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر أو بجنس ما عنده أو دونه أو أفضل منه فانه يمنع ويجبر على بيعه * ولو أن مستأمنين من الروم دخلوا دارا بأمان ومع أحدهما رقيق ومع الآخر سلاح فقتلوا الرقيق بالسلاح أو باع كل واحد متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما أن يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو أن حرييا من الروم دخل اليها بأمان بكرع أو سلاح أو رقيق فأراد أن يدخل ذلك أرض الترك أو الديلم أو غيره من أعداء المسلمين لبيعه منهم منع من ذلك وكذلك اذا أراد أن يدخل ذلك الى دار حرب هم موادعون للمسلمين وان أراد أن يدخل ذلك أرضا أهلها ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان أحد المستأمنين فينا من الروم والآخر من الترك ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح فقتلوا أو اشترى كل واحد منهما متاع صاحبه بدراهم لم يترك واحد منهما أن يخرج ما اشترى الى داره وان كانا تبادلا سلاحا من صنعة مثله فلكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره وان كان أحدهما أفضل من الآخر فللذي أخذ أخسهما أن يدخل دار الحرب وليس للذي أخذ أفضلها ما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة ماله كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادلا رقيقا برقيق هما سواء أو أحدهما أفضل من الآخر فان هناك لا تجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المستأمن والمسلم أو المعاهد فمستحق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما صار له وان كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع الذي أخذ أخسهما وما منع الذي أخذ أفضلهما من ذلك ولو كانا تبادلا عبدا بامة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف جنس كذا في المحيط

الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الاسلام اذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان لا يمكن أن يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان أقت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجعا الى وطنه بعده قاله الامام تلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمي وتعتبر المدق من وقت التمتع اليه لا من وقت دخوله دار الاسلام وللا امام أن يقتله أقل من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فاذا أقامها بعد ذلك صار ذميا ثم اذا صار ذمة يباحضي المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا أن يكون شرط عليه أنه ان مكث

باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل

في الباب فصول خمسة * الاول في الدار والثاني في الحمام والحانوت والثالث في الكرم والتخل والرابع سنة في الارض والخامس في المنقول (أما الاول) رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدار طريق فاشتراها على ظن أن لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها وموافقها أو قال بكل قليل وكثيره داخل فيها أو خارج عنها كأنه الطريق وكذلك الانسان بدار أو صلي بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر بحقوقها وموافقها لا يدخل فيه الطريق ولو

اشترى دارا فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان أو كبيرا فان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أصغر من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار أو مثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة قد مررت في باب الممنوع في الخروج والدخول * رجل باع دارا بكل حق هولها وفيها ربحي الابل فان الربحي ومتاع الرحا والالة تكون (٢٣٥) للبائع ولا تكون للمشتري لان الرحا

ومتاع الرحا ليس من حقوق الدار * ولو باع ضيعة بكل حق هولها وفيها ربحي ما فان الربحي تكون للمشتري لان ذلك يعد من متاع الضيعة * رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بموافقة ثم أراد البائع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لانه باع بعض البيوت بموافقة باب الدار الاعظم من مرافق البيوت وكذا لو باع بعض البيوت بموافقة وحقوقها ولو باع يتابعينه من منزل بحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وان لم يكن له طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يمنعه عن الدخول وليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لان عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب

سنة أخذها منه فيأخذها منه حينئذ كما تمت السنة كذا في التبيين * ثم لا يترك بعده أن يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية * فان دخل الحربى دارا بأمان واشترى أرض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فأنهم استمر عشرة على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير خراجية فيه ويؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذمي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وبجریان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا ألتفه ووجوب الدية اذا قتل خطأ ووجوب كف الأذى عنه فتحرّم غيبته كما تحرّم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه وأخذها منه عند حلول وقته ومنه بذات السبب وهو زراعتها أو تعطيه لهما مع التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير * أما مجرد الشراء فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فان باعها قبل أن يجب خراجها لم يكن بشراثة لها ذميا ولو استأجر أرض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت أرض خراجها المقاسمة فزرعها يبذل الحربى فاخذ الامام خراجها مما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن أرض المقاسمة فأجرها من مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى أن ذلك على الزرع لم يصير المستأمن ذميا ولو زرع الحربى أرضا اشتراها وهي أرض خراج فزرعها فأصاب زرعها آفة فذهب به لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه * واذا دخلت حربية الينا بأمان فتزوجت ذميا أو مسلمانا صار ذميا * ولو دخل الحربى دارا بأمان فتزوج ذميا لا يصير ذميا بتزويجها كذا في السراج الوهاج * فان رجع الحربى المستأمن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمي أو ديناء عليهم ما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان أسروا ظهر عليهم فقتل سقط دينهم وصارت وديعته فيا * ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذ المهر من دينه وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمنه الدين والفاضل اميت المال كذا في التبيين * وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذامات وما أوجف المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التي أجلاوا أهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك كذا في الهداية * ولومات المستأمن في دار الاسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف ماله لورثته فاذا قدموا فلا بد أن يقيموا البيعة على ذلك فيأخذوا فان أقاموا البيعة فمن أهل الذمة قبلت استجسانا فان قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كفيلا لما يظهر في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في فتح القدير * واذا بعث الحربى عبدا تاجر له الى دار الاسلام بأمان فاسلم العبد هنا بيع وكان غنمه للحربى كذا في المبسوط * واذا دخل الحربى دارا بأمان وله امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أو دعة بعضه ذميا وبعضه حرييا وبعضه مسلمانا فاسلم هنا ثم ظهر على الدار فذلك كله في مؤكل ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية * ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لآبيه ثم هو في حاله وكونه مسلما لا يتأثر الرق كذا في التبيين * وان أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فأولاده الصغار أحرار مسلمون باسلام أبيهم

الاعظم فيما اذا باع بعض البيوت فهنا يدخل الطريق في المنزل * رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها كان للمشتري الطريق الثاني دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع * رجل باع دارا أحدها سور الجاهلية يقال له سور المدينة ولا يدري أنه كان ملكا في الاصل أو لم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها وخارجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجيران التي وراء السور وقبض الثمن وسلم الدار الى المشتري

فقلت البائع وادعى ورثته فساد البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري أن السور له وعند الناس هو مشهور وبور المدينة قالوا
ههنا فتوى وسحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لان مثل هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وادخله في البيع يكون مفسدا للبيع وان كان
مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك للمشتري لانه في يده وأما في الفتوى ان أضاف البيع الى هذه الدار مشاهدة
أو أشار الى الدار وهما قد عرفاهما جميعا (٢٣٦) جاز البيع فيما بين ما بين الله تعالى * رجل باع دار ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوى

بالأجر وغيره كلها متصلة
بالبر يدخل الكل في البيع
لأنها داخله في الحدود
فكانت داخله في البيع
وان باع دار فيها بئر أو عليها
بكر متوجبل ودلو فان باع الدار
بمرافقه ايدخل الدلو والحبل
لأنهما من المرافق وان لم
يقبل بمرافقه لا يدخل الدلو
والحبل وتدخل البكرة في
البيع على كل حال لانها
مركبة بالبئر * اشترى دارا
واختافا في باب الدار فقال
البائع هولي وقال المشتري
لا بل هـ - ولي ان كان الباب
مركباً متصلاً بالبناء كان
القول قول المشتري سواء
كانت الدار في يد البائع أو في
يد المشتري لان ما كان
مركباً يكون من جملة الدار
وان لم يكن الباب مركباً
وكان مفصولاً فان كانت
الدار في يد البائع كان القول
قوله وان كانت في يد المشتري
كان القول قول المشتري
لان الباب اذا لم يكن مركباً
يكون بمنزلة المتاع الموضوع
في الدار ولا يكون من جملة
الدار فيكون القول فيه قول
صاحب اليد * رجل اشترى
داراً فوجد في جندعها
دراهم ان قال البائع هي لي

تعاوكل مال أو دعه مسلماً أو ذمياً فهو له وما سوى ذلك في كذا في الكافي * اذا أسلم الحربى في دار الحرب
فقتله مسلم عمداً أو خطأ وله ورثة مسلمون هنالك فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية * من قتل
مسلم خطأ لاولى له أو قتل حربياً دخل دار الاسلام بامان فأسلم فالدية على عاقبته للامام وعليه الكفارة وان
كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستامن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قصداً ولا تبعا بان لم يكن معه ولد
صغير دخل به البناء عمداً فان شاء الامام قتله وان شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر وأما أن يعصو فليس
له ذلك ولو كان المقتول لقيطاً فقتله الملتقط أو غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبيت المال على عاقلة
القاتل والكفارة عليه ولو كان القاتل عمداً فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية وهذا عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * الاصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها
والسماة أقوى من المكان والبيئة أقوى من الكل * اذا أسرت سرية قوم أو جاورهم فادعوا أنهم من أهل
الاسلام أو من أهل الذمة وأنهم أخذوا في دار الاسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار
الحرب فالقول للاسارى وان قالوا أخذونا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الاسلام أو الذمة ودخلنا
دار الحرب مستأمنين للتجارة أو الزيارة أو كلاً أسرا في أيديهم لا يقبل قولهم ويسترقون الا اذا وجد فيهم
علامات الاسلام كالختان والحضاب وقص الشارب وقرأة القرآن والفقهاء وادعوا اسلاماً فيندفع عنهم
الاسر وكذا اذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها
شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وذلك في السير الكبير تقبل واختلاف الجواب لاختلاف
الوضع فالوضع ثمة في جندعظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقير لبيت المال والوضع
هنا في السرية وهذه شركة خاصة فنعت القبول * ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانهم اشهاد على المسلمين
كذا في الكافي

الفصل الثالث في هدية ملائكة أهل الحرب يعنها الى أمير جيش المسلمين * قال محمد رحمه الله تعالى
ما يعنه ملائكة العدو من الهدية الى أمير جيش المسلمين أو الى الامام الأكبر وهو مع الجيش فانه لا بأس
بقبوله ولو بصير في المسلمين وكذلك اذا أهدى ملكهم الى قائد من قواد المسلمين له منعة ولو كان أهدى الى
واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص هو بها وفي المنتقى لو أن جندا دخلوا دار الحرب فأهدى أهل
الحرب رجلاً من الجند أو قائداً من هداياهم فهو غنمة الا ان نفل كل رجل ما أهدى اليه * قال محمد رحمه
الله تعالى وكذلك كل عامل من عمال الخليفة اذا بعته الخليفة على عمل فأهدى اليه شيء فينبغي للخليفة أن
يأخذ ذلك من العامل ويجهله في بيت مال المسلمين ان كان المهدي أهدى اليه بطيب نفسه وان كان المهدي
مكرهاً في الاهداء فينبغي أن يردها لهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال
ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم اللقطة * ولو أن عسكرياً من المسلمين دخلوا دار الحرب فأهدى أميرهم
الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدى اليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظر فيما أهدى ملك العدو فان
كانت قيمة ما أهدى ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كانت للملأمة
خاصة * وان كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الأمير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيارة
على هدية الأمير تكون غنمة * وكذلك لو أن أمير الثغور أهدى الى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو اليه

كانت له ويردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة
* رجل له غنم وفسل فقال لرجل بعث منك لى هذا السفلى بكذا جاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار عليه
وكذا لو انهم هذا اهلوا كان للمشتري أن يبنى عليه * لو أن آخر من قبل الاول لان السفلى اسم لمن يبنى مسجداً فكان سطح السفلى مسجداً للسفلى
* ويدخل في بيع الدار المارة التي تكون على السطح كانت من أجر أو خشب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلايم

في بيع البيت والداران كانت من كبة لانها من جملة الدار فان لم تكن من كبة اختلفوا فيه والعصم أنها لا تدخل ومفتاح البيت والدار يدخل في البيع استحسانا والقياس أن لا يدخل * والغلق يدخل قياسا واستحسانا لانه مركب وان كان باب البيت والدار مقفلا لا يدخل القفل في البيع والتصور تدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن من كبة لا تدخل * والا جاز أي السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو من لبن لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه العلو * بيت له علو وسفل فقال رجل اشترت منك هذا

(٣٣٧)

البيت ولم يزد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا لو قال بكل حق هو له الا ان يقول اشترت منك هذا البيت مع البيت الذي في علوه * ولو اشترى دارا يدخل فيها علوها وسفلها وان لم يقل بحقوقها ومرافقها * وان اشترى منزلا ان قال اشترت منك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه ولو قال اشترت منك هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلو وان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العلو قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا العلو يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا أو كبيرا * ولو اشترى دارا لها ظلة يعني ساباطا أو حدة جانبية على الدار والآخر على اسطوانات في السكة أو على دار الجار الذي يقابله ان اشترى الدار بكل حق هولها تدخل الظلة في البيع وان

هدية أضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال * ولو أن المسلمين حاصروا حصنا (١) من حصن اهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنمية وهل تكره المبايعه معهم والحال هذه ذكر محمد رحمه الله تعالى أنه تكرهه وجميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

الباب السابع في العشر والخراج

الاراضى (نوعان) عشرية وخراجية * فارض العرب كلها عشرية * وهى ارض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين * قال محمد رحمه الله تعالى ارض العرب من (٢) عذيب الى مكة (٣) وعدن أين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواها للعراق فمما سقى منها من أنهار الاعماجم خراجية وحد السواد طولاً من تخوم الموصل الى ارض عبادان * وحده عرضاً من منقطع الجبل من ارض حلوان الى أقصى ارض القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب * وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج * وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغنائم فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيهم شيء كان الامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغنائم وتكون عشرية وان شاء من عليهم وبعدها من كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا في فتاوى قاضيان * كل ارض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل ارض من ارض العرب اذا فتحت عنوة وقهر أو أهلها من عبدة الاوثان فأسلموا بعد الفتح وترك الامام الاراضى عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام قهر أو عنوة وتردد بين أن يمن عليهم برقابهم وأراضهم ويضع على الاراضى الخراج وبين أن يقسمها بين الغنائم ويضع على الاراضى العشر فقال جعلت الاراضى عشرية ثم بدله فن عليهم برقابهم وأراضهم فان الاراضى تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخى في كتابه وكذلك ارض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط * من أحيا ارضاً مواتاً فان كانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحي لها مسلماً أما اذا كان ذمياً فعليه الخراج وان كانت من حيز ارض العشر * والبصرة عندنا عشرية باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج * خراج الارض نوعان (خراج مقاسمة) * وهو أن يكون الواجب شيئاً من الخراج فهو الخمس والسادس وما أشبه ذلك * (خراج وظيفة) وهو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتسكن من الانتفاع بالارض كذا في فتاوى قاضى خان * وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتسكن من الزراعة حتى اذا عطل الارض

(١) قوله من حصن بضمين جمع حصن بكسر فسكون اهـ صححه (٢) قوله من عذيب بضم ففتح ماء لبنى تميم وهو أول ما يلقى الانسان بالبادية اذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة كافي تقويم البلدان اهـ (٣) قوله وعدن أين محرركة جزيرة باليمن أقام بها أين كافي القاموس اهـ صححه

لم يقل بكل حق هولها لا تدخل الظلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تدخل الظلة في البيع ان كان مفتحتها في الدار وان لم يكن مفتحتها في الدار لا تدخل الظلة في بيع الدار في قولهم لا بد كذا الظلة والكنيف الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق * دار لها طريقان أحدهما الى الشارع والآخر خاص في دار رجل آخر فباع الدار ان لم يقل بكل حق هولها لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هولها يدخل فيه الطريق الخاص الظاهر لكونه الى الشارع والآخر يد كالحقوق * ولو اشترى دارا

فيهما مطبخ ومخرج ومربط وبئر ما لم يذ كر الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه الربط والمخرج وبئر المله وان قال بكل حق هو له ما لم يذ كر هذه الاشياء وذ كر المرافق في هذه المسائل كذ كر الحقوق والقرية مثل الدار فان كان في القرية أو في الدار باب موضوع أو خشب أولبن أو حص لا يدخل شئ من ذلك في البيع وان ذ كر الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لاتعد من الحقوق والمرافق فلا تدخل في البيع كما لا يدخل (٢٣٨) فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منها

لا يدخل شئ مما ذ كرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها أو منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له أو بكل قليل أو كثير هو فيه ذ كر محمد رحمه الله تعالى في الشروط أن له الحجر الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصولا بالارض وقيل الحجر الاعلى لا يدخل في البيع * درب بين خمسة فرباع أحدهم نصيبه من الطريق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لأصحاب السكة أن يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة وقسمتها منعوا من ذلك لان للناس حق في هذه السكة فان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام كان للناس أن يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع واحد من أصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للشترى أن يعمري هذا الطريق إلا أن يشترى دارا كانت للبائع في هذه

مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في استارخانية ناقلا عن الظهيرية * أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة قفيز ودرهم وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب السكر عشرة دراهم كذا في المحيط * وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل منفردة وأعناب وأشجار ويمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في الكافي * والجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا بذرار الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده قال محمد رحمه الله تعالى الجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا حكاية عن جريهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وأراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية أرطال بالعراقي وهو أربعة أمناء وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذ كر في موضع من كتاب العشر والخراج وذ كر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح * وينبغي أن يقال هذا القفيز زيادة حفتين وتكلموا في تفسير قوله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره أن يضع الكيال كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويسلك ما يقع في كفيه من الطعام ويصب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه أن يملأ الكيال القفيز ثم يمسح أعلى القفيز حتى ينصب ما في أعلاه من الحببات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرميها في جوالق العاشر زيادة على القفيز * ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الا مرة واحدة زرع المالك مرة واحدة أو مرارا بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جري الخارج فيبتكر ربتكره * ثم ما ذ كرنا في مقدار الخارج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ربعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالاجماع * وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بان كثر ربعها هل تجوز في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام يمثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز الزيادة بالاجماع وان أطاقت الزيادة وكذلك لو أن هذا الامام وظف على أرض مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضي تطبق الزيادة وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت وظيفة الاولى دراهم فاراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع بغير طيب أنفسهم فان كانت الاراضي فتحت عنوة ثم من الامام بها عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضي بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم وباقي المسئلة بمجالها فالثاني ينقض فعل الاول * وأما الاراضي التي يريد الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة عمر

السكة * رجل اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولت ترى في هذه السكة دار أخرى رضى ليس للشترى أن يجعل للدار المشتركة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع أهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعمارة ويكون لهم أن يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك * زينة فيها داران لرجلين لكل واحد منهما دار أراد أحدهما أن يغلق بابا على رأس السكة كان لا بأس أن يمنع ولورفع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس

للاخر أن يمنعه * رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا أن صاحب الدار قد سد بابها القديم فأراد المشتري أن يفتح بابها القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر فقال ان أقر أهل تلك السكة ببابها القديم كان له أن يفتح بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين أو أكثر وان جحد أصحاب السكة كان القول قول أصحاب السكة مع أيمانهم اذ لم يكن له مينة على ذلك وان نكلوا صاروا مقررين فيثبت له الطريق وان حلف (٢٣٩) واحد من أهل تلك السكة ليس له

أن يفتح بابا في السكة وسقط
اليمين عن الباقيين وان نكل
واحد كان له أن يحلف
الثاني فان نكل الثاني كان
له أن يحلف الثالث وهكذا
فان نكل الكل غير واحد
منهم ليس له أن يفتح بابا لحق
هذا الواحد وان كانت
السكة واسعة فأقر بعضهم
بحق المدعى وجميع انصباهم
يجعل انصباؤهم في ناحية
ويجعل لهذا المدعى طريقا
في ذلك الجانب * دار لرجل
فيها آيات فباع بعض
الآيات بمرافقها ثم أراد
البائع أن يمنع المشتري عن
الدخول من باب الدار قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى
ليس له ذلك لانه باع بعض
الآيات بمرافقها وباب الدار
من مرافقها وكذا لو قال
بمرافقها من حقوقها لان
بقوله من حقوقها دخل
الطريق في البيع فإذا دخل
الطريق في البيع دخل
الباب لان الباب منصوب
على الطريق * ولو باع بيتا
من منزل بمحدوده وحقوقه
وصاحب المنزل يمنعه عن
الدخول وبأمره يفتح الباب

رضي الله تعالى عنه على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح * وأما
خراج المقاسمة فالتقدير فيه مفوض الى الامام ولكن لا يراعى على نصف الخارج * كل من ملك أرضا خراج
بؤخذ منه الخراج كافرا كان أو مسلما صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو مكاتباً أو عبداً أو ذونا رجلا كان
أو امرأة كذا في المحيط * يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز لا كدردي * أرض خراجها
وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحدا ولا يئنه للمالك الثاني لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد
وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقررا بالغصب أو كانت
للمالك يئنه ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الخراج على رب الأرض قل النقصان أو كثر كانه أجرها من الغاصب بضمن النقصان * وفي بيع الوفاء اذا
قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كماله
دفعها من أجرة الا اذا كان كرماً أو رطاباً أو شجراً ملتقفاً ولو أجر الأرض العشرية كان العشر على رب الأرض
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان * وان استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة فغرس المستأجر
أو المستعير فيها كرماً أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه
الله تعالى * وان غصب أرضاً عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها
الزراعة كان العشر على رب الأرض كانه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له أرض
خراج باعها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على
المشتري زرع أو لم يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع وتكلموا أن المعتبر في ذلك
زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيه أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغاً تكون
قيمتها ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدّر بثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري
والأفعلى البائع كذا في الفتاوى الكبرى * ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن
فيه من الزراعة فأخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى
قاضيخان * واذا أخذ من الأكار والأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر
الرواية لا يرجع وهو الصحيح * كذا في الوجيز لا كدردي * ان كان للأرض ريعان خريف وريعي وسلم
أحدهما للبائع والاخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحدهما ريعين لنفسه فالخراج
عليهما هكذا كذا في صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط * رجل باع أرضاً خراجية
فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك
أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج على أحد * قالوا الصحيح في هذا أن ينظر الى المشتري الاخر ان بقيت في يده
ثلاثة أشهر كان الخراج عليه * رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على
المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو الليث أن هذا بمنزلة ما لو باع
أرضاً فارغة وباع معها حنطة محصودة * هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان

الى السكة قال الشيخ الامام هذا ان بين صاحب المنزل له طريقاً معلوماً لم يكن له أن يمنعه عن الدخول وان لم يكن كان له أن يمنعه ويمنع المشتري
لبَيْتِهِ الذي اشترى باباً الى السكة وليس له أن يفسخ البيع وقوله بحقوقه ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة * رجل وضع رأس
خشبة على حائط جاره أو حفر سردياً تحت دار جاره ثم ان جاره باع تلك الدار وطلب المشتري رفع الخشب والسرديا قال بعض العلماء
للمشتري أن يفعل ما كان لبائعه أن يفعل الا أن يشترط في البيع تركه فليس للمشتري أن يغير شيئاً من ذلك * رجل باع داراً ولا أثر فيها لم يسبل

ما فرضي صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقبة المسيل كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جري الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه اذ ارضى بالبيع كمن اوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حق في المسيل بطل حقه ان كان له حق جري الماء فقط وان كان له الرقبة لا يطل حقه لان قوله ابطلت حق لا يزيل ملكه (٢٤٠) * حائط مشترك بين رجلين ولا حدهما في بيته ثلاث طاقات من اللبن

ورأس الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد المشتري أن يرفع الطاقات ويضع مكانها سطحا من الخشب قال أبو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل الاول أو أقل وضرره كذلك ليس للجار ان يمنع وان كان ثقل الثاني أكثر من الاول كان له أن يمنع الآن يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحمل * زقيقة غير نافذة لا قوام ففتح جار لهم بابا من داره في سكة أخرى في هذه السكة باذن أهلها ورضاهم ثم اشترى رجل آخر دارا في تلك الزقيقة وأراد أن يمنع الجار الذي أحدث بابا في هذه الزقيقة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى للمشتري أن يمنع الجار عن المرور في هذه الزقيقة وليس له أن يأمره برفع الباب * دار بين رجلين باع أحدهما نصفا شائعا من بيت معين من هذه الدار لرجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع

كانوا أخذوا الخراج في أول السنة على سبيل التجميل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري * رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيت ومنازل يستغلها أولا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خبطة في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستانا أو غرس فيها نخلا وأخرجهما عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستانا فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى أرضا خراجية وبنى فيها دارا فعليه الخراج وان لم يبق متمكنا من الزراعة كذا في المحيط * السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الأرض فتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء * السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يتصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيخان * العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل لو مصرفا كذا في الوجيز للكردي * قال محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز وهذا بخلاف وذ كرشيع الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين * الاول أن يترك اغقلا منه بأن نسي في هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير * والثاني اذا تركه قصدا مع علمه به وانه على وجهين أيضا * ان كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزة من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيرا محتاجا الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط * وهذا اذا كان الخراج موطفا ما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في السراج الوهاج * قالوا من انتقل الى أحسن الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الجبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الجبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في أموال الناس كذا في الكافي * من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج كذا في الهداية * ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشرية أو خراجية * ولو اشترى أرض عشر أو أرض خراج للتجارة ففيها العشر أو الخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط * الذي اذا اشترى أرضا عشرية قال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزايدة * ولو أن قوما من أهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضي واستغللها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضي منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة * قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضا من الاراضي الخراجية عجز عنها صاحبها وعطاها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والصحيح من الجواب في هذه المسألة ان يؤجر الامام الاراضي أولا ويأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الأرض وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها من اربعة بالثلث أو اربع على قدر ما يؤخذ مثل تلك الأرض من اربعة

لان شريكه يتضرر بذلك عند القسمة وكذا لو كان بين الورثة دار مشتملة على بيوت فباع أحدهم بيتا من تلك الدار فمأخذ لا يجوز ولو كان بين رجلين عشرة أعنام أو عشرة أبواب هروية فباع أحدهما من ثوب معين نصفها شائعا من رجل جاز البيع وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل فباع أحدهما نصف شجرة بعينها لا يجوز * امرأة لها جمرتان ومستهراح احدى الجمرتين في الحجرة الاخرى ومنفتح المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس

المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد منهم ما صك قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كانت كتبت في الصك الاول أنه اشترى بها سفلها
وعاها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجر الاخرى فالمستراح في هذه الحجر لمشتريه على حاله وان كان المكتوب في الصك
الاول دون المستراح الذي رأسه في الحجر الاخرى فلمشتري الحجر الاول ان يرفع المستراح عن حجرته أو يسد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار
ان شاء أخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان كانت البائعة شرطت له بالمستراح في البيع * رجل باع ثلثي كرمه من رجل على
أن لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في الصك وطرقه التي هي له قال الشيخ الامام أبو بكر البلخي ان اتفق المتبايعان على
أنهما شرطتا في البيع أن لا يكون له طريق في هذا الثلث كان كذلك وان أذكر البائع الطريق كان القول قول المشتري وله أن يعرفه
* رجل اشترى حجره سطحها مع سطح جاره يستويان فأخذ المشتري جاره حتى (٢٤١) يتخذ حائطاً بينهما وبين الجار قالوا ليس

له ذلك لان الانسان لا يجبر
على البناء في ملكه ولو أراد
أن يمنع جاره من صعود
السطح حتى يتخذ ستره
قالوا ان كان في صعوده
يقع بصره في دار الجار كان
له أن يمنع وان كان لا يقع
بصره في داره لكن يقع
عليهم اذا كانوا على السطح
لا يمنعهم عن الصعود لانه
كما يتضرر هو يتضرر الآخر
* رجل له في داره شجرة
فصاد قباغ اغصانها ولو
ارتقاها المشتري يقع بصره
على عورات الجار قالوا
يرفعه الجار الى القاضي
والمختار فيه أن يخبرهم وقت
الارتقاء في اليوم مرة أو مرتين
حتى يستروا أنفسهم مراعاة
للحقين جميعاً فان لم يفعل
ذلك يرفع الجار الى القاضي
فان رأى القاضي أن يمنع
عن الصعود والارتقاء فعل
* رجل باع ضيعة فيها
أغصان أشجار الجار متدلّية
كان للمشتري أن يأخذ الجار

فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وأن كان لا يجرد من يأخذها
من اربعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى الخراج عنها وطريق الجوار أحد الشئتين اما قامتهم مقام المالك
في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً في حق الامام واجرة في حقهم
قال وان لم يجرد الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض
* قيل ما ذكر من أن الامام يبيع الاراضي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها الا في بيع ماله حجر عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الحجر على الخرج
وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرى الحجر في موضع يعود نفعه الى العامة
* وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة أن الامام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليزرعها
فاذا حصلت الغلة يأخذ منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يقرض الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأداة فيأخذ
ثقة ويكتب عليه بذلك كتاباً ليزرع فاذا ظهرت الغلة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على
صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها ثم اذا كان رب
الارض عاجزاً عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردها
الامام عن هو في يده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط * واذا هرب أهل الخراج وتركوا
أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الامام بالخيار ان شاء عمرها من بيت المال وتكون
غلتها للمسلمين وان شاء دفعها الى غيرهم متسطة ويكون مأخذهم من بيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى اذا مات أهل الخراج دفع الامام أراضيهم من اربعة وان شاء أجرها ووضع أجرها في بيت المال وان
هر بواجرها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا رده اليهم ولا يؤجرها ما لم تمض السنة
التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج * نقل أهل الذمة عن أراضيهم الى أرض أخرى صح بعد ذلك لا بدونه
والعذر أن لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم من أن يخبروهم بعورات
المسلمين ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساحة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي
رواية عليهم خراج المنقول عنها والاول أصح وأراضيهم خراجية فلو توطنها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي
* قرية فيها أراضي مات أربابها أو غابوا وعجز أهل القرية عن خراجها فأرادوا التسليم الى السلطان فان
السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري * قوم
اشترى ضيعة فيها كروم وأراضي فان اشترى أحدهم الكروم والآخر الأراضي فأرادوا قسمة الخراج قالوا ان

(٣١ - فتاوى ثانی) بتفریع الضیعة عن أغصان أشجاره لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان للبائع وكان للبائع
ذلك فيثبت للمشتري وكذا الوصاة صاحب الضيعة كان لوارثه أن يأخذ الجار بأزالة الضرر وتفریع الضيعة عن الأغصان * رجل استأذن
جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فأذن له بذلك ففعل ثم ان الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع
والسرداب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فينبغي أن لا يكون للمشتري أن يطلب ذلك * رجل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل
واحدة منهما رجلاً فباع أحدهما الساباط ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر
وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها لا غير ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني طالب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه
بحقوقها وهو افقها ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذا في فباع ثم اختصم المشتريان فأراد المشتري الثاني
أن يرفع خشب الساباط عن حائطه كان له ذلك لان الباني وان بنى الساباط بأذن صاحب الدار لم يصرف ذلك من حقوق الدار فلا يستحق بالبيع

* رجل أحدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ورضى بها أهل السكة فاجتمع رجل من غير أهل السكة واشتري داراً من هذه السكة كان للمشتري أن يأمر صاحب الغرفة برفع الغرفة * رجل اشترى أرضاً بجاريها ثم اشترى ماء فأراد أن يجري الماء في ذلك المجرى إلى أرضه أن أراد أن يجري فيه الماء من نهر قرية أخرى لا يجوز في قولهم وأن أراد أن يجري من نهر هذه القرية اختلفوا فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك والمختار أنه ليس له ذلك وهو قول العامة لأن هذا يزاد مقدار شرب هذه الأرض فلا يجوز * إذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صكاً للشراء وأبى البائع ذلك لم يجبر عليه لأنه ليس عليه أن يكتب بماله نفسه مكالواً كتب المشتري بماله نفسه مكالواً طلب من البائع أن يخرج إلى الشهود ليشهدهم لا يجبر البائع على أن يخرج وإن جاء المشتري بشهود إلى البائع وطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع عن ذلك فإن المشتري رفع الأمر إلى القاضي فإن أقر البائع (٢٤٣) عند القاضي بالبيع كتب القاضي له سجلاً ويشهد الشهود على ذلك وإن طلب

المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر عليه فإن احتاط المشتري يكتب من صك البائع لنفسه مكالماً ذلك ويثبت فيه أسامي الشهود الذين نزلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البائع الأول يوماً ووجد البيع أوجاه وأرته وأراد أن يأخذ البيع من يدي المشتري يعرف المشتري شهود البيع فيستشهدهم ويدفع الخصومة فإن كان شهود الصك القديم اثنين أو ثلاثة يكتب شهادتهم ويأمرهم بالشهادة على شهادتهم فإن الأشهاد على الشهادة من غير عذر بالشهود جائز فإن أبى البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك مكالماً يجبر البائع على ذلك اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا أنه يجبر عليه * حكى أن رجلاً اشترى

كان خراج الكروم معلوماً وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة جله فإن علم أن الكروم كانت كروماً في الأصل لا يعرف إلا كروماً والأراضي كذلك ينظر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك يقسم جله خراج الضيعة عليهم ما على قدر حصصهما * قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا إن كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على التساوي أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيان في الفتاوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خاناً للغلة أو مسكناً للفقراء سقط الخراج * خراج الأراضي إذا تولى على المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ماضى وعنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الإسلام الصحيح أنه يؤخذ كذا في المحيط * لاخراج إن غلب على أرضه الماء أو انقطع أو منع من الزرع كذا في النهر النائق * ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر إذا غرقت أرض الخراج ثم انضب الماء عنها في وقت يقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وإن انضب الماء عنها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط * إذا اصطلم الزرع آفة سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلاخراج وأما إذا كانت آفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كالقردة والسباع والانهام ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج * وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الكاري يبقى في ذمة رب الأرض وخراج المقام بمئة بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وإنما يفارق العشر في المصروف وهذا إذا هلك كل الخراج فإن هلك إلا أكثر يبقى البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى قاضيان * قال مشايخنا رحمه الله تعالى والصواب في هذا أن ينظر أولاً إلى ما أنفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخراج فيحتسب ما أنفق أولاً من الخراج فإن فضل منه شيء أخذ منه على نحو ما بينا كذا في السراج الوهاج والمحيط * وإنما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأن الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بآفة ان ذهب البعض وبقي

ضيعة ثم غصبها البائع وبجده البيع وكان صك البيع ودبعة عند رجل أو دعه رجل غير المشتري فجاء المشتري إلى الشهود البيع وطلب منهم الشهادة على البيع فقالوا لا نشهد حتى نرى خطوطنا وجاء المشتري إلى الذي بيده الصك وطلب منه الصك فأبى المودع أن يدفع إليه وقال أودعني غيرك فلا أدفع إليك فتحير المشتري ورجع إلى أئمة زمانه فاختلفوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك إليه صيانة لحق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لأنه أودعه غيره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يؤمر المودع أن يعرض الصك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع إلى المشتري فأخذ العلماء بقوله لأن فيه صيانة لحق المشتري من غير أن يتضرر به غيره فكذلك المشتري إذا طلب من البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاً * وههنا مسألة أخرى الشاهد إذا امتنع عن أداء الشهادة هل يسعه ذلك قالوا إن كان صاحب الحق يجسد سوا شاهدين يقبل القاضي شهادتهما لا بامس للشاهد أن يمتنع عن أداء الشهادة وإن كان لا يجسد شاهدين

يقبل القاضي شهادتهما لا يحل له أن يمتنع عن أداء الشهادة وإن كان المذموم يحد سوى هذا الشاهد شاهدين يقبل القاضي شهادتهما إلا أن شهادة هذا الشاهد عند القاضي تكون أسرع قبولاً من شهادة غيره لا يسمع أن يمتنع عن أداء الشهادة * دار لها طريق ومسيل ماء إلى دار الجار فباع صاحب الدار مطلقاً لم يقل بحقوقها ولا بمرافقتها ولا بكل قليل وكثير هولها لم يدخل الطريق والمسيل الذي كان في دار الجار في رواية الأصل وفي نوادر ابن سماعة يدخل مسيل الماء في البيع ولا يدخل الطريق الذي في سكة غير نافذة * وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى إذا باع بكل قليل وكثير هولها لم يقل منها يدخل في البيع العبيد والحواري وما كان فيه من الحيوانات ولا يدخل الأحرار وقال زفر رحمه الله تعالى يدخل فيه الأحرار أيضاً وفسد البيع ولو قال منها لا يدخل وفي رواية هشام لا يدخل شيء في ذلك * رجل اشترى داراً لم يقل بحقوقها وليس لها طريق ذكر الناطق أن له الخيار إن شاء أخذ (٣٤٣) وإن شاء ترك وقد مرّت المسئلة قبل هذا

فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحلوت

* رجل باع حانوتاً وكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر يدخل فيه ألواح الحانوت وان لم يذكر * ولو باع الحانوت بمرافقه وللحانوت ظلة كما تكون للحوانيت في الأسواق يدخل فيه الظلة وإن لم يذكر المرافق لا تدخل ولا يدخل القفل في بيع الحانوت والدور والبيوت وإن كان الباب مقفلاً ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر ويدخل فيه مفتاح الغلق استحصاناً * ولو باع الحداد حانوته يدخل كور الحداد في البيع وإن لم يذكر المرافق وكور الصانع لا يدخل وإن ذكر المرافق لأن كور الحداد مركب متصل وكور الصانع لا يكون مركباً ولا متصلاً بالمبيع وزق الحداد الذي يتفخ فيه لا يدخل وكذلك قدر القصار الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع

البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا في فتاوى قاضيان * المحمود من صنيع الأكرسة أن المزارع إذا اصطلم زرع آفة في عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنفقة من الخزانة ويقولون المزارع شريكنا في الزرع فكيف لا نشاركه في الخسران والاساطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا في الوجبة للكردي * رجل غرس في أرض الخراج كرم ما لم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الأشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع إلى أن ثمر الأشجار وإذا بلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وإن كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقدار نصف الخراج فإن كان الخراج لا يبلغ قفيزاً ودرهماً لا يتقص عن قفيز ودرهم لأنه كان متبذراً من زراعة الأرض وإن كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خـلاف أو شجر لا يثمر ينظر إن أمكنه أن يقطع ذلك ويحرقها من زرع فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وإن كان لا يقدر على إصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وإن كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل فكذلك إن قدر أن يجعلها من زرع ويصل إليها ماء الخراج كان عليه الخراج وإن كان لا يصل إليها ماء الخراج أو كانت في الجبل ولم يصل إليها الماء لا يجب الخراج وإن كان في أرض الخراج قطعة أرض سجة لا تصلح للزراعة أو لا يصل إليها الماء إن أمكنه إصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وإن كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضيان * أو إن وجوب الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الأرض النامية في يده سنة إما حقيقة أو اعتباراً كذا في الذخيرة في كتاب العشر والخراج * وينبغي للوالي أن يولي الخراج رجلاً يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وإن يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة وأراد به هذا أن يوزع الخراج على قدر الغلة حتى إن الأرض إذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى أن هذه الأرض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزر والنظر فإن وقع عنده أنه ساقط مثل غلة الربيع فإنه ينصف الخراج فيأخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف إلى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقولية ينظر إن كان مما يجزئ خمس مرات يأخذ من كل مرة خمس الخراج وإن كان مما يجزئ أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فافهم كذا في المحيط * من عليه الخراج أو العشر إذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عنه بلوغ الغلة على اختلاف البلدان * ولا يحل لصاحب الأرض أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج كذا في فتاوى قاضيان * ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وإن أكل كل ضمن وللإسقاطان حبس

لأنه ليس بمركب متصل ولا من الحقوق أيضاً لأن حق الشيء ما يكون متصلاً به ومقالة السواقين التي يقبل فيها السويق من الحديد أو من النحاس لا تدخل في البيع لأن البست من جله المبيع * وقصاع الحمام لا تدخل في البيع وإن ذكر المرافق لأنها منفصلة عن الحمام * فصل فيما يدخل في مبيع الكرم والأراضي وما لا يدخل * رجل باع أرضاً فيها زرع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذكر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا إذا صار الزرع منقوماً فإن لم يكن منقوماً يدخل الزرع من غير ذكر قال وإنما يعرف قيمته أن تقوم الأرض مبدورة وغير مبدورة فإن كانت قيمتها مبدورة أكثر من قيمتها غير مبدورة علم أنه صار منقوماً وإن كانت قيمتها مبدورة مثل قيمتها غير مبدورة علم أنه لم يصير منقوماً فيدخل في البيع من غير ذكر كما يدخل أوراق الشجر والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر إذا باع أرضاً مبدورة بكل حق هولها لا يدخل الزرع في البيع وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى

إذا بذر أرضه ولم يصرفه قيمة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد رحمه الله تعالى في النواذر وكذا قال لو باع الأرض بعد القاء البذر قبل
النبات لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض مطلقاً ويدخل في الإجارة والقسم والرهن والوقف * رجل
اشتري أرضاً فيها أشجار ولم يذ كر شيئاً دخل الأشجار المثمرة في البيع واختلفوا في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل * ولو باع أرضاً فيها أشجار صغار
تتحول في فصل الربيع وتباع فإن كانت تقلع من أصلها تدخل في البيع وتكون للمشتري وإن كانت تقلع من وجه الأرض لا تدخل في البيع
من غير شرط * رجل اشتري أرضاً فيها رطبة أو زعفران أو خلاف يقطع في كل ثلاث سنين أو ياحير أو بقول ولم يذ كر في البيع ما فيها قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ما علم من سأل وجه الأرض يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان من
أصولها في الأرض يدخل في البيع (٢٤٤) لأن أصولها تكون للبقاء بمنزلة البناء وكذا إذا كان فيها قصب أو حشيش أو

حطب نابت ما هو على وجه
الأرض لا يدخل في البيع
من غير ذكر وما أصولها
في الأرض يدخل واختلفوا
في قوائم الخلاف قال بعضهم
تدخل لأنها شجر - ر واختار
أنهم لا تدخل لأنها تعد من
الثمر * وإن كان في الأرض
شجر قطن فبيعت الأرض
لا يدخل ما عليها من القطن
* واختلفوا في أصل القطن
وهو الشجر والصحيح أنه
لا يدخل في البيع وإن
كان في الأرض كراث فبيعت
الأرض مطابقة لما كان على
ظاهر الأرض لا يدخل في
البيع المطلق واختلفوا
فيما كان مغيباً منه في
الأرض والصحيح أنه يدخل
لأنه يبقى سنين فيكون بمنزلة
الشجر * وأما قوائم الباذنجان
قال الشيخ الإمام شمس
الأئمة السرخسي أنها
تدخل في البيع المطلق من
غير ذكر وقال الشيخ الإمام
المعروف بنحو ما مرزاده ينبغي

غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في الظهيرة * ذكر محمد رحمه الله تعالى في نواذره
إذا عمل خراج أرضه لسنة أو سنتين فإنه يجوز وفي المنتقى رجل عمل خراج أرضه ثم غرقت الأرض في تلك
السنة قال برده عليه ما أدى من خراجها فإن زرعها في السنة الثانية حسب له وعن محمد رحمه الله تعالى
في رجل أعطى خراج أرضه سنتين ثم غلب عليه الماء وصارت دجلة قال برده عليه إذا كان قائماً بعينه وإن
كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به إذا صرّفه إلى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط

الباب الثامن في الجزية

وهي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية * انما تجب على الحر البالغ من أهل القتال العاقل
المحترف وإن لم يحسن حرفته كذا في السراجية * وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فتستقدر
بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي * فلا يراد عليهم ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق * وجزية
يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي * فهذه مقدرة بقدر
معلوم شاؤا أو أوارضوا أو لم يرضوا * فيضع على الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً ووزن سبعة يأخذ في
كل شهر أربعة دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهماً في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني
عشر درهماً في كل شهر درهماً كذا في فتح القدير والهداية والكافي * تكلموا في معنى المعتل والصحيح من
معناؤه أنه الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرفته وتكلم العلماء في معرفة الغني والفقير والوسط قال الشيخ
الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى يعتبر في كل بلدة عزفها من عدّة الناس في بلادهم فقيراً أو وسطاً أو غنياً فهو
كذلك وهو الأصح كذا في المحيط * وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي
يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكثّر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضي الله تعالى عنه
والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بد أن يكون المعتل صحيحاً ويكتفي بصحته
في أكثر السنة كذا في الهداية * ذكر في الإيضاح ولو مرض الذي السنة كلها فلم يقدر أن يعمل وهو موسر
لا تجب عليه الجزية وكذا إن مرض نصف السنة أو أكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان كالمعتل
كذا في النهاية * الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من
العجم أو المجوس وعبداء الأوثان من العجم كذا في الكافي * ثم أو أن أخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل
أن يتحول وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله
تعالى أنه تؤخذ شهراف شهر أو الأصح هو الأول كذا في المبسوط * اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى

أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم شجر القطن * ولو باع الأرض وقال بمرافقها لا يدخل الزرع والثمر في البيع يدخل
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يدخل ولو قال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من أيدخل ما كان فيها من الزرع والثمر ولا يدخل
فيه الطريق والشرب وإن كان فيها زرع قد حصدت ونما قد صرمت وقال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من أيدخل ذلك في البيع ولو قال
بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والثمر * ولو اشتري أرضاً فيها أشجار وعلمها ثماراً وقال في البيع بثمارها
فأكل البائع الثمار سقطت حصّة الثمن من الثمن وهل يخبر المشتري في أخذ الباقي ذكر في البيوع أنه يخبر إن شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن
وإن شاء تركه وذكر في بعض الكتب أنه لا يخبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لو اشتري شاة بهشرة فولدت الشاة عند البائع
ولها قيمته خمسة فأكله البائع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح أن في مسئلة الثمار يخبر

لأنه لما قال بشارها صار الثرم بيعاً مقصوداً فإذا أكل البائع تفرقت عليه الصفقة فيخبر* ولو كان في الأرض زرع فباع الأرض بدون الزرع أو الزرع بدون الأرض جاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع من أرض جاز* ولو باع أحداهما نصيبه من اجنبي لا يجوز باع رب الأرض نصف الزرع من المزارع لا يجوز وان باع المزارع نصيبه من رب الأرض جاز* ولو باع أحداهما نصيبه من اجنبي لا يجوز * رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار وباع الوكيل الأرض بأشجارها فقال الموكل ما أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى القول قول الموكل والمستري يأخذ الأرض بمصتها من الثمن ان شاء وكذا لو كان مكان الأشجار بناء* رجل اشترى أرضاً بشرائها وللبيع في القناة التي يسقي منها الأرض ماء كثير ذكر في النوادر أنه يقضى للمستري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراً مع الأرض* رجل اشترى أرضاً إلى جنبها أقذف وبين الأقذف والأرض (٢٤٥) مسنة عليها الأشجار وجعل حدود

الأرض في البيع الأقذف كانت المسنة وما عليها من الأشجار للمستري* رجل باع أرضاً بشرائها جاز البيع وان لم يبين مقدار الشرب لان الشرب تبع للأرض فإذا كانت الأرض معلومة فحالة التبع لا تمنع الجواز* ولو اشترى نخلة بطريقها في الأرض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف في ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع ويأخذ للنخلة طريقاً من أي نواح شاء لانه لا يتفاوت فان كان متفاوتاً لا يجوز البيع* رجل باع كرماً مجرى مائه وبكل حق هوله ومجـرى مائه في سكة غير نافذة بينه وبين رجلين وعلى ضفة النهر أشجار فان كانت رقبة المجرى ملكاً للبائع كانت الأشجار للمستري لان رقبة المجرى دخلت في البيع فتدخل الأشجار به بالرقبة فان لم

يدخل فيهم القريح والارمن وان ظهر على أهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم قبل وضع الجزية فهم ونسأؤهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير * وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا حديثاً فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وان كانوا قديماً تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيخان* ولا تؤخذ على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم فتنسأؤهم وصبيانهم في ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعشى وكذا المفلاج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتل كذا في الهداية * ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط* لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارخانية * ولا تؤخذ على المملوك والمكاتب والمدبر وأم الولد ولا يؤدى عنهم مواليم ولا تؤخذ على الرهبان الذين لا يخالطون الناس كذا في الهداية * قال الولوالجي في فتاواه وبوضع على نصارى نجران على رؤسهم وأراضهم في كل سنة ألفاً حلة كل حلة خمسون درهماً ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وأراضهم فأصاب الرأس يكون جزية وما أصاب الا باضى يكون خراجاً وهذا الذي ذكره الولوالجي هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذه الخلال المسماة هي ألفاً حلة على أراضهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضى نجران وان كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضهم من مسلم أو ذمى أو تغلبى والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان* قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة أوقية يعني قيمتها كذلك فقول الولوالجي كل حلة خمسون درهماً ليس بصحيح لان الاوقية أربعون درهماً كذا في النهر الفائق ناقلاً عن فتح القدير * قال مشايخنا رحمه الله تعالى لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شيء من ألقى حلة ويؤخذ الكل من أراضهم كذا في الحاوى القدسي* من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجرانى مثل مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلاً عن الولوالجية * الحلة ازار ورداء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين كذا في الكناية * في الحجة نصرانى يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التتارخانية * وتوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانياً كذا في الهداية * والقرشى اذا اعتق عبداً كافراً تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي * اذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية* وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة

تكن رقبة المجرى ملكاً للبائع بل كان له حق مسيل الماء فان الأشجار تكون للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوماً فان كان الغارس غير البائع كانت الأشجار للغارس* رجل اشترى كرمها فيها أشجار الفرساد وشجر الورد وعلى شجر الفرساد ثوت وأوراق وعلى شجر الورد ورد وقال بكل حق هوله لا يدخل الثوت وأوراق الفرساد في البيع وكذلك الورد لانه بمنزلة الثمر* رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها تسكلموا في جوارزه والصحيح أنه يجوز للمستري أن يقلعها من أصلها وان اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوماً عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن يقطعها من وجه الأرض فأما عروقها في الأرض لا يكون الا بالشرط واذا جاز البيع هل يدخل في البيع ما تحتها من الأرض ان اشترى بها بشرط القطع لا تدخل وان اشترى بها بشرط القلع أو اشترى بها مطلقاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تدخل الشجرة بعروقها لا يدخل في البيع ما تحتها من

الارض وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل من الارض مقدار مائة متفر عليه الشجرة ولا يدخل مقدار طول العروق وأجمعوا على أن في القسمة والاقرار بالشجرة والوصية بالشجرة وهبة الشجرة يدخل من الارض مقدار مائة متفر عليه الشجرة ولا يدخل مقدار ما تنهاه اليه العروق والاغصان وفي الموضع الذي يدخل الارض انما يدخل مقدار غلط الشجرة وقت هذه التصرفات حتى اذا زاد غلط الشجرة بعدها كان لصاحب الارض أن يأمره بنحت الزيادة * وان اشترى شجرة للترك ولاجل الثمر ورضى به البائع جاز ولو اشترى ثالثة صغيرة وتر كها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمره بقلعها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغير اذن البائع حتى أثمرت يتصدق المشتري بالثمر * ولو اشترى أشجارا مثمرة أو غير مثمرة لقلعها فقلعها ثم نبت من أصل عروقها أشجارا فان النابت يكون للمشتري لانه غنائه ملكه فيكون له * وان اشترى شجرة بأصلها وقد نبت من (٢٤٦) عروقها أشجارا كان الأشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي بيعت تيبس بقطع

الشجرة كان الكل للمشتري لانها اذا كانت تيبس بقطع تلك الشجرة تكون نابتة من عروقها والا فلا * رجل اشترى شجرة ليقطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد الحران كان قطعها لا يضر بالارض ولا بأصل الشجرة كان له أن يقطعها وان كان القطع يضر بالارض أو بأصل الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن يقطعها وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يخير المشتري ان شاء تركها الى وقت القطع وان شاء لم يترك فان لم يترك يخير البائع ان شاء رضى بالقطع وان شاء يدفع اليه قيمتها فاعة والمشايع أخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح أنه يخير ان شاء رضى بالقطع وان شاء يفسخ البيع لانه عجز عن تسليم المبيع من غير ضرر فكان له أن يفسخ البيع كما في نظائرها

وان احتمل بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة * وان أعتق العبد وله مال فان أعتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان أعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحرى اذا صار ذميا قبل أن توضع الجزية على الرجل توضع عليه الجزية لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجل لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا أفاق لا توضع عليه الجزية مالم تمضي هذه السنة افاق بعد الوضع أو قبله والفقيه الذي لا يجده شيئا اذا صار غنيا أو وسط الحال اذا صار غنيا أكثر أو أخذ منه جزية الاغنياء سواء صار غنيا بعد الوضع أو قبله * واذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا اذا عمى أو صار مة بعد أن ورثنا أو شيخا كبيرا لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيرا لا يقدر على شئ وبقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيان * في الخائبة الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التارخانية * ولو برأ المريض قبل وضع الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه * ويجوز تعجيل الجزية لسنتين وأكثر فلا يجعل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات أو أسلم بعد دخوله اهكذا في الاختيار شرح المختار * هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * ان توالت السنين على الذي لم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عندنا فان لم يسلم الذي بل استقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية السنين الماضية ويجزى به السنة التي هو فيها أيضا حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيان * جارية بين نجراي وبنطي جات بولد فادعياه ثم كبر فعليه نصف خراج البطني ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية * ولو حدث بين النجراي والتغلي ولد ذكر من جارية بينهما وادعياه جميعا معا فمات الابوان وكبر الولد ذكر في السيران مات التغلي أو لا تؤخذ منه جزية أهل نجران وان مات النجراي أولا تؤخذ منه جزية بني تغلب وان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيان ولو بيعت الجزية على يد غلامه أو نائبه لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكلف أن يحضر بها بنفسه فيعطى واقفا والقباض منه قاعد وفي رواية يأخذ (١) بتلميذه ويهرزه او يقول له أعط الجزية يا ذمي (١) (قوله بتلميذه) في القاموس لبه تلميذ جامع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجزية منه حال كون الاخذ مصاحبا بالتلميز أي أخذ الثياب الخ اه مصححه

قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك قبل القبض كان له أن يفسخ البيع كذا لان الحادث قبل القبض بمنزلة المقارن للعقد وان كان بعد القبض ليس له أن يفسخ كما قال بعض المشايخ * مشجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بغير اذن الشريك بدون أرضها قالوا ان كانت الأشجار بلغت أو ان القطع جاز البيع وان لم تبلغ أو ان قطعها لم يجز كالباع نصيبه من الرزق المشتري قبل الحصاد * رجل له مشجرة جعل على بعض أشجارها علامة فباع المشجرة الا الأشجار التي عليها العلامة فقطع المشتري الأشجار فادعى البائع على المشتري أنه قطع بعض الأشجار التي لم تدخل في البيع وأفسد أغصان بعضها وانكر المشتري ذلك وقال لم أقطع شيئا من أشجارك ولم أكن متعمدا في افساد الأغصان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري في انكاره قطع الأشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان الأغصان ينظر الى نقصان الشجران كان مما لا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه أيضا ويكون ما دوننا

بذلك دلالة * شجرة أصلها واحد ولها فرعان فباع صاحبها أحدا الفرعين ان بين موضع القطع وقطعها لا يضر بالآخر جاز * رجل باع شجرة عليها ثمر قد أدرك أو لم يدرك جاز البيع وعلى البائع أن يقطع الثمر من ساعته اذا تقدم الثمن لانه ملكها من المشتري فكان عليه تسليمها فارغة وكذا لو أوصى بنخلة فمات الموصى وعليها البسر يجبر الوارث على قطع البسر هو الصحيح * رجل طلب من رجل أن يبيع منه أشجارا في أرضه للخطب فاتفق البائع والمشتري على رجال من أهل البصر يعرفون أنها كم تكون وقران الخطب فاتفقوا على أنها تكون خمسة وعشرين وقرانها شراها المشتري بثمن معلوم وقطعها فسكأت أكثر من خمسة وعشرين فأراد البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لان القدر في الاشجار وصف بمنزلة الذرع في المذروعات فيسلم الزيادة للمشتري * شجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعا كانت الاشجار تناهت وبلغت أو ان القطع جاز للمشتري أن يقطع * رجلان اشتريا نخلة وتواضعا على أن يكون لاحدهما (٢٤٧) النخلة وللاخر الرطب جاز ويقسم الثمن عليهما على قيمتهما

* وكذا لو اشتريا أرضا فيها شجرة على أن يكون لاحدهما الشجر وللاخر الأرض جاز ولصاحب الشجر أن يقطع الشجر ان لم يكن في قاعه ضرر ظاهر والا كان الكل بينهما لانه صار بمنزلة شئين لا يمكن نزع أحدهما الا بضر فيكون الكل بينهما كالقصص مع الخاتم والسيف مع الحلية * رجلان بينهما نخلة عليها ثمر أو أرض فيها زرع فباع أحد الشريكين نصيبه من الثمر والنخل أو من الأرض والزرع قال الناطقي رحمه الله تعالى لا يكره لها في الأصل وينبغي أن يجوز لان المشتري قام مقام البائع في جميع ذلك ولا يتضرر به الشريك * رجل دفع أرضه الى رجل معاملة بالنصف مدة معلومة على أن يغرس فيها فيكون الغراس بينهما فغرس ومضت المدة ثم باع

كذا في التبيين * وتكون بد المؤدى أسفل ويد القابض أعلى كذا في التارخانية * للامام الخيار ان شاء جمع بين الاراضى والجماجم فجعل لهما خراجا واحدا من الدراهم والدنانير أو الكيلى أو الوزنى أو الثياب وان شاء أفرد كل واحد منهما فان جمع يقسم على الجاجم والاراضى بقدر حال الجاجم وعددهم وبقدر الاراضى بالعدل والانصاف فما أصاب الجاجم فهو جزية توضع على الرأس بترتيب مرقوما أصاب الاراضى يكون خراجا على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب مرقوما قلت الجاجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا ان هلك الجاجم كلها ردت حصتها الى الاراضى ان أطاقت وان لم تطق يطرح ذلك وان كثرت الجاجم بعد ذلك ردت الى الجاجم حصتها وان قل ريع الاراضى نقصت حصتها وحولت الى الجاجم ان أطاقت ثم ردا اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يبعد بعد الاحتمال وان هلكت الاراضى بأن غرقت أو نزلت وبقيت الجاجم لا يحول حصتها الى الجاجم وان فرق كل واحد منهما فسمى للجماجم حصته معلومة والاراضى كذلك لا يحتمل أحدهما ما على الآخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى أن يحتمل ولو صالح الامام على ان يأخذ كل المال من أراضيه دون جماجمهم أو من جماجمهم دون أراضيه لا يصح ويقسم المال على الجاجم والاراضى بترتيب مرقوما كذا في الكافي * ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأراضيه سقط خراج الرؤس دون الاراضى كذا في التارخانية والله أعلم بالصواب

فصل * ان أراد أهل الذمة أحداث البيع والكنائس أو الجحوس أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال مشايخنا رحمه الله تعالى يمنعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخنا رحمه الله تعالى لا يجوز لأهل الذمة أن يبيعوا في السواد كذا في فتاوى قاضيخان * وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها وقرىها كذا في الهداية * وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضا ليعبدوا أحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما اذا عين موضعها من البيت للصلاة وصلّى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان * قال مشايخنا رحمه الله تعالى لا تهم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تهم وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضيخان * قال الناطقي في

صاحب الأرض أرضه مع نصيبه من الغراس جاز وان باع المشتري من آخر قالوا لا يجوز البيع لاحد مشغولة نصيب العامل فيكون البيع قبض القبض قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قواهم لا يجوز البيع لان عندهما يبيع العقار قبل القبض جائز * رجل اشترى شجرة بأصهارها قال بعضهم لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز ثم اذا اشتراها على هذا الوجه ثم استأجر أرضها صحت الاجارة وهذا دليل على دخول ما تحتها من الأرض في البيع * نهر في الشارع على حافته أشجار قال الفقيه أبو جعفر ان كانت حافته للشارب كانت الاشجار لهم وان كانت للعمامة كانت الاشجار لصاحب الدار التي يقابلها الاشجار الا أن يعلم شراؤه بعد غرس الاشجار * وقال المصنف رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن الغراس معلوما فان كان معلوما كانت الاشجار له فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكره * رجل باع عبدا أو جارية كان على البائع من الكسوة قدر ما يوارى عورته فان بيعت في ثياب مثلها دخل الثياب في البيع وللبيع أن يمسك تلك الثياب ويدفع

لا يجوز كالايجوز بيع النصب من الشجرة المشتري فان باع نصيبه من المبطنه وسلم الى المشتري كان نصيب البائع للمشتري مالم ينتقض البيع * ولو اجاز الشريك الذي لم يبيع صاحبه ورضي به كان له ان لا يرضى بعد ذلك لان الانسان لا يجبر على تحمل الضرر * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار ان اشترها بمجازفة كان القطع على المشتري * ولو اشترى أوراقا فصاد بعد ما ظهرت على الشجر ولم يقطعها حتى ذهب وقته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى الاوراق بأغصانه او بين موضع القطع لا يكون للمشتري ان يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجبر على القطع الا ان يكون قطع الاغصان يضر بالشجر فينشد بخير البائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع * وان اشترى الاوراق بدون الاغصان ان اشترها على ان يأخذها من ساعته جاز وان اشترها على ان يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيخلط المبيع بغير المبيع وكذا لو اشترها على ان يتركها على الشجر وان اشترها ولم يشترط (٣٤٩) شيئا فان أخذها في اليوم جاز وان لم يأخذها حتى مضى اليوم

فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بغير الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عفو وان اراد المشتري ان يحتاط في ذلك ينبغي ان يشتري الشجرة بأصلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة للمشتري * وان اشترى الاوراق او الثمار واستأجر الاشجار مدة معلومة اترك الثمار عليها كانت الاجارة باطله وتصر عارة فكان له ان يرجع بعد ذلك * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبيع أوراقا الفرصاد لا يجوز مادام في الزيادة وانما يجوز اذا تناهى وأمسك عن الزيادة ولا يدخل أوراق الفرصاد في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلاف * رجل اشترى رطبة من البقول او قثاء أو شيئا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كالايجوز بيع الصوف والوبر

فيها كنائس وبيع قديعة أو بيوت نارا وكانت قرية من قراها - م كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فان الامام يمنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع وبأمرهم ان يجعلوها مسكنافيس كنونهم ولا ينبغي له ان يهدمها * ولو ان قوما من أهل الحرب صالحوا ان يصيروا ذمة على ان يحد ثوابي قراهم وأمصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وبيعا وبيوت النيران ثم ان ذلك الموضع صار مصر من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين ان يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فالمسلمين ان يهدموا ذلك وكذلك لو ان مصر من أمصارهم - م صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وعطوا ولم يبق فيه المسلمون الا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلما حدث فيه أهل الذمة كنائس ثم بدوا المسلمين فرجعوا الى مصرهم فصار يقيم فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحدود ولم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعد ما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطوا الى مصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر افاته لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل ان يعصروه كنائس وبيع فاراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقالوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لابل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا الى امامهم وقد تناول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبره الفقهاء بخبر أخذه وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثر أو كانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صالحة ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وان جاء أثر أنهم أهل صلح وجاء أثر أنهم أخذوا عنوة وقهر فالقول قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أثر عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن يشترط ان يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضا ويستوى ان يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة وينبغي ان لا يترك أحدا من أهل الذمة يتشبه بالمسلم لافي ملبوسه ولا امر ككوبه ولا زيه وهيته وينعون عن ركوب القرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط * فاذا ركبوا للضرورة بأن استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليزولوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر باتخاذ سروج كهيئة الكافي * ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا

(٣٣ - فتاوى ثانی) على ظهر الغنم الا ان يجزها من ساعته والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جاز لان التعامل ولانه ينمو من أعلاه لا من أسفله * وبيع الكراث جاز وان كان ينمو من أسفله لمكان التعامل فأما مالا تعامل فيه وهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز * اذا اشترى أنزال الكرم وهو حصرم جاز وهل للبائع ان يأمر بقطع الغنم في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اشترى مطلقا كان له ان يأمره وان اشترى بشرط الترتل الى النضج فسد البيع وان اشترى أنزال الكرم وبغض النزل في موال بعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع نضجا جاز وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضجا كالخوخ والجوز والكثير قالوا لا يجوز هذا البيع * ولو اشترى الخوخ أو الكثير قبل النضج قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع الا ان يكون بعضه قد نضج فيجعل البعض بهما البعض فيجوز كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيمن باع الفيلق وبعضه فليلق وبعضه فليجوز ويجعل البعض

بعضه * ولو باع اثنين فان باع بعد ما نصح جاز البيع فان لم يقبض المشتري حتى خرج تين آخر يفسد البيع لا خلاط البيع بغير المبيع
 * وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمر قبل ان يصير منتقعا انتهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها * وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز بيعها بعد ظهورها فبقيل له اليس ان النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك فقال
 ذلك محمول على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحها لا تنفعها في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع والقدير
 كذلك * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركه حتى اخرجت ثمرة أخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهم ففسد العقد فان كان
 ذلك بعد التخلية لا يفسد ويكون الثمر بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري * رجل قال لغيره بعث منك غنبا هذا الكرم
 كل وقر بكذا قالوا ان كان وقر الغناب معلوما (٢٥٠) عندهم والغناب جنس واحد ينبغي ان يجوز البيع في وقر واحد عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعند
 صاحبيه يجوز البيع في
 الكل وجعلوا هذه المسئلة
 فمر الرجل باع صبرة حنطة
 فقال بعث منك هذه الصبرة
 كل قفيز درهم عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 يجوز البيع في قفيز واحد
 وعندهما يجوز في الكل
 وان كان غنبا الكرم
 أجزاسا قالوا ينبغي ان
 لا يجوز البيع في شيء في
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وان كان الوقر معروفا
 وعندهما يجوز في الكل كما
 لو قال بعث منك هذا القطيع
 من الغنم كل شاة بكذا عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يجوز البيع أصلا
 وعندهما يجوز البيع في
 الكل والفتوى على قولهما
 تسيرا على الناس * ولو انتهى
 الى رجل يبيع وقر بطيخ
 فقال بكم عشر بطيخات من
 هذا البطيخ فقال البائع
 بكذا فاشترى عشر بطيخات

عن ركوب الحمار واكن يمنعون من ان يصنعوا سرجا كسرج المسلم وينبغي ان يكون على قوس
 سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى اراد به ان يكون قوس سرجهم
 مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اراد به ان تكون سرجهم
 كسرج المسلم وعلى مقدمها شيء كالرمانة والاول اصح وينعون عن لبس الرداء والعمامة والدرعة التي
 يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلائد مضرية وكذلك يمنعون ان يكون شرابهم كشراب النعمان
 وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب فيجب ان تكون مكعبهم على خلاف مكعبنا
 وينبغي ان تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي ان يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل
 الخط الغليظ ويعقد على وسطه وينبغي ان يكون ذلك من الليطة أو الصوف ولا يكون من الابريسم
 وينبغي ان يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وان يدقق النظر قال شيخ الاسلام
 رحمه الله تعالى وينبغي ان يعقده على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن
 يعاقون على اليمن والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خفافا مزينة وينبغي ان تكون خفافهم خشنة فاسدة
 اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا أقبية مزينة وقصا مزينة بل يلبسون أقبية خشنة من كرايس ازاراتهم
 طويلة وذبولها قصيرة وكذلك يلبسون قصا خشنة من كرايس جوبهم على صدورهم كما يكون للنسوان
 وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك
 ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعد هذا ان الخالفه بيننا وبينهم نشترط بعلامة واحدة أو بعلامتين أو
 بالثلاث وكان الحاكم الامام ابو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام واعطاهم الذمة بعلامة واحدة
 لا يراد عليها أو ما اذا فتح بلدة قهرا وعنوة كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب
 ان تميز نساؤهم من نساء المسلمين حال المنى في الطرق والجماعات فيجعل في أعناقهن طوق الحديد ويخالف
 ازارهن ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تميزهم عن دور المسلمين لئلا يقف عليها السائل فيدعو
 لهم بالمغفرة فالحاصل انه يجب تميزهم بما يشعرون به من صغارهم وقهرهم بما عرفه أهل كل بلدة وزمان
 كذا في الاختيار شرح المختار * ذمى سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدل على ذلك لانه اعانة
 على المعصية * مسلم له أم ذمية أو أب ذمي ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يحملان السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يدؤهم بالسلام ويرد عليهم بقوله
 وعليكم فقط كذا في فتح القدير * وعبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالسكستجات هو المختار كذا في الفتاوى
 الكبرى * وليس للنصراني ان يضرب في منزله بالناقوس في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم انما له ان يصلي

بغير عيها ثم عزل البائع عشر بطيخات فقبلها المشتري ومضيا على ذلك القول والبطيخ متفاوت جاز البيع استحسانا * فيه
 وكذا الرمان وهذا بمنزلة رجل قال لقصاب بعني من هذا اللحم بكذا فباعه منه وقطع له منا واحدا على ذلك كان له الخيار ان شاء أخذه بعد
 القطع وان شاء لم يأخذه فكذلك ههنا * ولو انتهى الى مائة شاة وقال بكم عشر منها فقال بكذا فهذا باطل كانه اعتبر التعامل وفي البطيخ
 والرمان تعامل ولا تعامل في الغنم والرقيق * رجل اشترى خوخا وفيه خوخ في لا يفسد البيع وكذلك الكثير * وهذا على قول من
 لا يجوز بيع الثمر قبل ان يصير منتقعا * كرم بين رجلين باع أحدهما نصيبه من زلته وهو حصرم لا يجوز كالموابع نصيبه من الزرع المشترك
 * رجل اشترى مبطنه فأراد الصحة وكل ما يخرج منها يكون للمشتري ينبغي ان يشتري أشجار البطيخ بأصولها بعض الثمن ويستأجر الارض
 ببيعة الثمن مئة معلومة ويقدم بيع الاشجار ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الارض تكون مسغولة بأشجار الا بحر قبل البيع فلا

نصح الاجارة وينبغي أن يشتري الاشجار بأصولها لهذا * ولو باع أشجار البطح وأعار الأرض يجوز أيضا إلا أن الاعارة لا تكون لازمة
ويكون له أن يرجع بعدها * أكرله عمارة في ضيعة رجل فباع العمارة بناء أو شجرًا جاز البيع إذا لم يشترط الترتيب في
الأرض وإن كانت كراباً أو كرى أنهار ونحو ذلك لا يجوز لأن ذلك ليس بعين مال متقوم * رجل في أرضه حشيش فباعه أن كان الحشيش
نبت باتباعه بأن سقاها لأجل الحشيش جاز البيع كالأخذ سمكة وألقاها في الماء ثم باعها وهو بقدر على أخذها من غير صيد وإن كان
الحشيش نبت بنفسه لا يجوز بيعه لأنه ليس بمملوك بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه * رجل باع زرعاً وهو بقل فإن باع على أن يقطعه
أو يرسل دابته فيه جاز البيع وإن باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول * رجل باع نصيبه من الزرع المشترك
لا يجوز فإن لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كالأرض الجذع في (٢٥١) السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه

من البناء جاز * قطن بين
شريكين في أرض رجل
فباع أحدهما نصيبه من
شريكة أو من أجنبي قبل
أن يدرك لا يجوز كما قلنا
في الزرع * ولو كان القطن
بين الأكار وصاحب الأرض
فهو على التفصيل إن
باع الأكار نصيبه من
صاحب الأرض جاز ولو
باع صاحب الأرض نصيبه
من الأكار لا يجوز ذكر في
الفتاوى رجل اشترى
أرضاً فيها زرع بزرها
والزرع بقل فدفعها المشتري
قبل القبض فزارعه
بالنصف إلى البائع قال
لا يجوز لأن هذا بمنزلة اجارة
الأرض المشتراة قبل القبض
وقيل هذا ليس بصحيح لأن
دفع الزرع بالنصف يكون
معاملته وفي المعاملة صاحب
الأرض يكون مستأجراً
للعامل ولا يكون مؤجراً

فيه ولا أن يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كنائسهم ولورفعوا أصواتهم بقراءة الزبور والانجيل إن كان
فيه اظهار الشرك منه وعان ذلك وإن لم يقع بذلك اظهار الشرك لا يمنعون ويمنعون عن قراءة ذلك في
أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان في فناء المصر
ولأبأس باخراج الصليب وضرب الناقوس إذا جاوزوا أفنية المصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار
المسلمين فإنهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في
السير وقال كثير من أئمة بلخ إنما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قرأهم بالكوفة فإن عمدة عامة من يسكنها أهل
الذمة والروافض أضاف ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الأمصار ومشايعهم الله
تعالى قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واحداته في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان * في تجنيس
خواهر زاده فإن أظهر وأفي مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيأ لم يصالحوا عليه مثل
الزنا والفواحش والمزامير والطبول والغناء والله والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما يمنع المسلم منه
وفي التجريد لا ينبغي للمسلمين أن ينزلوا عليهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئاً من دورهم وأراغيمهم إلا بملك من
قبلهم كذا في التارخانية * وإن اتخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فإن كان بقرب ذلك
قرى لأهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لا حاطة المصر
يجوز أن يهاون كانهم في تلك القرى بيع وكنائس قديمة تركت على حالها وإن أرادوا أن يحدوا في شيء من
تلك القرى يعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصر للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من
أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود وليس ينبغي لمسلم ولا كافراً أن يدخل فيه خيراً ولا خيراً
ظاهره أن أدخل فيه مسلم خيراً أو خنزيراً أو قال إنما رت مجتازاً وإنما يريد أن أخلل الخمر أو قال ليست
هذه إلى وإنما هي أغـ يرى ولم يخبر لمن هي فإنه ينظر إن كان رجلاً متديناً لا يهتم بذلك خلى سبيله وأمره أن
يخلل الخمر وإن كان رجلاً يهتم بتناول ذلك أهريقته خمره وذبحته خنازيره فأحرقه بالنار وإن رأى الإمام
أن يؤذنه بأسواط ويحبسه حتى تظهر توبته فهل وإن اقتصر على أحدهما ما بالضرب أو الحبس فله ذلك ولا
ينبغي له أن يخرق الزق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الأنا الذي فيه الخمر فإن خرق الزق أو كسر الأنا فهو
ضامن فإن كان من رأى الإمام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فإن
أخذ الإمام الزق والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وإن كان الذي أدخل الخمر مصر من
أمصار المسلمين رجلاً من أهل الذمة فإن كان جاهلاً رد الإمام عليه متاعه وأخرجه من المصر وأخبره أنه إن
عاد أتبه ومعنى قوله إن كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن كان عالماً فالإمام لا يربق خمره

للأرض * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية حتى لو رضى به يلزمه * وإن
باع ما هو مغيب في الأرض كالخزير والبصل وبصل الزعفران والثوم والفجل والشحم إن باع بعدما ألقى في الأرض قبل النبات أو نبت
إلا أنه غير معلوم لا يجوز البيع وإن باع بعدما ثبت نباته معلوماً يعلم وجوده تحت الأرض يجوز البيع ويكون مشترى شيئاً لم يره عند
أي حنفية رحمه الله تعالى لا يطل خياره مالم يرا الكل ويرضى به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى
فإن كان ذلك مما يكال أو يوزن بعد القلع كالخزير والثوم والبصل فإذا قلع البائع شيئاً من ذلك أو قلعه المشتري باذن البائع ينظر إن كان
المقلع لو عدل تحت الكيل والوزن ثبت للمشتري خيار الرؤية حتى لو رضى به يلزمه الكل وإن رد بطل البيع وإن كان المشتري قلعه
بغير إذن البائع فإن كان المقلع شيئاً له قيمة لزمه الكل لأنه قبل القلع كان ينمو وبعد القلع لا ينمو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد

بختيار الرؤية وان كان المقلوع عيسى لا قيمة له لا يعتبر ذلك والقلم وعدم القلم سواء وان كان المغيب مما يباع بعد القلم عددا كالقبيل
فقلع البائع بعضه أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم ير الكل لانه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان
قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه الكل الا ان يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البائع والمشتري قبل القلم فقال المشتري أخاف ان
قلعته لا يصلح لي فيلزمني وقال البائع أخاف ان قلعتك لا ترضى به فترده فأنضر بذلك قالوا لا تطوع انسان بالقلم ولا يفسخ القاضي العقد
بينهما **باب الصرف** الدراهم التي غشها غالب بأن كان ثلثاها صغرا وثلثها فضة كالدرهم التي تروج في ديارنا يجوز
بيع الواحد بالاثنتين منها بأعيانها لكن يشترط التقاض في المجلس كفاي الصرف * وان كان نصفها صغرا ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل
* وان اشترى الفضة الخالصة بالدرهم (٢٥٢) التي غشها غالب لا يجوز الا أن تكون الفضة الخالصة أكثر من الفضة

ولا يذبح خنازيره ولكن ان رأى أن يؤذيه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان ألتف مسلم فعليه الضمان
الا أن يكون اما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر انسانا به فحينئذ لا ضمان عليه وان
مر رجل من أهل الذمة بنحمله في سفينة في مثل دجلة أو الفرات فترد في وسط بغداد أو مدائن أو واسط
لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور بالخرق طريق الامصار ولا يمتزاهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي
للامام أن يبعث معهم أمينا حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين
المتهمين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهر وأفهر اشيا من الفسق مما لم
يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون
وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار بيع
المزمار والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان عليه كالمزمار وهذا
على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن الكاسر قيمته للهو كالمزمار كذا في
الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك * مسلم له امرأة ذمية ليس له أن
يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عند هاوله أن يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الغسل
من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضيخان * قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك
واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في
مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية أخذ الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في
دار الاسلام الا أن يكون مصرا من امصار العرب نحو أرض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في
المحيط * وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكنائهم ولا يتقلل
بعض جماعات المسلمين وأما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنائهم أو يتقلل فيمنعون من السكنى فيما بين
الناس ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جاعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في الامالي وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فأرادوا أن يتخذوا دارا منها كنيسة أو بيعة أو بيت
نار يجتمعون في ذلك لصواتهم منعوا عن ذلك وان استأجروا من رجل من المسلمين دارا أو بيتا لشي من ذلك
كره للمسلم أن يؤجرهم وان أجرهم دارا أو منزلا لينزلوا فيها فأنظر واقمها ما ذكرنا عنهم صاحب الدار وغيره
من ذلك ولا ينفخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة * ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسلمة أو
سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع عن قبولها فنقض عهده ولا ينقض العهد الا أن يلحق
بدار الحرب أو يغلبوا على موضع قرية أو حصن فيحاربوننا واذا انتقض عهدهم حكمه حكم المرتد معناه في

التي تكون في الدراهم
المغشوشة والدراهم
تعين للرد في البيع الفاسد
من الاصل ولا تعين فيما
يفسد العقد بعد الصحة
ويفسد الصرف بالافتراق
قبل القبض ولا يبطل * واذا
فسد الصرف بالافتراق
قبل قبض أحد البدين هل
يتعين المقبوض للرد فيه
روايتان والاطهر أنه يتعين
كما يتعين في الغصب * رجلان
باعا الفضة بالفضة كفة
بكفة جاز وان لم يعلم مقدار
وزنهما * وان تبايعا الدراهم
بالدراهم ولا يعرفان وزنهما
أو يعرفان وزن أحدهما
لا يجوز لوجود المساواة في
الفصل الاول دون الثاني
فان عرف المساواة في الفصل
الثاني في المجلس جاز وان
عرف بعد المجلس لا يجوز
عندها ويجوز بيع الدراهم
بالدنانير مجازة * رجل له
على رجل مائة درهم لا به قد

الصرف والسلم ولم يدونه عليه مائة دينار قرضا أو غصبا لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا فاذا تقاضا تصير الدراهم
قصاصا بمائة من قيمة الدنانير ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم تسعون دينارا وكذلك رجل له على رجل مائة دينار وله مائة الدينون
على صاحب دين المولى مائة درهم لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا فاذا تقاضا يصير من الدنانير بمقدار مائة درهم قصاصا بمائة درهم ويبقى
تسعون دينارا * رجل له على رجل درهم فظفر بدراهم مديونه كان له أن يأخذ دراهم المديون اذا لم تكن دراهم المديون أجودا ولم يكن
مؤجلا وان ظفر بدنانير مديونه في ظاهر الرواية ليس له أن يأخذ الدنانير وذكر في كتاب العين والدين أن له أن يأخذ الصحيح هو الاول
* المديون اذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول كالمودع اليه أنقص مما عليه وان قبل جاز كالمودع خلاف الجنس
وذكر في بعض الكتب أنه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافه لفرجه الله تعالى والصحيح هو الاول * ولو كان الدين

مؤجلا ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على والقبول * ان أعطاه المدينون اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة ريادة بجري بين الوريين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال أنا معاشر الانبياء هكذا نزن محمول على ما إذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثيرا يجوزوا واختلفوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المدينون بالزيادة رد الزيادة على صاحبها وان علم المدينون بالزيادة فأعطاه الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض وتكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع مما يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز وتكون هذه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة * رجل اشترى بالفلاس الرائجة والعدالي (٢٥٣) في زمانا شيئا وكسدت الفلاس

قبل القبض وصارت لا تزوج
رواج الاثمان في عامة
البلدان في قول محمد رحمه
الله تعالى تكون كاسدة
وعندهما اذا كانت لا تزوج
رواج الاثمان في بلدتهما
تكون كاسدة وعند الكساد
يفسد العقد في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فردة
المشتري المبيع ان كان قائما
وقيمة ان كان هالكا وان
غلا أو رخص لا ينسب
العقد ولا خيار لا أحدهما في
ظاهر الرواية * واذا اشترى
بالدراهم الرائجة شيئا ونقد
بعض الثمن ثم كسدت فسد
العقد بقدر ما لم يتقدم في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لان هذا فساد طارئ
بمنزلة الهلاك فيستقدر بقدره
* ولو اشترى شيئا بالدراهم
الكاسدة فان كانت الدراهم
بعينها جاز لانها بعد الكساد
صارت سلعة فان لم تكن
بعينها قالوا لا يجوز البيع
* قال المصنف رحمه الله

حكمه بالحق بموته واذا تاب تقبل توبته وتعود ذمته ولا يبطل أمان ذريته بقض عهده وتبين منه زوجته
الذمية التي خلفها في دار الاسلام اجما عا ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حله من ماله الى دار الحرب
بعد النقض ولو ظهر على الدار تكون في العامة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من
ماله وأدخل دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة مجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو أسير
يسترق بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر على الدار فأسر لا يسترق بل يقتل اذا لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية
عليه اذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

الباب التاسع في أحكام المرتدين

المرتد عرفا هو الراجع عن دين الاسلام كذا في النهر الفائق * وركن الرد اجزاء كلمة الكفر على اللسان بعد
وجود الايمان * وشرائط صحتها العقل فلا تصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع
فان ارتد حال الجنون لم تصح وان ارتد حال افاقة صحته وكذا لا تصح ردة السكران اذا هب العقل والبلوغ
ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح ردة المكره عليها كذا
في البحر الرائق ناقلا عن البدائع * والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة ويعيز
الخبيث من الطيب والحلوم من المركذا في السراج الوهاج * وقد روي فتاوى قارئ الهدي علة بان يبلغ
سبع سنين كذا في النهر الفائق * من أصابه برسام أو أطم شيئا فذهب عقله فهذه فارتد لم يكن ذلك ارتدادا
وكذا لو كان معتوها أو موسوسا أو مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج
* اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعياذ بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة أبدأها كشفت الا أن
العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير * ويحبس ثلاثة أيام فان أسلم والاقتل هذا
اذا استمهل فاما اذا لم يستمهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج
* واسلامه ان يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفى كذا
في المحيط * نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارتداد للحسين فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى
الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة أيام فان
عاد الى الكفر رابعا فانه لا يؤجله فان أسلم والاقتل وقال الكرخي في مختصره فان رجع أيا عن الاسلام
فأقرب به الامام بعد ثلثة استتابه أيضا فان لم يتب قتله ولا يؤجله وان هو تاب ضربه ضربا وجيعا ولا يبلغ به
الحل ثم يحبس ولا يخرج منه من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد أخلص

تعالى وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع وزنا فندبا ع يجوزون في الذمة وان كانت تباع عددا فندبا ع بعد دى في الذمة عددا معلوما
* ولو تزوج امرأة على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة بكل لها العشرة كما لو تزوج
امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها * وقال
الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد
لا ينقلب موجبا لمهر المثل كما لو تزوج امرأة على عيدا وثوب فذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر المثل * ولو
استقرض الفلاس الرائجة أو العدالي فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه مئالا كاسدة ولا يغرم قيمتها وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى يغرم قيمتها في آخر يوم كانت رائجة وعليه النوى وكذا لو غصب الفلاس

الرائجة فكسدت فهو على هذا الخلاف * ولو اشترى شيئا بالدرهم الرائجة وتقاضاه كسدت ثم تقابلا البيع صححت الاقالة ان كان المبيع قائما وكان على البائع ردة مثل تلك الدراهم كاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في الاستقراض * رجل أقرض دراهمه البخارية بخارا ثم اتي المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجهله قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها * وقيل هذا اذا اقبه في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا فأما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يغرم قيمتها وكذا لو باع بالدرهم البخارية شيئا ثم التقيا في بلدة أخرى لا توجد فيها تلك الدراهم * ولو أن رجلا استقرض الدراهم المكسرة على أن يؤدى صحاحا كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفحة الا أن يستقرض مطلقا فيوفى بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط * وتأجيل (٣٥٤) القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعد ما أقرضه * ولا يجوز القرض

الا فيما كان مثليا فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وزنا وقيل الى الثلاث يجوز عددا ولا تجوز الزيادة وان أقرض الحنطة وزنا لا يجوز فان استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فان اختلفا في مقدارها كميلا وفيزا كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على انسان حنطة في سنبها كان عليه قيمتها * ويجوز استقراض الكاغد لانه عددي كالخوز والبيض * واستقراض اللحم وزنا جائز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا نه مثلي يباع وزنا ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ان القرض يكون حالا غير مؤجل فلا يفضي

فإذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبدا مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعا أن المرتد يستتاب أبدا كذا في غاية البيان * فان قتله قاتل قبل أن يعرض الاسلام عليه أو قطع عضوا منه كره ذلك كراهة تنزيه هكذا في فتح القدير * فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغير إذن الامام أدب على ما صنع كذا في غاية البيان * واذا ارتد الصبي وهو يعقل فأرنداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي * ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الحمل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها ولاها ما فيه من الجمع بين الحقين بان يجعل منزل المولى سجنها لها ويفوض التأديب اليه مع توفير حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح أنها تدفع اليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين * ولم يبطأها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والحنثي المشكل كالمراة هكذا في النهر الفائق * ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق اذا سبت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الاسلام أيضا قيل ولو أفتى بهذه الرواية لا بأس فمين كانت ذات زوج وينبغي أن يشترىها الزوج من الامام أو يهبها الامام له اذا كان مصرفا فملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الاسلام كذا في فتح القدير * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جحد المرتدة وأقررت بالتوحيد وعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدين الاسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط * ويزول ملك المرتدة عن ماله برتته زوالا موقوفا فان أسلم عاد ما له وان مات أو قتل على ردة ورث كسب اسلامه وورثته المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمين يرث المرتد روى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثا عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بلحاظه وهي الاصح وترثه امرأته المسلمة اذا مات أو قتل أو قضى عليه باللعاق وهي في العدة لانه صار فارا بالردة اذا الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها الا أن تكون مريضة فيرثها ويرثها أقاربها جميعا ما لها حتى المكسوب في ردتها كذا في التبيين * وان لحق بدار الحرب مرتدا أو حكم الحاكم بلحاظه عتق مدبره وأمهات أولاده وحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حالة الاسلام الى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما أوصى به في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها تبطل مطلقة من غير فرق بين ما هو قربة او غير قربة ومن غير ذلك خلاف كذا في فتح القدير * المرتد مادام مترددا في دار الاسلام فالقاضي لا يقضي بشي من هذه

الى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد ويجوز قرضه * رجل له على رجل جيات فأخذ منه الاحكام زبوا أو نهبه رجة أو ستوفة ورضى بها جازوان أنفقها كرهه وان بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض الستوفة والمزينة والنهب رجة وعلى المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها * رجل اشترى من رجل كرخنة بعينه ثم قال للبائع اقرضني قفيز حنطة أو قال اقرضني هذا القفيز واخط به الكرخ الذي اشترى به منك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير قابضاً لهما جميعا وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل أقرض قال استقرضت من فلان ألفا زبوا أو قال ألفا نهب رجة وأنفقها وادعى المقرض أنها كانت جياتا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في النهب رجة والزبوا لا يصدق اذا فصل * رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعته الى الأمر وبجدا الأمر فلا مال يكون على المأمور

ولا يصدق المأمور على الأمر * ولو بعث رجل بكتاب مع رسول إلى رجل أن ابعث إلى كذا درهمًا قرضًا لك على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الأمر حتى يصل إليه * ولو أرسل رسولًا إلى رجل فقال ابعث إلى بعشرة دراهم قرضًا فقال نعم وبعث بهما مع رسوله كان الأمر ضامنًا لها إذا قرأ رسول الله قبضها * الوكيل بالاستقراض من رجل معين إذا استقرض أن قال الوكيل للقرض على وجه الرسالة أن فلان يقول لك اقترضني كذا كان القرض للوكيل وإن لم يقل الوكيل ذلك واستقرض كان القرض على الوكيل * رجل في يده دينار فقال أشهدوا أني اشتريت هذه الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل أن يزن الدراهم كان ذلك باطلا لأنه هو العاقد في قبضه قبل الافتراق كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل استقرض من رجل دراهم فأتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض ألقها في الماء فلقها قال محمد رحمه الله تعالى لا شيء على المستقرض * رجل (٣٥٥) استقرض طعاما بالعراق فأخذه

صاحب القرض بمكة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم أقرضه وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم اختصما وليس عليه أن يرجع معه إلى العراق فيأخذ طعامه * رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منها إلى أجل صح الخط والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحدا للقرض فالأمانة إلى الأجل * رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فالقيمة المقرض في بلد الطعام فيه غال فأخذه الطالب بحقه فليس له أن يجبس المطلوب فيؤمر المطلوب بأن يوثق له كفيلا حتى يعطى طعامه أيا في البلد الذي استقرض فيه * رجل استقرض طعاما له حمل وموتة أو غصب فالتقيي في بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص روى أبو يوسف

الأحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء إذا جاءت جارية بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة ويحرم ذبحته وصيد به الكلب والباري والرمي (ومنها) ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فإنه إذا فاضل مسلمًا يتوقف في قولهم أن أسلم نفذت المفاوضة وإن مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المفاوضة وتصير عينا من الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلا (ومنها) ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والأجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة أن أسلم نفذت وإن مات أو قتل أو قضى بلحاظه بدار الحرب تبطل وتصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط * المرتد إذا عاد تابا إلى دار الإسلام إن كان عوده قبل حكم القاضي باللعاق بطل حكم الردة في ماله فصار كأنه لم يزل مسلما ولا يعتق عليه شيء من أمتهات أولاده والمديرين وإن كان بعد الحكم فكل ما وجد في يد ورثته أخذه وأما ما أزاله الوارث عن ملكه سواء كان بسبب يلحقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا يلحقه الفسخ كالاعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للتردد عليه ولا ضمان على الوارث أيضا كذا في غاية البيان * إذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الإسلام خفام بولد لا أكثر من ستة أشهر من ذارت فادعاه فهو أم ولده والولد حرة وهو ابنه كذا في الهداية * فإن مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فإن كانت الأمة مسلمة ورثه الابن مات على الردة أو لحق * مرتد لحق بعماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وإن كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بعماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فإنه يرثه ورثته إلا أنه بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وإن لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لابنه فكتبه ابنه ثم جاء المرتد مسلما فالكتابة على حالها والمكانة والولاء للذي جاء مسلما كذا في الكافي * بخلاف ما إذا رجع بعد ما اعتق المكاتب فإن الولاء فيه للابن كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير من تدققت رجلا خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هو حي في دار الإسلام فالدية في ماله عندهم فإن لم يكن له إلا كسب الإسلام أو كسب الردة تستوفي الدية منه وإن كان له كسب الإسلام وكسب الردة فعلى قولهم ما تستوفي الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفي من كسب الإسلام أولا فإن فضل منها شيء

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان الغصب قائما في يده يؤمر بالتسليم إليه إن كانت قيمته في الموضعين سواء أو كانت قيمته في هذا الموضع أكثر وإن كانت قيمته في هذا البلد أقل إن شاء طالبه بقيمته مكان الغصب وإن شاء أخذ الغصب وإن شاء ينتظر حتى يسلم إليه في مكان الغصب فإن لم يكن الغصب قائما في يده وقيمته في البلدة التي التقيي أقل من قيمته في بلد الغصب كان للغصب منه خيار ثلاثة أشهر إن شاء أخذه مثله ههنا إن كان مثله وإن شاء أخذ قيمته يوم الغصب ببلد الغصب وإن شاء ينتظر ليا أخذه ببلد الغصب وإن كانت قيمته في هذا المكان أكثر خير الغاصب إن شاء أعطى مثله وإن شاء أعطى قيمته في بلد الغصب وإن كانت قيمته في الموضعين سواء فالغصب منه أن يطالبه بالمثل * رجل استقرض شيئا من الفواكه كيلا أو وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فإنه يجبر صاحب القرض على تأخيرها إلى أن يجيء الحديث إلا أن يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس إذا كسدت لأن هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة * رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو

غضب وله على صاحب العشرة مائة دينار فباعتها الدينار بالعشرة واقترعها بالبيع لان البيع وقع على ما في ذمة كل واحد منهم ما وما في ذمة كل واحد في يده حكما فلا يطل بالافتراق الا ترى أنهم لو تقاضوا الدينار بالدرهم جاز والمقاصة بخلاف الجنس لا تكون الامبادلة وكذا لو كان عليه كرخطة لرجل ثم انه اقترض صاحب الكركر من شهر ثم تباعا الكركر بالدرهم جاز ولا يطل العقد بالافتراق * رجل اقترض رجلا كرامن حنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدرهمه جاز سواء كان القرض قائما في يد المستقرض أو لم يكن أما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل وان كان قائما فكذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز شراؤه لان عندهما ملك القرض بنفس القبض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملكه مادام قائما فلا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه فسخا للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدينار ثم اشتراه بالدرهم فان (٢٥٦) البيع الثاني يكون فسخا لا لاول لان القرض مما لا يحتمل الفسخ لان سبب الملك

في القرض القبض وهو قائم فلا يفسخ القرض اذا قال المستقرض وجدت القرض زيوفا أو زهرجة وكان ذلك بعدما استهلكها لا يرجع على المقرض بشئ ولكنه يرتد منها * اذا اقترض الجوز كيسا لانه يكال مرة ويعد أخرى * رجل اقترض صبيبا أو معتوها فاستهلكه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن * وان اقترض عبدا محجورا فاستهلكه لا يؤاخذ به قبل العتق عندهما وهذا والوديعة سواء * رجل عليه ألف درهم لرجل فدفع الى الطالب دينارا فقال اصرفها وخذ حقت منها فأخذها فهلكت في يده قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت

يستوفى الفضل من كسب الردة كذا في المحيط * هذا اذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما اذا أسلم ثم مات أو لم يمت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين * وما اغتصب المرتد من شئ أو أفسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب واتلاف المال بالمعاينة أما اذا ثبت باقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستوفى ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفى ذلك من كسب الردة هكذا كرشح الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد أما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده أو رجلاه بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا اذا قطع يده وهو مرتد فاما اذا قطع يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليه خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق به الحرب أو لحق الأتة عاد مسلما قبل القضاء لمحاقه بدار الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكمال عمدا كان أو خطأ لأنه ان كان خطأ تجب على العاقلة وان كان عمدا تجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * أما اذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غايه البيان * اذا ارتد القاطع والمقطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القاتل عمدا فلا شئ له وان كان خطأ فان برئ فعلى عاقلته ضمان اليه وان مات فعلى عاقلته دية النفس * مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحققت بدار الحرب فمات مولاهما في دار الاسلام ثم أخذت أسيرا فهي في مجتلاف ما لو استرقت على ملك المولى فانه ارتد عليه كذا في المحيط * واذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا فأخذ به المولى أو أبي أن يسلم فقتل فانه يوفى مولا مكاتبته وماله في ذمة كذا في الهداية * وان لم يف ماله تركه مكاتبته فمات له المولى كذا في الكافي * عباد ارتد مع مولاه ولحق بدار الحرب فمات المولى هنالك وأسر العبد فهو في يده يقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم أخذ مع ذلك المال لم يكن قيا ويرد على مولاه * قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغابوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعه نساؤهم وذرايرهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه تقتل رجالهم ونسب نساؤهم وذرايرهم كذا في المبسوط * زوجان ارتدا ولحقا بدار الحرب فماتت المرأة بدار الحرب وولدت ولدا وولدا لولدهما وولد فظهر عليهم فالولدان في عيبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حملت في

الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه دارنا ولودفع المطلوب الى الطالب دينارا وقال خذها قضا لحقت فأخذ كن داخلا في ضمانه ولودفع المطلوب الى الطالب دينارا وقال بها بحق فباعها بدرهم مثل حقه وأخذها بصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع * رجل ان تصارفا الدراهم بالدينار وتقابضا ثم تقابلا واقترا فاقبل القبض بطلت الاقالة ويعود الصرف لان الاقالة بمنزلة البيع فيعتبر القبض قبل الافتراق * باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز * البائع اذا خلى بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن يقبضه حقيقة يملك عليه وكذا لو خلى المشتري بين البائع والثمن ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه حقيقة أجمعوا على أن التخلي في البيع

الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد وايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا
 باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر الفقيه أبو الليث أنه لا يصير قابضا بالتخلية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس
 الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه يصير قابضا ولم يذكروا فيه خلافا * ولو باع ثمر على النخيل وخلي بينه وبين المشتري صار قابضا * ولو وهب ثمر
 على النخيل وخلي بينه وبين الموهوب له لا يصير قابضا لأنه في معنى المشاع الذي يحتمل القسمة * ولو باع دارا وسلمها إلى المشتري وفيها قليل متاع
 للبائع لم يكن ذلك تسليما حتى يسلمها فارغة وإن أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعا صح التسليم لأن السكك
 صار في يد المشتري * ولو باع دارا من رجل ليست بحضرتهم ما فقال البائع سلمتها إليك وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية أن التخلية في
 الدور والعقار لا تكون قبضا إلا بدئتهم بها * وذكر في النوادر إذا قال البائع للمشتري سلمتها (٢٥٧) إليك وقال المشتري قبلت والدار

ليست بحضرتهم ما يصير
 المشتري قابضا في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى إن كانت الدار
 بقرب منهما بحيث يقدر
 على الدخول والاغلاق
 يصير قابضا والا فلا وفي
 ظاهر الرواية اعتبر القرب
 ولم يذكروا فيه خلافا والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه
 إذا كان قريبا يتصور فيه
 القبض الحقيقي في الحال
 فتقام التخلية مقام القبض
 أما إذا كان بعيدا لا يتصور
 القبض الحقيقي في الحال
 فلا تقام التخلية مقام
 القبض وكذلك في الهبة
 والصدقة * ولو باع الدار
 وسلم المفتاح فقبض المفتاح
 ولم يذهب إلى الدار يكون
 قابضا قيل هذا إذا دفع إليه
 مفتاح هذا الغلق أما إذا لم
 يكن ذلك لم يكن تسليما لأنه
 لا يقدر على الدخول بهذا
 المفتاح فلا يكون قبض

دارنا فالجواب كذلك كذا في الكافي * في النوادر أنهم ما إذا ارتدوا ولحقوا بولد صغير لهم دارا الحرب فولد
 لذلك الولد ولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الإسلام في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى كذا في المحيط * الذي كان أسامة تبعا لأبويه إذا بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان
 لا يقتل * أسلم في صغره ثم بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدا * والمكره على
 الإسلام إذا ارتد لا يقتل استحسننا وفي كل ذلك يجبر على الإسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء
 واللقيط في دار الإسلام محكوم بالإسلام ولو بلغ كافرا أجبر على الإسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير
 موجبات الكفر أنواع (منها ما يتعلق بالآيمان والإسلام) إذا قال الرجل لأدري الصحيح أيما في أم لا فهذا
 خطأ عظيم إلا إذا أراد به نفي الشك * من شك في آيمانه وقال أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر إلا إذا أقول فقال
 لأدري أخرج من الدنيا مؤمنا حينئذ لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الآيمان
 فهو كافر ومن اعتقد أن الآيمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالآيمان فهو كافر كذا في الذخيرة
 * ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ خرجهم الله تعالى في كتاب
 التخيير في كتاب الكفر أن يرضى بكفر غيره لم يعذب على الخلود لا يكفر وأن يرضى بكفره لم يقل في الله ما لا يليق
 بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في التارخانية * من قال لأدري صفة الإسلام فهو كافر وذكر شمس الأئمة
 الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسئلة وبالحق فيها قال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة
 ولا نكاح وأولاده أولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان وكبرت وهي
 لا تعقل دينان من الآديان ولا تصفه وهي غير معتوهة فأنها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى
 لا تعقل دينان من الآديان لا تعرفه بقلبها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة إذا
 بلغت عاقله وهي لا تعقل الإسلام ولا تصفه وهي غير معتوهة بآيات من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل
 عن امرأة قيل لها ١ توحيد ميداني فقالت لا إن أردت أن لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في
 المكتب لا يضرها وإن أردت أن لا تعترف وحداية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن
 حماد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خالقا وأن الله عز وجل دارا غير هذه الدار
 وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط * رجل يعصى ويقول ٢ مسلماني أشكارا بآيد كركب * رجل
 قال للآخر ٣ مسلماني فقال له لعنت برؤوسهم مسلماني تو يكفر كذا في الخلاصة * نصراني أسلم فمات أبوه

ترجمة (١) هل تعرف التوحيد (٢) يلزم فعل الأمور الإسلامية جهرًا (٣) أنا مسلم فقال له لعنة الله
 عليك وعلى أسلامك

(٣٣ - فتاوى ثانی) المفتاح كقبض الدار وإن دفع إليه المفتاح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضا * رجل
 شترى وقرحطب في مصر وذهب المشتري مع البائع إلى بيت المشتري فاعتصب الخطب انسان فأن ذلك يكون من مال البائع لا من مال المشتري
 لأن على البائع أن يأتي به إلى منزل المشتري * رجل باع من رجل ساجدة معلقة في طريق والمشتري قائم على ما وخلي البائع بينه وبينها فلم يحركها
 المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمه فان استحقها رجل كان للمستحق أن يضم المحرق ولا يضم المشتري
 به رجل اشترى عبدا بألف ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة دينار أو آجره أو أودعه فمات يفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا
 من هؤلاء لأنه إن ضمنهم رجعو على البائع * ولو أعاره أو وهبه فمات عند المستعير أو الموهوب له أو أودعه فاستعمله المودع فمات من ذلك كان
 المشتري بالخيار إن شاء أمضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وإن شاء ففسخ البيع لأنه إن ضمن هؤلاء ليس للضامن أن يرجع على

البائع * ولو كان البائع باعه من رجل فبات عند المشتري الثاني من عمله أو من غير عمله كان المشتري الأول بالخيار أن شاء فسخ البيع وإن شاء ضمن المشتري ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن إن كان نقده الثمن وإن لم ينقده لا يرجع بشيء * ولو اشتري عبد فأمر البائع رجلاً فقتله كان المشتري أن يضمن القاتل قيمته إلا أن القاتل إذا ضمن لا يرجع على البائع * ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلاً فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالبيع فلم يشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح على الأمر * ولو أن رجلاً له شاة أمر رجلاً أن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها المأمور كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم المأمور بالبيع * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى التحاية بين المبيع والمشتري تكون قبضاً بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فأقبضه ويقول المشتري قد قبضت * والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري (٢٥٨) بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع * والثالث أن يكون المبيع مفزراً غير

مشغول بحق الغير فإن كان شاغلاً حق الغير كالخنطة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التولية واختلاف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في التولية في دار البائع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تحلية وقال محمد رحمه الله تعالى يكون تحلية * ومن ذلك رجل باع خادماً فقال البائع خليت بينك وبين الخادم فأقبضها والخادم في منزل البائع بحضرةهما يصل إلى قبضها فقتل المشتري دعها إلى الغد وأبي أن يقبض فهلكت الخادم فأنها تموت من مال المشتري * عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو اشتري غلاماً أو جارية فقال المشتري للغلام تعال معي أو امش معي فتخطى معه فهو قبض * ولو كان البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضاً * ولو قال

فقال ليت أني لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أخذت مال الأب يكفر كذا في الفصول العمادية * نصراني أتى مسلماً فقال عرض علي الإسلام حتى أسلم عندك فقال أذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فسلم عنده اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيخان * كافراً أسلم فقال له رجل ١ تراجه بدمه بوداردين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنهما ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك) يكفر إذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده ووعدته أو جعل له شريكاً أو ولداً أو زوجة أو نسبته إلى الجهل أو العجز أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلاً لا حكمة فيه ويكفر أن يعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق * إذا قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في السكافي * وفي التخيير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس بمجرحه هل يجوز إطلاق هذه الأشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى يجوز إذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التارخانية * ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفروا عليه جمهور المشايخ وقيل إن عني به استقباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العمادية * ولو مات إنسان فقال الآخر ٢ خدائرا اومي بايست كفر كذا في الخلاصة * ولو قال ٣ ابن كاريست خدائرا اقتاده است لا يكفروا هي كلمة شنيعة كذا في خزائن المفتين * إذا قال خصمه ٤ من ياتو بحكم خدا كاريستكم فقال خصمه من حكم خدا ندانم أو قال اينجا حكم نرود أو قال ان اینجا حكم نيست أو قال خدای حاکی را نشاید أو قال اینجا دیواست حكم كمد فهدا كله كفر * سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال ٥ برسم كار كنم بحكم في هل هو كفر قال إن كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لاردا الحكم لا يكفر كذا في المحيط * رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمتها إلى الله فقال له غيره سلمتها إلى من لا يمنع السارق إذا سرق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافراً * رجل قال ٦ اكر مادروغ ميگويم خدادروغ می گوید لا يكفر * رجل قال لا صرأته في الغضب ٧ آن روسی كه ترا زاد و آن بغا كه ترا كشت و آن خدای كه ترا آفرید قال بعضهم يكون كفراً وسئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أياماً ولم يجب قال رضي الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيخان

ترجمة (١) ما لضر الذي أصابك من دينك (٢) لزم الله (٣) هذا أمر وقع له (٤) أنا أفعل شغلي معك بحكم الله فقال خصمه أنا لا أعرف حكم الله أو قال في هذا المحل لا ينقد الحكم أو قال ليس في هذا المحل حكم أو قال الاله لا يصلح للملكية أو قال هنا عفرت بحكم (٥) أعمل بالرسم لا بالحكم (٦) إن كنا نقول كذباً فالملوى يقول كذباً (٧) تلك القعبة التي ولدتك وذلك الخنث الذي زرعك وذلك الملوى الذي خلقت

خذنه يكون تحلية إذا كان يصل إلى أخذه * ولو اشتري شيئاً فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهناً عندك ببقية الثمن أو قال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضاً * رجل اشترى شاتين فنطعت أحدهما الأخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري أن شاء قبض الباقي بمحضتها من الثمن وإن شاء ترك وكذا لو اشترى حماراً وشعيراً فأكل الحمار الشعير قبل القبض لأن فعل العجاء جبار فصار كأنهما هلكتا باقة سماعية * ولو اشترى عبدین فقتل أحدهما الآخر قبل القبض خير المشتري أن شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وإن شاء ترك وكذا لو اشترى عبداً وطعاماً قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن لأن فعل الآدمي معتبر فصار المشتري قابضاً للهلك بفعل الأول * ولو باع عبداً برغيف بعينه فلم يتقبض حتى أكل العبد الرغيف يصير البائع مستوفياً للثمن لأن جنابة العبد في يد البائع مضمونة على البائع فصار البائع قابضاً للثمن بفعل العبد * ولو باع حماراً بشعير بعينه فلم يتقبض حتى أكل الحمار الشعير ينفسخ البيع ولا يكون البائع

مستوفيا للثمن لان فعل الجارهد رغير مضمون فيصير الشعر هال كاقبل القبض با فة سماوية فيفسخ البيع * ولورهن دابة وققر شعر عند رجل فأ كات الدابة الشعر لا يصير المرتهن مستوفيا شيئا من دينه لان علف الدابة الرهن لا يكون على المرتهن أما علف دابة المبيع قبل القبض يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة * اشترى عمدا ولم يقبضه ثم ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره ليعمل لي كذا فأمر البائع بذلك فعمل وعطب في العمل فانه يهلك على المشتري كما لو أمره المشتري ليعمل له كذا فعمل * المشتري اذا أحدث في المبيع عيبا قبل القبض يصير قابضا وكذا لو أمر البائع بذلك فعمله البائع * اذا اشترى حنطة وأمر البائع بطحنها فطحن فان الدقيق يكون للمشتري ويصير المشتري قابضا للمبيع * رجل اشترى خفين أو نعال أو مصراعي باب فقبض أحدهما فهلك المقبوض عند المشتري والآخر عند البائع كان على المشتري حصة ما هلك عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري بقبض (٢٥٩) أحدهما قابضا للهما جميعا * ولو أحدث

المشتري بأحدهما عيبا قبل القبض يصير المشتري قابضا لهما جميعا ولو أحدث البائع بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير المشتري قابضا لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه وأحدث به عيبا ثم هلك الآخر عند البائع كان المشتري قابضا للهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن ذلك بيع فاستهلكه أجنبي أحدهما كان للمالك أن يسلم اليه الباقي ويأخذ قيمتهما * رجل اشترى دهنًا بعيننا ودفع اليه الآنية وأمر البائع أن يزن فيه فوزن فيه ثم هلك ان كان البائع وزنه بحضرة المشتري فانه يهلك على المشتري لان المشتري صار قابضا بوزن البائع وان كان ذلك في بيت البائع أو حانوته فان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فهلك يهلك على البائع لان الواحد لا يصلح أن يكون مسلما ومثلهما فاذا كان المشتري حاضرا أمكن جعله قابضا بوزن البائع بأمر المشتري فلا

* لو قال لرجل لا يمرض هذا منسى الله تعالى أو قال هذا مما نسبه فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال خدائي بازبان توبس نيايد من چگونه بس آيم يكفر * ولو قال لامرأة أنت أحب الى من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة * لو قال لفلان ٢ قضاي بدرسيد فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط * لو قال لرجل الله عزو علائم عليك فأحسن كما أحسن الله اليك فقال ٣ روباخذ اجنك كن لماذا أعطيتك لا يكفر على الاصح كذا في خزائن المفتين * رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه ٤ زردبان به وبآسمان برووباخذاي جنك كن قال أ كثرهم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضخان * قال صاحب الجامع الاصغر وهو الصحيح عندنا وفي الخانية وعالمه الفتوى كذا في التارخانية * ولو قال ٥ شووباخذاي جنك كن قال بعضهم يكون كفرا واليه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديد النكاح كذا في فتاوى قاضخان * يكفر باثبات المكان لله تعالى فلا قال ٦ از خدا هیچ مكان خالی نیست يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصده حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفر وان أراد به المكان يكفر وان لم تكن له نية يكفر عند الاكثر وهو الاصح وعليه الفتوى * ويكفر بقوله الله تعالى جلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتحت كذا في البحر الرائق * ولو قال ٧ مرا بر آسمان خدای است وبر زمین فلان يكفر كذا في فتاوى قاضخان * اذا قال ٨ خدا فرومینگرد از آسمان أو قال می بیندا أو قال از عرش نهذا كفر عند أكثرهم لأن يقول بالعربية يطلع ولو قال ٩ خدای از بر عرش بداند فهو ليس بكفر ولو قال ١٠ از زیر عرش میدانند فهذا كفر ولو قال أرى الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط * قال أبو حفص رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى الى الجور فقد كفر كذا في الفصول العبادية * رجل قال ١١ يارب این ستم مبسند قال بعضهم يكفر والاصح أنه لا يكفر ولو قال ١٢ خدای عز وجل بر تو ستم كناد جنانك تو بر من كردی الاصح أنه لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز وجل يوم القيمة انتصف منك يكفر أم لو قال اذا كان لولا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال ان قضى الله تعالى يوم القيمة بالحق والعدل أخذت بكبحي فهذا كفر كذا في المحيط * قيل له هـ ذامكان لا اله

ترجمة (١) الله لا يكافي أسانك فكيف أ كافي أنا (٢) جاء القضاء القبيح (٣) اذهب وتحارب مع الله (٤) ضع سلما واصعد الى السماء وتحارب مع الله (٥) وكن في السماء وتحارب مع الله (٦) لا محل خالي من الله (٧) لي في السماء اله وفي الارض فلان (٨) الله ينظر من السماء أو قال يرى أو قال من العرش (٩) الله يعلم من فوق العرش (١٠) يعلم من تحت العرش (١١) ياربى لا تقبل هذا الظلم (١٢) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني

يصير البائع مسلما ومتسلما اذا كان المشتري غائبا وان صح أمر المشتري بوزن الدهن في الآنية لا يمكن جعله قابضا تقديرا فلا يصير المشتري قابضا هذا اذا اشترى دهنًا بعينه * فان كان بغير عينه لا يكون المشتري قابضا سواء كان المشتري حاضرا أو غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان أمر المشتري بالوزن مصادقا لمالك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كما لو استقرض من آخر حنطة ودفع اليه الجوالق وأمره بأن يكيل فيه لثانته لا يصير قابضا في الوجهين * ولو اشترى من الدهن عشرة أرطال دهن معين بدرهم ودفع القارورة اليه وأمره بأن يزن فيها الدهن فلما وزن رطلًا منها انكسرت القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسارها فصب البائع الباقي فيها فبما وزن قبل الانكسار يكون على المشتري وما وزن بعد الانكسار فهلكه يكون على البائع ويضمن البائع للمشتري ما وزن قبل الانكسار بصب الباقي وان بقي في القارورة شيء مما وزن قبل الانكسار كان ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه قارورة صحيحة فانكسرت وان كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وأمر الدهن بصب

الدهن فيها فصب والبائع أيضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على المشتري * وان لم يدفع القارورة الى الدهان وكانت القارورة في يده وأمر البائع بصب الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري * وذ كرفي المشتري رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرفا وأمره بأن يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن * وذ كرفيه أيضا رجل اشترى كرامن صبرة وقال للبائع كله في جوالتي ودفع اليه الجوالتي ففعل كان المشتري قابضا وكذا لو قال للبائع أعزني جوالتي هذا وكله لي ففعل فليس هذا بقبض من المشتري * وذ كرا القارورة رجما الله تعالى ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا ولا فلا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قابضا في الوجهين الآن يأخذ الجوالتي (٣٦٠) ثم يدفعه الى البائع وأمره بأن يكيل فيه * ولو اشترى دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال

فيه ولا رسول فقال يراد به هذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان أهله زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فأنكر كونه دينيا كالصلوات الخمس فإنه يكفر كذا في التيمية * لو قال حين يظلم ظالم يارب ١ ازوي ابن ستم مبيدرا كرتو يذيري من نه يذيرم فهذا كفر كله قال ان رضيت فأنا لا أرضى كذا في الخلاصة * رجل قال ٢ يا خدای روزی بر من فراخ کن یا بازرگانی من رونده کن یا بر من جور ممکن قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يصير كافرا بالله كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لا آخر ٣ دروغ مكوف قال دروغ از بهر چیست از بهر آنکه بگوید کفر فی الحال ولو قيل له طلب راضا لله فقال له ٤ مرا نمی باید او قال اگر خدای مرا در بهشت کند غارت کنم او قيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخلك النار فقال ٥ من از دوزخ نمی اندیشم او قيل لا تأكل الكثیر فان الله لا يبعث فقال ٦ من میخوردم خواهی دوست دارد و خواهی دشمن کفر به خدا كله وكذلك لو قيل له ٧ بسیار مخند او بسیار محسب فقال چندان خورم و چندان خشم و چندان خندم که خود خواهم بکفر * رجل قال لا آخر ٨ کناه ممکن چه عذاب خدای بسیار است فقال من عذاب بیکدست بردارم بکفر ولو قيل له ٩ مادر و پدر مبارزار فقال ليس لهما على حق لا يكفر ولكن يصير عاصيا * رجل قال لا بليس ١٠ أي ابليس کار من بساز تا من هر چه تو فرمائی بکنم مادر و پدر مبارز و هر چه نفرمائی نکنم بکفر كذا في التارخانية ناقلا عن التخيير * لو قال ١١ اگر خدای دو جهان کردی حق خویش از تو بستانم بکفر كذا في الخلاصة * رجل قال قولا كذا فسمع رجل وقال ١٢ خدای من این دروغ ترا راست کردند یا کوید خدای بدین دروغ تو بترکت کناد قال بعضهم هذا قريب من الكفر * وفي مصباح الدين رجل كذب فقال غيره مبارك الله في كذبك يكفر * وسئل نجم الدين عن قال ١٣ فلان با تو راست غیر و دفع قال

ترجة (١) لا تقبل منه هذا الظلم يارب وان كنت تقبله فانا لا أقبله (٢) يا الله وسع الرزق على اما ان تروح تجارتي أو لا تظلمني (٣) لا تكذب فقال الكذب لا ي شيء من أجل ذلك الذي يقولون (٤) لا يلزم لي أو قال ان كان الله يدخلني الجنة أنهبها (٥) أنا لا أبالي من النار (٦) أنا آكل ان شاء يتخذني حبيبا وان شاء يتخذني عدوا (٧) لا تضحك كثيرا أو لا تنم كثيرا فقال آكل وأنام وأضحك على قدر ما أريد (٨) لا تذب فان عذاب الله كثير فقال أنا أرفع العذاب بيد واحدة (٩) لا تؤذي أبالك وأمك (١٠) يا بليس أصلح لي شغلي لأجل ان أفعل كلما أمرتني به أو ذى أبي وأمي وكل ما لم تأمرني به لأفعله (١١) ان كنت الله العالمين آخذ حق منك (١٢) جعل الله كذبك صدقا أو قال الله يجبر في كذبك هذا بركة (١٣) فلان لم يمش معك مستقيما فقال الله تعالى لم يمش معه مستقيما أيضا

للدهان ابعت القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان قال للدهان ابعت علي يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها تملك على المشتري ولو قال ابعت علي يد غلامك فبعث فهاكت في الطريق فالهلاك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري وأما غلام البائع بمنزلة البائع * ومن مسائل التحلية رجل له رمال في حضرة فباع منها واحدة بعين الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحضرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلاجه فافتلت وخرجت من باب الحضرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرمكة الى المشتري في موضع يقدر على أخذها بوهق ومعه وهق والرمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس بقبض وكذا لو

كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق أو كان يقدر على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانه نفلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير حمل ولا أعوان فلي البائع بينه وبينها فانه نفلت كان المشتري قابضا وان كانت الرمكة في يد البائع فامسكها به مناه فاشترها الرجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرمكة فوضعها في يده فانه نفلت من المشتري بعد ما صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرمكة في يد البائع والمشتري جميعا فقال البائع خليت بينك وبينها ولست أمسكها منعا سذلها وانما أمسكها حتى تضبطها فانه نفلت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الرمكة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني أمسكها لك فانه نفلت من يد البائع قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على

أخذها من يد البائع وضبطها فليس هذا بقبض من المشتري * ولو اشترى فرسا أو دابة أو بائعا ركبها فقال له المشتري اجلسي معه فمعه
فعطيت الدابة هلكت من مال المشتري * ولو كانت الرمال كثيرة في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرمال على الخروج فباعها من رجل
وخلى بينه وبين الرمال ففتح المشتري الباب فغلبت الرمال وخرجت كان الثمن لازما على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمال أو لا يقدر
وان لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر أو فتحه الريح حتى خرجت الرمال ينظر ان كان المشتري قد دخل الحظيرة يقدر على أخذها
يكون قابضا والا فلا * وان اشترى طيرا يطير في بيت عظيم الا أنه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه نظرا انه وخلي
البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر الناطق أنه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فتحه الريح لا يكون
المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب * رجل باع خلا في دن (٢٦١) في بيته وخلي بينه وبين المشتري فتم

المشتري على الدن وتركه في
بيت البائع فهلك بعد ذلك فانه
يهلك من مال المشتري في قول
محمد رحمه الله تعالى وعلمه
الفتوى * ولو اشترى ثوبا
وأمره البائع بقبضه فلم
يقبضه حتى غصبه انسان
فان كان حين أمره البائع
بالقبض أمكنه أن يديه
ويقبض من غير قيام صح
التسليم والا فلا * رجل باع
فصا في خاتم يدي نازودفع الخاتم
الى المشتري وأمره أن ينزع
الفص فهلك الخاتم عند
المشتري ان كان المشتري
يقدر على نزع من غير ضرر
كان على المشتري ثمن الفص
لا غير لان المشتري كان أمينا
في الخاتم فاذا كان يقدر على
نزع الفص من غير ضرر صح
التسليم وان كان لا يقدر على
نزع الفص الا بضرر لاشئ
على المشتري لان تسليم المبيع
لم يصح وان لم يهلك الخاتم
خير المشتري ان شاء تربص
حتى ينزعه البائع وان شاء
نقض البيع * ولو اشترى

خداي تعالى نيزاوي راست نرود هل يكفر قال نعم * وفي التخيير سالت صدرا الاسلام جمال الدين عن
رجل ١ قال خداي زردوست مي دارد مرانده است قال ان قصد بهذا الكلام اضافة الجمل اليه
يكفر أما مجرد قوله يجب الذهب لا يكفر كذا في التتارخانية * لو قال ٢ ان شاء الله اين كار بكني فقال
من بي ان شاء الله بكني يكفر كذا في خزانه المفتين * قال المظالم هذابته دير الله تعالى فقال الظالم أنا
أفعل بغير تقدير الله سبحانه كفر كذا في الفصول العمدية * لو قال ٣ اي خداي رحمت خو يش ازمن
در يغم مدار فهو من ألفاظ الكفر كذا في السراجية * اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل
لا امرأته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة محببة له لا أخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان
كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا تصريح مرتدة وتبين من زوجها
وان كان الذي عاتبها فيه أمر الا يخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن تريد بذلك الاستخفاف
فتبين من زوجها * رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل الا تخاف الله تعالى فقال لا روي
عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل * وان رأى رجلا
في معصية وقال له الا تخاف الله فقال لا يصير كافرا لانه لا يمكن التأويل وكذا اذا قيل لرجل الا تخشى
الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافرا كذا في فتاوى فاضل خان * ولو قال ٤ تامامي شويم بدتر
خداي بامامي شو بدتر تامايشويم نيكوتر خداي باماميشو دنيكوتر يكفر كذا في الخلاصة * وفي العناية
٥ ارحكم خداي را يا شريعت بغير برانه بسندم چنانكه کسی كويدش خداي چهار زن حلال کرده
است كويد من اين حكم را نمی بسندم فهذا كفر كذا في التتارخانية * واذا قالت المرأة لابن المأذافعلت
كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة منه ومعه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط *
من قال ٦ خداي عز وجل باشد و هیچ چیز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية * لو قال ٧ خداي بحق
من همه نيكوي کرده است بدی از من است فقد كفر كذا في المحيط * قيل لرجل ٨ باري باز من بس

ترجمة (١) الله يحب الذهب ولم يعطه لي (٢) ان شاء الله تفعل هذا الامر فقال أفعله بدون ان شاء الله (٣)
بالله لا تبخل علي بربحتك (٤) مادمنامسيئين فالتة مسي ومادمنامسيئين فالتة محسن (٥) اذا قال
لا يعجبني حكم الله أو لا تعجبني شريعة النبي يكفر كما لو قال له شخص الله حلال أربع نساء فقال أنا لا يعجبني
هذا الحكم (٦) يبقى الله تعالى ولا يبقى شئ (٧) فعل الله في حق كل الخيرات والشرمى (٨) ما قدرت
على امرأه فقال الله لم يقدر عليهم فكيف أقدر أنا

صوفي فراس وأبي البائع أن يفقهه فان لم يكن في فقهه ضرر يجبر البائع على أن يفتق مقدار ما ينظر المشتري في الصوف فان رضيه يجبر على
فتق الكل وان كان في فقهه ضرر لا يجبر البائع على الفتق لانه لا يجبر على تحمل الضرر * رجل باع حبا في بيت لا يمكن اخراجها الا بفتح الباب
فان البائع يجبر على تسليمه خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمه الا بضرر كان له أن ينقض البيع * رجل اشترى بقرة وقال للبائع سقها الى
منزلك حتى أجي * خالفك الى منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع فانه يهلك على البائع * فان ادعى البائع تسليم البقرة كان
القول قول المشتري مع يمينه * رجل دفع الى قصاب درهمين فقال أعطني بهذا الدرهم لحما وزنه وضعه في هذا الزنبريل في حانوتك حتى أجيئك
بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكتسه الهرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يبين موضع اللحم كان الهلاك على
القصاب وان بين فقال من الجنب أو من الذراع أو غير ذلك يكون الهلاك على المشتري وهو نظير ما ذكرنا عن القدوري * رجل اشترى حنطة

بعينها ودفع الغرامة الى البائع وقال ضع كلها فيها فله من صار المشتري قابضاً ولو كانت الخنطة بغير عينه بان كان مسلماً أو ثمناً ودفع الغرامة الى المسلم اليه وأمره بكيها فيها لا يصير قابضاً الا أن يكون رب السلم حاضراً قال مولانا رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطعهما البائع ولم يرض به المشتري * ولو بين الجانب فقال من هذا الجانب فقطعه البائع لزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يرد * رجل اشترى عبداً فقتله انسان عمداً قبل القبض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى خير لمشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص له وان نقض البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص للمشتري وان اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسنت فقال يجب القيمة في الحالتين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة (٢٦٣) ما لو كان القتل خطأ وذكر المسئلة في النوادر على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رحمه الله

تعالى * رجل اشترى عبداً ولم يقبضه فأمر البائع أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضاً وكذا لو أمر البائع أن يواجره من فلان فعين أولم يعين ففعل جاز وصار المستأجر قابضاً للمشتري أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو أعار البائع العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضاً ولو أن المشتري أعار العبد للمشتري قبل القبض أو وهبه أو تصدق به على رجل أو رهنه عند انسان وقبضه المرتين جاز ولو باع أو أجز قبل القبض لا يجوز قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحوهما

نيامدي فقال خدای بازبان بس نیاید من چگونه بس آیم بکفر کذا فی الغیایة * ولو قال ١ از خدای می بینم واز تو یا از خدای امید می دارم وبتوفه هذا قبیح ولو قال از خدای می بینم وبتوبه هذا قبیح کذا فی خزائن المفتین * اذا طلب عین خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا أريد اليمين بالله وأريد اليمين بالطلاق أو العتاق فقد كفر عند بعض أصحابنا وعامتهم على أنه لا يكفر وفي تجنیس الناصري وهو الاصح ولو قال ٢ سو كند تو همان است وبتخرجه همان فقد كفر ولو قال لغیره ٣ خدای می داند كه بیوسه سته ترا بدعا می دارم فقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال ٤ من خدایم علی وجه المزاح یعنی خود آیم فقد كفر کذا فی التارخانیة * رجل قال لامرأته ٥ ترا حق همسایه نمی باید فقالت لا فقال تراحق شوی نمی باید فقالت لا فقال تراحق خدایمی باید فقالت لا فقد كفر * رجل قال فی مرضه وضیق عیسه ٦ باری بدانی كه خدای تعالی مرا چرا آفریده است چون از لذت های دنیا مرا هیچ نیست فقد قيل لا يكفر ولكن هذه الكلام خطأ عظیم * رجل قال ان الله يعذبك بما ساء بك وقال ذلك الآخر ٧ خدای را نشانه كه تا خدای همه آن كند كه تو می كوی بکفر کذا فی المحيط * وفي التخمیر ٨ خدای چه تواند كرد چیزی دیگر نتواند بجز دوزخ فقد كفر ومثله رجل رأى حیواناً قبیحاً فقال ٩ پیش کار غمنا ده است خدای كه چنین آفریده كفر * فقیر قال فی شدة فقره ١٠ فلان هم بنده است با چندان نعمت ومن هم بنده در چندین ریخ باری اینچنین عدل باشد كفر * رجل قال لا آخر ١١ از خدای بترس فقال خدای كه راست بکفر وكذا لو قال ١٢ پیغمبر در كور نیست أو قال علم خدای قدیم نیست أو قال المعدوم ليس معلوم لله يكفر كذا فی التارخانیة * يكفر با دخال الكاف فی آخر الله عند من اسمه عبد الله ان كان عالماً علی الاصح وبتصغير الخالق ١٣ ان كان عالماً كذا فی البحر الرائق * لو قال لا آخر ١٣ خدای بر دل

ترجمه ١ آرام من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال أراه من الله وأعلم أنك السبب في عيذك يشبه ضرورة الحمار (٣) الله يعلم أي أتذكرك بالعادة دائماً (٤) (خدایم و خود آیم) هاتان اللفظتان متفقتان في النطق مختلفتان في المعنى فالاولی بمعنى أنا الله والثانية بمعنى جئت من نفسي (٥) هل لا تريدین حق الجوارف قالت لا فقال هل لا تريدین حق الزوج فقالت لا فقال هل لا تريدین حق الله (٦) لیتنی أعلم لماذا خلقنی الله حيث لم یکن لی شیء من لذات الدنيا (٧) نصبت الله لاجل أن یفعل ما تقول (٨) ما الذي یقدر علی فعله الله لا یقدر علی شیء آخر سوى جهنم (٩) لم یبق لله شغل حتی یخلق مثل هذا (١٠) فلان عبدایضاً مع هذا القدر من النعم وأنا عبد فی هذا القدر من العناء فهل یكون مثل هذا عدلاً (١١) خف الله فقال أين الله (١٢) الرسول ليس فی القبر أو قال علم الله ليس بقديم (ادخال الكاف) أي التي هي للتصغير (١٣) الله برحم قلبك ولا يرحم قلبی

اذا فعله المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطاً المرتين والموهوب له على القبض فيصير المشتري قابضاً بقبضه * رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع لا تمسك عليه ادفعه الى فلان ويكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك عنده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسكه بالثمن لاجل البائع فتكون يده كيد البائع * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع يها أو وطئها فباعها أو وطئها أو كان طعاماً فقال كاه ففعل فان ذلك يكون فسحاً للبيع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحاً ما الاكل والوطئ فان البائع لا يصلح نائبا عن المشتري في ذلك فيجعل مجازاً عن الفسخ حتى يكون واطئاً أو كلاماً مال نفسه * وأما البيع فهو على وجوه ثلاثة ان قال بعه لانه فسك فباعه يكون فسحاً ولو قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسحاً ولو قال بعه أو بعه من شئت فباعه فكان فسحاً ويجوز البيع الثاني للمور في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فسحاً وهو كقول بعه لي

* ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري ينصرف بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي أو كن وكيلي في الفسخ فالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون وكيل بالبيع سواء قال بعه أو قال بعه لي * باع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الاول * ولو وهب من البائع لا تجوز الهبة وينفسخ البيع اذا قبل * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا بالبيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه * ولو باع البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه * اشترى دارا أو عقارا فرفهها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أجزها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى أرضا فبها زرع زرعها (٣٦٣) والزرع يقبل فدفعها الى البائع معاملة

بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه أجر الأرض فان دفع الأرض معاملة يكون استجارا للعامل ولا يكون اجارة للأرض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض * رجل اشترى خميا في بيت البائع في جوالقه فوضع المشتري يده عليها وقال قبضت ثم باعه من غيره قبل الاخراج قالوا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وتأويله اذا كان البائع خلي بينه وبين الفهم * رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون ههنا اللبلة فان ماتت ماتت لي فهلك هلك من مال البائع لان مال المشتري * رجل باع مكيلا في بيت مكايلة أو موزونا موزانة وقال للمشتري خليت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقبل خليت

توبخشا ياد بر دل من ني ان عني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وان عني به ان قلبي ثابت بآيات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر * صبي يبيكي ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال للصبي رجل امه مكري كه يدريو الله ميكنده هذا ليس بكفر لان معناه ٢ خدمت الله ميكنده كذا في المحيط * رجل رأى أعمى أو مريضا فقال له ٣ خدای ترا دید و ترا چنان آفرید مرا چه كذا الصحيح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة * ولو قال ٤ بخداي و بخداي يتوب ~~يكفر~~ ولو قال ٥ بخداي و بجان و سرتو فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة * ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام من لم يقر ببعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين فقد كفر وسئل ابن مقاتل عن أنكر نسوة الخضر وذي الكفل فقال كل من لم يجتمع الامة على نبوته لا يضره أن يحمد نبوته ولو قال لو كان فلان نبيا لم أؤمن به فقد كفر كذا في المحيط * عن جعفر فبين يقول آمنت بجميع أنبيائه ولا أعلم ان آدم نبي أم لا يكفر كذا في العناية * سئل عن ينسب الى الانبياء الفواحش كعزمهم على الزنى ونحوه الذي يقوله الحشوية في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتمهم واستخفاف بهم قال أبو ذر من قال ان كل معصية كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فمكافرا لانه شاتم ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لانه رد المنصوص * سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل أن محمدا صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس مسلم كذا في اليتيمة * قال أبو حنيفة الكبير كل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وكذلك من قال لو كان فلان نبيا لم أرض به ولو قال ٦ اكر فلان يبيع مبر بودي من بوي نكر و يدي فان أراد به لو كان فلان رسول الله لم أؤمن به كفر كما لو قال لو أمرني الله بأمر لم أفعل وفي الجامع الاصغر اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم أتمر بأمره لا يكفر ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا وعدلا فنجونا كفر وكذلك لو قال أنا رسول الله أو قال بالفارسية ٧ من يبيع مبرم يريد به من يبيعام مي برم يكفر ولو أنه حين قال هذه الآية طلب غيره منه المعجزة قبل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تعميده وافتضاحه لا يكفر ولو قال لشعيرتك صلى الله عليه وسلم شعيرتك كفر عند بعضهم وعند الآخرين لا اذا قال بطريق الاهانة ومن قال لأدري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا أو جنيا يكفر كذا في الفصول العمادية * ولو قال ٨ اكر فلان يبيع مبر استحق خویش

بينك وبينه فاقبضه لا يكون قابضا * باع مكيلا مكايلة أو موزونا موزانة أو معدودا أو مذكوعا كان أجرة الكيل والوزان والذراع والعدداد على البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري قابضا بكيل البائع عند حضرته * ولو اشترى الثمار على رؤس الاشجار كان أجرة الحذاذ على المشتري لانه ثم يتحقق التسليم بالتخيلة * ووزن الثمن يكون على المشتري وكذلك أجرة الناقد في ظاهر الرواية وقال بعضهم ان قال المشتري دراهمي منتقدة كان أجرة الناقد على البائع وان قال غير منتقدة فأجرة الناقد تكون على المشتري والصحيح أنها تكون على المشتري على كل حال * ولو اشترى حنطة أو ثيابا في جراب كان فتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري وقيل كما يجب الكيل على البائع فالصبي في وعاء المشتري يكون عليه أيضا وكذا لو اشترى ماء من سقاء في قربة كان صب الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف * ولو اشترى حنطة في سنبليها جاز وكانت التذرية والكدر والتخلص على البائع * ولو اشترى غنبا جازا كان القطف على المشتري وكذا

لو اشترى شيئا مغسبا في الارض كالثوم والجزر والبصل ونحو ذلك كل ما اشتراه جوا فافاخراج ذلك يكون على المشتري * ولو اشترى كيليا مكايلا أو موزونا موازنة فكال البائع بحضرة المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكتفيه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله * وقوله عليه الصلاة والسلام حتى يجري فيه صاعان محمول على ما اذا كانت الحنطة سليما أو غنعا على رجل فاشترى المديون كرامن رجل آخر أو امر صاحب الدين بقبض الكرم من غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل مرتين مرة لباثعه ومرة لنفسه * ولو كان هذا في الذرعات اذا باع مذارعة فلم يذرع البائع وقبض المشتري يغير ذرع جازاه أن يتصرف فيه من غير ذرع وفي العدييات روايتان في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو والذرعى سواء وفي رواية هو والكيل والوزنى سواء * ولو اشترى حنطة على أنها كرك فقال له البائع هي كركها الآن لفلان فلم يأخذها (٣٦٤) فخذها بعشرة فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيل

مرة أخرى وكذلك الموزون فان لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنها أو كل الخبز قالوا لا يطيب له لنهي النبي عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى النهي محمول على ما اذا لم يكن المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان حاضرا ورأى رأى العين لا يحتاج الى الكيل بعد ذلك قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز اذا قال وزنت الآن لفلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الوزن مرة أخرى وان كان حاضرا حين وزن البائع كفاه ذلك * وفي الذرعات اذا اشترى ثوبا وقال له البائع هو عشرة أذرع ذرعته الآن وصدقه المشتري في ذلك كفاه وفي العدييات هو على الروايتين

أزوى يستأنم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال محمد درويشك بود أو قال جامعة يغمبر بنك بود أو قال قد كان طويل الظفر فقد قيل يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الالهانة ولو قال للنبي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد أو أحمد أو كنيته أبو القاسم وقال له يا ابن الزانية * وهر كذا يراي ابن اسم أو باين كنيته يند است فقد ذكر في بعض المواضع أنه اذا كان ذا كرك النبي صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط * ولو قال كل معصية كبيرة الامعاصى الانبياء فانها صغائر لم يكفر ومن قال ان كل عمد كبيرة وفاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصى الانبياء كانت عمدا فقد كفر لانه شتم وان قال لم تكن معاصى الانبياء عمدا فليس يكفر كذا في التيمية * الرافضي اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والعباد بالله فهو كافر وان كان ينضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضى الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر كذا في الخلاصة * ولو قذف عائشة رضى الله عنها بالزنى كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة ولو قال عمرو عثمان وعلى رضى الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفر ويستحق اللعنة كذا في خزانة الفقه * من أنكر امامة أبي بكر الصديق رضى الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضى الله عنه في أصح الأقوال كذا في الظهيرية * ويجب كفارهم بكفار عثمان وعلى وطحمة وزبير وعائشة رضى الله تعالى عنهم ويجب كفار الزيدية كلهم في قولهم بآلة طارني من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردي * ويجب كفار الروافض في قولهم برجة الاموات الى الدنيا وبتناسخ الارواح و بآلة قال روح الاله الى الائمة وبقولهم في خروج امام باطن وبتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو لاء القوم خارجون عن ملة الاسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية * في اكراه الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه * أحدها أن يقول لم يخطر ببالى شيء وانما شتمت محمدا كما طلبوا منى وأنا غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان * الوجه الثاني أن يقول خطر ببالى رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا * الوجه الثالث أن يقول خطر ببالى

ترجمة (١) محمد كان درويشا أو قال كانت ملابس الرسول قدرة (٢) وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وبهذه الكنية

فصل في المقبوض على

سوم الشراء * رجل ساوم رجلا بقدر وقال لصاحب القدر ارم الى قدفعه اليه فوقع من يده على أقداح رجل فانكسرت لا يضمن القابض القدر المدفوع اليه لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن فلا يضمن وعليه ضمان الاقداح التي انكسرت بفعله * رجل جاء الى زجاج فقال ادفع الى هذه القارورة فأراها فقال الزجاج ارفعها فرفعها فوقع وانكسرت لا يضمن الرافع لانه رفعها باذنه وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال آخذها فأراها فقال الزجاج نعم فرفعها فوقع من يده وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على أقداح أخرى فانكسرت الاقداح كان عليه ضمان تلك الاقداح بين الثمن أولم يبين هذا اذا أخذها باذن صاحبها فان أخذها بنفسه برأيه كان ضامنا بين الثمن أولم يبين * رجل اشترى خلافا فنظر في دن الخلف فوقع قطرة دم من أنفه

في الدين يتجسس ولا ضمان عليه ان نظر باذن الخلال وان نظر غير اننه كان ضامنا اشتري فقاعا أو شرابا أو أخذ القدر أو الكوز من الفقاعي فوق من يده فانتكسر لا يضمن لانه أعار منه الكوز * رجل أخذ من البراز أو بافقال أذهب به فان رضيته اشتريته فضاع من يده لا يضمن ولو قال ان رضيته اشتريته بعشرة كان ضامنا * الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء بعد بيان الثمن فأراها الموكل فلم يرض به الموكل فرتها على الوكيل فهذا كذا عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه أخذها على سوم الشراء وبين الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله ان كان أمرا الموكل بالأخذ على سوم الشراء وان لم يكن أمرا بذلك لا يرجع لان الأمر بالشراء لا يكون أمرا بالأخذ على سوم الشراء * رجل يبيع ساعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فهدى كذا في يده لا يضمن وان قال الماظر بعد ما نظركم تباع قالوا يكون ضامنا والصحيح أنه لا يضمن الا اذا قال صاحب الساعة بكذا * رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة (٢٦٥) وقال هات حتى انظر فيه أو قال حتى أريه غيري فأخذه على

هذا فضاع في يده ذكر في المتنق أنه لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو قال هات فان رضيت أخذه فضاع كان عليه الثمن * رجل أخذ متاعا ليذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض رده عليه فذلك في يده قال ابو الليث الكبير رحمه الله تعالى لا يضمن لانه أخذه على وجه الأمانة لا على وجه المساومة * وان اشتري متاعا على أنه بالخيار الى أن يذهب به الى منزله فذلك في يده كان عليه القيمة لانه لم يوقت للخيار وقتا فيفسد البيع الا أنه ان هلك في ثلاثة أيام كان عليه الثمن وان هلك بعدها كان عليه القيمة * رجل دفع السلمة الى مناد لينادي عليها فطوب منه بدراهم معلومة فوضعه عند الذي طلبه وقال ضاعت مني

رجل من النصارى اسمه محمد فلم أستم ذلك النصراني وانما شمت محمد صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكفر ومن قال أنمى على النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الخنطة لما صرنا أشقياء يكفر كذا في الخلاصة * من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يضل ولا يكفر وهو الصحيح * ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بتركه القبول كذا في الظهيرية * اذا تني الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر وان أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال اكرمنا بغير محمد صلى الله عليه وسلم مردك خواند فرونك كذا لم لا يكفر ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب الشرع فقال ذلك الغير أنا لأحبه فهذا كفر وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك على وجه الإهانة كان كافرا وبدونه لا يكون كافرا * رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نسج الكرياس ٣ بس ما هم جولا له بيجان باشم فهذا كفر * رجل قال لغيره كلما كان يا كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلحس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل ٣ اين بي أدبي است فهذا كفر اذا قال ٤ وجه نعر رسمي است دهقان را كه طعام خورند و دست نشویند قال ان كان لها ونا بالسنة يكفر ولو قال ٥ اين چه رسم است سببت بست کردن و دستار بزرگوار آوردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر كذا في المحيط * ٦ اكر در روز عاشورا یکی را گویند که سرمه کن که سرمه کردن درین روز سنت است او گوید کار زبان و مخنشان بود کافر گردد * وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر ٧ دروغ میگوید اگر همه پیغمبر است يلزمه الكفر وكذلك لو قال ٨ سخن وی نکر و اگر همه پیغمبر است * رجل قال لاخر ٩ کران خوی است اگر همه پیغمبر است أو قال ١٠ اگر مرسل است یا همه فرشته مقرب است

ترجمة (١) ان قال الى الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لا أسألك عن ما أردت عليه (٢) حينئذ نحن أولاد النساج (٣) هذا عدم أدب (٤) ما أحسن عادة الفلاحين يا كلون الطعام ولا يفسدون أيديهم (٥) ما هذه العادة تقصير الشارب وارتقاء الطميسان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشورا تكمل لان التكمل في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمخنثين يصير كافرا (٧) يكذب ولو كان نبيا (٨) لا أصدق كلامه ولو كان نبيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نبيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسل أو ملكا مقربا

(٣٤ - فتاوى ثانی) أو وقعت مني كان عليه قيمته لانه أخذه على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على المنادي وهذا اذا كان ما ذونا بالدفع الى من يريد شراءه قبل البيع فان لم يكن ما ذونا بذلك كان ضامنا والله أعلم * فصل في قبض الثمن * رجل باع متاعا بألف درهم فوزن له المشتري ألفا ومائتي درهم ودفعها اليه فضاغت عنده كان البائع مستوفيا حقه بالألف والزيادة أمانة في يده ولا يلزمه شيء بهلا كهوا وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة أسداسه للبائع والسدس للمشتري فهاهنا كذا على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ولو أن البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاغت المائتان عنده وبقى الألف كان الألف بينهما على ستة ولو جعل الألف في كده ودفع المائتين الى غلامه ليردها فسرقت المائتان وسرق الألف من يده لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء * رجل اشترى جارية بألف درهم ودفع الى البائع كيسا على ظن أن فيه ألف درهم فذهب به البائع الى منزله فاذا

فيه نتائجها ليرتدوا الى المشتري فهلك في الطريق لا يضمن البائع شيئا لانه قبض باذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمينا ولو أن المشتري دفع الى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع فوجدها بنهرجة كان له أن يرتدوا على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والمكسرة فيه سواء * الدراهم أنواع جياذوزيوف ونهرجة وستوقة * واختافوا في تفسير هذه الدراهم قال بعضهم النهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان والزيوف هي الدراهم المغشوشة والستوقة هو صفر ممومة بالفضة وقال عامة المشايخ الجياذوزيوف خاصة تزوج في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزيوف ما ينفق بيت المال ويأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشراهم بالكن بين البائع أنها زيوف والنهرجة ما يهرجه التجار ولا يزوج في التجارات ولها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجوزها في السلم والصرف يجوز * والستوقة فارسي معرب سه تاقه وهو أن يكون الطاق الاعلى (٢٦٦) فصة ولا سئل كذلك وبينهم ما صفر ليس لها حكم الدراهم في الشرع حتى

لو تجوزها في الصرف والسلم لا يجوز وانما لا يضمن كسر النهرجة لانه لا قيمة لهذه الصنعة فيردتها على المشتري بغير شيء وكذلك دفع النهرجة الى انسان لينظر فيه فكسره لا يضمن * ولو باع شيئا بدراهم جياذوزيوف قبض الدراهم وأراها رجلا فانتقدتها فوجد فيها قليل نهرجة واستبدل النهرجة ثم أراد البائع صرف الكل في حاجته فلم يأخذها أحد وقالوا كاهها بنهرجة قالوا ان كان البائع أقرب قبض الجياذوزيوف بقبض حقه أو باستيفاء الثمن لا يرتد شيئا ولا تسمع دعواه أنها نهرجة الا اذا صدقه المشتري أنها نهرجة فيردتها عليه وان لم يكن البائع أقرب منا قلنا ثم ادعى أنها نهرجة سمع دعواه فكان له أن يرتد * ولو اشترى شيئا بدراهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان

كان جان است كفي في الحال * رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال ١ اكر محمد مصطفي كويد من سلم أو قال اكر انك آسمان بانك آيد كه من هم بزم يلزمه الكفر قال رضى الله تعالى عنه سألت صدر الاسلام جلال الدين عن قراءته من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال رجل ٢ هم روز خاشها خواند قال ان أضاف ذلك الى القارى الى النبي صلى الله عليه وسلم لم ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفرون كان حديثا لا يتعلق به لا يكفرون وتحمل مقالته على ان ارادته قراءة غيره أولى * رجل قال ٣ بحرمات جوانك عربي يعنى النبي صلى الله عليه وسلم يكفر * رجل قال ٤ بيغمبر وقتي بود كه بيغمبر بود و وقتي بود كه نبود وقال أنا لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر * وفي غرر المعاني سئل عن قال لزوجته ٥ خلاف مكوفة قالت المرة بيغمبر ان خلاف كنتند قال كلمة كفر است نوبه كند ونكاح تاز كند كذا في التتارخانية * اذا قال لغيره رؤيتي اياك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفرون أكثرهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط * وفي الخاتمة وقال بعضهم ان قال ذلك لعداوة ملك الموت يصير كافرا وان قال لكرامة الموت لا يصير كافرا ولو قال ٦ روى فلان دشمن ميسدارم چون روى ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر * وفي التخيير لو قال لا أسمع منهم اذ فلان وان كان جبرائيل وميكائيل يكفر * رجل عاب ملكا من الملائكة كفر * رجل قال أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقطله هل يكفر هذا القائل قال رضى الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر * رجل قال لا خير ٧ من فرشته وأمر في موضع كذا أعينك على أمرك فقد قيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا أنا ملك بخلاف ما اذا قال أنا نبى كذا في التتارخانية * رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال ٨ بخدا يا رسول را كواه كردم أو قال خدای را و فرشتگان را كواه كردم كفر ولو قال ٩ فرشته دست راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العمادية * ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العمادية * اذا أنكر الرجل آية من القرآن أو تسخر بآية من القرآن وفي الخزانة أو عاب بكفر

ترجة (١) ان كان محمد المصطفى يقول لى لا تضربه لا أتركه أو قال ان كان يأتي صوت من السماء بان لا تضربه أنضربه أيضا (٢) كل يوم يقرأ وحلا (٣) بحرمة الصبي العربي (٤) للنبي وقت يصرف فيه نبي أو وقت لا يصير (٥) لا تنولى خلاف الواقع فقالت المرأة الانبياء قالت الخلاف قال هي كلمة كفر فيلزمها ان تتوب ويحدد النكاح (٦) اكره رؤية فلان مثل رؤية ملك الموت (٧) أنا ملكك (٨) أشهدت الله والرسول أو قال جعلت الله والملائكة شهودا (٩) جعلت ملكا اليدايني شاهدا وجعلت ملكا اليدايسرى شاهدا

كانت لا تزوج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الرابحة فكسدت قبل القبض وقدم قبل كذا ذلك وان كانت الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات الا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يفسخ البيع في نقصان القيمة أيضا * وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكسدت فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غلت أو رخصت لا يفسد * ولو باع عرضا بالدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى صارت لا تنفق ولا تزوج في التجارات فان كانت لا تنفق في هذه البلدة وتنفق في غيرها على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك كسادا لكن يثبت الخيار للبائع ان شاء أخذ تلك الدراهم وان شاء أخذ قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت لا تنفق في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند الكل يفسد العقد عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعندهما ثبت الخيار ولا يفسد العقد * رجل اشترى شيئا بدنانق فلس ولم يذكر العدد في القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا وعليه الفتوى * ولو اشترى بدرهم فلس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز يؤخذ بالقياس ههنا وقيل فيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القياس قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى في درهم فلس أنه لا يجوز * ولو اشترى شيئا بدنانق أو بدنانقين ولم يذكر شيئا إلا الدراهم ولا الفلاس قالوا يصرف ذلك إلى الدنانق من الفلاس وهذا إذا كان المشتري شيئا خسيسا يشتري بدنانق فلس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى دارا بعشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة دنائير وإن اشترى ثوبا بعشرة فهي عشرة دراهم وإن اشترى بطيخا بعشرة فهي عشرة أفلس المعترف في هذا عرف الناس ما يباع بالدنانير كانت العشرة من الدنانير وما يباع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم * رجل اشترى (٣٦٧) ألف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد

منهم ما شاء فأكل واحد منها فقد الناس في البلاد أن كانوا بالكوفة فهي على دنائير الكوفة لأن الدنانير تختلف باختلاف البلاد من حيث العار * وأهل الشروط ذكروا في شروطهم في الدراهم وزن سبعة وأرادوا بذلك أن يكون وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل وأصل ذلك أن الدراهم كانت مختلفة في عهد عمر رضي الله عنه بعضها خفاف يزن الواحد منها عشرة قراريط وبعضها ثقال يزن الواحد منها عشرين قيراطا وبعضها بين الخفاف والثقال يزن الواحد منها اثني عشر قيراطا وبسبب ذلك تقع الخصومة بين الناس في تجارتهم فشاوهم عمر الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فانفقوا على أن يؤخذ من كل نوع ثلثه فأخذوا ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك أربعة عشر قيراطا فضر بواضعيهما وزنه أربعة عشر قيراطا ووزن

كذافي التارخانية * إذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر لانهتاد الاجماع بعد الصدر الاول على أنه ما من القرآن والصحيح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية * إذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر * رجل يقرأ القرآن فقال رجل ١ ابن جهم بك طوفان است فهذا كفر كذا في المحيط * ولو قال قرأت القرآن كثيرا فما رفعت الجنابة عنك كفر كذا في الخلاصة * من قال لغيره ٢ قل هو الله أحد را بوسن باز كردي أو قال ألم نشرح را كريان كرفته أو قال لمن يقرأ يس عند المريض ٣ يس در دهان مرده منه أو قال لغيره ٤ اي كوتاه ترا زانا اعطيناك الكوثر أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو ملا قد حاو جابه وقال كأسادها قاف أو قال فكانت سرا ببطريق المزاح أو قال عند الكيل والوزن وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون بطريق المزاح أو قال لغيره ٥ دستارم نشرح بسنة يعني أبدت العلم أو جمع أهل موضع وقال في جمعناهم جمعا أو قال وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا أو قال لغيره كيف تقرأ والنارعات نزعنا نصب العين أو برفعها وأراد به الطن أو قال لرجل أقرع أشمتك فان الله تعالى قال كلا بل إن أودعي إلى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي إن الله تعالى قال إن الصلاة تنهي أو قال لغيره تفشيله يجوز أن التفشيل يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم كفر في هذه الصور كلها وإذا قال لغيره ٦ خانه جنان بك كرده چون والسماء والطارق قيل يكفر وقال الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى إن كان القائل جاهلا لا يكفر وإن كان عالما يكفر وإذا قال ٧ قاعا صفصفا شدة است فهذه مخاطرة عظيمة وإذا قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة أيضا وإذا قال القرآن أعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة عجمية ففي كفره نظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمدية * في خزنة الفقه لوقيل لم لا تقرأ القرآن فقال ٨ بيزارشدم از قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور رسالة قاضي القضاة كمال الملة والدين ٩ اكر مردی سورتی از قرآن یاد دارد و آن سورة بسیار می خواند دیگر می گوید که این سوره را زبون گرفته کافر گردد وفي التخيير رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لانه كافر كذا في التارخانية * (ومنها) ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة

ترجمة (١) ما هذا الصوت الذي كالطوفان (٢) قلبت جلد قل هو الله أحد أو قال تعلقت بخناق الم نشرح (٣) لا تضع يس في فم الميت (٤) يا أقصر من أنا أعطيناك (٥) لففت عمامة ألم نشرح (٦) نظفت البيت مثل والسماء والطارق (٧) صار قاعا صفا (٨) زعلت من القرآن (٩) إذا كان رجل يحفظ سورة من القرآن ويقرأها كثيرا فقال له أخرا ضعت هذه السورة يصير كافرا

الدينار عشرون قيراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل * رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جاز ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك * ولو باعه بعشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها من المكسرة فسد البيع * باع عبدا بثوب موصوف في النعمة أن ذكر للثوب أجلا جاز وإن لم يذكره أجلا لا يجوز لأن الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا بد له من الاجل فإن ذكر للثوب أجلا فافترا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا العقد يعتبر به ما في حق العبد ساء في الثوب ويجوز أن يكون للعقد الواحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وتعليق العتق بإداء المال * رجل باع ثوبا ثم لقيه المشتري فقال انك قد أغليت علي وبعتني بأكثر مما يساوي وقد كان باعه بعشرين فقال البائع قد بعته بعشرة لا بعشرين فهو جائز وهو حط وكذا لو قال البائع لا تشتري قد أرخصت عليك وبعتك بنصف الثمن فقال المشتري اشتريته بعشرين جاز ويكون زيادة في الثمن * ولولقيه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعته ثمانية

بعشرة فقبل المشتري أو قال المشتري اشترى منك ثمانية بعشرين وتراضيا على ذلك ينتقض البيع الأول وينعقد الثاني ولا يشبه هذا إذا ذكر الغلاء والرخص فان ذلك زيادة وخط * رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري بعد البيع نويت في قلبي نقد كذا وقال البائع نويت نقد كذا لا يجوز من ذلك فهو باطل وله نقد البلد فان كان نقدهم مختلفا كان ذلك على الغالب وان استويا فسد البيع * (فصل في الاجل) * رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا * رجل باع شيئا بالف درهم على أن يعطيه على التفاريق ان كان ذلك شرط في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرط في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه بالثمن جملة * رجل باع عبدا بالف على أن ينقده كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة عند مضي الشهر كان فاسدا * رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له (٢٦٨) اللحم ويضعه في الميزان ويرزن والمشتري يظن أنه من لأن اللحم يباع في البلد منا

بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلثين استارا وصنقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من اللحم لان البائع أخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب ينكر أنه دفع اليه على أنه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشيء لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب * بلدة اصطح أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب الى الخباز فقال أعطني خبزا بدرهم أو جاء الى قصاب وقال أعطني لحما بدرهم فأعطاه أقبل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بحصة

لوقال المريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات يكفر وقول الرجل لا أصلي يحتمل أربعة أوجه ١ أحدها لا أصلي لاني صليت والثاني لا أصلي باصر لك فقد أمرني به امن هو خير منك والثالث لا أصلي فسقا مجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أمر بها يكفر ولو أطلق وقال لا أصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذ قيل له صل فقال ١ قلته بان بود كه غماز كندو كابر خوشتن داراز كند أو قال دیر است كه ييكارنكرده ام أو قال كه تواند كه اين كار بسر برد أو قال خردمند در كاری نباید كه بسر تو اند برد أو قال مردمان از بهر ما می کنند أو قال غماز می كنم چه بزی بر سر نمی آید أو قال تو غماز كردی چه بر سر آوردی أو قال غماز كرا كنم مادر و پدر من مرده اند أو قال غماز كرده و ناكرده یکی است أو قال چندان غماز كردم كه مراد بكرفت أو قال غماز چیزی نیست كه اگر بماند كنده شود فهذا كله كفر كذا في خزنة المفتين ٢ اكر یکی را كويد یا تا غماز كنیم برای آن حاجت پس او كويد من بسیار غماز كردم هیچ حاجت من روا نشد و آن بروجه استخفاف و طنز كويد كافر كرد كذا في التتارخانية * ولو قال فاسق للصائين ٣ بیایید مسلمانان به بنید و بشیر الى مجلس الفسق يكفر اذا قال ٤ خوش كار هست بی غمازی فهو كفر وكذا اذا قال رجل صل حتى تجد حلاوة الطاعة أو قال بالفارسية ٥ غماز كن تا حلاوت غماز كردن یا بی فقال له ذلك الرجل ٦ تو ممكن تا حلاوت بی غمازی به بیی يكفر و اذا قيل لعبد صل فقال لا أصلي فان الثواب يكون للمولى يكفر و اذا قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانما نقص من حقّه فهو كفر * رجل يصلي في رمضان لا غيرو يقول ٧ اين خود بسیار است أو يقول زیاده می آید لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة يكفر اذا صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك القبلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متعمدا يكفر قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه تأخذ وفي كتاب

ترجمة (١) الذي يصلي ويطلق الشغل على نفسه يصير معرسا أو قال لي مدة لم أخل عن الشغل أو قال من يقدر على أن يني بهذا الامر أو قال لا يليق بالعاقل أن يكون في عمل لا يمكنه اتمامه أو قال الناس يصلون لاجلنا أو قال أصلي وما تحصل نتيجة أو قال أنت صليت فالذي نتج لك أو قال أصلي لمن أمي وأبي ماتا أو قال الصلاة وعدم الصلاة سواء أو قال صليت حتى مل قلبي أو قال ليست الصلاة شيئا اذا تركت تتعفن (٢) اذا قيل لرجل تعال نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا فلم تنتظم لي حاجة أبدا وقال هذا على وجه الطنز والاستخفاف يصير كافرا (٣) تعالوا وانظروا الاسلامية (٤) عدم الصلاة شغل طيب (٥) عين ما قبلها (٦) لاتصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة (٧) هذا كثيرا ويقول هذا زيادة

التحرى

النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا وجد أقل يرجع بالنقصان لان في قدر

النقصان باع خبزا غير معين ولم يوجد التعاطي وفي اللحم لا يرجع بشيء لان سعر اللحم لا يشيع كما يشيع سعر الخبز فلا يظهر في حق الغريب * رجل اشترى شيئا بثمن الى النيروز ذكر في الاصل أنه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم البائع والمشتري بما بقي الى النيروز فان علما جاز * اشترى شيئا بثمن الى سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الاجل من وقت التسليم وكذا لو كان في البيع خيار يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عنده وأجمعوا على أنه لا يكون للبائع أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن بعد السنة من وقت البيع * ولو باع شيئا بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يني الاجل ويجب الثمن على المشتري في قولهم * رجل عليه ألف درهم من ثمن بيع طلبة الطالب فقال ليس عندي شيء فقال الطالب اذهب وأعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك تأجيلا وكان له أن

بأخذه بجميع الثمن في الحال * رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهما وكل يومين درهمين فأنه يعطى
العشرة في ستة أيام درهم في اليوم الأول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس
ودرهما في اليوم السادس * أما في الأول يعطيه درهما فظاهر وفي الثاني يعطيه ثلاثة لأنه جعل اليوم أجلا للدرهم الواحد بكلمة توجب
التكرار فكما جاء يوم يلزمه درهم فيلزمه درهم في اليوم الثاني بمعنى اليوم الثاني ودرهما بمعنى يومين ودرهما في اليوم الثالث بحلول نجم
آخر ولم يحل للدرهمين أجل آخر وفي اليوم الرابع يلزمه ثلاثة دراهم بمعنى اليوم الرابع ودرهما بمعنى أجل آخر للدرهمين وفي اليوم
الخامس يلزمه درهم بمعنى اليوم الخامس ولم يحل للدرهمين أجل آخر بقي من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس * من عليه
الدين المؤجل إذا قال برئت من أجل أو قال لا حاجة لي في أجل لهذا الدين لم يكن (٣٦٩) ذلك ابطلا للأجل ولو قال أبطلت

الأجل أو قال تركت الأجل
يصير الدين حالا وكذا لو
قال رجعت هذا الدين
المؤجل حالا يصير حالا على
هذا قالوا وقال صاحب
الدين لمدينه تركت ديني
عليك أو قال بالفارسية
حق خویش تودادم يكون
إبراء * من عليه الدين المؤجل
إذا قضى الدين قبل حلول
الأجل فاستحق المقبوض
على القابض أو وجد
المقبوض زيو فافترده كان
الدين عليه إلى أجله * ولو
اشتري صاحب الدين
المؤجل من مدينه بالدين
المؤجل شيئا وقبضه ثم
تقايلا البيع لا يعود الأجل
* ولو وجد صاحب الدين
المؤجل بالمشتري عيبا فترده
بقضاء عاد الأجل * ولو كان
بهذا الدين المؤجل كفيل
لا تعود الكفالة في الوجهين
* صاحب الدين إذا وهب
الدين من مدينه وبالدين

التحرى إذا تحرى ووقع تحريره على جهة فترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه قال أخشى عليه الكفر لأعراضه عن القبلة واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في
كفره قال شمس الأئمة الحلواني الأظهر أنه إذا صلى إلى غير القبلة على وجه الاستهزاء والاستخفاف يصير كافرا
ولو ابتلى إنسان بذلك لضرورة بان كان يصلي مع قوم فحدث واستحيا أن يظهر وكتم ذلك وصلى هكذا أو كان
يقرب من العدو فقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يصير كافرا لأنه غير مستهزئ
ومن ابتلى بذلك لضرورة أو لحياء ينبغي أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئا وإذا حنى ظهره لا يقصد
الركوع ولا يسجد حتى لا يصير كافرا بالاجماع وإذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا ولو
اقتدى بصبي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فأنه هوذا كرها لا يصير كافرا في
قوله جميعا كذا في المحيط * قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يؤول وان أنكر
فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى إذا أنكر فرضية السجدة الثانية يكفر أيضا لرد الاجماع والتواتر
ولو قال ١ اكرعبه قبله نبودي وبيت المقدس قبله نبودي من غار بكعبه كردي وبيت المقدس انكردي
وفي تجنيس الملتقط ولو قال ٢ اكر فلان قبله كردي روى سوى أو نكنم أو قال اكر فلان ناحية كعبه
كردي روى سوى أو نكنم وفي التخير رجل قال ٣ قبله دو است يعني الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في
السنابع * قال ابراهيم بن يوسف لوصلي رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفروا وقال بعضهم لا أجر
له ولا وزر وهو كأن لم يصل وفي مصباح الدين سئل أبو حفص الكبير عن رجل أتى المشركين وقدر له صلاة أو
صلواتين فان كان تعظيما لهم كفر وليس عليه قضاء الصلاة وان أتى ذلك بنفسه لم يكفر وقضى ما ترك وفي
البيتمية سئل عن أسلم وهو في دارنا ثم بعد شهر سئل عن الصلوات الخمس فقال لا أعلم أنها فرضت على قال
كفر إلا أن يكون في حدثان ما أسلم كذا في التارخانية * رجل قال للمؤذن حين أذن كذبت يصير
كافرا كذا في فتاوى قاضخان * في التخير مؤذن أذن فقال رجل ٤ اين بانك غوغا است يكفران قال على
وجه الانكار وفي الفصول ولو سمع الأذان فقال هذا صوت الجرس يكفر كذا في التارخانية إذا قيل لرجل
أدالز كاه فقال لا أؤدى يكفر قيل مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وفي الاموال الظاهرة يكفر
وينبغي أن يكون فصل الزكاة على الاقارب التي مرت في الصلاة كذا في الفصول العمادية * ولو قال

ترجة (١) ان لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلي على الكعبة ولا أصلي على بيت
المقدس (٢) ان كان فلان يصير قبله لأوجه وجهي نحوه أو قال ان كان فلان يصير ناحية الكعبة
لأوجه وجهي نحوه (٣) القبلة اثنتان (٤) هذا صوت غوغا

كفيل فردا لمدينه عاد الدين على المسديون ولا تعود الكفالة * ولو أبرأ المكفول عن الدين فردا لابرأ بطل الابرأ في حق الاصيل
واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في براءة الكفيل التأخير ولو أخر الدين عن الاصيل فردا للتأخير بطل * في حق الاصيل والكفيل جميعا
ويصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة * رجل اشترى دنانير بدراهم ثم باع الدنانير مرابحة لا يجوز لان الدنانير لا تعين في البيع فلم يكن
المقبوض بعقد الصرف مبيعا في البيع الاول * ولو اشترى متاعا بالف درهم بخارائه بسمه قد بربح مائة درهم كان رأس ماله نقد
بخاري والربح نقد سمرقند لان رأس المال يصير مذكورا في عقد المراجعة فيصرف البيع الى ذلك أما الربح مائة مطلقة فيصرف الى نقد
البلد الذي باع فيه مرابحة وان باعه بسمه قد بربح مائة درهم كان رأس المال والربح من نقد بخارائه لانه جعل الربح الجزم الحادي عشر فكان
الكل من نقد واحد * ولو اشترى ثوبا بدراهم جيا ونقد الزئوف مكان الجيا ثم باعه مرابحة كان رأس ماله الجيا لان البيع الاول كان بالجيا

* رجل غصب عبدا فأبى من يده ففقد القاضى عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الأباق كان للغاصب أن يبيعه مراهجة على القيمة التي غرم لأنه ملك العبد تلك القيمة لكن لا يقول اشتريته بكذا وإنما يقول قام على بكذا وان اشترى عبد الجحمر وقبضه فأبى من يده وقضى القاضى عليه للبائع بقيمة العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه مراهجة على قيمته ويقول قام على بكذا * ولو اشترى دابة أو عبدا وقبضه وآجره وأخذ الأجرة ثم باعه مراهجة على الثمن الذي اشتراه جاز وان لم يبين أنه آجره وأخذ الأجرة لان الأجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الذات الذي اشتراه وقد باع جميع ما اشتراه * رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عنده عشرين بيضة أو أكثر وباع البيض بدرهم ثم أراد أن يبيع الدجاجة مراهجة على الثمن الذي اشتراها قالوا ان كان أنفق على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل غن البيض عوضا عما أنفق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من أجزاء (٣٧٠) الدجاجة بخلاف الأجر (فصل في الأقالمة والاستحقاق) * رجل باع أمة فأنكر

المشتري الشراء لا يحصل للبائع أن يطأ الجارية مالم يعزم على ترك الخصومة لان البيع لا ينسخ بمجرد المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة جاز له أن يطأها لان جحود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انسخ بتراضيهما حل له الوطء وكذا لو باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع أن يطأها فان ترك المشتري الدعوى وسمع البائع أنه ترك الخصومة حل له الوطء وهذا كما لو اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض الجارية ثم ان المشتري رد على البائع في أيام الخيار جارية أخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كذا القول قوله لانه أنكر قبض غيرها فانرضى البائع بها حل للبائع أن يطأها لان المشتري لم رد غير ما اشتري فقد

أبى صوم رمضان لم يكن فسر ضاف فقد اختلف المشايخ في كفره والصواب ما نقل عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هذا على نيته ان نوى أنه قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر ولو قال عند محجي شهر رمضان ١ آمد آن ماه كران قال جاء الضيف الثقيل يكفر اذا قال عند دخول رجب ٢ بعقابها اندر افتاديم ان قال ذلك تها وبالشهور المفصلة يكفر وان اراد به التعب لنفسه لا يكفر وينبغي أن يكون الجواب في المسئلة الاولى على هذا الوجه * رجل قال ٣ روزه ماه رمضان زود بکرايد فقد قيل انه يكفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا يكفر ولو قال ٤ چند ازین روزه که مرادل بکرفت فهذا كفر ولو قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا ان تأول ذلك لا يكفر وكذا لو قال لو لم يفرض الله هذه الطاعات كان خيرا لنا لا يكفر ان تأول ذلك كذا في المحيط * ٥ اگر کوید مرا غماز غمی سازد یا حلال غمی سازد یا غماز از بهر چه کنم که زن ندارم و بچه ندارم یا کوید غماز را بر طاق نهادم يكفر في جميع هذه الصور كذا في خزانه المفتين * ٦ ومنها ما يتعلق بالعلم والعلماء في النصاب من أقبض عالم من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر واذا قال لرجل مصلح ٧ دیداروی نزد من چنان است که دیدار خود بخاف عليه الكفر كذا في الخلاصة * ويخاف عليه الكفر اذا شتم عالما وفقهيا من غير سبب ويكفر بقوله له الم ذكر الحمار في است علمك يريد علم الدين كذا في البحر الرائق * جاهل قال ٨ آنها که علم می آموزند داستانها است که می آموزند او قال باد است انچه ميگویند او قال تزوير است او قال من علم حيله را منکر م هذا كله كفر كذا في المحيط * رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون جميعا وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع * رجل رجع عن مجلس العلم فقال له رجل آخر ٩ از کشت آمدی يكفر وكذا لو قال ٩ مرا با مجلس علم چکار او قال من يقدر على اداء ما يقولون يكفر كذا في الخلاصة * ١٠ اگر کوید علم را در کاسه و در کیسه نتوان کرد یا کوید علم آنچه کنم مرا سیم باید

ترجة (١) جاء ذلك الشهر الثقيل (٢) وقعنا في العقوبات (٣) صيام شهر رمضان بجمع سريعا (٤) كم من هذا الصيام الذي ملئت منه (٥) اذا قال لا تصلي لي الصلاة أو الحلال لا يصلح لي أو أصلي لاي شيء حيث لم يكن لي امرأه ولا ولد أو قال وضعت الصلاة على الرف (٦) رؤيته عندي مثل رؤية الخنزير (٧) العلوم التي يتعلمونها هي حكايات أو قال ذلك الشيء الذي يقولونه هو أو قال تزويرا أو قال أنا منكر لعلم الحيلة (٨) جئت من الكنيسة (٩) أي شغل لي في مجلس العلم (١٠) لو قال لا يمكن وضع العلم في الأناء ولا في الكيس أو قال ما أصنع بالعلم اللازم لي دراهم في جيبي

رضى بملك البائع الثانية بالاولى فانرضى البائع بذلك تم البيع بينهما بالتعاطي وكذا القصار اذا رد على صاحب الثوب ثوبا له غير ثوبه ورضى به صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغيرهما رجل باع شيئا ثم قال للمشتري أقلني البيع فقال قد أقلتك لم يكن ذلك أقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك قبلت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تم الأقالة بقول المشتري قد أقلتك بعدما قال له البائع أقلني * باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه قيصا فقطع البائع قيصا قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشيء كانت أقالة * رجل اشترى وقر حنطة بدراهم معلومة وقبض الحنطة وسلم بعض الثمن فجاء البائع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على ثمن غال فرد البائع ما قبض منه ولم يقل شيئا وأخذ المشتري قالوا لا ينتقض البيع بينهما ما لم يرتد المشتري المبيع على البائع * رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بعد أيام ورده على البائع فلم يقبل البائع رده وقال لا أقبل ثم استعمله

بعد ذلك أيا ما تم أراد أن يرد على المشتري ولا يرد الثمن كان له ذلك لأنه لما قال لا أقبل بطل رد المشتري وأقالته فلا ينسخ البيع بينهما استعمال
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان دليلا على الرضا لأنه دون الصريح فلا يطل به صريح الرد * رجل اشترى من رجل صافيا رطباً
وقبضه خفف عنده وانتقص وزنه بالخفاف ثم إنهما تنافسا في البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لأجل النقصان لأنه ما فات شيء
من أجزاء المبيع * رجل اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع إليه الفساد فذهب المشتري إلى بيته ليحضره بالثمن فطال مكنه وخاف البائع أن يفسد
كان للبائع أن يبيعه من غيره استخساراً والمشتري الثاني أن يشتري من البائع وإن كان يعلم بذلك لأن البائع رضي بانهساخ البيع الأول والمشتري
الأول كذلك ظاهراً ثم ينظر أن كان الثمن الثاني أكثر من الثمن الأول كان عليه أن يتصدق بالزيادة وإن كان أنقص فالنقصان يكون من مال
البائع ولا يكون على المشتري الأول * رجل اشترى عبداً ثم ادعى أنه باعه من البائع بأقل (٣٧١) مما اشتراه قبل نقد الثمن وفسد البيع

و ادعى البائع أنه أقاله البيع
كان القول قول المشتري في
انكاره الأقاله مع يمينه * ولو
كان البائع يدعي أنه اشتراه
من المشتري بأقل مما باعه
والمشتري يدعي الأقاله
يخلف كل واحد منهما على
دعوى صاحبه * الأقاله
فسخ في حق المتعاقدين عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* تقايلاً بأكثر من الثمن
الأول أو بأقل أو بجنس آخر
كأن الأقاله بالثمن الأول
ويطل ذكر الثمن الثاني * ولا
تصح الأقاله بعد الزيادة
الحادثة بعد القبض ولا تصير
الأقاله بيعاً وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
الأقاله بيع فان تعذر جعلها
بيعاً بأن كان المبيع منقولاً
وتقايلاً قبل القبض يصير
فسخاً وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى الأقاله فسخ فان
تعذر جعلها فسخاً بأن
تقايلاً بعد حدوث الزيادة
عند المشتري يصير بيعاً

يجب أن يكره هذا في العتابة * ولو قال ١ مرأجتان مشغولتان زناً وفرزته هت كه بمجلس علم غي رسم
فهذا مخاطرة عظيمة أن أراد به التهاون بالعالم وفي مجموع النوازل * وإذا قال لعالم ٢ شو علم رابكاه اندر
فكن يكفر وإذا كان الفقيه يذكري شيئاً من العلم أو يروي حديثاً صححاً فقال آخر ٣ ابن هيج نیست درده
أو قال ابن هيجن بجه کار آید درم باید كه امروز حشمت مردم راست علم كرابكار آید فهذا كافر إذا قال
٤ فساد کردن به از دانشمندی کردن فهذا كافر * امرأة قالت ٥ لعنت برشوی دانشمند بادتكفر
* رجل قال ٦ فعل دانشمندان همانست وفعل كافرين همان يكفر قيل هذا إذا أريد به جميع الأفعال
فيكون تسوية بين الحق والباطل وإذا خاصم فقيهاً في حادثة وبين الفقيه له وجهان شرعيان فقال ذلك الخاصم
٧ ابن دانشمندی مكن كه پیش ز رود يخاف عليه الكفر إذا قال الفقيه ٨ أي دانشمندیك أو قال أي
علويك لا يكفر إن لم يكن قصده الاستخفاف بالدين * حكى أن فقيهاً وضع كتاباً في دكان رجل وذهب ثم مر على
ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان ٩ دستره فراموش کردی فقال الفقيه مرأبد كان تو كتاب است دستره في
فقال صاحب الدكان درود كره دستره خوب می بردوشم بكتاب حلقی مردمان فشكى الفقيه في ذلك إلى
الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل فأمر بقتل ذلك الرجل كذا في النخبط * سئل عبد الكريم وأبو علي
السغدي عن كان يغيب امرأته ويدعوها إلى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت ١٠ من خدای چه
دام و علم چه دام خویش تن را بدوزخ نهاده أم فقال لا كفرت كذا في الفصول العبادية * رجل قيل له طلاب
العلم عيشون على أجنحة الملائكة فقال ١١ ابن باری دروغ است كفر * رجل قال ١٢ قياس أي حنيفة
رحمه الله تعالى حق نیست يكفر كذا في التواريخ * رجل قال قصعة من تريد خير من العلم كفر ولو قال
خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العبادية * رجل قال لخصمه اذهب معي إلى الشرع أو قال بالنارسية
١٣ بامن بشرع رو وقال خصمه ١٤ بياده بيارتا بروم پی چبر زوم يكفر لأنه عاند الشرع ولو قال

ترجة (١) عندي من مشغولية المرأة والولد ما يمنعني من الذهاب إلى مجلس العلم (٢) اذهب واطرح
علمك في آناء (٣) ليس هذا موجوداً في القرية أو قال يمنع لاي شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي
اليوم حشمة الناس والعلم ينفع من (٤) الفساد أحسن من العالمية (٥) على الزوج العالم اللعنة (٦) فعل
العلماء مثل فعل الكفار (٧) لا تفعل هذه العالمية فانه لا تنفع (٨) يا عويلم أو قال يا عليوي (٩)
نسبت المنجل فقال الفقيه لي في ذلك كتاب لا منجل فقال صاحب الدكان الحصاد يقطع الحشيش بالمنجل
وأنتم تقطعون حلق الناس بالكتاب (١٠) من أين أعرف الله ومن أين أعرف العلم وضعت نفسي في النار
(١١) هذا كذب (١٢) قياس أي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق (١٣) اذهب معي إلى الشرع
(١٤) هات لي رسول الشرع لا تذهب لا أذهب بلا جبر

* الوكيل بالبيع يملك الأقاله قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة
السرخسي والشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده أنه لا يملك الأقاله * أما الوكيل بالاجارة إذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة
وقبل قبض الاجر صح ذلك منه ما سواه كان الاجر عيناً أو ديناً ولو وهب الوكيل الاجر من المستأجر أو أبرأه عن ذلك فان كان الاجر شيئاً بغير عينه
أو كان ديناً ولم يشترط التجهيل جازت هبته و أبرأؤه ويكون ضامناً لا أمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كافي الوكيل بالبيع وإن
كان الاجر شيئاً بعينه لا يصح أبرأؤه الوكيل وهبته بعد استيفاء المنفعة وبعد التجهيل * رجل اشترى عبداً بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد
فقال للبائع بعد ما لقيه وهبت لك العبد والثمن كان ذلك نقضاً للبيع ولا تصح هبة الثمن * رجل اشترى من رجل عبداً بأمه وتقايلاً ثم ان اشتري
العبد باع نصف العبد من رجل ثم أقال البيع في الأمة بعد ذلك جازت الأقاله وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم يبيع لكن قطعت

بذل الصلوات أخذ الأرض ثم قال البيوع في الأمة (مسائل الاستحقاق) رجل اشترى جارية وباعها من غيره فقد أولتها الأيدي فادعت عند المشتري الرابع أنها حرة فردّها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني وأبي البائع الأول أن يقبلها قالوا إن كانت الجارية ادعت العتق فله أن لا يقبل الجارية بقولها وإن كانت ادعت أنها حرة فالأصل وقد انقادت للبيع والتسليم بأن يبعث وسلمت إلى المشتري وهي ساكتة فللبائع أيضا أن لا يقبلها إلا أن اتقيدها على هذا الوجه بمنزلة الأقرار بالرق * ولو أقرت بالرق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها إلا ببينة وإن أنكرت البيع والتسليم ليس للبائع الأول أن لا يقبلها إلا أن تذر بالرق فالقول قولها في الحرية وكان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن كما لو ثبتت الحرية بالبينة * وقال بعضهم إذا ادعت الحرية لم يكن له أن يردّها على البائع بقولها لكن ينبغي أن يتزوجها احتياطاً حتى يحل له وطؤها أما ملك المين أن كانت أمة أو عتق النكاح إن كانت (٢٧٣) حرة وكذا كل من اشترى جارية ينبغي له أن يتزوجها احتياطاً * رجل اشترى عبداً

شراء محججاً فاجاز رجل وادعى أنه كان له أعتقه منذ سنة فإن القاضي يسأل المدعى البينة على ما يدعى من الملك ولا يسأله البينة على الاعتقاد لأنه إذا ثبت الملك ثبت العتق بأقراره وإن لم يكن له بينة على الملك كان له أن يستخلف المشتري على دعوى الملك * رجل اشترى عبداً واختلفاً في الثمن وحلف كل واحد منهم بما يعتقد فقال البائع إن بيعته إلا بألف درهم فهو حر وقال المشتري إن اشتريته إلا بمائة فهو حر لم يجد العبد للمشتري ويجبر المشتري على الثمن الذي أقتر به ولا يعتق العبد لأن البائع يدعى أن المشتري حنث في عينه وعتق عليه العبد فتعذر عليه فسخ البيع ولا يعتق على المشتري بأقرار البائع وكان على المشتري الذي أقتر به لأنه ينكر الزيادة * رجل اشترى أرضين من رجل فاذا أحدهما مال غير

١. بامن بقاضى روي باني المسئلة بحالها لا يكفر ولو قال ٢. بامن شريعت وابن حيلها سودندارد أو قال بيش زود أو قال مراد بوس هست شريعت جكنم فهذا كله كفر ولو قال ٣. آن وقت كه سيم ستدي شريعت وقاضى كجا بود يكفر أيضاً ومن المتأخرين من قال إن عني به قاضى البلدة لا يكفر وإذا قال الرجل لغيره حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير ٤. من برسم كار ميكنم نه بشرع يكفر عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وفي مجموع النوازل قال رجل لامرأته ما تقولين إيش حكم الشرع فتجست جشاه عالبا فقالت ٥. اينك شرع را فقد كفرت وبانت من زوجها كذا في المحيط * رجل عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فردّها وقال ٦. چه بارنامه فتوى آورده قيل يكفر لأنه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيئا لكن ألقى الفتوى على الأرض وقال ٧. اين چه شرع است كفر * رجل استفتى عالماً في طلاق امرأته فأفتاه بالوقوع فقال المستفتى ٨. من طلاق ملاق جه دانم مادر بچكان بايد ككه بخانه من بود أفنى القاضي الإمام على السعدي بكفره كذا في الفصول العمانية * إذا جاء أحد الخصمين إلى صاحبه بفتوى الأئمة فقال صاحبه ليس كما أفنوا أو قال لا نعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في الذخيرة * ومنهما ما يتعلق بالحلال والحرام وكلام الفسقة والفيار وغير ذلك * من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر أما لو قال حرام هذا حلال لتروج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كفراً وفي الاعتقاد هذا إذا كان حراماً بعينه وهو يعتقد حلالاً حتى يكون كفراً أما إذا كان حراماً لغيره فلا وفيما إذا كان حراماً بعينه إنما يكفر إذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما إذا كانت باخبار الآحاد فلا يكفر كذا في الخلاصة * قيل لرجل حلال واحد أحب إليك أم حرامان قال أيهما أسرع وصولاً يخاف عليه الكفر وكذلك إذا قال مال بايد خواه حلال خواه حرام ولو قال تأحرام يا بيم كرد حلال نكردم لا يكفر ولو تصدق على فقير بشئ من مال الحرام برجوا الثواب يكفروا لو علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى فقد كفر قيل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام أحب إلى يكفر ولو قال محبباليه ١٠. درين جهان يك حلال خوار بيارتا أوراسجده كمن يكفر قال لغيره كل الحلال

ترجة (١) اذهب معي للقاضي (٢) لا تنفع الشريعة ولا هذه الحيل معي أو قال لا تتم أو قال ما أصنع بالشريعة أنا عندي ديموس (٣) أين كانت الشريعة والقاضي لما أخذت الدراهم (٤) أنا أفعل بالرسم لا بالشرع (٥) هال بالشرع (٦) ما هذا الأمران الفتوى التي أتيت بها (٧) ما هذا الشرع (٨) أنا لا أعرف طلاق ولا ملاق أنا يلزم لي أم أولاد تكون لي في البيت (٩) لا أزم لي مال سواء كان حلالاً أو حراماً ولو قال مادمت واجداً للحرمان لا أحوم حول الحلال (١٠) هات لي في هذه الدنيا رجلاً يأت كل من الحلال لا سجد له

البائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيع فإن علم قبل القبض كان له الخيار إن شاء نقض البيع ويرجع بجميع الثمن وإن شاء أخذ غير المستحق بمحضها من الثمن لأن الصفقة تفرقت قبل التمام وإن علم بذلك بعد القبض يلزم غير المستحق بمحضها من الثمن ولا خيار له لأن الأرضين بمنزلة شئتين مختلفين كالثوبين والعبدان * مستأجر حانوت في يده كدرا حانوت يدعى أنه له فباع الكدرا من رجل وسلم الكدرا وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى أن الكدرا له ولم يكن للمستأجر حوال بين المبيع وبين المشتري قالوا إن كان الكدرا من الآلات التي يحتاج المستأجر إليها في صناعته وتجارته لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر وإن كان الكدرا بناءً كان علواً على سفل الحانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه أيضاً قول المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بالثمن لعدم استحقاق المبيع وإن كان المبيع بناءً متصلاً ببناء الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لأن ما يكون متصلاً ببناء الحانوت قائماً

فقال

لا يكون حاداً فلا يكون القول فيه قول المستأجر وإذا جعل القول في ذلك قول صاحب الحانوت صار المبيع مستحقاً يرجع المشتري به من على البائع * رجل اشترى عبدين من رجل بألف درهم وقبضهما ثم استحق نصف أحدهما فإن العبد الثاني يكون لازماً للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى أمة وقبضها وندبها لثمن ثم استحقها رجل بالبيعة فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أنهم شهود زور وشهدوا بالبطل وإن الأمة لي فقال المشتري أنا أشهد أن الأمة لك وأنهم شهدوا بزور لا يطل رجوعه بالثمن على البائع باقراره ذلك إلا أن الجارية تلو وصلت إليه يوم من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع * رجل في يديه عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف إليه ثم جاء رجل استحق نصف العبد بالبيعة كان المستحق من البيعين جميعاً وإن كان المشتري الأول قبض المبيع ولم يقبض الثاني (٢٧٣) ينصرف الاستحقاق إلى الثاني دون الأول وإن قبضه جميعاً كان

المستحق منهما جميعاً * رجل له ثلاثة أقفزة حنطة باع منها قفيزاً من رجل ثم باع منها قفيزاً من رجل آخر ثم باع منها قفيزاً من ثالث ثم قال لهم الاقفزة الثلاثة ثم جاء رجل واستحق من الكل قفيزاً فإن المستحق يأخذ القفيز الثالث لأن صاحب اليد حين باع القفيز الأول باع ما يملكه وباع القفيز الثاني وهو يملكه وباع القفيز الثالث وهو لا يملكه * رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل وادعى نصفها فأقام المشتري البيعة أنه اشتراها من المستحق ولم يوقت قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وإنما هو هذا * رجل اشترى داراً من رجل فادعاه آخر واشترها منه أيضاً فإنه لا يرجع على البائع بالثمن ولو أقام المشتري البيعة أنه اشتراها بعد الاستحقاق

فقال ١ هرا حرام شايد يكفر كذا في المحيط * ولد فاسق شرب الخمر فجاءه أقاربه ونثروا الدراهم عليه كفروا ولم ينثروا لكن قالوا ٢ مبارك باد كثر وأيضاً ولو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر * رجل قال تدب ومع ذلك تشرب الخمر لماذا لا تتوب قال ٣ كسى از شير مادر شكيد لا يكفر لأن هذا استفهام أو تسوية بين الخمر واللبن في الحب وفي كتاب الحيض للإمام السرخسي لو استعمل وطء امرأته الحائض يكفر وكذا لو استعمل اللواط من امرأته وفي النوادر عن محمد رحمه الله تعالى لا يكفر في المستلثين هو الصحيح * رجل شرب الخمر فقال ٤ شادى مراست كه بشادى ماشاداست وكم وكاست مرا آرا كه بشادى ماشادانست يكون كفراً كذا في فتاوى قاضخان * وإذا شرب في الفساد وقال لأصحابه يا أيدي تايكي خوش بزم يكفر وكذا لو اشتغل بالشرب وقال ٥ مسلماني آشكارا ميكنم أو قال مسلماني آشكارا شدي يكفر قال واحد من الفسقة ٦ أكرأين خراپاره بر يزجبريل عليه السلام ببر خویش برداردش يكفر * قيل لفاسق أنك تصبح كل يوم تؤذى الله وخلق الله قال ٨ خوش می آرم يكفر قال للمعاصي ٩ اين نيز راهی است ومذهبي يكفر كذا في المحيط * وفي تجنيس الناطق والاصح أنه لا يكفر كذا في التارخانية * رجل ارتكب شيئاً من الصغائر فقيل له تب إلى الله فقال ١٠ من چه کرده ام تا تو به باید كرد يكفر كذا في المحيط * من أكل طعاماً حراماً وقال عند الله كل بسم الله حكى الإمام المعروف بمشتملي أنه يكفر ولو قال عند الفراغ الحمد لله قال بعض المتأخرين لا يكفر ١١ واتفاق استا كز قدح بكيردو بسم الله كويدو بخورد كافر كردو هم چنین بوقت مباشرت زنا یا بوقت قمار كه بتین بكيردو بكويد بسم الله كافر شود كذا في الفصول العبادية * ولو أن رجلين تشاجرا فقال أحدهما لآخر لا قوة إلا بالله فقال ١٢ لا حول بكار نیست أو قال لا حول راجحكم أو قال لا حول لا يغني من جوع أو قال ١٣ لا حول رابكاسه اندر ترید نتوان كرد أو قال بجای نان سودندارد كافر في هذه الوجوه كلها كذا في الظهيرية * وكذلك إذا قال عند التسيب والتهيل وكذلك إذا قال سبحان الله فقال

ترجمة (١) يصلح لي الحرام (٢) مبارك له (٣) هل يصبر الإنسان عن لبن الام (٤) الفرح لمن يفرح لفرحنا والخيبة والنقصان لمن ليس يفرح لفرحنا (٥) تعالوا لنعيش عيشاً طيباً (٦) أظهرت الاسلامية أو قال ظهرت الاسلامية (٧) ان وقعت قطرة من هذا الخمر فخرأبيل عليه السلام يرفعها بجناحه (٨) أفعل طيباً (٩) هذا يضطرني ومذهب (١٠) ما الذي فعلته حتى تلزمني التوبة (١١) والاتفاق على أنه ان أمسك القدح وقال بسم الله وشربه يصير كافراً وهكذا ان بسم الله وقت مباشرة الزنى أو حال لعب القمار عند امساك الكعبتين فإنه يصير كافراً (١٢) لا تنفع لاحول أو قال ما أصنع بلا حول (١٣) لا يمكن جعل لاحول تريد في القصعة أو قال لاحول لا تنفع في محل الخبر

(٣٥ - فتاوى ثانی) فإن المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من يده الموهوب له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن والصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر في الكتاب خلافاً في هذه المسئلة * وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب له من رجل آخر وسلمه إليه فاستحق من يده الموهوب له الثاني كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه * ولو أن المشتري وهبه لرجل ثم أن الموهوب له باعه من رجل فاستحق من يده الموهوب له لا يمكن للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فإذا رجع حينئذ يرجع المشتري الأول على بائعه * رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين عدلتهما المشهود وعليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فإن عدل لا يرجع المقضى عليه بالثمن على بائعه وإن لم يعدل فإنه يقضى على المشهود وعليه لأنه عدل لهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقراره وكذا لو وكل رجلاً بالخصومة فزكى الوكيل الشاهدين وهذا

ظاهر فيما اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبينه وقبضه ثم ان المستحق اجاز
 الشراء جازت اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع بالثمن وكان للمستحق ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع الماضي لا يبطل بالاستحقاق
 فاذا اجازت اجازته ويصير البائع وكيل في البيع وهذه مسئلة اختلفت فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني رحمه الله
 تعالى ظاهر المذهب من اصحابنا ان البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقتضى عليه بالثمن على بائعه * ردلان اشترى عبدا
 فاستحق نصفه كان له الخيار فان رضى احد المشتريين واسقط الخيار سلم له ربع العبد ويرجع ربع الثمن والمشتري الاخر ان يرد ربع العبد
 على بائعه ويرجع نصف الثمن وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أسقط أحدهما
 الخيار لم يكن للاخر ان يردلان عند (٢٧٤) أبي حنيفة رحمه الله تعالى من له الخيار في العبد لا يرد النصف وأحد

المشتريين بشرط الخيار
 لا ينقرب بالرد * رجل ادعى
 على رجل أن المدعى باع من
 المدعى عليه وفلانا الغائب
 عبدا بألف درهم بحضرة
 العبد وأقام البينة فان
 القاضي يقضى للمدعى على
 الحاضر بنصف الثمن ولا
 يقضى ببيع الكل لان الحاضر
 ليس بخصم عن الغائب
 فان حضر الغائب بعد ذلك
 ان أعاد المدعى البينة
 بحضرته يقضى للمدعى على
 الحاضر بنصف الثمن الا اذا
 كان كل واحد منهما كفيلا
 بالثمن عن صاحبه بأمره
 فيكون القضاء على أحدهما
 قضاء على الآخر * رجل باع
 عقارا وسلم وامر أنه أو وولده أو
 بعض أقاربه حاضر ولم يقل
 شيئا ادعى على المشتري من
 كان حاضرا وقت البيع أن
 العقار له اختلف المشايخ
 فيه قال مشايخ سمرقند
 لا تسمع دعواه * وقال

الاخر ١ سبحان الله راو آب بردی او قال پوست باز کردی فهذا كفر * اذا قال لا آخر قل لا اله الا الله فقال
 لا أقول فقال بعض المشايخ هو كفر وقال بعضهم ان عني به أني لا أقول بامرئ لا يكفر وقال بعضهم بكفره
 مطلقا ولو قال ٢ بكفتن اين كلمه چه بر سر آوردی ثامن كويم يكفر * رجل عطس مرات فقال له رجل
 بحضرته يرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك الرجل ٣ سبحان آدم ازين يرحمك الله كفتن
 أو قال دلته شد مارا او قال ملول شديد فقد قيل لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط * سلطان عطس
 فقال له آخر يرحمك الله فقال له الاخر لا تقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية
 * (ومنها ما يتعلق بيوم القيمة وما فيها) * من أنكر القيمة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الصراط أو الصوائف
 المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ
 الامام الزاهد أبو اسحق الكلاني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من
 يقول لا أعلم أن اليهود والنصارى اذا بعثوا اهل يعذبون بالنار افتي جميع مشايخنا ومشايع بل بانه يكفر كذا في
 العتبية * يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وبانكار عذاب القبر وبانكار حشر بني
 آدم لا غيرهم ولا بقوله ان المثاب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق * رجل قال لا آخر كناه مكن
 جهنم ديك رست فقال ازان جهنم كذا خبر اد كفر * رجل له دين على آخر فقال ٥ اكردهي قيامت
 رابستام فقال قيامت برمي تابد ان قال لها ونا يوم القيمة كفر * رجل ظلم على رجل فقال المظلوم ٦ آخر
 قيامت هست فقال الظالم فلان خير قيامت اندريكفر كذا في التتارخانية * رجل قال لمدونه أعط دراهمي
 في الدنيا فانه لا دراهم في القيمة فقال ٧ دهم ديكري بمن دهم بيا نجهنم بازخواه أو بازدهم يكفر هكذا أجاب
 الفضلي وكثير من اصحابنا رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال ٨ مرا با محشر چه كار أو قال لا أخاف
 القيمة يكفر كذا في الخلاصة * اذا قال لخصمه آخذ منك حق في المحشر فقال خصمه ٩ بوردان انبوهي مرا
 بكايابي فقد اختلف المشايخ في كفره وذكر في فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال ١٠ همه
 ترجمه (١) اذهب حسن سبحان الله أو قال قلبت جملها (٢) ما الذي فعلته بهذه الكلمة حتى
 أقولها (٣) زهقت من قول يرحمك الله هذه أو قال حصل لنا ضيق صدرا أو قال مللنا (٤) لا تذب فان هناك
 دارا أخرى فقال من أخبر عن تلك الدار (٥) ان لم تعطه آخذ في القيامة فقال القيامة هاهي تلع (٦)
 القيامة موجودة فقال الظالم فلان الجار في القيامة (٧) اعطني عشرة أخرى واطلبها في تلك الدنيا أو أردها
 عليك (٨) مالي أنا وللحشر (٩) من أين تجدي في تلك الجمعية (١٠) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا
 وفي تلك الدنيا كن كيف شئت

مشايخنا تسمع دعواه فينظر المفتي في ذلك ان كان في رأيه أن لا يسمع هذه الدعوى وأفتى بذلك كان حسنا ليكون سدا
 لباب التزوير وان لم يكن له رأى في ذلك يفتي بقول مشايخنا رحمه الله تعالى لان الفضولي اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل
 شيئا لم يكن سكوته اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تقليد القاضي سماع هذه الدعوى * رجل باع عقارا ثم ادعى أنه باع ما هو
 وقف اختلف المشايخ فيه * والصحيح أنه لا تسمع دعواه * بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى أنه حريث تسمع دعوى المشتري لان الوقف
 لا يزيل الملاك ولا يخرج منه من أن يكون محلا للبيع أما الحر ليس محلا للبيع وثمنه لا يملك فكان المشتري مدعياد دين على البائع * ولهذا
 لو جمع بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقف * ولو جمع بين حرة وعبدا وباعهما صفقة واحدة لا يجوز
 البيع في الفن * عبدا اشترى نفسه من مولا ومعه رجل آخر بألف درهم صفقة واحدة ذكر في المنتقى أنه يجوز البيع في حصة العبد

وفي حصة الشريك باطل * ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل اجنبي فانه يجوز العقد في الكل * (باب في بيع مال الربا بعضه ببعض) في الباب فصلان فصل في البيع وفصل آخر في الاحتراز عن الربا والمخارج عنه * أما الاول فالاول اتباع المسببة وهي الغالب عليها الصفر في الغطريني واحد باثنين * وذ كر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب انه يجوز بيع الدراهم التي ثلثها صفر وثلثها فضة واحد باثنين وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا لا يجوز بيع المسببة من الغطريني بالمسببتين لانها صارت عننا لجميع الاشياء بمنزلة الذهب والفضة ولهذا قلنا بوجوب الزكاة في المائتين منها ولا يجوز بيع المحلوج من القطن بغير المحلوج الا مثلا بمنزل وكذا بيع الثمر المشقوق الذي استخرج منه النوى بغير المشقوق وكذا بيع الدقيق المخول بغير المخول * وبيع النخالة بالدقيق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز الا بطريق الاعتبار وهو ان تكون النخالة الخالصة أكثر من النخالة في (٢٧٥) الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا

تساوى وزنا يجوز * وبيع الخبز بالحنطة والحنطة بالخبز وبيع الدقيق بالخبز والخبز بالدقيق قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا يجوز لامساويا ولا متفاضلا قيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما قال في بيع الحنطة بالدقيق هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى وقال بعضهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى لان الحنطة كيلى وكذا الدقيق والخبز وزنى فيجوز بيع أحدهما بالآخر متساويا ومتفاضلا اذا كانا نقدين فان كان أحدهما نسيئة ان كان الخبز نقدا جاز عند أصحابنا وان كانت الحنطة أو الدقيق نقدا والخبز نسيئة لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يجوز السلم في الخبز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز رواية عن أبي حنيفة رحمه

نبيكوف بدين جهان بايد بدان جهان هر چه خواهی باش يكفر كذا في الفصول العمادية * قال رجل لراهد ١ بنشين تا از بهشت ازان سوزي فتى قال أكثر أهل العلم انه يكفر * قيل لرجل اترك الدنيا لاجل الآخرة قال أنا لا أترك النقد بالنسيئة قال يكفر * في نسخة الجواني ٢ قال هر كه باينجهان بی خرد بود باينجهان چون كيسه دريده بود قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا طرزه وطره بالآخر فيوجب كفر القائل كذا في المحيط * لوقال ٣ با تو در دوزخ روم ايمن اندر نيام يكفر كذا في الخلاصة * ٤ اكر كويد در قيامت تا چیزی بر رضوان نبری در بهشت نكشاید كافر كرد كذا في العتابة * رجل قال للامر بالمعروف ٥ چه غوغا آمد ان قال ذلك على وجه الرتوال انكار يخاف عليه الكفر * رجل قال لآخر بخانه فلان رو و او را امر معروف كن فقال ذلك الرجل ٧ وجهه امر او چه کرده است او قال مرا از وجهه از راست او قال من عافيت كزیده ام مرا باین فضولی چه کار فهدم الا لفاظ كلها كفر كذا في الفصول العمادية * اذا قال ٨ فلان را مصيبت رسید او قال للعزى ٩ بزرگ مصيبتی رسید ترا فبعض مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى قالوا يكفر القائل وبعض المشايخ قالوا انه ليس يكفر لكنه خطأ عظيم وبعضهم قالوا ليس يكفر ولا خطأ واليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام أبو علي النسفي وعليه الفتوى * ولوقال للعزى ١٠ هر چه از جان وی بكاست بر جان تو زيادت باد يخشى القائل الكفر او قال زيادت كذا فهدم هذا خطأ وجهل وكذلك ١١ از جان فلان بكاست و بجان تو پیوست ولوقال وی مرد و جان بتوسپرد يكفر * رجل برئ من مرضه فقال رجل آخر فلان خبر باز فرستاد فهدم كفو وادامر ض الرجل واشتد مرضه ودام فقال المريض ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي كافرا يصير كافرا بالله مرتد عن دينه وكذا الرجل اذا ابتلى بمصيبات متنوعة فقال أخذت مالي وأخذت ولدي وأخذت كذا وكذا فاذا تفعل وماذا بقي لم تفعله وما أشبه هذا من الالفاظ فقد كثر كذا في المحيط * (ومنها) ما يتعلق بتلقين الكفر والامر بالارتداد وتعليمه والتشبه بالكفار وغيره من الاقرار صريحاً وكناية * اذا قلن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان على رجة (١) اقل ذلك لا تقع في الناحية الثانية من الجنة (٢) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك الدنيا كن مرق كبد (٣) أذهب معك الى النار اكن لا أدخلها (٤) اذا قال ان لم ترسل في القيامة لرضوان شيئا لا يفتح لك باب الجنة يصير كافرا (٥) ما هذ الغوغاء (٦) اذهب الى دار فلان ومعه بالمعروف (٧) ما الذي فعله معي او قال ما الازية التي حصلت لي منه او قال أنا اخترت العافية مالي ولهذا الفصول (٨) أصابت فلانا مصيبة (٩) أصابتك مصيبة عظيمة (١٠) كل ما نقص من عمره يكون زيادة في أجلك او قال زاد بصيغته الدعاء (١١) نقص من عمر فلان واتصل بأجلك مات وترك الروح لك

الله تعالى لانه يجوز السلم في الخبز * والفتوى في بيع الحنطة والدقيق بالخبز على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزنا وان تساويا لان الحنطة كيلى فلا يجوز بيعها بنفسها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم أنهم ما تماثلان في الكيل قيل بأنه يجوز * وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزنا لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وزنا جاز هذا اذا باع من الحنطة قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل جاز كما لو باع الحنطة بالحنطين وأدنى ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع صاعا من الحنطة الرديئة بنصف صاع جيد من الحنطة أو باع نصف صاع من الحنطة بمادون نصف صاع منها لا يجوز اذا كان في أحد الجانبين مقدرا ما يدخل تحت الكيل وان باع مادون نصف صاع من الحنطة بمادون نصف صاع وأحدهما أكثر من الآخر جاز كما لو باع الحنطة بالحنطين * ولو باع الحنطة بالحنطين متفاضلا يبيد جاز وان كان في الشحير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشحير

وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز الامتساو ولو كان في كل واحد من الجانبين حبات شعير لا ملايخول عنها الحنطة من حبات الشعير مغلوب بالحنطة فكان مستمككا * باع الخلل بالعصر متفاضلا لا يجوز لان العصر يصير خلا في الحال الثاني فيكون بينهما شبهة المجانسة في الحال * والقزمع الابريسم بمنزلة الدقيق مع الحنطة ولا بأس ببيع شاة على ظهرها صوف بصوف اذا كان الصوف المجزوزا كثيرا كان على ظهر الشاة وكذا الشاة التي في ضرعها اللبن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول * وان كان اشترى شاة بطعمها فهو على وجوه ثلاثة ان اشترى اللحم الشاة مذبوحة مسلوخة واستخرج شحمها أو ماءها ان تساوي أو زناجاز والا فلا وان اشترى اللحم الشاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة أو مثله أو لا يدري لا يجوز وان كان اللحم أكثر مما في المذبوحة جاز * وان اشترى باللحم شاة حية في القياس (٢٧٦) لا يجوز الا أن يعلم أن اللحم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي

وجه اللعب وكذا اذا أمر رجل امرأته الفير أن تردوتين من زوجها يصير هو كافر اهكذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلا أن يكفر كان الا أمر كافر المأمورا ولم يكفر قال أبو الليث اذا علم الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه وأمره بالارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافر اذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا أكره الرجل أن يتلفظ بالكفر بوعيد تلف أو ما أشبه ذلك فتلفظه فهذا على وجوه * الاول أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء سوى ما أكره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * الوجه الثاني أن يقول خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذبا فاردت ذلك وما أردت كفر مستقبلا جوابا بالكلام مهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يفرق القاضي بينه وبين امرأته * الوجه الثالث اذا قال خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذبا الا أني ما أردت ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذبا وانما أردت كفر مستقبلا جوابا بالكلام مهم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * واذا أكره أن يصلي الى هذا الصليب فصلي فهو على ثلاثة أوجه * اما ان قال لم يخطر بباله شيء وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطري بالي أن أصلي لله ولم أصل للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطري بالي أن أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط * ولو قيل لمسلم الحمد للملك والقتل نالك فالفضل أن لا يسجد كذا في الفصول العمادية * اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمد الكنه لم يعتد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي كذا في البحر الرائق * ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل كذا في الخلاصة * الهازل أو المستهزئ اذا تكلم بكفر استخفاوا وسهزأوا به احايكون كفرا عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك * الخاطي اذا أجرى على لسانه كلمة الكفر خطا بان كان يريد أن يتكلم بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كذرا عند الكل كذا في فتاوى قاضيان * يكفر بوضع قلنسوة الجحوش على رأسه على الصحيح الا ضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبية للمسلمين وبقوله الجحوش خير مما أنافيه يعني فعله وبقوله النصرانية خير من الجوسية لا بقوله الجوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خير من اليهودية وبقوله لمعامله الكفر خير مما أنت تفعل عند بعضهم مطلقا وقوله الفقيه أبو الليث بان قصد تحمين الكفر لا تنقيح معاملة * وبخبر وجهه الى نيروز الجحوش

الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما * ولو باع قفيزا من حنطة بمبولة بقفيز من مثلها أو اشترى قفيزا من الرطبة التي خرجت من سنبلها بمثلها أو المبولة باليابسة أو الرطبة باليابسة أو باع قفيزا من التمر الذي أصابه ماء وانتفخ بمثله أو الزبيب الذي أصابه ماء بمثله جاز البيع في جميع ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعتبر التفاوت الذي يكون بينهما عند الجفاف وكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الا في الحنطة الرطبة باليابسة فان ذلك لا يجوز عنده كما لا يجوز بيع الرطب بالتمر عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع الرطبة بالرطبة ولا المبولة بالمبولة ولا الزبيب المنتفخ أو التمر المنتفخ بغير المنتفخ ولا الرطبة باليابسة ولا المبولة باليابسة الا أن يعلم تساويهما في التكيل بعد الجفاف

الايبيع الرطب بالرطب قفيزا بقفيزا لا يجوز ذلك وان كان أحدهما أكثر نقصانا من الآخر عند الجفاف ولا بأس ببيع الناطف بالتمر متفاضلا الا أن يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه وزنا فانه لا يجوز اذا كان نسيئة وان كان في موضع يباع التمر فيه كيلا جازت النسيئة أيضا * العنب جنس واحد وان اختلف ألوانه وأسماءه وكذا الزبيب لا يجوز بيع البعض البعض الامثلا بمثل * ولا بأس ببيع لحوم الطير واحد باثنين يدايد لانهم لا توزن ولا خريفية نسيئة * لحم الابل والبقر والغنم والبانها أجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالآخر متفاضلا يدايد ولا خريفية نسيئة * وكذا الالبية واللحم وثقهم البطان أجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض متفاضلا يدايد ولا خريفية نسيئة * والسمن جنس * اللحم لا يباع باللحم الامتساويا * لحم المعز والضأن وابنهما جنس واحد لا يجوز البيع فيه الامثلا بمثل * صوف الغنم الايض والاسود جنس واحد * ولا يجوز بيع الغزل بالقطن الامتساويا لان أصلهما واحد وكلهما موزون وان خرجا من

لموافقته

الوزن أو خرج أحدهما من الوزن فلا بأس به واحد بائنين * وبيع الغزل بالشوب جائز على كل حال * ولا بأس بغزل القطن مع الكتان أو الصوف مع الشعر واحد بائنين * وإن كان أحدهما نسيئة لا يجوز لمكان الوزن * وعن محمد رحمه الله تعالى أن يبيع القطن بالغزل لا يجوز متفاضلا وعنه أنه يجوز مطلقا * ولو باع لبدا بصوف أن كان اللبد بحال لوقف يعود صوفاً تعتبر المساواة في الوزن وإن كان لا يعود لا تعتبر * الصوف والشعر وغزلهما جنسان مختلفان ولا بأس بالسلك واحد بائنين لأنه لا يوزن فإن كان جنس منه يوزن فلا خير فيما يوزن إلا مثلاً بمثل * وكل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس بأن يباع طابق بطابقين ينظر في ذلك إلى حال أهل البلدة * ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم بالسمن إلا أن يعلم أن ما في الحليب من السمن أقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد * وكذا لو اشترى التمر بالنوى لا يجوز إلا أن يعلم أن ما في التمر من النوى أقل * ولا بأس ببيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم بالسمن والعصير بالعنب (٢٧٧) والشاة باللبن والرطب بالدبس والمخلوج بالقطن والغزل

لموافقة معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم * وبشرائه يوم النير وشيأ لم يكن يشتره قبل ذلك تعظيماً للنير ولا لاداء كل والشرب وبأهدائه ذلك اليوم للمشرى ولو بيضة تعظيماً لذلك لا باجابه دعوة مجوسى حلق رأس ولده * وتحسين أمر الكفار اتفا حتى قالوا لو قال ترك الكلام عند كل الطعام حسن من المجوس أو ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق * رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كافر والمذبح ميتة لا يؤكل قال الشيخ الامام اسماعيل الراهد اذا ذبح البقر أو الابل في الجوزات افسد دوم الحاج أو للغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة شدت على وسطها حبلًا وقالت هذا زنا تركت كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره بالفارسية ١ كبري به از من كار كه تو ميكني قالوا ان أراد تقييح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال ٢ كافرى كردن به از خيانت كردن أ كثر العلماء على أنه يكفر كذا في المحيط * وبه أفتى أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم لم فقال الرجل هي أنى لست بمسلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافر بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلاً لو قيل له ألسنت بمسلم فقال لا يكون ذلك كفراً كذا في فتاوى قاضيخان * قالت امرأة لزوجها ليس لك حمية ولا دين الاسلام ترضى بخلاوتي مع الاجانب فقال الزوج ليس لي حمية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر * رجل قال لامرأته يا كافرة يا يهودية يا مجوسية فقالت ٣ هم جنينم أو قالت هم جنينم طلاقه مرا أو قالت اكرهم جنينن نيمي يا تو باشمى أو قالت هم جنينن نيمي يا تو صحبت ندارى أو قالت تو مراندارى كفرت ولو قال ٤ اكر من جنينم مرا مدار لا يكفر وقد قيل يكفر أيضاً والاول أصح وبه كان يفتى القاضى الامام جمال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا قالت المرأة لزوجها يا كافر يا يهودى يا مجوسى فقال الزوج ٥ هم جنينم از من بيرون آى أو قال اكرهم جنينن نيمي تراندارى فقد كفر ولو قال ٦ اكر جنينم بامن مباشر فهو على الاختلاف والصحيح أنه لا يكفر ولو قال ٧ يكراه كه جنينم بامن مباشر فالأظهر أنه يكفر وقد قيل بخلافه أيضاً ولو قال لاجنبى

ترجمة (١) المجوسية أحسن من هذا الأمر الذى تفعله (٢) الكفر أحسن من الخيانة (٣) أنا هكذا أو قالت أنا هكذا أعطى الطلاق أو قالت إن لم أكن هكذا ما كنت بقيت معك أو قالت إن لم أكن هكذا ما كنت صاحبك أو قالت لا تمسكنى (٤) إن كنت هكذا فلا تمسكنى (٥) أنا هكذا أخرجى من عندى أو قال إن لم أكن هكذا ما كنت أمسكتك (٦) إن كنت هكذا فلا تكونى معى (٧) افرضى أنى هكذا لا تكونى معى

علم أن الحب أكثر مما في القطن يجوز وإن كان لا يدري لا يجوز * وكذا يبيع العنب بالزبيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن علم أن الزبيب أكثر من الزبيب الذى يحصل من العنب جاز ولا فلا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال إذا تساوى كيلا * وكذلك يبيع العصير بالعنب وبيع النحاس بالفضة ان علم أن النحاس أكثر من الفضة جاز ولا فلا وكذلك يبيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك يبيع السيف الحلى بالفضة بفضة خالصة * وبيع المنطقة المفضضة بالدرهم أو بالتبر لا يجوز إلا أن يعلم أن الفضة الخالصة أكثر وكذا لو باع حلياً من ذهب فيه جوهر لا يمكن أخراجه الا بضر فباعه بذهب لا يجوز إلا أن يكون الذهب أكثر مما في الحلى من الذهب * ولو اشترى حنطة في سنبها بمنطة مذرة لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المذرة أكثر * ولو باع بطيخاً أو تيناً بطيخ غير مقطوف أو تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال لتوهم خروج الزيان من الشجر بعد البيع * باع كوزاً

بكوزى ما جازى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما الماء ليس بكلى ولا يوزن فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا والجدان كان يباع وزنا فيبيع بالجديع المساواة في الوزن * باع الخبز بالخبز متفاضلا عددا أو وزنا جازى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يدا بيد ولا خيرة نسبة عند أبى حنيفة لان الخبز بالخبز ليس يوزن ولا عددي وقال محمد رحمه الله تعالى هو عددي وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو وزنى إلا أن يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالآخرين وان كان كثيرا لا يجوز * ولا يجوز بيع الخنطة المقلية بغير المقلية لان قد اولا نسبة وكذا لا يجوز بيع دقيق الخنطة بسويقها عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لامساويا ولا متفاضلا * ولا يجوز بيع الخنطة بدقيقها أو بسويقها في قولهم * باع انا من حديد مجديان كان الا ناء يباع وزنا يعتبر المساواة في الوزن والافلا وكذا لو كان الا ناء من (٣٧٨) نحاس أو صفر باعه بصفر والله أعلم (فصل فيما يكون فرار عن الربا)

* رجل في يده دراهم اغتصبها فاشتري بها شيئا قال بعضهم ان لم يضيف الشراء الى تلك الدراهم يطيب له المشتري وان أضاف الشراء الى تلك الدراهم ونقد منها لا يطيب له وذ كر شداد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل بالدراهم المغصوبة طعاما ان أضاف الشراء اليها ونقد غيرها أو لم يضيف الشراء اليها ونقد منها لا يلزمه التصديق إلا ان يضيف الشراء اليها ونقد منها وكذا ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يشتري بهذه الدراهم قال لا يحنث الا أن يدفع تلك الدراهم الى البائع أو لا ثم يشتري بها الطعام لان الدراهم لا تعين في المبادلات * وقال بعضهم اذا أضاف الشراء الى الدراهم المغصوبة ونقد غيرها أو لم يضيف الشراء اليها ونقد منها أو لم يضيف الشراء اليها

يا كافر يا يهودى فقال ١ هم جنين بامن صحبت مدار أو قال كرههم جنين نبي با تو صحبت نذارى الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا في المحيط * رجل أراد أن يفعل فعلا فقالت له امرأته ٢ اكران كركنى كافر باشى ففعل ذلك الفعل ولم يلتفت اليها لا يكفر ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت المرأة لابل أنت أوقات لزوجها يا كافر فقال الزوج بل أنت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه * قالت لزوجها ٣ چون مغ چخت آ كنده شده فقال الزوج پس چندين كاه بامغ باشيده ٤ أو قال بامغ چرا باشيده فهذان الزوج كفو ولو قال الزوج لها ٥ يا مغرا نج فقالت پس چندين كاه مغرا نج راد شده أو قالت مغرا نج چرا راد شده هذا كفر منها ولو قال لمسلم أجنبى يا كافر أو لا جنسية كافرة ولم يقل الخطاب شيئا أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئا أو قالت المرأة لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه أبو بكر الأعمش البلخى يقول يكفر هذا القائل وقال غيرة من مشايخ بلخ رحمه الله تعالى لا يكفر واختار الفتوى في جنس هذه المسائل أن القائل يمثل هذه المقالات ان كان أراد الستم ولا يعتقده كافر الا يكفر وان كان يعتقد كافر الخطأ به مذابها على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا في الذخيرة * امرأة قالت لولدها ٦ أى مغ بچه أو أى كافر بچه أو أى جهود بچه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لدايته ٧ أى كافر خداوند لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافر يا يهودى يا مجوسى فقال لبيك يكفر وكذلك اذا قال ٨ ارى هم جنين كيريكفر ولو قال ٩ توفى خود او لم يقل شيئا وسكت لا يكفر اذا قال لغيره ١٠ بيم بود كه كافر شدى او قال خشيت ان اكفر لا يكفر ولو قال ١١ چندان برنج باندى كه كافر خواستم شدن يكفر * رجل قال ١٢ اين روز كار مسلمانى ورزیدن نيست روز كار كافر است قيل يكفر قال صاحب المحيط وانه ليس بصواب عندى وفي واقعات الناطقى مسلم ومجوسى في موضع فدا عارجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابه المسلم قال ان كانا في عمل واحد لذلك

زوجة (١) أنا هكذا فلا تصاحبنى أو قال ان لم أكن هكذا ما كنت أصاحبك (٢) ان فعلت هذا الامر فانت كافر (٣) غدا فلان صار ملائ منل المجوس فقال الزوج حينئذ مكثت مدة طويلة مع المجوسى (٤) أو قال لم مكثت مع المجوسى (٥) يا مجوسية فقالت حينئذ قد أمسكت المجوسية هذه المدة الطويلة أو قالت لم أمسكت المجوسية (٦) يا ابن المجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٧) يا دابة الكافر (٨) نعم افرض هكذا (٩) بل أنت (١٠) خشيت ان اكفر (١١) آذيتنى كثيرا حتى أردت أن أكون كافرا (١٢) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلامية بل زمن الكافرية

اليها ونقد منها أو لم يضيف الشراء اليها لكن كل من نيته أن يعطى الثمن من الدراهم المغصوبة ونقد منها لا يطيب له وهذا أحوط والفتوى على أنه يطيب له الا اذا أضاف الشراء اليها ونقد منها * وذ كر فى الاصل رجل غصب ألفا فاشتري بها جارية ثم باعها وبيع يلزمه التصديق بالبيع وهذا محمول على ما اذا أضاف الشراء اليها ونقد منها * السلطان اذا اشترى بالدراهم المرسلة وقضى الثمن مما يأخذ من الناس ظمنا قالوا يكفره لغيرهم تناول أطعمتهم ليكون زجر الهم عن الظلم * رجل دفع مالا مضاربة الى جاهل ونصرف العامل فيه فربح حل لصاحب المال أن يأخذ من الربح ما لم يعلم أنه اكتسبه من الحرام وكذا لو صار المضارب ذميا * رجل اشترى من التاجر شيئا أهل يلزم السؤال أنه حلال أم حرام قالوا ينظر ان كان في بلد وزمان كان الغالب هو الحلال في أسواقهم ليس على المشتري أن يسأل أنه حلال أم حرام ويبنى الحكم على الظاهر وان كان الغالب هو الحرام أو كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يحناط ويسأل أنه حلال أم حرام * رجل

ما توكان كسبه من الحرام ينبغي لورثته أن يتعرفوا فان عرفوا أن باهرا دعليهم وان لم يعرفوا نصدقه **قوابه** * رجل اشترى دارا فوجد في جذوعها دراهم قال بعضهم هي غزلة اللقطة وقال بعضهم يردّها على البائع فان لم يقبل البائع فحينئذ يصدق بها وهذا أصوب * رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشترى من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر إلى سنة فيقع التجوز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بذلك * رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه بده دوا زده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض فيقول للمقرض بع منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري المقرض ويدفع اليه الدراهم ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ليحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه مائة مائة ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والاوثق والاحوط أن يقول (٢٧٩) المستقرض للمقرض بعد ما قررا المعاملة كل

مقالة وشرط كان يتنافد تركته ثم يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز بيع الوفاء اذالم يكن الوفاء شرطافي البيع هذا اذا كان المتاع للمستقرض فان كان المتاع للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر إلى أجل فان المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة إلى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة إلى الأجنبي ثم الأجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة منه ويدفعها إلى المستقرض فيبرأ الأجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة إلى المقرض بعشرة وللمقرض على المستقرض ثلاثة عشر إلى أجل * وحيله أخرى أن يبيع

الداعي فتوهـم المسلم أنه يدعو له لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونافي عمل واحد خيف عليه الكفر * قال أنا لمجد يكفرو لو قال ما علمت أنه كفر لا يعذرهم هذا * رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر وليست بكفر على الحقيقة فقبل له كفرت وطلعت امرأتك فقال ١ كافر شده كبروزن طلاق شده كبريكفر وتين منه امرأته كذا في الفصول العمادية * وفي النتيجة سألت والدي عن رجل قال أنا فرعون أو ابليس فحينئذ يكفر كذا في التواريخ الخانية * رجل وعظ فأسقوا نذبه إلى التوبة فقال له ٢ اربس اين همه كلامغان بر سر منـم يكفر * قالت امرأة لزوجها ٣ كافر بودن به تراز با تو بودن تكفر * اذا قال ٤ هر چه مسلماني کرده ام همه بكافران دادم كرفلان كار كنم وفلان كار كرد لا يكفر ولا تلزمه كفارة البين * امرأة قالت ٥ كافر ام كرجنين كار كنم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تكفرون تين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السغدّي هـ ذاتعلق ويمين وليس بكفر * ولو قالت لزوجها ان جفوتني بعد هذا أو قالت ان لم تشتر لي كذا الكفرت كفرت في الحال كذا في الفصول العمادية * رجل قال كنت مجوسيا الا أني أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره قاله شمس الانعماء الحلو في رحمه الله تعالى * اذا سجد لانسان سجدة تحية لا يكفر كذا في السراجية * وفي الخزانة لو قال المسلم ٦ خدای عز وجل مسلماني از تو بستاند وقال الاخر امين يكفران جميعا * رجل آدی رجلا فقال ٧ من مستلّم مر امر نجان فقال المؤذي خواهي مسلمان باش خواهي كافر يكفر وكذا لو قال ٨ اكر كافر باشي مراجه زبان يلزمه الكفر كذا في التواريخ الخانية * كافر أسلم وأعطاه الناس أشياء فقال مسلم ٩ كاشكي وي كافر بودي تا مسلمان شدي ومردمان او راجيزي دادی أو تعني ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ * رجل تعني أن لم يحترم الله الخمر لا يكفر ولو تعني أن لم يحترم الله الظلم والزنى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصل الاول تعني ما ليس بمستحيل وفي الفصل الثاني تعني ما هو مستحيل وعلى هذا الوتعي أن لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت حراما لا يكفر لانه تعني ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار

ترجمة (١) افرض أني صرت كافرا وأن امرأتني طلقت (٢) بعدهذا كله أضع على رأسي قلنسوة المجوس (٣) الكفر أحسن من معاشرتك (٤) كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطيته كله للكفار ان فعلت ذلك الامر وفعله (٥) أنا كافران فعلت كذا (٦) الله تعالى يسلب منك الايمان (٧) أنا مسلم لا تؤذيني فقال المؤذي كن مسلمان اردت أو كافرا (٨) لو صرت كافرا فالضرر على (٩) ياليتك كان كافرا حتى يسلم فتعطيه الناس أشياء

المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من الأجنبي ثم ان المستقرض يقبل البيع مع الأجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه المقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة إلى المقرض والمقرض وان صار مستقرا بما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن الا أن ذلك جائز لتخلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والأجنبي * وحيله أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه إلى المستقرض فيحصل المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى وقال مشايخنا يبيع العينة في زمانها خير من البيوع التي تجري في أسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جائزة مأجوبة

وقال أجزم مكان الفرار من الحرام * رجل استقرض عشرة دراهم ثم أوفاه وزاد قالوا ان كانت الزيادة قليلة تجرى بين الوزنين كدائق في المائته لا بأس به وان كانت كثيرة كدرهم في المائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واختلفوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هو كثير لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز * ولو أن المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لانها هبة المشاع فيما يحتمل القسمة * رجل له عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيعها باثني عشر درهما مكسرة لا يجوز لانه ربها فان أراد الحيلة يستقرض من المشتري اثني عشر درهما مكسرة ثم يقضيه عشرة جياد ان المقرض يبرئه عن درهمين فيجوز ذلك * ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة الى أجل فلما حل الاجل جاء المديون بتسعة صحاح وقال هذه التسعة بتلك العشرة لا يجوز لانه ربا * فان أراد الحيلة يأخذ التسعة بالتسعة ويبرئه عن الدرهم الباقي فان خاف المديون أن لا يبرئه عن الدرهم الباقي (٣٨٠) يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح ولفلسا أو شيئا يسيرا عوضا عن الدرهم

الباقي جاز ذلك ويقع الامن * رجل دفع الى خباز دراهم وقال اشترت بهامتك مائة من من الخبز وجعل كل يوم يأخذ خمسة أمنا قالوا ما يأكله فهو مكروه وان دفع الدراهم ولم يشتر منه لكن يأخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به وان كانت نيته وقت الدفع الشراء فلا عبرة لتلك النية ما لم يلفظ ولو قال عند الاخذ هذا على ما قاطعتك كان أولى * رجل أراد أن يهب نصف داره مشاعا فالحيلة فيه أن يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن

فصل فيما يخرج عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه

المشتري شراء فاسدا اذا جاء بالمبيع الى البائع فلم يقبله البائع فأعاد المشتري الى منزله فهلك لا يضمن وكذا الغاصب اذا رد المغصوب

حراما فتمنى أن لم يكن حراما لم يكفر * مسلم رأى نصرانية سمينه فتمنى أن يكون هو نصرانيا حتى يتزوجها يكفر كذا في المحيط * رجل قال لغيره ا مر ابني يار يده فقال ذلك الغير بحق هر كس يار يده من ترا بحق يار يدهم يكفر كذا في الفصول العمادية * رجل قال لمن ينازعه أفعل كل يوم عشرة أمثالك من الطين أو لم يقل من الطين فان عني به من حيث الخلقة يكفر وان عني به ضعفه لا يكفر * وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة أن رستا قيا قال قد خلقت هذه الشجرة فاتفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لانه ربا بالخلق في هذا المقام عادة الغرم حتى لو عني حقيقة الخلق يكفر * قال رجل ٢ رهى واركار كنيم وآزاد واربخوريم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا قال ٣ تافلان برجاست أو قال تامر اين بازوي زررين برجاست مراروزي كم نياد قال بعض مشايخنا يكفر وقال بعضهم يحشى عليه الكفر قال ٤ درویشي بدبختي است فهو خطأ عظيم قال لا آخر ٥ يك سجده خديرا كن ويك سجده مرافقيل لا يكفر هذا القائل سئل أبو بكر القاضي عن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امرأته لا تلعب بالشطرنج فاني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من أعداء الله فقال الزوج بالفارسية ٦ أي دون كه من دشمن خدایم نشكیم ونيارام فقال للسائل هذا امر صعب على قول علماءنا ينبغي أن تدين امرأته ثم يجتد النكاح وقال غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن رجل ينازع قوما فقال الرجل ٧ من ازده مغ ستمكاره ترم أو قال من ازده مغ بترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار * سئل عن رجل قيل له يا يكدرم بده تابعمارت مسجد صرف كنم يا مسجد حاضر شو بنماز فقال من نه مسجد آيم ونه درهم درهم مرابا مسجد چه كار وهو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزركذا في المحيط * يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر مدعي علم الغيب كذا في الجرارائق * اذا قال نجومي ٩ زنت بجهنم اده است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العمادية * لو صاححت الهامة فقال يموت المريض أو قال ١٠ باركران خواهد شدن أو صاح العقق فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة * سئل الامام الفضلي عن قال لا خريأ اجر فقال ذلك

ترجمة (١) ساعدني بحق فقال ذلك الغير كل انسان يعاون مع الحق أنا ساعدك بدون حق (٢) نشـ سئل مثل العبيد ونا كل كالأحرار (٣) مادام فلان مستقرا أو قال مادام هذا الذراع الذهبي مستمرا الى لا ينقص رزقي (٤) النقر سو بخت (٥) أسجد لله سجدة ولي سجدة (٦) يا دينية أنا عذ والله لا أصبر ولا أرتاح (٧) أنا أظلم من عشرة من المجوس أو قال أنا أقم من عشرة من المجوس (٨) اما أن تعطى درهم ما النصره في عمارة المسجد واما ان تحضر بالمسجد للصلاة فقال أنا لا آتي المسجد ولا أعطي درهما أي شغل لي بالمسجد (٩) امرأتك وضعت (١٠) سيقع حل ثقيل

فلم يقبل المغصوب منه فأعادته الى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري وضعه بين يدي البائع أو المغصوب منه فلم يقبله الرجل ثم حمله الى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب والبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان فساد البيع قويا غير مختلف فيه فالجواب به كذلك وان كان مختلفا فيه فجاءه الى البائع فلم يقبله البائع فأعاد الى منزله وهلك لا يبرأ عن الضمان والصحيح أنه يبرأ في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل وذهب به الى منزله فهلك فإنه يكون ضامنا لانه يصير غاصبا غصبا مبتدأ * اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها فولدت عنده من غيره كان عليه أن يردها مع الولد والكسب بمنزلة الولد ولو هلكت الجارية عنده وبقي ولدها رد الولد وقيمة الجارية أيضا * ولو اشترى عمدا يساوي خمسمائة بخمسمائة شراء فاسدا وقبضه فازدادت قيمته من حيث السعر فصار يساوي ألفا باعاه من غيره كان عليه لباثته خمسمائة فتمت يوم القبض * ولو غصب عبدا يساوي ألفا فازدادت قيمته الى ألفي درهم ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد قالوا ان وصل الغاصب اليه بعد

ما اشتراه كان عليه ألفان وان لم يصل حتى مات فعليه ألف لان الزيادة الحادثة كانت أمانة ولا نصير مضمونة الا بالقبض * ولو اشترى أمة شراء فاسدا فلم يقبضها حتى أعتقها فأجاز البائع اعتاقه بنفسه ذلت على البائع لانه أعتق مال البائع فيتوقف على اجازته * ولو اشترى عبدا شراء فاسدا ولم يقبضه فأمر البائع أن يعتقه فأعتقه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لان المشتري يصير قابضا على مقتضى اعتاق البائع ولو أن المشتري هو الذي أعتقه قبل القبض لم يصح اعتاقه لانه أعتق مالا يملك * رجل باع غلاما يباع فاسدا وتقابضا ثم أبرأه البائع عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته وبراء البائع باطل لانه أبرأه قبل الوجوب * ولو قال البائع للمشتري أبرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام كان المشتري بريأ عن ضمانه لانه أبرأه عن الغلام فقد جعله أمانة في يده * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم ينقد الثمن ثم تقابلا البيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن صح أبرأه حتى لو هلك الغلام عند المشتري كان (٢٨١) المشتري بريئا عن الثمن لان المبيع بعد الاقالة مضمون على

المشتري بالثمن فصح ابراء البائع أما في البيع الفاسد انما يجب القيمة على المشتري عند الهلاك فلا يصح ابراء قبله وهو نظير ما لو قال لغيره بعث هذا الشيء بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت يجوز البيع ولا تصح الهبة لانه أبرأه عن الثمن قبل الوجوب * رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز لانه اشترى مالا يملك البائع وان نقل الى بلده كان عليه أن يتصدق به على الفقراء * رجل يبيع على طريق العامة يشتري قال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يتضرر الناس بعوده لا بأس بالشراء منه وقال بعضهم لا بأس بالشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لان القعود على الطريق يفسد عذر مكروه

الرجل خلقني الله من سويق التفاح وخاقك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم * وسئل عن رجل قال قولا منهياعنه فقال له رجل ايش تصنع قد لزمك الكفر قال ايش أصنع اذ لزمني الكفر هل يكفر قال نعم * سئل عن يقرأ الراي مقام الصادق قرأ أصحاب الجنة مقام أصحاب النار قال لا تجوز امانته ولو تعدد يكفر * في الجامع الاصفر قال على الراي أخاف على من يقول بحياتي وحياتك وما أشبه ذلك الكفر واذا قال الرزق من الله ولكن ١ ازبده جنبش خواهد فقد قيل هذا شرك * رجل قال أنا بريء من الثواب والعقاب فقد قيل انه يكفر * وفي النوازل لو قال ٢ هر چه فلان كويد بكنم وكرهه كفر كويد يكفر * رجل قال بالفارسية ٣ از مسلماني بيزارم أو قال ذلك بالعربية فقد قيل انه يكفر * حكى ان في زمن المأمون الخليفة سئل فقيه عن قتل حاكم كاهن واجب شؤد فقال تغاربت واجب شؤد فأمر المأمون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاسهتزاز باحكام الشرع كفر كذا في المحيط * ٤ اگر درویشی را كويد مدبر و سپاه كليم شد ما ست فهذا كفر كذا في العناية * من قال لسلطان زمانا تعادل يكفر بالله كذا قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لواحد من الجبابرة ٥ أي خدای يكفر ولو قال ٦ ای بار خدای أكثر المشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة * في أصول الصفا سئل عن الخطباء الذين يخطبون على المنابر يوم الجمعة ما قالوا في ألقاب السلاطين العادل الاعظم شهنشاه الاعظم مالك رقاب الامم سلطان أرض الله مالك بلاد الله معين خليفة الله هل يجوز على الاطلاق والتحقيق أم لا قال لا لان بعض الفاظه كفر وبعضه معصية وكذب وأما شهنشاه فمن خصائص أسماء الله بدون وصف الاعظم ولا يجوز وصف العباد بذلك وأما مالك رقاب الامم فهو كذب محض وأما سلطان أرض الله وأخواتها على الاطلاق فهو كذب محض كذا في التارخانية * قال الامام أبو منصور رحمه الله تعالى اذا قبل أحد بين يدي أحدا لارض أو أنفخي له أو طأطأ رأسه لا يكفر لانه يريد تعظيمه لا عبادة وقال غيره من مشايخنا رحمه الله تعالى اذا سجدوا واحدا لهؤلاء الجبابرة فهو كبير من الكبار وهل يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال أكثرهم هذا على وجوه * ان أراد به العبادة يكفر وان أراد به التحية لم يكفر ويحرم عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كفر عند أكثر أهل العلم وأما تقبيل الارض فهو قرين بالسجود لانه أخف من وضع الخد والجبين على الارض كذا في الظهيرية * يكفر باعتقاد أن الخراج ملك السلطان كذا في البحر الرائق * وفي رسالة الصدر

ترجمة (١) يحتاج الى الحركة من العبد (٢) كل ما قاله فلان أفعله ولو قال كفرا (٣) ملئت من الاسلام (٤) اذا قال لفقيه صار مدبرا وعديم البخت (٥) يا له (٦) يارب

(٣٩٩ - فتاوى ثانی) ولهذا الوعتر به انسان وهلك كان ضامنا والشراء منه يكون حلالا على المعصية واعانة له على ذلك * رجل اشترى ثوبا شراء فاسدا وقبضه فقطعه قيصا ولم يخطه حتى أودعه البائع بعد القطع فهلك عنده كان على المشتري نقصان القطع دون القيمة لانه لما أودعه البائع بعد القطع فقد رد على البائع ما بقي بعد القطع * وبكره بيع الامرء من فاسق يعلم أنه يعصى به لانه اعانة على المعصية * مسلم اشترى عبدا محوسيا فقال له العبدان بعثني من مسلم قتلت نفسي جازله أن يبيع من المحوسى لانه يبيع الكافر من كافر ولا بأس ببيع الزنار من النصاري والقلنسوة من المحوس لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل فيه اذلال الكافر * وبكره أن يبيع المكعب المفضض من الرجل اذا علم أنه يشتري ليلبس * صبي جاء الى القاضي بفلس أو مخبز وطلب منه شيئا يتفجع به في البيت كالحلج والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وان طلب منه جوزا أو فسقا أو نحو ذلك مما يشتري لنفسه عادة لا يبيع لانه في الوجه الاول اذن عادة وفي الفصل الثاني لا صبي يبيع

ويشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لست بالغ فان كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنه اثني عشر أو أكثر لا يعتبر بحوده بعد ذلك لانه أخبر عن أمر محتمل فان أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويحتمل اثنا عشر فإذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح بحوده بعد ذلك وان كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح بحوده * حصير المسجد اذا صار خلقا جازا أن يباع ويراد في ثمنه ويشترى به آخر * رجل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صديقه باع السكر وهو لا يشعر به قالوا الا ثم عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له * رجل قيل له اما أن تشرب هذا الشراب أو تباع كرمك فباع ولم يشرب قالوا ان كان شرابا يحل شربه جاز يبعه لانه غير مكره وان كان شرابا لا يحل شربه لا يجوز الباع لانه مكره * قوم اجتمعوا ودفعوا مالا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشترى الاسراء قالوا ينبغي أن يشتري كل أسير بقيته ولو كان عبدا في ذلك المكان أو بقدر ما يتغابن (٣٨٣) الناس فيه ولا يستأمر الاسير في ذلك فانه لو استأمر الاسير فأمره الاسير أن

يشترى به وأدى ثمنه من المال الذي كان عنده كان ضامنا لأصحاب الاموال ويكون ما أدى من الثمن ديناعا على الاسير كأنه أقرضه ولا يكون الشراء لأصحاب الاموال * ولو قال له الاسير اشترني أو فكني ينبغي للأمر أن يقول اشتريتك حصة لأصحاب الاموال ثم يشترى به بعد ذلك فلا يكون ضامنا * ولو كان الاسير عبدا أو أمة فاشتراه المأمور ونقد الثمن من الاموال التي في يده يكون ضامنا لان العبيد والاماء صاروا مملوكا لأهل الحرب فإذا اشتراهم كان مشتريا عبيدا لأهل الحرب فيكون مشتريا لنفسه فيكون ضامنا * رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب جازله أن يعطيهم الزبوف والمفشوشة والعروض أكثر من قيمته لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسارى عبيدا لا يبعه

المرحوم ١ اكرى بجاي کسی بدی کند او کوید من این بدی از تو دائم نه از حکم خدای کافر گردد وفي رسالته أيضا ٢ در مجموع نوازل آورده است اكرى بوقت خلوت یعنی بوقت پوشیدن شه وبوقت تنهية از برای پوشیدن تشريف ورضاء أو قربانی کند کافر شود واین قربانی مردار باشد و خوردن آن روان بود و آنکه در زمان ماشائع شده است ویشتری از عورات مسلمانان بدان مبتلا اند است که بوقت آنکه ابله کود کان را بیرون می آید که آنرا جلدی میگوید بنام آن ابله صورتی کرده اند و آنرا می پرستند و شفای کود کان از او میخواهند و اعتقاد میکنند آن سنگ مر این کود کان را شفا میدهد این عورات بدین فعل و بدین اعتقاد کافر میشوند و شوهران ایشان که بدین فعل رضامند اند نیز کافر گردند و دیگر ازین جنس آنست که بر سر آب میروند و آن آب را می پرستند و بنیتی که دارند کوسپند بر سر آب ذبح میکنند این پرستند کان آب و ذبح کنند کان کوسپند کافر میشوند و کوسپند مردار گردد خوردن روان بود و همچنین نه زرخاها صورت میکنند چنانچه معهود پرستیدن کبران است آنرا می پرستند و بوقت زادن کودک بشکرف نقش میکنند و روغن میریزند و آن بنام بتی که آنرا بهانی میخواهند می پرستند و مانند این هر چه میکنند بدان کافر میشوند و از شوهران خود مبیانه میشوند * اکر کوید درین روز کار تا خیانت نکنم و دروغ نکویم روز نمیگذرد و یا کوید تا دروغ بدو فروخت دروغ نکوی تا نیایی که بخوری و یا یکی را کوید جراح خیانت میکنی و یا چادر روغ میکنی کوید ازینها چاره نیست بدین همه لفظها کافر شود * اکر مردی را کوید دروغ مگو پس او کوید این سخن راست تراست از کلمه لا اله الا الله محمد رسول الله کافر

ترجمه (١) اذا فعل رجل سيئة في حق آخر فقال أنا أعلم أن هذه السيئة منك وليست مني حكم الله بصير كافرا (٢) آوردن في مجموع النوازل قال اذا ذبح رجل قربانا عند خلوة السلطان أو في وقت التهنة بصير كافرا ويكون هذا القربان نجسا ولا يجوز أكله والذي شاع في زماننا و كثير من نساء المسلمين مبتليات بذلك هوأنهن في وقت طلوع الجدرى لا اطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدرى ويعبدنهم ويطعنن منهن شفاء الاولاد ويعتقدن أن ذلك الحجر يشفي هذه الاطفال قتلك النساء يصرن ككافرات بهذا الفعل وبهذا الاعتقاد و برضا أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفارا ومن هذا القبيل أنهن يذهبن الى عين ماء ويعبدن ذلك الماء و يذبحن على ذلك الماء شاة قبلانية التي أضمرن فيها تائب العابدات للماء والذابحات يصرن ككافرات وتكون الشاة نجسة ولا يحل أكلها ومثل ذلك أنهن يتخذن صورة في البيوت ويعبدن منها مثل عبادة الجحوش وعند وضع المولود ينقشنها بالزنجفر ويطعن عليها الزيت ويعبدن باسم الصنم الذي يقال له بهاني وكذا يفعلن شيئا مثل هذا يصرن ككافرات ويبرهن به من أزواجهن

ذلك رجل استأمر شيئا من رجل يثنى المثل فزاده رجل آخر في الثمن لا يريد شراءه وانما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة وذلك مكره وهو التجش المنهى وان كان الذي استأمر يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس لغيره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ما جوز في ذلك * رجل باع شاة من كافر يقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه وكذا يجوز بيع ذبيحة الجحوش فيما بينهم وعن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع ذبيحة الجحوش فيما بينهم * رجل باع العصير من يتخذ خرا لا بأس به وكذا لو باع الارض من يتخذها كنيسة أو بيعة أو بيت نار * ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع الاراضي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا يجوز اجارة البناء ولا يجوز اجارة أرضها وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز بيع دور مكة وفيها الشفعة * ويكره اجارتها في الموسم * مصر عذفيه الطعام ليس للامام أن يسعر فان سعه فباع الحجاز بأكثر مما سعه جاز يبعه وقال محمد رحمه الله تعالى للامام أن يجبر المحتكر

على البيع اذا خاف الهلاك على أهل المصر ويقول لله شكركم ما يسع الناس ويزيادة يتغابن الناس في مثلها * وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره الامام على البيع لانه حجر وهو لا يرى الحجر وقال القدوري رحمه الله تعالى قد قال أصحابنا اذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر يأخذ الطعام من المحتكر ويفرقه عليهم فاذا وجدوا ردوا مثله وليس هذا بجبر انما هو ضرورة ومن اضطر الى مال الغير وخاف الهلاك كان له أن يأخذه بغير رضاه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قدم الاعراب الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها كان للامام أن يمنعهم عن ذلك لان له أن يمنع أهل البلدة عن الاحتكار فهذا أولى والله أعلم

فصل فيما يتضرر به الجيران ويخاصمه في ذلك

رجل اشترى داراً أو يمتافى سكة وكان ذلك للديانة وأراد المشتري أن يدبغ فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان يعمل ما فيه أذى الجيران على الدوام فانه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا شيء استحسنته مشايخ بلخ أما عند (٢٨٣) أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع عن

ذلك * يجوز بيع الارض المحيطة بأذن الامام فان أحياها بغير إذن الامام وباعها لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يجوز بغير إذن رجل اشترى حجره سطعها ووسطح جاره مستويان فأخذه جاره حتى يتخذ حائطاً بينه وبين جاره ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد الجار أن يمنع من الصعود حتى يتخذ ستره قالوا ان كان في صعد يوقع بصره في دار جاره كان له أن يمنع من الصعود حتى يتخذ ستره وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه في الضرر * رجل له في دله شجرة فرصاد وقد باع أغصانها واذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا للجيران أن يرفعوا الأمر إلى

شودا كركسي يخشم شود ديكرى كويد كاسرى به ازين كار كافر كرد دوا كرمردى سخنى كويد كه آن منهى بود و ديكر كويد چه ميكونى بر تو كفر لازم ميكر دوا و كويد چه كنى ار مرا كفر لازم آيد كافر شود كذا في التواريخ * من خطر بقلبه ما يوجب الكفر ان تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان واذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في الخلاصة * رجل كفر بلسانه طأنا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافراً ولا يكون عند الله مؤمناً كذا في فتاوى قاضيان * ما كان في كونه كفراً اختلاف فان قاله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان خطأ من اللفاظ ولا يوجب الكفر فقائله مؤمن على حله ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن ذلك كذا في المحيط * اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى المفتي ان يميل الى ذلك الوجه كذا في الخلاصة * في البرازية الا اذا صرح بارادة توجب الكفر فلا ينفع التأويل حينئذ كذا في البحر الرائق * ثم ان كانت قيمة القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كانت نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجديد النكاح بينه وبين امرأته كذا في المحيط * وينبغي للمسلم أن يتعود ذكر هذا الدعاء صباحاً ومساءً فانه سبب العصمة عن هذه الورطة بوعده النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم وأستغفر لك لما لا أعلم كذا في الخلاصة

الباب العاشر في البغاة

أهل البقي كل فرقة لهم منعة يتغلبون ويجمعون ويقاثلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق معنا ويدعون الولاية * فان تغلب قوم من اللصوص على مدينة وأخذوا المال فليب وبغاة كذا في خزائن المفتين * اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلاد دعاهم الى العودة الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي * وهذه الدعوة ليست بواجبة واذا بلغه أنهم يشتركون

* لو قال رجل مادمت لم أكن في هذا الزمان ولم أقل كذا بالامضى اليوم أو قال ان لم تقل كذا في البيع والشراء لا تجد خبراً تاكاه أو قال لا تخلاي شيئاً تخون أو لا ي شي تكذب فقال لا بد من هؤلاء يصير كافراً بهذه اللفاظ كلها * اذا قيل لرجل لا تكذب فقال هذا اللفظ اصدق من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله يصير كافراً اذا قال رجل لا تخرفي حال غضبه الكافرية أحسن من هذا الامر يصير كافراً * اذا تكلم رجل بلفظ منهي عنه فقال آخر لا تقل فانه يلزمك الكفر فقال هو ما تصنع اذ الرمي الكفر يصير كافراً

القاضي حتى يمنع عن ذلك والمختار للفتوى أن المشتري يجبر الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة أو مرتين حتى يستتروا ليكون جميعا بين الحقيق ومراعاة الخصمين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقاء حينئذ يرفعون الأمر إلى القاضي فان رأى القاضي أن يمنع كان له ذلك * رجل باع ضيعة وله أشجار في ضيعة أخرى أغصانها متدلية في هذه الضيعة التي باعها فالمشتري أن يأخذ به فربغ الضيعة المبيعة عن أغصان أشجاره وكذا لو ورث الرجل ضيعة وفيها أغصان لوارث آخر كان له أن يأخذ صاحب الأغصان برفع ضرر الأغصان عن ملكه * رجل وضع جذوعه على حائط جاره بأذن الجار وأوحى سر داب في داره بأذن جاره ثم باع الجار داره وطالب المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فيمنع ذلك لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كأنه شرط لنفسه ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن الوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال * ولو أن

رجلا زرع في أرضه أرزاً ويتضرر جاره بذلك فإن كان يخرج ماؤه إلى أرض جاره ويفسد أرض جاره بذلك كان الجار أن يمنعه عن ذلك ولو
أن رجلاً أراد أن يجعل بيته اصطبلًا ولم يكن في القديم كذلك قالوا إن كان وجه الدواب إلى حائط الجار ليس للجار أن يمنعه وإن كان
حوافرها إلى حائط الجار كان للجار أن يمنعه وكذلك أراد أن يجعل في بيته رحي وذلك يوهن بناء الجار كان للجار أن يمنعه وكل ما ذكرنا من
الجواب في جنس هذه المسائل قول مشايخنا رحمهم الله تعالى وأنه يخالف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى من تصرف في ملكه لا يمنع عنه وإن كان يتضرر جاره به وقال مشايخنا بلغ إذا تصرف في ملكه وتضرر جاره بذلك ضرراً ينادى
كان للجار أن يمنعه وسيأتي جنس هذه المسائل في كتاب القسمة إن شاء الله تعالى ﴿باب في بيع غدير المالك﴾ * في الباب
فصول الأول في بيع الوالد على الولد (٣٨٤) الصغير * امرأة اشترت لولدها الصغيرة ضيعة بماله على أن لا ترجع على الولد

بالثمن جازاً استحساناً ولو تكون
الأم مشترية لنفسها
لأنها لا تملك الشراء لولدها
الصغير ثم يصير هبة منها لولدها
الصغير وصلة وليس لها أن
تمنع الضيعة عن ولدها
* امرأة قالت لزوجها
وبينهما ولد صغير اشترت
منك داراً هذه لابننا بكنا
وقال الأب بعثها جازلاً
الأب لما قبل البيع فقد جاز
شراؤها للصغير فيجوز * ولو
كانت الدار مشتركة بين الأب
أو أجنبي فقالت المرأة لهما
اشترت منكما هذه الدار
لابني عماله فقالا بعنا يجوز
لأن الأب جازاً يجوز شراؤها
للصغير جلة الدار فقد أذن لها
بشراء الجلة * امرأة باعت
متاع زوجها بعد موته
ودعت أنها وصيته
ولزوجها أولاد صغير ثم
قالت المرأة بعد مدة لم يكن
وصيته قال الشيخ الإمام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى لا تصدق المرأة على

الشراة ويصحها موقوف إلى بلوغ الصغير فإن صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصيته جازياً يصحها وإن كذبوها بطل
البيع فإن كان المشتري سرق من الأرض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة هذا إذا ادعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصيته فإن ادعى صبي غير
بالغ أنها باعت ولم تكن وصيته يسمع دعوى الصبي إذا كان مأذوناً في التجارة أو في الخصومة من له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما
فإن عجز عن استدراك الضيعة يضمن المرأة قيمة ما باعته على الرواية التي يضمن الغاصب فيها قيمة العقار بالبيع والتسليم * رجل مات ولم يوص إلى
أحد فباعت امرأة من تركة وكفنته بثمن الدار بغير إذن باقي الورثة جازاً بالبيع في حصتها إذا لم يكن على الميت دين يحيط بماله لأنها باعت
مال نفسه وأهل ترجع في مال الميت إن كفنته بكفن المثل كان لها أن ترجع لأن أحد الورثة إذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير إذن الورثة
يرجع في التركة وإن كفنته بأكثر من كفن المثل لا ترجع لأن أحد الورثة لا يملك ذلك * وأهل لها أن ترجع إذا كفن المثل قالوا لا ترجع لأن

السراجية

اختيارها ذلك دليل التبرع * وكفى المثل هو ما كان مثل ثيابه لخروج العيد من في حياته * امر أتباعه مال ولدها الصغير بغير أمر القاضي ولم تكن وصية اختافوا في ذلك قال بعضهم للولد أن يطل ذلك البيع وقال بعضهم ليس له أن يطل قبل البلوغ * رجل باع عقارا أو بضعة لولده الصغير عن القيمة أو بغير يسير قالوا ان كان الاب محمدا عند الناس أو مستورا جاز بيعه ولا يكون للولد أن يطل ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن أو أنفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسقا لا يجوز بيعه وللأب أن ينقض بيعه إذا بلغ إلا أن يكون البيع خيرا للصغير لأن الاب اذا كان محمدا ومستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه التحيرية بخلاف ما اذا كان فاسقا وان باع الاب غير العقار والضياع فكذلك الجواب الآن الاب اذا كان مفسدا في جواز بيعه روايتان في رواية يجوز البيع فيؤخذ الثمن منه فيوضع على يدي عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية (٢٨٥) لا يجوز بيعه إلا أن يكون خيرا للصغير وذلك بأن يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى

* اذا باع الاب مال أحد الابنين من الآخر جاز اذا بلغا كانت العهدة عليهما واذا بلغ الابن عاقلا ثم جن بعد ذلك فباع الاب ماله ان دام جنونه ثم راجاز تصرف الاب عليه بعد الشهر وان كان الجنون قصيرا لا يجوز تصرف الاب عليه بعد الشهر لان القصير يكسب بمنزله الاغنياء وتكلموا في الفاصل بين الطويل والقصير وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قدّر الطويل بالشهر كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده والناطقي رحمه الله تعالى وهو الصحيح لان الشهر طويل أجل ومادون الشهر قصير عاجل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قدّر الطويل بأكثر من يوم وليلة وفي رواية قدّره بأكثر السنة وكان محمد رحمه الله تعالى

السراجية * لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على حرمهم فقاتلوا معهم أهل العدل لا يكون ذلك نقضا للعهد لهم وما أصاب أهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال منسأ أو أصبا منهم في ذلك فلا ضمان كافي حق أهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى أهل البغي اذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلا فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في أهل البغي اذا غلبوا على أهل المصر فقتل رجل من أهل البغي رجلا من المصر عمدًا ثم ظهر ناعلي ذلك المصر يقتص له منه ومعنى المسئلة أنهم غلبوا ولم يجبر فيها حكمهم حتى أرجعهم امام أهل المصر فاما اذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء يقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في رجل من أهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثته وان قتلها الباغي فقال الباغي كنت على الحق حين قتلت وأنا الآن على الحق أو رثته منه وان قال قتلته وأنا أعلم أنني على باطل يوم قتله لم أرتثه منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * من قتل من أهل البغي فإنه لا يفسل ولا يصلي عليه ومن قتل من أهل العدل فإنه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي * أهل البغي اذا أخذوا العشر والخراج لا يؤخذ ثانياً ان كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يفتى أرباب الاموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا إعادة عليهم في الخراج ديانة أيضا وكذلك لا إعادة عليهم أيضا في العشر اذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان * ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة ممن لم يدركه من أهل الفتنة وهذا في نفس السلاح فأما ما لا يقابل به الابضعة كالحديد فلا بأس به كذا في الكافي

كتاب اللقيط

وهو في الشريعة ما سمح لمولود طرحة أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا * مضيعه آثم ومحرزه غائم * والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كأن وجد في الماء أو بين يدي سبع فواجب * واللقيط حر وولي له السلطان حتى ان الملتقط اذا تزوجه امرأة أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزنة المفتين * ولا يأخذ منه أحد ولودفعه هو الى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين * عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط * واذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدودا على دابة وهو عليها أو اذا كان موضوعا بقربة لم يحكم له به ويكون لقطة وان وجد اللقيط على دابة فهي له كذا في الجوهر النيرة * ونفقته في ذلك المال بأمر القاضي لللتقط أن ينفق عليه منه وقبل ينفق بغير أمره

أولا قدّر الطويل بالشهر ثم رجع وقدره بسنة كاملة ويجوز تصرف الاب عليه بعد السنة * صغيره عبد سباه أهل الحرب فاشترى من رجل منهم وأخرجه الى دار الاسلام كان للاب الوصي أن يأخذ منه من المشتري بالثمن فان سلم الاب والوصي وكانت قيمته أقل من الثمن الذي اشترى به المشتري جاز تسليمهما في قوله وان كانت قيمته مثل الثمن الذي اشترى به المشتري أو أكثر من ذلك فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو التسليم لنفسه سواء * رجل اشترى لولده الصغير ثوبا أو خادما ونفق الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده إلا أن يشهد أنه اشترى مولده ويرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته لا يدين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الولد ان كان الميت لم يشهد أنه اشترى مولده وان اشترى لابنه الصغير شيئا وضمن الثمن ثم نقض الثمن في القيلس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقض الثمن نقضته لا يرجع على الولد كذا في قوله أن يرجع على الولد الاب أو الوصي

إذا باع عقار الصغير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا رأى القاضي نقض البيع خيرا للصغير كان له نقضه * الصبي إذا باع أو اشترى ثم بلغ فأجاز ذلك جاز ولو طلق أو عتق ثم أجاز بعد البلوغ لم يجز لانه لا يجزى للطلاق والعناق حال وقوعه فلم يتوقف وللبيع والشراء مجزى حال وقوعه إذا كان البيع بمنزلة القيمة أو بعين يسيرة فيتوقف ذلك على إجازة من له حق المباشرة وهو الأب أو الوصي أو القاضي أما إذا كان بعين فاحش فهو والطلاق والعناق سواء * الأب إذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضا لولده بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة يهلك على الولد * ولو اشترى الأب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيل الصغير فيأخذ الثمن من الأب ثم يأمر الوكيل بالرد على الأب * رجل باع ماله من ولده الصغير فقال بعث عبدى هذا بألف درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول (٣٨٦) قبلت * وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اشتريت لنفسى عبدولى الصغير

هذا بألف درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت مروي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى * الأب أو الوصي إذا باع مال اليتيم من أجني ثم بلغ الصغير فحق العقد ترجع إلى الأب والوصي * ولو اشترى الأب مال ولده لنفسه فبلغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد على الوالد

فصل في بيع الوصي وشراؤه

* إذا باع الوصي مال اليتيم من القاضي جاز وإن كان هذا القاضي هو الذي جعله وصيا ولو أمر الوصي رجل بأن يشتري له شيئا من مال اليتيم فاشترى الوصي لموكله لا يجوز ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان خيرا لليتيم

أيضا وهو مصدق في نقضه مثله كذا في المحيط * وولاؤه لبيت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركه لبيت المال كذا في خزائنة المفتين * إذا جاء الملتقط بالقيط إلى القاضي وطلب من القاضي أن يأخذه منه فلقاضي أن لا يصدق في ذلك بدون البينة لأنه يدعى نقضه وموئنته في بيت مال المسلمين ومتى أقام البينة فالقاضي يقبل بينته من غير خصم حاضر وإذا قبل القاضي بينته ان شاء قبض القيط وإن شاء لم يقبضه ولكنه يوليئه من تولى ويقول قد التزمت حفظه فانت وما التزمت وهذا إذا لم يعلم القاضي عجزه عن حفظه والاتفاق عليه فاما إذا علم فالأولى أن يأخذه ويضعه على يد رجل ليحفظه فإن جاء الأول وسأل القاضي أن يرده عليه فالقاضي بالخيار إن شاء رده وإن شاء لم يرده بخلاف مالو الملتقط اقيطاً فجاء آخر وانتزع من يده ثم اختصم فالقاضي يدفعه إلى الأول وإن وجد العبد لقيطاً ولم يعرف ذلك إلا بقوله والمولى يقول لعبد كذبت بل هو عبدى فإن كان العبد محجوراً عليه فالقول قول المولى وإن كان مأذوناً له فالقول قول العبد كذا في الظهيرية * ولو أقر القيط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم تجر عليه أحكام الأحرار مثل قبول الشهادة وضرب فأنقه وغير ذلك يصح إقراره والأفلا كذا في السراجية * ثبت نسبته من واحد إذا ادعاه ولم يدعه الملتقط وقيل يصح في حق النسب دون إبطال اليد للذئقة والأصح الأول وإن ادعاه فدعوة الملتقط أولى وإن كان ذمياً والآخر مسلماً كذا في التبيين * فلو كان المدعى ذمياً فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم وذمى يقضى للسلم وإن كان مسلمين يقضى لمن أقام البينة فلو أقام يقضى له ما ولولم يقيم ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآخر لم يصف يجعل ابنه للواصف كذا في السراجية * ولو لم يصف كل واحد منهما فإنه يجعل ابنه ما كذا في غاية البيان * ولو وصف أحدهما أو أصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهو ابنه ما ولو وصف أو أصاب أحدهما دون الآخر قضى للذى أصاب وكذلك لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضى للذى أصاب فلو تفرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط * إذا ادعى القيط رجلان ادعى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته فإذا هو خنثى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً فهو للذى ادعى أنه ابنه كذا في التارخية * ولو كان المدعى أكثر من اثنين فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز أن يثبت كذا في السراجية * امرأة ادعت أنها ابنها فان صدقها زوجها أو شهد لها القابلة أو قامت البينة صححت دعوتها والأفلا وشهادة القابلة إنما يكتفى بها فيما إذا كان لها زوج منكر للولادة أما إذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا في البحر الرائق * وإن ادعت أنه ابنها من الزنا يقضى به كذا في السراجية * وإن ادعاه امرأتان فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

وتفسير الخيرية في غير العقار ما قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوى خمسة عشر بعشرة وأن يشتري لنفسه ما يساوى عشرة بخمسة عشر وتفسير الخيرية في العقار عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة * وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه إلا أنه يبيع لينفق ثمنه على نفسه فالوا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم إذا أنفق الثمن على نفسه * متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترد الوصي من المتغلب ولم يكن للوصي بينة على ذلك ويخاف أن يأخذه المتغلب بعد ذلك ويتسلل بما كان له من اليد فأراد الوصي أن يبيع العقار خوفاً من المتغلب فالوا يجوز بيعه وإن لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه * رجل مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة صغاراً ذكر في الكتاب أنه يتقد تصرف الوصي على الورثة من البيع والشراء عروضا كانت التركة أوقية أو عقاراً وإن لم يكن هنالك دين أو وصية ولا يحتاج الوارث إلى الثمن إلا أنه يؤخر بيع العقار عن بيع المذخور قال الشيخ شمس

الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواب السلف أما على قول المتأخرين يبيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأن يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها وعلاقتها وموئنا تزيدها على غلاتها أو كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى بمال مرسل كآلف أو نحوها أو كان بالصغير حاجة إلى الثمن لأجل النفقة فإن لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا إذا كانت الورثة صغارا فإن كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فإن الوصي لا يبيع شيئا من التركة وإن كانت التركة مستغرقة بالدين أو كان الميت أوصى بوصية مرسله كان للوصي أن يبيع التركة لقضاء الدين لأنه يبيع العروض ويؤخر بيع العقار فإن مست الحاجة إلى بيع العقار يبيعه فإن قالت الورثة نحن نقضي الدين وتنفذ الوصية من أموالنا ونستخلص التركة لأنفسنا كان لهم ذلك وإن كانت الورثة كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصية فللوصي أن يبيع (٢٨٧) غير العقار استحسانا لأن غير العقار

يخشى عليه التوى والتلف فكان البيع حفظا وتحصينا ويملك اجارة الكل فإن كان بعض الورثة حضورا وبعضهم غائبا أو واحدا منهم غائبا فإن الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرفيق لأجل الحفظ وإدامك يبيع نصيب الغائب يملك يبيع نصيب الحاضر أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى لا يملك * وهذه أربع مسائل أحدها هذه * والثانية إذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فإن الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملك وعندهما لا يملك * والثالثة إذا كان في التركة وصية بمال مرسل فإن الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك

تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهم وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالنسب يثبت من المرأتين ولكن لا بدله من حجة عند التعارض والتنازع * والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أقام ذلك يثبت النسب منهما وما لا فلا وفي الخاتمة وإن أقامت أحدهما رجلين والآخرى امرأتين يجعل ابنه الذي شهد له الرجلان وفي شرح الطحاوي وإن أقامت أحدهما البيعة دون الأخرى فإنه يجعل ابنه الذي أقامت لها البيعة ولو ادعت امرأتان اللقيط وكل واحدة منهما تقيم البيعة على رجل على حدة بعينه أنهما ولدته منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ولدهما من الرجلين جميعا قال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين كذا في التارخانية * لو ادعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبده وأقاما البيعة قضى للذي ادعى بنوته وإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الآخر أنه ابنه من هذه المرأة الأمة قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما بيعة أنه ابنه من هذه المرأة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولدين معا وهل يثبت نسب الولد من المرأتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط * رجلان ادعيا نسب اللقيط وأقاما البيعة وأرخت بيعة كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له سن الصبي فإن كان سن الصبي مشتبهام يوافق كلام التارخين فعلى قولهما يسقط اعتبار التارخ ويحذف به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضى به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يقضى لأقدمهما تاريخا * وفي التارخانية أنه يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهكذا في المحيط * إذا كان الصبي في يدي رجل يدعى أنه ابنه ويقيم على ذلك بيعة ويقيم رجل آخر بيعة أنه ابنه قضى لصاحب اليد * صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنها ابنها وأقامت على ذلك بيعة امرأة وادعت التي في يديها الصبي أنه ابنها وأقامت على ذلك بيعة يقضى للتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة * صبي في يدي رجل وحرته حرة أقام بيعة أنه ابنه من امرأة هذه وأقام الذي في يديه بيعة أنه ابنه إلا أنه لم ينسب إلى أمه فإنه يقضى بالولد للتعدي * ويثبت نسبه من ذمي إن ادعاه ويكون اللقيط مسلما إن لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين * وابن الذمي اللقيط انما يكون مسلما إذا لم يقيم بيعة أنه ابنه فإن برهن بشهود مسلمين قضى له به وصارت في دينه وإن أقام بيعة من أهل الذمة لا يكون ذميا كذا في البحر الرائق * والمعتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فاصله أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أحدها أن يحجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة أو القرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يحجده

وعندهم الإيلاء * والرابعة إذا كانت الورثة كبارا فيهم صغير فالوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار أيضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الأب فكذلك في وصي وصيه ووصي الأب ووصي وصيه والقاضي ووصي فوصي القاضي بمنزلة وصي الأب إلا في خصلته وهي أن القاضي إذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والأب إذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في الأنواع كلها * وإذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد كان لاهيه وهو الجد يبيع العروض والشراء إلا أن وصي الأب لو باع العروض والعقار لقضاء الدين أو لتنفيذ الوصية جاز والجد إذا باع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وصي الأب إذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله وإن كان كافيا غير عدل يعزله القاضي وينصب وصيا آخر وإن كان عدلا غير كاف لا يعزله لكن يضم إليه كافيا ولو عزله ينزل وكذلك لو كان عدلا كافيا فعزله ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده أنه ينزل وذكرا القسري

والطحاوي أنه ليس للقاضي أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل معه غيره * فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشراخرجه
وينصب غيره ولو كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره ولم يذكر أنه لو عزل ينزل وزر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي أن يعزله * الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي يملك واختلفوا
في الاب والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي والاب والوصي والقاضي أن يضع مال اليتيم ويودع * ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز
ولو فعل الاب جاز لان الاب لو باع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه إلا أن يكون خير اليتيم وذو كرم
الائمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الاب بمنزلة الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيحتمل أن يكون في المسئلة روايتان * وذكر
في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى ليس (٢٨٨) للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما نأري

أنه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين
لا بأس به * ولو جعل الاب
مال انه الصغير صداقا
لاهرأة نفسه عنده من
لا يجوز اسـتـقرض الاب
لا يجوز ذلك فاما الاب أو
الوصي اذا رهن مال اليتيم
بدين نفسه في القياس
لا يجوز وهو قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى * وذكر
الناطقي أن للاب أن يرهـن
مال ولده بدين نفسه
استحسانا وان رهن الاب
أو الوصي مال اليتيم بدين
نفسه وفيمته أكثر من الدين
فهذا الرهن عند المـرتـهـن
ذكر في فتاوى ما وراء النهر
أن الاب يضمن مقدار الدين
والوصي يضمن جميع القيمة
وذكر شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى
أنهما يضمنان مـالـية الرهن
وسوى بين الاب والوصي
وهكذا ذكر الحاكم في المختصر
* رجل له على ميت دين
وليس لصاحب الدين بينة

كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقربة من قراهم فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان
المسلمين * الرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط
العبارة لا يمكن أن يكون الكافر في البيعة * وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق * لو أدرك اللقيط
كافرا ان كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يجبس ويجبر على الاسلام وهو الصحيح كذا في
خزانة المفتين * كل من حكم باسلامه تبعا اذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام ولا يمكن لا يقتل استحسانا كذا في
الحيط * ويشترط نسبه من عبدا اذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي أمة فصدقه
مولاه ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم أحق من الذمي عند التنازع اذا كان حرا وان
كان عبدا فالذمي أولى ولا يرق اللقيط الا بيعة ويشترط أن يكون الشهود مسلمين الا اذا اعتبر كافرا بوجوده
في موضع أهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يد
رجل فادعى أنه عبده وصدقه الفلام فانه يكون عبدا له وان لم يدرك وان صدقه بعد الادراك ينظر فان كان
بعدهما أجرى عليه شيء من أحكام الاحرار من قبول شهادته وحذفه لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين
* لو كان اللقيط امرأة فاقترت بالرق لرجل فصدقه ذلك الرجل كانت أمة له الا أنها اذا كانت تحت زوج
لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو اقترت أنها بنت أبي الزوج فصدقها أبو الزوج فانه يثبت النسب
ويبطل النكاح فان أعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها او احدة
فاقترت بالرق يصير طلاقها نكاحا لا يملك الزوج عليها الا طلاقا واحدة ولو كان طلقها نكاحا ثم اقترت بالرق كان
له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقترت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له أن يراجعها في الحيضة
الثالثة * لو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله الا بحجة واذا مات اللقيط
وترك مالا ولم يترك فادعى رجل بعد موته أنه ابنه لا يصح ادعاء الابحجة كذا في فتاوى قاضخان *
وفي النخبة صبي في يدي رجل لا يدعيه أقامت امرأة بينة أنها ولده ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه
ولده على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كأنها ولده على فراشه وكذلك لو
كان الصبي في يدي هذا الرجل أو يدي هذه المرأة وباقي المسئلة بحاله ما فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا
يعتبر التراجع باليد صبي في يدي رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من
المسلمين أو من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يده بينة من المسلمين أنه ابنه قضى للذي ويرجح الذي على
المسلم بحكم يده كذا في التارخانية * لو أدرك اللقيط ووالى رجلا جازلاؤه فان كان جني جنابة فمعه على
بيت المال ثم لو والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكرا كان اللقيط أو أثنى تصرفا من بيع أو

الأ أن الوصي يعلم بذلك فخاف الوصي أنه لو قضى الدين يضمنه الوارث أو يظهر غريم آخر فيضمنه قالوا الحيلة له في ذلك
أن يبيع الوصي شيئا من مال اليتيم بجنس الدين أو يودع عند صاحب الدين بعض التركة فيجده بدين * رجل مات
وأوصى الى رجل ثلث ماله وخلف ورثة صغارا وترك عقارا لا يكون للوصي أن يبيع العقار على الوصي له بالثلث * القلضي اذا باع ماله من
اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك قضاء منه وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه كالأية تزويج اليتيم من نفسه
* رجل مات وعليه دين يستغرق التركة فباع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ ابرضاهم * أحد الوصيين اذا باع مال
اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من أجنبي لا يجوز فكذا اذا باع
من الوصي الآخر الوارث يطالب بقضاء الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة فتصير

التركة مشغولة بدينه وان لم يقل وقت القضاء في أقضى لارجع في التركة هكذا كرا الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده في المأذون والناطقي
أيضا الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التأجيل فاحشا بأن لا يباع هذا المال به الا اجل لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن يخاف
عليه الجحود عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجحود ولا هلاك الثمن عليه جاز به مع الوصي * رجل استباع
مال اليتيم من الوصي بألف ورجل آخر استباعه بألف ومائة والاول أملا من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر
مال اليتيم بثمنية وآخر استأجره بعشرة والاول أملا فان الوصي يؤجر من الاول وكذلك متولى الوقف وللوصي أن يودع مال اليتيم ويضع
فان صالح الوصي عن حق الميت على رجل فان كان المدعي عليه مقر بالمال أو على المال بينة أو كان القاضي قضى بذلك أو كان القاضي يعلم
بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح * ولو صالح الوصي (٢٨٩) عن حق يدعي الانسان على الميت

ان كان للمدعي بينة على
دعواه أو علم القاضي بذلك
أو كان القاضي قضى بذلك
جاز صلح الوصي وان لم يكن
كذلك لا يجوز * ولو احتال
الوصي بمال اليتيم ان كان
الثاني أملا من الاول جاز
وان كان مثله لا يجوز * ولو
طمع السلطان في مال اليتيم
فأعطاه الوصي شيئا من مال
اليتيم ان كان يقدر على دفع
الظلم من غير اعطاء شيء
لا يجوز له أن يعطى وان أعطى
ضمن وان كان لا يقدر على
دفع الظلم الا باعطاء المال
كان له أن يعطى صيانة للباقي
ولو أعطى لا يضمن * واقرار
الوصي على الميت بدين أو
عن أو وصية باطل وللوصي
أن يعطى صدقة فطر اليتيم
من مال اليتيم ولا يضمن
عن الصبي في ظاهر الرواية
وكذا الاب لا يضمن عن
الصغير من مال الصغير فان
ضمن من مال نفسه يكون
متبرعا

شراء أو نكاح أو غيره وانما ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يختنه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا والمثلث
أن ينقل الاقريط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يجوز أن يؤجره ذكره في الكراهية وهو الاصح كذا
في التتارخانية * فان وجد مع الاقريط مال وأمر القاضي المثلث أن ينفق عليه من ذلك المال فاشترى له
من طعام أو كسوة فذلك جائز واذا قتل الاقريط خطأ تجب الدية على عاقله القاتل وتكون لميت مال المسلمين
وان قتل عمدا فصالح الامام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك
عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى واذا أنفق المثلث على الاقريط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر
القاضي فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالانفاق على أن يكون دينه عليه
فان ظهر له أب كان للمثلث حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان
القاضي أمره بالانفاق ولم يقل على أن يكون دينه عليه كرهتمس الأئمة السرخصي رحمه الله تعالى أنه لا يكون
له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أدرك الاقريط وتزوج
امراة ثم أقر أنه عبد لفلان ولا امرأته عليه صدق فصدقتها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان
دينا أو بايع انسانا أو كفل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعتقه ثم أقر
أنه عبد لفلان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان

كتاب اللقطة

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي * التقاط اللقطة على نوعين نوع من ذلك
يفترض وهو ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها ولكن يباح أخذها
أجمع عليه العلماء واختلفوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى أن
الرفع أفضل كذا في المحيط * سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عروضاً أو شاة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً
أو ابلاً وهذا اذا كان في الصحراء فان كان في القرية فترك الدابة أفضل * واذا رفع اللقطة يعرفها فيقول
التقطت لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعته يطالب بخلوه على كذا في فتاوى قاضيخان * ويعرف
المثلث اللقطة في الاسواق والشوارع مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها به وذلك هو الصحيح كذا في مجمع
البحرين * ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزانة المفتين * ثم بعد تعريف المدة المذكورة المثلث مخبرين
أن يحفظها حسبه وبين أن يتصدق بها فان جاء صاحبها فأماضى الصدقة يكون له ثوابها وان لم يعضها ضمن
المثلث أو المسكين ان شاء لو هلك في يده فان ضمن المثلث لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على

(٣٧ - فتاوى ثانی) فصل في تصرفات الوكيل رجل دفع الى غيره بغير أمره بأن يكرهه ويشتري له بكرة البعير
شيئاً سمىه البعير في يده فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال الفقيه أبو جعفر ان باعه في موضع لم يكن هنالك قاض لا يضمن
وان كان أمكنه مرافعة الامر الى القاضي ولم يفعل أو كان متمكناً من امساك البعير والرد على صاحبه يضمن قيمته * رجل دفع الى رجل عشرة
دراهم ليشتري له ثوباً سمىه فأنفق الوكيل العشرة ثم اشترى بعشرة من عنده ثوباً بالاداء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المشتري للاداء
وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون للاداء الا ان يكون مال الاداء قائماً وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بهلاك مال الاداء قبل
الشراء مذکور ذلك في السماع والزيادات وعامة الكتب وما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه جعل الوكالة قائمة بهلاك مال الاداء الى
بدل في دمه وهو الضمان فان البيع يبقى بعد هلاك المبيع عند البائع الى بدل يكون على الاجنبى فلا تبقى الوكالة ببقاء بدل المال كان أولى

* رجل غاب وأمر تليذه بأن يبيع الامتعة ويسلم عنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن التليذ بتأخير التسليم الى فلان * رجل دفع سلعة الى رجل ليبيعهها في بلد آخر فحملها المأمور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود الى المكان الذي باع فيه ولكنه يجبر على أن يوكل رب المال بشهود أو بكتاب القاضي حتى يذهب رب المال ويقبض الباقي * امرأة أمرت زوجها أن يبيع جاريتها ويشتري بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسى وجعلت عن جاريتك ديناً على نفسى قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج أنه اشتراها لنفسه * وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية التي أمرتني بشرائها فاشترى بها لنفسى فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج * رجل أمر غيره بأن يبيع أرضه بدون أشجارها التي فيها فباع الوكيل الأرض بأشجارها قال قول (٢٩٠) قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الأشجار وللمشتري الخيار ان شاء أخذ الأرض بحصتها

من الثمن وان شاء ترك
والبناء في هذا بمنزلة الشجر
* غاصب أخذ ثوباً من دار
رجل فذهب وعجز صاحب
الثوب عن الاسترداد فقال
له رجل بعني حتى أسترد منه
فباعه بثمن معلوم فجاء
المشتري الى الغاصب وأراد
أن يأخذ منه الثوب وقال
هو لي وكذبه الغاصب فخلف
المشتري بطلاق امرأته
ثلاثاً لأنه ثوبه قالوا لا يكون
حائلاً ان شراء المغيصوب
صحيح ذكره المكرخي في
مختصره غير أن البائع اذا
عجز عن التسليم كان للمشتري
حق الفسخ وههنا لم يعلم
المشتري بالغصب وجب أن
لا يكون له حق الفسخ كمن
اشترى المرهون والمستأجر
ان كان لا يعلم بذلك كان له
الخيار ان شاء فسخ وان شاء
تربص الى وقت فمكالك
الرهن وانقضاء مدة الاجارة
وان علم المشتري عند
الشراء بالرهن والاجارة روى

الملتقط وان كانت اللقطة في يد الملتقط أو المسكين فأثم أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين * كل لقطة يعلم
أنها كانت لذى لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لنواب المسلمين كذا في السراجية *
ثم ما يجده الرجل نوعاً نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع
متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينتفع بها إلا أن صاحبها اذا وجدها في يده بعد ما جعها فله أن يأخذها
ولا يصير ملكاً لا يأخذها كذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح
كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدوري في شرحه * ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر
العروض واشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها * وقشور
الرمان والنوى اذا كانت مجتمعة فهي من النوع الثاني * وفي غصب النوازل اذا وجد جوزة ثم أخرى
حتى بلغت عشرة اوصار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بخلاف وان وجدها
في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار أنهم من الثاني * وفي
فتاوى أهل سمرقند الحطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كان له قيمة وكذلك التفاح
والكمثرى اذا وجد في نهر جار لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كثر * اذا مر في أيام الصيف بثمار ساقطة تحت
الأشجار فهذه المسئلة على وجوه ان كان ذلك في الامصار لا يسعه تناول منها الا أن يعلم أن صاحبها قد أباح
ذلك اماناً أو دلالة بالعادة وان كان في الحائط والثمار مما يبقى كالجوز ونحوه لا يسعه أن يأخذها ما لم يعلم أن
صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به ما لم يعلم النهي اما صريحاً أو دلالة وهو المختار وان كان ذلك في
الرساتيق التي يقال بالفارسية بيرادسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان
ذلك من الثمار التي لا تبقى يسعه الاخذ بخلاف ما لم يعلم النهي وهذا الذي ذكرنا كانه اذا كانت الثمار ساقطة
تحت الأشجار فأما اذا كانت على الأشجار فالأفضل أن لا يأخذها في موضع ما لا باذن المالك الا اذا كان موضعها
كثير الثمار يعلم أنه لا يشق عليهم ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحبل كذا في المحيط * وان كانت اللقطة شيئاً اذا
مضى عليه يوم أو يومان يفسد فان كان قليلاً نحو حب العنب ومثلها يأكلها من ساعته غنياً كان أو فقيراً
وان كان كثيراً يبيعها بأمر القاضي ويحفظ عنها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئاً يمكن اجارته
يؤجره بأمر القاضي وينفق عليه من الاجر كذا في فتاوى قاضيخان * وان لم تكن لها منفعة أو لم يجز من
يستأجرها خوفاً أن تستغرق النفقة قيمتها باعها أو أمر بحفظ عنها كذا في فتح القدير * واذا جاء صاحبها وطلبها
منعها اياه حتى يوفي النفقة التي أنفق عليها كذا في التبيين * وما أنفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم
فهو تبرع كذا في الكافي * وبإذن القاضي يكون ديناً وصورة اذن القاضي أن يقول له أنفق على أن ترجع

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الفسخ والمشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية وههنا علم المشتري وقت فلو
البيع بالغصب وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المغيصوب من غير الغاصب الا أن يكون الغاصب مقرباً بالغصب أو كان للمغيصوب منه بينة
أما في المرهون والمستأجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو بسبيل من الاسترداد عند انقضاء المدة وفكالك الرهن * رجل دفع الى رجل بضاعة
ليبيعهها في بلد آخر فحمل وأخذ الدراهم وجعلها في برذعة حماره خوفاً الطريق ووزل رباطها مع القافلة فسرقت الدابة
والدراهم قالوا لا ضمان عليه لانه باع في حفظ الوديعة * رجل في يده ثوب فقال لرجل وكنني صاحب الثوب يبيعه بعشرة وأنا
لا أنقص من العشرة ثم باع بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري أنه انما قال ذلك ليروجه بعشرة وسع للمشتري أن يشتري منه بتسعة
* رجل قال لغيره اشترى جارية فلان فلم يقبل المأمور نعم ولا قال لا حتى ذهب واشترى قالوا ان كان قال وقت الشراء اشهدوا أني اشتريتها

فلان يعني الآخر فهي لا امر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة وان قال اشهدوا اني اشتريتها لنفسى فهي للمشتري لانه وجد منه ما يدل على رد التوكيل وان لم يفعل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشتريتها للآخر فان كانت الجارية فائقة لم يحدث بها عيب كان مصداقها فيما قال وان كانت الجارية قد هلكت او حدث بها عيب لا يصدق لانه منهم * رجل اشترى عبدا واشهد انه يشترى لفلان وقال للبائع اشتريت منك هذا العبد لفلان فقل البائع بعث وقال فلان قد رضيت فللمشتري ان يمنعه من فلان لان الشراء نفذ عليه فان سلمه الى فلان فالعهدة للبائع على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان * الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا لموكله فاعتقه الموكل قبل قبض الوكيل نفذ اعتاقه عليه لانه اعتق ملك نفسه والبائع يأخذ الوكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا سبيل له على الموكل وكذلك في التدبير والاستيلاء ولو قل له الموكل ضمن الموكل قيمته للوكيل فيدفع (٢٩١) قيمته الى الوكيل فتكون محبوسة عند

الوكيل الى ان يأخذ الثمن من الموكل * رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشتري بها أضيحة فاشترى الوكيل أضيحة بخمسة وعشرين كان مشتريا لنفسه لا للموكل وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي عشرين لزم الآخر لانه خالفه الى خير وان كانت تساوي تسعة عشر ليلزم الآخر لانه خالف الآخر من كل وجه فيكون مشتريا لنفسه * رجل اشترى في دار الحرب حرا وعبدا بألف درهم بامر الحر وأخرجهما الى دار الاسلام قالوا يقسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فأصاب قيمة العبد يكون العبد على الحر * حر أسره العدو فقال لرجل في دار الحرب اشترني بألف درهم فاشتراه أكثر من ذلك كان له على الأسير ألف درهم ويكون

فلو أمر به ولم يقل على أن ترجع لا يكون ديناً وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة أنها لقطعة عنده في الصحيح وان عجز عن إقامة البينة بأمره بالانفاق عليها مقيداً بأن يقول بين جماعة من النقات ان هذا ادعى أن هذه لقطعة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب أن أمره بالانفاق عليها فاشهدوا اني أمرته بالانفاق عليها أن كان الامر كما يقول وانما يأمره بالانفاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضراً لظهر كذا في التبيين * فإذا لم يظهر يؤمر ببيعها وإذا باعها أعطى الملتقط ما أنفق في اليومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير * ان باع القاضى اللقطة أو باع الملتقط بأمر القاضى ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير أمر القاضى ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار أن شاء ضمن البائع وعند ذلك يتخذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط * ويتصدق بما زاد على القيمة كذا في فتح القدير * وان شاء ضمن المشتري قيمته ورجع بالثمن على البائع كذا في المحيط * رجل أخذ شاة أو بعيراً فأمر القاضى أن يتفق عليها ثم هلكت الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضى خان * ان كان الملتقط محتاجاً فله ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط * وان كان الملتقط غنياً لا يصرفها الى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو بويه أو ولده أو زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الكافي * الا تتفاد باللقطة بعد المدة جائز للغنى باذن الامام على وجه يكون قرضاً كذا في غاية البيان * من وجد لقطة عرضاً أو نحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها أو أنفق عنها على نفسه ثم أصاب ما لا لم يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المختار كذا في الظهيرية * اللقطة أمانة اذا شهد الملتقط أن يأخذها ليحفظها فيبرئها على صاحبها فلو هلكت بغيره يرضع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه أخذها لبرئها ولو قرأ انه أخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرد للمالك وكذبه المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ان لم يجد أحداً يشهده عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذه منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامناً وان وجد من يشهده فلم يشهده حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضى خان * ان أشهد أنه التقط لقطة أو ضالة أو قال عندى لقطة فنعمتموه بطاب لقطة فدلوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطة بين أو ثلاثة وقال من نعمتموه يريد لقطة فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده * في فتاوى أهل سمرقند اذا وجد لقطة في طريق أو مفازة ولم يجد أحداً يشهده عليه عند الأخذ قال يشهد اذا ظفر بمن يشهد عليه فإذا فعل ذلك

متبرعاً بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى بأكثر مما سماه الا أمره فانه يكون مخالفاً ولا يستوجب شيئاً على الآخر لان في غير الاسير هو مأمور بالشراء بألف والشراء بألف غير الشراء بألف وزيادة فيكون الوكيل مخالفاً فيما أمر فلا يلزم الموكل أما شراء الحر فمادة وتخلص وليس شراء حقيقة وقد رضى الآخر بالتخلص بألف فيجب عليه الالف كالأمر رجلاً ليقضى من دينه ألفاً فاقضى من دينه أكثر من ألف يرجع على الآخر بألف ويكون متبرعاً في الزيادة * وكذا لو قال الأسير لرجل اشترني بألف درهم فاشترته بمائة ديناراً وعرض جازوله أن يرجع على الأسير بألف كانه قال خلصني بما أمكنك الى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم اذا اشترى بمائة ديناراً وعرض لا يلزم الموكل * رجل دفع الى رجل شيئاً لبيعه ويدفع عنه الى زيد فجاء صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعث ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع بأمره بغير أجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان

كان بائعا بأجر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه * رجل بعث أغناما الى بائع ليبيعه فباعها في الحظيرة من رجل ثم مات البائع وترك وارثا يطالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه نقد الثمن الى البائع لم يكن لصاحب الاغنام أن يطالب وارث البائع ما لم يثبت أن البائع قبض الثمن لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير محصلا للوديعة فلا يصير الثمن دينافي تركته وليس لصاحب الاغنام أن يطالب المشتري بالثمن الا بأمر وصي البائع لان البائع كان وكيله بالبائع والوكيل بالبائع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصي يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل ونظر هذا ما ذكر في الاصل أحد المتفاوضين اذا (٢٩٢) باع شيئا من المتفاوضة ولم يقبض الثمن حتى مات وأوصى الى رجل كان حق قبض الثمن

الى وصيه لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل رجلا بقبض الثمن في حياته كان قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الابينة * باع عنده ودائع الناس وبضائعهم أمره ببيعها فباعها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري وعجل الثمن لارباب الاموال من مال نفسه ليأخذ الثمن بهد ذلك من المشتري ويكون له فافلس المشتري قبل أداء الثمن وتوى ما عليه كان للبائع أن يسترد من أصحاب الاموال ما عجل لهم من مال نفسه لانه انما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فان لم يسلم له الشرط كان له أن يسترد كرجل مات وله على الناس ديون وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان ديون الميت من غرمائه ثم ظهر

لا يضمن كذا في المحيط * ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال الرجل وجدت لقطعة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لارتها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطعة وانما وضعتها بنفسى لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربه أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف أنها ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزانة المفتين * وان وجدها في دار قوم أو دهلزم أو في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لارجع وأخذها وفي الاصل اذا قال المالك أخذت مالي غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطعة في يد مسلم فأتعاها رجلا وأقام عليه البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر ولكن قال لا أردتها عليك الا عند القاضي فله ذلك وان ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت اللقطعة في يدي مسلم فأتعاها رجلا وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت اللقطعة في يدي كافر وباقي المسئلة بحاله اذ كذا في قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهما على أحدهما ما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط * اذا أقر بلقطعة لرجل وأقام رجل آخر البينة أنها له يقضي به صاحب البينة كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى اللقطعة لرجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه وأخذ كفيلا وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية * فلو دفعها اليه بالخيار ثم جاء آخر فأقام البينة أنها له فان كانت اللقطعة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على الآخر وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن الدافع وكذا في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدافع بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيان * لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنها له ضمن أيهما شاء وان كان الدافع بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية * رجل التقط لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا أعادها قبل التحول أما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا أخذ اللقطعة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كمالو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا

له وارث كان ديون الميت على غرمائه لهذا الوارث لانه ظهر أن الغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحصل لهم ومنها البراءة فكان عليهم الاداء ثانيا * رجل اشترى شيئا وقبضه ثم وكل رجلا على أنه ان لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما طو كبل يفسخ البيع بينهما لا يفسد البيع بذلك ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل أن يفسخ البيع * رجل وكل رجلا بالبيع أو غيره ثم جحد التوكيل قبل البيع بمحض من الوكيل كان مجوده عزلا للوكيل * الوكيل بالبيع مطلقا اذا باع بشرط الخيار صح وجاز بيعه وان فسخ البيع بحكم الخيار بعد ذلك صح فسخه * الوكيل بالبيع اذا باع بمحضرة الموكل كانت العهدة على الوكيل * الوكيل بالشراء اذا اشترى ولم يقبض فعلم بعيب كان له أن يرده يسيرا كان العيب أو فاحشا فان رضى بالعيب اليسير لم الموكل وان كان فاحشا وهو ما يفوت جنس المنفعة كالعمى وقطع اليدين لا قطع احدهما ولا يباح احدى العينين لزم الوكيل وذ كرشيس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى اليسير ما يدخل

تحت تقويم المقومين والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده هذا التحديد صحيح فيمليس له ثمن معلوم عند الناس كالعبد والثوب ونحو ذلك وأما ماله قيمة معلومة عند الناس كالخبز واللحم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشره على ذلك لا ينفذ على الآخر قلت الزيادة أو كثرت لان ماله قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المقومين * ولو قال الموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لا ترض به فرضي به الوكيل لا يلزم الا امره ويكون لا امره أن يلزم الوكيل وهو بمنزلة ما لو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضي به ان رضى به الموكل جاز وان لم يرض لزم الوكيل * ذكر في المنتقى رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية بألف درهم فاشتراها ولم يقبضها حتى وجد بها عيباً كان بها قبل البيع أو حدث بعد البيع فرضي المشتري بالعيب وقبضها ان لم يكن العيب عيب استهلاك لزم الامر وان كان استهلاكاً كالعمى ونحو ذلك كان لا امره أن يلزم الوكيل في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله (٢٩٣) تعالى هما سوا ويلزم الامر ان كانت

مع ذلك العيب تساوى بألف أو كان بينهما ما غن يسير * رجل دفع الى دلال عيناً للبيعة فعرض الدلال على صاحب الدكان فتركه العين عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدلال لانه ليس للدلال أن يترك العين عند غيره ولكنه يعرض ويأخذ العين الا أن يكون الدلال تلميذ صاحب الدكان يضع أمتعة الناس في حانوته أو كان هو في عياله خفيته لا يضمن الدلال * دلال باع شيئاً وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع على المشتري أو رد عيب بقضاء أو غيره لا يسترد الدلالة وان انفسخ البيع لانه وان انفسخ لا يظهر أن البيع لم يكن فلا يطل عمله * الوكيل بالبيع اذا باع ما يساوى درهما بألف درهم جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يكره ذلك * وقال محمد رحمه الله تعالى يكره

ومنها اذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم نزع وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كما لبس الثوب عادة أما اذا كان قيصافاً فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامناً وكذا الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنصر يستوى في اليمنى واليسرى أما اذا لبسه في اصبع أخرى ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفاً أنه يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامناً في قولهم اذا أعاده الى مكانه قبل التحول ومنها اذا قلده بسيف ثم نزع وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان متقلداً بسيف فتقلد به هذا السيف كان ذلك استعمالاً وان كان متقلداً بسيفين فتقلد به هذا السيف أيضاً ثم أعاده الى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان * اذا كان في المقبرة حطب يجوز للرجل أن يحتطب منها وهذا اذا كان يابساً أما اذا كان رطباً فيكرهه واذا سقط في الطريق في أيام يصنع القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وان أخذ منه لانه ملك منتفع وان كان شجر الا ينتفع بورقه له ان يأخذه * رجل ألقى شاة مميته على الطريق فجاء آخر وأخذ صوفها كان له ان ينتفع به ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلد هاتم جا صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المتنين * مطبخة بقيت فيها البطاطخ فأنتم بها الناس قال الفقيه أبو بكر اذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية * سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل وأخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من يده أو كيساً من وسطه أو درهماً من ماله وهو يخاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامناً * اذا اجتمع في الطاحونة من دقاق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا أحسن ويكون ذلك لمن سبقت يده اليه بالرفع * وما يجتمع عند الدهانين في أناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيراً من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمبيع وان كان الدهن يسيراً من داخل الاوقية أو من الداخل والخارج أو لا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتري شيئاً فليقطر يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا أن يكون محتاجاً * قوم أصابوا بعيراً مذبوحاً في طريق البادية ان وقع في ظنهم أن صاحبه أباحه للناس لا بأس بأخذه وأكله * رجل ذبح بعيراً له وأذن بانه يابسه جاز ذلك * رجل نثر سكرافوق في حجر رجل فأخذه رجل آخر منه جاز له أن يأخذ اذا لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ لا أخذ * ولو دفع الى رجل دراهم وأمره أن يشتري عرساً أو نحوه فنثرها ليس له أن يلمتقط ولو دفع المأمور الى غيره لينثرها لم يكن للمأمور أن يدفع الى غيره ولا أن يحبس منها

ذلك هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده الوكيل بالبيع اذا باع عن الثمن قدر ما يتغاب فيه الناس ذكر في رواية أنه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز المحاباة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في البيوع أنه لا يجوز البيع أصلاً * امرأة اشترت من رجل شيئاً ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته منك ولى عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئة للبائع * ومن جله البيوع من غير المالك بيع الفضولي وقد مر في صدر الكتاب والله أعلم باب الاستبراء * اذا ملك الرجل جارية ببيع أو هبة أو صدقة أو قسمة أو صلح عن دم عمد أو خلع أو كتابة على جارية أو أعتق عبده على جارية أو ورث جارية يحمل له وطؤها بكرة كانت الجارية أو غير بكرة ملكها من صغير أو كبير أو امرأة أو غنمين فان كانت من ذوات الحيض لا يحمل له وطؤها حتى يستبرئها بحيضة وان كانت آيسة أو صغيرة يستبرئها بشهر واحد وان كانت حاملاً لا يطؤها حتى تضع حواملها بعد القبض فان وضعت حملها

قبل القبض ثم قبضها كان عليه أن يستبرئ ما بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة قد ارتفع حيضها لمرض او غيره اختلفت الروايات فيه ذكر في الاصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه لا يقربها حتى يستبين أنهما غير حامل ولم يوقت لذلك في رواية لا يقربها سنتين وفي رواية ثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعن محمد رحمه الله تعالى فيه رواية في رواية لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الامام شمس الاعمة السرخسي كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولا لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم رجع وقال شهرين وخمسة أيام والمشايع رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية * رجل أنكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفر لانه أنكر ما فيه اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو ما لم يكت أيمانكم يقتضي إباحة الوطء مطابقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر (٢٩٤) فلا يكفر جاحدا ولا يحل الوطء في مدة الاستبراء لا تحل الدواعي * ومن أراد

أن يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالجيلة ما ذكر في الكتاب يزوجهما البائع من رجل يشق به ثم يبيعهما من المشتري في قبضها المشتري ثم يطلقها وزوجها ويستحب للبائع أن يستبرئها قبل أن يزوجهما ويشترط أن يكون طلاق الزوج به - فقبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على المشتري أن يستبرئها اذا قبضها في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه طلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض بحكم العقد بمنزلة العقد فيصير كأنه اشتراها في هذه الحالة وهي ليست في نكاح ولا عدة فيلزمه الاستبراء وحيله أخرى أن يبيعهما قبل التزويج ويأخذ الثمن ولا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجهما المشتري من عبده أو أجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الآن في هذا نوع

شياء لنفسه وفي السكر له أن يحبس وله أن يدفع الى غيره لينثر ويهد ما نثر الثاني كان للأموال أن يلتقط كذا في فتاوى قاضيان * وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك فتنازعان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لانه أحرزه وان لم يضعه لذلك فهو للرافع لانه مباح غير محرز * رجل لكل واحد منهما مثلجة فآخذ أحدهما من مثلجة صاحبه ثلجا وجعله في مثلجة نفسه فان كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعها يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجتمع فيه فللمأخوذ منه أن يأخذ من مثلجة الآخران لم يكن خلطه الاخذ بغيره أو يأخذ قيمة يوم خلطه ان خلطه بغيره وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعها ليجمع فيه الثلج بل كان موضعها يجتمع فيه الثلج فآخذ الآخر من الخبز الذي في حذ صاحبه لا من المثلجة فهو له وان أخذه من المثلجة كان غاصبا ورد على المأخوذ منه عين ثلجه ان لم يكن خلطه بمثلجته أو قيمته ان كان خلطه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والشوك لأبأس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السبله ان تركها لصاحبه فصار تركه كالأباحة فقبل ان كانت الأرض لا يتامى ان كان لو استأجر على ذلك أجزا يبقى للصبى بعدمؤنة الجرشى ظاهر فلا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه أو فضل شيء فقبل مما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس لغيره أن يلتقط ساحة بيضاء بطرح فيها أصحاب السكة التراب والسرقة والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك كثير فان كان أصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هي الساحة لذلك فهي له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سبق عليه بالرفع * حمام يرى دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر وأخذها فان كان صاحب الدار رد الباب وسد السكة فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذها ولو كان له حمام فجاء حمام آخر ففرخ فلصاحب الاثنى فرخها * يكره امساك الحمامات ان كان يضرب بالناس ومن اتخذ بروج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس فان اختلط بها حمام أهلي لغيره لا ينبغي له أن يأخذها وان أخذها يطلب صاحبه فان لم يأخذها وفرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام اصحاب البرج والغريب ذكر فالفرخ له لان الفرخ والبيض اصحاب الام فان لم يعلم أن في برجه غريب لا شيء عليه كذا في خزانة المفتين * من أخذ بزايا أو شبهة في سواد أو مصر وفي رجله تبرؤ جلاجل وهو يعرف أنه أهلي فعليه أن يعرف ليرده على أهله وكذلك ان أخذ مذنبيا في عنقه فلادة كذا في المحيط * رجل قاطع دارسنتين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعه المقاطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق برفعه وقال القاضي الامام أبو علي السعدي رحمه الله تعالى هو لمن سبقت يده اليه وان لم يهيئ مكانا

شبهة فان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما اشتراها يجب الاستبراء الآن حتى الوجوب يتأكد عند القبض فالتزويج بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الا أن تحيض عند المشتري حيضة قبل الطلاق فينبذ لا يجب الاستبراء في قولهم وحيله أخرى أنه اذا أراد أن يشتري الجارية يتزوجها المشتري قبل الشراء اذا لم يكن في نكاحه حرة ثم يسلمها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما بشرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح * وقال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عيني يشترط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجماع ملك اليمين فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء * واذا اشترى جارية وأراد أن يزوجهما الى أجنبي

قبل القبض وخاف أنه لو زوجها من عبده أو أجنبي ربما لا يطلقها الزوج فالحيلة له أن يزوجه على أن يكون أمرها يده يطلقها متى شاء وأجمعوا على أن ما لا يطل حق الغير لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعليم الحيلة وأما فيما فيه إبطال حق الغير يكره الاحتياال وفي منع وجوب الزكاة اختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكره وكذا الاحتياال لمنع وجوب الاستبراء على هذا الخلاف والمشايخ في هذين الفصلين أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى وفي الاحتياال لمنع الشفعة أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما الاحتياال لبطلان حق الشفعة بعد الثبوت لا يجوز عند الكل وكما يجب الاستبراء بإثبات ملك لم يكن يجب بإعادة ملك كان له * رجل باع جارية وسلمها إلى المشتري ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط أو أقاله كان على البائع أن يستبرئها بحضنة ولو انفسخ البيع بينهما قبل القبض بهذه الأسباب لا يجب الاستبراء * ولو باع جارية (٢٩٥) وسلمها إلى المشتري ثم تقابلا البيع في

المجلس كان على البائع أن يستبرئها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا تقابلا قبل الافتراق لا يجب * ولو وهب رجل لولده الصغير جارية كانت له أو باع منه ثم اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء * ولو باع شقصا من جارية كانت له وسلم ثم اشتراه لزمه الاستبراء لأنه لما باع الشقص حرم عليه وطؤها فإذا اشترى بعد ذلك استحدث حل الوطء فكان عليه الاستبراء وكذا لو اشترى أحد الشريكين نصيب صاحبه من الجارية المشتركة لزمه الاستبراء * ولو باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم إن المشتري أبطل البيع ورد الجارية يجب الاستبراء على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو باع

حتى قال لو أن رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجمع فيه الدواب فسرق منه من سبقته يده إليه * رجل له دار يؤجرها لغيره فأنشأ في داره واجتمع من ذلك بعر كثير قالوا إن ترك صاحب الدار على وجه الإباحة ولم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذه فهو أولى به لأنه مباح وإن كان من رأى صاحب الدار أن يجمع السرقين والبعرف صاحب الدار أولى * امرأة وضعت ملامتها لغيرها امرأة أخرى ووضعت ملامتها ثم جاءت الأولى وأخذت ملامة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تنتفع بملامة الأولى لأنه انتفاع بملك الغير فإن أرادت أن تنتفع بها قالوا ينبغي أن تصدق هي بهذه الملامة على ابنها إن كانت فقيرة على بنته أن يكون ثواب الصدقة لصاحبها إن رضيت ثم تهب الابنة الملامة منها لنفسها الانتفاع بها لأنها بمنزلة اللقطة وإن كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذا الجواب في المكعب أن سرق وتركة له عوض * رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما وبين ذلك الرجل * رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لأنه ليس بمنزلة اللقطة * رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع إليه مالا ليعمرها ثم فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار إلا بإذن الحاكم كذا في فتاوى قاضيان * ذكر أبو الليث في العيون رجل سبب دابة فأخذها انسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فأن قال عند التسليم جعلتها لمن أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وإن لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فيمن أرسل صيداً له هكذا ذكره بعض مشايخنا وإن اختلفا فالقول قول صاحبها مع عينه كذا في محيط السرخسي

كتاب الأبقار

وأجد الأبقار إذا قدر على الأخذ فلا أخذ أولى وأفضل كذا في السراجية * ثم له الخيار أن شاء حفظه بنفسه إن كان يقدر عليه وإن شاء دفعه إلى الإمام فأنادفعه إليه لا يقبله منه إلا بأقامة البينة ثم يحبس الإمام تعزيراً له ويتفق عليه من بيت المال كذا في التبيين * إن لم يأت به إلى السلطان وأمسك بنفسه بماله من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنفق عليه من عنده يرجع على مالكه إذا حضر أنفق عليه بامر القاضي والأفلا وهو المختار كذا في الغيائية * واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل تركه أفضل وإذا رفع إلى الإمام لا يحبس وإن كان له منفعة آجره وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين * ولا يبيعه كذا في خزائن المفتين قال الحاكم الشافعي الكافي وإذا أتى الرجل بالعبد فأخذ السلطان نفسه فادعاه رجل وأقام البينة أنه عبده قال يستخلفه ما بينه ولا وهبته ثم يدفعه إليه ولا أحب أن يأخذ منه

جارية يباعها فأسد أو سلمها إلى المشتري ثم استردها بقضاء أو رضاء كان عليه الاستبراء * وإذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري ثم استردها المغصوب منه بقضاء أو رضاء إن كان المشتري علم بالفصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أو لم يطأ وإن لم يعلم المشتري وقت الشراء أنها غصب إن لم يطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وإن وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب * ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع الوهاب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا إذا أسر العدو جارية لرجل وأحرزها بدار الحرب ثم اشتراها منه مسلم أو ذمي وأخرجها إلى دار الإسلام فأخذها المولى القديم بالثمن من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أسرا عدو جارية وأحرزها بدار الحرب فأغتنمها الغزاة فاقسموا الغنيمة فأخذها المولى من الذي وقعت الجارية في سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وإن وجدها في الغنيمة قبل القسمة يأخذها بغير شيء ويلزمه الاستبراء * ولو أبقيت جارية للمسلم إلى دار الحرب ثم أخرجت إلى دار الإسلام بغنيمة أو

شراء وأخذها المولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحباه ورحمهما الله تعالى يجب هذا الذي ذكرنا إذا أخرجت
عن مالك المولى ثم عادت إليه فإن لم يخرج عن ملكه لم يكن أخرجت من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء * وصورة ذلك إذا كاتب أمته ثم عجزت
وردت في الرق لا يلزم الاستبراء وكذا الجارية إذا أقيمت ولم يخرج عن دار الإسلام فرجعت إليه لا يجب الاستبراء وكذا لو غصب رجل
جارية رجل ثم استردها من الغاصب * وكذا إذا رهن جارية ثم فك الرهن أو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع
في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء * وكذا إذا باع المديرة أو أم الولد وسلم إلى المشتري ثم استردها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء وإن
استردها بعد ما وطئها المشتري يلزم الاستبراء * ولو اشترى جارية وقبضها واستبرأها ثم زوجها رجلاً ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم
الاستبراء في ظاهر الرواية * وإن اشترى (٢٩٦) جارية وقبضها وزوجها قبل الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه

روايتان واختار أنه لا يجب
الاستبراء على المولى ولو
اشترى من عبده المأذون
جارية بعد ما حاضت عند
العبد فإن لم يكن العبد
مدوناً لا يجب الاستبراء على
المولى وإن كان مدوناً في
القياس لا يجب الاستبراء
وهو قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى وفي
الاستحسان يجب وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* وإن اشترى العبد المأذون
جارية فباعها من المولى
قبل أن تحيض عنده كان
على المولى أن يستبرئها
بحيضة مدوناً كان العبد
أو لم يكن وإذا ارتدت جارية
الرجل ثم أسلمت لا يجب
الاستبراء على المولى وكذا
إذا أحرمت تطوعاً باذن
المولى ثم حلت من أحرامها
لا يجب الاستبراء على المولى
* إذا اشترى المكاتب والدته
أو بنته فحاضت عنده حيضة
ثم عجز المكاتب ورد في الرق
كان للمولى أن يبطأ البنت والوالدة

كفيلاً وإن أخذ منه القاضي كفيلاً لم يكن مسياً كذا في غاية البيان * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن
القاضي هل ينصب عنه خصماً قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى
فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصماً ثم يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير
أن ينصب عنه خصماً كذا في التتارخانية * وإن لم يكن للمدعي بيعة وأقر العبد أنه عبده قال يدفعه إليه
ويأخذ منه كفيلاً وإن لم يجز للعبد طالب قال إذا طال ذلك باعه الإمام وأمسك حتى يجزى مطالبه ويقم
البيعة بان العبد عبده قيد دفع الثمن ولا ينتقض بيع الإمام ويتفق عليه الإمام في مدة حبسه من بيت المال
ثم يأخذ من صاحبه إن حضروا من غنائه أن باعه كذا في غاية البيان * ولا يوجب الاتق خوف الأبق كذا في
خزانة المفتين * إذا دفع الأبق بغير أمر القاضي باقرار العبد وبذكر العلامة ثم استحقه الآخر ضمن
الدافع ورجع على المدفع إليه كذا في التتارخانية * وإذا لا يتحقق الجعل استحقنا عندنا كذا في
الكافي * من رد الأبق من متقصفروهي مسيرة ثلاثة أيام فله أربعون درهما وإن كانت قيمته أقل من
أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * إن أخذ في المصر أو خارج
المصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر الضمان والمكان الصحيح أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى
الغياثية * ثم إذا وجب الرضخ انصطح الراد أو المردود عليه على شيء فله رد ذلك وإن اختصم عند القاضي
فالقاضي بقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وتفسيره أنه يجب للراد
من مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهما فيكون باءاً كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهما فيبقى بذلك أن رد
من مسيرة يوم وإليه أشار في الكتاب * وفي النبايع وبه نأخذ وبعضهم قالوا يفوض إلى رأي الإمام
وهذا أيسر بالاعتبار وفي الابانة وهو الصحيح وفي العناية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * قال محمد
رحمه الله تعالى في الأصل والحكم في رد الصغير كالحكم في رد الكبير إن ردت من مسيرة السفر فله أربعون
درهما وإن ردت من مسيرة السفر فله الرضخ ويرضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير إن كان الكبير
أشدهما مائة قالوا وماذا كرم الجواب في الصغير محمول على ما إذا كان صغيراً يعقل الأبق أما إذا كان
صغيراً لا يعقل الأبق فهو ضال وإذا ضال لا يستحق الجعل ولو ردت جارية معها ولد صغير يكون تبعاً له فلا
يزاد على الجعل شيء وإن كان مراهقاً يجب ثمانون درهما كذا في التبيين * إن كان الأبق بين رجلين
فالجعل عليهم على قدر انصباغهما فإن كان أحد المولين حاضراً والاخر غائباً فليس للحاضر أن يأخذ حتى
يعطيه جعله كله وإذا أعطاه لم يكن متطوعاً وإن كان الأبق لرجل والراد رجلاً فالجعل بينهما على السواء
كذا في المحيط * ولو كان السيد واحدًا والعبدان اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي * إن كان

قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمة أو خالته أو بنت أخته أو بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد في الرق لا يحمل للمولى أن يبطأهن الأبق
قبل الاستبراء حاضت عند المكاتب أو لم تحض لأن ههنا المولى ملكهن بعد العجز فيلزمه الاستبراء * ولو اشترى المكاتب جارية وحاضت عنده
حيضة ثم أتت الكتابة وعنت سلماته الجارية ولا يلزم الاستبراء وإن عجز المكاتب ورد في الرق كانت الجارية للمولى ويلزمه الاستبراء ولو ردت
جارية الرجل عنده لا يجب الاستبراء على المولى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب ولو اشترى النصراني جارية نصرانية لا يلزمه الاستبراء فإن
وطئها ثم أسلم النصراني والجارية لا يجب الاستبراء قياساً واستحساناً وإن أسلم قبل الوطء والحيض في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب
ولو اشترى المجوسي جارية مجوسية فحاضت حيضة ثم أسلمها لا يجب الاستبراء وإن أسلم قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان * رجل
أراد أن يزوجه جاريته بعد الوطء فالأفضل له أن يستبرئها بحيضة ثم يزوجه وكذا إذا أراد أن يبيع جاريته فإن زوج الجارية قبل الاستبراء جاز

النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض خبضة قال محمد رحمه الله تعالى لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذا إذا زوج المدبرة أو أم الولد ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجها ان حبلى من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض والله أعلم (كتاب الاجارات) فصل في الالفاظ التي تنعقد بها الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشرط وتعليق انفساخها وتجدد انعقادها بعد انفساخها وفي البراء عن الاجرة قبل وجوبها رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ابكذا كانت الاجارة فاسدة ولو قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهرا بكذا أو قال ملكتك منفعة دارى هذه شهر ابكذا كانت الاجارة جائزة لان الاجارة تملك المنفعة المدومة بعوض ويبع المدوم باطل فلا يجوز تعليقها باللفظ البيع والشراء أما تملك المدوم بما سوى البيع والشراء جائز كلوصية ونحو ذلك فالويلم يجزئها بما سوى البيع والشراء ينسب باب الاجارة وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقفا من دار (٢٩٧) فأنكر المدعى عليه فصالحه على سكنى

بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنة جاز فلأن المدعى أجر هذا البيت من الذى صالحه جاز في قول أبى يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أن المدعى باع سكنى هذا البيت من رجل لا يجوز لان تملك السكنى بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظ البيع رجل قال لغيره بعثت منك منفعة هذه الدار شهرا بكذا لا يجوز كما لا يجوز بيع خدمة العبد شهرا بكذا وقد ذكرنا * ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا ذكر في الاصل في بعض الروايات أنه لا يجوز وانما تجوز الاجارة انا أضيفت الى الدار الى المنفعة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه اذا أضاف الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهرا بكذا

الا بقرهنا فالجعل على المرتين والرد في حياة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فان كانت أكثر فبقيت على الدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية * وجعل المصوب اذا أبق من يد الغاصب على الغاصب وان كان الا بقر خدمته لرجل ورقبته لاخر فالجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولن جاء بالعبد الا بقر أن يمسه حتى يستوفى الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القاضى له بالامساك بالجعل أو قبل المرافعة الى القاضى فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذى جاء بالا بقر مع مولاه من الجعل على عشرين درهما جاز وان صالح على خمسين درهما وهو لا يعلم أن الجعل أربعون جاز بقدر أربعين وبطل الفضل كذا في المحيط * ان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي * يجب الجعل في رد المدبر وأم الولد اذا كان في حياة المولى فاذا مات المولى قبل أن يصل به ما فلا شئ له ويجب الجعل في رد المأذون وان أبقى المكاتب فرتد رجل على مولاه فلا شئ له كذا في الجوهر النيرة * في جامع الجوامع رجلان أتياه فأقام أحدهما بينة أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى اتمام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي النيايع وان كان العبد جانيا ينظر الى اختيار مولاه ان اختار الفداء فالجعل عليه وان اختار الدفع فالجعل على ولي الجناية وان كان الا بقر ما ذوناله في التجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولاه فان امتنع عن ذلك بيع العبد في الجعل فافضل يصرف الى الغرماء وفي الجامع أبق من المودع فادى الجعل كان متبرعا وفيه أبق فقتل عمدا أو لحقه دين فجاءه رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يده لا أخذ وأتلف مالا لا جعل له ان قتل أو دفع أو بيع وفيه جنى عند الاخذ خطأ وأتلف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرش الجناية وان كانت أكثر من الارش يرجع من الجعل بحصتها أدي من ثمنه أو دينه أو جنيته كذا في التارخانية * لو رد عبد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب الجعل له الا الابن اذا رد عبد أبيه أو أحد الزوجين رد عبد الاخر فانهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد اليتيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين * السلطان اذا أخذ العبد الا بقر فرتد الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا (١) راهبان وشحنة وكاروان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق ورتوا على المالك كذا في الغبائية * اذا جاء الوارث بالا بقر من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يخلو اما ان كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله ان لم يكن ولده

(١) قوله راهبان اعله الذى يرهب منه الناس ويخافونه كما في حاشية الدر وكذا يقال في كاروان تأمل اه

(٣٨ - فتاوى ثانی) وانما لا يجوز اذا أضاف البيع الى منفعة الدار لان منفعة الدار لا تنعقد بلفظ البيع * ولو قال آجرت منك دارى هذه شهر ابكذا كانت اجارة فاسدة ولا يكون اعارة لان الاجارة عقد خاص لتمليك المنفعة بعوض بمنزلة البيع في الاعيان ولو قال بعثت منك هذه العین بغير عوض كان باطلا أو فاسدا ولا يكون هبة وكذا الاجارة ما لا اعارة مأخوذة من التعاور والتداول والتعاور كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض يكون اجارة * ولو دفع داره الى رجل على أن يسكنها ويرمها ولا أجره عليه كانت اعارة فانه ذكر في الاصل أن اشتراط المزمة على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير وبذلك لا تبطل الاعارة رجل قال لغيره آجرتك دارى هذه رأس الشهر كل شهر بكذا جاز في قولهم * ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال النقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال

أبو القاسم الصفار لا يجوز لانه تعليق التمليك بفوض فلا يصح كماله علقها بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن لا يخلع ثم قال لامرأته اذا جاء غدا أنت طالق كان حاثا في يمينه والذي يؤيد قول الفقيه أبي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا كان ذلك جائزا قال وليس هذا كقوله ان لم أفعل كذا فقد أبطلت خيارى فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يبيح له الحاله * ولو آجر داره كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد أبطلت الاجارة قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى كما يصح تعليق الاجارة بمجيء الشهر يصح تعليق فسخها بمجيء الشهر وغيره من الاوقات ومسئلة المنتقى بتعليق ابطال الخيار بتؤيد قوله * وقال شمس الأئمة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح (٢٩٨) والفتوى على قوله وذكر هو رحمه الله تعالى أن تعليق الخطابة بالشرط المتعارف جائز فانه قال في شرح الجامع الصغير اذا قال للخطاط ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطته غدا فلك درهم فلان الخطاط قال لصاحب الثوب اذا جاء غدا وما خطته حطت عنك درهمان فانه يجوز ذلك * رجل

قال لغیره أجرتك دابتي هذه غدا بدرهم ثم أجزاها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستأجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى في رواية للاول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذنا نصبر رحمه الله تعالى وفي رواية ليس له أن يفسخ الثانية وبه أخذنا الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى والفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو قول عيسى بن ابيان رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي

ولم يكن في عياله أجمعوا أنه لو أخذ في حياة المورث ورده في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذ به بعد وفاة المورث ورده لا جعل له وأما اذا أخذ في حال حياة المورث وجاء به الى المصير في حياته أيضا الا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركائه وان كان الراد ولدا له أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية * رجل قال لغیره ان عبدى قد أبقي فان وجدته فخذ فقال المأمور نعم فأخذه المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فلا جعل له * أخذ أبقام من مسيرة سفر وجاء به ليرده على مولاه فلما أدخله المصرا ببق منه قبل أن ينتهي الى مولاه فأخذه رجل في المصير ورده على المولى فلا شئ للاول ويرضخ للثاني على قدر عنائه وان أخذه بعد ذلك في المصير أو من مسيرة يوم فلاول نصف الجعل تاما ويرضخ للثاني على قدر عنائه وفي المنتقى جاء بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فأخذه منه غاصب وجاء به الغاصب الى المولى ثم جاء الاخذ الاول وأقام بينة أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذه منه وفيه أيضا أخذ أبقام من مسيرة ثلاثة أيام وجاء به يوم ما ثم أبق العبد منه وسار يوم ما نحو المصير الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفع المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين أبق من الذي أخذه فوجد مولاه وأخذه أو أبق من الذي أخذه ثم بدله فرجع الى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد فارق الذي أخذ وجاء متوجها الى مولاه لا يريد الا بقاء فلاول جعل يوم وفيه أيضا أخذ عبدا أبقا ورفعه الى رجل وأمره أن يأتي به الى مولاه وأخذه منه الجعل يكون له * في الاصل عبد أبق الى بعض البلدان فأخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراه أشهد أنه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قل أو كثر واذ وهب له أو هو أوصى له به أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل * أخذ عبدا آبة وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى أعنته ثم أبق من يدا لاخذ كان له الجعل ولو كان دبره والمسئلة بحالها فلا جعل له ولو كان الاخذ حين سار ثلاثة أيام أبق منه قبل أن يأتي الى المولى ثم أعنت المولى لم يصرفا بضامن يدا لاخذ ولو جاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فله الجعل عليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الراد انما يستحق الجعل اذا أشهد عند الاخذ أنه انما أخذه ليرده على المالك أما اذا ترك الاشهاد فلا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط * اذا مات الآبق عند الاخذ أو أبق منه قبل أن يرده على المولى فان كان حين أخذ أشهد أنه انما أخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا آبق قد

رحمه الله تعالى الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول ولو كانت الاولى ناجزة اخذته لا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم أجز من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للاجران بيع قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينقد البيع ونظير الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم اذا انفذ بيعه فان رده عليه بعيب بقضاء او رجوع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اليه بملك مستقبل لا تعود الاجارة واذا أجز الرجل اجارة ناجزة ثم أجز من غيره لا تنفذ الاجارة الثانية في حق الاجز حتى ان الاجز مع المستأجر الاول لو تفاخرا الاجارة لا يجب عليه ان يسلمه الى الثاني * وفي فصل البيع اذا انفسخ البيع عما هو فسخ من كل وجه كان على الاجز ان يسلم الى المستأجر * اصل المسئلة ما ذكر في

أدب القاضي * عين في يد رجل تنازع فيه اثنان أحدهما يدعي عليه الاجارة والاخر يدعي عليه الشراء فأقر المدعي عليه للمستأجر فأراد مدعي الشراء أن يحلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عينا * ولو أجز ثم باع من آخر لم البيع في حق الآخر وإذا أنكر بيعه كان له أن يحلفه * ولو أن المدعين ادعيا الاجارة فأقر المدعي عليه باجارة أحدهما لم يكن للاخر أن يحلف لان اجارة أحدهما لما ثبتت باقراره صار كأنه أجز ثم أجز فلا تصح الاجارة الثانية فلا يكون له أن يحلفه * ولو أجز دابته من رجل ثم أجزها من غيره وسلم وجاه الاول وأراد أن يقيم البيعة على الاجارة ان كان الآخر حاضرا قبلت بيعة عليه وان كان هو مقرا باجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غائبا لا تقبل بيعة الاول على الثاني لان يد الثاني يدأمانة فلا يكون خصما للمدعي * ولو أجز ثم باع وسلم فجاء المستأجر وادعى الاجارة قبلت بيعة على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعى الملك (٣٩٩) لنفسه فكان خصما لكل من يدعي

حقا في ذلك العين وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزع منه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترد من المشتري وأقام البيعة على الرهن قبلت بيعة وان كان الراهن غائبا فيؤخذ العين من يد المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا ذكر مسألة الرهن في الزيادات ومسئلة الاجارة في المختصر * ولو أجز من غيره اجارة باجرة ثم باع من غيره لا ينقذ بيعه في حق المستأجر فان أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ * رجل قال لغيره أجزتك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال بعضهم كانت الاجارة بألف ومائتي درهم ويكون القول الثاني فسخا للقول كالمواضع بألف ثم باع بأكثر يفسخ الاول وينقذ الثاني * قال مولانا

أخذته فن وجد له طالبا فليد له على فهذا اشتهاد ولا ضمان عليه قال شمس الأئمة الحلواني ليس من شرط الاشهاد ان يكثر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على أن يكتم اذا سئل وهكذا في النقطة وأما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا اذا علم كونه آبقا وان أنكر المولى أن يكون عبده آبقا فالقول قوله والاخذ ضمان بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا أخذ عبدا آبقا فادعاه رجل وأقر له العبد فدفعه اليه بغير أمر القاضي فهلك العبد في يد المشتري ثم جاء رجل فادعاه فأقام البيعة أنه عبده شاء فان ضمن الدافع يرجع به على القابض وان كان لم يدفع الى الاول حتى شهد عنده شاهداً أنه عبده فدفعه اليه بغير حكم ثم أقام الآخر البيعة أنه له قضى به للثاني فان أقام الاول بيعة لم يلزم أيضا وإذا أخذ عبدا آبقا وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يد المشتري ثم جاء رجل فادعاه فأقام البيعة أنه عبده فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالثمن على البائع وان شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينقذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق بمفضل على القيمة من الثمن * اذا أنكر المولى أن يكون عبده آبقا فلا جعل للراذ إلا أن يشهد الشهود أنه آبق من مولاه أو على اقرار المولى بآبقه وإذا آبق العبد وذهب بمال المولى فجاء به رجل وقال لم أجده معه شيئا فالقول قوله ولا نبي عليه * بيع الآبق من أجنبي أو من ابن صغير له لا يجوز ويبيعه من في يده يجوز وهبته من الأجنبي لا تجوز وان وهبه من ابن صغير له ان كان مترددا في دار الاسلام يجوز وان آبق الى دار الحرب اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى وروى قاضي الحرمين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويجوز اعتاقه عن كفارة ظهاره ولو وكل المولى رجلا بطلب الآبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من انسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ الآبق رجل وأجزه فالجزة له ويتصدق بها فان دفعها الى المولى مع العبد وقال هذه غلة عبدي وقد سلمت لك فهي للمولى ولا يحل للمولى أكلها قياسا ويحل استحسانا كذا في المحيط

كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو ببلده أو أسر العدو ولا يدري أحي هو أم ميت ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو مسموم به - هذا الاعتبار وحكمه أنه حتى في حق نفسه لا تستزوج امرأته ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث من مات حال غيبته كذا في خزائنة المفتين * وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقربها غراماؤه ولا يخاصم في دين لم يقار به لغريم ولا في نصيب له

رحمه الله تعالى وفيه نوع اشكال وهو أنه لو جعل هذا فسخا للاول وابتداء اجارة ينبغي أن تجوز الاجارة في الشهر الاول ثم تجدد بمجيء كل شهر ويكون لكل واحد منهم الخيار عند تجديد كل شهر كالمواضع كذا في المختصر * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجعل هذا فسخا للاول اذا قصد أن تكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الاالف لانهم لم يقصدوا فسخ الاول فلو أن الآخر ادعى قصدا الرجوع وادعى المستأجر الغلط في التفسير قال مولانا ينبغي أن يكون القول قول الآخر اما لانه هو المالك فيكون القول في البيان قوله أو لان هذا ابتداء ظاهر فيكون القول قول من يدعي الابتداء كالمواضع اعلى بيع التلجئة ثم باعها في غير شرط كان المعتبر هو البيع الظاهر الا أن يتفقا على أنها باعرا على تلك المواضع * رجل قال لغيره أجزتك داري هذه يوما واحدا أو سنة مجانا فسكنها كان عليه أجز المثل في يوم واحد والباقي يكون مجانا كما قال لانه صرح بنفي الاجارة فيمساوي اليوم * رجل غصب من رجل دارا فجاء المصوب

سنة الى الغاصب وقال الداردي فان خرج منها فان لم يخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الغاصب جاحدا ويقول الداردي فاقام المصوب منه البيعة بعد سنة انما يقضى له بالدار ولا أجر له على الغاصب وان كان الغاصب مقرا انما المصوب منه فقال له صاحب الدار ان خرج منها فان لم يخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم فلم يخرج ومكث زمانا يلزمه ماسي * رجل اكرى دارا سنة بألف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فترغتها اليوم والا فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه ماسي من الاجر * قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى لم لا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها بأجر مثلها قال هذا حسن اجمع لها بأجر مثلها فان فترغتها الى ذلك الوقت المعلوم والا جعلتها بعد ذلك الوقت بما قال كل يوم * رجل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوتان (٣٠٠) رضيت كل شهر بخمسة دراهم والا فافترغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه

يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لم يسكن فقد رضيت بذلك ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة دراهم وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا أرضى غنمك بعد هذا الا أن تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم * رجل استأجر رجلا ليعمل له في أرضه عملا معلوما كل شهر بكذا فخلت المستأجر بعد زمان فقال الوصي للاجير اعمل على ما كنت تعمل فانا لا أحبس عنك أجرك فأتى على ذلك أيام ثم باع الوصي الارض فقال المشتري للاجير اعمل عملك فانا أعطيك الاجر فالوا مقدار ما همّل الاجير في حياة المستأجر يكون في تركه ومن يوم قال له الوصي اعمل عملك يكون على الوصي ومن

في عرض أو عقار في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا يملك الخصومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عندنا فلو قضى به قاض يرى ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه فينقد قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه القاضى يخاصم في دين وجب به عليه بلا خلاف ويبيع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين * ولا يبيع ما لا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في غيرها منقولا كان أو عقارا كذا في غاية البيان * يتقو من ماله على من تجب عليه نفقته حال حضرته بغير قضاء كزوجته وأولاده وأبويه وكل من لا يستحقها بحضرته الا بقضاء فانه لا ينتق عليه كالاخ والاخت ونحوهما ومعنى قولنا من ماله النقدان كذا في خزائنة المفتين * والتبر بمنزلة النقد في هذا الحكم وهذا اذا كان المال في يد القاضى وان كان ودیعة أو دینا يتق عليهم منهما اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة والدين والنسب والنسكاح اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضى وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما ظاهرا دون الآخر يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دفع المودع نفسه او من عليه الدين بغير أمر القاضى فالودع يضمن والمديون لا يبرأ وان جحد المودع والمديون أصلا أو بحمد الزوجية والنسب لم ينتصب أحد من يستحق النفقة خصما في ذلك لا يفرق بينه وبين امرأته وحكم بموته بمضى تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقتدر بموت أقرانه فاذا لم يبق أحد من أقرانه حيا حكم بموته ويعتبر بموت أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي * واختار أنه يفوض الى رأى الامام كذا في التبيين * وانا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية * فان عازر زوجها بعد مضي المدة فهو أحرق بها وان تزوجت فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كأنه مات يوم فقده كذا في التتارخانية * ولا يرث المفقود أحد مات في حال فقده ومعنى قولنا لا يرث المفقود أحد أن نصيب المفقود من الميراث لا يصير ما كان للمفقود أمنا نصيب المفقود من الارث فيتوقف فان ظهر حيا علم أنه كان مستحقا وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فمات له يرثه على ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي * واذا أوصى له توقف الموصى به الى أن يحكم بموته فاذا حكم بموته يرث المال الموصى به الى ورثة الموصى كذا في التبيين * اذا فقد المرتبة فلم يعلم الحق بدار الحرب أم لا فانه توقف ميراثه حتى يتبين لحاقه بدار الحرب وان مات أحد من ولد المرتبة يقسم ميراثه بين ورثته ولم توقف للمفقود شي كذا في الظهيرية * لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين وبوقف الباقي وان كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلا بيانه رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن بنت اب والمال

يوم قال له المشتري اعمل عملك يكون على المشتري الا أن ما يجب في تركه الميت يكون من المسمى وما يجب على الوصى في المشتري يكون اجرا للمثل اذا لم يعمل بالمسمى * رجل اراد أن يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر هو بعشرة واقترضا على ذلك فانه يكون بعشرين وقد ذكرنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام قال بعضهم يجب أجر المثل لا يزاد على عشرين ولا ينقص عن عشرة والعصم أنه يلزم الاجر الذي صرح به المستأجر * رجل دفع الى رجل ثوبا بالبيع على أنه ان زاد على كذا وكذا فهو له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب بمنزلة الاجير المشتري * رجل استأجر أرضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ماسي من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقضي بالاعذار تنقضي بالاعذار وكذا الوصيات المؤاجروني المستأجر نبي الاجارة الى أن يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع قبل في القياس يؤمر المستأجر

بقاع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فآثره في الارض الى ان يدركه وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يقال عندنا المنافع لا تقوم الا بالعقد أو بشبهة العقد فكيف تقوم المنافع ههنا بغير عقد لا نقول القاضي يقضي باجارة مستقبلة في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة فيقضي بذلك على المستأجر ولا يقضي بأجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل ومالم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو استأجر أرضا وزرع فيها رطبة أو غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضمن رب الارض للمستأجر قيمة الاشجار مقلوعة وقال بعضهم يطالب رب الارض المستأجر بقطع الاشجار وتفريغ الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانه قضت المدة لانه ليس للاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فيما مره بتفريغ الارض عن الاشجار (٣٠١) والرطبة وليس لرب الارض أن يملك الاشجار على الغارس بالقيمة

اذا لم يكن في قطع الاشجار ضرر فاحش بالارض فان كان خفيئذ كان له أن يملك الاشجار عليه بقيمتها مقلوعة دفعا للضرر عن نفسه * رجل استأجر علويت ووضع عليه دنانير خل فانقضت مدة الاجارة فأبى المستأجر رفع الدنانير قالوا ينظر ان كان الخل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر المستأجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخل يقال للمستأجر ان شئت فارفعه وان شئت فاستأجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استأجر البيت الى وقت بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتفريغ الخانات ولا يكون له أن يلتزم مادون اجر المثل ولارب البيت أن يطالبه بالزيادة على اجر المثل وموت المكارى في الطريق لا يطل الاجارة ولا يستأجر أن يركبها بذلك

في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى واد الابن ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فاذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنتين ليم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن وتظهره الحمل فانه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي * اذا مات المفقود بالبادية فلصاحبه أن يبيع حماره ومناعه ويحمل الدراهم الى أهله وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين أو ودعيه أو شركة في عقار أو طلاق أو عتاق أو نكاح أو رد تعيب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت الى دعواه ولم يقبل منه البيضة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصما وان رأى القاضي سماع البيضة وحكم نقض حكمه بالاجماع كذا في التارخانية

كتاب الشركة * وهو يشتمل على ستة أبواب

الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في بيان أنواع الشركة * الشركة نوعان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئا من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب * وشركة عقد وهي أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كثير الدقائق * وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر ان يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالكين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا أو يمكن التمييز بضرب كافة ومشقة فهو ان يختلط الخلطة بالشعر أو برثامالا * وشركة الاختيار ان يوهب لهما مال أو يملكهما بالاستيلاء أو يختلط مالهما كذا في الذخيرة * أو يملكهما بالاشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاصحان * أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار * وركنتها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره وكل واحد منهما كالأجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير شريكه بغير إذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي * أما شركة العقود فأنواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين مفاوضة وعنان كذا في الذخيرة * وركنتها الإيجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي * ويندب الاشهاد عليها كذا في النهر الفائق * وشرط جواز هذه

الاجر حتى يأتي مأمنا لانه في المفازة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو آجر منه الدابة فان بلغ مأمنا لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه بقدر على أن يستأجر في المأمن دابة أخرى وان لم يجد دابة أخرى يمكنه أن يمكث في ذلك المكان فتبطل الاجارة لرواى العند * وتبطل الاجارة بموت الأجر أو المستأجر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا بلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل * ولو أجز رجلان دارا ثم مات أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير أن تكون حصته على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هذا الاجارة المشاع في نصيبه لكنهما من الشريك * وكذا لو مات أحد المستأجرين وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يبطل كما لا يبطل بموت الوكيل * رجل استأجر دابة الى موضع بأربعة دراهم على أن يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة أيام قالوا عليه درهمان لانه خالفه في الرجوع فسقط

عنه أجر الرجوع وينبغي أجر الذهاب رجل استأجر دارا شهرافسكنها شهرين ذكر في الاصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المدة للاستغلال وغيره فانه ذكر المسئلة في الحمام وأجاب كما ذكر في الدار والحمام معدلا للاستغلال وفي بعض الروايات قال يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أصحابنا من فرقوا بين الروايتين فقالوا اذا لم يكن معدلا للاستغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وان كان معدلا للاستغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجر حاما أو دارا أو أرضا وعليه الفتوى وان مات المؤجر فسكن المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجر ما سكن بعد الموت لانه ليس بغاصب في السكنى بل هو ماض على الاجارة ومنهم من سوى بين هذا وبين المسئلة الاولى * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر الانفساخ ههنا ما لم يطالبه الوارث بالتفريغ سواء كان معدلا للاستغلال أو لم يكن لان موت أحد المتعاقدين يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (٣٠٣) فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريغ أو بالتزام أجر آخر واذا انقضت

مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجر * رجل أجزداره أو حانوته كل شهر بدرهم كان لكل واحد منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومتاعه فيه لم يكن للأجر أن يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بحصم فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يؤاخر الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فخرج المراء من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى رجل باع شيئا على أنه بالخيار ثلاثة

الشركات كون المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط * وأن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولا تفسد الشركة وأن يكون الربح جزأ شائعا في الجملة لا معينيا فان عينيا عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع * وحكم شركة العقد صيرورة المدة وعليه وما يستفاد به مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتراكنا فيه على أن نشترى ونبيع معا أو شتى أو اطلاقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

الفصل الثاني في اللفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى كلبغير مال على أن ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصه في أو عملا أو لم يخصا فهو جائز وكذلك اذا قال هذا الشهر وكذلك اذا لم يذكر الشركة وقتا بان اشترى كاعلى أن ما اشترى فهو بينهما ما هكذا في المحيط * وان وقتا هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح * اذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وثبتت الشركة بهما القدر لا ترى أنهم مالو ذكرا الشرا من الجانبين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لأحدهما أن يبيع حصة الآخر مما يشترى الا باذن صاحبه كذا في الغياثية * ان قال رجل لغيره ما اشترى من شيء فبيني وبينك أو قال فينينا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك أن يكونا معني شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما اذا ناعلى الشراء والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه شريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما اذا ورثا أو وهبا لهما كان وكالة لا شركة فان وجد شرط صحة الوكالة جازت الوكالة والا فلا وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يفوض الموكل الرأي الى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالاما اشترىنا من شيء فهو بيننا نصفين فهو جائز وفيه أيباع عن الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لاخر ما اشترى من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك اذا قال اليوم وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد منهما لصاحبه ولم يوقتا وكذلك اذا قال ما اشترى من الدقيق فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما

أيام ثم أراد أن يفسخ يحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز ويتقضى البيع الاول هذا اذا كان المستأجر غائبا فان كان حاضرا وقد كان أجزداره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المؤجر للمستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دار كذا اذا جاء رأس الشهر وعامة المشايخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق الفسخ بجميع الشهر وكلاهما لا يجوز تعليق الاجارة بجميع الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها وقال بعضهم يقول المؤجر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من المخرج ما لا يخفى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا بأيام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك انما يلحق بالبيع عرف شرعا بخلاف القياس فلا يقيس عليه الاجارة وذكركم شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوما أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني جاز ذلك لاننا ضافة الاجارة جائرة

فكذلك إضافة الفسخ وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الأولى من الشهر الثاني ويومها لان وقت الفسخ أول الشهر وأول الشهر ليلة الأولى ويومها واليه أشار في ظاهر الرواية وعليه الفتوى رجل أجره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستأجر وهبت منك جميع الأجر أو قال أبرأتك عن الأجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف الأول ولا يصح في قول أبي يوسف الآخر ولو قال أبرأتك عن خمسمائة من هذا الأجر أو قال عن تسعمائة من الألف صح عندهم * ولو قال بعد ما مضت ستة أشهر من وقت الإجارة أبرأتك عن الأجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يصح أبرأؤه عما مضى ولا يصح عما يستقبل ولو كان تعجيل الأجرة شرطاً في الإجارة فهو هبة منه الأجر أو أبرأؤه عن الأجرة صح في قولهم * ولو أجره ثم وهب منه الأجرة صح في قولهم * ولو أجره ثم وهب (٣٠٣) له أجر رمضان قال الفقيه أبو القاسم ان

استأجرها سنة جاز وان استأجرها مشاهرة لا يصح الا اذا وهب بعد ما دخل شهر رمضان قال الفقيه أبو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ * ولو قال أبرأتك هذه الدار كل شهر بكذا على أن أهب لك أجرة شهر رمضان كانت الإجارة فاسدة * رجل أجره سنة بعبد بعينه ثم ان الأجر أعتق العبد من ساعته لم يجز اعتاقه الا أن يكون تعجيل الأجر شرطاً في الإجارة أو لم يكن شرطاً في الإجارة لكنه عجل * ولو أجر داره بثوب بعينه أو بعبد بعينه ثم قال للمستأجر وهبت لك هذا العبد ان قبل المستأجر صح والا فلا لان هبة الأجر منه اذا كان بعينه تكون فسخاً للإجارة فلا يصح من غير قبوله * الأجر اذا باع المستأجر وأراد المستأجر أن يفسخ بيعه اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه

أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه لانهم اشتركوا في الشراء لا في البيع كذا في المحيط * ولو قال أحدهم مالاً خزان اشترى عبداً فهو بيني وبينك كلفه فاسد الا أن يسمى نوعاً فيقول عبداً خراسانياً أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضخان * وان قال ما اشترى من شيء فهو بيني وبينك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وفي المنتقى أيضاً بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك ان وقت سنة أو لم يوقت وقتاً الا أنه وقت من المشتري مقداراً بان قال ما اشترى من الحنطة الى كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة * اذا قال ما اشترى في وجهك فيبي وبنيك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة فهو باطل حتى يوقتاً عننا أو يبعاً أو يأماً كذا في المحيط * رجل امر الآخر أن يشتري عبداً بعينه بينه وبينه فقال نعم فاشترى عند الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرخسي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى اذا أمره بشرء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشترىته لنفسى يكون له ولو قال اشهدوا أني اشترىته افلان كما أمرني ثم اشتراه فهو لاني كذا في الذخيرة * فان اشتراه وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشترىته لفلان الأمر كان لفلان اذا كان سليماً ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله الا أن يصدق له الأمر كذا في التتارخانية * رجل قال لا أشتري عبد فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشترى فقال له الآخر اشترىته بذلك بيني وبينك قال نعم فاشترىه فهو للآخرين كذا في الخلاصة * قالوا هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الاول وأما اذا قبل الوكالة بمحضر من الاول فيكون العبد بين الآخر الثاني وبين المأمور نصفين كذا في المحيط * ولو لقيه ثالث فأمره بذلك فاشترى المأمور به بدأ من الثلاثة ينظر ان قال للثالث نعم بغير محضر الاولين فالعبد بينهما ما ولا شيء للثالث والمشتري وان قال نعم بمحضرهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أمر رجلاً أن يشتري ثوباً موصوفاً بعشرين درهماً بيني وبينه على أن أتقداً أنا الدراهم قال فهو جائز وهو بيني وبينه ما والشرط باطل وفيه أيضاً ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل اشتري فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن تبيعها كان هذا جائزاً وهي مشتركة بينهما يبيعانها على تجارتهما كذا في المحيط * لو قال رجل لا أشتري هذا العبد اشتري صاحبه أو نصفه فيه شره يملكه فهو جائز فاقم ما اشتراه كان مشترياً نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو كقبضهم احتى لو مات كان من مالهما فان اشترى ثوباً موصوفاً وأشتري أحداهما نصفه قبل صاحبه ثم

لا يملك الفسخ * ولو باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن كان للمرتهن أن يفسخ بيعه * هذه إجارة استخرجها الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقبلها بعض أهل زمانه وردتها البعض وهي على وجهين * أحدهما أنه اذا أراد أن يؤجر الكرم إجارة طويلة أو الأرض وفيها زرع يبيع الاشجار والزرع بأصولها من الذي يريد الاستجار بمن معلوم ويسلم اليه ثم يؤجر منه الأرض مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو كل ستة أشهر معلوم على أن يكون أجر كل سنة من السنين الأولى غير الايام المستثناة منها من تلك الأجرة كذا وبقيته مال الإجارة يكون عقبه السنة الأخيرة وان يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الإجارة في أيام الخيار * والوجه الثاني لهذه الإجارة أن يدفع الاشجار والزرع الذي في الأرض معاملة الى الذي يريد الإجارة على أن يكون الخارج بينهما على مائة سهم منهم منها للدافع والباقي للعامل ثم يوكّل العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما أحب ثم يؤجر منه

الارض مذكورة على نحو ما قلنا من غير أن يكون أحد العقدین شرطاً في الآخر وشايح بلخ وبعض مشايخ بخارا أنكر والوجه الاول
وقالوا بيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع رغبة بل هو في معنى التلجنة ولهذا لا يكون للساخر أن يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة ينفسخ
البيع من غير فسخ وبيع التلجنة لا يزيل المبيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في
الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع أيضاً قالوا ليس هذا ببيع التلجنة بل هو بيع رغبة لانهم لما قصدوا تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع
بيع التلجنة فقد قصدوا بيع الرغبة ويجوز أن تكون الاشجار مملوكة للمشتري ولا يملك قطعها التعلق حق الغير بها كالأمر أن لا يملك قطع اشجار
الزمن وان كان يملكها التعلق حق الغير * وقال بعضهم ان باع الاشجار والزرع بثمن المثل او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا
فان الانسان قد يبيع ماله بثمن قليل عند (٣٠٤) مساس الحاجة * وذکر الطحاوی انه اذا باع الاشجار واجر الارض جاز بشرط

ان يبيع الاشجار بطريقها
الى الباب ان كان لها طريق
وان لم يكن لها طريق ينبغي
ان يبين للاشجار طريقا
معلوما من الارض حتى لو لم
يبين لا يجوز ان كان الشيخ
الامام الاجل ظهير الدين
رحمه الله تعالى يقول الاجارة
بطريق بيع الاشجار باطله
كما قال بعض المشايخ ومن
جوز الاجارة الطويلة
اختلفوا انها عقد واحد
او عقود متعددة قال بعضهم
عقود متعددة لانها جعلت
عقدا واحدا وفيها شرط
الخيار ثلاثة ايام في كل سنة
او في كل ستة أشهر تزيد مدة
الخيار على ثلاثة ايام في عقد
واحد وذلك فاسد في قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال بعضهم هي عقد
واحد لانها جعلت عقودا
متعددة كانت الاجارة في
السنة الثانية والثالثة
مضافة الى وقت في المستقبل
وفي الاجارة المضافة الاجر
لا يملك الاجر بالتجديد ولا

اشترى صاحبه النصف الاخر كان بينهما ولو نقد أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو بغير أمر صاحبه
رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير * فان أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل
على أن له نصفه فهو بائع نصيب شر يكتبه بنصف الثمن وان باعه الا نصفه فبيع الثمن ونصف العبد بينهما
نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المبيع ينصرف الى نصيب البائع خاصة كذا في محيط
السرخسي * في المنتقى قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا خريس له شيء تعالى
ففي عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والربح والوضعية عليهما كذا في المحيط * رجل
اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فأشركه فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء
على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية الا أن يبين خلافه كذا في فتح القدير * وكذا لو أشرك رجلين
يصري بينهما أن لا تأخذ كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل أشركني فيه ففعل
ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني يعلم بمشاركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف
العبد وللأول النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط * وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل أشركني
فيه فأشركه ثم استحق نصف العبد فللشريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي
* واذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل أشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف
الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط * واذا اشترى رجل شيئا فقال
له رجل آخر أشركني فيه فأشركه فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو أشركه بعد
القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم أنه لا بد من قبول الذي أشركه لان لفظ أشركت صار
اجبا بالبيع هكذا في فتح القدير * وذکر في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم أشركه آخر فيه شائعا
من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لفرق الصفة عليه كذا في محيط السرخسي
* ولو كان رجل في بيته حنطة يدعيها كلها فأشركه رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء
المشرك أخذ نصف ما بقي وان شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت
الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللشرك الخيار كذا
في السراج الوهاج * ولو اشترى رجلان عبدا فأشركا فيه آخر ينظران أشركاه على التماق فله النصف
ولهما النصف كذا في محيط السرخسي * وان أشركه معا بان قال لعله أشركناك في هذا العبد كان
للرجل ثلث العبد استحسنانا كذا في المحيط * ولو أشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فجاز صاحبه
فله النصف وللشريك نصفه كذا في محيط السرخسي * وان لم يحجز فله نصف نصيب المشرك وهو

بشرط التجديد * وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا جرد اليتيم ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية
اقل من اجرتها وفي الاستجار لليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجرتها فتنفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يمتد
الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا يمتد على قول من يجعلها عدة فيقول من يجعل عقودا متعددة يبقى في قولهم انها
لو جعلت عقودا متعددة لا يملك الاجر بالتجديد في السنين المستقبلية لكن يجب ان هذا ان ملك الاجر عند التجديد فيه روايتان فيؤخذ
بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المضافة لمكان الحاجة * فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد بحال ما فانا الوجه انه عقد واحد يلزمنا ثبوت
الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام ولو جعلناها عقودا متعددة يصير شرطاً في كل عقد ثلاثة ايام من آخره وعلى قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى من اشترى شيئا على انه بالخيار ثلاثة ايام به شهر يكون له الخيار من أول الشهر الى آخره * قلنا نحن لان ثبت الخيار في الايام الثلاثة

من خر كل سنة بل فجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب غمير ثلاثة أيام من آخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على أن لكل واحد منهما الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسدا * أحد العاقلين في الأجرة الطويلة إذا فسخ العقد في أيام الخيار بغير محضر من صاحبه ذكر الحماكم السمرقندي أنه يجوز ولم يذكر فيه خلافا وفي البيع بشرط الخيار إذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى فكان أنه مال إلى أن أيام الخيار غير داخله في العقد فكانت الأجرة في السنة الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فأنما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه لأنه فسخ للعقد المضاف أولانه في الأجرة أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى * المستأجر أجرة طويلة إذا أجر من الأجر بعد القبض أجرة مشاهرة لأنه لا تصح الأجرة الثانية وما يأخذ من الأجر يكون محسوباً من مال الأجرة إذا كان من جنسه * المستأجر إذا أجر من الأجر ولم (٣٠٥) تكن الأجرة طويلة لم تصح الأجرة الثانية وهل يسقط الأجر عن

المستأجر الأول أن كان الأجر الأول قبض الدار من المستأجر بعد الأجرة الثانية يسقط الأجر وإن لم يقبض لا يسقط فإن كان الأجر الأول قبض الدار من المستأجر حتى يسقط الأجر عن المستأجر هل تبطل الأجرة الأولى قال الفقيه أبو الليث لا تبطل الأجرة الأولى وكان للمستأجر أن يسترد الدار من الأجر ولو أن المستأجر قبض الدار من الأجر ثم أعادها من الأجر ولم يؤجرها منه قال الفقيه أبو الليث لا يسقط الأجر عن المستأجر * رجل استأجر كراماً طويلاً ثم أن المستأجر دفع الكرم إلى الأجر معاملة أن كانت الأجرة الطويلة بطريق بيع الأشجار جازت المعاملة وإن كانت الأجرة الطويلة بطريق دفع الأشجار والكرم إلى المستأجر معاملة

الربع كذا في المحيط * ولو أشركه بادن شريكه كان بينهما أثلاثاً كذا في المبسوط * وإن قال أشركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فإن أجاز شريكه فله الثلث وإن لم يجز فله السدس كذا في محيط السرخسي * ولو قال أحدهما أشركتك في نصف هذا العبد فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كان مملوكاً جبيع نصيبه منه بمنزلة قوله قد أشركتك بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحداً فقال لرجل أشركتك في نصفه كان له العبد كقوله أشركتك بنصفه بخلاف ما لو قال أشركتك في نصبي فإنه لا يمكن أن يجعل بهذا اللفظ مملوكاً جبيع نصيبه بأقامة حرف في مقام حرف الباء فإنه لو قال أشركتك بنصبي كان باطلاً فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير * اشترى عبداً بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل قد أشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئاً حتى قال لا أشركتك فيه ثم قال لا قد قبلنا فالعبد بينهما الكل واحد منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط * ولو قال له رجل أشركني فيه فاشركه فلم يقل الرجل قبلت حتى قال لا ثم قد أشركتك فيه ثم قبل فلأنه لا شيء للأول وللثاني النصف وكذلك لو قال لا ثم قد أشركتك فيه ثم قال لا ثم ذلك ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه وبين الآخران قبل وإن قال قد أشركتكم فيه جميعاً فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي * لو قال لي عشرة دنانير فادفع لي ذهباً فأشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع إليه خمسة واشترى بالخمسة عشرة سلعة يكون أثلاثاً كأنه قال أشترى بالخمسة عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثاً كذا هذا ولفظ الشركة يحتمل شركة الأملاك ثم قال وهذا إذا عين السائل جنس السلعة كالخنطة ونحوها فإما إذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا أشترى هذا العبد وأشركني فيه فقال نعم ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان كذا في المحيط * اشترى بقرة بعشرة دنانير فقبضها ثم قال لا ثم قد أشركتك فيها بدينارين فقبل كان له خمس البقرة كذا في محيط السرخسي باع * (١) فلما نجح ديناراً ثم قال البائع أكون لك شريكاً فيه فقال المشتري نعم فسكن على ذلك فكان البائع يجي بالبباطين والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى نفذت لا يصير شريكاً فيه كذا في القنية * اشترى خنطة فاعطى على طبخها درهمين ثم أعطى على خبزها درهمين فاشرك رجلاً في الخبز أعطاه المشرک نصف ثمن الخنطة ونصف النفقة وكذلك هذا في القطن وغزله وحيا كته والسمسم وعصره وإذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط عليه أجر والمثله بحالها

(١) قوله فلما نجح الدينار وكف عن نجاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة كما في القاموس

أه صححه

(٣٩ - فتاوى ثانی) ثم دفعها المستأجر معاملة إلى الأجر لا يجوز * إذا مات الأجر أجرة طويلة وعليه ديون كان المستأجر أحق بثمن المستأجر من سائر الغرماء كالمترين بالرهن * المستأجر أجرة طويلة إذا أجر من غيره أجرة طويلة أو دفع إلى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم إن المستأجر الأول مع أجره تفاسخ الأجرة الأولى هل تبطل الأجرة الثانية والمزارعة تختلف وفيه والصحيح أنها تنفسخ سواء أتمدت أيام الفسخ في العقد أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الأجرة الأولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانية وأيام الخيار في الأجرة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك * المستأجر أجرة طويلة إذا قال لا أجر في أيام الخيار أو في غيرها مال أجرة عن دمه فقال لا أجر درهم أو قال لا أجر ضمان دمه مر أن تنفسخ الأجرة دفع المال أو لم يدفع * وكذا المشتري إذا قال للبائع يبعانه بأجره فقال البائع بدركم يكون فسخ البيع * المستأجر أجرة فاسدة إذا أجر من غيره أجرة جائزة قال الفقيه أبو الليث تجوز الأجرة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز

الاجارة الثانية يكون للآخر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وهذا بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيع عاجزا لا يكون للبائع الاول أن يفسخ البيع الثاني لأن الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا اذا أجر من غيره يفسخ الاجارة * رجل قال لغيره أجرني دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم المعتاد ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآخر قالوا بهذا لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب الاجر على المستأجر بسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن المستأجر إنما سكنها بناء على ما أعطى من المال لا على وجه الاستئجار مقاطعة * رجل استأجر دارا اجارة طويلة صحيحة بدنانير وأعطى مكان الدنانير دراهم ثم تفاخرا بالاجارة فان المستأجر يرجع على الآخر بالدنانير لا بالدراهم لأن في الاجارة الطويلة تعجيل (٣٠٦) الاجر شرط عرفا تصح المصارفة بالاجر * رجل آجر داره اجارة طويلة مرسومة

أو آجرها غير مرسومة الى مدة يعلم أنهم لا يبعثان الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تجوز الاجارة وفرق هو بين النكاح والاجارة * المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ماضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الخط * رجل استأجر كرمال يره اجارة طويلة واشترى الاشجار كان للمستأجر خيار الرؤية فان تصرف في الكرم تصرف الملاك يطل خيار الرؤية فان أكل الثمار قالوا لا يطل خيار الرؤية لأن أكل الثمار تصرف في المبيع وهو الاشجار لا في المستأجر فلا يطل خيار الرؤية في الاجارة * الآخر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح أنه ينفذ وهو كالأجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة

فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط * ولو قال له رجل ما اشتريت اليوم فيدي وبيتك فقال نعم ثم قال له آخر اشترى هذا العبد بيني وبينك فقال نعم ثم اشترى العبد نصفه فلا آخر ونصفه بينهما وبين الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد بيني وبينك وقال آخر ما اشتريت فبيننا ثم اشترى العبد فلا أول ونصفه ونصفه بينهما وبين الآخر كذا في محيط السرخسي

الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز عما كانت أو مفاوضة الا اذا كان رأس مالهما من الاثمان التي لا تتعين في عقود المبادلات نحو الدراهم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات فهو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك رأس مالهما أو رأس مال أحدهما كذا في المحيط * ويشترط حضوره عند العقد أو عند الشراء كذا في خزانة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيان * حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال أخرج مثلها واشتر بها وبيع فأخرج صحت الشركة كذا في الصغرى * ولا تصح بمال غائب أو دين في الحالين كذا في محيط السرخسي * أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فلا يشترط عندنا كذا في البدائع * ولا يشترط تسليم المالين ولا خاظمهما كذا في خزانة المفتين * ولو كان أحدهما ألف درهم ولا آخر مائة دينار أو لاحدهما دراهم يرضى ولا آخر دراهم سود فاشتركا جازت الشركة كذا في محيط السرخسي * التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضيان * والصحيح ان كانوا يتعاملون به يجوزوا فلا كذا في التهذيب * والمصوغ منهم بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان * أما الفلوس فان كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمعارضة به لانها عروضة وان كانت نافقة فكذلك في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا في البدائع * وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات * وفي المبسوط الصحيح أن عقد الشركة على الفلوس يجوز على قول الكل كذا في الكافي * أما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط * ولكل واحد منهما متاعه وله ربحه وعابه وضيعته كذا في الكافي * وان خلط وهو جنس واحد فشركة العقد فاسدة وشركة الملاك ثابتة وما ربحا فلهما والوضعية عليهما كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * ثم عند اختلاف الجنس اذا باعا المخلوط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا كذا في المبسوط * قال عامة مشايخنا الصحيح أن يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسي * وان كان أحدهما يريده الخلط خيرا فانه يضرب بقيمته يوم يتسمون غير مخلوط كذا في المحيط * وهكذا في فتح القدير

وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندى لا ينفذ بيعه لانه تزوير وتلبيس فيؤخذ برواية عدم النفاذ إذا اشتريا لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في أيام الخيار فينفذ بيعه كالأوباع في أيام الخيار بخلاف مالو آجر اجارة مضافة ثم باع فان علة لا ينفذ بيعه في أصح الروايتين لانه لا يملك الفسخ صريحا بدون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة * لو آجر رجل دارا اجارة طويلة ثم آجرها من غيره جاءت أيام الخيار من الاجارة الاولى لا تنفذ الا اجارة الثانية في أيام الخيار في ظاهر الرواية * ولو آجر ثم باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشايخ رحمهم الله تعالى * رجل استأجر أرضا وقبضها أو آجرها من غيره ثم ان صاحب الأرض استأجرها من المستأجر الثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح استئجار صاحب الأرض من الثاني لان المستأجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى

تسكون اجارته من صاحب الارض فسمي الاجارة الاولى قال وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر ولو استأجر أرضاً اجارة طويلة وقبضها ثم آجرها من عبد مأذون لصاحب الارض اجارة مشاهرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العبد استأجرها بغير اذن المولى فما أخذ المستأجر من العبد لا يحسب على المستأجر عن رأس مال الاجارة لان العبد اذا استأجر بغير اذن المولى لا يكون له أن يفسخ الاجارة الاولى على مولاه * رجل استأجر حانوتاً مشاهرة وقبض وأجر من غيره اجارة طويلة رسمية وأمر صاحب الحانوت المستأجر اجارة طويلة أن يقبض أجرة الحانوت من المستأجر الاول وقبض ومات صاحب الحانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستأجر اجارة طويلة من المستأجر الاول كانت له أجرة الشهر الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان الاجارة الثانية إنما تنقضي عند تمام الشهر لان الاجارة الاولى تنفسخ عند تمام الشهر ثم تجدد بعد ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى انما يسلم (٣٠٧) للمستأجر الثاني ما أخذ من المستأجر الاول اذا أخذها في حياة صاحب الحانوت أما ما يأخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة الطويلة تنفسخ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم المأخوذ للمستأجر الثاني * اذا آجر شيئاً مشاعاً من أرض أو كرم وفيه فخل لا بد من بيع كل الاشجار أما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حمام لا بد من بيع الحمام كلها عند اجتماعها * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجرة المثل بالغاً ما بلغ أو يجب أجر المثل لا يزداد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجب أجر المثل لا يزداد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب في الصك ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد في مدة الخيار في حضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام أبو علي النسفي وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى ان

الاول اذا أخذها في حياة صاحب الحانوت أما ما يأخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة الطويلة تنفسخ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم المأخوذ للمستأجر الثاني * اذا آجر شيئاً مشاعاً من أرض أو كرم وفيه فخل لا بد من بيع كل الاشجار أما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حمام لا بد من بيع الحمام كلها عند اجتماعها * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجرة المثل بالغاً ما بلغ أو يجب أجر المثل لا يزداد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجب أجر المثل لا يزداد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب في الصك ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد في مدة الخيار في حضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام أبو علي النسفي وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى ان

* اشترى بامانة بكر حنطة وكر شعير فكل أحد هما الحنطة والاخر الشعير ثم باع ذلك بديراهم يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا في محيط السرخسي * وفي شرط الربح تعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهم ما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للشعير تعتبر فيه قيمة رأس مالهما ما وقت الشراء وفي ظهور الربح في نصيبهما أو في نصيب أحد هما تعتبر وقت القسمة لانه ما لم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كذا في القنية * والحيلة في جواز الشركة في العروض وكل ما يتعين بالتعيين أن يبيع كل واحد منهم ما نصف ماله بنصف مال صاحبه حتى يصير مال كل واحد منهم ما نصفين وتحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد ذلك عقد الشركة فيجوز بلا خلاف كذا في البدائع * ولو كان بينهما تفاوت بأن تكون قيمة عرض أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه أربع مائة يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمسين عرض الآخر فصار المتاع كله أخماساً كذا في السكافي * وكذلك اذا كان لأحدهما دراهم وللاخر عروض ينبغي أن يبيع صاحب العروض نصف عرضه بنصف دراهم صاحبه ويتقايضان ثم يشتركان ان شاء أم تفاوضا وان شاء آغنا كذا في المحيط * وفي المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى عبد بين رجلين اشتركا فيه شركة عمان أو تفاوضا جاز كذا في الذخيرة * وفي المنتقى رجلان لكل واحد منهما طعام فاشتركا فيهما وخطاطهما وأحدهما أجود من الآخر فالشركة جائزة والثمن بينهما نصفين لان هذا يشبه البيع حين خطاطهما على أنه بينهما وقال في موضع آخر نص في هذا الكتاب أنه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم باعاً كذا في محيط السرخسي * والثاني بالقواعد أليق كذا في النهر الفائق والله أعلم

الباب الثاني في المفاوضة * وفيه ثمانية فصول

الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها * أما تفسيرها فهي أن يشترك الرجلان في تساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كافياً عن الآخر في كل ما يلزمه من عهد مدة ما يشترطه كما أنه وكيل عنه كذا في فتح القدير * فتجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين أو ذميين كذا في الهداية * وان كان أحدهما كتابياً والآخر مجوسياً كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع * ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهرة النيرة * وكذا لا تصح بين المجنون والعاقل كذا في العيني شرح الكنز * ولا تصح بين العبد وبين ولا بين الصبي وبين ولا بين المكاتبين كذا في خزائن المفتين * وان فاض المسلم الحر مرتداً أو مرتدة أو ذمياً لا تصح المفاوضة فان أسلم المرتد قبل الحكم لمحاقه صححت المفاوضة

العقد يفسد لان هذا الشرط يخالف حكم الشرع وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يفسد العقد لان أيام الخيار غير داخله في العقد وكان لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم بشرط الخيار قال وقد وجدته رواية عن محمد رحمه الله تعالى في مثل هذا أنه لا يفسد العقد * رجل استأجر اجارة طويلة ثم آجر بعد القبض من الآخر اجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وهل تنتقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا تنتقض في الشهر الاول من الاجارة الثانية وأشد في اتقاضها في غير ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الاجارة الثانية تنتقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة فاني رأيت رواية عن خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المشتري اذا باع المبيع من البائع قبل القبض ينتقض البيع الاول وان كان هذا خلاف ظاهر الرواية في البيع ففي الاجارة وجب أن ينتقض * مستأجر الارض اذا دفع الارض الى الآخر مزارعة على أن يكون البذر من الدافع ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحبل أنه يجوز

وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز رجل أجر داره كل شهر بدينار وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجره الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعبد البائع أنه إذا ردت عليه الثمن يرد داره ويحتسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار فباع البائع بالدرهم وأراد أن يجعل الأجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الأجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب به فله وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند رد الدار كان وعداً فلا يلزمه الوفاء بذلك فكيف كان يجوز وعده كان حسناً ولا فلا شئ عليه وإن كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع * رجل استأجر منازل اجارة طويلة ثم ان الأجر نقض بناءها برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية لبقاء الاصل * رجل استأجر كرم اجارة (٣٠٨) طويلة فان كانت الاجارة بطريق يسع الزراجين من المستأجر قالوا وارغ الكرم

على المشتري وهو المستأجر لانه مؤنة الملك فيكون على المالك وان كان الأجر دفع الزراجين معاملة الى المستأجر كما هو أحد الطريقين في الاجارة الطويلة فان قصب الوارغ يكون على الأجر والقتل على المستأجر لان ذلك من جملة العمل * رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض أجر الأرض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر للأرض فيصير كانه أجر ثم أجر من غيره فلا يجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت المزارعة وتنقذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا أجر ثم أجر من غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان ذلك بعد قبض الاول وههنا

كذا في فتاوى قاضيان * وصورة شركة المفاوضة أن يشترك اثنان ويقولان نشارك في شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على أن نشترى ونبيع جميعاً وشري بالنقد والنسيئة ويعمل كل واحد منهما بأمره على أن ما رزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والوضيعة على المال ذكره في مبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات * وأما شرائطها فمنها التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط * وان عقد هاهنا يعرف بمعاها فاستوفى المعنى في العقد صحة بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات * وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفاية بأن يكون بالغين حريين عاقلين متفقين في الدين كذا في الذخيرة * وأن تكون عامة في عوم التجارات كذا في المحيط * وأن يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والدنانير أو كانا من جنس واحد الا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور مع الصحاح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة * وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شارك به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط * اذا كان المالك على السواء عند الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشترى بأن زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت عنانا وكذا ان اشترى بأحد المالين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها كذا في خزانة المفتين * وان تفاضلا في الاموال التي لا تصح فيها الشركة كالعرض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع * ولو كان لأحدهما وديعة تقدم تصح ولو كان له دين صحت الى أن يقبضه فاذا قبضه فسدت وصارت عنانا وكذا يعتبر التساوي في التصرف فانه لو ملك أحدهما تصرفاً لم يملكه الآخر فالتساوي كذا في فتح القدير

الفصل الثاني في أحكام المفاوضة * ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استعسان كذا في الهداية * وكذا المتعة والنفقة ههنا كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الاستئجار للسكنى والركوب لحاجته كالخج وغيره كذا في التبيين * فيختص بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلاً عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة له ولعيله وادامهم أن يطالب الآخر ويرجع الاخر بما أدى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير * واذا أدى المشتري رجوع عليه شريكه نصف ذلك كذا في محيط السرخسي * وليس له أن يشترى جارية للوطء وللخدمة بغير إذن الشريك فان اشترى فليس له أن يطأها ولا يشريكه لانها دخلت في الشركة فكانت بينهما ما كذا في البدائع * وان اشترىها للوطء باذن شريكه فهي له خاصة وللبيع أن يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه

لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول * قالوا كما تجوز الاجارة بنصف الطويلة في العقار والضياع تجوز في الرقيق وكل شئ ينفع به مع بقاء عينه * رجل استأجر ضياعاً به فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الفارغة بخصتها من الأجر ولا تجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الأجر أجرها وكانت مشغولة مزروعة وقال المستأجر كانت فارغة كان القول في ذلك قول الأجر لان الأجر بدعوى الشغل ينكر الاجارة أصلاً فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول في ذلك قول مدعى الصحة لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما منكر العقد كان القول فيه قول المنكر وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعى الشغل كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة * في الاجارة الطويلة اذا فسح الأجر

الاجارة في أيام الخيارات في الارض زرع للمستأجر تبقى الاجارة بأجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع للمستأجر لم يدرك تبقى الاجارة بأجر المثل * رجل استقرض من رجل مالا معلوما وقبض المال ثم ان المستقرض أسكن المقرض في حانوته وقال مالم أرد عليك قرضك لأطالبك بأجر الحانوت قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان ترك الاجارة عليه مع استقرضه منه كانت الاجارة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقرض أو بعده فالحانوت عارية في يده ولا أجارة على المقرض * رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجرة المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا فيجب أجرة المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه دراهمه ثم ان المقرض سلم الحمار الى بقار ففقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجارة فاسدة فكان أمانة فاذا دفعه الى السرح ليعتلف صار مخالفا لما * رجل أقرض (٣٠٩) انسانا دراهم ثم ان المقرض أجر حجر الميزان

من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن حجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء * رجل استأجر من رجل قدر نحاس وأراد الأجر أن يكون القدر مضمونا على المستأجر قال الفقيه أبو بكر البلخي يبيع من المستأجر نصف القدر بمن المثل أو أكثر ثم يؤجر منه النصف الباقي بما شاء فان ذلك جائز عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة المشاع من غير شريك * رجل اقرض انسانا دراهم وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر قال أبو بكر الاسكاف يستأجر المقرض دار المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر بأجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بثلث الاجارة حتى تصير الاجارة قصاصا يثنى ما باع من المستقرض * رجل وكل

بنصف الثمن عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي * فان اشترى جارية لاوطه باذن شريكه واستولدها ثم استحققت فعلى الواطي العقر بأخذ المستحق العقر من أيهما شاء كذا في البدائع * ولا يشاركه فيما يرث من ميراث ولا جائزة يبيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضخان * ولا الهدية هكذا في المبسوط * والمالك اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الاخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي * وكل وديعة كانت عند أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل أن يبين لزمهما جميعا فان قال الحى ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصدق وان كان الحى هو المستودع صدق كذا في المبسوط * وان قال المستودع أكتها قبل موت صاحبي لزمه الضمان خاصة الا أن يقيم البينة على ما قال فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو كان عند أحدهما مضاربة فعلى به أو وديعة خالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط

الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه * ان أقر أحدا المتفاوضين بما لم يقبل شهادته له يؤاخذ به صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرة * ولو أقر أحدا المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له يدين بأن أقر لبيه أو لبيه أو لأمه أو ما أشبه ذلك لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يؤاخذ به شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاظهر هكذا في المحيط * وكذلك لو أقر لامرأته وهي بائة معتدة منه كذا في المبسوط * فان تزوج تزوجا فاسدا ودخل بها وأقر بعهر لها لم يلزم شريكه وبدين آخر يلزمهما كذا في محيط السرخسي * ويجوز اقراره عليهما جميعا لامرأته وولدها من غيره اعتبارا لاقرارا بالشهادة ولا يجوز اقرار المرأة المتأوضة بالدين لزوجهما على شريكها كما لا تجوز شهادتها له ويجوز اقرارها بالدين لا بولي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما تجوز شهادتها كذا في المبسوط * أعنى أم ولده ثم أقر لها بدين يلزمها وان كانت في عتقه كذا في محيط السرخسي * كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والشراء والاجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستمالة والكفالة بالمال بالامر والاعارة والرهن فالآخر ضامن له ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم يؤاخذ به شريكه اتفاقا كذا في الكافي * وكذلك البيوع الفاسدة كذا في المحيط * وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرة * الا أن حاصل الضمان يكون على الفاعل خاصة حتى لو أدى الاخر من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط * بخلاف الشراء

رجلا بأن يستأجر له دارا بعينها سنة بمائة درهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعهما من الموكل لاستيفاء الاجرة كفي الجامع أن الاجارة اذا كانت مطلقة لا بشرط التجهيل لم يكن للوكيل أن يحبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة بأجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وحبس حتى مضت المدة كانت الاجارة على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستئجار بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والثلث مؤجل وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كان الثلث على الوكيل ثم الوكيل يرجع بالثلث على الموكل لان الثلث اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل أن يحبس المبيع عن الموكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل فكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم ان الوكيل عدا على الموكل وأخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان للابحار أن يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل * ولو أن الوكيل حبس الدار من الموكل ثم جاءه أجنبي وغصب الدار

من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تعجيل الاجر فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع الى الاجر كان الاجر على الوكيل دون الموكل * ولو كان الوكيل استأجر الدار بأجر بشرط التعجيل أو استأجر بمائة مطلقة ثم عجل له الاجر جاز ذلك منه وله أن يحبسهما من الموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسهما بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل بالاجر هنا لان الوكيل كان محققا في الحبس فلم يقع قبضه أولا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق الحبس كان قبضه أولا للموكل * رجل أمر رجلا ليس تأجر له دابة الى الكوفة بعشرة دراهم فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر وجاء الى الموكل فقال له استأجرتها بعشرة فركبها الا امرز في الكتاب أنه لا أجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل * رجل أمر رجلا بأن يستأجر له أرضا (٣١٠) بعينها فاستأجرها الوكيل ثم ان الموكل اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها

الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك أنه أن يرتها وتكون في يده بالاجارة * الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قال محمد رحمه الله تعالى المناقضة جائزة ولا ضمان على الوكيل لان الموكل لا يملك الاجر فان كان الوكيل أجرها بشئ بعينه وعجل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد مر هذا في البيوع * الفاسد اذا أجر الدار أو العبد ثم قال المقصوب منه أنا أمرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المقصوب منه * ولو أجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المقصوب منه كنت أجرت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الابينة كل رجل اذا زوج بنته بالغة ومات الزوج فقالت الابنة كنت أجرت عقد الاب لا تصدق الابينة ولو قامت كان

الفاسد فان هناك اقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ بذلك شريكه في قولهم جميعا ولو كفل أحدهما فواضين عن رجل بهرأ وأرث جناية فهو بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط * واذا وطئ أحدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلم يستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء كذا في فتاوى قاضيان * ولو لحق أحدهما ضمان لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شريكه كأروش الجنائيات والمهر والنفقة وبذل الخلع والصلح عن القصاص وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم اذا أنكر الشريك الجاني بخلاف ما لو ادعى على أحدهما يبيع خادم فأنكره فلامدعى أن يحلف المدعى عليه على البنات وشريكه على العلم لان كل واحد لو أقربا ادعاء المدعى يلزمهما بخلاف الجنابة لو أقربا أحدهما لا يلزم الاخر كذا في فتح القدير * وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة اذا ادعاء رجل على أحدهما وحلف القاضي المدعى عليه على ذلك كان للمدعى أن يحلف الاخر كذا في المحيط * فان ادعى شيئا من ذلك عليهما جميعا كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة وأيهما نكل عن اليمين أمضى الامر عليهما وان ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كان له أن يستحلف الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحلفه البتة كما لو كانا حاضرين كذا في المبسوط * وان كان احدا من المتفاوضين ادعى شيئا من أعمال التجارة على رجل وبجده المدعى عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المتفاوض الاخر أن يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط * وان ادعى على أحد المتفاوضين ما لا من كفاله وحلفه عليه فله أن يحلف شريكه عليه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وان باع أحد المتفاوضين شيئا أو اذا ن رجلا أو كفل له رجل بدين أو غصب منه ما لا فله شريكه الاخر أن يطالب به كذا في فتاوى قاضيان * ولو أجر أحد المتفاوضين عبدا فلا آخر أخذ الاجر وللمستأجر مطالبة بتسليم العبد ولو أجر عبدا له من ميراثه أو شيئا له خاصة ليس لشريكه أخذ الاجر ولا للمستأجر مطالبة بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي * وكذا كل شيء هو له خاصة بآء لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا للشري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيان * اذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للعالم ولشريكه أن يرتها كذا في المحيط * ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسبا كتسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو أجر نفسه للخدمة فالاجر له خاصة كذا في التارخانية * ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة فله وأجر أن يأخذ أيهما شاء بالاجر لا أنه لو استأجره لحاجته أو الى مكة للعج يرجع شريكه بما أدى عنه

النكاح بأمرى ولي الميراث كان القول قولها * الغاصب اذا أجر المقصوب ثم أجاز المالك ان أجاز قبل استيفاء المنفعة صحت كذا اجازته ويكون جميع الاجر للمالك كما لو أجاز بيع الفضولي حال قيام العقود عليه وان أجاز بعد انقضاء المدة لا تصح اجازته كما لو أجاز بيع الفضولي بعد هلاك العقود عليه ويكون جميع الاجر للغاصب لانه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الاجر له وان أجاز بعد مامضى بعض المدة فأجر مامضى يكون للغاصب وأجر ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فصحت الاجارة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كل رجل اذا أجر عبده سنة ثم أعته في وسط السنة فأجاز العبد الاجارة فيما بقي فأجر ما بقي من السنة يكون للعبد وأجر مامضى يكون للمولاه المقتول لان المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البذل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجاز المالك اجارة الغاصب بعد مامضى بعض

المدة كان جميع الاجر للمالك والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أعطى الغاصب أرض الغصب من اربعة فأجاز للمالك ان كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع ورب الارض ولا شيء للغاصب وان كان الزرع قد سنبل وسمن لا تصح اجازة رب الارض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك * ولو غصب دارا فآجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية لاستجماع شرائطها وان استقبلها كان أفضل ذكرها في النوازل * الغاصب اذا آجر من غيره ثم ان المستأجر آجرها من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر لان المستأجر لما آجر من الغاصب ورد عليه الغاصب ورد المقتضوب مستحق عليه يجعل رد الغصب وتسليمه الى الغاصب رد الغصب لان ذلك مستحق عليه فيجعل عن المستحق كالرجل اشترى شيئا ثم باعه ثم باعه من البائع يجعل بيعه نقضا للعقد الفاسد * ساحة في الشارع في مقابلة خانوت رجل آجرها صاحب الخانوت من رجل يبيع (٣١١) الفا كفة كل شهر بدرهم قال الفقيه

أوجه فمر ما يأخذ صاحب الخانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقدي مستحق الاجر وان كان غاصبا وينبغي أن تصدق به كالغاصب اذا آجر وأخذ الاجرة وقال الفقيه أبو الليث انما يكون آجر الساحة لصاحب الخانوت اذا كان بني في الساحة دكانا أو نحو ذلك حتى يكون هو أولى الناس بما بني وأما اذا لم يكن بني في الساحة شيئا لا يكون الاجر له لان صاحب الخانوت في الساحة كسائر الناس لا اختصاص له بالساحة * المتولى اذا آجر الوقف ان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من السنة لا تجوز الاجارة أكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك تجوز الاجارة الى ثلاث سنين فان آجرها أكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخ بلخ لا تجوز اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا يجوز

كذا في محيط السرخسي

الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به * لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركته - ما عانا كذا في السراجية * وان ورث عروضا أو ديونا لا تبطل المفاوضة ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي * وكذا العقار كذا في الهداية * واذا اشترى بأحد المالكين شيئا في القياس تبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل واذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريان زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى وكذا اذا اشترى بأحد المالكين وزاد الآخر كذا في المحيط * وان اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاستحسان لا تبطل كذا في المضمرات * وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالمفاوضة على حالها وكذا اذا وقع الشراء بأحد المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنتقض المفاوضة كذا في الظهيرية * ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهمافوهبه وسلمه اليه بطلت المفاوضة وان كان شريكه غائبا وهذا هو الحيلة لأحد المتفاوضين اذا أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة * وان آجر أحدهما عبدا له خاصة أو باع لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الاجر كذا في المحيط * اذا أنكر أحد المتفاوضين انفسخت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات كذا كذا في الظهيرية * وما فسدت به شركة العنان تفسد به شركة المفاوضة كذا في البدائع

الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة * قال محمد رحمه الله تعالى لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مكية أو موزونان أو اشترى بذلك الجنس جازوا واشترى بما ليس في يده من ذلك الجنس بان اشترى بالدنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا دنائير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة * لأحد المتفاوضين أن يكتب عبدا من تجارتهم ما وله أن يأذن له في التجارة أو في أداء الغلة كذا في المحيط * ويرزوج الامة ولا يزوج العبد ولا يعتقه على مال كذا في محيط السرخسي * ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهم ما أمة من تجارتهم ما جاز قياسا ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية * ولكل واحد منهم ما أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة * وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره لا يمتنع الناس في مثله كذا في البدائع * ويبيع أحد المتفاوضين ممن لا تقبل شهادته له ينقد على المفاوضة بالاجماع كذا في الذخيرة * ولو اشترى أحدهما طعاما بالنسيئة كان الثمن عليه ما بخلاف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلما في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضيان * ولو

ذلك اذا كان المستأجر ممن لا يخاف منه دعوى المالك اذا طالت المدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الاحتياط في ذلك أن يرفع الامر الى القاضي حتى يطله * فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم * متولى الوقف أو الوصي اذا آجر مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل يجب أجرة المثل بالغام بالغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى قال رحمه الله تعالى وعلى أصولنا رحمه الله تعالى ينبغي أن يصير الاجر والمستأجر غاصبا فانه ذكر في المزارعة لو كيل بدفع الارض من اربعة اذا دفع الارض من اربعة وشرط لصاحب الارض شيئا يسير لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه الا أن الخصاف رحمه الله تعالى قال لا يصير المدفوع اليه غاصبا وعليه أجرة المثل قال وأنا أفتي بقول الخصاف * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان لم تنقصها المزارعة يجب أجرة المثل بالغام بالغ وان نقصتها المزارعة ينظر الى نقصان الارض والى أجرة المثل

أيهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير * رجل غصب أرضا وقفها وأرض للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الأرض المغصوبة من غيره كان على المستأجر للغاصب الأجر المسمى * رجل أجر منزلا كان والده وقفه على أولاده أبدا متاسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الأجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الأجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وإن كان المؤجر متوليا كان على المستأجر الأجر المسمى إن كان ذلك مقدارا أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة * متولى الوقف إذا آجر الأرض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة (٣١٣) الاجارة فرفع ورثة المستأجر غلة الأرض قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى

أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهما * وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عينا بالنسيئة بأكثر من قيمته لبيعه بقيمته بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط * ولا حدهما أن يرهن مال المتفاوضة بدين المتفاوضة وبدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لأن الرهن قضاء الدين حكما وأحدهما يملك قضاء دين المتفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي * حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرتهن كذا في المحيط * فإن كان الدين من شركته ما فلا ضمان عليه وإن كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط * وكذا لو رهن متاعا من خاصة متاعه بدين المتفاوضة لم يكن متبرعا ويرجع على شريكه بنصف الدين وإن كان الرهن قد هلك في يد المرتهن كذا في المحيط * ولو أرتهن أحدهما رهنًا بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي * سواء كان هو الذي يلي المبيعة أو صاحبه كذا في المبسوط * ولكل واحد منهما أن يقر بالرهن والارتهان فإن أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد إفتراقهما لم يجز إقراره على شريكه كذا في السراج الوهاج * وله أن يودع وله أن يمتثل كذا في البدائع * وأن يهدي من مال المتفاوضة ويتخذ عوة منه ولم يقدربشئ * والصحيح أن ذلك منصرف إلى المتعارف وهو ما لا يعده التجار سرفا كذا في الغيائية * وقبول هدية المتفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جائز ولا ضمان على الآكل والمتصدق عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي * ثم إنما يملك الإهداء بالمال كقول من الفاكهة واللحم والخبز ولا يملك الإهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط * ولو كسب المتفاوض رجلا ثوبا أو ذهب دابة أو ذهب الذهب والفضة والامتنعة والحبوب لم يجز في حصه شريكه وإنما يجوز ذلك في الفاكهة واللحم والخبز وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم على قول من جوز المسافرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن يتفق على نفسه في كرائه وطعامه وأدامه من جملة رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ربح حسب النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية * وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع * هذا رواية الأصل وهو الأصح كذا في النهر النائق * وهكذا في الهداية * وكذلك أن يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه خاصة كذا في البدائع * ولا حدهما أن يضع كذا في الظهيرية * ولو أبضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا أن علم المستبضع بتفرقهما كان ما اشترى للآمر خاصة وإن لم يعلم بتفرقهما أن كان الثمن مدفوعا إلى المستبضع جاز شراؤه على الأمر وعلى شريكه وإن لم يكن الثمن مدفوعا إليه كان مشتركا بالآمر خاصة كذا في فتاوى قاضيخان * ولومات الذي لم

لا يجوز ذلك وكذلك أب الصفيرو متولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شئ يسير من مال الاجارة
بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة وان كانت الاجارة لارض اليتيم أو الوقف لاتصح الاجارة في السنة الاولى لانها
تكون باقل من أجر المثل فلا تصح وان استأجر أرضا لليتيم أو الوقف بمال الوقف أو اليتيم ففي السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من
أجر المثل فلا تصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تصح فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا
واحدا لاتصح وعلى قول من يجعلها عقودا تصح فيما كان خير اليتيم أو الوقف ولا تصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الكل وان كان
الوصى اجرا أرضا لليتيم واستأجرها وصى اخر ليتيم آخر لاتصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون شر للآخر فلا تخلو هذه
الاجارة عن الضرر باحد اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في أرض اليتيم والوقف بماله أن يجعل أجر السنين كلها مقدارا أجر المثل ثم

ان الوصى ومتولى الوقف يبرئان المستأجر عن أجر السنين الاولى ويصح ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى «رجل استأجر ماؤنا وقفا على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستأجر في أجر الخانوت على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الخانوت معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يزيد هوى الاجرة * رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسره فطمب بالقصد وم والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كل من ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحساد والمتولى يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى أن يمنع من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره * وان كان لا يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة فلم يتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك (٣١٣) بناء الوقف * المتولى اذا أجرة حرام

الوقف من رجل ثم جاز رجل آخر وزاد في أجرة الحمام قالوا ان كان حين أجرة الحمام من الاول أجره بمقدار أجر مثله أو نقصان يسير يتغابن الناس بمثله فليس للمتولى أن يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بمالا يتغابن فيه الناس تكون فاسدة قوله أن يؤجرها اجارة صحيحة امامن الاول أو من غيره بأجر المثل أو بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر وان كانت الاجارة الاولى بأجر المثل ثم ازداد أجر مثله كان للمتولى أن يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المستأجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى «الارض اذا كانت وقفا على قوم فأجرها وصي الميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا تطل الاجارة * المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف للمعمارة قال الشيخ

يضع ثم اشترى المستبضع المتاع لزم الحى خاصة ولو نقد المستبضع الثمن من المال المدفوع اليه فورثة الميت بالخيار ان شاؤوا ضمنوا المستبضع الثمن وان شاؤوا ضمنوا المبيع فان ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الأمر وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبضع أحد المتفاوضين ألفاله ولشريك له شركة عنان برضا شريك العنان اشترى لهما متاعا ثم مات أحدهم فان مات المبيع ثم اشترى المستبضع فالتماع للشريك ويضمن المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحى ولورثة الميت وان مات شريك العنان ثم اشترى المستبضع فالشريك كله للمفاوضة ثم ورثة الميت ان شاؤوا رجعوا بحصصهم على أيهما شاؤوا وان شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أيهما شاؤوا وان مات المفاوض الذي لم يضع ثم اشترى المستبضع فنصفه لادى من نصفه لشريك العنان ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصصهم وان شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع به على الأمر كذا في محيط السرخسي * وليس لاحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الذخيرة * الا أن يأذن له اذ نام صرحا أن يقرض ولم يدخل تحت قوله اعمل برأيك كذا في السراج الوهاج * ولو أقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا تفسد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي * وقالوا ينبغي أن يكون له الاقتراض بما لا خطر للناس فيه كذا في المحيط * ولا حد المتفاوضين أن يشارك رجلا شركة عنان به من مال الشركة كذا في المبسوط * سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهم ما يرى أو لم يشترط كذا في الذخيرة * ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن شريكه أو بغير اذن شريكه كذا في المحيط * وان شاركه شركة مفوضة باذن شريكه فهو جائز عليهما كما لو فعل ذلك وان كان بغير اذنه لم تكن مفوضة وكانت شركة عنان ويستوى ان كان الذي شاركه أباه أو ابنه أو أجنبيا عنه كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في متفاوضين شارك أحدهما رجلا شركة عنان في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق فنصفه للشريك ونصفه بين المتفاوضين نصفين ولو أن المفاوض الذي لم يشارك اشترى عبدا كان نصفه لشريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط * وله أن يوكل وكيله يدفع اليه مالا أو امره أن يتفق على شيء من تجارتهم ما في المال من الشركة فان أخرج الشريك الآخر الوكيل يخرج من الوكالة ان كان في بيع أو شراء أو اجارة كذا في البدائع * وان وكله بتقاضى ما دأبه فليس للاخر اخراجه كذا في المحيط * وله أن يعبر استعسنا حتى لو أعار دأبه من المفاوضة وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استعسنا كذا في الذخيرة * ولو أعار أحدهما دأبه من شركته ما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها اليه فايهم ماصدقه في الاعارة الى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضخان * وكل ما يجوز لاحد شريك العنان أن يعمل فكذا للمفاوض

(٤٠ - فتاوى ثانی) الامام المعروف بجواهر زاده في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف * المتولى لا يملك استبدال الوقف الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أو كان الواقف قد جاوز الاستبدال * أهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد أو نفع صار خلقا اختلفوا فيه والفتوى على أنه لا يجوز ذلك الا بأمر القاضي وهي تأتي في مسائل الوقف ان شاء الله تعالى * الاب والجد اب الاب أو وصيه ما اذا أجرة الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز لانه يجعل ما ليس بمال للصغير ولا ولاية للصغير في بيعه ولا ولاية الاب ووصي الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد اب الاب ولا وصيهما فأجرة نورحم محرم من الصغير فان كان الصغير في حجره جاز لانه يملك تأديته فملك اجارته * وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم فأجرة نورحم محرم آخر هو أقرب من الذي كان في حجره فهو أن يكون في حجره الم فأجرته أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * وان أجرة نورحم محرم منه هوى حجره ليس له أن يتفق الاجر

على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالوهاب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة للصغير وليس له أن ينفقها على الصغير
 * واذا بلغ الصبي بعلمه أجره من له ولاية الاجارة ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ سواء أجره بالاب أو بالجد أو وصيه ما أو غيرهم * وليس لمن
 كان الصغير في حجره أن يدفعه الى حائل ليعتد لم تلك الحرفة ان لم يكن أب الصغير حائلا لان الصغير يتضرر بذلك * من له حق الاجارة اذا استأجر
 استاذ المعلم العمل في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه شيئا كان للاستأجر أن يفسخ الاجارة ولو استأجر استاذ سنة ليحذق الصغير
 لا يجوز تلك الاجارة وللأب والجد ووصيه ما اجارة رقيق الصغير ورواه وعقاره لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان
 الصغير في حجره ولاية اجارة عبدا للصغير وعقاره * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ذلك استحسانا قال لانه يملك اجارة نفسه فيملك اجارة ماله *
 وعنه أيضا من كان الصغير في حجره كان له (٣١٤) أن ينفق على الصغير من ماله * ولا أحد الوصيين أن يؤجر الصغير ولا يؤجر عبده

في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال محمد رحمه الله
 تعالى يؤجر عبده أيضا *
 الوصي اذا استأجر نفسه أو
 عبده الصغير لا يجوز ما عند
 محمد رحمه الله تعالى فلانه لو
 اشترى لليتيم من مال نفسه
 أو باع ماله من اليتيم لا يجوز
 فالاجارة أولى وأما عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 الله تعالى فلانه انما يملك البيع
 من نفسه بشرط أن يكون
 ذلك خيرا لليتيم ولا خيرا لليتيم
 ههنا لانه يجعل ماله ليس بمال
 لنفسه مالا وان استأجر
 الوصي نفس اليتيم لنفسه
 أو عبدا لليتيم لنفسه جازي
 قياس قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمهما الله تعالى اذا
 كانت باجرة ليس فيها غبن
 أما الاب اذا أجر نفسه
 للصغير أو أجر ماله للصغير
 أو استأجر مال الصغير لنفسه
 جاز لانه يملك شرا ماله للصغير
 لنفسه وان لم يكن ذلك أنفع
 للصغير * ولو كان وصيا

كذا في محيط السرخسي

الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه * اذا قال
 أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الاقالة عليهما وكذلك اذا قال أحدهما في سلم باشره صاحبه كذا في
 المحيط * ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتها نسيئة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها باقل من ذلك
 قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع أحد المتفاوضين شيئا نسيئة ثم مات ليس لصاحبه أن
 يخاصم فيه فان أعطاه المشتري نصف الثمن برئ منه كذا في محيط السرخسي * ولو باع أحدهما شيئا ثم وهب
 الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى
 قاضيان * وان وهبه الآخر أو أبرأه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه اجماعا كذا في المحيط * واذا
 أجر أحد المتفاوضين ديناً وجب لهما ما جازا أخيره في النصيبين اجماعا كذا في الظهيرية * سواء وجب الدين
 بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقد هما كذا في الذخيرة * اذا كان على المتفاوضين دين الى أجل فأبطل
 أحدهما الاجل بطل وحل المال عليهما جميعا ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبرأه أحدهما عن حصته فهمما برآه
 جميعا من المال كله كذا في المحيط * حقوق عقد ولأه أحدهما ما ينصرف اليه ما جميعا حتى ان أحدهما
 لو باع شيئا يطالب غير البائع بالتسليم للبيع كما يطالب البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر
 المشتري على تسليم الثمن اليه كما يجبر على تسليمه الى البائع كذا في التارخاتية * ولو اشترى أحدهما شيئا
 يؤخذ صاحبه بالثمن كما يؤخذ به المشتري كذا في السراج الوهاج * وله أن يقبض المبيع كالمشتري
 ولو وجد المشتري منه ما عيبا بالبيع فله صاحبه أن يرد بالعيب كالمشتري كذا في البدائع * واذا اشترى
 أحدهما شيئا من تجارتهم ما فوجد لا خربة عيبا كان له أن يردّه كذا في المحيط * ولو استحق المبيع كان لكل
 واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج * والمشتري من أحدهما شيئا من شركتهما اذا
 وجد بالمشتري عيبا كان له أن يردّه بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية * ولو أنكر العيب فله أن يحلف
 البائع على البتات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما فذا قراره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد
 منهما ما نصف سلعة من شركتهما وجدها عيبا فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على
 البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بهين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البتات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما اليمين على العلم هكذا
 في البدائع * واذا باع أحد المتفاوضين شيئا من متاع المفاوضة ثم افترا قال لم يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن

لليتيم فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كذا لو باع مال أحدهما من الآخر الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل يدفع
 الابن لأجره وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل له الاب كان له الاجر وفي المسئلتين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً
 * واذا استأجر الحر ابنه المكاتب جاز وكذا لو استأجر الحر ابنه العبد من مولا جاز * والحر اذا استأجر أباه العبد يطل ذلك * الصبي المحجور اذا
 أجر نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب الاجر وفي الاستحسان يجب * الاب او الجد أو وصيه ما اذا أجرد أبا أو عبدا
 للصغير سنين معلومة ثم بلغ المغير لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة * والصبي اذا أجر نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة * والعبد
 المحجور اذا أجر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الاجارة ويكون أجر ماضى للمالك وأجر
 ما بقي للعبد * وان كان أجرة المولى ثم اعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء غنى فان أجاز الاجارة للمولى كان

اجر بهاجر معجل أو استعمل الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر لأولى * المكاتب اذا اجر عبده ثم عزلا بطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى * ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عزل بطلت الاجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف أيضا * ولو أتى المكاتب وعتق بقيت الاجارة عند الكل * رجل أقر عبدا صبيعا عند رجل ليعمل معه فأتى الرجل للصبي كسوة ثم بد الصبي أن لا يعمل قالوا ان كان الرجل أعطى كرباسا وتكلف الصبي خياطته لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان حقه انقطع بالخياطة

فصل فيما يجب الأجر على المستأجر وفيما لا يجب * رجل أكرى حمارا فعي في الطريق فأمر المكري رجلا أن ينق على الحمار ففعل المأمور قالوا ان علم المأمور أن الحمار لغير الأمر لا يرجع بما أنفق على أحد لانه متطوع وان لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر قالوا انه أن يرجع على الأمر ولم يقل الأمر على أي ضامن * ولو أن رجلا قال لغيره أنفق في بناء داري ولم (٣١٥) يقل على أن ترجع ذلك على اختلافوا

فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يرجع * قال مولانا رضي الله عنه في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر ولم يقل الأمر على أن ترجع ذلك على ينبغي أن يكون على الاختلاف أيضا * وفي الاقطة اذا رفع الملتقط الأمر الى القاضي فقال له القاضي أنفق عليها ولم يقل على أن ترجع ذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يرجع * رجل استأجر دارا كل شهر بكذا ثم ادعى المستأجر أن صاحبها باعها منه بعد الاجارة وأنكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستأجر أجر ما مضى لان البيع لم يثبت فبقيت الاجارة * ولو استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار

يدفع جميع الثمن الى أيهما شاء كذا في المحيط * وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى شريكه لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيبا لا يخصم الا البائع كذا في محيط السرخسي * ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بصفة ان العيب عند تعذر الرد ثم افترقا كان له أن يأخذ أيهما شاء كذا في المحيط * ولو استحق العبد بعد الافتراق وقد كان نقد الثمن كله قبل الافتراق فللمشتري أن يرجع بالثمن على أيهما شاء كذا في الظهيرية * متفاوضان افترقا فلا صاحب الديون أن يأخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير * ولو وكل أحد المتفاوضين رجلا أن يشتري له جارية بعينها أو بغير عينها بثمن مسمى ثم ان الآخر نهى الوكيل عن ذلك فنهيه جائز فان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتري لنفسه وان لم ينهه عن ذلك حتى اشتراها كان مشتريا لهما جميعا ويرجع بالثمن على أيهما شاء كذا في المحيط

الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين * لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فأنكر والمال في يد الجاحد فالقول قول الجاحد مع يمينه وعلى المدعى البينة كذا في فتح القدير * فان جاء المدعى ببينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه اما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما انصفين واما ان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما انصفين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعد ما تفرقا عن مجلس الدعوى واما ان شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما ما اياه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الاسلام أنهم ان شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما ما لم يشهدوا أنه بينهما انصفين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان في يده يومئذ أو شهدوا بذلك كذا في المحيط * ثم اذا قضى القاضي بينهما انصفين اذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعى فهذا المسئلة على وجوه وان كان شهدوا على المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما انصفين أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال من شركتهما ففي هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان شهدوا على المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا تسمع دعواه وتقبل بينته عند محمد رحمه

(٣) قوله ما لم يشهدوا الخ لا يرتبط بما قبل ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وان شهدوا في غير مجلس الدعوى لا تقبل ما لم يشهدوا الخ وتحرر العبارة بمراجعة المحيط اهـ معجمه

بعض الطريق ادعاهما المستأجر لنفسه وأنكر الاجارة وصاحب الدابة يدعى الاجارة ذكر القدرى رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه أجر ما قبل الانكار ولا يلزمه أجر ما بعد الانكار * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط شيء من الاجر ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جدد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الجود ألقت السنة وقبضه ألف درهم ثم مات العبد في يد المستأجر وقبضه ألف درهم عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه خلافا وذكر القدرى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أجر ما مضى قبل الجود وليس عليه أجر ما بعد الجود وقال هشام قالت ل محمد رحمه الله تعالى كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمعا قال هشام أراد بذلك أنه استعمل السنة بمحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستأجر ينكر أن تكون يده مديونية وصاحب العبد لا يدعى به المستأجر لنفسه وكان على المستأجر أن يردته فاذا لم يرد ضمن * رجل أجر داره بثلاثين درهما شهرا على أنه بالخيار

ودفع الدار الى المستأجر فسكنها قبل أن يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستأجر أجر ما سكن وانما يلزمه الاجر لما سكن بعد الاجازة من يوم الاجازة * رجل أجر دابة على أن يكون الخيار له ساعة من النهار فركبها فسرفت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الاجر * وان كان الخيار للمستأجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة * رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن أبان لا أجر له لان المقصود هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال أبو سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى له أجر القطع وهو الصحيح * رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه بدرهم فخاطه ثم جاء رجل وفتقه قبل التسليم الى صاحبه لاشئ بالخياط لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا اذا لم يخيطه في دار صاحب الثوب * وان خاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب وليس على الخياط أن يخيطه مرة أخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى بينهما (٣١٦) لم يبق * وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه أن يخيطه مرة أخرى لانه نقض عمله فصار

كان لم يكن وكذا الاسكاف * رجل اكرى من رجل سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الريح الى المكان الذي اكرىها فيه فان لم يكن الذي اكرى السفينة مع الملاح فلا يس على المكثري كراء وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار مسلما الى المكثري كالخياط اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب * رجل استأجر بغلا للركوب الى موضع كذا فجمع به في بعض الطريق وورده الى الموضع الذي استأجره فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الريح والمكثري مع الملاح في السفينة * رجل استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر قال محمد رحمه الله تعالى انتقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض حتى يستحصل ويكون للشريك

الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المدعى عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التاقي من المدعى تسمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا في الظهيرية * واذا ادعى أنه شريك بمفاوضة وأقر به المدعى عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى شيئا مما في يده ميراثا أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد رجلين وهما مقرران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئا من ذلك المال أنه له ميراثا عن أبيه وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضخان * واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وبجحد ذلك الحى فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفوضية لم يقض لهم بشئ مما في يد الحى الا أن يقيموا البينة أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط * فان أقام الحى البينة أنه ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا شهدوا أن المال من شركتهما واشهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بينة الحى وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد الورثة وبجحدوا الشركة فاقام الحى البينة على المفاوضة واقاموا بينة أن أباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة ما بينهما لم تقبل منهم ومصحح شمس الأئمة أن هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جده وترك ميراثا لآبائنا واقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وان كانت الاشياء في يد أحدهما بجحد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجحوده وهو ضامن لنصف جميع ما في يده اذا قامت البينة على المفاوضة لانه كان أمينا فبالبجود يصير ضامنا وكذلك اذا جحد وارثه بعد موته فان مات أو وصى كل واحد منهما الى رجل فوصى كل واحد منهما بطالب بماولى موصيه مبايعته فاذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقررين بالمفاوضة كما لو كان الوصى قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أمينا في نصيب صاحبه كذا في المبسوط * متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكم للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية بطؤها فان ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفترقا ولا يكن مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهذا وما لواقع قائم اختلاف في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضخان * واذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفوضية وأن المال الذي في يده بينهما ثلثا والثالث لى والثالث له والمدعى عليه بجحد المفاوضة أصلا فاقام المدعى بينة على نحو ما ادعاه لا تقبل هذه الشهادة قياسا وفي الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط * ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد الشهود

على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض * رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة وله أن يخاصم الاجر حتى يتركها الحاك في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرع بعد ذلك كان رضا وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرعى اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر * وان قل الماء وتدور الرعى وتطحن على نصف ما كانت تطحن قبل ذلك كان للمستأجر أن يرد ما كان لم يرد ما حتى طحن كان ذلك رضا وليس له أن يرد الرعى بعد ذلك * ولو استأجر أرضا من أرض الجبل يذراهم فزرعها ولم يحطرعامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء ونبت قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها * رجل استأجر أرضا ليزرعها فأصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرقت الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه وكذا لو غص بها رجل وزرعها فلا أجر على المستأجر * ولو كانت في يد المستأجر فلم يزرعها حتى مضت السنة

بالمثالث

كان عليه الاجر * وكذا لو زرع البعض ولم يزرع البعض * رجل استأجر سفينة ليذهب بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحجي بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه كراه السفينة في الذهاب فارغة أقل كراه لو قال ا كثرتها منك على أن تحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراه لان في المسئلة الاولى اكثرت السفينة للذهاب والحمل والرجوع فيلزمه حصة الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء * ولو استأجر دابة ليحمل عليها من هناك حولاته فباع المكاري وقال ذهبت ولم أجدها لم يلزمه شيء من الكراه لان الكراهية في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالي عن الحمل * رجل استأجر في المصر دابة ليحمل عليها الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينظر في لفظة (٣١٧) الاستئجار ان كان المستأجر قال

استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل عليها الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراه لان الاجارة وقعت صحيحة من المدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر بالذهب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كان لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب للرجوع شيء فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب شيء لان ههنا الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحمل الدقيق * ولو استأجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجيء به ماله فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقي ذكر في الكتاب أن له الاجر بحساب ذلك * قالوا هذا اذا كان عليه المعلوم لانه أوفى بعض العقود عليه فيجب الاجر

بالمائة ثم قال المدعي كانت كذلك تقبل استحسانا كذا في محيط السرخسي * واذا افترق المتفاوضان فقام أحدهما بالبينة أن المال كله كان في يد صاحبه وان قاضي بلدة كذا كان قضى بذلك عليه وسماوا المال وانه قضى به بينهم مانصفين فقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فان كان من قاض واحد وعلم تاريخ القضاء من أخذ بالآخر وان لم يعلم أو كان القضاء من القاضين لزم كلامهم ما القضاء الذي أنفذه عليه لان كلامهما صحيح ظاهر فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويتأدان الفضل كذا في فتح القدير * ولومات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعا متر كما ثم وجدوا مالا كثيرا فقال أحد الفريقين كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك الابينة وعلى الفريق الآخر البين فاذا حلفوا كان بينهما نصفين فان كان في أيديهم صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبرائة وان كانوا لم يشهدوا بالبرائة فهو بينهم جميعا بعد ما يحلف الآخرون ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط * ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا كان لا يينا قبل المناوضة وكذبهم الفريق الآخر فاما مال بينهم ما وان كانوا شهدوا على البرائة مما في الشركة وان كانت البرائة من الشركة وغيرها فهو له خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الابينة كذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا على الاقرار بالمناوضة منذ عشر سنين فقبل القاضي شهادتهم ثبتت المناوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك بينهم ما ولو شهدوا على انشاء المناوضة منذ عشر سنين قضى بالمناوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمناوضة قبل ذلك فاعلم يقين لا حدهما قبل المناوضة يختص هو به وما كان مشكلا الحال فهو للمناوضة كذا في المحيط * ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبد الهم او سمى جنس العبد والثن فاشترياه وقد افترق المتفاوضان عن الشركة فقال الأمر اشترياه بعد التفريق فهو له خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفريق فهو بينهما كان القول قول الأمر مع عينه والبينة بينة الآخر ان أقاما البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضخان * وان قال الشريك ان لا ندري متى اشترياه فهو للأمر خاصة كذا في محيط السرخسي * وان قال الأمر اشترياه قبل القرعة وقال الآخر اشترياه بعد القرعة فالقول قول الآخر والبينة بينة الأمر كذا في المحيط * واذا أعتق أحد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول فيه كالقول في غير المتفاوضين واذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن اقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يرده لدفع الضرر عن نفسه بعد ما يحلف على علمه وكذلك ان أقر أنه أعتقه في الشركة معناه أن اقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باستحلاف الآخر ههنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط * واذا افترق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبرائة من كل شركة ثم قال أحدهما

بقدر ذلك وان استأجره ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلا ناقد مات فردا الطعام لأجره لانه نقض عمله فلا يجب الاجر كالحياط اذا خاطفتق وان استأجره ليذهب بكتاب الى فلان ويحجي بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فردا الكتاب لأجره له وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه أجر الذهاب ولو ترك الكتاب ثمة أو مرقه ولم يرده كان له أجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقض عمله وقيل لا مرقه ولم يرده في أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثمة ينفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقه ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويحجي فلا ناله بالجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا ناله الاجر ولو استأجره ليذهب الى موضع كذا ويؤتي رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلا ناله الاجر لان الاجر مقابل بالذهب لا بتبليغ الرسالة * رجل استأجر امرأته لخدمة البيت شهرا لا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمة البيت مستحق عليها ديانة فلا يجب الاجر لها

كما لو استأجرها لغيره أو طبعه ولأنه نفعه خدمة البيت فهو دال على أن لا يستحق الأجر عليه وود منفعته إليه كافي الطبع والظن * ولو استأجرها للغسل ثبانه قال المصنف ينبغي أن يكون لها الأجر لأن ذلك غير مستحق عاينها ديانة كخياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة الغسل تعود إلى الزوج خاصة فيكون لها الأجر كما لو استأجرها لغيره غنمه * وإن استأجرت المرأة زوجها لخدمتها بأجر مسمى جازول للزوج أن يمنع عن خدمتها بعد الإجارة لأنه يضر بذلك فان خدماها ذلك كرمش الشمس الأتمة السرخسي رحمه الله تعالى أن عليها الأجر لزوجها كما لو استأجرت زوجها لرعي الغنم * ولو قالت المرأة لزوجها غمز رجل على أن لا على ألف درهم فغمز الزوج رجلها إلى أن قالت المرأة لا أريد الزيادة قالوا هذه الإجارة باطلة ولا شيء عليها إلا أن خدمة المرأة حرام على الزوج لأنه قوام عليها * امرأة أجرت دارها من زوجها فاستأجرها جميعا قالوا لا أجر لها وهي بمنزلة ما لو استأجرها لغيره أو طبعه إنما (٣١٨) أرادوا به هذا الخلق أن منفعة سكنى الدار تعود إليها ولأن الزوج يخرج من الدار في بعض الأوقات وعسى

أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة والمستأجر إذا أجر من الأجر أو أعاره اتفقت الروايات على أنه لا يجب الأجر على المستأجر في زمان الإجارة والإعارة فكذلك ههنا لم يكن لها أجر الدار على زوجها * رجل اشترى الثمار على رؤس الأشجار ثم استأجر الأشجار لترك الثمار إلى أن تدرك وقتا معلوما لم يكن عليه أجر الأشجار لأن الشجر ليس بمحل الإجارة فيجعل الإجارة أعارة بخلاف ما لو اشترى القصيل ثم استأجر الأرض وقتا معلوما إلى أن يدرك الزرع كان ذلك جائزا وكان له أجر الأرض لأن الأرض محل للإجارة فتعقد الإجارة * رجل استأجر طاحوتين دوارتين بالماء في موضع يكون كرى النهر على صاحب الطاحونة

كنت أعتقد هذا العبد في الشركة قد دخل نصف قيمته فيما برأت اليد منه فصدقه إلا خفي عنقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول لمن لم يعتق مع يمينه وله تضمين العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئا فله أن يضمن العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي * وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يعتقه إلا بعد الفرقة كان القول قوله أيضا فإن أقام المعتقد البينة أنه اعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر البينة أنه اعتقه بعد الفرقة واختار سعاية العبد فالبينة بينة المعتقد وبرئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط * ولو أقر أحدهما أنه كاتب عبد في الشركة على ألف وقبضها منه ومات العبد فقد دخل في البراءة وقال الآخر كاتبته بعد الفرقة فالقول لمن لم يكتب وإن كان العبد ترك ما لا فقال المكاتب كاتبته بعد الفرقة وأما وارثه وقال الآخر في المفاوضة فتح وارثاه والمكاتب لم يوثق شيئا فالقول لمن لم يكتب كذا في محيط السرخسي * وإذا أودع أحدا المتفاوضين من ماله ما ودعه عند رجل فادعى المستودع أنه قدردها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * فإن جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط * وكذلك لو مات أحدهما ثم ادعى المودع الدفع إلى الميت يستحلف الورثة على العدم وإن ادعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه يضمن حصه الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في محيط السرخسي * ولو قال دفعت المال الذي أودعني بعد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو بري من الضمان ولم يصدق على الزام الحي شيئا بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط * وإن مات المودع فقال المستودع دفعت إلى الحي نصفه وإلى ورثة الميت نصفه برئ عن الضمان إذا حلف فإن أقر أحدهما الفريقين بقبض النصف شر كمالا خفيه كذا في محيط السرخسي * وإن كانا حيين فقال المستودع دفعت المال إليهما ما أقر أحدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع بري ولا يمين عليه وإن أقر قائم قال المستودع دفعته إلى الذي أودعني فهو بري وإن قال دفعته إلى الآخر وكذب في ذلك ضمن نصف ذلك المال للذي أودعه ثم ما يقبضه المودع يكون بينهما نصفين وإن صدقه الشريك في ذلك فالمودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شريكه وإن شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط

الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين استعار أحدا المتفاوضين دابة ليركبها إلى مكان معلوم فركبها شريكه فغطبت فمها ضمانان كذا في المحيط * ولو استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعما له

علقة فاحتاج النهر إلى الذكر وصار بحال لا يعمل إلا أحدي الزحين فإن كان بحال لو صرف الماء إليهما جميعا تملان خاصة هلا ناقصا له الخيار لاختلال المقصود وما لم يفسخ الإجارة كان عليه أجرهما جميعا وإن كان بحال لو صرف الماء إليهما لم يعمل أصلا فعليه أجر أحدهما إذا لم يفسخ الإجارة لأنه لم يتمكن من الانتفاع إلا بأحدهما فإن تناوتا أجرهما فعليه أجر أحدهما إذا كان الماء يكتفي لئلا يكثر لانه يتمكن من الانتفاع بأحدهما وإن كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الأجر كاملا لأنه هو المعطل وهو كما لو استأجر خيمة فاندكسرت أو نادها لا يقطط الأجر عن المستأجر لأن الأوتاد لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطع أطناها سقط الأجر عن المستأجر لأن الأطناب تكون على صاحب الخيمة * رجل استأجر طاحونة فاقطع ماؤها كان له أن يرتها فإن لم يرتها حتى مضت السنة سقط جميع الأجر وإن قل ماؤها وكانت الطاحونة تدور وتطحن على نصف ما كانت تطحن كان للمستأجر أن يرتها فإن لم يرتها حتى طحن كان ذلك رضامنه

وليس له أن يردّها بعد ذلك * ولو استأجر بيتا فيه ربحي وقال استأجرت هذا البيت بكل حق هو له ولم يسم الربحي كان لا جراً أن يقطع الربحي وليس الربحي والماء من حقوق البيت * وإن كان استأجر البيت بحجر يهاقله حقوق الربحي والماء من حقوقها فإن انقطع الماء فلم يردّها حتى مضت السنة وكان البيت مما ينتفع به بدون الربحي يقسم الاجر عليها فيسقط عنه حصّة الحجرين ويلزمه الاجر بحسب البيت وإن لم يكن البيت منتفعا به بدون الربحي لا يجب على المستأجر شيء * وإن لم يرد البيت * رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرع وقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة وله أن يخاصم حتى يتر كها الحاك في يده بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان رضاوليس له أن ينقض الاجارة وكذا الربحي إذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة سقط جميع الاجر وإن قل الماء وتدور الربحي وتطحن على نصف ما كان فللمستأجر أن يردّها لم يرد حتى طحن كان ذلك رضاوليس له أن يرد الربحي * رجل أجر داره ثم أجرها من غيره بعد (٣١٩) ماسلمها إلى الأول فأجاز للمستأجر الأول

نفذت الاجارة الثانية على المستأجر الأول * ولو دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر مع المزارع ثم أجر من غيره اجارة طويلة بغير رضا المزارع فان رضى به المزارع تنفسخ المزارعة وتنفسخ الاجارة الطويلة * رجل أمر رجلا بأن يستأجر له دارا بعينه لمن رجل سنة فاستأجرها المأمور وأبى أن يدفعها إلى الأمر وسكنها بنفسه حتى مضت السنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأجر على الأمر ولا على المأمور وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر على الأمر * رجل استأجر دارا وقبضها ثم أعارها من الآخر قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يسقط الاجر على المستأجر * وذكر في المتن أن المستأجر إذا أعار من الآخر كان ذلك نقضا للاجارة وكذا إذا استأجر دارا أو بني فيها ثم

خاصة فحمل عليها شريكه طعاما مثل ذلك أو أخف لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ثم في مسألة الركوب اذا وجب الضمان وأدى الركب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما أدى ينظر ان كان قدر كمال حاجتهم فلا رجوع وإن كان قدر كمالها في حاجة نفسه فله الرجوع بنصف ما أدى واصحاب الدابة أن يطالب بضمان الدابة أي ما شاء كذا في المحيط * وكذلك أحد المتفاوضين اذا استعارها ليحمل عليها عدل زطي فحمل عليها شريكه مثل ذلك العدل لم يضمن ولو حمل عليها طبايسة أو أكسية كان ضامنا لاختلاف الجنس وللتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها ذلك ضمن فكذلك شريكه الا انه ان كان ذلك من تجارتهم فالضمان عليهم وإن كان بضاعة عند الذي حمل فالضمان عليهما لأن الذي حمل غاصب والاخر عنه كفيل ضامن ثم يرجع الشريك على الذي حمل بنصف ذلك اذا أديا من مال الشركة كذا في المسبوط * ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاتيم خنطة فحمل عليها شريكه عشرة مخاتيم شعير من شركتهما لا يضمن وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الأول كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال أحد الشريكين لصاحبه لا تجاوز بخاري فجاوز وهناك المال ضمن كذا في السراجية * اذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير

الباب الثالث في شركة العنان * وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في تفسيرها وشرايطها وأحكامها * أما شركة العنان فهي أن يشترك اثنان في نوع من التجارات برأ أو طعم أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكرا الكفالة خاصة كذا في فتح القدير * وصورتها أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكرا الكفالة والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي * فتجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضيخان * وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب * ولو ذكرا الكفالة وكانت باقي شروط المفاوضة مشورة انعقدت مفاوضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن تعتقد عيناها كذا في فتح القدير * وأما شرط جوازها فكون رأس المال عينا حاضرا أو غائبا عن مجلس العقد لكن مشارا اليه والمساواة في رأس المال ليست بشرط ويجوز التفاؤل في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرخسي * ذكر محمد رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان

أجرها من الآخر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح أن الاجارة والاعارة لا تكون فسخا ولكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الآخر * رجل استأجر دارا وقبضها فسقط منها حائط أو أحد دمي بيت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الآخر ولا يصح فسخه عند غيبته لأن هذا بمنزلة الرد بالعيب وإن لم يدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة عند حضرته وغيبته ويسقط الاجر عند الكل ولا تنفسخ الاجارة ما لم يفسخ * رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فأصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر ولو غرقت الأرض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه * وكذا لو غصبها رجل فزرعها الغاصب لأجر على المستأجر وذكر الشيخ الإمام المعروف بنحوها زاده أنه اذا استأجر أرضا للزراعة فزرعها فاصطلمه آفة كان عليه أجر ما مضى وسقط عنه أجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام * رجل استأجر أرضا فزرعها فلم يجد ماء يسقيها فليس الزرع قالوا ان استأجرها بغير شرب فلم ينقطع ماء النهر الذي يربح منه السقي فعليه الاجر وإن انقطع كان له الخيار وإن كان

استأجرها بشر بها فانقطع عنها الشرب جاء الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع سقط عنه الاجر كما لو استأجر رحي
 ماء واستأجر بيت الرحي فانقطع الماء * ولو استأجر أرضا بشر بها ليزرع فيها الخرب النهر الا عظم فلم يستطع سقيها فهو وبالخير ان شاء ردها وان
 شاء أمسكها فان لم يرد حتى مضت المدة كان عليه الاجر اذا كان بحال يمكنه أن يزرع فيها شيئا * وان كان لا يمكنه أن يزرع فيها
 شيئا بغير ماء بوجه من الوجوه ولا حيلة له في ذلك فلا أجر عليه كما في مسئلة الرحي * وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها الماسح حتى لم تنهيه
 الزراعة لأجر عليه * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الأرض تسقى بماء الأرض وماء المطر وانقطع ماء المطر أيضا لأجر عليه لانه لم
 يتمكن من الانتفاع بها * رجل استأجر أرضا سنة ليزرعها شيئا سماء فزرع ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده وذلك كان في وقت لا يستطيع
 أن يزرع فيها مرة أخرى فأراد أن يزرع فيها (٣٣٠) غير ما سماء ان كان الثاني أقل ضررا بالأرض من المسمى أو مثله فعلى ذلك

لان رب الأرض يرضى به
 ظاهرا وان كان الثاني أضر
 بالأرض من الذي ساء لم يكن
 له أن يزرع لان رب الأرض
 لم يرض الا بالمسمى أو بما هو
 مثله أو دونه ويرد الأرض
 على صاحبها بقدر ما كان في
 يده من الاجر ويطل عنه
 الزيادة * والمؤاجر اذا انقض
 الدار المستأجرة برضا
 المستأجر أو بف برضا
 تنتقض الاجارة لبقاء الاصل
 وهو كماله لو غصب الدار
 المستأجرة انسان لا تنتقض
 الاجارة لكن يسقط الاجر
 مادامت في يد الغاصب وكما لو
 انهدمت الدار في يد المستأجر
 وعن محمد رحمه الله تعالى اذا
 انهدمت الدار المستأجرة
 فبناها المؤاجر فأراد المستأجر
 أن يسكن الدار بقية مدة
 الاجارة لم يكن للاجر أن يمنع
 من ذلك أراد به اذا بناها قبل
 انقضاء المدة وقبل أن يفسخ
 المستأجر الاجارة فان بناها

وفلان اشترى كاعلى تقوى الله وأداء الامانة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهما
 يشترى به ويبيعان جميعا وشى ويحل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من
 ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من وضعة أو نسيئة فكذلك فان كانا اشترطا التفاوت
 فيه كبناه كذلك ويقول اشترى كاعلى ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير * وأما حكمها فصيرة
 كل واحد منهما وكبلا عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير كل واحد وكبلا عن صاحبه في استيفاء
 ما وجب به فقد صاحبه كذا في المحيط * ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كقبلا عن صاحبه اذا لم
 يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضخان

الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال لو كان المال منهما في شركة العنان والعمل على
 أحدهما ان شرط الربح على قدر رؤس أموالهما جاز ويكون ربحه له ووضعيته عليه وان شرط الربح
 للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع
 أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ما ربح ماله كذا
 في السراية * ولو شرط العمل عليهما جميعا صححت الشركة وان قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر
 واشترط الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فان الربح بينهما على الشرط والوضعية أبدأ على قدر رؤس
 أموالهما كذا في السراج الوهاج * وان عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعد أو بغير عذر صار كعملهما معا
 كذا في المضمرات * ولو شرط كل الربح لأحدهما فانه لا يجوز هكذا في النهر الفائق * اشترى كاعلى
 أحدهما بألف والآخر بألفين على أن الربح والوضعية نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضعية باطل
 فان عملوا بربح فاقال ربح على ما شرطوا وان خسروا فاقال خسران على قدر رؤس مالهما كذا في محيط السرخسي *
 ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في العناية * واذا هلك مال
 الشركة أو أحد المالكين قبل أن يتريا بطلت الشركة كذا في الهداية * وأى المالكين هلك قبل الشراء هلك على
 صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط * واذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشترى كاهما وخطأ
 كان ما هلك منهما هلكا كامنا وما بقي فهو بينهما الا أن يعرف شي من الهالك أو الباقي من مال أحدهما
 بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط * وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فاشترى بينهما
 على ما شرط كذا في الجوهرة النيرة * وان لم يصرح بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات * ويرجع على صاحبه
 بجهته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار * ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله
 تعالى فلكل منهما ما أن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا

بعد الفسخ ليس للمستأجر أن يسكنها بعد الفسخ * صير في انة دراهم رجل بأجر فأدفعها زبوف أو نهر جرة أو ستوفة

لا يضمن الصير في شيئا لانه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما أوفى بعض العمل وهو غير البعض فبعدم الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل
 زبوف أو زكلا لاجر وان كان الزبوف نصفا فنصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان أنكر الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كان القول
 قول الآخر خذ مني لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجداد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض
 بعيب الزينة وأنكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله * رجل استأجر قبة اليليس ويذهب الى مكان كذا فليس في منزله ولم يذهب
 الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا أجر عليه لانه مخالف لضمن * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
 عندي عليه الاجر ولا يكون مخالف لان الاجر مقابل باليليس لا بالذهب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون مأثونا

في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة فيركبها الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائجهم ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لضمنا ولا أجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض الطرق قد يكون اضر بالدابة فيمكن ذكر المكان للتقييد أما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون اضر من البعض * رجل استأجر دابة ليركبها يوم ما الى الليل فامسكها في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب أنه اذا استأجرها ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا أجر عليه لانه لا يجب الاجر عليه بهذا الامساك فلم يكن مأذونا فيه فكان ضامنا وان كان استأجرها ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لان الاجر يجب بهذا الامساك فيكون مأذونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه الاول انما يضمن اذا أمسك زمانا لا يمسك مثله للخروج الى ذلك المكان عادة فيرجع فيه الى العادة أن من استأجر دابة للخروج الى ذلك المكان أي قدر يمسكها ليهتم به الخروج الى ذلك المكان * رجل أجرد ابنته على أن يكون له الخيار ساعة من النهار فتركها المستأجر في داره فسرقت يضمن قيمتها ولا أجر على المستأجر وان كان الخيار للمستأجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه * رجل أجرداره ودفع المفتاح الى المستأجر وقال خذ فأخذه ثم جاء المستأجر بعد ما انتقضت مدة الاجارة وقال لم أقدر (٣٣١) على فتح الباب ولم أسكن وقال رب الدار لابل قدرت وسكنت قالوا

ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستأجر ولا أجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح أيا ما ثم وجده كان عليه أجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله * رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما صاحبه ليحمله الى مكان كذا أو ليطنه لا يجوز فان فعل لا يجب الاجر وان استأجر أحدهما من صاحبه يثبتا ليحفظ فيه هذا الطعام أو دابة ليحمل عليها هذا

هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بماله ينظر فان كانا صرحا بالو كالة في عقد الشركة فالشركة مشتركة بينهما بحكم الو كالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وان ذكر كرا مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الو كالة فالشركة يكون للشركة كذا في التبيين * في النواذر دفع الى رجل ألف درهم على أن يعمل به على أن الربح للعامل والوضيعة عليه فهلك قبل الشراء بها فالقايض ضامن ولو قال اعمل به ابني وبينك على أن الربح بيننا والوضيعة بيننا فهلك قبل أن يعمل بها فهو ضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الأمر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيطه واذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دينار وقيمة الدينارين مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاما واشترى صاحب الدينارين بالدينارين جارية ووثق المالكين وكان ذلك في صدقتين فهلك الغلام والجارية في أيديهم ما رجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى أحدهما صدقة واحدة وباقي المسألة بماله لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ كذا في الظهيرية * وان اشترى بالدراهم متاعا ثم بعده بالدينارين متاعا فوضعا في أحدهما ورجم في الآخر فالربح والوضيعة عليهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وهكذا في المبسوط * واذا اشترى كبايا مروض أو المكييل واشترى بذلك فلكل واحد منهما ما اشترى قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بمالا مثل له اعتبر قيمته يوم الشراء وان كانت وقعت بماله مثل من المكييل والموزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الاصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عروهان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ويحتمل ويؤجر كذا في التهذيب * وليس له أن يشارك غيره اذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما برأيه نصا وهو الصحيح كذا في الذخيرة * ولو

(٤١ - فتاوى ثانی) الطعام المشترك ذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجوز ويجب الاجر المسمى * رجل دفع الى خياط أو قصار ثوبا وقال استأجرتك لتخيط هذا الثوب أو تقصره بدرهم فدفعت الخياط الى تلميذه أو عبده لتخيطه أو يقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجرتك لتخيطه أو تقصره بنفسك فدفعت الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر فان استأجر طرثرا لترضع ولده بنفسه فارضعته بشئ جازيتها اختافوا فيه والاصح أنها تستحق الاجر * رجل استأجر دابة بعينها ليضع عليها حملا معلوما مسمى الى موضع كذا فافاراد المكارى أن يضع عليها ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستأجر أن يمنعه فان وضع المكارى ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستأجر جميع الاجر المسمى * ولو استأجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بعضها بما تاع نفسه سقط عن المستأجر حصة ذلك من الاجر ولو اكرى دارا شهرا فأقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر سقط عن المستأجر حصة ما كان في يد الآخر * رجل استأجر كتابا ليقرا ما فيه من شعر أو فقه لا يجب عليه الاجر وكذا اذا استأجر طبيا ليشمه لا يجب الاجر وكذا اذا استأجر بيتا من مسلم ليصلي فيه * ولو أن صناعتين أجر أحدهما من الآخر عمله ثم اشتركا قالوا ان كانت الاجارة بينهما على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تنعقد شهرا فشهر في الشهر الاول سهقت الاجارة للصحة الشركة فلا تبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة أما في الشهر الثاني فالشركة

تكونت انعقاد الاجارة فلم تنفذ الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الآلة آجر الآلة أحد عشر شهرا كان على المستأجر أجرة جميع المدة
 قتافي الشهر الاول في الصورة الاولى ولو آجر حانوته من رجل ثم اشترى كافي عمل يعملان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى الشركة
 بوهن الاجارة أراد به اذ لم يمض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهم ما اشترى كافي الانتفاع بالحانوت وكل واحد منهم ما عامل لشريكه من وجه
 فلا يسلم المنفعة للمستأجر * ولو استأجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها ومشى راجلا قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه
 الاجر وان كان بعذر بان لم يركبها له بالدابة او لم يرض بها بحيث لا يقدر على الركوب لأجر عليه * وان استأجر ثوبا باليأسه كل يوم بدائق ووضع
 في بيته ولم يلبسه فمضى عليه سنون كان عليه لكل يوم دائق في الوقت الذي يعلم أنه لو لبسه لا يتخرق فاذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه يتخرق سقط
 عنه الاجر لان بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منتفعا به تقدير افساط عنه الاجر كالمراة اذا أخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس
 وليست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسها لبسها متاد يتخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى والا فلا * باب الاجارة الفاسدة
 رجل آجر بناء دار أو حانوت بدون الارض قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي روى عن محمد رحمه الله تعالى ما يدل على جواز هذه
 الاجارة قال رجل استأجر أرضا فآجرها (٣٣٣) من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة وان بنى فيها المستأجر ثم آجرها من صاحبها

كله حصه البناء من الاجر
 قال ولو لم تصح اجارة البناء
 وحده لا يستوجب عليه
 حصه البناء من الاجر وذكر
 في الاصل أن اجارة القسطاط
 جائزة وبعض مشايخنا لم
 يجوزوا اجارة البناء فأوردت
 عليه مسئلة القسطاط فلم
 يتهيه الفرق وفي الزيارات
 ما يدل على أنه لا تجوز اجارة
 البناء لانها منزلة اجارة
 المشاع بخلاف اجارة
 القسطاط * اذا استأجر
 القاضي رجلا لاستيفاء
 القصاص أو الحدود قال
 الشيخ الامام شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى
 ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح
 وان استأجر القاضي رجلا
 لاستيفاء الحدود أو

شارك أحد هما رجلا لشركة عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين
 الاولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في
 فتاوى قاضيان * وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان اذا شارك غيره مفاوضة
 بمحضر من شريكه تصح المفاوضة وتبطل شركته مع الاول وان كان بغير محضر من شريكه لم تصح كذا في
 الظهيرية * وليس لأحدهما أن يكاتب عبدا من الشركة بلا خلاف كذا في المحيط * ولا أن يعتق على مال
 سواء قال أعم - بل برأيك أولا وليس له أن يزوجه من تجارته ما في قولهم جميعا وكذلك تزويج الامة في قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وان أقر أحدهما بما يجاريه في يده من الشركة أنهم الرجل لم يجز
 اقراره في نصيب شريكه وان كان قال صاحبه اعمل فيه برأيك كذا في فتاوى قاضيان * ولا يرهن أحدهما
 من الشركة بدين عليه الا بدين شريكه كذا في محيط السرخسي * ولو رهن أحدهما ممتاعا من الشركة بدين
 عليه - ما لا يجوز ويكون ضامنا للرهن كذا في فتاوى قاضيان * الا أن يكون هو العاقد في موجب الدين أو
 يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذا لا يرهن رهنا بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا
 ولي عقده بنفسه أو أمر من يليه فان هلك الرهن في يده وقيمته والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصه
 المرتهن ولشريكه الخيار ان شاء رجع على المدين بنصف دينه ويرجع المدينون على المرتهن بنصف قيمة
 الرهن وان شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي * وان أقر بالرهن أو بالارتهان فان
 كان ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يل الم - قد لم يجز كذا في السراج الوهاج * واذا أقر أحد شريكي العنان
 بالرهن أو بالارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذا كذب شريكه كذا في المحيط * ولو استقرض أحد
 شريكي العنان مالا للتجارة لزمه - ما كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * وفي
 شرح القدوري اذا قال كل واحد منهما صاحبه اعمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في
 التجارة من الرهن والارتهان والخلط بماله والخلط المشاركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان اتلافا

القصاص أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهر بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة للمال
 منافعه في تلك المدة فاذا استحق منافعه في تلك المدة كان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره
 لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه - مجهولا لا يدري أنه متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له أجر مثله لانه استوفى
 المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك
 الاستتجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل أما غير القاضي اذا استأجر رجلا شهرا ليعمل له في بيته لا يملك أن يأمره
 باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى * اذا استأجر رجل رجلا لاستيفاء قصاص له في الطرف صح ذلك واذا فعل الأجير يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره
 لاستيفاء القصاص في النفس يصح ويستحق المسمى كالأجير لا يستيفاء الطرف * أمير العسكر اذا قال لمسلم أو ذمي ان قتلت ذلك الفارس
 فلك مائة درهم فقتله لا شيء له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كالأجير لو استأجر ليوم الناس أو يؤذن وقال محمد رحمه الله تعالى
 ان قال ذلك لذي يجب الاجر ولو كان قاتلي فقال الأمير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول ولو

استأجر الأمير نمياً أو مسلماً ليقتل أسيراً حريياً كان في يده فقتله لاشئ له وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الأجر المسمى كما يجب بدفع الشاة وضرب العبد * رجل استأجر كلباً لمعلم الصيد به لا يجب الأجر وكذا البازي وفي بعض الروايات إذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتناه ولو ما يجوز وإنما لا يجوز إذا لم يبين له وقتناه معلوماً * ولو استأجر سنوراً ليأخذ الفأرة في بيته ذكراً في المنتقى أنه لا يجوز قال لأن هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي فإن المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بأرساله ويصيده ولا كذلك السنور ولو استأجر كلباً ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك * ولو استأجر قرداً ليكنس البيت قال المصنف ينبغي أن يجوز إذا بين المدة لأن القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور * ولو استأجر شاة تتبعه لذهب بشاته فتبعته الشاة لأجره * ولو استأجر قساً ليكتب به أن بين ذلك وقتاً صحت الأجرة والأفلا * ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو غناء أو شعراً أو بين الخط جازو ذكراً الشيخ الإمام المعروف بخوافر زاده لا يكره ذلك * ولو استأجر رجلاً ليعلم غلامه أو ولده شعراً أو أدباً أو خطاً أو حساباً أو هجاء أو حرفة من الخياطة ونحوها ان بين ذلك وقتاً معلوماً ستة أشهر أو ما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم في تلك المدة أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتاً كانت الأجرة فاسدة حتى لو تعلم يسحق أجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شئ * ولو شرط على الاستاذ أن يحمد ذقه في ذلك العمل ذكر أنه لا تصح الأجرة لأن الحذافة (٣٣٣) ليس لها غاية معلومة * رجل دفع غلامه إلى حائك على أن يقوم عليه الاستاذ أشهراً معلومة في تعليم النسيج على أن يعطى الاستاذ للمولى كل شهر درهماً فهو جائز ويكون ذلك أجرة للعلم ولو دفع غلامه أو ولده إلى استاذ ليعلم عملاً ولم يشترط أحدهما الأجر على الاستاذ أو على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الاستاذ أجره من المولى وطلب المولى أجر الولد أو العبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك إلى العرف والعادة أن الأجر على من يكون في حكم العرف * قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كان شيخنا الإمام يقول عرف ديارنا في الأعمال

للمال وتمايك بغير عوض فان ذلك لا يجوز له إلا أن ينص عليه. وقال في هذا الموضع أيضاً إذا لم يقل الشر يك له اعمل برأيك ليس له أن يخلط مال الشركة بجماله خاصة كذا في الذخيرة * ولشر يك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر وبالجملة هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة. ولو كان بينهما شركة في مال خلطاه ليس لواحد منهما ما أن يسافر بالمال بغير إذن الشر يك فان سافر به فهو ملك ان كان قدر له حل وموثة ضمن وان لم يكن له حل وموثة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا سافر أحدهما بالمال وقد أذن له شريكه بالسفر أو قيل له اعمل برأيك أو غنى ما طلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فله أن يفتق من جماله المال على نفسه في كرائه ونفقته وطعامه وإدامه من رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان كذا في البدائع * فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزانة المفتين * ولو خرج إلى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التهذيب

الفصل الثالث في تصرف شريكي العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب

به عقد صاحبه وما يتصل بذلك

لكل واحد منهما أن يוכל بالبيع والشراء والاستئجار ولا آخر أن يخرج من الوكالة وان وكل أحدهما بتقاضي ما دأبه فليس للآخر أخراجه كذا في الظهيرية * وللعاقد أن يוכל وكذا لا يقبض الثمن والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات أحدهما يملك العنان كأحد شريكي المفاوضة ما يملكه أحدهما يملكه الآخر كذا في الحيط. وكل ما كان لأحدهما أن يعمل إذا نهاه شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا قال أحدهما يخرج إلى دمياط ولا

التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوماً حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس هذا يكون الأجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن فأجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الأجر على الاستاذ * رجل دفع إلى خياط ثوباً وقال له خذ ثوبي حتى أعطيك أجراً فقال الخياط لا أريد منك الأجر ثم خاطه قالوا لا أجر له كان بينهما خلطة أو لم يكن * رجل استأجر خيلاً لينزله لا يجوز ذلك ولا أجر فيه وكذا النائمة والمغنية. ولو استأجر رجلاً لتقاضي ديونه ان بين ذلك وقتاً جاز والأفلا وكذا الخصومة * رجل استأجر دابة ليركبها اليوم بدرهم فركبها غداً لا يجب شئ. وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه درهم * رجل استأجر أجيراً ليخطب له إلى الليل بدرهم جاز وكذا ليصطاده إلى الليل أو يبق له جاز ويكون الخطب والصيد والماء للمستأجر. ولو قال ليصطاد هذا الصيد أو ليخطب هذا الخطب فهذه أجرة فاسدة والخطب والصيد للمستأجر وعليه للأجير أجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطياد فان الصيد والخطب يكون للعامل * ولو استأجر رجلاً ليحمله كذا من القطن أو ليقصه له كذا ثوباً وليس عند المستأجر ثوب ولا قطن لا يجوز ذلك لان اقامته لعل في المعلوم لا يتصور فان كانت الأتواب والقطن عنده لم يرها لأجير فلا جبر خيار الرؤية في الثياب وليس له خيار الرؤية في القطن وكذا لو استأجره تاديه زنده يحيى بالان لم يكن ذلك عند المستأجر لا تصح تلك الأجرة وان كان ذلك عند المستأجر وعين وأشار فعمل في البعض

وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل * رجل دفع الى نذاف ثوبا و امره ان يندف الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبين له الا حروغن القطن وبينهم - ما أخذوا عطاء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة جائزة لتعامل الناس * وقال القاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه ليندفع عليه أما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه * رجل استأجر رجلين ليحملاه هذه الخشبة الى منزله بدرهم فعملها أحدهما قال محمد رحمه الله تعالى له نصف درهم وهو متطوع في النصف الآخر اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والحمل وكذا لو استأجرهما لبناء حائط او حفر بئر ولو كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستأجر كل الاجرة * حررة آجرت نفسها امر رجل ذي عيال جازوا نكحها الخلوقة لان الخلوقة مع الاجنبية الحرة حرام * مسلم آجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان جرن نفسه للخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذكرك القدرى رحمه الله تعالى أنه يجوز ونكحها له خدمة الكافر * ذمي استأجر مسلما ليحمل له خرا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز استئجار الكنائس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استأجر الذمي دابة من مسلم أو سفينة ليدقل بها النخز وان استأجر ذمي ذميا لذلك جازو كذا الاستئجار لرعي الخنازير * وان استأجر المسلم ذميا لبيع له (٣٣٤) خرا أو مينة أو دما لا يجوز وان استأجر الذمي مسلما لجل مينة عن الطريق أو جلد مينة

تجاوزها تجاوز فهلك المال ضمن حصه شريكه وكذا لو نكحها عن بيع النسبة بعدما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدوري اذا قال أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الاقالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما متاعا فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاء جاز عليه او كذا لو حط من ثمنه أو أخر لاجل العيب كذا في الخلاصة * وان حط من غير علة أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصه صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو وهب له كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان * شريكان شركة عمان على العموم أسلم أحدهما الى صاحبه في كحنة على الشركة لا يصح كذا في القنية * ولو باع أحدهما حالا وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا الا أن يكون كل واحد منهما قال لصاحبه افعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله الذي ولي البيع جازي النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات * فاما اذا اجتمعا فاداناهم آخر أحدهما فئاخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخير في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما اذا عقد أحدهما ثم أخر العاقد فئاخيره جائز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * بالاجماع كذا في المضمرات * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وان أقر أحدهما بدين في تجارتهم أو أنكر الآخر لزم المقر جميع الدين ان كان أقر أنه ولي العقد بأن قال اشترت من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط * فأما اذا أقر أنهم ما ولياه لزمه نصفه وان أقر أن صاحبه واهيه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية * أحد شريكي العنان اذا أقر أن دينه مأمول الى شهر صح اقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أبرأ أحدهما صح ابرأؤه عن نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أقر بجارية في يده من تجارتهم - ما أنهما لرجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحد شريكي العنان اذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارتهم مالزمه خاصة كذا في المحيط * وفي العميون الا أن يقيم البينة فان أقام البينة

الى موضع الدباغة جازي قولهم - وكذا لو استأجره لعصر العنب * ولو استأجر مسلم مسلما ليخرج له حمارا ميتا من داره جازي قولهم - كما لو استأجر كاسا * ولو استأجر المشركون مسلما لجل ميت منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقل الى مقبرة البلد جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أجر له وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الحال أنه جيفة فله الاجر وان علم فلا أجر له وعليه الفتوى * ولو استأجر الذمي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا

بأس لمسلم أن يؤجر داره من ذمي ليسكنها وان شرب فيها الخمر أو عجب - ففيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير فذلك لا يلحق فالأقرض المسلم كن باع غلاما ممن يقصد به الناحشة أو باع جارية ممن يأتيها في غير المأني أو لا يستبرئها * ولو استأجر المسلم من الذمي بعة أصل في فيها لم يجز * وكذا أهل الذمة اذا استأجروا ذميا ليعمل بهم أو ليضرب لهم ناقوسا لا يجوز ولو أجز المسلم نفسه من المحوس لم يوقد لهم النار لا بأس عندهم لان النصارى لا تتفادعها مباح بخلاف الاتفادع بالخمر وحمل الخمر عندهم * ولو استأجر رجلا لينحت له أصناما أو لينحرف له بيتا بالتمثيل فلا أجر له * كما لو استأجر نائحة أو مغنية وان استأجر لينحت له طنبورا أو بر بطاف فعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به وكذا لو استأجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية طاب له الاجر وكذا لو بنى بالاجر بيعة أو كنيسة لليهود والنصارى طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى حبيبها باجر * ولو استأجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا تقاض * قال مولا نازحه الله تعالى وينبغي أن الاجارة اذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما ولم تنقش التمثيل والصورة جازت الاجارة ويطيب لها الاجر لان تزين العروس مباح * أهل بلدة نقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلا باجر معلوم ليذهب الى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء قالوا وان

كان بحال لو ذهب الى بلدة السلطان يتهيه له اصلاح الامر في يوم أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في مدة فان وقتوا للاجارة وقتا جازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له أجر المثل على أهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال رجل استأجر رجلا ليعلم عبده أو ولده الحرفة فيه رواية ان فان بين ذلك وقتا معلوما سنة أو شهرا جازت الاجارة ويستحق المسمى تعلم العبد أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتا معلوما لا تصح الاجارة وله أجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا أجر له * وان استأجر رجلا لتعليم القرآن لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا أجر له * بن ذلك وقتا أو لم يبين ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام رحمه الله تعالى أنه قال أقضى بتسمير باب الوالد بأجرة المعلم * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما كره المتقدمون الاستئجار لتعليم القرآن وكرهوا أخذ الاجر على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين وأقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطياتهم وانقصت رعايب الناس في أمر الآخرة فلما اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهم ما شرط يؤمر الوالد بتطبيب (٣٣٥) قلب المعلم وارضائه وهذا

بخلاف المؤذون والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن أمر المعاش * قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان مشايخ بلخ جوزوا الاجارة على تعليم القرآن وأخذوا في ذلك بقول أهل المدينة وأنا فتى بجواز الاستئجار ووجوب المسمى وأجمعوا على أن الاستئجار على تعليم الفقه باطل * رجل استأجر مؤدبا كل شهر سبعة دراهم ليعلم له صبيا أحد هما العربيّة والآخر القرآن فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القرآن فاستأجر معلما ليعلم الصبي بما يعلمون الناس وأعطاه الاجرة من أجرى وسلم الصبي اليه فلما جاء رأس الشهر حبس الوالد عن

فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية * فان أذن كل واحد منهم صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضخان * وحقوق عقد تولد أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئا من الثمن وكذلك كل دين لزم انسا نابعه قد وليه أحدهما ليس للآخر قبضه وللمدين أن يمنع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير وكيل برئ من حصته ولم يرأ من حصته الدائن وهذا استحسان كذا في البدائع * وان اشترى أحدهما شيئا من تجارته ما فوجده عيبا لم يكن للآخر أن يردّه بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع أحدهما شيئا من تجارته ما لم يكن للمشتري أن يردّه على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخاصم فيما أدانه الآخر أو باعه والخصومة لذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يستحق وهو والاجنبى في هذا سواء كذا في السراج الوهاج * واذا استأجر أحد شريكي العنان شيئا ليس للآخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط * فان أدى العاقد من مال الشركة رجوع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لحاجة نفسه وان كان استأجره لتجارته ما وأدى الاجر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط * وكذا اذا أجر أحدهما شيئا من تجارته ما فليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط * رجلان اشتركا شركة عنان في تجارة على أن يشتربا ويديعا بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة فاما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما ما وشرأه بالنقد والنسيئة فينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة ككفة جاز شرأه على الشركة وان لم يكن كان مشترى بنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدنانير نسيئة ففي

المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب أنا لا أرضى بما حبست لان أجره المعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحيط عن أجره المؤدب قدر ما يكون أجره من المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستئجار المعلم * رجل استأجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت ستة أشهر ولم يتعلم شيئا كان له أن يفسخ الاجارة * ولو استؤجر رجل لغسل الميت لا يجوز وان استؤجر لحفر القبر بين الطول والعرض والعمق يجوز قياسا واستحسانا وان لم يبين الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس * ولو استؤجر لحمل الجنازة ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز لانه تعين في اقامة الحسبة وان كان هناك من يحملها جاز * رجل استأجر أرضا لبن فيه لا تصح الاجارة واللبان كاه للبان وعلى اللبان قيمة التراب لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبان أجر الارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع الارض فلا شيء على اللبان * معاوضة الثيران في الاكدا س فاسدة لانها استئجار المنفعة يجنسها فان أعطي البقر لياخذ منه الحمار لا بأس به * رجل استأجر رجلا ليدمر حائطه أو لبنى حائطه كل ذراع بكذا وقال دراهم هاتيك يا خبره برن أو استأجر رجلا ليكسر حطبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر انسانا ليعمل فان كان عملا أو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للحال يقدّر عليه صحت الاجارة ذكرنا ذلك وقتا أو لم يذكر فحوا أن يقول استأجره ليعمل

لتخبرني عشرين منان الخبز بدرهم جازان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالديق ونحوه وان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا قال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جازا ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وبذلك الوقت تصير المنفعة معلومة * ولو قال بدين يكدرم اين ديوار من باز كن جازا ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان يأخذ فيه للحال يقدري عليه فتصح الاجارة بين ذلك وقتا ولم يبين * ولو قال بدين ده درم اين خرمن باد كن ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز لانه استأجره لعل لو اراد ان يأخذ فيه الحال لا يقدري لان التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالريح ولا يدري متى تهب الريح وان بين ذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت او لائم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تدرى هذا الكدس جازا لانه استأجره لعل له لوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة او لائم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة او لائم يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة لا يستعمل على شرط ان نعمل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسألة السمسار * رجل أمر سمسارا يشتري له الكرايس أو دلا لا يبيع له هذه الاثواب بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال وانما (٣٣٦) يتم به وبالمشتري ولا يدري متى يبيح المشتري فان ذكر ذلك وقتا ان ذكر الوقت او لائم الاجرة

بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تبيع لي كذا وتشترى جاز فان ذكر الاجرة او لائم الوقت بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تبيع لي كذا وتشترى لا يجوز وهذه ومسألة تذرية الكدس سواء واذا فسدت الاجارة وعمل وانما العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره ان يشتري له شيئا معلوما أو يبيع ولا يذكر له أجر او لائم بواسييه بشيئا ما هبة أو جزء له فيجوز ذلك لمساس الحاجة كما جاز دخول الحمام بأجر غير مقدّر ثم يعطى

القياس يكون مشتري بالنفسه وفي الاستحسان يكون مشتري بالي الشركة كذا في فتاوى قاضيجان * أحد شريكي العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما أو أجر عبد له كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة فالربح له خاصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذلك ان أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما او اما اذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون الربح مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا قال لغيره أشركتك فيما اشتري من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري عبد الكفارة ظهاره وما أشبه ذلك وأشهد وقت الشراء انه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد أشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط * وكل وضعية لحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط * في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يعمل برأيه ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصته شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط * وما ضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع عيینه كذا في البدائع * اذا غصب شريك العنان شيئا واستهلكه لم يوافق فيه صاحبه وان اشترى شيئا فاسد فله ان يبيعه عند من ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * مات أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط * لو استعار أحد شريكي العنان دابة ليعمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليعمل عليها طعاما من تجارتهما ما حمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام

الاجر عند الخروج وكذا شرب الرجل الماء من السفاء ثم يعطى له فاسا أو شيئا وكذا الختان والحمام * واذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى شيئا فاسدا فله ان يبيعه عند من ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * وقال بعضهم لا يطيب للدلال والسمسار أجر مثله لانه مال استغاده بعقد فاسد * هذا اذا أمر السمسار بالبيع والدلال بالشراء ولم يذكر له وقتا اما اذا ذكر له وقتا بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تبيع لي هذه الاثواب أو تشتري لي كذا حتى جازت الاجارة كان له المسمى فيطيب له عند الكل * رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه به عشرة فزاراد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر له وان تعسف في ذلك وتعسف لان الأمر نبي الاجر اذا باعه بعشرة وانما جعل له الاجر اذا باعه بأكثر من عشرة وان باعه باثني عشر أو بأكثر من عشرة - فله أجر مثله لا يتجاوز به درهمان وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله - له بالغاما بالغ وان لم يبيع اذا تعسف في ذلك وتعسف لانه عمل بحكم عقد فاسد فيضيق أجر المثل والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم يجعل له الاجر اذا باعه بعشرة * رجل قال لدلال اعرض ضيعة فعرض ولم يقدر الدلال على انعام العمل وباعه الدلال آخر اختلفوا فيه قال أبو القاسم البلخي ان كان الدلال

الأول عرض وتعني وذهب في ذلك روزكاره كان له أجر مثله بقدر عثائه وعمله وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو القاسم وفي الاستحسان إذا ترك الدلال الأول حتى باع غيره فلا أجر له لأن الدلال في العادة لا يأخذ إلا جردون البيع وهذا القول بوافق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل أراد أن يبيع بالزيادة ودفع الثوب إلى رجل وأمره لينادي ثم يبيع صاحبه فنأدى ولم يبيع قالوا ان بين ذلك وقتنا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا لو لم يذ كر الوقت ولكن أمره أن ينأدى كذا صوتا جازا يضافان نادى كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسمى وفي الوجه الأول قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى له أجر مثله لانه عمل باجارة فاسدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لأن العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار * رجل دفع حولة إلى جمال ليحملها إلى بلد كذا أو يسلمها إلى السمسار فحملها فقال السمسار للجمال ان وزن الحولة في البار نامسه كذا وقد نقصت في الوزن فأنا لأعطيكم من الاجر بحسب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار وأوفيتك الاجر وقال الجمال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء قول الجمال ولا خصومة بينه وبين السمسار وانما الخصومة بين الجمال وبين صاحب الحولة * اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها أجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا أجر لها لانه لا منفعة للزوج من كلامها بغير عقد وانما (٣٣٧) منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام

بها * وقال غيره من المشايخ لها أجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون من الدلالة فكان لها أجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المتاع * الدلال في البيع اذا أخذ دلالته بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الاجر وهو الدلالة كالحياط اذا خاط الثوب ثم فتنه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الحياط بالاجر وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار

من تجارتها وما ملكت الادبة لضمان عليه فاحاصل أن الاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة إلى المصة تعير خاصة ليست كالاستعارة منهما والاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالاستعارة منهما كذا في المحيط * شريك شركة عنان اشتريا متعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعلم معك بالشركة وغاب فعمل الآخر بالامتعة فاجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضين خان

الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتر كل واحد منهما مال لكن لهما وجه عند الناس فيقولوا اشتر كناعلي أن تشترى بالنسيئة ويبيع بالنقد على أن مازق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع * وهكذا في المضمرات * وتكون مفاوضة بان يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح ويتلفظا بلفظ المفاوضة أو يذ كر مقتضياتها فتتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شئ منها كانت عنانا كذا في فتح القدير * وان أطلقت كانت عنانا كذا في الظهيرية * والعنان منهما تجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترطا التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشتر كشركة عنان بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وانما اشتريته بمالي ولنفسى فان كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتهم ما وان كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل اشتريته بعد عقد الشركة ينظر ان علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع عيینه بالله ما هو من شركتنا وان كان

لا يرجع على البناء بشئ * الدلال في ثوب اذا دفع الثوب إلى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشترى فأخذ الرجل وذهب بالثوب ولم ينظر فيه الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون في هذا الدفع عادة * قال مولا ناعن دى انما لا يضمن اذا دفع إليه الثوب ولم يفارقه أما اذا دفع إليه الثوب وفارقه ضمن كالأودعه الدلال عند أجنبي أو تركه عند من يريد الشراء * دلال في يده ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فدفع الدلال الثوب إلى الذي أعطاه برئ عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فودع الغاصب اذا رد المغصوب على الغاصب برئ عن الضمان * الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب أجر المثل هل يجب بالغام ما بلغ ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغام ما بلغ وكذا لو استأجر دارا أو حانوتا سنة بمائة درهم على أن يرميها المستأجر على المستأجر أجر المثل بالغام ما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولا فما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسدا ونحو ذلك كان له أجر المثل ولا يراد على المسمى * رجل أمر رجلا ببيع عين من أعين ماله فباع المأمور ثم اختلفا فقال المأمور بعته بأجر وقال الآخر لا بل بغير أجر قالوا ان كان المأمور دالا يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الحياط والصباغ * رجل أخذ من رجل مسحة وقال لصاحبها كم أجرها فقال لا أريد من الاجر لكن أحل خشبالي لقبض المسحة ثم رجع لصاحب المسحة فقال أريد بها الاجر قالوا ان كان الخشب الذي ساله خشب له قيمة عند الناس

كل له أجر المثل لانه لما سعى خشباً له قيمة لم يكن راضياً باستعمالها بغير أجر وذكروا في المنتقى رجل آجر داره بميتة أودم يجب أجر المثل قالوا لان لفظه الاجارة تنبئ عن العوض الا أن ما قال من العلة يشكك بما اذا باع شيئاً بميتة أودم فانه يكون باطلاً ولفظة البيع في اقتضاء العوض أقوى من انظرة الاجارة فلا يصح هذا التعليل الا على الرواية التي تجعل المقبوض بالميتة أو بالدم مضموناً بالقيمة فتكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمتها وقيمة المنفعة أجر المثل * مريض آجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو آجر داره من انسان جازت الاعارة فالاجارة بأقل من أجر المثل أولى * رجل استأجر أرضاً فيها أشجار ان كانت الاشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه من اربعة فيها أشجار ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا تجوز المزارعة وان كانت الاشجار في نواحي الارض على المسناة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت في وسط الارض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الارض وظلها يضر بالارض * وكذا لو كان في وسط الارض أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الارض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها في العقد وكذا الشجرة * ولو استأجر ضياعاً بعمها فارغة وبعضها (٣٣٨) مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغاً ولا تجوز فيما

كان مشغولاً وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضاً في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم يكن مشغولاً بالشجرة لان ثمة قدر ما يكون مشغولاً بعروق الشجرة غير معلومة له * رجل استأجر بيتاً هو مشغول بأمتعة الاجار قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى أن الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولاً حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع * ولو آجر أرضاً فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام المعروف

تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلاً فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركته لانه اذا لم يعلم تاريخهما يجعل كأنهما وقعاً معاً ولو وقعاه معاً فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط * وان قال أحدهما لا تربت متاعاً فعليه نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة بالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وان أقام البينة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع عينه على الهلاك كذا في المحيط السرخسي * في المنتقى اذا أراد الرجل أن يشترى شركة مفوضة ولا أحدهما داراً أو خادماً أو عروضاً ولا يشترى فاشترى شركة مفوضة يعلم أن في ذلك بوجوهها ما لم يسمها شيئاً من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفوضة والعروض لأحدهما خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لأحدهما تبرذهب غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط * (وأما شركة الاعمال) فهي كالخياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو اسكاف يشترى من غير مال على أن يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما ما فيجوز ذلك كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيلاً عن صاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية * ثم هي قد تكون مفوضة وقد تكون عناناً فان ذكر في الشركة لفظ المفوضة أو معنى المناوضة بان اشتراط الصانعان على أن يتقبلا جميع الاعمال وأن يضمنا الاعمال جميعاً على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد كفيلاً عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفوضة وان شرط التفاضل في العمل والاجر بأن قال على أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر اللفظة العنان وكذا

بخواهر زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد أدرك جازت الاجارة ويؤمر بالحصص والتمسك على هذا في البيت اذا المشغول تجوز الاجارة أيضاً ويؤمر بالتسليم والتفريغ الا أن يكون في التفريغ ضرر فاحش فكان له أن ينقض الاجارة وهكذا ذكر السرخسي رحمه الله تعالى في مختصره رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رحمه الله تعالى هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت وسلم على تصح تلك الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا باستئناف المقدولوا اختلف الاجر والمستأجر فقال المستأجر استأجر البيت أو الارض وهي فارغة وقال الآخر لا بل كان البيت مشغولاً والارض كانت مزرعة حتى لا تجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم القول قول الآخر بخلاف المتبايعين اذا اختلفوا في الصحة والفساد بحكم شرط فان ثمة القول فيه قول مدعي الصحة لان ههنا لا آجر ينكر الاجارة لانه ينكر اضافة العقد الى محل فارغ منتفع به فيكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان القول قول الآخر كالمثل اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة * رجل أعطى رجلاً درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم تصح الاجارة فان عمل يوماً ومنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان كان سمي له عملاً معلوماً جازت الاجارة وبعد ما مضى يوماً لا يطلب منه العمل

لأنه لا جارة وان دفع الى رجل درهمين ليحمل له عمل كذا يومين من الايام كانت الاجارة فاسدة لجهالة الوقت بخلاف ما اذا استأجره يومافان
ثمة انصرفت الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد * رجل آجر داره سنة بعدد بعينه فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى أعتقه صح عتاقه وكل
على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغام بالغ * وتنتقض الاجارة فيما بقي لان الاجارة باعناق العبد فسدت فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين
فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه أجر المثل بالغام بالغ * رجل استأجر دابة اجارة فاسدة حتى وجب أجر المثل فان كان أجر المثل
مختلفا بين الناس منهم من يسلم تقصى ومنهم من يتساهل يجب الوسط وتفسير ذلك أن ينظر الى الوسط من المؤاجرين بأن كان أحدهم يؤاجر
مثل هذه الدابة باثني عشر وآخر بعشرة دراهم وآخر بأحد عشر يجب أحد عشر * رجل استأجر شيئا اجارة فاسدة وقبض وأجر من غيره اجارة
جائزة قال بعضهم ليس له أن يؤاجر واستدل هذا القائل بما ذكر في الاصل رجل دفع داره الى رجل ليسكنها ويرتمها ولا أجر له فيها فأجرها هذا
الرجل من غيره فانهم دمت الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما نهدم ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة الثانية جائزة
ما كان بمنزلة الغاصب وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة ولكن لو أجرها يستحق الاجر المسمى كالغاصب اذا أجره
وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يؤاجرها من غيره اجارة جائزة بعد (٣٣٩) القبض بمنزلة المشتري شراء فاسدا يملك

أن يبيع من غيره ببيع جائزا
الا أن الاجر الاول يملك نقض
الاجارة الثانية والبائع يبيع
فاسدا لا يملك نقض يبيع
المشتري لان الاجارة تفسخ
بالعذر ولا كذلك البيع
وانما لا يملك الاجارة في مسألة
المرقة لان ثم ذكر المرمة على
وجه المشورة لاعلى وجه
الشرط فكأن كانت اعارة
والمستعير لا يملك الاجارة
* رجل استأجر دارا اجارة
فاسدة وعمل الاجر ولم
يقبض الدار حتى مات الاجر
أو انقضت مدة الاجارة فأراد
المستأجر أن يحدث يده على
الدار ويغنيها الاستيفاء الاجر
المعجل لا يكون له ذلك لانه
لا يملك ذلك في الاجارة الجائزة
ففي الفاسدة أولى * رجل

اذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السر خسي * ثم اذا لم يتفاوضا ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر
عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو أشنان مستهلك أو عمل من أعمال
النقل أو أجر أجير أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر بمفاوضة في
حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى أحدهما أو اليهما ماعلا فله أن يؤخذ بذلك العمل أيهما - ماشاء ولكل
واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل والى أيهما دفع يرى وعلى أيهما - ما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب
الاخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الاحكام استحسانا وان لم تعتبر بالمفاوضة في غير هذا
الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدروري في شرحه كذا في الذخيرة * فاذا جئت بدين أحدهما فالضمان
عليه ما يؤخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن الممتقي * ومتى كانت عنانا
فانما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية * وان عمل أحدهما دون
الاخر فالكسب بينهما نصفين سواء كانت عنانا أو مفاوضة فان شرط التفاضل في الربح حال مات قبل الاجاز
وان كان أحدهما أكثر عملا من الاخر كذا في السراج الوهاج * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مرض
أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الاجر والى أيهما
دفع الاجر يرى وان لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيان * وكذا ما عمله المسافر لان ما قبله
كل واحد منهما يجب عمله عليه ما اذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينه الاخر كذا في السراج الوهاج * أب
وابن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن له - مامال فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب لكونه
معينه الا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للاب وكذا الحكم في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بهما
أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية
* وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الحمادية * ولو شرطا
العمل نصفين والمال أثلاثا جاز استحسانا كذا في العيني شرح الكثر * وهكذا في التبيين والهداية والكافي

(٤٣ - فتاوى ثاني) غصب دارا وأجرها ثم اشتراها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة يتجدد انعقادها ساعة فساعة وان استقبل
الاجارة كان أفضل * الغاصب اذا أجز المقتضوب ثم ان المستأجر أجره من الغاصب بعد القبض وأخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب أن يسرد
من المستأجر ما أخذ منه لان اجارة الغاصب كانت منعقدة فاذا أجرها المستأجر من الغاصب يصير أجر من الذي أجره ولا تجوز الاجارة الثانية
* رجل استأجر من اخر فسطاطا وقبض كان له أن يؤاجر من غيره كافي الدار والمستأجر أن يسرج فيه وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا
كان ضامنا لما انتقص الا اذا كان الفسطاط معدا لذلك بأن كان من المسخ وغيره * رجل استأجر بئر شهر اليسني منها أرضه أو غنمه لا يجوز ذلك
النهر والعين لان المقصود من هذه الاجارة الماء وانه عين مباح والاجارة ما وضعت للملك العين المباح وكذلك استأجر المرعى لرعى الغنم فاسد لما
قلنا * رجل استأجر رجلا ليحصد له قصباني أجهته على أن يعطى له خمس حرمت من هذا القصب لا يجوز لجهالة الحزمات كما لو استأجر طحانا
ليطحن له الخنطة بقفز من دقيقها ولو عين خمس حرمت من القصب وقال استأجر تلك به هذه الحزمات الخمس لتحصد هذه الاجرة جاز * ولو قال
استأجر تلك على أن تحصد هذه الاجرة بخمس حرمت من القصب لا تجوز لاجارة لجهالة الحزمات فلو استأجر طحانا ليطحن له هذه الخنطة
بقفز من الدقيق ولم يقل بقفز من ذلك الدقيق جاز لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذا الخنطة والقفز معلوم بخلاف الحزمات * وكذا لو استأجر

رجلا يصلح هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جازة ولو دفع غرلا إلى حائك لينسج له بالثلث أو بالربع ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك ما كان التعامل به أخذ الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني والقاضي الإمام أبو علي النسفي رحمهم الله تعالى رجل أخذ من رجل بقرة على أن ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والرائب يكون بينهما لا يجوز وما اتخذ المدفوع إليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لا تقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع إليه مثل ما أخذ من ألبان البقرة لأن اللبن مثلي وعلى مالك البقرة قيمة علفها إن كان علفها به مملوك له لا ما أكلت هي في المرعى وعليه أجر قيام المستاجر عليها والحيلة في تجويز هذا التصرف أن يبيع نصف هذه البقرة من المدفوع إليه بثمن معلوم ويسلم البقرة إليه ثم يأمره بأن يتخذ من لبنها المصل والسمن وغير ذلك فيكون ذلك بينهما ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لبنها قال أبو بكر الاسكاف هذمه ما يابطه فما أخذ أحدهما من فضل اللبن لا يحل له وطريق ذلك أن يهب ما استهلك من فضل اللبن أو يجعله في حل من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما مجدة أو مثلية فقال أحدهما لصاحبه ارفع من مثلي مائة وقرحتي أرفع من مثلي مائة مثلك مثل ذلك فملا أحدهما وباع (٣٣٠) ثم تغير سعر الثلج إلى نقصان فقال صاحب الثلج للذي رفع مائة وقر من مثليته

وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * ولو شرط أن يبيع لادناهما عملا فلا يصح الجواز كذا في النهر الفائق وهكذا في الظهيرية * ولو اشترى كل واحد منهما الكسب بينهما ثلاثا ولم يبين العمل فهو جائز ويكون التخصيص على التفاضل بينا للتفاضل في العمل كذا في المضمرات * فأما الوضعية فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع * فان كانا شرط أن ما قبلناه من شيء فقلناه على أحدهما بعينه وثلثه على الآخر والوضعية نصيبات فالقبالة على ما شرطوا واشترطها الوضعية باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج * رجل سلم ثوبا إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفوضة فلما صاحب الثوب أن يطالب بالعمل أي ما شاء ما بقيت المفاضلة بينهما واذتفرقا ومات الذي قبض الثوب لم يؤخذ إلا آخر ما عمل كذا في المبسوط * وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم افترقا فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية * وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وجحد الآخر جازا فإقراره على الآخر ويدفع الثوب وبأخذ الآخر استحسننا كذا في محيط السرخسي * وكذلك إن كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وجحد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هو لنا صدقت المقر على ذلك لأنني أصدق على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا آخر ادعاه بعد انكاره الأول كان الإقرار له إقرارا للثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضمن ولا يرجع على صاحبه بشيء من ذلك وأيهما أقر بثوب مستهلك بفعله بالرجل والآخر منكر فالضمنان على المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو اشنان مستهلك أو أجر أجير أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا بدينه ويلزم المقر خاصة وإن كانت الإجارة لم تعض والمبيع لم يستهلك لزمهما وإن فدا إقرار المقر على صاحبه إلا أن يدعى أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط * (١) فيجنان اشتركا في نقل كتب الحاج على أن ما رزقهما الله تعالى فيه فيبينهما

لا أرفع مالي عليك العام قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا أعلم لهذا حيلة سوى أن يرفع الذي عليه الثلج مائة وقر من مثلية نفسه وي طرح في مثلية صاحبه حتى يبرأ عما عليه * قال مولا نارجة الله تعالى وعندى المعاملة التي جرت بينهما فاسدة لانه ذكر الوقر والافر متفاوته تفاوتا فاحشا فلا يجوز ما لم يبين وزن الوقر ولان الجحد يختلف باختلاف الماء والمواضع فعبسى أن يكون أحدهما أنقى وأصنى من الآخر فلا يبرأ إلا أن يكون الجحد الثاني مثله وما قال من طريق الخروج فيه نظر فإنه لو أتى مثل ذلك في مجدة صاحبه كان مستهلكا في

(١) قوله فيجنان تشية فيجنان كيدره والمتخى عن وطنه كما يعلم من كتب اللغة اه بحرأوى

مجدة صاحبه فان المودع اذا خلط الودعة بجنسها كان مستهلكا ضمنا فالضمنان هنا أولى وتغير السعر لا يثبت نصان اختيار لصاحب الدين فان من غصب من آخر موزونا فتغير سعره في بلد الغصب لم يكن للغصب منه أن لا يقبل مثله * قال مولا نارجة الله تعالى وطريق الخروج عندي أن يرفع من عليه الدين الأمر إلى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كما لو استقرض من آخر حنطة فأعطاه مثلهما بعدما تغير سعرها فإنه يجبر المقرض على القبول وكذا لو غصب من آخر شيئا من ذوات القيم فأعطاه الغاصب قيمته يوم الغصب بعدما تغير سعره في ذلك البلد فإنه يجبر على القبول فان اختلفا في مقدار وزن الجدي يختلف الثاني لان صاحبه يدعى عليه الزيادة وهو يشكر * رجل استأجر أرضا بشربها وحاجة المستأجر إلى الشرب ليسوق الماء إلى أرض له أخرى جاز وكذا لو استأجر أرضا بكذا وأجر مثلها أقل مما هي من الأجر وأباح له صاحب الأرض الثمر أو الشرب لأبأس به وإن كان قصده من الإجارة الثمر والماء إذا لم يكن ذلك شرطاً في الإجارة * رجل دفع إلى آخر ثلاثة أوقاردهن ليتخذ منه صابونا على أن يكون العمل من المدفوع إليه والصابون للدافع ففعل المدفوع إليه فان الصابون يكون لصاحب الدهن وعليه للعامل أجر عمله وغرامة ما جعل فيه * رجل استأجر من رجل لا شهر البطيخ فيه العصير على أن يكون رداً للرجل على المستأجر لا تجوز هذه الإجارة لأن رداً للرجل يكون على الآخر فإذا شرط ذلك على المستأجر كان فاسداً وإن لم يشترط الرد على المستأجر ففرغ

في نصف الشهر أو في آخره كان عليه أجر الشهر وان استأجره كل يوم بكذا فضرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمان بعد ذلك ولم يرتد الماستجر
وان فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم * ولو استأجر حيايا أو كزانا وقال له لا أجر ما لم ترتد علي صحبة فلي عليه كذا قالوا شرط الحمل في
اخياب وكل ما كان له جل وموتة على المستأجر يفسد العقد فيلزمه في الجواب * المثل وفي الكيزان عليه أجر المسمى مادامت صحبة الى أن
ترد * اجارة المشاع فيما يسم وفيما لا يسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وان أجر من شريكة جاز في أظهر
الروايتين عنه وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز على كل حال * ولو كانت الدارين أجر أحدهما نصيبه من ثالث اختل فوافيه
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الآخر وذكر الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه
روايتين والأظهر أنه لا يجوز * ولو استأجر رجلان دارا من واحد أو من اثنين جاز * وان مات أحد الأجرين أو
أحد المستأجرين انفسحت الاجارة في النصف وتبقى في النصف * ولو أجر كل الدار من واحد جاز ثم تفاسخا الاجارة في النصف تنفسخ في النصف
وتبقى في النصف وهي الحيلة في اجارة المشاع * رجل استأجر نهر اياها يسوق الماء فيه الى أرضه لا يجوز * وكذا لو استأجر ميزابا يجري فيه
المطر على سطح المؤجر أو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز وعن محمد رحمه الله (٣٣١) تعالى اذا استأجره موضعا معلوما من

الارض ليسيل فيه الماء
الى أرضه جاز بخلاف
السطح لان في السطح
موضع تسيل الماء مجهول
وتسيل الماء بقدر ما يريد
ليس في وسعه لجواز أن يأخذ
المطر مكانا أبسط منه
بخلاف الارض * ولو
استأجر ميزابا ليركبه في
داره كل شهر بأجر معلوم جاز
ولو كان الميزاب مركبا في
حائط المؤجر لا يجوز * ولو
استأجر بكرة أو دلو أو رشاه
ليس في غنمه لا يجوز فان ذكر
لذلك وقتا معلوما يوما أو
شهرا جاز * ولو استأجر حائطا
ليضع عليه جذوعا أو سقفة
أو كوة أو ميزابا أو موضعا
من الحائط ليؤتد فيه وتدا
لا يجوز وكذا لو استأجر

نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية * معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة * وكذا لو اشترى في تعليم الفقه كذا في
النهر الفائق * اشترى في عمل هو حرام لا تصح الشركة كذا في خزائن الفتاوى * ولا تجوز شركة الدالين
في عملهم ولا شركة القراءة بالزمرة (١) في المجلس والتعازي كذا في القنية * ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكاين اشترى كوايينهم على أن يتقلا الطعام ويكيلوه فأصابوا من شيء كان
بينهم فقبلوا طعاما بأجر معلوم فرض رجل منهم وتبطل وعمل الآخران قال الاجريينهم أن لا تأولوا أنه حين
مرض أحدهم وكرد الآخران أن يعملوا ففناقضا الشركة بمحض منعه أو قالوا لا يشهدوا الناقد فافضنا الشركة
ثم كالا الطعام كله فلهما ثلثا الآخر ولا أجر لهما في الثلث الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث
فمما أخذ من الاجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل علفينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل
بأنفاده فله ثلث الاجر وهو متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع
ذلك العمل كذا في الظهيرية * ثلاثة لم يعقدوا شركة تقبل فتقبلوا عملا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث
الاجرة ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي * خياط وتلميذه اشترى كافي الخياطة على أن يقطع الاستاذ
الثياب ويحيط التلميذ والاجر بينهما نصان أو الحائكان على أن يهيئ أحدهما الغزل للنسج وينسجه الآخر
ينبغي أن تصح هذه الشركة كما لو اشترى خياط وصباغ كذا في القنية * واذا أقعد الصانع معه رجلا في
دكانه بطرح عليه العمل بالنصف جاز استحسانا كذا في الخلاصة * فعلى هذا قالوا لا تقبل التلميذ جاز ولو
عمل صاحب الدكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان أنا أتقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف

(١) قوله بالزمرة هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التمطيط وعلى قطع بعض الكلمات
والابتداء من أثناء الكلمة وأصل الزممة الصوت البعيد الذي له دوى وتتابع صوت الرعد على مافي
القاموس أو هي صوت الرعد على مافي المختار اه بحرأوى

شهر ليسط عليه الثياب لتجف لا يجوز * ولو اشترى فخلا ليقلمه ثم استأجر أرضه لتبقيه النخل فيها وقتا معلوما جاز * ولو اشترى الثمر على رأس
الفصل ثم استأجر النخل لبقاء الثمر أو استأجر الارض لا يجوز * أما استئجار النخل فظاهر لانها ليست بعمل الاجارة واستئجار الارض لا يجوز
وان كانت الارض محلا للاجارة لان الارض مشغولة بعمله المستأجر وهو النخل فان كان ما بين الثمر والارض مملوكا للمستأجر
جازت اجارة الارض ويجوز اعارة الارض في الوجوه كلها * ولو استأجر طريقا في دار لم يجر فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها
اجارة المشاع * ولو استأجر سقفا وقتا معلوما ليليني عليه أو جاز * ولو استأجر علوا ليليني عليه لا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وفي قياس قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز * ولو استأجر ظهر بيت ليسكن فيه أو ليضع عليه متاعه وقتا معلوما جاز وذكر في الاصل اذا
استأجر سطح بيت ليليني عليه لا يجوز قالوا الصحيح لير عليه * ولو استأجر مكيلا أو موزونا ليعبر به ذكر في الاصل أنه يجوز وذكر الكرخي رحمه
الله تعالى أنه لا يجوز * ولو اشترى عقارا فأجره قبل القبض لا يجوز وقبل هو على الخلاف في بيع العقار قبل القبض * ولو استأجر شاة ليرضع
صبيها أو جديا لا يجوز * ولو استأجر ثيابا ليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز لان الاستئجار لا يجوز الا لمنفعة مقصودة بالعين وكذا لو
استأجر دابة ليسحبها بين يديه أو ليربطها على آربه ليظن الناس أنها لا يجوز * ولو دفع أرضا الى رجل على أن يفرس فيها فتكون الاشجار

كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك الجواب وان لم تكن معلومة للمستأجر ما يذ كر الوقت لانصح الاجارة لانه اذا لم يذ كر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيه فسد العقد وان بين الوقت كان أجيرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير * وان ذ كر شرطين في الاجارة بان اكترى من رجل دابة وقال ان ركبتهما الى موضع كذا فبكذا وان ركبتهما الى موضع كذا فبكذا أو ذكر ثلاث مواضع جاز العقد استحسانا وفي الزيادة على الثلاث لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى لهذا أصلا فقال الاجارة متى وقعت على أحد شيئين أو أحد الاشياء الثلاثة وسمى لكل واحد أجر معلوما بأن قال أجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم أو هذه الاخرى بعشرة دراهم أو هذه الثلاثة بخمسة عشر أو قال ذلك في السوت الثلاثة أو الحوانيت الثلاث أو العبد الثلاثة أو قال ذلك في المسافات المختلفة بأن قال أجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا أو الى الكوفة بكذا أو الى بغداد بكذا أو قال ذلك في أنواع الخياطة أو الصبغ الى الثلاث يجوز وفي الزيادات لا يجوز ووفق بين الاجارة والبيع اذا باع أحد هذين العبدين وسمى لكل واحد منهما مائنا لا يجوز الا أن يشترط الخارفي ذلك للبائع أو للمشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المسامحة ما لا يجري في البيع وكذلك لو قال لا آبق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذلك لو قال للخياط ان خطت (٣٣٣) هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم أو

شبكة فالصديق بينهما كذا في المحيط * ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يده فارس لاه جميعا كان مأخذا لصاحب الكلب الا اذا جعل منفعة كلبه لغيره بان أعار الكلب من غيره فيصطاد فالماخوذ للمستعير كذا في محيط السرخسي * وان كان لكل واحد منهما كلب فاصابا صيدا كان بينهما نصفين فان أصاب كلب كل واحد منهما صيدا على حدة كان له خاصة كذا في السراج الوهاج * وان أصاب أحدهما صيدا فأتخذه ثم جاء الآخر فأعانه فهو لصاحب الكلب الاول فان لم يكن الاول أتخذه حتى جاء الآخر فأتخذه فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * واذا اشتركا ولا أحدهما بغل والآخر راوية يستقي عليها الماء والكسب بينهما نصفان نصح الشركة والكسب كله للذي استقي الماء وعليه أجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل كذا في الهداية * ولو اشتركا ولا أحدهما بغل ولا آخر بعير على أن يؤجراهما والاجرة بينهما لا تصح فان أجراهما قسم الاجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر البعير كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الآخر أعانه على الحولة والنقل كان للذي أعان أجر مثله لا يجاوز به نصف الاجر الذي أجره به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغاما باع كذا في السراج الوهاج * وان شرطتا عملهما مع الدابة فنحو السوق والحل وغير ذلك قسم الاجر على مثل أجر دابتهما وعلى أجر عملهما كذا في المحيط * ولو تقبلا حولة معلومة بأجر معلوم ولم يؤجرا البغل والبعير وحلا على البغل والبعير اللذين أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا تقبل الحل وقد استويا في ذلك ولو تقبلا الحل وحلا على أعناقهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشتركا رجلان ولا أحدهما دابة ولا آخر كاف وجوا على أن يؤجرا الدابة على أن الاجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط فان أجر الدابة لحل طعام الى موضع معلوم ثم تنقله تلك الاداة بانفسهم ما كان الاجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر

الاخر فلك نصف درهم أو قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك نصف درهم أو قال للصباغ ان صبغته بالعصف فلك كذا وان صبغته بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا والمسئلة معروفة فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب أجر المثل الا أن في رواية الاصل يجب أجر المثل لا يراود

على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يراود على نصف درهم وذكر القدوري الصحيح رواية النوادر وان خاطه في اليوم الثالث روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن له أجر المثل لا يراود على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح * ولو قال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا شيء لك فخطه غدا كان له أجر المثل لا يراود على درهم لان الاجارة عليك بعوض فيلزمه أجر المثل كما لو قال استأجرتك بغير شي * ولو قال أجرتك هذه الدار شهر اعلى أنك ان أفعدت فيها حاد فأجرها عشرة وان أفعدت فيها رازا فأجرها خمسة جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر كما في الخياطة الرومية والفارسية وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة هما يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بمجرد التخلية وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف المثل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول أبي حنيفة فان قبض المستأجر الدار ولم يسكنها يلزمه أقل المسميين * ولو استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة قال محمدان كان القصر نصف طريق الكوفة جاز وان كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال * رجل نزل خافا قال عامة مشايخ بلع منهم الفقيه أبو الليث والفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى يكون ساكنا بأجر ولا يصدف أنه سكن بغير جرح وقال نصير لا أجر عليه الا أن يتقاضاه

صاحب الخمان بالاجر فينشد يجب الاجر استحقاقا والعصم قول الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى لان الظاهر ان النزول في الخمان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الاجر ولا يصح ادعاءه دخلا غصبا فكذلك ههنا الا ان يكون الساكن معروفا بالظلم والغصب بان كان صاحب جيش لا يسر تاجر عادة * وفي المنتقى رجل غصب دار رجل فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فهي عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب جاحدا انها له ثم أقام المدعى بعد ذلك بينة ان له الاجر عليه فيما مضى وان كان الساكن مقرا انها للمدعى فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا فلم يخرج كان عليه الاجر المسمى لما سكن * رجل استأجر دابة من سمرقند الى بخارا ولم يسر رسما فقام من راسيقها ولا قصبة ولا بقعة بعينها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة لان بخارا اسم لا تصب مع سوادها فهي كالري وذكري الكتاب اذا استأجر دابة الى فارس أو الى الري ولم يسر موضع معلوما لا تصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انها تصح وجعل الري اسما للمدينة خاصة * ولو استأجر دابة الى سمرقند صححت الاجارة لان سمرقند اسم لا تصب دون السواد فسواد سمرقند يسمى سجدا * ولو تكارى دابة الى أوزجند صححت الاجارة كما لو تكارى الى سمرقند وان تكارى الى فرغانة لا تصح كما لو تكارى الى سجند * رجل تكارى بغلا على (٣٣٤) أنه كلما ركب الأمير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب أجر مثله * رجل تقبل من

رجل طعاما على أن يحمله من موضع كذا الى موضع كذا الى اثني عشر يوما بكذا فلم يحمله الى اثني عشر يوما وانما حمله في أكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاجر كما لو استأجر رجلا على أن يخطب ثوبه في يومه بدرهم فخطبه في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب الثوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يجب الاجر لان عندهما في مثل هذا الموضع تقع الاجارة على العمل دون الوقت * مسائل في الاجير المشترك فصل في الجماعي والنيابي امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه أول

مثل الاكاف والجواق ولو كانا اشترا كاعلى أن يتقبلا حمل الطعام على أن يعمل هذا باداته وهذا باداته فالاجر بينهما نصفان ولا أجر لدابة هذا ولا لاداة هذا كذا في المحيط * لو دفع دابته الى رجل ليؤجرها على أن الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان أجر الدابة كان لجميع الاجر لصاحب الدابة ولا أجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليه البرز والطعام على أن الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالمعروض واذا فسدت كان الربح لصاحب الطعام والبرز لصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لو دفع شبكة ليصيدها السمك بينهما نصفين فالصيد لاصدول صاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط السرخسي * ولو أن قصار له أداة القصارين وقصار له بيت اشترى كاعلى أن يعمل ابادة هذا في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج * وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشترى كاعلى هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الاداة والربح للعامل كذا في الخلاصة * وفي التبعة مثل علي بن أحمد عن ثلاثة من الحمالين أو خمسة يشترى كون على أن يعمل بعضهم الجواق وبعضهم يحمل الحنطة الى بيت صاحب الحنطة وبعضهم يأخذ من قم الجواق ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في التتارخانية * قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القز من واحد وورق التوت منه والعمل من آخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذا لو كان العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليها فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القنية * في الفتاوى أعطى بذرا الفليق رجلا ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدرك فالفليق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل فالفليق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية * وكذلك لو كان العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان

مرة دخلت الحمام لا تضمن الثياب في قولهم اذا لم تعلم أنها تحفظ الثياب بأجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما البيض شرطت لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايدا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذا ودفعت اليها الثياب وأعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تضمن لان عنده الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في يده بعير صنعه واختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو قول محمد رحمه الله تعالى ايضا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك في يده بعير صنعه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجير الجماعي يأخذ منه في كل يوم أجر معلوم لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تلميذ القصار والمودع * رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أقر صاحب الحمام أنه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الثياب وظن أنه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لانه صار مضيقا اذا لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراهم فينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سليمان رحمه الله تعالى ان ضيع الجماعي أو رأى أن

غير مرفوع ثيابه كان ضامنا وقال أبو القاسم لا يضمن والخصم قول محمد بن سلة لان ذلك استحقاق منه عانة * وكذا لو جاز رجل ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يقل للجالس احفظ ولم يقل الجالس لاتضع عندي ولم يقل ولم يرتديكود مودعا حتى لو ضمه كان ضامنا * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الحمامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحمامي عند الكل أما على قولهم ما فظاهروا ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده الاجر المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه أبو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى ما يوافق قوله * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي ابنتها وابنتها مع صبيها كانت في دهليز الحمام ترى أمها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمنت الحمامية والا فلا لان لها أن تحتفظ الثياب بيدها ابنتها فاذا لم تغب عن بصرها أو بصر ابنتها لا يضمن * فصل في الحال وما يرجع اليه * رجل استأجر حمارا ليدانق ليحمل له زق سم الى موضع كذا فقال الحال للاستأجر ارجل على الزق فرفعه المستأجر مع الحال فوقع الزق وذهب ما فيه لا يضمن الحال لان الزق ما دام في يده لم يسلمه الى الحال وان حمله ثم ان (٣٣٥) الحال وضع الحمل في بعض الطريق ثم استعان

برب الزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتخرق رق ضمن الحال لانه دخل في ضمانه وباعانة رب الزق ما صار الزق مسلما اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو زان الحال في الطريق وانشق الزق وذهب ما فيه ضمن * وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شده بحبل واهن كان مضيعا * الملاح اذا أخذ الاجر ووضع فيها الطعام فغرقت السفينة من ريح أو موج أو شيء وقع عليها أو صدم جبل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غرقت السفينة من مده أو معالجته أو جده ضمن الملاح لان ذلك من جنابة يده فيضمن وانما لا يضمن الاجر فيما تلف بغير فعله

البيض منه ما والعمل عليهم ما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره وبه نص الخندي كذا في القنية * وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعرف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي علفها وأجر مثله فيما قام عليها وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل بالعرف ليكون البيض بينهما نصفين والحيلة في ذلك أن يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف بذر الفليق بثمن معلوم حتى نصير البقرة وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية * وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال كالف لاحدهما مع الدين فالربح بينهما أثلاثا وان كانا شرط الربح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مال لاخر وشرط الربح أثلاثا بطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما مالان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير * الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترط التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة * وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما بان قضى بالمحاقه مرتدا فان لم يقض به توقف انقطاعها اجتماعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت كذا في النهر الفائق * ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى أسلم عادت المفاوضة فان مات بطلت من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل يصير عانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما تبقى عانا ذكره اللؤلؤ الجي كذا في فتح القدير * ولو لم يتلكن فسح أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انسخت الشركة ولو كان عروض الوقت الفسخ ذكرا لطلحاوى أنها لا تنسخ كذا في الخلاصة * وبعض المشايخ قالوا تنسخ الشركة وان كان المال عروضاء هو المختار كذا في فتح القدير * واذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمانة كان هذا فسخا للشركة كذا في الظهيرية * ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انسخت الشركة في حقه

وان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشيء من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يده صاحبه فلا يضمن الملاح الا أن يصنع فيها شيئا أو يفعل فعلا يتعمد الفساد وان انكسرت السفينة فدخل فيها الماء ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا والله أعلم * فصل في البقار والراعي * رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاها فجاء البقار ليسلا وزعم أنه رد البقرة وأدخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في غمر في الجبانة قد عطبت قالوا ان كان العرف فيما بينهم أن تدخل البقور في القرية ولم يطلبوا منه أن يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع عيونه أنه أدخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فضاغت قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها عرفا كالشرط شرطها * بقار ترك الباقورة في الجبانة وغاب عنها فوقع الباقورة في زرع رجل فافسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلفت مال انسان في سوقها فيضمن البقار * واذا ساق البقار الباقورة فمطبت واحدة من سوقه بان استعمل عليها في السوق فعثرت أو انكسرت رجلها أو اندقت عنقها أو ساقها في الماء لتشرب فوقع في الماء يضمن البقار ان كان مشتركا وان كان حاصلا لا يضمن لان الاجر الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله اذا لم يتعمد الفساد وان ساق البقار

الآن نذكر بعلم ما هو حكم أجير المشترك بأن قال علي أن لك أن ترمي مع غنمي غنم غيبي في نذ بصير مشتركا ويتغير اول الكلام بآخره
هكذا قال الشيخ الامام الاجل المعروف بنحو اهر زاده قال وكذلك الحكم في حق كل من كان في معنى الراعي * الراعي أو البقار اذا ضرب شاة
ففقاعينها أو كسر رجلها ذكر في الاصل أنه يكون ضامنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على
قياس قولهما ان ضربهما في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي أن لا يكون ضامنا كالأستاذ جردا بة ليركبها فستكبحها بالجمامها فانت كان ضامنا في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كبحها كبحا مثلها لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم في قولهم جميعا لان الغنم
في العادة تساق بالصياح وبالصفع باليد فان ضربها بالخشبة كان ضامنا عند الكل كالأستاذ جردا بة ليركبها فستكبحها بالجمامها فانت كان ضامنا في
فرضها الجرحها وماتت فهو على وجهين اما أن يضربها بأمر صاحبها أو بغير أمر صاحبها فان ضربها بأمر صاحبها فهو على وجهين اما
أن يضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا أو يضربها بغير معتاد فان ضربها بغير معتاد لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير الموضع
المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها بغير أمر صاحبها فان ضربها بغير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبيه لا يضمن ومستأجر العبد لا يملك الضرب الا (٧٣٣) باذن المولى عند الكل ومستعير الدابة يضمن
عند الكل الا اذا ضرب باذن

صاحبها والزواج اذا ضرب
امرأته بنشوز معتادا أو غير
معتاد فماتت كان ضامنا
عند الكل ولا يرضى في قولهم
* والامام اذا ضرب رجلا
تغزيرا أو حدا فمات لا يضمن
والمعلم اذا ضرب صبيا أو
الاستاذ المحترف اذا ضرب
التلميذ فمات قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ان
ضربه بأمر أبيه أو وصيه
ضربا معتادا في الموضع
المعتاد لا يضمن وان ضربه
ضربا غير معتاد يضمن وان
ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه
فمات يضمن كل الدية في
قولهم سواء ضرب ضربا
معتادا أو غير معتاد * والاب

يرجع في عين تلك الدراهم والقباض أن يعطيه مثلها كذا في المحيط * فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان
عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم شريكه كذا في القنية * وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض
الوكيل فهلك في يده الموكل يهلك على الموكل ولو كان قائما الشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة * ولو أخرج
القباض ما قبضه من يده بان وهبه أو قضاة في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فليس عليه أن يضمنه
نصف ما قبض وليس له أن يأخذه من يده الذي هو في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج
* وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقباض دين على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على
قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسة مائة فداء الشريك فأخذ نصفها
كان للقباض نصف ما بقي على الغريم وذلك مائتان وخسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في
البدائع * وكل دين وجب لاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا
قبض أحدهما شيئا ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط * رجلان باعوا عبدا بينهما مائة مائة فقبض
أحدهما من الثمن شيئا كان للآخر أن يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما النصيب ثمانية مائة فقبض
أحدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية * رجلان باعوا عبدا
وللآخر أمة باعاهما بالف اشتراكا فيما يقبضان كذا في السراجية * ولو سمي كل واحد منهما المملوك ثمانية مائة
للآخر أن يشاركه في القبض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزائنة المفتين * ولو أمر رجل رجلين أن
يشترياه جارية فاشترياها ونقدا الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتر كافهما يقبضان من
الأمر كذا في المحيط * ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفل عن الغريم رجلان وأديا ثم قبض أحدهما
الكفيلين من الغريم شيئا يكون للآخر حق المشاركة أن أديا من مال مشترك كذا في خزائنة المفتين
* وهكذا في الظهيرية * ولو لم يقبض أحدهما شيئا لكن اشترى نصيبه ثوبا فلا شريك أن يضمنه نصف ثمن
الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجتمعا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج

(٣٤ - فتاوى ثانی) اذا ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء ضرب به معتادا أو غير معتاد وعنه
صاحبيه لا يضمن في المعتاد أو الموصى اذا ضرب البنت يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالأب وعنه صاحبيه لا يضمن كما
لا يضمن الأب اذا ضرب به للتأديب أو للتعليم ولا يرضى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن ويرثه * وليس على البزاع والنفاد والحجام
ضمان السراية اذا لم يقطعه وازيادة على ما أذن له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة
عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون
الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صح شرطه لان ذلك مقدوره * وان استأجر حجاما ليقطع له سنا فقلع فقال
صاحب السن ما أمرتك بقلع هذا السن كان القول قوله ويضمن القاطع ارش السن * رجل استأجر على حفظ خان فسرق من الخان شيئا
قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر البخاري رحمهما الله تعالى لا يضمن الحارس لان الحارس يحرس الابواب أما الاموال محفوظة بالبيت
وهي في يد ملاكه أو غيرهم من المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا في حارس السوق اذا كان يحرس الحوانيت فنقب حانوت وسرق منه شيء يضمن
الحارس لانه بمنزلة الاجير المشترك والعصم ما قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن الاجير المشترك لا يضمن وان استأجر الحارس وأخذ

من أهل السور شيئا لأجله من الحارس ما أخذ منهم إذا استأجره رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وإن كرهوا الناقض بأجر إذا غمز الدرهم فكسره قالوا يكون ضامنا إذا غمز بغير إذن صاحب الدارهم فإن قال له صاحب الدارهم غمزها فغمزها لا يضمن وهذا في الدارهم التي يضرها الكسر فإن كان لا يضر لا يضمن **فصل في القصار** قصار وضع الثوب على الحب في الحانوت وأقعد ابن أخيه ليحفظ الحانوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحانوت الأسفل فطرطرا الثوب قالوا إن كان الحانوت الأسفل لم يحال لودخله إنسان لا يغيب عنه موضعه الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وإن كان الحانوت الأسفل لم يحال لودخله إنسان يغيب عنه موضعه الذي كان فيه الثوب يتظر إن كان الصبي الذي أقعده القصار ضمه إلى القصار أو يوه أو أمه أو وصيه أو لم يكن له أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه إلى نفسه يضمن الصبي قال المصنف وهذا الجواب إنما يستقيم إذا كان الصبي مأذونا لأن الصبي المأذون مؤاخذ بضمان تضييع الوديعة أما إذا كان محجورا فإنه لا يؤاخذ باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقا على الوديعة أو رأى إنسانا يأخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن إذا كان محجورا فإذا كان الصبي مأذونا كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لأن له أن يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وإن لم يكن (٣٣٨) الصبي في عيال القصار ولا تليده ولا أجيرا إلا أن القصار أخذ بيده وأقعده ليحفظ

الحانوت كان الضمان على القصار ههنا لأنه لما استخفظ من ليس في عياله يصير مستهلكا بقصار سلم ثياب الناس إلى أجيره ليحفظها في المقصرة ويحفظها فنام الاجير وضاع من الثياب بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار لا على الاجير وإن علم أنه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب الثوب الخياران شاء ضمن الاجير وإن شاء ضمن القصار وقال الفقيه أبو الليث إنما قال له أن يضمن القصار لأنه كان يعمل في الاجير المشترك إلى قول أبي

* فإن لم يشتر بحصته ثوبا ولكن صالحا من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فان القابض بالخيار إن شاء سلم إليه نصف الثوب وإن شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع * وإن أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالجمله في ذلك أن يهب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضيخان * رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة للأخر فيه قال نصير يهب الغريم خمسة دراهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفاه من زبيب مثله بماله عليه ويسلم إليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بثلث الزبيب لا بالدين كذا في المحيط * ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقتسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة لاساكت خمسة وللبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي * وفي التجريد وكذلك إن كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم أبرأ أحدهما عن شيء فالقسمة ماضية لا تنتقض كذا في التارخية * فإن أبرأ أحدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع * فترع على قواهما فقال إذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي أخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شاركه إن كان قائما وإن كان منتهكاً ضمنه حصته كذا في الظهيرية * فإن لم يقبض الآخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الأمر إلى ما كان فاقبض أحدهما من شيء يشركه الآخر فيه كذا في البدائع * فلو أن الغريم عمل للذي أخر حصته مائة درهم من حصته فشرى به أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون وإذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره إذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا ترى أن الغريم لو عمل للمؤخر جميع

يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا هلك في يد الاجير المشترك لا يفعله أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن القصار ما هلك حقه لا يصنعه قال وبه نأخذ والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * قصار أمره صاحب الثوب أن يسلك الثوب بعد العمل حتى ينقده الاجير فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه هلك أمانة عنده * والسمسار إذا باع ما أمر به من الثياب وأمسك بامر صاحب الثياب حتى ينقده الاجير فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحوالة إذا قال للعامل أمسك الحوالة حتى أعطيك الاجر فسرق الحوالة لا يضمن العامل في قولهم لأنه ليس لفعل السمسار والجمال أثر في العين ومن لا أثر لعله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون أمانة في يده ولا يكون رهنا * القصار إذا أنكر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قالوا إن قصره قبل الحوالة كان له الاجر وإن قصره بعد الحوالة لا أجر له لأنه لما جحد صار غاصبا فبطل الاجارة فإذا قصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقد فلا يستوجب الاجر * قصار رهن ثوب قصاره بدينه عند رجل ثم اقتلك الرهن وقد أصاب الثوب نجاسة عند المرتها فلما نظر صاحب الثوب إليه كلف القصار تطهير الثوب وإزالة النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فنتشاجرا وتزل الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا شيء على القصار لأنه وإن صار مخافا بالرهن لأنه أنه اقتسكه فقد ارتفع الخلاف وعاد إلى ما قبل الخلاف فإذا خلى

القصار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه والنجاسة إذا لم تنقص قيمة الثوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد الغني نجاسة وأمره صاحب العبد بأن يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان وبهلك الثوب أمانة لأنه خرج عن ضمان الثوب بالتخية فهو نظير من خرق ثوب إنسان خرقا يسيرا فقال له صاحب الثوب أصلحه فأبى وترك الثوب عنده وهلك لا يضمن الانقصان الخرق * تليذ القصار أو أجيره الخاص إذا دخل نار السراج بأمر الاستاذ ف وقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهر السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لأنه أدخل السراج بأذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك بنفسه كان ضامنا * أجير القصار إذا وطئ ثوبا من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانتقص الثوب أو تخرق ضمن الاجير لأنه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله إلا أنه كان ودیعة عند القصار وليس من ثياب القصار وإن كان ذلك من ثياب القصار وذلك ثوب يوطأ مثله لا يضمن الاجير ويضمن القصار لأنه مأذون في ذلك عادة إذا كان ذلك من ثياب القصار وكذا لو انقلبت المدقة من يد أجير القصار أو تليذه ف وقعت على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التليذ ولو وقعت المدقة على موضعه هائم وقعت به - كذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التليذ (٣٣٩) وإن أصابت المدقة إنسانا كان الضمان على التليذ * ولو انكسر شيء

بعمل التليذ من أداة القصار مما يدق به أو يدق عليه لا يضمن التليذ وإن كان مما لا يدق به أو لا يدق عليه ضمن التليذ وهو نظير ما لو دعا رجلا قوما إلى منزله ضيفا فاشوا على بساطه أو جلسوا على الوسادة فتخرق لا يضمن الضيف * وكذا لو كان الضيف متقلا سيفا فلما جلس شق السيف بساطه أو وسادته لا يضمن ولو وطئ آنية أو ثوبا لا يسط ولا يوطأ مثله ضمن ولو قلبوا آنية بأيديهم فأنكسر لا يضمن لأن الضيف في هذا النوع من الاستعمال بهذه الصفة مأذون عادة * ولو جل أجير

حقه وذلك خمسمائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للآخر أن يرجع على الغريم بما أخذ من حصة شريكه فكذاهما كذا في الذخيرة * فإذا أخذها اقتسمها وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم كذا في الظهيرية * رجلان لهما دين مؤجل على آخر فجعل نصيب أحدهما اقتسماه نصفين والباقي لهما إلى أجل كذا في السراجية * ولو تزوج أحداهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في محيط السرخسي * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة مرسلة كان لشريكه أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط * وأما إذا استأجر أحد الشريكين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج * ولو كان المطلوب على أحد الطالبين دين بسبب قبل أن يجب لهما عليه وصار قصاصا بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد أن يجب لهما عليه وصار قصاصا فلشريكه أن يرجع عليه كذا في الظهيرية * ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أثرهما خمسمائة لا يكون الشريك شيء كذا في محيط السرخسي * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين إذا شج المطلوب موضحة عمدا فصالحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لأنه لم يسلم له ما تمكن المشاركة فيه كذا في البدائع * وفي القدوري لو أبت هلك أحد الطالبين على المطلوب ما لا وصارت قيمته قصاصا فلشريكه أن يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد رب الدين أفسد على المطلوب متاعه أو قتل عبده أو عقر دابة له وصار ماله قصاصا بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط * ولو أخذه ثم أحرقه أو غصبه فلشريكه أن يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك عنده ولو ارتهن أحدهما بحصته فهلك عنده فلشريكه أن يضمنه كذا في محيط السرخسي * ولو ذهبت إحدى العينين بأفة مما وية في ضمان الغصب أو في بد المشتري بشراء فاسد أو في بد المرتهن لم يضمن لشريكه كذا في الظهيرية * وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما

القصار ثوبا من ثياب القصار فعترو سقط عليه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ ولو سقط على ودیعة كانت عند صاحب البيت فافسدها ضمن وكذا لو عترو فسقط عليها وإن كان بساطا أو وسادة استعاره للبسط لا يضمن رب البيت ولا الاجير أيضا لأن المالك أذن له في بسطه * ولو علق القصار ثوبا على حبل في الطريق لتجفيف الثوب فرت جملة فخرقه كان الضمان على سائق الحبل دون القصار * قصار استعان برب الثوب في دق الثوب فأعانه وتخرق الثوب ولا يدري أنه تخرق من دق القصار أو من دق صاحب الثوب روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن القصار يضمن جميع النقصان ووجه ذلك أن الاجير المشترك ضامن في قول محمد رحمه الله تعالى ما هلك بغير صنعه فإذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يه - لم أنه تخرق بدق صاحب الثوب * وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القصار يضمن نصف النقصان ويهتبر فيه الأحوال كالرجل إذا جلس على فضل ثوب إنسان ولم يعلم به صاحب الثوب حتى قام صاحب الثوب فتخرق الثوب كان على الجالس نصف النقصان لأن التخرق حصل لعقب فعله وليس أحدهما باضافة ذلك إليه أولى من الآخر فيضاف إليهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجب الضمان في فعل القصار لأن ضمانه أمانة عند القصار وليس غرضون عليه فلا يجب الضمان بذلك ويجب عليه نصف الضمان كما قال أبو يوسف وهو حسن اختياره - فيه أبو الوليد وهو نظير ما لو تمسك رجل بثوب إنسان فغلب

صاحب الثوب ثوبه فحرقه كان على التمسك نصف الحرق وكذلك صاحب الثوب اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحرقه
صاحب الثوب كان على القصار نصف الحرق * وذ كرى المنتقى حائل نسيج ثوبه فعلق صاحب الثوب ثوبه لياخذه وأبى الحائل ان يدفع حتى
يأخذ الا جرح فحرق الثوب في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائل وان تحرق في يدهما كان على الحائل نصف الحرق * رجل ارسل رسولا الى
قصار ليسترد منه ثيابه الاربعة فلما جاء الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الى الثياب ولم يعد على وقال
القصار عدته الاربعة قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى يسئل صاحب الثوب أيهم ما يصدق فأيهم ما صدقه برى ذلك عن خصوصته
وأيهم ما كذبه يحلف فان حلف برى وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب
الرابع وان كذب القصار وحلف فلا قصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برى * رجل
دفع ثوبا الى قصار ثم أمر رجلا أن يقض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غيرة ذلك الثوب فذلك الثوب في يده كمال قالوا لا شيء على
الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه قال رضى الله عنه أما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه
القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره (٣٤٠) بغیر اذنه * وذ كرى المنتقى رجل عنده ثياب وديعة لرجل فجعل المودع

في ثياب الوديعة ثوب نفسه
ثم جاء صاحب الوديعة
وطلب الوديعة فدفع
المودع الثياب الى صاحبها
ونسى أن ثوبه في ثياب
الوديعة فضاع ثوب المودع
عند صاحب الوديعة كان
صاحب الوديعة ضامنا
لذلك الثوب ووجه ذلك
انه أخذ ثوب الغير بغير اذنه
والجهل في ذلك لا يكون
عذرا وذ كرى القصار لو
دفع الى صاحب الثوب
ثوب غيره فأخذه صاحب
الثوب على ظن أنه له كان
ضامنا وان كان صاحب
الثوب بعث الى القصار
رجلا لياخذ ثوبه من القصار
فدفع القصار اليه ثوبا غير
ثوب المرسل فضاع عند

المال قتل عبد المطلب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلب على خمسمائة درهم كان ذلك جائزا وبرئ
من حصة القاتل من الدين فكان لشريك القاتل أن يشركه فبأخذ منه نصف خمسمائة كذا في البدائع *
في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطلب مالا عن رجل صارت حصته قصاصا به
ولا شيء لشريكه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضا فيشاركه
في ذلك كذا في المحيط * ولو أن المطلب أعطى أحد الشريكين كفا لا بحصته أو حاله بذلك على رجل فما
اقتضاه هذا الشريك من الكفيل أو الخويل فللا آخر أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة * رجلان لهما على
رجل ألف درهم فصالح أحدهما المديون عن الالف كلها على مائة درهم وقبضها فأجاز لا آخر جميع ما صنع
فهو جائز وله نصف المائة فان قال القابض قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ الغريم وان أجاز
الصالح ولم يقل أجزت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخمسين ويرجع الغريم على القابض بخمسين من قبل
أن اجازة الصالح ليست اجازة القبض * رجلان لهما في يدي رجل غلام أو دار صالح أحدهما منه على مائة
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي في يديه الغلام مقربا للغلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان
جاحدا لا يشاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها الا أن يكون الغلام مستملا كذا في
الظهيرية * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشتريا من رجل جارية اشترى أحدهما
نصفها بألف درهم واشترى الآخر نصفها بألف درهم ثم وجداهما عيبا ورتاها ثم قبض أحدهما حصته من
الثن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن مختلطا في الابتداء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة
وكذلك ان استحققت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن مختلطا كان للآخر أن يشاركه
القابض فيما قبض وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أقران لهما ألف درهم من ثمن جارية
اشترى أحدهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقررت بها هي لي
عليك من ثمن برأيتني من ثمن الغريم قضى هذا خمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق

الرسول ذكر أن الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخيار الغريم
ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول * قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامنا
وكذلك اذا عصر الثوب فحرق وان فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وعن محمد رحمه الله تعالى اذا
أدخل القصار مراجا في حافونه فاحرق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الحرق الغالب الذي لا يمكن
الاحتراز عنه ولا يتمكن من اطفائه وهذا قوله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير صنعه * رجل دفع الى قصار ثوبا
ليقصمه فجاء صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبا لي رجل طنت أنه ثوبه كان القصار ضامنا
فصل في الخياط والنساج اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بثوبي الى منزلك حتى اذا رجعتا من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى
عليك أجرًا فاختلس الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخني ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه أو مكنه من الاخذ
ثم دفعه الى الحائك ليوفي له الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك به لا بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن
الحائك فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعته الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصبطها على شيء كان حسنا

* رجل دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرقت ذلك عند النساج ذكرك في النوازل أن على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل أجيرا مشتركا فيضمن الكل * وهذه جملة مسائل افتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى منها هذه * ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا خياطه قيصا وبقى قطعة من الكرباس فسرق قالوا ضمن الخياط * ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفافا فضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن * ولو دفع الى ورّاق مصحفا ليعمل في المصحف ودفع الغلاف معه أو دفع سيفا الى صيقل ليصقله بأجر ودفع الجفن معه فسرق لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لان الجفن والغلاف منفصل عن السيف والمصحف وهو كان أجيرا مشتركا في السيف والمصحف لاني الغلاف والجفن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن الكل وعنه رحمه الله تعالى لو دفع مصحفا الى رجل ليعمل له غلافا أو دفع السكين الى رجل ليعمل له نصا بافضاع المصحف والسكين لا يضمن لانه استأجره ليعمل له غلافا لا ليعمل في السكين والمصحف والسكين والمصحف لا يكونان تعبانا للثياب والغلاف فكان السيف والمصحف أمانة في يده فاذا هلك في يده لا يتقصير منه لا يضمن وهذا كله قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أمّا على قول أبي حنيفة رحمه الله (٣٤١) تعالى ما هلك في يده لا يصنع له لا يكون ضامنا لان عنده الاجير المشترك

لا يضمن ما هلك في يده لا يصنع له * نساج كان يسكن مع صهره ثم اكرت دارا ونقل اليها ونقل متاعه وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا أودعه صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة لان الغزل مابق في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو ما كني بقائه الغزل في ذلك المكان لما عرف من أصله أن سكناه في الدار لا تطول ما بقي له فيها شيء وعندهما يضمن * رجل دفع الى نساج غزلا لينسجه كرباسا فدفعه النساج الى أجيره فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير اجيرا

الغريم على أنه بينهما كذا في المحيط * شر يكاف في ألف درهم على رجل ضمن أحدهما لصاحبه عن الغريم فالضمان باطل فان قضاء على هذا الضمان يرجع به وأخذه ولو لم يكن ضمن لصاحبه شيئا لكنه قضى شر يكاف حصته من غير كفا له صح القضاء وإذا صح القضاء من أحد الشر يكين لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى فان توى ما على الغريم فلا سبيل له على الشر يك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو أجنى حصته أحد الشر يكين وسلم الشر يك الآخر ثم توى ما على الغريم حيث كان للشر يك المسلم اتباع الشر يك ويشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة * ذكر على بن الجعد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لو مات المطلوب وأحد الشر يكين وارثه وترك ما لا ليس فيه وفاء ما اشتراكا لخصص كذا في البدائع * اذا كان لثلاثة دين مشترك على انسان فغاب اثنان منهم وحضر الثالث فطلب حصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى * بعير بين شر يكين حمل عليه أحدهما من الرستاق شيئا بأمر شر يكه فستط في الطريق فقهره الشر يك ينظر ان كانت ترجى حياته يضمن وان كانت لا ترجى لا يضمن وان ذبحه غير الشر يك يضمن سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو الاصح كذا في محيط السرخسى * وكذا الراعي والبقار اذا ذبح الشاة أو البقرة فان كانت لا ترجى حياته لا يضمن استحسننا وان كانت ترجى حياته ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * دار بين رجلين غريمه مسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادم ان كان بين رجلين فغاب أحدهما فقللا آخر أن يستخدم الخادم بحصته كذا في خزائنة لمفتين * ولا تلزمه أجرة حصته شر يكه ولو كانت الدار معدة للاستغلال وفي الارض له أن يزرعها كلها على المفتي به ان كان الزرع يتفعها فاذا جاء شر يكه زرعها مثل تلك المدة وان كان الزرع يتقصها أو الترتب يتفعها فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق * وفي الدابة لا يركبها بغير اذنه للتفاوت وأما ما ينتفع به كالحرث ونحوه فله ذلك لعدم التفاوت كما في عقد الفرائد وقالوا في الامة تكون عند أحدهما يوما وعند الآخر يوما ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل لا يجاب كذا في النهر الفائق * والكرم والارض

للساج الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني أجيرا الاول ضمن الاول عند الكل ويضمن الاجير عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالمودع اذا أودع أجنيا عند صاحب الوديعة أن يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة له أن يضمن المودع الاول وليس له أن يضمن الثاني * نساج ترك كرباسا في بيت الطراز فسرق ليل قالوا ان كانا الموضع الذي ترك فيه الكرباس مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحصن فيه الثياب ولا يحفظ ورضى به صاحب الثوب لا يضمن أيضا ولا يضمن * رجل دفع ذهبيا الى صائغ ليصنعه سوارا منسوجا والنسج لم يكن من عمل هذا الصائغ فأصلح الذهب وطوله ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان الصائغ الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم يكن الثاني أجيرا الاول ولا تليد له كان للمالك أن يضمن أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصائغ الاول أما الثاني ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صارت يده يدي وديعة أما ما دام في العمل كانت يده يدي ضمان لانه يتصرف في مال الغير بغير اذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها رجل قال خياط انظر الى هذا الثوب فان كفا في قيصا فاقطعه بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعدما قطعته انه لا يكفينك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما أذن له بالقطع شرطا الكفاية ولو قال الخياط انظر أيكفيني قيصا فقال الخياط نعم

فقال صاحب الثوب أقطعه فقطعه فإذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لأنه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب
فأقطعه أو قال أقطعه إذا فقطعه كان ضامنا إذا كان لا يكفيه لأنه علق الاذن بالشرط * استأجر خبازا لينضج له طعاما وليمة فأفسد الطعام
فأحرقه أو لم ينضجه كان ضامنا لأنه أجبر مشترك فيضمن ما أفسد بجهالة يده ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء أو امر
صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر وكسر دوا أو أفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لأنه ساق بأمر صاحب الدار ولا
ضمان على الخباز فيما أفسد لأنه فسد لا بهعله وكذا الو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير والخماس
إذا هلك العبد في يده لا يضمن لأنه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا يصنع وكذا الدال إذا دفع الثوب إلى رجل ليأمره فيشتره فذهب
الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدال لا يضمن لأنه ما أدون بهذا الدفع عادة * رجل دفع إلى خياط ثوبا ليخيطه قيصا فخاطه قباذا طاق واحد
الذي يقال له بالفارسية يكتأى خيرا مالكا ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شاء أخذ القباذ وأعطاها أجبر مثله لا يراد على المسمى وان
اختلفا فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قيصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قباذ كان القول قول صاحب الثوب وان أمره أن
يقطعه قيصا فخاطه سراويل فهو الاول (٣٤٣) سواء وقيل هنا لا يجب الاجر إذا أخذ الثوب رجل أمر رجلا أن ينقش اسمه في فص

خاتمه فغلط ونقش اسم
غيره يضمن الخاتم * ولو أمر
رجلا ليصبغ ثوبه برغفران
أو بالبقم فصبغه بصبغ من
جنس آخر كل رب الثوب
أن يضمنه قيمة ثوبه أيض
ويترك الثوب عليه وان شاء
أخذ الثوب وأعطاها أجبر
مثله لا يراد على المسمى وان
صبغه بجنس ما أمره الا أنه
خالف في الوصف بأن أمره
أن يصبغه برقع فقير عصف
فصبغه بقفير عصف
وأقر بذلك رب الثوب خير
رب الثوب ان شاء ترك الثوب
عليه وضمنه قيمة ثوبه أيض
وان شاء أخذ الثوب
وأعطاها ما زاد من العصف
فيه مع الاجر المسمى وذكر

إذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت الأرض بين بالغ وقيم يرفع الأمر إلى القاضي فان لم يرفع
الحاضر وزرع الأرض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فإذا أدرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته من
الثن وتوقف حصة الغائب فإذا قدم الغائب خيرا ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى
قاضيان * في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه
قال محمد رحمه الله تعالى أرجو أن لا بأس به قال النقيب أبو الليث وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغيبية * وفي
الكيل والموزون له أن يعزل حصته بغيبة شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي وان هلك كان عليهما كذا في
النهر الفائق * دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مأمور وليس لاحد أن يسكن في
نصيب الغائب ولا أن يؤجره بغير أمر القاضي والقاضي أن يؤجره ان خاف أن يضره لو لم يكن أحد
ويمسك الاجر للغائب هكذا في خزائن المفتين * دار بين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان
فللاخوين أن ينعازوا جى الاختين عن الدخول فيما إذا لم يكونا محرمين لزوجة جنتهما ولو كانت بين اثنين
يسكنان فيها فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحها لأنه تصرف فيما له حق كذا في القنية
* سكة غير نافذة بين عشرة اسكن منهم في دار غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها إلى هذه السكة
ليس له أن يفتح بابا إلى هذه السكة به أفتى أبو القاسم والفقيه أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في
الفتاوى الغيبية * طاحونة مشتركة بين اثنين أنفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعا بخلاف ما إذا
أنفق على عبد مشترك أو أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية * دار بين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجر كذا في القنية * وقال أبو القاسم
في أرض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذا الأرض يذره وساق إليه من الماء المشترك بينهم واستترك
الأرض سمين بغير اذن شركائه قال ان حصل له بعد المأبأة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتهاونون قبل ذلك
لا ضمان عليه ولا شركة لشركائه في المشترك كذا في التناحية * وما كان على الراهن إذا آذاه المرتهن بغير

في المنتقى عن أبي يوسف هذا اذا صبغ برقع القفير أولا ثم صبغه بثلاثة أرباع القفير فيكون له الخيار على
الوجه الذي ذكرنا ما اذا صبغه ابتداء بقفير عصف بضرية واختار أخذ الثوب أعطاه ما زاده الصبغ فيه ولا أجر له ههنا وهكذا ذكر القدرى
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما على قول محمد إذا أمره ان يصبغه بمجن من عصف بذرهم وصبغه بمجن بضرية واحدا من شاء ضمنه
قيمة ثوبه أيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاها درهما وما زاد من العصف في ثوبه وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ما يوجب
التسوية في الجواب بين ان يصبغه بضرية أو بضريتين * رجل استأجر رجلا يعمريته فحضره أعطاه ما زاد الخضره فيه * رجل
دفع غزلا إلى حائل لينسجه سبعا في أربع فعمله اكبر من ذلك أو أصغر كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء أخذ
الثوب وأعطاها الأجر المسمى ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي النقصان أعطاه من الاجر بحسب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا ان أمره
صفيقا فجاء برقيق أو على العكس لأنه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقص العمل وان أمره أن ينجع ثمانا فنسج سستانا في ثمان
ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاها بحسب ثلثه أرباع الاجر الذي سمى كالأمر بان لا يضرب له
ليتنا ضرب البعض وفات وقت الباقي يجب الاجر بحسب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين التوبع وبين اللبن فقال في اللبن يجب له حصة

ما عمل من الاجر الذي عمله وفي التوبة أجر مثله لا يزداد على ثلاثة أرباع ماسمي واختار شمس الأعمش السرخسي رحمه الله تعالى الترفيعين
 الثوب وبين اللبن على هذا الوجه الذي ذكرنا لأن في الثوب قيمة ما عمل يزداد بحكم الزيادة ولا يكون للمعمل تلك القيمة إذا انفردت عن الباقي وفي
 اللبن لا يزداد قيمة البعض ببعض * ولأن النساج وفي بالذرع والصفحة وزاد يعني زاد ذراعا واحدا على ما شرط روى عن محمد أن صاحب
 الغزل بالخيار أن شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر المسمى لزيادة الذرع أما
 الخيار لتغير الصفة عليه فإنه قد يحتاج إلى الثوب القصير ولأنه لو لم يزد في الذرع ربما يفضل شيء من غزله فيخبر وإذا اختار أخذ الثوب لا يلزمه
 زيادة الاجر لزيادة الذرع لأنه متبرع في الزيادة * ولو دفع غزلا إلى حائك وأمره أن يزيد في الغزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وأنكر رب
 الثوب فإن حلف رب الثوب على علمه برئ وإن نكل لزمه مثل الزيادة وإن اتفقا أن غزل الأمر كان من الثوب منوان فقال الأمر الزيادة
 من الدقيق لا يقبل قوله لأن وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وإن كان الثوب مستهلكا وأنكر الأمر الزيادة كان القول قول رب
 الثوب * ولو دفع إلى صانع عشرة دراهم وقال له زد فيه درهمين يكون ذلك قرضاعلى وأجعل من ذلك قلوبا لك أجر درهم فقال الصانع زدت
 وأنكر الأمر قال محمد رحمه الله تعالى تحالفا وإذا حلفا بخير الصانع أن شاء دفع (٣٤٣) إليه القلب وأخذ أجره خمسة دنانق
 وإن شاء رد على الأمر

عشرة دراهم وأخذ القلب
 * ولو دفع إلى نذاف جبة
 وقطنا وأمره أن يزيد من
 عنده شيئا من القطن فجاء
 بعشرين استنار قطن في
 الثوب وقال لا أمر دفعت
 إلى عشرة أساتير وزدت
 عشرة وقال رب الثوب
 دفعت إليك خمسة عشر
 وزدت خمسة كان القول
 قول النذاف ولو قال
 صاحب الثوب دفعت إليك
 خمسة عشرة استنار
 وأمرتك أن تزيد خمسة
 أساتير وقال النذاف
 دفعت إلى عشرة وأمرتني
 أن أزيد عشرة بخير صاحب
 الثوب إن شاء صدقه ودفع
 إليه عشرة أساتير وإن شاء

أذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو أتى الراهن ما يجب على المرتهن وإن أتى أحدهما ما كان على صاحبه
 بأمره أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الراهن غائبا
 فاتفق المرتهن بأمر القاضي يرجع عليه وإن كان حاضرا لا يرجع عليه والفتوى على أن الراهن لو كان حاضرا
 وأبي أن ينفق فأمر القاضي المرتهن بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون
 على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضخان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل عليه ألف درهم لرجل
 فأمر رجلين بإداء ألف عليه فأتياه ثم رجعا أحدهما على الآخر فقبض منه خمسمائة فإن أتياه من مال
 مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه فيه وإن لم يكن ما أتياه مشتركا بينهما كان نصيب كل واحد منهما
 مما نازع نصيب صاحبه حقيقة إلا أنهم ما أتياه جميعا فإن أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في
 المحيط * وكذا لو باع أو أجاز عبد الهذأ وأمة لهذا صفقة واحدة فاقبض أحدهما شركة الآخر كذا في
 الكافي * وفي الجامع أيضا شاهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبد له بالنق درهم إلى سنة وقيمة العبد ألف
 درهم ثم رجعا الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار أن شاء ضمن الشاهدان قيمة العبد ألف درهم حالة
 وإن شاء اتبع المكاتب بيد الكتابة أنفي درهم فإن ضمن الشاهدان قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى
 في ملك بدل الكتابة فإذا استوفيا ذلك من المكاتب طاب لهما أحد الالفين ولزمهما التصديق بالالف الآخر
 ويعتق المكاتب ويكون ولا المكاتب للمولى فإن أتى المكاتب إلى أحد الشاهدان ألف درهم لا يعتق
 وهل لصاحبه أن يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا أن أتيا القيمة من مال
 مشترك أو غير مشترك وكذلك البيع إذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بالنق درهم
 إلى سنة وقيمة العبد ألف درهم والمشتري يدعي ذلك والبائع يجحد فقصي به ثم رجعا الشاهدان عن شهادتهما
 كان للمولى الخيار أن شاء اتبع المشتري بالنق إلى أجل وإن شاء ضمن الشاهدان قيمته حالة فإن اختار تضمين
 الشهود قام مقام البائع في ملك الثمن لافي ملك العبد في طيب لهما أحد الالفين ويتصدق بالالف الآخر

أخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير قطن ويترك الثوب على النذاف رجل دفع إلى خياط ثوبا ليخيطه فيصاير درهم على أن يفرغ منه اليوم
 جازي قولهم فصل في الحفار * رجل استأجر حفارا وبين له مكان الحفرة وعمقها ودورها بأجر معلوم جازوا أن يحفر بعض ما شرط
 عليه فاستقبله جبل أن كان يمكنه الحفر مع ذلك إلا أنه يشتد عليه العمل يجبر على العمل وكذا الوطهر الملع في البر قبل أن يبلغ منتهى ما أمر به
 فإن كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وإن كان لا يستطيع يكون عذرا * وإن استأجره ليحفر قبراً وبين موضع حفرة في موضع آخر لا أجر له وإن
 لم يبين له موضع الحفر صح العقد استحسانا فينصرف إلى الحفر في مقبرة تلك المحلة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز استحسانا وينصرف
 إلى المتعارف وكذا إذا لم يبين له الحد ولا شقاي ينصرف إلى المتعارف في تلك البلدة وهو كالواستأجر لبا بالضرر له اللبن ولم يبين اللبن فإن كان
 هناك ملبن متعارف ينصرف إليه استحسانا ولا يفسد العقد وإن استقبل الحفار في حفرة البئر أو القبر حفرة لا يزداد في أجره كالأينقص من
 أجره بسبب لبن المكان وحسب التراب من القبر يكون على الحفار استحسانا وإن اختلف المستأجر وحافر البئر بعدما حفر خمسة أذرع فقال
 المستأجر شرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع كان القول قول المستأجر مع عيونه وأعطاه من الاجر بحسب ذلك
 فيصلف الحفار على دعوى المستأجر ويترك الجارة فيما بيني وإن اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تحالفا وترا كما هو رجل استأجر

حفار الجحر له حوضا عشر في عشر بعشر قدراهم وبين عقده فخر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشر في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع الجملة فلهذا يلزم ربع الاجر **فصل في اجارة الدواب والضمان فيما يجب وفيما لا يجب** رجل تكارى ابلا مسمى بغير عينها من كوفة الى مكة بأجر معلوم ذكر في الكتاب أنه يجوز قالوا لم يرد بهذا أن يؤجر ابلا بغير عينها فان ذلك لا يجوز وانما أراد به أن يتقل المكارى الجحولة فقال له المستكرى اجلس الى مكة على ابل فيكون المدة مقدورة عليه في الدمة وبعضهم أجروا الجواب على اطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لمكان العادة * رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخنطة أو لشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاده لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى * رجل اكترى ابلا من بخارا الى بغداد وللمعج ثم اختلفا في وقت الخروج من بخارا فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا * رجل اكترى ابلا من الكوفة الى مكة للمعج ذاهبا واجابيا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * رجل استأجر أجيرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك (٣٤٤) وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك

فان قبض أحدهما شيئا لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط * ولو عجز المكاتب وانفست الكتابة أو انفسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهما من الضمان ورجع المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي * جارية مشتركة باعها غاصب فاستولدها المشتري ففضى القاضي للغصب منها بالجارية والعقر وقيمة الولد معا اشتراكا فيما يقبضه أحدهما وان وقع القضاء له ما متفرقا اشتراكا في قيمة الجارية والعقر دون قيمة الولد - حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختار أحدهما تضمين البائع والاخر تضمين المشتري لم يشارك في شيء وان قضى لأحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر الاخر لا شيء له وان ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا له أن يضم المشتري العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشتريادار أو بنيافها فاستحققت ففضى لهما بقيمة البناء على البائع فبا يقبضه أحدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجلان غصبا عبدا من رجل قيمة ألف درهم فصارت قيمته ألفي درهم ثم جاء رجل وغصب العبد منهما فمات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين الا وبن قيمته ألف درهم وان شاء ضمن الغاصب الثاني ألفي درهم ويطيب لهما أحد الاثنين ويتصدقان بالالف الاخر فان قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان للاخر أن يشاركه فيه * وفيه أيضا رجلان غصبا من رجل عبدا فباعاه من رجل فمات العبد في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين تم بيعهما وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فان اتى المولى أحد الغاصبين بين فضله نصف قيمته تم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب الذي أتى نصف القيمة من الثمن شيئا حتى ضمن المالك الغاصب الاخر أيضا نصف قيمته حتى نفذ البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للاخر أن يشاركه فيه فلو أن

وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم * رجل استأجر بعير للحمل فحمل البعير في العرف هو الوسق وهو بالامناء مائتان وأربعون منا * رجل استأجر دابة الى سمرقند أو غيرها من الأمصار فاذا دخلها كان له أن يأتي بها الى مسنرله استحسانا * رجل استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد الف - راع على صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رد الرهن تكون على الراهن ومؤنة رد الوديعة على صاحبها ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة رد الغصب تكون على الغاصب وكذا مؤنة رد المبيع يبعها

فاسد بعد الفسخ تكون على القابض * رجل استأجر دابة ليحمل عليها حملا مقدرا وحل ثم أراد صاحب الدابة أن يضع عليها شيئا من متاعه مع حل المستأجر كان للمستأجر أن يمنعه فان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا شغل بعض الدار المستأجرة سقطت حصته لذلك الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر * رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يؤجرها ويغيرها ويودعها كذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس أما اذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب غيره * رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحل مع نفسه حلا فعطبت الدابة يضمن من قيمتها مقدار الزيادة وطريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في النقل هذا اذ ركب ووضع الحمل في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائج يكون مخالفا حتى لو عطبت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها * رجل استكرى دابة لمسيرة فسخ فساير عليهم اسبعة فرائخ كان عليه الاجر المسمى للفرسخ وفيما زاد على الفسخ يكون غاصبا ولا أجر عليه وان أرضى المستأجر صاحب الدابة بشيء كان أفضل * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه وقر خنطة الى المدينة فحمل عليها الخنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حل في انصرافه على الحمار فقير من ملح فرض الحمار

في الطريق وهلك بضمن قيمة الحمار اذا حمل عليه المخرج بغير اذنه * واستاجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة تباين ركب الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم بضمن قيمة الدابة لانه استأجرها للحمل دون الركوب فيصير غاصبا بالركوب * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه اثني عشر وقران التراب الى أرضه بدرهم وصاحب الدابة يعرف أرضه فكلمها بما عدا المستأجر من أرضه يحمل عليه وقران اللبن ان سلمت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك في الرجوع مع اللبن يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانه لا يجتمعان قال المصنف رحمه الله تعالى وعندى يجب نصف دانق للوقر الاول مع قيمته لانه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فيجب الاجر للوقر الاول كما في مسئلة الفراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار وان سلم يضمن كل الاجر لانه وان صار محالفا لكان اذا سلمت الدابة يجب الاجر كما لو استأجر دابة الى موضع معين فجاوز ذلك الموضع وهلك يضمن قيمتها وان سلمت الدابة يجب تمام الاجر * وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعطبت الدابة بضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تطيق (٣٤٥) ذلك وان سلمت كان عليه كل الاجر

* رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة أو لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا ردها الى الكوفة يرى من الضمان ثم قال لا يبرأ عن الضمان بازالة التعدي * وكذا المستعير بخلاف

الغاصب الذي أدى نصف القيمة أولا استوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان المالك ضمن الغاصب الا نحر نصف القيمة حتى نفذ ذبيحته فأراد الثاني أن يشارك الاول فيما قبض لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني أن يشارك الاول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فان قبض جميعا الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض رصا صا أو ستوقه كان له الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض به رجة أو زوفافر دها على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوقه أو رصا صا أو زوفافر دها على المشتري لم يكن له أن يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط * لو قتل المكاتب رجلا خطأ وله وليان فقدمه أحدهما الى القاضي وأقام البيعة فقضى القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة له ما شرك الغائب الحاضر فيما قبضه وان قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الاخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشارك أحد الوليين الاخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجعلا أو متفرقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني مدبرا اشترى كسواء وقع القضاء مجعلا أو متفرقا ولو كان الجاني عبدا للمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه الى أحد وليي الدم الواحد فهو اختيار حتى لا خروا شتر كافي المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى أحدهما أو فداه النصف لم يشاركه الاخر ولو قتل رجلا عبدا وله وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشتر كالان حقهما في الاصل القصاص وانما تحول الى الالف بالصالح وانه مختلف حتى لو صالحا جله اشترى كذا في الكافي * عبيدين رجلين غصبه أحدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه المشتري جازا البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجاز صاحبه جاز للبائع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين اذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقلا عن المنتقى * ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك

(٤٤ - فتاوى ثانی) المودع وقال بعضهم يرى في السك عن الضمان بازالة التعدي وقال بعضهم اذا استأجرها اذا هابا وجا يبارئ وكذا المستعير وان استأجرها اذا هابا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا المودع * وذكر في الاصل اذا استأجرت المرأة درعا تلبسه ثلاثة أيام ان كان ثوب بذلة لها أن تلبسه في الايام والليالي وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي أول الليل وفي آخره وليس لها أن تلبسه كل الليل فان لبسته كل الليل ونامت فيه حتى جاء النهار برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسئلة الثوب ومسئلة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل * وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الاجارة وادعى أن الدابة له يصير ضامنا حتى لو عطبت بعد الجحد قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان عليه جميع الاجر * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الاجر للركوب بعد الجحد لانه صار غاصبا بالجحد * رجل استأجر دابة يوما للركوب كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس ههنا عرف بخلاف الحقيقة وفيما اذا استأجر أجيرا يوما تركزت الحقيقة بحكم العرف * رجل تكارى دابة ليل فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض * وقال بعضهم هذا اذا

كأنهم أهل اللغة يفرقان بين اليوم والنهار أما العوام لا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم * وإن استأجرها إلى العشي تنقض الإجارة بدخول وقت الظهر * رجل استأجر دابة ليركبها إنسانا فأركبها امرأته ثقيلة بسرج أو رجل فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المرأة لأن يعلم أن مثل تلك الدابة لا تطيق حملها فيضمن قيمتها إذا عطبت * رجل استأجر دابة إلى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب وأركب غيره وسلمت الدابة لا يجب الأجر وإن عطبت يضمن قيمتها وإن ركب بنفسه وأردف غيره كان عليه كل الأجر ولا ضمان عليه إذا سلمت وإن عطبت الدابة من ركوبه ما بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف القيمة وعليه جميع الأجر سواء كان الرديف أخف منه أو أثقل إن كانت الدابة تطيق مثلها وإن كانت لا تطيق يضمن جميع القيمة أما إذا كانت تطيق مثلها ماذكر أنه يضمن نصف القيمة إذا عطبت وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة وذكر خمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا إذا كان الرديف كبيرا أو صغيرا يستمسك على الدابة وإن كان لا يستمسك فهو بمنزلة الحمل يضمن قدر الزيادة كالمركب وحمل شيئا وبعضهم سوى بين الصغير الذي يستمسك والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن نصف القيمة فإن أراد صاحب الدابة أن يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لأنه في حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستأجر لأنه في حق (٣٤٦) المستأجر بمنزلة المستعير وإن ضمن المستأجر لا يرجع المستأجر بما ضمن على

الرديف لأنه بمنزلة المستعير * ولو استأجر دابة ليركبها إلى موضع معلوم حمل عليها صييا صغيرا فعطبت الدابة كان ضامنا قيمتها كالمركب وحمل عليها مكان الصبي حلا آخر * رجل استأجر دابة للحمل ولم يبين ما يحمل عليها فسدت الإجارة فإن لم ينقض الإجارة حتى حمل عليها شيئا جازت الإجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء * وكذا لو لم يحمل عليها شيئا ولكن ركبها أو أركب غيره جازت الإجارة أيضا لأن الحمل يتناول الركوب * قال الله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوا لتحملهم فلو أنه حمل عليها أو أركب غيره حتى جازت الإجارة يصير كأنه العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الأول بأن أركب إنسانا أو لا أو ركب بنفسه ثم أركب غير الأول أو كان الأول حلا ربح ثم ركب أو أركب يصير غاصبا ضامنا * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئا سماه فحمل عليها غيره فهو على وجوه مان حمل عليها من جنس المسمى إلا أنه خالف المشروط بأن استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من غير تلك الحنطة أو حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفا * وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوبا هرويا فحمل عليها ثوبا هرويا مثل ذلك وزنا * والثاني أن يخالف في الجنس بأن استأجر ليحمل عليها عشرة أفقره حنطة فحمل عليها عشرة أفقره شعير في القيام يكون ضامنا مخالفا وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لأن الاعتبار هو الضرر ولا ضرر ههنا لأن مثل ذلك من الشعر يكون أخف على الدابة فإن سلمت الدابة يجب الأجر المسمى ولا يكون مخالفا وإن عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الأجر وإن استأجرها ليحمل عليها عشرة أفقره شعير فحمل عليها عشرة أفقره حنطة مثل كيل الشعير قال الفقيه أبو الليث الحافظ رحمه الله تعالى يضمن قيمة الدابة لأن الحنطة أشد من الشعر وأثقل فيضمن كالمركب وحمل عليها مكان الحنطة حديدا * ولو مسمى من الحنطة وزنا معلوما فحمل عليها من الشعر مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها وإن استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في أحد الجوانب شعيرا وفي الآخر حنطة فهو ملتزم الدابة يضمن نصف قيمتها وعليه نصف أجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف مخالف

الآخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شركه الآخر فلو أجاز به - دقبض المالك قسطه لم يشركه كذا في الكافي * وكذلك الرجلان إذا باعا عبدا على أنهما بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز الآخر ثم قبض أحدهما شيئا من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز ولا قبض نصيبه ثم أجاز الآخر لا يشاركه فيما قبض كذا في المحيط * في النوازل مثل أبو القاسم عن رجل دفع إلى رجل مالا يعمل به على أن يرجع بينهما وقال لأرضي بأن تعمل في شركة غيبي فإن عملت في شركة غيبي فاني أريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع إليه في شركة آخر وربح قال ليس لرب المال شركة في ربح ما عمله مضاربة في غير المال الذي دفع إليه كذا في التتارخانية * لو نصرف أحد الورثة في التركة المشتركة وربح قال ربح للتصرف وحده كذا في الفتاوى الغياثية * وإن أمر أحد المتفاوضين رجلا بشراء عبدا بالف ولم يدفع إليه الثمن فنقضا عقدا للمفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الأمر عبدا وهو يعلم بمفاوضتهما أولا فالشراء لا امر خاصة ولا يكون للشريك الأول منه شيء لأن نفاذ توكيله عليه ثبت ضمنا للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لأنه عزل حكمي وللثاني لأن الملك في المشتري انما يقع للأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والمالك إذا وقع لأحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاوض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فإنه لا يكون لشريكه في العبد شركة ويخبر بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي * ولو دفع الأمر إليه كرامن طعام وأمره أن يشتري له به عبدا والمسئلة بماله فاشترى الوكيل بكثرته فالبقياس أن يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا والاول سواء وإن لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي * في النوازل مثل أبو القاسم عن شريكين اشترى كاهن أحدهما وعاث الآخر فلم يحضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر وربح وأبي أن يدفع حصة شريكه من

عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الأول بأن أركب إنسانا أو لا أو ركب بنفسه ثم أركب غير الأول أو كان الأول حلا ربح ثم ركب أو أركب يصير غاصبا ضامنا * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئا سماه فحمل عليها غيره فهو على وجوه مان حمل عليها من جنس المسمى إلا أنه خالف المشروط بأن استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من غير تلك الحنطة أو حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفا * وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوبا هرويا فحمل عليها ثوبا هرويا مثل ذلك وزنا * والثاني أن يخالف في الجنس بأن استأجر ليحمل عليها عشرة أفقره حنطة فحمل عليها عشرة أفقره شعير في القيام يكون ضامنا مخالفا وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لأن الاعتبار هو الضرر ولا ضرر ههنا لأن مثل ذلك من الشعر يكون أخف على الدابة فإن سلمت الدابة يجب الأجر المسمى ولا يكون مخالفا وإن عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الأجر وإن استأجرها ليحمل عليها عشرة أفقره شعير فحمل عليها عشرة أفقره حنطة مثل كيل الشعير قال الفقيه أبو الليث الحافظ رحمه الله تعالى يضمن قيمة الدابة لأن الحنطة أشد من الشعر وأثقل فيضمن كالمركب وحمل عليها مكان الحنطة حديدا * ولو مسمى من الحنطة وزنا معلوما فحمل عليها من الشعر مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها وإن استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في أحد الجوانب شعيرا وفي الآخر حنطة فهو ملتزم الدابة يضمن نصف قيمتها وعليه نصف أجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف مخالف

والثالث أن يخالف إلى ما هو أضر بالدابة بأن استأجر لجل الحنطة فحمل عليها حديد أو أجر أو قطن أو حطب أو ثبنا أو طينا مثل وزن الحنطة فعطبت بضمن قيمتها وإن سلت لا يجب الأجر وإن استأجر ما يعمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مختوما من الحنطة وجاء بالجار سليما فذلك قبل أن يرد إلى صاحبه إن كان يعلم أن الجار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الأجر المسمى * وإن كان لا يطبق بضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر * وإن تكارى بهر العمل عليه محلا فحمل زاملة قالوا يكون ضامنا لأن الزاملة تكون أضر بالدابة * وهو كالأجر استأجر ليركب فحمل عليها يكون ضامنا * وإن استأجر دابة ليسرج بسرج فأوكفها فعطبت كان ضامنا قدر ما زاد النقل كالأجر في الحمل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يضمن جميع القيمة ولو استأجر جارا بسرج ليركبه فأسرجه سرجا آخر فان أسرجه بسرج يسرج بمثله الجار لا يضمن * وإن أسرجه بسرج لا يسرج بمثله الجار كان ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وإن أوكفه بأوكف أو كف بمثله الجار كان ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن بحسب ذلك فعلى هذا في السرج ينبغي أن يكون كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن جميع القيمة وعندهما يضمن بقدر ما زاد من النقل هذا إذا كان الجار موكفا حين استأجره فان كان عربا حين استأجره فأسرجه وركب ذلك في الكتاب أنه يضمن ومشايخنا رحمهم (٣٤٧) الله تعالى قالوا هذا على وجوه إن استأجره

من بلد إلى بلد لا يضمن لأن الجار لا يركب من بلد إلى بلد عادة إلا بسرج أو كاف * وإن استأجره ليركب في المصر فإن كان من ذوى الهبات فكذلك لأن مثله لا يركب في المصر عربا * وإن كان من العوام الذين يركبون في المصر عربا فاذا أسرجه يكون ضامنا * وإن استأجر دابة بغير لحام فألجها أو كانت ملحمة فنزع وأبدله بلحام مثله وركب لا يضمن وإن كانت تركب بغير لحام فألجها أو كانت ملحمة فألجها بلحام لا يلجم مثلها كان ضامنا * رجل استأجر بهر العمل عليه بالنصف أو بالثلث فهو فاسد ثم ينظر إن كان العام - ل يؤجر الدابة من

الربح قال إن كانت الشركة بينهما على الصحة واشترط أن يعمل جميعا وشقي فإما كان من تجارتهم ما من الربح فهو بينهما على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعا * وسئل عن رجلين اشتراكا على أن يبيعا ويشتريا والربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشرعيين لصاحبه تقاسم المال ونقطع الشركة لأنه لا منفعة فيهما فاقاسم المتاع ثم باع أحدهما نصيبه كله للآخر وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الكلمة المتقدمة أنا نقطع الشركة مع البيع المتأخر يكون قطع الشركة كذا في التارخانية * اشتراك اثنين في الغزل على أن سدى الكرباس من أحدهما واللحمة من الآخر فسجاثو بأفالتوب بينهما على قدر قيمة السدى واللحمة كذا في المحيط * قال الخندي ويجوز للاب والوصي أن يشتركا بعمل أنفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من رأس مالهما فإن أشهدا يكون الربح على الشرط * وإن لم يشهدا يحمل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مفاوض وهب لرجل لا تجوز ولصاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فإذا أخذ كان ذلك بينهما نصفين وتنقض الهبة فيما بقي ويرجع إليهما نصفين وفيه أيضا في شريكي العنان إذا كان أحدهما يبيع والبائع فاستدان ديناً ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال إذا أخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحيط * اشترى ثمار كرم ثم قال لا آخر أشركتكم فيه في الثلاث فهي فاسدة إن كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القصة * إذا قال لغيره أقرضني ألفاً فتجربها ويكون الربح بينهما فقرضه ألفاً وتجربها فالربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في الذخيرة * سئل عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها إليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخطط المالكين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذا المال فتجربه على الشركة ففعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو مختل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضا عن أودع عند آخر حنطة وقال له اخطأ هذه

الناس وياخذ الأجر كان الأجر لصاحب البعير وللعامل أجر مثله * وإن كان العامل ينقل عليها الطعام ويبيع كل الكسب للعامل ولصاحب البعير أجر مثل البعير * رجل استأجر دابة ليركبها فأمسكها ولم يركب إن استأجرها ليركبها خارج المصر إلى مكان معلوم فأمسكها في المصر لا يجب الأجر ويكون ضامنا وإن استأجرها ليركبها في المصر يومها إلى الليل فأمسك ولم يركب كان عليه الأجر ولا يكون ضامنا * رجل تكارى دابة إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكراء ما لم يرجع من بغداد فان مات المستأجر في بغداد كان لصاحب الدابة أجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المنتقى وفي الأصل رجل تكارى دابة إلى موضع معلوم فلما سار به بعض الطريق نجت الدابة وضعفت عن المسير فان كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للمستأجر الخيار أن شاء انقض الجارة وإن شاء تبرص إلى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وإن كان المستأجر تكارى منه حوله بغير عينها فحمله إلى ذلك المكان فاذا ضعفت الأولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى لأن المعقود عليه حمله إلى ذلك المكان فصل فيما يكون قضيه بالدابة والمال * رجل استأجر جارا مشاهرة وأمره أن يوكف الجار فأوكفه وترك الجار على باب المنزل ليرفع خشب الجار فلما خرج لم يجد الجار إن كان الجار غاب عن بصره حين دخل الدار كان ضامنا والأفلا إلا أن يكون في موضع لا يعتد هذا القدر من الذهاب تضييعا بأن كان في سكة غير نافذة أو يكون ذلك في بعض القرى ورجل

استأجر حمارا فربطه على آرية في المدينة في سكة نافذتو ثم أقوام نيام ليسوا من عيال المستأجر ولا من أجراءه فسرق الحمار قالوا ان كان المستأجر لم يستحفظهم يكون ضامنا بترك الحفظ وان كان استحفظهم أو استحفظ بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط ركوب المستأجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد النوم عن يحفظ الدواب تضيقا لا يضمن وان كان ذلك في موضع بعد النوم من الحافظ تضيقا ولم يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة أن يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يؤجرها غيره ولا أن يبرها ولا أن يودعها رجل استأجر حمارا يحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يرغب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن * وان استأجر حمارا فصل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يهرب به ذهابه حين ذهب وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان آيسا من وجوده لو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الحمار * ولو استأجر حمارا فوقفه وصلى الفجر فذهب الحمار أو انته به انسان فان رآه ينتهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلاة وان كان درهما * رجل استأجر مكاريا يحمل له على (٣٤٨) دابته عصيرا الى موضع مع - يوم فلما اراد المكارى أن يضع العصير على الدابة أخذ

أحد العدلين من جانب ورمى بالعدلين جميعا من الجانب الآخر فانشق الرق من رمية وذهب العصير ضمن المكارى نقصان الرق والعصير * رجل دفع جلا الى المكارى ليحمله الى موضع معلوم وشرط عليه أن يسير ليلا ففقدت الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضيق من المكارى لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول صاحبيه رحمه الله تعالى * مكارى رجل كرايس رجل فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس جميعا وذهب بحماره قالوا ان كان يعلم أنه لو لم يطرح الكرايس أخذوا الحمار والكرايس جميعا ولا يمكنه دفعهم لا يضمن

الحنطة في حنطتك فادفنها ثم دفنها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى به ذلك الدافن وقال أعطى نصيبى من هذه الحنطة هل له ذلك فقال اذا خلطها بامرء وسرقت فالمسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التارخانية ناقلا عن التيمية * اذا كان بين الرجلين كحنطة وكشعر ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل عليها الآخر الشعر بغير أمره كان ضامنا للدابة ولحصة صاحبه من الشعر وليس هذا كثير يك العنان والمفاوض كذا في المبسوط في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم اطباق الجنون عليه فاذا قضى ذلك تنفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة عليه وهو كالغصب للمال المجنون فيطيب له من الربح حصته ماله ولا يطيب له الربح من مال المجنون فيتصدق به كذا في المحيط * ويد الشريك في المال الذي في يده لشريكه بأمانة فلا تدعى دفعه - لشريكه وأنكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البرازية * ولو ادعاه بعد موته قال في البحر ظاهر ما في اللؤلؤ الجنية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثتان * الاولى نراه عن البيهقي نسبة فباع فاجبت به اذنه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فاذا أجاز قسم الربح بينهما * والثانية نهى عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت بانه غاصب حصته شريكه بالاخراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة * وتفرع على كونه أمانة أيضا ما في فتاوى قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضاربة بحساب ما باعه أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبة فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مقصدا لا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه كذا في المنهر الفائق * قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلفه بانه لم يربح عشرة كذا في القنية * ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها

الكرايس * رجل استأجر مكاريا أو جالا يحمل له طعاما في طريق كذا فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع ذكر في متولى الكتاب أنه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا كان بينهما تناوت فاحش في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كالمو شرط أن لا يحمل في البحر فحمل في البحر كان ضامنا * رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب به الى قرية ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى بوجهه ثم مر رجل من أهل قريته وعرف الفرس واستأجر من يذهب بالفرس الى منزله فعطب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الذي نسي الفرس في الرباط يكون ضامنا للفرس وهذا المستأجر ان لم يكن أخذ الفرس لا يضمن وان أخذ ثم دفعه الى الاجير ان شهد حين أخذه أنه انما يأخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير اجيرا جنيبا ضمن وان تركه الا شهادة حين أخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله أو لم يكن ويكون الاجير ضامنا أيضا على كل حال لاثبات اليد على مال الغير فقبل له لو أن صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا لحقه ضمان يرجع قال نعم لان المودع يمسك له صاحبه فأما الاجير انما يمسك لنفسه لانه لا بالامانة يستحق الاجر فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المأمور ولو أن رجلا كان على دابة بالعارية أو بالاجارة نزل عنها في السكة ودخل المسجد ليصلي وخطى عنها فضاغت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها شيئا أما اذا ربطها لا يضمن

لان المستعير والمستاجر لا يجبان بدامن ذلك وقال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في الصمراء فنزل للصلاة وأمسكه افا فأنزلت منه لا يضمن فبين بهذا أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ * رجل دفع الى آخر بغير امره أن يكريه ويشترى له به شيا فبقي البعير وباعه وأخذ الثمن فهلك الثمن في يده قال الفقيه أبو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك ما كم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن * وان كان في موضع بقدر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يمسكه ويردّه مع العي الى صاحبه ضمن أيضا * رجل دفع الى وراق كاعدا واستأجره ليكتب له مصحفا وينقطه ويجهجه ويعشره بكذا فخطأ في بعض النقط والعواثر قال النقيب أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ماسمي وان شاء رده عليه واسترد منه ما أعطاه * وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه من المسمى حصة ما وافق من المسمى ولما خالف أعطاه أجر المثل * رجل استأجر رجلا ودفع اليه جارا وخسين درهما ليذهب به الى بلد كذا ويشترى له شيا فذهب المأمور فأخذ السلطان جارا قافلة فذهب بعض أصحاب الجمر في طلب جرهم واستردوا من السلطان جرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب جرهم منهم من وجد جاره ومنهم من لم يجد فن وجد لم يأخذ جاره (٣٤٩) الاعمقنة ومشقة لا يضمن الاجير بترك طلب الجار * جماعة أجر

كل واحد منهم جاره من رجل وسلوا اليه الجمر ثم قال أصحاب الجمر لو احدى منهم اذهب أنت معه تعاقد الجمر فاننا لا نعرفه فذهب الرجل مع المستأجر فقال له المستأجر قف ههنا حتى أذهب أنا بالجمر وأحمل الجوارق وأجيء اليك فذهب المستأجر بالجمر ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن التعاقد لان أصحابه أمره تعاقد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايدا * رجل اكترى جارا من كش الى بخارا فعي الجمار في الطريق وصاحب الجمار كان بخارا فأمر المكترى رجلا أن ينفق على الجمار في علفه كل

متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا أو دعى بعض الغنمة عند بعض الغانين ومات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه وأما احدى المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضخان من كتاب الوقف * وبه بين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وأن الشريك يكون ضامنا بالموت عينا أو مفاوضة كذا في البحر الرائق * الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالمات مجهلا للعين كذا في القنية * مفاوض اشترى من رجل عينا بألف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاشتراه منه بألف وخمسمائة فانه يكون المعتبر الشرا ما لثاني والاقل ينقضى والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط * رجلان اشترى عبد بألف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف * رجلان كفلا عن رجل بعمال على أن كل واحد منهما ما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الاصيل ثم عن صاحبه أيضا فكل شئ أداه أحدهما يرجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى يرجع على الاصيل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة عن الاصيل * مكاتبان كآبة واحدة كفل كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شئ أداه أحدهما يرجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدى شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق وبرئان النصف والمولى أن يأخذ بحصته أيهما شاء أما المعتق فبحكم الكفالة وأما الآخر فبحكم الاصل فان أخذ المعتق بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ كذا في الجامع الصغير * اعتلت دابة مشتركة وأحد الشريكين غائب وقال البيطارون لا بد من كيهافسكواها الحاضر فهلك لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من

يوم مقدار معلوما وسمى له الاجر الى أن يصل اليه صاحب الجمار فأمسك الاجير الجمار أيا ما فأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى اكترى كلبا كلب نفسه ضمن وان كان اكترى كلبا فمات كلب لا يضمن لانه اذا اكترى كلبا كلب نفسه لا يكون له أن يؤجر مولا أن يعيره فاذا لم يملك الا عارقا ولا جارة لا يملك الا بداع فيضمن * رجل استأجر جارا لينقل عليه التراب من خربة فأخذ في نقل التراب فانهم دمت الخربة وهرب المستأجر وترك الجمار فهلك قالوا ان انهم دمت الخربة بما لجة المستأجر ضمن المستأجر قيمة الجمار لانه هلك بصنعه * وان هدمت لا بما لجة المستأجر لا يضمن ان لم يكن أوقف الجمار على وهن لا قرار معه * رجل استأجر جارا لينقل عليه الشول فذهب في سكة فيها نمر جارا فبلغ موضعا ضيقا فضرب الجمار فوق الجمار في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الخيل فهلك الجمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الجمار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الجمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الجمار وتجاوز فان غنف عليه المستأجر وضربه حتى وثب الجمار من ضربه كان ضامنا وان وقع الجمار من ضربه ولا يغنفه لم يضمن * رجل استأجر جارا لينقل عليه الخيل من كرمه فأوقره بميلو قمر مثله وقرامعتا فاصاب الجمار حائطا أو شبرا فوقع في النهر فمات ان كان المستأجر ساقا موقعا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يضمن * رجل استأجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برذعته فأصابه البرد فمات فمات على صاحبه فمات من ذلك

ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوال في هذه الحالة وان كان يجرب من أن لا يشتغل بذلك الحمل كان ضامنا بترك الحفظ
رجل شق راوية رجل كان عليه ضمان ماشق وما سال منه وما عطب بما سال يعني اذا لاق رجل بذلك ولم يره ولم يعلم فبات يضمن الشاق دية * ولو
أن صاحب البعير بهد ماشق هذا راوية علم بذلك وساق البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد
العلم انقطع جناية الشاق وعلق في الكتاب انقطاع الجناية عن الشاق بأن يسوق وهو يرى ذلك أو يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال
القاضي الامام أبو زيد اذا ساق البعير تنقطع جناية الشاق علم سائق البعير بذلك أو لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول
والجنازة هو الفرق بين العلم والجهل فان من حفر بئر في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فبات ضمن الحافر * وان علم الماشق في
الطريق بالبئر بهدومه لان الجناية وجدت من الاول وانما تضاف الى الثاني اذا كان الثاني متعديا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعديا فلا
ينقطع عن الاول * واذا شق راوية رجل فلم ير سبل مافيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فالحرق ضمن الشاق قيمته ما جملها الا أن يكون
صاحب البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق * ولو شقها شقا صغيرا وقال صاحبها بئسما
صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سال منه لا يضمن * طاحونة تطحن والبر يتسفل (٣٥١) من حلق الطاحونة في الماء قالوا لا يضمن
صاحب الطاحونة لان

الحنطة في يد صاحبها فكان
عليه حفظها * قال
المصنف وينبغي أن
يكون الجواب على التفصيل
ان استأجر الطاحونة
ليطحن هو بها لا يضمن
صاحب الطاحونة وان
استأجر الطحان لطحن له
فطحن الطحان ضمن الطحان

فصل في نواحي الاجارة

رجل استأجر خياط الخياط
له ثوبا كان السلك والابرة
على الخياط وهذا في عرفهم
أما في عرفنا السلك على
صاحب الثوب * ولو كان
الثوب حريرا فالأبريسم
الذي يخاط به الثوب يكون

بهدم اللزوم فيقضي القاضي باللزوم فيلزم ولو حكما رجلا فحكم الحكم بلزوم الوقف فالصحيح أنه لا يرتفع
الخلاف كذا في الكافي * ولو خاف الواقف ابطال وقفه ولم يتيسر له القضاء في ذلك الوقت ان ابطله
قاض أو وال فهذه الارض باصلها وجميع مافيها وصية مني تباع ويتصدق بثمنها على الفقراء اذا دعت
الى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع الى القاضي وابطاله والوصية تختمل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة *
قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف أن قاضيا من القضاة
قضى بلزوم هذا الوقف فذالك ليس بشئ وعن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى من قال اذا كتب
في آخر الصك وقد قضى بجهة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي
الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضيان * والصحيح أن في تعليقه بالموت
لا يزول ملكه الا أنه يلزم بالاجماع ولكن عنده تكون رقبتهما ملكا لورثته أو له وعندهما لا تكون ملكا
لاحدهما كما في الاعتاق والمسجد كذا في الكفاية * ولعلق الوقف بموته بأن قال اذا مت فقد وقف داري
على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى
أن يظهر له مال آخر أو تجوز الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم تجز الورثة تقسم الغلة بينهما أثلاثا ثلثها للوقف
والثلثان للورثة * ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجز الوقف في المرض
فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين * واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا ما شيخنا في المنية
وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول
حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية * ويقول محمد رحمه الله تعالى يفتى
كذا في الخلاصة * فصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وكذا

على صاحب الثوب وفي استئجار اللبان الملبس يكون على اللبان والتراب على المستأجر وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب
واخراج الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس أو وليمة * وان استأجر لطبخ
قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ * وادخال الحمل في المنزل يكون على الحمل ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو الغرفة الا أن
يشترط عليه ذلك وكذلك حب الطعام في الخنق لا يكون على الحمل الا بالشرط * ولو تكارى دابة ليحمل عليها صاحب الدابة الحمل فانزال
الحمل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الحمل في المنزل لا يكون عليه الا أن يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم * وفي استئجار
الدابة للعمل الاكف يكون على المكاري والحبل والجوالق يكون على المستأجر * وقال الققيه أبو الليث
رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا أن يشترط ذلك على الحمل والحبل يكون على الحمل
لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع * ولو استأجر رافا فان شرط عليه الحبل والسياس فشرط الحبل جزا وشروط البياض فاسد
* ولو استأجر قصارا بقصره ألف ثوب فالواحد الثياب يكون على القصار الا أن يشترط ذلك على صاحب الثوب * ولو أن رجلا استأجر

سما لا يجعل له الاجال الى موضع كذا قبل بلوغ الحال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الاجال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصه وفي آخر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحال بالكراء قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاجال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاجال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاجال وقبل ذلك يكون على الحال وان طلب صاحب الاجال من الحال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه * وفي اجارة الدار عمارة الدار وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على رب الدار وكذلك ستره وتركهما يحل بالسكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار أن يفعل كان للمستأجر أن يخرج منها الا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب فلا يردها لاجله واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج يكون على صاحب الدار * وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر أيضا فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب له من الاجر وله أن يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلق والسلم * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفريغ موضع الفضالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على المستأجر فسدت (٣٥٢) الاجارة * وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط لان ذلك

يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكذا فان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر أن يكون نقله عليه

فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به

الاجارة تنتقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة تنتقض وفي بعضها قال لا تنتقض ومشايخنا رحمهم الله تعالى ووفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض فلم يبق ذلك

جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بأرض أخرى اذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنقاية * واذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عنده وبمجرد الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي * وهو المختار هكذا في فتح القدير * فاما ركنه فالالفاظ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق * وأما سببه فطلب الزاني هكذا في العناية * وأما حكمه فعند هما زوال العين عن ملكه الى الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك الى ملك والتصدق بالغلة المعدومة متى صح الوقف بان قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيت بها بعد موتي فانه يصح حتى لا يملك بيعه ولا يورث عنه لكن ينظر ان خرج من الثلث يجوز (١) والوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه (فهي العقل والبلوغ) فلا يصح لوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع * صبي محجور عليه وقف أرضه فقال الفقيه أبو بكر وقفه باطل الا باذن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وان أذن له القاضي لانه تبرع كذا في المحيط * (ومنها الحرية) وأما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى المساكين المسلمين وأهل الذمة وان خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنفانهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وان قلنا ان الكفر مله واحدة ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لزم شرطه وكذا ان قال من انتقل الى غير النصرانية خرج اعتبر نص على ذلك الخصاص كذا في

(١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث كذا في جميع النسخ الماضية وفيها سقط يدل عليه ما تقدم وحق العبارة أن يقال بعد قوله يجوز وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث اه بحر اوى

الغرض أو كان عذرا يمنعه من الجرى على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الآكلة أو لقطع السن عند الوجود فبرأت الآكلة وزال الوجود تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه الجرى على موجب العقد شرعا * وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له أطاب عبد اتقى ثم حضر الغريم أو عاد العبد من الاباق تنتقض الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض * وكذا لو ظن أن في بناء داره خلافا فاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طباخا لوليمة العرس فبات العروس بطلت الاجارة * واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل ينقذ صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الى الرضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهرا ينقذ وان كان مشتبها لا ينقذ أما العذر الذي يكون من قبل الآخر اذا لحقه دين لا وفاقه الا بئس المستأجر فان الآخر لا ينقذ بالنقض ويفوز ذلك الى رأى القاضي لتعارض الضررين فيرجح القاضي أحدهما على الآخر ولان هذا العذر مشتبه يحتمل أن يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كافي خيار البلوغ وغير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر اجرة الدار الى أن يفسخ القاضي العقد بينهما واذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفيذه فتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ

الاجارة أولا ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره ويقسخ القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره * وهذه ثلاث مسائل احداها هذه * والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبه الزوج صح اقرارها ويكون للغريم أن يحبسها بالدين * والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض ماله لرجل يتق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرج من الحبس * رجل آجر داره ثم صار معسرا ولا يجد نفقة نفسه ولا عياله كان له أن يفسخ الاجارة كما لو لحقه دين فادح * ولو انهم سددوا المنزل الذي يسكنه الاجر وليس له مسكن آخر سوى الذي آجره لم يكن له أن يفسخ الاجارة * وكذا لو أراد أن يبيع المنزل الذي آجره لم يحظر له في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة وكذا لو أراد الاجر أن يتحول عن مصره لم يكن ذلك عذرا * ولو آجر دابة إلى بلد معين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذرا * وان آجر دابة بعينها فرضت الدابة كان عذرا * وان آجر الاب أو الوصي أو القاضي أرض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له أن ينقض الاجارة * وان آجر الاب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له أن يفسخ وكذا لو آجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن يفسخ الاجارة عندنا (٣٥٣) * ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من

أعمال الشر كشرب الخمر وأكل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهى عن المنكر ولا تجزئ له أن يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوفى * وان ارتد والعبد بالله لا يفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان أبي قتل وان أراد المستأجر أن يجعل الدار بيعة أو كنيسة فانه يمنع عن ذلك وأما أهل الذمة اذا أرادوا احداث البيعة والكنيسة في امصار المسلمين وفي أقاليمهم المصر منعوا عن ذلك وان أرادوا احداث ذلك في السواد والقرى فان كان أكثر سكانها أهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون وأهل الذمة

فتح القدير * وفي فتاوى أبي الليث نصراني وقف ضيعة له على أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده يعطى له كذا في المحيط * (ومنها) أن يكون قربة في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق * ولو وقف الذي داره على بيعة أو كنيسة أو بيت نارف هو باطل كذا في المحيط * وكذا على اصلاحها ودهن سراجها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في مريم بيت المقدس جازوا قال يشتري به عبدا فيعتق في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوى * ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فان خربت هذه البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين فانه تجرى غلته على الفقراء والمساكين ولا ينفع على البيعة شيء كذا في المحيط * فان وقف على أبواب البر أو أبواب البرهنة عمارة للبيع ويوت النيران والصدقة على المساكين فأجز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوى * وان قال تفرق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون وجيران نصارى ويهود ومجوس وجعل آخره للفقراء فالوقف جائز وتفرق غلته الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذي تجعل غلته في أكناف الموتى أو في حفرة القبور فهو جائز وتصرف الغلة في أكناف موتاهم وحفر قبور فقراءهم كذا في المحيط * ولو جعل ذمى داره مسجد للمسلمين وبناء كباقي المسلمين وأذن لهم بالصلاة فيه فصلاوا فيه ثم مات يصير ميراثا لورثته وهذا قول الكل كذا في جواهر الاخلاط * ولو جعل الذي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نارف في صحته ثم مات تصير ميراثا له كذا ذكر الخصاص في وقته وهكذا كرمه الله تعالى في الزيادات كذا في المحيط * حربي دخل دار الاسلام بامان ووقف جاز من ذلك ما يجوز من الذي كذا في الحاوى * (ومنها) الملك وقت الوقف حتى لو غصب أرضا فوقفها ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن اليه أو صالح على مال دفعه اليه لا تكون وقفنا كذا في البحر الرائق * رجل وقف أرضا لرجل آخر في برسماء ثم ملك الأرض لم يجز وان أجاز للمالك جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى لرجل بأرض فوقفها الموصى له بها في الحال ثم مات الموصى لا تكون وقفنا كذا في فتح القدير

(٤٥ - فتاوى ثانی) اختلاف المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في السيرات انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن استئجار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في الامصار روايتان * العذر الذي تنفسخ به الاجارة من جانب المستأجر أن لا يمكنه المضى الا بضرر وذلك قد يكون لمعنى مبين عما استأجره وقد يكون لمعنى في المعقود عليه * منها اذا انهدم البيت المستأجر أو انهدم ما ينقص السكنى كالحائط ونحو ذلك فله أن يخرج عن الدار ويفسخ الاجارة بحضرة الاجر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت أو في الحانوت فأفلس وأراد التحول إلى تجارة أخرى أو أراد ترك التجارة أصلا كان له أن يفسخ الاجارة وان وجد بيتا آخر أو حانوتا آخر أو خص من الاول فان ذلك لا يكون عذرا وقال بعضهم ان تهيأ له أن يعمل التجارة الثانية أو الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له أن ينقض الاجارة وان لم يتهيأ كان له أن ينقض * وان اشترى منزلا فأراد التحول اليه لم يكن عذرا * وفي النوازل اذا تكرر ابلان الكوفة إلى بغداد ثم بدله أن تكرر بغلا لا يكون عذرا وان اشترى بعيرا أو دابة كان عذرا لانه استغنى عن الاجارة * ولو استأجر حانوتا أو بيتا ثم بدله السفر كان عذرا * ولو

استأجر دابة إلى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو أكرى ابلا للبحر ثم بدله أن لا يصح عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو أكرى ابلا للبحر فلم يسار بعض المراحل مات المكارى كان للمستأجر أن يركب إلى مكة * ولو استأجر أرضا لزراعتها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وإن لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا وإن نزلت الأرض أو غرقت كان عذرا * وإن مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فإن كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر وإن كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا * وإن استأجر عبد الخدمة فمرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة وإن رضى المستأجر بذلك ليس للأجير أن يفسخ الاجارة وإن وجد المستأجر العبد غير حاذق في الخدمة لا يكون عذرا وإن استأجر عبد الخدمة فبدله أن يسافر كان عذرا لأن من استأجر عبد الخدمة لا يكون له أن يخرج به إلى السفر ولو وجد العبد سارقا كان عذرا ولو استأجر أجيرا يوما كان على الاجير أن يعمل كل اليوم ولا يشتغل بشئ سوى الصلوات المكتوبة * رجل استأجر أرضا للزراعة فخرّب النهر الاكظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة فإن لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها إذا كان بحال يمكنه أن يحتمل بحيلة فيزرع فيها شيئا وإن كان لا يقدر على ذلك يوجه من الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها الماء حتى عجز عن الزراعة فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا فأنقطع الماء (٣٥٤) ان كانت تسقى بماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر أيضا فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا

ففرقت قبل أن يزرعها فغضت المدة فلا أجر عليه كما لو غص بها غاصب وإن زرعها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تنبت فعن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية إذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخاصم الاجر إلى القاضي حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يدرك فإن سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه إذا هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا إذا كان متمكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من

* لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوقفها ثم أجاز البائع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق * ولو اشترى أرضا على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صح ولو وقف الموهوب له الأرض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في فتح القدير * ولو وهبت له أرض هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق * ولو اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على النقرام والمساكين جاز وتصور وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط * رجل اشترى أرضا شراء جائزا ووقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف فان أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز وإن مات ولم يترك ما لا يتبع الأرض ويظل الوقف فالالفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * ولو استحق الوقف بطل ولو جاء شفيعها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق * ويتفرع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الاقطاعات الا إذا كانت الأرض مواتا أو كانت ملكا للإمام فأقطعها الإمام رجلا وأنه لا يجوز وقف أرض الحوزة للإمام لأنه ليس بملك لها * وتفسير أرض الحوزة أرض عجز صاحبها عن زراعتها وأداء خراجها فدفعها إلى الإمام لتسكون منافعها جبرا للخراج كذا في البحر الرائق * وكذا عدم جواز وقف المرتد من ردة ان قتل على ذلك أو مات لأن ملكه يزول بهاروا الموقوف كذا في النهر الفائق وكذا إذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاقه هكذا في المحيط * وإن أسلم صح كذا في البحر الرائق * ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره الخصاص كذا في النهر الفائق * ويصير ميراثا سواء قتل على ردة أو مات أو عاد إلى الاسلام إلا أن أعاد الوقف بعد عودته إلى الاسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف المرتدة لأنها لا تقتل كذا في البحر الرائق * ولو وقف على نسبه ثم على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لأن جهة المساكين تبطل وبصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الحاوي * وأما عدم تعلق حق الغير كالرهن والاجارة فليس بشرط فلا أجر أرضا عامين فوقفها قبل مضيه المزمع الوقف بشرطه ولا يبطل عقد الاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم

الاول وإن اختل الزرع وانقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وإن لم يسقه إذا لم يكن رفعه إلى الحاكم ولو استأجر أرضا وقفها من أراضي الجبل فزرعها فلم يطر عامه ولم ينبت حتى مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه من كراء الأرض ولا من نقصانها شئ * رجل استأجر رجلا لا يذهب بحمولته إلى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك والايستد بقدره * رجل استأجر من رجل طاحوتين على ماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر في عرفهم واحتاج النهر إلى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الزحين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا فإنا قد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة لاختلال المطلوب فان لم يفسخ الاجارة فعليه أجرهما جميعا لأنه يتمكن من الانتفاع بهما بصفة نقصان وإن كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل كان عليه أجر احدهما إذا لم يفسخ الاجارة لأنه يتمكن من الانتفاع بالاحدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما إذا كان الماء يكفي لا أكثرهما أجر وإذا كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الاجران العجز والخلل كان لعني من قبله وهو بمنزلة ما لو استأجر خيمة وانكسرت أو نادها لا يسقط الاجر لأن الاوتاد تكون على المستأجر وإن انقطعت أطرافها لا يجب الاجر على المستأجر لأن الاطراف

تكون على المؤجره رجل استأجر ربحي فاقطع ماؤه كان له أن يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لا أجر على المستأجر وان قل الملو يدور الربحي
ويطحن نصف ما كان يطحن كان للمستأجر أن يرد فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضا وليس له أن يرد بعد ذلك لانه رضى بالعيب * رجل
استأجر بيتا فيه ربحي وذكر بكل حق هو له ولم يسم الربحي لا يدخل فيه الربحي والمؤجر أن يرفع الربحي فان استأجرها بالربح والآخرين فله
حقوق الربحي فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الربحي يقسم الاجر عليهم ما تسقط حصة الحجرين
ويُلزِمه حصة البيت وان لم يكن البيت منتفعا الا بغيره الربحي لاشي على المستأجر وان لم يرد البيت * رجل في قرية استأجر أرضا في
قرية أخرى ثم بدله أن يترك هذه الأرض التي استأجرها ويزرع أرضا في قرية أخرى قالوا ان كان بينهما مسيرة ثلاثة أيام كان له ذلك وان كان
أقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة يلحقه كثير ضرر وفي القصيرة لا يلحقه كثير ضرر والفاصل بينهما مسافة السفر * المؤجر
اذا انقضت الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن
المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة اليه أشار في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه
اذا انهدمت الدار المستأجرة وبناها الاجر فأراد المستأجر أن يسكن (٣٥٥) بقية المسئلة لم يكن للاجر أن

ينعنه أراد بذلك اذا بناها
الاجر قبل أن يفسخ
المستأجر الاجارة وفيما
اذا انهدمت الدار المستأجرة
كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة
ويخرج منها كان الاجر
حاضرا أو غائبا وفيما اذا
سقط حائط من الدار فان
كان ذلك لا يضر بالسكنى
لا يكون للمستأجر أن يفسخ
العقد كالأستأجر عبدا
للخدمة فاعور العبد
لا يكون للمستأجر أن يفسخ
العقد اذا كان ذلك
لا ينقص الخدمة وان
كان سقوط الحائط يضر
بالسكنى كان للمستأجر
أن يفسخ اذا كان الاجر
حاضرا ولا يفسخ اذا كان

وقفها قبل أن يفتكها لزم الوقف ولا يخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد الميراث ثم افتكها تعود
الى الجهة ولو مات قبل الاقبة كاله وترك قدرا ما فتكت به افتكت ولزم الوقف وان لم يترك وفاء بيعت وبطل
الوقف وفي الاجارة اذا مات أحد المؤجرين بطل وتصير وقفا كذا في فتح القدير * (ومنها) أن لا يكون محجورا
عليه لسفه أو دين كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق * وينبغي أنه اذا وقفها في الحجر للسفه على نفسه
ثم لجهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم
به حاكم كذا في فتح القدير * (ومنها) عدم الجهالة فالوقف من أرضه شيئا ولم يسمه كان باطلا ولو وقف جميع
حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جاز استحسانا ولو وقف هذه الأرض او هذه الأرض وبين وجه الصرف
كان باطلا كذا في البحر الرائق * قال الخصاص اذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا أو على
قرايتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد
أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضا باطل كذا في المحيط * رجل وقف أرضا فيها
أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى الأشجار بمواضعها في يد الداخل تحت الوقف
مجهولا كذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يكون منجزا غير معلق فالوقف ان قدم ولدى فدارى صدقة
موقوفة على المساكين بخلافه لا تصير وقفا كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في وقفه ان كان غدا
فأرضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة ان شئت
أو هويت أو رضيت كان الوقف باطلا كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان
باطلا ما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح هذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير * ولو قال
أرضي هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط * ولو أن رجلا قال ان كانت
هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينتظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لان التعليق
بشرط كائن تميز كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته فله على أن أقف

غائبا كالأوجود المشتري بالمبيع عيبا قبل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بحضرة البائع * اذا بنى المستأجر في الدار المستأجرة من التراب
الذي كان فيها بغير أمر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان المستأجر يرفع
البناء ويغرم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين لا ينقص البناء لانه لو نقص يعود ترابا * ولو بنى المستأجر غرفة في حانوت
الوقف لينتفع به من غير أن يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا زاد في الاجر وبنى مقدار ما لا يخاف على البناء وان كان الحانوت بهذه
الزيادة يصير مرغوبا فيه يطلق له ذلك بغير زيادة الاجر * طحان ركب في الطاحونة حجرا من ماله أو حديدا أو نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بأمر
صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره فان أمكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان
كان من كمال لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع وان أحدث المستأجر في المستأجر بناء أو غرسا
ثم انقضت مدة الاجارة كان للاجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه من الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يمكن رفعه الا بضرر وان
كان فعل ذلك باذن المالك فكذلك اذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع به عليه * واذا غرس المستأجر في الأرض أشجارا كان لصاحب
الأرض أن يأخذ الأشجار بغير قيمتها مقطوعة اذا كان قطعها يضر بالأرض * واذا استأجر أرضا فلب عاينها الرمل أو صارت سبخة بطلت

الاجارة والمستأجر أن يبنى بيتاً أو يربي الدار المستأجرة إذا كان لا يضرب بالدار * وإذا مات الأجر أو المستأجر تنفسخ الاجارة * ولو كان الأجر اثنين والمستأجر واحداً فمات أحد الأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وكذلك لو كان المستأجر اثنين والأجر واحداً فمات أحد المستأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وبطلت الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الوصي والاب والقاضي في اجارة مال اليتيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف وإذا جرت الاجارة بين وكيل الأجر وبين وكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة * وإذا ارتد الأجر أو المستأجر ولو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بالمحاقه بطلت الاجارة فان عاد مسلم الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة * وإذا ملك المستأجر العين المستأجرة بميراث أو هبة أو نحو ذلك بطلت الاجارة * ولو كانت الاجرة عيناً فوهبه من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجرة ديناً فوهبه من المستأجر قبل القبض أو أبرأه جازت الهبة والابراؤ لا تبطل الاجارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الابراء باطل في الوجوه كلها والاجارة باقية * العبد المأذون اذا أجرة شيئاً من أكسابه ثم حجج عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب اذا أجرة شيئاً من أكسابه ثم عجز بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا العبد (٣٥٦) المأذون اذا أجرة نفسه ثم حجج عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى

أرضي فوجهه فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية * ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كلمت فلان فأرضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة اليمين والنذر وإذا وجد الشرط وجب عليه أن يصدق بالارض ولا يكون وقفاً كذا في المحيط * رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقعت أرضي هذه لا يصح برئ أو مات وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا أرضي وقفاً جازاً والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهر والنيرة (ومنها) أن لا يذ كر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كذا في البرازية كذا في النهر الفائق (ومنها) أن لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوماً كان الوقت أو مجهولاً واختاره هلال كذا في البحر الرائق * ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للنفقاية * وان قال أبطلت الخيار لا يتقلب الوقف جائزاً عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة * وفي النوازل والتنفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جازاً للمسجد والشرط باطل كذا في التتارخانية (ومنها) التأيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * رجل وقف داره يوماً أو شهراً أو وقتاً معلوماً ولم يرد على ذلك جازاً الوقف ويكون الوقف مؤبداً ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبداً فاذا كان التأيد شرطاً لا يجوز مؤقتاً كذا في فتاوى قاضيخان * ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يرد عليه جازاً الوقف مؤبداً على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فإذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فتصرف غلتها الى المساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يرد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة

* وإذا استأجر داراً ثم أجرةها من الأجر أو أعارها منه ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا ذكر في المنتقى وجع التنازير وقال الفقيه أبو الليث اذا أجرة من الأجر لا تصح الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها * ولو استأجر أرضاً ثم دفعها الى صاحبها فزارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر صاحب الارض

الارض أما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستأجراً للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضاً للاجارة * رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل أجر نصف الارض * وذكره فيه أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً وبني فيها ثم أجرة من رب الدار فان الاجارة الثانية تكون نقضاً الاولى ويكون على رب الدار حصه بناء المستأجر من الأجر * رجل أجرة نفسه في ختان أو حجامه أو صناعة من الاعمال ثم قال أنا أرغب عن هذا العمل وأستحي من الناس وأريد التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله تعالى لا أقبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول الى ما شئت * وإذا أجرة المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة والله أعلم * فصل في اجارة الظئر رجل استأجر ظئراً لترضع ولديه سنة فأرضعته شهراً ثم مات الاب فقالت عمة الصغرى أرضعني حتى نعطي لك الاجرة فأرضعته شهراً بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استأجر الاب الظئر كانت الاجارة عليه من ماله وإذا ماتت بطلت تلك الاجارة فإذا قالت العمة بعد الموت أرضعني حتى نعطي لك الاجرة لم تكن العمة وصية كان ذلك استئجاراً من العمة فيكون الأجر عليها وان كانت العمة وصية من قبل الاب ترجع بذلك الأجر على الصغير اذا استفاد الصغير مالا * ولو كان للصغير مال حين استأجرها الاب لا تبطل الاجارة بموت الاب ويكون الاب عاقداً للولده

أن يفتخ الأجرة وهذا إذا كان النكاح ظاهراً فإن لم يكن وأقرت المرأة بالنكاح لرجل لم يكن للقرلة أن يفسخ الأجرة ولولم تكن المرأة معروفة بالظورة وكانت ممن تعير بذلك كان لها أن تفسخ الأجرة وكذلك لو كان قوم الصغير يؤتمن ما كان لها أن تفسخ الأجرة * وإن أجزت نفسها بادن زوجها لم يكن لهم أن يمنعوا الزوج من غشيانهم أولهم أن يمنعوه من غشيانهم في منزلهم ولهم أن يمنعوا أقرباءها من المكث معها في بيتهم أما الزبارة فينظر أن كان يؤدي ذلك إلى الإخلال بتعهد الصبي كان لهم حق المنع وليس عليهم أن تمكث في بيتهم إذا لم يشترطوا ذلك في عقد الأجرة ولا لامة المأدونة أن تواجرن نفسها ظراً وكذا المكاتبه * فصل في اختلاف الأجر والمستأجر * رجل استأجر داراً أو دابة أو عبداً ولم يتصرف المستأجر بعد حتى اختلفا فادعى المستأجر أن الأجر خمسة دراهم وقال الأجر عشرة دراهم فأنهما يتحالفان فأيهما نكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بين المستأجر فإذا اختلفا فسخ القاضي العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بينته وإن أقام ما يقضي بينة الأجر لانه ثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستأجر أجرني شهرين بعشرة دراهم وقال الأجر لابل شهر واحد بعشرة دراهم أو قال المستأجر أجرني الدابة إلى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل إلى القصر بخمسة دراهم فهذا هو ما لو اختلفا في الأجر سواء إلا أنهم إذا اختلفا في المسافة أو في المدة يبدأ بين الأجر وأيهما أقام (٣٥٨) البينة قبلت بينته وإن أقام جميعاً في المسافة والمدة يقضي بينة المستأجر كما لو اختلفا في البيع

فقال البائع بعثك هذا العبد بألف درهم وقال المشتري بعث هذا العبد وهذا العبد الآخر بألف درهم وأقاما البينة فانه يقضي بينة المشتري * وإن اختلفا في الأجر والمدة جميعاً أو في الأجرة والمسافة جميعاً فقال الأجر أجرتك إلى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل إلى الكوفة بخمسة دراهم فأنهما يتحالفان وإذا اختلفا فسخ العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بينته وإن أقام ما يقضي بالبنتين جميعاً فيقضي بزيادة الأجر بينة الأجر وبزيادة المدة والمسافة بينة المستأجر وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولاً هذا إذا اتفقا أن الأجر كاه

رحمه الله تعالى ونحن نفق بقله أيضاً المكان العرف هذا إذا لم يذ كر الفقراء أما إذا ذكر فقال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة يكون وقفاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لانه زال الاحتمال بالنسبة على الفقراء كذا في الخلاصة * ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدأ جازوان لم يذ كر الصدقة وتكون وقفاً على المساكين كذا في فتاوى قاضيان * وذكر الوقف وحده أو الجبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية * ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال موقوفة محترمة حبيس أو موقوفة حبيس محترمة لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية * ولو قال حبيس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فقراء قرابتي وهم يحصون أو على السامي ولم ير ديه جنسه لا يصير وقفاً عند محمد رحمه الله تعالى لانه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لان التأيد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي * ان قال أرضي أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد الممات تصرف إلى

(١) قوله لان التأيد عنده ليس بشرط أي التصريح به لا يشترط والافه وشرط في المعنى اجماعاً كما تقدم قيل الفصل ثم اعلم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذكرنا في التأيد أو ما في معناه كالفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفة على زيد وإنما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين أو جع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حققه في رد المحتار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت اه مصححه بجرأوى

دراهم أو ديناراً فإن اختلفا في الجنس فقال الأجر أجرتك الدابة إلى القصر بدينار وقال المستأجر بل إلى الكوفة بعشرة دراهم فأنهما يتحالفان وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة فانه يقضي إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم إذا كان القصر على النصف من بغداد إلى الكوفة ويقضي إلى القصر بدينار بينة الأجر ومن القصر إلى الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر * ولو استأجر داراً سنة فادعى المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهراً بدينار وشهرات تسعة دراهم وادعى الأجر أنه أجرها سنة بعشرة دراهم فأقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضي بينة رب الدار ووجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة أجر لحد عشر شهراً فبينة بقى شهر واحد فالمستأجر أقبله بزيادة أجر لهذا الشهر فان شاء صدقه واخذ وان شاء كذبه * وإن اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الأجرة عند المستأجر أو بعد ما وصل إلى المكان الذي يدعى إليه الأجرة كان القول قول المستأجر مع بينة ولا يتحالفان عندهما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلال السلعة وثمة عندهما لا يتحالفان وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فصل الأجرة ولو حلفا لا يثبت أحد العقد من قبلي المنفعة مستوفاة بغير عذر والمنفعة لا تقوم بدون العقد فلا يجب شيء فلا يفيد التحليف ما في البيع إذا حلفا فلم يثبت العقد تبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن رده فيقرم قيمته

فان اختلفا في الاجر بعدما مضى بعض المدة أو بعدما سار بعض الطريق فانهم ما يتخالفان واذا اختلفا تنسخ الاجارة فيما بقي ويكون القول قول المستأجر في حصة ماضى * ولو استأجر دارا شهر راثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهم اتصافا على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فيما مضى فان ذلك يكون فسحا للاجارة لانه لما وجد الاجارة فقد أنكر الاجارة أصلا ما ههنا تصادقا على الاجارة ومدعى البيع يدعى الابطال ولم يثبت فتبقى الاجارة * وذكروا في المنتقى رجل أمر رجلا أن يستأجر دار فلان بعينه ثم ان الآخر اشترها من صاحبها بعدما استأجرها وكيه ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له أن يردّها وتكون في يده بحكم الاجارة * وذكروا فيه أيضا اذا استأجر عبد سنة فجحد الاجارة بعدما مضى نصف السنة وقيمه يوم الخلود ألف درهم فلم يرد العبد حتى مضت السنة وقيمه ألف درهم ثم مات العبد قبل أن يردّ ذكره شام عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رحمه الله تعالى كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمع قال هشام أراد بذلك أنه انما يلزمه الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر وبعد انتهاء المدة يعتبر بحجوده فكان عليه رده فاذا لم يردّه تلزمه قيمته * رجل تكارى دابة من رجلين فاختلف المكاريان فقال أحدهما (٣٥٩) أكرينا كهبا عشرة دراهم وقال الآخر لا بل أكرينا كهبا بخمسة

عشر والمستكرى يقول أكرىتماني بعشرة قال في الكتاب ان كان قبل الركوب كان القول قول المكارى الذي يدعى خمسة عشر في نصيبه وان كان بعد الركوب فالقول قول المستكرى * رجل ركب دابة رجل الى بغداد ثم قال أعسرتنيها وقال رب الدابة آجرته بدرهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب الدابة يدعى تقوم المنفعة وهو ينكر فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهدا شاهد بهم وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الاجر يدعى الاجارة

الفقراء كذا في الوجيز للكردي * ولو قال أرضى هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى نصير وقفنا كذا لا بد أم لا كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال أرضى موقوفة على وجه الخير والبرجاز كانه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضى هذه للسبيل فان كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقفنا صارت الارض وقفا وان لم يتعارفوا يستل منه ان أراد به الوقف فهي وقف وان نوى الصدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا فيصدق بها أو بمنها وكذا لو قال جعلتها للفقراء ان كان ذلك وقفا في تعارف تلك البلدة كانت وقفا وان لم يكن يرجع اليه بالبيان فان نوى وقفها كانت وقفها وان نوى صدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا بالتصدق كذا في محيط السرخسي * لو قال ضيعتي هذه سبيل لم تصر وقفها الا اذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشروطه كذا في السراجية * ولو قال سببت هذه الدار في وجهه امام مسجد كذا عن جهة صلواتي وصياماتي تصير وقفها وان لم يقع عنها كذا في البحر الرائق * ولو قال دارى هذه مسجلا الى المسجد بعد موتى يصح ان خرجت من الثلث وعين المسجد والا فلا كذا في القنية * ولو قال جعلت حجرتي هذه لهن سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر تصير الحجر وقف على المسجد اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال في مرضه اشتروا من غله دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبز او فترقوا على المساكن صارت الدار وقفها كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفها وكان فيه ثمر أولا يصير الكرم وقفها وكذا لو قال جعلت غلته وقفها كذا في فتح القدير * ولو قال وقفت بعد موتى أو وصى أن يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب * وفي وقف هلال اذا أوصى أن يوقف بثلاث أرضه بعد وفاته لله أبدا كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال أبو نصر ان كان ماله نقدا فباطل وان كان ضياعا فبأنزل على الفقراء وقيل الفتوى على أنه لا يجوز

(٢) قوله بثلاث أرضه متعلق بأوصى اه صححه

بدرهم من قسمة شاهد بدرهم وشاهد بدرهمين لا يقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة * ولو ركب دابة رجل الى الحيرة فادعى أنه أعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل أكريتها الى الجبانة الى أطراف البيوت بدرهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب قيمتها لان الراكب أقرب بالمجازة عن الجبانة وادعى الاذن وصاحبها أنكر الاذن فان أقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لا تقبل بينته لانه زعم أولا أنه جاوز الجبانة بغير كراهة فكان متناقضا في دعواه بعد ذلك * ولو استكرى دابة فقال له المكارى استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطه نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقت منه ان أقر صاحب الدابة بذلك يرى المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فأنكر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام * رجل دفع الى جائل غزلا لينسجه فجحد الجائل دفع الغزل اليه وحلف ثم أقر وجاء بالشوب منسوجا قالوا ان كان نسجه قبل الخلود كان له الاجر وان كان نسجه بعد الخلود فالشوب للجائل وعليه مثل ذلك الغزل لصاحبه * ولو دفع الى صباغ ثوبا بالصباغ ثم جحد الصباغ وحلف ثم جاء بالشوب مصبوغا ان

كان صبغه قبل الخلود والثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد الخلود ينحصر صاحب الثوب ان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوب أبيض كافي الغصب * ولودفع الى قصار ثوبه باليقصره فجعد القصار ثم أقروا بما للثوب مقصورا فان كان قصره قبل الخلود كان له الاجر وان كان قصره بعد الخلود فلا أجر له والثوب لصاحبه على كل حال * ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط أنا خطته وقال رب الثوب أنا خطته فان كان الثوب في يد رب الثوب أو في يدهما كان القول قول الخياط مع عيینه وله الاجر * ولو اختلف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرت أن تقطعه قباء وقد خطته قيصا وقال الخياط لابل أمرتني أن أقطعه قيصا كان القول قول رب الثوب مع عيینه وهو بالخيار ان شاء أخذ القيص وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع * ولودفع شيئا الى صغار ليضرب له طستا ووصف له فضر به كوزا كان له الخيار ان شاء أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يجاوز ما سمي وان شاء ضمنه مثل ذلك الشبه * ولودفع الى صباغ ثوبه بالصبغه أجره بالعصره ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال صاحب الثوب بدانقين فأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما يؤخذ ببينة الصباغ وان لم يكن لهما بينة ينظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب (٣٦٠) فان كان درهما أو أكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعينه بالله ما صبغه

بدانقين وان كان ما زاد الصبغ فيه أقل من دانقين كان القول قول رب الثوب مع عيینه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد عيینه ما صبغه بدانقين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب * وان دفع الى خياط ثوبه باليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطاتي كان القول قول الخياط مع عيینه * ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال

بلا بيان المصروف كذا في الوجيز * وفي الفتاوى رجل قال أرضى هذه صدقة كان نذرا بالتصدق حتى لو تصدق بعينها أو بقيمتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة * ولو قال تصدقت بأرضى هذه على المساكين لا تكون وقفا بل نذرا بوجوب التصديق بعينها أو بقيمتها فان فعل خرج عن عهده النذر والاورث عنه كذا في فتح القدير * ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقفا بل نذرا كذا في الظهيرية * رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار على المساكين عرفا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال صدقة لاتباع يـكون نذرا بالتصدق لا وقف ولا زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا على المساكين هكذا في البحر الرائق

الباب الثاني فيما يجوز وقته وما لا يجوز وفي وقف المشاع

يجوز وقف العقار مثل الارض والدور والخوانيت كذا في الحاوى * وكذا يجوز وقف كل ما كان تعالىه من المنقول كمالو وقف أرض مع العبيد والثيران والآلات للحرث كذا في محيط السرخسى * ذكر الخصاص اذا وقف أرضا ومعه رقيق يعملون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق وبين عددهم وكذلك اذا كان في ذلك بقير ينبغي أن يسمى البقر وبين عددهم وينبغي أن يشترط في الصدقة أن نفقة الرقيق والبقر من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الذخيرة * وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان شرط أن تجرى عليهم نفقاتهم من غلتها أبدا ما كانوا أحياء وان قال لعمليهم فيها لا يجرى شيء من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق * فان ضعف الرقيق عن العمل فان له أن يبيعه ويشترى بثمنه غلاما مكانه فان لم يجد بثمنه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الارض فلا

صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعى رد الثوب لان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك كل أجير مشترك والفتوى على قوله * ولو أن القصار أعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذ الثوب ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسهه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع الا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم * ولودفع متاعا الى جمال ليحمله الى موضع كذا فحمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الجمال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الجمال مع عيینه ولا أجر له الا أن يصدقه الاجر وبه نأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا أنه في النوع الواحد أخش وأقبح ان لا يلزمه الاجر * ولو حمل طعاما أو زيتا فقال الجمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فان هذا أخش أن يأخذ الطعام ولا يعطى الاجر فاما في النوعين المختلفين فلا أجر للجمال الا أن يصدقوه يأخذ * رجل دفع الى الخياط ثوبا ليخيطه له ولم يذكر له أجر الخاطه فأعطاه أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتغابن فيه الناس قالوا يطيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لرجل اني أركبتك بغلام من ترمذ الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لابل استأجرتني لابلغه الى فلان ببلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقاما البينة كانت البينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب

على المستأجر فلا تجوز الاجارة على ذلك * رجل اجر أرضاً فاحتسبها فقال المستأجر استأجرتم اوهى فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة
مزروعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الارض بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والفساد
بحكم الشرط فان ثمة كان القول قول مدعى الصحة لان في هذا الوجه صاحب الارض منكر الاجارة أصلاً وقال القاضي الامام علي السعدي
رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعى الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب
الارض كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه قال المصنف وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة
اجارة المشغول روايتين والصحيح أنها جائزة ويؤمر بالتفريق والتسليم * رجل اجر داره سنة فلما مضت السنة أخذ صاحب الدار الدار وكنسها
فقال المستأجر كان لي فيها دراهم وانك كنستها وألقيتها في الطريق ولي عليك ضمانها فان أنكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله * رجل دفع
الى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرصاً على وصغته قلباً وأجره درهم فصاغه وجاء به محشواً وقال زدت عايتها درهمين
وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئاً فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصائغ ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر
العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصائغ يدعى على (٣٦١) صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر

وصاحب القلب يدعى على
الصائغ استحقاق القلب بغير
شيء وهو ينكر فيحلف كل
واحد منهما * ولو دفع الى
حائك غزلاً وأمره أن يزيد في
الغزل رطلاً من غزله على أن
يعطيه ثوباً من الغزل وأجر الثوب
دراهم معلومة جاز ذلك وان
اختلفا بعد النسيج فقال
الحائك زدت وقال صاحب
الغزل لم تزد فان كان وزن غزل
صاحب الغزل معلوماً بأن
اتفقا على أن غزله كان منافاً
كان الثوب قائماً في يده بوزن
فان وزن فوجد مثوين فقال
رب الثوب هذا من الدقيق
وقال الحائك هذا من الدقيق
وزيادة رطل غزله زدت قالوا
القول قول الحائك لان
الدقيق لا يزيد هذا القدر

بأمر بذلك وكذلك الحكم في الدواب وآلات الزراعة اذا وقفت مع الارض ولولا الصدقة أن يعملوا ذلك
كذا في الذخيرة * ولو قتل فأخذ دية فعلى القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير * وفي الاسعاف وان
جنى أحد منهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والقضاء ولو فداها بكثير من الارش كان متطوعاً في الرائد
فيضمنه من ماله وان فداها أهـ لوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة
كذا في البحر الرائق * وأما وقف المنقول مقصوداً فان كان كراعاً أو سلاً حايحجوز وفيما سوى ذلك ان كان شيئاً
لم يجز التعارف بوقفه كالتياب والحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفاً كالنفاس والقنودم والجنابة وثيابها
وما يحتاج اليه من الاواني والقنود في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
انه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمهم الله تعالى منهم الامام السرخسي
كذا في الخلاصة وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الأئمة الحلواني كذا في
مختار الفتاوى * ولو جعل جنازة وملاءة ومغتسلاً يقال بالفارسية حوض مسين ووقف في محلة فمات أهلها
كلهم لا يرث الوريثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة * ثم في وقف المصحف اذا
وقفه على أهل المسجد بقرئته (١) ان يحصون يجوز (٢) وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا المسجد
وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصوراً على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي * واختلف الناس في وقف
الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * اذا جعل ظهر دابته أو غله عبده
في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط * رجل وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها
(١) قوله ان يحصون فيه حذف كان واسمها أي ان كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندي أو يحصونه
وهو تحريف ثم ان هذا الاحصاء مختلف فيه والمفتي به أنه مفوض لرأي الحاكم (٢) قوله وان وقف على
المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة (٣) قوله وذكر في بعض الخ مقابله لقوله ويقرأ الخ
وينبغي أن يكون المعول عليه الاول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه

(٤٦ - فتاوى ثانی) ظاهراً وان رجع القاضي الى علماء الحوكة في ذلك كان أحسن فان رجع اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان
القول قول الحائك مع عيینه فاذا حلف يجبر رب الثوب على أن يعطيه ما سمي له وبأخذ الثوب وان قال أهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر
كان القول قول رب الثوب مع عيینه فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه من
الاجر بحسب ما أقام من العمل وان كان الثوب مستهلكاً عند صاحب الثوب قبل أن يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع عيینه على علمه
أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه أجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل
فيطرح عنه ما أصاب قيمة الغزل * وقال الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى الصواب أن يطرح عنه أيضاً حصة ماتركه من زيادة العمل في النسيج
لانه التزم الاجر المسمى بمقابله العمل في ثلاثة أرطال غزل وهو انما عمل في رطلين هـ اذا اختلفا ووزن غزل الدافع كان معلوماً فان لم يكن
معلوماً كان القول قول الدافع وهو رب الثوب مع عيینه سواء كان الثوب قائماً أو هالكاً ولا يرجع في هذا الى قول الحوكة لانه لا يمكن معرفة
الصادق من الكاذب وفي مسئلة الصائغ والقلب يجب أن يرجع في معرفة الزيادة الى أهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقيل كذا في ذلك في
النداف اذا دفع اليه ثوباً وأمره أن يزيد في قطنه * رجل حل رجلاً كرهاً فذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يردّه الى المكان

الذي حمل منه وكذا كل شيء له حمل وموتة * صاحب حانوت أمر أجير له ليرش الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن الأمر * ولو أمره بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الأجير لأن منفعة الوضوء تكون للمتوضي ومنفعة الرش تكون للأمر * رجل ركب سفينة رجل من ترمذ إلى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك إلى أمل بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لاحفظ السكان إلى أمل بعشرة دراهم بخلاف كل واحد منهما ما وليت البداة بيمين أحدهما بأولى من الآخر وكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء وان أقرع للبداة كان حسنا فان حلفا لأجر لا حدهما على صاحبه وان أقاما البينة كانت البينة بينة الراكب وهو الملاح يقضى له بالأجر على صاحب السفينة ولا أجر عليه لصاحب السفينة لأن مالما أقاما البينة يجعل كأن الأمرين كأنما فبطلت اجارة صاحب السفينة من الراكب لأنه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة والله أعلم بالصواب * كتاب الدعوى والبيانات * وانه مستمل على أبواب كل باب مستمل على فصول * الباب الاول منه في آداب القاضي * الفصل الاول منه في معرفة أهل القضاء والدخول في القضاء والتحرز عنه * فأهله من يكون أهلا للشهادة ومن لا يكون أهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلا للقضاء حتى لو قلده فقهه لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدود في القذف وبعض العلماء منهم الخصاص (٣٦٣) والطحاوي رحمه الله تعالى الحقوا بهؤلاء الفاسق والمرثي وعندهما اذا قلده الفاسق

وشيرازها يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية * ولا يجوز وقف محل البقر وغيره لينزو كذا في القنية * وفي الواقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف (١) الكر دار بدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط * ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعادة أو اجارة كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر الخصاص أن وقف حوائط الاسواق يجوز ان كانت الارض بلجارة في أيدي الذين بنوها لا يخرجهم - م السلطان عنها وبه عرف جواز وقف البناء على الارض المحتركة كذا في النهر الفائق * البقعة الموقوفة على جهة اذا بنى رجل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعا لها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازه والاصح أنه لا يجوز كذا في الغياثية * واذا غرس شجرة ووقفها بموضعها من الارض صح تبعا للارض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الظهيرية * وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جاريته يجوز وعنده لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي وأما وقف ما لا ينتفع به الا بالاتلاف كالذهب والفضة والمأكول والمشروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والذنانير وما ليس بحلي كذا في فتح القدير * ولو وقف دراهم أو مكيلا أو ثيابا لم يجوز قيل في موضع تعارفوا ذلك يفتي بالحواز قيل كيف (٢) قال الدراهم تقرض للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضاربة ويتصدق بالربح والخطة (١) قوله الكر دار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب وانما يصح وقفه لأنه منقول ولم يجز به العرف كما في الذخيرة اهـ مصححه بحراوى (٢) قوله قال الدراهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الاسعاف مانصه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الانصارى من أصحاب زفراته يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقبل له وكيف يصنع بالدراهم يقال يدفعها إلى آخر ما قال اهـ مصححه

لا يكون قاضيا واذا فسق ينزل وكذا المرثي واختلفت فيهما الروايات عن أصحابنا المتقدمين رحمه الله تعالى وكثرت فيهما أقاويل المتأخرين رحمه الله تعالى والصحيح ما قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى أنه اذا قلده وهو عدل ثم فسق يستحق الغزل ولا ينزل حتى لو قضى بعد الفسق جاز قضاؤه سواء كان القاضي مرتزقا من بيت المال أو لم يكن * وأجمعوا أنه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى * القاضي اذا ارتد والعياذ بالله ثم أسلم كان على قضاؤه * وكذا اذا عمى ثم أبصر ولا ينفذ ما قضى في حال رده * والوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي

يستحق الغزل ولا ينزل ومع أهلية الشهادة لا بد أن يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل لا ينبغي تقرر له أن يتقلد ولا يقلد لقول عليه السلام القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار وأراد بالثنين الجاهل وغير العدل * والجاهل الذي أولى بالقضاء من العالم الفاسق * وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلده الجاهل لا يصير قاضيا * وعند استجماع الشرائط يكره الدخول في القضاء عن اختيار * وان قادم من غير طلبه فان كثرا مناه في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكره له الدخول وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يشترط عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء فرض كفاية بمنزلة صلاة الجنازة اذا تعين الواحد لا قامتها يفترض عليه فان قلده وغيره أفضل منه كان الافضل أولى * وكذا الوالى فاما الخليفة فليس لهم أن يولوا الا أفضلهم * الامام اذا لم يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه لان العصامة رضى الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية والحق في نوبته كان مع على رضى الله عنه واذا ارتشى ولا القاضي أو كاتبه أو بهض أعوانه ايعين الراشع عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاضي بذلك نفذ قضاؤه وكان على المرثي ردة ما قبض وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا * واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على القاضي والاخذ ثم الرشوة على وجوه أربعة منها ما هو حرام من الجانبين أحدها هذه والثاني اذا دفع الرشوة إلى القاضي ليقضى له وهذه الرشوة حرام من

الجانبيين سواء كان القضاء بحق أو بغير حق * ومنها اذا دفع الرشوة لحظوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع * وكذا اذا طمع في ماله فرشاه بعض المال * ومنها اذا دفع الرشوة لمسوى امره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخذ ان يأخذ * وان اراد ان يحل للاخذ يستأجر الاخذ فيوما الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانه تجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا اعطى الرشوة او لا يسوى امره عند السلطان وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد ما سوى اختلافه فاقبله قال بعضهم لا يحل له ان يأخذه وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بر ومجازاة الاحسان فيحل كالموجعوا للامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حسنا * وكما لا يحل للقاضي اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستعارة * وان اهدى اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضاء او دونه بالباس بان يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الزيادة * ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة * وكما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجيب الدعوة الخاصة ويجيب الدعوة العامة * وانما يعرف الخاص من العام ان ينظر (٣٦٣) ان كان بحال لولم يجب القاضي دعوته

لا يتخذ الدعوة فهي خاصة * وان كان يتخذ الدعوة وان لم يجبه القاضي فهي عامة * وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة * وان كان بينهما قرابة يجيب وان كانت خاصة * ولا بأس للقاضي ان يرتزق من بيت المال وان استعف فهو أفضل وللعلماء والقضاة والمعلمين حظ في بيت المال * ويجوز للامام والمنقذ قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي * ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة * وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل بأن

تقرض للفقراء يزرعون ثم تؤخذ منهم والياب والالا كسبية تعطى للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى العتائية * ولا يصح وقف الادوية الا اذا قال على الفقراء والاغنياء فيجوز وتدخل الاغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية * ذكر الناطقي اذا وقف مالا لاصلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطرة او لاصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمسلمين أو لشراء الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيجان * (ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه) ذكر الخصاص في وقته اذا وقف الرجل أرضاً صحت على وجوه سماها ومن بعدها على الفقراء فانه يدخل في الوقف البناء والتخيل والاشجار كذا في المحيط * وذكر الخصاص ان الثمرة لا تدخل في وقف الاشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في العتائية * ولو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة بموقوفها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمره القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فمات الواقف وفيها ثمرة قائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لانه الا أن وجب له الوقف فصار كانه وقف الارض وفيها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء وبالاخصسان تأخذ قال الفقيه أبو جعفر ان كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف الى ما بعد الوفاة والارض في حال حياته لم تصرف وقفاً واذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فتكون ملكاً لورثته كذا في الظهيرية * وقف أرضاً وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن

قال له الخليفة ما اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها أو قال اذا قدم فلان فانت قاض * تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاص أن الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولاً وتعليق التحكيم لانتان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعليه الفتوى * ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محله على حدة جاز فان وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعي يريد أن يخاضه الى قاضي محله والاخر يأبى اختار فيها أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والصحيح أن العبرة لمكان المدعي عليه * وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخاضه الى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف * واذا مات الخليفة لا تنزل قضائه وعمله * وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات القاضي لا ينزل خليفته واذا قلدا الامام رجلاً القضاء يوماً ومجلساً جاز ويتوقف بالمكاد والزمان * واذا قلدا السلطان رجلاً قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه السواد والقرى ما لم يكتب في منشوره البلدة والسواد * ولو فوض السلطان قضاء بلدة الى اثنين لا يتفرداً أحدهما بالقضاء كالوكل رجلين بالبيع * القاضي اذا لم يكن مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف فاستخلف في مجلس القاضي بين يديه جاز كالوكل بالبيع اذا لم يكن مأذوناً بالتوكيل فوكل غيره فباع الثاني

بمضرة الاول جاز * ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي فحكم في غيبته ورفع قضاؤه الى القاضي فأجاز قضاؤه بنفذه عندنا استحصانا ولا
 بنفذه قياسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى كالمكيل اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فوكل غيره وباع الثاني عند غيبته فأجاز الاول بيعه جاز عندنا *
 وكذلك القاضي اذا أجاز حكم الحكم في المجتهدين وهذا اذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا أو مجنوناً أو صبياً أو عبداً فأجاز القاضي
 حكمه لا يجوز * ويجوز قضاء المرأة فيما خلا الحدود والقصاص لأنها تصلح شهادة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شهادة فيهما
 * القاضي اذا قضى زماناً ثم ظهر أنه عبد أو محدود في قذف أو أعمى أو فاسق أو مرتشئ فإنه يرتد قضاؤه ولا ينفذه منه شيء كذا ذكر
 الخصاف * أما غير الفاسق والمرتشئ ممن ذكرنا فظاهر لا نهم ليسوا من أهل الشهادة * وأما الفاسق والمرتشئ فهو قول الخصاف وهو اختيار
 الطحاوي * وعندنا الفاسق من أهل الشهادة فينفذ قضاؤه وقضاؤه المرتشئ في غير ما ارتشى بمنزلة قضاء الفاسق وفيما ارتشى اذا وقع بحق
 ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله تعالى أنه ينفذ * الخوارج وأهل البغي اذا قلدوا رجلاً من أهل البغي قضاء بلدة غلبوا عليها
 لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على أهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون أموالنا ودماءنا فلا ينفذ قضاؤه وان قلدوا رجلاً من أهل العدل صح
 تقليدهم ونفذ قضاؤه * القاضي اذا (٣٦٤) كان مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف رجلاً صح استخلافه فان عزله لا يصح عزله الا

اذا قال له الخليفة استخلف
 من شئت واستبدل من
 شئت فحينئذ يملك العزل
 والتقليد (فرق بين القضاء
 والامامة) * الامير اذا
 استخلف رجلاً في الجمعة جاز
 وان لم يأمره الخليفة بذلك
 لان ثم لم يصح الاستخلاف
 تفوت الجمعة وكذلك وصي
 الاب يملك الايصاء وان لم يأمره
 الميت بالايصاء * ولو ان الامام
 قلد رجلاً القضاء وأذن له
 بالاستخلاف فأمر القاضي
 رجلاً لسمع الدعوى
 والشهادة في حادثة ويسأل
 عن الشهود ويسمع الاقرار
 ولا يحكم هو بذلك لكنه
 يكتب بذلك الى القاضي
 وينهى حتى يقضى القاضي
 بنفسه لم يكن لهذا الخليفة

كذا في المضمرات * وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * قال الخصاف ولو كان فيها بقل أو
 رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغيضة أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف
 وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط * وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضيان
 * وأما الرطاب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف
 وكذلك الباذنجان والقطن الا أن تكون شجرة القطن تجزئ كل سنة كذا في الظهيرية * بصل (١) العبر
 والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الأرض كذا في
 الذخيرة * والورد وورق الحناء والياسمين تكون للواقف كذا في فتاوى قاضيان * والرحى في الضيعة
 تدخل في وقف تلك الضيعة رحى الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدواليب تدخل والدوالي لا تدخل
 كذا في المحيط * ويدخل في وقف الحمام القدر وملقى سرقينه ودمه ولا يدخل مسيل ماء في الأرض المملوكة
 أو طريق كذا في فتح القدير * رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذ كر الشرب والطريق فإنه
 يدخل الشرب والطريق استحساناً لان الأرض لا توقف الا لاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق
 كذا في فتاوى قاضيان * وفي وقف الدار اذا لم يذ كر الدار بحقوقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها
 من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار * وفي وقف الحوانيت يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي
 الدباسين وقدور الدباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة * سئل نصر عن
 وقف دار فيها حمامات يطرن ويرجعن قال يدخل في وقفه الحمامات الاهلية كذا في فتاوى أبي الليث
 * وفيه أيضاً لو وقف برج حمام أرجو أن يكون جائزاً لان الحمامات وان كانت منقولة الا أنها تصير وقفاً
 بعالبيت كما لو وقف ضيعة بما فيها من النيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتاً فيه كوارات العسل يجوز وتصير
 النحل بعالبيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل

(٢) قوله العبر يوزن عن الترجس اه قاموس

أن يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار والحمام
 بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمره باعادة البيعة فانما شهدوا بذلك بمضرة الخصمين فحينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة * قالوا هذه
 المسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي
 أنهم شهدوا عندي بكذا ويكتب الفاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندي بكذا فيقضى القاضي بذلك عن غير اعادة البيعة عنده
 فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا
 أن يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف أن يتظر الخليفة هل للمدعى شهوداً فاعل له شهوداً
 الا أنهم غير عدول أو قد لا تتفق الفاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة * فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغى له أن يفعل
 وما لا يفعل لا ينبغى للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا بأس بان يفعل ذلك في
 غير مجلس القضاء * والصحيح أنه لا يفعل لافي مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساهلون له لاجل القضاء ولا ينبغى لمن يدخل مجلس القضاء
 لاجل الخصومة أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب على القاضي رتسلاً منه فان أراد القاضي جوابه يذبح أن لا يزيد على قوله وعليكم * ويسلم

الشاهد على القاضي ويرد عليه ولا بأس للقاضي أن يفتي من لم يخصم إليه ولا يفتي أحد الخصمين فيما يخصم إليه * وإذا خصم رجل السلطان إلى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه وخصمه على الأرض ينبغي للقاضي أن يقوم من مقامه ويجلس فيه خصم السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الخصمين على الآخر في الجلوس وهذه المسألة تدل على أن القاضي يصلح قاضياً على السلطان الذي قاده والدليل عليه قصة على رضي الله تعالى عنه عند شرح رضي الله تعالى عنه * ويقضى القاضي وهو مستوف حظه من الطعام والشراب * ولا يقضى وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيم من الطعام ولا مأخوذاً أحد الاخبين ولا به نعاس أو نوم ولا يشاراً أحد الخصمين ولا يضم أحدهما إلى نفسه ولا يخلع * وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعيد والشهود تقرب من القاضي ويخرج للقضاء في أحسن مياها وأعدل أحواله * ويأخذ كاتباً للمورعاً فإن كان القاضي فقيراً محتاجاً الأولى له أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه وإن كان غنياً تكلم موافقه والأولى له أن لا يأخذ من بيت المال * ويجلس للقضاء في مسجد حبه والمسجد الجامع أفضل إذا كان المسجد الجامع في وسط البلدة فإن كان في طرف من البلدة يختار مسجداً آخر في وسط البلدة * وله أن يقضى في داره إذا كانت داره في وسط البلدة ويختار الجلوس في مسجد السوق ليكون أشهر * وعند الشافعي رحمه الله تعالى ليس للقاضي أن يقضى (٣٦٥) في المسجد فإذا جلس القاضي في المسجد أو في داره يأخذ بواباً يمنع

الخصوم من الازدحام * ولا يساح للبواب أن يأخذ شيئاً لياذن بالدخول * ومتى دخل القاضي المسجد يصلي ركعتين أو أربعاً ثم يجلس مستدبر القبلة كما يجلس المدرس والخطيب * ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضي يخرج اليهن أو يجلس القاضي في المسجد وهي خارجه بحيث يسمع كلامها والمشارك يدخل المسجد هذا في عرفنا * أمافي عرفهم مكان القاضي يجلس مستقبل القبلة * وإذا جلس الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستنطقهم

والحمام كالموقف العبيد مع الأرض والثيران كذا في المحيط
فصل في وقف المشاع الشيع في لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ألا يرى أنه لو وقف نصف الحمام يجوز وإن كان مشاعاً كذا في الظهيرية * وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى كذا في السراجية * والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا في خزانة المفتين * واتفقا على عدم جعل المشاع مسجداً أو مقبرة مطلقاً سواء كان مما لا يحتمل القسمة أو يحتملها كذا في فتح القدير * وإذا قضى القاضي بصحة وقف المشاع نفذ قضاءه وصار متفقاً عليه كسائر المختلفات كذا في شرح أبي المكارم للنقاية * ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضي بصحة فطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتأبون وعندهما يقسم كذا في الخلاصة (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً أو أرادوا القسمة به لا يجوز وكذا التهايو كذا في فتح القدير * ثم إن وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه وبعد الموت إلى وصيه * وإن وقف نصف عقاره فالذي يقاسمه هو القاضي أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا في الهداية * ولو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قومه يومين فهذا جائز ولهما أن يتقاسما هذه الأرض فيقرز كل واحد منهما ما وقف في يده يتولاه كذا في الظهيرية * ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لأن الشيوع مقارن * ولو استحق جزء من نصيبه لم يطل في الباقي كذا في الهداية * ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعاً وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط * ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين فتصدقا (١) قوله وأجمعوا الخ ما نقل هنا مخالفاً في الاسعاف وغيره من جواز التهايو ويحجب بان ما هنا محمول على الجبر وما في الاسعاف على التراضي أفاده الرمل وتحقيقه في رد المحتار اهـ معصمه

فيقول أيكم المدعي فأنما عرف المدعي بقوله ما إذا تدعي * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوفق * وإذا ادعى المدعي شياً على المدعي عليه يكتب القاضي على بياض صورة الدعوى ثم يقول للادعي عليه ماذا تقول فإن أقر بما ادعى المدعي أثبت إقراره في كتابه وبأمر المدعي عليه بإبقاء الحق وإن أنكر يكتب أنكاره في ذلك ثم يأمر المدعي بإقامة البينة وهذا كان في عرفهم أمافي عرفنا المدعي يجيء إلى كاتب القاضي فيضربه بكيفية دعواه ويصور عنده صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجيء إلى القاضي مع خصمه ويدعي عليه فإن أقر خصمه أثبت القاضي إقراره في الكتاب وبأمره بقضاء الحق وإن أنكر أمر المدعي بإقامة البينة فإن جاء المدعي بشهود فشهدوا عنده على الترتيب يكتب القاضي شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه ووجه موثقه بين كل خطين بياضاً بالشهادة كل واحد منهم * وإذا جاء رجل إلى القاضي وذكر أنه على فلان بن فلان دعوى فإن كان المدعي عليه غائباً يدفع القاضي إليه طية عليها ختم القاضي مكتوباً فيها أجب خصمك إلى مجلس الحكم وإن كان المدعي عليه حاضراً حضره القاضي بمجرد دعوى المدعي وكذا إذا كان قريياً من المصرفان كان بعيداً لا يعدى القاضي خصمه بمجرد قول المدعي حتى يقيم البينة أن له على فلان حقاً فإن أقام البينة أعاد القاضي استمنا وفي القياس لا يعدى كلاً كان بعيداً والقامل بين القريب والبعيد دائماً قال الخفاف إنه إن كان في موضع يمكنه أن يحضر مجلس

القاضي ويجب خصمه ويهود الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد شأوه فهو قريب والافهو بعيد * وعلى هذا الشهادة على الشهادة ان كان شاهدا الاصل في مكان قريب على هذا التفسير لا تجوز الشهادة على الشهادة وان كان بعيدا بهذا التفسير تجوز الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيمدون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بغير المرض وكذا اذا كانت المرأة مخدرة وذو كرا الشيخ الامام على بن محمد البردوي رحمه الله تعالى المخدرة هي التي لا تكون برزة بكرة كانت أو ثوبا لا يراها غير المحارم من الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فراها رجال أجنب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة * والمرأة التي تخرج الى حوائجها بعيدا القاضي * وفي المخدرة يبعث القاضي اليها أمينا اذا لم تثبت الوكالة عنها ليس تخلفها * وكذا في المريض فان نكلت ثلاثا شهد على ذلك شهودا وياخذوكيلا فاذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضي مأذونا بالاستخلاف فبعث الامين واستخلفه وفي هذا وجه آخر ان يحكم بينهم ما حكموا به بينهم ثم يرفع حكمه الى القاضي فيجيزه القاضي ان رآه جائزا وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكرنا لا يشخصه القاضي ما لم يقيم المدعى البينة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بينته للاشخاص لا للقضاء (٣٦٦) والمستور في هذا يكفي وان سأل المدعى من القاضي ختم الاحضار خصمه اعطاه القاضي فاذا

ذهب به الى الخصم اراه ذلك وأخبر أنه ختم القاضي ليسدعوه في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك أشهد عليه شاعدين فاذا شهد بذلك عند القاضي يستحضره القاضي بأعوانه ان قدروا لا يسأل الوالي أن يستحضره * ومؤنة المستحضر على المتردد هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فاذا حضر يحبس به القاضي عقوبة وكذا اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته وكذا اذا وعد ثم خالف الا ان هذا دون الاول في العقوبة * ولو ادعى على صبي محجور حقا فان لم يكن له بينة على ما ادعى لم يحضره القاضي * وان

بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها او دفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشيعوع وقت القبض لا وقت العقد وههنا لم يوجد الشيعوع وقت العقد لانهم ماتوا قبالا لارض بجملة ولا وقت القبض لانهم اسلموا الارض جملة كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك ان تصدق كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قبالا واحد فقبض نصيبهم جميعا أو متفرقا كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معا كذا في الوجيز * وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد له أبا ما تناسلوا فاذا انقرضوا كانت غلتها للمساكين والاخر في الحج يجمع بهما في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحدا وجعل نصف الارض وقف على الفقراء والمساكين مشاعا والنصف الاخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الاخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي * ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيعوع وقت العقد لان كل واحد منهما مباشر عقد على حدة ويمكن الشيعوع وقت القبض أيضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفا شاعا فان قال كل واحد منهما للذي جعله متوليا في نصيبه قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يذرع الارض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقف وان كانت ألفي ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت ألفا وخمسمائة كان الوقف منها الثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيه يكون للوقف حصه من النخيل كذا في المحيط * رجل وقف جريشا شاعا من أرض ثم وقعت القسمة فأصاب الوقف أقل من جريب بلودة هذه الطائفة

أخبر القاضي أن فلا تطلق امرأته ثلاثا أو استرق الحر ان أخبر بذلك عدلان كان على القاضي أن يطلبه أشدا لطلب التي وان كان الخبر عدلا واحدا أو لم يكن عدلا وغلب على ظن القاضي أنه صادق فالاولى أن يطلبه وان لم يغلب على ظنه أنه صادق لم يكن عليه أن يطلبه * ولو أن رجلا قال للقاضي ان لي على فلان حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القاضي يستحضره فان لم يقدر يكتب الى الوالي في احضارهم فان قال الوالي لا أظفر به وسأل المدعى من القاضي تسمير الباب والختم عليه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان يأتي بشاهدين أنه في منزله فان شهدا بذلك سألهما القاضي من أين علمتما فان قالوا لا نأريناه في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي يحتم على بابه ويجعل بينه حبسا عليه ويسد أعلامه وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج * وان قالوا لا نأريناه منذ شهر لا يلتفت الى كلامهما لانه قد يغيب اذا طالت المدة وقد رد ذلك ثلاثة أيام وان ختم القاضي على بابه ولم يخرج قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي رسولا معه شاهدان فينادي الرسول على بابه يا فلان ابن فلان ان القاضي فلان ابن فلان يقول لك احضر مع فلان بحكم الحاكم والا أنصب لك وكيلا وأقبل بينة المدعى عليك هكذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر ينزل ما قال ويقضى على وكيله بما يدعى عليه الخصم * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كان الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

فكان ذلك منهم اتفاقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي إلى القاضي كتابا في حادثة قلم بقدر القاضي المكتوب اليه على الخصم فان القاضي يוכל عنه على نحو ما قلنا * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وأصحابنا لم يجوزوا الهجوم وصورته أن يبعث القاضي نساء يطلبينه في البيت وأعوأنا يأخذون السفلى والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزدي رحمه الله تعالى والمشهور من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي لا ينصب وكيل له بدخول الباب ولا يكتنه بهم عليه صورته ما قلنا أنه يبعث نساء ورجالا تدخل النساء المنزل المدعى عليه وتجعل النساء الخدم من جانب ثم تفتش امرأة ثقة حرمة وخدمه كيلا يكون فيهن رجل يتشبه بالمرأة فان وجد المدعى عليه يؤخذ وان لم يوجد يطلب فيما بقي من البيت قال وهذا استحسان فعليه عمر رضي الله تعالى عنه والصالحون بعده وتركوا فيه القياس فان كان المديون يسكن دارا باجاردة وامتنع من الحضور إلى باب القاضي هل يسمم القاضي بابه اختلفوا فيه والصحيح أنه يسمم ولو كان ساكنًا في دار مشتركة لا يسمم بابه * والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبينة اذا اختفى لا يقضى القاضي عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعذر ثلاثة أيام فينادى على بابه ثلاثة أيام على نحو ما قلنا فان خرج والا يقضى عليه وان لم يخرج ولا يكتنه غاب لا يقضى عليه * وذكر الخصاص اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع (٣٦٧) القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل

التي وقعت في الوقف فزيد في ذرعان الطائفة الاخرى أو على العكس جاز كذا في الظهيرية * ولو قال جعلت
صبي من هذه الدار وقفنا وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك
وقفًا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كانت له أرضون ودور بينهما وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم
نشريكة ويجمع مع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فان هـذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال
رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو أن رجلين بينهما ما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاز في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمة دراهم معدودة معلومة أن
كان الواقف هو الذي يأخذ ذلك الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير بائعًا شريكًا من الوقف
بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى
بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصص الواقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك
ملك له كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصفين أجود من
الآخر وجعل بازاء الجودة دراهم فان كان الآخر يأخذ ذلك الدراهم هو الواقف لا يجوز وان كان الآخر يأخذ شريكه
جاز كذا في فتح القدير * حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على
بابه فنعه الشريك الآخر ليس له الضرب الا اذا أذن له القاضي بذلك صيانة للوقف وهذه المسألة تنافي
على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما اختاره مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المضمرة * قرية
بعضها وقف وبعضها ملكة وبعضها ملك أرادوا قسمة بعضها ليجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمة
الكل جاز كذا في الوجيز

الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه

بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى علي من ثمن خمر أو مينة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير مرقا بالمال إذا كذبه المدعى في السبب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن بين مفسوفا فكما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن بين موصولا لا يصح بيانه * وأصل المسئلة إذا قال لغيره لك على ألف درهم من ثمن جارية بعثتها إلا أني لم أقبض قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ بالمال وقال كذلك أن فصل وإن وصل لا يلزمه شيء * ولو ابتدأ بالسبب وقال إنه باعني الخمر أو المينة بكذا لا يصير مرقا بالمال * وإن قال المدعى عليه له على ألف درهم مؤجلة إلى كذا وقال المدعى هي معجلة كان القول قول المدعى إلا في الكفالة والمسئلة معروفة * وإذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضى من المدعى عليه كفيل بنفسه فإن القاضى يقول للمدعى البينة أن قال لا يكفل خصمه وإن قال نعم لكنها غائبة فكذلك لا يكفله وإن قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضى بطلب الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى إن طلب المدعى ليس بشرط وقبل أن كان المدعى عليه رجلا مجهولا يتوارى منه غالبا كفله القاضى من غير طلب وإن كان رجلا شريفا لا يكفله وقال بعضهم إن كان المدعى مهتديا إلى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعى وإن كان به عجة لا بأس بأن يرشده القاضى إلى طلب الكفيل فيكفل خصمه وإذا أعطاه كفيل ثلاثة أيام (٣٦٨) بنفسه فمضت الأيام الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كفلت إلى ثلاثة

أيام في ظاهر الرواية يصير كفيل بعد الأيام الثلاثة كما لو قال لامرأته أنت طالق إلى ثلاثة أيام فإنه يقع الطلاق بعد الأيام الثلاثة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال كفلت إلى ثلاثة أيام بطلب الكفيل في الأيام الثلاثة ولا يطلب بعدها * وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا عرف الناس * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى إذا قال أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيل في الحال وإذا مضت الأيام الثلاثة لا تبقى الكفالة * ولو قال اني كفيل إلى ثلاثة أيام يصير كفيل بعد الأيام الثلاثة

الذي يبدأ (١) من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم إلى ما هو أقرب إلى العماره وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للدرسة يصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عماره البناء كذا في الحاوي القدسي * إن قال جعلت غلته لفلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العماره من الغلة فهنا يؤخر العماره عن حق صاحب الغلة إلا أن يدخل بتأخير العماره ضررين على الوقف فينشد ببدأ بالعماره كذا في الحاوي * ويقطع الجهات الموقوف عليها أن لم يخف ضررين فإن خيف قدم وأما الناظر فإن كان المشروط له من الواقف فهو كاحد المستحقين فإذا قطعوا العماره قطع إلا أن يعمل فيأخذ بقدر أجره وإن لم يعمل لا يأخذ شيئا كذا في فتح القدير * إن كان الوقف على الفقراء لا يظفر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية * وإن كان الوقف على رجل بعينه أو رجال وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فإذا مات فن الغلة ثم العماره المستحقة عليه ما انتهى بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها أو ما الزيادة فليست بمسئلة فلا تصرف في العماره إلا برضاه ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو الأصح كذا في فتح القدير * إن وقف دارا على سكنى ولده فالعماره على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجرها الحاكم وعمرها بأجرتها وإذا عمرها ردها إلى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العماره ولا تصح إجارته من له السكنى كذا في الهداية * فإن أنفق صاحب السكنى من خالص ماله في عماره الوقف فما كان من العماره شيئا قائما بعينه فهو لورثته ولهم أن يأخذوا إن لم يضر ذلك الوقف كذا في الحاوي * ويقال لورثته أرفعوا بناءكم فإن رفعوه ولا يجبروا وإن لم يكونوا الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز بتراضيهم وإن أبي أحد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في المحيط * وما لا يكون شيئا قائما بعينه فلا نبي لورثته كذا في الحاوي * وإن كان المشروط له السكنى أزر حيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصها أو

(١) قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والأوضح عبارة غيره من ربيع الوقف اهـ

وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يأخذ بهذه الرواية ويقول هذا أشبه بعرف الناس وحكي أدخل عنه أنه لو قال بالفارسية بذير فتم تن فلان راده روز يكون كفيل في الحال * وإذا مضت عشرة أيام لا تبقى الكفالة * ولو قال بذير فتم تن فلان راده روز يصير كفيل بعد عشرة أيام * ولو قال أنا كفيل بنفس فلان إلى عشرة أيام وإذا مضت عشرة فأنابرى من الكفالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه لا يطلب بهذه الكفالة أصلا لا في العشرة ولا بعدها * وذكر في جمع التفاريق لو قال أنا كفيل إلى شهر يصير كفيل بعد الشهر إلا أنه لو سلم نفسه قبل الشهر يرى عن الكفالة لأنه سلم بعد السبب * ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصير كفيل أبدا قبل الشهر وبعد مواعده * ولو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهرا يكون كفيل في الحال وإذا مضى الشهر لا تبقى الكفالة * ولو قال إلى شهر يخرج القاضى عن الكفالة بعد الشهر * ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم إلى عشرة أيام يصير كفيل في الحال وإذا مضت العشرة لا تبقى الكفالة * ولو كفل بنفس رجل على أنه لم يسلم إليه النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه فيطالب الكفيل بتسليم النفس * والمكفول بنفسه بالسوداء هل تلزم السكنة بالمال أو يمهله القاضى حتى يذهب بالسوداء ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى تلزمه الكفالة بالمال ولا يكون هنا مستثنى عن الكفالة وإذا ثبت أن القاضى يأخذ كفيل من المدعى عليه بنفسه بطلب

المدعي ينبغي أن لا يجبره على إعطائه الكفيل لو امتنع فإن أعطاه كفيلاً ينبغي أن يكون الكفيل معروفاً بالدار معروف بالتجارة وبعضهم شرطوا أن لا يكون لجو جامعاً معروفاً بالخصوصية وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريباً * وإن كفه كفه مدة مؤقتة واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفه القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفه تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذلك منقوض إلى رأي القاضي هذا إذا كان المدعي عليه رجلاً من أهل المصر فإن كان مسافراً لا يكفه ولكن يؤجل المدعي إلى آخر المجلس فإن أقام بينة والاخلى القاضي سبيله * وإن ادعى الخصم أنه مسافر وأنكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لأن الإقامة في الأمصار أصل دل عليه مسئلة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد من المساجد في المصر فأقام قوماً في صلاة الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف أنه كان مسافراً أو مقيماً فسدت صلاة القوم وعليهم إعادة لأن الإقامة في المصر أصل فينبغي الحكم على ذلك فكذلك ههنا وقيل القول قول المدعي مع يمينه على علمه وقال بعضهم القول قول المدعي عليه أنه مسافر لأنه ينكر إعطاء الكفيل * وقال بعضهم يتعرف القاضي من رفاقه فإن كان مقيماً وامتنع عن إعطاء الكفيل أمر المدعي باللائمة وله أن يلزمه بنفسه وأعوانه وأجرائه يطوف معه أينما طاف ولا (٣٦٩) ينعه من التصرف وقيل يجلسه المدعي

في بيته فيكفيه مؤنته من الطعام والشراب فإن لم يكفه مؤنته تركه ليقضى حاجته وإن كان الخصم امرأة أجنبية لا يجزئها ولا بأس بأن يطوف معها في السكك فإذا دخلت داراً أرسل امرأة ثقة معها كيلاً تغيب * وإذا ادعى رجل أنه وصي فلان الميت وادعى ديناً للميت على رجل واحد الخصم الوصاية والدين فإن القاضي لا يأخذ من المدعي عليه كفيلاً حتى يثبت الوصاية وكذلك الوادعي أنه وكيل فلان الغائب أو وارث فلان الميت ووجد الخصم الورثة والوكالة والموت فأقام المدعي بينة على ذلك ثم إن المدعي أحضر رجلاً آخر قبل تزكية الشهود

أدخل فيها أجداعاً ثم مات ولم يمكن نزع شيء من ذلك إلا بضرب البناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للشروط له السكنى بعده ضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فإن أبي أجرة الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء وإذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لأصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية * وما إن دم من بناء الوقف وأكته صرفه الحاكم في عمارة الوقف إن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارة فيصرفه فيها وإن تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع ويصرف ثمنه إلى المرمة ولا يجوز أن يصرف بين مستحق الوقف كذا في الهداية * إذا سقط بعض سقوف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن ينتفعوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع اليأس من عمارته فينتد قبل لهم ذلك إن كانوا محتاجين وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع إلى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التهذيب * رباط على بابة قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بمجاوزة القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عمارة القنطرة إن كان الواقف شرط في الوقف أنه تصرف غلته إلى ما فيه مصلحة للرباط وإن لم يشترط ذلك بل ذكر مرته لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة إلى عمارة القنطرة نظراً للرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسي * والوقف على أقرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز به أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية * واختار أنه يجوز الوقف عليهم كذا في الغيبانية * لا يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم للفقراء كذا في محيط السرخسي * والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الخلاصة * ولو قال على أن يحج بفلان كل سنة أو يعتمر به أعني أو يقضي ديني فهو جائز وإذا وقف على أعمال البر فقال فيها يترى حباب يصب فيها الماء أو يجهزها الأرامل واليتامى أو يشتري بها كسبة للفقراء أو يتصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فترطت فيها فهو

(٤٧ - فتاوى ثانی) وادعى على الثاني حق الميت فإن القاضي لا يكفل الثاني حتى تظهر عدالة بينة الوكالة والوصاية فإن شهدوا على الأمرين جميعاً ما على الوصاية والدين أو الوكالة والدين فالقياس أن لا تقبل البينة على الدين حتى يقضى بالوصاية والوكالة لتثبت خصوصيته أولاً ثم تسمع البينة على الحق بعد ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان تقبل فإذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بها لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والورثة على القضاء بالدين وإن عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بها وإن عدلت بينة الدين خاصة لا يقضى به * ولو ادعى رجل على رجل أنه وصي فلان الميت وإن لم يثبت على الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذا الوادعي الوكالة من غائب إذا عرف الميت أو الغائب باسمه واسم أبيه وجدته واقبه إن كان لا تحصل المعرفة إلا باللقب وإذا سمع دعواه وطلب تكفيله فإن القاضي لا يكفه لأنه لم يثبت خصوصيته معه فإن أقام المدعي عليه بالوصاية وأنكر أن يكون في يده شيء من المال لم يكن عليه شيء * وإن طلب المدعي من القاضي تكفيله حتى يقيم البينة على المدعي به يأخذ منه كنفلاً * وإن كانت هذه الخصومة مع الوارث والوارث ينكر النسب والارث والموت جميعاً فأراد أن يأخذ منه كنفلاً يحضر البينة لاثبات النسب والموت والارث فإن القاضي يكفه * ولو أن رجلين لهما على رجل ألف درهم هما شريكان فيه والمديون يجحد الدين فحضر أحدهما فأقام البينة على دينهما والشرط الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه

الله تعالى يقضى للحاضر بخمسمائة وإذا حضر الغائب كف إعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الآن
يكون الألف ميراثا بينهم ما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على إعادة البيعة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك
* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * إذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب
جازت شهادتهم وإن ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كالأدعي ملكاً بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق
والصحيح أنها تقبل * ذكر في كفاية الأصل رجل ادعى على رجل ألفاً وقال خمسمائة منها عن متاع قد قبضه وخمسمائة منها عن عبد قد
قبضه وجاء شاهدين فشهد أحدهما على خمسمائة عن عبد قد قبضه وآخر على خمسمائة عن متاع قد قبضه جازت شهادتهما في قضى للأدعي
بألف وإن لم يكن على كل خمسمائة الشهادة شاهد واحد وبشهادة الفرد لا يثبت السبب وكذا لو شهد أحدهما بألفاً وبالسبب بذلك السبب
وشهد الآخر بالألف مطلقاً وكذا لو شهدا على إقراره بألف مطلق أو شهدا أحدهما على إقراره بألف بذلك السبب وشهد الآخر على
إقراره بألف مطلق جازت شهادتهما (٣٧٠) * ولو ادعى ألفاً فشهد أحد الشاهدين بألف قرص وآخر بألف من ثمن متاع

لا تقبل لانه لا يمكنه
تصدق الشاهد
إذا صدق أحدهما فصدق
كذب الآخر * ولو
ادعى على رجل مائة
وخمسين درهما وشهدا
على إقراره بمائة وخمسة
وأربعين درهما جازت
شهادتهما * ولو ادعى
ألفاً فشهد أحد الشاهدين
بألف وشهد الآخر على
إقرار المدعي عليه بألف
جازت شهادتهما * ولو
ادعى ألفاً فقال المدعي
عليه ما كان لك على شيء
قط فقام المدعي ببيعة على
المال ثم أقام المدعي عليه
بيعة على القضاء أو الإبراء
قبلت وكذا لو ادعى

جائزاً جعل آخره مالا يتأبد للفقراء وإن وقف أرضاً على أن يحج عنه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة
ومبلغ نفقة الحج للراكب ألف درهم صرف ألف درهم إلى الحج والباقي إلى المساكين كذا في الحاوي * إذا
قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وفي أركان الموتى أو في حفر القبور أو غير ذلك مما يشبهها
فذلك جائز كذا في الذخيرة * ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز إذا قال أرضي صدقة موقوفة لله
تعالى على الناس أبداً فالوقف باطل وكذا إذا قال على بني آدم أو على أهل بغداد فإذا انقرضوا فهو على
المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزماني والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاص مسألة العميان
والزماني في موضع آخر وقال الغزالي للمساكين ولا تكون للعميان والزماني وكذلك لو وقف على قراءة القرآن أو
على النسخة فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف على الزماني والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون
الأغنياء قاله شايخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا يجوز قال
الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني كان القاضي الإمام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس إذا وقف على
طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط فقراءهم قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب
الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفاً فيه تنصيب على الفقراء والحاجة فالوقف
صحيح سواء كانوا يحرصون أو لا يحرصون ومتى ذكر مصرفاً يستوي فيه الغني والفقير فإن كانوا يحرصون فذلك
صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أنه يصح بطريق التمايز منهم وإن كانوا لا يحرصون فهو باطل قال الآن
يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعماً لا فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كاليتامى فيمن ثذان كانوا
يحرصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحرصون فالوقف صحيح وبصرف إلى فقرائهم دون
أغنيائهم كذا في الظهيرية * ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شأنه المذهب إذا لم يكن
في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة * رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً
على كل مؤذن يؤذن أو إمام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وإن

ألفاً فقال المدعي عليه ليس لك على شيء فقام المدعي ببيعة على المال ثم أقام المدعي عليه ببيعة على القضاء أو
الإبراء قبلت * وإن ادعى ألفاً فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط ولا أعرفك فقام المدعي ببيعة على المال ثم أقام المدعي عليه
بيعة على القضاء أو الإبراء ذكر في الجامع الصغير أنها تقبل وذكر القدرى عن أصحابنا أنها لا تقبل * رجل ادعى على رجل مالا
فأنكر المدعي عليه فأخرج المدعي خطاً بإقرار المدعي عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعي عليه فأنكر المدعي عليه أن يكون خطه
فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى القاضي على المدعي عليه بذلك المال وقال بعضهم
لا يقضى وهو الصحيح * ولو قال المدعي عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال إن كان الخط على وجه الرسالة مصدرًا معنونا لا يصدق
ويقضى عليه بالمال * وخط الصراف والسمسار حجة وإن لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصدك والإقرار فإن شهد
على نفسه بما فيه يكون إقراراً يلزمه * وإن كتب الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه سواء قالوا شهدوا
على أولم يقل * وإن كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم أشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا
عليه بما فيه وإن لم يعلموا إلا يحل لهم أن يشهدوا عليه بما فيه * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صحيح إقراره ويلزم

جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة الخواني رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضى على هذا الوارث باقراره أما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد هو مع آخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لكان لا تقبل شهادته لأنه لا يكون محولا للدين عن حصته خاصة الى جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك بعد ما قضى القاضى باقراره * رجل ادعى على ميت ديناً فخصمه في ذلك وارث الميت أو وصى الميت ولا تسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذي له على الميت دين ولا على الموصى له * وذكر في المنتقى أن الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والوصى يكون خصم المدين يدعى ديناً على الميت * ولو ادعى رجل أن الميت أوصى اليه وأحضر غريماً للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل * ولو ادعى رجل أنه وصى فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصم جاسد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه الميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية لان الموصى له حقا في الميراث فكان بمنزلة الوارث * وان أحضر رجلا لاله على الميت دين اختافوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعى أنه وصى الميت لان الوصى لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح * رجل قال لرجل لى عليك ألف درهم فقال المدعى عليه ان حلفت أنها لك على آديتها اليك خلف فأذاها اليه هل له أن (٣٧١) يستردها منه بعد ذلك ذكر في المنتقى أنه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له أن يستردها منه * ولصاحب الدين أن يلزم المدين بعد وجوب الدين وان لم يأمره القاضى بالملازمة اذا لم يكن القاضى فلسه فان قال الغريم احبسنى وصاحب الدين يريد الملازمة كان له أن يلزمه وان طلب صاحب الدين من القاضى أن يأمر واحدا من أعوانه حتى يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضى ذلك اختلفوا في جعل من يلزمه قال بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضى الامام صدر الاسلام يكون على المدين لانه انما احتاج الى الملازمة لطله فيكون عليه

كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك أن يكتب في صلح الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فاذا خرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومحاوليهم فيجوز أما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية * وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية * سئل أبو بكر عن وقف أرض على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز ويصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية والله أعلم

الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله * رجل قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزائن المفتين * ولو قال وقفت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوى * ولو قال أرضى موقوفة على فلان ومن بعده على أوقال على وعلى فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغيبة * اذا وقف الرجل أرضه على ولده ومن بعده على المساكين وقفا صححنا فانما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الغيبة * وكذا الوقف على ولدى وعلى من يحدث لى من الولد اذا انقرضوا فعلى المساكين كذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف فاذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد تصرفت الغلة الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وقفت على أولادى دخل فيه الذكور والاثني والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى وان وقف على البنات لم يدخل أيضا لاننا نعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل الخنثى كذا في السراج الوهاج * ثم في كل موضع ثبت الحق لا الاولاد فانما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما

كالسارق اذا قطعت يده كان ثمن الدهن الذي تحسم به العروق وأجر الجلا على السارق * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه أو وصيه ذكر في الجامع في الوصايا أنه لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصم المدين يدعى ديناً على الميت اذا لم يترك الميت شيئا * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يده هذا الوارث ما به وفاء بالدين وأقام البيعة على ذلك لاشك أن هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى تشهد الشهود بحضرة المال أن هذا المال مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان القضاء بملك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبته ما فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الاباق أن القاضى اذا باع الا بقبض الثمن ثم ان مولى الا بقرع الامر الى القاضى بالدين ليكتب كتابا حكيما الى القاضى الذى باع الا بقبض الثمن وأقام البيعة على ذلك فان القاضى يجيبه ويقبل بينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي هي أمانة عند القاضى المكتوب اليه حال غيبته وهذا المسئلة نص في مسئلة أخرى أن الكتاب الحكمي في المنقول جائز رفيقا كان أو لم يكن * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام المدعى بيعة بالدين على الغائب لم تقبل بينته وكذا لو ادعى ديناً على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت فأقر المدعى عليه بالوصية * رجل يدعى ديناً على رجل فوكل المدعى عليه رجلا

بالخصوصة فأقام المذمى شاهداً على أحد الوكيلين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز وكذا الوأفام شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل أو أوفام
على المذمى عليه شاهد أو على وصيه أو وارثه بعدموته شاهداً * ولو كان للميت وصيان فأقام المذمى على أحدهما شاهداً أو على الآخر شاهداً جاز
ذكره في المنتقى * ولو قامت البينة على رجل بحق ثم مات المذمى عليه قبل أن يقضى عليه أو غاب أو قامت البينة على الوكيل بالخصوصة فمات
الوكيل قبل القضاء أو غاب ثم عدلت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويقضى في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى واختار الخصاص رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل مات في بلدة وله ورثة في بلدة أخرى فجاء رجل وادعى
على الميت ديناً فأراد أن يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي أن ينصب وصياً للميت حتى يقيم عليه البينة أن كان الوارث غائباً غيبة
منقطعة نصب القاضي وصياً فإذا أقام المذمى عليه بينة قضى القاضي له بدينه وإن لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصياً * ولو كانت
الورثة كباراً غيباً وله وارث صغير في المصر فإن القاضي يجعل للصغير وكيلاً يقيم المذمى البينة على الوكيل ويقضى له بدينه ويكون ذلك قضاءً
على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبيراً قضى القاضي عليه كان قضاءً على جميع الورثة * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فأقر الوارث
بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع إقراره ليسكون حقه في جميع التركة فإن القاضي يقبل

(٣٧٣)

بينته على المقر ويقضى
ويكون ذلك قضاءً على الكل
وكذا لو ادعى على وصي
الميت فأقر الوصي بالدين
فأراد المذمى أن يقيم البينة
عليه بالدين كان له ذلك
وقبل بينته وكذا لو أقام
البينة على الوكيل
بالخصوصة بعد الإقرار
برجل ادعى على رجل
مائة درهم فقال المذمى
عليه قد قضيتك مائة بعد مائة
فلاحق لك على لم يكن ذلك
إقراراً وكذا لو ادعى عليه
ألف درهم فقال قضيتك
خمس مائة درهم لم يكن ذلك
إقراراً وكذا لو قال المذمى
عليك ألف درهم فقال المذمى
عليه لي عليك ألف درهم

من لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك إذا
قال وقفت أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة فأدعاه الواقف
بثبته نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له
الحصة من الوقف كذا في الحاوي * وإن جاءت بدستة أشهر فصاعد لم يشركهم كذا في المحيط * فإن مات
الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولدها بين ما بين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا
الولد يشارك الولد الأول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاقاً بائناً ولم تقرب بانقضائه الغلة فهو على هذا
ولو كان الطلاق رجعيًا فالجواب فيه كالجواب في النكاح كذا في الظهيرية * وإن عاش الواقف
بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يمكنه الوصول إليها ثم مات فجاءت امرأته بولدها بين ما بين سنتين من وقت
وجود الغلة لاحقاً لهذا الولد في هذه الغلة اتهمهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة إلا أن تكون الولادة لاقل
من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة يوم
أو يومين ثم جاءت امرأته بولدها بين ما بين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد الحصة من هذه الغلة كذا
في فتاوى قاضيخان * ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره لال رحمه الله تعالى هو
اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل
عن المؤن والخراج والنوائب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي * وهو اختيار
المتأخرين من مشايخ بخاري رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي
العور والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعبي من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة ولو قال أرضي
صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقف على الأصغر خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً عند
الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة
فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضيخان

لم يكن إقراراً * ولو قال المذمى عليه ولي عليك ألف درهم أو قال ولي عليك مثلها أو قال ولي عليك ألف درهم فيه والحاصل

روايتان في رواية يكون إقراراً في أخرى لا يكون إقراراً * رجل ادعى ديناً على رجل فأقام البينة عليه بعد الإقرار فقال القاضي ثبت عندي
أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي
أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكماً وعليه الفتوى * وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بحق أو دارل رجل
وعندلوا أرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك قضاءً حتى يقول أنه بذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن قوله أرى بمنزلة قوله أظن ولو قال أظن
لم يكن ذلك قضاءً * إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكيلاً في تركة فلان الميت كان وكيلاً في الحفظ خاصة إلا أن يقول له تشتري وتبيع * ولو
قال جعلتك وصياً كان وصياً * وإذا تقدم الغرماء والورثة إلى القاضي وزعموا أن فلان مات ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يعلم به فقال إن
كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً قالوا يبرحى أن يكون القاضي في سعة من ذلك فإن كانوا صادقين كان وصياً * رجل جاء إلى القاضي
فقال قد مات أبي في بعض الأطراف وعليه ديون وتركة عرضاً ورقيقاً ودواب ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبينة
لأن أهل تلك الناحية لا يعرفونني قالوا لا بأس للقاضي أن يقول له إن كنت صادقاً فاقبل بقول فبيع الحيوان واقض الديون فإن كان صادقاً

صح أمر القاضي والافلا * واذا أوصى الرجل الى رجل فقال في وجهه لا أقبل بطل الاية امتحني لو قبل بعد ذلك في حياته أو بعد وفاته لا يصح * ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصي وهي والوكالة سواء بخلاف ما لو أوصى للانسان بوصية فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته أو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته فانه يصح رده وقبوله والمسئلة معروفة * واذا توجه الحبس على المدين فان القاضي لا يسأل المدينون ألك مال ولا يسأل المدعى أله مال في ظاهر الرواية فان سأل المدينون من القاضي أن يسأل صاحب الدين أله مال سأل القاضي بالإجماع فان قال الطالب هو معسر لا يحبس لانه لو أقرب معسرته بعد الحبس أخرجه فقبل الحبس لا يحبس فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المدينون أنا معسر تكلم وافيه قال بعضهم القول قول المدينون أنه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وعن المبيع القول قول مدعى اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدينون والذي يؤيد هذا القول مسئلتان * (احداهما) أحد الشريكين اذا أعتق العبد المشترك وادعى أنه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال * (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين (٣٧٣) والزوج يدعى العسرة كان القول قول

الزوج * وقال بعضهم كل مال وجب به عدة لا يقبل قول المدينون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال * المدينون اذا أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصحيح أنها تقبل وقال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان علم القاضي أنه وقع لا يقبل بينته قبل الحبس وان علم القاضي أنه لم يكن قبل بينته ولو أقام المدينون بينة على العسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر

* والحاصل أن الاستحقاق اذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجي الغلة كذا في المحيط * لو وقف أرضه على ولده الذي كور يدخل فيه الذي كور دون الأناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الذي كور من ولدي وولد الذي كور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي أو على من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد الوقف لامن كان مسلما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح هكذا في فتح القدير * ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * وقف ضيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولادهم كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير تنفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والأنثى واذا جاز هذا الوقف فإدام يوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الأول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الأنثى وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلب له ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * فان حدث له ولد صلبه بعد ذلك صرفت الغلة للمستقبله الى الولد صلبه كذا في الذخيرة * ولو عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع

قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال * وان أقام المدينون البينة على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البينة الا بعد مضي مدة واختلفت الروايات في تلك المدة وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه مقدرب شهرين أو ثلاثة وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها من أربعة أشهر الى ستة أشهر وعن أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنها مقدرة بشهر وقال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى وهذا أرفق الأقاويل وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا صاحب عيال يشكو عياله وقال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى وهذا أرفق الأقاويل وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي لاجل النفقة يأخذ بقول الطحاوي رحمه الله تعالى وان كان وقحا وعرف القاضي بتمرد محبسه ستة أشهر * والحاصل أنه يفوض الى القاضي ان وقع عند القاضي بعدم مضي ستة أشهر أنه متمرديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا اذا كان أمره مشكلا اما اذا كان أمره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجزا ولا يقبل البينة على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ذلك ولا يشترط في هذا الفظة الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلافوا فيه والصحيح أن له أن يلزمه للحديث المشهور لصاحب الحق يدوان قالوا المراد من اليد الملازمة * قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى أحسن الأقاويل في الملازمة ما روى عن محمد رحمه الله

تعالى قال يلزمه في فناءه ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والخلاء فان أراد الطالب أن يمنع عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغداء والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله أن يلزمه بنفسه واجرائه وولده من أحب فان قال المدينون لأجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قواله ما ليس للمدينون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعا لمسئلة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح توكيله فكذلك في الملازمة والصحيح أن في الملازمة الرأي فيه الى صاحب الدين لا الى المدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء غيره لان المقصود حصول الدين وملازمة الغير عسى أن تكون اقرب الى ذلك * اذا كان للمحبوس مال فان القاضي لا يبيع ماله في الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع * وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان كان ماله من جنس الدين كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير أو على العكس القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في سائر الاموال وفي الاستحسان يبيع ويقضى دينه لانهم ما جنس واحد حكما كالصالح مع المكسرة * ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العقار (٣٧٤) عنهما روايتان * الحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا

الاقارب والاجانب الا
والوالدين والاجداد والجدات
فانهم لا يحبسون في ديون
فروعهم الا في النفقة
وغيرهم يحبسون بعضهم
بدين بعض والمكاتب يحبس
مولاه الا فيما كان من جنس
الكتابة * والمولى لا يحبس
المكاتب في دين الكتابة
وغيرها وفي رواية ابن سميعة
رحمه الله تعالى يحبس في غير
مال الكتابة والصحيح هو
الاول * رجل وكل رجلا
بالخصومة وبقبض كل حق
له على الناس وكذا وكذا
وكتب في ذكر الوكالة وكذا
مخاصما مخاصما فادعى قوم
قبل الموكل مالا حال غيب
فاقر الوكيل عند القاضي
أنه وكيله فأقام أصحاب

ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط * وكل جواب عرفته في
الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة * لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على
ولدي وولدي يدخل فيه ولده لصابه وولده الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده وبشترك البطنان
في الغلة ولا يدخل في فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى
هكذا في محيط السرخسي * وان قال على ولي وولدي وولدي وولدي ذكر البطن الثالث فانه تصرف
الغلة الى أولاده أبدا متناسلا ولا تصرف الى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم
الاقرب والابعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولي ثم بعدهم على ولي
ولدي أو يقول بطنا بعد بطن فينشد بآداب الواقف كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه
صدقة موقوفة على أولادي يدخل في فيه البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل للبطن الاول
مادام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك هذه البطون
في القسمة والاقرب والابعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي * ولو قال وقفت على أولادي وله ولد واحد
وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال هذه صدقة
موقوفة على ولي وله ولد واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له أولاد فانقرضوا لم يبق الا واحد كذا في الحاوي
* وقف ضيعته بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضوا على أولاده ما وأولاد أولادهما أبدا متناسلا
فانقرض أحد الولدين وخلف ولا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني
من ولي الواقف صرفت الغلة كلها الى أولاده ما وأولاد أولادهما كذا في الوقائع الحسامية * ولو قال
هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولي وايس له في ولده الاحتياج واحد يصرف نصف الغلة
الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء كذا في خزائن المفتين * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني وله
ابن أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة وحدها كان نصف الغلة له

الديون البينة بدوهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جرم الظلم والوكيل بالخصومة اذالم ونصف
يكن كفيلا بالمال ولا مأمورا بقضاء الدين من مال في يده لا يجب عليه المال فلا يكون ظالما * اذا أراد المحبوس أن يحترف اختلاف واقفه قال
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عسى تكون في ذلك وينع من الهام
ويتنور في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء * ولو احتاج الى الجماع لا بأس بأن
تدخل عليه زوجته أو جاريته فيطوؤها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء الحرائر
والاماء لان المنع عن ذلك لا يقضى الى الهلاك وعسى يكون ذلك سببا لزيادة فحش يحمله على قضاء الدين ولا يخرج جمعة ولا عيد ولا جنازة
قريب وقيل بأنه يخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى وعن محمد رحمه الله تعالى
اذا مات ولده أو والده لا يخرج الا أن لا يوجد من يغسله ويدفنه * واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها أن تطالبه بالنفقة ولكنها
تستدين على الزوج بأمر القاضي * ولو كان للمحبوس ديون على الناس فان القاضي يخرج من السجن حتى يخاصم ثم يحبس * فاذا
مرض في السجن وأضناه المرض فان لم يكن هناك من يرثه أخرجه القاضي من السجن بكفيل * واذا علم القاضي أن المحبوس يحتال

المدعى عليه * رجل باع من رجلين متاعا بألف درهم وكل واحد منهما كفى - ل عن صاحبه ولقي البائع أحدهما وأقام البينة أن له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما كنىل عن صاحبه بأمره فانه يقضى له على الحاضر بألف درهم واذا حضر الغائب لم يكن للمدعى أن يأخذ من الاجمسمائة وهى الاصيل لان القضاء على الكفيل بألف قضاء على الاصيل أما القضاء على الاصيل لا يكون قضاء على الكفيل وفى مسئلة القضاء على الاول فى النصف الذى كان كفى - لا كان قضاء على الغائب اما القضاء عليه فما كان اصيلا

لا يكون قضاء على الغائب * ولو ادعى على رجل أنه كفل له وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فقضى له على الحاضر بألف درهم ثم حضر الغائب كان له أن يأخذ بجميع الألف لأنه حين قضى على الحاضر بألف درهم قضى بها عليه بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الألف عليه بجهة الكفالة * رجل ادعى على رجل ألف درهم فجد المدعى عليه وأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قرض وشهد الآخر أن المدعى عليه أقر أن هذا المدعى أودعه ألف درهم ذكر في المتن أنه يجوز ويقضى عليه بألف درهم لأنهما أجمعاً على إقراره أنه وصل إليه ألف درهم من قبل المدعى وقد جد الولدية فكان ضامناً * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفاً ووصف الألف فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر أن هذا المال المفسر المسمى أخذ منه فلان آخر وأبكر المدعى الأول إقراره قال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل بهذا دعوى المدعى الأول ولا تبطل بينته لأن الوقت غير مذكور في الشهاداتتين فيجعل كأن فلاناً أخذ أولاً ثم ردها على المدعى ثم أخذها منه المدعى عليه * ولو ادعى المدعى أولاً أن هذا أخذ منه ألفاً وأقام البينة ثم أن المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلان بن فلان وكيل المدعى عليه أخذ منه هذا المال كان ذلك إبطالا لدعوى المدعى الأول وتكذيباً لبينته لأنه لما أقر قبض الوكيل ثم ادعى الأخذ على الموكل كان هذا الأخذ الذي يدعى

عن الأخذ الذي اتعاه على وكيله لأن أخذ الوكيل يضاف إلى الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا إثبات أخذ آخر مع إمكان حل الثاني على الأول فيكون دعواه الأخذ على الوكيل إبراء المدعى عليه عن دعوى الأخذ بطريق الأصالة أما في المسئلة الأولى إذا لم يكن أحدهما وكيلًا عن الآخر في الأخذ كان الثابت بكل شهادة أخذًا آخر وعند القضاء بالآخذين كان له أن يطالب المدعى عليه * رجل ادعى دينًا لابييه الميت على رجل فشهد الشهود بأنه كان لابي المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البينة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن شهدوا على إقرار المدعى عليه أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة كالمشهدوا في دار على إقرار المدعى عليه أنها كانت لابي المدعى * رجل ادعى على رجل عند القاضي وأخرج صكا وقال إن الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وإن اسم الغائب فيه عارية وإن الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقبض هذا الدين من المدعى عليه هذا فإن القاضي يسمع دعواه لأن الإنسان قد يكون وكيلًا عن الغير في بيع ماله فيكون الثمن للموكل والعاقبة يكتب الصك باسم نفسه لأنه ينبغي أن يقول وإن فلانا الغائب وكلني بالقبض لأن الظاهر أن الدين إنما يكتب باسم رجل إذا كان حتى القبض له فإذا سمع دعواه يقبل بينته ويقضى بالمال وإن أقر المدعى عليه بالمال والوكالة (٣٧٦) أمر بتسليم المال إلى المدعى ولا ينفذ إقراره على الغائب وإن أقر المدعى عليه بالمال

وأنكر الوكيل قال له أثبت الوكالة بالبينة ولو أقام البينة على إقرار الغائب أن المال للمدعى هذا ولم يقيم البينة على الوكالة لا تقبل بينته

فصل في الدعوى بخلاف الشهادة وما يصير به متناقضا وما لا يصير به

رجل ادعى على رجل ألفا وخمسمائة فشهد الشهود بألف جازت الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى ألفا فشهدوا بخمسمائة * ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما بألف والآخر بخمسمائة لا يقضى بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة * ولو ادعى

المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ولو قال على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم وسكت لم يكن لولد ولدته شيء كذا في المحيط * ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من ينحدر من ولدي لم يدخل فيه أولاده لصلبه الحداث ويدخل فيه أولادهم فإن قال على ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم ما ولدوا وكان له أولاد قبل أن وقف ما ولدوا وخلفوا أولادهم يدخلون في الوقف ولو قال على ولدي وولد ولدي وأولادهم يدخلون فيه كذا في الحاوي * إذا قال في صحتة جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا فإنه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الأعلى والبطن الأدنى فل في ذلك على السواء إلا إذا قال في وقفه على أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الأدنى بلونهم فإن قال على هذا الوجه غلات البطن الأعلى الواحد كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الأدنى يليه وإن قال على أن يبدأ بالبطن الأعلى ثم الذين يلونهم على أن يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين غلات الغلة والبطن الأعلى ذكور ولا أنثى معهم أو أنثى ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط * ولو قال على ولدي وولد ولدي أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنًا بعد بطن لكن قال كلما مات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة للجميع ولده وولد ولده ونسلهم لا بينهم على السوية فإن مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فإن الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وإن سبوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولده هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة * ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسلهم وأولادهم أبدا ما تناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الأدنى الذين يلونهم الخ بطنًا بعد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده

ألف وخمسمائة فشهد أحدهما بألف والآخر ألف وخمسمائة جازت شهادتهما على ألف * وإن ادعى ألفا فشهدوا وولد

بألف وخمسمائة أو بألف درهم لا تقبل من غير توفيق لأنه كذب الشهود بالزيادة على ألف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما اتعاه المدعى فإن وفق المدعى فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة كما شهدت به الشهود إلا أني أبرأه أو استوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فإذا وفق على هذا الوجه قبلت لأن ما أتى به من التوفيق تحتمله الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج إلى إقامة البينة على التوفيق وقال بعضهم تشترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الأول وإنما يحتاج إلى إثبات التوفيق بالبينة إذا كان التوفيق لا يتم به ولا ينقرب بإثباته كما لو ادعى المالك بالشراء فشهد الشهود بالملك بالهبة * أما الإبراء فيتم به وكذا الاستيفاء فإنه إذا نظر بحسن حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج إلى إثبات التوفيق بالبينة والقياس أنه إذا حصل التوفيق يوفق وإن لم يدع التوفيق ويحمل الشهادة على الصحة وذكر محمد رحمه الله تعالى في كونه من المواضع وأثبت التوفيق وإن لم يدع حلالا للشهادة على الصحة * منها إذا ادعى دينًا فأنكر المدعى عليه وقال ما كان لك على شيء فلما أقام المدعى البينة على الدين أقام المدعى عليه البينة على الإبقاء أو الإبراء قال تقبل وذكر الشيخ الإمام المعروف بنحوه زاده رحمه الله تعالى في الشهادات أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض فذلك محمول على ما إذا ادعى

التوفيق فانه لابد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفا شاهدان بالالف الا أن أحدهما شهد أنه قضى الطالب منها خمسمائة وأنكر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الف وعن أبي يوسف - ف رحمه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمسمائة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى * ولو ادعى ألفا شاهدان بالشهود بالالف والقضاء فقال المدعى ما قضاني شيئا أو قال سعد قاضي الشهادة على الدين وأوه - ما في القضاء أن عدلا جازت شهادتهما على الف وان قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل أو بزور لا تجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالف وشهد أن للمدعى عليه مائة دينار والمدعى ينكر الدينان قال المدعى شهدا بالالف بحق وأوهما في الدينان جازت شهادتهما * ولو ادعى ألفا شاهدان بالشهود أنه كان لهذا المدعى على المدعى ألف ولكنه أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأته منها فقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا اذالم يدع البراءة يقضى عليه بالالف * ولو ادعى ألفا شاهد أحدهما أن له عليه ألف درهم وشهد الآخر على اقراره بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع أنه لا تقبل لأن أحدهما اشهد بالقول والاخر بالفعل فلم يفتقأ على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل * ولو اتفق الشاهدان على أنه أقرب بالف واختلفا في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما لان القول بما يعاد ويكرر * ولو ادعى دارا في يد رجل أنه له من ذسنة (٣٧٧) فشهد الشهود أنهم له من ذ

عشرين سنة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنها لا تقبل * ولو ادعى أنها له من ذ عشرين سنة وشهد الشهود أنها له من ذسنة جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة الاولى دون الثانية * ولو ادعى ثوبا في يد رجل انه له وأقام شاهدين فشهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن المدعى أودعه اياه وشهد الآخر على اقراره أنه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قال ولكنه اغتصبه مني جازت شهادتهما ويجعل الذي في يده الثوب مقرا بملكه للمدعى حتى لو اتعاه بعد ذلك لا تقبل * ولو شهد أحسد شاهدي المدعى على اقرار

وولد له ونسب له أبدا ما تناسلوا على أن يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا وولد وولد ولا نسلا ولا عقباً كان نصيبه من هذه الصدقة مردودا الى أهل هذه الصدقة فقسمت الغلة تسنين على البطن الاعلى فبات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولد وولد فان الغلة تقسم على أولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فاصاب الاحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتي كان (١) لولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الاعلى اعتبار الشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الاعلى ولدا الصلب وانما ترك ولدا فان نصيب الميت من الغلة لولد له وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط * وان كان عدد البطن الاعلى عشرة أنف فبات منهم اثنان ولم يترك كاولدا ولدا ولدت ثم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهم ولدا ولدت ثم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يترك كاولدا ولدا ولدت فتنازعت الاربعة الباقون من البطن الاعلى وولد الاثنان الميتين قسمت الغلة يوم تأتي على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولادا على ستة أسهم فاصاب الاربعة كان لهم وما أصاب الميتين اللذين تركا أولادا كان ذلك لاولادهم واسقط سهم الاربعة الموتي الذين لم يتركوا أولادا كذا في المحيط * رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد * ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فبات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو وخاصة ولو قال على عبد الله

(١) قوله لولد من مات منهم الخ مفهومه أنه لو لم يشترط فيه تقديم البطن الاعلى فانه يكون للولد ولدا الولد جميعا كذا بهامش بعض النسخ اه

(٤٨ - فتاوى ثانی) ذي اليد أنه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فانه يقضى به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار بالاخذ لا يكون اقرارا بالملك للأخوذ منه فان الانسان قد يأخذ ماله من الغير ولا يغتصب ماله من غيره * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه اياه وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قاله ولكني أودعته اياه لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يجتمعا على اقراره بملكه ولا على اقراره بالاخذ لان الذي شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالاخذ من المدعى * رجل ادعى عينا في يد انسان وأقام البينة أنه له ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هذه العين جازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى * رجلان شهدا أن فلانا قد مات وهذه كانت امرأته وشهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهود الزوجية أولى وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام ومقالة الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج * اذا ادعى أربعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم ما كان ابنا للميت وانما كان ابنا لبنته تصادقوا على ذلك ذكر في المنتقى أنه تبطل بينتهم ودعواهم فلان ابنتين الثلاث بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين غير

الاولين وادعوا أن الدار كانت لا يهيم مات وتر كها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم صح دعواهم وقبلت بينهم * المدعى عليه الدين اذا ادعى البراءة عن الدين ان قال لي بينة حاضرة في المصر فانه يؤجله القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى وأراد استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى عليه أولا على الدين فان نكل حينئذ يحلف المدعى على البراءة * فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل الفتح ودعوى الرجلين * رجل خاصم رجلا في عين فهو على وجهين اما أن كان العين هالكاً وقائماً فالقائم لا يخلو ما أن كان حاضراً في المجلس أو غائباً * فان ادعى أنه هالك فهذا ودعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسدة فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالي أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذلك لو قال بلغني أن فلانا لميت أوصى لي ولا أدري قدره أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت اليه * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي اذا اتهم وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئاً معلوماً فان على قول أكثر المشايخ رحمه الله تعالى يستخلفه القاضي نظراً للصغير والوقف (٣٧٨) فان كان العين الذي يدعيه المدعى قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول

هذا العين لي ولا بد لشهود
أيضا أن يشهدوا بالملك
وأشاروا بأيديهم الى المدعى
والعين المدعى به والاشارة
بالرأس لا تكفي الا اذا علم
بإشارتهم الاشارة الى العين
المدعى به * ولو قال انشهد
أن هذا العين المدعى به وقالوا
بالفارسية اين أن مدعى
است لا يكتفي بذلك مالم
يصرحوا بالملك لان الشيء
كما ينسب الى الانسان بجهة
الملك ينسب بالاجارة فلا بد
من التصريح بالملك لقطع
الاحتمال * وان كان العين
غائبا وادعى أنه في يد المدعى
عليه فأنكر ان بين المدعى
قيمه وصفته تسمع دعواه
وتقبل بينته وان لم يبين
القيمة فقال غصب مني عين

وزيد وعمر وونسلمهم ما دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وودخل أولاد زيد وعمر وولو قال على ولد
عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت الغلة كلها لولد عبد الله كذا في المحيط * ولو وقف على ورثة زيد
وزيد حتى فلا شيء لورثته وتكون الغلة كلها للفقراء فاذا مات زيد فالغلة بين ورثته الموجودين على عددهم
يسمى فيهم الذكروا لاني وفان مات بعضهم سقط سهمه وكانت الغلة لمن كان حيا يوم تأتي الغلة فان بقي
واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين * ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن
لن عد هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي * ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة على المساكين على أن يهدأ بولدي الصلبي فتجري غلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على أولادهم
ونسلمهم فانه تكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتي هذه
للمساكين لا يخرج عنهم وقال مع هذا وعلى أن تجري غلة هذه الصدقة على قرابتي مابقي منهم أحد فان غلة
هذه الصدقة تكون لقرابته أبداً ثم من بعدهم على المساكين ولو قال على أن تكون غلته لعبد الله بن جعفر
ولو زيد أبداً مابقي منهم أحد فاذا انقرضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد
الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة أسهم كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد
وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلمهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون
الكل لهم مادام ولد الصلبي حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما
أصاب ولد الصلبي فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض
ولد الصلبي فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلبي فأصاب الباقي من ولد الصلبي
يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة * في وقف هلال
رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وذكرفيه وقف في حياته وبعد وفاته فقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد
في الاصح ولا يجعله وصية لا وارث وانما يحمل ذلك على التأييد كذا في الوجيز

كذا ولا أدري أنه هالك أم قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا
ادعى رجل على رجل أنه رهن عنده ثوبا بكذا قال تسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبد أو ادعى أنه غصب منه
جارية وغيرها وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يحضرها ويردّها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان الغاصب بعد ذلك
فانت الجارية أو بهتها ولا أقدر عليها قال يتلوم القاضي في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها اقضى عليه
بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب * وذكر في الوديعة رجل قال اغريم أو دعيتك عبد أو أمة وقال المستودع ما أودعته الا أمة
وقد هلكت فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال أبو بكر البخاري لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال
وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامه المشايخ قالوا تصح الدعوى من غير دعوى
الاقرار لان محمد رحمه الله تعالى لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي أن يكاف المدعى ببيان القيمة جدا فان لم يبين يسمع
دعواه ويقبل بينته وبأمر المدعى عليه باحضار ذلك العين فان أبي حسه شهرين فان حضر عينا من ذلك الجنس يقال للمدعى أعيد الذي
ادعيت فان صدقه أخذه وان كذبه كاف المدعى عليه باحضار عين اخرى أن يوافقه المدعى في ذلك فان بجز المدعى عليه وظهر عجزه يقضى

عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي عليه * ولو ادعى عينا حاضر في يد رجل أنه له وأنكر المدعي عليه فأقام المدعي بينة على ما تدعى
فسأل المدعي من القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه إلى أن تظهر عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضي وفي الاستحسان يجبره على
إعطاء الكفيل وإذا أعطاه كفيلا بنفسه ينبغي أن يأخذ منه وكفيل بالخصومة أي باحتيا لوقاب المدعي عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ
منه كفيلا بعين المدعي به لأن القاضي لا يتمكن من القضاء إلا بحضور المدعي عليه وحضرة العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا
وإنما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فإن أبي أن يعطى كفيلا بنفسه أمر المدعي أن يلازمه أثناء الليل وأطراف النهار ما بنفسه أو غيره
هذا إذا أقام المدعي البينة فأمّا إذا ادعى ولم يقيم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين إن قال ينتهي غائبة لا يكلفه وإن قال
حضور في المصير في القياس لا يكلفه وفي الاستحسان يكلفه إلى المجلس الثاني وكذا لو أقام المدعي شاهدا واحدا فإنه يأخذ منه كفيلا بنفسه
وبالعين المدعي به ووكيلا بالخصومة وكفيلا بنفس الوكيل فإن أعطاه الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه
الأن يرضى به الخصم * ولو كان المدعي به نقليا فقال المدعي به لا أرضى بالكفيل بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضي أن يضعه على
يدي عدل إن كان المدعي عليه عدلا لا يخشى عليه تعيب العين لا يجيبه القاضي (٣٧٩) إلى ذلك وإن كان فاسقا يخشى عليه

يجيبه القاضي إلى ذلك
وان كان المدعي به عقارا
وطلب من القاضي أن
يضعه على يدي عدل لا يجيبه
القاضي إلى ذلك إلا أن يكون
أشجارا عليها ثمار وإن كان
المدعي به دابة أو جارية
يحتاج إلى النفقة وأبي
المدعي عليه أن يعطى كفيلا
والمدعي لا يقدر على الملازمة
فطلب من القاضي أن يضعه
على يدي عدل فإن القاضي
يقول للمدعي إن شئت
وضعه على يدي عدل
وتون النفقة عليك عدات
ينتك أول تعدل قضيت بها
لأن أول أقض فإن رضى المدعي
بذلك وضعها على يدي عدل
وان لم يرض لا يضع ويلزم
إن شاء * ولو طلب المدعي من

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبين معرفة القرابة قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
هي كل من يناسبه إلى أقصى أب له في الاسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقريب
والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء * فإذا وقف على قرابته أو على ذوى قرابته دخل هؤلاء تحت الوقف
عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن حصل بلفظ الواحد نحو قوله على قرابتي على ذى قرابتي دخل
تحت الوقف من كان أقرب إلى الواقف من محارمه وإن حصل بلفظ الجمع نحو قوله على ذوى قرابتي على
أقربائي يعتبر مع ما ذكرنا بالجمع حتى ينصرف اللفظ إلى المثنى فصاعدا وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى
في معنى قواهما أقصى أب له في الاسلام قال بعضهم معناه أقصى أب أسلم وقال بعضهم معناه أقصى أب
أدرك الاسلام أسلم أو لم يسلم وثمر الاختلاف تظهر في العلوي إذا وقف على قرابته فعلى الثاني تدخل أولاد
عقيل وجعفر وعلى الأول أولاد علي فحسب * وإذا كان للواقف عمن وخالان وقد حصل الإيقاف بلفظ
الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الغلة للعين لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما الغلة للعين
والخالين أرباعا لأنهما لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وخالان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فالم نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط * ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم
جميعا الذكروا لأنثى والمسلم والكافر والحرة والمملوك إلا أن ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم تخلق
الغلة والقبول إلى العبد دون المولى وبعد المعتقد يكون له كذا في الحاوي * وفي الوقف على القريب تقسم
الغلة على الرأس الصغير والكبير والذكور والأنثى والفقر والغنى سواء المساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز
* ولا يدخل أبو الواقف ولا أولاده لصلبه وفي دخول الجد وابتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح
القدير * رجل وقف وقفا على أهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطى ابن ابن
الواقف إذا كان فقيرا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يعطى لأن ولدا الولد عندهما
ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضيان * والذي ذكرنا في قوله لأقربائه وذوى قرابته فكذا في قوله

القاضي الحيلولة بين المدعي به والمدعي عليه إن كان ذلك قبل إقامة البينة لا يجيبه القاضي إلى ذلك * وكذا لو أقام شاهدا أو شاهدين
فاسقين لأن قول الفاسق لا يعتبر ألا يرى أنه لو أخبر بنجاسة الماء وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقام المدعي شاهدا عدلا
أو امرأتين مستورتين فإن كان ذلك من باب الفرج بأن شهدا على أمة أنهم هذا الرجل حبل بينهما وبين المدعي عليه وتوضع عنده عدل
وكذا لو ادعت حرية أو عتقا أو شهدا بطلاق بائن أو ثلاث يحال بينهما وبين الزوج وذلك بأن يجعل القاضي بينهما امرأة عدلة ولا تخرج عن
منزل الزوج فإن حبل بين الأمة وبين المدعي عليه فلم يعدل البينة وقال المدعي لى بينة أخرى حاضرة قالوا لا ترفع الحيلولة ولا تؤخذ من
العدل إلى آخر المجلس وقيل يؤجل أياما كما لو ادعى القتال بينة على العفو فانه يؤجل أياما وراء المجلس استحسانا * ولو ادعى رجل نكاح امرأة
وهي في يد غيره فأقام المدعي البينة فإن سأل المدعي الحيلولة أو التعديل في مدة مسئلة عن الشهود ففعل القاضي ذلك والأفلا وكذا المرأة إذا
ادعت فساد النكاح وأقامت البينة وسألت الحيلولة وكذا رجل ادعى أمة في يد رجل وقال بعثها من الذي في يده بها فاسدا وقال المدعي عليه
اشترى بها منه شرا بغير أنفه بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح * وإن كان الدعوى في غير الفرج وأقام المدعي بينة فانه يأخذ كفيلا من
المدعي عليه بنفسه وبالمدعي به ووكيلا بالخصومة ولا يحتاج إلى التعديل والحيلولة إلا أن يكون المدعي شيئا يخاف تعيبه وتلافه * ولو كانت

الجارية في يد رجلين يدعي كل واحد منهما أنه القاضى يدعيها في أيديهما ويقول لكل واحد منهما أقم البينة فإن أراد كل واحد منهما أن تكون الجارية عنده وتنازعا في ذلك أمرهما القاضى أن يتفقا على رجل تكون عنده إلى أن تقوم لهم أينة قطعا للنازعة فإن أقام أحدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر وضعها القاضى عند رجل عدل إلى أن يسأل عن الشهود * ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبيرة ليست في يد رجل وهي تجحد دعواه فأقام البينة وطلب من القاضى أن يضعها على يد عدل إلى أن يسأل عن الشهود فإن القاضى لا يضعها ولكن يأخذ منها كفيلًا وكذا لو ادعى نكاح بكره في بيت أبيها لا يعزلها * وإن كان المدعى به منقولا عظيمًا لا يمكن نقله إلا بمؤنة وضرر فهو الخشب العظيم والحجر والرحى والصنم الكبير والمكيل والموزون اختلوا فيه قال بعضهم ينقل إلى مجلس القاضى ومؤنة النقل تكون على المدعى عليه والصحيح أن القاضى يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى به وشهود معه فيشهدون عند القاضى أن شهود المدعى شهدوا والمدعى وحيدًا يقضى القاضى للمدعى والذي بعثه القاضى لسماع الشهادة لا يكون قاضيًا فلا بد من القضاء تلك الشهادة * وإذا وقعت الدعوى في دابة لا بأس بادخالها في المسجد للخصوصية إذا كان القاضى يجلس في المسجد لأن الشهادة بالمنقول لا تقبل إلا بالاشارة اليه * وإذا ادعى رجل جارية أو عبدا أو دابة أو عرضا في يد رجل فشهد (٣٨٠) أحد شاهدي المدعى أنها جاريته وشهد الآخر أنها كانت جاريته ذكر الشيخ الامام

لأرحامه ولذوى أرحامه ولا نسابة ولذوى أنسابه كذا في المحيط * ولو قال لذي قرابتي فالقياس أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للام لان اللفظ فرد بصيغته وفي الاستحسان هم سواء لانه يراد به الجنس كذا في الحاوى * ولو كان وقف على ذوى قرابته أو أقربائه أو أنسابه أو أرحامه الأقرب فالأقرب فانه يدخل تحت الوقف الأقرب ولا يعتبر الجمع بلا خلاف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للأقرب أو للأنسابة أو لذوى الأرحام ولم يصف إلى نفسه يكون ذلك الأمر على قرابته لمكان العرف كذا في المحيط * ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي أو من قبل أمي فهو على ما قال وتقسيم الغلة عليهم على عدد رؤسهم ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أمي فالغلة تقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه من كان من قبل أبيه وأمه ومن كان من قبل أميه أو من كان من قبل أمه ولا ترجح قرابته من قبل أبيه وأمه ولو قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الأقرب فالأقرب وجبت الغلة لأقرب قرابته إليه فان كان الأقرب واحداً للجميع فالغلة له وإن زاد على مائتي درهم وإن كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكر والأنثى فإذا انقرض هؤلاء فالغلة لمن يليهم في القرب حتى تصير إلى أبعدهم قرابة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وإليه ذهب هلال رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم إلى الواقف بينهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الأدنى فالأدنى فان قال بعضهم لا أقبل سقط سهمه وكانت الغلة للباقيين كذا في الحاوى * ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط * إذا وقف أرضا على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كاف أقامة البينة ولا تقبل بينته الأعلى خصم والخصم هو الواقف إن كان حيا فان مات فالوصى الذي الأرض في يده هو الخصم فان

المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في شرح الغصب أنها تقبل ويقضى للمدعى وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه * ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده لا تقبل ولو ادعى المدعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أنها كانت في يد المدعى أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضى بهم هذه الشهادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويؤمر بالتسليم إلى المدعى * ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنها كانت

في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة إلى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعى وإن المدعى عليه هذا اقرب أخذها منه أو غصبها منه أو انتزعها من يده أو أبقى العبد من يد المدعى فأخذها المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذها المدعى عليه أو أودعه عند المدعى عليه أو أعاره إياه تقبل وإن لم يشهدوا على ملك المدعى * ولو شهد الشهود فقالوا نشهد أن هذا العبد لهذا المدعى ولم يشهدوا أنه ملك المدعى أو قالوا نشهد أن المدعى مالك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب البعد أن هذا العبد لهذا المدعى يجوز ويقضى به للمدعى وكذا لو شهدوا أنه ملكه منذ عشرين سنة أو ذكر أو وقتا أقل من ذلك أو أكثر يجوز ويقضى به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة إذا شهدوا أنه تقبل المدعى إذا قال للقاضى ان المدعى عليه أقر أن هذا الشيء لي فمره بالتسليم إلى قال عامة المشايخ تسمع دعواه وإذا أقام البينة على هذا بامر بالتسليم إليه إذا شهدوا بشئ ينقل أر هذا الشيء ملك المدعى تجوز شهادتهم وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأنهم لما شهدوا بالملك وملك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا بعرض فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع بيد المدعى عليه والاول أصح وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى

عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار * رجلان تنازعا في عين كل واحد منهما يدعي أنه له فان كان العين في يد غيرهما
ينكر دعواهما فأقام المدعيان البينة على المالك المطابق ان لم يؤثر خاؤا وأرخاؤا تاريخهما مساوية يقضى بينهما انصفان فان أرخاؤا أحدهما أسبق
في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر ومحمد الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما وأطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما ما هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد * واختلاف الروايات عن صاحبيه في ذلك قال الشيخ الامام
المعروف بنحو اخر زاده رحمه الله تعالى الصحيح أن على قول أبي يوسف الاول ومحمد الآخر يقضى بينهما انصفان كما قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى وان كان العين في يد أحدهما فان لم يؤثر خاؤا وأرخاؤا تاريخهما مساوية فالخارج أولى وان أرخاؤا أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما
سواء كان خارجا أو صاحب يد وهو قول أبي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج أولى فان أرخ أحدهما ولم يؤثر خاؤا الآخر كان الخارج
أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الآخر وأبي يوسف الاول * ولو تنازع رجلان في شئ فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر
البينة أنه في يده الساعة أقتره القاضي في يدهم في الساعة * وكذا لو أقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه
كان في يده منذ جمعة جعله القاضي في يدهم في الجمعة * عبد في يد رجل أقام البينة (٣٨١) أنه كان عبده منذ عشرين سنة

وأقام آخر البينة أنه عبده
وكان في يده منذ سنة حتى
اغتصبه الذي في يده فهو لمن
في يده * رجل قال لغيره
هذا العبد لك فقال المقر له
ليس هو لي ثم قال بلى هو لي
لا يقبل قوله * ولو أقام
البينة أنه لي لا تقبل بينته
* وقال الناطق رحمه الله
تعالى اذا قال ليست هذه
الدار لي ثم أقام البينة انها
له تقبل بينته لانه لم يقربها
لمعروف حتى لو كانت الدار
في يد رجل يدعيها لنفسه
فقال رجل لي ليست
الدار لي ثم ادعاه لنفسه
لا تسمع دعواه * ولو أقام
البينة لا تقبل بينته لانه
لما قال ليست لي صار مقرا

أقر الوصي لواحد بأنه من قرابة الميت لم يصح اقراره وانما هو خصم في اقامة البينة عليه كذا في الحاوي * فان
كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعي على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة ولا يكون وارث
الميت خصما للمدعي في ذلك الا أن يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصماء للمدعي هكذا في
المحيط * فان برهن على المتولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين
أولاب أو لام ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك
يتأني زمانا ثم يدفع اليه كذا في الوجيز * ولا يؤخذ منه كفيلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في الميراث
هكذا في المحيط * فان قال الشهود له قرابة غيب فالقاضي يفرز أنصباهم فان قال الشهود لا ندري عددهم
كم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا الا بما تيقنوا فيه قولوا لا نعلم له قرابة أخرى سوى
كذا في الذخيرة * فان برهن على أن حاكم بلدة كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رحمه الله تعالى
يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فان غاب أو مات
الشهود قبل التفسير يسأل المدعي فان ذكر قرابة يستحق بها أعطاه والا ولا يكون نقضا لقضاء الحاكم
الاول لانه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكمه باعطاء شئ من الغلة أو بأنه
الموقوف عليه يحضيه ويعطيه أيضا كذا في الوجيز * وان لم يفسر المدعي القرابة أو كان صبيها قال هلال
القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الاول على العصة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط
* رجل أثبت قرابته عند القاضي وقضى بها له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي فأراد أن
يخاصم المقضى له فان كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وان لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن
خصما سواء قدمه الى القاضي الذي قضى به للاول أو قدمه الى قاض آخر وهذا استحسن ذهب اليه هلال
رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة * واذا أثبت واحد من الأقرباء قرابته فأقام الآخر البينة أنه ابن الذي
أثبت قرابته أو ابن ابنه اكتفى به ولا يحتاج الى تفسير القرابة التي احتاج الاول اليها وكذا اذا أقام البينة أنه

بالمالك الذي اليد فادعاه لنفسه بعد ذلك لا تسمع * رجل في يده عبد يقرب بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا
بالقوة فقدم الثمن لا يقبل قوله وان ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكاله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد قبلت
بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح وكيلا في شراء نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالقدر هم ووكاني
بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته الا أن لمولاه أن يمنع عن الخصومة فتوان لم يمنع فلو كالة جازة قوله أن يقبض الثمن ويرأ
منه المولى * ولو قال أنا عبد فلان قد وكاني بخصومة في نفسي وأقام البينة قبلت بينته * رجل جاء الى امرأة رجل أو ابنته وهي
صغيرة فخذعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب والزوج أن يخاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتي بها أو يعلم أنهم أقدمت * رجل
ادعى عبد في يد رجل فطوبى بالبينة فلما قاما من عند القاضي باعه صاحب اليد من رجل بألف وتقابضا ثم أودعه المشتري عند البائع
وغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان كان القاضي به لم يخاصم نوا ليدأ وأقر به المدعي لا يسمع بينة المدعي على ذي اليد وان لم يعلم به القاضي
ولا أقتر به المدعي تقبل بينة المدعي ولا تقبل بينة صاحب اليد أنه باعه من فلان ثم أودعه فلان عند موافق أقام البينة على اقرار المدعي بذلك
قبلت بينته وتندفع عنه الخصومة * والهبة والصدقة اذا اتصل بهما القبض بمنزلة البيع في ذلك * رجل ادعى عبد في يد رجل فقبل

أن يقيم البينة بأمر المدعى عليه من رجل بمحض من الشهود ثم أقام المدعى البينة على المدعى عليه أن العبد له فإن القاضي يقضى به للمدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه أنه باعه فإن جاء المشتري بعد ذلك وأقام البينة على المقضى له أن العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضى به للمشتري فلو باعه المشتري أو وهبه من المقضى عليه الأول جاز ويعود العبد إلى ملكه وهذه حيلة يحتمل بها الدفع الاستحقاق * ولو ادعى عبد في يد رجل فقبل أن يقيم المدعى البينة بأمره بمحض من الشهود ثم أقام المدعى البينة على أن العبد له فإنه يقضى به للمدعى فإن حضر المشتري بعد ذلك وأقام البينة على المقضى له أن العبد عبده كان اشتراؤه من المقضى عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا تقبل بينته لأن القضاء على المقضى عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه * جبة في يد ثلاثة نفر أحدهم يدعى بطانة أو الثاني قطن أو الثالث كلها أو أقام كل واحد منهم البينة على ما ادعى فإنه يقضى بجميعها المدعى الكل ويضمن هو والمدعى البطانة نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن وإنما يقضى للمدعى الكل بالظاهرة لأنه يدعيها ولا يدعيها غيره فية قضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة يدعيان البطانة ولا يدعيها غيره ما أو البطانة في أيديهما فية قضى لكل واحد منهما ما بنصفها الذي في يده صاحبه ترجيح البينة الخارج على بينة ذي اليد وإذا قضى للمدعى (٣٨٢) البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها

أخوه لا يسه وأمه كذا في الحاوي * وكذلك لو كان المقضى له الاول امرأة وباقي المسألة بحالها كذا في
الذخيرة * وان أقام الثاني بينة أنه أخو المقضى له الاول لا يسه فالقاضي ان قضى للاول بقربته من قبل
أبيه قضى للثاني وان قضى للاول بقربته من قبل أمه كان الثاني أجنباً عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس
المسائل كذا في المحيط * وشهادة ابني الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في
الذخيرة * وان شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد هذان الاثنان لهذين فشهد بعضهم لبعض لم تقبل كذا
في الحاوي * وان كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الاولين ثم شهد المقضى اهما بالشاهدين لا تقبل
شهادتهما بالشاهدين الاولين وشهادة الشاهدين الاولين ماضية على حالها كذا في الذخيرة * لو شهد
رجلان من القرابة لواحد من القرابة فلم يمدلا لشاركهما فيما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي * واذا
وقف أرضه على قرابته فجاء رجل وادعى أنه من قرابته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا من وقف
عليه فان كان للواقف قرابة معروفون لا يصح اقراره وهذا اذا كان الاقرار من الواقف بعد عقد الوقف فاما اذا
أقر بذلك في عقد الوقف بأن قال في عقد الوقف هذا من وقفه عليه قبل ذلك منه أما اذا لم تكن له قرابة
معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط * ان شهدوا على اقرار الواقف لواحد أنه قريبه وله
قرابة معروفون لم يقبل ذلك فان لم تكن له قرابة معروفون استحسن أن أعطيه الغلة اذا فسر واقرار
الميت بذلك كذا في الحاوي * واذا وقف على ولده ونسله ثم أقر لرجل أنه ابنه فلا يصح في الغلات الماضية
ويصدق في الغلات المستأنفة كذا في الذخيرة * واذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعى أنه من قرابته وأقام
بينه فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا
أن القاضي فلانا كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً كذا في المحيط * اذا وقف على أقرب الناس منه ومن
بعده على المساكين وله ابن أو ابن دخل تحت الوقف ولو كان الوقف على أقرب الناس من قرابته لا يدخلان
تحت الوقف وان كان له ابن أو ابن فالغلة للابن وكذلك الابنة واذا مات الابن والابنة كانت الغلة للمساكين

ولا

فتبطل البيعتان ضرورة * جارية في يدرجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنهما جاريته بعتهما من الذي في يديه بألف درهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام فانه يقضى بالبيعتين فان أمضا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يديه ألف درهم لان حق كل واحد منهما عند الأمضاء قبل المشتري في الثمن ولا تضايق في الثمن فان أمضى أحدهما البيع دون الآخر فللذي أمضى البيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية وللذي لم يعض البيع أن يأخذ كل الجارية لانه أقام البيعة على أن كل الجارية له وانما يتنصف بحكم المزاوجة وقد زالت مزاحمة صاحبه وان لم يعض كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين نصفين لاستوائهما في الحجة ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع * رجل أقام البيعة على رجل أنه غصب منه هذه الجارية اليوم وأقام آخر البيعة على أن هذا المدعى عليه اغتصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على الوقت الآخر ويضمن المدعى عليه قيمته صاحب الوقت الاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على الوقت الاول ولا يضمن للآخر شيئا * رجل ادعى أن فلانا الميت غصب منه شيئا وبينوا حضور بعض ورثة الميت وأقام عليه البيعة بذلك وبعض ذلك الذي

في يده هذا الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث الآخر وهذا الوارث الحاضر مقرأته ميراث لهم من قبل أبيهم فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر بدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ ما في يد وكيل الغائب ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقضى بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعى فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله * رجلان لهما على رجل ألف درهم مشترك بينهما فجاء المدعى عليه فحضر أحد الرجلين وأقام البينة على دينهما وشريكة غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي يقضى للحاضر بخمس مائة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه إلا أن يكون ألف ميراثا بينهما عن مورث واحد * فإذا حضر الشريك الغائب يكلف إعادة البينة فان لم يقدر على ذلك يدخل مع شريكه في الخمسة التي قبض * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * أربعة نفر لهم على رجل ألف درهم وهو موسر ومعتسر فشهداثنان منهم على اثنين منهم أنهم ما أبر الغريم عن حصتهم من الألف جازت شهادتهما وان كان ذلك ثمن مبيع باعوه منه وان مات الغريم وترك ألف درهم فشهدا بالبراءة بعد موته لا تجوز شهادتهم - ما لان الألف المتروكة بعد الموت يصير مشتركا بين الغرماء كل واحد منهم كان مدعيا تخلص (٣٨٣) ذلك لنفسه * عبد في يد رجل

ولا تكون للابوين وان كان له أبوان لا غير كانت الغلة بينهما نصفين فان مات أحدهما كان للحي النصف والنصف الآخر للمساكين وكذلك الأولاد ان كانوا عشرة فمات أحدهم كانت حصته للمساكين وان كانت للواقف أم وأخوة كانت الغلة للام دون الأخوة وكذلك اذا كان له جد وأم فالأم أقرب من الجد ومن الأخوة والاب أيضا أقرب * وان كان له جد أبوالاب وأخوة فالغلة للجد في قول من يرى الجد مقام الاب وفي قول الآخر للأخوة دون الجد كذا في الذخيرة * فان كان له أخوان أحدهما لاب وأم والآخر لاب وألام فالذي من قبل الاب والام أولى وكذلك أولاد الأخوة والأخوات والأعمام والعمت والأخوال والحالات من كان من قبل الاب والام فهو أولى من الذي يكون من قبل الاب أو من قبل الام فان كان ثلاثة أخوال متفرقين وعم لاب يده أب بالخال من قبل الاب والام فان كان أخ لاب وأخ لام فالذي من قبل الاب أولى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول وعلى القول الآخر وهو قولهما ما سواه وعلى هذا جميع الأقارب كل من كان من قبل الاب فهو أولى من الذي من قبل الام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول وفي قوله الآخر وهو قولهما ما سواه كذا في الحاوي * ولو كان له أب وابن ابن فبالغلة للاب دون ابن الاب وان كان له أخ لابيه وأمه وابن ابن كانت الغلة لابن الاب وان كانت له بنت بنت وله ابن ابن ابن أسفل من هذه كانت الغلة لبنت البنت وكذلك الوصية في هذا كله ولو كان له أخت لاب وأم وبنت بنت بنت بنت البنت أولى كذا في المحيط (فالحاصل) أنه يده أولاد الواقف ثم يولد الاب ثم يولد الجد فان كان له أبوالام وبنت الاخ لام أولاب وأم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجد أولى وعندهما بنت الاخ أولى ولو كان مكان بنت الاخ بنت البنت فهي أولى بالاتفاق ولو كان له ابن أخ لاب وأم وأخ لاب وألام فالغلة للأخ كذا في الذخيرة * وابن الاخ من الأم أولى من العم من قبل الاب كذا في الحاوي * ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلد وآخره للفقراء ان كانوا يحرصون فوظفهم تدورهم أي تداروا وان كانوا لا يحرصون فكل من انتقل الى بلد آخر حرم وان لم يبق أحد منهم يصرف الى الفقراء ومن عاد منهم عادت وظيفته في المستقبل لافي الماضي كذا في الفتاوى العنانية

أقام البينة على رجلين أنه باعه منهما بألفي درهم وأقام أحد الرجلين البينة أنه اشتراه منه بألف درهم - ذكر في المتن أنه يقضى ببينة الذي العبد في يده * رجل ادعى على رجل ألفا فجحد المدعى عليه وأعطاه إياه على الجود أو صالحه من دعواه ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن المدعى قال قبل أن يقبض مني المال أو قال قبل الصلح ليس لي قبل فلان شيء فالصلح وقضاء المال ماضيان وان أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال بالبينة ثم أقام المدعى عليه البينة أن

المدعى أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعى عليه شيء يبطل عنه المال * عبد في يد رجل ادعى عليه وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم آمره بقبضه فقبضه بغير أمرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده * ولو قال الموهوب له حين وهبته لي كان العبد في منزلك ولم يكن بحضرته فأمروني بقبضه فقبضته لا يقبل قوله * ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبته لك فلم تقبضه في حياته وانما قبضته بعد موته كان القول قول الوارث * اذا اختلف رب المال مع المضارب فقال المضارب رددت عليك رأس المال بعد ما قسمنا وأنكر رب المال كان القول قول رب المال لان المضارب يدعى أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعى أنه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فيحلف كل واحد منهما فان أقام البينة أقام رب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على اقرار رب المال أنه رده عليه رأس المال فهو ذاع على وجوه ان أرخا وتاريخ أحدهما سبق يقضى بالآخر التاريخين أيهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا بصر كان المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رده بعده وأما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان رب المال وان أقر ببراءته الآن المضارب لما أقر بالضمان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسئلة وان أرخا وتاريخهما سواء أو أطلقا يقضى ببينة المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رده بعد ذلك * جارية في يد رجل ادعت أنها حرة

الاصل وانكرت أنها اقربت بالرق وادعى ذو اليد أنها اقربت بالرق كان القول قول الجارية ويقضى بحريتها * رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريت من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تسمع هذه الدعوى لانه لم يذ كر نقد الثمن * ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل أن يتقدمه الثمن لا يكون له أن يأخذه من صاحب اليد الا أن يدعى الو كالة بالقبض من البائع * رجل ادعى على رجل أنه غصب منه حمارا وذكركسماته فأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعى عليه وزعم شهوده أن هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعى فنظر وافية فاذا فيه بعض شياته على خلاف ما قالوا بأن ذكر الشهود عند الشهادة أنه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي جاء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خلافا في شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الخلل والله أعلم * قال رضى الله عنه وسند كفى مسائل النتائج ما يخالف هذا * رجل ادعى دابة أو دارا في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى الا بحضرة الأجر والمستأجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت مزرعة في يد رجل فان كان البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختل فوافيه والصحيح أنه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيئا ولم يسلم الى المشتري (٣٨٤) حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع أن يأخذ

الدار بالشفعة وهو في يد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري * ولو ادعى على صغير شيئا بحضرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً أو عينا وجب بمباشرة الوصى أولا بمباشرة الوصى * وذكر الناطق في أنه لو ادعى ديناً وجب بمباشرة الوصى لا يشترط حضرة الصغير وان كان ديناً وجب لا بمباشرة الوصى كضمان الاسـ تهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لو ادعى على صبي محجور مالا

* وقف ضـيعة وأمر أن يعطى أقرباؤه كفايتهم وهم قوم غير محصين ان لم يذ كر الاولاد يدخل اولاد الأقرباء وأولاد اولادهم لانهم من أقربائه وان ذكر فقال ثم بعدهم لا اولادهم لا يدخلون حال حياة الاباء ثم يد الكفاية قدر الحاجة لنفسه وللمن يموت من أهـ له وولده وخادم واحد كذا في المضمرات * وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الانزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فوات الواقف وأوصى الى آخره ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بأن الوصى يصرف الى من كان يصرف اليه وان أشكل على الثاني أن الاول الى من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضخان

الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على فقراء مولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيرا يوم تحقق الغلة عنده لال رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المضمرات * وعليه الفتوى * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال أرضي صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو كالوقوف على فقراء قرابتي لان حروف الصلات يقام بعضها مقام بعض ولو قال على أيتام قرابتي في ذلك فان احتمل الغلام بهد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتملت قبل مجي الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتملت بعد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حيض الجارية * وان مات واحد من القرابة بعد مجي الغلة وترك اولادا صغارا لا يكون لهؤلاء الاولاد حصه في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضخان * ولو وقف على المحتاجين من قرابته واخره للفقراء فوات وله ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العتائية * واذا قال على الصالحين من فقراء قرابتي فالصالح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية كاف الاذى قليل

بإسـ تهلاك أو غصب ان كان المدعى يقول لي بينة حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه أبوه أو وصيه الشر حتى اذا قضى القاضي بالمال يؤمر الاب أو الوصى بالاداء وان لم يكن للصبي أب ولا وصى وطلب المدعى من القاضي أن ينصب وصيا للصغير أجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصى وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه * قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى * ولو ادعى على ميت ديناً أو ورثته مغارفاً كان للميت وصى لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصى وللصغار وصى يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد بكفى * ولو ادعى على عبداً مؤذناً أو معتوماً مؤذناً في التجارة يعقل التجارة ما لا يغصب أو استهلك أو دبة أو جود ودبة أو بيع أو شراء أو اجارة أو استئجار أو ما شبه ذلك وأقام البينة على ما ادعى أو أقام البينة على اقراره بذلك والعبد يجب ذلك جازوان كان مولاه أو ولي المعتوم غائباً لان العبد المؤذنين والمعتوم المؤذنين لو اقر بذلك صح اقراره لانه من التجارة والبينة قامت على خصم منكر لو اقر يصح اقراره فيكتفى بحضرة وان كان العبد محجوراً أو المعتوم محجوراً يمتـ بر حضور المولى والعبد جميعا سواء شهدوا على معاينة السبب أو اقراره بذلك ولا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤخذ بذلك بعد الاعتناق قال

مولانا رضي الله عنه وينبغي أن تسمع البيعة ويقضى عليه وان كانا حاضرين تقبل البيعة عليهما في حقهما ولا تسمع دعوى استئالة الوديعة والبضاعة على العبد المحجور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء كان المولى حاضرا أو غائبا وسواء شهدوا عليه بمعينة الاستئالة أو شهدوا عليه باقراره * ولو شهدوا على عدهم أذن في التجارة بقتل عمد أو قذف أو زنا أو شرب خمر فأنكر العبدان كان مولاه حاضرا جاز بالإجماع وان كان غائبا لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قامت البيعة على العبد المأذون بقصاص أو حد تقبل وكذا المحجور وان شهدوا عليه بالاقرار بهذه الأسباب باب في الزنا وشرب الخمر والحدود الخالصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف ان كان مولاه حاضرا تقبل وان كان مولاه غائبا لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون بقتل العمد أو الزنا أو شرب الخمر أو القذف في الزنا وشرب الخمر والقذف لا تقبل حضر المولى أو غاب وفي القتل ان حضر المولى جاز لان موجب هو الدية على العاقلة وان كان المولى غائبا لا تقبل بلا خلاف وان شهدوا على الاقرار بهذه الأسباب لا تقبل حضر المولى أو غاب * وان شهدوا على العبد المأذون بالسرقة ان كان موجبها القطع تقبل اذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بلا خلاف وان كان المولى غائبا لا تقبل في حق القطع (٣٨٥) في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى وتقبل في حق الضمان وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق القطع وان كانت السرقة موجبة للامال تقبل بلا خلاف حضر المولى أو غاب وان شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون في التجارة بالسرقة تقبل حضر المولى أو غاب لان موجبها الضمان لا غير * ولو اختلف العبد المأذون المدين مع المولى في ثوب واحد كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارته يعني من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان كان العبد لا يسأ ثوبا أو راكبا دابة وهو في منزل المولى فالثوب والدابة للعبد وان

الشر ليس بعتك ولا صاحب رية ولا قذاف للمحصنات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي * واذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه البلدة وان بعث القيم الى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ بالأقرب حتى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم الى الواقف فيعطى مائتي درهم ولا يراد عليها من الذي يليه في القرب يعطى مائتي درهم وهكذا الى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم أعطى الاول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فانه يبدأ بالبطن الاقرب وما ضاع يكون حصة من يابهم كذا في الحاوي * فان أعطى كل واحد منهم مائتي درهم وبقي من الغلة شيء ففي الاستحسان يقسم بينهم بالسوية هكذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة للأقرب فالأقرب يعطى للأقرب كل الغلة * ولو قال على فقراء قرابتي يعطى منها الأقرب فالأقرب يعطى مائتي درهم ولا يعطى جمع الغلة كذا في التتارخانية * والفقر في هذا الباب من يعد فقيرا في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوي * من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك اذا كان له مع ذلك ثياب كفاف ولا فضل فيها وكذلك اذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غناء عنه كذا في الذخيرة * وان كان له مائتا درهم أو عشرة مثقال ذهب فلا حظ له من الوقف كذا في المحيط * وان كان له فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا تحل له الزكاة وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان له مسكن وخادمان والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمة اخذ الزكاة والوقف وان لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بافتراده لا يساوي مائتي درهم واذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت له أرض تساوي

(٤٩ - فتاوى ثانی) لم يكن من تجارته * ولو أن رجلين اختلفا في دابة أحدهما راكبها والاخر ممشك بالهماها فالراكب أولى ولا بس الثوب مع المتعلق به كذلك * لو كان أحدهما جالسا على بساط والاخر متعلق به كان بينهما * ولو كانا على دابة أحدهما راكب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة فهي لراكب السرج وان كانا في السرج فهي بينهما * ولو أن قطارا يقودها رجل ورجل راكب بعير منها فادعى الراكب أن الابل كلها له والقائد كذلك ينظر ان كانت الابل عليها حولة الراكب فالابل كلها للراكب وليس للقائد منها شيء وانما هو أجير * وعن محمد رحمه الله تعالى في قطار من الابل على أول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل راكب وعلى آخر بعير منها رجل راكب ادعى كل واحد منهم أن الابل كلها له قال البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والذي عليه الاخر له خاصة وما بين الاول وما بين الاوسط الى الاخر فهو بين الاول والاوسط نصفان وليس للاخر الا البعير الذي هو عليه * اذا زوج الرجل بنيه الخمسة وهـم في دار أبيهم كلهم في عماله فقال السنون المتاع متاعنا والاب يدعي لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال السنون أو قالت امرأة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا استفدناه بعد موت الاب أو الزوج كان القول قولهم وان أقر وأن المتاع كان في البيت يوم مات الاب أو قامت البيعة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم * رجل أعنت أمته

ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل أعتقتك بعد الولادة والولد عبد مذكر في العميون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في يديهم - ما فكذلك يكون القول قولها وإن أقام البينة في يدها أولى لأنها ثبتت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما في التدبير القول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن نفسه فالحق قوله وإن كان لا يعبر فالحق لمن هو في يده وإن أقام البينة في يدها أولى وكذلك في الكتابة * ولو أعتق جاريته ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الأم وكذلك في المكاتب وفي المدبرة وأم الولد القول للمولى * رجل وامرأة في يديهما دار أقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجته على ألف درهم ودفع إليها ولم يقم البينة أنه حر يقضي بالدار للمرأة وبالرجل عبد لها * ولو أقام الرجل البينة أنه حر الأصل والمسئلة بحالها فإن المرأة أمر أنه ويقضي بأنه حر ويقضي بالدار للمرأة من قبل أن الدار والمرأة في يد الزوج حين قضى بأن امرأته فكان القضاء بالدار بينة المرأة أولى كزوجين في أيديهما دار أقام كل واحد منهما البينة أنها داره فإن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي

(٣٨٦)

بالدار للمرأة ولو لم يكن لها بينة كانت الدار للزوج لأنه صاحب يد * وذكر ابن شجاع رحمه

مائتي درهم ولا يخرج غلتهما ما يكفيه فهو غنى على المختار كذا في خزانة المفتين * وإن كان له مال كثير غائب أو مال يكون له ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان له مال غائب عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضيخان * وإن كان له دين على مفلس فهو فقير وإن كان على مولى وهو مقرب فهو غنى وإن كان من ذكراؤه بينة فكذلك وإن لم تكن له بينة فهو فقير كذا في الذخيرة * وقف أرضاً على حنفية من كان منهم فقيراً وله من الحنفية من عنده فرس فإن أمسك الفرس للجهاد أو الركب ما أن به زمانه يعطى له وإن أمسك الفرس تشرفاً به لا يعطى إذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات * كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضا ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهما حتى لا تقبل شهادة أحدهما صاحبه بعد غيبته بغنى المنفق في حق حكم الوقف وذلك كالوالدين والمولودين والاجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ بالنفقة من ماله إلا بقضاء أو رضا والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما صاحبه لا بعد غيبته بغنى المنفق في حكم الوقف وذلك كالأخوة والأخوات وسائر المحارم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في المحيط * إذا وقف أرضه على فقراء قرابته وله قريب غنى ولهذا الغنى أولاد فقراء فإن كانوا صفاراً ذكوراً وإناثاً أو كانوا كباراً وإناثاً لأزواج لهم أو ذكوراً زمني أو مجائين فلاحظ لهم في هذا الوقف وإن كان لهذا الغنى أخوة أو أخوات فقراء أو أولاد كبر فيهم مكتسب فلهم حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي * وإذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غنى لا تعطى من الوقف والزواج إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت امرأة غنية وإذا كان لقرية ولد كبير لا زمانه به وهو فقير وله ولد أو ولدان صغار فقراء فإنه لا يعطى أولاداً من

الله تعالى في النواذر ولو أقام الرجل البينة أن الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها وليس الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان فإن كانت في يد أحدهما تترك في يده لتعارض البينتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق لمكان التعارض * قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما يقضى ببينة الخارج لأن بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض ببينة الخارج * رجل ادعى على رجل أنه رهن عنده ثوباً وبينه فجحد المدعى عليه فشهد الشهود

أنه رهن عنده ثوباً ولم يسموه ذكر في الأصل أنه تجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرتين إذا أتى بشوب مع عينه الوقف وكذلك في الغصب وقد ذكرنا * عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبد للذي في يده وأنه أعتقه وقال الذي في يده هو افلان أو دعني أو قال غصبته منه وليس لصاحب اليد بينة على ما يدعى فقضى القاضي بالعتق ثم حضر فلان بعد ذلك وأقام البينة أنه عبد اغتصبه منه صاحب اليد وكان أودعه عنده فإنه يقضى به للذي حضر ويطلق عتقه * وذكر في الجامع أنه إذا أقام عبد البينة على الذي في يده أن فلاناً أعتقه وهو يملكه وأقام الذي في يده البينة أنه افلان الغائب أودعه عنده فإنه يقضى بالعتق فإن قدم فلان الغائب وأقام البينة أنه عبد لا تقبل بينته والعتق أولى ولو أقامت جارية البينة على رجل أنها له أعتقها وأقام آخر البينة أنها له اغتصبها الذي في يده كان العتق أولى * رجل ادعى عبداً في يد رجل أنه له وطول بالبينه فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث وتقباضا ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعى بالبينة فإن علم القاضي بما منع ذواليد أو أقرب المدعى لا يسمع ببينة المدعى على صاحب اليد وإن لم يعلم به القاضي ولا أقرب المدعى سمعت ببينة المدعى ولا يسمع ببينة ذى اليد على ما منع إلا إذا أقام البينة على إقرار المدعى بذلك فيقبل بينته وتندفع عنه خصوصاً المدعى والهبة إذا اتصل بها القبض والصدقة في هذه بمنزلة البيع * رجل ادعى على آخر أنه استهلك عليه كذا دابة وسمى عدداً وما وجب بالشهود

قالوا ينبغي للشهود أن يبينوا الذكور والانات فان لم يبينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله تعالى أخاف أن لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ وان يبينوا الذكور والانات جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكور والانات اختلاف فاحش مما يختلف المنافع ولا كذلك اختلاف النون * عبد في يد رجل أقام الذي في يديه البينة أنه أعتقه وهو يملكه وأقام آخر البينة أنه أعتقه وهو يملكه فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين * أمة في يد رجل أقام البينة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البينة أنها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يديه * عبد في يد رجل أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه ببيع فاسد فافهم ما يأخذ ان العبد وقيمته بينهما يعني اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البينتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائما أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد ميتا لمساك أخذاه قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك * قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن يكون في الغصب كذلك * عبد في يد رجل أقام هو البينة على رجلين أنه باعه منهما بألفي درهم وأقام أحد الرجلين البينة أنه اشتراه من الذي في يده بألف درهم فالبينة بينة الذي العبد في يديه لأنه لما أقام البينة عليه ما بالبيع فقد أثبت اقرار كل واحد منهما أنه اشتراه مع صاحبه بألفي درهم وذلك (٣٨٧) يطل دعواه أنه اشتراه منه بألف درهم * رجل غصب من رجل شيا فأقام المصوب منه البينة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب أن المصوب منه أقر أنه للغاصب هل تقبل بينة الغاصب والغصب في يديه أو يأمره القاضي بتسليم الغصب الى المدعى ثم يسأله البينة بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى بينة حاضرة تقبل بينته واقرار الغصب في يديه قبل له ان كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوما ما يمهله القاضي الى ذلك قال يمهله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء * رجل ادعى متاعا أو دارا في يد رجل أنه له وأقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم

الوقف لاني أفرض نفقتهم من مال جدهم وأما أبوهم وهو وولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لانفقة له على الاب لانه كبير لا زمانة به واذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرأتي وفيهم رجل فقير يوم محي الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وان ولدت امرأة من قرابته ولدا بعد محي الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصة لهذا الولد في هذه الغلة كذا في المحيط * ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان أو من آل فلان وليس في نسبه أو آله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية * أخوان لاب وأم وقفوا على فقراء قرابتهما فقيرا واحدا من القرابة ينظران كانا وقفا أرضا مشتركة بينهما ما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا وان وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته * والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف أرضا يعطى كفايته سنة بلا اسراف ولا تقتير وان كان الوقف حافوتا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وادعى رجل أنه فقير وهو قريب الواقف يحتاج الى اثبات القرابة والفقر وان كان ثابتا باعتبار الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق فان أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وان أقام البينة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير مدم لا تعلم له مالا ولا أحد اتزمه نفقته فاذا قضى القاضي بأعدامه لا يكون قضاء بالاعدام في حق الدين اما اذا قضى بنفقه في حق مطالبه الدين ثم جاء يطالب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى * وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد اتزمه نفقته لان ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي * فان أقام البينة أنه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له أحد اتزمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه

بأخذه من المقضى عليه حتى أقام المقضى عليه البينة على أن المدعى أقر أنه لا حق له فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان شهدوا أنه أقر بذلك قبل قضاء القاضي بطلت بينة المدعى والقضاء وان شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يطل به قضاء القاضي * عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبده أعتقه وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه عبده وولده في ملكه قالوا الولادة أولى * وعن محمد رحمه الله تعالى عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده وولده في ملكه ثم أقام آخر البينة أنه عبده وولده في ملكه فقضى القاضي بالقاضي به لهما ثم أقام ثالث البينة أنه عبده وولده في ملكه فان القاضي يقضى به للثالث ان لم يعد المقضى لهما البينة أنه عبده وولده في ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما قضى بالنصف للذي أعاد البينة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بينة الثالث لان في دعوى النتاج يقضى بينة صاحب اليد ويقضى بالنصف للثالث وليس للذي أعاد البينة أن يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاضي حين قضى للأول بالبينة بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البينة من أحدهما فيما صار مقضيا عليه * واذا قضى على الرجل بنتاج أو ملك مطلق ثم أقام هو البينة على النتاج أو على الثاني من المدعى قبات بينته * رجل أقام البينة على أن قاضي بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذه الشاة أو أقام ذو اليد البينة على النتاج يقضى بينة المدعى ولا يقضى بينة ذي اليد على النتاج خلافا لمحمد رحمه الله تعالى لا احتمال أن القاضي قضى للخارج بالنتاج وكذا الوفاة المدعى

القضاء بملك مطلق لان القاضي الثاني لا يدرى أن القاضي الاول قضى باجتهاد فلا يطل قضاء الاول ولو أن رجلين ادعيا دابة في يد رجل أقام أحدهما البينة على النتائج والآخرة على الملك فصاحب النتائج أولى خارجا كان أو صاحب يد * ولو ادعيا نتائج دابة يقضى بينهما فان وقت كل واحدة من البينتين وقتا وسن الدابة توافق احدي البينتين وهما خارجان أو أحدهما يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين يقضى لهما وان كان أحدهما صاحب يد يقضى له وان خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية تطل البينتان وان كان أحدهما صاحب يد ووقتا يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا أو كان توافق صاحب اليد يقضى لصاحب اليد ودعوى النتائج دعوى ما لا يتكرر * خارج أقام البينة أنه ثوبه نسجه وأقام ذواليد البينة أنه ثوبه نسجه فان كان يعلم أن مثل هذا الثوب مما لا ينسج الا مرة فهو للذي في يديه وان كان يعلم أنه ينسج مرة بعد أخرى فهو للخارج وعن محمد رحمه الله تعالى لو تنازعا في ثوب هو في يد أحدهما أقام أحدهما البينة أنه نسج نصفه وأقام الذي في يديه البينة أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصف فان لكل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكله للخارج * ولو ادعيا حليما أنه له صاعه لم يكن هذا دعوى النتائج لان الحلي يصاغ مرة بعد (٣٨٨) أخرى وكذا الشجر يفسر من مرة بعد أخرى وكذا الوادي حنطة انها له زرعها لانها تزرع

ثم تغربل فتزرع * ولو تنازعا في صوف أقام ذواليد البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها وأقام آخر البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها يقضى به لذي اليد لان جز الصوف لا يتكرر فاجز لا يجز ثانيا * ولو أقام خارج البينة على شاة في يد غيره أنها شاته وجز هذا الصوف منها وأقام البينة ذواليد أن الشاة التي يدعيها له وجز الصوف منها فانه يقضى بالشاة للمدعي لانها ادعيا في الشاة ملكا مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك وكذلك اختصاصا في أرض فقال الخارج هذه أرضي زرعت

في السر قال مشايخنا رحمه الله تعالى وانه حسن وقال أيضا وان أتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر أيضا ووافق خبر السر البينة أنه فقير وليس له أحد تلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستحلفه بالله مالك مل وانك فقير قال مشايخنا رحمه الله تعالى وانه حسن أيضا وكذلك يستحلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالك أحد تلزمه نفقته وانه حسن أيضا كذا في الذخيرة * فان برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصرفا قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال انا لانعم أحدنا يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج الى أن يقول بالقطع ليس أحديتفق عليه كما في الميراث كذا في الوجيز * واذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بخلاف الكبار فانهم يشبهون فقرهم بأنفسهم ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن له - م أب ولا وصى الاب ولهم أم وأخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره ان كان الصغير في حجره استحسننا ثم ان كانت الام أو الم أو الاخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فباي صيب الصغير من الغلة لا يدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط * رجل وقف ضيعة له على فقراء أقر بائه فأراد بعض الفقراء من أقر بائه ان يحلف البعض ما هم - م أغنياء ان ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا عليهم ما لا يصيرون به أغنياء كان لهم أن يحلفوهم فان كان القيم يميل اليهم فأراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقفات الحسامية * واذا برهن عندكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج الى إعادة البينة لان من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته - م من الواقف وحكم به كما ثم جاء يطلب وقف أخى الواقف لا يوين على أقر بائه لا يحتاج الى إعادة البينة وكذا لو جاء أخو المقتضى له لا يوين كذا في الوجيز * ولو أقام رجل بينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق الغلة وان طالت المدة في القياس لكان استحسننا

فيها هذا القطن أو بنيت فيها هذا البناء فانه يقضى به ما للمدعي ولو اختصم في حين فقال الخارج هو لي صنعته من ابن وقلنا كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضى به لذي اليد ولو قال المدعي هذا الحين لي صنعته من ابن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج * ولو أن عبدا في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد لانهم ادعيا النتائج في العبد فترجح بينة ذلي اليد * ولو أقام ذواليد البينة على أمة في يده انها أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام خارج البينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضى بالامه للمدعي لانهم ادعيا في الامه ملكا مطلعا فيقضى به للمدعي ثم يستحق العبد تبعها * ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يد لان القطن لا يغزل الا مرة بخلاف الشعر والمرعى فانه يغزل مرتين * واذا اختصم رجلان في أرض فيها زرع أقام كل واحد منهما البينة أن الأرض والزرع له هو الذي زرعه فانه يقضى به ما للمدعي لان دعواهما - م ادعوى الملك المطلق * ولو أن عبدا في يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه ولم يذكر اليهود أمه وأقام ذواليد البينة انه عبده ولد من أمته هذه فانه يقضى بالعبد الذي في يديه لانهما مستويا في دعوى النتائج في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وهو النسب * عبدا في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه

من أمته هذه ومن عبده هذا أو أقام رجل آخر البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين لأنهم ما استويا في دعوى التناج
وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد من جميعا * ولو اختصم ذوال اليد وخارج في لحم مشوي أو في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي
أنه شواه في ملكه فإنه يقضى به للمدعي لأن المشوي يشوي مرة بعد أخرى وكذلك في المصحف إذا أقام كل واحد منهما ما البيعة أنه مصحفه
كتبه فإنه يقضى به للمدعي لأن الكتابة بمائة كمر ويكتب ثم يعمى ثم يكتب * ولو اختصم في دابة ادعى خارج أنها دابته سرقة منه أو اغتصبها
منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي أنها دابته ولدت في ملكه يقضى به لصاحب الولادة * ولو ادعى ثوباني يدري رجل أنه له نسجه وأقام البيعة
والشهود وشهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فإنه لا يقضى به للمدعي لأن النساج قد ينسج ثوب غيره وكذا لو شهدوا في دابة أنها تحت
عنده أو في أمة أمه أو ولدت عنده ولم يشهدوا أنها له لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا أنها أمة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من
قطن فلان لا يقضى به لفلان وكذا لو شهدوا على أن هذه الحنطة حصدت من زرع في أرض فلان لا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ
الحنطة هو الصحيح * وكذا لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا التمر من نخل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من
كرم كان في أرض فلان لا يقضى به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك بوخذ باقراره * ولو (٣٨٩) شهدوا أن هذا العبد ولدت له أمة

فلان كان العبد لصاحب
الامة * ولو شهدوا أن هذه
الحنطة من زرع هذا
الرجل يقضى به لصاحب
الزرع * وكذا لو شهدوا
أن هذا الزبيب من كرم
فلان يقضى بالزبيب
لفلان ولو ادعى دجاجة
في يد رجل أنه له خرج في
ملكه وأقام ذوال اليد البيعة
على مثل ذلك فإنه يقضى
به لذى اليد * ولو أقام المدعي
البيعة أن البيضة التي خرج
منها الدجاج كانت له لا يقضى
بالدجاج للمدعي ويكون
الدجاج لصاحب اليد وعينه
بيضة للمدعي كأن صاحب
اليد غصب بيضة وجعلها
تحت الدجاج * عبيد في
يد رجل أقام رجل البيعة أنه

وقلنا ان القاضي يسأله إعادة البيعة إذا طالت المدة على أنه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث
الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة
أخرى فإذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنيت بعد حدوث الغلة
وقال شركاءه لا بل استغنيت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون القول قوله وفي الاستحسان القول قول
الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنيت بعد مجيء الغلة
لا يقبل قوله قياسا واستحسانا وان جاء يطلب الغلة ويدعي أنه فقير وقال الشركاء انه غني وأرادوا استخلافه
فلمهم ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو اليوم غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من
غلاته وإذا شهد الشهود على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وانما يدخل في الغلة الثانية
الآن بوقتوا فقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة فحينئذ ثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط * وإذا
شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وان كان الشهود أغنياء
وشهدوا الرجل من قرابته بقرابته وفقره ذكر الخصاص في وقفه في باب الوقف على فقراء القرابة أنهم إذا لم
يجزوا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضره قبلت شهادتهم * وذكر هو في باب قبل
هذا الباب متصل به لو شهد رجلان ممن صحت قرابتهما لرجل أنه من قرابة الواقف وفسر واقربائه أن ذلك
جائز فان لم تعدل شهادتهما فرد القاضي شهادتهما فللذي شهد له بقرابة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل
اليهما من مال الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة * وذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا شهد
رجلان أجنبيان بقرابة رجل من الواقف ونهدهما رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال
هلال رحمه الله تعالى في وقفه لو أقر رجل من القرابة أنه كان غنيا ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير وانما
افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وان كان فقيرا للحال وان شهد الشهود أنه تلف ماله قبل حدوث الغلة
استحق الغلة فان قالوا الجاء واتهمه القاضي بالتجئة لا يعطى الا اذا كان ما يلجئه تصل يده اليه

عبيده اشتراه من فلان وانه ولد في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملكه بأثمه فلان فإنه يقضى بالعبد
لذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بأثمه ودعوى نتاج نفسه فيقضى بيعة ذي اليد * أمة في يد رجل وابنته في
يد رجل آخر ادعى رجل أن أمته وأقام البيعة فقضى له بالخارية لا يكون لهذا المدعي أن يأخذ ابنته وان استحق الخارية مملوكا مطلقا ولو
كانت الابنة في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ الابنة مع الخارية * ولو أقام رجل البيعة على نخل في يد غيره فقضى
له بالنخل فإنه يأخذ التمر أيضا ولا يشبه التمر الولد * رجل اشترى جارية فاستحققت من يده بنكوله لم يكن له أن يرجع بالثمن على بآثمه وان
أقام البيعة بعد نكوله على بآثمه أن الجارية كانت للمستحق لا تقبل بينته الا أن يقيمها على اقرار البائع بذلك وهل له أن يحلف البائع فيه
روايتان والظاهر أنه لا يحلف وكذا لو كان القضاء للمستحق على المشتري باقراره * ولو كانت الجارية ادعت أنها حرة فاستحلف المشتري
فمن كل أو أقر ثم أقام البيعة على بآثمه أنها كانت حرة قبلت بينته على بآثمه وان لم يكن له بيعة كان له أن يحلف البائع وكذا لو استحقها رجل
أنه له وأعتقها أو وبرعها أو ولدت منه فصدقه المشتري ثم أقام هو البيعة على البائع بذلك قبلت بينته * فصل في دعوى الدور والارضى * اذا
ادعى دارا أو عقارا لا تسمع دعواه الا بتعريفها وتعريفها لا يكون الا بذكرا له ودفعه في ذكرا لغيره أو بأسمائهم وأبائهم وأجدادهم واللقب

الذي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم ابيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا بالقب بان كان يشار كذا في المصر
غيره في ذلك الاسم والنسب كما لو قال أحمد بن محمد بن جعفر فبهذا لا يقع التعريف لان في المصر من يشار كذا في الاسم والنسب ومحمد رحمه الله
تعالى ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجدة وان كان لا يحصل
بذكر الاب والجدة لا يكتب بذلك * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو
قال المدعي عليه ليس هذا المحدث في يدي أو قال ليس على تسليم هذا المحدث فانه لا توجه عليه هذه الخصومة * وان قال المدعي عليه
هذا المحدث في يدي غير أنك أخطأت في الحدود لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فيئد يستأنف الخصومة * ولو ادعى على رجل محددا في
يده فأنكر المدعي عليه أن يكون ذلك في يده فطالب المدعي من القاضي أن يحلف * على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ملك
المدعي فاذا أقر بذلك يأمره القاضي بتلك التعرض فان أراد المدعي أن يقيم البينة بعد اقراره باليد أنه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المدعي على الملك ما لم يقيم البينة أنها في يد المدعي عليه فان لم يقيم بينة أنها في يد المدعي عليه وأقام البينة على
الملك بعد اقرار المدعي عليه باليد (٣٩٠) فقصي القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضي أنها في يده

أو يقيم البينة أنها في يده
وكذا ذكر الخصاص
رحمه الله تعالى * المدعي
عليه اذا ادعى بعد القضاء
أن المدعي أخطأ في الحد
الرابع لا تسمع دعواه وكذا
لو ادعى قبل القضاء
بعد ما أجاب المدعي أنها
ملكى وفي يدي ثم ادعى أنه
أخطأ في الحد الرابع
لا تسمع دعواه وان شهدوا
على حدين لم تقبل شهادتهم
ولا يقضى بها وعنه أبي
بوسف رحمه الله تعالى
أنها تقبل ويقضى
واختلف المشايخ رحمه
الله تعالى في قوله قال
بعضهم انه تقبل اذا شهدوا
على حدين متقابلين اما

كذا في المحيط

الفصل الخامس في الوقف على جيرانه * وقف على جيرانه ففي القياس يصرف الى الملاصق وفي
الاستحسان ان يصرف الى من يجمعه وياهم مسجد المحلة كذا في الوجيز * وهو المختار كذا في الغيبة * ثم
في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى مالكا كان الساكن أو غير مالك هو الصحيح
هكذا في المحيط * وان كان الساكن غير مالك كان الوقف لساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيان
* ويدخل فيه الجار مسلما كان أو كافرا ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو مكاتبه غيرا كان أو كبيرا ويقسم
المال على عدد رؤسهم فان فضل الوصي بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي * ولا يدخل فيه أتمهات
الاولاد والمدبرون والعبيد كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز *
ولا يدخل فيه ولد الواف وأبوه وجده وزوجته كذا في الحاوي * وولد الولد اذا كان جارا لا يدخل استحسانا
كذا في خزانة المفتين * وأخوه وعمه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان للواقف جيران
فانتقل بعضهم الى محله أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جواره
فالمعبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها
ساكن فانتقل منها الى دار أخرى وسكنها باجر الى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا
في المحيط * ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها ان كان اتخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج
حاجا أو معتمرا فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية * ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والآخرى
للالغلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة فالغلة لجيران
الدارين وان مات في أحدهما كذا في الحاوي * وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والآخرى
بالكوفة وله في كل واحدة منهم ما زوجة كذا في المحيط * ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته تلك
الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزانة المفتين ناقلا

اذا شهدوا على حدين حد اليمين والمغرب أو حد اليسار والمشرق لا تقبل وقال بعضهم انها تقبل في قوله اذا شهدوا على
حدين أحدهما طولا والآخر عرضا * اذا ادعى محدودا وذكر الحدود الاربعة وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونقف ثمة
ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هنا مسائل ثلاثة * أحدها أن
يقول الشهود لهذا المدعي دار في محله كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في رقيقة كذا اغتصبها منه هذا المدعي عليه وانما في يده بغير حق
ولم يذكر واحد حدودها أو قالوا لا نعلم حدودها وجاء المدعي بشهود آخر فشهدوا بحدودها فان القاضي لا يقضى للمدعي لان الذين شهدوا
بملك المدعي لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بملك الدار * والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد
حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أيها توافق الحدود التي سمعنا دعوى المدعي وهل هذه الحدود حدود تلك
الدار فانما تحملنا الشهادتهم هذه الحدود وسمى لنا حدودها هذه الحدود وأقر بالبائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا مررنا بتلك المحلة
ولا بسكتها أو أكثر تحمل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتحملون الشهادة بتعريف البائع وفي
هذه المسئلة القاضي يبعث أئمة يبين الى الدار لينظر أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى بها للمدعي اذا رجع اليه

وشهدا عنده أن حدودها هذه الحدود وان خالف لا يقضى * واما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعى دارا في محلة كذا نعرف حدودها اذا قلنا عند حيطانهم او نسير ان احد حدودها الى ههنا والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولكنا لانعلم جيرانهم فان ههنا اذا اراد القاضي ان يقضى للمدعى بأمر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاهدين أو اثنين من أمنائهم ويبينوا الحدود ولا يمينين ثم يعرف الامينان جيرانهم ويسألوا أسامهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدوا بمناه ان الشهود يبينوا حدود الدار وأشاروا اليها وان اعترفنا عن جيرانهم فوجدنا دار فلان وفلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضى بشهادة الشهود الذين شهدوا بذلك الدار للمدعى * وان قال الشهود نشهد ان الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعى أو قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعى لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكر واحدتين وذلك لا يكفي فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم - ثم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا القرية والارض والحانوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأجمعوا على أن الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب * ولو ادعى محدودا في يد رجل وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لانعرف الحد الرابع جازت شهادتهم وان ذكر والحد الرابع وقلنا الحد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكر

(٣٩١)

الفصل جازت شهادتهم - ثم

وان ذكر والحد الرابع في ملك المدعى عليه ولم يذكر والحد الرابع لا تقبل شهادتهم في الاراضى وتقبل في البيوت والدور والكرور ولو كان الحد الرابع ملكا لرجلين لكل واحد منهما أرض يجنب المدعى قالوا في بيان الحدود والحد الرابع لزيق أرض فلان ذكروا أحد الجارين ولم يذكر والآخر جاز أيضا وكذا لو كان الحد الرابع أرض رجل ومسجدا فقالوا الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر والمسجد جاز * رجلا تانما في دار كل واحد منهما يدعى أنه له وفي يده ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن على كل واحد منهما البينة

عن الحنفي * ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه بأن لم يقل على فقراء جيرانى فهذا وما لو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية * وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الاولين وليس هذا بانتقال كذا في المحيط * امرأة كانت تسكن دارا ووقفت على جيرانها وقفا ثم تزوجت وزفت الى بيت زوجها ومات فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك اذا تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها انتقل جوارها الاول كذا في الظهيرية * قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالغلة للدارين كذا في المحيط * وان لم يتحول وكان يختلف اليها جيرانه جيران داره دون دار امرأته كذا في الحاوى * واذا وقف على فقراء جيرانه فالارملة تدخل اذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية * وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وان ادعى جارا أنه فقير ولم يعرف كلف أن يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصى أعطيت الغلة لفقراء الجيران فالقول قوله مع عينه وان جدد ذلك الجيران كذا في الحاوى

والفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب * اذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه الى أقصى أب له في الاسلام يستوى فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه ولد الواقف وولد له ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الاخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بنى أعمام الواقف كذا في الظهيرية * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهم اقربة وان أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الامام على السعدي أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيت العرب فاهل بيته جميع أولاد أبيه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه

والا فاليمين لان كل واحد منهما مقر بتم وجه الخصومة عليه ما ادعى اليه نفسه فان أقام أحدهما البينة أنه في يده يقضى له باليد ويصر هو مدعى عليه والاخر مدعى وان قامت البينة لكل واحد منهما فان القاضي يجعل الدار في يدهما لانهما تساويا في اثبات اليد فصار كالأوتساويا في اثبات الملك وقال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا تسمع دعواه لانه لا يدعى حقا على غيره * وذكر الخصاص عن أصحابنا أن رجلا لو أقام البينة على رجل أن في يده الدار التي حدها كذا وبين حدودها فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته على الملك ما لم يقيم البينة أن الدار في يد المدعى عليه ثم يقيم البينة أنها له لتوهم أنها متواضعة في محدود في يد ثالث على أن يدعيه أحدهما فيعقد الاخر أن في يده ويقيم المدعى البينة عليه أنها له والدار في يد غيره ما هو هذا باطل لان هذا قضاء على المسخر واختلفوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاءه واليه أشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ اذا لم يعلم القاضي أنه مسخر أما اذا علم أنه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتماد فلي ما قاله الخصاص ينبغي أن لا يسمع البينة في مسائل ان صاحب كل واحد منهما لا يكون خصما له اذا لم تكن الدار في يده * ومن أصحابنا من قال مسألة الاصل محمولة على ما اذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما البينة على الملك اما اذا لم يقيم البينة على اليد حتى أقام أحدهما البينة على الملك فان القاضي لا يقضى له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يتزعزع من يده وذكر شمس

أن هذا مداره فانه يقضى بالدار للذي أقام البيعة أنهالة * رجل ادعى دارا في يد غيره أنهالة ثم ادعى بعد ذلك أنه الفلان وقضاه عليه قالوا
تسمع دعواه كالأدعي لنفسه أولا ثم ادعى لغيره وادعى أنه وكيل فان ادعى أولا أنه وقف ثم ادعى أنه لا تسمع دعواه كالأدعي لغيره أولا ثم ادعى
لنفسه * رجل ادعى دارا في يد رجل فأبكر الذي في يديه فاستخلف ونكل فقضى القاضي عليه بنكوله ثم ان المقضى عليه أقام البيعة أنه كان
اشتراها من المدعي ان أقام البيعة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان أقامها على الشراء بعد القضاء يقبل * رجل ادعى دارا في يد رجل أنهالة
وملكه وحقه وفي يدا الذي في يديه غصب وأقام الذي في يديه البيعة أنه أوديعه في يده عن فلان الغائب اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تندفع
عنه الخصومة لانه لم يدع النعل على صاحب اليد فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع هو الصحيح كالأدعي غصب مني ثم أقام الذي في
يديه البيعة أنه أوديعه لا تندفع عنه الخصومة فكذا همنا * ولوادعي عبد في يد رجل أنه له سرق منه وأقام الذي في يديه البيعة أنه أوديعه
لفلان الغائب قال محمد وزفر رحمهما الله تعالى تندفع عنه الخصومة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى في السرقة اذا لم يسم
السارق لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا في غصبه مني فلان غير ذي اليد أو كان ثوبا فقال هذا لي سرقه مني فلان غير ذي اليد
فأقام المدعي عليه البيعة على أن فلانا الغائب أودعني تندفع الخصومة عن ذي اليد * قال الشيخ الامام المعروف

(٣٩٣)

بجوهر زاده رحمه الله

تعالى في السرقة لا تندفع

الخصومة عن ذي اليد

استحسانا * ولو قال هذا

لي اشتريته من ذي اليد

بكذا وأقام المدعي عليه

البيعة أنه أوديعه في يده ينظر

في ذلك ان ادعى على ذي

اليد دفعلا لم تنته أحكامه

بأن ادعى الشراء منه بألف

ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا

قبض منه فأقام الذي في

يديه البيعة أنه لفلان

الغائب أودعني أو غصبته

منه لا تندفع الخصومة في

قوله فان ادعى عليه عقدا

انتهت أحكامه بأن ادعى أنه

اشترى منه هذه الدار وهذا

العمد بكذا ونقد الثمن

وقبض منه المبيع ثم أقام

تصرف الغلة الى موالى مواليه استحسنانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء
ولا يكون لموالى مواليه شئ فان كان له مولىان صرفت الغلة اليهما كذا في الحاوى * ولو كان له موال
وموليات كانت الغلة لهم بالسوية ولو كان له وليات ليس معهن رجل كان للموليات كل الغلة كذا في
فتاوى قاضخان * وان كان له موالى موالاة وموالى عتاقة فالغلة لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى
موالاة صرفت الغلة اليهم استحسنانا كذا في المحيط * وان كان له موال ولابنه موال وقد ورث هو ولاهم
عن أبيه فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنه شئ واذا لم يكن له الاموالى ابنه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف الغلة الى موالى ابنه وان استحسن كذا في الظهيرية * ولو قال
موالى وموالى والذى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امرأته واخواله الا
أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى مواليم كذا في الحاوى * قال على موالى
وأولادهم ونسأهم يدخل في ذلك مواليه وأولادهم وأولاد أولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك
ابن بنت مولاه وان كان ولاؤهم اقوم آخرين وكذلك لو كانت أمه من مواليه وأبوه من العرب لانهم هم أولاد
مواليه والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأته منهم وتركت ولدا ولم يكن الواقع شرط ان مات
واحد منهم ثم ردت نصيبه الى ولده ردت نصيب الموالاة الى جميعهم هكذا أفق أبو القاسم فان قال على موالى
وأولادهم ونسأهم الذين يرجع ولاؤهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد البنات فان
قال على موالى الذين أعتقهم أو نالهم العتق منى لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوى * رجل وقف داره
أوضيعته على الموالى وأولادهم فولد ولد فقضى غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لا قبل ستة
أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لا قبل
من ستة أشهر كذا في الوقعات الحسامية * ولو قال على موالى وقد أعتق هو وأخوه عبد لم يدخل في
الوقف ولو كان قال على من يرجع ولاؤه الى وقد كان أعتق أبوه عبد فأورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ولو

(٥٠) - فتاوى ثانى) المدعى عليه البيعة أنه لفلان الغائب أودعني اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لانه لمسا ادعى عقدا

انتهت أحكامه لم تنق دعوى العقد و بقيت دعوى الملك فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع لانه وان انتهت أحكامه لا يصير مدعى

ملكاً مطلقاً حتى لا يقضى له بالزوائد والصحيح أنها تندفع * ولوادعي المدعى الشراء مع نقد الثمن ولم يذكر قبض المبيع لا تندفع الخصومة عن

ذو اليد في قولهم * ولوادعي ثوبا أو داراً أو دابة في يد رجل أنه فاقام الذي في يديه البيعة أنه لفلان الغائب أودعني أو غصبته منه أو في يدي

باجارة أو رهن ان كان المقر له غائباً لا تندفع الخصومة عن ذي اليد ما لم يقم البيعة على ذلك وان كان المقر له حاضراً وصدقه فيما قال تندفع

الخصومة عن ذي اليد وتحويل الخصومة الى المقر له وان كان المقر له غائباً وأقام الذي في يديه البيعة وشهدوا أنه أودع رجل لا نعرفه لا تقبل

شهادتهم وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسب جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان شهدا بشهود

على اقرار المدعى أن رجلاً دفعه الى ذي اليد جازت شهادتهم وتندفع عنه الخصومة * ولو شهد بشهود المدعى عليه أن المدعى أقر أن هذا فلان

الغائب وقال أودعني فلان الغائب تندفع الخصومة * ولو شهدا بشهود على اقرار المدعى بذلك ولم يقبل صاحب اليد هو لفلان الغائب

أودعني قالوا تندفع عنه الخصومة * ولو أقام المدعى عليه البيعة أن فلانا الغائب دفعه اليه فشهد بشهوده وقالوا شهد أن فلانا الغائب

دفعه اليه ولا يدري أنه ملائمة فلان الغائب جازت شهادتهم وتنفذ الخصومة عن ذي اليد كالأمر المدعي عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فإنه تنفذ الخصومة عن ذي اليد * ولو قال الذي في يديه أو دعيه رجل لأعرفه فشهد الشهود أنه أو دعيه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه خصم للمدعي وكذا لو قال الشهود أو دعيه فلان والمدعي عليه يقول أو دعي رجل لأعرفه كان هو خصم للمدعي * رجل ادعى على رجل ببلدة دارا والدار في غير تلك البلدة فأقام المدعي البيعة فقبلت بينته وقضى بها المدعي جاز قضاؤه وإن لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي * رجل ادعى دارا في يد رجل أمهاله فأنكر المدعي عليه ثم قال المدعي من أين سرى رابرين مدعي عليه أرازي داشت بطل دعواه لان هذا اللفظ يذكرك للتمليك والبذل عرفا فان ادعاه المدعي بعد ذلك لا تسمع دعواه إلا أن يدعي التلقي من المدعي عليه بملك حادث * رجل ادعى محدودا وادعى كحدودها وقال في تعريفها وفيها أشجار وكان المحدود بملك الحدود وادعى المدعي خالية عن الأشجار لا تبطل دعوى المدعي الملك وكذا لو ذكر مكان الأشجار حيطا ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها أشجار ولا حائط فإذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكرت بطل دعواه * ولو ادعى أرضا وادعى كحدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشر جريب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا (٣٩٤)

قال على المولى الذين يلزمون ولدى فن لزمه دخل في الوقف ومن ترك الزوم فلاحق له فان عاد عاده كذا في الحاوى * ولو قال على مولى ومولى مولى ومولى مولى دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسألة الولد كذا في المحيط * في البيعة سئل على بن أحمد عن وقف ضيعته على مواليه وأولادهم بطن بعد طن وعلى أولاد رجل وأولاد أولادهم فوات واحد من الفريقين الآخر يبقى منه أولاد فنصيب المتوفى لمن أ يكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التارخانية * ولو أقر الواقف لرجل مجهول النسب أنه مولاه وصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولا معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الخائبة وغير مستقيم في الغلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط * فان كان للواقف موال أعنته وموال أعنتهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط * وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أمتهات أولاده ومديراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق الغلة من كان منهم عنده وإن كان قد زوجهن وأما من أعنتهن من أمتهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلاحق لهن فيه لأنهن قد انفردن باسمه هو الولد فيقال موليانه فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن له أم ولدا لا وقد أعنتت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوى * وإن قال على أمتهات أولاد زيد وعلى موليانه ولزید أمتهات أولاد قد كان أعنتهن وأمتهات أولاد لم يعنتهن قسمت الغلة بين أمتهات أولاده وبين موليانه ودخل الآتي كان أعنتهن في موليانه كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على مولى فانه يعطى من الوقف لأمتهات أولاده ومديره كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فباعه زيد فالغلة لسالم تدور معه والقبول اليه دون المولى فن ملك سالم الوقت حدوث الغلة فالغلة له كذا في الحاوى * ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن

وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه * دار في يد رجل فقال رجل آخر بعث منه هذه الدار وأنكر الذي في يديه الشراء وقال هي لي ثم إن المقر ادعى أنها له وأقام البيعة على ذلك قبلت بينته * ولو قال المقر أولا هذه الدار للذي في يديه وسكت ثم قال أنا بعتها منه فأنكر الذي في يديه الشراء ثم أقام المقر البيعة أنها له ذكر الناطق أنه لا تقبل بينته ولا تسمع دعواه * رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد والدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة أنه له اشتراه من الذي في يديه

قبل اقراره لا تقبل بينته * رجل اشترى دارا أو عبدا فاستحق من يده بالبيعة فأراد أن يرجع بالثمن على بائعه بعده ثم قال لابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولى أن أرجع عليك بالثمن قالوا يسمع منه دعواه الثاني وله أن يرجع عليهم ما بالثمن لاحتمال أنه اشتراه من البائع أولا ثم جاء ابنه وادعاه فاشتراه من ابنه فإذا استحق عليه كان له أن يرجع عليهم ما بالثمن * دار في يد رجل ادعى رجل أنها اشتراها من فلان غير ذي اليد وأقام البيعة ذكره في الأصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة أن تشهد شهوده أنها كانت لفلان باعها من هذا المدعي بكذا أو شهدوا أن فلانا باعها منه وهو يومئذ ملكها جازت شهادتهم * والثانية لو شهدوا أنهم هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا جازت شهادتهم * والثالثة إذا شهدوا أن فلانا باعها من هذا المدعي وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي أبو حازم رحمه الله تعالى ومشايعه يخرجهم الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة والرابعة لو شهدوا أن هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم * والخامسة لو شهدوا أنه اشتراها من فلان بكذا ونقده الثمن أو شهدوا أن فلانا باعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا أن فلانا باعها منه بكذا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا تقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يد ثالث وقت البيع * ولو شهدوا أنه اشتراها من

ذى اليد بكذا وهو يدعى ذلك ولم يزيدوا عليه جازت شهادتهم * رجل قال للقاضي ان هذا المدعى عليه أقر أن هذا الشيء الذى فى يده لى فخره بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين * أحدهما أن يدعى أن هذه الدار أو هذا العبد لى وأن الذى فى يده أقر له به إذا فان القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان قال هـ ذاك لى لان الذى فى يده أقرب لى فالصحيح أنه لا تسمع دعواه وان قال المدعى ان هذا الرجل أقر أن هذه الدار التى فى يده لى فخره بالتسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويوسر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي * رجل ادعى دارا أو جارية فى يد رجل أنهما لى وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها لى وشهد الآخر أنها كانت له أو شهدوا جميعا أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بنحواهر زاده رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت فى يده وشهد الآخر أنها فى يده أو شهدوا جميعا أنها كانت فى يد المدعى لا تقبل شهادتهم فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له * ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها لى كذا الشيخ الامام المعروف بنحواهر زاده فى شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أن المدعى عليه غصبها من المدعى تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه * رجل ادعى دارا فى يد رجل أنها دار فلان الغائب لى على الغائب (٣٩٥) ألف درهم وان الغائب كان رهنا عنده الدار بالالف التى له عليه منذ شهر ودفعها اليه وان المدعى قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استعارها منه فأعارها اليه وأقام البينة والذى فى يده الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أمس أو قال اشتراها منه منذ عشرة أيام وأقام البينة على ذلك فان القاضي يقضى ببينة الرهن فان قال ذوالهـ ذاك أنقض البيع فان القاضي لا ينقض بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدعى يدعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويذكر أنه اشتراها من الغائب منذ

بعده على المساكين فباع زيد سائما فالغلة لى لى سلم تدور معه كيف دار فان ملك الراقف سائما بطل الوقف على سلم كذا فى خزائن المفتين والمحيط * ولو قال على سلم مملوكى ومن بعده على المساكين فالغلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شى فان باع الواقف سائما هـ ذامن رجل لى لا يكون لسالم ولا للمولاهـ من غلة الوقف شى فقد جوز الوقف على أمهات أولاده ومدبراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى الى الفرق بينهما وقال لان فى ضرب من العتق ولا كذلك المماليك كذا فى الظهيرية * سئل أبو حامد عن ضيعة موقوفة على المولى لو أراد واقسة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز اذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك كذا فى التتارخانية نافلا عن اليتيمة

الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته وفى الفتاوى اذا جعل أرضا صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شى عند الكل كذا فى الخلاصة * وان قال فى الصحة أراضى صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث أو كان ذلك فى المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهـ ذاك التفصيل مذكور عن أبى القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يفتى كذا فى الغياثية * فان احتاج بعض قرابته أو بعض ولده الى ذلك والوقف فى الصحة (فهنا أحكام) أحدها أن صرف الغلة الى فقراء القربة أولى فان فضل منها شى يصرف الى الا جانب والثانى أن لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الغلة والثالث أن ينظر الى الاقرب فالأقرب منه فى القرابة وهو ولد الصلب أو لاهـ ذاك الولد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان سفلوا فان لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطى فقراء القرابة ويبدأ فيهم أيضا بالأقرب كذا فى الحاوى * ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل مدينته ثم الى أقرب من الواقف منزلا كذا فى محيط السرخسى * وهكذا فى المحيط وفتاوى قاضى خان * والرابع أن يعطى كل واحد من يعطى أقل من مائتى درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا فى الحاوى * هذا

شهر وذواليد يدعى الشراء منذ عشرة أيام فان القاضي يقضى للادعى وينقض البيع الثانى الذى يدعى صاحب اليه فان كان شهود المدعى لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعى فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدعى ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره فى المنتقى * وذكر فى الجامع رجل اشترى جارية وقبضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن وباعها من رجل آخر وسلم الى الثانى وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول وادعى أن المشتري الاول قبضها منه بغير إذنه قبل نقد الثمن وأراد أن يسترد هـ من الذى فى يده ان أقر صاحب اليه بما ادعى البائع الاول يأخذها من يده وان أنكر الثانى فلا خصومة بين البائع الاول وبين المشتري الثانى * وذكر فى الاجارات رجل استأجر من رجل ثلاثة دواب ثم ان رب الدواب أجرد ابنة منها من غيره وأعار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستكرى الدواب فى أيديهم فان كان باع بعد جازا البيع وانقضت الاجارة فى رواية الاجارات وان باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد فى يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة لان يد المستعير ليست بخصومة وما وجد فى يد الموهوب له فهو خصم فيها للمستأجر لان الموهوب له يدعى ملك الرقبة فيما فى يده فيكون خصما لكل من يدعى حقا فى ذلك وان كان المدعى يدعى الاجارة قال فى الكتاب المستأجر أحق بها حتى يستوفى الاجارة هكذا ذكر فى الكتاب ولم يبين أى المستأجرين أحق بها الاول أم الثانى واختلف المتأخرون فيه قال

شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن المستأجر الثاني لا يكون خصما للمستأجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصما للأول والحاصل أن المستأجر لا يكون خصما لمن يدعى الاجارة ولا لمن يدعى الرهن ولا لمن يدعى الشراء والمشتري يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه هي لولدي الكبير الغائب لا تندفع الخصومة عنه ما لم يقيم البينة على الادعاء كما لو ادعى الوديعه لاجنبي فان كان المقر له حاضر اصح اقراره وتحول الخصومة الى المقر له * ولو قال هي لولدي الصغير لا تندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراره كان هو خصما في ذلك * ولو ادعى أرضا في يد رجل أنها له غصبها منه الذي في يديه فقال المدعى عليه هو وقف على سبيل خيرمه لم لا تندفع الخصومة عنه فان أقام المدعى بينة على ما ادعى يقضى له وان لم يكن له بينة قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بحلف المدعى فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته للمدعى على قول محمد رحمه الله تعالى لانه صار وقف باقراره فاذا نكل تعذر عليه تسليمه الى المدعى بحكم اقراره بالوقف فيضمن قيمته للمدعى * ولو أقام المدعى عليه البينة على الوقف فشهدوا أنه وقف ولم يذكروا الواقف لا تندفع عنه خصومة المدعى ولا يبرأ عن الضمان لانه صار وقف باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير أو لولد صغير غيره فكما يلزمه الاقرار لولد الصغير يلزمه بالوقف * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له

فقال صاحب اليد ملك توثقت وحق توثقت أو قال ملك وحق منست فأقام المدعى بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفعه لخصومة المدعى وقال له انك أقررت قبل دعوا هذه وقلت ابن سري ملك من نيست وحق من نيست وأقام البينة على هذا كان هذا دفعه لخصومة المدعى * ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بینه وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلو أن المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه

اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته وأما اذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم وأما اذا وقف على الفقراء لا فقر من قرابته فههنا لا يعطى الكل انما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة * فان أعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سببا لوجوب شيء لهم حتى كان للقاضي الذي يجبي بعده أن ينقض ذلك فلا يعطيهم وان كان الأول قد قضى بذلك فقال للقيم حكمت بذلك وجعلته رتبة لهم في الوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجبي بعده أن ينقض ذلك كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على أن نصف غلتها للمساكين ونصفه للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمي لهم لا يكفهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال هلال رحمه الله تعالى لا وهو قول يوسف ابن خالد السمتي رحمه الله تعالى وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن أحمد الفارسي والفقهاء أبو جعفر الهندي وأبو رجهم الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهتين جميعا كن وقف أرضا على قرابته وأرضه على جيرانه وبعض جيرانه قريه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف ان شرط في الوقف أن الفقراء قرابته كذا والمساكين والفقراء كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط أن الفقراء قرابتي كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة وأبو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة * ولو كان الواقف جعل الغلة للفقراء من أولاد أو لبناء السبيل أو في سبيل الله أو في الحج أو في الرقاب فاحتاج بعض أولاده أو قرابته الى ذلك لم يعطوا شيئا الا أن يكون الولد والقريب منهم فيكون غارما أو من أبناء السبيل فينثنيديهم كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأرضه أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفهم فان كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الآخر ما يكفهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحدا على قول هلال ويوسف

أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعى به قبلت هذه البينة ويطل الدفع الأول لان في رواية الجامع الاستيلاء ابن اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أنه ملك المدعى والتناقض يطل بتصاديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقرب بأن الدار ملك صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى أن صاحب اليد أقرب بذلك أن الدار ملك المدعى ولو كان هكذا يطل دفع صاحب اليد هذا اذا أخرج كل واحد منهم - ما لا قراره تاريخا فان لم يؤثر خاف كذلك يندفع اقرار كل واحد منهم ما باقرار صاحبهم فبقيت بينة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كما لو ادعى عينا في يد انسان أنه له وأقام البينة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذوا اليد البينة على اقرار صاحبهم تبطل البيعتان وتبقى اليد بلا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بأن لا ملك له وثم ادعى الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى فانه ذكر في الزيادات رجل استام من رجل عينا ولم يتفق بينهما شيء ثم ان المساوم بعد ذلك ادعاه لنفسه أو لغيره بالوكالة لا تسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع تسمع دعواه لغيره بالوكالة * رجل أودع رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منها النصف الآخر وسلمه اليه بخامس رجل وادعى نصف ذلك وأقام البينة وأقام صاحب اليد البينة على الشراء والوديعه لم يكن بينهما خصومة

حتى يحضر البائع لان المدعى لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق أن البائع كان شريكاً للمدعى فانصرف به عنه الى النصف الذي كان له والمشتري ليس بخصم في النصف الاخر لانه وديعة في يده * ولو اشترى نصف عبد أو نصف دار غير مضمومة شراء فاسد أو قبضه ثم اشترى النصف الباقي شراء جائزاً ثم جاز رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصماً للمدعى لانه يملك الكل ظاهر اذ يكون خصماً للمدعى فاذا قضى للمدعى بالنصف ثم حضر البائع كان له أن يسترد منه النصف الاخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى النصف الباقي * ولو باع نصف العبد بيعاً جائزاً ثم باع منه النصف الباقي بمئة أو بدم وسلم الكل الى المشتري ثم جاز رجل وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصماً للمدعى * ولو اشترى نصف عبد من رجل وأودعه رجل آخر النصف الباقي ثم جاز رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصماً للمدعى ويقضى للمدعى بالربع * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعى عليه نصفها فلان ابن فلان وديعة عندي ولم يقيم البينة على الوديعة حتى أقام المدعى البينة على ما ادعى ثم ان صاحب اليد أقام البينة على ما ادعى من الوديعة بطلت بينة المدعى في النصف واذا بطلت بينة المدعى في النصف هن تطل في النصف الباقي قالوا تطل بينته * قال مولانا رضي الله عنه وفيه نظر لان في المسئلة التي قبلها كان المدعى عليه خصماً في النصف دون النصف ومع هذا قبلت بينته في النصف * رجل ادعى دعوى واتفقت فتاوى الأئمة على (٣٩٧) فسادها ومع ذلك ادعى المدعى عليه الدفع دفعا صحيحاً وأقام البينة قالوا

ابن خالد كذا في المحيط * واذا أعطى واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقه وقديري من الغلة أعطى ثانياً اذا لم يكن أنفقها في الفساد كذا في الحاوي * (١) وما يتصل به هذا الفصل * اذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبداً على زيد وولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه ان احتاج قرايبي رد عليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء بردها الوقف على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال ان احتاج موالى فاحتاج بعضهم ولو قال على ولد زيدان ما توارثت غلة هذا الوقف على عروفت وبعض ولا زيد وبقى البعض لم ترد الغلة حتى يموت كل ولد زيده كذلك ذكر الخصاص رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء من ولدي وولدي أعطى ما يكفيه كان كما قال فان احتاج أحد من ولده لصلبه ينظر الى ما يكفيه (٢) فيكون ذلك ميراثاً بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولد الولد أعطى ما يكفيه وان احتاج ولد الصلب وولد الولد أعطى ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاج جميعاً بقسم على عدد الرؤس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قصرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لاحدهما (٣) فانه يبدأ بولد الولد كذا في المحيط

الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

في الذخيرة اذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعده لافقراء (٢) قوله فيكون ذلك ميراثاً لانه لا يستحقه بالوقف لانه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز للوارث وانما يستحقه بالارث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فانه يستحقه بالوقف لان الوصية له جائزة كذا في الذخيرة (٣) قوله فانه يبدأ بولد الولد لانه أقوى لانه يشتر من غير اجازة وحق ولد الصلب لا يشتر الا باجازة الورثة ذخيرة اهـ مصححه

أنه اشترها من فلان غير ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق لم تقبل شهادتهم * ولو ادعى ملكاً مطلقاً شهد الشهود بالملك بسبب جازت شهادتهم * ولو ادعى ملكاً بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي ملكاً مطلقاً أقام المدعى عليه البينة أنه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت بينة المدعى عليه وتطل بينة المدعى * وان ادعى أولاً ملكاً مطلقاً ثم ادعاه عند ذلك القاضي أو عند غيره ملكاً بسبب سمع دعواه لان المطلق يحتمل التقييد وان الثاني دون الاول * اذا ادعى داراً أو عرضاً فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أنه ابتاعها من المدعى وشهد الآخر أن المدعى أودعها اياه ذكر في المنتقى أنها تقبل ويقضى للمدعى * ولو شهد أحدهما أنها للمدعى وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه أن المدعى دفعها اليه لم تقبل هذه الشهادة * رجل ادعى شيئاً يدعيه وقال هو ملكي وان صاحب اليد أحدث يدعيه عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد أحدث يدعيه عليه بغير حق * ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يدعيه عليه بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * رجل ادعى داراً في يد رجل فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى شهوداً أنهم للمدعى وقضى بالدار للمدعى ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء بناءه * ذكر في الاصل أنه تقبل بينة المدعى عليه لان البناء دخل في القضاء والشهادة بها حتى لو كان شهود المدعى شهدوا

بالدار والبناء جيه القاضى الذى ثم أقام المقضى عليه البيعة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته * ولو أقام البيعة على أرض فيها زرع فقضى
 به المدعى ثم أقام المقضى عليه البيعة أن الزرع له زرع هو بذره من حنطته قبلت شهادتهم * وذكر في المتن إذا ادعى داراً وأقام البيعة أنها
 له فقضى القاضى له بالدار ثم أقام المقضى عليه البيعة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته المقضى عليه لأن الشهادة بالدار شهادة بالأرض والبناء
 جميعاً * وكذا لو قال شاهد المدعى بعد القضاء ليس البناء للمدعى وإنما شهدنا له بالدار ولم نشهد له بالبناء كانت شهادتهم ما بالدار شهادة بالبناء ويضمنان
 قيمة البناء للمقضى عليه * ولو شهدوا بالدار للمدعى ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعى قبلت شهادتهم ما ويقضى للمدعى بالساحة دون البناء
 * وينبغي للقاضى إذا شهدوا بالدار أن يسألهم ما عن البناء فإن ماتا أو غابا قبل أن يسألهم ما يقضى بالدار والبناء * ولو قال المدعى هذا البيت من
 هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس هو لى فقدأ كذب شهوده إن كان قبل القضاء لا يقضى له بشئ وإن كان بعد القضاء فقال هذا البيت
 لم يكن لى وإنما هو لفلان جازا قراره لفلان ويكون البيت للمقر له ويرد هو ما بقى من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للشهود عليه
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون ما بقى من الدار للشهود له * ولو شهدا بدار أنهما المدعى
 قاتلاً أو غاباً وقضى القاضى بالدار (٣٩٨) والبناء للمدعى ثم قال المدعى ليس البناء لى وإنما هو للمدعى عليه لم يزل له فهذا كذاب منه شهوده

ويرد الدار مع البناء على
 المقضى عليه * ولو قال
 المدعى البناء للمدعى عليه ولم
 يقبل لم يزل له لم يكن ذلك
 أكذا بالشهود ويكون
 البناء للمدعى عليه وإن قال
 ذلك قبل القضاء صدق ولا
 يقضى له بالبناء ولا يكون
 مكذبا شهوده * وإذا ادعى
 داراً فقال شهوده نشهد
 أنهم بدار المدعى ولا نعلم
 ما حال البناء كان فيها بناء ولا
 نرى هو هذا البناء أم لا ذكر
 في المتن أنه يقضى بالدار
 والبناء للشهود له فإن أقام
 المقضى عليه البيعة بعد ذلك
 أن البناء له بناءه هو تقبل
 بيته ويجعل البناء له لأن
 البناء دخل في القضاء ههنا

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ومشايخ يرفعهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى وعليه الفتوى ترغيباً للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات * ومن صور
 الاشتراط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا إذا قال إذا حدث على الموت وعلى دين يبدأ
 من غلته هذا الوقف بقضاء ما على تمام فضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا إذا قال إذا حدث على فلان الموت
 يعنى الواقف نفسه أخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الحج عنه
 أو في كنارات أيمانه وفي كذا وكذا وسمى أشياء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهمها
 ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في فتح القدير * ولو قال صدقة موقوفة
 لله تعالى تجرى غلته على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز وأدامات تكون للفقراء ولو قال أرضي هذه صدقة
 موقوفة تجرى غلته على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولدى ونسلهم أبداً ما تناسلوا فإن انقرضوا فهى
 على المساكين جاز ذلك كذا في خزانة المفتين * ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من
 غلته فإذا حدث به الموت كانت غلته هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولده ونسله وعقبه أو بدأ بما
 جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديمه وتأخير سواه على عذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وهو جائز على ما شرط كذا في المحيط * وقف وقفاً على الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل مادام حياً
 فإذا مات كان لولده وكذلك لولده أبداً ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات * وبه
 أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى وحسام الدين رحمه الله تعالى كذا في السراجية * ولو شرط
 بعض الغلة لأمتهات أولاده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقفه لكن منهن في كل عام قسطاً حال حياته
 ومماته جاز بخلاف كذا في الوجيز * وهكذا في المبسوط والذخيرة وفتاوى قاضى خان * وهو الأصح
 كذا في فتح القدير * وكذلك إذا سمي ذلك المدبر به كذا في المحيط * ولو شرط الغلة لأمته أو لعبده فهو

تسماً كذا ذكر في الأصل وكذا لو شهدوا بأرض فيها نخل فقالوا نشهد أن هذه أرضه وأما النخل فلا علم لنا به
 فالنخل بمنزلة البناء في الدار أن شهدوا بالأرض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل به بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وإن شهدوا بالأرض وقالوا
 لا ندري ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شيئاً * ولو ادعى داراً في يد رجل وأقام شاهدين فشهدا أن الدار
 داره ثم قال قبل القضاء أن البناء ليس له وإنما هو للشهود عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى إن قال ذلك قبل أن يفترقا عن مجلس القضاء
 وقبل أن يطول جازت شهادتهما استحساناً أما إذا قاما أو طال ذلك بطلت شهادتهما وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير إذا شهد الشهود بشئ فلم
 يبرحوا عن مكانهم ما حتى قالوا أو همنا في بعض شهادتنا قبل ذلك منهما * رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى القاضى
 به ثم أقر المدعى أن البناء كان ملكاً للمقضى عليه لا يطل قضاء القاضى له بالأرض * ولو شهد الشهود له بالأرض والبناء وأقر به بعد القضاء أن
 البناء كان ملكاً للمقضى عليه بطل قضاء القاضى * وكذا لو ادعى أرضاً فيها أشجاراً وأقام البيعة وقضى القاضى به ثم أقر المدعى أن الأشجار
 كانت ملكاً للمقضى عليه لا يطل قضاء القاضى بالأرض * ولو شهد الشهود للمدعى بالأرض والأشجار جميعاً والمسئلة بمجالها بطل قضاء
 القاضى لأن في الوجه الأول شهدوا بالبناء تبعاً فلا يكون إقرار المدعى كذا بالشهود وأما في الوجه الثانى شهدوا بالبناء والأشجار

نصاف كان اقرار المدعي كذبا بالشهود * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام البيينة فشهدوا أنها للمدعي فقصى بها القاضي ثم قال الشهود لا ندري لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كانهم قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة * وان قالوا البناء للمدعي عليه ضمنوا قيمة البناء للمدعي عليه * ولو ادعى جارية أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعي عليه لم يعلم به القاضي فأقام المدعي بيينة أنه ولدها فان القاضي يقضى بالولد للمدعي فان رجع شهود الام بعد ذلك ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضي انما يقضى بالولد للمدعي بشهادة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل القضاء بالولد أو ارتدوا عن الاسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي البيينة على الولد أنه ولد الجارية فان القاضي لا يقضى له بالولد الا أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك المدعي ولده الجارية في ملكه * ولو ادعى جارية في يد رجل أنها له وشهد الشهود أنها له فباعوا أو ماتوا أو ولدوا في يد المدعي عليه ادعاه المدعي في يديه وأقام البيينة على ذلك ذكر في المنتقى أنه لا يلتفت اليه ويقضى بالجارية وولدها للمدعي فان قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود وفقا الوالم يكن الولد للمدعي انما هو للمدعي عليه فان القاضي يقضى بقيمة الولد على الشهود كانهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان قال الشهود لا ندري لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد * اذا شهدوا بالجارية فماتوا أو غابوا فان كانوا حضورا سألهم القاضي عن الولد (٣٩٩) فان قالوا قبل القضاء هو للمدعي عليه أو قالوا لا ندري لمن هو فان

كاشراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا للمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اذا وقف وقفامؤيدا واستثنى لنفسه أن يتفق من غلته هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا جازا الوقف والشرط جميعا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا انقضوا صارت الغلة للساكنين كذا في الذخيرة * ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معاليق أو غنم أو زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان ميراثا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية * وفي وقف الخصاص اذا شرط أن يتفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلته هذا الوقف فجاءت غلته فباعها وقبض عنها ثم مات قبل أن يتفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير * وقف ضيعة على امرأته وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لباينها خاصة اذا لم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى أولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى * وقف ضيعة له نصفها على امرأته ونصفها على ولد بعينه على أنه ان ماتت امرأته صرف نصيبها الى أولاده وآخره لفقراء ثم ماتت المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرة * وقف ضيعة له على رجل على أن يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في الكبرى * ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جازا الوقف ويبطل الشرط * كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء ذلك فتكون وقفام كانها قالوا وقف والشرط جائز ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها ويستبدل بثمنها كانها وفي واقعات القاضي الامام فخر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا لانها بالشرط بمرة الا أن يذكر عبارة تفيد له ذلك دائما كذا في فتح القدير * وان كان الواقف قال في أصل الوقف على أن أبيعها بعبادتي من الثمن من قليل أو كثير أو قال على أن أبيعها وأشتري بثمنها بعد أو قال

أو قالوا لا ندري لمن هو فان القاضي يقضى بالام ولا يقضى بالولد * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له أو ادعى أنها لاشتراها من الذي في يديه بكذا ونقده الثمن وقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي وأقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما كما ادعى بشرائطها وشهد الثاني وقال أشهد على شهادة الاول أو قال على مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في قولهم * وان قال أشهد مثل ما شهد الاول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها لا تقبل حتى يفسر الشهادة على وجهها وذكر شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى

المختار عندي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الشاهد الثاني فصيحاً يمكنه اداء الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجال وان كان أعجميا ولا حشمة مجلس القاضي يمكنه اداء الشهادة بلسانه يقبل منه الاجال * وان كان عاجزا عن الشهادة أصلا لا تقبل شهادته وذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى المختار عندي أن القاضي ان أحسن بهم تهمة الكذب لا يقبل منه الاجال ولا يقبل وهو كما لو فرق القاضي بين الشهود ان أحسن بهم تهمة الكذب جاز له ذلك والا فلا * ولو كتب الشهادة على يياض فشهد أحدهما من الكتاب وأشار الى مواضعها يقول الآخر أشهد أن لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا أو يقول أشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليهما جاز ذلك * وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى اذا قال الشاهد أشهد بما ادعاه المدعي لا يقبل ولو ادعى المدعي من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الإشارة في موضع الإشارة * ولو أمر القاضي رجلين ليعلم الدعوى والخصومة ذكر في المنتقى أنه لا بأس به خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى شيئا في يد انسان وأقام البيينة فأقر المدعي عليه بالمدعي به لغيره لم يصح اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة * رجل ادعى دارا أو شيئا في يد رجل وأقام البيينة فعدلت الشهود ومات المدعي عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضى بدون الخصم فان خلف وارثا حاضر اقضى عليه

بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة وان كان الوارث غائباً غيبة منقطعة يتصب القاضى وكلا بطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة تلك البينة * اذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامة العتق فأقر ثم غاب فان القاضى يقضى عليه باقراره ولو لم يقر لكن أقيم عليه البينة فغاب فانه لا يقضى على الغائب * رجل فى يديه مال فقال هو وديعة عندي ولا أعرف مالكمها فجاء رجل وادعى الوديعة أنها له قبلت بينته لأن المودع يكون خصماً للمالك ولو أقر المودع أنه له وقال وضعها عندي فلان آخرو صـ مدقه المدعى لا يكون هو خصماً للمدعى * عين فى يد رجل فقال ليس لى فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو لى سمع ذلك منه * رجل استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغرى كرا أبو يوسف رحمه الله تعالى فى الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته * قال مولانا رضى الله عنه وهذا على الرواية التى لم تكن الاستعارة اقراراً بالمالك وانما تكون اقراراً بأن لا ملك للمستعير * دار فى يد رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنها له سمع دعواه وكذا لو قال أعطى هذه الدابة أركبها أو قال ناولنى هذا الثوب ألبسه * ولو قال أسكنى هذه الدار أو أعرنى هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه * رجل ادعى على رجل أنه باعه هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه وقال المدعى عليه بعتة بغير أمر مولاه كان المدعى عليه خصماً للمدعى وتقبل بينة المدعى عليه ويؤمر

(٤٠٠)

بأمر مولاه وقال المدعى

بتسليم العبد اليه * رجل ادعى داراً فى يد رجل أنها له فقال ذواليد هى لفلان بعتها منه بكذا وقبضها ثم أودعنيها فان مدقه المدعى فى ذلك أو كذبه وعلم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضى قبلت بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعى فان قضى القاضى للمدعى ثم حضر الغائب وادعى أنه له وصدق المقيـ رفيما أقر أو أراد أن يقيم البينة على ما ادعى لا تقبل بينته وان ادعى الحاضر ملكاً مطلقاً قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغائب قبل أن يقضى القاضى للمدعى

أبيه ما ولم يزد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو قال أرى هذه صدقة موقوفة أبداً على أن لى أن أستبدل بها أخرى يكون الوقف جائزاً استحسننا اذا كان الشراء بثن الاولى كذا فى محيط السرخسى * وكما اشترى الثانية تصير الثانية وقفاً بشرائط الاولى فائقة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشروطه فى الثانية كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو شرط الاستبدال ولم يذ كر أرضاً ولا داراً ولا باع الاولى له أن يستبدلها بجنس العقار ما شاء من دار وأرض وكذا لو لم يقيد بالاستبدال أن يستبدلها بأى بلد شاء كذا فى الخلاصة * واذا قال على أن أستبدل أرضاً أخرى ليس له أن يجعل البديل داراً وكذا على العكس كذا فى فتح القدير * وله أن يشتري بثنها أرض الخراج كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو قال بارض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها ويبنى ان كانت أحسن أن يجوز لانه خلاف الى خير كذا فى فتح القدير * وفى القنية مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما تجوز اذا كانت فى محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيراً من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا فى البحر الرائق * ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به جاز ولو أوصى به عند موته لم يكن الوصى ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل لامة فترد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفردا لواقف جاز كذا فى فتح القدير * ولو شرط الواقف فى الوقف الاستبدال لكل من ولى هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولى الوقف ولاية الاستبدال أما اذا قال الواقف على أن لفلان ولاية الاستبدال فبات الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا فى فتاوى قاضى خان * وليس للقيم ولاية الاستبدال الا أن ينص له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا فى فتح القدير * ثم اذا جاز الواقف وشرط البيع والاستبدال بالثن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا فى المحيط * ولو باعها بعروض ففى قياس قول الامام يصح ثم يبيعها بعقار وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى لا يملكه الا بالنقد كذا فى البحر الرائق * أو بارض تكون وقفاً مكانها كذا فى فتح

القدير

قن ادعى الذى حضر لنفسه ملكاً مطلقاً صار كخارجين أقام البينة وان ادعى الذى حضر الشراء من ذى

اليدين مشهوراً أقام البينة قبلت بينته فى دفع بينة المدعى لانه ثبت بهذه البينة أن بينة المدعى قامت على غير خصم * فصل فى دعوى المالك بسبب * دار فى يد رجل فأقام رجل البينة انما اشتراها من فلان غير ذى اليد بألف درهم وهو يملكها وانه الثمن وأقام آخر البينة أن فلاناً خروها منه وقبضها وأقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البينة أنه ورثها من أبيه فان القاضى يقضى بينهم أرباعاً وان ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى للشترى وترج بينة البيع * ولو ادعاهما رجلان أقام أحدهما البينة على الهبة والقبض من رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فهما سواء ان كان شيئاً لا يحتمل التهمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشئ وقيل بأنه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والرهن أولى من الهبة والصدقة * ولو ادعى رجل الشراء من رجل وادعت امرأته أنه أمهرها قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هما سواء * رجل فى يديه داراً أقام رجلان كل واحد منهما البينة انه اشتراها من ذى اليد بكذا وانه الثمن وهو ينكر دعواهما فان القاضى يقضى بينهما ما سلك واحد منهما أن يأخذ النصف نصف الثمن أو يرد جميع بكل الثمن فان نقضا البيع رجع كل واحد منهما على ذى اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضى

بالدار بينهما فاختار أحدهما النقض والاخر الاجازة بعد تحيير القاضى فلاذى أجاز أن يأخذ النصف بنصف الثمن وليس له أن يأخذ كل الدار
والناقض يرجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضاء القاضى كان للذى لم ينقض البيع أن يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لأحدهما
تاريخ فان أرتخا وتاريخهما سواء فكذلك يقضى بينهما وان أرتخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان أرتخ أحدهما وأطلق الاخر فهو
للمؤرخ وان لم يؤرخا والدار في يدهما فصاحب اليد أولى وان أرتخ أحدهما وللاخر يد فصاحب اليد أولى الا أن يشهد شهود الاخر أن
بعه كان قبل بيع ذى اليد فيقضى للمؤرخ * وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراه من فلان وهو يملكها أو أقام آخر
البينة أنه اشتراه من فلان آخر وهو يملكها فان القاضى يقضى بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه
الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ وان أرتخ أحدهما دون الاخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لأحدهما قبض فالأخر أولى كأن البائع بين
ادعى ولا أحدهما يد فانه يقضى للخارج منهما * رجل في يديه دار وعبد أقام رجلا من كل واحد منهما البينة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذى
في يديه وصاحب السيد يكردهما فان القاضى يقضى بالدار بينهما ويقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة في الدار عيب فان
اختار أخذ الدار أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختار الفسخ أخذ العبد بينهما (٤٠١) وقمة العبد بينهما وان أراد أحدهما
أن يأخذ كل الدار بعدهما

أن يأخذ كل الدار بعدهما
قضى القاضى لهما ليس له
ذلك لان القاضى حين قضى
لهما بالدار والعبد فقد
فسخ عقد كل واحد منهما
في نصف الدار وان كانت
الدار في يد أحدهما قضى
القاضى له بالدار وبالعبد
للاخر وكذا لو لم تكن
الدار في يده ولكن شهوده
شهدوا له بقبض الدار وقضى
القاضى له بالدار وليس
لبائع الدار أن يرجع على من
أخذ الدار وان استحق منه
ثمن الدار وهو العبد لان العبد
أخذ من يده بينة لم تظهر
في حق صاحبه * وان أرتخ
وأحدهما أسبق فالدار له
والعبد للاخر على كل حال
سواء كانت الدار في يدهما أو

القدر * ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً في تركته كذا في فتاوى
قاضيخان * وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير * وان باع الأولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف
كذا في محيط السرخسى * ولو اشترى بالثمن عرضاً مما لا يكون وقفاً فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري
صحت الهبة ويضمنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أما لو قبض الثمن ثم
وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا في فتح القدير * واذا باع الوقف ثم عاد اليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن
يبيعها ثانياً وان عادت بعقد جديد لا يملك بيعها الا أن يكون عم لنفسه بالاستبدال ولوردت بعيب بقضاء أو
بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفاً وكذا اذا قال المشتري قبل القبض أو بعده كذا في
فتح القدير * وليس له أن يبيع الأرض بعد الاقالة الا أن يكون اشتراط ذلك في الوقف كذا في المحيط * ولو
باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضاً أخرى ثم ردت الأولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له أن يصنع بالأرض
الأخرى ما شاء والأرض الأولى تعود وقفاً ولوردت الأولى عليه بعيب بغير قضاء لم يفسخ البيع في الأولى
فبقيت الثانية بدلاً عن الأولى فلا تطل الوقفية في الثانية ويصير مشترياً للأولى لنفسه ولا يصير مشترياً
للأرض الثانية ووافقاً لنفسه كذا في فتاوى قاضيخان * وان باع الأولى واشترى الثانية ثم استحققت الأولى
فالقياح أن لا ينتقض الوقف في الأرض الثانية وفي الاستحسان لا تكون الثانية وقفاً كذا في محيط
السرخسى * ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وان كانت
أرض الوقف سجنه لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضيخان * وقد اختلف كلام قاضيخان في موضع جوزه
للقاضى بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الأرض بجال لا ينتفع بها
والمعتمد أنه يجوز للقاضى بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية أو أن لا يكون هناك ربيع للوقف يعمر به وأن
لا يكون البيع بغبن فاحش كذا في البحر الرائق * وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى الجنة
المفسر بذى العلم والعمل كذا في النهر الفائق * وسئل شمس الأئمة محمود الأوزجندى عن وقف على أولاده

(٥١ - فتاوى ثانياً) في يد البائع أو في يد أحدهما أو شهدا الشهود للاخر بقبض الدار * ولو أرتخ أحدهما وأطلق الاخر فان كانت
الدار في يد البائع فالدار للذى أرتخ والعبد للاخر * وان أرتخ أحدهما وللاخر يد يقضى بالدار للذى السيد وكذا لو كان لغير المؤرخ
قبض مشهود به فهو أولى وان كان لأحدهما قبض معين وللاخر قبض مشهود به فالقبض المعين أولى * وان كانت الدار في أيديهما فأرتخ
أحدهما وأطلق الاخر يقضى بالدار بينهما والعبد بينهما من رجل اشتري من رجل شيئاً فاستحق من يده ورجع على
بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع أن يأخذه منه لانه وان أقر للبائع بالملك حين اشتراعه منه فقد أبطل القاضى
ذلك الشراء فيبطل ما كان في ضمه * وان اشترى شيئاً وأقر صريحاً أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه
من الوجوه كان للبائع أن يأخذه منه بحكم اقراره * رجل اشترى داراً بعبد فاستحق منه نصف الدار كان له أن يرجع على البائع بنصف العبد
وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد * رجل في يديه دار ادعى رجل أنها اشتراها من ذى اليد منذ سنة وقال صاحب اليد لفلان
الغائب بعتم منه منذ شهر وسلمتم اليه ثم أودعنيها ان صدقه المدعى فيما ادعى من البيع والايديع أو علم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان
كذبه في البيع والايديع ولم يعلم القاضى بذلك فهو خصم للمدعى وان أقام البينة على ما ادعى من البيع والايديع لا تقبل بئس منه فان قضى

القاضي للذي ثم حضر الغائب وأقام البينة على ما ادعى صاحب اليد لا تقبل بيته لان القاضي حين قضى بالشرائه منه سنة بطل كل بيع كان بعده فلا تقبل بيته الا أن يقيم البينة على الشراء أكثر من سنة وان حضر الغائب بعدما أقام المدعي البينة ولم يقض القاضي للمدعي فأقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد تقبل بيته لان هذه البينة قامت لا بطل بينة المدعي فان أعاد المدعي بيته فان القاضي يقضي له بالدار لسبق شرائه * رجل ادعى شراء دار من رجل من منزه شهر فشهد شهوده بالشراء من منزه شهر وأقل جاز وان شهدوا بأكثر لم تقبل * دار في يد رجلين ادعى رجل أن له نصف هذا الدار مشاعا ولم يقيم البينة حتى اقتسمها فوفاها بأحد هما فخاصم المدعي الحاضر منهما وفي يده نصف مقسوم فشهد شهوده أن له هذا النصف الذي في يد الحاضر والمدعي يدعي النصف مشاعا لم تقبل شهادتهم * رجل اشترى من رجل ثوبا في منديل وقال البائع أبيعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى وأخرج الثوب من المنديل قال المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيته وكذا الجارية المنتقبة * رجل اشترى دارا أو عبدا ولم يقبضه فجاء رجل وادعى ذلك والمشتري غائب لا تسمع دعواه حتى يحضر الغائب * رجل باع دارا ولم يسلم إلى المشتري حتى غصها رجل ذكر في المنتقى أن المشتري ان كان قد اثنان أو كان الثمن إلى أجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع * رجل (٤٠٢) في يديه دار أقام رجل البينة أنها له وأقام آخر البينة أنها له وفلان بن فلان

اشترىها من ذي اليد أو من رجل آخر ثمن معلوم ونقدا الثمن وقبض الدار والشريك غائب قال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي بالدار أرباعا لان الذي يدعي الشراء لنفسه وللشريك الغائب لا يكون خصما عن شريكه فكان هو مدعي النصف والمدعي الآخر يدعي الكل ولو كان مدعي الشركة أقام البينة أن الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه الغائب فان القاضي يقضي للذي يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ويقضي بالنصف للبيت في دفع الربع إلى الابن الحاضر ويدع الربع في يد المدعي عليه حتى يحضر

وقال لهم ان عجزتم عن امساكه فبيعوه قال لو كان هذا شرط في الوقف كان باطلا وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها إلى أو على أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو على أن أبيعها أصلها أنصديق بنتها كان الوقف باطلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو شرط أن يبيعه ويجعل ثمنه في وقف أفضل ان رأى الحاكم يبيعه أذن له فيه كذا في الوجيز * وذكر الخصاص في وقفه ولو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وان شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن ولية بعده أن يبيعه كذا في الذخيرة * لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي ابنا لها فالوقف باطل عند هلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولا رواية لابي يوسف رحمه الله تعالى فللقائل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار وللقائل أن يقول بأنه غير جائز عنده كذا في محيط السرخسي * وذكر الخصاص في وقته مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كتب في صدك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً فله أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان يبيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة * ولو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليم اذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره الا أن يجعله له كذا في فتح القدير * قال الخصاص في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغيره بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبدا ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لانسان مادام حيا فله ذلك كذا في المحيط * ولو شرط لنفسه مادام حيا ثم للتولي من بعده صح ولو جعله للتولي مادام الواقف حيا لم يملكه مدة حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للشرط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق * اذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أن أضع غلثها حيث شئت جازوله أن يضع غلثها حيث شاء فان وضع في المساكين أو في الحج

الغائب فاذا حضر الغائب أخذ الربع بغير بينة * دار في يد رجل أقام أخوه البينة أنها كانت دار آبيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه ذي اليد لا وارث له غيرهما وأقام رجل أجنبي البينة أنها داره والذي في يديه الدار يحدد دعواهما ويقول الدار لي لم أرهما من أبي فان القاضي يقضي بثلاثة أرباع الدار لأجنبي وبالربع للابن المدعي ولا شيء للذي يدعي * دار في يد رجل أقام رجل البينة أن صاحب اليد باع منه نصفاً شائعاً منها بألف درهم وأقام رب الدار البينة أنه باع منه نصفاً معلوماً من الدار بألفي درهم فان القاضي يقضي ببينة البائع ببيع النصف المعلوم بألفي درهم ويقضي أيضا ببيع النصف الباقي بخمسمائة درهم وان أقام البائع البينة أنه باع منه عشر غير مقسوم بألف درهم وأقام المشتري البينة أنه اشترى منه نصفاً مقسوماً بمائة درهم فان القاضي يقضي له بعشر النصف الذي لم يدع شراؤه بخمسمائة درهم ببينة البائع عليه وأما النصف المقسوم يقضي للمشتري بتسعة أعشار هذا النصف بتسعين درهما والعشر الباقي من هذا النصف بخمسمائة درهم ببينة البائع لان بينة البائع فيه قامت على فضل الثمن عبيد في يد رجل أقام رجل البينة أنه باع منه الذي في يديه بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باع منه الذي في يديه بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يديه ينكر دعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يراد العبد على المدعين نصفين ونصف في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باع منه الذي في يديه

بها فاسد وهذا اذا اقام البينة على اقرار الذي في يديه بذلك فان اقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد منهم ما نصفين لاشئ لهما غير ذلك وان كان العبد مستهدماً كافاً ما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشئ لهما غير ذلك * دار في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البينة أنهم اداره آجرهما من الذي في يديه شهرين عشرة دراهم وأنه سكنها شهرين والذى في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي قائم ما يأخذان الدار بينهما ما يأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحساناً وفي القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم * عبد في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتاً معلوماً والذي في يديه ينكر دعواهما ما يبدعيه لنفسه فان الذي في يديه العبد يكون بالخيار يدفعه الى أم ما شاء وعليه ثمنه لا آخر ولو كان كل واحد من المدعين يدعي الخية لنفسه فان نقض البيع فان الذي في يديه العبد يدفع العبد اليهما نصفين ولا يغرم لهما شيئاً * ولو كانا أقالما البينة على اقراره بذلك ثم اختارا نقض البيع رد العبد اليهما ما يضمن لهما قيمة العبد نصفين ولو أنهما لم يقيما البينة على الاقرار وانما أقالما البينة على البيع واختارا المضاء البيع قبل قضاء القاضى لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضى بالبيع وللشترى الخيار لتفرق الصفقة فان قضى القاضى بينهما ما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختارا (٤٠٣) نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختارا نقض البيع

فما اذا اختارا نقض البيع قبل قضاء القاضى لهما ولو أجاز أحدهما البيع قبل أن يقضى القاضى لهما ما بالعبد نصفين واختارا الآخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء ترك * رجلان ادعيا دارا في يد رجل اقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثاً له وأقام الآخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثاً له والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعي لنفسه قال محمد رحمه الله تعالى هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت * ولو أقام

أوفى انسان بعينه فليس له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها فلان أو أعطيتها فلان فلا يرجع عنه ولو وضع في فريق بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأني على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال على أن أعطي غلته من شئت أو دفع من شئت ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أعطي غلته من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا في المحيط * اذا وقف أرضه على أن يعطي غلته من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة الى من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي * وليس للواقف أن يأكل من غلته كذا في الحاوي * وان مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء كذا في المحيط * واذا شرط أن يعطي غلته من شاء أو قال على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطي الاغنياء كذا في القنينة * وان شاء أن يصرفها الى رجل غني بعينه جازت المشيئة ولو شاء أن يصرفها الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حياً وليس له أن يحولها عنه الى غيره فاذا مات فله أن يعطي غيره من شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعاً يبطل الوقف قياساً ولا يبطل الوقف استحساناً ولا يبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي * ولو جعل غلته فلان سنة جاز وله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلته لرجلين فالغلة بينهما ما عاشا فان مات أحدهما فلهما نصف الغلة ولو قال جعلت غلته للوالدين صح كما لو وقف غلته في ابتداء كذا في المحيط * ولو جعل غلته لولده جاز كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطي القيم غلته من شاء جاز والقيم أن يعطي الاغنياء والفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلته من شاء فاختار الوصي أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياساً وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان أصله وقع صحياً لانه ان الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا في المحيط * ولو قال على أن يعطي فلان غلته من شاء فهو جاز وله أن يعطي من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكانه قال يعطيها في حياتي وبعد وفاتي

أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثاً له وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثاً له في هذا الوجه الذي أقام البينة على ثلاث سنين لانهم وقتوا الملك * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ورثته من أبيه والشهود شهدوا أنه كان في يد مورثه لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعي عليه بذلك يجبر على التسليم الى المدعي * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له اشتراها من ذى اليد بكذا ونقد الثمن وقبضها وأقام ذوا اليد البينة أنها الفلان الغائب أو دعيناها تقبل بينة المدعي عليه وتنفذ عنه خصومة المدعي لان المدعي ادعى عليه عقداً تنهيه أحكامه فبقى دعواه دعوى الملك فاذا أقام المدعي عليه البينة على الوديعة تنفذ عنه الخصومة * لو ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراها من ذى اليد بألف درهم ونقد الثمن فأقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو عنسدي وديعة لفلان ولم يظهر عدالة الشهود المدعي حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فاذا ظهر عدالة الشهود المدعي يقضى له بذلك البينة ولا يكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة بعد ذلك أنه ملكه كان أودعه الذي في يديه يقبل بينته وهذه المسئلة على وجه ثلاثة أحدها هذه والثانية لو أقام المدعي شاهداً واحداً حضر المقر له ثم أقام شاهداً آخر وهذه المسئلة الأولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقم المدعي شاهداً حتى حضر المقر له ومصدق الذي في يديه فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان أقام المدعي شهوداً قضى له ويكون

ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أودعه الذي في يديه لا يقبل بينته * رجل في يديه مال لرجل غائب مات الغائب فجاء رجل
وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال الميت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر ولا دفع
المال اليه وتقدير مدة التلوم مفقوض الى القاضي وقدر الطحاوي رحمه الله تعالى مدة التلوم بالحول * قبل ما ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى قول
أبي يوسف ومحمد درجهم الله تعالى فأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى التقدير * عين في يد رجل لرجل غائب وادعى أنه له اشتراه من فلان
الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى * ولو ادعى رجل ديناً على رجل وادعى المدينون البراءة وقال لي
بينة حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده رحمه الله تعالى يؤجله القاضي ثلاثة أيام ولا يأمره بإداء المال في الحال
ولو أجله الى المجلس الثاني جاز أيضاً وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
بأمره بإداء المال ولا يؤجله * رجل أمر رجلاً بأن يقضي دينه الذي لفلان عليه فجاء المأمور وقال قضيت وأراد أن يرجع به على الأمر فقال
الا مر ما كان لفلان على دين ولا أمرتك بالقضاء ولا أنت قضيت شيئاً والذي له الدين غائب فأقام المأمور بينة على الدين والا أمر بالقضاء
وقضاء الدين قبلت بينته ويقضى (٤٠٤) القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو أن رجلاً أحضر رجلاً

وادعى أن له على فلان
الغائب ألف درهم وأن
الذي أحضره كفله بهذا
المال عن الغائب وأنكر
المدعى عليه الدين والكفالة
فأقام المدعى البينة على
ما ادعى قبلت بينته ويقضى
له على الحاضر ولا يكون
ذلك قضاء على الغائب الا
أن يدعى المدعى الكفالة
بأمره وشهوده شهدوا بذلك
أيضاً فيقضى على الحاضر
ويكون ذلك قضاء على
الغائب * ولو أن المدعى
ادعى على الحاضر أنه كفله
عن فلان الغائب بكل مال
له على فلان الغائب وله
على الغائب ألف درهم
وشهد الشهود بذلك ففي
هذا الوجه يقضى على

والقياس أن لا يعطى بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء ولن جعل اليه
المشيئة أن يعطى ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له أن يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده
بقوله اعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه
وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحماوى * بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه
في اعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلت الا غلتي بطل الوقف كذا في
المحيط * لو وقف أرضه على بني فلان على أن لي أن أعطي غلته من شئت فشاء صرفها الى واحد من بني
فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله
من شئت كلمة عامة فتم الكل ولو شاء صرفها الى غير بني فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسي *
اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلته من شئت فشاء فله أن يعطى من شاء
منهم فان قال لأشياء أن أعطي أحدا منهم فالغلة لهم وقد أطل مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة
ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبني فلان فان قال جعلت
الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له أن يحوله وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن
يعطى جميع بني فلان في الاستحسان فان مات الذي جعل الغلة له فشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحماوى *
ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياساً وعندهم ما جازت ويكون لبني فلان
استحساناً بناء على أن كلمة من للتبعض عنده وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق * فلو شاء الواقف بعضهم
ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة
كذا في محيط السرخسي * فان قال وضعتها في بني فلان ونسأهم جازت مشيئته في بني فلان وليس
لاولادهم ونسأهم شيء كذا في الحماوى * اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أفضل
من شئت منهم كان ذلك جائزاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة فقال لأشياء او مات كانت الغلة بين

الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمر أو بغير أمر * رجل أراد أن يثبت دينه على غائب
فالحيلة له أن يكفل رجل للمدعى بكل مال المدعى على فلان الغائب فيجوز المدعى كفايته في المجلس ثم يدعى المدعى المال المقدر الذي يريد إثباته
على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة وينكر دينه على الغائب فيقيم المدعى بينته بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضى له بذلك المال
على الغائب ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لآبيه مات وتر كها ميراثه
والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى أنها كانت لآبي المدعى مات وتر كها ميراثه وأنهم لا يعلمون له وارثاً غيره فان القاضي يقبل
شهادتهم ويقضى بها للمدعى ويدفع الدار اليه كالأدعي أنها كانت لآبيه اشتراها منه في صحته بألف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يقبل
شهادتهم ويقضى بالدار له وهذه أربعة ألفاظ اذا شهدوا بها يقضى بها للمدعى أحدها هذه والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملك آبيه والثالثة
اذا شهدوا أن آباه كان يسكن هذه الدار * والرابعة اذا شهدوا أن آباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الألفاظ الأربعة ان جروا الميراث فقالوا
مات وتر كها ميراثه قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجروا الميراث فقالوا كانت لآبيه أو قالوا كانت
لحده الى آبيه ولم يقولوا مات وتر كها ميراثه لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف الآخر

* وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى وبوشر بالتسليم اليه * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار
لا تقبل شهادتهم - ولا يقضى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك للميت ولهذا لو اقر المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا * ولو شهدوا أن أباه مات
وهذه الدار في يديه أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات يقبل ويقضى به المدعى وان لم يجروا الميراث لانهم لم يشهدوا بيد الميت عند
الموت فقد شهدوا له بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند الموت شهادة بالانتقال الى الوارث وكذا لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن
فيها يقبل ويقضى به المدعى * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حين مات أو حتى مات فيها لا تقبل وكذا
لو شهدوا أن أباه دخل هذه الدار ومات لا تقبل لانهم لم يشهدوا له بالملك ولهذا لو اقر المدعى عليه أنه كان فيها أو كان داخل فيها لا يكون اقرارا
ولو شهدوا أن أباه مات وهو لا يس هذا الثوب أو هذا الخاتم وصاحب اليد يحجب يقبل شهادتهم ويقضى به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن
أباه مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا أن أباه مات وهو حامل هذا المتاع يقبل ويقضى به للوارث * ولو شهدوا أنه مات وهو قاعد على
هذا البساط أو على هذا الفراش أو نائم عليه لا تقبل ولا يقضى بشئ * ولو ادعى دارا في يد رجل ميراثا عن أبيه فشهدوا أنها كانت لابيهم يوم
مات وتركها ميراثا له قضى للوارث * وكذا اذا شهدوا أنها كانت لابيهم يوم (٤٠٥) مات وهو ابنه ووارثه * وان شهدوا أنه

ابنه ولم يذكروا أنه وارثه
ذكر في الزيادات أنه ابنه
ووارثه قالوا انما ذكر ذلك
لازالة وهم الرضاع والاصح
أن قوله ووارثه وقع اتفاقا
فانه ذكر في الاب والام هو
أبوه وأمه وجوز الشهادة
وان لم يذكروا وارثه * وهذا
فمن لا يحجب بغيره فان
كان يحجب بغيره كالجدة
والاخ والعم لا بد أن يذكروا
هو وارثه ويشترط أيضا
انهم لا يعلمون له وارثا غيره
* رجل طلب الميراث وادعى
أنه عم الميت يشترط لصحته
أن يفسر فيقول عمه لابي
وأمه أو لابي وأمه أو لامي
أيضا أن يقول ووارثه
لا وارث له غيره * واذا أقام
البينة لا بد للشهود أن

بنى فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بنى فلان على أن فلان أن يفضل من شاء
منهم كان فلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط * ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الآخر
للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقين بالسوية لانه خصه بفضل
النصف والتفضيل بالنصف يقتضى اشتراكه في النصف الباقي ولو قال أن أخص بغيرها من شئت فخص
واحد بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص من شئت منهم فهو كما قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل
الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس أن لا يجوز عابلا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو
قال لا أخص واحدا منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط * ولو قال على أن أحرم من شئت
منهم فحرمهم الأربح جاز وليس له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له أن يردّها
عليهم وصار الوقف للفقراء ولو قال حرمهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وعي للفقراء
والمشيئة ثابتة له فيما بعد ذلك فان مات قبل أن يحرم أحدا منهم فالغلة بينهم جميعا * ولو قال على أن لي أن
أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يدخله
لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقين لانه المشيئة في الأخرج دون الإدخال كذا في الحاشي * ثم ان كان
في الوقف غلة وقت الأخرج ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا
الاصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبدا فانه لو أوصى بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي
فله الغلة الموجودة وما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رحمه الله تعالى له الغلة الموجودة دون
ما يحدث وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي * وان أخرج بأن قال أخرجت فلانا أو
فلانا جاز والبيان اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤس الباقين فيضرب لهذين بسهم فان
اصطالحا أخذاه بينهم أو ان أبيا أو أبي أحدهما وقف الا مخرج حتى يصطالحا كذا في البحر الرائق * ولو قال

ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره * وكذلك في الاخ والجدة اذا شهدوا أنه جد الميت أبو أبيه
لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخ الميت لا يبي وأمه أو لابيهم ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط
في هذا ذكر الاسماء * رجل مات فأقام رجل البينة أنه وارث الميت وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له غيره
وأشهدنا على قضائه ولا ندري بأي سبب قضى بوراثته فان القاضي يسأل المدعى عن السبب الذي قضى به فان سببا عملا به في حقه ولا
يكون ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري أن القاضي قضى بذلك السبب أم لا لكن لما احتل ذلك أنه قد قضاه الاول * رجل مات فحضر واحد
من الورثة وادعى دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له ولورثته وذكروا عدد الورثة فان القاضي يقبل بيقينه ويقضى
بالدار لابيهم ويدفع الى المدعى حصته ويترك حصته بقيمة الورثة في يد المدعى عليه عند أبيه منسقة رحمه الله تعالى وعند صاحب رحمة الله
تعالى يضعها على يدي عدل * ولو ادعى دارا في يد رجل أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له وأقام على ذلك بينة وشهد الشهود أنه مات وتركها
ميراثا له أو قالوا مات وهو وارثه ولم يذكروا عدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا ولا نعلم له وارثا آخر ولا قالوا مات وتركها
ميراثا للورثة ولم يذكروا الورثة فان القاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر فان القاضي يتأني

زمانا فان تأني ولم يظهر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يأخذ هذا اذا كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالأب والام والابن فان كان ممن يحجب بغيره كالأخ والعم والجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر ممن لا يحجب بغيره لكن يتقل نصيبه مرة ويكثر أخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصومة مال الميت شهد الشهود أنه لا وارث له غيره أو لم يشهدوا الا أحد الورثة ينتصب خصما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم يتظر اذا شهد الشهود أنه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى له النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأة يعطى لها الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رواية في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى يعطى له أو فر النصبين وفي رواية يعطى له أقل النصبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا يي يوسف رحمه الله تعالى فيه أربعة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع التسع ويجعل كأنه مات عن أبوين وابنتين وأربع نسوة وفي الزوج محمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولا يي يوسف رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنهم ماتت عن ابنتين وأبوين وزوج وأصل المسئلة من اثني عشر وتقول لاجل الزوج الى خمسة (٤٠٦) عشره ثلاثة من ذلك * وان مات الرجل عن امرأة حبل أو أم ولد حبل وورثة فان القاضي

أخرجت فلانا لابل فلانا خراجيهما ولو قال على أن أدخل من شئت فله أن يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أحدا فالغلة لهم فان قال أدخلت فلانا في غلته أبدا فهو كما قال ولو قال على ولد عبد الله على أن لي أن أدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيها غير ولد زيد وله أن يدخل ولد زيد كلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فان قال لأشياء أن أدخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي * رجل وقف وقفا على أمهات أولاده الامن تزوج فانه لاشي لها فتزوجت واحدة منهم ثم طلقها فهذا على وجهين اما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها زوجها فلها أيضا أو شرط في الأول لاشي لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والاستثناء من الثاني اثبات وكذلك لو وقف على بني فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بني فلان ممن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم استغفل فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الوقعات الحسامية * وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسله وعقبه أبدا ماتنا سلاوا من بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعي عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي بينة على ذلك كذا في الذخيرة * ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذلك لو كان الواقف من المعتزلة وشرط أن من انتقل الى مذهب أهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة الى غيره صار خارجا أو رافضيا خرج فلوارثه والعياد بالله عن الاسلام خرج والمرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الاثبات لا يعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو عين الواقف

بآخر القسمة الى أن يظهر حكم الحبل فان أوالا التأخير وطلبوا تعجيل القسمة بوقف القاضي نصيب الجنين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بوقف نصيب أربع بنين وعند محمد رحمه الله تعالى بوقف نصيب غلامين لاحتمال أنها تلد غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بوقف نصيب غلام واحد لانها في العادة تلد ولدا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية بوقف نصيب غلامين كما قال محمد رحمه الله تعالى * رجل مات وله ابنان أحدهما حاضر والآخر غائب فأحضر الحاضر رجلا أجنبيا وادعى أن له على أبيه ألف درهم دين ولا يبيعه على

هذا الرجل الاجنبي ألف درهم لا مال لابي غير هذا الالف قالوا تقبل بينة الابن الحاضر في اثبات دين الميت على الاجنبي ولا مذهبها تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانه ليس معه خصم ولا يقضي له بشي من الالف التي يقضي بها على الاجنبي لانه زعم أنه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ * رجل ادعى دارا في يد رجل أن له وأقام الذي في يده الدار بينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها القاضي الى المستحق ثم انه أخرجها الذي هو فيها لا تقبل بينة ذي اليد على هذا لانه أقر أن يده كانت يد خصومة قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق * رجل ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فأنكر المدعي عليه ذلك فقام من عند القاضي ثم جاء المدعي بينة فشهدوا على المدعي عليه أنهم لما قاما من عند القاضي أقر المدعي عليه أن الدار التي خاصمه هذا المدعي فيها هذا المدعي ولم يذ كر حدود الدار في اقراره وانما يعرف الدار ذكر في المنتقى أنه يجوز ويقضي بها المدعي وكذا لو لم يشهد الشهود أنه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولا يمكنهم قالوا نشهد أن المدعي عليه قال الدار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعي فانه يقضي بها المدعي * رجل مات فقاسمت امرأته أولاده الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في امرأة اختلعت زوجها بما لم ثم أقامت البينة أنه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع وكذلك الرجل اذا قاسم أخ

امراته ميراثا وقرأ الاخ أنه ميراثها وقرأ أن هذا زوج وهذا أخ ثم أقام الاخ البيعة أن الزوج كان طلقها ثلاثا فذلك جائز ويرجع الاخ فيها
أخذ الزوج من الميراث * وإذا اقتسم القوم دارا والمرأة مقررة بذلك وأصابها الثمن فعزل لها طائفة من الارض ثم ادعت أن الزوج أصدقها اياها
في صحته أو ادعت أنها اشترتها منه بصدقاتها لا تقبل بينهما * وكذلك إذا اقتسموا أرضا فأصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو فخللا وزعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البيعة على ذلك لا تقبل لان القسمة السابقة اقرار منه أن
جميع ذلك ميراث لهم عن أبيهم وأن هذا القسم صار ميراثا لآخيه * ولو أن رجلا قرأ أن فلانا مات وترك هذه الارض أو هذه الدار ميراثا ثم
ادعى بعد ذلك أن الميت أوصى له بالثلث يقبل بينته واقاراره السابق لا يخرج منه من دعوى الوصية وكذا لو ادعى ديناً قبل الموت لأن محل
الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت توصف بأنها ميراث وان كان فيها دين أو وصية * وكذلك ورثة أقروا جميعاً أن هذه المواضع ميراث
بيننا عن أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لابني الصغير فلان وأقام البيعة تقبل بينته * رجل ادعى أنه تزوج هذه
المرأة فأنكرت ثم مات الرجل فخاضت تدعى ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل
ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (٤٠٧) في النوادر * ولو أن امرأة ادعت على

زوجها أنه طلقها ثلاثا
فأنكر الرجل ذلك ثم مات
وطلبت ميراثها عنه لا يكون
لها الميراث وكذا لو كذبت
نفسها قبل موته وزعمت
أنه لم يطلقها * دار في يد قوم
من ميراث ادعى رجل أنه
اشترى من بعضهم نصيبه
الذي ورث عن أبيه من
هذه الدار وهو غائب وأقر
الحاضرون فيها بحق الغائب
ونصيبه من ميراثه عن أبيه
وقالوا لا ندري اشترى
أم لا ولا ندفع اليك حصته
الغائب منها فأحضر المدعى
شهودا فشهدوا له بالشراء
من الغائب لا تقبل بينته
* ولو قالوا هذه الدار لنا لاحق
للغائب فيها قبلت بينة
المدعى * ثلاثة أخوة ورثوا

مذهباً من المذاهب بشرط أن من انتقل عنه خرج اعتبر شرطه وكذا الوشرط أن من انتقل من قرابته من
بغداد لاحق له اعتبر لكن هنا إذا عاد إلى بغداد رد إلى الوقف كذا في البحر الرائق * إذا قال أرضي هذه صدقة
موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعمرو وما عاشا ومن بعدهما على المساكين على أن يبدأ بزيد فيعطى من غلته
في كل سنة ألف درهم ويعطى عمرقوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فضل بعد ذلك من الغلة شيء كان
بينهما وان لم يكن غلة لسنة ألف درهم يعطى ذلك زيداً وكذلك إذا كان أقل من ألف فذلك كله لزيد
فان مات زيد ثم جاءت غلته لسنة يعطى عمرقوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمر وسنة
ألف درهم دفع اليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسمائة ويكون ألف درهم وخمسمائة
للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمرو أعطى زيد ألف درهم سمي له وتتمام نصف الغلة ويكون الباقي للمساكين
ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو وخاله يبدأ بزيد فيكون له غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش
ثم عمرو فيكون له غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بخاله فيكون له غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم ينفذ
ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فاذا انقضوا كانت الغلة للفقر كذا في المحيط * في سير العيون حبس
فرساق سبيل الله عشر سنين ثم هي مردودة على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السمتي أستاذ هلال
رحمه الله تعالى أن الوقف جائز والشرط باطل كذا في الذخيرة * ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على
أن يمسه مادام حيا صح لأنه لو لم يشترط كان نه ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فان أراد أن ينتفع به في
غير ذلك ليس له ذلك ولو أجره لا يصح الا إذا احتاج إلى النفقة كذا في الوجيز * ومن الشروط المعبرة ما صرح
به الخصاص بشرط أن لا يواجر المتولى الارض فان أجرها فاجرتها باطلا وكذا إذا اشترط أن لا يعمل
على ما فيه من نخل أو أشجار وكذا إذا اشترط أن المتولى إذا أجرها فهو خارج عن التولية فاذا خالف المتولى
صار خارجاً ويوليها القاضي من يشق بامانتها وكذا إذا اشترط أنه أن يحدث أحداً من أهل هذا الوقف حدثاً
في الوقف يريداً بطلاله كان خارجاً اعتبر فان نازع البعض وقال أردت تصحيح الوقف وقال سائر أهل الوقف

دار من أبيهم فادعى رجل أن أباهم غصبها اياه فاقوا فشكل واحد منهم عن اليمين وحلف الآخرون وقد ورثوا ما لا من أبيهم غير ذلك يضمن
النا كل قيمة حصصهم للديني ويرد حصته نفسه من الدار على المدعي وان نكل واحد أو قرأ أنه كان ودية في يد أبيهم يرد حصته على المدعي
ولا يضمن شيئاً لان الودية لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئاً لآبيه وأقام البيعة أن هذا الشيء لآبيه مات وترك ميراثاً له وان أباه مات يوم كذا من
شهر كذا من سنة كذا وأقامت امرأة البيعة أن أباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأنه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي وقت
الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البيعة على النكاح بعدما ثبت الابن موته بيوم فان القاضي يقضي لكل واحد منهما ما يقضي للمرأة بالنكاح
والصداق والميراث وللابن بالميراث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بينة أنه كان تزوجها بعد نكاح الاولى بيوم يقضي بنكاحها أيضاً مع نكاح
الاولى ويقضي لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلانا قتل أباه وأقام البيعة وأرخ للقتل أنه قتله في يوم كذا من شهر كذا
من سنة كذا ثم أقامت امرأة البيعة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فإنه لا يقضي بينة المرأة هنا لان وقت القتل يدخل في القضاء لان
المقتول يستحق حقا على القاتل إما القصاص وإما الدية فاذا قضى بقتله وبوجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البيعة على
النكاح بعده بخلاف الموت فان الميت بموته لا يستحق شيئاً على أحد فاذا لم يدخل وقت الموت في القضاء لعدم تعلق الحكم به يطل التاريخ

ألا يرى أن امرأة لو أقامت البينة أنه تزوجها يوم النحر بالكوفة وأقامت امرأة أخرى أنه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فإنه لا يقبل بينة الأخرى لما قلنا * ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امرأة معها أولاد وأقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا أولاده منها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى استحس في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا أبطل بينة الابن على القتل ولو أقامت المرأة البينة على النكاح ولم تأت بولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة ويقبّل الناتل وإنما ذلك في النسب خاصة وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * ولو ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراه من ذي اليد بألف درهم ومات أبوه فجحد البائع صح دعواه وإن لم يذكر المدعى في دعواه أن أباه مات وتركها ميراثا له ثم القاضي يسأله البينة أن يشهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غيره فإذا أقام البينة على ذلك يقضى بشهادتهم ويأمر المدعى أن يتقدم الثمن ويقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن أباه مات وتركها ميراثا له ولو ادعى رجل دارا في يد رجلين فأقام البينة أن أحدهما باعه الدار وسلمها الآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فشهادتهم باطلة * رجل ادعى دارا في يد رجلين وأقام البينة أنه اشتراه من ذي اليد بألف درهم فقال ذو اليد (٤٠٨) لم أبع ثم أقام ذو اليد بينة أن المدعى قدر عليه الدار ذكر في الشهادات وقال

انما أردت إبطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فإن كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وإن كانوا يريدون إبطاله أخرجهم وأشهد على إخراجهم ولو شرط أن من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لإبطاله فنازعه البعض وقال من عني حتى صار خارجا ولو كان طالبا حقه ابتاعا للشرط كما لو شرط أن من طال به بحقه فلامتولى إخراجهم وليس له إعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق

الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حتى

الصالح لا ينظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير * وفي الأسعاف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو بنائيه ويستوى فيه الذكر والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا المحدود في قذف إذا تاب وبشروط للصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق * وإن جعل ولاية إلى من يخلف من ولده ولي القاضي أمر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية إليه وهذا استحسان وكذلك لو أوصى إلى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحس أن تكون الولاية إليه إذا كبر وإذا جعل إلى غائب نصب القاضي رجلا حتى إذا حضر الغائب رد عليه كذا في الحاوي * ولا تشترط الحرية والاسلام للصحة لما في الأسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا والذي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما القاضي ثم اعتق العبد وأسلم الذي لا تعود الولاية إليهما كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولولده قال يجوز بالاجماع كذا في التارخية * رجل وقف وقفًا ولم يذكر الولاية لاحد قيل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتي كذا في السراجية * وقف ضبعة له وأخرجها من يده إلى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فإن كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل والإخراج من يد القيم

أقبل بينة ذي اليد وأبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء كان المدعى عليه قال في انكاره لا يبيع بيننا أو قال لم يجز بيننا يبيع لأن من حقه أن يقول لم يكن بيننا يبيع لأن المدعى ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها فردّها على قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انما قبل بينة المدعى عليه على الرد إذا ادعى التوفيق وإن لم يذكر محمدا رحمه الله تعالى ذلك * رجل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري أين هو فأقام البائع بينة على ذلك فإن القاضي يسمع بينته ويبيع الجارية على

المشتري بطريق الحفظ والنظر له وينقد البائع الثمن ويستوثق منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو أبرأ كان المشتري عن الثمن فإن كان فيه فضل أمسك الفضل للغائب وإن كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا إذا كان لا يدري مكان الغائب فإن كان يعرف أين المشتري لا يبيع القاضي الجارية * رجل ادعى شراء شيء من رجل فأنكر المدعى عليه البيع ثم إن باع ذلك ادعى البيع وأقام البينة لا تقبل بينته لأن البائع لما أنكر البيع أولا ثم ادعاه بعد ذلك وأنكر المشتري انفسخ البيع بمجوده ما فلا تقبل بينة البائع بعد ذلك * فصل في دعوى النكاح * امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بينته بخلاف البيع لأن النكاح لا يبطل بمجوده ما * رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بألف فأنكرت فأقام البينة على أنه تزوجها بأنني درهم تقبل ويقضى بالنكاح باللفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته ولو كان هذا في المبيع لا تقبل * امرأة مع رجل في منزله يطؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا أقرت أن هذا الولد ولها منه فهي امرأة وإن لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وإن كانت معه على هذه الحالة مدركة تزوجها أبوها فقلت الروح جاءت تدعى الميراث إن قالت كنت أمرت الأب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وإن قالت لم أكن أمرت أبي بالنكاح ولكني بلغني النكاح فأجرت كان

عليها البينة وكذلك هذا في البيع * رجلان شهدا لامرأة على وارث رجل أنها كانت امرأة فلان ولم يشهدوا أنه مات وهي امرأته والوارث يجحد ذلك جازت شهادتهما كذا ذكر في المنتقى * امرأة معها أولاد فقالت لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم أتزوجك وهذا الولد من زنا زيت بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر * رجل قال لامرأة تزوجنيك أبوك وأنت صغيرة وقالت بل تزوجنيك وأنا كبيرة لم أرض كان القول قولها والبينة بينة الزوج * رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت أختها عليه بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت البينة على نكاح يفسد ولو وقت بينة المرأة ولم توقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعي الرجل ويطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر * ويسع للشاهدين أن يشهدا بالنكاح إذا رأياهما يسكنان في منزل واحد وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة على النكاح بالتسامع قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسامع * رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما البينة أنها امرأة فان كانت في بيت أحدهما فهو أولى لأنها في يده فترجح بحكم اليد كما لو ادعيا شراء عين من رجل وأقام كل واحد (٤٠٩) منهما البينة أنه اشتراها من فلان بكذا

وكان المبيع في يدهما كان هو أولى وكذا لو شهد شهودا أحدهما مدعي النكاح أنه دخل بها كأن هو أولى وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى كما في دعوى الشراء ترجح بينة ذي اليد إذا أقام الآخر البينة على سبق شرائه * وان ادعيا النكاح وأقام كل واحد منهما البينة وأرخا وتاريخهما سواء فان كانت في بيت أحدهما ترجح بينة ذي اليد * وان أرخ أحدهما ولا خريد فصاحب اليد أولى كما في دعوى

كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ ينجح رجهم الله يفتنون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايخ بخاري يفتنون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في المضمرات * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده كذا في الهداية * ولو ترك العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فالقاضي يجبره على العمارة فان فعل والاخرجه من يده كذا في المحيط * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية والوقف كان الشرط باطلا ولللقاضي أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضيخان * للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيرا للوقف كذا في أصول العمادية * ان شرط أن يلبه فلان وليس لي إخراجها فالتولية جائزة وشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي * ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزا وكان وصيا في حالة الحياة وصيا بعد الموت ولو قال وايتك هذا الوقف فاعماله الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكانتك بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكبلة في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة * ولو لم يجعل له فيما حتى حضرته الوفاة فوصى إلى رجل يكون وصيا في أمواله قيماني أو فاقه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون قيميا ولو لم يجعل قيميا حتى نصب القاضي قيميا وقضى بقوامته لم يملك الواقف إخراجها ليتولاها بنفسه كذا في الفتاوى العنانية * لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الغنيانية * وعلى هذا الوأوصى إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده أو أوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كأنه وصيين فيهما جميعا كذا في الذخيرة * ولو وقف أرضه وجعل ولايتها إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رجل ذكره لال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القسيم في أمر الوقف كانه

(٥٣ - فتاوى ثانی) الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر بقضى لصاحب التاريخ فان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالسابق أولى على كل حال وان لم يؤرخا وعدلت بينة أحدهما فهو أولى وان عدلت البينتان جميعا لا يقضى لواحد منهما كما لو لم يقم البينة وان أقاما البينة ولم يؤرخا وليست هي في يد أحدهما ففسأها للقاضي فأقرت لأحدهما أنه تزوجها قبل الآخر أو أقرت أنه تزوجها دون الآخر فهي المقر له لانها لما أقاما البينة ولم يكن لأحدهما تاريخ ولا يد بطلت بينهما المكان التنازع فاذا أقرت لأحدهما ثبت نكاح المقر له بتصادقهما * وكذا لو أقاما البينة فمات أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقاما البينة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أو أنها أولى وان لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل * ولو أنهما ادعيا نكاح امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقاما البينة على النكاح ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغرى أنه لا يقضى لأحدهما كما لو لم تقر ولا يصير المقر له بنفس الإقرار صاحب يد أو حال الجواب إلى الخصاف رحمه الله تعالى * وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فجحد فأقامت المرأة البينة يقضى لها ولا يفسد النكاح بمجرد وجوده ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بألف درهم وأنه دخل بها وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بعتة دينار ودخل

بهم فعدلت البياتان فان القاضي يفرق و يقضى لكل واحد منهما ما بالمهر الذي شهد الشهود على اقراره استخسانا * وان اقامت احدهما البينة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على اقراره بالدخول بها او لكنها اقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضى للدخول بها بصحة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقم كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول بها ولا بالدخول أصـ لا يفرق بينهما و بينهما ما يقضى بنصف المالمين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير * وفي المنتقى ادعى زيد وعمر ونكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وهي امرأة زيد وان سألها القاضي بعد ما ادعى النكاح من زوجك منهم ما فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وهي لعمر * امرأة ادعت على رجل نكاحا فانكر الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كانت امرأتك فهي طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح فتى حلف وليس للمرأة بيعة يقول القاضي فرقت بينهما وفي الاستحلاف على النكاح أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى بقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعابه الفتوى * وعن نصير رحمه الله تعالى في رجلين ادعى نكاح امرأة فأقرت لاحدهما قال ليس له أن يحلفها للاخر ما لم يحلف الذي أقرت له المرأة على (٤١٠) دعوى الاخر فان حلف المقر له برئ وان نكل عن اليمين فرق بينهما ثم يحلف المرأة

للاخر فان حلفت برئت وان نكلت عن اليمين نصير زوجها * امرأة طلقها زوجها ثلاثا فجاءت الى الاول بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت أن زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كانت المرأة عالمة بشرائط حلها الاول فقالت عند النكاح أحللت لك فتزوجها الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تعلم بشرائط الحل قبل قولها الا اذا كانت أقرت أن الثاني قد دخل بها * ولو أنها لم تقل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بزوج آخر أو قالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها * امرأة طلقها زوجها ثلاثا فجاءت بعد مدة فأخبرت أنها تزوجت فلانا فجاءها وانكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز للاول نكاحها * ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول * ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئت ففرق بينهما وعليه نصف المصداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولا مهر * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فتعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الاخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر * اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت مجوسية أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا * وان أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحيط * ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشار لهما الاخر ولو جعل لولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولي في أمر الوقف الا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركتي وجميع أموري فحينئذ يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف * وان شرط أن يليه فلان بعد موته ثم بعد ذلك يليه فلان ثم بعد ذلك يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي * واذا قال أوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولي من أن يكون متوليا واذا جعل الواقف الولاية الى اثنين أو صارت الولاية الى الوصي والمتولي لم يكن لاحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فان باع أحدهما أو أجازا لآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز وكذا في الحاوي * وان أوصى الى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصى الى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وان مات أحد الوصيين وأوصى الى جماعة لم يتفردوا بحد بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي * ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم ان أحد الرجلين أوصى الى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحى منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى الى رجلين فقبل أحدهما أو أبي الاخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية لتمامها الى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية * وان أوصى الى رجل وصي أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي * ولو جعلها لفلان الى أن يدرك ولده فاذا أدرك كان شريكه لا يجوز ما جعله لانه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى الى رجل بأن يشتري بآل سماء أرضا ويحملكها وقف على وجه سماءه وأشهد على وصيته جاز ويكون متوليا وله الايصاء به لغيره ولو نصب متوليا على وقف ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الا قول متوليا على الثاني الا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق *

لو أوفات تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها * امرأة طلقها زوجها ثلاثا فجاءت بعد مدة فأخبرت أنها تزوجت فلانا فجاءها وانكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز للاول نكاحها * ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول * ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئت ففرق بينهما وعليه نصف المصداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولا مهر * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فتعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الاخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر * اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت مجوسية أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا * وان أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى إذا كان للمرأة زوج معروف طلقها فتزوجت بآخر وقالت تزوجت وأنا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قول المرأة وان كان مقداره شهرين لا يقبل قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بخلاف المطلقه اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين قالت لم أتزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة * وذكر في المنتقى رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته فأجاز القاضي شهادته عليهما ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وقال لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك * وكذا لو شهد على اقرار المرأة أنها امرأته هذا الرجل فأجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى الشاهد أنه تزوجها منذ سنة وأنا لم أعرفها أو أقام البينة قال يقبل منه ويطلب القاضي قضاء ويردها على الشاهد ولو كان بدأ فشهد أنها امرأته ثم ادعى الزوج لم يقبل ذلك منه * رجل تزوج امرأة ثم ادعى انه اشتراها من يملكها لا تقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها بعد الزوج * وكذا اذا ساءم بدار في يد رجل ثم ادعى أنها له اشتراها من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد المساومة وهي له وأقر الذي في يديه الدار أنه وكيل البائع * رجل اشترى خادما منتهقة من رجل فلما رفعت نقابها قال المشتري هذه خادمي ولم أعرفها لا يقبل قوله ولا تقبل بينته * امرأة غاب عنها زوجها ففعلت ما يفعله أهل المصيبة واعتدت

وتزوجت بزوج ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حيا في بلد كذا قالوا ان صدقت الذي أخبرها أو لا بالموت لم يكن لها الا القدر رارمع الزوج الثاني لان خبر الواحد العدل مقبول في الموت فتجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بشهادة من الجماعة غالبا فلا يكتفي بخبر الواحد * أما الموت لا يكون بشهادة من الجماعة غالبا * اذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولا كان

لوشروط الولاية لولاه على أن يملكها الا فضل فالأفضل من ولده تكون الولاية الى أفضل أولاده فان صار أفضلهم فاسق فالولاية لمن يملكه في الفضل فان ترك الأفضل الفسق وصار عدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الأفضل فالأفضل من ولدي وأبي الأفضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يملكه في الفضل لان ابا الفضل بمنزلة موته كذا في المحيط ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سنا ذكر كان أو أنثى ولو لم يكن فيهم أحد أهلا لها فالقاضي يقيم أجنبيا الى ناصير أحد منهم أهلا لها فترد اليه ولو جعلها لاثنتين من أولاده وكان منهم ذكر وأنثى صالحان للولاية تشارك فيهما - لص - دق الولد عليها أيضا بخلاف ما لو قال لرجلين من أولادي فانه لا حق لها حينئذ كذا في البحر الرائق * ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية اليه واذا استوى الاثنان في الصلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعا وصلا حوالا آخر أعلم بأمر الوقف فالأعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن خيائته كذا في الذخيرة * في الحاوي وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي الا بأمر القاضي كذا في التتارخانية * ولو جعل الولاية الى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما واليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * الا أن يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه حينئذ لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي * ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد فبات عبد الله وأوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي * اذا مات المتولي والواقف حي فالرأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى *

ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما أنها الاولى كانت امرأته وتبطل بينة الاخرى ولا شيء لها من المهران لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم أتزوج واحدة منهما أو قال تزوجتهما جميعا ولا أدري الاولى منهما اقول في الكتاب فترق بينه وبينها وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بواحدة منهما اذا قال تزوجتهما ولا أدري الاولى منهما أو اذا قال لم أتزوج واحدة منهما ينبغي أن لا يجب شيء * والاصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء وهو كما لو أقامت البينة بعدم موت الزوج فانه يقضى لكل واحدة منهما بالمهر والميراث فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك * وبعض هذه المسائل أعيدت لزيادة الفائدة * رجل قال لامرأته تزوجتك وأنا صبي فقالت لا بل تزوجتني وأنت بالغ كان القول قوله الا أن القاضي لا يفرق بينهما ما بل يسأله هل أجاز وليك أم لا ان قال لا يقول له القاضي هل أجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له القاضي هل تجيز الآن ان قال لا يفرق بينهما * امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت فيما قالت قالوا ان كان قد هافت المدركات في ذلك الوقت أو كان في إعلام المدركات لا يصدق أنها لم تكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها * رجل تزوج ابنته البالغة فجاءت بعد موت الزوج تطلب الميراث ان قالت زوجي والدي بأمرى كان لها الميراث وان قالت لم أكن أمرته بالتزويج لكن حين بلغني أنه تزوجني منه أجزت ان أقامت البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها

لانما أقرت أن نكاح الاب انعمه موقوفاً فلا يقبل قواها في التنفيذ الابينة * رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اختصم الى القاضي فادعى الزوج أنها سكتت حين علمت فقالت لا بل رددت ان قالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفيع طلمبت الشفعة حين علمت بالبيع كان القول قوله وان قال علمت بالشراب يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله * صغيرة زوجها غير الاب والجد فاختصم زوجها بعدد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفسقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا ببينة * وان اختلفا في الحال فقالت بلغت الا نواخذت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت ثيباً وقت البلوغ لا يطل خيارها الا بالرضا صريحاً أو دلالة نحو التمكين وغير ذلك * ادعت امرأة مهرها من زوجها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرراً بالنكاح يقول له القاضي أكان مهرها كذا كرمها أكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول له القاضي أكان مهرها كذا كرمها دون الاول لكنه أكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي أكان كذا الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد (٤١٢) ذلك اذا قال الوارث لا الزمة القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة

وفي الأصل الحاص * لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيره ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الوحيز * وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفه ان أخرج الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصح بعد ذلك أترى أن تردّه الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقراباته البرزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف وأصلح للصدقة كذا في التارخانية * قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف أن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده لـ للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولّاه لـ يكون متولياً قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في النهر الفائق * لو مات القاضي أو عزل بقي من نصبه على حله كذا في القنية * وللمتولي أن يفوض لغيره عند موته كالوصي له أن يوصي الى غيره الا انه ان كان الواقف جعـل لذلك المتولي ما لا يسمى لم يكن ذلك لمن أوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع بعمـله ليفرض له أجر مثله الا أن يكون الواقف جعـل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل للذي كان أدخله ما كان الواقف جعـل له للذي كان أدخله كذا في فتح القدير * واذا أراد المتولي أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط * لو كان الوقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متولياً له بدون أمر القاضي تكلموا فيه كثيراً قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان مشايخنا رحمهم الله تعالى يجيبون أنهم اذا نصبوا متولياً يصير متولياً كما لو أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ ظهر الدين أن الافضل أن ينصبوا متولياً ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماعهم في الاوقاف قال العبد هـ في زماننا وقد تحقق بالواقع ما كان محتملاً للفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغياثية * وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فوات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي فقام هـ المتولي بمعاملة

* ونظير ما اذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدّر من الدراهم فان القاضي يفعل هكذا الى أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها اقامة البينة على ما تدعى * رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعد ما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى أيسك وأنت صغيرة فصدقه الاب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار الاب عليه اولها

أن تأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الاب * ابن ادعى مهر أمه في تزكوة والده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كلفه القاضي اقامة البينة على ما ادعى جاز وان عجز عن اقامة البينة يتقضى له بمهر المثل قالوا هـ اذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بمهر المثل بعد موت الزوجين * مطلقة طلمبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فمال المطلق تزوجت بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضنة وأنا آخذ منك الولد فقالت لم تزوج أو قالت تزوجت رجلاً وطلقتي كان القول قولها ما اذا أنكرت التزوج فظاهر وكذلك اذا قالت تزوجت رجلاً لانها أقرت بالنكاح لمجهول فلم يصح اقرارها * وان قالت تزوجت فلاناً وطلقتي لا يقبل قولها أو يكون للاب أن يأخذ منم الولد الا أن يصدقها المقرلة في الطلاق * صغير جات به أم أمه تطلب النفقة من الاب فقـل الاب أنا أحق بلان أمه في نكاحي لكنهم اهربت مني وقالت الجدة لا بل ماتت أمـه قالوا يترك الولد مع الجدة وية قال للاب اطلب امرأتك لان الام اذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان أحضر الاب امرأة وقال هـ ذم ابنتك وولدي هـ ذمنا او صدقته المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هـ ذم ابنتي وابنتي قد ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهـ ما أولى بالولد * وكذا لو قال الاب أولاً حين خاصته الجدة هـ ذم ابنتي فالحق قولها لان الجدة أقرت له بالنسب والاب

المسجد

منكر حق الجدة رجل أعتق أمته ثم خاصمت مولاها ولها ولد فقالت للمولى أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل ولدتني قبل الاعتراف والولد رقيق ذكر الناطق رحمه الله تعالى ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في أيديهم ما فكذلك يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في أقرب الاوقات وفيه حرية الولد ولو أقاموا البينة في بنتها أولى لان بنته المولى قامت على نفي العتق وبينتها قامت على إثبات الحرية وكذلك هـ ذاق الكتابة وأما في التدبير القول يكون للمولى لانها تصادق على رق الولد * وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهما وان أقاموا البينة في بنتها أولى وكذلك هـ ذاق الكتابة ثم اخبرنا في الولد * ولو أعتق الجارية ثم اخلفا بعد حين في الولد فقالت ولدتني بعد ما عتقت فأخذته مني وقال المولى ولدتني قبل العتق فأخذته منك وأنت أمة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى الى الام لانه أقر أنه أخذها منها وكذلك في المكاتبه أمافي المدبرة وأم الولد القول للمولى * جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر ولدت ولدا فادعوه جميعا يثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد رحمه الله تعالى * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يثبت من الخمسة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكامه الميراث والحضانة (٤١٣) والتربية ونحو ذلك مما يقبل الشركة

فيقبل بنته الكل كالأولاد عوا
تأج دابة فأقام كل واحد
منهم البينة أنهما دابة ولدتها
دابة هـ ذاك دابة معروفة له
فانه يقضى بالبينات وان
كثرت أمة ولدت أولاد في
بطون مختلفة فشهد ثلاثة
نفر على اقرار المولى شهد
أحدهم أنها حين ولدت
الا كبر أقر المولى أنه ابنه
وشهد الثاني أنها حين
ولدت الثاني أقر المولى أنه
ابنه وشهد الثالث أنه أقر
بالثالث والمولى يحسد
جميع ذلك قال محمد
رحمه الله تعالى الولد الا كبر
عنده يساع لانه لم يشهد على
اقرار المولى بنسبه الا واحد
فلا يثبت نسبه والثاني حكمه
حكم ولد أم الولد لان الاول

المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى
القاضي ولا يكون هذا المتولى ضامنا لما أنفق في العمار من غلات الوقف ان كان هذا المتولى أجر الوقف وأخذ
الغلة وأنفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا أجر الغصب كان الاجر له كذا في فتاوى
قاضيخان * وأنت تعلم ان المفتي به تضمن غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير * اذا وقف على أولاده وهم
في بلدة أخرى فلما قضى بلدهم أن ينصب قيميا والقاضي اذا نصب قيميا وجعل له شيئا معلوما بأخذه كل سنة حل
له قدر أجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجية * ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم قاضي بلدة غير
بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد ينبغي أن
يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه الواقف
الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والافلا كذا في فتاوى قاضيخان * نصب
القاضي قيميا آخر لا ينزل الاول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلم عند نصب الثاني ينزل
* (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئا منه أو رهن فهو خيانة فيعزل أو يضم اليه ثقة * ولو قال متولى
من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزل الا أن يقول له أول القاضى فيخرجه كذا في القنية * أجر القيم ثم عزل
ونصب قيم آخر فقبل أخذ الاجر للعزل والاصح أنه للنصب لان المازول أجره للوقف لانفسه ولو باع
القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع أكثر من ثمن المثل وكذا اذا
عزل ونصب غيره فلما منصوب أقامه بلا خلاف كذا في البحر الرائق * الواقف جعل للوقف قيميا فلو مات القيم
له أن ينصب آخر وبعد موته للقاضي أن ينصب والافضل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه أو أقاربه
مادام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وان كان في الارض الموقوفة فخل وخفى القيم هلا كها
كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف قصيلا فيغرسه كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضيخان * وهو نظير الدار
الموقوفة يؤمر بإدخال خشبة أو لبنة ونحوهما حتى لا يتخرب كذا في الذخيرة * فان كانت قطعة من هذه

مع الثاني شهدا على اقراره أنها أم ولده وان لم يجتمعا على نسب الثاني فقد اجتمعا على حق الحرية للام فيثبت ذلك الحق بشهادتهما للولد الثاني
وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية أم ولده بالولد الثاني كان الولد الثالث ولدا له فيثبت نسبه منه الا أن ينفيه * وذكر في المنتقى رجل
مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فأقامت الامه شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الا كبر ولده منها قال هو ابنه والابن
والاصغر بمنزلة أمهم فان بين الشهود فقالوا شهد أنه أقر بهذا الولد الا كبر أنه ولد قبل أن تلد هذين فان الاوسط والاصغر ابنا أيضا وقال زفر
رحمه الله تعالى في الاول أيضا ما ابنا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالولد الا كبر لسته أشهر فصاعد الزمه الولد وان
جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاه منذ يوم أقر بالولد الاول فلا يلزمه ما كان من الحمل قبل ذلك * وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى في الامالى رجل له أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فقال أحد هؤلاء ولدي ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق كل الولد
الاصغر وعنتى الام فأما الولد الاول والاسط يعتق من كل واحد منهما ثلثه كانه قال أحدكم حر فالاصغر حر في الاحوال كلها فيعتق كله
وأما الآخران كل واحد منهما يعتق في حال دون حالين فيعتق ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعتق من الاول والابن
من كل واحد منهما نصفه * رجل عالج جاريته فيمادون النرج فأنزله فأخذت الجارية مائة في شئ فاستدخلته فزجها فاعلقت عن أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولد له * وذكر في الاصل أمة ولدت في ملك رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فادعى المولى أحدهم قال ان ادعى الأصغر ثبت نسب الأصغر منه وله أن يبيع الآخرين عند الكل وان ادعى الاكبر ثبت نسب الاكبر منه والاوسط والا صغر بمنزلة الام ليس له أن يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه فعند ادعوى الاكبر تكون نفيا لادعوى الآخرين دلالة لان الاقرار بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الآخرين بمنزلة النفي وولد أم الولد ينفي من غير إيمان وقال زفر رحمه الله تعالى دعوى الاكبر يكون دعوى الكل * رجل باع أم ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاه المشتري فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينقه فان نفاه البائع ثبت نسبه من المشتري استحسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم أنها أم ولد لا يكون مغرورا ولو لم يعلم المشتري أنها أم ولد كان الجواب كذلك الا أن ههنا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا وولد المغرور حر * رجل اشترى جارية فظهر به صاحبها بعد أيام فخاصم البائع في ذلك فقال له البائع أمسكها فان ثبت الحبل فهو مني وأمر البائع غلامه أو وكيله ليرد الثمن على المشتري ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فأسقطت سقطا استبان خلقه لاقول من مائة وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان السقط يكون من البائع وعليه دفعه (٤١٤) وتصير الجارية أم ولد له فيرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقط استبان خلقه

ظهر أنها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خالق الولد لا يتم الا قبل من مائة وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع * رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام فهو مني وان كانت جارية فليست مني فولدت ولدا لاقول من ستة أشهر ذكر عصام رحمه الله تعالى أنه ثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لان الانسان لا يعلم ما في بطن الحامل * امرأة الحرام اذا جاءت بولد فنفاه لا عن القاضي بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قرينة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا ينقطع * وأبو يوسف ومحمد يدرجها والله تعالى قدر المدة البعيدة

الارض سبعة لا تنبت شيئا فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تنبت كان للقيم أن يبدأ من غلة جلة الارض بموتة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط * ثم اعلم أن التعميلا بما يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال في الوالو الجارية رجل أجر دارا موقوفة فجعل المستأجر رواقها مربطاً لبط فيها الدواب وخر بها يضمن كذا في البحر الرائق * واذا أراد القيم أن يبنى فيها بقية ليكثر أهلها وحفاظها ويحترث فيها الغلة لحاجته الى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالخان الموقوف على الفقراء اذا احتجج فيه الى خادم يكسح الخان ويفتح الباب ويسده فيسلم المتولى يتأمن بيوته الى رجل بطريق الاجرة ليقيم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية * ولو كانت الارض متصلة بيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتهم او تكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخيل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتا فيؤجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان غلة لا يكون للقيم أن يبنى فيها بيوتا فيؤجرها كذا في فتاوى قاضخان * فان كان المشروط له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بأن يرثه المتولى من مال الوقف وأبي البعض فن أراد العمارة عمر المتولى حصته بحصته ومن أبي يؤجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة الى أن تحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزنة المفتين * وهكذا في ادعوى * ذكر في فتاوى أبي الليث حانوت موقوف على الفقراء وله قيم بن رجل في هذا الحانوت بناء غير اذن القيم ليس له أن يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك يتظر ان كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يترتب الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ان لم يرض هو بتملك القيم البناء لاوقف بالقيمة وان اضطلع مع الوصى على أن يجعل البناء لاوقف بيد يجوز ذلك ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوعا فأيهما كان أقل لا يجوز ذلك كذا في المحيط * واذا وقف رجل داره على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشرين سنين أو أكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له أن يؤجرها وله أن يسكن فيها نفسه وعياله ووصيفه فان كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنها أو أراد بعضهم أن يؤجرها أمرهم بالخيار كما بالنهاي ثم من أراد

بأربعين وقال بعد الأربعين لا ينقطع نسب الولد وقبله ينقطع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى فوض ذلك الى رأي القاضي ولم أن يقدر ذلك * رجل هني بولد المنكوحه فسكت ثم نفاه بعد ذلك لا يصح نفيه وكذلك في ولد أم الولد فالسكوت عند التهنئة فيها ما يكون قبولا للولد وفي ولد الجارية لا يكون قبولا * رجل في يديه مال زعم أنه ورثه من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة ثم أقره رجل أنه أخ تلك المرأة فقال المقر له أنا أخوها واستأنت بزوج لها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للمقر له الا أن يقيم الاخ البينة أنه أخ تلك المرأة وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الا أن يقيم الزوج البينة على أنه زوجها * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية مجهول النسب في يد مال فقال ورثته من أبي وهو فلان ثم أقر بعد ذلك بأخ لأب وأم فقال المقر له أنا ابن فلان الميت وأنت لست بابن له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما نصفان وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للأقر له * والثالثة امرأة أقرت أنها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الاخ أنا أخ واستأنت بامرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي للاخ وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الا اذا أقامت المرأة البينة على النكاح * رجل ادعى على ميت ديناً بحضرة وارثه وهو يقر أنه ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كأنه أن يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وكذا لو

كان المديون مات ولم يترك مالا في يد وارثه فان الوارث يكون خصما للمدعي الدين وتقبل بينته ويقضي بدينه حتى لو ظهر لليت مال أخذه صاحب الدين ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جاز * رجل مات وترك أخوين فأقرأ أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يأخذ المقر له من المقر نصف ما في يده * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يأخذ ثلث ما في يده * رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة الميت وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده * ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض وأنكر البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين * ولو ادعى رجل أجنبي على الميت ألف درهم فصدقه بعض الورثة وكذبه البعض ذكرفي الكتاب أنه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقر أن الدين مقدم على الميراث وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي يأخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى وقال هذا عدل وأحسن * رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما أن لهما ما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر أنه كان من قرض وأقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بمائة (٤١٥) ليس لاحدهما أن يشارك صاحبه فيما قبض * رجل له تسعة أولاد

أقر في صحته وجواز اقراره أن خمسة من أولاده فـ فلان وفلان وذكـ أسماءهم عليه ألف درهم ثم مات وأنكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على اقراره بذلك وقالوا لا نعرف الاولاد الذين أقر لهم لانهم ما كانوا حضورا وقت الاقرار قالوا ان أقر سائر الورثة بأسماء هؤلاء ثبت المال بشهادتهم وان أنكروا وأقام المدعون البينة على أنهم يسمون بالاسماء التي ذكرها الشهود يقضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسماء * رجل مات وترك مالا

أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤجرها أجزأ كذا في الحاوي * وان شرط الواقف أن غلته فلا روية فيه عن المتقدمين واختلاف المتأخرين في الموصى له بغلة الدار اذا أراد أن يسكنها قيل ليس له ذلك وله أن يؤجرها وقيل له ذلك فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلافا في الوقف دلالة وقيل الاحتياط أن يؤجر القيم من غير الموقوف عليه وبأخذ الاجرة ويردّه اليه كذا في محيط السرخسي * فان قال الواقف على أن يستغلها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوي * وليس للقيم أن يأخذ ما فضل عن وجه عمارة المدرسة ديناً ليصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية * اذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة الى المرمية يفوته ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرمته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرمية الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية ضرر بين فانه يصرف الغلة الى ممرمته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البرهنا وجه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء نحو فكاك أسارى المسلمين أو عانة الغازي المنقطع فأما عمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما ليس بأهل للتعليم فلا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو صرف المتولى على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها فانه يكون ضامنا فاذ ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بمادفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا انفق على الابوين بغير اذنه أو بغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا يرجوع له على الابوين كذا في البحر الرائق * حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطت وأبى القيم أن يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين أن يأخذ القيم بأقامة المائل وردّه الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الامر الى القاضي فيأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيان * متولى وقف بنى في عرصة الوقف فهو للوقف ان بناه

فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير * وذكر النسفي رحمه الله تعالى في الفتاوى امرأه ماتت واختلف الزوج وورثته في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبت منه في صحته وادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج لانه منكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير ولا اعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلقوا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تحال الى أقرب الاوقات فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل * اذا غزلت المرأة تطن زوجها فهو على وجوه * اما أن أذن لها بالغزل فغزلت * أو نهاها عن الغزل فغزلت أو لم يأذن لها ولم يغزلت ولم يقل الزوج شيئا لها أو لم يعلم بغزلها فان غزلت باذنه فهو على وجوه * اما أن قال لها اغزليه * أو قال لها اغزليه لنفسك أو قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك أو قال اغزليه ولم يذكر شيئا ففي الوجه الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت قطنه باذنه لاجله فيكون له ولا شيء لها على الزوج لانها تبرعت بالغزل * وان قال لها اغزليه بكذا وسمى لها أجزأ ما جاز ويكون لها الاجر المسمى

وان سمي أجراً مجهولاً كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها كما في سائر الأجازات الفاسدة وان اختلفا فقالت المرأة غزات بأجر وقال الزوج بغير أجر
كان القول قول الزوج مع الميمن لانهم اتدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون القول للزوج * هذا اذا قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك
فغزلت كان الغزل لها ويكون ذلك هبة للقطن منها وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان
القول قول الزوج مع الميمن لان الاذن يستفاد من جهته والظاهر شاهد له فان العادة أن المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج * وان قال
اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجر المثل لانها غزلت للزوج ببعض الغزل فيكون في معنى قفيز الطحان ويكون
الغزل للزوج لانه صاحب أصل وهو القطن وهو كالدفع غزلاً الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وان قال لها
اغزليه ولم يدكر شيئاً فادعى الزوج أنها غزلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع وأنكر الأجرة وهبة القطن * هذا اذا غزات بأذن
الزوج فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنه ممن غصب حنطة فطحنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن للحنطة وان لم يأذن لها ولم ينه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها مثل القطن
لان الظاهر أنه اشترى القطن للتجارة (٤١٦) لا للغزل فتصير غاصبة كما لو غزات بعد النهي وان كان الزوج جاء بالقطن الى بيته لاجل

البيت كان الغزل للزوج
لانها غزات بأذنه ولا أجر
لها لانها متطوعة كالمو
خبت من دقيق الزوج أو
طبخت القدر بأذن الزوج
* وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى في المنتقى رجل اشترى
قطناً وأمر امرأته أن تغزل
فغزات كان الغزل لها ولا
شيء عليها وهو بمنزلة طعام
وضعه في بيته فأكلت
وروى هشام رحمه الله
تعالى في النوادر اذا غزل
قطن الغير ثم اختلفا وقال
صاحب القطن غزات بأذني
والغزل لي وقال الآخر غزلت
بغير اذنك والغزل لي كان القول
قول صاحب القطن لان
الأصل وان كان عدم الاذن
الأنه ظاهر فهو يريد بهذا

من مال الوقف أو من مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينو شيئاً وان بنى لنفسه وأشهد عليه كان له والاجنبى اذا
بنى ولم ينو فله ذلك وكذا الغرس كذا في القنية * لو أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرمة الوقف
يبرأ عن الضمان قيم وقف أدخل جذاً في دار الوقف ليرفع من غلاته ذلك * المتولى لو أنفق على الوقف من
ماله بشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية * اذا قال القيم أو المالك لمستأجرها أذنت لك في عمارتها
فعمارها بأذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر
وفيه ضرر بالدار كالباوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا يرجع مالم يشترط الرجوع كذا في القنية * في
البيعة سئل أبو الفضل عن الوقف اذا كان ربيع غلته الى العمارة وثلاثة أرباعها الى الفقراء فلم تحج المدرسة
في تلك السنة هل يجوز لقيم أن يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين وبأخذ ذلك من غلاتهم من السنة
الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل أبو حامد فأجاب بمثله كذا في التتارخانية * وقف ضبعة على فقراء قرابته
وقريته وجعل آخره للمساكين جازي يحصون أولاً وان أراد القيم أن يفضل البعض فالمسئلة على وجوه * ان
كان الوقف على فقراء قرابته وقريته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين فيحصون والآخر
لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل
فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني
يصرف الغلة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية
الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أولاً فيصرف الى الذين يحصون بعددهم والى الذين
لا يحصون سهماً واحداً ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم
كما بينا وهذا التفريع على قواهما أو ما على قول محمد رحمه الله تعالى فلا يأتي كذا في الوجهين * ولو وقف على
فقراء أهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على
السواء يستوى فيه الذكور والاتي ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع

الظاهر أن يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله * وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطناً

وجوز قال تغزل امرأته وأهدت الى المرأة أختها قطناً فغزلت المرأة ونسج ببعضها كرى باسمات المرأة لمن يكون الغزل والكرباس قال ان
كانت هي التي دفعت الغزل الى الحائك بغير أمر الزوج فان الكرى باسم لورثة المرأة وللزوج في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه
وان كان الزوج هو الذي دفع الغزل الى الحائك بغير أمر المرأة فان الكرى باسم يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذي غزلته من
قطنها وان دفعا جميعاً الى الحائك أو دفع أحدهما بأمر صاحبه كان الكرى باسم بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه * رجل
في يديه أرض لغيره أجرها فقال رب الأرض أجرتها بأمرى والاجر لي وقال الا جرعصبتها منك وأجرتها فالاجر لي كان القول لرب الأرض
لانهم اختلفا في بدل منفعة الأرض والأصل أن بدل ملك الانسان يكون له ولو كان الاجر بيني في الأرض ثم أجرها فقال رب الأرض
أمرتك أن تبني فيها لي ثم تواجرو وقال ذواليد غصبتها منك ونسجت ثم أجزت فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير
مبنية فخأصاب البناء يكون للاجر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض لان الأصل أن البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب
الأرض وان قال رب الأرض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان أضاف المبنية كانت بينة الغاصب أولى ذكره في المنتقى * ولو قال الاخر

غصبت منك ألفا ورجعت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لا بل أمرتك به كان القول قول المقر له ولو قال المقر له لا بل غصبتني الألف وعشرة آلاف كان القول قول المقر له ولو قال غصبت منك ثوبا فقطعه وخطته بغير أمر له قيصا وقال المقر له بل غصبتني التميمي أو قال بل أمرتك بخياطته كان القول للمقر له ﴿باب دعوى الحائط والطريق﴾ * حائط بين دارين كل دار رجل ادعى الحائط صاحب كل دار هذه المسئلة على وجوه * أن كان لأحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للأخر عليه شيء فهو لصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه هراوى أو بوارى فهو لصاحب الجذوع وان كان لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه سترة أو حائط فالحائط المتنازع فيه وهو الأسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة بمنزلة سفلى لرجل عليه علولا آخر ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة إلا أن يشهد مدعى الحائط استحقاق الحائط بالينة حينئذ يؤمر صاحب السترة برفعها * وان كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه جذوع وللاخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع أولى والمراد بهذا الاتصال مداخلة بعض أنصاف ابن هذا في بعض ذلك من أحد جانبي الحائط المتنازع فيه لا من الجانبين وقد كرا الطحاوى أن صاحب هذا الاتصال أولى بالحائط المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى * وان كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه جذوع وللاخر اتصال تربيع بهذا الحائط فصاحب اتصال التربيع أولى بالحائط

شركاه فان شرط لكل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والمسكن ثم ان كان الوقف ضيقة يعطى كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العنانية * واذا خربت أرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضا منها ليرمى الباقي بمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم لهدم أو فخله حية لتقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم الخيل ينبغي للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لانه صار خائنا ثم القاضي ان شاء ضمن قيمته ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة * أرض وقف خاف القيم من وارث الوقف أو من ظالم له أن يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والفتاوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية * الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجز بيعها الا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات * أما بيع اشجار الوقف فينظر ان كانت لا تنقص ثمرة الكرم بظلمة الا يجوز بيعها وان كانت تنقص ثمرة الكرم بظلمة ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعها ويقطعها وان كانت تنقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وان كانت اشجارا غير مثمرة وتنقص ثمرة الكرم بظلمة فله أن يبيعها ويقطعها وان لم تنقص ثمرة الكرم بظلمة فليس له أن يبيعها ويقطعها وان كانت اشجارا الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت ثانيا وثالثا وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلو أراد المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي * شجرة جوز في دار وقف فخربت الدار لم يبيع القيم الشجرة لاجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويهرها ويسمى تعين بالجوز على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية * متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حانوتا أو دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسألة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حانوتا فهذه الدار وهذه الحانوت هل تلتحق بالحانوت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل تصير وقفا لاختلاف المشايخ

اتصال التربيع أولى بالحائط المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في السترة * واختلفوا في تفسير اتصال التربيع قال الكرخي رحمه الله تعالى تفسيره مداخلة أنصاف اللين من جانبي الحائط المتنازع فيه بجائطين لا أحدهما والجائطان متصلان بجائطين له بمقابله الحائط المتنازع فيه حتى يصير مربعا شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسير اتصال التربيع الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع

(٥٣ - فتاوى ثانی) اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخلة أنصاف اللين بجائطين لا أحدهما فاما اتصال الحائطين بجائطين أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى فهو أولى من صاحب الجذوع ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال استحق الحائط المتنازع فيه بنوع ظاهر فلا يستحق برفع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ما لو تنازعا في دابة ولا أحدهما عليها جاز ولا آخر عليها مخلاة فان ثمة يؤمر صاحب المخلاة برفعها لان وضع المخلاة على دابة الغير حادث لا يتصور أن يكون مستحقا في الاصل أما وضع الجذوع على حائط الغير قد يكون مستحقا في الاصل بأن كان مشروطا في أصل القسمة * وان كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه سترة أو اتصال لا على وجه التربيع وللاخر عليه هراوى أو بوارى أو لا شيء فهو لصاحب السترة والاتصال من غير مداخلة أنصاف اللين جواز ولا يعتبر * وان كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو آجر فهو بمنزلة السترة * وان كان لأحدهما عليه هراوى أو بوارى ولا شيء لا آخر فهو بينهما ولا يعتبر الهراوى والبواري * وان كان وجه الحائط المتنازع فيه الى أحد المدعين أو كان لأحدهما عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المدعين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرجح بذلك أحدهما في قول صاحبيه رحمه الله تعالى يقضى بالحائط لمن كان وجه الحائط أو الطاقات اليه * وان كان لأحدهما عليه جذع

واحد ولا آخر عليه هراي أو بواري أو لاشي ولا آخر فهو لصاحب الجذع * وان كان لكل واحد منهما عليه جذوع الآن جذوع أحدهما أكثر من جذوع الآخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث اختلفت الروايات فيه ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه أجذاع وللا آخر عليه أكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فان كان لأحدهما عليه ثلاثة وللا آخر عليه عشرون فالخائط لصاحب العشر بن ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وانما جعله بينهما نصفين إذا تقاربت أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما * وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات وللا آخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا يوافق ما ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عدد صاحب القليل أكثر من نصف عدد صاحب الكثير * وذكر في الأصل لو كان لأحدهما عليه عشرة أجذاع وللا آخر عليه خمسة أجذاع لكل واحد منهما ما في يده قالوا أراد بذلك أن الخائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة ثلثاه لصاحب العشرة وثلثه لصاحب الخمسة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وأنه يوافق رواية المنتقى لأن أجذاع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وأنه يخالف ما ذكر الحاكم الشهيد في المختصر * وذكر شمس الأئمة السرخسي (٤١٨) رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما عشر خشبات وللا آخر ثلاث فصاعدا يقضى بينهما

نصفان اعتبارا لادنى الجمع بأقصاه واليه أشار في أصل الأصل * ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاث وللا آخر عليه ثلاثة أجذاع أو أكثر ذكر في النوازل أن الخائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث موضع جذعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون الخائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا ثم رجع إلى الاستحسان * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحدهما عليه عشر

خشبات وللا آخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ماتحت خشبته ولا يكون الخائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا فخرج في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في أصل الأصل وذكر في كتاب الأقرار أن الخائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر هو برفع الخشبة لان استحقاق صاحب الخشب باعبار الظاهر فلا يستحق برفع الخشبة على صاحبها * ووجه رواية الدعوى والصلى أن الاستحقاق باعتبار وضع الخشبة فيقضى لكل واحد منهما ماتحت خشبته لوجود التصرف منه في ذلك الموضع * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبين أنه لا يهمل يقضى به من أصح ما يارجهم الله تعالى من قال يقضى به بالملك بينهما على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم لصاحب الخشبين وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبين حكم ماتحت كل خشبة من الخائط حتى لو انهم لم يملكوا أرضه على هذا * قال مولانا رحمه الله تعالى وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبين الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند أكثرهم * وقال بعضهم الخائط كله يكون ملكا لصاحب الخشبين وأصاحب الخشبة والخشبين حتى وضع الخشبة في ذلك الموضع * قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح أن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة كما ذكرنا في الدعوى * ولو كان الخائط بين داري رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين

خشبات وللا آخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ماتحت خشبته ولا يكون الخائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا فخرج في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في أصل الأصل وذكر في كتاب الأقرار أن الخائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر هو برفع الخشبة لان استحقاق صاحب الخشب باعبار الظاهر فلا يستحق برفع الخشبة على صاحبها * ووجه رواية الدعوى والصلى أن الاستحقاق باعتبار وضع الخشبة فيقضى لكل واحد منهما ماتحت خشبته لوجود التصرف منه في ذلك الموضع * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبين أنه لا يهمل يقضى به من أصح ما يارجهم الله تعالى من قال يقضى به بالملك بينهما على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم لصاحب الخشبين وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبين حكم ماتحت كل خشبة من الخائط حتى لو انهم لم يملكوا أرضه على هذا * قال مولانا رحمه الله تعالى وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبين الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند أكثرهم * وقال بعضهم الخائط كله يكون ملكا لصاحب الخشبين وأصاحب الخشبة والخشبين حتى وضع الخشبة في ذلك الموضع * قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح أن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة كما ذكرنا في الدعوى * ولو كان الخائط بين داري رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين

هو المختار فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا تخر أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه * قال مولا ناضي الله عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل الزيادة ليس له أن يزيد * دار في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفي الدار درج معقود بازج سفلى الدرج في يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق للآخر الى منزله فانه يقضى بالدرج لصاحب السفلى ولصاحب العلوى طريقه على الدرج على حاله * ولو كان على راس الدرج روشن هو على منزل صاحب السفلى وهو طريق لصاحب العلوى اختصموا في روشن قال روشن كله لصاحب السفلى لان روشن بمنزلة سقف السفلى لكن لصاحب العلوى عليه الممر على حاله كما في المسائل المتقدمة * سفلى بيت في يد رجل عليه علوى في يد آخر انهدم السفلى وسقط كان جذوعه وبواريه ووراديه لصاحب السفلى لان ذلك من سقف السفلى والظاهر أن كل من بني بيتا يجعله مسقفا ويكون لصاحب العلوى أن يسكن على ظهره * دار في يد رجل وعلوه في يد آخر وطريق العلوى في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار مع الساحة تكون لصاحب السفلى والعلوى طريقه لصاحب العلوى لان الساحة والسفلى في يد صاحب السفلى فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسر الحطب ومصب الوضوء وادخال الدابة فاما العلوى طريقه في يد صاحب العلوى فيكون ذلك له وان أقاما البينة يقضى لكل واحد منهما بما في يده الا آخر ترجيح الخارج على ذي اليد فيما في يده (٤١٩) * خص بين دارين قطعه الى احدى الدارين كل واحد من

صاحبى الدارين يدعى
الخص قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى يقضى
بالخص بينهما نصين وقال
صاحبه رحمه الله تعالى
يقضى به لمن اليه القمط
وهو كما قلنا في الحائط
بين دارين كل واحد منهما
يدعيه ووجه الحائط
أو الطافات الى أحدهما
* حائط سفلى لرجل وعلوه
لا تخر فاراد صاحب السفلى
أن يهدم السفلى لم يكن له
ذلك عندهم وان أراد
صاحب السفلى أن يفتح فيه
بابا أو كوة أو يدخل فيه
جذعا لم يكن له قبل ذلك
ليس لصاحب السفلى ذلك
في قول أبي حنيفة رحمه الله

فتخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط * في جامع الفتاوى اذا مات الواقف عن وصى نصبه فلا وصى
أن يؤجرها وان كان أجرها جارة فاسدة فعلى المستأجر أجر مثلها فيما اذا استعملها لا يزداد على ما رضى به
الوصى كذا في التتارخانية * متولى الوقف اذا أجر دارا موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة
لا يجوز وان لم يشترط فالمختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز
وفي غير الضياع يقضى به عدم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شئ
يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية * وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة والمعاملة
كذا في محيط السرخسى * وكان القاضي الامام أبو على النسفي رحمه الله تعالى يفتى بأن المتولى لا ينبغي
له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجر بجزء الاجارة وهذا قريب عما هو المختار لان فعله يدل على رؤية
المصلحة كذا في الغيانية * فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها
سنة وكانت اجارتها أكثر من سنة أدر على الوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها
أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر
في صدك الوقف أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر
من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضيخان * في دار موضع
بيت وقف ولا يستأجر لملكته الا باجارة طويلة له ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤجر بالطويلة والا
يؤجر كذا في الوجيز * ولا تجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل كذا في محيط السرخسى * استأجر حانوت
وقف بأجر مثل فجاء آخر وزاد الاجرة لم تفسخ الاولى كذا في السراجية * واذا استأجر أرض وقف ثلاث
سنين باجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت أجرته لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط * في
الكبرى رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجر المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت
الربغات وازدادت اجرة الارض ليس للمتولى أن يتقض الاجارة لقصان أجر المثل كذا في المضمرات * حانوت

تعالى الآن يرضى به صاحب العلوى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له أن يفعل ذلك اذا كان لا يضر بصاحب العلوى * فان كان شئ
من ذلك يضره لم يكن له أن يفعل وكذا ليس له أن يحفر في سفله بئر او كذا لو أراد صاحب العلوى أن يحدث على علوه بناء أو يضع عليه جذوعا أو
يشرع فيه كنيفا لم يكن له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أضرب بالسفل أو لم يضر وعنه مذهبنا أن أضرب بالسفل يمنع منه وان لم يضر
لا يمنع منه * رقيقة لا منفذ لها فيما دور خمسة قروورهم في الرقيقة فرفع أحدهم سقفها وادعى أن السقف له وادعى كل واحد منهما أنه له
فان كان طريق السقف الى ملك أحدهم أو مشغولا بجماعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع عيمه وان لم يكن طريق السقف
الى ملك أحدهم ولا كان مشغولا بجماعه فهو لهم جميعا ولكل واحد منهم أن يحلف الآخر على نصيبه عند عدم البينة وأبهم أقام
البينة فهو له وان أقاموا جميعا يقضى لكل واحد منهم بما في يده * وعن محمد رحمه الله تعالى دار الى جنب أرض رجل فبنى صاحب
الأرض أرضه وأراد أن يلزق حائطه بحائط الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظر ان الرقعة بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط
حائط الباني كان لصاحب الأرض أن يلزق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار يسقط حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يلزقه
بحائط الدار وان كان أصل حائط الدار عينا وأعلاما مشير لم يكن لصاحب الأرض أن يبنى ويلزقه بالدار وسيأتي أحكام الحائط المشتركة

في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى **(باب المدين)** رجل ادعى على رجل ما لا فانكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي أن يحلفه قالوا يقول القاضي للمدعى الك بينة فان قال نعم لي بينة حاضرة في المصر لاني مجلس القضاء وطلب من القاضي أن يحلفه فانه لا يحلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه واضطربت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى والمختار فيه أن القاضي ان كان مجتهدا ورأى الميل الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلفه وان مال الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه وهو كالتوكيل بغير رضا الخصم بلا عذر من مرض أو سفر أو نحوه أن القاضي يجتهد فيه فيقضي بما أفضى اليه اجتهاده * وان قال المدعى لا بينة لي أو قال شهودي غيب وطالب من القاضي تحليفه يحلفه ولا يكره المدين ولا يغلق وتفسير التغليظ أن يقول بالله الرحمن الرحيم يذكركم من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه ان عرفه بالصلاح لا يغلق بل يكتب يذكركم الله تعالى ولا يذكركم الصفة وان عرفه على غير ذلك يغلق فيذكر الاسم والصفة ويبلغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به ان كان مالا خطيرا غلظ وان كان حقيرا لا يغلق وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية فاذا أراد القاضي (٤٢٠) تحليفه في دعوى المال حلفه بالله ما لهذا المدعى عليه المال الذي يدعى ولا شيء

منه لانه لو حلفه على الكل ربما يكون عليه بعض ذلك المال لا كله فيحلف ولا يبالي * ولو أقر المدعى باستيفاء بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلا يطالب المدعى برد ما أقر بقبضه فكان الا حوط هو الجمع بين الكل والبعض ولا يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا غصبته ولا أودعك اذا كان المدعى يدعي المال بذلك السبب لاحتمال أنه استقرض منه أو اغتصب منه أو قبل منه الوديعة ثم رده عليه ولو حلف على السبب كان كاذبا في عينه ولو أقر بالاستعقراض أو الغصب وادعى الرد أو القضاء عسى

لرجل في أرض وقف فابى صاحبه أن يستأجر الأرض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العمارة والافيترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية * استأجر عرصعة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبني عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبلة فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى أجيب بانه نعم أولى كذا في الفصول العمادية * في وقف الخصاص الواقف اذا أجر الوقف اجارة طويلة ان كان يخاف على رقبته التلف بسبب هذه الاجارة فللمحاكم أن يطل الاجارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهل سمرقند خان أورباط سبيل أراد أن يخرب يؤجر وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤجر كذا في المحيط * اذا خرب الوقف وعجز المتولى عن عمارته أجره القاضي وعمره من أجرته فاذا صار معمورا يردّها الى المتولى كذا في التهذيب * لو استأجر المتولى أجيرا بدرهم ودانق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونفذ الاجرة من مال الوقف بضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية * ولا تجوز اعارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسي * متولى الوقف اذا أسكن رجلا بغير أجره ذكره لال رحمه الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فيمن سكن دار الوقف بغير أمر القسيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرات * المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلا سكن المرتين فعليه أجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى هو المختار لا الفتوى كذا في الفياثية * متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أجر القيم الدار باقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره

ينكر المدعى الرد أو القضاء فيأخذ منه المال ثانيا فكان نظرا الجانبين فيما قلنا فيحلفه على ذلك الوجه سواء عرض للمتأخرين المدعى عليه أو لم يعرض إلا أن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعى ولا شيء منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعة التي يدعى ولا شيء منها ولا له قبلك حق منها لان المدعى عليه لو كان استهلك الوديعة أو دل سارقا عليها لا تكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المدعى اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الا ان يعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه لان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أبرأه فاذا عرضه على هذا الوجه فينذ يحلفه على الحاصل كذا كرناوبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينظر الى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان أنكر المدعى عليه الاستعقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل بالله ماله عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه قال مولانا رحمه الله تعالى هذا هو أحسن الاقاويل عندي وعليه أكثر القضاة * ولو أن رجلا ادعى

على رجل أنه استهلك ماله وطلب الصلief من القاضي فان القاضي لا يحلفه وكذا لو قال هذا شريكى وقد خان فى الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى أن فلان بن فلان أوصى لى ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذلك المديون اذا قال قضيت بعض دينى ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقت ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم * رجل اغتصب أرضا أو دارا فإراد المغصوب منه استرداد الغصب وأقام البينة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعى عليه انها وقف فى يدي على سبيل خير معلوم وعجز المغصوب منه عن اقامة البينة كان له أن يستحلف المدعى عليه فى قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده العقار يضمن بالغصب وعندهما لا يضمن فلا يستحلف * ثم عند محمد رحمه الله تعالى انما يستحلف اذا أراد المدعى أن يأخذ القيمة عند النكول أمالو أراد أن يأخذ الضيعة والعقار عند النكول فلا يستحلف أيضا لان المدعى عليه لما أقرب بالوقف يصير وقفا باقراره فلا يمكن القضاء به للمدعى عند النكول * قال الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يفتى بقول محمد رحمه الله تعالى ويقضى بالقيمة عند النكول كيلا يحتمل به هذا الدفع (٤٢١) لاسقاط اليمين عن نفسه وكذلك رجل

فى يديه ضيعة يقول وقفها أبى على وعلى أولادى خاصة وادعى أخوه أن أبانا وقفها علينا وعلى أولادنا أبا وأراد أن يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على أصل الوقف ولكن يحلف على حصته من الغلة * ولو ادعى ضيعة فى يد رجل أنه قال ذوالبيده لى لى الصغير فلان لا يستحلف المدعى عليه وكذا لو ادعى شفعة فى دار فقال المشتري انها لى الصغير فلان لا يكون للمدعى أن يحلفه لان اقراره لولده الصغير غير قاصح ولزم ولو استحلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا قد استهلك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند

المتأخرون وكذا اذا أجره اجارة فاسدة كذا فى الفصول العمادية * واذا أجر القائم بامر الوقف أرض الوقف اجارة صحيحة فغلب عليها الماء سقط الاجر فان قبضها المستأجر فليزرعها فعليه الاجر وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر ولم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شئ عليه وأفتى بعض المشايخ بوجوب أجر المثل فى الوقف بغير عقد كذا فى الحاوى * وفى جامع الفصولين المتولى لواجب دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى الا باكثر من أجر المثل وكذا متولى أجر من نفسه لو خيرا صح والا لو به يفتى كذا فى البحر الرائق * ولو أجر القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ انما يجوز فى الوقف ما تعارفه الناس ثمنا وأجرة من العروض فى البياعات والاجارات مثل الحنطة والشعير فاما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا فى الغياثية * ثم اذا جازت اجارة الوقف بالعرض على قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذى هو أجرة ويجهل غنمه فى سبيل الوقف كذا فى المحيط * وللقائم بامر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها الاجراء ويؤتى الاجر من الغلة كذا فى الحاوى * اذا أجر القيم الوقف وشرط المرمة على المستأجر بطلت الاجارة الا أن يسمى دراهم معلومة ويأمر به بان يصرفها فى المرمة كذا فى الذخيرة * ولا يجوز للمستأجر السبيل أن يبنى فيه غرفة لنفسه الا أن يزيد فى الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا غاليا ولا يرغب المستأجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة فى الاجرة كذا فى القنية * رجل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فاجر المتولى الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة كذا فى المضمرة الا أنه يسقط حق المستأجر كذا فى المحيط * وكذا فقير يسكن فى الوقف للفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لان الرواية محفوظة عن علمائنا أن من له حق فى مال بيت المال فترك عليه خراج أرضه كان حقه فى بيت المال يجوز كذا فى محيط السرخسى * الموقوف عليه اذا أجر الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى فى كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فى الوقف كان له أن يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف أرضا وان

النكول فهو على الخلاف عندهما لا يستحلف كذا فى المسئلة الاولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف فان نكل يقضى عليه بالقيمة لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالغصب وكذلك بالخود فى رواية الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي أبو على النسفى رحمه الله تعالى اذا أقرب للصغير يسقط عنه اليمين سواء كان الصغير ابنه أو غيره * ولو قال المدعى عليه هذه الدار لى لى الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقرب بذلك لا جنى سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل يدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار له بحق اقراره وكذلك فى الاقرار لولده الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان نكل يدفع الدار الى المدعى فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فأما من فرق بين الولد الصغير وبين الولد الكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح اقراره لزم وصار الملك لولده الصغير كما لا يفيد حلفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير أما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تخليفه به دما أقرب لولده الكبير ألا ترى أنه لو أقرب لولده الصغير بغير عين ثم أقرب له لولده الكبير أو لغائب أجنبى ثم أقرب له لا تخرب قبل حضور الغائب صح اقراره لثانى لما قلنا * رجل مات فخار رجل وأحضر ابنه وادعى أنه كان له على أبيه ألف درهم وقد توفى ولى

عليه ألف درهم قالوا ينبغي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات أبوك أن قال نعم فحينئذ يسأله عن دعوى المال فإن أقر الوارث بالدين على مورثه صح إقراره وإن كذبه سائر الورثة ذكر في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وإن أنكر هذا الوارث الدين على أبيه فأقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لأن القضاء على أحد الورثة بالبينة يكون قضاء على الكل وإن أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه بإقراره حتى شهد هذا الوارث المقر مع رجل أجنبي بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وإن شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعدما قضى القاضي عليه بإقراره لا تقبل شهادته ولولم يقم المدعي البينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي لا يستوفي كل الدين من نصيب هذا الوارث وإنما يستوفي منه قدر حصته ولو أن هذا الوارث لم يقر بالدين على مورثه وبجزم المدعي عن إقامة البينة وأراد تخليف الوارث فإنه يحلف على العلم فإن حلف اندفعت عنه الخصومة وإن نكل يستوفي الدين من نصيبه في ظاهر الرواية فإن أقر هذا الوارث بالدين وأنكر وصول التركة إليه فإن صدقه المدعي لا خصومة بينهما وإن كذبه المدعي يحلف الوارث على البتة بالله ما وصل اليك المال من جهة والدك فإن (٤٢٣) حلف لا شيء عليه وإن نكل يؤمر به قضاء الدين هذا إذا حلف المدعي على الدين أو لا ثم خلفه على وصول التركة

اليه فإن حلفه أو لا على وصول التركة إليه فخلف ثم أراد أن يحلفه على الدين فقال الوارث ليس للثابت عيني لأنني لم آخذ شيئا من تركته الميت لا يلتفت القاضي إليه ويحلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين على أبيك لهذا المدعي لأن وصول المال إلى الوارث وتخليف التركة ليس بشرط لدعوى الدين على الوارث فإن دعوى الدين يصح على الوارث وإن لم يدع الميت ما لا في يده لاحتمال أنه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعة أو دين أو ودعة فلا يحتاج المدعي إلى إثبات الدين * قال الفقيه أبو

كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجه للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يواجر كذا في فتاوى قاضيخان * وأما إذا لم يشترط بداية الخراج والمؤن يجب أن تجوز إجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة * لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثا فماتوا وأخذ كل واحد أرضا ليزرعها لنفسه لا يجوز عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كانت الأرض عشرة جازت مهاياتهم وإن كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان * حكى عن الفقيه أبي جعفر الهمداني رحمه الله تعالى أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في إجارة الوقف لما كان الفتوى على أن إجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك أن الواقف وكل فلانا بإجارة هذه الضبعة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إلا أنه بطل هذه الوكالة في الوقف وإن كان القياس أن يجوز تخير ما مناصح الوقف كما بطل الإجارة الطويلة ولما جاز بطل الوكالة صيانة للوقف يجوز إبطال هذه العقود المختلفة أيضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات * رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا وسكنهما فإراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرج من الحانوتين بظن أن كان أجره مشاهرة فإذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الإجارة فبعد ذلك رفع البناء أن كان لا يضرب بالوقف فللباني رفعه وإن كان يضرب ليس له رفعه فبعد ذلك أن رضی المستأجر أن يملكه القيم بقيمة مبنيا ومنزوعا أيهما كان أقل فيها والا فليترك إلى أن يتخلص ملكه كذا في السراجية * وهذا إذا كان البناء من الباني بغیر إذن المتولي فاما إذا كان البناء بأمر المتولي كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولي بما أنفق كذا في الذخيرة * وذكر في مجموع النوازل سئل فجم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض بأجر مئة مائة هي أجرة المأوى ثم بعد ذلك بطل البناء والمتولي ويريد صاحب البناء أن يؤدى مثل تلك الأجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى إلا بأجرة المثل الآن هل للمتولى ذلك

الميت رحمه الله تعالى كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول تقبل البينة بالدين على الوارث وإن لم يكن في يده مال قال

الميت ولا يستحلف قبل ظهور المال أما قبول البينة فلا نهال ولم تقبل ربما تغيب الشهود أو تموت فيهلك المال فتقبل البينة قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يستحلف قبل ظهور المال لأنه إذا لم يكن في يده مال لم يستحلف في الحال فيستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا إذا حلفه على الوصول أو لا ثم أراد أن يحلفه على الدين أو على العكس فإن أراد تخليفه فقال المدعي عليه لم يصل إلى من مال الميت شيء ولا عيني لك على ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي لا يلتفت إليه إلا أن المدعي أن صدقه في عدم الوصول إليه حلفه في الدين على العلم وإن كذبه في عدم الوصول إليه كان له أن يحلفه في عدم الوصول والدين جميعا لأنه في عدم الوصول إليه يحل له على البتة وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا على أبيك كذا وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى * ثم اختلفوا أنه يحلفه مرة واحدة أو يحلفه مرتين * قال بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الأب شيء ثم يحلفه بالله ما تعلم أن لهذا على أبيك كذا لأن الحكم هنا لا يتعلق بأحد الأمرين فإنه وإن أقر بالدين لا يؤخذ منه شيء ما لم يثبت وصول مال الميت إليه بخلاف حديث القسامة * وعلى قول الفقيه أبي جعفر

رحمه الله تعالى وهو اختار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ما لم يثبت وصول شيء من مال الميت إليه لما بالنكول أو بالبينة لا يحلف على الدين هذا إذا أقر المدعي عليه بموت الأب فإن أنكر يحلف على الموت ووصول المال إليه عينا واحدة إلا أن في الموت يحلف على العلم وفي وصول المال إليه يحلف على البينات * وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى يحلف مرتين مرة على الموت ومرة على العلم فإن نكل عن يمين الموت حينئذ يحلف على الدين على علمه فإن حلف لم يكن عليه شيء * وإذا مات الرجل وترك امرأة وأولاداً صغاراً ولم يدع مالا ظاهراً جازاً رجل وادعى على الميت ديناً فاحضر المرأة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرأة في هذا كوارث آخره قبل البينة عليها الإثبات الدين على الميت وإن لم يكن في يده شيء وكذا لو كانت التركة مستغرقة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن الوارث يكون خصماً لمن يدعي ديناً على الميت * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال إن والدي فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات ولم يدع وارثاً غيري وله على هذا الرجل كذا وعند هذا الرجل كذا من المال فإن القاضي يسأل المدعي عليه عما ادعى فإن أقر بجميع ذلك أمر القاضي بدفع جميع ذلك إليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لو جاء الأب حياً أخذ المال من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما أخذ منه ولو أنكر المدعي عليه في الابتداء دعوى الابن وأراد الابن أن يحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات (٤٣٣) ولم تعلم أني ابنه * قال الخصاص رحمه الله تعالى روى عن أصحابنا

رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف المدعي عليه بل يقال للمدعي أقم البينة على موت فلان بن فلان وأنت وارثه فإن أثبت فحينئذ يحلف على ما ادعى من المال قال مولانا رحمه الله تعالى وفيه أقول آخر أن المدعي عليه يستحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان ابن فلان مات ولا تعلم أنه ابنه فإن نكل فحينئذ يحلف على ما يدعي من المال للميت ولم يذكر الخصاص رحمه الله تعالى صاحب القولين واختلاف المتأخرين فيه * قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأول قول

قال نعم كذا في الفصول العمادية * متى وقف إذا أجرد الوقف كان له أن يحتمل بالغلة على مديون المستأجر إذا كان المديون مملوكاً وان أخذ كفيلاً بالاجر فهو أولى بالجواز كذا في فتاوى قاضيخان * في آخر اجازات فتاوى أبي الليث المتولى إذا باع الأشجار التي في أرض الوقف ثم أجزم منه الأرض فإن باع الأشجار بعروقه ولا دون الأرض يجوز إذا لم تكن الاجارة طويلة وإن باع الأشجار من وجه الأرض لا تجوز اجارة الأرض وإن كان قد دفع الأشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجزم الأرض منه باجر المثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المعاملة جائزة فخازت الاجارة والاحتياط أن يبيع الأشجار بعروقه ثم يؤجر الأرض ليكون متفقاً عليه كذا في المحيط * وللقائم بأمر الوقف أن يستأجر الاجراء في عمله وحفر سواقيها وسائر ما يرجع إلى مصالحها إذا كانت تحتاج إليه كذا في الحاوي * وإذا دفع أرض الوقف من زراعة يجوز إذا لم تكن فيه محبوبة قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من الخيل معاملة يجوز فإن مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة له لا يطل المزارعة والمعاملة وإن مات المزارع والمعاملة فإن المزارعة والمعاملة تبطلان وإن دفع القيم أرض الوقف من زراعة سنين معلومة فهو جائز إذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلاث وأنه صحيح فالمدعي الذي لا جله استحسن المشايخ أن لا تجوز الاجارة الطويلة على الوقف وهو أن لا يؤدي إلى ابطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة وإذا دفع أرض الوقف من زراعة أو دفع تخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه لا وقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصباً للأرض فإن سلمت الأرض من النقصان فلا ضمان وإن نقصت فالضمان واجب إن شاء رجع على الدافع وإن شاء على الآخذ ولا شيء للوقوف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للوقوف عليهم ولا شيء للدفع إليه من الثمار انما حقه في أجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الذخيرة * أرض وقف بناحية استأجرها رجل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة

أبي حنيفة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحبيه رحمه الله تعالى وقال بعضهم منهم شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح هو القول الثاني أن المدعي عليه يحلف فإن حلف على ذلك يكلف الابن بأقامة البينة على وفاته وإليه واثرة وإن نكل المدعي عليه عن البين صار مقراً بالموت والنسب جميعاً ولا يجعل القاضي الابن خصماً في إقامة البينة على الدين وانما يجعله خصماً في حكم التحليف على المال بالله ما فلان ابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكرر البين أو يكتفي بيمين واحدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا * رجل له على رجل ألف درهم فأقر به ثم أنكره أهله يحلف على إقراره بالله ما أقرت له به هذا المال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى له أن يحلف بالله ما أقرت له به قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ليس له أن يحلفه على الإقرار انما يحلفه على نفس الحق * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الحيل قال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وانما اختلفوا باختلافهم أن الإقرار هل هو سبب للملك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الإقرار ليس بسبب واستدل بمسئلتين * أحدهما أن المريض الذي ليس عليه دين إذا أقر بجميع ماله لا يجني صح إقراره ولا يتوقف إقراره على اجازة الورثة ولو كان تملكه لا ينفذ الإقرار التملك عند عدم الاجازة * والثانية العبد المأذون إذا أقر لرجل بعين في يده صح إقراره ولو كان الإقرار

سببا كان تبرعا من العبد فلا يصح * قال مولانا رضي الله عنه وذكري الجامع ما يؤيد هذا قال اذا أقر المسلم لرجل بضمير صرح اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار تعليقك لا يصح وكذا لو أقر لرجل بعين لا يملكك يصح اقراره حتى لو مطلقه المقر يوم ما من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار تعليقك لا يصح لانه لا يملكك ما ليس بمملوك له * رجل ادعى على امرأة أنها امرأته فأنكرت المرأة نكاحه وقالت أنا امرأة هذا الرجل الحاضر فصدقها المقر له في ذلك قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يحلف المقر له على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعى نكاحها فان نكل صار مقرافتحلف المرأة على البنات بعد ذلك فان نكلت فهي للمدعى وان حلفت انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر له فهي امرأته لتصادقهما على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو أقرت لا يسمع اقرارها للمدعى فلا يقيد بتحليفها وكان في البداية بين المقر له اسقاط اليمين على المرأة * رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعى عليه بالمال فخلف المدعى على البراءة فخلف المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى (٤٢٤) ألا بينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة

على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآخر كان للمولى أن يأخذ الحصة كذا في خزانة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيخان * قال أرض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم من اربعة أو معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة بالدرهم العشر على الآخر كالجراح وعند غيره ما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط * قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرتمها وليس له أن يستدين عليها وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة فهو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جازت له الاستدانة والا حوط في هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم لأن يكون بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فيئثلا بأمر بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية * هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت ففرق القيم الغلة على الساكنين ولم يسكن للخراج شيئا فانه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة * قيم وقف طلب منه الخراج والجبائيات وليس في يديه شيء من مال الوقف فأراد أن يستدين قال ان أمر الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يأمره تكلمه ووافيه والاصح أنه ان لم يكن له بد منه يرفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرة * والعمارة لا بد منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير العمارة فان كان تصرفا على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استدان على الوقف لجعل ذلك في ثمن البذر بأمر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا بأمره ففقيه روايتان كذا في الغياثية * وبكذا في الذخيرة * المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف لجعل ذلك في ثمن الرهن فان كان بأمر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية * وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * أرض موقوفة في يدي أكار وكان فيها قطن فسرق القطن

وان لم يكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشيء * قال وهذه المسئلة اختلف فيها المشايخ رحمهم الله تعالى قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون رحمهم الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغناني رحمه الله تعالى ينبغي أن

يحلف المدعى أولا على البراءة لان المدعى عليه يدعى بطلان الدعوى وربما نكل فتقطع الخصومة بينهما * قال فوجده

وفي المسئلة اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان أولا خصومة لي قبل فلان يصح حتى لا تسمع دعواه الا في حق حدث بعد البراءة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق في الدار ذكر الناطقي رحمه الله تعالى لو قال لعبد في يد رجل برئت من هذا العبد كان بريأ من العبد وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعى ولو قال أبرأتك عن هذا العبد يبقى العبد ودية في يده ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة * رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلم فجاءت امرأته الميتة وادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها وان الورثة قسمه والميراث وأن الأرض وقعت في قسمي وان الواهب وهب الأرض بعد ذلك وادعى الموهوب له أن القسمة كانت قبل الهبة ووقعت الأرض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن إقامة البينة على ما ادعى وطلب عين المرأة فخلفت له أن يحلف سائر الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له أن يحلف سائر الورثة لان المرأة لما حلفت أظهر أن الهبة كانت في مشاع يحتمل القسمة فلم تصح فلا يحلف سائر الورثة * رجل ادعى عبدا في يد رجل فأنكر المدعى عليه فاستحلف فنكل فقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان المدعى عليه أقام البينة فشهدوا أنه كان اشترى العبد من المدعى قبل ذلك ذكر في المنقبي أنه

لاتقبل هذه البيعة الا أن يشهدوا بالشراء بعد القضاء * ولو أن رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستحلف البائع فنكل وفضى القاضي عليه بالنكول ثم ان البائع أقام البيعة أنى تبرأت اليه من هذا العيب تقبل بيئته * اذا ادعى البراءة بعد انكار الدين أو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص تسمع ولا تسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى على رجل أنه نقض حائطه وشهد الشهود بذلك فان بينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان لم يذكروا قيمته ولا يشترط ذكر القيمة * رجل ادعى على رجل أن عبده الصغير أ تلف عليه شيئا وأراد أن يستحلف المولى كيف يستحلفه يستحلفه بالله ما تعلم أن عبداً هذا استهلك كذا أو بالله ليس له عليك شيء من الوجه الذي يدعى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل أصحابنا رحمه الله تعالى في النواذر مضطربة في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ماله عليك حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب * رجل ادعى على رجل أنك ضمنت لي عن فلان كذا درهم فقال المدعى عليه ليس لك علي هذا المال ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان عرض للقاضي يحلفه على الحاصل ولا (٤٢٥) يحلفه بالله ما ضمنته * رجل

مات وله على رجل ألف درهم فقدم ابن الميت الغريم الى القاضي وادعى عليه الدين قالوا يحلف للغريم قبل أن يثبت الابن موت الاب أن يحلف ماله هذا عليه شيء ويحل للوارث أن يحلف أن لي على هذا الرجل ألف درهم * الوكيل بالخصومة اذا ادعى ديناً لموكله على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل أحضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعى علي لا تحلف ليس له ذلك وكذا الرجل اذا خصم رجلاً في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعى يريد انعابي مره ليجمع دعاويه حتى أنظر فيه أو أقر بما يجب

فوجهه الا كافي منزل رجل فأخذ صاحب المنزل وخاصة فقال صاحب المنزل ضمنت لك أن أعطيك مائة من القطن أيحل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفاً من هتك السر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الاول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقدار ما يعلم يقيناً أنه سرق كذا في المحيط * أ كارتناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء أن وجد المتولى بيعة على ما ادعى أو كان الا كارتناول المتولى أن يحيط شيئاً منه ان كان الا كارتناول وان كان محتاجاً جاز ذلك اذا لم يكن ما على الا كارتناول فاحشا كذا في فتاوى قاضيان * اذا جعل الوقف للقائم بأمر الوقف مالا معلوماً كل سنة للقيام بأمر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستغلاله ورفع غلاته وتقريبه في وجوه الوقف كذا في الحاوى * ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الاجراء فليس له ذلك كذا في المحيط * حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها أجر معلوماً لا تكلف الامثل ما تفعله النساء عرفاً ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا لا يحكم ان الواقف انما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه الحاكم من العمل مالا تفعله الولاية كذا في البحر الرائق * وان حدث للمتولى آفة مثل الجنون أو العمى أو الخرس فان أمكنه مع ذلك الامر والنهي فالاجر قائم وان لم يمكنه ذلك لم يكن له من الاجر شيء فان طعن في الوالى طاعن لم يخرج القاضى من الولاية الا بخيانته ظاهرة فان أخرجه قطع عنه الاجر الذي جعل له الواقف لقيامه وان صلح من أخرجه القاضى ردت عليه ولاية الوقف كذا في الحاوى * وان رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وان كان هذا المال الذي سمي قليلاً ضيقاً قرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخل معه رزقاً من غلة الوقف فلا بأس بذلك فان كان الواقف جعل له للقيام بأمر هذا الوقف مالا معلوماً في كل سنة وكان المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا الى أجر مثله * ولنا نظر أن يوكل من يقوم بما كان اليه من أمر الوقف ويجعل

(٥٤ - فتاوى ثانی) اقراره وأحلف فيما يتوجه على اليمين قالوا ان تحرر القاضى عن الابرار أمره بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان عرف القاضى المدعى بالثبوت أمره حتى يجمع دعاويه وان لم يكن كذلك لا يأمره وقال أبو نصر رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على رجل دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضى على كل شيء بل يأمره حتى يجمع دعاويه ويحلفه يميناً واحدة * اذا حلف الحاكم المحكم رجلاً لا يحلفه القاضى في ذلك ثانياً وان كان الحاكم فاسقاً عندنا * اذا طلب المدعى يمين المدعى عليه في شيء فقال المدعى عليه أخرج كرامة حسابك لا أنظر فيه فقال المدعى لا أخرج وطلب من القاضى أن يحلفه قالوا ان أمره القاضى بأن يخرج فهو حسن ولا يجبره كالأمر طلب المدعى عليه من القاضى أن يسأل المدعى من أى وجه يدعى على هذا المال ان سأله القاضى عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبره القاضى على ذلك فكذلك هذا * رجل ادعى مالا على رجل وأخرج صكافيه اقرار المدعى عليه بذلك المال للمدعى فقال المدعى عليه ان المدعى قد رد اقرارى وأراد أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كما لو قال لرجل بعثنى عبداً هذا بكذا فقال المدعى عليه بعث ولكنك قد أقتنى البيعة تصح دعاؤه وله أن يحلفه على ذلك * عين في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضى لأحدهما فنكل وقضى له ثم أراد الا أن يحلفه ان كان الثاني يدعى ملكاً مطلقاً أو يدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لان فائدة التحليف النكول

ولو نكل للثاني بعد ما نكل للاول لا يصح نكوله للثاني على الاول فلا يطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني ضمن له القيمة فيحلفه * رجل ادعى دارا في يد رجل ولا بينة للثاني فادعى ان يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذواليداني ورثته من أبي وعلى الوارث اليمين على العلم فانما حلف على العلم قالوا لذي اليد ان يحلف المدعى بالله ما تعلم انها المدعى فان حلف المدعى فبعد ذلك يحلف المدعى عليه على البتات وان نكل المدعى يحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله ما تعلم انها المدعى * سكة غير نافذة فيها دور اقوم ادعى رجل فيها طريقا وانكر أصحاب السكة كان له ان يحلفهم ان لم يكن فيهم أيتام صغار أو وقف فاذا حلف واحد منهم سقط اليمين عن الباقي وان نكل هذا الواحد حلف الباقي وان كان فيهم صغار أو وقف فلا يمين عليهم * رجل مات وادعى بعض ورثته لا يمين على رجل دين أو استحلفه حلف ثم حضر وارث آخر ليس للثاني ان يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامرة * رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له ان يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير إذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجدته في مجلس القاضي كان له ان يحلفه * رجل ادعى على ميت دينافا حضر وارثا واحدا فأنكر فاستحلف على العلم حلف (٤٢٦) ثم أراد المدعى ان يستحلف وارثا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في اليمين ولان

له من جملة شياؤه ان يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير * واذا جعل الواقف لقيم بأمر الوقف مالا فنصب القيم فيما وجعل ذلك المالا لم يجز ذلك الا ان يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي * ولو وكل هذا القيم وكيل في الوقف أو وصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم أو بعضه ثم جن جنونا مطبقا يطل بوكيله ووصيته وما جعل للوصى أو الوكيل من المال يرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه لجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف * ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير * والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي * ولو زال عقه له سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقه وصح بعوده الى ما كان من القيام بأمر هذا الوقف كذا في المحيط * وان صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف فأخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاءه كما آخر فادعى أن الحاكم الذي كان قبلك انما أخرجني من القيام بأمر هذا الوقف من غير أن يصح علي عنده شيء أستحق به اخراجي عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صحح عندي أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردت إلى القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المالا له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو أخرجه لفسق وخيانة فبعد مدة تاب الى الله وأقام بينة أنه صار أهلا لذلك فانه يعيده كذا في فتح القدير * ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن يجري لهذا الرجل شيئا بالمرور ويرد الباقي الى غلة الوقف كذا في المحيط * وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وأن أخرجه القاضي من الوقف أو قال يجري على ذلك لا ولاده ولا ولادته اذ مات صح الشرط كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة على مواليه وقفا صحح ما فات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضيخان * عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهمة فصدمه المعزول فيسه لا تقبل الابينة ثم ان كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه

الوارث يستحلف على العلم وربما لا يعلى الاول بدين الميت ويعلى الثاني * رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنه انسيته فخاف أنه لو أقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل ويطالبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سألته أن يقول له أو معجلة فان سألته فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للثاني عليه أن يحلف بالله ماله على الالف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه الالف التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه ألف حالة وهو معسر لا يسعه أن يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف

بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجلة حلف بالله ماله اليوم قبله حق قالوا ان لم يكن من قصده انواء مال المدعى وانما يريد به هذا دفع المطالبة يرجى أن لا يكون به بأس ولا يذنب للقاضي أن يكتب بهذا اليمين بل يحلفه بالله ماله قبله شيء قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذه المسئلة دليل على أن قول المدعى عليه ماله قبله اليوم حق لا يكون منه اقرار بالمال اذ لو كان اقرارا أمره القاضي بأداء المال وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال * ولو كان عليه دين فأنكر وحلف بالله ليس له على شيء أو حرك لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف وأشار باصبعه في كنه الى رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاشا ديانة ويكون حاشا قضاء حتى لو كانت يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء * ولو كان على رجل دين وبه رهن فخاف المديون أنه لو أقر بالدين ربما ينكر المرتن الرهن فيأخذ منه الدين يقول المديون للقاضي سألته أنه يدعى على القاهج رهن أو ليس بهارهن يسأله فان قال بهارهن وقع الامن عن هلاك الرهن وان قال ليس بهارهن كان له أن يحلف بالله ليس له على ألف ليس بهارهن اذا ادعى رجل على رجل ألفا فأنكر وحلف بالطلاق أنه ليس له على شيء أو حلفه القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى بطلب المدعى ثم ان المدعى أقام البينة فشهد الشهود أن المدعى أقرضه الما قبل اليمين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود أن له عليه ألفا فحلفه القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه

يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله تعالى * رجل ادعى على بيت دين أو قدم الوصي إلى القاضي فجحد الوصي وطلب المدعي من القاضي عين الوصي لا يحلفه القاضي لأن فائدة التحليف هو النكول ولو أقر الوصي بالمال لا يصح إقراره على الميت فلا يحلفه إلا أن يكون الوصي وارث الميت حينئذ له أن يحلفه لأنه لو نكل حتى يصير مقررًا يلزمه المال في نصيبه * المدعى عليه إذا شذ أن المدعى صادق في دعواه أم كاذب لا ينبغي له أن يحلف فإن طلب المدعي عينه ولا يرغب في الفداء فإن كان أكبر رأى المدعى عليه أن المدعى صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وإن كان أكبر رأيه أنه مبطل في دعواه وسعه أن يحلف * رجل ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكًا بأقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث أن المقر له قدر دأقراره وطلب عين المدعى على ذلك كان له أن يحلف لأنه ادعى عليه ما لو أقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد أقرت الميت تهبة قال بعضهم له أن يحلفه لأنه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذبًا في إقراره لا يقبل ذلك منه * رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض مالا وطلب عين المدعى عليه ذكر الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي يبعث أمينًا وأمينين ومعه شاهد حتى يستهاف المدعى عليه وذكري المنتقى فيه خلافا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث أمينًا يحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبعث فيفوض ذلك إلى رأى القاضي فلو أن القاضي بعث أمينًا يحلفه فإما الأمين وقال حلقته (٤٢٧) لا يقبل قوله إلا بشاهد * رجل توجه عليه

البين فقال إن المدعى حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب عين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فإن نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وإن حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال فإن قال المدعى عليه إن المدعى قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وأبرأني فطلب من القاضي تحليفه قال بعضهم لا يحلفه القاضي هنا لأن دعواه الإبراء لم يصح فلا يستوجب البين بخلاف المسئلة الأولى * وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الجلواني رحمه الله تعالى هذا الأول سواء ولا يصح أن له أن يحلفه * رجل اشترى

يعطيه الثاني والايحط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل المحلة أجزأ أولًا لأنه لا يقبل القوامة ظاهر الأباجر والمعهود كالمشروط كذا في القنية * وفي مجموع أنوار المتولى من جهة القاضي إذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الأمر إلى القاضي ليعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متوليًا قال نجم الدين لا وإن امتنع عن تقاضي ما على المتبيلين زمانًا هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فإن هرب بعض المتبيلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية * متولى الوقف إذا أخذ الغلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات

فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وإن مات أحدهما كان النصف للفقراء وإن سمى جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فإن مات أحدهم فخصته للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد عبد الله ولم يسم عددًا فبقي من ولد عبد الله أحد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية * ولو سمى زيدًا وعمرا وجعل النصف لزيد والثلثي لعمرو وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلاثة ولعمرو أربعة ولو قال لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطى كل واحد ماسمي والباقي بينهما نصفين كذا في خزائن المفتين * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمرو منها الثلث أو قال لعمرو منها مائة درهم فلعمرو وماسمي والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية ماسمي له والباقي للذي لم يسم له فإن قال لزيد منها مائة ولعمرو منها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما أثلاثا فإن زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤسهم لا على المسمى فإن قال هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان أعطى كل واحد منهما ماسمي له والباقي للفقراء كذا في الحاوي * ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمرو ما بقي فلم تكن الغلة إلا

من رجل عبدًا ثم ادعى به عيبان قال المشتري شهودي حضور لا يجبره القاضي على نقد الثمن وإن قال المشتري شهودي غيب يستحلف البائع فإن حلف البائع يجبر القاضي المشتري على نقد الثمن وإن نكل يقضى بالعيب * إذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم إن المشهود عليه ادعى أن الشهود قد رجعوا عن شهادتهم إن ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو أقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وإن ادعى رجوعهم عند قاض آخر إن لم يدع قضاء القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه أيضا وإن ادعى أنهم رجعوا عند فلان القاضي وإن ذلك القاضي قضى رجوعهم سمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وإن لم يكن له بينة كان له أن يستحلف الشهود ولأن رجوع الشهود عند قاض آخر يصح كالأرجوع عند القاضي الذي قضى بشهادتهم * المدعى عليه إذا كان آخرس وطلب المدعى عينه فانه يحلفه وصورة التحليف أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه إن كان كذا فإذا أومأ برأسه نعم يصير حالفًا ولا يقول له القاضي بالله إن كان كذا لأنه لو أشار برأسه نعم في هذا الوجه يصير مقررًا بالله ولا يكون حالفًا * رجل ادعى على صبي مأذون مالا فأنكر اختلافه فإيه قال بعضهم لا يحلف لأنه لا حنث عليه فأنما يلزمه المال بما بالبينة أو بالقرار وذكري الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يحلف في قول علمائنا رحمه الله تعالى قال وبه نأخذ لأن المأذون يمنع عن البين الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في التجارات ولهذا يصح إقراره وفي

بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لأن فائدة التكليف
التكول وعند التكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند صاحبه رحمه الله تعالى يحلف لأن عندهما التكول اقرار وهو من أهل الاقرار
* وذكروا في نسخة السير خشي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاقرار أنه يحلف عند الكل * إذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه
أقاله البيع وهو كاذب في دعواه خلف البائع فنكل وقضى عليه بالاقالة بنكوله نفذ قضاؤه باطناني قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
تعالى الاول حتى يحل للبائع وطؤها عندهما وعلى قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يحل له وطؤها وهو على الخلاف المعروف
في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود والنسوخ * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وإنك قد أقررت لي بهذا فأقام المدعي عليه البينة أن المدعي
قد استوهب مني كان ذلك دفع الدعي المدعي لأن الاستيهاب اقرار منه بالملك الواهب فصار كما لو أقام ذواليد البينة على اقرار المدعي أنه ملك
ذو اليد ولو أقام كل واحد منهما البينة على اقرار صاحبه له بالملك تهازت البيتان ويبقى لدى اليد وإذا أقر رجل أني وهبت هذا العين لفلان
وقبضه مني ثم ادعى أنه لم يقبضه مني وإني أقررت بالقبض كاذبا وطلب عين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله
تعالى في المراجعة أنه لا يحلف (٤٢٨) الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

مائة لم يكن لعمرو شي وكذا إذا قال لزيد مائة ولم يسم شي عمرو فاذا الغلة مائة فلا شي لعمرو * ولو قال صدقة
سوقفة لعبد الله نصفها ولزيد مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل
للفقراء ولو لم تكن الغلة الا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شي لعبد الله ولو كانت الغلة مائتي درهم فلعبد الله مائة
ولزيد مائة ولا شي للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلزيد مائة وما بقي فلعبد الله كذا في المحيط * ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف
ويتحاصون في ذلك يضرب كل واحد منهم بما يكفيه وإن وفيت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته
وإن نقصت يتضاربون بذلك وإن فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عد رؤسهم كذا في
الظهيرية * ولو قال أرضي صدقة موقوفة فأخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قرابتي في
كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزنة
المفتين * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة فأخرج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم لعبد الله من
ذلك مائة فأخرج من غلاتها ألف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت خمسمائة قسمت الخمسمائة
بينهم على عشرة أسهم ولو قال ما أخرج الله تعالى من غلاتها فأخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها عبد
الله مائة ولزيد ما بقي فنقصت الغلة عن ألف بيد عبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شي كان لزيد وان لم يبق
شي فلا شي لزيد كذا في المحيط * فان قال لعبد الله وللساكنين فنصف لعبد الله ونصف للساكنين كذا في
الحاوي * وان قال أرضي صدقة موقوفة فأخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله والفقراء والمساكين
فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والنصف للفقراء
والمساكين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للمساكين
وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان
للساكنين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية * ولو قال لقرابتي وجيران وموالي والمساكين

وكذا في كل موضع إذا ادعى
أنه كان كاذبا فيما أقر كما لو أقر
بقبض الثمن من المشتري وغيره
ثم ادعى أنه كان كاذبا في
اقراره أو أقر الواهب بقبض
الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا
فيما أقر وأراد استخلاف
المشتري بالله لقد نقد
الثن أو طلب عين الموهوب
له بالله لقد قبضت الهبة بأذن
الواهب على قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى
ليس له أن يستخلفه وعلى
قول أبي يوسف والشافعي
رحمهما الله تعالى له ذلك
ذكر الخلاف في كتاب
الاقرار فإذا كان في المسئلة
خلاف أبي يوسف
والشافعي رحمهما الله تعالى
يفتوض ذلك الى رأى
القاضي والمفتي * رجل

اشترى من رجل جرابا هرويا فقبضه فوجده أحد عشر ثوبا ثم اخذ ثوبا فقال البائع بعث منك هذا الجراب على أن فيه
عشرة أثواب بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم فطلب كل واحد منهما عين صاحبه فان القاضي
يحلف البائع أولا بالله ما باعه هذا الجراب على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم لأن المشتري يدعى عليه بيع الثوب الزائد وهو ينكر فيحلف كما
لو أنكر بيع الكل فان نكل يصير مقرا بما ادعى المشتري وان حلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لأن البائع لما حلف انتفى
بيع الثوب الزائد فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري * الاستخلاف على ثلاثة أوجه في وجه يستحلف عند الكل
وهو القصاص والاموال وفي وجه لا يستحلف عند الكل وهو الحدود وفي وجه اختلافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف
وهي سبع مسائل ستة منها معروفة النكاح والرق والاني في الايلاء والولاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير إذا ادعت
الامة على مولاها أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولدا ومات الولد أو ادعت أنها أسقطت منه سقطا استبان خلقه وأنكر المولى
لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعت امرأة الرجل أنها ولدت هذا الولد منه وأنكر الزوج وكذا لو جاء المولى والزوج بصبي
وادعى أنها ولدت منه وأراد استخلافها لا عين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف في احدي وثلاثين خصلة بعضها مختلف

فيه وبعضها متفق عليه * فمنها إذا ادعى رجل أو امرأته على رجل أنه قد فقه لا يحلف المنكر في قولهم * ومنها إذا ادعى الزنا لا يحلف وصوره ذلك رجل حلف بعقوبة عبده أن لا يرزني أبدا فقدمه العبد إلى القاضي وقال إن هذا حلف بعقوبة أن لا يرزني أبدا وقد أتى الذي حلف عليه بعد عيینه وعقبت فأنكر المولى الزنا فطالب العبد عيینه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه يستحلف بالله ما رزيت بعد ما حلفت بعقوبة عبدا هذا أن لا يرزني فإن نكل عن اليمين عتق عليه عبده وإن حلف لأشئ عليه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف بالله ما رزني كما ادعى العبد وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الرواية محفوظة في الكتب أن القاذف إذا ادعى على المدعى أن المدعى قد فقه في القذف وأنه قد رزني وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ويسقط عنه الحد وإن لم يكن له بينة وأراد استحلاف المدعى بالله ما صدقه في ذلك القذف ليسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المدعى على ذلك ولا فرق بين المستثنين فإن مقصود القاذف من هذه الدعوى إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد على المدعى ولهذا لا يشترط عددا الأربعة في الشهود كما أن مقصود العبد إثبات العتق لا إيجاب الحد على المولى فصار في المسئلة روايتان قال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى الصحيح أنه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهل يصير العبد قاذفا مولا به هذا الكلام ذكر الخصاص رحمه الله في أدب القاضي ما هو إشارة إلى أنه لا يصير قاذفا فإنه قال وقد أتى (٤٢٩) الذي حلف عليه ولم يقل أنه رزني تحرزا عن ذلك * وذكر في الحدود رجل

قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كما قلت يصير الثاني أيضا قاذفا ثم إذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على السبب بأنه ما رزيت بعد ما حلفت بعقوبة عبدا هذا * ومما لا يستحلف فيه الحدود الآن في السرقة يستحلف السارق وعند النكول يقضى عليه بالمال لأنه ادعى عليه أخذ المال بجهة السرقة فيستحلف لاخذ المال * ومما لا يستحلف فيه النكاح لا عي فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الرجل أو المرأة وعند صاحبيه يستحلف المنكر والنتوى على قولهما فيه لعموم البلوى وكيفية الاستحلاف عندهما أنها

يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الخيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسره بسهم كذا في خزائن المفتين * ولو قال لقرابتي وللمساكين ضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاوي * ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط * ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الأصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الأربعة في الوقف لا يعطى العادلون والموافقة بلوجهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عداهم كذا في الظهيرية * فإن قال على وجوه الصدقات ووجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم وللغارمين بسهم ولسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولو وجوه البر بثلاثة أسهم فإن قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وسمى لكل وجه دراهم مسمية فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فأنه يعطى له وأعماله كفايتهم كذا في فتاوى قاضيخان * إذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهدا على وجهين أما أن يرد كلهم أو بعضهم فإن رد كلهم كان الوقف جائزا وتكون الغلة للفقراء وإذا رد البعض فإن كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها تكون للباقيين وإن كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف إلى الفقراء ويأمنه أنه إذا قال لولد عبد الله فرب بعضهم كان جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر فلم يقبل زيد صرف نصيبه إلى الفقراء كذا في الحاوي * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا جله وكانت الغلة للفقراء فحدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم كذا في الظهيرية * ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل له كانت الغلة له كذا في المحيط * فإن أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لأنها صارت ملكا له فلا يملك رده وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في

إذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذا امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولأهلك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وإن كان المدعى هو الرجل يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب بالله ما تزوجتها على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله إلا إذا عرضت المرأة قالوا ويحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا * ومن فروع هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج بنته فلائته منه وهي صغيرة فأنكر الأب وطلب المدعى عيینه إن كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو جهين أحدهما أنه لا يرى اليمين في النكاح والثاني أن اليمين للنكول وعنده إذا أقر الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح إقراره وعند صاحبيه يستحلف الأب لأنه لو أقر عليها بالنكاح يصح إقراره ولو كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب عند الكل أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلما قلنا أو أمّا عندهما فإنها إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يتوجه عليه الخصومة فلا يحلف وتستحلف المرأة على دعواه عندهما رجل ادعى على رجل أنه تزوج منه أمته فلائته على مائة درهم وأنكر المولى عندهما يحلف المولى لأنه لو أقر عليها بالنكاح يصح إقراره فيستحلف امرأته ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأنكر الزوج النفقة يحلف بالله ما عليك تسليم النفقة اليها إلا

إذا ادعت المرأة فقال إنه من أصحاب الحديث يزعم أنه لا نفقة للبثونة فلو حلفت على الحاصل يحلف بناء على زعمه فيحلفه القاضي على السبب بالله ما طلقته بعد الدخول * امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول ولي عليه المهر كذا أو قالت طلقني قبل الدخول ولي عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف على النكاح وانما يحلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقضي بالنكاح * امرأة ادعت على زوجها أنه أتى منها وانقضت أربعة أشهر من وقت الإيلاء وانما أبانت منه فقال الزوج فئت اليه قبل مضي أربعة أشهر وأنكرت المرأة التي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تستحلف المرأة وعندهما تستحلف وكذا الوادعت أنه طلقها طلاقاً رجعيًا وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعاً في العدة وأنكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة وعندهما رجهما الله تعالى عليها اليمين * رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه فأنكر المدعي عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمين على المنكر إلا أن يدعي عليه ما لا سبب للنسب كالميراث أو النفقة إذا كان ممن يستحق النفقة فيستحلف على المال وعند صاحبيه رجهما الله تعالى إذا ادعى نسباً يثبت باقراره يستحلف المنكر ادعى عليه مالا أو لم يدع وإن ادعى نسباً لا يثبت باقراره كالمعومة والاختوة ونحوهما إذا ادعى ما لا تسمع دعواه ويستحلف المنكر وإن تجرد عن دعوى (٤٣٠) المال لا يستحلف المنكر * وما يصح به اقرار الرجل أربعة الأب والولد والمرأة ومولى العتاقة

واقرار المرأة يصح بثلاثة
بالأب والزوج ومولى العتاقة
ولا يصح اقرارها بالولد لأن
اقرارها بالولد اقرار على صاحب
الفرش وأقرار الإنسان
لا يصح على غيره بلا دعوى
* وإن ادعى ما لا ينسب بأن
ادعى أن أباه مات وترك مالا
في يد المدعي عليه أو ادعى أنه
زمن والمدعي عليه موثر
والمدعي عليه ينكر الاختوة
يستحلف المدعي عليه على
المال عند الكل لا على
النسب ويستحلف بالله
ما تعلم له في هذا الدار نصيباً
كما يدعي فإن حلف برئ وإن
نكل يقضى عليه بالمال
ولا يقضى بالنسب * وجنس
هذه المسئلة أربعة أحداها
الميراث والثانية النفقة
والثالثة إذا ادعى حق الحفظ

الذخيرة * ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل انفسى ولا نسلى جازرده في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وإن كان الولد صغيراً كذا في الحاوي * وإن قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل بقوله في تلك السنة وحدها وكذلك إذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة * وكذا لو قال أقبل نصف الغلة ولا أقبل النصف * فإن قال على زيد وعبد الله ما عاشا فمات أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عاشا لا يبطل حصة الباقي فإن قال لعبد الله ومن بعده لزيد فأبي عبد الله أن يقبل فهو لزيد فإن قال عبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو لعبد الله وإذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي

الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان

الفصل الأول في الدعوى * ومن باع أرضاً ثم قال كنت وقفها أو قال هي وقف على أن لم يقم بينة على ذلك وأراد تحليف المدعي عليه ليس له ذلك لأن سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وإن أقام البينة فالحتم أن تسمع لأن الدعوى إن بطأت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغياثية * ومتى قبلت ينقض البيع كذا في الوقعات الحسامية * في فتاوى النسب رحمه الله تعالى (٢) فقد ذكر أن الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقاً وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح انما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة * وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى الامام أبي الفضل الكرمانى (١) قوله في فتاوى النسب فقد ذكر الخ هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقف على الذخيرة وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البينة ولا كلاً لا تأخذ به فقد ذكر الخ اه صححه

أو الحضانة بأن قال لمن التقط صغيراً ان الصغير الذي التقطته أخى وأنكر الملقط * والرابعة إذا ادعى بطلان حق الرجوع كذا بأن وهب الإنسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب له أنا أخوك وأنكر الواهب يستحلف الواهب * والحاصل أنه إذا ادعى بسبب النسب مالا أو حقاً لازماً كان المقصود إثبات ذلك الحق دون النسب فيستحلف عند الكل * رجل مات ولم يترك عصابة وادعى رجل أنه كان أعتقه وأن له الميراث بحق الولاء وأنكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل مات فقال رجل لرجل أنه مات وقد أوصى اليك ولي عليه دين فأنكر المدعي عليه الأيصال أو أقر بالأيصال وأنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا الوادعي رجل على رجل أن فلاناً وكلك بطلب حقوقه وكالة عامة ولي على موكلك كذا فهو والوصى سواء * رجل في يديه دار أو عرض أو حيوان فقدمه رجلاً إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذي اليد بكذا فادعى المدعي عليه لأحدهما بعينه أنه باعه منه وأنكر الآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعي عليه لي أنه لم يبعه مني فإنه لا يحلفه وكذا لو أنكر المدعي عليه دعواه ما خلفه القاضي لأحدهما فنهى كل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه لي فإنه لا يحلفه وكذا الوادعي رجلان نكاح امرأة وقد ماها إلى القاضي فأقرت لأحدهما وأنكرت للآخر فقال الآخر حلفه لي لا يحلفها في قولهم وكذا لو أنكرت المرأة دعواها ما خلفها لأحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت وقضى بهما لا يحلف لآخر في قولهم

* رجل في يديه دار أو عرض قدمه رجلان إلى القاضي وأدعى كل واحد منهما أن صاحب اليد وهب له وسلمه إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لأحدهما فنسب كل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنة عنده بألف درهم وأنه قبضه وأقر به لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسب كل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى أحدهما الرهن والتسليم والآخر الشراء وأقر بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحدهما أن الرجلين الأجارة والآخر الشراء فأقر بالأجارة وأنكر البيع لا يحلف للمدعي الشراء وإن شئت تنظر حتى تنقضي مدة الأجارة وتفك الرهن وإن شئت تفسخ البيع ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والقبض والآخر الشراء فأقر بأحد الأمرين لا يستحلف للثاني * ولو ادعى كل واحد منهما الأجارة فأقر لأحدهما وحلف فنسب كل لا يحلف للآخر ولو ادعى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده غصبه منه ذوا اليد فأنكر دعواه أو أقر لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسب كل لا يحلف للثاني * ولو ادعى كل واحد منهما أنه أودعه الذي في يديه فأقر لأحدهما حلفه للقاضي للثاني ويحلفه بالله ماله عليك هذا العبد ولا قيمته وهي كذا وكذا وكذلك الأجارة رجل ادعى دارا في يد رجل وقال إن هذا الرجل اشتري دارا في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأنا شفيع هذه الدار بداري تلاقها فقال المدعي عليه إن الدار التي تدعي فيها الشفعة لابني الصغير فلان فقال مدعي (٤٣١) الشفعة أنه يريد به هذا القرار دفع اليين

عن نفسه خلفه لي ذكر
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل والفقير أبو جعفر
رحمهما الله تعالى أنه يحلفه
ولا يسقط عنه اليمين بهذا
الاقرار كما لو أقر لأجنبي أو
لولد كبيره وقدمه هذا
فما تقدم * رجل مات
فادعى رجل أن الميت فلانا
أوصى إلى وإلى هذا الذي
قدمته اليك فأنكر الذي
قدمه فسأل المدعي من
القاضي عينه فان القاضي
لا يحلفه وكذلك الوكالة
* رجل أمر رجلا بأن
يشترى له جارية فاشترى
الوكيل له جارية شراء
صحها ثم وجد الوكيل
بالجارية عيبا فأراد أن يردها
على البائع وموكله غائب

كذا في الفصول العمادية * وليس للمشتري أن يحبس الأرض بالثمن كذا في التنازخانية نافلا عن التجنيس
* لو ادعى البائع أنها وقف في مسجد كذا أو برهن يقبل وينتقض البيع وبه نأخذ وقيل لا لكون البائع
متناقضا والاول أصح كذا في الوحي * ولو لم يقبل هي وقف على ذكر النسب في فتاواه أنه لا تسمع هذه الدعوى
أصلا كذا في الخلاصة * وإذا قال لغريم هذه الضبعة وقف عليك ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تسمع دعواه
كذا في الذخيرة * ادعى أن هذه الضبعة ملكي ورثتها من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تسمع لمكان
التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة أو قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن أن هذا تركة أو وقف فلا
ادعاه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى الميراث لا تقبل أيضا إلا إذا وفو وقال وقف أبي لكن لم يقع
لزامات أبي حينئذ تقبل ولو ادعى المحذور لنفسه ثم ادعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى
الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لأن في العادة يضاف إليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة * إذا
ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى أنها وقف وقفها فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا في خزنة
المفتين * وهكذا في الفصول العمادية * وفي فتاوى النسب ادعى مشتري الأرض على بآئعه أن هذه الأرض
وقف وقد بعتهما من أي البائع من غير حق قال ليس له هذه الخصوصية إنما ذلك إلى المتولي وإن لم يكن ثمة متول
فالقاضي ينصب متوليا فيخصمه ويثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد الثمن
من بآئعه كذا في المحيط * ادعى متول على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق
على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بآئعه فقال البائع بلى كان وقف فلان على أولاد فلان لكن
لمامات الواقف رفع ورثته الأمر إلى القاضي حتى يرضى ببطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقسمة التركة
ووقعت الدار في نصيبي ويهي وقع صحيجات تدفع به إذا دعوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول
العمادية * وإن ادعى وقفنا أو شهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في
أدب القاضي في باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف

فقال البائع إن موكلك قد رضى بهذا العيب وأراد يمين الوكيل على رضا الموكل لم يكن له عينه * امرأه بالغة تزوجها وليها وهي بكر فادعى الزوج
أنه زوجها بأمرها ورضاها فأنكرت المرأة ليمين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * امرأه تزوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن
الرجل أجنبي وادعى أنه وكيل الزوج ثم أنكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلانا في النكاح وما رضيت وما أجزته وأرادت المرأة عينه لا يحلف
الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلعا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع
فعلت قالوا لا يمين فيه لأحدهما على الآخر * ولو ادعى الصانع على رجل أنك استصنعت لي كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف * رجل ادعى
على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الفلاني الذي المال باسمه أقر أن
المال لي وأن اسمه عارية في الصلح وأن الذي باسمه المال وكاني بقض هذا المال والخصومة فيه إن صدقه المدعي عليه فيما ادعى يوم يدفع
المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ثم يرجع على الأخذ وإن
أنكر المدعي عليه جميع ذلك فأقام المدعي يمينه على أنه وكيل الغائب بقض المال منه قبلت يمينه ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر
الغائب فأنكر لا يسمع أنكاره * ولو أقر المدعي عليه بالمال وأنكر الوكيل كالة فقام المدعي يمينه الوكالة قال شمس الأئمة المالواني رحمه الله تعالى قبلت

هذه البيعة وكان له ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة التحليف ان يقول بالله ما تعلم ان هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال وقال بعضهم له ان يستخلفه على الوكالة في قول أبي يوسف ونحو ذلك من الله تعالى ولا يستخلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان نكل عن عين الوكالة يؤمر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر المال كان للمدعي ان يقيم البيعة على المال وان لم يكن له بيعة كان له ان يستخلفه بالله ما للفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه المدعي وهو ألف ولا أقل منها وذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل في أول المسئلة ان المال الذي باسم فلان بن فلان الفلاني مالى وقد وكنى فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يشترط ذكر التوكيل * واذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنه عمداً أو عبداً أو ولياً بالآلة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قطع يد عمداً أو قطع يدا بن صـ غير له عمداً أو ادعى شجرة أو جراحة يجب فيها القصاص فانكر المدعي عليه كان له ان يستخلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتل فلان بن فلان ولى (٤٣٣) هذا عمداً وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يحلف على الحاصل

بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولا له قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحبس حتى يحلف أو يقر * وان ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو وليه خطأ أو قطع يده أو شجرة خطأ أو ادعى شيئاً فيه دية أو ارش يستخلف بالله ما للفلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي يدعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند البين لانه ادعى مالا فيحلف على

تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى أن هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة * وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيه روايتان والاصح أنها لا تصح لان له حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذكرها أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذلك كذا في الفصول العمادية * صاحب الاوقاف اذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضى بالبيعة أو بالنكول ينظر ان ولده السلطان ذلك نصاً أو عرفاً دلالة جاز والافلا كذا في الوقعات الحسامية * ضيعة في يد حاضر وضبيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على أولاده وأولاد أولاده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا لوقف وقفهما جميعاً وقفوا واحداً يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وان شهدوا على وقفين متتريين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيان * وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بيعة على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد والوقف واحد تقبل وينصب خصماً من الباقيين ولو أقام أولاد الاخ بيعة أن الوقف مطلق عليهما وعليك في بيعة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القنية * ادعى كرماني بدرجل فاقتر المدعى عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بيعة للمدعى فادعى تحليفه ان أراد تحليفه ليأخذ الكرم لو نكل فامس له عليه عين وان أراد تحليفه ليأخذ القيمة ان نكل له عليه عين كذا في المضمرات * بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد متصل بالمسجد بصف البيت الاسفل ويصل في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط * ادعى داراً في يد رجل أنها ملكه بأصلها

الحاصل كما في سائر الاموال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في قتل الخطا وما أشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتل ابن هذا فلاناً وفي الشجة بالله ما شجعت هذا هذه الشجة التي يدعى وكل جنسية يجب بها الارش والدية على المدعى عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص * امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثاً أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجوه أربعة ان أقر باليمين والدخول جميعاً فقد أقر بالطلاق وان أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعت وان أقر باليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقر بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في العتق اذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن لا يدخل هذه الدار فان عرض المولى أو الزوج للقاضي الآن يحلفه القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً قبل أن تدخلها * رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال ان أبي فلان بن فلان الفلاني مات ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا الرجل الذي قتمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعيت أجابه القاضي الى ذلك فان سأله وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وان كذب المدعى عليه في

وبنائها

جميع ذلك فقال المدعي للقاضي حلفه بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلان مات قال الخصاص روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يستحلفه لكن يقال للمدعي أقم البينة على وفاة فلان وأنت ابنه فإذا أقت البينة على ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعي لا يملك من المال ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يستحلفه على العلم كما طلب المدعي واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد - درجهم الله تعالى وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقيم المدعي البينة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعي البينة فإن حلف المدعي عليه يكلف الابن إقامة البينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعي عليه يصير مقر بالموت والنسب * ولو أقر المدعي عليه بالموت والنسب صريحاً أو أنكر المال لا يكون المدعي خصماً له في حكم البينة على المال ويكون خصماً له في التحليف على المال فكذا إذا نكل فيحلفه بعد ذلك كقول بالله ما فلان بن فلان الفلاني عليه هذا المال * وفي دعوى الموت والنسب إذا حلف المدعي عليه يحلفه على العلم * ولو أن رجلاً ادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فإن صدقه المدعي عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين إليه ولا يؤمر بدفع العين (٤٣٣) لان الاقرار بحق قبض العين للوكيل اقرار بحق القبض في مال الغير

بحق القبض في مال الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح اقراره بخلاف ما لو أقر لوارثه * وان أنكر المدعي عليه الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يحلف بالله ما تعلم أنه وكيل فلان بن فلان بقبض الدين الذي له عليه كما يحلف لأجل الوارث وسوى بينه وبين الوارث * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا أنكر الوكالة لا يحلف على الوكالة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان المدعي ادعى أن فلان بن فلان الفلاني مات وأوصى إليه بقبض الدين الذي له على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فإن صدقه المدعي

وبنائم أو أنكر المدعي عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فقام المدعي بيينة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم إن المدعي أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة * رجل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصة وقف وأقام البينة أن كان ادعى الدار بينائهما لا تقبل بيينة المتولى وإن كان لم يدع الدار بينائهما تبقى العرصة وقفاً وإن كان ادعى داراً وقبض ثم إن المتولى استحق العرصة يبقى البناء على ملك المدعي كذا في الفصول العمادية * دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه المبيت بحصته من الغلة وإن لم يكن الحاضر قيماً له هذا الوقف إلا أن الأخوين أجزا جميعاً فكذلك وإن أجزه الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب كذا في فتاوى قاضيان * رجل في يده نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لان المدعي ادعى وقف جميع الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات * ولو ادعى إنسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمع على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى العمادية * ولو أقام المتولى بيينة على الوقف وأقام المدعي بيينة على الملك وذو اليد هو المتولى لا تسمع بيينة ذي اليد ويقضى بيينة الخارج فلو أقام المتولى بعد ذلك بيينة على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بيينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيينة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلاً عن فتاوى رشيد الدين * رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعي فلجاء متول آخر وادعى على هذا المدعي أنه وقف على مسجد كذا في جهة عمره وتقبل والقاضي لو أمر إنساناً أن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف وكذا على

(٥٥ - فتاوى ثانی) عليه في جميع ما قال يؤمر المدعي عليه بدفع الدين والعين إليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فإن ثمة لا يأمره القاضي بدفع العين إلى المدعي لان القاضي يملك نصيب الوصي ولا يملك نصيب الوكيل على الغائب وإن كذب المدعي عليه يحلف على العلم بالله ما تعلم أنه أوصى إليه * ولو ادعى رجل عينا في يد رجل أنه ملكه اشترا من فلان الغائب وصدقه المدعي عليه فإن القاضي لا يأمره بدفع المال إليه لانه لو أمر بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع باقرار ذي اليد وذلك لا يجوز ولا وجه له أن يقضى له بالملك بغیر سبب لانه قضاء بخلاف ما يدعي * أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء بزيوال ملك الميت وملك الغائب * وإن ادعى أنه اشترا من فلان وأن فلاناً وكله بقبض هذا المال منه كان له أن يحلف المدعي عليه على الوكالة * رجل ادعى في دار رجل طريقاً وأقام البينة فشهد الشهود أن له طريقاً في هذه الدار جازت شهادتهم وإن لم يحدوا الطريق * قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تقبل الشهادة وإن لم يحدوا الطريق وذكر في بعض أنهما لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقعد الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يحدوا الطريق فمحمول على ما إذا شهدوا على اقرار المدعي عليه بالطريق لان الجهالة لا تمنع صحة الاقرار فإذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح

أنها تقبل وان لم يذكروا موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء به او ههنا لا يتعذر فان عرض الباب العظيم يجعل حكم المعرفة الطريق قال وان محمد رحمه الله تعالى ذكر في بعض النسخ وان لم يحدوا الطريق فذلك أجوز للشهادة يعني أنفذ ومعنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رحمه الله تعالى مقدّر بسبعة أذرع فاذا بين الشهود مقدار الطريق ربعا يذكروا الشهود أقل من سبعة أذرع أو أكثر والقاضي يميل الى مذهب بعض العلماء رحمه الله تعالى فيرث شهادتهم فكان ترك البيان أجوز * وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان أجوز * وذكر في الكتاب لو شهدوا أن أباهم مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا أن المدعى كان يمر في هذا الطريق لا تقبل شهادتهم * وان ادعى مسيل ماء في دار رجل ونهدوا بالمسيل ذكر في الكتاب انها تقبل * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسيل أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وانه لما الوضوء أو الماء المطر * وذكروا مقدار المسيل أما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستحاف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك * ولو أن ميزابا لرجل في دار رجل فنعه صاحب الدار عن تسيل الماء فيه كان له أن يمنعها الا أن يشهد الشهود أن له حق تسيل الماء في هذه الدار من هذا الميزاب * وقال بعض المتأخرين (٤٣٤) ان عرف أن الميزاب قديم وتصويب السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان يسيل

منه الماء لا تقبل * وان ذكروا مسيلا مطلقا واختافوا في أنه للوضوء أو للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع اليقين * رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على سطحه أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رعى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصحهم دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحح

غله دار الوقف اذا ثبت له أكار أو غله دار هكذا في خزائن المفتين
الفصل الثاني في الشهادة اذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقال لم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة قال الخصاصي الا أن تكون أرضا مشهورة تنفي شهرتها عن تحديد هاتين كان كذلك قضيت بانها وقف وان حددها بمحددين فالمشهور عن أصحابنا أنه لا يقبل وان حددها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * وان حددها بثلاثة حدود وقال انما أقر لنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوي * سئل الخصاصي فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال أجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول أي بازاء الحد الاول كذا في المحيط * وان شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها بالاثنا عشر لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فكأن عرف الحدود وذكر هلال رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما ما قال القاضي الامام أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى تأويل هذا أنهما لم يبينا للقاضي أما اذا بينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاصي أني أجيز الشهادة وأقضي بالارض بحدودها وقف أو قول للشهود سمو الحدود فاقضي بما يسمون كذا في الظهيرية * وهكذا في المحيط والذخيرة * قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك لو قال لم يكن له في المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا في المحيط * ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فكأن عرف أرضه لا تقبل شهادتهما ما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضا أخرى وهذا لا يعلمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أشهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذكروا حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز * قال الامام رحمه الله تعالى تأويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفا فاما اذا لم يبينا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهدا أنه حددها بالناول كذا في الحدود التي

دعواه وأنكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه حقا لا يحتمل السقوط لا بالرضا ولا بالبراءة فانه حدها
لورضي بذلك كان اعارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يحلف على السبب * ولو كان صاحب الخشب هو المدعى وقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوق أو قلعة لا أعينه وان صاحب الحائط يمنعني من ذلك لا تسمع دعواه ما لم يصحح الدعوى بأن بين موضع الخشب وأن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفتها فاذا صحح دعواه وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله - ذاني هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فان نكل ألزمه القاضي حقه * ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أضرت ذلك بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعي ولا يحلفه على السبب لان هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضا والبراء أو الصلح فيحلف على الحاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عند بعض العلماء رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفرة ولا يجب النقصان فلو حلف على النقصان ربعا يميل الحلاف الى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي أن يحترز عن قول هذا القائل الا أن الخصاصي رحمه الله تعالى لم يعتبر ذلك القول ولم يلتفت

اليه ثم ذكر في الكتاب حفر في أرضه حفرة أضرب بالارض وهذا الشارة الى أنه اذا لم يضر بالارض ولا يدخل نقصان في أرضه بذلك لا يجب عليه شيء * ولو أن رجلا رفع من أرض انسان ترابا قالوا ينظران كان لذلك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع بضمن قيمة التراب دخل بذلك نقصان في أرضه أو لم يدخل لانه رفع مالا ملوكا متقوما له وذ كرفي الصيد اذا دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد أن يرفع ذلك من أرضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه واحتياله فإنه لا يكون لصاحب الارض الا أن يأخذه جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعله مثليا * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه هدم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليه هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها * وقال بعض العلماء رحمهم الله تعالى ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة الحائط بالمدران كان من المدر وبالحجر والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان * وان كان الحائط عتيقا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي أن يحترز عن هذا القول ويحلفه على وجه يقع الاحتراز عنه * وان حلفه على النقصان والقيمة ولم يحترز عن ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل أنه ذبح شاة أو بقرة له أو ادعى أنه قتل عينا عبده وقدمات العبد أو ادعى أنه فقاعين دابة له أو أفسد متاعا له وذلك (٤٣٥) الشيء ليس بمحاضر فان القاضي يسأله

عن قيمة ذلك ويحلفه على الحاصل وان كان الحيوان مضمونا عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا أن صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول * رجل ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فان القاضي ينظر فيه ان كان الخرق بسيرا كان الواجب فيه نقصان الثوب يقوم الثوب وليس به ذلك الخرق ويقوم به الخرق فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق يحلفه القاضي بالله ماله عليه هذا القدر الذي يدعى من الداهم ولا أقل منه ولا يحلفه على السبب لان هذا مما يحتمل السقوط بالابراء أو الرضا والصلح فلا يحلفه

حددها لئلا تشهد باطلا كذا في المحيط * ولو شهد أن الواقف وقف أرضه وذ كره حدود الارض ولكنها لانصرف تلك الارض في أي مكان هي جارت شهادتهما ويكلف المدعى اقامة البينة أن الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال أدارنا على حدودها ولم يسم لنا فانها تقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لا نعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعى الوقف أن يأتي بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوي * وان شهد أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها للمساكين فنظر الحاكم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته ووقفها على الوجوه التي سببها كذا في الظهيرية * وان جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصديقهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه ووقفها أو جعل للقوم الذين هم باعياهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا في الذخيرة * اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدريان ماهي لم تجز الشهادة قياسا وجازت استحسانا كذا في الحاوي * وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار أخذ القاضي بان يسمي ماله من ذلك فاسمى من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فاقتربه من ذلك لزمه الا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمادية * واذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلفا فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا فشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا وسمى موضعا آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الارض وأرضا أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الارض كلها وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا ذكره لال والخصاص رحمهما

على السبب وان لم يكن الثوب حاضر فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذ كر صفة الثوب وقيمه وقد نقصان الخرق ثم يحلفه على الحاصل * وان ادعى رجل أنه شق في أرضه نهرا وساق الماء فيه الى أرض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض أنه على اليمين أو على اليسار ويبين مقدار النهر طولاً وعرضاً وعمقا فاذا بين ذلك ان أقر المدعى عليه بذلك لزمه وان أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى * وكذا لو ادعى أنه بنى في أرضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب أو من المدر * وكذا لو ادعى غرس الشجر في أرضه فاذا بين المدعى ذلك ان أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر * وان ادعى على رجل أنه كسر ابريقا له من النضة وأحضر ابريقا أو ادعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان أقر المدعى عليه بذلك عند ناخير صاحب ابريق الطعام ان شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع اليه ابريقا والطعام وضمنه قيمة ابريقا من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة ابريقا وعلى مثل الطعام فان المدعى ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعى * رجل ادعى على رجل أنه قال له

ثلاث مرات فأبى أن يحلف ثم قال قبل نفسه أنا أحلف يحلفه ولا يقضى عليه بشئ ولو أن القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلاثاً فأبى أن يحلف فقضى عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولا يطل قضاء القاضي دار في يد رجل ادعاه رجل فأنكر فطلب المدعي عينه فان كانت الدار في يده بمرات حلف على العلم وان كانت بهيمة أو بشر أو نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدار في يدي بمرات عن أبي وأراد أن يحلف على العلم وقال المدعي انه اوصلت اليه لآبيرات ولي عليه يمين على البتات كان القول قول المدعي مع عينه على علمه بالله ما تعلم لم انه اوصلت اليه بمرات عن أبيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه على البتات وان أبى المدعي أن يحلف يحلف المدعي عليه على العلم **باب ما يطل دعوى المدعي قبل القضاء أو بعده** * رجل ادعى على رجل حقاً ومالاً وأقام البينة فقال المدعي عليه لي مخرج عن دعواه أمهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون اقراراً منه للمدعي قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يسأله عن الدفع ان كان يحصاه له القاضي وان كان فاسد الابعاد ولا يلتفت اليه * رجل ادعى داراً في يدي رجل أنه له فقال المدعي عليه اشتريتها من المدعي ولي بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يؤخذ الدار من المدعي عليه ويدفع الى المدعي ويقال له أنت على جنتك وفي الاستحسان يترك في يدي المدعي عليه فيؤخذ منه كفيل ويؤجل (٤٣٧) ثلاثة أيام فان أقام البينة على ما ادعى فيها والا

قضى عليه * رجل ادعى داراً في يدي رجل فقال المدعي عليه ان المدعي قد كان أقرب قبل هذا أن لا حول في هذه الدار لا تقبل بينته ولا يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي لان قول الانسان لا حول في هذه الدار أولست هذه الدار لي ولم يكن هناك أحد يدعي لا يمنع من الدعوى بعد ذلك * وذكر في الجامع الصغير عين في يد رجل يقول هو ليس لي بخبر رجل وادعاه فقال ذوالبد هو لي كان القول قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك أحد يدعي بكون ذلك اقراراً منه بالملك للمدعي حتى لو ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه الا أن يتلقى الملك ممن يدعي * وذكر الشيخ الامام المعروف

لفقرائه قرابته لم يشهد بجميع الغلة للفقرامو المساكين كذا في المحيط * واذا شهد أنه وقف عليهما أو على أحدهما أو على أولادهما أو على نسائهما أو على أبيهما أو على قرابته وهما من القرابة أو على آل عباس وهما من آل عباس أو على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطلة ولو شهد أنه وقف عليهما أو على قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قال لا تقبل ما جعل لنا فيها شهادتهم ما جازة للباقين يعطون بما سمي لهم ويجعل حصة الشاهدين للفقراء كذا في الحاوي * ولو شهدا لقرابة الواقف وهما من قرابته وقال لا تقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة * ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنهما صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضبيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيجان * ولو شهد أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لان ما لو افتقرا كان لهما حصة كذا في الحاوي * ولو شهد أنه وقفها على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده جازت شهادتهما وكذلك لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم * ولو وقف رجل كرامة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكرامة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة * والمشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيما اختلفوا في شهادة أهل المدرسة ان كانوا باخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا باخذون تقبل وكذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجهل ذلك وأقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الارض من يده كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فقص به رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتب أن هذا وقف فلان

بخواهر زاده رحمه الله تعالى * رجل ادعى داراً في يد رجل فأقام المدعي عليه البينة أن المدعي قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي أو قال ما كانت هذه الدار لي تطل بينة المدعي ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذلك كان المدعي يدعي أنه ورث الدار من أبيه وأقام البينة فأقام ذوالبد البينة أن أباه الميت كان أقر أن الدار ليست لي أو قال ما كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا لبينة المدعي ودعواه * رجل ادعى داراً في يد رجل فقضى القاضي له بها بينة أقامها ثم أقر المقتضى له أنها لفلان لرجل آخر لا حول في فيه اقصده المقر له فهو المقر له ولا يطل قضاء القاضي للمقر * ولو قال المقتضى له هي لفلان لم تكن لي قط فصدقه المقر له فان الدار ترد على المقتضى عليه ويطل قضاء القاضي * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال ذوالبد ادعنيها رجل وأقام البينة فشهد شهوده أن رجلاً دفعها اليه لا تندفع الخصومة عن ذي اليد فان قال الشاهد نعرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه تندفع الخصومة عن ذي اليد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * ولو أقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أن رجلاً دفعها اليه لا تندفع عنه خصومة المدعي ولو قال شهود ذي اليد دفعها اليه رجل نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه تندفع الخصومة عن ذي اليد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * شاهدان شهدا على رجل بعبد في يده أنه للمدعي فأقام المشهود عليه البينة أن الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته * رجل خاصم رجلاً في داراً وفي حق ثمان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته

إذا كان عدلا * رجل ادعى على رجل كفالة بنفس رجل وأقام البينة فشهد الشهود أنه كفل بنفس رجل لا تعرفه جازت شهادتهم وذكري
 رهن الاصل اذا شهدوا أنه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول المدعى * رهن في أي ثوب كان
 وكذلك في الغصب * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وأقام المدعى عليه البينة أن المدعى باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بينته
 وبطلت بينة المدعى ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا أن يشهد الشهود أن المدعى باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه كذا ذكر
 الناطق رحمه الله تعالى * دار في يد رجل جاء أخوه وادعى أن الدار كانت لابيه ما فلان مات وتركها ميراثا لهم ما وطلب الشركة فقال ذواليد
 لم يكن لابي فلان أقيم المدعى البينة على ما قال أقيم ذواليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه في صحته أو ادعى أن أباه أقر له بها في صحته قبلت بينته
 وبطلت بينة المدعى ولو كان المدعى عليه حين ادعى الاخ أجاب وقال لم يكن لابي فيها حق قط فلما أقيم المدعى البينة أقيم هو البينة أنه اشتراها
 منه في صحته لا تقبل بينته ولا تطل بينة المدعى * دار في يد رجل ادعى رجل أنه اشتراها منه بألف درهم فقال ذواليد لم أبيع فلما أقيم المدعى
 البينة على ما ادعى أقيم ذواليد البينة على أن المدعى رد عليه الدار تقبل بينته وينقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه أولا قال لا يبيع
 بيننا وهذا أظهر من الاول وكذا لو كان قال (٤٢٨) لم يجر بيننا يبيع فلما أقيم المدعى البينة على الشراء أقيم هو البينة أن المدعى

رد عليه الدار تقبل بينته
 وهذا كالأدعى على رجل
 ألفا فقال المدعى عليه ليس
 له على شيء أو قال لم يكن له
 على شيء قط فلما أقيم المدعى
 البينة على المال أقيم هو
 البينة على القضاء أو الأبراء
 تقبل لانه يقول لم يكن له
 على شيء قط الا أنى دفعت
 المال لخصومتك * ولو قال
 المدعى عليه أولا لم يكن له على
 شيء قط ولا أعرفه فلما أقيم
 المدعى البينة على المال أقيم
 هو البينة على القضاء لا تقبل
 في ظاهر الرواية وذكري القدوري
 عن أصحابنا رحمه الله تعالى
 أنهم اتقبل ولو قال المدعى
 عليه لم يكن بيني وبينك
 معاملة في شيء لا يقبل منه
 المخرج في الدين وقال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى يقبل منه

ابن فلان على كذا صحت شهادتهم كذا في التارخانية * شاهدان شهدا على أرض أن فلانا جاعلها مسجدا
 أو مقبرة أو خانة للمارة ثم رجعا فالشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الأرض للشهود عليه يوم
 قضى القاضي عليه * وكذا لو شهدا أنه وقفها على المساكين أو على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في
 الحاوي * الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائطه لا وعليه الفتوى كذا في السراجية * وكان
 الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد أو على
 المقبرة وما أشبه ذلك حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة
 على شرائطه أن بعد ما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا أنه يبدأ من غلته
 فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكر ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة * وتقبل الشهادة على الشهادة في
 الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية * وكذا الشهادة بالتسامع فلا أنهم ما شهدا بالتسامع
 وقالوا نشهد بالتسامع تقبل شهادتهم ما وان صرحا به لان الشاهد ربعا يكون سنة عشر من سنة وتاريخ
 الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذن لا فرق بين السكوت والانصاح
 أشار ظهير الدين المرغيناني الى هذا المعنى وهذا بخلاف ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع فانهم ما اذا صرحا
 أنهم ما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية * في النوازل سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى
 عليها ظالم وأكسر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف له أن
 يشهدوا من لا يسمع لا يجوز كذا في التارخانية * أرض في يد رجل يدعى أنها له أقيم قوم البينة أن فلانا
 وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قد يقف مالا عاك وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها وكانت في يده لان الشيء قد
 يكون في يده وديعة أو غصبا وان شهدوا أن فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى بها ولا يحتاج الى احضار
 وارث الواقف ولا وصيه كذا في الحاوي * (ومما يتصل بذلك) * رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت
 أمينا للقاضي الذي كان قبلا هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم معلومين

اذا وقف بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا أن يشهدوا سمعوا منه أنه أبرأني * ولو ادعى رجل على رجل أنه باع مني هذه
 الجارية بألف درهم فقال ذواليد لم أبيعها منه قط فلما أقيم المدعى البينة على الشراء وقضى له بالجارية وجد بها الصبعا زائدة وأراد أن يردها على
 المقضى عليه فقال المقضى عليه انه بريء الى من كل عيب بها لا تقبل بينته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم اتقبل * ولو ادعت امرأة على
 رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقيم هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته * وان
 قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال مات زوجتها قط فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقيم هو البينة على أنها اختلعت
 منه * قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومثله البيع سواء اذا ادعى الشراء فقال المدعى عليه لم يكن بيننا يبيع
 فلما أقيم المدعى البينة على ما ادعى وقضى القاضي له بالبيع ثم وجد به الصبعا زائدة وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة عن العيب
 لان البراءة عن العيب تكون اقرارا بالبيع فكذلك انداع لان الخلع عندنا طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح فكان هو في دعواه
 الطلاق متناقضا فلا يسمع * رجل ادعى على رجل مالا بعهده فاعاداه مع الجود أو صلحه عن دعواه ثم ان المدعى عليه أقيم البينة أن المدعى
 قال قبل الصلح أو قال قبل أن يقرض مني المال ليس لي قبل فلان شيء فالصلح والقضاء ماضيان ولو أقيم المدعى عليه البينة أن المدعى أقر به

الصلح أو قضاء المال لم يكن لي قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض بينة المدعى حتى أقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى أنه ليس لي قبل فلان شيء بطل عنه المال ولا يقضى عليه بشيء * امرأة ادعت ميراثا على ورثة زوجها فجحدوا أنها امرأة الميت فصالحوها على أقل من حصتها من الميراث والمهر ونصيبها من دراهم التركة أكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحل ذلك للورثة اذا علموا بذلك فان أقامت المرأة البينة بعد ذلك أنها امرأة الميت بطل الصلح * ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأنكر وصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه أقام البينة على القضاء أو الإبراء لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن عيّن كانت عليه فان كان المدعى عليه قبل الصلح ادعى القضاء أو الإبراء وأنكر المدعى ذلك فصالحه على شيء ثم أقام المدعى عليه البينة على القضاء أو الإبراء بطل الصلح لان المدعى عليه اذا ادعى القضاء أو الإبراء لا يستخلف المدعى عليه وانما يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء عن العيّن * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا بين المال ووصف فأقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى أنه أخذ منه فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعى ذلك لا تقبل هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول لان من حجة الاول أن يقول أخذتني فلان آخر ثم رده على فأخذتني هذا المدعى عليه بعد ذلك وان شهد وشهودا مدعى عليه أن المدعى أقرا فلانا آخر وكيل المدعى عليه أخذتني هذا المال كان ذلكا كذبا بالنفسه وبطل دعواه * رجل ادعى عبد في يد (ع ٣٩) رجل أنه له فبعد المدعى عليه فاستخلفه فنسكل

وقضى عليه بالنسكل ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر أن المدعى عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البينة قبل بيته ويقضى له * رجل اشترى من رجل عبد افوجد به عيبا خافصم البائع وأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستخلف فنسكل فقضى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت اليه من هذا العيب وأقام البينة قبل بيته * رجل ادعى ثوبا في يد رجل أنه له فأمنكر المدعى

سماهم قبل قوله اذا لم تكن للواقف ورثة ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل وان كانت له ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أبونا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة * هذه الجملة في أجناس الناطق كذا في المحيط * الوقوف التي تقام أمورها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في ديوانها والقضاة يعمل عليها فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في ديوانهم وان لم تكن لها رسوم في ديوانها والقضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذا لم تنق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا أقر وبشئ يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في المضمرات * فان اصطلموا أو أرادوا أخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضيهان * واذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت لورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يحضيه على ما أقرت به الورثة اذا لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتابا من الصلح فيها رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد اقرارا من في يده وأما اذا كانت الوقوف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في الذخيرة * سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعطون فيبني على ذلك كذا في المحيط * في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صلح ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء

عليه فطلب المدعى عيّن فقالت أنا افتدي بيمينى فصالحه من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن المدعى أقر قبل الصلح أنه لاحق له في هذا الثوب لا تقبل بيته ويكون الصلح ماضيا لانه افتدى عيّن بالصلح * ألا ترى أن المدعى عليه لو نسكل عن العيّن فقضى القاضي بالثوب للمدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على أن المدعى أقر قبل القضاء أنه لاحق له في الثوب لا يلتفت اليه * ولو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر به الصلح انه لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا يزعم ان ما أخذ من بدل الصلح أخذه بغير حق اما ان كان اقراره قبل الصلح فقد يجوز أن يكون ملكه بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي علم أن المدعى أقر قبل الصلح أنه لاحق له في الثوب يبطل الصلح وعلم القاضي باقراره قبل الصلح بمنزلة الاقرار بعد الصلح * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على ألف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الالف أمس فدفعها اليك فقال المدعى لي عليك ألف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه أقام البينة بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعى أمس ألف درهم لا يثبت الى شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن العيّن * ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعى صدقة كان لك على ألف درهم الا أن قضيتكها أمس فقال المدعى ما قضيتني ودفع اليه ألفا وصالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه أقام البينة فشهدوا أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح

ويرجع على المدعي بما أخدمه ثانياً لأن في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي فلم يكن الصلح من المدعي عليه اقتداء
عن اليمين * رجل في يديه ودعة لرجل فجاء رجل وادعى أنه وكيل المودع في قبض الدفعة وكله في ذلك مندسنة وأقام البينة فأقام الذي في يديه
الدفعة أن الموكل أخرجه من هذه الوكالة قبل بيته * وكذا لو أقام البينة أن شهود الوكيل عييد قبل ذلك منه * رجل ادعى داراً في يد
رجل أنها له وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أنهم الفلان الغائب اشتراها من المدعي ووكلني بها تقبل بيته ويجعل وكيله وتدفع عنه
الخصومة ولا يقضى بالشراء على الغائب * رجل في يديه دار دعاها رجل بوكالة رجل فأنكر المدعي عليه دعواه الملك والوكالة فأقام الوكيل بيته
على الوكالة فأقام المدعي عليه البينة على إقرار الموكل أن شهود الوكيل شهود زور أو استأجرهم بطلت شهادة شهود المدعي فان شهدوا بذلك على
إقرار الشاهدين لا تبطل شهادتهم إلا إذا شهدوا على إقرار الشاهدين أنهم محدودان في قذف أو أنهم ما شريكان فيما شهدا على المدعي عليه
فحينئذ تبطل شهادتهما * رجل ادعى داراً في يد رجل فجدها له على ألف درهم على أن يسلم الدار الذي في يديه ثم إن المدعي عليه أقام البينة
أنه له وأراد أن يرجع في الألف ليس له ذلك وكذا لو أقام البينة أنها كانت لفلان اشتراها منه أو أقام البينة أنها كانت لبيه مات وتركها
ميراثاً له لا تقبل بيته لأنه حين (٤٤٠) محمد عوى المدعي كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح اقتداء عن اليمين

أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفضل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين
يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم سهمهم ولسائر الفقراء بسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين
الباقين منهم على ما وصفت فإذا انقضى فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن
سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة * في وقف الخصاص رجل وقف ضيعة له فقال قد
جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديد هاء صدقة موقوفة على وجوه سماها
وجعل آخرها للمساكين جازاً فإن ادعى الواقف أن قراحتهم لم يدخل في هذا الوقف قال إن كانت حدود هذه
الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح داخل في الوقف وكذا إن كانت هذه
الضيعة معروفة عند الصالحين من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً إليها ومعروفة فادخل في الوقف فإن لم
يكن الأمر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف كذا في المحيط

باب السابع في المسائل التي تتعلق بالصلح

سئل شيخ الإسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرستهم معلومة وكان فيه
بيان المقادير وشروط الصفة وجعل آخره للفقراء فأجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة * رجل وقف ضيعة له
وكتب صكاً وأشهد شهوداً عليه بذلك ثم قال الواقف إن وقفني على أن يكون بيعي فيه جائزاً ولم أعلم أن
الكتاب كتب أولم يكتب في الصك هذا الشرط إن كان الواقف رجلاً لا فصيحاً يحسن العربية وقرئ عليه
الصك وكتب وقف صحيح وأقره جميع ما فيه لا يقبل قوله وإن كان الواقف أعجمياً لا يفهم العربية فإن
شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وإن لم يشهدوا يقبل قوله كذا
في المضمرة * وهذا شيء لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى أبي
الليث سئل الفقيه أبو جعفر عن أمرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفاً على أنك متى احتجت إلى بيعها

فلا يستطيع أن يرجع في
الألف * ولو أقام البينة أنه
اشتراها من المدعي قبل
الصلح تقبل بيته ويبطل
الصلح ولو لم يقم البينة على
الشراء ولكن أقام البينة
على صلح صالحه عن الدار
بألف قبل دعواه أمضيت
الصلح الذي أثبت به بالبينة
وأبطلت الصلح الثاني كذا
ذكر في المنتقى قال كل صلح
بعد صلح فالثاني باطل وإن
كان شراء بعد شراء من رجل
واحد فالشراء الثاني حق
والشراء الأول باطل *
وان كان الصلح أولاً ثم الشراء
بعد ذلك أبزت الشراء
الآخر وأبطلت الصلح الأول
* رجل ادعى على رجل أنه
قتل أخاه عمداً وأقام البينة

فادعى القاتل أن المقتول ابنه وأنه قد عفا عنه فإن القاضي يأمره بإحضار مواله وأحضار شهوده فجاء القاتل برجل وشاهدين
فشهدا أن هذا الرجل ابن المقتول وأنه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما ويثبت النسب وإن كان الرجل جاحداً ويبطل القصاص * رجل
زعم ادعى على رجل أنه أبوه وطلب أن يفرض له القاضي النفقة عليه فأنكر ذلك الرجل فأقام الزمن البينة على ما ادعى وأقام المدعي عليه
البينة على رجل آخر أنه أب الزمن والزمن وذلك الرجل ينكر أن ذلك قال البينة بينة الزمن ويثبت نسبه من الذي أقام عليه البينة أنه أبوه
وفرض له عليه النفقة وبطل بينة الآخر وكذا أمرأة خاصمت عمها إلى القاضي فسألته أن يفرض لها عليه النفقة وهي محتاجة فقال ألم
إن لها أخاً وهو أولى بالنفقة مني وأنكرت المرأة ذلك فأقام الم شاهدان فشهدا على رجل أنه أخوها والمرأة وذلك الرجل ينكر أن القاضي
يبرئ الم عن النفقة ويقول لها إن شئت فرضت لك على الأخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة فيها الدفع والخصومة عن نفسه وإن
كان مثبتاً حقاً غيره * ومنه إذا وجد القاتل في محلة فادعى أهل المحلة أنه قتل رجل آخر من محلة أخرى وأقاموا البينة من غير المحلة التي
وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الأصل أن البينة مقبولة فإن ادعى أولياء القاتل على ذلك الرجل أخذه بالدية وإن أبرأه لم
يكن للأولياء عليه ولا على أهل المحلة شيء يجوز هذه البينة وإن أثبتوا الدية لغيرهم * رجل مات فقاسمت امرأته وولده الميراث وهم كبار

كلهم وأقروا أنهم زوجه الميت ثم وجد الولد شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلاثاً في صحته فأنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث * رجل ادعى على آخر قد فارق أقال البينة فادعى القاذف أن المذوف عبد فلان تندفع عنه دعوى الحد فان أقام المذوف بينة بعد ذلك أن فلانا أعتقه قبل القذف قبلت بينته ويقضى له على القاذف بالحد * أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكة قالوا نقبل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف عليه بمنزلة استحقاق الملك وليس بتحرير الأثر أنه لو جمع بين وقف وملك وباعها ماصفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حرو وعبد وباعها ماصفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على المقضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف * رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحققه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي بالثمن على بائعه أقام البائع البينة أنه لا تسمع دعوى البائع لأن البائع صار مقضياً عليه بالقضاء على المشتري وإن أقام البائع بينة على أنه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري أو أقام البائع البينة على التناج يتظر أن أقام البينة على المستحق قبلت بينته ويطلب قضاء القاضي للمستحق وإن أقام البائع بذلك بينة على المشتري أن أقامها به - دما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري (٤٤١) لا تقبل هذه البينة لأن البيع الذي جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن للمشتري فخرج المشتري من أن يكون خصماً وإن أقامها به مد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع لأن البيع الذي جرى بينهما قائم لم ينفسخ لأن الاستحقاق لا يطل البياعات الماضية في ظاهر الرواية فكان للبائع أن يلزم المبيع للمشتري وكان المشتري خصماً لتقبل بينة البائع عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق * رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة - فقامت المدعى عليه قبل القضاء ثم عدت بينة المدعى فان القاضي يقضى بتلك البينة على وارث الميت وإن لم يكن له وارث

تبيعينها فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليهما بالفارسية وهي تسمع وأشهدت على ذلك صارت الدار وقفاً وإن لم يقرأ عليهما لاتصير الدار وقفاً وماذا كرم من الجواب في المسئلتين انما يتأني على قول محمد رحمه الله تعالى أمّا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأني كذا في المحيط * وقف ضيعة له وأمر بكتابة صك الوقف فغلط الكاتب في حديث وأصاب في حديث فان كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لم يكن بينه وبين المحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف وإن كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيعة مشهورة معينة مستغنية عن التصديد لشهرتها فيجوز الوقف حينئذ كذا في الوجيز * رجل أراد أن يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه فنسى الكاتب أن يكتب بعض أقرعة من الاراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا قرا على فلان بن فلان وبين - مدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان كان الوقف في صحته وأخبر الواقف أنه أراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أرادوه وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالأمر كما تكلم كذا في فتاوى قاضيان * اذا كتب صك المتولى والوصى ولم يذكرفيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فان كتب أنه وصى من جهة الحاكم ومتولى من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا في الوقعات الحسامية * وهكذا في فتاوى قاضيان * في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من متولى وقف أرضا هي وقف على أرباب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان ابن فلان من فلان بن فلان المتولى في الاوقاف المنسوبة الى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لأنه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على أرباب معلومين جاز وإن لم يذكر الواقف فيه - ذا الحق كذا في الذخيرة * رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى أنها وقف وجاء بصك فيه

(٥٦ - فتاوى ثانياً) نصب القاضي عنه خصماً في قضى عليه ولا يقضى من غير خصم * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه الذي في يده فأنه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم باقرار المدعى عليه * رجل اشترى دارا وقبض وأراد الشفيع أن يأخذها فقال المشتري اشتريتها فلان الغائب وأقام البينة على اقراره قبل الشراء أنه اشتراها فلان وإن فلانا وكلاه بشرأ هذه الدار منذ سنة ذ كرفي المنتقى أنه لا تقبل بينة المشتري قال لاني لو قبلتها لالزمت البيع على الغائب * رجل ادعى أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى عليه ما اشتريتها منك فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى أقام المدعى عليه البينة أنه اشتراها وكيلي من فلان سمع دعواه * وذ كرفي المنتقى اذا ادعى دارا في يد رجل أنه له اشتراها من ذي اليد وكيلي فلان الغائب لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا وشهد بشهوده بذلك كرفي عامة الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته * قال المصنف رحمه الله تعالى قال جدي شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وإن صاحب اليد أقر له به وأقام البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى استوهبها منه بطلت بينة المدعى وتندفع الخصومة عن ذي اليد لأن كل واحد منهما أقام البينة على اقرار

صاحبه أنه فبطلات البينتان لمكان التمارض فيترك العين في يد ذي اليد كذا ذكر في الاصل * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وقضى له القاضي بهائم قال المقضى له أنه بالفلان آخر لم تكن لي قط وصداقه المقر له يطل قضاء القاضي ويرد الدار على المقضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر وهما منى وقبضتهما فهي للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه عند أصحابنا * عبد في يد رجل ادعاه رجل وأقام البينة فأقر المدعى عليه أنه لغير المدعى لا يصح اقراره * عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما أقام البينة أنه له أو دعه الذي في يديه والمدعى عليه يجحد دعواه أو يقول هو لي فلم يقض القاضي بشهود المدعين حتى صدق ذواليد أحدهم ما فإنه يدفع العبد إلى المقر له فان عدلت البينتان قضى به للمدعين * ولو ادعى عبد في يد رجل أنه له فجحد المدعى عليه فأمر المدعى بأقامة البينة فلما أقام من عند القاضي بأعه المدعى عليه من رجل وسلمه إليه ثم أودعه المشتري ثم جاء المدعى بشهود وأحضر المدعى عليه فقال المدعى عليه بعته من فلان وسلمته إليه ثم أودعني ان صدقة المدعى فيما صنع أولم يصدقه ولكن القاضي علم بذلك فان القاضي لا يسمع بينة المدعى على ذي اليد وان لم يصدقه المدعى ولم يعلم القاضي بذلك فأراد المدعى عليه أن يثبت ذلك بالبينة لتدفع عنه خصومة المدعى فان القاضي لا يسمع بينته ويقضى عليه بينة المدعى وقدمه رجل ادعى دارا في يد رجل أنه بالفلان (٤٤٣) وقال وكفى فلان بالخصومة فيها ثم ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه وكذا لو ادعاه الموكل آخر

خطوط عدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به مالم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط

الباب الثامن في الاقرار

قول من الارض في يديه هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا تشترط له شرائط الوقف كذا في المحيط * انا أقر بوقفية أرض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض وقفاً على الفقراء ولا أجعل المقر هو الواقف له ولا غيره الا أن يشهد الشهود أن هذه الارض كانت لهذا المقر حين أقر فيجعل المقر واقفاً كذا في محيط السرخسي * وهكذا في فتاوى قاضيان * والولاية للمقر استحساناً حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصي الى غيره كذا في الذخيرة * وتأويل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فأقام المقر بينة أنه هو الواقف فبدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الاقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فان كان على أبيه دين يباع فيه وان كانت له وصية تنفذ وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخر وان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي * ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه ولا ولاية له وللقاضي أن يولي أمره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحساناً جلا لأمره على الصلاح كذا في المحيط * وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الارض للجاحد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضيان * وكذا اذا قال هي موقوفة من جدي ولو قال هذه الارض موقوفة

وان ادعاه لنفسه أولاً ثم ادعى أنه بالفلان وكفى بالخصومة فيها تسمع دعواه * ولو ادعى دارا في يد رجل أنه له ورثها من أبيه أو قال اشتريتها من ذي اليد فجحد المدعى عليه ثم ادعى أنه له لا تسمع دعواه وقدمه * امرأه ادعت على ولديت أنها كانت امرأة أبيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طاقها ثلاثاً وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها أولم

تكن برزوجة له قط ثم أقام البينة على الطلاق لا تقبل بينته * رجل ادعى على رجل مالا وأخرج خطأ وادعى عن أنه خط المدعى عليه فأسكر المدعى عليه أن يكون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنها خط كاتب واحد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس علي هذا المال كان القول قوله الا أن يكون الكاتب صرافاً أو مساراً ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فهنا أولى أن لا يؤخذ بخطه * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه كان لأبيه مات وتركه ميراثاً له وقال ذواليد أودعني أبوك ولا أدري مات أبوك أو لم يميت ذكر في المنتقى أنه لا تدفع عنه الخصومة * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بكذا وأقام البينة وأقام ذواليد البينة أنه اشتراها من ذلك الرجل وأرخا وتاريخ الخارج أسبق وأقام ذواليد البينة أنه حين اشتراها الخارج كانت الدار لذلك الرجل الا أنها كانت رهناً عنه فلان آخر ولم يرض المرتين ببيعه حين علم وأبطل بيعه ثم اشتريتها منه بعد ما فلك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا لدعوى الخارج لانه ليس بخصم في اثبات الرهن * ولو كان المدعى ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه عنه يدى بكذا وقبضته وأقام البينة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه اني اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بينة البيعة مع بينة الرهن اذا اجتمعا كانت بينة البيعة أولى * دار في يد رجل ادعاه أخوان وهما بالغان أحدهما

أكبر من الآخر ادعيا أنها كانت لابيه مامات وثر كهاميرا تالهما وأقاما البينة فقال المدعى عليه في دفع دعواه ما أني أشرت هذه الدار من الأكبر من فلان وصى هذا الأصغر حين كان صغيرا بكذا فأنكر وأنكر الوصي أيضا الوصاية فأقام المدعى عليه البينة على إقرار الوصي أنه باع بحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة إلا أن يشهد الشهود أنه كان وصيا من جهة أبيه أو من جهة أمه أو من جهة القاضي باع الحاجة الأصغر بمنزل الثمن لا ناوان عاينا إقراره أنه وصى لم تثبت الوصاية بإقراره * امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأقامت البينة والزواج يبعد ثم ادعى الزوج أنه قد تزوجها بعد ما اعترفت أنها تزوجت بالحمل ويحل له نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لأنه به منه الدعوى يدعى عليها التناقض في دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينة لا يسمع عليها دعوى التناقض * رجل ادعى على رجل دعوى اتفق علماء الزمان على فسادها فقال المدعى عليه في دفع هذه الدعوى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع وقال بعضهم يطالب ومن دفعه أنه يثبت فساد الدعوى * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يتنظر في دعوى الدفع ويسأله أن كانت فاسدة ظاهرا وهو يعلم بفساد الدعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يأمر المدعى عليه باثبات الدفع * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له فقال المدعى عليه نصفها لي ونصفها وديعة عندي لفلان ولم يقم البينة (٤٤٣) على الوديعة فأقام المدعى البينة

على دعواه ثم أقام المدعى عليه البينة أن نصفها وديعة عنده لفلان تبطل دعوى المدعى في النصف وهبل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل * قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه نظر أشار في الجامع إلى أنه لا تبطل في الكل * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له فأقام المدعى عليه البينة أنها وديعة عنده لفلان اندفعت عنه دعوى المدعى فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار إليه فأعاد المدعى الأول دعواه على المقر له فأجاب أنها وديعة عنده لفلان آخر تقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعى * رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة ثم قال بعد أقامة

عن أبي فان هذا لا يكون إقرارا بالملك لاييه ولا يجوز الوقف سواء كان على الأب دين أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوي * ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحسانا كذا في المحيط * وأما إذا أضاف الوقف إلى رجل أجنبي فان ذكر رجلا معروفة باسمه بعينه وكانت الإضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الأحياء وكان حاضر ايرجع إليه لأنه أقرب بالملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقه في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحد وان كان ميتا فالأهر إلى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الخادم ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط * فان صدقه جميعا فالولاية له فان صدقه البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياس نأخذ وكذلك إذا صدقه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية * قال إلا أن يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط * وان كانت الإضافة بحرف عن فهذا ليس بإقرار بالملك لفلان كذا في خزائن المفتين * وان لم يسمه بعينه بأن قال هذه الأرض صدقة موقوفة من محمد أو عن محمد صارت وقفنا كذا في الظهيرية * فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق إذا كان مفصولا وكانت الإضافة بحرف من وان كانت الإضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط * ولو سمي الواقف والمستحق فالحكم فيه أن يرجع فيه إلى ذلك الواقف ان كان حيا وإلى ورثته ان كان ميتا فان صدقه أو صدقه في الوقفية وفي الشروط كان الأمر على ما أقر به وان كذبه أو كذبه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي القدسي * ولو أقر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمى مستحقه بأن قال هذه الأرض موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي فانه يقبل إقراره كذا في محيط السرخسي * والولاية إليه وفي الاستحسان دون القياس فان ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحاوي * ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم

البينة أني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بينته لأنه يمكنه أن يقول استوفيت بعد أقامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية جندين يافته بدم بطلت بينته * رجل ادعى على رجل أربع مائة درهم فجحد المدعى عليه فأقام المدعى البينة على ما ادعى ف قضى القاضي له ثم ان المدعى أقر له هذا المنكر عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى سقط عن المنكر الثلاثة الباقية وقال غيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لا يسقطه رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعى عليه اني قد أحتج به هذا المال على ولان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك وقال صاحب الدين ان المحتمل عليه مات مفلسا قبل أداء الدين كان القول قوله مع عينته ولا يقبل قول المحيل انه مات مليا وكان له أن يرجع على المدينين بدينه كذا ذكر في الأصل * رجل ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكرك قيمة الكل جله ولم يذكرك قيمة كل عين و جنس ونوع على حدة اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم بشرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالأجمال وهو الصحيح لأن المدعى ان ادعى عليه غصب هذه الأعيان لا يشترط لهجة الدعوى بيان القيمة ثم يتنظر ان ادعى أن الأعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة به فحضرها وان قال انها قد هلك في يده أو استهلكها أو بين قيمة الكل جله تسمع دعواه وتقبل بينته * وذكر في الجامع أن ادعى أنه غصب منه جارية ولم يذكرك قيمتها تسمع دعواه

ويؤمر بردها بخرية فان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاضب فلما صح دعوى الغضب من غير بيان القيمة لان يضح اذا بين قيمة الكل جله ولم يبين قيمة كل عين على حدة كان أولى وان لم يدع الغضب وادعى أن له في يده هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمع دعواه في حكم الاحضار وبعد ما حضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال المصنف رحمه الله تعالى انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى السرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباً أو لم تكن فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل أحضر وصى الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهما وكان الميت أقر بخمسين درهما في حياته دية لازماً فأقام وصى الميت بينة أن المدعى هذا أقر أن له على الميت هذه الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصى ويكون ذلك رد البينة المدعى رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وأنكر المدعى عليه فقبل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشهد عليه فلما أقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البينة على المقضى له أن العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه أو وهبه له جازو يعود العين اليه وهذه حيلة تفعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى (٤٤٤) عليه الاول وانما يدعى ملكاً مطلقاً فاما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى المشتري

لان المشتري صار مقضياً عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعى عليه قبل أن يقيم المدعى البينة لانه لو باع بعدما أقام المدعى شاهدين وعدل الشهود أ بطل القاضي يسمع المدعى عليه رجل في يديه دار يقول ورثتها من أبي جهم رجل وادعى أنها له اشتراها من أبي ذى اليد بألف درهم وأقام البينة فشهد شهوده أن والذى اليد باع هذه الدار من المدعى ولم يذكرها أنه باع وهو يملكها قالوا جازت شهادتهم ويقضى بالدار للمدعى لان صاحب اليد مقر أنها كانت لآبائه ولانهم لو شهدوا على اقرار الميت أنها للمدعى تجوز شهادتهم فكذا هذا اذا

معلومين سمعهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زاد معهم أو نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر أنها صدقة موقوفة على وجه سمعهم ثم بين وجهها آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياساً واستحساناً ويكون على ما بين أولاً كذا في المحيط * ولو أقر بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الاخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضيان * لو قال على فلان بعينه ثم قال مفصولاً يبدأ أولاً بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولاً عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بأرض في يده أن القاضي فلان ولا هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زماناً فان لم يظهر عنده غير ما أقر به جواز اقراره على سبيل ما أقر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال هذه الارض ولاها القاضي والذي ثم توفي والذي وأوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الارض كانت في يد والذي أقر وقال كانت في يد فلان فأوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد أوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده وأوصى الى الذي أوصى الى كذا في المحيط * لو قال لأرض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت وقفاً كذا في الفتاوى العتائية * أرض في يد ورثة أقرتوا أن أباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهاً غير مسمى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي أقر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي يوليها من شاء كذا في فتاوى قاضيان * فان كان في الورثة صغيراً وغائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان أقر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسلهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر للوقف على ما أقره ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحدين في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحدون بعض حصصهم ورجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بقي في أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم المشتري وان

كان ذوال اليد يقول ملكي وفي يدي ولم يقل ورثتها من أبي حينئذ يحتاج المدعى الى أن يشهد شهوده أن الميت باعها كذبهم وهو يملكها وقت البيع وكذا لو كان ذوال اليد يدعى أنها له بسبب آخر لا ميراثاً عن أبيه * ولو أن المدعى ادعى أنها له اشتراها من أبي ذى اليد فقال ذوال اليد ما كان لآبائي فيها حق فلما أقام المدعى البينة على أنه اشتراها من الميت وهو يملكها أقام ذوال اليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه قبلت بينته * ولو قال ذوال اليد هذه الدار ما كانت لآبائي قط أو لم يكن له فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى أقام ذوال اليد البينة أنه اشتراها من أبيه في صحته لا تقبل بينته * وان أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنها الى قبلت بينته * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لآبائهم مات وتركها ميراثاً له وأقام البينة وقضى القاضي له بذلك ثم جاء آخر وادعى أنها له اشتراها من أبي المقضى له وصدقته المقضى له فانه يرد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الشراء أقم البينة على الذي ردت عليه الدار لان المقضى له لما صدق مدعى الشراء فقد أقر أنه كان مبطلاً في دعواه الارث وان شهوده كانت شهوداً زوراً في مثل هذا لا ينفذ قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور * امرأته باعت كرمها فدعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه البائعة وزعت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك انهم لم تكن وصية وكان عليهم اقيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انها استهلكته بالمبيع والتسليم

ولا تسمع بينة الغلام الاباذن من له ولاية عليه * وفيما اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انه لها اخلف المشايخ فيسه قال بعضهم لا تسمع دعواها والصحيح ان تسمع * قال المصنف رحمه الله تعالى سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكر المدعى فادعى انه له واثام البينة قال مولا نارجه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذي ادعت لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعد ما احضر الغلام هو عبدي ولم يرد على ذلك سمع دعواه وتقبل بينته لان دعواه الاولى لا تمنع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا * وسئل رحمه الله تعالى من خلع امرأته وقال في مجلسه من الندرين خانه هج حيز نيست ثم ادعى شيئا من متاع البيت أو اقضته قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه وان ادعى انه له ولم يقل شيئا تسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس * قال مولا نارجه الله تعالى وذكري الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبدي يد المقر له انه غصبه منه أو ادعى عليه دين لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حدث بعد الاقرار وكذا لو كتب رجل براءة لرجل انه (٤٤٥) لاحق لي قبلك في عين ولادين ولاشراه ثم اقام البينة على شراء عبده

من الذي أبرأه أو على قرض ألف درهم لا يقبل الابتاريخ بعد الاقرار * قال المصنف رحمه الله تعالى فعلى هذا ينبغي أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا أن يدعى أن هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقا انه لا تسمع دعواه * وذكري الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام واپس هو مجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يد المقر واختلاف قال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي فقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار

كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشترى أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما أقرت وابه فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم أقرت وابه ورجع هو الى تصديقهم فلا يصير المقدم من الغلة قصاصا بما لزمه من القيمة كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقفه لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد ابن عبد الله وولده وولدته وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيدان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولد ولدي وعلى عمر وفاته يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى الغلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما أصاب زيد منها دخل عمر ومعه في ذلك فتكون حصة زيد بين زيد وبين عمر وأبدا ما كان زيد في الأحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمر وحق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فآقر زيد لعمر وعلى نحو ما بينا كان لعمر وأن يشاركه زيد في غلة الوقف مادام زيد في الأحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط * مات وتر لآبنين في يد أحدهما ضيعة زعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهم ما هو المختار كذا في المضمرات * قال الخصاص في وقفه رجل في يده أرض أو دار أو عمار رجل عند القاضي أنه اله والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يجعل الأرض وقفاً على ما أقر به ولكن لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعى لو قال للقاضي حلفه ما هذه الأرض لي فان القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين أو أقر أنها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة * فان اقام المدعى البينة أنه الحكم له وبطل الاقرار بالوقف فان أقر بأن رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فآقر بالوقف كان خصم المدعى فان سمي صاحب اليد فوما قال هي وقف عليهم كانوا خصم المدعى فان أقر القوم للمدعى بأنها ملك له قبل اقرارهم على أنفسهم في الغلة فاذا مالوا كانت الغلة للمساكين دون المدعى فان كانت الأرض في يد قيم والمسئلة على حالها فهو خصم للمدعى تسمع بينته عليه

كان القول قوله الا أن يقيم المقر له البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر يسكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما وافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي لفلان ثم بعد أيام ادعى شيئا مما في الحانوت أنه له موضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكري بعض روايات الاقرار أنه لا يصدق * قال المصنف رحمه الله تعالى وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة يمين * وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال مالي بالكوفة داراً وقال مالي على أحد مال ثم ادعى بالكوفة داراً أو ادعى ما لا على رجل سمع دعواه لانه لم يبرئ انسا نابيعه فتسمع دعواه * وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال مالي في رستاق كذا في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولا دعوى ثم اقام البينة أن له في يد فلان في ذلك الرستاق دارا لا تقبل بينته الا أن يقيم البينة أنه أخذها منه فلان بعد الاقرار * ولو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته ولو قال مالي بالري حق في دار ولا أرض ثم ادعى ذلك واثام البينة تقبل بينته ما لم يقصد قرية بعينها أو أرضا بعينها فينشد لا تقبل بينته * اما اذا قال لاحق لي بالري أو بخراسان أو بالعراق أو بطبرستان فآقراره باطل * وذكري النوادر عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لاهر آته هذا البيت وما أغلق

عليه بابه هي لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع * ولو أقر لآبته في صحته بجميع ما في منزله من الفرش والاولى وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله بالرساق دواب وغلان وهو ساكن في البلد فاقراره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه * وكذلك عبيده الذين يخرجون في حوائجه وياوون الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره * ولو قال في صحته جميع ما عودا داخل منزلي لامرأتى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ههنا حكم وقتوى في الحكم * اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار * وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بما أوهبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من أن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسيأتى مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى * وذكر في وصايا المستقى اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده قليل ولا كثيرا الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وهو قال من تركه والدي وأقام البينة قبلت بينته * وكذا لو أقر الوارث أنه قد استوفى ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى على رجل دين والده (٤٤٦) تسمع دعواه وفي وصايا المستقى اذا بلغ الورثة أن مورثهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزنا

ما أوصى به لم يجز ثم انما يجوز اذا أجازوا بعد العلم * ولو أقر الوصى أنه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل دين للميت تسمع دعواه كما لو أقر به الوارث ثم ادعى دين للميت * رجل ادعى دارا أنه ماله وأن مورث المدعى عليه كان أحدث بده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعى فأقام المدعى عليه البينة أن مورثه فلانا كان اشتراها من المدعى بكذا يباعا باو تقابضا ثم مات مورثي فورثتها منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر ان البيع الذي

ولا يستحق القيم لانه لو أقر لم يصح وكذلك أمين القاضي كذا في الحاوى * فلو أن الذي في يديه الدار بعد ما أقر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين أقر أن الدار للدي ثم ان هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في اقراره بالدار للدي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخمسة مدعى فيما يدعى فان أقام المدعى بيينة على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده أنها وقف وان لم تكن له بيينة على ما ادعى كان له أن يستحق هؤلاء المسلمين على دعواهم فان أقرت بالدار للدي أو نكلوا عن البيين كان اقرارهم جائزا على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط * أقرب وقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى أن الضيعه له وأقر الورثة بذلك لم يطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعه من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه يجب الضمان بلا خلاف وهو انصواب فان أنكر الورثة ذلك فارد تخليفهم ان أراد أخذ الضيعه فلا عين عليهم وان أراد أخذ القيمة ان نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه دار أقر الذي في يديه الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي وقال أنا وقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا وولاه القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يديه يتظر ان كان الذي في يديه هذه الارض صدقه أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال انما دفعتها اليه وديعة وصاحب اليد يقول انها كانت له الا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الارض لهذا المدعى كذا في الذخيرة * أرض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب ان عرف أي

جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل الاقرارين ظهير الدين هذا رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع لان بيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بمنزلة الرهن فاذا أقام المدعى عليه البينة أن مورثه اشتراها من المدعى يجعل كانه كان رهنا ثم اشتراها بعد الرهن فيحكم بالشراء * وعند مشايخنا رحمه الله تعالى بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اتصل به القبض يملكه المشتري وينقل ذلك الى ورثته فكان المدعى في دعواه الملك لنفسه بعد ذلك مبطلا في دعواه فلا تدفع به دعوى المدعى عليه شراء مورثه من المدعى * رجل أحضر مملوكا ادعى أنه له وأنه تمرد عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المستقى أن العبد اذا جاء بيينة على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بيينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسيما على العبد الا أن يقيم البينة ان العبد له فتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضى له الاول * ولو أن رجلا ادعى عبدا في يد عبدا أو ادعى عليه دين أو شراء شي منه فهو خصم له الا أن يقر المدعى أنه محجور * دار في يد قوم ميراث لهم عن أبيهم ادعى رجل أنه اشتري من بعضهم نصيبه وهو غائب وبين نصيب الغائب ومن في يدهم الدار أقر أن نصيب الغائب من أبيه وقالوا لا ندري انك اشتريت أم لا فلا تدفع اليك حصه فلان منها فأقام المدعى بيينة فشهدوا أنه اشتري من الغائب نصيبه لا تقبل منه هذه البينة * ولو قال بقبية الورثة الذين الدار في أيديهم الدار

لنا الحق لفلان الغائب فيها جازت بينة المدعى * ولو أن رجلا ادعى دارا في يد رجل أنهما أو قام البينة وأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعى ووكان في يده إذ كرفي المنتقى أنه يقبل بينة ذي اليد ويجعل وكيل أو يدفع عنه الخصومة ولا ألزم الغائب الشراء * رجل ادعى دارا في يد رجل أنهما اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة فان أقام المدعى البينة على ما ادعى ثم أقام المدعى عليه البينة أنهما ملك والده اشتراها من المدعى قالوا لا تقبل بينة المدعى عليه لأنه ليس بوكيل عن والده في اثبات الملك لو والده لو سمعت منه هذه البينة أنما تسمع لدفع دعوى المدعى وأنه انتصب خصما للمدعى بدعوى الفعل عليه وهو الغصب فلا تسمع منه دعوى الأمانة * رجل ادعى محدودا في يد رجل وذ كرا الحدود الثلاثة ولم يذ كرا الحد الرابع والحد الرابع متصل بملك المدعى عليه لا فاصل بينهما قال الشيخ الإمام الأسـ تاذظهر الدين رحمه الله تعالى تصح هذه الدعوى لأن السكوت عن الحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى * وكذا لو ذ كرا الحد الرابع وقال الحد الرابع أرض المدعى عليه ولم يذ كرا الفاصل وكذا لو كان الحد الرابع ملك الرجاءين لكل واحد منهما أرض على حدة فقال المدعى في بيان الحد الرابع والحد الرابع أرض فلان ذ كرا أحدا الجارين ولم يقل ويوصل بأرض فلان آخر * وكذا لو كان الحد الرابع أرض فلان ومسجد فقال المدعى (٤٤٧) الحد الرابع أرض فلان ولم يذ كرا

المسجد قال تصح دعواه أيضا * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن لا تصح دعواه في هذين الوجهين لأن المدعى جعل الحد الرابع ملك فلان وإذا لم يكن كله ملك فلان لم تكن دعواه متناولة لهذا المحدود فلا تصح كالأوذ كرا الحدود الأربعة وغلط في حد واحد بخلاف ما إذا سكت عن الحد الرابع * وفي المنتقى رجل صب في السوق زيتا لأنسان أو شيئا من الأدهان أو سمنا أو خلا وعاب الناس ذلك وشهدوا عليه بنقل الجاني صبيته وهو نجس قدماءت فيه الفأرة كان القول قسوله * وإن مر بسوق القصابين وأخذ لحما

الاقرارين كان أول جازا الأول ويطلب الثاني فان لم يعرف الأول من الآخر يقضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضيخان * ذمى في يده أرض أقترأ أن مسلما وقفها على المساكين أو في الحج أو في الغزو أو سمي وجهها آخر مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جازا قراره ويجرى على الوجه التي سماها وان أقترأ أن المسلم وقفها على البيع أو سمي وجهها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراره وأخرجت الأرض من يده وجعلت لبیت مال المسلمين كذا في الحاوي

الباب التاسع في غصب الوقف

رجل وقف أرضا أو دارا ودفعها إلى رجل وولاه القيام بذلك فجحد المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الأرض من يده والغاصب فيه الواقف فان كان الواقف ميتا وجأ أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي قيميا يخصم فيه فان كان دخلها ناقص ضمن ما كان من نقصان بعد مجوده ويعمر به ما انهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من واليها غاصب فعليه أن يردّها إلى الواقف فان أبي وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى ردّها فان كان دخل الوقف نقص غرم النقصان وبصرف إلى مرمة الوقف ويعمر به ما انهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا في المحيط * فان كان الغاصب زاد في الأرض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الأرض أو حفر النهر أو ألقي في ذلك السرقيين واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الأرض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار ورد الأرض ان لم يضر ذلك بالوقف وان كان أضرب بالوقف بأن خرب الأرض بقلع الأشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر إلا أن القيم يضمن قيمة الغراس متلوعا وقيمة البناء مرفوعا ان كان للوقف غلة في يده المتولي يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرب الأرض كان

من الطوابق ورماه واستهلكه وعاب الناس ذلك فقال الجاني كانت مية لا يصدق فيه ويسع للشهود أن يشهدوا أنها كانت ذككية لان المية لا تباع في السوق وقد يباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت فيه الفأرة * وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل أنها دار فلان وان فلان ذلك كان رهن عنده هذه الدار بالالف التي لى عليه منذ شهر ودفعها إلى وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فأعرتها اليه وأقام البينة على ذلك ورب الدار غائب وأقام الذي في يديه الدار البينة أن الدار داره اشتراها أمس من الغائب الذي يدعى المدعى أنه رهنها أو قال اشتريتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى الشراء أن ينقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن أو المستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذي اليد فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى أن البائع قبض منه الثمن * رجل مات وترك عبدا وبتا فقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه وان ولأهله وأقامت البينة البينة أنه كان حر الأصل ذكر في ولاء الأصل أن البينة بينة البنت * رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها بيتا معينا وقال لا هذا البيت وأقام البينة وشهد شهوده أن جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الأصل أن القاضي يسأل المدعى ان وفق فقال كانت الدار كلها إلى

بعت منها هذا البيت جازت بينته ويقضى له بالدار غير البيت * وان قال لم يكن لي هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يجب القاضي بشئ وهكذا اذا ادعى ألفا شهد الشهود بألفين وفيه اشارة الى أنه اذا وفق يصح توقيقه ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس * أربعة ادعاء دار في يد رجل وذكروا أن هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم تصادقوا جميعا على أن هذا الواحد لم يكن ابنا للبنت الميت بطلت بينتهم فلو أن البنين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكروا أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم يسمع دعواهم وتقبل بينتهم * ولو ادعى رجل دارا في يد رجل أنها كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث له سواهم وأقام البينة على ما ادعى ثم ظهر للميت امرأه باقراره قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذارجه الله تعالى لا يقضى القاضي بتلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلو أن الابن ادعى هذه الدار بعد ذلك أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له ولا امرأته هذه على فرائض الله وأقام أولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى المدعى لانه ادعى الكل أولا ثم البعض فتصح دعواه ولا تقبل شهادة الفسريق الاول لانه كذبهم فمما شهدوا له أولا (٤٤٨) وتكذيب الشاهد فيما شهد له تفسيق * وان أقام شهودا آخرين غير الاولين على ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم * فلو أن المدعى عليه أقام البينة بعد ذلك أن ابنا المدعى كان أقر في حياته وصحته أنه لا حق لي في هذه الدار جازت شهادتهم وان دفعت خصومة المدعى * رجل في يديه جارية ادعى رجل آخر أن فلان بن فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في ألف بيتنا وأن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لفلان الغائب فقال الذى في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين الغائب ونصفها لك ونصفها لفلان الغائب الا أن فلانا الغائب أمرنى

له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقى في الارض الموقوفة ان كانت له قيمة كذا في المحيط * فان صالح المتولى من الغرس على شئ جازا اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الخاوى * وان غصب الارض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الا قول انما يتبع الغاصب الثاني اذا كان الثاني مليا يريد به اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وان كان الاول أملى من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم أحدهما بالضمان برئ الآخر واذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضا أخرى فيقدها مكانها كذا في الذخيرة * فان أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمة وكانت الارض وقفقا على حالها وليس للغاصب حبسها الى أن تصل اليه القيمة كذا في المحيط * فان أخذ القيمة من الغاصب فضاءت من يده لاشئ عليه والقول قوله مع عيने كذا في الخاوى * وان ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضا أخرى ثم ردت أرض الوقف عليه كانت وقفقا على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استخسانا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة * ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتري بها أرضا أخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفقا على حالها وخرجت الارض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفى من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيه انقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستخسانا ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن فضاع ثم ردت الدار الاولى عليه بعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط * واذا غصب الدار الموقوفة أو الارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم أن يضمه قيمة الاشجار والتخيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء ومبنا وقيمة الاشجار والتخيل ثابتي الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قد ر

أن أذهب بالجارية الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة مملكة لا شركة يمنعه من أن يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة مملكة لا شركة عقد كان له أن يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها * رجل قال لغیره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكروا في الاصل أنه لم يكن له * ولو أقام البينة لم تقبل بينته * رجل اشترى عبداً وقبضه فجاء رجل واستحج به بالبينة فأقام البائع بينة على أن المستحق أمره بالبيع وباعه بأمره قال في الزيادات ان كان المشتري رجع على البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده أو كان البائع استهلك ذلك الثمن وضمه المشتري مثله لا تقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة ثبت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له غصبه منه الذي في يديه وأقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب أن المدعى أقر أنه للغاصب هل يؤمر الغاصب بتسليم الغصب الى المدعى قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى الغاصب بينة حاضرة على ما ادعى أقررت الغصب في يده وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشئ وأرجله الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوماً * وان ادعى جارية في يد رجل أنها المواقفة الذي في يديه أنه اشتراها

الغاصب أن أذهب بالجارية الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة مملكة لا شركة يمنعه من أن يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة مملكة لا شركة عقد كان له أن يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها * رجل قال لغیره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكروا في الاصل أنه لم يكن له * ولو أقام البينة لم تقبل بينته * رجل اشترى عبداً وقبضه فجاء رجل واستحج به بالبينة فأقام البائع بينة على أن المستحق أمره بالبيع وباعه بأمره قال في الزيادات ان كان المشتري رجع على البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده أو كان البائع استهلك ذلك الثمن وضمه المشتري مثله لا تقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة ثبت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له غصبه منه الذي في يديه وأقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب أن المدعى أقر أنه للغاصب هل يؤمر الغاصب بتسليم الغصب الى المدعى قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى الغاصب بينة حاضرة على ما ادعى أقررت الغصب في يده وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشئ وأرجله الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوماً * وان ادعى جارية في يد رجل أنها المواقفة الذي في يديه أنه اشتراها

من المدعى وقال لي بينة حاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة ضمنها اياه وتركتها في يده وامرته ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة اولم اعرفه ووضعتها على يدي عدل فاما في غير الفرج فاني اقرها في يده * رجل ادعى ان ثاعن ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه واثام البينة على النسب وذكر الشهود اسم ابيه وجدته واسم ابي الميت وجدته كما هو الرسم والمدعى عليه اقام البينة ان جد الميت كان فلانا غير ما ثبتته المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه لان البينات للاثبات لا للنفي وبينة المدعى عليه قامت على النفي وهو ليس بمخصص في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن ابيه واثام المدعى عليه البينة ان ابا المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى وثمة لا تقبل بينة المدعى عليه * ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجد الاعلى فاقام المدعى عليه بينة ان ابا المدعى هذا كان يقول في حياته انا اخو فلان لامه لا لايه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى باثبات نسب ابيه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سميرقند فطلب بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واثام البينة على ذلك تقبل بينته لان التوفيق ممكن يحتمل انه قضاها أولا في مكان فجحد وليس له على ذلك بينة ثم قضاها ثانيا في مكان آخر * رجل ادعى محدودا في يدرجل انه ملكه وحقه وفي يده هذا بغير حق (٤٤٩) وبين الحدود فقال المدعى عليه ان هذا

المحدود حق وملك وفي يدي ثم قال في مجلس آخر ان المحدود الذي في يدي ليس على هذه الحدود التي ذكر المدعى بل بعضها كما زعم المدعى وبعضها على خلاف ما زعم * قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان البينة العادلة لا تثبت الا بالبينة فلا يلتفت الى اقرار المدعى عليه ولا الى انكاره * رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال مهر اجيزي دادني نيت فاقام الوارث بينة على ما ادعى فقال المدعى عليه دفعه مبدارم فقال له القاضي الدفع يكون بالايفاء او الالراء

الغاصب على رد الدار والتقص والاشجار والغاصب يرد العرصه على الواقف واما التقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصه العرصه كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضيخان * وان جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جان وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للمتولى ان يضمن الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في عمارتها كذا في الحاوي * واذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلها الغاصب سنين يعني الاشجار والنخيل ثم اراد رد الارض والنخيل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة * وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة فترق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط * غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار فقلع الاشجار والنخيل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب رجع بذلك على القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم أحدهم ما حتى ضمن الغاصب القالع وأخذ منه قيمة ما قلع جفاء القيم وأراد تضمين القالع ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل غصب ضيعة موقوفة فغاصم المغصوب منه واثام البينة قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماعا كذا في الظهيرية * ولو غصب الوقف أحد لا يكون لأحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العمادية * وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فارادوا تخليته فلهم ذلك فاذا أنكر يستحلف فان نكل قضى عليه بقيمتها وكذلك لو لو قامت اهام بينة لان الفتوى في غصب الدور والعمارة الموقوفة بالضمنان نظر الوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمنان نظر الوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى فتكون وقفا كذا في محيط السرخسي * وقف موضع في حياته وصحته وأخرجه من يده فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على

(٥٧ - فتاوى ثاني) فايها تادعى فقال المدعى عليه كليم ما قالوا كلامه هذا لا يطل دعواه الدفع لان من حجته ان يقول كانت المرأة أبرأتني ثم جحدت فأوفيتها * فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز وما للقاضي أن يفعله * لا يجوز قضاؤه لمن لا تجوز شهادته له ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا تجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والامة والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء * يشترط لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزكية السر وتجوز شهادة الرجل على شهادة والده ولا تجوز شهادته على قضاء والده وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في الوجهين * ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل * ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما ماتت امرأته ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذا الوقضى لامرأة ابيه بعد ما ماتت الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي أن يقرض مال اليتيم واللاقطعة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده رحمه الله تعالى * والقاضي أن يقرض مال الغائب وله أن يبيع منقوله اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب * ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع

المنقول وهو الصحيح * وإذا أراد بيع ماله بمسك له دستجبتين من ثيابه وإن كان له ثياب حسنة يبيعهما ويشتري بثمنها ثوباً يكفيه ويصرف الزيادة إلى الدين وللقاضي أن يقضى بما علم في قضائه في المصر علم في مجلس القضاء أو في غيره وإن علم بالحادثة قبل التقدير ثم قلداً القضاء ليس له أن يقضى بذلك العلم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى له أن يقضى بذلك العلم وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم عزل ثم قلداً ثانياً ليس له أن يقضى بذلك العلم عنده وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم خرج إلى رستاق ليس هو فيه فاضياً بان قلداً قضاء الكورة دون الرستاق ثم عاد إلى مصره لا يقضى بذلك العلم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى وإن كان مقلداً على الكورة والرستاق فخرج إلى رستاق ثم عاد إلى مصره لا يقضى بذلك العلم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى * وإن علم بالحادثة في رستاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له أن يقضى بذلك العلم في قوله إذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية أو في غير مكان الولاية لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى * ولا يقضى بعلمه في الحدود والقصاص على كل حال * ولو علم بالحادثة في قضائه في المصر ثم خرج إلى رستاق هو فيه قاض فقه في ذلك العلم قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤٥٠) المصر شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى واليه أشار محمد رحمه الله

تعالى في الكتاب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وله أن ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضي بمنزلة شهادة شاهدين على الشهادة وسيأتي صورة الكتاب وشرايطه في آخر الكتاب وله أن يقبل البيعة بدين على الغائب لقضاء دين الغائب من مال في يد المدعى وصورة ذلك إذا باع الرجل عبداً وغاب المشتري قبل تقدا الثمن ولا يدري مكانه فاقام البائع بيعة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل البيعة ويبيع العبد ويقتضى دين الغائب من ثمنه فإن فضل شيء من الثمن وضعه على يد عدل * ومن هذا الجنس

شرايطه لأن الغائب لما جحد صار مستمسكاً والشئ المسبل إذا صار مستمسكاً وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله إذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المضمرات * رجل وقف ضيعة له ثم أن الواقف زرعها وأنفق فيها وأخرجت زرعاً والبذر من قبل الواقف فقال أنارزعتما بنفسى يذرى وقال أهل الوقف زرعتهما للوقف فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فإن سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد زرعها بنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فإن احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضي استدن على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فإن قال لا يمكننى قال لأهل الوقف استدينوا أنتم ما تستدرون به بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجيىء به من الغلة فإن قالوا لا نأمن أن نستدين نحن ونشتري البذر وما صار في يد الواقف جحد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطلق لهم ذلك لار الذي وقف أحق بالقيام إلا أن يكون مخوفاً عليه لا يؤمن أن يتلفه فإن زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فأصاب الزرع أفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطي للوقف وجاءت غلته أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانه لذلك وقال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فإن قال الواقف الزارع استدنت ألف درهم واشتريت بها بذراً وأنفقت عليه وقال أهل الوقف انما أنفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسة مائة قال يصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فإن اختلف إلى الوقف يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعتما بنفسى يذرى ونفقة تى وقال أهل الوقف بل زرعتما لنا فالقول قول الوالى كذا في المحيط

الباب العاشر في وقف المريض

مريض مسألة ذكرها في اجارات الاصل في باب اجارة الدواب * وللقاضي أن يبيع مال الغائب إذا خاف الهلاك * وله أن يأخذ مال اليتيم من والده إذا كان الوالد مسرفاً مبدراً ويضعه على يد عدل إلى أن يبلغ اليتيم * ويجوز قضاؤه على المسخر إذا لم يعلم أنه مسخر ولا ينفذ قضاؤه إذا علم وصورة المسخر أن يدعى الرجل ديناً على غائب وأحضر رجلاً وادعى أن هذا الرجل كفيل لي بمالى على الغائب فيقول الرجل بلى أنا كفيل ولكن لا شئ لك على الغائب فاقام المدعى البيعة أنه على الغائب ألف درهم فقضى القاضي بتلك البيعة فإن ذلك يكون قضاء على الغائب * وقضاؤه فيما ارثشى باطل * وإن دفع المدعى الرشوة إلى القاضي فرتد ولم يقبل وقضى للراشئ نفذ قضاؤه وإن ارثشى ولداً للقاضي أو واحداً من أصحابه ليعين الراشئ عند القاضي فلم يعلم القاضي بذلك وقضى للراشئ نفذ قضاؤه وإن كان بحق ويجب على القابض رد ما قبض وبأثم الراشئ وإن علم القاضي بذلك فقضاؤه مردود وهو كالوارثشى بنفسه وقضى للراشئ * إذا شهد الشهود عند القاضي بدين أو عين أو عقار أو عدل أو قال القاضي للشهود عليه أرى أن الحق حق المتهود وله أو قال له ما أرى لك في هذه الدار حقاً لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن معنى قوله أرى أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * ولو قال أرزمت عليك كان قضاء * ولو قال ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون قضاء وقال شمس الأئمة الحلوانى والقاضي

الامام ابو عاصم العاصري يكون ذلك قضاء * ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وكيلاني تركه فلان الميت يكون وكيلاني الحفظ ولو قاله جعلتلك وكيلاني تشتري وتبيع كان له أن يبيع ويشترى لان امر القاضي معتبر بامر الميت * ولو قال رجل لرجل جعلتلك وكيلاني مالي يكون وكيلاني الحفظ فكذا اذا قال له القاضي ذلك * ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وصيا لميت يصير وصيا فان خص شيئا وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايضاء القاضي يقبل التخصيص بخلاف ايضاء الميت وايضاء الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم غرما الميت الى القاضي فقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى أحد ولا عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا في تركته قالوا برحى أن يسمعه ذلك ان عرف عدالة الوصي وكانوا صدقة صار وصيا لان ايضاء الميت يقبل التعليق فكذا ايضاء القاضي ولو أن رجلا جاء الى القاضي وقال أبي مات في بعض الاطراف وعليه ديون وتركت من كل نوع مالا ولم يوص الى أحد وأهل تلك الناحية لا يعرفوني ولا يمكنني اثبات النسب بالبينة فقال له القاضي ان كنت صادقا فمات قول فبيع الدواب واقتض الديون قالوا لا بأس به لانه ان كان صادقا صرح امر القاضي به والا فلا * فصل فيما يقضى في المجتهدات وما ينفذ قضاؤه فيه وما لا ينفذ * القاضي اذا كان مجتهدا له أن يقضى برأى نفسه في المجتهدات وهذه المسئلة على وجهين * أحدهما اذا كان مجتهدا وهو يعمل برأى نفسه فقضى (٤٥١) برأى غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ قضاؤه وهو أحدى

الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى واختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أظهر الروايات عنه ينفذ قضاؤه ولا يرتد وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * والثانية اذا كان مجتهدا فنسى مذهبه وقضى برأى غيره ثم تذكر رأيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه ولا يرتد ويعمل برأيه في المستقبل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرتد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى أيضا وان لم يكن له رأى في المسئلة فاستفتى مفتيا فأفتاه فقضى بفتواه ثم حدث له رأى لا يرتد قضاؤه ويعمل

مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وان لم يجز وبطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضيخان * فان أبطل القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قائما بعينه في يد الورثة تصير كلها وقفا وان لم يكن بأن باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضا أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي * ولو حصل للميت مال بان قتل عمدا ثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فمالم يبيع يعود وقفا وما يبيع يشترى بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو باع القاضي الأرض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين تخرج الأرض من ثلثه لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار غن الأرض وتشتري به أرض أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي * واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الأرض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سبب الميراث حتى انه اذا كانت له زوجة وأولاد تعطى الزوجة الثمن وان كان له أبوان وأولاد فلا يوان يعطيان السدسين ويقسم الباقي بين أولاده لاند كرمثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له أولاد صلبية ولم يكن معهم أولاد الا ولاد فان كان معهم أولاد الا ولاد وباقي المسئلة بحالها فانها تقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد الصلبية وعلى عدد رؤس اولاد الا ولاد فاصاب أولاده لصلابه من ذلك قسم بين ورثته على فرائض الله تعالى وما أصاب أولاد الا ولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد اولاده ونسله فلا يكون لزوجه ولا لبويه من ذلك شيء كذا في الظهيرية * وان كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث

برأيه الحادث في المستقبل * حكى عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى أنه قال ما يفعله القضاة من التفويض الى شفيعي المذهب في فسح اليدين المضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بأن قال لاح لي اجتهد في ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره هذا احتياط ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قضى بخلاف رأيه ينفذ قضاؤه في أصح الروايتين فلان يصح تفويضه كان أولى * وان فوض الى الشفيعي ليقضى برأيه أو ليقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التفويض عند الكل وان قضى القاضي في فصل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وانما قصد القضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاؤه محلا مجتهدا فيه ذكر في كتاب الاكرام أنه ينفذ قضاؤه وذكر في الرجوع عن الشهادة أنه لو قضى بشهادة محدودين في قذف وهو لا يعلم أنهم ما محدودان ثم علم يرتد قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له وكذا اذا ظهر أنهم ما عبادان أو كافران أو أعيمان يرتد قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الرجوع عن الشهادة أن قضاء القاضي في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد وأما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كذا ذكر في كتاب الاكرام * ولو أن رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فخاصمتها الى قاض

لا يرى الطلاق واقعاً جازاً لنكاح وأبطل الطلاق ثم رفع إلى قاض يرى الطلاق واقعاً فإن الثاني ينفذ قضاء الأول * وإن كان الخالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القاضي الميمى على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بد من فسخ الميمى على كل امرأة وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا فسخ على امرأة بمخصومتها يكون فسخاً على النساء كلهن وبعض المشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قوله لأنها ميمى واحدة وهذا لو حلف أن لا يحلف بالطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يحنث إلا مرة واحدة والعق في هذا بمنزلة الطلاق * وإذا قال كل عبد أشتريه فهو حر فهذا والطلاق سواء ذكر في المستقي أنه لو قال كل عبد أشتريه فهو حر فاشترى عبداً على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفسخ في كل عقد * ولو عده على امرأة واحدة أيماناً بأن قال مراراً أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي ميمى واحداً لا يفسخ الكل ويحتاج كل ميمى للفسخ على حدة الآن تدعى المرأة أنه حلف بطلاقها ثلاث مرات أن لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع أيمانها بهذا اللفظ فإن ذلك يكون فسخاً للإيمان كلها * وإن حلف بطلاق نسوة وعقد على كل امرأة ميمى على (٤٥٣) حدة بأن قال أن تزوجت فلانة فهي طالق وإن تزوجت فلانة لا امرأة أخرى فهي طالق

وذكر الثالثة والرابعة ففسخ الميمى على امرأة بمخصومتها لا يفسخ ميمى غيرها * ولو قال أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي الميمى هل يحتاج إلى تجديد النكاح ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عن أسناده القاضي الإمام أبي علي التستري رحمه الله تعالى أنه لا يحتاج لأن يفسخ القاضي الميمى فلم يكن الطلاق واقعاً إلى أن يعود النكاح بقضاء القاضي فإن كان الزوج وطئها بعد النكاح قبل فسخ الميمى ثم فسخ القاضي الميمى كان الوطء حلالاً ولا يظهر بطلان الميمى والطلاق في حق هذه يظهر في حق

فصار ثلث الرقبة وقفاً للفقراء وتقسيم الغلة بين جله الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الأعمش والفقيه أبي بكر الاسكاف رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة * وإن وقف أرضه على قرابته فإن كانت قرابته ورثة له فهذا وماله كان الوقف على الولد سواء لم يكن أو ورثة له جازاً الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وإن وقف على بعض ورثته دون البعض فإن أجازوا جازوا ولم يجزوا صارت الأرض وقفاً للفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه لا ورثة على قدر موارثهم فإن مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وإن مات بعض ورثة الواقف إلا أن الوارث الموقوف عليه حتى فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثاً للورثة كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي وولدي ونسلي وآخره للفقراء أو أوصى بذلك والأرض تخرج من ثلث المال فإن أجازوا قسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤسهم وإن لم يجزوا قسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فإن هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر إلى عددهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فإن انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسل ولا شيء لساكن الورثة كذا في الظهيرية * ولو قال المريض أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وإن لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فإن كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه نفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف اطعمهم وأدامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولده لصلبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فإذا أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وإن كان فيهم أغنياء لا يعطى من كان غنياً من ولده ونسله شيئاً وينقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي * ولو وقف

غيرها في قول محمد رحمه الله تعالى بأن كان حلف كل امرأة أتزوجها فهي طالق * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أرضه فتزوج أربعاً بعد الميمى ثم تزوج خامسة فخاصمتها الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي الميمى عليهم لا يظهر انفساخ الميمى فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل ميمى في الأربع ولا يقع الطلاق عليهم لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها * وإذا قضى القاضي بطلان الميمى في الطلاق المضاف وغيره من المجتهدات ونفذ قضاؤه نفذ على المقضى عليه عند الكل حتى كان على المقضى عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقاً لرأيه أو لم يكن وهو لا ينفذ قضاؤه في حق المقضى له إن كان عامياً ينفذ قضاؤه وعليه اتباع رأى القاضي وإن كان عالمياً يرى خلاف ما يقضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يحل له وعليه أن يتبع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاء القاضي في حقه أيضاً وذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ قضاء القاضي في حقه ولم يذكروا خلافه وإن كان المقضى له عامياً جاهلاً واستفتى فقيهاً أعلم من القاضي فأقامه بوقوع الطلاق فهذا وماله كان المقضى له عالماً وله رأى سواء لأن الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأي والاجتهاد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة واحدة ولا يرى الطلاق واقعاً فخاصمتها المرأة إلى القاضي فقضى القاضي له ببقاء الحل ثم تحول رأى

الزوج وصار من يرى الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة أخرى فإنه يسلك المرأة الأولى ويفارق الثانية ويبنى الأمر على رأيه الحادث في المرة الثانية أما الأولى فقد قضى القاضي عليها بطلان اليمين وبقاء النكاح فتمت قضاؤه وإن كان قضاؤه موافقا لرأيه في ذلك الزمان فلا يبطئ ذلك القضاء وهذا بناء على ما تقدم أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفسخ في كل امرأة * وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون رجل اشترى عبدا فشهد شاهدان عند القاضي أن هذا المشتري حلف بعق كل مملوك يشتريه قبل شرائه هذا العبد فأعتقه القاضي بشهادتهما ثم اشترى عبدا آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق العبد الثاني بقضائه للأول وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق الثاني حتى يشهد الشهود بشهادة مستقلة وهذا بناء على أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد * رجل قال لامرأة كلما تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ثم تزوجها ورفع الأمر إلى القاضي فقضى بحلها ثم طلقها ثلاثا ثم عاد إلى بعد زوج آخر هل يحتاج إلى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وإنما اختلفوا بناء على أن للمعتد بكلمة كل اثنين واحدة وكما تحل تنعقد ثانية وتنعقد الثالثة بعد الثانية أو ينعقد بهذا اللفظ أيمان في رواية الجامع ينعقد ميتين واحدة وكما تحل تنعقد وفي طلاق الأصل المنعقد أيمان بهذا اللفظ فعلى رواية الطلاق يحتاج كل ميتين إلى فسخ على حدة وعلى (٤٥٣) رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية

الجامع * رجل حلف بطلاق امرأة أن تزوجها فتزوجها وحكم رجل لا يحكم بينهما في الطلاق المضاف فيكم بطلان اليمين اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ذكر في الجامع الأصغر أنه لا ينفذ حكم الحكم في حقهما وذكر في صلح الأصل وغيره من الروايات أن حكم الحكم فيما بين المتحاكين في المجتهدات بمنزلة حكم القاضي المولى حتى لا يكون لاحدهما أن يرجع عن حكمه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن حكم الحكم في المجتهدات جائز إلا في الحدود والقصاص ذكر الجواز فيما سوى الحدود

أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لأهل الوصايا بوصاياهم ولأهل الوقف بقيمة هذه الأرض فأصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب قيمة أرض الوقف أخرج من الأرض بذلك المقدار فصارت ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ أولى كذا في الذخيرة * وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ به ما كذا في الحاوي القدسي * ولو قال أرضي هذه تعطي غلاتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك إذا قال أرضي بعد وفاتي وقوفة على فلان ونسله لا تباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة * ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية * وإذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فإذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فإذا ماتوا كانت الغلة للفقراء كذا في خزائنة المنتين والمحيط * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي وولدي ونسلي فمن هلك من ولدي أصابي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولدي وهو جائز وتقسم الغلة على عدد رؤس ولد الولد وعلى عدد رؤس ولد الصلب الأحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد الصلب يكون وقفا على ولد الولد ثم ما يصيب الأحياء يقسم بينهم وبين الأموات وما أصاب الأموات يكون لورثتهم بالارث عنهم * فإن أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصه ولدي الأحياء فهو وقف على ولد الولد فهذا لا يجوز كذا في المحيط * وإذا وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الأرض فثلث الأرض وقف على ولد الولد أجازت الورثة أو لم يجز أو أما الثلثان فإن لم تجز الورثة فالثلث ملك الورثة فإن أجازوا فالثلث بين ولد الصلب وبين ولد الولد المكان التسوية كذا في الظهيرية * وقف أرضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتألف المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث أو تألف المال بعد موته قبل أن يصل إلى الورثة فنلتها وقف وثلاثها للورثة كذا في البحر الرائق ناقل عن البرازية * ولو أوصى بأن توقف أرضه بعد موته على فقراء المسلمين فإن خرجت من الثلث

والقصاص وذكر شمس الأئمة الحلبي رحمه الله تعالى في صلح الأصل الأصح أن حكم الحكم في المجتهدات نحو الكتابات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا رحمهم الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى إلا أن هذا مما يعلم ولا يفتى به كيلا يتجاسر الجهال إلى مثل هذا * قال المصنف رحمه الله تعالى وكان القاضي الامام الاستاذ أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول هذا مما يكره ولا يفتى به * وقد روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك روى عنهم أنه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقيهها عدل من أهل الفتوى فأفتاه بطلان اليمين وسعه أن يأخذ به سواء ويسلك المرأة وعندهم أن صاحب الحادثة لو استفتى فقيهها فافتاه بطلان اليمين وسعه أن يسلكها فإن تزوج أخرى بعد ما وقف كان حلف بلفظ كل امرأة يتزوجها فاستفتى فقيهها آخر مثل الأول فأفتاه بصحة اليمين ووقع الطلاق المضاف إليها فإنه يفارق الثانية ويسلك الأولى لأن فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم الحكم وما نقل عنهم بناء على أن حكم الحكم في المجتهدات في حق المتحاكين بمنزلة حكم القاضي المولى إلا أن الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم أن حكم الحكم في المجتهدات إذا رفع إلى القاضي أن كان موافقا لرأيه أمضاه وإن كان مخالفا بطله وأيسر للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ليس للقاضي أن يبطل حكم الحكم وإن كان مخالفا لرأيه إذا لم يكن حكم الحكم مخالفا للنص أو إجماع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا لو حكم

الحكم بحكمكم ثم اراد أن يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه كما لا يصح رجوع القاضي عن حكمه في موضع الاجتهاد والصحيح ما قلنا لان الحكم استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولاية على أنفسهما لا على غيرهما فكان حكم الحكم في حق غيرهما بمنزلة الصلح ولو اصاب الخصمان على شئ وكان ذلك مخالف للراي القاضى أبطله أما إذا كان حكم الحكم موافقاً للراي القاضى انما لا يبطله لانه لو أبطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد * ولو حكم رجل ليحكم بينهما فأجاز القاضى حكومته قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف راى القاضى ذكر في الكتاب أنه لا يجوز حكمه على القاضى وكان للقاضى أن يبطله قالوا هذا اذا لم يكن القاضى مأذوناً في الاستخلاف فان كان مأذوناً لا يكون له أن يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة امضاء للماسبوق فلا يظهر فيما يقضى لكن شرط صحة التحكيم أن يكون الحكم من أهل الشهادة لان القاضى لا يصلح قاضياً اذا لم يكن من أهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له * وان حكم امرأة في حكمته فيما تجوز شهادتها جاز حكمها وسند كرمساثل التحكيم في موضعها ان شاء الله تعالى * رجل تزوج امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة ان زوجها قد كان حلف قبل أن يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلاثاً وثلاثين من القاضى أن ينصب والد زوجها خصماً اليه يقضى لها بالطلاق (٤٥٤) قال محمد رحمه الله تعالى ان كان جنونا مطبقاً جعل والده خصماً * قال هشام

رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى ان راى القاضى ان هذا القول ليس بشئ فأبطل القول وأمضى النكاح ثم صح الزوج ومن رأيه أن الطلاق واقع هل يسعه المقام معها قال محمد رحمه الله تعالى نعم يسعه ذلك فقلت له ورأيه على خلاف ذلك قال لان القاضى لما قضى وسعه ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى لا يسعه المقام معها وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يحل حراماً ولا يحترم حلالاً وهذا بناء على ما تقدم ان راى الزوج اذا كان هو الحرمة ووقوع الطلاق لا ينفذ القضاء في حقه * ثم شرط محمد رحمه الله تعالى لنكون الوالد

أولم يخرج ولكن أجازت الورثة فانها توقف كلها وان لم تجز الورثة فقد ارالث بوقف وان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فأثرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت الثمرة في الوقف وان أثرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثاً كذا في محيط السرخسي * ولو وقف الارض في مرضه وقفاً صحيحاً وحدثت فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفاً مع الارض ولو كانت فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة ميراث لورثته كذا في المحيط * واذا قال المريض جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعلى ولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدي أو ولد ولدي كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بهما كانوا محاييغ اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرتجع الغلة اليهم وان مات بعض ورثة الواقف ثم احتاج اليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقياً من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا في الظهيرية * وان كان قال فان احتاج أحد من ولدي أصلي أجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه نفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة قسوماً بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده نظر الى ما يسعهم نفقاتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مئلاً مائة دينار تقسم هذه المائة الدنانير بينهم وبين سائر ورثة الواقف فاذا قسمه نال ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسعهم نفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا في المحيط

الباب الحادى عشر فى المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان

الفصل الاول فيما يصير به مسجد او فى أحكامه وأحكام ما فيه من بنى مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه أما الافراز فلا نه لا يخص الله تعالى الابنه كذا فى الهداية * فلو جعل وسط داره مسجداً وأذن للناس فى الدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجداً

خصماً للمرأة أن يكون جنون الزوج مطبقاً واختلفت الروايات فى المطبق وانفقت الروايات الظاهرة أن الجنون اذا كان يوماً أو يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصماً عنه وتنفذ تصرفاته فى حالة الافاقة كما فى الانعماء * وأما المطبق فى أظهر الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مقدرباً كثر السنة وفى رواية عنه مقدرباً كثر من يوم وليلة * ومحمد رحمه الله تعالى أولاً قدر الجنون المطبق بشهر ثم رجع وقدره سنة كاملة وذكر الناطقى والشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده رحمه الله تعالى أن الجنون المطبق فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدرباً بشهر وعليه الفتوى * رجل زنى بامرأة أو بانيته فاصمته امرأته الى القاضى فرأى القاضى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى له بالحلل اتفقوا على أن الزوج اذا كان جاهلاً يأخذ بالقضاء وان كان عالماً فقيم من رأيه الحرمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى فى مثل هذا اذا كان الرجل جاهلاً يأخذ بما قضى له القاضى وان كان عالماً فقيمها بعلم برأى نفسه ولا ينظر الى قضاء القاضى قال الحسن رحمه الله تعالى وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * اما على قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ بقضاء القاضى على كل حال وكذلك رجل قال لامرأته أنت طالق البتة وهو من يرى البتة ثلاثاً فاصمته امرأته الى قاض يرى البتة واحدة يملك الرجعة فقضى بأنما رجعية وجعلها امرأته قال محمد رحمه الله تعالى وسع للرجل امسالك المرأة وان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضى

ويقول الرجل لست أرى هذا واني أراه اثلاثا والرجل ممن يؤخذ بقوله قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي لهذا الفقيه أن يدع رأيه ويأخذ بما قضى له القاضي لان هذا مما يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء اذا قضى القاضي ذلك على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من تحريم أو تحليل أو عتق أو أخذ مال أو غيره فإنه ينبغي للفقيه أن يدع رأيه نفسه ويأخذ بقضاء القاضي ويلزم نفسه ما ألزمه القاضي وأجمعوا على ان المقضى عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأى نفسه * وان ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رحمه الله تعالى في المفقود ليس للقاضي أن ينصب وكيلًا عن الغائب فلورأى القاضي أن يسمع البينة على الغائب من غير خصم ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكرهما الأئمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده رحمه الله تعالى أنه ينفذ قضاءه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذوا اذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو موتهم وأراد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يوكل غيره باثبات حقوقه على الناس ويجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع شرطًا للوكالة بأن قال ان كان فلان طلق امرأته أو أعتق عبده فأنت وكيل في اثبات حقوقه على الناس ثم ان هذا الوكيل يحضر رجلا ويقول ان فلانا وكفى بطلب حقوقه على الناس أجمعين ان كان فلان باع داره من فلان أو أعتق عبده أو طلق امرأته وان فلانا الغائب قد باع داره أو أعتق عبده فصرت وكيلًا له (٤٥٥) في اثبات حقوق موكله وان لموكله

هذا عليك ألف درهم فيقول المذعي عليه بلى ان فلانا وكفى علي هذا الوجه لكني لا أعلم أن الشرط قد وجد فيقيم المذعي البينة على الشرط فيقضى القاضي بالشرط الان هذا فصل اختلف فيه المشايخ ان الانسان هل ينتصب خصمًا عن الغائب في اثبات شرط حقه قال بعضهم رحمه الله تعالى ينتصب خصمًا والصحيح أنه لا ينتصب اذا كان شرطًا بضرر ربه الغير كالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فلا تصح هذه الجملة والصحيح في هذه ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يقول رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل ماله على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين يحضر الكفيل الى

في قولهم والافلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصير مسجدًا أو تصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية * وفي السفناتي ولو عزل بابه الى الطريق الأعظم يصير مسجدًا كذا ذكره الامام قاضيخان كذا في التتارخانية * ومن جعل مسجدًا تحت سر داب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله فله أن يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * اذا أراد انسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * وأما الصلاة فلانه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البحر الرائق * التسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة باذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط أداء الصلاة فيه بالجماعة باذنه اثنان فصاعدًا كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضيخان * ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة باذان واقامة جهر الاسرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سر الاجهر لا يصير مسجدًا عندهما كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجل واحدًا مؤذنًا أو امامًا فاذن أو قام وصلى وحده صار مسجدًا بالاتفاق كذا في الكفاية وفتح القدير * واذا سلم المسجد الى متول يقوم بمصالحه يجوز ان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا سلمه الى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق * والاضافة الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجدًا صحة ولزم عنه دأبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكر الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى في الوقعات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها أمر قومًا أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه أحدها اتمام أمرهم بالصلاة فيها أبدانصا بأن قال صلوا فيها أبداً أو أمرهم بالصلاة مطلقاً ونوى الابد ففي هذين الوجهين صارت الساحة مسجدًا لورث عنه واما أن وقت الامر باليوم أو الشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا تصير الساحة مسجدًا لورث عنه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى قاضيخان * متولى

مجلس القاضي ويقول ان الى علي فلان الغائب ألف درهم وان هذا الرجل كفل لي بجميع مالي على فلان الغائب وألف درهم كانت لي عليه قبل كفاية هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفاية وينكر المال على الغائب صح انكاره لان قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون اقرارا منه بالمال لانه مجهول فاذا أقام المذعي البينة أن له على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل كفاية هذا الرجل تقبل بينته ويقضى له بالكفاية والمال لانه ادعى على الغائب ما هو سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصمًا عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت الى انكاره ولا يكون هذا قضاء على المسخر لان المذعي فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم يبرئ المذعي الكفيل عن الكفاية والمال ويبقى المال له على الغائب * وان كانت الكفاية عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب فأقام المذعي البينة على المال فكذلك يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفاية عن الغائب بأمره أو لم يذكر الامر * ولو ادعى رجل على رجل أن له على الغائب ألف درهم وان هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالالف التي لي عليه بأمره فهذا ما تقدم سواء ويقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وان هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بأمره وانكر المذعي عليه ذلك فأقام المذعي البينة على ما ادعى فان القاضي يقضى بالالف

على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما إذا ادعى كفالة عامة بكل ماله على الغائب فان ثمة يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمره أو لم يذكر الأمر والفرق ما عرف في الجامع * روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى رجل ادعى على رجل ديناً فقضى القاضي له عليه بينة أقامها فغاب المقضى عليه أو مات وترك أموالاً في المصر في يد أقوام يقترون بذلك المال للمقضى عليه وخلف المقضى عليه وارثاً فان القاضي لا يدفع شيئاً من ماله إلى المقضى له مالم يحضر المقضى عليه ان كان غائباً أو يحضر وارثه ان كان ميتاً لا احتمال ان الغائب قد قضى دينه * رجل ادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وان هذا الرجل الذي أحضر معه كفلاً له عن الغائب بأمره وأنكر الكفيل الكفالة فأقام المدعى البينة على الكفيل أنه كفل بأمر الغائب وان له على الغائب ألف درهم ذكرنا أنه يقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب فان كان الكفيل بعد القضاء قال لم يأمرني الغائب بذلك لا يرجع على الغائب إذا أدى ويجعل ذلك بمنزلة الإبراء * ولو كان كفل عن رجل بأمره وأدى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول عنه فأقر المكفول عنه بالكفالة وجحد أداء المال أو جحد الكفالة أيضاً فأقام الكفيل شهوداً على دفع المال والكفالة بأمره فانه يقضى على الطالب بالقبض حتى لو حضر الطالب وأنكر القبض يقضى عليه بالبراءة بتلك البينة (٤٥٦) ويرجع الكفيل على المكفول عنه بذلك المال * ولو أن رجلين عليهما ألف

لرجل وكل واحد منهما ما كفل عن صاحبه ثم جحد المال فأقام المدعى البينة على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم الآخر فان القاضي يقضى عليه بتلك البينة بخمسة مائة كانت عليه * رجلان شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كنا عبيد لفلان الغائب الا انه أعنتنا وأقام البينة على ذلك فان القاضي يقضى بعقوبتهما ويكون ذلك قضاء على مولاهما حتى لو حضر المولى وأنكر العتق لا يلتفت الى انكاره * القاضي اذا كتب كتاباً الى قاض آخر

مسجد جعل منزلاً موقوفاً على المسجد مسجداً وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلاة فيه فاعيد منزلاً مستغلاً جازلانه لم يصح جعل المتولى اياه مسجداً كذا في الوقعات الحسامية * مريض جعل داره مسجداً ومات ولم يخرج من الثلث ولم تجز الورثة صار كله ميراثاً وبطل جعله مسجداً لان الورثة فيه حقاً فلم يكن مفرزاً عن حقوق المباد فقد جعل المسجد جزءاً شائعاً فيبطل كماله وجعل أرضه مسجداً ثم استحق شقص منها شائعاً يعود الباقي الى ملكه بخلاف مال أو وصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لان هناك وجد الاقرار لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجداً كذا في محيط السرخسي * المتخذ للصلاة الجنازة حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رجهم الله تعالى وأما المتخذ للصلاة العيد فاختاره مسجداً في حق جواز الاقتداء وان انفصلت الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رقاً بالناس كذا في الخلاصة * ولو ضاق المسجد على الناس ويجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى قاضيخان * أرض وقف على مسجد والأرض يجنب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً من الأرض جازل لكن يرفعون الأمر الى القاضي ليأذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحانوت على هذا كذا في الخلاصة * في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجداً والمسجد رحبة وأرادوا أن يحد ثواله باباً وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهـم ذلك فان اختلافه وانظر رأيهم أكثر وأفضل فلهـم ذلك كذا في المضمرات * ذكر في المنتقى عن محمد بن جهم الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل النحلة مسجداً وذلك لا يضر بالطريق فنعهم رجل فلا بأس أن ينوا كذا في الحاوي * وفي الاجناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهونهم رقاة أو نهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يعمرها بعض هذا النهر وينوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال محمد بن جهم الله تعالى يسعهم أن ينوا ذلك المسجد للعامة أو النحلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجداً واحتاجوا الى مكان ليتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد دان كان يضر باصحاب الطريق لا يجوز وان كان

في فصل مجتهد فيه فان القاضي المكتوب اليه يعمل برأى نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه وينفذ سجل لا يضرهم غيره فيما كان مجتهد فيه وان كان السجل مخالفاً لرأيه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأى نفسه أما السجل يحكى قضاء غيره فلا يعمل فيه برأى نفسه * رجل قدم رجلاً الى قاض وقال ان لاني على هذا الرجل ألف درهم وأبي غائب وأنا أخاف أن يتوارى هذا الرجل فجعله القاضي وكيلاً لابه وقبل بينة الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني لا يجيز قضاء الاول لان بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود فان القاضي يجعل ابن المفقود وكيلاً في حقوقه لان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي نوع بسوطة في ماله * رجل عليه دين لرجل فطالبه صاحبه فقال المديون ان لم أقض مالك اليوم فامرأته طالق أو عيبدته حر ثم تغيب عنه الطالب فخاف الخائف أن يحنث في عيبدته فإما المطلوب الى القاضي وقص عليه القصة فنصب القاضي للغائب وكيلاً في قبض دينه فدفع اليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال أبو يوسف رجحه الله تعالى قضاء الاول باطل لا يجيزه الثاني وذكر الناطق رجحه الله تعالى في الوقعات عن الحسن بن زياد رجحه الله تعالى ان القاضي ينصب وكيلاً عن الغائب ويدفع اليه المال ولا يحنث الخائف وقال الناطق رجحه الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد بن جهم الله تعالى ما يقارب هذه المسئلة

قال لو أن رجلا جاء إلى قاض وقال ان فلان بن فلان الغائب على كذا من المال واني قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وانا أريد أن أذهب إلى ذلك البلد وأخاف أن يأخذني الطالب بالمال ثم يجحد الایفاء فاسمع من شهودي ههنا واكتب لي حجة حتى لو خاصه في يكون حجة على فان القاضي يسمع بينه ويجعل عن الغائب خصما وكذلك في الطلاق اذا ادعت المرأة أن زوجها الغائب قد طلقها * رجل أعتق نصف عبده أو نصف أمته أو كانت الأمة بين اثنين فأعتقها أحدهما وهو معسر وقضى القاضي للآخر يبيع نصيبه فباع ثم اختصم إلى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي الثاني يطل البيع والقضاء وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى حاكيا عن المشايخ رحمه الله تعالى أن ما ذكر الخصاص رحمه الله تعالى قول الخصاص وليس في هـ ذاشي عن أصحابنا ولولا قول الخصاص رحمه الله تعالى لقولنا بأنه ينفذ قضاء الاول لانه قضى في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء رحمه الله تعالى اذا كان المعتقد معسرا لا تجب السعاية على العبد فيبقى نصيب الساكت رقيقا * ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع المدبر نفد قضاؤه رواية واحدة حتى لو رفع ذلك إلى قاض آخر يرى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يطل الاول وقال الحسن رحمه الله تعالى من نفسه حكم المدبر في هذا حكم أم الولد ذكر في السير اذا مات الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت على الميت دينا فباعهم القاضي على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم (٤٥٧) مدبرون كان البيع باطلا وانما يطل قضاء القاضي في تلك المسئلة لانهم

لا يضربهم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرات * وهو المختار كذا في خزنة المفتين * ان أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح كذا في المحيط * اذا جعل في المسجد ممرافقه يجوز لتعارف أهل الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين * سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أرض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم ينظرون كانت البلدة فتحت عنوة يجوز أمره اذا كان لا يضرب بالمدارة لان البلدة اذا فتحت عنوة صارت ملكا للغة فجاز أمر السلطان فيها وان فتحت صلبا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجز أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسي * ولو كان مسجد في محلة ضاق على أهله ولا يسهلهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضا ما هو خير له فيسرع فيه أهل المحلة فقال محمد رحمه الله تعالى لا يسهلهم ذلك كذا في الذخيرة في الكبرى مسجد مبني أراد رجل أن ينقصه وينيه ثانيا أحكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المضمرات * وفي النوازل الا أن يخاف أن ينهدم ان لم يهدم كذا في التارخانية * وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل تلك المحلة فلهم أن يهدموا ويحدثوا بناء ويغرسوا الحصر ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أم من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بأمر القاضي كذا في الخلاصة * وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد باني فان عرف فالباني أولى كذا في الوجيز * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجدا ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقصوه ويريدوا فيه فلمهم ذلك وليس لورثة الميت منعهم وان أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم آذن لهم كذا في محيط السرخسي * اذا جعل أرضا له مسجدا وشرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالاجماع كذا في المحيط * واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى * في وقف الخصاص اذا جعل أرضه مسجدا وبنائه وأشهد أن له ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجدا كما لو بنى

عتقوا بموت السيد أقصى ما في الباب أنه اذا كان على الميت دين تجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية لا يرتفع لا يمنع وقوع العتق فيكون بيع القاضي بيعا للحر * ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع أم الولد نفذ قضاؤه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ قضاؤه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد ينبغي في القياس أن لا يرد قضاؤه كما في المدبر الا أن النقصان رحمه الله تعالى اتفقوا على أنها لا تباع

(٥٨ - فتاوى ثانی) وتر كوالحديث فان لا أجيز بيعها وان باعها القاضي وذكر الخصاص رحمه الله تعالى القاضي اذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه ولم يذكر فيه خلافا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ذلك قول محمد رحمه الله تعالى واذا بيع المكاتب برضاه جاز بيعه في أصح الروايتين * رجل اشترى ماء بغير أرض فخاصمه البائع إلى القاضي فأجاز البيع ثم اختصم إلى قاض آخر فأبطله الثاني ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنه يجوز اجازة الاول وابطال الثاني باطل * ولو كان الاول أبطل البيع وأجاز الثاني يجوز ابطال الاول ولا يجوز اجازة الثاني لانه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز بيع الماء بغير أرض وذكر في شرب الاصل أنه لا يجوز في قوله جميعا * رجل تزوج امرأة بغير شهود أو بشهادة نساء ليس في رجل فرفع ذلك إلى قاض فأجاز ثم رفع إلى قاض آخر لا يراه جاز روى ابن رستم أن الثاني يجيز قضاء الاول وليس له أن يطله * رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأكل لحما فأكل سمك فرافته المرأة إلى القاضي وفرق بينهما ثم رفع ذلك إلى قاض آخر لا يرى السمك لحما فان الثاني يعرض قضاء الاول * رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى أو حائض أو طلقها ثلاثا قبل الدخول بها فرفع ذلك إلى قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحائض واقعا كما هو مذهب البعض فحكم ببطال طلاق الحامل والحائض أو بطلان ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فان الثاني يطل الاول وكذا الفرق القاضي بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع يرد قضاؤه * القاضي

إذا قضى لولده على أجنبي بشهادة الأجنب لا يجوز أن يرفع قضاؤه إلى قاض آخر أبطله الثاني * ولو قضى بشهادة ولده لأجنبي فرفع ذلك إلى قاض آخر أنفذه الثاني * وكذا لو قضى بشهادة المحدود في قذف وهو يرى ذلك فرفع ذلك إلى قاض آخر لا يرى جوازه لا يبطله الثاني * وذكر الشيخ الإمام المعروف بنحو ما رزاه رحمه الله تعالى هذا إذا كان القاضي الثاني يعرف أن الأول يرى جوازه بأن قال الأول لا ح لي ذلك أما إذا علم الثاني أن الأول لا يرى جوازه بأن قال الحق ما قال علماء نارجهم الله تعالى أن شهادة المحدود في القذف لا تقبل وإن تاب ومع هذا قضى به كان للثاني أن يبطله * ولو كان القاضي هو المحدود في القذف فرفع حكمه إلى قاض آخر لا يرى جوازه أبطله الثاني لأن نفس القضاء مختلف فيه * ولورفع حكم الأول إلى من يرى حكم الأول جائزاً فامضاه ثم رفع امضاء الثاني إلى ثالث لا يرى جوازه فأبطله لا ينفذ أبطله لأن الثاني لما أنفذ الأول فنفذ قضى بدليل مجتمد فيه فينفذ قضاؤه * ولو أن قاضياً قضى لامرأة بشهادة زوجها وأجنبي آخر فرفع ذلك إلى قاض لا يجوز له أن يرفع لامرأة أمضى الثاني حكم الأول لأن الأول قضى بدليل مجتمد فيه فينفذ قضاؤه ولو كان القاضي قضى لامرأة بشهادة رجلين لا يجوز أن يرفع ذلك إلى قاض آخر لا يراه جائزاً أبطله لأن نفس القضاء مختلف فيه فانه كما لا يصلح أن يكون شاهداً لامرأة لا يكون من أهل القضاء لها فكان للثاني أن يبطله فان رفع قضاء الأول (٤٥٨) إلى من يرى جوازه فامضاه ثم رفع امضاء الثاني إلى ثالث لا يرى جوازه أمضى الثالث

امضاء الثاني ولا يبطله * القاضي إذا قضى وهو أعمى ثم رفع قضاؤه إلى من لا يرى شهادة الأعمى فانه يبطل قضاء الأول ولو كان الثاني يراه جائزاً فأجاز قضاء الأول ثم رفع إلى ثالث لا يرى جواز ذلك فان الثالث يعضى حكم الثاني * ولو أن قاضياً قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه إلى من لا يرى ذلك فان الثاني يعضى حكم الأول ولو استقضيت المرأة فحكمت بحبسها أو قصاص لا يجوز حكمها فان رفع حكمها إلى قاض آخر يراه جائزاً فأجاز حكم الأول لا يكون غيره أن يبطله * ولو أن قاضياً قضى برؤية في النكاح

مسجداً لاهل محله وقال جعلت هذا المسجد لاهل هذه المحلة خاصة كان لغیر اهل تلك المحلة أن يصلي فيه هكذا في الذخيرة * وإذا خرب المسجد واستغنى أهله وصار بحيث لا يصلي فيه عادماً كالواقفة أو لورثته حتى جازلهم أن يبيعوه أو ينوه داراً أو قبل هو مسجد أبداً وهو الأصح كذا في خزائن المفتين * في فتاوى اللجنة لو صار أحد المسجدين قديماً وتداعى إلى الخراب فأراد أهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فانه لا يجوز أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلان المسجد وإن خرب واستغنى عنه أهله لا يعود إلى ملك الباني وأما على قول محمد رحمه الله تعالى وإن عاد بعد الاستغناء ولكن إلى ملك الباني وورثته فلا يكون لاهل المسجد على كذا القولين ولاية البيع والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود إلى ملك مالك أبداً كذا في المضمرات * في الحاوي سئل أبو بكر الاسكاف عن بني لنفسه مسجداً على باب داره ووقف أرضاً على عمارته فقات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فافتوا بالبيع ثم أن أقواماً بنوا ذلك المسجد فطالبوا بتلك الأرض قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التتارخانية * رجل بسط من ماله حصيراً في المسجد فخرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له أن كان حيواً ولورثته أن كان ميتاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع ويصرف عنه إلى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول إلى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفن ميتاً فافتقرت له سبعة فأن الكفن يكون للكفن أن كان حيواً ولورثته أن كان ميتاً كذا في فتاوى قاضيخان * وذكر أبو الليث في نوازل حصير المسجد إذا صار خلقاً واستغنى أهل المسجد عنه وقد طرحه إنسان أن كان الطارح حياً فهو له وإن كان ميتاً ولم يدع له وارثاً أرجو أن لا بأس بأن يدفع أهل المسجد إلى فقير أو ينتفعوا به في شراء حصير آخر للمسجد والمختار أنه لا يجوز لهم أن يفعلوا ذلك بغير أمر القاضي كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى يورى المسجد إذا خلقت فصارت لا ينتفع بها فأراد الذي بسطها أن يأخذها ويتصدق بها أو يشتري مكانها أخرى فله ذلك وإن كان هو غائباً فأراد أهل المحلة أن يأخذوا البوارى ويتصدقوا به بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك إذا كانت لها قيمة وإن لم تكن لها قيمة لا بأس

ببيع الجنون أو العمدى أو نحو ذلك ثم رفع إلى قاض لا يرى ذلك فان الثاني ينفذ حكم الأول لأن قضاء الأول صادق مواضع بذلك الاجتهاد * ولو أن قاضياً قضى بطلاق المكره ثم رفع ذلك إلى قاض يرى طلاق المكره واقعاً فبطل حكم الأول لا يجوز أبطله * فقيه اشترى شيئاً شراً فاسد الخاصمه البائع إلى قاض يرى البيع جائزاً فقضى عليه بالجواز وهو مما يختلف فيه الفقهاء جاز للشترى أمساكه * ولو أن قاضياً قضى في متعة النساء بالحل ثم رفع إلى قاض آخر لا يراه جائزاً فان الثاني يبطل قضاء الأول لأن متعة النساء منسوخة فقد أجمعت الصحابة رضي الله عنهم على فسادها فلا ينفذ قضاء القاضي بالحل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ينفذ قضاؤه وهو غير مأخوذ وهذا إذا كان ذلك بلافظ المتعة بأن قال اتمتع بك إلى شهر أما إذا تزوج إلى شهر لا يصح هذا النكاح وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويبطل التوقيت فان قضى القاضي بجواز هذا النكاح نفذ قضاؤه * رجل له حق في دار فلم يخاصم صاحب اليدسين ثم خاصمه إلى قاض فأبطل القاضي حقه بترك الخصومة سنين كما هو مذهب بعض الناس فان بعض العلماء رجمهم الله تعالى قال من له حق في الدار إذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر يبطل حقه إلا أن هذا قول مهجور فلا ينفذ فيه قضاء القاضي فان رفع ذلك إلى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الأول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة إذا لم تخاصم زوجها سنين ولم تطلب المهر المفروض قال بعض الناس يبطل حقه فان قضى القاضي بذلك كان قضاؤه باطلاً * رجل قتل عمداً

ففعت زوجته او ابنته من دم العمد فرفع ذلك الى قاض فأبطل العفو وقضى بالقصاص كما هو مذهب بعض الناس أن للاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها فان قضى القاضي بالقصاص وأبطل العفو كان قضاؤه باطلا حتى لو قتله الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادات أن الوارث ان كان عالما بالعفو كان عليه القصاص لانه قتل شخصا لا قصاصا عليه وان كان جاهلا كان عليه الدية * امرأة بلغت مبلغ النساء عاقلة فتصرفت في مالها كالعتق ونحو ذلك بغير إذن زوجها فرفع الامر الى القاضي فأبطل القاضي تصرفها كان قضاؤه باطلا وان قال بعض الناس ان تصرف المرأة في مالها لا ينقض بغير إذن الزوج لان هذا قول مهجور فلا ينفذ فيه قضاؤه * ولو أن قاضيا قضى في العنين أن لا يؤجل ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني يؤجله حولا ويطلب قضاء الاول وكذلك رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص أو ضمن له البائع ذلك ثم استحققت الدار على المشتري فقضى القاضي له على الكفيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك الى قاض آخر يرى ذلك باطلا فان القاضي الثاني يطلب قضاء الاول وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل تلك الدار ان عجز ذلك باطل أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تفسير ضمان الخلاص والعهد والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جائز * القاضي اذا قضى بأقضية يختلف فيها الناس أو قضى لرجل على رجل بحق وأشهد على قضاؤه شهودا ولم يبين بأى وجه (٤٥٩) قضى ثم رفع ذلك الى قاض آخر فقال

الثاني اشهدوا أنني قد أبطلت ما قضى فلان بن فلان القاضي على فلان ونقضت قضاؤه بأمر تحقق عندي ابطاله أو قال اشهدوا أنني قد أبطلت ما قضى فلان على فلان ولم يرد على ذلك شيئا ثم رفع ذلك الى قاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني ويطلب ما أبطله الثاني وهذا لان الثاني أجل ولم يفسر فاذا لم يعلم أى القضاة كان حقا يجعل الحق للذى في يده المدعى به لان القاضي الثاني أخرجه من يد الاول فلا تنتقض يده بالثالث * قال محمد رحمه الله تعالى والواحد والاثنان في ذلك سواء * رجل أذن لعبده في نوع

بذلك كذا في الذخيرة * حشيش المسجد اذا أخرج من المسجد أيام الربيع ان لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولن رفعه أن ينتفع كذا في الوقعات الحسامية * حشيش المسجد اذا كانت له قيمة فلا هل المسجد أن يبيعه وان رفعوا الى الحاكم فهو أحب ثم يبيعه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً (١) بالسواد قالوا عليه ضمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ أباح قص السفر كدرى أوصى في آخر عمره بخمسين درهما لحشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية * جنازة أو نعش لمسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الاولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لا يصح بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * ديباج الكعبة اذا صار خلاقا لا يجوز أخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية * ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المظلمين ويجوز الى ثلث الليل أو نصفه اذا احتج اليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك ككعبة بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق * ان أراد انسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا بأس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا الى بيوتهم وبنى السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به الى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضيخان

الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه * ولو أراد أن يقف أرضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطل يقول

(١) قوله بالسواد كذا في نسخ وهو الموافق للاصل المنقول عنه كما رأيت في نسخة في نسخة منه وفي نسخة بالسوداء اهـ مصححه

من التجارة فجعله القاضي مأذونا على ذلك النوع خاصة دون غيره نفذ قضاؤه لانه صادف موضع الاجتهاد الا أنه انما ينفذ قضاؤه عند شرائط القضاء من الخصومة وغيرها بعد تصرف العبد * رجل اشترى عبدا أو جارية ونقد الثمن وقبض العبد فأصابه لم عنده فرتة القاضي على البائع بذلك ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني يطلب قضاء الاول وان كان عند بعض الناس أن المبيع اذا جن عند المشتري ولا يعلم أنه كان عند البائع كان للمشتري أن يرد لان الجنون انما يكون لا فة في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يستدل بذلك على انه كان عند البائع الا أنه قول مهجور فلا ينفذ قضاء القاضي به والله أعلم بالصواب * (كتاب الشهادات) * (باب فيمن لا تجوز شهادتهم) * وهم أصناف * صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية وأهلية الشهادة انما تكون بالعقل الكامل والضبط والولاية والقدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتوه بمنزلة الجنون * أما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع جعل حد كمال العقل البالوغ عن العقل فلا ينفذ قضاؤه كذا في النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء وحدهن الا شهادة القابلة على الولادة فانها مقبولة في حق النسب دون الميراث وكذلك شهادة القابلة على الاستمالة مقبولة في حق الصلاة عليه دون غيره لمكان الضرورة وكذلك في العيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا تقبل شهادة المملوك قنا كان أو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد وكذلك معتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينفذ

النكاح بحضرتهم عندنا كما لا ينعقد بشهادة الصبيان والنسوان وقال مالك رحمه الله تعالى ينعقد النكاح بحضرة المملوك * ولا تقبل شهادة الاعمى عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرته * وقال مالك رحمه الله تعالى تقبل شهادة الاعمى وقال زفر رحمه الله تعالى تجوز شهادته فيما تجوز الشهادة بالتسامع * وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان بصيرا وقت التحمل ثم عمى جازت شهادته وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أصلا * ولا تقبل شهادة الاخرس لانه لا يقدر على التلقظ بلفظ اخص به الشهادة * (فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه) * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا فينعقد النكاح بحضرته وانما يمنع أداء الشهادة لثمة الكذب ونكاهه وفي الفسق الذي يمنع الشهادة اتفقوا على أن الاعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا نوع فسق مستثنى بسميه الناس بذلك فاسقام مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه أكثر من فساده وصوابه أغلب من الخطا ويكون سليم القلب يكون عدل لا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا يخلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان الفاسق وجها ذا مروءة جازت شهادته لان مثله لا يكذب * ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته * ولا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما (٤٦٠) شرط الادمان ليظهر ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان

كانت كبيرة وانما تبطل اذا أظهر ذلك أو يخرج سكران بسخر منه الصبيان لان مثله لا يجتز عن الكذب * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب الخمر يبطل العدالة قال محمد رحمه الله تعالى مالم يظهر ذلك فهو مستورا الحال ومن سكر من النسيب بطلت عدالته في قول الخصاص رحمه الله تعالى لان السكر حرام عند الكل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل عدالته الا اذا كان اعتماد ذلك أو يخرج سكران يلعب به الصبيان * ولا تقبل شهادة الخنثى أراد به اذا كان مخنثا في الافعال الرديئة * ولا تقبل شهادة من يلعب بالحمام ويظهره لان ذلك يشغل قلبه فتشتد

وقفت أرضي هذه ويبين حدودها بحقوقها وموافقاتها وبدا في حياته وبعد وفاته على أن يستغل ويدأ من غلاته بما فيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأداء مؤثها بما فضل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودهنه وحصره وما فيه مصلحة المسجد على أن التقيم أن يصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك كذا في الظهيرية * رجل وقف أرضا على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين تكلم المشايخ فيه واختار أنه يجوز في قولهم جميعا كذا في الواقعات الحسامية * ولو كانت الارض وقف على عمارة المساجد أو على مرمة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وقف عقارا على مسجد أو مدرسة وهيا مكانا للبناء ما قبل أن ينيها مختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى أن يبنى فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير * ذكر الصدر الشهد رحمه الله تعالى في باب الواو اذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه واختار أنه يجوز كالوقف كذا في الذخيرة * رجل أعطى درهم في عمارة المسجد أو نفقة المسجد بحد أو مصالح المسجد صح لانه وان كان لا يمكن تصحيحه تملك بالهبة للمسجد فثبتت الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بالقبض كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال أوصيت بثلاث مالى للمسجد لا يجوز الا أن يقول ينفق على المسجد كذا في خزائن المفتين * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بثلاث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة * ولو قال وهبت دارى للمسجد أو أعطيتها له صح ويكون تملك كذا في شرط التسليم كالوقف وقف هذه المائة للمسجد يصح بطريق التملك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتامية * لو قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط * ولو وقف ضيعة على مسجد على أن ما فضل من العماره فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للعمال هل تصرف تلك الغلة الى الفقراء اختلفوا فيه واختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضبيعة الى العمارة تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جمع بين شرط الواقف وصيانة الوقف كذا في

غفلته وعسى يقع بصره على عورات المسلمين * أما اذا أمسك الحمام في البيت للناس ولا يطير تجوز شهادته فان من له محيط برج الحمام لا يكون فاسقا * ولا تجوز شهادة المقامر قامر بالشطرنج أو بغيره فبأى شئ قامر لم تقبل شهادته لان القمار كبيرة * وان لعب بالشطرنج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغله عن الصلوات أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته * وان لعب بشئ من الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته * والملاعبة بالاهل والقوم والفرس لا تبطل عدالته مالم يمنع ذلك عن الفرائض وان كان اللعب بالملاهي لا يمنع عن الفرائض الا أنه مستثنى عن الناس كالزمار والطناير فكذلك وان لم يكن مستثنى نحو الحدا وضرب القصب لا يبطل العدالة الا اذا خش بأن كانوا رقصون عند ذلك * وذكر كوفي الأصل لا تقبل شهادة صاحب الغناء الذي يحادى عليه ويحجمهم لانه معلن بالعصية وكذلك من يجلس مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب ولم يسكر * ولا تقبل شهادة النائح والنائحة ولا شهادة آكل الربا يريد بذلك انا كان مصر اعليه معروفه والرجل الصالح اذا تغنى بشعره خش لا تبطل عدالته لانه حتى خش غيره * ومن ترنم مع نفسه لا تبطل عدالته والذي أخر النرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالزكاة والحج والصوم والصلاة بطلت عدالته الا أن يكون التأخير بعذر وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج ذكر الناطق رحمه الله تعالى رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تبطل عدالته بوجه أخذ

محمد بن المقاتل رحمه الله تعالى وقال بعضهم اذا أخر الزكاة والحج بغير عذر بطلت عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أن الحج يكون على الفور والصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة * وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وذكر في بعض المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدروا على ذكر العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وهذا اذا تركها بمجازفة ورغبة عنها من غير عذر أما اذا تركها المرض أو لبعد المسافة أو تأويل بأن كان يفسق الامام أو يضلله لا تبطل عدالته وان ترك الصلاة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما ينه عن العوام بطلت عدالته وان تركها متأولاً بأن كان يضل الامام أو يفسقه لا تبطل عدالته * ولا تقبل شهادة من كان معروفاً بالكذب والذي يتعلم شعر العرب ان كان يتعلم لأجل العربية لا تبطل عدالته وان كان فيه خفس * وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقذف في شعره * ومن كان يشتم أولاده وأهل وجيرانه ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل شهادته وقيل ان اعتماد ذلك بطلت عدالته وان فعل ذلك احياً لم تبطل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا لم يكن قد فاق لا تبطل عدالته أما القذف يبطل عدالته * ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير ازار اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك * وذكر الكرخي رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة من يشي في الطريق بسر أو يبل ليس عليه (٤٦١) غيره ولا شهادة من يأكل في السوق بين

أيدي الناس لان ذلك لا يفعله من كان له مروءة * ولا تقبل شهادة الاقلف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر فان كان يعرف أن الختان سنة الا أنه ترك الختان لخوف على نفسه لا تبطل عدالته وتوكل ذبيحته لان اباحة الذبيحة تعتمد الملة وأنه يعتقه ملة التوحيد ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان تبرأ منهم لا تبطل عدالته وان شتمهم تبطل عدالته * وشهادة الخصم مقبولة اذا كان عدلاً وكذلك شهادة المعلم وشهادة أهل الأهل - واه جائرة لا الخطاية مروى ذلك عن

محيط السرخسي * مسجد انهم قد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرته ولم يأمر بأن يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضيخان * سئل أبو بكر عن أوصى بثلاث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يصرح في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز أن يراد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره قال ولا يرين به المسجد كذا في المحيط * مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطرباب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم أن يتخذ ظله على باب المسجد من غلة الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لأهل الطريق كذا في السراجية * سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قيمياً على غلاتها وجعل له شيئاً معلوماً يأخذه كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار أجر مثله كذا في المحيط * ولونصب القاضي خادماً للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الواقعات * وللتولى أن يستأجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك بأجر مثله أو زيادة يتعابن فيها فان كان أكثر فالأجرة له وعليه الدفع من مال نفسه ويضم لودفع من مال الوقف وان علم الاجير أن ما أخذه من مال الوقف لا يحل له كذا في فتح القدير * ومتولى المسجد اذا تعذر عليه الحساب بسبب أنه أمي فاستأجر من يكتب له ذلك بحال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة * مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشترى من غلة الوقف للمسجد دهنًا أو حصيراً أو حشيشاً أو آجرًا أو حصاً الفرس المسجد أو حصي قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشترى للمسجد ماشاء وان لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشترى ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظره هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترى من أوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والآجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان ولو وقف على عمارته يصرف الى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه أيضاً كذا في

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهم قوم من الرافض يصدق بعضهم بعضاً من غير دليل ويستحيزون الشهادة لمن يحلف بين أيديهم بالله أنه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب * الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة أشهر وبعضهم قدره بسنة والعصم أن ذلك مفوض الى رأى القاضي والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد هو منهم بالفسق لا تثبت عدالته * المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أبداً لانه لا يعرف توبته * وروى الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عنه أنه تقبل شهادته وعليه الاعتماد * وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته * النصراني اذا أسلم وقد كان فاسقاً فشهد في حادثة لا تقبل شهادته استحسننا حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النصراني عدلاً فأسلم ثم شهد تقبل شهادته من غير أن يسأل عنه * الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته ما لم يبل أله وهو بناء على ان عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وعليه الفتوى * اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضي بشهادته حتى تاب فان القاضي لا ينفذ شهادته * ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شيء من أمر الدين فانه تقبل شهادته عليه * وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته * ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم يرد الخاكم شهادته

حتى طلقها باننا وانقضت عدتها روى ابن شجاع رحمه الله تعالى أن القاضي ينفذ شهادته * ولو أن كافر ينشأ على كافر فعدلا فلما توجه
القضاء أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان مكانهما فإن القاضي يأمرهما بإعادة الشهادة ولا يعدلها بعد الإسلام ويكتفي بالعدالة السابقة
إذا جاء الأمير ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون إليه قال خلف رحمه الله تعالى بطلت عدالتهم إلا أن يذهبوا للاعتبار فينفذ
لا تبطل عدالتهم والفتوى على أنهم إذا خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا الاعتبار تبطل عدالتهم * ويتصل بهذا الفصل مسائل
التزكية والتعديل * والتزكية على نوعين تزكية السروتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط أن يكون المعدل عدلا يعرف أحوال
الناس وأسباب الجرح وشروط العدالة ولا تصح من المغفل * وتقبل شهادته إذا لم تستد غفلته ولا يشترط العدد في المزكي في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشترط فيه العدد الاثنان فيما ثبتت مع الشبهات والأربع فيما لا يثبت مع الشبهات
وعلى هذا الخلاف رسول القاضي إلى المزكي والمترجم عن الشاهدان كان الشاهدان أعجميا والمترجم عن الخصم إن كان الخصم أعجميا * وأجمعوا
على أن ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تزكية العلانية يشترط ذلك في المزكي فلا يصح تعديل الأعشى والصبي
والعبد والفاسق وأجمعوا على أنه لا يشترط (٤٦٣) لفظة الشهادة في تزكية العلانية * وصورة تزكية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل

والشاهد فيقول المعدل
لأشاهد الذي عدله هذا الذي
عدله وصورة تزكية السر
أن يبعث القاضي رسولا إلى
المزكي أو يكتب إليه كتابا
فيه أسماء الشهود وأنسابهم
وحالهم ومحالهم وسوقهم
إن كان سوقيا حتى يعرف
المزكي فيسأل عن جيرانهم
وأصدقائهم فإذا عرفهم فن
عرفه بالعدالة يكتب تحت
اسمه في كتاب القاضي إليه
هو عدل جائز الشهادة ومن
عرفه بالفسق لا يكتب ذلك
تحت اسمه بل يسكت احترازا
عن ذلك السوء يقول الله
أعلم إلا إذا عدله غيره وخاف
أنه لو لم يصرح بذلك يقضي
القاضي بشهادته فينفذ
يصرح بذلك ومن لم يعرفه

خزانة المقتنين * ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرفا من ذلك ولو فعل يكون ضامنا كذا
في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى الصغرى المتولى إذا أنفق على قناديل المسجد من وقف المسجد جاز
كذا في الخلاصة * ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم أن يشتري سلبا ليرتقي على السطح لكنس
السطح وتطينه أو يغطي من غلة المسجد أجز من يكنس السطح ويطح النج ويخرج التراب المجتمع من
المسجد قال أبو نصر للقيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز أن يبنى
منارة من غلة وقف المسجد إن احتاج إليها ليكون أسمع للجهير إن كانوا يسمعون الأذان بدون المنارة فلا
كذا في خزانة المقتنين * مسجد يجنبه فارقين يضر بحائط المسجد ضررا ينافر إذا دال القيم وأهل المسجد أن
يتخذ من مال المسجد حصنا يجنب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا إن كان الوقف على مصالح
المسجد جاز للقيم ذلك لأن هذا من مصالح المسجد وإن كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لأن هذا ليس
من عمارة المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * والأصح ما قاله الإمام طهيري الدين أن الوقف على عمارة المسجد
وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير * متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله
أن يحمله من البيت إلى المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * ليس للقيم المسجد أن يشتري جنازة وإن ذكر الواقف
أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية * ولو اشتري القيم بغلة المسجد ثوبا ودفع إلى المساكين لا يجوز
وعليه ضمان ما تقدم من مال الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * القيم إذا اشتري من غلة المسجد حائوتا
أو دارا أن يستغل ويباع عند الحاجة جاز إن كان له ولاية الشراء وإذا جاز له أن يبيعه كذا في السراجية * قيم
المسجد لا يجوز له أن يبنى حوائط في حدة المسجد أو في فناءه لأن المسجد إذا جعل حائوتا ومسكنا سقط
حرمته وهذا لا يجوز والفناء مع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي * متولى
المسجد إذا اشتري بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه إن علم
المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للإمام والمؤذن أن

لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستور * ثم القاضي إن شاء يجمع بين تزكية العلانية
وبين تزكية السروتزكية العلانية واكتفى بتزكية السروتزكية العلانية ولا يقضي القاضي بظاهر
العدالة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويسأل عن الشهود ويطعن الخصم في الشهود أو لم يطعن * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
إن كان المدعى به حقا يثبت مع الشبهات كان له أن يقضي بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قولهما * وإذا طعن
الخصم في الشهود لا يقضي بظاهر العدالة في قواهم وكذلك فيما لا يثبت مع الشبهات كالحسد ودوالقصاص يسأل عن الشهود في قولهم
* وإن لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فهو على وجوه ثلاثة إن قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا على أو قال هم عدول جائز شهادتهم على
وعلى أو قال هم عدول ولم يزد في الوجه الأول والثاني القاضي يقضي عليه بدعوى المدعى ولا يسأل عن الشهود لأنه أقرب الحق وإن قال
هم عدول ولم يزد أو قال هم عدول إلا أنهم أخطوا في الشهادة فهو هذا على وجهين إما أن كان المدعى عليه عدلا يصلح لتزكية أو لا يصلح بأن
كان مستورا أو فاسقا فإن كان عدلا يصلح لتزكية ينظر إن كان المدعى عليه لم يجهد دعوى المدعى عند الجواب بل سكت حتى شهد عليه
الشهود ثم قال هم عدول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضي للمدعى بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان

المدعي به حقا ثبتت مع الشبهات أو لا ثبتت مع الشبهات * وقال محمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى قبل السؤال بل يسأل عنهم لأن عنده
وان كان قول الخصم تعدى بلا فالعدوى المزكى شرط عنده وعندهما لا يشترط العدد * وان كان المدعي عليه عند دعوى المدعي بخلاف دعوى
المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعله - ذاعلى الخلاف الذي تقدم عندهما يقضى القاضي من غير سؤال
وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقضى ما لم يسأل من غيره * وذكر في الجامع الصغير أن في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى ويكون تعديله بمنزلة عدم وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول
أصدقوا في الشهادة أم كذبوا ان قال صدقوا فقد أقر بما ادعى المدعي وان قال كذبوا لا يقضى هذا اذا كان المدعي عليه عدلا فان كان فاسقا
أو مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يصح تعديل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كالمشهد عليه شاهد واحد فقال
المدعي عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا فكذلك ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرارا واذالم يصح تعديله اذا كان
فاسقا أو مستورا يسأله القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى
وان كان المزكى اثنين فعقلهم أحدهم أو جرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف (٤٦٣) رحمه الله تعالى الجرح أولى لانه

اعتمد على دليل غير ظاهر
الحال فكان الجرح أولى
كلوعدله اثنان وجرحه
اثنان كان الجرح أولى في
قولهم جميعا وقال محمد رحمه
الله تعالى اذا عدلهم واحد
وجرحهم الآخر القاضي
يتوقف ولا يقضى بشهادتهم
ولا يرد بل ينتظران جرحهم
الآخر يثبت الجرح وان لم
يجرحهم الآخر بل عدلهم
ثبتت العدالة وان جرحه
واحد وعدله اثنان ثبتت
العدالة في قولهم جميعا لان
قول الاثنين حجة مطلقة في
الاحكام بخلاف قول الواحد
وان جرحهم اثنان وعدلهم
عشرة كان الجرح أولى لان
قول الاثنين يساوى قول
الجماعة كما في دعوى الملك

يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضيان * واذا اراد أن يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد أو الى
مؤذن المسجد فلا يس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة * ولو شرط الواقف في
الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على
الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة * أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد أو نفع المسجد بغير إذن القاضي
الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية * مسجد انكسر حائطه من ماء يجنب المسجد في الشارع وهو ماء
الشفة أو انكسرت ضفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد ان يعمروا أهل
النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء أهل
المسجد تقدموا الى أهل النهر باص - لاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة
ما انهم كذا في فتاوى قاضيان * وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى في نفعاته
عن مشايخ بلخ أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الأوقاف
وأنتق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصير والحشيش ونحو ذلك لضمان عليه فيما فعل استحسانا فيما
بينه وبين الله تعالى فاما اذا أخبر الحالك بذلك وأقر به عنده ضمنه الحالك كذا في الذخيرة * الفاضل من
وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشترى به مستغلا للمسجد كذا في
المحيط * سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الازوجندي رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في
أوقاف المسجد يعني آجر والمستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحالك يرضى ما فيه مصلحة المسجد
قبل هل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال لا بد أن يكون المتصرف من الامثال رئيس
المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى النسفية سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل

اذا أقام أحد المدعين اثنين وأقام الاخر عشرة لا يترجح صاحب العشرة * رجل ادعى على رجل حقا وأقام على ذلك شهود الجرحهم الخصم
وأراد أن يثبت ذلك بالبينة فهو على وجهين اما أن جرح حرام مفرد لا يدخل تحت الحكم فنحو أن يقول أنا أقيم البينة على أن شهود المدعي
فسقة أو زنادقة أو على اقرار الشهود أن المدعي استأجرهم على هذه الشهادة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا للمدعي على هذا المدعي
عليه في هذه الخصومة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا لهذا المدعي على هذا المدعي عليه ولا على غيره أو على اقرارهم أنهم قالوا ان
المدعي مبطل في هذه الدعوى أو على اقرارهم أنهم شهدوا بوزور أو على اقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم تقبل شهادة
شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح عند علمائنا رحمه الله تعالى * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها تقبل وهو قول ابن أبي ليلى والشافعي
رحمه الله تعالى والصحيح مذهبنا الوجه من أن شاهد الجرح يصير فاسقا بارتكاب الكبيرة ثبت ذلك بكتاب الله تعالى وهو اظهار الفاحشة
من غير ضرورة فلا يثبت الجرح بشهادة الفاسق وان كان في اثبات هذا الجرح اثبات أمر دخل في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي
عليه الا أن هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هتك السترة بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا
يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة * وان ادعى الشهود عليه جرحا دخل تحت الحكم بأن أقام البينة أن شهود المدعي زنا ووصفوا الزنا و

شربوا الخمر أو سرقوا مني شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعى لأن شهود الجرح وان أظهروا الفاحشة فأنما أظهروا ولا يجاب الحد واقامة الحسبة فجازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعى ان شهوده شركاء في المشهود به وكذا اذا شهد شهود الجرح أن شهود المدعى حذوا في قذف لانهم ما أظهروا الفاحشة وانما حكوا اظهار الفاحشة من شهود القذف * وكذا اذا شهد شهود الجرح على اقرار المدعى أن شهود المدعى فسقة جازت شهادتهم لانهم ما أظهروا الفاحشة فتقبل شهادتهم وكذا لو أقام المشهود عليه البينة أن المدعى وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادته وقد خصم قبلت شهادتهم * وكذا لو أقام البينة على اقرار المدعى أن شهوده شهدوا بباطل أو على اقراره أن شهوده لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو أقام المشهود عليه البينة أني صالحت شهود المدعى على كذا من المال على أن لا يشهدوا على بهذه الشهادة فان القاضي يقول له هل أعطيتهم المال ان قال نعم أعطيتهم وأقام البينة على ذلك قبلت هذه البينة لانه أراد بهذا استرداد المال منهم فيقبل وان قال لم أعطهم المال لم تقبل هذه البينة لانه أقام البينة على اظهار الفاحشة من غير أن يملق بها حكم فلا تقبل * الشاهد اذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر عدل فأراد القاضي أن يقضي بشهادته فأخبر الشاهد عن نفسه أنه ليس بعدل صح اقراره على نفسه الا أنه اذا كان صادقا في (٤٦٤) الشهادة لا يسهه أن يخبر عن نفسه أنه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعى * المزكي اذا

عمارة المسجد قال (١) لا يجوز باهر القاضي وغيره كذا في الذخيرة * وفي فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أهل مسجد اشتروا عقارا بغلة المسجد ثم باعوا العمارة اختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز كذا في الغبائية * ولو أن قوما بنوا مسجدا أو فضل من خشبهم شيئا قالوا يصرف الفاضل في بناءه ولا يصرف الى الدهن والخصر - ير هذا اذا سلموه الى المتولى لينبئ به المسجد ولا يكون الفاضل لهم يصنعون به ماشاؤا كذا في البحر الرائق نافلا عن الاسعاف * أرض وقف على مسجد صارت بحال لا ترع جعلها سارجل حوضا للعمامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في القنية * مال موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثمن نابت الاسلام نائمة مثل حادثة الروم واحتج الى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم تكن للمسجد حاجة للمال فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون دين في مال النبي وأما المال الموقوف على الفقراء فلهذا على ثلاثة أوجه أما أن يصرف الى المحتاجين أو الى الأغنياء من أبناء السبيل أو الى الأغنياء من غير أبناء السبيل في الوجه الاول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين أما أن رأي قاض من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم ير ففي القسم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير دين في مال النبي كذا في الوقعات الحسامية

الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك

من بنى سقاية للمسلمين أو خاناء يسكنه بنوا السبيل أو رباطا أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم (١) قوله لا يجوز باهر القاضي وغيره تمام عبارة الذخيرة وقيل ان كان أهل المسجد اشتروا عقارا بغلات المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل اختلاف المشايخ لانه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العقار للمسجد فلم يصح شراءهم أصلا للمسجد ويصح بيعهم بلا خلاف بخلاف مسئلة المتولى اه ومنه تم العمارة التي بعد دفن أهل اه مصححه

سأل عن الشهود وعرفهم بالعدالة فأراد التعديل روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقول هذا عندي عدل مرضى جائز الشهادة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلا لان قوله عندي لفظ موهم فلا يكون تعديلا ألا ترى أن الشاهد لو قال الحق عندي لهذا المدعى يكون ذلك باطلا فكذلك في التعديل * وقال بعضهم هذا اللفظ في التعديل لا يوجب خلا * ولو قال المعدل لأعلم فيه الا خيرا يكون تعديلا وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة ألفاظ هو عدل مرضى جائز الشهادة صالح

مقبول القول لي وعلى وقال بعضهم اذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعديلا وعليه الاعتماد * المشهود عليه اذا عطل الشهود قبل أن يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه أنكر ما شهدوا به وطلب من القاضي أن يسأل عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يطل حقه في السؤال لانه يمكنه أن يقول كان عدلا قبل الشهادة الا أنه تدل حاله * رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل الا أنه غلط أو أوهم فان القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط أو أوهم ليس بجرح فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء بشهادتهما * وان شهد شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على هو الحق فان القاضي يقضي عليه ولا يسأل عن الشاهد الاخر لان المشهود عليه أقرب بالحق على نفسه فيقضي باقراره * وان قال قبل أن يشهدوا عليه الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على هو الحق فان القاضي يسأل عن الشاهدين فان عدل أحدهما وان لم يعدل لا يقضي لان قوله الذي شهد به فلان على ليس باقرار في الحال وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا منزلة تعليق الاقرار بالشهادة والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصير اقرارا لم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضي أن يسأل عنهما سأل ولا يقضي

قبل السؤال * اذا شهد الشهود رجل بحق فسأل المزكي عن الشهود فخرجوا وتم الجرح فقال المدعي أنا أتى بمن بعدلهم من أهل الثقة وسمى قوما صالحين للمسئلة عن الشهود فان القاضي يسمع ذلك ويسأل عنهم فان عدلوههم سأل القاضي الطاعنين بما يطعنون لاحتمال أنهم طعنوا بما لا يكون جرحا عند القاضي فان ينو ما يكون طعنا كان الجرح أولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضي فان القاضي لا يلتفت اليهم ويقضي بشهادة شهود المدعي وكذا لو عدل المزكي الشهود فطعن الشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلا ناو فلا ناو سمي قوما يصلحون للمسئلة عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم فان جرحوا وبينوا جرحا صالحا كان الجرح أولى * وذ كر ابن سماعة رحمه الله تعالى في النوادر ان القاضي لا يلتفت اليه * شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الثاني فزكاه الشاهد الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سلمة رحمه الله تعالى فيه قولان * وعن أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى في ثلاثة شهدوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضي يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الأولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى * رجل غريب شهد عند القاضي فان القاضي يقول له من معارفك فان سمعهم وهم يصلحون للمسئلة سأل عنهم في السرف فان عدلوههم في العلانية فان عدلوه قبل تعديلهم اذا كان القاضي يريد أن يجمع بين تزكية السرف والعلانية فقد ذكرنا أن القضاة في زماننا كواثر كية العلانية * اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعلا شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله لان المعدل في هذا بمنزلة القاضي والقاضي يقبل قول الاثنين فكذلك المعدل * شاهدان شهدا بحق فقال الشهود عليه هما عبدان وقال الشهود نحن أحرار لم نملك قط فان كان القاضي عرف الشهود بالجرح لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يقيم الشهود البيينة أنهم أحرار أو يقيم المدعي بيينة أنهم أحرار * ولو أنهم لم يقيموا بيينة أنهم (٤٦٥) أحرار ولكن قال للقاضي سل عنا فان القاضي لا يقبل ذلك منهما

به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * أو الاضافة الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما صرح في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى اذا استتقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد لئلا يذرف فعل الجنس كله وعلى هذا البئر والحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية * ذكر في المبسوط أن الفتوى على قولهم ما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة كذا في المضمرات * ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويستقي دابته وبغيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية * واذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه واذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزنة المفتين * وكذلك اذا جعل داره مسكنا للساكنين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فجعلها مسكنا للحاج والمعتمرين ودفعها الى وال يقوم عليها

(٥٩ - فتاوى ثانی) منه الا بيينة بخلاف الاول لان الحرية من شرائط أهلية الشهادة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس أحرار الا في أربعة وذ كر في جلتها الشهادة فلم تثبت الحرية بالجهة لا تثبت الاهلية * اذا طعن الشهود عليه في الشهود فسأل القاضي عن الشهود فخرجوا لا ينبغي للقاضي أن يقول للمدعي جرح شهودك وانما يقول له زدني شهودك أو يقول له لم تحمد شهودك * رجل نزل بين ظهري قوم لا يعرفونه قبل ذلك فأقام بين أظهرهم ولا يظهر لهم منه الا الصلاح والاستقامة كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا اذا مضت ستة أشهر وسعهم أن يعدلوه ثم قال لا يسعهم أن يعدلوه حتى يقيم سنة وقال محمد رحمه الله تعالى لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مثل هذا ترك التوقيت والتفويض الى رأى المبتي به * شاهد شهد فعلا ثم شهد عند هذا القاضي في حادثة أخرى قال ان كان العهد قريبا لا يشتغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدار ستة أشهر فادون ستة أشهر قريبا وقال بعضهم مادون السنة قريبا والصحيح أنه يفوض ذلك الى رأى القاضي وتصح تزكية السرف من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق والمحدود في القذف والاعمي والصبي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من لا تقبل شهادته لا تصح منه تزكية السرف كما لا تصح تزكية العلانية ولا من الفاسق والمحدود في القذف والعبد والاعمى والصبي * فصل فممن لا تقبل شهادته للثمة * وهي أنواع منها تهمة الولادة والنسب * قال في الاصل لا تقبل شهادة الانسان لمن ينسب اليه الشاهد بالولادة ولان ينسب الى الشاهد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة السيد لهبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لرب استأجره * وفي الاصل ولا تجوز دونه وان علوا من قبل الآباء والامهات ولا لولده وان سفل * امرأة ولدت ولدا وادعت أنه من زوجها هذا زوج ذلك فشهد على الزوج أبوه أو ابنه أن الزوج أقر أنه ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد أب المرأة وجدها على اقرار الزوج حينئذ لا تقبل شهادتهما لانهم ما يشهدان لولدهما * ولو ادعى الزوج ذلك

والمرأة تصحدها عليها أبوها أنها ولدت وأنها أقرت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام رحمه الله تعالى وتقبل في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى * وإذا شهد الرجل لابنه على أبيه جازت شهادته * إنما ملاعنة في بطن واحد شهد الذي نفاهما لا تقبل شهادتهما وكذا شهادة أولادهما ولو تزوج أحدهما بنتا للذي نفاهما لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يتوارثان * وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز شهادة ولد الملاعنة لزوجة أمه الذي نفاه فعلى هذه الرواية تجوز شهادة ولد الزنا للزاني بطريق الأولى * شهادة الاخ لاختيه ولاولاده جائزة وكذلك الاعمام وأولادهم والعمت والخالات والاخوان * وتجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته ولامرأة ابنه * ومن التهمة المانعة أن يجز الشاهد بشهادته الى نفسه مغنما أو يدفع عن نفسه مغرما * رجل معه شاة مر عليه رجل فقال له الذي في يديه اذبحها فذبحها ثم جاء رجل وادعى أن صاحب اليد اغتصب الشاة منه وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الذابح قال في الاصل لا تقبل شهادة الذابح لانه أقر على نفسه بالضمن للشهود له * وقال عيسى بن أبان رحمه الله تعالى ينبغي أن تجوز هذه الشهادة * رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعنته وأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا أن يبطل حق الرثلو وجد المشتري به عيبا وذكر في شفعة الاصل اذا شهد البائع أو أولاده أن الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدار في يدي المشتري لا تقبل شهادتهم لان البائع يريد بهذا تحويل العهدة عن نفسه * وروى ابن سماعة رحمه الله تعالى لو شهد ابن البائع أن الشفيع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم يجز ولو شهد ابن البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفيع لم يجز * رجلان عندهما ودعة فشهدا على من أودعهما بذلك المال للمدعى جازت شهادتهما ولو شهدا على اقرار المدعى لمن أودعهما والمال قائم أو مستهلك لم تقبل شهادتهما لانهما غامبان في حق المدعى فهما يريدان بشهادتهما ما اخرج أنفسهما (٤٦٦) عن عهدة الضمان * ولو شهدا بذلك بعد رددهما المال على من أودعهما جازت شهادتهما

وفي ودعة الاملاء والعارية اذا شهدا على الذي أودعه أو أعاره أنه للمدعى لا تجوز شهادتهما قبل الرد وتجاوز بعدهما اذا شهد الوصي بدين لليت والورثة صغاراً وبعضهم صغاراً لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادته حق نفسه * ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته * ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته

ويسكن فيها من رأى فليس له أن يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر سكا للغزاة والمرابطين ودفعها الى وال يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وان مات لم تكن ميراثا عنه وان لم يسكنها أحد كذا في المحيط * ثم لافرق في الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين الفنى والفقر حتى جاز للكل النزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين * وغلة الدار والارض اذا جعلت للغزاة لا يأخذ منها الا من هو في عداد المحاربين كذا في خزنة المفتين وفتاوى قاضخان * قال الخفاف في وقفه اذا جعل الرجل داره سكنى للغزاة فسكن به بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها أحد ينبغي للقيم بأمر هذا الوقف أن يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج الى سكناه ويجعل أجرة ذلك في عمارة هذه الدار فافضل بعد ذلك يصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط * وفي النوادر اذا بنى خانا واحتاج الى المرممة روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية بيتا أو بيتين فتؤاجر وينفق من غلتها عليها وروى عن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤاجر سنة أخرى ويرم من أجرته وهكذا اذا جعل فرسه

على كل حال * رجلان في يدهما رهن لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهانان جازت شهادتهما لانهما حبيسان يشهدان على أنفسهما بابطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الراهنين لانهم ما يطلان عليه يدا اثباتها بالرهن الآن الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى ولو كان الرهن جارية لرجلين فهلكت عند المرتهين وقيمة مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها المرتهانان للمدعى لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن للمدعى لانهما أقرتا على أنفسهما أنهما كانا غاصبين * رجلان غصبا عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا بعد الرد على المصوب منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد قائم أو هالك في يده وقضى القاضى عليهما بالقيمة للمصوب منه أو لم يقض وتراضيا على القيمة ودفعوا القيمة الى المصوب منه أو لم يدفعوا لم تقبل شهادتهما أما قبل الدفع فلا نعم ما يحولان ما عليهما من الضمان الى غير المصوب منه وأما بعد الدفع لا تقبل لانهما أبطلتا ملكا أثبتاه للمصوب منه في القيمة المأخوذة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرضان اذا شهدا الغير المقرض أن ما أقرضهما فلان كان للمدعى لا تقبل شهادتهما شهدا بذلك قبل أداء القرض أو بعده * رجلان اشتريا جارية شراء فاسدا وقبضاها فادعاهما رجل وشهد له المشتريان ان شهدا بعد ما نقضا البيع الفاسد وردت الجارية على البائع جازت شهادتهما ولو شهدا قبل ذلك والجارية قائمة في أيديهما أو هلكت في أيديهما لا تقبل شهادتهما لان المبيع بيع فاسدا مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب * ولو كان القاضى نقض البيع الفاسد أو نقض المشتريان بحضرة البائع ولم يدفع الجارية الى البائع حتى شهدا أن الرجل يدعيهما لا تقبل شهادتهما لانهما مضمونة عليهما فلا تقبل شهادتهما في تحويل الضمان * رجل اشترى من رجل جارية وتقايبضا ثم تقايلا البيع أو رد الجارية بعيب بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع ولم يدفع الجارية الى البائع حتى شهدا المشتري لان الآالة والرتب العيب بمنزلة بيع جديد في حق الثالث فيصير كأن المشتري باعها من البائع ثم شهد المدعى فلا تقبل شهادته ولو كان الرتب العيب بقضاء القاضى أو قبل القبض بغير قضاء أو بغير رؤية أو بشرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها على البائع

بهذه الأسباب أو قبله لأن الرقبة هذه الأسباب فسخ من كل وجه فكانت الجارية بعد الفسخ في يده محبوباً بالثمن بمنزلة الرهن وشهادة المرحومين جائزة * رجل اشترى جارية بعد وثاقها ثم وجد بالجارية عيباً فردّها بقضاء وحبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادّعى الجارية بمحضرة بآئنها فشهد المشتري مع رجل آخر أنه المذموم لا تقبل شهادة المشتري وأن شهد بعد ما دفعها إلى بآئنها جازت شهادته لأن الجارية بعد الرقبة العيب مادامت في يده تكون بمنزلة المغصوبة لأنها مضمونة بقيمتها حتى لو هلكت الجارية لا يطل الرّد وكان عليه قيمتها * والغاصب إذا شهد بالمغصوب لغیر المغصوب منه والمغصوب في يده لا تقبل شهادته وأن شهد بعد ردّ المغصوب على المغصوب منه جازت شهادته * ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم أن المشتري الجارية وجد بها عيباً فردّها بعد القبض بقضاء قاض صرحه ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاء رجل وادّعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنه المذموم جازت شهادته لأن ما بعد هلاك العبد تكون مضمونة بقيمة العبد لأن لو هلكت ينتقض الرّد فكانت بمنزلة الموهونة وشهادة المرحومين لغیر الرهن جائزة * رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريم أن رجل أنه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد آخر أن سواهما الرجل آخر أنه أخ الميت وارثه لا وارث له سواء فانه يقضى بشهادة الغريمين لأن الأخ لا يرث مع الابن فان كان شهود الأخ شهدوا أولاً وقضى القاضي للأخ ثم شهد الغريم أن رجل أنه ابن الميت لا تقبل شهادة الغريمين لأنهما يدفعان عن أنفسهما مطالبة الأخ بهذه الشهادة وكذا الوقضيا دين الميت بأمر القاضي أو بغير أمره ثم شهد الابن لا تقبل شهادتهما لأن الدينون تقضى بأمثالها وكانا بمنزلة البائعين والبائع إذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري ولو كان مكان الدين عبد غصب في أيديهم من الميت فلم يدفعوا العبد إلى الأخ حتى شهدا به للابن لا تقبل شهادتهما وإن دفعاهما إلى الأخ بقضاء ثم شهد الابن جازت شهادتهما كما في الغصب ولو كان العبد ودبعة في أيديهم ما لميت جازت شهادتهما للابن دفعهما العبد إلى الأخ أو لم يدفعهما لأنهما دفعهما (٤٦٧) إلى الأول عين حقه فلم يكن دفعهما بيعاً

* مستأجر الدار إذا شهد مع رجل آخر أن الدار للسدي أجره أو شهد للمدعي أن الدار للمدعي ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت شهادته في الوجه الأول لتصحيح الاجارة وفي الوجه الثاني لاثبات حق النسخ لنفسه ومع ذلك قال

حيثما كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وإن لم يركبه أحد يؤجره وينفق عليه من أجرته كذا في الذخيرة * وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الامام ويوقف ثمنه حتى اذا احتج الى ظهري بشري ثمنه فرساو يغزى عليه كذا في المحيط * قال الخصاص في وقفه اذا جعل داره سكنى للمحتاج فليس للمجاورين أن يسكنوها واذا مضى يوم الموسم يؤجرها وينفق غلتها في صرمتها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل بنى رباطاً للمسلمين على أن يكون في يده مادام حيا فليس لاحد أن يخرجهم ما لم يظهر منه أمر يستوجب الاخراج من يده كسرب الخمر فيه أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا لله تعالى كذا في الذخيرة * أرض لاهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثمان واحد من أهل القرية بنى فيها بناء (١) لوضع اللب والآت القبر وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان فلا (١) قوله لوضع اللب كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كما رأيت في الاصل المنقول عنه اجماعاً

تجوز شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادته في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن نفسه * ولو كان الشاهد ساكناً في الدار بغير أجر جازت شهادته في الوجهين * وتجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في الوكالة والجامع * ولو شهد لمدينه بعد موته بما لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال المدين في حياته ويتعلق بعد وفاته * رجل باع عبداً وسلمه الى المشتري ثم ادّعى رجل أنه اشتراه من المشتري وأنكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا تقبل شهادته لان فيه تبعية العبد عن نفسه * اذا شهد الاجير لاستاذة بشي اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة أنه لا تجوز ذكر في الديات أجير القاتل اذا شهد على ولي القاتل بالعفو جازت شهادته وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان شهادة الاجير لاستاذة مردودة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قالوا ان كان الاجير مشتركاً بتجوز شهادته في الروايات كلها * وما ذكر في الديات محمول على هذا الوجه وان كان أجير واحد مشاهرة أو مسانحة أو مياومة لا تقبل شهادته لاستاذة لا في تجارة ولا في شيء آخر * وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكره الناطق رحمه الله تعالى والصدرا الامام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لان أجير الواحد يستحق الاجر بمضي الزمان فاذا كان يستوجب الاجر لزمان أداء الشهادة كان متهما فيما شهد أما الاجير المشترك لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عقدت عليه الاجارة فاذا لم يستوجب بشهادته اجرة انتقت التهمة عن شهادته ولهذا جازت شهادة القابلة على الولادة عند شرطها وهو العدالة * رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه بشي وأنكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه إماماً ولاد يحتاجون قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا الاولادهما فيما يخص اولادهم ما بطلت شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلاً لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما وذكر محمد رحمه الله تعالى في وقف الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه وشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي

أن لا تقبل في الوقف أيضا لأن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تقبل أصلا ويحتمل أن ما ذكر في الوقف محمول على ما إذا كان جبرانه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما إذا كانوا قليلا يحصون فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الزيادات لو أنسرية رجعت إلى دار الاسلام بأسارى فقالت الاسارى نحن من أهل الاسلام وأهل الذمة أخذناه ولاه في دار الاسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لأن ثبوت اليد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية بيعة على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش جع عظيم فلا يعتبر حقهم مانعا من الشهادة ولو أوصى بشئ من ماله لمسجد حيه وأنكر ورثته ذلك فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادته * وكذا إذا شهدوا على وقف لمسجد الجامع أو على أبناء السبيل وهم أبناء السبيل جازت شهادتهم * واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في شهادة بعض أهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله تعالى انه يجوز هذه الشهادة وأخرج الرواية من سير الوقف * وأما أصحاب المدرسة إذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا على مسئلة الشفعة * دار بيعت ولها شفعا فانكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادته وان كان يطلب الشفعة لا تقبل شهادته قال مولا نارضى الله عنه وعند هذا يخالف الشفعة لان حق (٤٦٨) الشفعة مما يحتمل الابطال فاذا قال أبطلت شفعتي بطلت شفعتي وأما الوقف على المدرسة

من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بابطاله فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب ويأخذ بعد ذلك فكان شاهدا لنفسه فيجب أن لا تقبل شهادته * روى عن بعض المشايخ إذا شهدا اثنان من أهل سكة على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطلب

باسم به وبعد ما بنى لواحتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضيان * رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لاقربائه والفقراء ثم قال لا تركوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرابة يحصون أو لا يحصون ففي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزأ والفقراء جزأ والرباطيين جزأ حتى لو كانت القرابة عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهما عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على ثلاثة لكل فريق سهم كذا في الوقعات الحسامية * وإذا اشترى الرجل موصعا وجعله طريقا للمسلمين وأشهد عليه فانه يصح ويشترط لتماحه مرور أحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في الظهيرية * قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا للورثة وقد صار وقفه فقد خص به القنطرة بابطال الميراث فيها كذا في الذخيرة * وحكى عن الحاكم المعروف بعمر ربه أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة

لنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل شهادته وقال مولا نارضى الله عنه وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب رحمه نظر لان الوقف على السكة يكون لاصلاح طرقها وما أشبه ذلك * ولو وقف لبناء القنطرة أو لاصلاح الطرق أو لحفر القبور أو لاختاذ السقايات أو لاختانات المسلمين أو لاشراء الاكفان لهم ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان في المسئلة نظر * رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر أن المرأة أقربت أنها أمة لفلان لرجل يدعيها لا تقبل شهادة الزوج الا أن يكون الزوج أعطاهامهرها والمدعى يقول كنت أذنت لها في النكاح وقبض المهر * رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه وتجوز شهادته على شهادة أبيه وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى إذا شهدا ابنا القاضي لرجل أن أباهما ناضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما أبو حنيفة رحمه الله تعالى على قضاء أبيهما قال وفيها قول آخر انه يجوز قال وبه نأخذ * رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كذا أبا كما فعبدى حر وانه قد كلم أباهما قال ان كان الاب غائبا وحاضرا مقرا بما يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكر للكلام جازت شهادتهما وكذا لو كان البين على الضرب * رجل ادعى على رجل حقا فشهد المدعى ابنا القاضي قال محمد رحمه الله تعالى القاضي يقبل شهادة الابنين * ولو شهد أن أباهما قضى للذم على هذا المدعى عليه لا تقبل شهادتهما * رجلان شهدا على رجل أنه باع داره من هذا المدعى بالف درهم على أنهما كفيلا بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى ان كان ضمنا فما في أصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضمنا منهما فكذا ما باعا وان لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما * رجل قال ان شربت خرا فعبدى حر فشهد رجل وامرأتان أنه شرب الخمر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعتق العبد ولا يحد * ولو قال ان سرق من فلان فعبدى حر فشهد عليه رجل وامرأتان أنه سرق منه عشرة دراهم قال في المنتقى هذا والاول سواء لا تقبل شهادة المرأتين ولا يقضى بشئ * وذكر في النوازل أن محمد رحمه الله تعالى قال أضمنه العشرة ولا أقطع يده ولا أعتق العبد * والعصم خلاف محمد رحمه الله تعالى في مسئلة السرقة وشرب الخمر والفتوى فيهما هلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف

وقال ان استقرضت من فلان ذراهم فعبدى حر ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك أب العبد مع رجل اخذ كرقى النوازل أنه يقضى بالمال للمدعى ولا يقضى بالعق لان القضاء بعق العبد قضاء بعقته بشهادة أبيه نظيره مسلم حلف وقال ان دخل عبدى هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذا العبد هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد مسلما بطلت شهادتهما لانها شهادة على المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانيا فشهدا بهما على النصراني بالطلاق جائزة وعلى المسلم بالعق لا تجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لانها في العقق شهادة النصراني على المسلم وهو مولى العبد * رجل اشترى عبيدين وأعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع أن الثمن كان ألفا وادعى المشتري أنه كان خمسمائة فشهدا للمعتق أن الثمن كان ألفا لا تقبل شهادتهما ولولم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعى الايفاء وأنكر البائع فشهدا للمعتق أن البائع أبرأه عن الثمن جازت شهادتهما ما * رجلان شهدا لرجلين بدين على الميت ثم شهدا لرجلان بدين للشاهدين على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا به - له جازت شهادة الاولين استحسنانا * ولو قالوا كنا قبضنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما * رجل وكل ثلاثة نفر في خصومة وقال أيهم خاصم فهو وكيل فيها فشهدا اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصما بشهادتهما وان وكل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض * رجل عليه دين لرجل فشهدا للمدين مع رجل آخر أن الطالب أقر أن الدين لفلان ان شهدا المديون بذلك قبل أداء الدين لم تقبل شهادتهما وان شهدا بعده جازت شهادتهما * رجل اشترى جارية وكفل له رجلان بما يلحقه فيها ثم شهدا لكفيلان أن البائع انتقد الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن * ثلاثة نفر لهم على رجل دين فشهدا اثنان منهم على الثالث أنه أبرأه المديون عن حصته لا تقبل شهادتهما لانهم ما يدفعان شركة الثالث فيما يقبضان (٤٦٩) من المديون * وكذا لو قبض اشيا من المديون ثم شهدا أنه أبرأه عن حصته

رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويهبطون فيها ولا يكون بناؤها الورثة خص بناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر أن الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل مع أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * مقبرة كانت للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بأن بقي من عظامهم شيء ينش ويقبر ثم يجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنشبت واتخذها مسجدا كذا في المضمرات * رجل جاء الى المفتي فقال اني أريد أن أتقرب الى الله تعالى أبني رباطا للمسلمين أو أعتق العبيد أو أراد أن يتقرب الى الله تعالى بداره فقال أيها وأتصدق بثلثها أو أشترى بثلثها عبيدا فاعتقهم أو أجعلها دارا للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتجعل له وقفا ومستمغلا لعمارة الرباط أفضل لانه أدوم وأعم نفعا وان لم تجعل للرباط وقفا

شهد الاجير لا ستأذنه وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم تصر مقبولة كن شهدا لاهر أنه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء * ولو أن القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وان لم يكن أجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال للشهادة * فلو أن القاضى لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لاهر أنه فلم يرد القاضى شهادته حتى أبانها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو أن القاضى رد شهادته الاولى لاهر أنه ثم أعادها بعد البيونة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا فكذلك في مسألة الاجير * رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضى بجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ما ان كانا عدلين لانهما علماه بأمر القاضى ولا بأس بذلك للقاضى بل هو جائز فبين لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان القاضى نصب ناظرا وهذا من النظر واحياء الحقوق * الشاهد اذا كان بالرياسة فادعى الى المصر لاداء الشهادة قالوا ان كان في موضع لو حضر لاداء الشهادة يمكنه أن يشهد ويبت في منزله كان عليه أن يحضر لاداء الشهادة قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى انما يلزمه اذا ادعى الى قاض يقبل شهادته ولو لم يحضر ولم يشهد بضيع حق المدعى فاما اذا ادعى لاداء الشهادة الى قاض لا يعرفه بالعدالة ولا يقضى بشهادته أولا لم يكن القاضى عدلا لا يلزمه أن يحضر وكذا لو كان للمدعى سواه شهود عدول يقبل القاضى شهادتهم لا يلزمه أن يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه عن الاداء في هذه الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته أسرع قبولاً من شهادتهم لا يسعه أن يمتنع عن الحضور وروى هذا بمنزلة التعديل اذا كان المعدل يعلم أنه لو لم يعدله عدله غيره وسعه أن يمتنع واذا كان لا يعدله غيره لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ولا يمكنه

وقال محمد رحمه الله تعالى ان شهدا بذلك قبل أن يقبضا شيئا من المديون تقبل شهادتهما ما وان شهدا بذلك بعد القبض لا تقبل شهادتهما * رجل وامرأتان شهدوا على زوج المرأتين أنه قال لنسائه أنتن طوائف لم تجز الشهادة لاعلى طلاقهما ولا على طلاق غيرهما * واذا

الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لاداء الشهادة لا بطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجرد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان أكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في الركوب ما قال أما في الطعام ان لم يكن المشهود له يأكل طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم فأكلوه لا ترد شهادتهم فان كان هيأ لهم طعاما فأكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن لذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيأ لهم طعاما أو بعث اليهم دواب وأخرجهم من المصر فركبوا أو كلوا طعاما مختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل فيهما والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الانكحة فانهم يذلون السكر والحلاب ويشترون الدراهم ولو كان ذلك قد حاق بالشهادة لما فعلوا * رجلان شهدا على مريض صاحب فراش أنه طلق امرأته ثلاثا وقالوا لا أشهدنا بذلك في صحته وأمرنا بكما أنه فكتبنا لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا على أنفسهما بالفسق وعن أبي القاسم الصمد رحمه الله تعالى اذا شهدا ثمان على طلاق امرأة أو عتق أمة أو قالا كان ذلك عام أول جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهن شهادتهما قال مولا نارضى الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهنا اذا علم أنه يسكنها المسالك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخرها صاروا فسقة * ثلاثة قتلوا رجلا عذبا ثم شهدوا بالتوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقبل في حق الواحد وقال الحسن رحمه الله تعالى أقبل في حق الكل * ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء استغفر الله قد (٤٧٠) كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال ذلك فسألهم القاضي فقالوا كلنا

على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم ويقيمهم من عنده حتى ينظر وفي ذلك فان جاء المدعى باثنين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهما * رجل شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح عن مكانه ثم قال أوهمت

ومستغلا للعمارة فالأفضل أن تبيعه وتصدق بثمنه على المساكين كذا في فتاوى قاضيهان * ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمنها عبدا فيعتقهم كذا في الظهيرية وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمنها كذا في البحر الرائق * الميت بعد ما دفن بمدة طويلة أو قليلة لا يسع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعدو والعدو أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية * رباط كثر دوابه وعظمت مؤنم اهل للقيم أن يبيع شيئا منها ويتفق ثمنها في علفها أو حرمة الرباط فهو ذاعلى وجهين ان بلغ سن البعض الى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن يسلك في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة * سئل القاضي الامام شمس الأئمة محمود الازوجندي عن مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو أيضا عن المقبرة في القرى اذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموتى لا العظم

بعض شهادتي أو غلطت أو نسيت لا تقبل شهادته * قالوا وكذا لو نسى بعض الحدود أو بعض النسب ثم تدارك في مجلسه ولا جازت شهادته اذا كان عدلا قبل ذلك * هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذ كر لفظة الشهادة في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المنتقى اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها أو قال غلطت أو نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متما تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرد اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم زاد فيها قبل أن يقضى القاضي أو بعد ما قضى أو قالا أو همنا وهمنا غير متهمين قبل القاضي ذلك منهم ما ذكره الناطقي في الوقعات * ولو قال الشاهد تعدت ولم أغلط ثم بدلت الى فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوى على ما ذكر في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما تقييد المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك بعد الافتراق ذكر في الكتاب في مواضع * رجل ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين فشهدا ان الدار له فان القاضي يقضى بالبناء والدار للمدعى فان قالا قبل القضاء ليس البناء له انما هو للشهود عليه يقبل ذلك منهما ويقضى للمدعى بالساحة دون البناء وان قالا ذلك بعد القضاء كان عليه ما قيمته البناء للقضى عليه لان اسم الدار يتناول البناء شعرا واذا بنا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل * رجلان قالا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المنتقى أنه تجوز شهادتهما * وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندى في أمر أو قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته * وكذا لو أن رجلين قالا كل شهادة تشهد بها فلان على فلان فهي زور ثم جاءوا وشهدوا قالا لم نتذ كر حين قلنا ثم تذ كرنا جازت شهادتهما ولو قال المدعى ليس لي على دعواي بهذا الحق بينة ثم جاء بينة ذكر الناطقي عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل * وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تقبل لانها كذب شهوده * ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل شهادته * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تقبل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر رجل جاء بقبالتين على رجل

مكتوب في احدهما ان لفلان عليه ألف درهم لاشئ له عليه غيره ومكتوب في الاخرى عليه مال آخر لاشئ له عليه غيره ولا وقت ولا تاريخ او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله * وفي النوادر لابن رستم رحمه الله تعالى لا يحكم بشئ الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاول باطل * ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول * رجل غصب جارية فجاء المغضوب منه بشهود وشهدوا أن المدعى عليه غصب جارية له قال في الاصل تقبل الشهادة ويحبس المدعى عليه حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان أحضر المشهود عليه جارية ان اتفق الغاصب والمغضوب منه أن جاريته هذه يقضي بها للمغضوب منه فان أنكر الغاصب أن تكون هذه الجارية جارية للمدعى وأدعاه المدعى لا يقضي به المدعى ما لم يعد البينة أنما هي التي غصبها منه لان البينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية * قال الفقيه أبو بكر الأعمش رحمه الله تعالى تأويل هذه المسئلة اذا شهد الشهود على اقرار الغاصب أنه غصب منه جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول جائز فيؤمر بالبيان في صورة الاقرار لو جاء بجارية وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله * أما لو شهدوا على فعل الغاصب لا تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالمجهول * قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان لم يصفوا الجارية ولم يذكروا قيمتها في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية لان الغصب انما يكون بعدم من الشهود عادة فلم تقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة لا تفتح باب الظلم فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية أو قال بعثها ولا أقدر على ردها ان صدقه المغضوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضى له بالقيمة وان كذبه يحبس الغاصب حتى يمضي زمان يقع عند القاضي أنه عاجز عن ردها وذكروا في الجامع أن الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكروا قيمته * وذكروا في الاصل رجل قال لغيره أودعتك عبدا وأمة وقال المودع ما أودعتني الأمة وقد ماتت فأقام المدعى شهودا فشهدوا على أنه أودعه عبدا (٤٧١) وأمة ضمن المدعى عليه قيمة العبد بحجوده

ايداع العبد ولا يضمن قيمة الأمة به لا كهذا عند المودع قالوا انما تقبل البينة على الايداع اذا وصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعى اقامة البينة على مقدار القيمة أما اذا شهدوا أنه أودعه أمة وعبد او لم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم

ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها (١) قال لا ولها حكم المقبرة كذا في المحيط * فلو كان فيها حشيش يحش ويرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق * رجل جعل أرضه مقبرة أو خانة للغلة أو مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة لا تصل للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيبها فساد فأرادت بيعها ان كانت الارض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموتى لقلة الفساد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس عن دفن الموتى فيها الكثرة الفساد فهاها البيع فإذا باعته للمشتري أن يأمرها برفع ابنتها عنها كذا في المضمهرات ناقلان عن الكبرى * رجل حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره أن يقبر فيه ميتة قالوا ان كانت في المقبرة سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وان لم تكن في المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتة وهو (١) قوله قال لا هذا لا ينافي ما قاله الزيلعي في باب الجنائز من أن الميت اذا بلى وصار ترايا جاز زرعه والبناء عليه اه لان المانع هنا كون المحل موقوفا على الدفن فلا يجوز راسمة عماله في غيره فليتأمل والبحر راى مصححه

قالوا على قياس مسئلة الغصب ينبغي أن تقبل ويحبس حتى يجي به كما في الغصب وقال بعضهم لا تقبل الشهادة في فصل الودعة أصلا ولا تقبل في فصل الغصب * ووجه قولهم في ذلك أن الغصب يكون بعدم من الشهود عادة فلم تقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم أداء الشهادة فتعطلت الجهالة لمكان الضرورة ولا ضرورة في الايداع * وذكروا في المنتقى شاهدان شهدا على رجل أنه غصب لهذا شاة وأدخلها في غنمه تقبل شهادتهما ويقضى عليه بقيمة الشاة * ولو شهد أن شاة لهذا دخلت في غنم هذا لا تقبل شهادتهما * شاهدان شهدا على رجل أنه غصب منه ثوبا واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب بل لانهم ما اذا اختلفا في اللون يختلف المغضوب وانما لا يشهد كل واحد منهما ما على قوب آخر * ويجوز أن تقبل الشهادة من غير بيان ولو اختلفا في البيان لا تقبل كما لو شهد شاهدان على محدود وذكروا الحدود الثلاثة وسكتا عن الرابع جازت الشهادة عندنا ولو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لا تقبل شهادتهما ونظائر هذا كثيرة * ورجلان شهدا أن لهذا الرجل في هذه الدار ألف ذراع فأذا الدار خمسة ذراع بطأت شهادتهما لظهور الكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا أن لهذا في هذا القراح عشرة أجرة فإذا القراح خمسة أجرة * رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعتهني هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فأنكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد المدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبده زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد الثمن لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن الميز لزمه البيع بشكوله فان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيدا المولد فنسبوه الى شئ يعرف به من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا أني أستحسن اذا نسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك الأمة * رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا أنه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألهما عن السبب ولا يقضى قبل السؤال لان الورثة مختلفة لا اختلاف أسبابها والقضاء بالمجهول تعذر فان

مات الشاهدان أو عا باقبل ان يسالهما لا يقضى القاضى بشئ * ولو أقام المدعى شاهدين أنه وارثه وأن قاضى بلدة كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له سواء أشهدنا على قضائه ولا ندري بأى سبب قضى بوراثته فان هذا القاضى يسأل المدعى عن السبب الذى قضى له القاضى به فان بين سببى قضى له بالميراث لان قضاء القاضى يحمل على العدة ما أمكن ولا يقضى بالسبب فى قضى له بالميراث ولا يقضى بالسبب الذى بين المدعى لان هذا القاضى لا يدري أن القاضى الاول يقضى بذلك السبب أم لا * رجل ادعى على رجل أنه شقيق له فلا ناموضحة عند انقضاء منها فشهد الشهود على الموضحة وقالوا لا ندري مات أولم يميت ذكر فى المتن أنه تجوز شهادتهم على الموضحة لانها متفقة على الموضحة * قال اذا شهد الشهود رجل بدار فى يد رجل وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها ونذكر حدودها اذا مشينا اليها لكانا نعرف أسماء الحدود فاذا انتهينا اليها بين حدودها ونعرف أنها لهذا المدعى وفى ملكه وفى يد هذا المدعى عليه فان القاضى يقبل ذلك منهم ما اذا عدل فبعضهم القاضى مع المدعى والمدعى عليه وأمين له ليوقف الشهود على الحدود بحضورهم ما اذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التى شهدنا بها هذا المدعى فهذه تلك الدار وهذه حدودها ثم يرجعون الى القاضى ويشهد الامينان أنهم وقفوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود حينئذ يقضى القاضى بالدار التى شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا القرية والحدائق وجميع الضياعات والعقارات * ولو شهدوا أن الدار التى فى بلدة كذا فى محلة بنى فلان تلاصق دار فلان بن فلان القلانى هى فى يد فلان المدعى عليه هذا المدعى وفى ملكه لكننا لا نعرف حدودها ولا نقف عليها وقال المدعى للقاضى أنا آتيك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأنى بشاهدين يشهدان له أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة فى النسخ * ذكر فى بعضها أن القاضى يقبل ذلك ويحكم به المدعى كما فى المسئلة الاولى وذكر فى بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم به المدعى لان (٤٧٣) الشهادة الاولى فى هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فكان وجودها

وعدمها سواء وكذا القرية والحدائق وجميع العقارات * ثم قال فى الكتاب وهذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمر بن حارث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لادسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل فى قول صاحبيه

كرجل بسط المصلى فى المسجد أو نزل فى الرباط فجاء آخر فان كانت فى المكان سعة لا يوحش الاول ولو أن الثانى دفن ميتة فى هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا فى الظهيرية * ميت دفن فى أرض انسان بغير اذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبراً فى المقبرة التى يباح له الحفر فدفن فيه غيره ميتاً لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جميعا بين الحقين كذا فى خزانة المقتنين * وهكذا فى المحيط * قوم عمرو أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم وبقر ب ذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن فى هذا الرباط يستعين بهذا فى طعامه وكسوته وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذى أباح السلطان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لو كان المؤذن محتاجاً لطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وانما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسناً كذا فى

رحمهما الله تعالى * والضيعة اذا كانت مشهورة فهى على هذا الخلاف أيضا وأجمعوا أن الرجل اذا كان مشهوراً كمشهرة أبى فتاوى حنيفة وابن أبى ليلى رحمهما الله تعالى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن العقار مشهوراً فشهد الشهود على حدود ثلاثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحساناً ويقضى بها المدعى ويجعل الحد الثالث محاذي الحد الاول فان ذكر الحدود الاربعه وغلطوا فى الحد الرابع لا تقبل شهادتهم قياساً واستحساناً * ولو شهدوا أن جميع ما فى قرية كذا من الدور والارض وغيرهما التى هى معروفة للمدعى هذا ميراث له عن أبيه فلان لا نعرف له وارثاً غيره ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهم ما بال طريق الذى قلنا فيما تقدم وان كانا لا نعرفان الحدود لا تقبل شهادتهما * رجلان شهدا على رجل أنه نقض حائط فلان ان ذكروا حدود الحائط وبينوا الطول والعرض جازت شهادتهما وان لم يذكر واقعته لان بعد بيان الحدود والطول والعرض يعرف القاضى قيمته بالسؤال من اهل * قال مولانا رضى الله عنه وعندي لا بد أن ذكروا أنه من المدر أو الخشب وبينوا موضعه لان الحائط من المدر مع الحائط من الخشب يختلفان اختلافاً فاحشاً * رجل ادعى مجرى ماء فى أرض رجل وطريقا فى دار رجل ذكر فى بعض الروايات أنه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وكر فى الاصل أنه يسمع دعواه ويقبل الشهادة وان لم يبينوا ذلك * رجل له تسعة أولاد أقر فى صحته وجواز اقراره أن الخمسة من أولاده فلان وفن ذكر أسماءهم فى الصك عليه ألف درهم ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من أولاده ذلك وأنكر سائر الورثة فشهد الشهود على اقراره بذلك صحته وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا حضوراً عند الاقرار قالوا ان أقر سائر الورثة بأسمى هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كما لو أقر رجل لغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال كان المال له وان جحد سائر الورثة أسماءهم يكلف المدعون تأمينة اليقينة على أنهم يسمون بالاسم الذى ذكر الشهود فان أقاموا اليقينة ولم يكن فى الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال * رجل ادعى على رجل أنه استهلك عليه دوايه عدداً ما فشهد له الشهود بذلك قال الفقيه أبو بكر البخارى رحمه الله تعالى ينبغي أن يذكر

الذ كور والانات فان لم يذكروا ذلك أخاف أن تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ وان ينو ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذ كورة والاثوثة لابلون * قال مولانا رضى الله عنه ينبغي أن يشترط بيان الجنس كالفرس والحصان والبغل والابل ولا يشترط ذكر الاثوثة والذ كورة لان الذ كور والاثوثة في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسئلة المنتقى اذا شهد الشهود أن المدعى عليه غصب شاة له هذا المدعى وأدخلها في غنمه جازت شهادتهم وان لم يذكروا الاثوثة والذ كورة والشاة اسم الجنس يتناول الذ كور والاثوثة ولهذا لو وكل انسانا يشترى له حمارا أو فرسا صح التوكيل وان لم يذكروا الذ كورة والاثوثة * وشهود السرقة اذا اختلفوا في الذ كورة والاثوثة لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على أنه يشترط بيان الذ كورة والاثوثة في دعوى الغصب والاستملاك * رجل ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم خزوها ثم يشهدان بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا ينبغي أن يعلموا بجودتها لا محتمال أنها تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم * رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع دراهم وأخذ الثوب وافترقا من غير أن يعقدا بيعا بلسان - ما جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين أن يشهدا أنه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود أن الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتقد جواز البيع بالتعاطي * رجل ادعى دارا أنه ورثها من أبيه ورجل آخر ادعى أنه اشتراها من المتوفى ذلك فجاء مدعى الشراء بالشهود فشهدوا أن الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملكها قالوا ان كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الميراث فالشهادة جائزة لان الشهادة على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو في يد الوارث (٤٧٣) أما اذا كانت في يد المشتري أو في يد الوارث كانت الشهادة

يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم أو الشهادة على البيع والقبض ونحوه لا يحتاج الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقرر بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كما لو شهدوا أن الميت أقر أنها المدعى

فتاوى قاضيان * وكذلك من عليه الزكاة لو أراد صرفها الى بناء المسجد أو الفتنطرة لا يجوز فان أراد الحيلة فالحيلة أن يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه الى المتولى ثم المتولى يصرف الى ذلك كذا في الذخيرة * رباط فيه غمارا يجوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها فهذا على وجهين اما أن كانت غمارا لا قيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو غمارا لها قيمة ففي الوجه الاول لا بأس وفي الوجه الثاني الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لانه يحتمل أنه جعل ذلك وقفا للفقراء دون النازلين وهذا اذ لم يعلم أما اذا علم أنهم اوقف على الفقراء لا يحل لغير الفقراء أن يتناول منها كذا في الوقفات الحسامية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع الى خادم دار عمران وهي دار يسكنها الفقراء دراهم وأمره أن يشتري بها خبزا وخبزا وينفق على المقيمين فيها فلم يحتج الخادم ذلك اليوم الى الخبز واللحم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم بالنسيئة فقضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط * والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك * مقبرة عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما أن كانت الاشجار نابتة قبل اتخاذ الارض مقبرة أو نبتت بعد

(٦٠ - فتاوى ثاني) * نهر في أرض رجل ادعى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهودا فشهدوا أن المدعى كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا أن له فيه مجرى الماء أو حقا ثابتا في ذلك ولو أقر المدعى عليه فقال للمدعى كنت تجري فيه الماء وأنت غاصب وليس لك فيه مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقرا له باليد ولا تقبل منه دعوى الغصب الا بينة

فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه * اذا شهد القاضيان فيما اقتسما جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد - درجة الله تعالى لا تقبل شهادتهما وصورة ذلك اذا اقتسما الدار بين الوارثين ثم شهدا أن هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الا آخر كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان الملك لا يثبت بقسمتهما اما لم يراضيا على ذلك أو يستعملان القرعة * رجلان شهدا أن فلانا أمرنا أن نبلغ فلانا أن فلانا واكله أن يبيع عبده فاعلمناه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز شهادتهما ولو قالان شهدا أن زوج هذه المرأة قال لنا خيرا أمرنا أني فلانة نخيرناها فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما * ولو شهدا على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنكر قبضه فقالا نحن وزناه عليه ان كان رب المال حاضرا عند الوزن جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا تجوز * وفي بعض الروايات لا تجوز شهادة الذي كال في المكيل وشهادة الذي ذرع في المذرع * رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد شاهدان بهما وأن المدعى استأجرنا على بنائهما وغير ذلك مما لا يجب عليهم الضمان في ذلك جازت شهادتهما وان قالوا استأجرنا على هدمهما فهدمناهما لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه * وذكري طلاق الاصل لو شهدا أن فلانا قال لامرأته أنت طالق ان كلفت - لا ناو فلا نا لا انفسهما فشهدا أنهم اقد كلمتا ما أو شهدا أنه قال لهما يوم تسكمان امرأتي فلانة فهي طالق وأنهما اقد كلمتاها كانت شهادتهما باطلة * وكذا لو شهدا على رجل أنه قال لعبده فلان ان كلفت الشاهدين فانت حر وأنه قد كلمهما أو المولى يجحد أو شهدا أنه قال للشاهدين ان كلمتما عبدي فهو حر وأنهما اقد كلمتا فشهدا بباطلة * ولو شهدا أنه قال لعبده ان

دخلت دارهذين الشاهدين فأتت حروانه قد دخل دارهما فشهادتهما جازرة * ولو حلف أن لا يقرضهما شيئا فشهدا أنه قد أقرضهما جازرت
 شهادتهما * ولو شهدا أنه حلف بعثت مما يليكه أن لا يستقرض شيئا أبدا فشهدا أنه ما قد أقرضاه لا تجوز شهادتهما ولا يعتق العبد * ولو شهدا
 أنه حلف أن لا يستقرض شيئا أبدا وأنه قد طلب منه ما أن يقرضاه ولم يقرضاه جازرت شهادتهما * ولو حلف أن لا يهدم دارهذين أو لا يقطع
 يدهما فشهدا أنه فعل ذلك به ما لم تجز شهادتهما * وقد كرفي طلاق الاصل لو شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وانهم ما قد فعلوا ذلك
 جازت شهادتهما * رجل قال ان دخل داري أحد فامرأته طالق فشهد ثلاثة أنهم دخلوا داره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قالوا دخلنا
 جميعا لا تقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا ودخل هذا معنا جازت شهادتهم * وسئل ابن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة فقَالَ اذا
 شهد أربعة أو ثلاثة نافذ دخلنا جميعا تقبل شهادتهم وان كانوا اثنين لا تقبل فقال له الحسن بن زياد رحمه الله تعالى أصبت وخالفت أبالك
 * رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما مال مسست جسد كما فعبدى حرفش هدا أنه قد مس جسد ههما قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل
 شهادتهما * ولو شهدا أنه قال ان مسست ثيابكما فعبدى حرفش هدا أنه قد مس ثيابهما جازت شهادتهما ما قالوا اذا أراد الشهود في هذه المسائل
 أن يشهدوا بالعق فطريقهم أن يشهدوا بالعق لا غير * وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال النخعي أبو بكر البلخي
 رحمه الله تعالى ينبغي أن يقول أشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على ما أوصى له * وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا
 ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فان ذكر الورثة نكاحها وكان الشاهد يولي تزويجها قال يشهد على النكاح ولا يذ كر العقد عن نفسه
 * رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبا كما فعبدى حروانه قد كأم أبا ههما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الاب مقرا أنه قد كله
 فالتشهادة باطلة وكذلك لو كان الاب (٤٧٤) غائبا أو ميتا وان كان الاب حاضرًا منكرًا جازت الشهادة وكذا لو كانت اليمين على ضربه

* ولو شهدا أنه قال عبدي
 حر ان ضربه بكافش هدا
 شاهدان سواهما أنه قد
 ضربهما لم تجز شهادتهما
 وكذا ان أقر المشهود عليه
 بضربه ما واذكر اليمين * رجل
 عليه ألف درهم لرجل فوزن
 الفريم ألفا ووضعها بين
 يدي الطالب وقال خذها قد
 أوفيتك فقال الطالب لرجل
 احزنوا لني هذه الدراهم فناوله

اتخاذ الارض مقبرة ففي الوجه الاول المسئلة على قسمين اما أن كانت الارض مملوكة لهما مالك أو كانت
 مواتا لا مالك لهما واتخذها أهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار بأصلها على مالك رب الارض يصنع
 بالاشجار وأصلها ما شاء وفي القسم الثاني الاشجار بأصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على
 قسمين اما أن علم لها غارس أو لم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى
 القاضي ان رأى بيعها وصرف عنها الى عمارة المقبرة فله ذلك كذا في الواقعات الحسامية * واذا غرس شجرا
 في المسجد فالشجر للمسجد واذا غرس شجرا في أرض موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولي تعاهد هذه
 الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها واذا غرس شجرا في طريق
 العامة فالحكم أن الشجر للغارس واذا غرس شجرا على شط نهر العامة أو على شط حوض القرية فهو للغارس
 كذا في الظهيرية * ولو قطعها فستت من عروقها أشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير * أشجار على
 حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع

ثم شهد على المقضى أنه هو الذي دفع اليه ألف درهم جازت شهادته * رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ورجل آخر أيكم طلق قالوا
 امرأتى فهو جائز أو قال امرأتى أيديكم فأبيكم طلقها فهو جائز والزوج يجب ذلك لم تجز شهادتهما * ولو أقر الزوج بالامر وشهدا ثمان على
 طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركاء في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لا تقبل شهادة بعضهم على البعض له ولا عليه * قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى في الكياليين شهدا أن هذا باع من هذا كرحضة وكانه نحن المشتري بأمر البائع فشهادتهما باطلة * رجلان اشترى من
 رجل ثوبا ونقداه الثمن أولم يتقداه حتى شهدا أن البائع أقر أن هذا الثوب لهذا المدعى أمرني ببيعه والمدعى يصدقه قال محمد رحمه الله تعالى
 لا تقبل شهادتهما * وضراع من ديوان القاضي وفيه شهادة الشهود بحق والقاضي لا يذ كر ذلك فشهد عنده كتابه أن شهود هذا شهدوا
 بكذا لا ينبغي للقاضي أن يقضى بشهادتهما * ولو ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كتابه عنده أن هذا أقر عندك لهذا بكذا فان القاضي
 يقبل ذلك وكذا لو ضاع اقرار رجل فشهد عند القاضي كتابه أن هذا أقر عندك لهذا بكذا وقد سمعناه فان القاضي يقبل ذلك لان في مسئلة
 المحضر شهد الكتابان على شهادة الشهود والشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التكميل ولم يوجد وفي مسئلة السجل والاقرار شهدوا على
 حق محكوم به أو على اقرار الخصم جازت شهادتهما * ذمى مات فشهد عشرة من النصارى أنه أسلم لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق
 من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقيته أوليائه كفار من أهل دينه فادعى الولي المسلم أنه أسلم وأنه أوصى اليه وأراد أن يأخذ ميراثه
 وشهدا ثمان من أهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه في حكم الميراث قامت على أوليائه الكفار
 وشهادة بعضهم على البعض حجة ويصلى عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصلى عليه بقول وليه المسلم ولا
 يكون له الميراث * ولو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجحد يجبره الامام على الاسلام ويحبسه ولا يقاتله لان نفسه مأمورة لا تقتل
 بشهادتنا النساء * ولو شهد عليه ذميان أنه أسلم فشهادتهما باطلة لانه من تنفي زعمهما وشهادة الذمي على المرتبة باطلة وكذا العبدان والمحدودان في

القذف * ولو شهد على نصراني أو بعث من النصراني أنه زني بأمة مسلمة فإن شهدوا أنه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأوعته دري الحد عنهما ويعزرا الشهود لحق الأمة المسلمة لان في الوجه الاول لم يشهدوا عليها بالحد فبقيت شهادتهم شهادة على الذي فتقبل وفي الوجه الثاني شهدوا على المسلمة بالحد فبطلت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة بطلت في جانب الرجل وانما يعزرا الشهود لانهم قد فؤوا الأمة ولعدم احصان المقدوف لم يجب الحد على الشهود فيجب التهذيب * وكيل في مجلس القضاء اذا ادعى لموكله بضره موكله أن لموكله على هذا كذا وقال المدعي عليه قد قضيت فأنكره موكل المدعي القضاء فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر أنه قد قضاه قالوا لا تقبل شهادة الوكيل لانه ادعى المال عليه بحكم الوكالة فاذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم تقبل شهادته وفرقوا بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب * رجل ادعى على رجل ما لانه أقرضه فجحد المدعي عليه المال فأقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما أنه أقرضه وشهد الآخر أنه أقرضه ثم قضاه فانه يقضى بالقرض بشهادتهما وشهادة الذي شهد بالقرض والقضاء لم تبطل شهادته بالقرض * ووجه الفرق في ذلك أن شاهدا القرص والقضاء لم يشهد بقيام الدين للعال وانما شهد بالقرض فلم يكن متناقضا أما في مسئلة وكيل المدعي ادعى عليه المال للعال فاذا شهد على القضاء كانت شهادته على القضاء مبطله دعواه الدين بحكم الوكالة * امرأة وكات رجلا لطالب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد الوكيل مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كافي مسئلة دعوى الوكيل وهذا نظير ما ذكر في الكتاب * رجلان شهدا الرجل على رجل بعدي في يده فأقام المشهود عليه البينة أن الشاهد ادعاه قبل هذا بطلت شهادته لما كان التناقض والله أعلم

* (باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهده في بعض ما شهد له) * في الباب فصول أربعة * فصل في الشهادة التي تخالف الدعوى الشهادة وفصل في تكذيب الشهود المدعي وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل (٤٧٥) في تعارض البينتين على الموت في وقتين مختلفين * أما الفصل الاول

فهو فصل الشهادة التي تخالف الدعوى * الاصل فيه أن الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت لان الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيما خالفت لم توجد الدعوى فتبطل ضرورة وتكذب الشاهد في بعض ما شهد له يمنع الشهادة قلنا * والاصل في

قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا للشربة فمأنت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن أرض الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسييل الماء ان علم أن صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون اصحاب الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له كذا في فتاوى قاضيان * قال الصدر الشهيد في واقعاته يجب أن يكون هذا المجري في قضاء داره كذا في المحيط * وقف شجرة ينتفع بأوراقها أو بأثمارها أو بأجلها فالوقف جائز ثم اذا جاز لا يقطع أصلها الا اذا كان لا ينتفع الا بأصلها بان فسدت أغصانها أو كانت في الأصل لا ينتفع الا بأصلها فيقطعها أيضا ويصدق وإذا كان ينتفع بأثمارها أو بأوراقها لا يقطع كذا في المضمرات * وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على مسجد فيستأوي بعضا يقطع اليابس ويترك الباقي كذا في محيط السرخسي * أراض موقوفة على الفقراء استأجرها من المتولى رجل وطرح فيها السرقة وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فهذه الاشجار ميراث للورثة ويؤخذون بقلعها فلو أراد الورثة أن يرجعوا في الوقف بما زاد السرقة في الاراضي ليس لهم

تعارض البينتين أن القاضي اذا تبين بكذب أحد الفريقين لا يقضى وعند التعارض ليس أحد الفريقين في تعينه لا يكذب أولى من الآخر فلا يقضى بشهادتهم * جئنا الى المسائل * أما الشهادة اذا خالفت الدعوى فهو على وجوه اما أن كان المدعي به ديناً أو ملكاً أو عقداً * فان كان ديناً فشهدوا بأقل مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى ألفاً وخمسة مائة فشهدوا بخمسة مائة يقضى بخمسة مائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفاً فشهدوا بخمسة مائة * ولو ادعى ألفاً فشهدوا بألف والاخر بخمسة مائة لا يقضى بشي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدين على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظاً ليس بشرط عنده فتقبل شهادتهما على خمسمائة بغير توفيق * ولو ادعى خمسة عشر فشهدوا بأحد عشر وخمسة عشر والاخر بعشرة لا يقضى بشي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان خمسة عشر كلمة واحدة تذ كر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتفقا على شي فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى ألفاً وخمسة مائة فشهدوا بألف والاخر بألف وخمسة مائة فانه يقضى بالألف لان ألفاً وخمسة مائة تذ كر بحرف العطف فكانت الألف مذكورة في شهادتهما فية قضى بما اتفقا عليه * وان ادعى ألفي درهم فشهدوا بألف والاخر بألفين لم تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الألف غير الألفين فلم يتفقا على شي * وأما اذا كان المشهود به أكثر مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى ألفاً فشهدوا بألف وخمسة مائة أو شهدوا بألفي درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق لانه كذب الشهود بالزيادة فان وفق فقال كان لي عليه ألف وخمسة مائة الا أني أبرأته عن خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهم حينئذ لانه وفق بين الدعوى والشهادة بأمر محتمل وكذلك في الألف والألفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لان الشي أغنيما يحتاج الى اثباته بالبينة اذا كان شيئاً لا يتم به ولا ينفرد بآبانه كولو ادعى الملك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان عمة يحتاج الى اثباته بالبينة أما الإبراء يتم به وحده فلو أقر بالاستيناء يصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته بالبينة لكنه لا يتم من دعوى التوفيق ههنا استحسننا والقياس أن التوفيق اذا كان ممكناً يحمل عليه وان لم يدع التوفيق نصيباً للشهادة

وصيانة لكلامه * وجه الاستحسان أن المخالفة بين الدعوى والشهادة بآية صورة فإن كان التوفيق مراداً نزول المخالفة وإن لم يكن التوفيق مراداً لا نزول فلا نزول بالشك فإذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق فزالت المخالفة وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشرط في البعض وذلك محمول على ما إذا ادعى التوفيق وذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال المدعى ما كان لي عليه الألف درهم قط لا تقبل شهادتهما * ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود بألف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت ألفاً فقبضت منها خمسمائة وصل الكلام أو فصل فشهادتهما بألف خمسمائة جائزة ولو قال لم يكن لي عليه الا خمسمائة بطلت شهادتهما * رجلان شهدا الرجل على رجل آخر بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها ذكر في الجامع الص - غير أنه تجوز شهادتهما على القرض وذكر الطحاوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يثبت القرض أيضاً * وذكر في المنتقى رجلان شهدا أن هذا علي هذا ألف درهم قد اقبضت منها مائة وقال الطالب لم أقبض منه شيئاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالألف ويجعل مقتضيا للمائة * وذكر في العيون رجلان شهدا على رجل بألف درهم وقالوا قد قضاها خمسمائة وقال الطالب لي عليه ألف ما قضاني شيئاً أو قال صدقاني الشهادة على الدين وأوهما في القضاء أو قال شهدا لي بألف بحق وخمسمائة بباطل أو يزور قال إن عدلاً جازاً لا في قوله شهدا بباطل أو يزور * وقال زفر رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف إذا شهد المدعى بألف وشهدا أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار والمدعى ينكر الدينانير - هذا إذا كان المدعى به ديناً فإن كان المدعى به ملكاً وشهدوا بألف مما ادعى نحو ما إذا ادعى كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهما ويقضى له بالنصف من غير توفيق لما قلنا في الدين * وكذا لو ادعى داراً في يد رجل أنه له وشهد الشهود أنه اشتراها من الذي (٤٧٦) في يديه جازت شهادتهما لأنه لما ادعى ملكاً مطلقاً فقد ادعى الملك في الحال وفيما مضى

والشهود إذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت شهادتهما بأقل مما ادعى وما شهدوا به يصح بياناً لما ادعاه المدعى فإنه لو قال ملكي لأنني اشتريتهما من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه بياناً للقول بخلاف ما إذا ادعى أولاً النتائج وشهد الشهود أنه اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهما إلا

ذلك كذا في الذخيرة * رجل غرس شجرة في الشارع فبات الغارس وترك ابنين فجعل أحدهما حصته للمسجد لا تكون للمسجد كذا في الوقعات الحسامية * رجل غرس أشجاراً له في ضيعته وقال لامرأته في صحته إذا مت فبيعي هذه الأشجار وأصرفي ثمنها في كفي وعن الخبر للفقهاء وعن الدهن لسراج المسجد الذي في كذا ثم مات وترك امرأته هذه وورثة كباراً فاشتري الورثة الكفن من الميراث وجهزوه بتأجير الأشجار ويحيط من ثمن الأشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقى إلى الخبز ودهن السراج كذا في المحيط * رجل وقف ضيعته على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرة قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وإن لم يذ كر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له وورثته بعده ولا يكون وقفاً كذا في فتاوى قاضيخان * سئل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها إلى عمارة المسجد قال نعم إن لم تكن وقفاً على وجه آخر قيل له فإن تداعت حيطان المقبرة إلى الخراب يصرف إليها أو إلى المسجد قال إلى ما هي وقف عليه إن عرف وإن لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس

أن يوفق فيقول نتجت في ملكي إلا أني بعتهما منه ثم اشتريتهما منه فلم يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهما لأن دعوى للعمارة النتاج على ذي اليد لا يحتمل دعوى ملك حدث من جهته فإنه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتاج من جهة ذي اليد لا يصح كلامه فلا يمكن أن يجعل آخر كلامه بياناً للقول فلا تقبل الشهادة بدون التوفيق * ولو ادعى أنه له ورثة من أبيه وجاء بالشهود فشهدوا أنه له ولاخيه الغائب ميراث عن أبيه جازت شهادتهما لأنهم شهدوا له بأقل مما ادعى * هذا إذا شهدوا بالملك بأقل مما ادعى وإن شهدوا بأكثر نحو أن يدعى داراً في يد رجل أنه له اشتراها من فلان غرذي اليد وهو يملكها فجحد المدعى عليه فجاء المدعى بشهود فشهدوا أنه له لا تقبل شهادتهما لأن المدعى ادعى ملكاً حادثاً لا يظهر في حق الزوائد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي حق رجوع الباعة بعضهم على بعض فصارت كآتهم شهدوا له بالزوائد فلا تقبل شهادتهما وأشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب إلى معنى آخر فقال المدعى أقرب بالملك لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال إلى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لأنهم لم يشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى أنه له داره ورثها من أبيه والشهود شهدوا أنها داره لا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى أن الدار له إلا هذا البيت فشهدوا أن جميع الدار له لا تقبل شهادتهم إلا أن في هذه الصورة إذا وفق فقال كان كل الدار لي إلا أني بعته هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهم ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبين - لأنه أقر على نفسه بزوال البيت عن ملكه وعلى جواب القياس يحمل على التوفيق وإن لم يدع * ولو ادعى داراً في يد رجل أنه له منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعى أنها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا أنها له منذ سنة جازت شهادتهم * أما إذا كان المدعى به عقداً أو شيئاً من أسباب الملك * رجل ادعى داراً في يد رجل أنه له اشتراها من فلان غرذي اليد فجاء بشاهدين فشهدا أن فلاناً ذلك وهبها له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فجحدني ثم وهبها لي بعد ذلك وأقام البينة على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة بصورة موهبة * أما الموهبة فظاهر وأما المعنى فلان الملك

الحاصل بالهبة غير الملك المستفاد بالشراء لان الهبة تقيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرؤية والعيب ولا يكون لازماً ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشراء يثبت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملاً الا أن هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه أولاً والى اثبات عقد شـهـد به الشهود فيكون في الحل على هذا الوجه انشاء الخصومة والقاضي نصب لقطع الخصومات لا لانشاءها وهذا النوع من التوفيق كما لا يثبت بدون الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى وانما يثبت اذا أعاد البيعة على التوفيق بخلاف ما تقدم لان ههنا أقرب بالملك لغيره ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى على الغير وليس باقرار على نفسه والدعوى لا تثبت الا بالبيعة بخلاف الابراء ونحو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعتبر * وحكى عن الشيخ الامام أبي القاسم الصغار رحمه الله تعالى أنه قال ما لم يأت بيعة أنه كان اشتراها من فلان ثم جحد فلان الشراء ثم وهبها منه وقبضها المدعى لا تقبل ومشايعنا رحمه الله تعالى أنكروا ذلك وقالوا لو وجد بيعة على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد أن يقيم البيعة على الهبة والقبض بعد الشراء كما لو ادعى الهبة في وقت قبل الشراء لا تقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة بعدما جحد الشراء فاذا أقام البيعة على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضاً * وان ادعى داراً في يد رجل أنها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثاً له منذ سنة فجد المدعى عليه بخاء المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها من الذي في يده منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا أن يوفق فيقول اشتريتها من ذي اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم يعتزم من أبي ثم مات أبي فورثها منه فاذا ووفق على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضى له ولا يثبت هذا التوفيق ما لم يشهد الشهود بالبيع من أبيه لان دعوى البيع من أبيه دعوى على الاب فلا يثبت الا بيعة * وكذا لو ادعى الارث أو لا يشهد الشهود بالهبة أو الصدقة مكان الشراء لا تقبل ما لم يوفق * عبدي يدرجل ادعى رجل (٤٧٧) أن الذي في يده تصدق به عليه منذ سنة

وقبضه وجحد الذي في يده بخاء المدعى بشهود فشهدوا وأنه اشتراه من ذي اليد منذ سنتين لا تقبل الا أن يوفق فيقول اشتريتها من ذي اليد منذ سنتين ثم يعتزم منه ثم تصدق به على منذ سنة فاذا ووفق على هذا الوجه فشهد الشهود على البيع منه ثم بالصدقة يقضى له * ولو ادعى أولاً الشراء من ذي

للعامة التصرف فيها بدون اذن القاضي كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين عن رجل غرس نالة في مسجد فكبرت بعد سنين فاراد متولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة الى عمارة بئر في هذه السكة والغارس يقول هي لي فاني ما وقفها على المسجد قال الظاهر أن الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز للغارس صرفها الى حاجة نفسه كذا في المحيط * في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح للقوم أن يقطروا بها هذا التفاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه لا يباح كذا في الذخيرة * شجرة على طريق المارة جعلت وقفاً على المارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الغني والفقر وكذا الماء الموضوع في القنوات وماء السقاية وسرير الجنائز وبيابها ومصحف الوقف يستوى الغني والفقر في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضيان

الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وفي وقف الكفار

اليده منذ سنة فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذ سنتين وقبضته ثم يعتزم منه منذ سنة ثم اشتريته وشهد الشهود له بذلك * ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد الشهود أنه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وجحد الصدقة فاشتريته منه منذ شهر فاذا ووفق على هذا الوجه وأثبت بالبيعة قبلت بيئته * ولو ادعى ميراثاً عن أبيه منذ سنة وشهد الشهود أنه اشتراه من ذي اليد بعدما قام من عند القاضي لا تقبل فان ووفق فقال جحدني الميراث واشتريته منه الا أن قبلت بيئته لكن اذا أعاد البيعة على ذلك لان الشراء من ذي اليد فلا يثبت بدون البيعة والشهادة الاولى قامت قبل الدعوى فلا تعتبر * ولو ادعى أمة في يد رجل وقال اشتريتها منه بعدى هذا منذ شهر فجد البائع ذلك وجاء المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه بألف منذ قام من عند القاضي لا تقبل لمكان المخالفة الا أن يقول اشتريتها بالعبد منذ شهر ثم جحدني فاشتريتها منه بألف درهم بعد ذلك فاذا ووفق على هذا الوجه وأعاد البيعة على الشراء بألف يقبل ذلك * ولو ادعى أولاً أنه اشتراها منه بالعبد منذ شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه منذ سنة أو قبل ذلك لا تقبل لمكان التناقض الا أن يوفق فيقول اشتريتها منه منذ سنة كما شهد به الشهود ثم يعتزم منه ثم اشتريتها منذ شهر فاذا ووفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له * ولو ادعى داراً في يد رجل أنها لغيره بشاهدين فشهد أحدهما أنها دار مورثها عن أبيه وشهد الآخر أنه ورثها عن أمه فالشهادة باطلة لانه لا وجه للتوفيق بين الشاهدين * وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد الآخر أن فلاناً آخر وهبها منه وهو قبضها ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك فوجب أن يقضى له بالملك كما لو قال فلان على ألف من قرض فقال المقر له لا بل من ثمن بيع يقضى له بالألف واختلاف السبب لا يضره وكذا لو شهد أنه أقر أنه كفل للذي بألف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كلف للذي أن يأخذ ماله وكذا لو شهد أنه بألف درهم من ثمن جارية فقال البائع أنه قد أشهدهما على هذا الشهادة والذي لي

عليه ألف من ثمن مناع آخر أو شهد الشهود على الاقرار بألف من ضمان جارية غصبها منه وقد هلكت لاقبل هذا الشهادة بخلاف
 الاقرار لان السبب انما لا يبرأ اذا كان حكم السبين واحدا كما في الاقرار فان ألف الواجب بالقرض والغصب واحدا ما ههنا حكم السبين
 مختلف لان الموروث من الأب يتضمن حقوقا غير ما يتضمنه الموروث من الام من قضاء ديون الاب وتنفيذ وصاياه وغير ذلك فلا قبل * ولو
 شهد شاهدان لرجل فقالا لشهدا أن فلانا هذا غصب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فأت عند مولاه فقال المصوب منه لم يردّه على وانما
 مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا شي قال اذا لم يدع شهادتهم ما ضمنه القيمة * وكذا لو شهدا
 أنه غصب عبدا وأن مولاه قتله عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا
 ولا قتل هذا المدعى عبدا في يدي كان عليه قيمته وكذا لو شهدا أن لهذا علي هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأته عن
 شي وقال المشهود عليه ما كان له علي شي ولا أبرأني عن شي قال اذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالألف * رجل ادعى قبل رجل
 دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فأقام المدعى بينة فشهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعى فان قال كما
 شهدوا انها في يده وفي ملكه فقد أقره بالدار وان قال صدقوا انها في يده ولا أصدقهم انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما * رجل
 ادعى على رجل ألفا شهد له الشاهدان أن له عليه ألف درهم وشهد أحدهما أنه آخره بالألف الى سنة وأنكر الطالب فانه يقضي عليه بألف
 وهذا ما لو شهد أحدهما أنه قد قضاه خمسمائة سواء * اذا شهد الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان لرجل آخر
 غير المدعى عليه ليس هو لي فقدأ كذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا فلان بشي وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم
 يكن لي انما هو لفلان قال أبو يوسف رحمه (٤٧٨) الله تعالى أجزت اقراره لفلان وجعلت له البيت وردت ما بقي من الدار على المقتضى

عليه ويضمن قيمة البيت
 للشهود عليه ولا يبي يوسف
 رحمه الله تعالى فيها قول آخر
 انه يضمن قيمة البيت للشهود
 عليه ويكون ما بقي من الدار
 للشهود له * رجل في يده
 عبدا ادعى رجل أنه اشتراه
 من ذي اليد وذو اليد يجحد
 بقاء المدعى بشاهدين فشهدا
 أنه باعه منه ولا ندري أهو
 للبائع أو لاجازت شهادتهما

أوقف على قنطرة فيس الوادي وصار الماء الى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتج الى عمارة قنطرة
 هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ينظر ان كانت القنطرة الثانية للعامة وليس
 هناك قنطرة أخرى للعامة أقرب اليها جاز صرف الغلة اليها كذا في الواقع الحسامية * سئل شمس الأئمة
 الحلواني عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس هل للقاضي أن يصرف أو يوقفه الى مسجد
 آخر أو حوض آخر قال نعم ولو لم يتفرق الناس ولكن استغنى الحوض عن العمارة وهذا مسجد محتاج الى
 العمارة أو على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف ما استغنى الحوض عن العمارة الى عمارة ما هو محتاج الى العمارة
 قال لا كذا في المحيط * رباط يستغنى عنه وله غلة فان كان بقربه رباط صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان
 لم يكن بقربه رباط يرجع الى ورثة الذي بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال
 الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وفيه نظر فتأمل عند الفتوى كذا في الذخيرة * في فتاوى النسفي
 سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية افترقوا وتدعى مسجد القرية الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على

المدعى * ولو جاء المدعى بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا باعه المدعى عليه من هذا المدعى فان القاضي يقضي بشهادتهما
 للمدعى * شاهدان شهدا بشي واختلغا في الوقت أو في المكان أو في الانشاء والاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاجارة والطلاق
 والعناق والصلح والابراء تقبل * وصور ذلك اذا ادعى الشراء بألف فشهدا أنه اشتراه منه بألف الا انهما اختلفا في البلدان أو في الايام أو في
 الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع بألف فشهدا أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق
 لو شهد أحدهما أنه طلقها اليوم وشهد الآخر أنه طلقها أمس أو شهد أحدهما على اقراره بألف اليوم وشهد الآخر أنه أقر بألف أمس جازت
 شهادتهما * ولا يظن الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان الا أن ية ولا كنما مع الطالب في موضع واحد في يوم واحد
 فاذا اقر بذلك ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال أجيز الشهادة وعليهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأمر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة بالثمة الا أن يختلفا
 في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز * ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب أو المطلوب أو المركب أو قال أحدهما كان معنا
 فلان وقال الآخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة * واذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما
 كالغصب والجنابة واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهما * ولو كان المصوب هالكاً فشهدا على القيمة
 شهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على اقرار الغاصب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما وكذا لو اختلف شهود الغصب شهدا أحدهما
 هلى الغصب والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل * وذكر في الجامع اذا ادعى ملكاً فجاء بشاهدين فشهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر
 على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل * ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل
 شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض كالمهبة والصدقة والزهن فان شهدا على معاينة القبض واختلفا في الايام

بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستسقاط لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفلا بأمر المكفول عنه فإذا ادعى الابطال فشهد الشهود بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع دينه على الأصل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشئ كالأمر بأمر المكفول له ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما لأن الغريم لو كان أصيلا وادعى الهبة فشهد أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما فكذا إذا كان كفيلا * ولو ادعى على رجل أن أقيم شاهدين فشهد أحدهما أن له عليه ألف درهم وشهد الآخر على إقراره بالألف قالوا جازت شهادتهما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل وكل رجلا بقبض دين له على رجل فان الوكيل بقبض الدين يكون وكيل بالخصومة في ذلك الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمأمور بقبض الدين لا يكون وكيل بالخصومة وكذا الرسول في قبض الدين لا يكون وكيل بالخصومة فان جاء الوكيل إلى المديون فأنكر المدعي عليه المال والوكالة فجاء المدعي بشاهدين فهو على وجهين في وجه تجوز شهادتهما وبصير وكيل بالقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي وجه بصير وكيل بالقبض ولا بصير وكيل بالخصومة في قولهم * أما الوجه الأول إذا أقام مدعي الوكالة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب وكله بقبض دينه عن هذا الرجل وشهد الآخر أن الطالب جراه في ذلك يعني بجعله جرياً جازت شهادتهما وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل أو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصياله في حياته جازت شهادتهما وبصير وكيل بالقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبهما الله تعالى يكون وكيل بالقبض ولا يكون وكيل بالخصومة * وأما الوجه الثاني لو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أرسله في أخذ دينه أو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أمره بقبض دينه من فلان أو شهد أحدهما أنه (٤٨٠) وكله والآخر أنه أنابه مناب نفسه أي جعله نائب نفسه في قبض الدين أو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه

من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء الورثة الباقى كذا في المضمرات * وكذلك وقف صحيح على أقوام مسمين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يطل الوقف ويجوز بيعه وان كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وقفا كذا في فتاوى قاضيهان * وهذا الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لان الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يطل الا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسى * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد فأنفق من تلك الدراهم في حاجته ثم رتبها في نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فان فعل فان عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سألته تجديد الاذن فيه وان لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وان تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستأثر الحاكم يجب أن يكون في رفع الوبال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة * ويتنى على هذا مسائل ابتلي بها أهل العلم والصالحاء منها العالم اذا

أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصيا ولم يقل في حياته أو شهد أحدهما أنه جعله وصيا في حياته وشهد الآخر أنه جعله وصيا ولم يقل في حياته لا تقبل شهادتهما لان قوله جعله وصيا يكون على النيابة بعد الموت ففي هذه المسئلة الأخيرة لا تقبل شهادتهما وفيما سواها جازت شهادتهما ولا يصير

وكيل بالخصومة عند الكل * ولو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله ثم عزله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت العزل
العزل فصل في تكذيب المدعي الشهود المدعي اذا أ كذب الشهود فبما شهدوا له أو في بعضه لا تقبل شهادتهم ما لا نه تفسق للشاهد أولان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم توجد الدعوى واذا تكلم المدعي بكلام يحتمل أن يكون تكذيبا ان كان ذلك قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعد القضاء لا يطل قضاؤه الا أن يكون تكذيبا للشاهد قطعا * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وأقام البيينة وقضى له القاضي ثم أقر المقضى له أنها دار فلان لرجل غير المقضى عليه لاحق للمدعي فيها صدقه فلان في ذلك أو كذبه لا يطل قضاء القاضي لان قوله هي لفلان لاحق لي فيها يحتمل النفي من الأصل فيكون كذا بالشهود ويحتمل أنه لاحق له فيها لان المقضى له ملكها منه بعد القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بأن كان باعه من المقر له قبل القضاء على انه بالخيار ثلاثة أيام ثم غصبه المقضى عنه ثم انقضت مدة الخيار بعد القضاء فصار للمقر له فلا يطل القضاء بالشك * ولو قال المقضى له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي قط فالمسئلة على وجهين اما أن يبدأ بالقرار وثني بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم تكن لي قط أو بدأ بالنفي وثني بالقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكني الان وكل ذلك على وجهين اما أن صدقه المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي الا ن داري فان صدقه في جميع ذلك بطل قضاء القاضي ويرد الدار على المقضى عليه ولا شئ للمقر له لان ما تصادق على بطلان القضاء وان كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه في الاقرار وقال هي لي كانت للمقر له لانه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري ففي هذا الوجه تكون الدار للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه سواء بدأ المقر بالاقرار أو بدأ بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا اذا بدأ بالنفي وثني بالاقرار موصولا فيصح الاقرار واما اذا ثني بالاقرار مفصلا لا يصح اقراره * ولو أن المدعي أقام البيينة أنها داره ثم قال قبل القضاء هذه الدار ليست لي ولكنها لفلان غير المدعي عليه أو قال هي دار فلان لاحق لي فيها وصدقه المقر له في ذلك أو كذبه بطلت بينته ولا يقضى القاضي له لان كلامه هذا

يحتل النفي من الاصل ويحتمل النفي في الحال يعني انها دار فلان الا أنى ملكتم الا أن فلا يقضى القاضي بالشك الا أن يقول موصولا هي دار فلان الا أنى ملكتم منه بعد الشهادة فينشد فيصح ذلك ولا يمنع القضاء * وذ كرفي المنتقى رجل ادعى في يد رجل متاعا ودارا أنه له وأقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يديه البينة أن المدعى أقر عند غيره القاضي أنه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه أقرب ذلك قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا أنه أقرب بعد القضاء لا يبطل القضاء لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو انه عاين القاضي اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه * وذ كرفي المنتقى رجل في يديه جارية وولدها أو رجل في يديه دار مبنية جارية رجل وأقام البينة فهدوا أن الامة للمدعى ولم يزيدوا على ذلك ولم يذكروا الولد أو شهدوا أن الدار والبناء للمدعى أو شهدوا بالدار ولم يتعرضوا للبناء حتى مات الشاهدان أو غابا فان القاضي يقضى بالدار وبنائهما للمدعى أما اذا ذكروا البناء في الشهادة فلا شك لان البناء مركب تركيب قرار فيدخل في ذكر الارض خصوصا في دعوى الدار فان قضى القاضي بالدار وبنائهما فقال المدعى بعد القضاء ليس البناء لي انما هو للمدعى عليه ولم يزل له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك اكذبا بالشهود ويبطل القضاء والشهادة في الدار والبناء جميعا وان قال بعد القضاء البناء للمدعى عليه فليس هذا باكذاب للشهود * وذ كرفي شهادات الاصل أن الشهود اذا ذكروا البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فاذا أقر المدعى بالبناء للمدعى عليه كان ذلكا كذبا بالشهود فيبطل القضاء والشهادة جميعا * وذ كرفي الاصل لو ادعى دارا في يد رجل أنه له وقضى القاضي له بالدار والبناء ثم ان المقضى عليه أقام البينة أن البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع بينة المقضى عليه وان لم يذكروا سمع بينته وحكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن الشهود اذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسمع بينة المقضى عليه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء كذبا بالشهود وجعل هذه المسئلة فرعا لمسئلة أخرى ذكرها في الشركة رجل ادعى على آخر أنه شريكه شركة مفاوضة وأقام (٤٨١) البينة وقضى القاضي بالمال بينهما ثم ان

المقضى عليه ادعى عينا أنه ورثه من أبيه ذ كرفي الشهود اذا شهدوا بالمفاوضة لا غير لا تصح هذه الدعوى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تصح * ووجه البناء على تلك المسئلة ان في مسئلة المفاوضة كل عين

سأل للفقراء أشياء واختلط بعضهم ببعض يصير ضامنا للجميع ذلك واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويصير ضامنا لهم ولا يجزيهم عن زكاتهم فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطا ماله بماله كذا في المحيط * ومنها (١) نادى مردا اذا قام وسأل للفقير شيئا بغير أمره فهو أمين فان اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤديا من مال نفسه ويصير ضامنا لهم ولا يجزيهم عن زكاتهم فيجب أن يأمره الفقير ألا بذلك لانه اذا أمر صار وكيلًا بقبضه وبالتصرف له فيصير خالطا ماله بماله كذا في المضمرات

الباب الرابع عشر في المتفرقات

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القربة فبناها الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لانه أدوم وقيل التصديق (١) قوله نادى مرد كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فراجع المضمرات اه بحر اوى

(٦١ - قتاوى ثاني) من الاعيان التي في يديه لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به بعبارة الصحة المفاوضة فكان نظير البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسئلة الشهادات على الاتفاق وفرقوا لابي يوسف رحمه الله تعالى بين هذه المسئلة وبين المفاوضة والفرق يعرف في موضعه ثم في رواية الاصل جعل مطابقا لاقرار البناء للشهود وعليه تمكيد بالشهود اذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم وفي رواية المنتقى فصل فقال ان قال المقضى له ان البناء لم يزل للمقضى عليه أو قال انه ملك المقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك اكذبا بالشهود وان أقر له بالبناء من غير تاريخ فقال ان البناء للمقضى عليه لم يكن اكذبا بالشهود دلالة محتمل * أمة في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل وأقام البينة على الذي في يديه الجارية أن الامة له فقضى القاضي له بالجارية لا يكون للمقضى له أن يأخذ الابنة بذلك القضاء ومثله لو أن رجلا في يديه نخلة وغرتها في يد غيره فجاء رجل وأقام البينة على الذي في يديه النخلة أن النخلة له وقضى القاضي له بها كان للمقضى له أن يأخذ النخلة بذلك القضاء هكذا ذكر في المنتقى * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها دار أبيه مات وتر كهاميراثه وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى أن الدار داره اشتراها من أبي المقضى عليه وصدقه المقضى له فانه يبطل القضاء ويرد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الثاني أقم البينة على المقضى عليه والا فلا حق لك لان المقضى له أكذب شهوده فبطل قضاء القاضي * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أن أباه مات وتر كهاميراثه وأقام الذي في يديه البينة أن أباه المدعى أقر في حياته أن الدار ليست له فانه تبطل شهادة شهود الوارث وكذا لو شهدوا على اقرار الوارث بعد موت أبيه أو قبل ذلك أن الدار لم تكن لأبيه أو أقام البينة على اقرار الوارث أن أباه مات وليست الدار له كان ذلك ابطالا لبينة الوارث * رجل مات واقتسمت ورثته التركة بتراضهم ثم ادعى أحدهم لنفسه على الميت دينًا سمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث والقسمة وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لاجنبي ولم يصل اليه حقه من الورثة كان له أن ينقض القسمة وكذا لو أجاز لاجنبي قسمة الورثة ثم أراد أن ينقض كان له ذلك * وان ادعى بعض الورثة بعد ما اقتسموا الدار أن أباه كان تصدق عليه بطائفة معلومة من هذه الدار أو ادعى أن والده كان تصدق بذلك على ابنه الصغير أو ادعى عينا من أعيان التركة لنفسه بوجه من الوجوه لا يسمع دعواه لان اقدامه على القسمة اقرار منه أن

مادخل تحت القسمة من تركه الميت ميراثهم عن الميت فكان متناقضا في دعواه وان ظهر بعد القسمة شريك في التركة بأن ظهر وارث آخر وكانت القسمة بتراضهم لا بتضاء القاضي بطلت قسمة ثم سوا عزلوا نصيب الغائب أو لم يعزلوا وان ظهر بعد القسمة موسى له بالثلث فان كانت القسمة برضاهم لا بقضاء القاضي فكذلك الجواب لان الموصى له بالثلث شريك الوارث له أن ينقض القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر الموصى له بالثلث اختلف فيمنه المشايخ قال بعضهم ليس له أن ينقض القسمة لان الموصى له بالثلث شريك الوارث وفيما اذا ظهر وارث آخر ان كانت القسمة بقضاء القاضي ينقض على الوارث الغائب وان كانت بغير قضاء لا ينقض كذا ههنا وقال بعضهم له أن ينقض القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من ذى الدية أنكر المدعى عليه البيع فلما أقام المدعى البينة أقام المدعى عليه البينة أن المدعى رد عليه الدار بعيب قبلت بينته وكذا لو ادعى رجل على رجل دينا فأنكر المدعى عليه ثم أقام البينة على الإبراء بعد الانكار قبلت بينته وكذا لو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص * ولو ادعى البراءة عن العيب بعد انكار البيع لا يسمع دعواه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يسمع * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات وتركهاميراثا له ثم ادعى أنه اشتراها من أبيه لا يسمع دعواه ولو ادعى أولا الشراء من أبيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بينته * ولو أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات أبو يوم كذا وورثها عنه المدعى لا وارث له غيره وأقامت امرأة البينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي كرا لابن موته فيه وولده هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضى لها بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن أو لم يقض لان القاضي قضى بينة الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يعلق بوقت الموت في أي وقت يموت يكون ماله لو رثته فصار كأن الابن أقام البينة على موت الاب ولم يذ كر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة فان أقامت امرأة أخرى البينة بعد ما قضى القاضي (٤٨٣) بينة الاولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها أيضا لان القضاء بينة الاولى لا يمنع القضاء بينة الاخرى * ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل أباه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بينتها لان يوم القتل صار مقضيا به وقال بعضهم فيما تقدم لا تقبل بينة المرأة

لا يمنع القضاء بينة الاخرى * ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل أباه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بينتها لان يوم القتل صار مقضيا به وقال بعضهم فيما تقدم لا تقبل بينة المرأة

على الساكنين قلت وقد كنا قلنا لمن أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لانه أدوم فانه يبقى الى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ دارا له وقفا على الفقراء قال تصدق بثمان أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف أفضل * أراد أن يشتري للمجدد ههنا وحصرافان كان المسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا الى الحصر فالحصر أفضل وان كان على العكس فشرء الدهن أفضل وان كانا سواء فهما في الفضل سواء فينظر في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصرف الى المتعلم ووجوه التعلم من الفقه وكاتبته ووجهه أولى من الاشتغال بآداء العبادات من النوافل وكذا الحديث والتفسير أولى لان نفع هذه الاشياء أدوم فكان أولى كذا في المضمرة * وقف وقفاً صحيحاً على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم فمكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويستغل بالحراسة ليلا لا يحرم عن ذلك ان

أيضا وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا * ولو أقامت امرأة البينة أن الميت كان تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأة أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتها * رجل ادعى أن هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك أنها لفلان آخر وأنه وكلني بالخصومة فيها وأقام البينة لا تقبل بينته لانه متناقض والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره فلا تسمع دعواه الثانية الا بالتوفيق * ولو ادعى أن هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم أقام البينة أنها له لا تقبل بينته الا أن يوفق * ولو ادعى أولا أنه ثم أقام البينة بعد ذلك أنم الفلان وكلني بالخصومة فيها قبلت بينته فصل في الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق وما يحل له أن يشهد والشهادة على الكتاب * رجل كتب صلوة وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماء نزارهم الله تعالى لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا بالصحيح أنه لا يسعهم أن يشهدوا وانما يحل لهم أن يشهدوا باحد معان ثلاث إما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب عليه بين يدي الشهود فيقول هو اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه * وان كتب بين يدي الشهود صكوا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يسعه أن يشهد عليه * قال الشيخ الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن يشهد وان لم يقل له الكتاب اشهدوا على بما فيه وأنه أحسن اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في النوادر في كتاب النكاح وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود ثم أودعه الشاهد ولم يعلم الشاهد ما فيه وأمره الكتاب أن يشهد بما فيه وسعه أن يشهد لان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يكون معه وما عن التبديل والتغيير والزيادة والنقصان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود وقال اشهدوا على بما في هذا الصل فهو جائز * وان كتب غيره وقال هو اشهدوا على بما فيه لم يجز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يحل لهم

أن يشهدوا إلا أن يقرأوا الكتاب عليهم أو يكتب غير ذلك بقرأ عليه وهو يقول أشهدوا على بما فيه أو يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول أشهدوا على بما فيه * ولو كتب رسالة منه إلى رجل من فلان بن فلان سلام عليك أما بعد فانك كتبت إلى تقاضاني الالف التي كانت لك على وقد كنت قضيتك منها خمسمائة وبقي لك على منها خمسمائة فهذا جائز إذا علم حل له أن يشهد عليه بذلك وإن لم يقل أشهدوا * ولو كتب صكابين يدي قوم أميين وقال أشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم لا يسعهم أن يشهدوا * امرأة أقرت على نفسها بمال لابنتها أو لاختها تريده الاضطرار لبقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم أن يتحملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكره لها أن تفعل ذلك * وحكى عن أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى أن رجلاً أخذ من السلطان سوز النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا وأشهد شهوداً قال مولانا رحمه الله تعالى عدل المقطع والمقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل بهم اللعن لأنهم شهدوا بباطل وكذا لو شهدوا على اقرار رجل بمال عرف أن السبب باطل وينبغي أن لا يشهدوا بمثل هذا وكذا في كل اقرار سببه حرام أو باطل * رجل جاء إلى رجلين ومعه أعوان السلطان فأقر عندهما أن فلان على كذا وفلان من أعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الاقرار والمقرين نعم أنه إنما أقر بذلك خوفاً من المقر له قالوا ينبغي للشاهد من أن يتفحصا عن ذلك فإن وقف على أنه كان عن خوف واكره لا يشهدان وإن لم يقف على ذلك يشهدان على اقراره ويذكران للقاضي أنه أقر ومعه أعوان السلطان حتى يتأمل القاضي في ذلك * رجل أقر بين يدي قوم اقراراً صحيحاً أن فلان عليه ألف درهم ثم جاء عدلان أو ثلاثة إلى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا فلان عليه بالدين فإنه قضاء جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار أن شاؤا شهدوا بذلك وكروا القصة للقاضي كي لا يقضي القاضي بالبطل هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * وعنه في رواية يشهد أنه كان عليه ذلك ولا يشهد أنه عليه اختاقت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة واختلاف فيها المشايخ قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحب المال قد استوفى (٤٨٣) دينه أو أنه أبرأ المطلوب عن دينه لا يسعهما أن يمتنعا عن الشهادة على

كان يأوى إلى بيت من بيوتهم وله آلة السكفي لانه يعد ساكن هذا الموضع كذا في المضمرات * ولو اشتغل بالليل بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبه العلم فلا وظيفة له وان لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبه العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي * هذا إذا قال على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم أما إذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبه العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبه العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضيجان * المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء لا تعلم فإن كان في المصرو قد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وان كان في المصرو قد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات * ان غاب المتعلم عن البلد أياماً ثم رجع وطالب فان خرج مسيرة سبعمائة له طلب ماضى وكذا اذا خرج

عن الشهادة إذا سأل الطالب أن يشهد له بحقه * قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى ان كانت الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد على الاقرار وان كانت الشهادة على سبب من قرض أو غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق * رجل شهد بنكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عمداً وأقرار بشيء من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان ان الزوج طلقها ثلاثاً بحضرتها ما وأرضه ثم ما امرأة واحدة وهما صغيران في الحولين أو ان المشتري أعتق الجارية أو أعتقها البائع قبل بيعها من المشتري أو ان المولى قد عفا عن دم العمد أو ان الميت قد عفا عنه قبل موته ثم أنكرت المرأة النكاح وأنكرت الجارية أن تكون للمشتري لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح والبيع وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها ثلاثاً أو شهدا عند الامه أن مولاهما وهو المشتري أعتقها لا يسعها أن تدعه بمجامعها وكما لا يسع للمرأة ذلك لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق أو بما ذكرنا واحداً عدلا لا يحل للشاهد النكاح ولا للشاهد شراء الجارية أن يمتنع من الشهادة الاولى فان الشاهد الواحد لو شهد عند المرأة بالطلاق أو عند الامه بالاعتاق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى من الجماع وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي أقر بقبض الدين أو أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق أو أقر المولى بالاعتاق ثم دعاه إلى الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى أصل الدين فإنه يمتنع عن الشهادة ولا يحل له أن يشهد وكذا الناطق رحمه الله تعالى إذا شهد عند شهود النكاح عدلان أو شهد عند الشهود شراء الجارية عدلان أن الزوج طلقها ثلاثاً أو ان مشتري الجارية أعتق الجارية ففي هذين الحكين لا يسع لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند شهود المرأة النكاح وعند دعوى الجارية الحرية وانكار المالك في العيون سوى بين النكاح والعق والعتق وغير ذلك * ذكر في المنتقى إذا رأيت في يد رجل متاعاً أو داراً أو وقع في قلبك أنه له ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسعك أن تشهد أنه لا أول وان لم يقع في قلبك حين رأيته أنه له لم يسع لك أن تشهد أنه له برؤيتك اياه في يده وان رأيت في يده فوقع في قلبك أنه له ثم رأيت في يد غيره فأردت أن تشهد أنه له فشهد عندك شاهداً عدل الذي في يده اليوم كان هو أو دعه الاول بحضرتهم لا يسعك أن تشهد أنه لا اول وان شئتم عدل واحد وسعك أن تشهد أنه لا اول قال لان عند شهادة الشاهدين يقع في

وأقام خمسة عشر يوما وان كان أقل من ذلك لامر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحمل لغيره أن يأخذ بحجته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقداره شهر إلى ثلاثة أشهر فإذا زادت كان لغیره أن يأخذ بحجته ووظيفته كذا في البحر الرائق * قال الفقيه من يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس فيه أرجو أن يكون جائزا كذا في المحيط * غاب المتفق شهر أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مساهنة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحمل كذا في القنية * سئل الفقيه أبو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين ببلح قال من غاب منهم ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان بلح ولم تبطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة * ولو اشترى أرضا شرا فاسدا فقبضها واتخذها مسجدا وصلی الناس فيه ذكره لال رحمه الله تعالى في وقفه أنه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد إلى البائع

أنه ارتدوا ليعانبا لله لا يحل لها أن تتزوج في رواية السير وفي رواية الاستحسان يحل لها أن تتزوج * وذ كرفي العيون اذا قال
أخبر المرأة واحد بعوت زوجها أو برتته أو بالطلاق حل لها أن تتزوج * ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له أن يشهد قال لأن هذا من باب
الدين فيثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة بخلاف النكاح والنسب * واذا أخبر المرأة عدل بعوت زوجها الغائب وأخبرها اثنان
بجيماته ان كان الذي أخبر بالموت أخـ بر بـ ماينة الموت أو أخبرانه شهد جنازته حل لها أن تتزوج آخر * وان كان الاثنان أخبرا بجيماته أرحا
بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهادتهما أولى * ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وان لم
يحضر النكاح * فان خرج قوم من املالك قوم وأخبروا رجلا كانوا في الخارج أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامعين أن يشهدوا
على النكاح * وهل يحل لهم أن يشهدوا على المهر فيه روايتان عن محمد رحمه الله تعالى في رواية يحل لهم الشهادة على المهر كما يحل لهم على
النكاح كذا ذ كرفي المنتقى والعيون لان المهر تبع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذين حضروا العقد أن المهر
كان كذا لا قبل شهادتهم وفي رواية لا يحل لهم الشهادة على المهر لان المهر مال فلا تجوز فيه الشهادة بالتسامع والصحيح هو الاول رجل زوج
ابنته من رجل في بيت وفي بيت آخر قوم يسمعون التزويج ولم يشهدهم قالوا ان كان من بيت العقد الى بيت السامعين كونه رأوا البنت والزوج
جاءهم أن يشهدوا وان لم يروا لا يجوز ان يسمعوها كلامهم * ذ كرا لخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي اذا سمع رجل اقرار رجل وراء
الحجاب لا يحل له أن يشهد ولو شهد فسر لا يقبل القاضي شهادته * ولو أن رجلا دخل بيتا وعلم أنه ليس في البيت الا رجل واحد ثم خرج وجلس
على الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأقر الرجل الذي في داخل البيت بشي وسمع الجالس وسع للجالس أن يشهد على اقرار الرجل
بذلك * رجل تولى تزويج امرأته من رجل ثم مات الزوج فأنكر ورثته نكاحها يجوز للذي تولى العقد أن يشهد بانها نكحت * رجل تزوج فلانا
فلانة بمهر كذا ولا يذ كراهه باشر العقد * رجلان شهدا على اقرار امرأته لرجل بألف درهم أو غيره وشهدا أن رجلين سواهما فلانا وفلانا
أشهداهما أنها فلانة بنت فلان الضلafi قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أجيز ذلك وذ كرفي الفتاوى أنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله

تعالى حتى يشهد عند الشاهد جماعة أنهم أفلانة بنت فلان الفلاني وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يجوز ذلك * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا سمعوا صوت امرأته من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان أنهم أفلانة جازلهم أن يشهدوا على أقرارها وان لم يروا وجهها وأما إذا لم يروا شخصها إلا يحل لهم أن يشهدوا على أقرارها وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وذكر هو رحمه الله تعالى في الفتاوى عن نصير بن يحيى أن ابننا محمد بن الحسن رحمه الله تعالى دخل على أبي سليمان الجوزجاني فسأله أبو سليمان عن هذه المسئلة قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يجوز له أن يشهد عليه حتى يشهد عنده جماعة أنهم أفلانة وكان أبو يوسف وأبو بكر الاسكاف رحمهما الله تعالى يقولان يجوز إذا شهد عنده عدلان أنهم أفلانة وعليه الفتوى * رجلان عدلان شهدا عند رجل أن فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع أن يعدله إذا سئل عنه قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسعه أن يعدله إلا أنه لا يخبر القاضي بشهادة العدلين فإن أخبر وقال شهد عندي شاهدان بذلك جازاً يضاف قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يجوز تعديل الواحد ما عندى بشرط العدد في المعدل فإذا عدله رجل آخر معه جاز * الشاهد إذا كان يحفظ الأقرار ويعرف المقر ويعرف خطه إلا أنه لا يحفظ الوقت والمكان حل له أن يشهد * ولو نسي الشهادة وعرف أنه خطه لا يشهد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمهما الله تعالى حل له أن يشهد * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز له أن يشهد في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى * وعن هذا قالوا الشاهد إذا كتب الشهادة ينبغي أن يعلم بعلامته إذا رآه بعد ذلك يعرفه بتلك العلامة ويأمن بذلك عن التغير والزيادة والنقصان فإذا رأى خطه وشهد وحكم الحاكم بشهادته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقض قضاؤه وإن كان الخط في يد المدعى لا يحل له أن يشهد وهو المختار * رجلان شهدا أن الميت طلق امرأته ثلاثاً وهو صاحب فراش وقالوا أشهدنا في حياته وأمرنا بالكتمان فكتماناه لا تقبل شهادتهما لأنهما أقرعا على أنفسهما بالفسق * رجل صب زيتاً أو سمناً أو خلا غيره بعائنة الشهود وقال مات فيها (٤٨٥) فأرة كان القول قوله مع يمينه في إنكاره

استهلك الطاهر ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنه صب زيتاً غير نجس * ولو أن رجلاً عدل إلى طوابق لحم فاستهلكه بعائنة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت ذكية لأن في المسئلة الأولى

قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً اشترى فاسداً واتخذها مسجداً أو بني فيها بناءً أنه يضمن قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستمكناً بالبناء وعند ما ينقض البناء وترد الأرض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم يبين لا يصير مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بالاختلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً بالاختلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً اشترى صحيحاً وقبضها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتخذها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * وإذا تباعد أربعمائة ذراعاً فافوقه الدار ثم

لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفأرة فيها وفي المسئلة الثانية يعلمون أنها كانت ذكية * رجل له شهادة على ملك دار بعينها رجل إلا أنه لا يعرف حدودها جازله أن يسأل الثقات عن حدودها للشهادة لكن يشهد على أقرار المدعى عليه بالدار ولا يشهد بحدود الدار على أقراره حتى لا يكون كاذباً لكنه يفسر الحدود من ذات نفسه فيجوز (فصل في الشهادة على الشهادة) الشهادة على الشهادة جائزة في الأقارب والحقوق وأفضية القضاة وكتبتهم وكل شيء إلا في الحدود والقصاص ولا تجوز الشهادة على شهادة رجل أو رجلين أقل من شهادة رجلين أو رجل واحد من عندنا * رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة قوم جاز عندنا * وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يشهد رجلان على شهادة كل أصل فعنده لا تثبت شهادة أصليين إلا بشهادة أربع من الرجال وعندنا كما ثبت قول الواحد في مجلس القاضي بشهادة رجلين ثبت قول جماعة بشهادة شاهدين * وإذا شهد أصل على شهادة نفسه وعلى شهادة أصل آخر مع شاهد آخر لا تقبل شهادته على شهادة أصل آخر ولو أن فرعين شهدا على شهادة الشهود على شهادته أو عني أو ارتد أو فسق أو ذهب عقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل الشهادة على شهادته * إذا شهد الفرع على شهادة أصل فرددت شهادته بفسق الأصل لا تقبل شهادته أحدهما بعد ذلك * وثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع * فرعان شهدا على شهادة أصليين إن كان القاضي يعرف الأصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما فإن عرف الأصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وإن عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الأصول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يسأل الفروع عن أصولهم ولا يقضى قبل السؤال فإن عدل الأصول ثبت عدالة الأصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية وإن قال الفرعان للقاضي لا نخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فإن قال المدعى أنا آتيك بمن يعدلهم أو يقول سل أنت عنهما غيرنا على قول محمد رحمه الله تعالى لا يلتفت إليهما ولا يقضى بشهادتهما وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الفرعان لا نخبرك فإن القاضي يسأل غير الفرعين عن الأصول * ولو قال الفرعان لا نعرف الأصل عدل أم لا قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى هذا وقول الفروع لا نخبرك سواء وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إذا قال لا نعرفه أعدل أم لا

لا يردنا القاضي شهادتهما ورسال عن الاصول غيرهما وهو الصحيح لان شاهد الاصل بقى مستورا * ولو قال الفرع لاقضى أنا ثم هدى في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفرع على شهادته * الشهادة على الشهادة لا تجوز الا ان يكون المشهود على شهادته مريضاً في المصر لا يقدر أن يحضر لاداء الشهادة أو يكون ميتاً أو غائباً غيبة السفر ثلاثة أيام وليا اليه او عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان شاهد الاصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يبيت في منزله جازت الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وان كان الاصل صحيحاً في المصر * رجل أشهد على شهادته رجلاً وهما لرجل آخر سمع ذلك ولم يقل له الشاهد أشهد على شهادتي لا يحل للسامع أن يشهد على شهادته فان شهد وفسر للقاضي ذلك لا يقبل القاضي شهادته لان الشهادة على الشهادة لا تجوز الا أن يشهد الاصل على شهادته * وصورة الاشهاد أن يقول شاهد الاصل أشهد أن فلان على فلان ألف درهم فاشهد على شهادتي هذه فيذكر شاهد الاصل في الاشهاد الشهادة ثلاثاً * وصورة الاداء من الفرع أن يقول أشهد أن فلان شاهد عندى بكذا وأشهدنى على شهادته بذلك وأنا أشهد على شهادته بذلك فيذكر شاهد الفرع في اداء الشهادة الشهادة ستاً قالوا ومنهم الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يكفيهم الاربعة * وصورة ذلك أن يقول الفرع أهمنى فلان أن أشهد على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فأنا أشهد على شهادته بذلك * ولو قال شاهد الفرع أشهد أن فلان أنا أشهدنى أن فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أن أصلين قال لرجلين أشهدا أنا سمعنا فلاناً يقر على نفسه لفلان بألف درهم فاشهدا علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادة الفرعين لان الشهادة على الشهادة نقل شهادة الاصول الى مجلس القاضي ولم يوجد * وكذا لو قال الاصلان نشهد أن فلاناً قرأ فلان عليه ألف درهم فاشهدا أنا نشهد بذلك أو قال فاشهدا علينا أنا نشهد عليه بذلك أو قال فاشهدا علينا بما شهدنا أو قال لفلان على فلان ألف درهم فاشهدا أنا نشهدنا عليه أو قال فاشهدا بشهادتنا هذه عليه أو قال فاشهدا (٤٨٦) على ما شهدنا وكذا لو قال الاصل للفرع انشهدا على أقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا درهم ما لا يصح الاشهاد في هذه الوجوه

* رجل أشهد رجلاً على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يجوز له نفيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو شهد على شهادته بعد النهي جازت شهادته * رجل

استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض يوم قبضها بالبائع كذا في الحاوى * ولو وجد العبد حر ابطال الوقف كذا في المحيط * قيم وقف جمع الغلة وقسمها على أربابها وحرّم واحد منهم وصرف نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحروم أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى ان اختار تضمين القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وان اختار اتباع الشراكا والشركة قيم أخذوا فله ذلك من أنصبائهم من الغلة الثانية مثل ذلك في أخذ رجوعاً جميعاً على القيم بما استهلك من حصة المحروم في السنة الاولى كذا في المضمرات * امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لاسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز * وهل يحل للامام كل حصة ما بقى من السنة ان كان فقيراً يحل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئاً مقدراً

أشهد رجلاً على شهادته فان كان الذي له المال والذي عليه المال حاضرين عند الاشهاد يقول أشهدان فلان بن فلان هذا أقر عندى ان فلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد صحيحاً وان كانا غائبين أو أحدهما حاضراً والاخر غائب أو ميت ينبغى له أن ينسب الغائب منهما أو الميت منه مالى إليه ووجه وقبيلته والى ما يعرف به لان مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكذلك يشترط في اداء الشهادة الاعلام بأقصى الامكان يشترط في الاشهاد * ولو أن عشرة شهدوا على شهادة الواحد لا يقضى بشهادتهم حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد * ولو شهدوا على شهادة امرأة جازت شهادتهم ولا يقضى حتى تشهد امرأة أخرى مع رجل على ذلك * رجال شهدوا على شهادة جماعة من الرجال جازت شهادتهم ويقضى بها * ولو أن فروعاً شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع * واذا شهد الفروع على شهادة الاصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الاصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادتهم هذه لا تقبل شهادتهم * كافران شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا على قضاء القاضي لكافر على كافر * وتجوز شهادة الرجل على شهادة أبيه وفي شهادته على قضاء أبيه روايتان والصحيح هو الجواز أيضاً والله أعلم

فصل في كتاب القاضي الى القاضي * رجل جاء الى قاض وطلب منه الكتاب الى قاضى مصر آخر في اثبات حوله على غائب فالمسئلة على وجوه اما أن كان المدعى به ديناً أو عقاراً أو عروضا في الدين والعقار يجوز كتاب القاضي الى القاضي في قولهم جميعاً وفيما سوى ذلك من الرقيق والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز في العبيد الا باق دون الاماء وفي رواية يجوز في العبيد والجوارى لاني العروض وعنه في رواية يجوز في العروض أيضاً وبه أخذ القاضي الامام المتنبس الى اسباب * واذا أراد القاضي أن يكتب فان كان القاضي يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب في كتابه حضر مجلس قضائي في بلدة كذا وأنا مقيم بها فاذا القضاء من قبل فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان القلاني ويذكر حليته * وان كان القاضي لا يعرفه وهو يقول أنا فلان بن فلان يسأله البيعة أنه فلان بن فلان ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم أنه فلان بن فلان ولم أعرفه فسأله البيعة فجاء بشهود ويذكر أسماء الشهود وانسابهم

وحلاهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولى وان لم يذكر اسماءهم وانسابهم واكتفى بقوله فاقام شهودا عدولا وعرفتهم بالعدالة أو سألت عنهم فعدلوا أو عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا أنه فلان بن فلان وبسبب تقصى في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان أبلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسماءهم واسم أبيهم ولم يذكر الجدل لا يتم التعريف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتم في قول صاحبه رحمه الله تعالى وكذلك كراسم واسم أبيه ولم يذكر الجدل ونسبه إلى القبيلة أو إلى الصنعة المعروفة كان على الاختلاف وان ذكر كراسم ولم يذكر اسم الاب لكن نسبه إلى قبيلة أو نحوه فقال فلان التميمي أو ما أشبه ذلك لا يكون تعريفا في قولهم ثم يكتب من غير خصم أو حضره ولا نائب عن خصم - حضره وادعى أن له دارا في بلدة كذا في محلة كذا - ودوها كذا في يد رجل يقال له فلان بن فلان يعترف المدعى عليه على وجه التمام وهو جاحد المدعى هذا بحقه فانه أثبت يده على هذه الدار بغير حق وسألني سماع دعواه هذه وقبول بينته على وفق دعواه هذه وأحضر شهودهم فلان بن فلان يذكر اسماء الشهود وانسابهم وحلاهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بدعوى المدعى هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود فعدلوا وان لم يكتب القاضي عدالة الشهود لا بأس به * ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا الاعتماد على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير والتغيير ويكتب الاسماء والانساب في العنوانين جميعا فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح * وصورة عنوان الباطن في زماننا أن يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبيل كتابة التسمية ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك إلى القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا وإلى كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه ولوفيقهم وان كتب له إلى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله (٤٨٧) تعالى يصح ذلك وان كان في البلدة

قاضيان لم يصح * ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصدر من فلان ابن فلان قاضي بلد كذا ونواحيها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين إلى قاضي بلد كذا فلان بن فلان بن فلان وإلى كل من يصل إليه من

من الغلة وقت الادراك فأخذوا واحد منهم قسمة وقت الادراك فتحول عن تلك المدرسة كذا في المحيط * رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا درهمين يظهر على فالوصية باطلة وقت وقتا ولم يوقت فان قال ان رأى الوصي ذلك الا أن يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصي ذلك فكأنه قال يعطى الوصي ذلك القدر من شاء ولو نص على هذا صح كذا في الوقعات الحسامية * رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحد ابل يرسله في النهر ليصل إلى الفقراء أو إلى كل من يصل * مريض قال اني كنت متولى حانوت وقف على النقراء وكنت استلمت من غلته أو قال لم أؤدز كافي فأؤد ذلك من مالي بعد موتي فان صدقته الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكاة من الثلث وان كذبت الورثة يعطى الوقف والزكاة من الثلث وللوصي أن يحلف الورثة على العلم لم يريد بالوصي قيم

قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه ولوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعى وشهادة الشهود واسماءهم وانسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا كتب هذا الكتاب عني بأمرى ان كان كتب الكتاب غيره وجرى الامر على ما بين فيه منى وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة أنصاف من الكاغد وأوصاله كذا وهو موقع بتوقيعي وتوقيعي كذا كتب التوقيع على صدره وأشهدت عليه شهودا وهم فلان بن فلان وفلان بن فلان يذكر اسماءهم وانسابهم وحلاهم وقرأت الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بمحضر منهم وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الاسطر في آخره وهي كذا بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله * وينبغي أن يكتب الكتاب نسختين نسخة في يد المدعى مخزومة وأخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والشهود لا يقدر أن يكون ذلك اذ لم تكن النسخة في أيديهم واذا جاء المدعى بالكتاب إلى القاضي المكتوب إليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا حضر خصمه وذكر دعواه ان أقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان جحد فالقاضي يقول له لا بد لك من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي المكتوب إليه يأخذ الكتاب من غير بينة وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يأخذ قبل إقامة البينة فاذا شهد الشهود أنه كتاب القاضي فلان ابن فلان اليك وهو مختوم بخاتمي فحينئذ يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عما في الكتاب ويقول هل قرئ عليكم وهل ختم بحضرتكم فان قالوا لا أو قالوا قرئ علينا ولم يختم بحضرتنا أو على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم قرئ علينا وختم بحضرتنا وأشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتب في قولهم ختم عندنا وبشهادتنا واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة فان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود أو عرفهم القاضي المكتوب إليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم ويشترط لصحة قبول

الكتاب حياة القاضي الكاتب والمكتوب اليه فان القاضي الكاتب لموات أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الاصل اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما تشترط حياة المكتوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب اليه وذلك لا يتصور بعد موته وعزله الا أن يكون القاضي الكاتب كتب في آخر كتابه كتابي هذا الى فلان القاضي والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فيثبوت المكتوب اليه وعزله لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب أو مات بعد ما وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليس بمرح بخلاف ما اذا فسق الكاتب أو عصى أو صار بحال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بعزله الشهادة فيمنع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه * وعند أبي حنيفة ومحمد ورجههما الله تعالى اذا عصى الشاهد بعد اداء الشهادة قبل الحكم تبطل شهادته فيبطل كتابه وعند أبي يوسف ورجه الله تعالى العصى كالموت لا يبطل الشهادة * ولوانكسر ختم القاضي قبل الوصول فان المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم يقبل يحتاج الى الكتاب مرة أخرى ورجه الله تعالى الثاني والثالث * وعن أبي حنيفة ورجه الله تعالى ان كان أثر الختم باقيا أو شيء من المنكسر يقبل والا فلا * وعن أبي يوسف ورجه الله تعالى ان كان الكتاب منشورا يقبل فلهنا أولى واذا طعن الخصم في القاضي الكاتب أو في الشهود فقال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عبد أو محدودون في قذف أو من أهل الذمة يسمع القاضي ذلك منه فان أقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب وان أقام شاهدا واحدا ينفق خص القاضي المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد رد الكتاب والا قضى به * واذا كتب القاضي لرجل يدعي ديناً على غائب كتاباً وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتاباً آخر فان كان القاضي يهتمه لا يكتب كتاباً آخر وان لم يهتمه كتب لكن يذكّر في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في هذه الحادثة كتاباً في تاريخ كذا ثم جاءني فقال فقدت ذلك الكتاب (٤٨٨) وطلب مني فكتبت هذا الكتاب ويذكر التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابين

الوقف بالله ما تعلمون أن ما أقر به حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قبل الحلف وان ذكروا جعل الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كالأقر به الورثة ابنة كذا في المحيط * (جامع الجوامع) * وعن أبي القاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه أعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي افعل ما رأيت فالدفع الى الابن أفضل دون هؤلاء واذا لم يشترط في الوقف أن يعطى من شاء فالفقر كذا في التمارخانية * مريض قال أخرجوا نصيبي من مالي ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم كذا في الوقعات الحسامية * في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفاً حبسني سبيل الله وتحرق المصحف وبقية الفضة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويبتري به

ولو قال المدعي للقاضي بعد ما كتب له كتابان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة أخرى فاكتب لي كتاباً الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كنت كتبت له الى قاضي بلدة كذا في هذه الحادثة كتاباً آخر ثم قال ان المدعي

عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطاً * اذا كتب القاضي كتاباً وقال هذا من فلان مصحفاً ابن فلان الى قاضي بلدة كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم أبيه لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب أن يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف ورجه الله تعالى الا قول وقال أبو يوسف ورجه الله تعالى آخر اقبل بشرط أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز ويجب على كل من يصل اليه أن يقبل * كتاب القاضي الى القاضي جائز في كل حق يدعيه من دين أو قرض أو غصب أو وديعة مجعودة أو مضاربة مجعودة أو ضيعة أو داراً أو عقاراً في يد غائب أو شفعة وكذلك في النكاح * اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان بيلد كذا زوجتي وانها تتجحد نكاحي وان شهودي على النكاح ههنا ولا يمكنني الجمع بينهما وبين شهودي فاكتب لي في هذا كتاباً فان القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له * وكذا لو ادعت امرأة أنها امرأة فلان الغائب أو ادعى ولا عتاقة أو ولاه مولاة لانه يدعي حقاً لازماً في ذمة الغائب فكان بمنزلة دعوى الدين * وكذا لو ادعى نسباً بان قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان أبي وهو يني كرنسي ولي بينة ههنا انه أقرباني ابنة أو انه تزوج أمي واني ولدت منه على فراشه ونسبت اليه فأقام على ذلك بينة فانه يكتب له كتاباً وكذا لو ادعى رجل أنه أبو فلان الغائب وأقام البينة وطلب منه الكتاب * ولو ادعى أنه أخو فلان الغائب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب فان القاضي لا يكتب الا أن يدعي اثباتاً ونفقة أو يدعي حق الحضانة والترفية في الاقليم * وفي الاب والابن تقبل البينة سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته * ولو أن رجلاً وامرأة ادعيا ابناً أو ابنة وقالاهم معروف النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلد كذا وهو يسترقه وأقام على ذلك بينة وطلب في ذلك كتاباً فان القاضي يكتب في قول أبي يوسف ورجه الله تعالى لان عنده يجوز الكتاب في العبد وأما عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وان كان يكتب في النسب الا أن ههنا لا يكتب لانه يدعي حق الانتزاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعندهما في العبد والجواري لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولده في يد الغير فالخاسل أنه اذا كان في دعوى النسب دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى الا أن يدعي فيقول هو ابني غصبه فلان

القاضي متى فاته يكتب في قوالهم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب فان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم بقضي القاضي المكتوب اليه وأمر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار ان شاء قاضي وكتب الى القاضي الكاتب قد جاءني كتابك محتوما بخاتمك ومعنونا بعنوانك جئت بين المدعى والمدعى عليه فظهر حق المدعى وظهر ان المدعى عليه كان مانع الدار بغير حق فقضيت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بلدي لسلمتها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابي هذا اليك لتسلمها اليه * وينبغي أن يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوما بمعنونا وعليه شهود قراء الكتاب عليهم وختم بمحضرتهم وأشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وان شاء قضي القاضي بذلك وأمر المدعى عليه حتى يبعث وكيلاً فيسلمها اليه أو يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب * واذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بداهم الرجوع الى وطنهم أو أرادوا السفر الى بلدة أخرى فاشهدوا قوماً على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي * وتفسير اشهادهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأه علينا وختمه بمحضرتنا وأشهدنا عليهم فاشهدوا أنتم على شهادتنا هذه وكذا لو أشهد هذا الفريق فريقاً آخر ثالثاً ورابعاً وعائراً وان كثر فاذا جاء المدعى بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وختمه بمحضرة الخصم فتح الكتاب وقراء على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا (٤٨٩) انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى فطلب المدعى من هذا

القاضي أن يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وان كان الخصم قد هرب قبل أن يوصل المدعى الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعى للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لاء شهودي على الكتاب فاسمع شهادتهم * واكتب لي الى قاضي بلد كذا كتاباً فان القاضي يكتب في قوالهم

مصحفاه - تقلا فيجعله حبيباً ولو جعل فرساً حبيباً في سبيل الله فأصابه عيب لا يقدر على أن يغزى عليه لا بأس للوكيل أن يبيعه يريده القيم ثم يشتري بثمنه فرساً آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جائز في ذلك بغير أمر القاضي وهو بمنزلة المسجد اذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذه ويبيعه * (فرع على مسئلة المصحف) * لو صار المصحف لا يعطى بثمنه مصحف يرتد ذلك على الورثة فيقتسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقر والا لة فتغيرت عن حالها حتى لا يتفجع بها في الصدقة ليس له بيعها الا بأمر القاضي كذا في المحيط * حائط بين دارين أحدهما وقف انهم دم الحائط فبني صاحب الدار في حديقته الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوق الوقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصد امنه الى الماطلة وشهد الشهود على افلاسه جاز الوقف والشهادة فان فضل عن قوته شيء من هذه الغلات فللمرء أن يأخذها وذلك منه كذا في المضمرات * اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أنه ان أطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث لا أما اذا بيع الوقف فقضي القاضي ببيعة البيع كان حكماً بطلان الوقف كذا في الخلاصة * سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندی عن باع محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على

(٦٢ - فتاوى ثانی) وله الخيار ان شاء نسخ كتاب القاضي الاول في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم ينسخ ويحكم في كتابه الحجة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعى وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلدة وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشر لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما تجوز الشهادة على الشهادة وان كثرت جاز كتاب القاضي الى القاضي * ولو ان رجلاً جاء الى قاضي الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا درهماً وقد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصمي بها ولا يكتب لي قاضي البصرة الى قاضي فارس ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة يسمع شهوده ويكتب له الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة جائز فكذلك في كتاب القاضي * ولو كان المدعى قال لقاضي الكوفة اكتب لي الى قاضي البصرة أو الى قاضي فارس يكون في كتابك من فلان ابن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان قاضي فارس ان أميت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضي البصرة وان كان بفارس دفعت الكتاب الى قاضي فارس يجوز ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكتب القاضي الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا من فلان بن فلان بن فلان بن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان بن فلان قاضي فارس فاي القاضي ورد عليه كتابي هذا أنفذه ويعمل به لان عنده لو كتب القاضي كتابي هذا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا أولى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكتب القاضي على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فكذلك هذا ولو أن

رجلا جاء بكتاب القاضى فقبل أن يسمع القاضى شهادة الشهود على الكتاب وأرى الخصم في البلدة قيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضى مناديا ينادى على بابه ثلاثة أيام أخرج وان لم تخرج نصبت عندك وكبلا وقضيت على الوكيل وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى لم يسمعوا هذا القول * القاضى اذا كتب للمدعى كتابا ثم حضر ببلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كما لو حضر شاهد الاصل قبل أن يقضى بشهادة الفرع * ويجوز للقاضى أن يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قولهم كما يجوز له أن يكتب بشهادة الشهود * ولو كان رأى المكتوب اليه يخالف رأى الكتاب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر في هذا رأى المكتوب اليه لا رأى الكتاب ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضى رستاق وانما يقبل كتاب القاضى المولى الذى يملك اقامة الجمعة * القاضى الكتاب اذا كتب في كتابه شهد بذلك شهود عدول عرفتهم وأثبت معرفتهم جاز كما يجوز في السجل والقاضى اذا كتب كتابا وكتب في كتابه اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى عليه لست أنا فلان بن فلان الفلانى والقاضى المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضى للمدعى أقم البينة أنه فلان بن فلان بن فلان وان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفى هذا الحى والفخذ أو فى هذه التجارة أو فى هذه البلدة أو فى هذا السوق رجل غيرى بهذا الاسم يقول له القاضى أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع الخصومة كما لو علم القاضى مشاركاه فى الاسم والنسب لان حال وجود الشريك فى الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصما ما لم يثبت المزاحم وان أقام المدعى عليه البينة أنه كان باسمه ونسبه ههنا (٤٩٠) رجل آخر وقدمات ذلك الرجل لا يقبل قوله لانه لا حق له فى اثبات حياة ذلك الميت وان

كان يعلم ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم موت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى وان كان قبل ذلك قبل * وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان أقر المدعى عليه أنه فلان بن فلان وقال ليس لهذا على شئ أو ادعى الابطال أو الابرأه يكون خصما ما لم يثبت ذلك * واذا جاء المدعى بكتاب القاضى الى القاضى المكتوب اليه وقدمات المدعى عليه فجاه المدعى بكتاب القاضى فأحضر المدعى بعض ورثة الميت أو

الصل لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا فى المحيط * قال القاضى الامام اذا كتب القاضى الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بأن كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفى الصل باع بعاجزا صحيحا (١) كان حكما يطلان البيع كذا فى الخلاصة * أراد المتولى أن يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر فى وصايا فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجوت أن يكون ذلك وساما اذا كان ذلك أصلى وأجرى للغلة من امسالك الغلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة الى حوائجه على أن يردّه اذا احتج الى العمارة فليس له ذلك وينبغى أن يتزعم غاية التزعم فان فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك فى العمارة أجزت أن يكون ذلك تبرئته عما وجب عليه وفى فتاوى الفضلى أنه يبرأ عن الضمان مطلقا كذا فى المحيط * ولو جاء بمثل ما أنفق وخطه بدراهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فبرأ عن الضمان أو يرفع الامر الى القاضى فيما مر رجلا بقبض الكل منه ثم يدفع اليه كذا فى الغياثية * ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستانا ولا الخان حماما ولا الرباطا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا فى السراج الوهاج * مثل شمس الاسلام محمود الاوز جندى رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضى حتى يفسخ القاضى الوقف كذا فى الذخيرة * فى جامع الفتاوى اذا باع كرمه مسجدا قديم فان كان المسجد عامرا ففسد البيع فى الباقي وان كان خرابا لا يفسد كذا فى (١) قوله كان حكما يطلان البيع كذا فى جميع النسخ ولعل الصواب كان حكما بصحة البيع أى بيع الوقف أو يقول كان حكما يطلان الوقف بدليل أول الكلام فليتنازل وليحتررا هـ معصمه بحرأوى

وصيه وعرض الكتاب وأحضر شهوده فان القاضى يسمع شهادة الشهود وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب التتارخية بعدموت المطلوب أو قبله لان وارث الميت والوصى قائم مقام المطلوب * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن موت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان الكتاب باطلا (١) والخصاص رحمه الله تعالى سوى بين ما اذا كان الموت قبل الكتاب أو بعده * رجل جاء الى القاضى فقال كان فلان ابن فلان على الفدرهم وقد أبرأني منها أو أوفيت به وانه اليوم فى بلد كذا وأنا أريد أن أذهب الى تلك البلدة وأخاف أن يأخذنى وينكر الاستيفاء أو الابرأه فاسمع شهادة شهودى على ذلك واكتب لى فيه كتابا فان القاضى لا يكتب فى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب فى قول محمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن صاحب الدين لو كان حاضرا فقال المديون قضيت مدينه أو أبرأني فأسأله أيها القاضى حتى لو أنكر أثبت ذلك بالبينة فان القاضى لا يسأل وهذه المسئلة حجة على محمد رحمه الله تعالى ومن هذا الجنس امرأه جاءت الى القاضى وقالت طلقنى فلان زوجى ثلاثا وتزوجت بأخر بعد ائنة قضاء عدنى وانى أخاف أن ينكر الطلاق فأسأله أيها القاضى فان أنكر أثبت بالبينة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى يسأله القاضى ههنا اجماعا وهى حجة على أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنه ما رجى جاء الى القاضى وقال لى اشتريت دارا فى بلد كذا وكان فلان شفيع هذه الدار فسلم الى الشفعة وهو فى بلدة كذا اليوم وانى لا آمن أن يطلب الشفعة وينكر التسليم فاسمع شهادة شهودى واكتب لى فى ذلك فان القاضى لا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى فى هذه المسائل كلها يكتب احتياطا

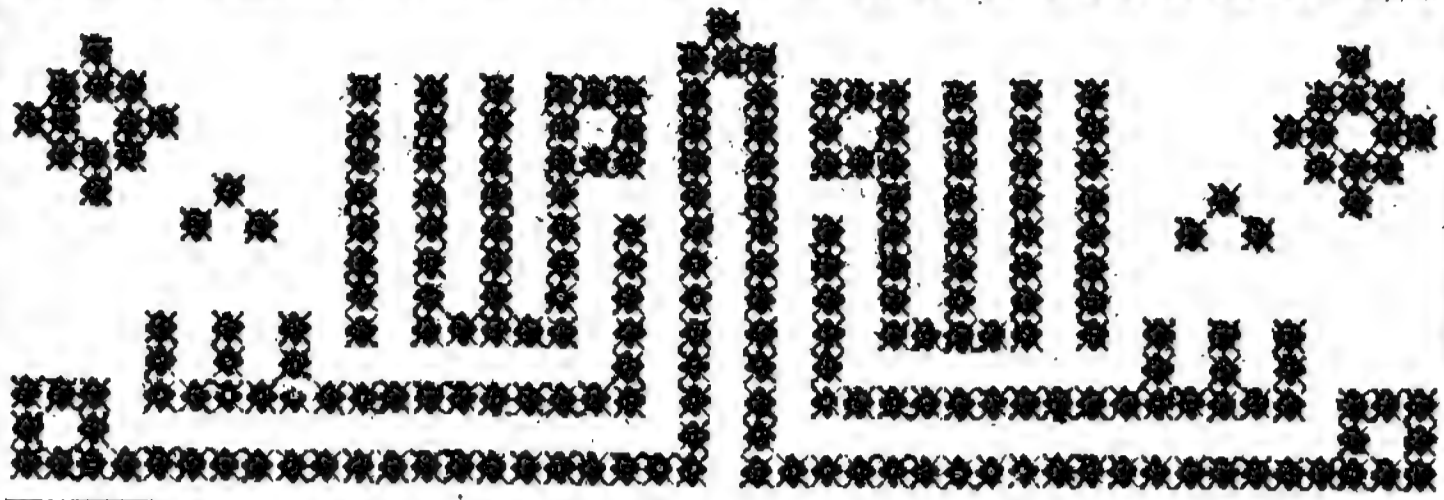
(١) قوله والخصاص رحمه الله تعالى سوى هكذا فى الاصل ولعل الصواب وغير الخصاص حتى لا يناقض ما قبله هـ كتبه معصمه

اجتزأ عن تضييع حقوق
الناس * وأجروا على أن
المدون أو المشتري أو المرأة
لوقال ان صاحب الدين
والشفيع والزوج قد تعرض
لي فمليدي قبلي فاسمع
شهودي فان القاضي يسمع
ويكتبه واقفه أعلم
بالصواب
تم

التلخيص * وذكر الحاصف في وقفه اذا وقف يتامن دار فان وقفه بطريقه جازا الوقف وان لم يقفه
بطريقه لم يجز الوقف كذا في المحيط * رجل بنى مسجدا او اتخذ أرضه مقبرة أو بنى خانا ينزل فيه الناس
فادعى رجل دعوى فيه والباي غائب فبقي قضي على بعض أهل المسجد فقد قضي على جميع
أهل المسجد وأما الخان فلا حتى يحضر بانيه أو نائبه كذا في الفصول
الحمدية في المتقط رجل حضر في مسجده وفيه قطع ولا ضرر
فيه لأحد له ذلك ويجوز كذا في الحمدية
* والله أعلم بالصواب * واليه
المرجع والمآب
تم

تم الجزء الثاني من كتاب
فتاوى قاضيان ويليه
الجزء الثالث أوله كتاب
الوكالة

تم الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة
الحنفية ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع



﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمكيرية ﴾

وبهامشه فتاوى قاضيان * وهولاء امام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ مشهورة مقبولة معمول بها تداولها بين العلماء
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثرت فيه الاقوال من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا
اه من كشف الظنون

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿ فهرست الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية ﴾

صفحة	صفحة
٢	كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وألفاظه وفي العتق بالملك وغيره
٧	فصل في العتق بالملك وغيره
٩	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه
١٧	الباب الثالث في عتق أحد العبدین
٢٦	الباب الرابع في الحلف بالعتق
٣١	الباب الخامس في العتق على جعل
٣٧	الباب السادس في التدبير
٤٥	الباب السابع في الاستيلاء
٥١	كتاب الأيمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الأول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها
٥٢	الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان الفصل الأول في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف
٦١	الفصل الثاني في الكفارة
٦٨	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما
٧٣	مطلب مسائل تتعلق بالابلاء
٧٤	مطلب اليمين على السكنى
٧٨	الباب الرابع في اليمين على الخروج والابتیان والركوب وغير ذلك
٨١	الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما
٩٧	الباب السادس في اليمين على الكلام
١٠٨	مطلب الخلاف في ليله القدر
١١١	الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق
١١١	مطلب من حلف لا يتزوج فوكل به حنث
١١٣	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك
١١٧	فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة الخ
١٢٠	الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم
١٢٤	الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك
١٢٧	مطلب في اليمين على لبس الحلي
١٢٨	الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره
١٣٤	الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم
١٣٨	مسائل متفرقة
١٤٠	مطلب الحلف على ما لا يملك الذي يبر فيه بالقول
١٤٢	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه
١٤٣	الباب الثاني في الزنا
١٤٥	الباب الثالث في كيفية الحد واقامته
١٤٧	الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
١٥٠	مطلب لو زنى بمحرمه فقتلها
١٥١	الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٥٩	الباب السادس في حد الشرب
١٦٠	الباب السابع في حد القذف والتعزير
١٦٧	فصل في التعزير
١٧٠	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الأول في بيان السرقة وما تطهر به
١٧١	مطلب فيما تطهر به السرقة
١٧٤	مطلب الشهادة على العبد بالسرقة
١٧٥	مطلب في اللص اذا دخل الدار وأخذ المتاع الخ
١٧٥	مطلب في اللص اذا وجد في حال عدم اشتغاله بالسرقة
١٧٥	الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول الفصل الأول في القطع
١٧٦	مطلب الاشربة في القطع على ثلاث مراتب
١٧٧	مطلب لا قطع في المصحف وان كان عليه حلية تساوى نصاب السرقة
١٧٩	الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه
١٨٢	الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته
١٨٥	الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة
١٨٦	الباب الرابع في قطاع الطريق
١٨٧	مطلب في ثبوت قطع الطريق
١٨٨	كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب الباب الأول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه

صحيفة	صحيفة
٢٨٣ الباب العاشر في البغاة	١٩٣ الباب الثاني في كيفية القتال
٢٨٥ كتاب الاقيط	١٩٦ الباب الثالث في الموادة والامان ومن يجوز امانه
٦٨٩ كتاب اللقطة	١٩٨ فصل في الامان
٢٩٣ مطلب ما يجتمع من الدهن الذي يقطر من الاوقية عند الدهانين	٢٠٤ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول
١٩٥ كتاب الاباق	الفصل الاول في الغنائم
٢٩٩ كتاب المفقود	٢١٢ الفصل الثاني في كيفية القسمة
٣٠١ كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة ابواب الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع الشركة	٢١٦ مطلب اذا جهل الامام الغنية لا يضمن
٣٠٢ الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح	٢١٧ الفصل الثالث في التنفيل
٣٠٣ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة	٢٢٤ الباب الخامس في استيلاء الكفار
٣٠٤ مطلب مطلق الشركة يقتضي التسوية الآن يتبين خلافه	٢٣٢ مطلب فيما يصير به دار الحرب دار اسلام وعكسه
٣٠٦ الفصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح	٢٣٢ الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة فصول
٣٠٧ الباب الثاني في المفاوضة وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها	الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بأمان
٣٠٨ الفصل الثاني في أحكام المفاوضة	٢٣٤ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
٢٠٩ الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه	٢٣٦ الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب يعثها الى أمير جيش المسلمين
٣١١ الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به	٢٣٧ الباب السابع في العشر والخراج
٣١١ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة	٢٣٧ مطلب الخراج نوعان
٣١٢ مطلب اذا اشترى أحد المتفاوضين بالعينة يكون عليه ما	٢٣٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة وبالعكس
٣١٤ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه	٢٣٩ مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب الارض
٣١٥ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين	٢٤٠ مطلب اذا اشترى أرضا خراجية وبني فيها فعليه الخراج
٣١٨ الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين	٢٤٠ مطلب اذا جعل السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز
٣١٩ مطلب اذا مات أحد المتفاوضين مجهولاً ما في يده لا يضمن	٢٤٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
٣١٩ الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها	٢٤٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض
	٢٤١ مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي عجز أربابها عن زراعتها لنفسه
	٢٤٢ مطلب اذا جعل أرضه خراجية مقبرة سقط الخراج
	٢٤٣ مطلب الخلاف في أوان وجوب الخراج
	٢٤٤ الباب الثامن في الجزية
	٢٤٧ فصل في احداث البيع والكائس وبيت النار
	٢٥٣ الباب التاسع في أحكام المرتدين
	٢٥٧ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق بالايان والاسلام

صفحة	صفحة
٣٢٠	الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال
٣٢٣	الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك
٣٢٧	الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال
٣٢٨	مطلب شركة الاعمال
٣٢٩	مطلب أب وابن اكتسبا أموالا فهي للاب وكذا الزوجان
٣٣٢	الباب الخامس في الشركة الفاسدة
٣٣٥	مطلب لودفع الدابة لرجل يعلقها ويربها بالنصف
٣٣٥	مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض
٣٣٦	الباب السادس في المتفرقات
٣٣٧	مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيأ منه هل يشاركه الآخر فيه
٣٣٨	مطلب حيلة الاختصاص بقبض ما خصه من الدين المشترك
٣٤٦	مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة فالربح له خاصة
٣٤٨	مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون
	مطلب يقبل قول الشريك مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا
	مطلب الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الافى ثلاث مسائل الخ
٣٥٠	كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
	مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه
٣٥٢	مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه وشرائطه
٣٥٣	مطلب في وقف الذمي
٣٥٤	مطلب وقف الاقطاعات
	مطلب تفسير أرض الحوز التي لا يجوز للسلطان وقفها
٣٥٥	مطلب وقف أرض فيها أشجار واستنساها لا يجوز الوقف
٣٥٧	فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم
٣٦٠	الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع
٣٦٣	ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذلك وما لا يدخل الابه
٣٦٥	فصل في وقف المشاع
٣٦٧	الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول
	الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه
٣٧١	الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله
٣٧٩	الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة
٣٨٠	مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة
٣٨٤	الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
٣٩٠	الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
٣٩١	الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب
٣٩٢	الفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وأمهات الاولاد
٣٩٥	الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته
٣٩٧	الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
٣٩٩	مطلب شرط الاستبدال
٤٠٨	الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القسيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
٤١٧	مطلب اذا أراد القسيم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ
	مطلب في بيع أشجار الوقف
٤١٨	مطلب اذا مات من أجر الوقف هل تنقض الاجارة
	مطلب اذا عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم
٤١٩	مطلب فيما اذا أجر الوقف أكثر من سنة
	مطلب في وجوب أجرة المثل وفيما اذا زادت أو رخصت ونحو ذلك

صحيفة	صحيفة
٤٣٨ مطلب لا بد في قبول البيعة من بيان أنه وقفها وهو يملكها	٤٢٠ مطلب اذا أسكن متولى الوقف رجلا بغير اجرة
٤٣٩ مطلب الاوقاف التي تقادم أمرها ومات شهودها	٤٢١ مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الاجرة الا اذا كان لا يرغب فيه الا بهذا الوجه
مطلب اذا اشتبهت المصارف	٤٢٤ مطلب العشر يجب في الخارج عندهما
٤٤٠ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك	مطلب في الاستدانة على الوقف وتفسيرها
٤٤١ مطلب لا يقضى بالخط	٤٢٥ مطلب لا يعزل المتولى بمجرد الطعن من غير ظهور خيانة
٤٤٢ الباب الثامن في الاقرار	مطلب يجوز للناظر التوكيل
٤٤٧ الباب التاسع في غصب الوقف	٤٢٦ مطلب لو جن ثم زال الجنون تعود له الولاية
٤٥٠ الباب العاشر في وقف المريض	٤٢٧ فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
٤٥٤ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في أحكامه وأحكام ما فيه	٤٣٠ الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى
٤٥٩ مطلب فيما اذا أراد أن يقرأ الكتاب بسراج المسجد الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه	٤٣١ مطلب باع ثم ادعى الوقف
٤٦٠ مطلب في الوقف على المسجد قبل بنائه	مطلب تصح دعوى الوقف من غير بيان الواقف
٤٦١ مطلب متولى المسجد اذا استأجر كاتبا	٤٣٢ مطلب دعوى أنها وقف لا تسمع الا من المتولى
٤٦٢ مطلب الوقف على عمارته ومصالحه سواء على الاصح	مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون أمر السلطان نصا أو دلالة
٤٦٣ مطلب لو باع أهل المسجد نقضه بغير أمر القاضي	مطلب بيعة مدعى الوقف بطن بعد بطن أولى من بيعة الاطلاق
مطلب في بيان الفاضل من وقف المسجد	٤٣٣ مطلب يقضى ببيعة الخارج
٤٦٤ الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك	مطلب المأمور باجارة الوقف لا تسمع عليه دعوى
٤٦٩ مطلب يجوز وقف البناء وحده في مسألة القنطرة	٤٣٤ الفصل الثاني في الشهادة
٤٧٣ مطلب الكلام على الاشجار في المقبرة وغير ذلك	مطلب في تحديد العقار
٤٧٧ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه اخر وفي وقف الكفار	٤٣٦ مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة
٤٨١ الباب الرابع عشر في التفرقات	٤٣٧ مطلب شهادة فقراء الجيران على أنها وقف عليهم مسموعة
	مطلب شهادة أهل المدرسة بوقف المدرسة مقبولة
	٤٣٨ مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف وعلى شرائطه

﴿ فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخاتمة الموضوع بالهامش ﴾

صفحة	صفحة
١٣٥	٢ كتاب الايمان
١٥٤	٧ فصل في الفاظ اليمين بالفارسية واليمين على فعل الغير
١٦٦	٨ فصل في عقد اليمين على فعل الغير
١٧٢	١٠ فصل في عطف الشرط على اليمين
١٧٨	١١ فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستهافت
١٩٤	١٥ فصل في اليمين في الصوم والصدقة ونحو ذلك
٢٠٨	١٧ فصل في الكفارة
٢١٥	٢٠ فصل في عين الفضولي
٢١٨	٢٢ فصل في اليمين المؤقتة
٢٢٢	٣١ فصل فيما يكون على الفور أو الابد
٢٢٣	٣٣ باب من الايمان
٢٣٠	٣٤ فصل في التزويج
٢٣٤	٤٢ مسائل اليمين على الترك
٢٤٣	٤٣ مسائل في السرقة والاخذ والغصب
٢٤٧	٥٢ فصل في الاكل
٢٤٨	٦٥ فصل في اليمين على الشرب
٢٥٢	٦٨ فصل في اللبس والكسوة والخياطة
٢٥٦	٧٥ فصل في تعين المحلوف عليه
٢٦٤	٧٦ فصل في الدخول
٢٦٥	٨٥ فصل في الخروج
٢٦٨	٩٤ فصل في المساكنة والسكنى والكون
٢٦٩	٩٩ فصل في الركوب
٢٧٠	فصل في الكلام والقراءة
٢٧٥	١٠٧ فصل مسائل الصلاة
٢٧٨	١٠٩ فصل في المعرفة والرؤية
٢٨٠	١١٠ فصل في اليمين على الشتم والقذف
٢٨٣	١١١ فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك
٢٨٤	١١٥ ﴿ كتاب البيوع ﴾ باب السلم
٢٨٦	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
	١٢٦ كتاب البيع
	١٣٣ فصل في البيع الباطل
باب البيع الفاسد	
فصل في الشروط المنسدة	
فصل في أحكام البيع الفاسد	
فصل في البيع الموقوف	
باب الخيار	
فصل في خيار الرؤية	
فصل في العيوب	
فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد	
فصل في البراءة عن العيب	
فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك	
مسائل الاقالة وجحود البيع	
فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية	
فصل في مسائل الغرور	
باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل وفيه خمسة فصول	
فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحمامات	
فصل فيما يدخل في بيع السكر والاراضي وما لا يدخل	
فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر	
فصل في بيع الزروع والثمار	
باب الصرف	
باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف الخ	
فصل في المقبوض على سوم الشراء	
فصل في قبض الثمن	
فصل في الاجل	
ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة	
فصل في الاقالة والاستحقاق	
باب في بيع مال الربا بعهده ببعض	
فصل فيما يكون فراراً عن الربا	
فصل فيما يخرج منه عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه	
فصل في نضر الجيران والخاصمة في ذلك	
باب في بيع غير المالك	
فصل في بيع الوصي وشرائه	

صفحة	صفحة
٣٨٩ فصل في دعوى الدور والاراضى	٢٨٩ فصل في تصرفات الوكيل
٤٠٠ فصل في دعوى الملك بسبب	٢٩٣ باب الاستبراء
٤٠٨ فصل في دعوى النكاح	٢٩٧ ﴿كتاب الاجارات﴾
٤١١ فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك	فصل في اللفاظ التي تنعقد بها الاجارة الخ
٤١٥ فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل	٣٠٣ فصل في الاجارة الطويلة
٤١٧ باب دعوى الحائط والطريق	٣١١ فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم
٤٢٠ باب اليمين	٣١٥ فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب
٤٣٧ باب ما يطل دعوى المدعى قبل القضاء أو بعده	٣٢٢ باب الاجارة الفاسدة
٤٤٩ فصل فيما يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز وماله أن يفعل	مسائل في الاجير المشترك
٤٥١ فصل فيما يقضى في المجتمعات وما ينفذ قضاؤه فيه ومالا	٣٣٤ فصل في الحماى والثيابى
٤٥٩ ﴿كتاب الشهادات﴾ باب فيما لا تجوز شهادتهم	٣٣٥ فصل في الحال وما يرجع اليه والبقار والراعى
٤٦٠ فصل فيما لا تقبل شهادته لفسقه	٣٣٨ فصل في القصار
٤٦٢ مسائل التزكية والتعديل	٣٤٠ فصل في الخياط والنساج
٤٦٥ فصل فيما لا تقبل شهادته للثمة	٣٤٣ فصل في الخنار
٤٧١ ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالجهول	٣٤٤ فصل في اجارة الدواب والضمنان فيما يجب وفيما لا يجب
٤٧٣ فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه	٣٤٧ فصل فيما يكون تضييع الدابة والمال
٤٧٥ باب من الشهادة التي يكذب المدعى شاهده في بعض ما شهد له	٣٥١ فصل في توابع الاجارة
٤٨٠ فصل في تكذيب المدعى الشهود	٣٥٢ فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به
٤٨٢ فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق وما يحل له أن يشهد والشهادة على الكتاب	٣٥٦ فصل في اجارة النظر
٤٨٥ فصل في الشهادة على الشهادة	٣٥٨ فصل في اختلاف الاجر والمستأجر
٤٨٦ فصل في كتاب القاضي الى القاضي	٣٦٢ ﴿كتاب الدعوى والبيانات﴾
	٣٦٤ فصل فيما يستحق على القانى وما ينبغى له أن يفعل وما لا يفعل
	٣٦٧ باب الدعوى
	٣٧٦ فصل في الدعوى تخالف الشهادة وما يصير به متناقضا وما لا يصير
	٣٧٨ فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل النتاج ودعوى الرجلين